

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقيق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

ذَارُ الْكُتُبِ الْمُصَنِّفِ

القسم الأدبي

الخصائص

مقدمة

أبي الفتح عثمان بن جني

محقق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة الأولى

المكتبة العلمية

الخصائص

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ، من الكتب اللغوية القيمة التي أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعتها سنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر في ذلك الحين كاملاً ، ولم ينل ما يستاهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهائها ، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها ؛ بل إنه فتح آفاقاً جديدة للبحث ، وأنشأ فصولاً ١٠ طريقة تداولها الباحثون بالتمحيص والتوليد والدرس ، ووقف الناس من ابن جني على عالم منقطع القرن .

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل في الكتاب عند هذا الحد زماناً ، وأخذ القراء من مختلف الأصقاع وشتى الأفطار يتوقون لقراءة بقية الكتاب ، ويلحون على الدار أن تمضي في نشر بقية الأجزاء . ومع مضي الزمن ١٥ وتوالى الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتهيأ لها نشر بقية الكتاب .

وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنى بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه في إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التي بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التي يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه في هذا الشأن .

وقد قدم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جني وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمته ومنزله ، ووصف النسخ التي استعان بها في إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمي مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وستنشر إن شاء الله بقية الأجزاء في وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة في نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربي النفيس .
ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل إبراهيم
مدير القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

٣ من ذي الحجة سنة ١٣٧١ هـ
٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مقدمة

نسب ابن جنى

هو عثمان بن جنى ، ولا يعرف من نسبه من وراء هذا ، وذلك أنه غير عربى ، وكان أبوه جنى رومياً يونانياً ، وكان مملوكاً لسلطان بن قهد بن أحمد الأزدى . ومن ثم ينتسب ابن جنى أزدياً بالولاء ، فيقول في آخر المُنْصِف شرح تصريف المازنى : « قال أبو الفتح عثمان بن جنى الأزدى ... » . ولا تذكر لنا المراجع التى بأيدينا شيئاً عن أبيه أين كان قبل أن يُقدِّم الموصل إن كان هاجراً إليها ولم يكن وُلِدَ فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .

أما سليمان بن قهد مولى أبيه ، فلا تُفصح المراجع عن أمره ومكانته فى الموصل . وقد ظَلِمَتْ حيناً من الدهر على ظن أنه كان من قُطان الموصل ، فقد كان الأزد^(١) من أوائل من سكنها بعد فتحها فى سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت فى الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن قهد . وقد ذكر ابن الأثير من أمره أنه كان يكتب فى حدائمه بين يدى أبى إسحاق الصابى — كانت وفاة الصابى سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بها ضياعاً ، ونظر فيها لقرواش أمير بنى عُقيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان ص ١٠١ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زاماور ٥٩) ، — ثم غضب عليه قِرواش
فقتله . ويبدو من هذا أنه كان في بغداد عند الصباحي ، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقي إلى سنة ٤١١ ، فقد عُمر وتَنَفَّس به الزمن ؛ فقد حيى
بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢ ، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكتف فى هذا المقام
شكاً يخامرني فى الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قِرواش
سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبى الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر فى تحليله على
« الموصلى » ولا يحلّيه بالأزدى الذى يحرص الرواة عليه فى مولى جنى .

على أن مما يَرَّجَّح أن سليمان بن فهد صاحب قِرواش هو مولى جنى أن ابن
الزمكدم^(١) الذى هُجَا ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قِرواش فى شعر بديع ، يدخل
فى باب الاستطراد ، وهاكه :

وليل كوجه البرقعيدى ظلمة	وبرد أغانيه وطول قُرونه
مريت ونوى عن جفونى مشرد	كعقل سليمان بن فهد ودينه
على أولي فيه التفات كأنه	أبو جابر فى خبطه وجنونه ^(٣)
إلى أن بدا ضوء الصباح كأنه	سنّا وجه قِرواش وضوء جبينه

(١) هكذا بالكاف فى كامل ابن الأثير والمختصر لأبى الفداء فى حوادث سنة ٤١١ . وفى نسخ
معجم الأدباء : « الزلمد » ، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) انظر معجم الأدباء فى آخر ترجمة أبى الفتح .

(٣) الأولي فى الأصل : الجنون ، يريد به فرسا ذا أولي من النشاط . وقوله : « فيه التفات »
يرى : « فيه هباب » . والهباب ، بكسر الهاء : النشاط .

ويقول ابن الأثير في المثل السائر^(١) : « وهذه الأبيات لها حكاية . وذلك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالساً مع ندمائه في ليلة من ليالى الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجّاهم الشاعر . وكان البرقيديّ مغنياً ، وسليمان بن فهد وزيراً ، وأبو جابر حاجباً . فالتئم شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيات ارتجالاً . وهي غريبة في بابها ، لم يسمع بمثلاً » .

ولم أر لابن جني في مصنفاته ذكراً لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جني يحسّ ضعة عند الناس أن لم يكن من أصل عربيّ ، ففني أن ينضح عن نفسه ، ويذكر أن عنده ما يعوضه هذا النقص ، يأخذ بضبعه نحو المعالي وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

فإن أصبح بلا نسب فلعلى في الوري نسبي
على أنى أءول إلى قُروم سادة يُجِب
قيصرة إذا نطقوا أرم الدهر ذو الخطب^(٢)

(١) « النوع الثالث والعشرون في التخاصم والافتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ هـ ، والصبح المنبي ٣٥٥ . وقد نسب هذه الأبيات صاحب الفسوات في ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزريّ . وكذلك صاحب الوافي بالوفيات .

(٢) أرم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطبق بأفاله وآثاره ، فالخطب بضم ففتح جمع الخطبة . ويرقوها ابن مكرم « الخطب » بصتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، لحذف الواو للضرورة . وهذا كما ورد في شعر الأعطل :

كسبح أيدى مأكلة مسلبة يتدنّ خرس بنات الدهر والخطب

وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد في بيت ابن جني ، والأقرب ما ذكرت .

أولئك دعا النبي لمسلم كنى شرفاً دعاء نبي^(١)

ويتردد الباحث فيما يعنى ابنُ جنيّ في انتسابه إلى القياصرة . فهل يعنى أنه من الروم هذا الجليل من الناس الذين منهم القياصرة . أم أنه كان من سلالة القياصرة . وجنيّ علم رومى ، ويدكرون أنه معرب كنى . ويقول ابن ما كولا في كتابه^(٢) في المؤلف والمختلف : « وحكى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً ، بالرومية » وظاهر أن ابن جنى يريد تفسير اسم أبيه جنى الرومى ، وأن معناه فى العربية : فاضل . وجنى تكتب بالحروف اللاتينية ممثلة للفظ اليونانى gennaius ، ومعناها : كريم ، نبيل ، جيد التفكير ، عبقرى ، مخلص . ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جنى لاسم أبيه .

وجنى ، بكسر الجيم وكسر النون مشددة وسكون الياء ، فلا تشدد الياء كياء النسب ، إذ ليست بها . وفى حاشية الشمى على المغنى بعد أن أورد ترجمة ابن جنى : « وفى الشرح فى غير هذا الموضع : هو بإسكان الباء ، وليس منسوباً ، وإنما هو معرب كنى . كذا فى شرح المفصل^(٤) للأسفندارى » وهو يريد بالشرح

(١) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى ويصير يدعوهم إلى الإسلام . وأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال فى كسرى : مزق الله ملكه . وفى شأن قيصر : ثبت الله ملكه . وأظهر فتح البارى طبعة الخشاب ١/ ٣٤ .

(٢) هو كتاب « الإكمال فى رفع الارياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب » وهو مخطوط فى دار الكتب فى فن المصطلح .

(٣) له ترجمة فى البغة ١٩٨ ، وكانت وفاته سنة ٤٤٨ .

(٤) يسمى هذا الشرح المقتبس فى توضيح ما التبس . وصاحبه الشيخ أبو عامر عل بن عمر المدعو بالفخر الإسفندوى — وهكذا رسم فى كشف الظنون — المتوفى سنة ٦٩٨ .

شرح الدماميني للغة . وإعراب جنى على الحكاية لحالها في العجبة ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعملت معاملة المنقوص لقليل : ابن جنى فتضيع صورة العلم ، ويلتبس الأمر بالجن ، فمن ثم أبقت كما هي حفاظا على صورتها .

- ٥ . وقد جاء من الأعلام على نسق جنى جنى . ويقول ابن ماكولا في كتابه : « وأما جنى — بكسر الحاء المهمله وتشديد النون المحالة — فهو أبو الحسن على ابن أبي بكر بن أحمد بن علي بن يحيى البغدادي ، يعرف بابن جنى . حدث عن ابن رزويه » ، وذكر أن مولده في سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس في (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن جنى .

- ١٠ . هذا . وأذكر في ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنى في مذهبه اللغوي والأدبي ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه في بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيق صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميا من موالى الأزد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جنى . فقد ولد في سنة ٣٩٠ وتوفي سنة ٤٦٣ كما في ابن خلكان .

مولده

- ١٥ . ولد ابن جنى في الموصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء في المختصر ، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن قاضي شُهبة في طبقات النعاة : إنه توفي وهو في سن السبعين . فإذا أخذ بهذا وروى أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .

و يذكر الرواة أنه صحب أبا علي الفارسي^(١) أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل — وستأتي قصتها — وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة ٣٣٢ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا علي^(٢) مر عليه وهو يدرس العربية ، ومن القليل أن يتعرض المراء للتدريس في هذه السن المبكرة . وهذا قد يرجح رواية أبي الفداء في تاريخ ولادته . وقول ابن قاضي شبهة إنه توفي في سن السبعين ، قد يكون (السبعون) فيه معرفة عن التسعين . ويرى بعض الكتّابين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٢٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء في أبي الفداء .

نشأته

نشأ ابن جني بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها . وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصل الشاذلي المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجده ذكرًا في طبقات الشافعية . ولست أدري ألّقب الأخفش بخفش في عينه ، أم لشهرته بالنحو فقليل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سعيد بن مسعدة .

(١) مقال دائرة المعارف الإسلامية في ترجمة ابن جني .

(٢) انظر بركان وتاريخ الموصل ٦٣/٢ .

والنحو في الموصل قديم ، بشه فيها مسلمة بن عبدالله الفهرى^(١) . أخذ النحو عن خاله عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي . وكان في آخر عمره مؤدبا لمعمر بن أبي جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب في حبيباه علي أبي علي الفارسي^(٢) ، ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبي علي أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه في بغداد إذا صح ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : « سمع جماعة من المواصلة والبغداديين » ، والمواصلة أهل الموصل والواحد موصلي . وظاهر الأمر أن ذلك كان في حبيباه . وسيأتي الكلام على هذا في الحديث عن صلته بأستاذه أبي علي .

بعض صفاته الخلقية والخلقية

لم تقفنا المصادر على خلقه وسماته الجسمية . فهل كان طويلا أو قصيرا ، أوربة ، وهل كان بدينا ، أو كان ضربا من الرجال ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يطلب على الظن أن يكون عليه ابن جني ، أن كان أبوه روميا ، وإن كان الغالب على المواصلة سمرة اللون^(٣) .

وقد كانت أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ثمتا بإحدى عينيه^(٤) . في الكفاية عن عوره . وكأن هذه الكفاية من باب التوجيه البديعي ، فإن إحدى العينين المنع بها الأعور يجوز أن تكون الميصرة ، يتمتع بالإبصار بها والاهتداء

(١) البغية ٣٩١ . (٢) ورد هذا الجمع في تاريخ بغداد ١٢/٣١٢ .

(٣) هو الخفيف الهم . (٤) تاريخ الموصل ١/٣٣٤ .

بنورها ، ويمحور أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتع بشواب الصبر عليها ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح المَقْدِيّ في كتابه «الشعور بالعُور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه مما تنبت سواخة» . وقد نبه بشر بن هرون بالعور في قصة سياقي إيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُورَ والمَارَ فيكَ تَمًّا والعَوْرَ التَّامَّ والعَوارَ

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، تخففه للضرورة —

ومما ينبئ عن عَوْره قوله في التَشَوُّق لصديق له :

صدودك عني — ولا ذنب لي — دليل على نية فاسده

فقد — وحياتك — مما بكيت خشيت على عيني الواحد

ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائده

ويقول ابن خلكان : « وقيل : إن هذه الأبيات لأبي منصور الديلمي » .

ولا ينبغي أن يفهم من الشك في نسبة هذا الشعر إليه الشك في عوره ، كما ذهب بعض الكتّابين لحياته ، فليس مَرَدَّ عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو محدود في العور ،

قال هذا الشعر أو لم يقله . ولا نقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به في حادثته ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال المنع للأستاذ عبد الله أمين في المقتطف (الجزء الثالث من المجلد الحادي عشر

بعد المائة) .

- وكان من عادته في الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه ويشير بيديه ، وقد كان هذا موضع تندر من بعض الكتّاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث ويفعل ما تعودده مما ذكرته ، فأنار^(١) فيه الكاتب النظر ، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال : « شَهِتُ مولاي الشيخ وهو يتحدث ويقول ببوزه كذا وكذا يقرء رأيتك اليوم عند صعودي إلى دار المملكة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاي الشيخ . فاستمع أبو الفتح وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! متى رأيته أمزج فتمزج معي ، أو أمزج فتمزج بي ! فلما رآه أبو الحسين قد حرد واستشاط وغضب قال : المَعذرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرء ، وإنما شَهِتُ القِرء بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وعلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً^(٢) . »

- ويبدو أن مرّة هذه العادة عند ابن جني — إذا صح إسنادها إليه — ما في خُلُقهِ وسجيته ، من تأكيد المعنى في نفس السامع وتسديده ، وهذا أمر بادر في كُتبه . فهو يميل دائماً إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما في وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الهم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجهه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كل ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جني وأفاض فيه في الخصائص ، وقال بعد كلام في هذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة^(٣) » . وقد يجوز أن ابن جني

(١) يقال أنار إليه النظر ؛ أحده . (٢) يافوت في معجم الأدباء . في ترجمة أبي الفتح .

(٣) انظر الخصائص ٢٤٧/١ .

كان في لسانه لُكنة لمكانه من المعجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جني رجل جَدّ واهراً صادق في قوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى في هذا المذهب . وكان عَفّ اللسان والقلم ، يتجنب الألفاظ المُنْدية للجبين ، والعُور من الكلام في تصنيفاته . وقد يكون مرّد هذا إلى أنه اشتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسدّته متادمة الملوك وإرضائهم كأبي الفرج الأصبهاني وأضرابه . وانظر إلى قوله لأبي الحسين في الحديث السابق : « ومتى رأيته أصرح فتمزح معي ، أو أجن فتمعن بي ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير في الشعر ما يستهجن ويقيح ذكره ، ففي بعض كتبه ينشد البيت :

أَجْنَدُلُ ما تقول بنو نمير إذا ما الفعل في آست أبيك غابا

والفعل محوّل عن الأير ، وقد نعدّ ذلك لينجو من مَعَرّة هذا اللفظ ، ولو تبيّأ له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جني أخذ النحو في شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلي . وقد أخذ فيما بعد عن أبي عليّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتح له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير . وسيأتي مزيد لهذا . وقد أخذ عن كثير من رُواة اللغة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقَمَم ، وهو من الثُراء ، وكان راوية ثعلب . ووفاته

سنة ٣٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . وروى ابن جني عنه أخبار ثعلب وعلمه . ووتردد ذكره في كتبه . وروى أيضا عن أبي الفرج الأصبهاني صاحب الكتاب الخالد : «الأغاني» وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . ويبدو أنه روى عن هذين الرجلين في بغداد . وكذلك يروى عن أبي بكر محمد بن هرون الروباني^(٢) عن أبي حاتم السجستاني ، وهذا يروى عنه في بغداد أو في الموصل ، فقد كان في بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها سنة ٣٥٨ . ومن يروى عنه محمد بن سامة عن أبي العباس المبرد .

وابن جني يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد اتبع في ذلك سلفه من اللغويين . وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق تمييزه . وقد عقد لهذا بابا في الخصائص : «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يشق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف^(٦) المقيّل^(٧) . وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجري . ومن قوله فيه : «وعلى نحو ذلك التيمى» .

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المجمع ورسالة في حرف الهذلة في حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ١/٧٥ .

(٤) تاريخ بغداد ٤/٦ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح اللفظ) .

(٦) انظر الخصائص ١/٧٦ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) في تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبدت شكاً في هذا ؛ إذ كنت لم ألق على النص الآن عن

ابن جني .

(٨) معجم الأدباء في ترجمة ابن جني .

فخضرنى قديماً بالموصل أعرابي عُقِلَ جُونى تيمى يقال له محمد بن العساف الشَّجَرى . وقلَّما رأيت بدويّاً أفصح منه .

وفى اللسان (وفى) حديث له عن أبى الوفاء الأعرابى .

ويظهر أنه كانت له رحلة فى طلب العلم وتلقى الروايات عن الشيوخ . ويقول فى إجازة له أثبتها ياقوت فى ترجمته : « وما صحَّ عنده — أيده الله — من جميع رواياتى مما سمعته من شيوخى — رحمهم الله — وقرأته عليهم بالعراق ، والموصل ، والشام ، وغير هذه من البلاد التى أتيتها وأقمت بها » .

ومن رواياته ما ذكره فى « باب فيما يرد عن العربى مخالفاً لما عليه الجمهور » من الخصائص : « أخبرنا أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى ، قال : حدثنا الخليل بن أسد الثَّوَجَانى ، قال : حدثنى محمد بن يزيد بن ربان ، قال : أخبرنى رجل عن حماد الراوية ، قال : أمر النعمان ، فمسخت له أشعار العرب فى الطُّنُوج — قال : وهى الكرايس — ثم دفنها فى قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبى عبيد قيل له : إن تحت القصر كتراً ، فاحتفره ، فأنجرت تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة » وقد نقل هذا الخبر عن ابن جنى صاحب اللسان فى (طنج) ، وكأنه لم يقف عليه فى غير رواية ابن جنى .

صحبه لأستاذه أبى على

توثقت الصَّلات بين أبى الفتح وأستاذه أبى على الفارسى الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار بأوثق الأسباب وأمتن العرا . وكان ابن جنى يظهر من التعلق به والتقبل لرايه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذ لأستاذه . وهو لا يفتأ فى كتبه

يذكر أبا عليّ وعلمه، ويرجع علمه وزكاته إلى فضل أستاذه، ويجمع بالانتساب إليه والتشبيث بأسبابه .

ويذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح ، وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل ، فزبه أبو عليّ ، فوجدته يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام ، فاهترض عليه أبو عليّ : فوجدته مقصراً ، ونهيه على الصواب ، وقال له : تزبّبت وأنت حصرم ! فتبع أبا عليّ ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه ، وبلغ من أمره ما بلغ . وكان خطاه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفاً كان سبباً في عنايته بها ، وإثارة من القول فيها . وتراه في الخصائص يعرض لها في أكثر من موضع ، ومن ذلك ما جاء في ص ١٤٥ ج ١ إلى ص ١٥٣ ، وإن كان الكلام كان أيضاً في قلب الياء ألفاً ، وهما من واد واحد .

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جنّي لم يكن يعرف أبا عليّ قبل هذه الحادثة . وفي ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبي عليّ له في مسألة التصريف متحدّثاً عن ابن جنّي : « فسأل عنه ، فقليل له : هذا أبو عليّ الفارسي » وفي هذا بيان أيّ بيان أنه لم يلقه قبل هذا . ولم يشذّ عن هذا — فيما علمت — إلا ابن خلكان ، فهو يقول : « قرأ الأدب على الشيخ أبي عليّ الفارسيّ المقدم ذكره في حرف الحاء وفارقه . وقعد للإقراء بالموصل ، فاجتاز بها شيخه أبو عليّ ، قرأه في حلقته والناس حوله يشغلون عليه ، فقال له : تزبّبت وأنت حصرم ! فترك حلقته وتبعه حتى تمهّر » .

(١) انظر نزهة الألباء في ترجمة ابن جنّي ص ٨٠ من الطبعة الأولى .

ويذكرنا عجز ابن جني عن الجواب على ما أورده عليه أبو علي من الاعتراض في مسألة التصريف التي كان يتكلم فيها بمحادثة وقعت لأبي علي مع نحوي موصلي .
 وكأنما ثار أبو علي - إذ تعرض لابن جني الموصلي - مما حدث له . فقد اجتمع أبو علي - يوما مع محمد بن سعيد البصير الموصلي - العروضي - النحوي - عند أبي بكر ابن شقير . فقال محمد بن سعيد لأبي علي : في أي شيء تنظر يا فتى ؟ فقال : في التصريف . بفعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى يخرج منه أبو علي ، فهرب منه إلى النوم ، فقال : هربت يا فتى ! قال : نعم ، هربت .
 ويؤرخ الرواة اجتياز أبي علي بالموصل بسنة ٣٣٧ . وقد كان أبو علي جوالا بالبلاد . ولكن الباحث يسأل : فيم كان اجتيازه بالموصل ؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقاه ، أو رواية من راويها يسمعا ؟

وأغلب الظن عندى أنه كان مع معز الدولة البويهى ، فقد أغار على الموصل في هذا التاريخ ، وهاجم الحمدانيين . وكان أبو علي - على اتصال وثيق بآل بويه . وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة ، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبي علي .

وقد يكون من دواعي هذه الصلة الاشتراك في الانتساب إلى الفرس ، ومعرفة الفارسية ، فقد كان أبو علي يعرفها ، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح . ويسدو أنه كان يصحب آل بويه في حروبهم ، ففي البقية في ترجمة أبي علي - إن عضد الدولة لما تهيأ لقتال ابن عمه دخل عليه أبو علي - فقال له عضد

(١) البقية ٤٦ . (٢) انظر كامل ابن الأنباري في حوادث سنة ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء .

الدولة : ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له أبو علي : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علي من عادته أن يصحب عضد الدولة في مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . ويبدو أن اعتذار أبي علي عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه ، وهو لا ينبغي أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضحنا نحوه .

- وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صاحب أبا علي بعد سنة ٣٣٧ ولازمه في السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنف كتبه في حياة أستاذه ، فاستجاده ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبي علي ، كثير الرواية عنه في كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجمل . ويقول في الخصائص ٣٠٨/١ : « وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أنضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره ، ونبأوه بحله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع بلجيع أصحابنا . فأصنى أبو بكر إليه ، ولم يتبشع هذا القول عليه » ، وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا في الخصائص ٢٧٦/١ في أبي علي : « والله هو ، وعليه رحمته ! فإكان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة طله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه . لا يتأق عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجبر ، ولا يسوم به مطلب ، ولا ينفذ به رئيسا إلا بأنرة ، وقد حط عنه أنقاله ، وألقى عصا ترحاله » .

- ويشبه ابن جنى في نقله في كتبه علم أبي علي ، سيبويه في نقله علم الخليل . على أن ابن جنى كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ، ويرجع إلى

رأيه فيها ، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعلم ابن جنيّ في بعض الأمور فيدون رأيه في كتبه . فهو يقول في الخصائص ١/٣٦٥ : « وقلت مرّة لأبي عليّ — رحمه الله — : قد حضرني شيء في ملّة الإتياع في هَيْذ ، وإن عَرِيّ أن تكون عينه حَلْقِيّة ، وهو قرب القاف من الخاء والغين . فكما جاء عنهم النّخير والريّغيف كذلك جاء عنهم النّقيذ . بغاز أن تشبّه القاف لقرّبها من حروف الخلق بها ، كما تشبّه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بمحروف الفم . فالنّقيذ في الإتياع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبّله . ثم رأيت فيما بعد بخطه في تذكرته » .

ويقول في الخصائص في « باب فيما يرد عن العربيّ مخالفاً لما عليه الجمهور » : « ودخلت يوماً على أبي عليّ — رحمه الله — خالياً في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت ؟ نخضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطلائ منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابن زرار ، فلا ينكر أن يبيح مخالفاً لأمثلتهم » .

وهو قد يحكي رأي أبي عليّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففي الخصائص ١/٢٣١ يسأله عن تحفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس ، فيقول أبو عليّ : نعم ، ويمنح لذلك ، ويقول ابن جنيّ معقّباً عليه : « ويبعد هذا عندي » يأخذ في الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقد ينهج في تأليفه منها غير منهج شيخه أخرى عنده بالاتباع . وقد ألف أبو عليّ « المجّة » في توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جنيّ « المحتسب » في توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول في خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا — مع ذلك — لا ننسى تربيته على أهل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا عليّ — رحمه الله — عمل

كتاب الحجّة في القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء ، إلى ما يجفون عنه كثير من العلماء .

وقد يذكر موضع اجتماعه بأبي عليّ . فهو في الخصائص ١٢١/١ يقول :
« قال لي أبو عليّ بالشّام » وفي « باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأفعال »
يذكر أن أبا عليّ أنشده بيتا وهما في دار الملك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه
في بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا في شيراز . وفي « باب التفسير على المعنى دون
اللفظ » أنه كان معه بحلب سنة ٤٦٠ هـ ، وظاهر أن ذلك كان عند سيف الدولة
ابن حمدان .

وقد يكتب إليه في غيبته عنه في مسائل علمية . وفي سرّ الصنّاعة (حرف الهاء) :

« وكتب إلى أبو عليّ من حلب في جواب شيء سألته عنه ... »

صحبه للمتنبي

اجتمع ابن جنيّ بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفي شيراز عند
عضد الدولة . وكان المتنبي يحمله ، ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير
من الناس . وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصرف في شعره
يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول في مسالك الأبصار : « وكان أبو الطيّب^(١)
المتنبي إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، دلّ
عليه ، وقال : طيكم بالشيخ الأعور ابن جنيّ فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد »
وترجع مقالة المتنبي الأخيرة إذا صحّ نسبتها إليه إلى سعة علم ابن جنيّ وتعمّق
مذاهبه ، فقد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة في دار الكتب .

وابن جني أول من شرح ديوان المتنبي ، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقي لنا . وقد تعقب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الربيعي على بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ ، له كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي ، وهو ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فوجّه ، له كتاب الفتح على أبي الفتح ، والتجني على ابن جني يردّ فيهما على ابن جني في شعر المتنبي ، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب تنبيه أبيات المعاني للتنبي التي تكلم عليها ابن جني . وللشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك على ابن جني باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ هـ .

وكان ابن جني يحسن الثناء على المتنبي في كتبه ، ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول في الخصائص ٢٣٩/١ : « وحدثنني المتنبي شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقاً ... » ، وفي ص ٢٤ : « وأمثله شاعرنا آخرًا فقال :

فلوقدّر السنان على لسان . لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعي في الصبح المنبي قصّة تنبئ عن إعجاب ابن جني بالمتنبي ، وعن وجوده بسيراز حين كان المتنبي هناك ، وذلك في آخر حياة الشاعر . فقد قيل بديري العاقول عند منصرفه من سيراز . ذاك أن أبا علي كان إذ ذاك بشيراز » وكان

(١) الصبح المنبي ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء في ترجمة الربيعي .

(٣) معجم الأدباء والبقية في ترجمة ابن فوجّه .

(٤) معجم الأدباء والبقية في ترجمة المرتضى .

إذا مرّ به أبو الطيب يستنقله على قبح زيّه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء .
وكان لابن جني هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالي بأحد بذمه
أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبي علي في ذمه . وأنفق أن قال أبو علي يوماً :
اذكروا لنا بيتاً من الشعر نجح فيه . فبدأ ابن جني وأنشد :

حُلّيتُ دون المزار فالיום لوزُرُ
يت لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو عليّ واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال
ابن جني : للذي يقول :

أزورهم وسوادُ الليل يشفع لي
وأثنى وبياض الصبح يغري بي

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جداً ! فلمن هما ؟ قال : للذي يقول :

أمضى إرادته فسوف له قد
واستقرب الأقصى فتمّ له هنا

فكثر إعجاب أبي عليّ ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جني :
للذي يقول :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلماء
مُضِرّ كوضع السيف في موضع الندى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت بأبا الفتح ، فأخبرنا من القائل ؟ فقال :

هو الذي لا يزال الشيخ يستنقله ، ويستقيح زيّه وفعله . وما علينا من القشور
إذا استقام اللب ! قال أبو عليّ : أظنك تعني المتنبي . قلت : نعم .

ومن دلائل عناية ابن جني بالمتنبي أنه أخذ شيئاً من أخباره عن علي بن حمزة
البصري ، لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما
ذكره ياقوت في ترجمة علي بن حمزة .

جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبي فيه، وقد كان المتنبي ذا قدم مكينة وبصرنا فذ وإحاطة تامة بالعربية . وقد أصبح ابن جني في مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه . ويقول العاد في حديثه عن الحسن بن صافي المعروف بملك النعاة :
« وكان يقول : هل سيبويه إلا من رعيتي ، ولو عاش ابن جني لم يسمعه إلا حل غاشيتي » .
ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان :
« وجعلته مَنَّى مكان النحو من ابن جني » . ويقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار :
« لم يمثله في توجيه المعاني ، وشَدَّ بيوت القصائد الوثيقة المباني » .
ويقول ابن ماكولا : « وكان نحوياً حاذقاً مجوداً » ويقول الثعالبي في اليتيمة : « هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جني لم يبلغ في حياته من المكانة العلمية ما يستحقه ، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطَلَّ له هذا المعنى من قول المتنبي فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتج لهذا الرأي بأنه لا يرجع إلى عَرَاقَة أصل ، ولا يثول إلى شرف محْتَد ، وبأن العصر كان مشحوناً بأفاضل العلماء ، وجِلَّة الفُهَمَاء ، فكان يجري في مضارهم بمقدار .

(١) ترجمة ملك النعاة في معجم الأدباء والبهية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاءه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ٢٧٨/١ في التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع في دراسة ابن جني قد يصرف عن هذا الرأي ، وقد يشول
بصاحبه إلى أن الرجل أوقى حفظا من الشهرة العلمية في حياته ، ورُزق من القبول
ما هو أهله . ألسنا نراه يختلف أستاذه أبا عليّ في التدريس في بغداد بعد وفاته ،
ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبي عليّ . ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصري ،
والسمسمي . وأبو علي لا ينكر أمره وأستاذيته . فهذا شرف استأثر به أبو الفتح
واستبذ به على أصحاب أبي عليّ ، وهم كثر .

ويقول القفطى في إنباه الرواة في الحديث عن زميل لابن جني وهو العبدى :
« وكان العبدى قد أدركه نحول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل
لابن جني والربيعي . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه » .
ولابن جني قصيدة باثية سلف منها أبيات في الكلام على نسبه ، أوردها
ياقوت في ترجمته ، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما ينبغي من المكان والمترلة . ومن
ذلك قوله :

شكرتُ الله نعمته	وما أولاه من أرب
زَكت عندي صنائعه	فوقفتني وأحسن بي
تخولني وخولني	ونولني ونوّه بي
وأثر من يقادمني	رأعلاني وأرغم بي

ويقول في الحديث عن كتبه :

تنافلتها الرواة لها	على الأجفان من حدب
فصيرت في أزاهرها	ملوك العُجم والعرب
فمن مُغني إلى مُدني	إلى مُثنى إلى طيرب

ويسدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو
يعدّ بحق فيلسوف العربية وبقراها .

وعلى مباحث ابن جنيّ طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمّق
في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا يشبه
ابن الروميّ في الشعر . وكأنما للفنّس الروميّ الذي يتميّان إليه أثر في هذا .

ومن مباحثه التي اهتمّ لها ، وسبق بها الاشتقاق الأكبر ، وإن كان استمدّ
فكره من أستاذه أبي عليّ ، وهو يقول في الخصائص في الباب الذي كسره على هذا
المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا عليّ — رحمه الله —
كان يستعين به ، ويخلّد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا —
لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلّل به .
وإنما هذا التلقّب لنا نحن » .

وابن جنيّ — مع حرصه على اتّباع من سبقه وتبجيله لهم — لا يبالي أن يفهم
إذا تهّدّى لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرّت عنده حجّته . ومن ذلك
ما رآه في مسألة ^(١) « هذا مجرّضٌ تحرّيبٌ » وهو رأى خالف به السلف : وقد سنّ
للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يمتنّ في البحث ويستقصى النظر .
وهو يقول : « إلا أنا ^(٢) — مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبّه — لا نسمح له
بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتالت أواخر على
أوائل ، وأعجازا على كلا كل ، والقيوم الذين لا نكسّ في أن الله — سبحانه
وتقدّست أسمائوه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في التزجيب

(٢) الخصائص ١/ ١٩٠ .

(١) الخصائص ١/ ١٩٢ .

له والتعظيم ، وجعله يركبهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام
 نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما ،
 إلا بعد أن يناهضه إناقنا ، ويثابته عرفانا ، ولا يُخْلِد إلى سائح خاطره ، ولا إلى
 نزوة من نزوات تفكره » .

عبارته

اشتهر ابن جني ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعاني
 بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو في عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، في المسائل
 العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرف عنه هذا . فيقول
 الأسيوطي في أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي : « وهو يتفاح في تصانيفه ^(١)
 كبن جني » والمرزوقي أيضا ممن أخذ عن أبي علي .

ولابن جني في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدقنها اللغويون ،
 ويتوهون بها كما يدقنون ما يصدر عن العرب ؛ ثقة بطبيعته العربية ، وبجنيته
 اللغوية .

فهو يستعمل (الأصلية) في معنى التأصل ، ويقول في ذلك صاحب اللسان
 (أصل) : « واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل ، فقال : الألف وإن
 كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت
 في الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل
 في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب ،
 وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جني ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

(١) انظر معجم الأداء في ترجمة المرزوقي .

في الخصائص في « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » :
 « فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن
 ابن جني إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب بدعا ، وإنما جرى في هذا
 على انتهاج المصدر الصناعي ، فالأصلية للشيء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصل .

• ويقول المجد صاحب القاموس في « نغمة الرشاف من خطبة الكشف » عند
 قول الزخشرى : أنشأ كتابا ساطعا بيسائه ، قاطعا برهانه : « أنشأ لا يستعمل إلا
 في الجواهر ، وقد تقدم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السحاب :
 رفعه . وقال ابن جني في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدي ذلك في كل
 موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء في العَرَض الذي
 هو الكلام » وترى هذا في اللسان (نشأ) . ١٠

على أنه قد تَنَبَّ منه بعض الهنات الكلامية التي لا تتلم البلاغة ، ولا تُغضُّ
 من شأوه ، وفراهة أسلوبه .

فهو يُدخل (قد) على الفعل المنفي . ففي الخصائص ٢٠/١ : « كما أن القول
 قد لا يتم معناه إلا بغيره » . وهذا لا يميزه النحويون .

• وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمتنعون هذا ، وإن جاء في عبارة
 سيبويه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص ٦٤/١ : « فلما كان
 الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ... » .

ويقول في الخصائص ٣٦/١ : « وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو ؟
 وأصحح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدّم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يميزه النحو ، والواجب أن يقال : أو صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول
في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ٣٤٨/١ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لالشيء
يرجع إلى نفس أو ، بل لقريئة انضمت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب
غير قاصد . فإن (لا) في قوله (لالشيء) عاطفة ، ولم يتقدم معطوف عليه .

ويقول في الخصائص ٣٦١/١ : « لاسيما والأصمى ليس ممن ينشط للقايس »
ودخول الواو بعد (لاسيما) لا يميزه بعض النحويين ، وهو المرادى ، وإن
أجازه غيره .

أثره فيمن بعده

١٠ لقد فتح ابن جني في العربية أبوابا لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولا
في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للعاني ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك .
وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمتصون في سبيله ، ويننون على بحوثه ، وإذا
لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع .

على أنه أتبع له لغوى كبير ، أغار على فوائده وبحوثه اللغوية . ذلك هو
ابن سيده على بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، وهو كثيرا ما ينقل العزو إليه في كتابه
المحكم ، ويأتي صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جني .
وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء .

ففي المحكم ٣٢٦/٢ (مخطوطة الدار ٥١ لفة) نقل فصلا في تفسير النحو
أنشأه ابن جني في الخصائص ٣٤/١ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب
اللسان (نحو) فعزاه إلى ابن سيده .

وفي اللسان (سيد) نقل بحثا لابن جني في الخصائص ٢٥١/١ في عين سيد، وعزاه إلى ابن سيده . وفي اللسان (تهم) في الكلام على تَهَامِ المنسوب إلى تِهَامَة ساق كلاما عن ابن جني ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن في تِهَامَة ألفا فلم ذهبت في تَهَامِ إلى أن الألف عوض ... » وهذا الكلام بعينه في الخصائص في « باب في ترافع الأحكام » وقد بان لي أن الخطأ هنا من صاحب اللسان . وإنظر المحكم ٤٨٧/٢ .

وفي المحكم ٥٦٨/٢ في ترجمة (فوه) يسوق ابن سيده كلاما طويلا في أصل « فم » ثم يقول : « وأما قول الرازي :
يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يسود الملك في أسنمته

١٠ — يروى بضم الفاء من (فوه) وفتحها — فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلفظة في هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا، إنما التصرف كله على (ف وه) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » والإشارة في قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى ما سلف من قوله : « فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلفظة ... » وهذا لم ينسبه ابن سيده إلى ابن جني ، ومقتضاه أنه رأيته ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى ابن جني . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده : فالقول في تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم عندي ... » وترى في هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمته في سر الصنعة في أول حرف الميم .

ويسوق صاحب اللسان (سيف) كلاماً عن ابن جنيّ في (استأنوا) ثم يقول : « قال ابن سيده : فهذا — لعمري — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دقّ ... » وهذا أيضاً من كلام ابن جنيّ في الخصائص ١٥٢/١ . وترى في المخصّص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثاً في اللغة ، يتبدى بقوله : « وقد اختلفوا في اللغة امتواطاً عليها أم ملهم إليها ؟ » وهذا في الخصائص ٤٠/١ — ٤٧ . وهو لا يغيّر من ألفاظ ابن جنيّ إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد ، والتعبير أحياناً بالمرادف ؛ كقوله : « قيل ^(١) : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة » وفي الخصائص ٤١/١ : « أقوى القُبُل الثلاثة » والقُبُل جمع القَبِيل ، وهو الجماعة والطائفة .

- ١٠ ومساعدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول في هذا البحث : « وقد أدمنت ^(٢) التنقيير والبحث مع ذلك عن هذا الموضوع ، فوجدت الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات القول على فكري . وذلك لأننا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ... » وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغيير في عبارة الخصائص ٤٧ . وأول الكلام في الخصائص : « واعلم — فيما بعد — أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقيير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات القول على فكري ... » .

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جنيّ ، يأخذ منه ويدع ، وهو ابن سنان الخفاجي عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة ، فهو يقول في هذا الكتاب ص ١٧ : « ولم يجز أبو الفتح عثمان

ابن جنّي أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيا مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يحوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ... » . وكلام ابن جنّي هنا في أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجي عن أبي الفتح في ص ١٩ ، ٢١ ، ٩٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يشتدّ في نقده لابن جنّي ، فيقول في ص ١٠٨ : « وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنّي قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجئ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجبال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجنّ فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا نقود إليه ضرورة » .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا في السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر في النوع الأول من المقالة الثانية يقول : « وكنت تصفّحت كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، فوجدته قد ذكر في المجاز شيئا يتطرق إليه النظر ... » ومضى في الاعتراض عليه والانتقاد له .

ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الخصائص فصلا برّمته ولم يعزه إلى أبي الفتح . وذلك في مقدمة المقالة الثانية في الصناعة المعنوية إذ يدّ على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعاني . وهذا الفصل في الخصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية في اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص في « باب في الشيء يسمع من الفصحح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أودها طُلَّ وبنس عنها فرقد خَصِر

ثم قال : « وقوله : بنس عنها هو من النوم » وفي اللسان (بنس) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرة . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفي اللسان (فرح) : « ورجل فَرِح ، وفَرُح ، ومفروح ، عن ابن جنى » .
وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره في التاج .

وفي اللسان أيضا (خرُفِع) : « الخُرْفُوع ، والخُرْفُوع ، والخُرْفُوع — بكسر الخاء وضم الباء — الأخيرة عن ابن جنى » وهذا في الخصائص ٦٨/١ . وكذلك قال في الضئيل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنى : الضئيل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما في الخصائص في الموطن السابق .

وفي اللسان : « واستكبر الشيء : رآه كبيرا وعظم عنده ، عند ابن جنى » .
وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريقها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار .

على أنه قد يركب من الشطط والإسراف في الاشتقاق ، وكان قننا بالتثبت في هذا الباب .

فهو في «باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني» من الخصائص يذكر أن المسك فعل من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه ، ولا يعدل بها صاحبها عنه . والمسك فارسي معرب ، ذكره الجواليقي في كتابه «المعرب» ، وعريته المشموم كما في المزهري ١٦٦/١ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على معرب الجواليقي : «لم أجد من ادعى أن المسك معرب غير الجواليقي» ، وقد علمت أن المزهري قد عرض لعدده من المعربات ، وقد نقله عن الثعالبي . وفي اللسان (مسك) : «وقال الجوهري : المسك من الطيب فارسي معرب . قال : وكانت العرب تسميه المشموم» .

وذكر في الباب السابق الصوار للقطعة من المسك ، ثم قال : «ف قيل له صوار لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه ، وليس من خبائث الأرض فيعرض عنه ، ويعرف إلى شق غيره» والصوار أيضا فارسي كما في اللسان وإن أهمله الجواليقي .

وفي الباب نفسه يذكر الرطل الذي يوزن به ، ويشتهق من ترطل الشعر ، وهو فارسي معرب . وقد ذكر في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة .

وفي هذا الباب يقول : «فلان طُفيل» . وذلك أنه يميل إلى الطعام ... وهذا — وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ؛ وإنما الطفيل منسوب إلى طفيل بن زلال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم دون أن يدعى إليها ، فنسب إليه من يأتي هذا العمل .

هل كان شعوبياً

أوردت في الكلام على نسب ابن جني في صدر هذه المقدمة شعرا له يذكر فيه انتماسه للروم ، وذلك اذ يقول :

فإن أصبح بلا نسب فعلى في الورى نسي
على أنى أعول إلى قُروم سادة تُجِب
قيصرة إذا تَلَقُّوا أرم الدهر ذو الخطب

وقد يطيب لبعض الناظرين في هذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جني ، وتفضيل بني الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شيء عن ابن جني ، وهو قد نصب نفسه مِدرّها عن العرب يزود عن مجدها ، ويقولان يمين عن حكمتها وسداد لغتها ، ونبالة أحوالها وعادها . ألا تراه يقول في الخصائص ٥١/١ :
« ألا ترى الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها . وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلقت قادت إليه الأتفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استمالم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذمار . فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما معمولاً به ، حتى إنه لو لم ترد بلإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكفاة على فعاله » . ويقول في أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفاظ والموازين ، وعن الأسباب التي حدثت العرب على ذلك : « فإن قلت : ومن أين يعلم أن

(١) الخصائص ٧٢/١

العرب قد راعت هذا الأمر واستشقت ، وعُتيت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع النحاحى الذى نسبته إليها ، وزعمته مُراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعا ، وأيس طينا ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحأوه ، بل أن تشرح له أعضاؤه ؟ ! قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبُعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ! » .

فعاذ الله أن يُرى ابن جنى بالشعوبية أو يُزَنَّ بها ، وإنما كان همه وسدمه أن يخلو عن نفسه ضعة الموالى ، بشرف العلم الذى قام له مقام النسب الصميم . ثم ذكر أن الجليل الذى ينتسب إليه - وهم الروم - قد كان منهم الملوك والقيصرة . وليس فى هذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه فى الاعتراف بفضل العرب وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن فى عداد العرب .

وأين هذا من ابن الرومى إذ يقول :

قد تُحسن الروم شعرا ما أحسنته عُرب
يا منكر المجد فيهم قد كان منهم صُهب

وإذ يقول :

ونحن - بنى اليونان - قوم لنا حجا ومجد وعيدان صلاب المعاجم
وما تترامى فى المرايا وجوهنا بلى فى صفاح المرفقات الصوارم
فترى ابن الرومى يفضل الروم على العرب فى أظهر مزينة لهم ، وهو الشعر والبيان . ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويدكرهم بالجحا والمجد وصلابة العود ، كأنما يعزض بالعرب ؛ وأين الثرى من الثريا !

ولقد أخش إسماعيل بن يسار النسائي في الشعبية إذ يقول ^(١) :

رب خال متوَّج لي وعمّ ماجد مجتدى كريم النصاب
إنما شئى الفوارس بالفرس من مضاهاة رفعة الأنساب
فاتركى الفخر يا أُمّام علينا واتركى الجور وانطق بالصواب
واسألى - إن جهلت - عنا وعنكم كيف كنا في سالف الأحقاب
إذ نربى بناتنا وتندسو ن سفاهاً بنايتكم في السراب

هل كان شيعياً ؟

لم يعرف عن ابن جني أنه كان شيعياً ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع
الشيعية ويحطب في حباهم ويأخذ بإخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين
على - رضي الله عنه - يُرده بالصلاة عليه . ومن هذا قوله في « باب في الاشتقاق
الأكبر » : « ومنه قول علي - صلوات الله عليه - : إلى الله أشكو عُجْرِي
وَبُجْرِي » . وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه .
وبذكر المقرئ أن جوهر القائل بعد أن تم له فتح مصر لسيده المعز أمر بالجهر
بالصلاة على علي بن أبي طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمة الزهراء .

وكذلك نراه في خطبة الخصائص يقول : « وصلى الله على صفوته محمد وآله
المتحججين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يُغفل ذكر الصحابة - رضوان الله
عليهم - في هذا المقام ، وكان هذا من شعار الشيعة . وتراه أيضاً في هذا المقام
لا يدخل (علي) على الآل ، وهذا مما يلتزمه الشيعة . وفي حاشية عصمت على ^(٢)

(١) انظر الأغاني طبعة الدار ٤١١/٤ . (٢) المخطوط ١٥٦/٤ طبعة الملبى .

الجماعى : « منع الشيعة إدخال (عَلَى) على (الآل) عند التصلية على النبي وآله ، ونقلوا في ذلك حديثا . والترم أهل السنة ذكرها ردّا عليهم ؛ فإن في جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبي عليه السلام وآله دخل كلمة (على) على آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

وقد كان من دواعى مصانعته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه — منهم ، وكان متصلا بهم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيون حراسا على إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « في سنة ٣٥٢ في يوم عاشوراء ألزم معز الدولة أهل بغداد بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنه — وأمر بخلق الأسواق ، وعُلقت عليها المُسوح ، ومنع الطباخين من عمل الأُطعمة ، ونحرت نساء الرافضة منشرات الشعور ، مضطجات الوجوه ، يلطنن ويفتنّ الناس » .

وفي سنة ٣٥١ في شهر ربيع الآخر كُتِبَ العامة على مساجد بغداد : لعن معاوية ابن أبى سفيان ، ولعن من غصب فاطمة قَدْكَا ، ومن أخرج العباس من الشوزى ، ومن نفى أبا ذر الغفارى ، ومن منع دفن الحسين عند جده . ولم يمنع معز الدولة من ذلك . وبلغه أن العامة قد حَمَّوْا هذا المكتوب ، فأمر أن يكتب : لعن الله الظالمين ، أن رسول الله من الأولين والآخرين ، والتصريح باسم معاوية فى اللعن ، فكتب ذلك » . وفى سنة ٣٥٤ مَنَعَتِ الدَّيْلَمُ ببغداد الناس أن يذكرُوا فضائل الصحابة ، وكتب سب السلف على المساجد .

(١) الشذرات فى حوادث السنة المذكورة . (٢) المتظلم لابن الجوزى ٨/٧ .

(٣) المتظلم ٣٢/٧ .

وكأنما كان القريب في عصره لمن يمت لال بويه بماتة التشيع أو الانتساب إلى الفُرس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظ من هذه المذاهب ، ويربأ بنفسه عن أن يمضى في مسالكها . وهذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكرة الهاشمي يقول من قصيدة ينسخط فيها الزمان :

أسمى لأدرك حظاً لو مُنيت به ما كنت أول محظوظ من الحمَج
ذنبى إلى الدهر أنى أبطحى أب ولست أدعى إلى قُسم ولا كَرَج

وقم بلدة في فارس يغلب على أهلها التشيع ، لا تكاد ترى فيها غير شيعة ، ويظهر أن الكرج كذلك .

وبما يذكر في هذا المقام أن علي بن عيسى الرّبيعي كان على شاطئ دجلة في يوم شديد الحر فاجتاز عليه الشريف المرتضى في سفينة ومعه ابن جني ، وعليهما مظلة تظلهما من الشمس ، فهتف الرّبيعي بالمرتضى وقال له : ما أحسن هذا التشيع ! علي تنقل كبدك في الشمس من شدة الحر ، وعثمان عندك في الظل تحت المظلة لئلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للسلاح : جدّ وأسرع قبل أن يسدنا . وفي ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضى والمرتضى ، وأنه قال لهما : من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما في الرّزب — وهو السفينة — وعلي الشط بعيدا عنهما !

والرّبيعي هذا من شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي ، وكان إماما في النحو . وكان فيه أوة وجسارة وبدوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تتجيب

(١) انظر عيون التواريخ في حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة في ترجمة الربيعي في نزهة الألباء، وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العلية من القوم ، كما كان ابن جنى الحضيف الأليف ، فلا غرو إذا أن يحظى ابن جنى بالمكانة عند الشريطين دون الربى ، ولا عليه أن يكون اسمه عثمان فليس ذلك بمُزِرٍ به عندهما ، كما لا ينفع الربى عندهما أن يكون اسمه علياً مع ما هو عليه من بعض العادات المتكثرة .

مذهبه الفقهي

يبدو أن ابن جنى كان حنفياً المذهب ، فإن لم يكنه فقد كان له هووى في هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقى يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهو في ذلك كأغلب نحوى العراق ، كالسيرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيين .

وليس بيدى من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه في شيعته . وأحمد ابن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيّاً ، كما يذكر السيوطى في البغية ، وإن لم أقف على ترجمته في طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية في الفقه يسدو من قوله في الخصائص ١/١٦٣ : « وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن — رحمه الله — إنما يتترع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يحدونها مثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجد له حلة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وأنه يتحدث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقلوه : « أصحابنا » يعنى به أتباع أبى حنيفة . ويبدو أن ابن جنى كان ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيراً ، وقد

احتذى في مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو علي معنياً بآثار محمد هذا . ويقول ابن جني في الحديث عن شيخه : « وحدثنى^(١) أنه وقع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطي ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد ابن الحسن » . وفي ثبت كتب ابن جني عند بركلان : « مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني » ، ويذكر بركلان أنه في الفاتيكان . فهذا لا يدع مجالاً للشك في صلته بمذهب العراقيين في الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هذا ما أورده في سر الصناعة في حرف الباء : « وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أن الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه في سر الصناعة في حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ، ويعتمد في هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب . وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو في الكتاب . وتراه يحتفل للرد ويقيض فيه أيما إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبي حنيفة في مبحث الدور من الخصائص ٢٠٨/١ ، وفي هذا الموطن يذكر الخصائص أبا بكر الرازي شيخ الحنفية في بغداد ، وفي ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبي حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبي علي في ياقوت .

(٢) انظر في هذا أيضاً اللسان ٣٢٧/٢٠ .

مذهبه الكلامى

يذكر السيوطى فى المزمهر ٧/١ أن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه أبى على .
وساسوق بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله .

فهو يقول فى الخصائص فى « باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف »
فى فعل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، وإن العبد مكتسبه ،
وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السيوطى على هذا فى الأشباه والنظائر
١/٣٣٨ بقوله : « معنى أهل السنة ؛ فإن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه الفارسى » .
وفى الخصائص فى « باب فى أن المجاز إذا كثرت لحن بالحقيقة » يقول :
« وكذلك أفعال القديم سبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مشله .
١٠ ألا ترى أنه — عز اسمه — لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا . ولو كان حقيقة
لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا » فتراه ينسب
للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالى .

ويقول أيضا فى هذا الباب : « ولستأ تثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم
لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر فى علم الكلام .

ومن كلامه أيضا فى هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿ وكلم
١٥ الله موسى تكليما ﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله
كلاما فى الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به . فأما أن يحدثه
فى شجرة أو فم أو غيرهما فهو شئ آخر ؛ لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم
منا إنما يستحق هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير ، لا لأنه أحدثه فى آلة نطقه ،
٢٠ وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزاله أنه في «باب في الحكم يقف بين الحكيم» من الخصائص
يكرر عبارة «المتزلة بين المتزلتين» . فهو يقول عن ثبات الهاء في «يا مرحباه» :
«ثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل . أما
الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يا مرحبا بحمار
ناجية . فنباتها إذا في الوصل متحركة متزلة بين المتزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضا أنه يقول في خطبة الخصائص : «الحمد لله الواحد
العدل القديم» . وكان هجيري المعتزلة القول بالعدل والتوحيد ، وفي المقرئى :
«المعتزلة الغلاة في تهمي الصفات الإلهية ، القائلون بالعدل والتوحيد» . ويقول
الزحشمري في خطبة الكشف : «ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئدة
الناجية العدلية» وهو يعني المعتزلة ، ويقول بعيد هذا : «فأبوا إلا المراجعة
والاستسفاف بمظاهرين الدين وعلما العدل والتوحيد» . ويقول السيد الشريف
في كتابه على هذا الموطن من الكشف : «والمعتزلة سمّوا أنفسهم أهل العدل
لأنهم أوجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصي
وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصي ورعاية ما هو الأصلح للعباد ، ولم يجوزوا
شيئا مما يمتد ظلمها ، وأهل التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على
ذاته لاستلزامه تعدد القدماء المنافي للتوحيد» . وكان صاحب بن عبد معتزليا
يذهب مذهب أهل العدل ، وقد تظرف بهذا في الحب والنسب إذ يقول :

تعرفت بالعدل في مذهبي ودان بحسن حبدي العراق
فكلّفت في الحب ما لم أطق فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة صاحب في نزهة الألباء .

(١) الخطط ١٦٤ / طبة الميجي .

على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة . ومن ذلك ما نراه في كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال في الخصائص ٤١/١ : « وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو في هذا المبحث يتوقف^(١) في شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ، وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه في ص ٤٨ في مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثرة في الأحكام الشرعية باعثة عليها .

مذهبه النحوى

كانت المذاهب النحوية لمهد ابن جنى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرى والكوفى . ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير بينهما . وهو مذهب البغداديين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى على — بصرياً . فهو يجرى في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو يتألف عنه ويذب ، ولا يالو في ذلك جهداً . وتراه في سر الصناعة في حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أنت تهبطين بلاد قسوة م يرتعون من الطلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر، في قول الكوفيين . فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة ، وخففها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين . وفي سر الصناعة أيضا في حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كزيد ، وجعلت الكاف اسما فلا ضمير فيها ؛ كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير في (مثل) ؛ كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ؛ كما يكون في المشتق » . ومن الجلي أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريين .

ولم يدر بخلد ناظر أن كان ابن جني كوفيا ؛ فهذا ما لم يمر في الوهم والخيال . ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جني في عداد البغداديين . وشبهته في هذا أن سكن بغداد وأوطنها ، حتى لقي ربه فيها . وإنما كان مقامه ببغداد بأثرة . بعد أن نضح واستقرت إمامته وتأصل عده في البصريين . والناظر في كلام ابن جني يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى ، ونقضها . ومن هذا ما سقته عن سر الصناعة . وفي هذا الكتاب أيضا في حرف الفاء : « وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضا في حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يميزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منبوها بالعلم يأخذه عن أهله ، بصريا كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما ، حسن الذكر لهُذين الرجلين والثناء

عليهما . فهو يقول في الكسائي - في الخصائص : « باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » : « وكان هذا الرجل كبيرا في السداد والثقة عند أصحابنا » .

وهو يرى من العصبية المذهبية التي تُعمى عن الحق ، ويُخفى باللائمة على من ينساق معها ، ويمضى في سبيلها . فقرأه يقول في سرّ الصناعة ، في حرف الهاء : « ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضوع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها . فإن كان من أصحابي ، وقائلا بقول مشيخة البصريين في غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلبا فالحق أحق أن يُتبع ، أين حلّ وصقع^(٢) » .

وقد يرى في النحو ما هو بغدادى . فقرأه يثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع أبتع وما تصرف منه ، فيقول في الخصائص ٨٣/١ : « ووجه ما ذكرناه من ملاتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ... » ويقول الرضى في شرح الكافية ٣٢٦/١ : « وأما أكتع وأخواته فالبصريون - على ما حكى الأندلسي عنهم - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع » ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدري أين صقع وبقع .

الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جنيّ بغدادياً ، فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ، وقد صحّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم .

ابن جنيّ بين النحو والصرف

- كان ابن جنيّ إماماً في النحو والصرف ، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل منه في الصرف ، كما يذكره الكتّابون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحويّ ، فالنحو — بالمعنى العام — ينظم الصرف . ومرّد نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبي عليّ كان في مسألة صرفية ، كما سبق إيرادها ، فكان جدّه في الصرف أكثر وأبلغ من جدّه في النحو .

- ١٠ وقد يؤنس بخلافه في النحو القصّة التي يرويها صاحب نزهة الألباء في ترجمة عليّ بن عيسى الرّبيّ . وها هي ذى : « اجتمع الرّبيّ وإبن جنيّ يمشيان في موضع . فاجتاز عليّ باب تحربة فرأى فيها كلباً — أى الرّبيّ وكان مغرّياً بقتل الكلاب — فقال لابن جنيّ : قف على الباب ، ودخل . فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وتخرج ، ولم يقدر ابن جنيّ على منعه . فقال له الرّبيّ : وبلك يا ابن جنيّ ! مذبرّ في النحو ، ومذبرّ في قتل الكلاب ! » .

ويذكر ابن عيّيل في شروحه للألفية في مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبي نواس :

غيرُ مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن

فارتبك في إعرابه .

ومن آرائه النحوية التي لم يتأخّر فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا
في الكون العام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١ :
« وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره » .

ومن هذا أنه في الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يجيز أن يقال : مررت بزيد
وعمر ، يعطف عمرا على محل زيد المجرور بالحرف ، وهذا لا يجيزه النحويون ؛
لأن شرط العطف على المحلّ عندهم ظهور الإعراب المحلّيّ في فصيح الكلام .
وانظر المغني في مبحث العطف على المحلّ من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التي خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه في علل منع الصرف .
فهو في الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف
تسمة : واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل لفظا ؛ نحو أحمد وير مع وتضرب
وإمد وأبلم وبقم واستبرق . والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف
والعدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوى منها
التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظي .

ومن آرائه أنه يرى في بنيّ في معنى الفاجرة أن زنتها فَعِيل لا فَعُول . ويقول
الزنجشري في الكشاف في تفسير سورة مريم عند قوله تعالى : قالت أنى يكون
لى غلام ولم يمسنى بشر ولم أك بغيا : « والبغى : الفاجرة التي تبغى الرجال .
وهي فَعُول عند المبرد : بَغَوُى ، فاذغمت الواو فى الياء . وقال ابن جنى فى كتاب
التمام : هى فعيل . ولو كانت فعولا لقليل : بَغَوُى ؛ كما قيل : فلان نهَوُ عن
المنكر » . وقد ردّ على احتجاجه بأن نهَوَا فى عِدَاد الشاذّ فلا يقاس عليه ؛
ولمّا قياسه نهَى .

شعره

- كان لابن جني شعر . ويقول ابن الأثير وابن ماكولا ^(٢) ^(١) : « وله شعر بارد » .
 وكأن أساس هذا الحكم منهما أن ابن جني كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد
 من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همه العلم ، وكان غناه به ،
 وكانت به حُظوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميج
 به . ويقول الثعالبي ^(٣) : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قدره وارتفاع حاله » .
 وابن الجوزى أحسن رأيا فيه ، فهو يقول ^(٤) : « وكان يقول الشعر ويحيد نظمه » ،
 وكذلك من قبله الخطيب في تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .
 وقد كان ابن جني — يَأسلفت — مُقِلًّا من الشعر ، غير مشهور به .
 ويقول البانحرزى في الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسبغ ذلك
 الجريش ، حتى قرأت له مرثية في المتنبي ... »
 على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب .
 وشعره فيما يمسّه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو غزو بأو بعلمه ومآثره .
 ولا نرى له شعرا في مدح ملك إلا لماما .
 ومن شعره مرثيته في المتنبي التي توه بها البانحرزى . وفيها يقول :
 ١٥ غاض القريض وأودت نضرة الأدب وصوّحت بعد رى دَوْحة الكتُب
 سُلِيت ثوب بهاء كنت تلبسه كما تُحطِّف بالخطبة السُّلب
-
- (١) تاريخ الكامل في حوادث سنة ٣٩٣ . (٢) كتاب الإكمال في رفع الأرباب عن المختلف
 والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) البتية ٧٧/١ من طبعة الشام .
 (٤) المتنظم ٧/٢٢٠ .

ما زلت تصحب في الجُلَّى إذا أنشعبت قلبا جميعا وعزما غير منشعب
وقد حابت - لعمري - الدهر أشطره تمطو بهمة لا وإن ولا وصب
من للهو أجل يُحيي ميت أرسما بكل جائلة التصدير والحقب!
قباء خوصاء محمود علالتها تنبو عريكتها بالجلس والقتب
وترى من هذا ميله للغريب .

وله في الغزل :

غزال غير وحشٍ حكى الوحش مقلته
رآه الورد يمين الور د فاستكساه حُلته
وشم بأنفه الريح ن فاستهداه زهرته
وذاقت ريحه الصبا ء فاخلاسته نكته

وهو شعر يسيل من الرقة ، كما ترى .

وله في الغزل أيضا :

تجيب أو تدرع أو تقب فلا والله لا أزداد حبا
أخذت ببعض حبك كل قلبي فإن رمت المزيد فهات قلبا

تجيب أى البس الجبة ، وتدرع : البس المدرعة - وهى ثوب من صوف - ،
وتقبأ أى ألبس القباء . ويقع هذان البيتان في كثير من الكتب محذوفين .

وله في الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحكك الريد ع طال عليها بكاء السحاب

وقد ضحك الشيب في لَمْنِي فلمْ لأَبْكِي ربيع الشباب
أأشرب في الكأس! كَلَّوا حاشا لأبصره في صفاء الشراب

ترى في هذا معنى بديعا، فهو يتجنب الشرب في الكأس خشية أن يرى في صفائها
شيء، فتأله الحسرة ويأخذه الجزع .

وله قصيدة طويلة يفخر فيها ، مطلعها :

وحلّو شمائل الأدب منيف مراتب الحسب
أنى نغمر مفانحه عقائل عقله الأدب
له كلف بما كلفت به العلماء ملعرب

ويمضى هكذا طويلا في الحديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أورده
في صدر هذه المقدمة من شعره الذي يعتز فيه إلى الروم .

وقد أورد له الثعالبي في اليتيمة :

أيا دارهم ما أنت مذ انتروا ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا
وجنود المنى ألا يكثر بالمنى ونيل الفنى ألا يكثر بالفنى
ومن كان في الدنيا أشد تصورا تجده عن الدنيا أشد تصونا

ومما أذكره في هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره :

شواهدى عيناي إلى بها بكيت حتى ذهبتي واحدة
وأعجب الأشياء أن التى قد بقيت في صحبتي زاهدة

وهذا شعر لأبي الحسن علي بن منصور أورد له ابن خلكان في ترجمة ابن جني
في صدد الكلام على شعره الذي يذكر فيه عوره، على ما سلف .

مكانه فى الرواية

يكثر ابن جنى من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيويه وعن أستاذه أبى على ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويحول فى فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو فى هذا بعض الشيء من الجاحظ فى استطراده وتنويعه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن .

ويبدو أنه قد يعتمد فى النقل على حفظه ، فىقال نقله بعضُ التغير . ومن ذلك أنه أورد فى ص ٢٤٩ من الخصائص حديثاً عن سيويه ، يخالف فيه بعض الشيء . وقد نهت على هذا فى التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزنة ذات مرة بأنه أخل فى النقل عن أبى على . وذلك فى الكلام على الرجز :

باتت تنوش الحوض نوشاً من علّا نوشاً به تقطع أجواز الفلا

و (علّا) فى البيت يجوز النحويون فيه أن يكون مبنيّاً ، وأصله : علّواً بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبل ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها بالضّمّ وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معرباً ، وأصله : علّو ، كما يقال من قبل ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو على فى تذكرة .

وقد عرض لابن جنى أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأى أبى على فيه ، فانتصر على الوجه الأول ، فكان أن قال البغدادي^(١) : « وقد أخل ابن جنى فى شرح تصريح المازنى فى النقل عن أبى على ، فإنه قال : قد كانت أبو على يقول

(١) الخزانة ٤ / ٢٦٢ .

في (علا) من هذا الرجز : إن الألف في (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة في موضع مبنى ، نحو قبل وبعد ؛ لأنه يريد : نوحا من علاه ، فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم ، نحو قبل وبعد . فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونصّ أبي علي في تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنيًا معرفة ، ويجوز أن يكون معربًا نكرة . فإن كان مبنيًا كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضمة . وإن كان معربًا كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر » .

وعندي أن ما حدث من ابن جني لا يعدّ إخلالا في النقل ، وإنما هو أن اقتصر على أحد وجهين لأبي علي في الرجز . ويكثر من ابن جني ألا يستوعب ما يقال في الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبرها واعتمدها .

ويقول في ص ١٣ من الخصائص ، وقد أورد الشطر :
* عليها الشيخ كالأسد الكليم *

: « ويجوز الكليم بالجر والرفع » . ولو كان ذا كرا للقصيدة التي فيها هذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلة مرفوعة الروي ، وصدر الشطر :
* هي الفرس التي كرت عليهم *

ومطلع القصيدة :

تسألني بنو جشم بن بكر أغواء العرّادة أم بهيمُ

هذا . ولابن فورّجه موقف مع ابن جني غير كريم ، يتهمه فيه بالتقول والكذب . ذلك أن ابن جني في شرحه لديوان المتنبي ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :
أعط عنك تشبهي بما وكأنه فإ أحد فوق وما أحد مثلي

: ماذا يريد بقوله : (بما وكأنه) ، فقال له الشاعر : إن (ما) سبب التشبيه ؛
 لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبه هذا ؟ قال له المحبب : كأنه الأسد ، أو كأنه
 الأرقم . بجاء ابن فورجة في كتابه " الفتح على أبي الفتح " وهزىء بهذا التفسير ،
 وساق حكاية للبرد وأبي حنيفة الدينوري في مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه
 عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيراً ، وأرتجل شاهداً لوقته على ما يقول ،
 خشية أن ينهم بالجهل في مجلس أمير لم يكن قد رآه وإنما سمع به ، فرد عليه
 أبو حنيفة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورجة : « وأنا أدلف بالله العلى إن
 كان أبو الطيب قط سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذي حكاه ابن جني
 وإن كان إلا متريداً مبطلاً فيما يدعيه — عفا الله عنه وغفر له — ، فالجهل
 والإقرار به أحسن من هذا » ^(١) ومن الجلى أن هذا إسراف في الإنكار على أبي الفتح
 بغير سند إلا استبعاد المعنى الذي فسر به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقوم حل
 التحجيص والنقد . ولقد عاش ابن جني أبا الطيب دهرًا طويلاً ، وعنى بشرح
 الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه . فإن كان في التفسير ضعف عند ابن فورجة
 فليس من البعيد أن يقع فيه أبو الطيب ، وإنما يرد ما يروى عن أبي الطيب بأن
 ينكر أبو الطيب الرواية وينتفل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجة على من
 لم يحفظ . وإنما حل ابن فورجة على أن يسمى القول في أبي الفتح حجاب المعاصرة
 والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يسترحسنتات ، ويبرز السيئات

(١) انظر شرح الرامد للديوان ٢٣٠ .

(٢) انظر ترجمة أبي حنيفة الدينوري في معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .

خطه

كان لابن جنى طريقة فى الخط معروفة . ويقول ياقوت فى على بن زيد القاشانى
أحد أصحاب ابن جنى : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد ، سلك فيه
طريقة شيخه أبى الفتح » .

- د ويسدو أنه كتب بخطه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفى ترجمة^(٢)
ابن البواب أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أنه لابن الأعرابي ، وقال
فى ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شيخنا أبى الفتح عثمان بن جنى
— أيدى الله — : بلغ عثمان بن جنى نسخا من أوله وعرضا » .
ويتصل بهذا أنه عنى بأن يُحسن أولاده الخط ، كما سيمر بك فى المبحث التالى .
ولم نقف على شيء من خطه فننبينه .

١٠

أسرته

كل ما يعرف عن أسرة ابن جنى أنه كان له من الولد ثلاثة : على وعال
وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء ، قد خَرَجَهم والدهم ، وحسن
خطوطهم ، فهم معدودون فى الصحيحى الضبط ، وحسن الخط » .

- ١٥ ولم أر ذكرًا فى كتب الطبقات والأدب لغير عالٍ ؛ فهو له ترجمة فى معجم
الأدباء ، يقول فيه : « أبو سعد البغدادى . كان نحوياً أديبا حسن الخط ، أخذ
عن أبى الفتح بن جنى ، والوزير عيسى بن على » وذكر أنه مات سنة سبع أو ثمان
ونحسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ .

(٢) معجم الأدباء ١٥ / ١٣٠ .

٢٠

وزى أبا زكريا الخطيب التبريزي يروى عن عال هذا في غير موطن .
وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي : « قرأت على أبي زكريا عن عال بن عثمان بن جنى
عن أبيه قال : اللام في قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام في قوله تعالى : قالوا
الآن جئت بالحق ... » وهذا البحث في الخصائص ، في « باب استغناء العرب
عن الكلام بما يجوز في القياس » .

ويقول الجواليقي أيضا في المعرب : « أخبرني أبو زكريا عن عال بن عثمان
ابن جنى عن أبيه قال : السوذانيق ، والسوذنيق ، والسوذق بالشين
معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول في كتابه « الإكمال في رفع
الارتياب » في كلامه على ابن جنى : « وابنه أبو سعد عال بن عثمان بن جنى
أدركته بصيّداء ، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبي يعلى الموصلي من المرجى ،
وسمع ببغداد من عيسى بن علي » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من محدّثين .
وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده من اسمه الفتح ، وأن كنيته بأبي الفتح
كما قال الشاعر :
* لها كنية عمرو وليس لها عمرو * .

من عاصريهم من ذوى السلطان

كان عصر ابن جنى عصر ضعيف الدولة العباسية ، فالحلفاء مغلوبون على
أمرهم ، والأمر لغيرهم ، وولاة الأقاليم وعمالم مستبدون بمعظمها . فصر في أيدي
٢٠ (١) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم في أيدي الفاطميين، وولايات فارس يتداولها المتغلبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه، وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدي الحمدانيين. وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤. ولقد تعرض هؤلاء للخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم. وكانوا يفرضون لفقة الخليفة قَدْرًا من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه في سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفي درهم ^(١) التي كان خصصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعا من البصرة وغيرها.

وقد اتصل ابن جني منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان في حلب، واجتمع في حضرته بالثني^٢ كما أسلفت. وقد كانت حضرة سيف الدولة مجمعا للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦.

- ١٠ وتوفقت صلته بآل بويه في شيراز وفي بغداد. ويبدو أن ذلك كان بتزريب شيخه أبي علي^٣ الفارسي إياه لديهم، وكان أبو علي^(٢) أثيرا عندهم، مكيئا لديهم. وكان عضد الدولة يذكر أنه غلام أبي علي^(٣) في النحو، وقد وجد في تذكرة له: إذا فرغنا من كتاب أبي علي^(٣) النحوي تصدّقتُ بنمسين ألف دينار، ولما تزوّج الخليفة الطائع في سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو علي^(٣) الفارسي.

١٥

ويظهر أن سائر أصحاب أبي علي^(٤) كانوا مقربين عند آل بويه بقرب أستاذهم. فالربيعي^(٤) — وهو من جلة أصحاب الفارسي^(٤) — يقول في قصة له: «استدعاني عضد الدولة، وبين يديه الحماصة، فوضع يده على باب الأضياف» ثم يقول:

(١) المتظم ٣٥٧/٦ (٢) المتظم ١١٥/٧ (٣) المتظم ١٠١/٧

٢٠

(٤) معجم الأدباء في علي بن موسى الربيعي.

« فوجعت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلى . وكان من عادتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعضُ كُتّاب ترجمة ابن جني من باحثي عصرنا ^(١) « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت ، وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدياء . ولا أجده هذا الخبر في الكتاب . ويبدو لي أن منشأ هذا الوهم القصة التي حكها ياقوت في ترجمة ابن جني ، وهي هذه : « وحدثت غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن ، قال : حدثني أبي ، قال : كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة ، وبعدها في أيام صمصام الدولة ابنه كاتب يعرف بأبي الحسين القمي . قال : وشاهدته في ديوان الإنشاء يكتب بين يدي جدّي أبي إسحق لما ولاه صمصام الدولة . فانفق أنه حضر يوما عند جدّي أبي إسحق أبو الفتح عثمان بن جني النحوي في الديوان ... » وكأن هذا الذي ذكره الحكم السابق عن ابن جني في عمله في ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنه » بفعل هذا الحديث عن ابن جني ، وإنما الحديث عن قوله بعد : « كاتب يعرف بأبي الحسين القمي » ولا يعرف عن ابن جني هذا العمل . وإنما كان يشتغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب في تاريخ بغداد : « سكن ابن جني بغداد ، ودرس بها العلم إلى أن مات » .

بلى أن القفطي يقول : « وخدم أبو الفتح عثمان بن جني بيت آل بويه في عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذي

(١) تاريخ المصلح ٦٣/٢ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات في عهده : ، وكان ملازمهم في دورهم « وظاهر أن خدمته لهم قد فسرهما في قوله : « وكان ملازمهم في دورهم » فهو إنما كان مقرباً عندهم بأنسون إليه وينال من برهم والطاقهم ، ولا يرد أنه يل لهم عملاً من أعمال الديوان .

نهايته

- بلغ ابن جنّي المنهل الذي يردّه كل من على ظهرها، وألقى عصا التسيار في هذه الحياة في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة^(١) . ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير في تاريخه، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء في المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلاً أي ليلة الجمعة، ففي فهرست ابن النديم : « توفي ليلة الجمعة من صفر » وفي ديوان الشريف الرضيّ عند إيراد مرثيته في ابن جنّي : « وتوفي ببغداد ليلة الجمعة » . وفي هذا الديوان أيضاً في الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضيّ ؛ وكان بينهما صداقة وكيدة » .

- وقد كانت وفاته ببغداد ، حيث استقرّ في آخر أيامه . ودفن في مقارها، ولا أدري في أيها دفن ، ودفن أبو عليّ أستاذة في الشُّنيزية ، فهل دفن فيها بجوار شيخه .

- وقد رثاه الشريف الرضي بقصيدة عامرة عدتها تسعة وخمسون بيتاً ، منبهة في ديوانه ، يقول في أولها :

ألا يا لِقَوْمٍ لَخَطُوبِ الطَّوَارِقِ ! وللعظم يُرى كل يومٍ بِعَارِقِ !^(٢)

- (١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م . (٢) يقال : عرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم .
يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجردنه من الأطلاق النفيسة من جميع ومال .

وللدهر يُعْرِى جَانِبِي مِنْ أَقَارِبِي وَيَقْطَعُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْأَصْدَاقِ ^(١) !
 وَلِلنَّفْسِ قَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنْ الْجَوَى لَفَقَدَ الصَّفَايَا وَأَنْقَطَعَ الْعَلَائِقُ
 لَهَا كُلُّ يَوْمٍ مَوْقِفٌ مِنْ مَوْدَعٍ وَمُتَلَقِّةٌ فِي مُنْقَبٍ مَاضٍ مَفَارِقُ
 نَجُومٍ مِنَ الْإِخْوَانِ يَرَى بِهَا الرَّدَى مَغَارِبَهَا فَوَتْ الْعَيُونُ الرُّوَامِقُ
 وَيَقُولُ بَعْدَ تَوَجُّعٍ كَثِيرٍ :

لَيْتَكَ أَبَا الْفَتْحِ الْعَيُوثُ بِدَمْعِهَا وَالسُّنْتَا مِنْ بَعْدِهَا بِالْمَنَاطِقِ
 إِذَا هَبَّ مِنْ تِلْكَ الْغَلِيلُ بِدَامِعٍ تَسْرِعُ مِنْ هَذِي الْغَرَامُ بِنَاطِقِ
 شَقِيقِي إِذَا التَّائِثُ الشَّقِيقُ وَأَعْرَضَتْ خَلَائِقِي قَوْمِي جَانِبًا عَنْ خَلَائِقِي

كُتِبَهُ

لَقَدْ خَلَّفَ كُتْبًا حَسَنًا تَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ الْجَمِّ وَعِلْمِهِ الْغَزِيرِ . وَقَدْ تَخَيَّرَ لَهَا أَسْمَاءُ
 حَسَنًا كَذَلِكَ ، حَتَّى لِيَقالَ إِنَّ الشَّيْخَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ الشَّيرَازِيَّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٦ هـ وَأَسْتَاذَ
 الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ قَدْ سَمَّى بَعْضَ كُتُبِهِ بِأَسْمَاءِ كُتُبِ لَأَبْنِ جَنِّي ^(٢) . وَذَلِكَ أَنَّ
 لِأَبِي إِسْمَاعِيلَ الْمُهَذَّبِ وَالتَّنْبِيهِ فِي الْفَقْهِ (فَقْهُ الشَّافِعِيَّةِ) ، وَاللَّعَّ وَالتَّبَصُّرَةِ فِي أَصُولِ
 الْفَقْهِ . وَهَذِهِ أَسْمَاءُ لِكُتُبِ لَأَبْنِ جَنِّي ، كَمَا سَيَأْتِي إِرَادُهُ .
 وَلَقَدْ كُتِبَ ابْنُ جَنِّي إِجَازَةً بِكُتُبِهِ لِبَعْضِ الْآخِذِينَ عَنْهُ فِي سَنَةِ ٣٨٤ هـ ، أَيْ
 قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسِ سِنِينَ . وَذَكَرَ فِيهَا مَا يَأْتِي :

(١) الْأَصْدَاقُ جَمْعُ الصَّدِيقِ ، وَهَذَا جَمْعُ سَمَاعِي . وَكَانَ جَمْعُ أَصْدَقٍ فِي مَعْنَى صَدِيقٍ .

(٢) انْظُرْ ابْنَ خُلْكَانَ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي الْفَتْحِ .

(٣) أَتَيْتُهَا بِأَقْوَمِ فِي مَعْنَى الْأَدَبِ .

(١) "الخصائص" . وسأفرد لها بحثاً عقب هذا المقال .

(٢) "التمام" . وهو تفسير ما أغفله السيكتي من أشعار الهذليين . ويبلغ — على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف الخصائص . وشرح السكتي المتوفى سنة ٢٧٥ طبع في أوربة . وجاء ذكر هذا الكتاب بعنوان « كتابنا في شعر هذيل » في الخصائص ١/١٢٤ ، وبعنوان « كتابنا في ديوان هذيل » فيها ١/١٥١ . وجاء ذكره بعنوان « التمام » في الخزائن ٣/١٥٣ . ولم أقف عليه في كشف الظنون . ولا يعلم له وجود في مكتبات العالم .

(٣) "سر الصناعة" . وهذا الكتاب نسخه الخطية كثيرة . ويقوم بعض الأساتذة بتحقيقه وتبليغه للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ، وذكر أن عليه حاشية لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧ .

(٤) "تفسير تصريف المازني" . ويسمى « المنصف » وفي الخزائن ١/٥٥٥ . قال ابن جني في المنصف ، وهو شرح تصريف المازني « وقد عرض لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازني » فقد قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جني » وقد يحرف « المنصف » إلى المتصرف ، أو المصنف . وقد يظن أنه كتاب آخر غير شرح تصريف المازني . والمنصف — كسر الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل بعض الفضلاء على طبعه .

(٥) ” شرح مستغلق أبيات الحماسة ، وأشتقاق أسماء شعرائها “ . يبدو أن هذا كان كتاباً واحداً ، ثم جمعه بعد كتابين : الأول التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج في أسماء شعراء الحماسة . والأول يوحد منه نسخ خطبة . وجاء ذكره في الخزائنة ١/ ٢٩ ، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » . وقد طبع المبهج . ونقل عنه في الخزائنة ٢/ ٢٦٤ .

(٦) ” شرح المقصور والمدود لابن السكيت “ . ولم أقف على شيء يتعلق به .

(٧) ” تعاقب العربية “ . يقول السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية ١/ ١٣٢ « وقد ألف ابن جني كتاب التعاقب في أقسام البذل والمبدل منه ، والعوض والمعوّض منه . وقال في أوّله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب — وهما البذل والعوّض — قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيّله ، إلا أن البذل أعم استعمالاً من العوّض » وجاء ذكره في الخصائص ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفي الخزائنة ٧/ ٢٠١ وأورده في كشف الظنون .

(٨) ” تفسير ديوان المتنبي الكبير “ . ويسمى الفسر . ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة وتيف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه في ثلاث مجلدات . ويذكر بركلمان أنه يوجد الثاني منه في الإسكريال ، وأنه يوجد منه نسخة في المتحف الأسيوى في بطومسبرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « فسر الفسر » السابق ذكره .

(٩) "تفسير معاني ديوان المتنبي" . وهو شرح ديوان المتنبي الصغير . و يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٠) "اللمع في العربية" . يقول عنه في كشف الظنون : « جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها في المكتبات مخطوطا .

(١١) "كتاب مختصر التصريف" . ويبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكي ، وقد طبع ، وعليه شرح لابن يعيش . و يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٢) "كتاب مختصر العروض والقوافي" . ذكر بركلمان كآين : الأول مختصر العروض ، ويقول : إنه يوجد في مكتبة برلين وفي المتحف البريطاني ، وفي ليدن . والثاني مختصر القوافي ، وقال : إنه في الإسكندرية . وكأنهما الكتاب السابق جُمعا كآين فيما بعد .

(١٣) "كتاب الألفاظ المهموزة" . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الهمز وخواص أمثلة الفعل ، وقال إن هذين الكتابين طبعا مع المقتضب .

(١٤) "كتاب المقتضب" . وهو في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي . وقد طبع هذا الكتاب في ليدن وفي القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) "تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب" . وبذكر ابن جني في إجازته أنه لم يكن أمته .

(١٦) "كتاب تأييد تذكرة أبي علي" . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) " المحاسن في العربية " . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه ،
وأن الحوادث أزلت يده عنه . وقد أوردته في كشف الظنون .

(١٨) " النواذر الممتعة " . يذكر المؤلف في إجازته أنه فقد منه أيضا . وقد
جاء ذكره في الخصائص ٣٨٢/١ .

(١٩) " الخاطريات " . ويذكره المؤلف هكذا : « ما أحضرني الخاطر من
المسائل المشورة ، مما أملت له أو حصل في آخر تعاليتي عن نفسي ، وغير
ذلك مما هذه حاله وصورته » وقد نقل عنه في الخزانة ٤٧٠/٢ ، ١٠/٤ .
وورد في كشف الظنون تحت اسم « الخاطرات » .

وهذه هي الكتب التي وردت في الإجازة . وأورد ياقوت كتابا أخرى
ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) " كتاب المحتسب في شرح شواذ القراءات " . ومنه مخطوطات كثيرة
في مكتبات العالم .

(٢١) " تفسير أرجوزة أبي نواس " . ويبدو أنها أرجوزته في الطرد .

(٢٢) " تفسير العلويات " . ويقول ياقوت : « وهي أربع قصائد للشريف
الرضي ، كل واحدة في مجلد . وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم
ابن ناصر الدولة أولها :

ألقى الراح ربيعة بن نزار أودى الردى بقرعك المغوار

ومنها قصيدته التي رثى بها صاحب بن عبّاد ، وأولها :

أكذا المنون تغطر الأبطال ! أكذا الزمان يضعضع الأجبال !

وفصيده التي رثى بها الصابي أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد ! أرأيت كيف خبا زناد الوادي !

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفي فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب

تفسير المرائي الثلاث ، والقصيدة الرائية لأشرف الرضى » ويبدو أن المرائي

الثلاث هي ما ذكر ياقوت فيها سلف ، فأما الرائية فيبقى البحث عنها .

(٢٣) « كتاب البشرى والظفر » . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة -

ومقداره خمسون ورقة - في تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وبأشمال سرايانا على الظفر

(٢٤) « رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المذات » . يقول ياقوت : « كتبها

إلى أبي إسحق إبراهيم بن أحمد الطبري ، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط
ولده عال » .

(٢٥) « كتاب المذكر والمؤنث » . يذكر بركلان أنه نشر في مجلة الشرق الأوسط

ج ٨ ص ١٩٣ - ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير

المذكر والمؤنث ليعقوب » .

(٢٦) « كتاب المتصف » . ويبدو أن هذا تحريف عن « المنصف » وهو

شرح نصريف المازني كما سبق الكلام عليه : وقد وقع في هذا الخطأ

- فيما أحسب - صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان :

« المنصف » .

(٢٧) « كتاب مقدمات أبواب التصريف » . والراجح أن هذا هو مختصر

التصريف الذي سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوكتي .

(٢٨) ” كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئه “ . وابن وكيع هو أبو محمد الحسن بن عليّ التميميّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خالكان ، وذكر أن له كتاباً بين فيه لسرقات المتنبي ، سُمّاه المنصف . ويبدو أن كتاب النقض لابن جني في نقد كتاب السرقات هذا .

• (٢٩) ” المغرب في شرح القوافي “ . وقد يصحّف في بعض المواطن بالمغرب . وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش . وجاء ذكره في الخصائص ٨٤/١ ، وكذا في « باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون » ، وفي الخزائن ٣٣١/٢ ، وفي المخصص ١٣/١ .

(٣٠) ” كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام “ .
 (٣١) ” كتاب الوقف والابتداء “ . ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء النحوية ، وليس في أحوال الوقف والابتداء القرآنية . كما يشتهر فيه هذان الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنباري وغيره .

(٣٢) ” كتاب المعاني المحرّرة “ .

(٣٣) ” كتاب الفرق “ .

(٣٤) ” كتاب الفائق “ . ١٥

(٣٥) ” كتاب الخطيب “ . ويبدو أنه جملة للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد ياقوت في ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) ” كتاب الأراجيز “ .

(٣٧) ” كتاب ذي القد “ . ورد ذكره في الخزائن ٢ / ١٢٩ ، وفي هامشها :

« جمعه من كلام شيخه أبي عليّ الفارسيّ . من هامش الأصل » . ويبدو ٢٠

أن (ذا) في (ذى القدر) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الياء في عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هذا ما جاء في شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٠٣ « وقال السيوطي في شرح أبيات المغني : ونقل ابن جني في ذى القدر عن أبي علي ... » ويعارض هذا ما جاء في مقدمة الإتيقان في عدّ الكتب التي اعتمد عليها : « وذا القدر » وهو مرفوع في كلامه . وكذلك في الخزانة في الموطن السابق : « وهذا البيت نسبته ابن جني في كتاب ذى القدر لبعض العرب » ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة . وفي التصريح شرح التوضيح في مبحث ألف التأنيث : « وحلكني — بالحاء المهملة — لدويشة . قال أبو علي الفارسي : هي مقصورة . حكاه عنه ابن جني في القدر » .

١٠ (٣٨) "شرح الفصيح" . والفصيح لثعلب . وذكر في كشف الظنون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جني .

(٣٩) "كتاب شرح الكافي في القوافي" . في كشف الظنون : « كافي في شرح القوافي للأخفش لابن جني » ويبدو أنه شرح آخر غير المعرب الذي سبق الكلام عليه .

١٥ ومما لم يذكره ياقوت ما يلي :

(٤٠) "التلقين في النحو" . ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، وابن خلكان .

(٤١) "التذكرة الأصبهانية" ذكره ابن خلكان .

(٤٢) "التهذيب" . وهو تهذيب تذكرة أبي علي . عن ابن خلكان .

(٤٣) "المهذب" . ذكره ابن خلكان .

(٤٤) "التبصرة" . ذكره ابن خلكان .

(٤٥) "كتاب الزجر" . يقول في الخصائص في آخر « باب في هذه اللغة أفي

وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتني

وقتا فيه نشطة ، فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت

في الزجر » .

(٤٦) "مسائلان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيباني" . ذكره بركلان ،

وقال : إنه يوجد في الفاتيكان .

(٤٧) "علل التنبيه" . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في ليدن .

(٤٨) "المسائل الواسطية" . في ياقوت في ترجمة علي بن عيسى الرهبي : « حكى

أبو غالب بن بشران النحوي الواسطي قال : ورد أبو الفتح بن جني عثمان

إلى واسط ، ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين ،

وكانا تتردد إليه ونسأله ، ويملي علينا مسائل مماها الواسطية » .

(٤٩) "كتاب شرح الإبدال ليعقوب" . يقول في الخصائص في « باب في الحرفين

المتقارين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا

فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال » .

وفي ختام سرد كتب ابن جني أذكر أن بعض الكتابين لحياته ذكر له كتاب

مفردات الفراء السبعة . وهذا الكتاب ليس لابن جني ، وإنما هو

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . وقد جاء الاشتباه من توافقهما في الاسم

« عثمان » .

الخصائص

- يقدم ابن جني الخصائص إلى بهاء الدولة الذي تولى الملك في بغداد مع الخوض الخليفة العباسي سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول في ديباجة الكتاب : « هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضيء الملة ، وغيث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وساطنانه ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... »
- ويبين من هذا أنه ألف الخصائص بعد أستاذه أبي علي ، الذي كانت وفاته سنة ٣٧٧ ، وتراه يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا علي — رحمه الله — كان يستعين به ... » .
- ١٠ وهو يذكر شرح تصريف المازني في الخصائص ١/٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق في التأليف على الخصائص .
- ويذكر أيضا سر الصناعة في الخصائص ، في « باب في العربي » يسمع لغة غيره » وفي « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألف الخصائص بعد سر الصناعة . ولكنه في سر الصناعة في المقدمة في الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول : « وقد ذكرنا في كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبي علي رضي الله عنه » ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سر الصناعة ، والذي يبدو لتفسير هذا التذاع أنه ألف الكاين ووضع نظامهما أولا في وقت مبكر ، ثم كان يزيدهما ، فقد يلحق بأحد الكاين شيئا ، ثم يحيل إلى الآخر عليه .
- وقد اختصر الخصائص ابن الحاج الأندلسي أحمد بن محمد الإشيلي ، كما في البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب
- ٢٠

في شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحساج هذا إملأ على
الخصائص، ومعنى هذا أن له حاشية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص،
أم هذا وهم منه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف
ابن يوسف البغدادى حاشية على الخصائص .

النسخ التي اعتمد عليها في طبع الكتاب

(١) نسخة في مجلدين فيها نحو نصف الكتاب . ينتهى الجزء الأول بآخر « باب

في نقض المراتب إذا عرّض هناك عارض » وينتدئ الجزء الثانى بـ « باب من غلبة
الفروع للأصول » وينتهى بآخر « باب في ورود الوفاق مع وجوب الخلاف » .

وفى آخر الجزء الأول : « وَكَتَبَ الحسَن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى ربيع
الآخر سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » وفى آخر الجزء الثانى :

« وَكَتَبَ الحسَن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى شهر جمادى الأول (كذا)
سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهى أصح النسخ . وقد كانت
فى خزانة المدرسة الحنفية التى أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامع صرغتمش
بجوار جامع ابن طولون . وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .

وقد رمزت لها فى هذه الطبعة بالحرف ١ .

(٢) نسخة فى مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهى هذا الجزء بآخر

« باب فى خلع الأدلة » ولم يذكر فى هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا اسم الكاتب .
وقد كانت فى خزانة كتب جامع محمد بك أبى الذهب . ويغلب فيها الضبط

وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لها بالحرف ب .

(٣) نسخة الشنقيطى . وهى فى مجلدين بخطين مختلفين ، وتكمل فيها الخصائص .

وهى خالية من الضبط . والجزء الثانى بخط على بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمان الجزائرى المنشأ المسمى الدار ، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو . وقد رمز لها بالحرف شـ

(٤) نسخة مصورة عن نسخة كتبها على بنجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر

الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكة الميشفة سنة ٥٧٩ . وقد رمزت لها بالحرف ج . وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا ، ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها ، فهى نسخة فريدة فى بابها .

والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردّد بين احتمالين :

الاحتمال الأول أن هذا هو أصل الخصائص ، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أول الأمر ، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرت فى النسخ الأخرى .
على أن هناك أشياء تصدّ عن هذا الاحتمال .

(١) ففى " باب فى أن المجاز إذا كثّر لحق بالحقيقة " يقول : فأما قوله

١٥ — سبحانه — : وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز . وذلك أنه

— سبحانه — ليس عالما بعلم ، فهو إذا العليم الذى فوق ذوى العلوم

أجمعين ، ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ؛ لأنه — عز اسمه — عالم ،

ولا عالم فوقه » وحاصل هذا أن قوله تعالى : وفوق كل ذى علم عليم عند

المعتزلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى (ذى علم) الله

٢٠ سبحانه وتعالى ؛ فإنه عندهم عالم بذاته ، لا يعلم زائد على ذاته ، كما يقول أهل

السنة . وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص . فأما

عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه ، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم
بغير الله سبحانه . فقوله : وفوق كل ذى علم أى غير الله ، فإن الله سبحانه
لا علم فوقه ، والتخصيص والتقييد ضرب من المجاز . وفى نسخة ح التى
أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله — عندنا — وفوق كل ذى علم عليم ،
وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنى .

(ب) وفى « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة
المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرنجيم ... »
وهو يريد بالشيخ ابن جنى .

(ح) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : « وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما .
وهى ثوب أسمال وأخلاق ، وأرض أحصاب : ذات حصى ، وبلد أحوال :
خط ، وماء أسدام : متغير من القدم ، وأحد عشر قد ذكرها إلى ، وهى
جفنة أكسار ... » .

(د) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا
التزم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدل
على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .

(هـ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين
ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .

(د) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطعم من
أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنى على أصلهم الفاسد » .

والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال
إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذى اختصره هو ابن الحاج أحمد بن محمد الإشبلى . وهذا كانت وفاته على حسب ما فى البنية ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكة سنة ٥٧٩ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويعد مع هذا جدًا أن تكون من اختصاره .

- و أقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصائص ، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعتبر عنه حيناً بالشيخ يريد شيخه ، ويقول فى النص السابق : « واحد عشر قد ذكرها إلى » ، وقد يعقب عليه فيما يخالفه فيه .

(٤) نسخة مصورة عن مخطوطة فى القسطنطينية ، وهى فى مكتبة جامعة
١٠ فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٨ ويرمز لها بالحرف د

(٥) نسخة مصورة أيضا عن مخطوطة فى القسطنطينية ، فى مكتبة جامعة
فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٩ ويرمز لها بالحرف هـ
وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصائص .

- وإنى لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية ، أن وثقت لى ، فندبتنى لهذا العمل
وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجليل ، وهى أهل لكل ثناء وتمجيد .
ولن أنسى ما حييت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى ، فقد
كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أعجل للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم
المدير العام للدار رعايته للأدب العربىة وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر
المحفوظات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومتوبتهما .

٢٠ وإنى أختتم هذه المقدمة ، حامداً لله ، ومصلياً ومسلماً على رسوله ، وصحابة أجمعين

محمد على النجار

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢

٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين ^(١) .
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد ^(٢)] ، بهاء الدولة وضياء
الملة ، وغيث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانته ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت
شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فإرط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف
الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وأدأ أن أجد مهملأ ^(٣) أصله به ، أو خلا
أريقه ^(٤) بعمله ، والوقت يزداد بنواديه ضيقا ، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا . هذا
مع إعظامى له ، وإعصامى بالأسباب المتناطة به ، واعتقادی فيه أنه من أشرف
ما صُف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحِطْطة
والصنون ، وآخذه له من حصّة التوفير والأون ، وأجمعه للأدلة ^(٥) على ما أودعته هذه
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتيقان والصنعة ،

- (١) في ب : « المنتخبين » ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .
(٢) زيادة في ج : (٣) في ج : « موصلا » . (٤) في ج : « أريقه بطله » ،
أى أفقده . (٥) نوادى الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادى الإبل : شواردها ،
فالمنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلائها .
(٦) في المطبوعة د : « اعتصامى » . وما أثبتته موافق الأصول الأخرى ، وهو يجانس « إعظامى » .
(٧) التوفير مصدر وقراداة : سكنها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتخفف من حركة
العدل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوفير هو كذا في ش ، ج ، هـ . وفى أ ، ب « التوفير » . ويعبر
في هذا العصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .
(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، وغاسر أذرع وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، ونحى إلى بما خيطت عليه أقرابه وشواكله ، وترى أن تعريد كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميم طريق الإسلام به ، والخوض فى أدنى أو شاله وخلجه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبأدى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نأحدا من علماء البسليدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى أوله ، وقد تعلق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف فى شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كثرة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى

(١) مضارع وحى ، وهو كآوى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به رأياً . وهو كذلك « نحى » فى أ ، ب ، ج . وحى ش ، س ، هـ : « تحى » .
(٢) الأقرب جمع قرب كقفل وحى من القرس خاصرته ، والشواكل واحدتها شاكلة وحى من القرس الجليدين عرض الخاصرة والثفة ، وحى الركبة . (٣) التعريد : الحرب والفرار .
(٤) البدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن السرى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى : أبى بكر حيث أطلق .
وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » .
ويقل عنه صاحب الخزانة كثيراً .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراف أن هذه الكنية خاصة بالأصغر على بن سليمان ، وهو وهم . (٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت فى هذا نسخة ج ، وفى المطبوعة رأ ، ب : « البر » .

(٩) فى ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء ، وحى الخمال .

دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأثرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه ، والقدرح في احتجاجاته وعلّله . وسترى ذلك مشروحا في الفصول بإذن الله تعالى .

- (١) [ثم إن بعض من يعنادني ، ويُلّمّ لقراءة هذا العلم بي ، ممن آتس بصحبته لي ، وأرتضى حال أخذه عني ، سأل فأطال المسألة ، وأكثر الحفاوة والملاينة ، أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب ، وأوليه طرفا من العناية والانصباب . فجمعت بين ما أعتقد : من وجوب ذلك على^(٢) ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت به ، ووضعت يدي فيه ، واستعنت الله على عمله ، واستمدته سبحانه من إرشاده وتوفيقه [وهو — عز اسمه — مؤتي ذلك بقدرته ، وطوله ومشيئته .

- ١٠ (١) اتبنا في إثبات هذا النص المكثف بالقوسين ما في جـ . وليس منه في باقي النسخ إلا النص الآتي . وأما بادي به ، ومستعين الله على عمله ، ومستنده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
- (٢) أي الاجتهاد فيه ، من قولهم : انصب البازي على الصيد .
- (٣) الواجب في العربية أن يقال : وما إلح . ولكنه راعى في الجمع معنى الضم .
- (٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالسجع ، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى العال .

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولتقدم أمام القول على فرق بينهما ، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويملوه إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقاً غريباً ، ومسلكاً من هذه اللغة الثمينة عجيباً] .

- فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيها الست مستعملة كلها ، لم يحمل شيء منها . وهى : « رول » ، « رولر » ، « رول » ، « رولر » ، « رولر » ، « رولر » ، « رولر » ، « رولر » .

- الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان ينفقان له ، ويقلقان ويمدلان به . وهو بضد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذاً فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركاً ، ولما كان الانتهاء أخذاً فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكناً .
- الأصل الثانى « رولر » منه إقلو : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛ قال العجاج :

- * تواضخ التقريب قلوباً مفلجاً * (٦)

- (١) فى ش : « الفرق » وهنا تقرأ بإضافة فرق إلى « بينهما » والذين هنا الوصل والاجتماع ، وهواسم متكن وقرى لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين فى ج .
- (٣) فى ج : « تصرفت » . (٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسباق : « الخفوف » . وهو من قولهم : خفت القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
- (٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتفاخر من الضجر ، ويقال أيضاً : مذل : قتل .
- (٦) بعده : * جاباً ترى تليه مسحاً * وهذا فى وصف أتان الوحش . وقوله تواضخ التقريب أى تجتهد مع لخلها فى الجرى ، وأصل المراقبة المارة فى الاستقاء بالدلاء ، والمعالج : الشديء المدجج أى الذى يطرد أنه ، يعنى الفعل . والجلب : النبط . والتل : العنق ، ومسح أى مضوض من طراذه الجر ، والسحج : القشر . وانظر الأريوزة تمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوب البُسر والسويق ، فهما مقلوان » وذلك لأن الشَّيء إذا قلى جَفَّ وخَفَّ ، وكان أسرع إلى الحركة والطف ، ومنه قولهم « اقلوليت يارجل » قال :

قد عَجَبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا
أى خفيفا للكبير [و] طائشا ؛ [و] قال :

وَسِرْبُ كَعِينِ الرَّمْلِ حُوجٌ إِلَى الصَّبَا رَوَاعِفٌ بِالْحَادَى حُورِ الْمَدَامِعِ^(٤)
سَمِعَ غِنَاءَ بَعْدَ مَا نَمِنَ نَوْمَةً مِنْ اللَّيْلِ فَاقْلُولِيْنَ فَوْقَ الْمُضَاجِعِ^(٥)

أى خففن لذكره وقيلن فزال عنهن نومهن واستنقلحن على الأرض . وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأما لام اذلوليت فشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

* أَقْبُ كِفْلَاءِ الْوَلِيدِ نَحِيصِ^(٧) * ١٠

فهو مفعال من قلوب بالقلة ، ومذكرها القال ؛ قال الرازي :

* وَأَنَا فِي الضَّرَابِ قِيلَانِ الْقُلَّةِ * ١٠

(١) في أ : « للكبرة » . وانظر في هذا الرجز الأعم في ذيل سيبويه ص ٥٩ ج ٢ ، وهو للمزدق .

(٢) زيادة في ب ، س . (٣) زيادة في ح . (٤) يصف ساء حسنا ، وقوله :

كعين الرمل يريد كبحر الوحش ، وصوح : ميل ، والحادي — بالميم وكتب خطأ في المطبوعة بالحاء — ١٥

الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر في أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .

(٥) في الأساس في قلو : « عنائي » في مكان « غناء » . (٦) اذلولي : ذل وانقاد .

(٧) قائله امرؤ القيس ، صدره : * فأصدرها تملو النجاد عشية * .

وأقْب أى صامر البطن ، وكذلك نحيص . وهذا البيت في أبيات في وصف الحمار الوحشي يطارد أخته ،

منها قوله : ٢٠

أذلك أم حاب يطارد آتنا حملن فأدنى حملهن دروس

فالضمير «ها» في « فأصدرها » للآمن ، وأقْب نحيص من وصف الحمار . انظر اللسان في درس .

(٨) المقفلا : القال . وهي لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو ذراع والآخر

قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلا . والقال : العود الكبير الذي يضرب به ، والقلة : الصغير .

وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة . وانظر شفاء الغليل في حرف التاف . ٢٥

فَكَاتَ الْفَال مَقْلُوب قْلُوت ، وِباء القِيلان مَقْلُوبَة عن واو ، وهى لام قْلُوت ،
(١)
ومثال الكلمة فُلْمان . ونحوها عندى فى القلب قولهم « بَأَزْ » ومثاله قَلْع ، واللام
منه واو ؛ لقولهم فى تكسيهه : ثلاثة أبواز ، ومثاله أفلاع . ويدل على صحته ما ذهبنا
إليه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيهها « بُزاة »
و « بواز » ؛ أنشدنا أبو على^(٢) لذى الرقة :

كَأَتْ عَلَى أَنْيَابِهَا كُلَّ سُدْفَةٍ صِيَّاحَ الْبِوَازِ مِنْ صَرِيفِ اللِّوَاثِ^(٣)
وقال جرير :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى نَخْلٍ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ يَصْكَ حُبَارِيَّاتٍ^(٤)

فهذا فاعل ؛ لأطراد الإمالة فى ألفه ، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب .
وحدثنا أبو على^(٥) سنة إحدى وأربعين ، قال : قال أبو سعيد^(٦) ، الحسن بن
الحسين « بَأَزْ » وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهمى « البِيزان » فهذا قَلْع ، وثلاثة
أفلاع ، وهى الفُلْمان .

(١) يريد ميزانها الصرقي .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛
وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه ، وله الآثار الجلية . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البنية ٢١٦

(٣) السدفة : الظلّة ، واللواثى يريد المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف إبل . والبيت
فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه : سمرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ٧/١٩ طبعة المرسنى .
ويقول المرسنى : إن الصواب : « أنيابه » إذ هو فى وصف بعير . وكذلك هو فى الديوان طبعة أوردت ٤١٨

(٤) حباريات واحدة حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات
عن بنى نعيم المذكورين فى قوله قبل :

أَنَا الْبَازِى الْمَطْلُ عَلَى نَعِيمٍ عَلَى رِغْمِ الْأَنْوَفِ الرَّاغِمَاتِ

وهذا من إحدى نقاض جرير مع القززدق . وانظر النقاض ٧٧٥ طبعة أوردت .

(٥) أى بعد الثلاثمائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكى الإمام فى النحو واللغة ، الراوية المكثرة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ هـ ، وانظر
البنية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المختص فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « ب ز ر » أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم « بزأ ، يزرو » إذا غلب وعلا، ومنه البازي — وهو في الأصل اسم الفاعل ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، كصاحب ووالد — وبزأ وبواز يؤكد ذلك ، وعليه بقية الباب من أبزى وبزأ ، وقوله :

* فتبازت فتبازخت^(١) لها *

والبزا ، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه .

فقلأ من قلوت ، وذلك أن القال — وهو المقلأ — هو العصا التي يضرب بها القلة ، وهي الصغيرة ، وذلك لاستعمالها في الضرب بها .

الثالث « ر و ل » منه الوقل للوعل^(٢) ، وذلك لحركته ، وقالوا : توقل في الجبل :

إذا صعد فيه ، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :

عوداً أحم القرا ، إزمولة وقلأ^(٣) يأتي تراث أبيه يتبع القذا

الرابع « و ل و » قالوا : ولق يلق : إذا أسرع .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ونسأه : * جلسة الجازر يستنجد الوتر *

وفيه :

سائلاً مئة هل نهتها آخر الليل يبرد ذى بحر

والمرد : الذكر المنتشر . وقوله : تبازت أى دفعت مؤثرها ، وتبازخ : مثنى مثنى المجوز أقامت ملها فتأخر كاهلها ، وقوله يستنجد الوتر أى يقطعها ، ويردى : جلسة الأعصر . وانظر اللسان في نجا وزأ .

(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبزأ ، وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا في الأصول . ويدل على أن هذا تحريف مصولة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكنتف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية ، و « أحم القرا » : أسود الظهر ، و « إزمولة » : خفيفا ، وقوله :

« يأتي تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال ، و « القذا » واحدة قذفة كثررة وغرف

وهي ما أعرف من الجبال . وانظر كتابه الأعل على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

قال : * جاءت به عَس من الشام تَلَقُ ^(١) *

- أى تَحِف وتسرع . وقرئ ^(٢) « إذ تَلَقُونَه بالسكَم » أى تَحِفُون وتسرعون . وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأولى ^(٣) فوعلا من هذا اللفظ ، وأنت يكون أيضا أفعل منه . فإذا كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصله وَوَلَق ، فلما التقت الواوَان في أوّل الكلمة أبدلت الأولى همزة ، لاستقلالها أوّلا ، كقولك في تحقير واصل : أو يصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تَلَق البرق ، إذا خَفَق ، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق ^(٤) قد كان يميز فيه أن يكون أفعل ، من وَلَق يَلَق . والوجه فيه ما عليه الكافة : من كونه فوعلا من « أ ل ر » وهو قولهم « أتى الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبى زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق ^(٥)

(١) قاله القلاخ بن حزن المقرئ يهجو جليدا الكلابي ، وقيل :

إن الجلبد زلق وزملق كذب المقر شوال غلق

- هذا ما فى اللسان فى زلق ، وفى المختص ٧/٩ : « عيس » فى مكان « عس » . وفى اللسان فى أتق :

إن الزبير زلس زملق

جاءت به عس من الشام تلق

لا آمن جلبيه ولا أتق

- (٢) نسب هذه القراءة أبو حيان فى البحر ، ٦/٤٣٨ الى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر زبدي بن على .

(٣) وكان الأصل : تحفون فيه لخذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفى حـ « تحفونه » .

(٤) هو الجنون .

(٥) برید الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر فى أول الكتاب ٢/٣٤٤

(٦) روى « بخامرها » بدل « بخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا منه : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل في قول الله سبحانه « إن
المجرمين في ضلال وسعر » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول
القطامي^(٣) :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل^(٤)

(الخامس) « لبرء » جاء في الحديث « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي »^(٥)
أى ما خدِم وأعملت اليد في تحريكه ، وتليقه^(٦) ، حتى يطحن وتَضَام جهاته . ومنه
اللُّوقَة للزُّبْدَة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسْكَة الجبن ،
ونقل المَصْل ونحوهما . وتوهم قوم أن اللُّوقَة — لما كانت هى اللوقَة في المعنى ،
وتقاربت حروفهما — من لَفْظِهَا^(٧) ، وذلك باطل ، لأنه لو كانت من هذا اللفظ
لوجب تصحيح عينها ، إذ كانت الزيادة في أقولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ،
فكان يجب على هذا أن تكون اللُّوقَة كما قالوا في أثوب^(٨) وأسوق وأعين وأنيب
بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما اللُّوقَة فعولة من
تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالألوق الذى هو الجنون .

(٢) فأنثه كما في اللسان في «سر» الفارسي . ويرى غيره أن «سرا» : جمع سمير للآثار .

(٣) هو عمير بن شبيب — بالتصغير فيها — الشاعر التغلبي الأموي ، والقطامي — بضم القاف
ورفعها — في الأصل : الصقر .

(٤) «مسعورة» روى مجنونة ، وسامية العينين : واضطربا ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفزع
منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل في السير ، وهو في لاميته :
* إنا محبوك فاسلم أيها الطلل *

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد نرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر

البلى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن وليته .

(٧) هذا خبر « أن اللُّوقَة » . والصمير في « لفظها » يعود إلى « اللوقَة » .

(٨) يريد : في باب أثوب وما بعده . ولو حذف « في » لكان أعذب في الأسلوب .

(السادس) « لور » منه اللقوة للعقاب ، قيل لها ذلك لحقتها وسرعة طيرانها ، قال :^(١)

كأنى بفتحاء الجناحين لقوة دَفوفٍ من العِقبان طاماتٌ شِمْلَالٍ^(٢)
ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خفة فيه ،

وطيش منه ، وليست له مُسكة الصحيح ، ووفو المستقيم . ومنه قوله :
* وكانت لقوة لاقت قيساً *^(٣)

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح ، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته ، ولم تنب عنه نَبو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب ، والتوزد لها وعمر المسلك ،
ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ، فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ
بها ، ألا تراه غلب كون لام أنفية^(٤) — فيمن جعلها أفعولة — واوا ، على كونها باء ،
— وإن كانوا قد قالوا « جاء يشقوه ويشفيه^(٥) » — بقولهم « جاء يشفه » قال : فيشفه
لا يكون إلا من الواو ، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا ، وهو قولهم « يئس^(٦) »
مثل يئس ؛ لقلته . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أنفية كون لامها^(٧)
واوا ، فتأنس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهما^(٨) .

- (١) هو أمرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان في دف . (٢) يروى صيود ، وفتح الجناحين لينتها ،
ودفوف أى تدب من الأرض في طيرانها ، وشِمْلَال : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :
ألا عم صباحا أيها الطلل البالى يدخل يمن من كان في العصر الخالى
(٣) هي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان
متنفقين على رأى ومذهب فلا يلتبان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة
اللقاح ، والقيس الفعل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما في الإلتاح . وانظر اللسان في « لقو » .
(٥) هي الحجر تصب ويحمل عليها القدور ، وعن ثلاث أنافى .
(٦) أى يتبعه ويقاى على أثره . (٧) لما كانت الهذرة في بعض وجوه الرسم لاصورة
لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحذف فاء الكلمة وهي يا ،
وهذا شاذ ، وإنما يتقاس ذلك في الواو . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) في ج : « بعد ما بينهما » .

وشاهدته غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثلث الذي ذلك الحرف فيه . فهذا أعرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد من تالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنشروا من المثلث المتباينة إلى أصله . فأتوا أن يتكلف تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أبحاثه موضع صاحبه ، فشىء لم يعرض له ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش » وإذا قام الشاهد والدليل ، وضخ المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا أنفا ، وفيه كافي من غيره ؛ على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصول الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فإؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ، والمعدرة فيه أوضح .

- (١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح واحد أى ضرب واحد . وفي المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى قدره سرقا ، وهو كذلك بالسبب في أ . وفي المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر في استسراف النحويين الزجاج في طرده الاشتقاق ترجمته في معجم الأدباء ١/١٤٤ طبعة الحلبي . (٣) أبحاث الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحداها حنوكلم ، وأبحاث الأصول القنوي : تصاريفه ، فإن كل تصريح طرف له راحة منه . (٤) أنفا كعتق أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط في المطبوعة وبعض الأصول : « أنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكدم
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته بإذن الله .

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الالة على
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : «ك ل م» «ك م ل»
«ل ك م» «م ك ل» «م ل ك» وأهملت منه «ل م ك»^(١)، فلم تأت
في ثبت .

فمن ذلك الأصل الأول «ك ل م» منه الكلم للجرح . وذلك للشدة التى فيه،
وقالوا فى قول الله سبحانه : «دابة من الأرض تكلمهم» قولين : أحدهما من
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغلظ من
الأرض، وذلك لشدة وقوته، وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجريح، قال :
عليها الشيخ كالأسد الكلم *

ويموز الكلم بالجز والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد،
والجز على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكلم]^(٢)، لذا جرح لخمى أنفا، وغضب
فلا يقوم له شيء، كما قال :

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلح تحرك اللين بالكلام أو الطعام، وقالوا :
ماذقت لما كا أى شيا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : «منا» وهو يعود
على «ك ل م» باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا مجرئت للكلمة
اليربوعى يصف فرسه المرادة . وصدره : * هى العرس التى كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو :
تساقى بشو جشم برن بكر أغراء المرادة أم بهيم
ويتين من هذا أن القصيدة مرقوعة الروى، فتجوز الجز فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .
(٤) زيادة من ش، ومن اللسان، خلت منها سائر الأصول .

كَأَنَّ مُحْرَبًا مِنْ أَسَدٍ تَرَجَّحَ يَنَازِلُهُمْ ، لِئَابِيهِ قَيْبٌ ^(١)

ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدة ^(٢)] في أكثر الأمور ؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كُفِيَ مَثْوَةٌ لَقَلْبِهِ وَقَبْقَبُهُ وَذَبْذَبُهُ دَخَلَ ^(٣) الجحنة » فاللقلق : اللسان ، والققب : البطن ، والذبذب : الفرج . ومنه قول أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه : « هذا أوردني الموارد » . وقال :

* وجرح اللسان بحرح اليد ^(٥) *

وقال طرفة :

فإن القوافي يتلجن مواجحا تضايقُ عنها أن توبلجها الإبر ^(٦)

(١) قاله أبو ذؤيب الهذلي . والمحرِب : المنضب ، وترج : جبل بالجاز كثير الأسد ، وقيل فرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقَيْب : تعويث وقمعة . وهذا من قصيدة يرى بها حبيبا الهذلي . وانظر ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من حر . (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ « من رقى ثم لقفته » وانظر الجامع الصغير في حرف الميم .

(٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي . انظر الترغيب والترهيب في « باب الترغيب في الصمت إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطاول ليلك بالأمم
وبات وباتت له ليلة
وذلك من نيا جاء
ولوعن ثنا غيره جاءني
لقلت من القول : ما لا ينأ
ل يؤثر عني يد المستد

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن جهموص في ديوانه ، وينسبها آخرون إلى امرئ القيس بن عابس . وانظر معاهد التنقيص .
(٦) رواية ديوانه طبعة غازان ص ٤ : « وأيت القوافي » .

وَأَمَثَلَهُ الْأَخْطَلُ وَأَبْرَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ :

حَتَّى أَتَقَوَّى وَهُمْ مَنَّى عَلَى حَذِيرٍ وَالْقَوْلُ يَنْفِذُ مَا لَا تَنْفِذُ الْإِبْرَ^(١)

وَجَاءَ بِهِ الطَّائِيُّ^(٢) الصَّغِيرُ ، فَقَالَ :

عِتَابٌ بِأَطْرَافِ الْقَوَافِ ، كَأَنَّهُ طَعَانٌ بِأَطْرَافِ الْقَنَا الْمُتَكَبِّرِ

• وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ •

فَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ أَكْثَرَهُ إِلَى الشَّرِّ ، اشْتَقَّ لَهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ • فَهَذَا أَصْلُ •

الثَّانِي « ك م ل » مِنْ ذَلِكَ كَمَلِ الشَّيْءِ وَكَمَّلَ وَكَمَّلَ وَكَمَّلَ وَكَمَّلَ وَكَمَّلَ . وَعَلَيْهِ
بَقِيَّةٌ تَصَرُّفُهُ • وَالتَّقَاؤُهُمَا أَنْ الشَّيْءَ إِذَا تَمَّ وَكُلَّ كَانَ حِينَئِذٍ أَقْوَى وَأَشَدَّ مِنْهُ إِذَا كَانَ
نَاقِصًا غَيْرَ كَامِلٍ •

الثَّالِثُ « ل ك م » مِنْهُ اللَّكْمُ إِذَا وَجَّاتِ الرَّجُلُ وَنَحَوَهُ ، وَلَا شَكَّ فِي شِدَّةِ
مَا هَذِهِ سَبِيلُهُ ؛ أَشَدُّ الْأَصْمَعِيِّ :

(١) مِنْ قَصِيدَتِهِ الطَّرِيْلَةِ الَّتِي يَدُحُّ فِيهَا بَنَى أُمِيَّةً ، وَمَطْلَعُهَا :

خَفَّ الْقَطْلَيْنِ فَرَاخُوا مِنْكَ وَابْتَسَكُوا وَأُذِجْتُمْ نَسْوَى فِي صَرْفِهَا غَيْرِ
وَقَبِلَ الْبَيْتَ فِي الْمَنَى عَلَى بَنَى أُمِيَّةً يَهْجُو مِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَزْبِهِمْ مِنَ الْأَنْصَارِ :

بَنَى أُمِيَّةً قَدْ نَاضَلَتْ دُونَكُمْ أَبْنَاءَ قَوْمٍ هُمْ آدَرُوا وَهُمْ نَصَرُوا
أَلْغَمَتْ عَنْكُمْ بَنَى النِّجَارِ ؟ قَدْ عَلِمَتْ عَلِمَا مَعَدَّ ، وَكَانُوا طَالَمَا هَدَرُوا

وَرِوَايَةُ الْدَيَّوَانِ بَدَلُ « اتَّقَوَّى » : « اسْتَكَانُوا » وَانْظُرِ الدَّيَّوَانَ ١٠٥ طَبْعَةُ بَيْرُوتِ •

(٢) هُوَ أَبُو عَبَادَةَ الْبَحْتَرِيُّ • وَالطَّائِيُّ الْكَبِيرُ هُوَ أَبُو تَمَامٍ • وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ

ابْنِ سَبَلٍ ، وَكَانَ قَدْ اشْتَرَى غُلَامَ الْبَحْتَرِيِّ نَسَاءً ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، وَانْظُرِ الدَّيَّوَانَ ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هانا حتى تكايل^(١)

* لدم العجى تلکها الجنادل *

وقال :

* وخفان لكّامان للقلع الكبّد^(٢) *

الرابع « م ن ل » منه بثر مكول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القطامي :

* كأنها قلب عادية مكّل^(٣) *

والتقاؤهما أنّ البثر موضوعة الأمر على جُمّتها بالماء ، فإذا قلّ ماؤها كره^(٤) موردها ، وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضربها تساجل . « حتى » أى مستوية فعل من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخليل . وعلى رواية اللسان : صف صوت ضرب الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أى تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكالة المبالاة في السير . يقول : كأن صوت ضربها حين تبارى هذه تلك وهن مقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلکها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :

كان صوت شعبها المختان تحت الصقيع جرش أفسوان
فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صدوه : * ستأتك منها إن عمرت عصاية *
وقائل هذا الص بهزاً مسروق . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم الوسط . وانظر اللسان في « لكم » .

(٣) هذا مجرّيت من قصيدة له مطلعها :
إنا محبوك ، فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطلل
وصدرة : * لواغب الطرف منقوبا محاجرهما *

وقبله في وصف الإبل :

خصوصاً تدبر عيوناً ماؤها مرب على الخلود إذا ما اخرروق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بفتور العين وسمة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البثر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والكل جمع مكول .
وانظر جمهرة العرب القرشي ، وديوان القطامي المطبوع في ليدن .
(٤) جمة البثر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ن » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدَّ وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْكُ ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُملك الجارية ؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أمدَّ به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذى يسميه النحويون الجُمْلُ ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء فى الأصوات ، وحسَّ ، ولَبَّ ، وأفَّ ، وأَوْه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنبت منه ثمة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مِثْلُ به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان فى معناها ، من نحو صه ، وإبه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدية^(١) . نكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يُتسع فيه ؛ فبوضع

(١) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « يعطيه » وفى ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بحذف « وهو » .

(٣) لب : فى معنى ليك فى لغة بعض الرِّب ، وهو فى هذه الحالة يجرى مجرى أس وفاق .

انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة ،
ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ،
لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت
رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع
بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره^(١)
لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول :
كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزا
بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا
عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره عاد
من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف
ألفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل :
لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط
كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا :
القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متعجّر ،
لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون
إلا أصواتا تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة ، وآراء
معتقدة . قال سيويه^(٢) : « وأعلم أن « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب
الكوفيين رأى لهم ، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يراضان فى نحو زيد مطلق . وانظر الإنصاف ٢١
وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨
(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغاية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه أقصا ، ومنتظرا للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمي هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابسا له . ومثله في الملازمة قول الله سبحانه « ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاء الموت ففيه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزايدة الراوية ^(١) ، والتجو ^(٢) نفسه الفائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سووا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا ؟ ^(٣)

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليت من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبهتا من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر ^(٤) إلى غيره ، على ما قدمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

(١) المزايدة : وعاء الماء كالتقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المزايدة ، ونقال الراوية لازادة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه .

(٢) يريد أن التجو من التجرة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقيل للنائط نجول لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب التجرة — المرتفع من الأرض — يجلس تحتها تسترا .

(٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر ؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شئ فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أنزل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول .

(٤) فى عبارة اللسان : « المنقصر » .

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألا اشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع .^(١)
وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من التكلم ، والكلام والكُلوم وهي الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يمينه في أكثر الأمر على^(٢) المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

* وجرح اللسان بجرح اليد *

ومنه قوله :^(٤)

قوارص تأتيني ويحترقونها وقد يملأ القطر الإناء فيغم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ،
وإنما ينقم من القول ويحقر ، ما ينشئ ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ،
ومفهوماً غير مستهيم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ،
غير محتاج إلى متم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : « الاشتقاق » .

(٢) كذا في ب ، ش ، و ، د ، هـ ، و في أ : « به » .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : « المتكلم » وقد يكون « المتكلمة » تحريفاً عن « المتكلمة » :
أي المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ودة بكر بن وائل وما كان منى ودم يتصرم

وانظر الكامل طبعة الموصى ١/٢٧ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ وفيه « عني » بدل « منى »
في الموضعين و « فيحترقونها » بدل « ويحترقونها » .

(٥) في الأصول والمطبوعة : « يحد » وما آتته هو المواقف لقوله في الشعر : « ويحترقونها » ، ولأن
حقد لا يعرف مذهباً .

(٦) يقال : نشأ الحديث : أذاعه وحديث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضرٌ بصاحبه ، وكالجراح له . فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى أننا قد عقدنا تصرف « و بول » وما كان أيضاً من تقاليها الستة ، فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والخفة ، فلذلك سمّوا كل ما يذل به اللسان من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يوقع^(١) كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رغبة كيف قال :

لو أني أوتيت علم الحُكْلِ^(٢) علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملّة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشداً إليك لا ترجع إلا حامداً
وقال الآخر :

وقالت له العيناين : سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدرّ لما يثقِب^(٤)

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر » .

(٢) الحكل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

واظرديواته .

* علمت منه مستمر الدخل *

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد فكان الأجدد به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد تخفاه ، فاستعمل الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « رجا . رجا كالدر » وهذا يناسب التثنية في العيناين . وقد جاء الأفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العيناين لتلازمهما في حكم المفرد كما قال الراجز :

لمن زحلوفة زل بها العيناين تمبل

أولاً لأن الضمير في أبدت لمحبوبته .

وقال الراجز :

* امتلا^(١) الحوض وقال : قطنى *

وقال الآخر :

بينما نحن مُرْتَمِعُونَ^(٢) بِقُلُوجِ قَالَتِ الدُّحَى الرِّوَاءُ : إِيَّاهِ

إِنِّيهِ : صوت رَزْمَةِ السَّحَابِ ، وَحَنِينِ الرَّعْدِ ؛ وَأَنشَدُوا :

* قَدْ قَالَتِ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِ *

فهذا كله أنساع في القول .

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر :

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ جَابِيَةَ طُمَّتْ بِسِيلٍ مَفْعَمٍ^(٣)

- وَكُنَّ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْأَنْسَاعِ إِنَّمَا هُوَ مَحْوَلٌ عَلَى الْقَوْلِ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَلَّةِ الْكَلَامِ
هُنَا وَكَثْرَةِ الْقَوْلِ ؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ وَعَلَّتُهُ عِنْدِي مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ سَعَةِ مَذَاهِبِ الْقَوْلِ ،
وَضَبِيقِ مَذَاهِبِ الْكَلَامِ . وَإِذَا جَازَ أَنْ نَسَمِّيَ الرَّأْيَ وَالْإِعْتِقَادَ قَوْلًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
صَوْتًا ، كَانَتْ تَسْمِيَةً مَا هُوَ أَصْوَاتٌ قَوْلًا أَجْدَرُ بِالْجَوَازِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّيْرَ لَهَا
هَدِيرٌ ، وَالْحَوْضُ لَهُ غَطِيطٌ ، وَالْأَنْسَاعُ لَهَا أَطِيطٌ ، وَالسَّحَابُ لَهُ دَوَى . فَأَمَّا
قَوْلُهُ : وَقَالَتِ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا صَوْتٌ ، فَإِنَّ الْحَالَ

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأت بطنى *

وانظر المعنى ٣٦١-١ والسكامل ٤٦-٢٤ وحمل المعنى القول هنا على دلالة الحال - (٢) مرتعون
وصف من ارتفع القوم إذا رعدوا أي تازلون بهذا المكان ، وفلج : واد بين البصرة وحمى ضربة ، والدخ وصف
للسحب واحدة داخلة أي مثقلة بالماء ، وإني بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج في « أنه » .

- (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شيء . أي علاه
وعمره . وفي أ : « حفت » . وكتب في هامشها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى .
ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازي ، ولو جاء على وجهه لقليل : مفعم بكسر العين .

آذنت بأن لو كان لها جارحةً نطق لقاتنا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هذا الموضوع وأوضحه عنقرة بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان — لو علم الكلام — مكلمى
وامثله شاعرنا آخر^(١) فقال :

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول

وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولداً — في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس^(٢) — وهو الكثير التعقب لحلة الناس — احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي^(٣) في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه^(٤) :

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز ما شفّعنا الأذان بالتثويب^(٥)

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي - وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير - يناظره في شيء من النحو ، وكان المتنبي يعجب به وبذلكه وحذقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جني في المحتسب وقد استشهد بيت المتنبي : « ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيبته ، وركت طريفته : هذا شاعر محدث ، وبالألمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزدى بها تأخر . ولا ابن جني شرحان على ديوان المتنبي . انظر البغية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد الميرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ

(٣) هو أبو تمام . وتوفي بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في أ وفي ب ، شه : « قوله » .

(٥) في أ : « إليك في التثويب » بعد شفّعنا .

ولما بك والحنبلية بحثا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على عِلَّاته وخيم^(١) .

وقال سيبويه^(٢) : « هذا باب علم ما الكَلْم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ، وذلك أن الكلام اسم من كَلَّمَ ، بمثلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كَلَّمَ وسَلَّمَ ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله موسى تكليما » وقال - عز اسمه - : « صلوا عليه وسلموا تسليما » فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجفلس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمثلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثينة وثين . وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، بجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراحده . فأما قول مزاحم المقليل :

لظل رهينا خاشع الطرف حظه تخلب جدوى والكلام الطوائف^(٣)

(١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأصح « بعدد » .

(٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الهجرة . (٦) الضمة من البعير والثاقه : الركبة .

(٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى شرح ب . « الطوائف » والبيت من قصيدته التى يقول فيها :

فقالا نمرتها المنازل من منى وما كل من رافى منى أتا عارف

وقد أورد منها العنى فى شواهد الكبرى بضمة أبيات ، واليقداى فى شرح شواهد المعنى بعضا ، وصاحب فرقة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان فى « زغرف » منها بيتين أرجح أن الثانى منها هو سابق هذا البيت وهو :

ولو بذلت أسنا لأعصم عاقسل برأس الشرى قد طردته المخاوف

وقوله : بذلت هكذا أصلحه . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوجل ، والعاقل من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى يتنزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :

تذكرنى جدوى على النأى والسدى طوال الليالى والجمام المسوائف

وتحليها : دلها وحسن حديثها وسلها عقل من يقع فى حباله هراها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،
من قولهم : « ذهب به الدينار الجُرّ والدرهم البيض » وكما قال :
* تراها الضبع أعظمهن رأسا *^(٢)

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنسا .
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككثرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجزأة ، وأن ذلك إنما هو
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، ولجعل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفي خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا في وسقط « به » في شه ، ب ، س ، ه .

(٢) كذا في اللسان في كلم وبرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفي أصول النحائص « تراه » .

وعجز هذا البيت : * براهمة لها حرة وثيل *

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والبراهمة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحرة ، والثيل
قضيبة البحر وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع نخني لها ما للرجال والنساء . يقول :
إن هذه الضبع تراها الضبايع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضبايع . والبيت لطيف الأعلم الهذلي (٨٧/٢)
من ديوان الهذليين طبع الدار . - وورد في المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان
في « جرهم » لساعدة بن جؤية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروى ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على
الجلتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التواتر : مفردا ،
ومثنى ، ومجموعا ؛ كما أن القيام جنس للقومات : مفردا ومثنى ومجموعا .
° فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جلي .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التواتر دون الآحاد أن العرب لما
أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم :
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تميمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :

لو يسمعون كما سمعت كلامها^(١) خروا لمرّة ركمّا وبجودا^(٢)
ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك
فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال
سيبويه : « هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم » فذكر هناك حرف العطف ، وفاء ،
وهزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمى كل
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق^(٤)

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدرجة ليلة كانت عليك أياما وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعبث في الشواهد ٤/٦٠

(٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشجيه » . وأشجاء وأشجاء معناها واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب علة ما يكون عليه الكلام » .

(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يمزج للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان
 سا كذا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ،
 نحو « اِبْ ، اِصْ ، اِهْ » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف
 عليه قال في النطق بالباء من بكر : بَهْ ، وفي الصاد من صلة : صَهْ ، وفي القاف
 من فدة : قَهْ ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزئا من
 غيره ، سا كذا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت كَثِير إنما يعنى به المفيد
 لمن هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جلدسه ؛
 ألا ترى إلى قول الآخر ^(١) :

ولما قضينا من مَنِ كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح
 أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت ^(٢) بأعناق المطى الأباطح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة
 الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأن لها في الأرض نسيا تقصّه على أمها وإن تحاطبك تبث ^(٣)

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبهما المرزبانى للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر
 الغال ١٦ . السمط على النوادر ، واللسان في « طرف » .

(٢) « سالت » ، كذا في ش ، ب . وفى أ : « مالت » .

(٣) التنى : التنى الذى لا يذكر ، ونقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أنها (بفتح همزة)
 أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تحاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبث — بكسر اللام —
 أى تطلع الكلام من الحياء ، وروى تبث — بفتح اللام — أى تقطع وتسكرت . يريد شدة استحيائها
 ففى لا ترفع رأسها كأنها تحلب شيفا في الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات
 لابن الأثير ٢٠١ ، وانظر الكامل ٧/١٠

أى تقطع كلامها، ولا تكثره ؛ كما قال ذو الرمة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رقيم الحواشي، لا هراء ولا نزر^(١)

فقوله : رقيم الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإمثار ،
وزاغب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا
ندفع أن الخفر يقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال
لا يكون ما يجرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكثر الشعراء فى هذا الموضع ،
حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاح يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا !^(٢)

— يعنى حنين السحاب وسبحره^(٤) ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلطة ،
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا اسلمى يا دارى على البلا ولا زال مهلا بجمعائك القطر

(٢) كذا فسر ابن جنى « رقيم الحواشي » وكأنه ذهب بالترقيم إلى معناه فى النحو ، وهو حذف
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت ليه . ويقول شاذ الديوان :
« رقيم الحواشي : أى لين نواحي الكلام » وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير المذكور فى ١ . وهذا البيت أوردده صاحب اللسان فى هيا ، ونسبه :
« من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيتان فى أمانى القسالى ١/٨٤ وعنده : تاييت ، قال
فى السط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التابع أغص بالشعر » . ونسب البيتين البلوى فى « ألف باء »
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أمها الراعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنيتها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت
الردء ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يمين قتل المسلم المحتجز
إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توجز
شرك القلوب، وقننة ما مثلها للمطمئن، وعقلة المستوفز^(١)

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه^(٢)، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله^(٣) :

« قلنا لها قفى لنا قالت قاف * »

وأت هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرقى، ولا ينبو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذنبك^(٥)، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيبويه — : « ألا تا » فيقول بجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) «مقل» في أ . (٣) في أ بإسقاط «له» .

١ (٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضي الله عنه على الكوفة، فأتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة، وتخرج في ركب، فترد الوليد يسوق بهم، فقال :

قلت لها : قفى ، فقالت : قاف لا تحسبنا قد نسينا الإيجاف ١٥

والتشوات من معتك صاف وعزف قببات علينا عزاف

وانظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى في الشطر الشاهد بعض المخالفة . وقوله قالت قاف أى إلى واقفة أو وقتت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) «يجل» في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وصمت من العرب من يقول : ألا تا ، بل قاف فأنما أرادوا : ألا تفعل ، وبل فاعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمى : « كان أخوان متجادران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الزمى ؛ فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بل قاف . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بل فأنهض ، وانظر نوادر أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ . »

« بل لا » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا .
ولا خبثا . لكن قول الآخر « مالك^(١) بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسن
ومن حديث يزيدني مقصة^(٢) ما لحديث المومس من ثمن

أدلى شيء على أن هناك إطالة وتما ، وإن كان بغير حشو ولا خطل ؛ ألا ترى
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ،
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،
وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمنه من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة والدونة ؛
وقد قال بشار :

١٠ حوراء المدامع من معدة كأن حديثها ثمر الحسن^(٣)
ومعلوم أنَّ من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمر جنة
واحدة ، فضلا عن جتان كثيرة . وأيضا فكأن المرأة قد توصف بالحياء والخفَر ،
فكذلك أيضا قد توصف بتغرُّلها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :
« عُرْبًا أُنثَرَا لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ » وأنَّ العُروب في التفسير هي المتحجبة إلى زوجها ،
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسرهُ أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت^(٥) ، وحذف
١٥ أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت التَّمَّاح :

(١) انظر ذيل الأمل ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : إذا قامت لمشيئتها نثت كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كنت جسمي إلى بيضاء بهكتية شموع^(١)

قيل فيه : الشماعة هي المزج والمداعة . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو^(٢) من القول أحببنا استيفاء تأنسا به ، ويكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُبرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي .

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وجرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول .^(٣) * ولكل قوم سنة وإمامها^(٤) *

(١) البهكتة : المرأة الغضة الخفيفة الروح - والشموع : المزاحة اللعوب ، وقوله : كنت ، يوافق ما في ش ، وما في المختصر ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة أ : « كتبت » . وفي ديوانه : « كنت نفسي » . (٢) أي طرف .

(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .

(٤) هذا عجز بيت من معلقة لبيد صدره : * من معشرنت لهم آباؤهم *

باب القول على اللغة وما هي^(١)

أما حدّها (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضة هي أم إلهام . وأما تصرفها ومعرفة حروفها فإنها فُعْلَةٌ من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة^(٢) ، وقُلَّة^(٣) ، وثبّة^(٤) ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولُغُون ، ككُرَاتٍ وكُرُون^(٥) ، وقيل منها لغى يلقى إذا هدّى^(٦) [ومصدره اللغا] قال :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَجِيجٍ مُكْظِمٍ عَنِ اللِّغَا وَرَقِيتِ التَّكْلِيمِ^(٧)

وكذلك اللغوة قال الله سبحانه وتعالى : « وإذا مروا باللغو مروا كراما » أى بالباطل ، وفى الحديث : « من قال فى الجمعة : صه فقد لغا » أى تكلم^(٨) . وفى هذا كاف .

(١) سقطت الوار في ج . (٢) في أ : « فأصوات » .

(٣) في المطبوعة ر أ ، ج : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما فى ش ، ب .

(٤) ذكر هذا فى حرف الوار .

(٥) كذا بالوار التى تكون فى الرفع ليدبر المضاهاة لـ «لغون» وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين »

ومى ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت فى أ . وهو لزوبة ، ونسب بين يرى للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

فى « لغو » وديوان المعاج . و « رب » ، تبع فى هذا الضبط ش ، واللسان فى كظم ولغا ، وفى المطبوعة ،

وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصل القطيع من الوحش والظباء ، استمر

لفظة من الجبج . وقد ضبطتها من غير تونين مضافة تبعا لما فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويضرب شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا يفتنى .

باب القول على النحو

هو انتحاء سَمَت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالثنائية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شَدَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوا، كقولك : قصدت قصدا، ثم خَصَّ به انتحاء هذا القليل من العلم، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفته، ثم خَصَّ به علم الشريعة من التحليل والتجريم؛ وكما أن بيت الله خَصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله . وله نظائر في قصر ما كان شائعا في جنسه على أحد أنواعه . وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر .

أنشد أبو الحسن :

ترى الأماغيز يَجْمَرَاتٍ بأرجل رُوجٍ مجنَّباتٍ^(٢)
يحُدو بها كل فتى هَيَاتٍ وهنَّ نحو البيت عامداتٍ^(٣)

(١) في المطبوعة : « أو » وهو يخالف ما في الأصول .

(٢) الأماغيز واحدها أَمَر، وهو ما علط من الأرض، والوجه فيها الأماغيز، ولكنه زاد الياء للشعر، و « جمرات » يريد خفافا صلبة، يقال : خف بجر، وقوله : « بأرجل » إبدال من قوله : « بجمرات »، وقد جاء هكذا في شرحه، وإ، وفي اللسان في « نحو »، و « هيت » : « وأرجل » . وروح جمع أروح وروحاء، يقال : رحل روحا إذا كان في القدم انبساط واتساع، و « مجنَّبات » كذا في أ . وفي ش، ب : « مجنَّبات » . وتجنَّب الرجل احتئا فيها وتوتير، وتجنَّبها أيضا بهذا المعنى . وهذا في وصف إبل . وانظر شواهد البني في مبحث المعرب والمبني .

(٣) هيات أى هيت بها، يصيح بها ويدعو : هيت هيت أى أقبل، وقوله : « وهن نحو البيت عامدات » فنحو البيت هو انخرأى قاصدات جهة البيت، و « عامدات » حال من الضمير المستكن في الظرف . وانظر اللسان في « رعى » ففيه بعد الشطر الثالث :

* تلقاه بعد الوهن ذا وعاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ،
وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ،
ولو كان الكلام شرعا واحدا لاستدبرهم أحدهما من صاحبه .

- فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ،
وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم
الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛
نحو أكل يحيى كثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربت
هذه هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك
النصب ؛ نحو قولك أكرم يحيى بن بشرى ، وضرب البشرى بن يحيى ؛
وكذلك لو أومات إلى رجل وفرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه بلعلت الفاعل
والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني . وكذلك قولك ولدت هذه
هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة . وكذلك إن
ألحقت الكلام ضربا من الإتيان جاز لك التصرف لما تعقب من البيان ؛ نحو
ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم بشرى العاقل معل ، أو كلم هذا وزيدا يحيى .
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يميز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو يريد
كلم هذا يحيى وزيد ، كما يميز « ضرب زيد وعمرو جعفر » .

- (١) أى نوعا ، وفي ج : « شرعا » ، يقال : هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء . وقد أثبت
« شرعا » بالجمع وفقا لما في د ، هـ . وفي بقية الأصول : « شرعا » . (٢) في الأصول :
« البشرى » . والصواب ما أثبت . (٣) كذا في ج . وفي سائر الأصول : « قلت » .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعقب » .

فهذا طرف من القول^(١) أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضعت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضع عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا برّغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرّاة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رِخو ؟ (وأصحح^(٢)) هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها^(٣) من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث « الثيب تُعرب عن نفسها » والمُعرب : صاحب الخيل العِراب ، وعليه قول الشاعر :

يَصِلُ في مثل جوف الطوى صَيْلا يُبَيِّن للعرب^(٥)

(١) في المطبوعة تبعا لما في ش و ب : « من القول الذى أدى اليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » إذ لا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له المصدر . والاستعمال الصحيح : « أرحصح » .

(٣) ثبت في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب :

« إليه » ، وكان المراد : إلى الإعراب . وفي ابن يمين على المفضل ١/٧٢ : « إليهم » وهي ظاهرة .

(٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا روجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « منه الحديث : الثيب ... » والحديث في مستند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوى » — ويرى الركن — وكلاما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، وأنه يصف صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « بين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمختص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة رب « بين » . وهذا من نصبة للناطقة الجعدى ذكرت في كتاب الخليل لأبي عبيدة . وانظر مسمط التلاك ٤١٤ / ١ والكامل ١٦٨ / ٦

أى إذا سمع صاحب الخليل العراب صوته علم أنه عربى . ومنه عندى عروبة^(١) والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشارات بها ؛ قال :

* يوائم رهطا للعروبة ضيحا^(٢) *

- ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ، وكأنه من قولهم : عربت معدته ، أى فسدت ، كأنها استحالَت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كافٍ بإذن الله .

باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لا شئ .
- أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تفسير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة ، كأنخيمة والمظلة ، والفُسطاط والسُرادق ، ونحو ذلك . ومضى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعمالات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك^(٣) — من حيث

١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة . وعبارة اللسان : وعروبة والعروبة كلتاها الجمعة . وقد ثبت فى هذا الرسم ١ ، وفى المطبوعة رب : « الجمعة » . والجمعة بيان لها .
(٢) صدره كافى فى شرح الفصل ٩٣ / ١٠ * فبات عذوبا للباء كأنما *

وقوله : عذوبا أى لم يندق شيئا ، وقوله للباء أى باديا للباء ليس بينه وبينها ستر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصحيا : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرى . وانظر خلق الإبل للاصمى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٢٢ .

٢٠ (٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة ، ب ، واللسان . وفى ش و أ : « المتبدلة » ، وقد تكون إن صحّت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتغفل .
(٤) ثبت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة رب : « بذلك » ، ولا وجه له .

كان مسكوناً، وحاجزاً، ومظلاً — بالبناء من الأجر والطين والحصى؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين^(١) امرأً كانت له قبة^(٢) سحق يجاد^(٣)

أى لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني^(٤) الذى كانت له قبة من قبه سحق يجاد، فبناه بيتاً له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فذهب ذلك البناء إلى الخيل^(٥)، لما كانت هى الحاملة للغزاه الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قبائهم أكسية أخلاقاً، فضربوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنى والجذب دونكم فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا^(٦)

ومثله أيضاً ما روينا عنه [عنه]^(٧) أيضاً، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت فاعلمهم يقناهقون تناهق الحمر^(٨)

(١) الجاد : الكساء المخطط ، والسحق : البالى . والبيت في تنبيه البكرى على أوهام القائل ١٩ وفى الملائ له ١/٢٣ والذى فى الملائ : « أبيننا » بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : « الإبناء » . ١٥

(٣) هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥ ، وهو رواية لعلبه .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان يقبى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد . ونزوا الجراد تخاية عن الخصب وكثرة المزدود . ٢٠

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النمل من اخضرار الأرض » وفى هذا ميل إلى أن النمل : ما يلبس فى الرمل ، والكلام تخاية عن الخصب .

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهى الحِوّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا،
وأشروا^(١)، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتلت النعال
فالصلاة فى الرجال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه
أبو زيد من قولهم : « المعزى تُبهى ولا تُبنى » . فـ « تبهى » تفعل من البهو ،
أى تتفانز على البيوت من الصوف ، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر ، فيتباعد
ما بينها ، حتى يكون فى سعة البهو . « ولا تبني » ، أى لا تُثَلِّ لها وهى الصوف ،
فهى لا يُجَزُّ منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يننون منه بيتا . هكذا فسرهُ أبو زيد .
قال : ويقال أبُنيت الرجل بيتا ، إذا أعطيته ما يبني منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيه ،
فقليل اكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو ائتمل
من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت
ذوى الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصناعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد ؛
قال لييد :

فبنى لنا بيتا رفيعا سَمَكُهُ فسما إليه كهلها وغلماها

(١) ق ١ : « فأشروا » ، وما هنا أجود ؛ فإن الأشر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود
والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أن يذات المطر
فى السفران يقول : ألا صلوا فى رجالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجماعة .
(٣) هكذا « يكون » كما فى ش ، وفى المطبوعة ١ : « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة
لا كالبناء من الاجر والطين
وقال الآخر ^(١) :

لسنا وإن كرمت أوائلنا
يوما على الأحساب تتكل
بنينا كما كانت أوائلنا
تبني، ونفعل مثل ما فعلوا
ومن الضرب الأول قول المولّد ^(٢) :

وبيت قد بنينا فا
رد كالكوكب الفرد
بنينا على أعر
بدة من قُضِب الهند
وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

باب القول على أصل اللغة الإلهام ^(٤) هي أم اصطلاح

١٠

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل
اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحى (وتوقيف) ^(٥) . ألا أن أبا علي رحمه الله،
قال لي يوما : هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها »
وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاذ بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد شرح المرسني
ص ١٧٥ ج ٢ . وفي مجمع الشعراء للزباني ٤٠٠ نسبتهما إلى معن بن أوس .
(٢) يسد وأن قول المولّد من الضرب الثاني ، وهو استعارة البناء لبني الشرف والمجد ، فهو يريد
أنهم بنوا بيت شرفهم بحدّ السيوف ومداولة الأعداء ، وذلك ما عناه بقوله : بنينا على أعمدة من قضب
الهند ، وقضب الهند هي السيوف . (٣) في ش : أوسع .

١٥

(٤) جعلتها هكذا «الإلهام» إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما في «إلهام» وفي ش ، ب ،
والمطلوبة «إلهام» . ويمكن تحريك هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يجيزه الأغفش في الاختيار
إذا كان في الكلام ما يدل عليه كما هنا . وفي المزهري ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جني : « باب القول على
أصل اللغة الإلهام هي أم اصطلاح » . (٥) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « ولا توقيف » .

٢٠

آدم على أن واضح عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كانت أبو علي رحمه الله أيضا قال^(١) به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والمرتانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم مات ولده نفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على القول به .

١٠

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة^(٢) ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

١٥

(١) أي بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أي أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأين ، وقد صرح بهذا في جفتها بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازهما أبو الحسن وأبو علي » . والثبوت رأى الأشرى ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

٢٠

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أقدر آدم على أن واضع عليها » .
(٤) مضبوط بالبناء للفاعل ، أي اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحده قيل ، وهو الجماع ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعه وطائفة . وفي عبارة المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به
جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها . وهذا كقول
المخزومي^(٢) :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علّوا فرسى بأشقرمزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره^(٣)
ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفى ، فلا يعلمه إلا الله وحده ،
بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعالمة . وكذلك قول الآخر^(٤) :
الله يعلم أنا في تلقفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور^(٥)

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح الحاة فيها . وهذا
اصطلاح حادث . والأسم في اللغة ما كان علامة على معنى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وبهذا
يسقط السؤال . وانظر المزهر ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، حيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة
يعتذرها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاء الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام :
« الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، فقيهما : « استشهدت به » .

(٤) هكذا في ج « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في البرية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحدة أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنى . وبعده :

وأنتى حيثما يدنى المسوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور
ونسب الزوزنى عند قول عنترة في معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب جصرة *

الشرط الأخير الى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع
الحركة فيقول الحرف — وهو :

وأنت من الفواثل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزح

وانظر اللسان في « نزح » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافعية ص ٤٠ .
والبيتان في الخزائن في الشاهد الحادى عشر ولم يميزهما .

وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإنا العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لنشوه فيهم، وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيه وسره والبيح بذلك، والادعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب عندهم، وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه ببعجه عنه وعن ستر مثله، ولو أمكنه إخفاؤه والتعامل به لكان مطيقا له، مقتدرا عليه، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبعس به، وخور الطبيعة عن الاستقلال بمثله؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبي ربيعة]:

فقلت لها: ما بي لم من رقيب ولكن يرمى ليس يحمله مثلي
وكذلك قول الأعشى:

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل *

وكذلك قول الآخر:

ودعته بدموعي يوم فارقتني ولم أطق حزنا للبين مد يدي

(١) البيح بالشيء: الفرح به. (٢) أي أرق نسيبا وأغزل. (٣) مصدر محامل في الأمر به: تكلفه هل مشقة. (٤) البذل — بالتحريك —: الضجر. (٥) زيادة من ح. (٦) من قصيدة له مطلعها: جرى ناصح بالسوء بيني وبينها فترى يوم الحصاب إلى قتل وقيله:

فقلت — وأوتحت جانب السريرينا — معي فتحدثت غير ذي رقة أهل
وانظر الديوان. والحصاب — بزة كتاب —: موضع رمي الجمار بمنى. (٧) صدره: * ودع هريرة إن الركب مر محمل *

وهو مطلع معلقة. (٨) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨ وفيه « صالحته » بدل « ودعته ».

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد لنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون حيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [منها] ^(١) سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره ، ويُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبسوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفانى ^(٢) ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ^(٣) ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومئوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . ففى سمعت اللفظة من هذا عيرف مـينها ، وهلم جـرا فـيا سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد ^(٤) ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سر ^(٥) ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لحاز أن تنقل ويولد

(١) زيادة من ش . (٢) البارة في المزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به سماء » .

(٣) في عبارة الخصائص التى سافها ابن علان في شرح الاقتراح : « كالملنى » .

(٤) في المزهر : « وكيف » . (٥) فى ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس فى الفارسية . والمرد — فى المربية — الضجج من

نمر الأراك .

- منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصانع والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بد لأؤلها من أن يكون متواضعاً^(١) بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على شيء ، إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة . نحو الموما إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة على اللغة منه ، تقدّست أسماؤه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذي كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذي (كنتم تسمّونه)^(٢) كذا ينبغي أن تسمّوه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بكوازه من عباده . ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، في حروف المعجم ؛ كالصورة التي توضع للعميات ، والتراجم ؛ وعلى ذلك أيضاً اختلفت أقلام ذوي
-
- (١) كذا في الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفي المزهر ١/٥ « متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا في الأصول عدا ش فقيها « والذي سميتموه » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في » . (٥) كذا في الأصول . وفي المزهر ١/٩ : « كالصور » . (٦) يريد بالعميات ما عني والفرز في الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الخاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر . وهو ما يعرف في اصطلاح المصريين بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدمون يعرفون هذا ، وعقد له في صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا في هذا العلم . وانظر في فن المعنى بوجه عام المخرقة ١١٣/٣ . وفي قد النثر ٢٦ : « ومن الفن العناية والزيادة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب » وفيه في ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظنّ بالترجمة أنها حروف تامّة ، فإذا أدركتها في سائر المواضع التي ثبت صورها فيها وامتنعنا فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت ظلمت أن ظنك لم يقع موافقه » فأوقفته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ، كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوما بعض أهله ^(١) ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يحدث في جسم من الأجسام ، خشية أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكا لها نحوه ، ويسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسماءه ^(٢) ، ويبعد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ، مع أنه — عز اسمه — قادر على أن يقع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير نافلة ^(٣) لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الرياح ، وحنين الرعد ، وتحرير الماء ، وشحج الحمار ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المتزلة . انظر المزهري ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من روض المتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزهري ١/١٠

(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في المزهري « وهذا عندي على ما تراه الآن لازم » . (٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند الثالين به ، فهم إنما يتكبرون أن يواضع الباري لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب^(١) الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل .

واعلم فيما بعد، أنني على تقدم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي والحواليج قوية التجاذب لي، مختلفة ^(٢)جهات تقول على فكري .

- وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة^(٣) السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميّه وآماده، صحّة ما وفّقوا لتقدّمه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ؛ ففوى في نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول في ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً . فأقف بين تين الخلتين حسيراً، وأكثرهما فأنكفى مكثوراً . وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) النزيب : صوت تيس الظباء عند السفاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباهها وتناكها .

(٣) الغلوة : الغاية في سباق الخيل، يريد أنه يدور من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جني في هذا المبحث الوقف . فقرأ لا يجرم بأحد الرأيين :

الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب في شرح الاقتراح .

(٥) كذا في شه والزهر ١٠/١ . وفي أ : « ينفكها » . أى يفعلها عنها . وهذا يرجع

إلى المعنى الأول .

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية^(١) ؟

اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حذاقهم المتقنين^(٢) ، لا ألفانهم^(٣) المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقيين . وذلك أنهم إنما يحلون على الحس ، ويحتجون فيه بشغل الحال أو خففتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير يادية الصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة نمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصح الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء الملل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ قسمه في تقوية الملل التي تسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن أشهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء مجدولة تركية تهي لترك
ترنو بطرف فائر فائر أنصف من جهة نحوي

انظروا فيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في شرح ب . وقى أ « علل جلل النحويين » . وفي المطبوعة « علل جلل النحويين » .
(٣) الألفاف : القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لفت أرقيف ، وشأن هؤلاء الأغلاط الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا ج فقها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أى لا تظفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبه وأدرته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الامر بطائل ، وهو من باب علم .

- قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما قيل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلاً عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، ورفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستجفون .^(٢) بخرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسمى في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لتقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في موسى ، وموقن ، وإوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في نقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طياً ، وشويت شياً : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شياً وطياً . فهذا

(١) هو الزجاج . (٢) يدل على أن هذا آخر كلام الزجاج .

(٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لا يعقبه إذا جعل من عقب ، أو لا يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتناع فذكر ضميرها .

(٤) كذا في أ ، ح ، وفي المطبوعة وب : « يحلو » ولا معنى لها .

(٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء التشديد في السليقة ، ولم يعرف في الطبيعة .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيُورٍ وَمَيُورٍ وطُورٍ وشُورٍ ،
وَأَنْ سَيِّدَا ، وَمَيِّتَا ، وَطَيَّا ، وَشَيَّا ، أَخَفَّ على ألسنتهم من 'جِئَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مع سكون
الأوّل منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيَوَةٍ ، وَضَيَوَةٍ ، وعوى الكلب
عَوِيَةً ، فستقول في هذا ونظائره ، في باب يلى هذا ، باسم الله . وأشبهه هذا
كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا في ملل الفقه ما يوضح أمره^(٢) ، وتعرف عنه ؛ نحو
رجم الزانى إذا كان محصنا ، وحده إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ،
وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . وزيد في حد المحصن على غيره لتعظيم جرمه ،
وحريرته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب
الله الحج على مستطيعه ؛ لما في ذلك من تكليف المشقة ؛ ليستحق عليها
المشوية ، وليكون أيضا دُرْبَةً للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضا حال^(٣)
الإسلام ، ويُدَلَّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى إلى
ضم نشر الدين^(٤) ، وقتئذ كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد
ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما أشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت
علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل
الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُخصَّ حديث الغرض والشرع ،

(١) حيوة من الأعلام ، الضيون : السور الذكر .

(٢) هكذا في ش ، أ . وفي ب ، ح والمطبوعة : « يصح » .

(٣) كذا في ش ، م . وفي أ : « لتشر » .

(٤) النشر : المنشر ، يقال : ضم الله ترك .

(٥) كذا في أ . والفت : الكسر ، ويقال : فتأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفي ب « فت »

و يقال : فت الماء الحار بالبارد : كسره وسكته ، فهو قريب من الأول .

بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مغاربتها، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به، خلقت قادت إليه الأنفة والطبيعة، ولم يقتضه نص ولا شريعة. وكذلك قول الله تعالى «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» قد كان هذا من أظهر شيء معهم، وأكثره في استعمالهم، أعنى حفظهم للجار، ومدافعتهم عن الدمار، فكان الشريعة إنعما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولاً به، حتى إنها لو لم ترد بلإيجابه، لما أخل ذلك بحاله، لاستمرار الكفاية على فعاله. فما هذه صورته من عللهم جارية بحسرى علل النحويين. ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين، والظهر والعصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والعشاء الآخرة أربعاً؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها، ومطير العمل بها؟ ونحو هذا كثير جداً. ولست تجدد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع؛ بلجميع علل النحو إذا مواظفة للطباع، وعلل الفقه لا ينتقد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق.

سؤال [قوى]^(٢): فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة، لا نعرف لها سبباً، ولا نجد إلى الإحاطة بعلمها مذهباً. فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله؛ وهذا أوسع من أن يخرج إلى ذكر طرف

(١) الدمار - بزنة كتاب - : ما لم يك حقه مما يتفق بك .

(٢) زيادة في أ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها في هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاختصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلُلٍ أو فَعْلِلٍ ، أو فَعَلَّ أو فَعِلَّ ، أو فَعَّلَ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصرهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوز القسمة . ومنه أن عدلوا فَعَلَّا عن فاعل ، في أحرف محفوفة . وهي تُعَلِّل ، وَزَحَل ، وَغَدَّر ، وَعَمَّر ، وَزَقَّر ، وَجُشِمَ ، وَقُمَّ ، وما يقلّ تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلْكٌ وَلَا حَتَمٌ ، وَلَا خَلَدٌ . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضَرَب من التصرف ، وفيه إخراج لا يصلح عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل .

قيل : فهبنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقائم ؟ ألك ههنا تفق فتسلّكه ، أو صرّفتك فتتوزّكه ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الإجبال ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة . ندع الإطالة بأيسر البسير منها .

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

(١) المرتفق : الحكا ، « فتوزّكه » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : توزّك عليه ؛ وضع وزكه عليه .

(٢) الإجبال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صب عليه القول ، لا يثبأ له سبيل . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلبة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريته أنفسا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأوما عيرف الأمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة ^(٢) ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه الموردة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأقول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في تمتّ العلل الكلامية آتية ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة ، وإذا حكمتا بديسة العقل ، وترافعتا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وقينا الصنعة حقها ، وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيديوه : وليس شيء مما يضطرّون اليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو الى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولاه أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سمة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبأ ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم شوقي ، ب : « أسئلة » ، وهو جمع سؤال ، لغة في سؤال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى يده إذا اتقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان : أعطى البحر إذا اتقاد ولم يستصعب . (٤) أي يجرى الكيس ، وهو الخفة والنورق والقطنة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول ماعدا ح ففيها : « إذ » . (٦) المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه . (٧) انظر الكتاب ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : « ففيا » . (٩) هكذا في الأصول ماعدا ح ففيها « على » . وفيه تضمنين « يدع » حتى بحث .

علل ما استكرهوا عليه ؛ نعم و يأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمدد^(١) التذبه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أشائه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشينة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة^(٢) ، فأكثره متروك للاستتقال ، وبقيته ملحقة به ، ومقفأة على أثره . فن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظث ، وئظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لتفوق الحس عنه ، والمشقة على النفس^(٣) لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجها^(٤) عن معظم الحروف ، أغنى حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ، وأحيد ، وأخ ، وعهد ، وعير ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الرأ أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أنها لما نُشربه من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تتعاض اللام^(٥) ، وقد ترى إلى كثرة اللُغّة في الرأ في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنيه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشتقة النفس في تكلفه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز واليباعد ففداء عن .

(٦) أرل — بصمين — جبل بأرض غطمان . وفي ج : « رول » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتة أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تمناض » ، وهو تعريف .

جرس الصوت بالناء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يشغل على النفس، فلما اعتمدوا النطق بهما قدموا أقواهما، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤثرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسه، وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين، وهو على أبجل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتاج به في المبتدأ، والفاعل . فهنا واضح كما تراه .

- وأما ما رُفِض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال، وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأتقت له، وإن تحاميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .
- « جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي، ورباعي، ونحاسي . فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلته حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من، وفي، وعن، وهل، وقد، وهل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمعول من أ . ومساء : أفاق . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .

(٣) ضبط في ج : « نفساً » ، بفتح الفاء، وما أتبعه أجود . (٤) أتق للشيء . وبه :

أعجب به وسر . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأن ثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتصبا بها ، مما
يبعد تداركه ، وتُتبع الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ لحرف العطف ، وفائه ، وهزمة الاستفهام ،
ولام الابتداء والجزء ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيت . وجميع ذلك دون
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه ، لعمري ، ولشيء
آخر ، وهو حيز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،
ولتصادي^(١) حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ^(٢) لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليه
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبها إليه^(٣) .

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحركا . فإن كان ساكنا فقد فصلت^(٤) عن
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحركا
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،
حدث هناك لتواليهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض^(٥) (معيفا مأثريا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

(١) يقال : تصادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدر به .

(٣) أي شئ : « منصبا » . وفي ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أي شربت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : نزع منه .

(٥) حالان من قوله « في الثنائي » فاما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت
العارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإيهام وأثنى عن اللبس .

فإن المتحرك حشوا ليس كالمحرك أولاً؛ أولاً ترى إلى صفة جواز تخفيف الهزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عين الثلاث ساكنة فحديتها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكنها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحال لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقتها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضاهل لليس؛ نحو قولك، إَح، إَص، إِث، إِف، إِخ، إِك . فإذا قلت : يجرّد، ويصبر ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقَلَّ، وخَفَّ ما كان له من الجهر عند الوقوف عليه . وقد تقدّم سيّويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .

وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبّثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدّرت بتلك اللبّثة^(٧)، على إتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تأهّبت للنطق بما بعده، وتبيّأت له، وتسمّيت فيه، فقد

(١) أي وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو العلى واللف ؛ فكانك إذا وصلت

الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدوج في ذلك كالإدراج .

(٢) يريد حروف الخمس . ويقول ابن جنّي في « أعلام العرب » من هذا الكتاب في الحديث

عن الحاء : « فضلا عن أن يلم أنّها من الحروف المهموية ، وأن الصوت يلحقها في حال سكوتها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكوتها في نحو بحر وحر » .

(٣) كذا جعلتها مهملة وفي بعض الأصول : « أج » بالمجمة . وفي بعضها الحرف غير واضح وهو

لا يوافق التثنية الآتي ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « إَح » . (٥) يلاحظ في التثنية أنه أتى يسلم

ولم يذكر « اس » ، ولم يئل لما فيه الكاف . (٦) أي سبق . وفي المطبوعة : « قول

سيّويه » . (٧) هي التوقف . (٨) ثم في الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرّفاً من الصوت الذي كان الوقف يقزّه عليه ويسوذك إمدادك إياه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع^(١) أن يشرب طلبة لبن ولا يتنحج ؛ فلمّا شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملك . فقليل له ؟ ما هذا ؟ تنحجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحرّكة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عونا له على ما كدّه وتكادّه^(٢) . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صارح ذلك الساكن المحشوّ به المتحرّك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرّك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تلحقه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسمعُه الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حرّكته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك فورك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتّة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يُبقّي عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب وملاء الرية ،

وفي سر الصناعة في حرف الدين . (٢) يقال : تكادّه الأمر : شق عليه .

(٣) في ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ،
 فيجفوَ تتابع المتحركين ، ولا سكوتَ ما بعده ، فيجفأ بسكونه المتحرك الذى قبله ،
 فينقُص عليه جهته وسمته . فذلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛
 فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال
 وقرب ، لا على إيقال في البعد . لذلك كان مثال فَعَلَ أعدل الأبنية ؛ حتى كثروا شاع
 وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع
 اختلافها متقاربة ؛ إلا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل
 واحد منهما يُهَرَّب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك في جمع فَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ : فُعَلَاتٍ ،
 بضم العين نحو غُرَفَاتٍ ، وفِعَلَاتٍ بكسرها نحو كِسْرَاتٍ ، ثم يستثقل توالى الضمتين
 والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فنقول : غُرَفَاتٍ ، وكِسْرَاتٍ ، وأخرى
 إلى السكون فنقول : غُرَفَاتٍ ، وكِسْرَاتٍ . أفلا تراهم كيف سَوَّوْا بين الفتحة
 والسكون في العدول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون في تكسير
 ما كان من فَعْلٍ ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ،
 وحياض ، وثوب ، وشياب . فإذا كانت واو واحدة متحركة صحَّحت في هذا المثال

- ١٥ (١) في الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا في الأصول
 المنطية ، وفي المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا في ح . وفي بقية الأصول :
 « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام في حال الوقف . والعبارة في ح : « لأن فتحة الفاء وسكون
 العين في الدرج واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون
 في غُرَفَاتٍ وكِسْرَاتٍ هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا
 إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة ؛ فإن
 الضم والكسر هما الكثير في هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر في هذا المبحث الكتاب ح ٢
 ص ١٨١ (٦) في ش : العدول ..

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة ^(١) اعتلت في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بغرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن أشبه ^(٢). فلذلك كان مثال فَعَلٍ أخف، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بمده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبديء بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتطاول ^(٣) إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النفس وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولأ يميز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف أَلَبَّة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

- (١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مدعيه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ بل يباد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإتمام ابن جنى تحليل هذا الشاذ وذكر أمثاله في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.
- (٢) أى إن الساكن المدرج يجاذبه الشبه بالمفتوح والمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.
- (٣) هذا عطف على قوله « يوقف عليه » فإن الموقوف عليه يجلس ولا ينطلع إلى ما بعده.
- (٤) « لا » هنا زائدة كما تراد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في فصل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك نقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه ^(١) به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جعل ، جَلَع ، عَجَل ، عَلَج ، لَعَج ، والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهي : عقر ، وبرق ، وعرق ، وعبر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فمعي أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قرابه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل ^(٢) التَّزْر ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتفاصيل الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتنقل عنه . فلذلك قل الخماسي أصلا . نعم ثم لا تجدد أصلا مما ركب منه ^(٣) قد نُصِرَف فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تصرف في باب عقر ، [وِبْرِق] ^(٤) ، وِبْرِقْ ، ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سرفجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش : « عليه » . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية .

وضبطت في الأصول بفتح الفاء ، وسكون العين على حد المصادر .

(٣) أي نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال ، كما لا يخفى .

٢٠ (٥) أي مكان للتصريف وخلق به . وفي حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئة من فقه الرجل » . وكل شيء دل على شيء فهو مئة له . (٦) العبارة في المزمع ج ١ ص ١٤٥ بعد « باب عقر » : « بعقر وعرق وبرق » . ويرق — بكسر الأول والثالث — : السماء السابعة . (٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فاما قول بعضهم زبرجد^(١) ، فقلَّب لِحَق الكلمة ضرورةً في بعض الشعر ولا يقاس . فدلَّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلَّ ونَزُر ؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثي — إليها ، مَسَّها بقرباها منها قِلَّة التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ، وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أَمَسُوا الرباعيَ طَرَفًا صالحا من إهمال أصوله ، وإعداد حال التمكن في تصرفه ، تحطَّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من أجل جفاء ترْكَبه بتقاربه ؛ نحو صص ، وصس ؛ ولكن من قِبَل أنهم حَدَّوه على الرباعي ؛ كما حَدَّوْا الرباعيَ على الخماسي ، ألا ترى أن لُجْع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نَجْع فيه ، ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجج ؛ فبيل على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لثلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له ، مع شِيبَاعه وأطراده في الأصلين اللذين فوقه ؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيرها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفَيْرج ، وفي تكسيره :

(١) أى في زبرجد . وفي شعر محدث لأحد أدباء شقبيط :

عليها صموط من محال ملوب من التبر أو من لؤلؤ وزبرجد

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شقبيط ٩٧

(٢) كذا في ١٠ . وفي ش وب ، والمطيرة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جعله جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجهد حتى وجب وأجهدته » فأخذه

أين جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفي تريحيمه — علما^(١) — يا سَفَرُجُ أَقْبَلْ، وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَحْطُّوْا ذلك أيضا إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجه^(٢). فاسم الفاعل في هذه القضية كالتخاسي، والمضارع كالرباعي، والماضي كالثلاثي. وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالتخاسي في استكرامهم إياه، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه، كالرباعي في إقلاهم تصرفه، والمنادى المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف، وإهماله آتية، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأمّا قوله^(٣):

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ *

فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما؛ فاعرفه^(٤).
فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو ضت^(٥)، وثض^(٦)، وثذ، وذث، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأتاه ذلك القدر من الجود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقيق، والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي. وهذا عادة للعرب ما لوفه، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما قبالوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتقيما للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فاعربوه.

- (١) هذه الكلمة ساقطة في أ. (٢) كذا في أ، ب. وى ش: «فك». (٣) ضبطت هذه الكلمة في نسخة إ بكسر الجيم؛ وهو محريف. لأن المراد: أمر الخطاب الذى يواجه بالخطاب.
- (٤) هذا متصل بإهمال «يلع» المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن «الطجع» في البيت هي «يلع» مع الطاء المبذلة من تاء الاتصال، فدفع هذا بما ذكر. وسيرد هذا الرجز بعد. (٥) في ش، س، هـ: «التألف». (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة ش بالتشديد. وفي نسخة أ بالإسكان.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بئى علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

اعلم أنت واضح اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هيم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هـع ، وقع ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يُمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر^(٢)ب ، وربص^(٢) ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحل وأمضحل » « وقيسى وأينقي » وقوله :

* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمَى *

وهذا كله لإعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كانت انتقالم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابهة للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالمناذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

(١) ضبط في أ : جملها — فتح فسكون — ، وهو مصدر جعل الشيء : جمعه .

(٢) كذا في أ ؛ وفي سائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزهر ١ / ١٤٦ كما في أ .

(٣) « قالبي » قلب اليوم . وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه في أوائل هذا الجزء في « باب

في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (ج ٢ ص ٣٧٩) .

البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرّضة لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ،
 جرت لذلك [عندهم] ^(٢) جرى مال ملقّ بين يدي صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بمضه
 دون بعضه ، فيز رديته وزائفه ، فنفاه ألبته ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبيح تأليفه ،
 ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرْض جتده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك
 البعض ؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدما ذكره ؛ وهو يرى
 أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى في الحاجة
 إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا الجمع مكان نجح ، لقام مقامه ، وأغنى
 مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ،
 ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات
 الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليابس ، وخِضِم في الرطب ؛
 ١٠ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، ففعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ،
 والبصرت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجنّذب ، ففكروا
 الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، ففقطّعوه ؛ لما هناك
 من تقطيع صوته ، وسمّوا القراب غاق حكاية لصوته ، والبط بظا ، حكاية لأصواتها ،

- ١٥ (١) أي ظاهرة لهم مبصرة ، يقال : أعرّض لك الشيء : أمّكنك من عرضه وجانبه تصييده .
 وفي المطبوعة وأضبط ممرعة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبت أجود .
 (٢) زيادة في ش ، ي ، هـ . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة : أ . « اتفاق »
 وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .
 (٥) العبارة في الزمهر ١/١٤٦ : « مكان ما أخذ » .
 ٢٠ (٦) كذا في ش ، ي ، هـ . وفي أ ، ب : « الجمع » بسكون الهم ، وفي جـ : « الجمع » بفتح الهم .
 (٧) كذا في جـ . والضمير في « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوفه على كلمات
 والضمير في «ها» للأفعال . وفي أ ، ب ، وش : « بها » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ،
 والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المثلث للأفعال .

وقالوا : « قَط الشيء » إذا قطعه عَرَضاً « وقَدَه » إذا قطعه طَوَلاً ؛ وذلك لأن
 منقطع الطاء أقصر مُدَّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مَد الحَبيل »
 « ومَتَّ إليه بقرابة » بفعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا
 التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : انخَدَأْ — بالهمزة —
 في ضعف النفس ، وانخَدَأْ — غير مهموز — في استرخاء الأذن^(١) ، [يقال] : أُذِنَّ خُذْوا ،
 وأَذَانُ خُذْوا ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . بفعلوا الواو — لضعفها —
 للعيب في الأذن ، والهمزة — اتقوتها — للعيب في النفس ؛ من حيث كان عيب
 النفس أخف من عيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضوع — فإنه عظيم شريف —
 في باب نقرده به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛
 ألا ترى إلى قول سيبويه : « أو لعلَّ^(٢) الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ،
 يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله^١
 ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛
 ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق
 هذا ، أن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعد عنك وتعسفت .
 وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ
 بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر^(٤) إسماعيل^(٤)

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأن » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصداً فيه .

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقادّه ، فاعلّق
 يدك بما ذكرناه : من أنت سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب
 الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب
 عن إهمالهم ما أهملوه ، من تحمّل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطّله ؛
 فإن هذا الكتاب ليس مبنيّاً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على
 أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام تُجى . وهو كتاب يتساهم ذوو
 النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأذّين
 التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما
 يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل
 في أوّل هذا السؤال ، الذى نحن منه على سميت الجواب ، من علة امتناعهم من تحمّل^(١)
 الأصل الذى استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرابع
 بمثال فعلٍ ، وفعلٍ ، وفعلٍ — فى غير قول أبى الحسن — لجوابه نحو من الذى^(٢)
 قدّمناه : من تخاميم فيه الاستنقال ، وذلك أنهم كما حَمَوْا أنفسهم من استيعاب
 جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدّمنا وأدّينا ، كذلك أيضاً
 توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان استنقالك فى الأصل
 الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ، من مثال إلى مثال ، فى النقص والاختلال ، كانتنقالك
 فى المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعنى به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أى وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسيله . وهو هكذا فى أ ، ب . وفى ش :

« معاده » . (٢) كذا فى الأصول ، وأظهر من هذا فى المقام : « تكيل » ، وكأنه يريد

تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا فى الأصول ، وأصرح من هذا فى الوفاق :

« رفضاً » . (٤) يشبّ أبو الحسن الأعشى من أبنية الرابعى فعلاً بفتح د ، ولا يرى ذلك

بجهرة النعاة .

(١) الثلاث جاء فيه لِحَقَّتْهُ جَمِيعُ ما تَحْتَمِلُهُ الْقِسْمَةُ ، وَهِيَ الْاِثْنَا عَشَرَ مَثَالًا ، إِلَّا مَثَالًا وَاحِدًا فَإِنَّهُ رَفَضَ أَيْضًا لَمَّا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ الْاِسْتِثْقَالِ ؛ وَهُوَ قُلْ ، وَذَلِكَ لِحُجُوجِهِمْ فِيهِ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ . وَكَذَلِكَ مَا أَمْتَنَعُوا مِنْ بَنَائِهِ فِي الرَّابِعَى — وَهُوَ قُلْ — هُوَ لاسْتِكْرَاهِهِمُ الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ لِأَنَّهُ سَاكِنٌ ، فَضَعُفَ لِسُكُونِهِ عَنِ الْاِعْتِدَادِ بِهِ حَاجِزًا ؛ عَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ حَكَى زَيْبِرَ^(٢) ، وَضَيْبِلَ^(٣) ، وَخَرَفَ^(٤) ، وَحَكَيْتَ عَنْ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ « اِصْبَعْ » وَهَذِهِ أَلْفَاظُ شَاذَةٌ ، لَا تَعْقِدُ بَابًا ، وَلَا يَتَّخِذُ مِثْلَهَا قِيَاسًا . وَحَكَى بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ مَا رَأَيْتُهُ مِثْلَ مِثْلٍ ؛ وَهَذَا أَسْهَلُ — وَإِنْ كَانَ لَا حَاجِزَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ — مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الضَّمَّةُ غَيْرَ لَازِمَةٍ ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَهْلِكُهَا ، وَلِأَنَّهُ أَيْضًا مِنَ الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا بَابٌ .
 ١٠. فَإِنْ قُلْتَ : فَسَا بِالْهَمْ كَثَرَتْ عَنْهُمْ بَابُ قُلْ ، نَحْوُ عَقَى ، وَطُنْبٌ ، وَقُلْ عَنْهُمْ بَابُ فَعِلْ ، نَحْوُ لِمِلْ وَاطِلْ مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ ؟ فَاجْلُوبِ عَنْهُ مِنْ مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ سَبِيوِيَهُ قَالَ : « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَقْلُ الشَّيْءُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَغَيْرِهِ

(١) هَكَذَا فِي ١٠. وَفِي ش وَب : « جَار » ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَصْلُ : « جَاز » .

(٢) الزَّيْبَرُ : هُوَ مَا يَلْعَلُ الْتَوْبَ الْجَدِيدَ ، وَيُقَالُ لَهُ : شَوْكُ التَّوْبِ ، وَالضَّيْبِلُ : الدَّاهِيَةُ ، وَالْخَرَفُ : الْقَطْعُ . وَالْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ اللَّفَّةُ الشَّامِتَةُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ عَلَى فَعْلٍ (بِكسر الأول والثالث) كزبرج ، وَوَرَدَ فِي الْخَرَفِ أَنْ حَاتَتْ عَلَى خَرَفٍ (بضم الأول والثالث) كزبرج .

(٣) ثَبِتَ لَفْظُ « بَاب » فِي ش وَب . وَسَقَطَ فِي ١٠ ، ب .

(٤) اِخْتَدَّتْ فِي هَذَا عَلَى مَا فِي ج . وَفِي ١ : « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ... وَيَقْلُ الشَّيْءُ الْخ » ، وَفِي ش ، ب : « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ... وَيَقْلُ الشَّيْءُ الْخ » . وَالسَّبَبُ فِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَنْ حَبَابَةَ الْكُتُبِ طَوِيلَةٌ وَلَوْ سَاقَهَا كُلُّهَا لَأُورِدَ مَا لَيْسَ مِنْ قَصْدِهِ ، فَهِيَ جَ أُورِدَ مَا يَنْبَغِي مِنْ حَبَابَةِ سَبِيوِيَهُ بِالْمَعْنَى ، وَفِي النُّسخِ الْآخَرَى أُورِدَ صَدْرُ عِبَارَةِ سَبِيوِيَهُ « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ » أَوْ « وَأَعْلَمُ أَنَّهُ » وَتَرَكَ بَيَاضًا لِمَا لَيْسَ مِنْ هَمِثِّهِ أُورِدَ مَا يَنْبَغِي . عَلَى أَنَّهُ أُورِدَ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ . وَعِبَارَةُ الْكُتُبِ الَّتِي تَتَّفِقُ مَعَ مَرَادِهِ هِيَ : « وَقَدْ يَقْلُ مَا هُوَ أَخْفَ مَا يَسْتَعْمَلُونَ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ أَيْضًا » وَهُوَ يَرِيدُ بِقَوْلِهِ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَعْمَلُونَ ، وَقَدْ سَقَتْ فِي كَلَامِهِ . وَانْظُرِ الْكُتُبَ ج ٢ ص ٤٠٤ .

أثقل منه ، كل ذلك لثلا يكثر في كلامهم ما يستقلون « فهذا قول ، والآخرون الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الممزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتياهن ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الممزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستئصال والاستخفاف أنك لا تجدد في الشئ - على قلة حروفه - ما أوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما طاقته على الفتح ، نحو هل ، وبلى ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل أى ، وفى ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من هو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيته ، وكلمته ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فيناها يشرى رحله قال قائل : لمن يحمل رِخو المِلاط نجيب^(١)

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عشاء وقتناه . فإن قلت : فقد قال^(٢) :

« أَعْنَى عَلَى بَرَقِ أَرَبِكَ وَمِنْهُمْ »

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعا ،

(١) انظر البيت في الخزنة ص ٣٩٦ ج ٢ طبع بولاق .

(٢) هو أمر القيس في المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العَرُوض نحووا من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف^(١) الكلام المنثور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضا :

* فأضحى يسبح الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافا على الوقف^(٢) في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى حال قوله « كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصول ، نحو قوله : ومزلى ، وحوملى ، وشمالى ، ومجلى ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضا أمر يخص المنظوم دون المنثور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :

أنى أعتديت لتسلم على ديمِن^(٣) بالفمر غيرهن الأعصر الأولو^(٤)
وقوله :

كأن حُدُوج المالكية غُدُوتن^(٥) خلایا سفین بالنواصف من ديدى
وقوله :

فمضى وقدمها وكانت عادتن^(٦) منه إذا هى عرّدت إقدامها^(٧)

١٥ (١) كذا في ش رب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش وب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب : « فأقصى » . (٤) هو القطاعى في قصيدته التى مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أبها الطلل وإن يليت وإن طالت بك العليل

والبيت الشاهد بلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بخازن أن يكون بكسر التاء في « اعتديت » وبالصم والفتح ، وضبط في أ بفتح التاء ، وفي ش بكسرها . والفمر : اسم موضع .

٢٠ (٥) كتب العروض والضرب في هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضى ، فمرس التنوين نوتا ، ورسم الوصل ، وهذا على ما في أ . وفي ش وب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طريقة في مملته . (٧) هذا البيت فائله ليد في مملته . وهو ساقط في أ .

وقوله^(١) :

فوالله لا أنسى قتيلاً رزقهو بجانب قوسى ما شيت على الأرضى
وفيها :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو على أنه قد سُلَّ عن ماجد محضى^(٢)

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف
أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم
القوافى . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

- (رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ،
إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء
وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كجاء الإضافة^(٣) ولانها ، ولام الأمر ،
ولو عيرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلّا مفتوحاً ، ولا نجد
في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة .
فأما نحو قولك : أقتل ، أدخل ، أستقيصى عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه^(٤)
الهمزة إنمّا يُتبع بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار
الكلام ومتصرفه^(٥) .

١٥

- (١) هو أبو خراش المذلى . والقَتيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .
(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المباحم فتحها . وهو اسم موضع بالسرّة .
(٣) في أريافوت : « سوسى » ومعنى هذا أن في البيت روايتين .
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لاه » . ولام الإضافة هي لام الجر وكذا باء الإضافة ،
وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩
(٥) سقط في ش ، ب . (٦) في ش ، ب : « فأمره » . (٧) في ش : « منصرفه » .

٢٠

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعُتبت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مرادا لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعا ، وأبيس طينا ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءوه ، بل أن تُشرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخفقوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشعروها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو « مالك لا تأمنا على يوسف » مختلِسا ، لا محققا ؛ وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى » مخفى لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مختلِسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاص هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضيظ لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَوَوْه ساكنا . ولم يؤت القوم في ذلك

(١) استشف الشيء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا في أيقانين . وفى شكايف المطبوعة : « مخففا » ، فبأين . ووافق أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيوييه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء

أيضا ، ورواه مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد اليزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالبرية . ومثل أبى محمد ما كان ليرى بإسادة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصح من أبى عمرو ؛

فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشتم الهاء من يدهى وانغاه من يخصون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

بمكان . وانظر النشر ٢/٢١٦

من ضعف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه
من قول الرازي :

مضى أنام لا يؤرقني الكرى ليلًا ولا أسمع أبحراس الميطي

- بإشمام القاف من يؤرقني، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست
هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من
الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل^(٢). فإذا قنعوا من الحركة
بأن يؤمّثوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا
إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلصة، أعنى إعمالهم الشفتين
للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على
عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى^(٤) إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلبها ولطفها،
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة، وأخرى مُشَمَّة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا
فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشدته من قوله^(٦) :

(١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القسراء على دراية بذلك لترددوا في رواية
الإسكان . وقد أفاض الملباء في بيان أن العرب قد تصعد للإسكان تخفيفاً، وأن تسكين المرفوع في نحو
يشعرك لفة تقيم وأسد، فلا وجه للإسكان من جهة الدراية . وأبى جنى في الطعن على القراء في هذا الموضع
تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبتها فيها الإنصاف . وانظر المربع السابق . (٢) أي صاحب الكتاب .
انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ والكري بكسر الراء وهو الكرى بشد الياء خففها للضرورة وكذلك الميطي .
والكرى : مؤخر الدابة للركوب . وضبط في المطبوعة « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .
(٣) أي وتوافق الروي في الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف في الكامل .
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في ش رب . وهي مثبتة في ٢ . (٥) يقال صارت نفسه :
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أي سيويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢
(٧) أي الأقيشر الأسدي — وهو المخيرة بن عبد الله — وكان قد سكر فبدت عورته فضحك منه
امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت، وقبله :

تقول يا شيخ أما تستحي من شريك الخمر على المكبر!

فقلت لو باكرت مشمولاً صفرا كلون الفرس الأشقر

وانظر المعنى ٤/٥١٦، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُحِّتِ وفي رجلِك ما فيهما وقد بدا هنك من المثر

بسكون النون ألبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو علي رحمه الله لجرير :

سيروا بني العم فالأهواز متزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب^(١)

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين^(٢) وقد سئل عن قول الشاعر :

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور^(٣)

وقال الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسا وأبنا زار فأتهم بيضة البسند
وعلى هذا حلوا بيت ليلى :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها
وبنت الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقيق إنما من الله ولا واغل^(٤)

(١) «فلا» كذا في ش وب . وفي ا : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ به ١٥ ، وفي ياقوت

في «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر في بحى العم الأغاني ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسمط ٢٧ هـ

(٢) أى بعد الثلاثمائة . ١٥

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (يفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فباء مشددة) . ورواه صاحب

اللسان في (غيب) : «فلما رأى أن عب» الخ . وغب في هذه الرواية فعل . وفي اللسان في «ناش» ،
«أنشد يعقوب لنهشل بن حرى :

ومول عصاني واستبد بأمره كما لم يطع فيها أشار نصير

فلما رأى ما غب أمره وأمره وبادت بأعجاز الأمور صدور

تمنى نيشا أن يكون أطاعنى ويحدث من بعد الأمور أمور

٢٠

فوله : «تمنى نيشا» أى تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أطاعنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها

ما فات أى أطاعنى في وقت لا تضعه فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشف . وانظر حاشية البعثرى ٢٧٤

(٤) قاله امرئ القيس وقد أوردته في الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشدته من قوله :^(١)

* إذا أعوججني قلت صاحب قوم^(٢) *

واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشبهة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح .

- ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعَجْزٍ ، وعَضِيدٍ ، وظَرْفٍ ، وكرمٍ ، وعِلْمٍ ، وكَيْفٍ ، وكَيْدٍ ، وعَصِرٍ . واستقرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستنقاعهم بعضها واستخفافهم الآخر^(٣) . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحترق من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التسوّم ، بل الكلمة من جملة الكلام .

١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني^(٦) عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

(١) أنشدته ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتدلت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشدوه » . (٢) عجزه : بالفتح أمثال السفين الغزم . وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجز السرياني في « باب ما يجنحل الشعر » إلى أي نخيلة .

١٥

(٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموسوع » .

(٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » .

(٥) كذا في ش ر ب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعمم . وقد صبطها صاحب القاموس بكرس القاف ، وصاحب معجم البلدان بفنحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجوزي . فقها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جنى في مقتداه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة والفقه والعروض . قال ابن الجوزي : « راحبه أول من صنّف في القراءات » . كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجوزي ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مآب » فقلت : طوبى ، فقال :
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،
قال : (طى طى) . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتا^(١)
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه
عن التماس الخفة هنز ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى^(٢)
سليقيته ونجوه .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوهري ، التميمي — تميم^(٣)
جؤنة — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .
فأدركته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول
ضربنى أخوك ، فرفع . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟
فقال : أبش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدل شئ على تأملهم
مواقع الكلام ، وإعطائهم لياها في كل موضع حقها ، وحصته من الإعراب ،
عن ميزة^(٤) ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :
« طيلى » .

(٢) أى ترك بفعل كيف يشاء . وأصل ذلك في المشاية وهى ترسل في المرمى حيث شامت ،
فيقال : خلاها وسودها .

(٣) كذا في أ . وفي ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية
إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جؤنة بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبت إليه تميم . وتمام تقرأ بالنصب أى
أعنى ، وسمع جرهما على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، ولكوفين فى الجزر توجيه
آثر ، وانظر الصبان فى أول النسب .

(٥) يقال : أدركت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى اللسان : مازال شئ ميرا وميرة — بكسر الميم — وميزه : فصل
بعضه من بعض .

السائل لكثرة اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاندها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبيح أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومرزُون إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستمانة على إصابة غرضه ومطابقه ، لزومك محبة القول بالاستئفال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأن ، وفضل ببيان وتأنت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو تترين أن المقتنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحيس ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وناعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فُعل : عمر ، وجشم ، وتعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ثمحوذاك ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُحصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عت ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإنعام والتصفح ؛ فإن

(١) مرزُون : مستدون ، من أُرزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر التوب أو الجلسد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد ثبت

في رسم هذه الكلمة أ . وفي ش وب : « غرره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستتقال ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومأما تتورده . فقد أرى بك في ذلك أشياء : أحدها استتقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم مِيلُوا ^(١) بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرم ولطف استشفافهم وتصقحهم .

أشَدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكاً من السائل في بنو وبنو ؛ فلم يفهم الشجري ما أراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق ^(٢) ، فأشيع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجري ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النسخ .

وسألت غلاما من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فنجح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب ، مما يتقنى به الركبان . وسنذكر فيما بعد باباً تفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردد فيهما أيما يأخذ . (٢) كذا في ١ ، ب . وفي شرح المطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأحى لغة في حى ، يقال : أحى عرسه : حياه . (٣) الفرق — بالتجريك — : بأحد ما بين التثنيين ؛ كالفالج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدل على لطف القوم ورقتهم مع تبذلهم، وبذاذة طواهرهم، مدحهم
بالسبابة والرشاقة، وذمهم بضدها من الغلظة والغباء^(١)، ألا ترى إلى قولها^(٢) :

فنى قَدْ قَدْ السيف لا متأزف^(٣) ولا رهل لبانه وبأدله
وقول جميل في خبر له :

وقد رابح من جمعير أن جمعيرا يبت هوى ليل ويشكو هوى جمل^٥
فلو كنت عذري الصباية لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل
وقول عمر :

قليلًا على ظهر المطية ظله سوى ما نفي عنه الرءاء المحبر^(٤)
والى الأبيات المحفوظة في ذلك وهى قوله^(٥) :

ولقد سرى على الظلام يغمش جلد من الفتيان غير مثقل^{١٠}
وأظن هذا الموضع لو جمع لجاه مجلدا عظيما .

(١) فى ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن العنبرية — بفتح الطاء
والثلاثة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلولى ، يرى رجلا من بنى عمه وهوى الحماسة
فى شعر العجير ببعض تغيير ، والمتأزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان . وضبط فى ١ ، ب :
متأزف على متفعل . وهو خطأ . وانظر فى المرتبة الأمالى ٢/٩٩

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شيا ، بفعل الرجل يحدث رجلا من بنت عم له يحبا
و يأكل حتى أقى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد الفاضل فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير
من غير عزو . وانظر السمت ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ - ٦ : « وأنشدت لأعرابي :

وقد رابح من زهدم أن زهدما يشد على خبزي ويبيك على جمل
فلو كنت عذري العلاقة لم تكن صمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل^{٢٠}
(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد فبكر عداة غدام رانح فهجرج

وقوله « قليلا » كذا فى ج ، والأغاني ٨٢/١ طبعة الدار ، وفى سائر الأصول : « قليل » ، وهو
وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت فيضحي ، وأما بالعش فيخصر^{٢٥}
(٥) يريد أبا كبير الهذلى ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعبفا، قال :
أَدَمَ لَنَا غَلامٌ — أحسبه قال من طيء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى
أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأصر ذلك بنا،
قال فقال لنا ذلك الغلام : على رسلكم فإني أتم راحة الماء . فأوقفنا بحيث^(٢)
نُكِّأُ ، وأجرى فرسه ، فتشرف ههنا مستشفا ، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر^(٣)
مستروحا للماء ، ففعل ذلك دَفْعَات ، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا ، فقال :
النجاة والغنيمة ، سيروا على اسم الله تعالى ؛ فسرنا معه قَدْرًا من الأرض صالحا ،
فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأزويننا . ويكنى من ذلك ماحكاه من قول بعضهم^(٥)
لصاحبه : أَلاتَا ، فيقول الآخر بجيبا له : بلى فَا ، وقول الآخر :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

١٠

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : « رَبِّ إِشارة أبلغ من عبارة » نعم وقد يحذفون
بعض الكلم استخفافا ، حذفًا يَنْقُلُ بالبقية ، ويعرض لها الشبه ؛ ألا ترى^(٦)
إلى قول حلقة :

كَأَن لِمَبْرِيقِهِمْ ظَمِئٌ عَلَى شَرَفٍ مَقْدَمٌ بِسَبَابِ الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ^(٧)

(١) أى أخذه له الذمة والأمان . وهو هكذا فى أ . وفى بقية الأصول : « إذ مر » . ولا معنى له

١٥

فى هذا الموضع . (٢) قش : « فوقفنا » . (٣) تشرف : تنطلق .

(٤) مستنفا : متأملا . (٥) أى سيويه ، وانظر ما تقدم فى ص ٣٠

(٦) كذا فى ب . وفى أ . « الشبهة » .

(٧) المقدم : الذى على مهترقة ، وملثوم متلف بها من تلثم بهامته إذا شذها على فه . و« ملثوم »

كذا فى اللسان وهو رواية فى البيت . والرواية الأخرى : « مرنوم » . والمرنوم : الذى قدرتم أمه

٢٠

وكسر . والبيت من قصيدة مصلبة .

أراد : بسبائب^(١) . وقول ليد :

* درس المنا بتأليع قائلين *

أراد المنازل . وقول الآخر^(٢) :

حين ألفت يقبأ، برصكها واستحز القتل في عبد الأشمل^(٣)

يريد عبد الأشمل من الأنصار ، وقول أبي دؤاد :

يذرين جنسدا حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنائكها الحبا

أى تصيب بالخصى في جريها جنوبها ، وأراد الحباج^(٤) ، وقال الأخطل :

أمت متأها بأرض ما يلفها بصاحب المم إلا الجسرة الأجدر^(٥)

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون منها قصدها^(٦) .

١٠ (١) واحدا سبية ، وهى الشقة البيضاء من الثوب . ويقول ابن سببه في المختص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد بحزبيت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقبل إن السبا هى السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبيرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغاني ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانصار قريش . وقبلة :

١٥ لبت أشياء يسدر شهدرا جرع الخزرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألفت » يروى « حين حكى » والضمير فىهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباج ، وهى نار ضعيفة ، والحباج دوية نظير كالشرارة أضيف إليه النار ،

وقبل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التى مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه العداد وقد كانت تحل وأدنى دارها نكد

وقبل البيت :

يألت أخت بنى دب يريع بها صرف النوى مينا المائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المني اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض

٢٥ أحابيه ، أو أن فى « أمت » صير من يتحدث عنها ، وجملة « منها بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآنها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأتى ، وأيان ، وأنى . وكذلك
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا
هو لاحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم
تقف حسيرا مبهورا ، ولما تجددت إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكثييع ، وأريم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . فجميع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،
أو نهنا عليه فتركناه ، شاهد بإثبات القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، ويخطون في الشق^(٢) الذي

(١) كذا في أ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشىء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤمنون » أى يجتهدون فيه وينذلون فيه
وسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سبيلها : أسرع ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتمون ، أبصعون ، أبتعون^(١) ؛
وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا فتم الزاد زاد أبيك زاداً^(٢)
فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ^(٣) . قيل : أفكأت
توجز ؟ قال : نعم ليحفظ^(٤) عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد .
ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة
على أنها إنما تجسمتها لما عاها هناك وأهمها ، بفعلوا تحمل ما في ذلك على العلم
بقوة الكلفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها —
أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتمون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا
أجمعون آلبنة ، فيكروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا
عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تحامياً — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

فإن قيل : فلم أقصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟
قيل : لأنها أقسى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي
قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، بغنى بها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة
والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى^(٥) .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر
ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ١١٠/٤ والديوان ٥٣/١ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ،
وكتب فوقه « لتؤكد » . ويدون هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » .
(٤) في ش : « لينغف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك . نعم . وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمّس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تطفأ الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

٥ . ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رَدْفَيْنِ ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب^(١) الأسود » مع قوله أو « ممتدى^(٢) » وقوله في « غدى^(٣) » وبقية قوافيها ، وعلّة جواز اختلاف الردف وقيج اختلاف الوصل هو حديث التقديم والتأخر لا غير . وقد أحكنا هذا الموضع في كتابنا المغرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا . فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهي العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان^(٤) لحذفهما في أجمع وُجّع ، وأيضا فلاّن الواو قد تترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضع ، فلذلك لم يعتدّا مقطعا .

(١) من قصيدة النابتة التي أولها :

أَمِنْ آلِ مِثْةٍ رَأَيْتُ أَوْ مَعْتَدَ عَجَلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودِ

ويقول فيها :

زَعِمَ الْبَسَاوِاحُ أَنَّ رَحَلَتْنَا غَدَا وَبِذَلِكَ خَيْرُ مَا الْغَرَابِ الْأَسْوَدُ

لَا مَرَحَبًا بِنَسْدٍ وَلَا أَهْلًا بِهِ إِنْ كَانَ تَقَرُّيقُ الْأَحَةِ فِي غَدِ

١ (٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبت هو الصحيح ، ويقرأ يعتدّان بالبناء للقول ، أي لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتدّه في معنى واحد . وقرأ أيضا بالبناء للماعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّه . وفي ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع » وهي ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقُيِّتَ الكلم كلها بها .

قيل : إنها ^(١) وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة متقادة؛ نحو : مسلموك، وضاربو زيد، وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيها جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ، من قَبْل أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا يتنكر ^(٢) هو ولا ما يتبعه أبداً ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يحز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل الى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكأن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

وينبغي أن تكون « أجمع » هذه المضمومة العين جمعا مكسرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التفسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تسمى الأبصار » .

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيُزَمُّ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ » . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أشد ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكرهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة ^(١) :

* عهدي به شدّ النهار ... *

أى أشدّ النهار ، أى أعلاه وأمتعته ، وذهب سيويه في أشدّ هذه إلى أنها جمع شدة ؛ كنيمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيار ونيان ^(٢) عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحدا له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين ^(٣) عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل ، وبه أحنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأورج ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قرط عنابتهم ، وتمكن الموضع عندهم ، وأنه ليس بكثيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

(١) في اللقطة ، ريمته : ... كأنما * حسب السان ورأسه بالعظم .

(٢) أبو عثمان المازني ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ ، ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازني . وجاء في سر الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعني المازني ... » وأحمد بن يحيى الذي يروى عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداواة . وقد ضمن « مصانعين » معنى التفور والبعد فمذاهب من .

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُفِّق
ومُلِّ من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ، ثم مع هذا فقد ملأوا ذلك
إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال
إلى حال ؛ فإنَّ المحبوب إذا كثُر مُلِّ ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ^(١)
زُرِغْبَا تَزِدُّ حُبًّا » والطريق في هذا بحمد الله واضحة مهتج . وذلك الموضع الذي قُلبت
فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فَعَلْ إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ^(٢)
والثنوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، والعموى « لهذا النجم » . وعلى ذلك
أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عَوَّة . وقالوا : الفتوة ، وهى من الياء ، وكذلك
الندوة ^(٣) . وقالوا : هذا أمر مَمْضُو عليه ، وهى المَضْوَاء ؛ وإنما هى من مضيت لا غير .
وقد جاء عنهم : رجل مَهُوب ، ورجل مَكُول ^(٤) ، ورجل مَسُور به . فقياس هذا كله
على قول الخليل أن يكون مما قُلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا
ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنسه بذلك قولهم : قدهوب ، وسوربه ، وكول .
واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُيِّنَا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل
الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رواه الطبراني وغيره . وله أسانيد حسنة . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « عيا »
أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الطرف ، وانتصاب « حيا » على التمييز والتفسير . وانظر البزى ١٥١ / ٢
(٢) الرعى : بمعنى المراجعة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء .
والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين
الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستقلال والاستخفاف الذى هو الأصل في حديث الإعلال .
(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من الليل . (٤) المضواء (بضم الميم) : القدم .
(٥) هذه لغة بني أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . وكذا طريق
مسور به . وهما من السير .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول — وهو ما لا بد للطبع منه — : قلب الألف واوا للضممة قبلها ، وياء للكسرة قبلها . أما الواو فنحو قولك في سائر : سويث ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه لما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : ميزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة ، وهي الحمرة ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بعد أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين في تأكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واصربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف اصربا واصربا فيه نون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مدة الحرف » ورى سيبويه يصحوا اجتماع ألفين : وفي السيرافي أن الزجاج كان يكره هذا . ويشير المؤلف الى هذا في ص

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كسا ، أو قضا ، فهذا تنوهم
تقديرا ولا تلفظ به آلبة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين
المدتين — ومد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- وعلّة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ،
فلو التقت ألفان مَدَتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه ^(١) :
- * دار لسمدى إذ من هواكا *

- إنه نرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا
متحركا في حال ، نخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذ من هواك » هو الذى
يقول في الوصل : هي قامت ، فيسكن الياء ، وهي لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل
اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هي ، فصار الحرف المبسو به
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا في حال ، وإنما كان
قوله « إذ » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبيل أن الحذف
ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ : (٢) يريد أن بقاء الصمير المنفصل على حرف واحد يعرضه

للسكون عند الوقف عليه والتحرك عند الياء به ، وهو عرضة للياء مع الوقف دائما ؛ فن هنا جاءت
الاستعالة التي زعمها المبرد . ويرد أن جرى على المبرد بأن الوقف يقضى برّد المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه
وسكبه ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هي لغة بعض بني أسد وقيس .

يقولون : هي فعات ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعق بالسرر^(١)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لانتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكان النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُزرت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب المجازين على قولهم : أردد البسب ، وأصعب الماء ، وأسئل السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع تتلاق عليه طباع البشر ، ويتحكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « أرد » للديق و « ماست » للبن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها مست .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصحير « هاجه » عائد إلى العاشق في بيت قبله . و « تعق » أي الرسم ، وفي أكتب فوقه « تعقت » أي الدار ، وهي رواية . والسرر — بفتح السين — اسم واد يدفع من الجملة إلى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادري زيد الأنصاري ص ٧٧ . وفيها « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج : غير الجسة من عرفاته * خرق الرج وطوفان المطر

(٢) كذا في أ ، ح ، وفي ش : « لانتقاء » .

(٣) في الأصول : « تمنح » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان البيارتان : « للديق » و « البن » في أ ، وأثبتنا في ش ، ب .

(٥) أورد الجار بردي في شرحه للشافية ١٥١ ما اجتمع فيه ثلاثة سواكن في كلام العم « كوشت ريست » والساكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، ريست يقابل في العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المذتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجسّمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين الفين مذتين ، نحو كسا ، وحمرا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

- ورأيت مع هذا أبا علي — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكـن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدده .
 ١٠ في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكـن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعني همزة بينَ بين . قال : فإذا كان بعض المتحرك المضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكـن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة ؛ يريد أنها لما كثرتلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا
 ١٥ فاسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليلد » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، وسقط في ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عند أكلهم ، يتراطون وهم يصوت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يدبرونه في خياشيمهم وحلقهم فيعهم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضي الله عنه — كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينهاهم عن الزمزمة .
 ٢٠ (٣) أي الفرس ومن يتكلم بلسانهم .

ساكنة ، فإن حركتها جِدْ مُضَعَفَةٌ ، حتى إنها ليخفى حالها على ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة ، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بظائل .

وحدثني أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هيتا »^(١) وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير ، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لى : إننى لما بعدت عنهم أنسيتهما .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس فى إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد فى الثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين فى الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربان عمرًا ، وليس ذلك — وإن كان فى الإدراج — بالمتنع فى الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه ، من قبل أن الألف إذا أشبع مذهبها صار ذلك كالحركة فيها ،^(٢) إلا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغما خفى ، فبها اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، بغريا لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمنا جعفرًا ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفى — بغرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم ؛ وقد قرأ نافع (عَيَّائِي وَمَآئِي) بسكون الياء من « عيائى » ، وذلك لـ نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْمِلَنَّ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحْضُّ المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بظائل : لم أقرر لم أشفد منه كبر فائدة .

(٢) هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخيل كثير وغيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « منه فيه »

- كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو عجاى ، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : « التفت حلقاً البطان » بإثبات الألف ساكنة فى اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضاربة اللام النون ؛ ألا ترى أن فى مَقَطع اللام غُنة كالنون ، وهى أيضا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء ، فحملت اللام فى هذا على النون ، كما حملت أيضا عليها فى لَعلى ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لَعلى مع اللام ، كما كرهوا النون فى إبنى ، وعلى ذلك قالوا : هذا يَلُوسَفَر ، وبلى سَفِر ، فأبدلوا الواو ياء لضعف حيز اللام كما أبدلوا « فى قَنِية » ياء ، لضعف حيز النون ، وكان « قَنِية » — وهى عندنا من « قنوت » — ، و« يَلَبَّا » أشبه من عذى وصبيان ، لأنه لا غُنة فى الذال والياء . ومثل « بلى » قولهم : فلان من عِلِّية الناس ، وناقعة عِلْيَان . فأما إبدال يونس هذه النون فى الوقف ألفا وجمعه بين ألفين فى اضربا ا ، واضربنا ا ، فهو الضعيف المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال^(١) .

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحسرفان الصحيحان فيسكن الأول منهما فى الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُد من الاذغام ،

- (١) أى فأشبه اجتماع الساكنين فى « حلقنا البطان » اجتماعهما فى اضربان على رأى يونس .
 (٢) هكذا بتقديم الواوى على الياء فى ا ، ح ، وفى ش ، ب بتقديم الياء . وبلوسفر ، وبلى سفر : بلا السفر والتجارب وحركته مداورة الشنون .
 (٣) الذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياء والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء ياء مبدلة من الواو ، وهذا رأى فى اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصلية فيه .
 (٤) هكذا بالياء الموحدة كما فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة « بالياء » وهو تصحيف ، والمراد الدال فى عذى والياء فى صبيان .
 (٥) يقال : ناقعة عِلْيَان أى مشرفة ، وصورت عِلْيَان : جهير .
 (٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .
 (٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر ؛ أى لا بد لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ، فلا دغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بدءاً منه . والمنفصلان نحو قولك : خذ ذلك، ودع عاصرا . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدّد، وحلّل، فلا أدغم، قيل : متى تجشمت ذلك وقعت على الحرف الأول وقفة تامّة، وكلامنا إنما هو على الوصل . فاما قراءة عاصم : (وقيل من راق) بيان النون من « من »، فغيب في الإعراب، معيّف في الأسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادغامها في الراء، نحو : من رأيت، ومن رأك ؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لينبّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضاً ؛ ألا ترى إلى قول عدى :
 من رأيت المنون عرّين أم من ذا عليه من أن يضام خفير^(٢)

بادغام نون « من » في راء رأيت . ويكنى من هذا إجماع الجماعة على ادغام (من راق) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : « فإذا هيتلقف » بادغام تاء تلقف . وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد، بجرى « هيت » في اللفظ مجرى خدب، وهجف ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالسكن، أعنى تاء المضارعة من « تتلقف » . فاعرف ذلك .

وأما المعتلان فإن كانا مدين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : في يده ، وذو وقرة ،

(١) كذا في ش . وفي ١ ، ب : « الاستماع » . وقد كان خيرا لابن جني أن يزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حصص — يسكت على « من » سكنة لطيفة ثم ينتدئ « راق » وعلى ذلك فلا سبيل الى الإدغام ، وهذه السكنة قصد بها دفع اللبس ألا يتوهم أن « من راق » هي مترافق فعال من مرق وانظر النشر ١ / ١٩ طبعة دمشق ، والآلومي والقرطبي في تفسير سورة القيامة .

(٢) يريد عدى بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .
 (٣) عرين : أي تركن وأهلن ؛ تقول : عريت الشيء خليه وأهلته . وفي اللسان في « من » : « عرين » في مكان « عرين » ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلل .
 (٤) هو البرى كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى أن عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون » آية ١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين أذغما نحو : مرضية، ومدعوة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

* بان الخليلط ولو طووعت ما بانا ^(١) *

وقول العجاج :

* وفاحيم دويى حتى أعلنكسا ^(٢) *

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة أذغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو : قر، وجو، وحى، وعى، ومصطفو، واقد، وغلامى ياسر؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه ؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز اليه والتخير له] ^(٣) .

وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صمد ^(٤) منه ، ونحن نغترق في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ؛ فأما إن استوفينا فى الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن ؛ ونقاود بعضه مع بعض — اضطررت الحال الى إعادة كثير منه، وتكريره فى الأبواب المضاهية لبايه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

(١) هذا مطلع قصيدة بلرير . وبقيّة البيت :

* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا *

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : «فاحم» . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غرا، تروق العنسا *

(٣) زيادة فى سـ ، حـ .

(٤) أى نستوجب . والاعتراق والاستراق معناهما واحد .

باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (طرد) في كلامهم التابع والاستمرار . من ذلك طردت الطريدة ، إذ أتبعها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛ ألا ترى أن هناك كراً وقرأً ؛ فكُلُّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الجدول إذا تابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبتي نور
تمشي كما يطرد الفسدير

ومنه بيت الأنصاري^(١) :

* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب *

أى كتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر^(٢) :

سبكيفيك الإله ومسنات
بكنندل لبُن تطرد الصللا

أى تتابع إلى الأرضين المخطورة لشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمر إليها . وعليه بقية الباب .

وأما مواضع (شذذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ؛ من ذلك قوله :

* يتركن شذان الحصى جوافلا^(٣) *

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر بعض . وبقية البيت :

* لعمرة وحشا غير موقف راكب *

وانظر اللسان في ذهب وطرد ، والله يوان . ١ ، وجمهرة أشعار العرب في المذهبات .

(٢) هو الراعى يصف الإبل واتباعها مواضع المطر . قال مسنات : الإبل ولبن ؛ يريد لبنى ، وهو واد حوله حصب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصللا أى تتابع إليها لحظف الجار وأصل الفعل والصلال جمع صله وهى مواضع المطر فيها نبات قاليل ترهاها . انظر اللسان في طرد وصلال ، والمخصص ٩ / ٢٠ . ١٠
(٣) شذان (بفتح الشين) . وهو وصف على فعلان ، على أن الأنسب بقوله «جوافلا» أن يقرأ : شذان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذاً وشذاً ، وأشذذته أنا ،
وشذذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير) ، وأبأها الأصمى وقال : لا أعرف إلا شاذّاً
أى متفرقاً . وجمع شاذّ شذاذ ؛ قال :

* كبعض من مرّ من الشذاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على
سمته وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب
وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن
ذلك إلى غيره شاذّاً ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطرد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المتوابة ؛
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومرد فى القياس ، شاذّ فى الاستعمال . وذلك نحو الماضى من : يدرو يدع .
وكذلك قولهم « مكانٌ مبقل » هذا هو القياس ، والأكثر فى المصاح باقل ، والأول
مسموع أيضاً ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بنى ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :
أعاشنى بعدك وإد مبقل ^(٢١) آكل من حوزانه وأنسل ^(٢٢)

وقد حكى أيضاً أبو زيد فى كتاب (حيلة ومحالة) : مكانٌ مبقل . ومما يقوى
فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى آسماً صريحاً ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكّر « شذ » معنداً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً فى معنى تفرّق لا فى معنى تفرّق .
(٢) الحسودان . اسم بنت . وروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر .
و يروى بضمها ؛ ومعناه تسنل بإبل وغنى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .
(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .
(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا البارة فى الزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظوه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، و (عسى الله أن يأتي بالفتح) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أَكثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْعَاجًا دَعَا لَا تَعْدُلْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا ^(٢)

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبو سا » .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث ^(٣) ،

واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال :

استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحود ، وأغليت المرأة ^(٤) ، وأسْتَنَوَقَ الجمل ، وأسْتَيْسَتِ الشاة ، وقول زهير :

* هنالك إن يُسْتَخُولُوا المسال يُخَوَّلُوا ^(٥) *

ومنه استفيل الجمل ؛ قال أبو النجم :

* يدير عيني مصعب مستفيل ^(٦) *

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كستم مفعول ، فيما عينه

واو ؛ نحو : ثوب مَصُوءٌ ، ومسك مَدُوءٌ ^(٨) . وحكى البغداديون : فرس مَقُوءٌ ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يتغير به عن الذات إلا بتأويل .

(٢) رسم « تعذلاً » بالألف في مكان تون التوكيد الخفيفة وفقاً في أ . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبيد فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغليت المرأة ولدها إذا أرضته وهي حامل . (٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعطوا وإن يسروا يفلوا *

واستخوال المسال أن يسأل ناقة عارية للثبها وأربارها أو فرسا للفرطها ، وإخواله : إصاؤه .

ويروى يستخبلوا ... يتخبلوا . وانظر اللسان (خبل) - (٦) استفيل الجمل : صار كالقيل .

(٧) هذا في وصف خل إبل . والمصعب : الذي لم يذلل . وهذا من أوجوزته العلوية التي أربها :

* الحمد لله الوهب المجزل *

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أومبلوط . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في غيره مدروف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعُود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه . [ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا أُطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يُتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أذيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استَقُوم ، ولا في استساغ : استَسَوِّغ ، ولا في استباع : استَبِيع ، ولا في أعاد : أعوّد ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرث . فإن كان الشيء شاذّا في السماع مقتردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : ودّر ، وودّع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عرو [عليك] أن تستعمل فليهما ؛ نحو : وّزن وودّع لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعت ربك وما قُلت) . فأما قولهم : ودّع الشيء يدع — إذا سكن — فاتدع ؛ فسموعٌ متّبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعَضُّ زَمَانٍ يَابَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعَ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجْلَفٌ^(٢)

فمعنى «لم يدع» — بكسر الدال — أى لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من « . » (٢) زيادة من « . »

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأثير في شرح الفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل الشكري . انظر الشرح ٣٩٦

واعتماد أقوامهما، ورفض صاحبه^(١) . فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولاً يملّتين . وسنقر ذلك باباً . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه^(٢) .

ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُزِج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءاً من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتُدت لذلك منفصلة لا متصلة . لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك — وإن لم تكن من نفس حروف الفعل — مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ، في نحو لأضربك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تل نفس الفعل . فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ، وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . يحله صاحب الأقوى لأنه يقرن معه ، إذ كان متداً ومقلبه . وفيه : « رفض الآخر » . (٢) كذا في ١ . وسقط في ش ٥ ، ٢ .

(٣) كذا في ١ ، ٢ . وفي ش وب ، والمطبوعة : « غناد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فنقول قيل أت فيه ردًا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ، ولا الفعل والفاعل جميعا .

وطرية الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو مررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعال ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأنزجته ونزجت به ؛ لأمرين :^(١)

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بمض الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كـ بعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتميز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرًا ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارضًا هذا التعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف في نحو

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكساء ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البنية ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ٢١ / ١ والمجمع ١٦٥ / ١ (٢) فى أ : « بالفاعل » .
(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفى . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالنى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ويحقق النحاة لا يميزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف على المحل عند ظهور الإعراب المحل فى القصص ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنفى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالتعريف محفوف وهو يدل . ويدون « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى يقع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجدلوت : إذا تمارض الشيطان تساقطا وفى به : « وإذا تمارض الدليلان تماشا » ، وانظر فى بابى الباب المقود ترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها . وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : ^(١) هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآن لإطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قيل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موزلاً في التشكير ، والاسم المضمر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني ^(٢) — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضاً فإنك تقول : زيد ضرب عمراً ، والفاعل مضمَر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر .

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا قاسد من أوجه ^(٣) ^(٤) :

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١ / ٢٤٧ . (٣) ما نسبته إلى هشام نسب غيره إلى الكوفيين ، ونسبه بعضهم إلى الفراء . (٤) انظر في إفساد هذا القول الإتصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزّلا باثنى عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذاً إنّما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربنّ زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنّما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنّما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضيفم الأسدى^(١) :

إذا هو لم يخفنى في ابن عمى — وإن لم ألقه — الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفنى في ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيراً للفعل الراجع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقي غلامه فملت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده نفسيرا له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عما فيه فعل محتاج إلى تفسير . فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له ،

(١) في مستدرك التاج (ضم) : « وضيفم الأسدى شاعر ، قاله ابن جني » . (٢) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعا إلى محدثه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفنى » أى أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآخر أن قولك « لم يخفى الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ « هو » ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنها لا تعمى الأبصار) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ « ها » ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفى الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ « هو » . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بق ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا ^(١) تام ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لا له نفسه .
- فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفى الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع ^(٢) بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى (إذا السماء انشقت) و (إذا الشمس كورت) .
- ومعنا ما يشهد لقوله هذا : شيء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه .

(١) كذا في ش ، ب وهو الصواب . وفي المطبوعة : قام . وهو تحريف . وفي ح : « من »

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا في ج . وفي سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي المطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفني الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمير على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه ؛ وذلك لضعفه ؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عاقبة ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يراد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو صررت يزيد ، ورغبت في عمسرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجز .

فأحد ما يدل على هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء في نحو صررت يزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيدا ، وكذلك قولك أخرجته ونحجته به ، وأنزلته ونزات به . فكأن همزة أفعل مصوغة فيه ، كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجز يلغى أن يعتد أيضاً من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجز جار مجرى بعض ما جزه ؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فتقول : صررت يزيد وعمرا ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجاز والمجرور ؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبر عن المبتدأ في المعنى ؛ إذ كان تفسيراً له ، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة) .

(٣) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « متعطف ... فنصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء الواحد . أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد^(٢) بتقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متعلق بالبشر والإيناس .
ومن ذلك قول الآخر^(٣) :

زَمَانٌ عَلَى غُرَابٍ غُدَافٌ فَطَيْرُهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت على^(٤) أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن القيد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في النبات والاعتداد واحدة .

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

- ١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ .
(٣) هو أبو حية النخري . وقبل البيت :
زَمَانٌ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيَامُنَا رَجِمْنَا الصَّالِحَاتِ الْفَصَارَا
وبسده :

- فلا يبعد الله ذاك الغراب وإن هو لم يسق إلا أذكارا
٢٠ وقوله : « على غراب غداف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان لمحقق الأستاذ هـ رن ٤٢٩/٣ وأما المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظرف » .
(٥) المناسب لها : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على ... » فذهب ذكر المؤلف إليها .
(٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؟ فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يفلب فيه حتى يقدر الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » صلف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .
٢٥

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به، وإسقاطه حكمه وتولييه من العمل ما كان الفعل يتولاه، وتناوله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجرى مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعقدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتده فيه، وإنما الغرض منه أن نرى وجه ابتداء تفزع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقنأ الناظر فيه إلى انحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه (**يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**) ^(١) **فَإِنَّ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ**) أفلا تراه كيف عطف الظرف الذي هو « له من قوة » على قوله « تبلى » وهو فعل، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدم الظرف تارة، وتأخره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه ومما يجرى مجراه ما يستدل به ويعمل عيارا على غيره . والأمر أوسع شقة، وأظهر كلفة ومشقة؛ ولكن إن طبنت له، ورفقت به، أولاك جانبه، وأمطاك كاهله وغاريبه؛ وإن خبطته وتوزطته كذلك مهله، وأوعرت بك سبله، فرفقا وتأملا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف حمله « ماله من قوة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جني هنا غير دقيق . (٣) أى فطبت . (٤) يريد : عاجلته بغير رفق وتهدأ الى وجهه . يقال : خبط الشئ : ملطه شديدا . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : توزط في الأمر : ارتبك فيه فلم يسئل له المخرج منه . فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بغير رفق . والوارد أن يقال : توزط في الأمر؛ كما رأيت، وكأنه ضمه معنى ساءه، مثلا . (٦) يريد أنه يعطى عليك تعزفه، فيسوءك ذلك .

باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عمّا
وفشوا في هذه اللغة ، فإن أقوامها وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى ^(١) أن
الأسباب الممانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه العمل لفظا ،
نحو أحمد ، ويرمع ، وتنضب ، ولئيم ، وأبلم ، وبقم ، وإستبرق ، والثمانية الباقية
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف . ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه
فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لالفظي . ولأجله
ما كانت العوامل اللفظية راجعة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :
ضرب سعيد جعفرًا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا ، وهل تحصل من قولك
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ،
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليُرَكَّ أن بعض
العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ؛ كررت يزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه
يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل
لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أ. . » . (٢) نعرف في كتب
التأخرين أن المعنوي منها العلية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .
(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر جازي ، والأبلم : خوص الخيل ، وهو شجر الدوم ،
والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبيح . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما في الحقيقة » .

ومعصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجز والجزم إنما هو للتكلم نفسه ،
لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة
اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأمله لم تجده عاريا من اشتغال المعنى عليه ؛
ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إن » من قوله :^(١)

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدرية — ؛
لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله :^(٢)

ما إن يكاد يخلّهم ليوجههم تتخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي ؛
أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق
« إن » بها .

(١) أي المعلوم بن بدل — بزة سبب — القريبى ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل
ذلك الجندادى في شرح شواهد المنفى في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أن » : « لعلوط بن بدل »
وبدل محرف عن بدل . وفي الحاشية أبيات على هذا الروى لرجل من قريع منها :

مضى ماير الناس الفتى وجاره فقير يقولوا : عابر وجليل

وفي الخزائن ١/٣٦٥ أن ابن جني في إعراب الحاشية عنه فقال : هو المعلوم بن بدل القريبى ، وانظر
السمط ٤٣٤ وشرح شواهد المنفى للجندادى والكتاب ٢/٦٠٣

(٢) أي زهير من تصيدة مطلقها :

بأن التخليط ولم بأروا إن تركوا وزودك اشتياقا أية سلكوا ٢٠

وانظر الديوان . وتحتاج الأمر : اختلافهم في الرأى : يقول هذا : نصنع كذا ، وذلك : نصنع كذا ،
وقوله : إن الأمر مشترك : أى لا يجتمعون على رأى واحد : هذا له رأى ، وهذا له رأى . وهذا
الاختلاف يبطئ سيرهم وارتحالهم .

- فالمعنى إذا أشيع وأسير حُكْمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي محتاج الى تصوّر حكم اللفظي . فاعرف ذلك .
- واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقي النصب لآخر له فيأزبه ، جذبه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب^(١) المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لمّا صاروا الى جمع التانيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهندات (كما قالوا مررت بالهندات^(٢)) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطرّ إليه — على إثباتهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عيرى من ضرورة الأصل . وهذا جليّ كما ترى .
- ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستئصال ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ، وإن عيريت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأشرفي في مبحث إعراب المثني في باب المرب والمثني . « وحمل النصب على الجرّ فيهما — ير يد التثنية وجمع المذكر السالم — لما فيه النصب للجرّ دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث الخروج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحدفوه لم يقع بين ياء وكسرة ؛ نحو أعِدْ ، وتَعِدْ ، وتَعِدْ ؛
للاستئصال ، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية ،
وليس بعضها أصلا لبعض -- كان حمل المؤنث على المذكّر لأن المذكّر أسبق رتبة
من المؤنث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم
لمّا أعلّت الواو في الواحد ، أعلّوها أيضا في الجمع ، في نحو قِيَمَة وقيَم ، وديَمَة
وديمّ ، ولمّا صحّت في الواحد صحّحوها في الجمع ، فقالوا : زَوْج وزَوْجَة ، وتَوَر
وتَوَرَة .

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فعمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلّوه^(٣)
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ؛ لأنهم
لا يقولون فيه إلا ثَوْرَة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى^(٣)
أن ذلك لأنها متقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال في العين أمارَة لما نوّوه من
الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا ، واعتنوا ، دليلا على أنه في معنى ما لا بد
من صحته ، وهو تجاوروا وتعاونوا . وقد قالوا أيضا : ثيرة ؛ قال :

(١) يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكّر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة ، وثيرة . فليوها حيث كانت بعد
كسرة ، واستنقلوا ذلك ، كما استنقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد ، يعني ثيرة » .

(٣) يريد المبرد ، وأبو بكر هو ابن المراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أربعة ص ٨٤ .

* صدر النهار يراعى ثيرة ^(١) وتسا *

وهذا لا تكبر له ^(٢) في وجوبه ؛ لسكون عينه .

نعم وقد دعاهم إشارتهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛
ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، ويصتحيونه لصحته ، وذلك نحو قولك :
قمت قياما ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي
هو الفعل ، فهل بقى ^(٣) في وضوح الدلالة على إشارتهم تشبيه الأشياء المتقاربة
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم ^(٤) بكرم ،
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا

(١) صدره : * فظل يأكل منها وهي إرامنة * وهو من قصيدة طويلة . وهذا
في وصف مهارة — بقررة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقته ، وقيل :

كانها بعد ما أفضى التجاد بها بالشيطان مهارة تبسّى ذرها
أهرى لها ضابى في الأرض مفتحص لعم قدما حفيّ الشخص قد غشعا
فظلّ يخذعها عن نفس واحدتها في أرض فيّ بفعل منسله حدعا
حانت ليفجها بابر وتطعمه لما ، فقد أطمعت لها ، وقد بلغها

وبعد البيت :

حتى إذا فيقة في صرعها اجتمعت حامت لترضع شق النفس لورضعها
بجلى إلى المهد الأدنى عاجاها أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا
وقوله : فظل يأكل منها أى من ابنها الذي افترسه لامتيا عنها ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي
رائعة » وقد غرّ هذا ابن دريد في الجمهرة ، بلعله في وصف بقررة مسبوقة . وانظر الآتى ٣١٢ .

(٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أنت . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية
في داعي وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج بخارج المبالغة .

(٣) سقط « له » في أ .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .

(٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .

على أن هذه المثل كَلَّمَا جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لَمَّا حذفوا ياءَ فَرَازِينَ^(١)، عَوَّضُوا منها الياءَ في نفس المثال فقالوا فَرَازِنَةٌ . وكذلك لَمَّا حذفوا فاءَ عِدَّةٍ^(٢)، عَوَّضُوا منها نفسها التاءَ . وكذلك أَتَيْتُ^(٣) في أحد قولَي سيبويه فيها: لَمَّا حذفوا عينها عَوَّضُوا منها الياءَ في نفس المثال .

فدل هذا وغيره تَمَّا يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه^(٤) إذا لزم في بعضها شيء لعلته ما أوجبوه في الآخر، وإن عيرى في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه^(٥) أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جاري في الجميع مجرى واحداً؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذكره من الحال آنفاً .

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب، أو ضرَّوب، أو نحو ذلك، لم يُعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياسي على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً . وسنفرّد لهذا الفصل باباً؛ فإن فيه نظراً صالحاً^(٦) .

- (١) الواحد فرزان . وهو في الشطر مخبولة الوزير للسلطان . وهو معرب فرزين في الفارسية .
والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فَرَازِينَ . (٢) كذا في أ، ب . وسقط في ش .
(٣) في الكتاب ٣١٧/١ : « كما قالوا : أتيت لَمَّا حذفوا العين جعلوا الياءَ عوضاً » والرى الآخر ذكره في الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول : « ومثل ذلك أتيت : إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياءَ مكان الواو، وقلوا » . (٤) كذا في ش، ب . وسقط في أ .
(٥) كذا في ش، ب . وفي المطبوعة : « كذلك » .
(٦) كذا في أ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .
(٧) سقط في ش، ب . (٨) كذا في ش، ب وسقط في أ .

باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ . الأول قولهم في النسب إلى شئونة : شئني ؛ فلك — من بعد — أن تقول في الإضافة إلى قنونة : قنني ، وإلى ركوبة : ركني ، وإلى حلوبة : حلني ؛ قياسا على شئني . وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي^(١) ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة ثاء التأنيث . ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد ؛ نحو أئيم وأئوم ، ورحيم ورحوم ، ومشي^(٢) ومشو ، ونهي عن الشيء ونهؤ .

- فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئونة مجرى ياء حنيقة ؛ فكما قالوا : حنني قياسا قالوا : شئني أيضا قياسا .

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنز » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشي : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوة -
 قال : فإنه جميع ما جاء . وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن
 الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .
 فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،
 فلا غرر ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئتي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن
 هو على قياس ، فصولهم في تقيف : تقيف ، وفي قریش : قرشي ، وفي سليم :
 سليمي . فهذا وإن كان أكثر من شئتي فإنه عند سيويه ضعيف في القياس .
 فلا يميز على هذا في سعيد سعيدي ، ولا في كريم كرمي .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما
 أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدي ، وأفرض منه آثارا لتقتفي ، ولو التزمت
 الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأمل قارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حلبي قياسا على قولك في حنيقة : حنفي ، فإنه
 لا يميز في النسب إلى حرورية حرري ، ولا في ضرورة صري ، ولا في قولة قولي .

(١) أي أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويريد به الأعمش
 سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .
 (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « برد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمال هذا القمل متعبا بنفسه ، والمعروف تعدي بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه
 ضمه معنى « تتبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « ألت » .

(٥) كذا بإزاء المهمة في ش . وفي أ ، ب « جزورة : جزري » وهذا تحريف هنا . والحرورية :
 الحرزية . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورة : ضرري » بالضاد المعجمة . والضرورة :
 الذي لا يأتي النساء . (٧) كذا في أ ، ث . وفي ب : « فتولة » والماسب ما أثبت .

- وذلك أن قُولة في هذا محولة الحكم على قِيلة ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى قِيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح ؛ نحو قولهم في شديد : شَدِيدِي ، وفي طويلة : طَوِيلٌ ؛ استغفالا لقولك : شَدِيدِي ، وطَوِيلِي . فإذا كانت قُولة محولة على قِيلة ، وقِيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل . ومن قال في شئوة : شَتَّى فاعل ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك بعد الألف عن الباء [و] لِمَا فيها من الخفة . ولو جاز أن يقول في نحو جرادة : جردي ، لم يجوز ذلك في نحو حمأة ونجاجة : حمي ولا نججي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف قِيل ، ولا في نحو سيابة وحوالة : سَبِيّ ولا حَوِيّ ؛ استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، ففَتِينَا عن ذكرها الآن .

باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقس في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (اسْتَحْذِرُوا لِيَوْمٍ يَكُونُ فِيهِ عَٰلَمٌ لِّمَا يَكُونُ لِيَوْمِكُمْ هَٰذَا لَلْكَافِرِينَ فِيهِمْ بَأْسٌ شَدِيدٌ) (١) ، فلهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد لا تقبس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استنبع .

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو يعني الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .

(٢) زيادة في ج . والعبارة فيها : « وتلقاها » .

(٣) في س ، هـ : « تقول » . (٤) في س ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السبا

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استتست الشاة » و « استفيل الجمل »
فكانه أسهل من استحوذ ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاث^(١) معتلا ؛ نحو قوله :
يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئاة الكمي

— يروى بالذال والزاي : يحوذهن ويحوزهن — . فلما كان استحوذ خارجا عن معتل :
أعنى حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ؛ إلخا في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ،
واستعاذ ، واستراد ، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ؛ ألا ترى أن أصل أقام
أقوم ، وأصل استعاذ استعوذ ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح
العين لسكون ما قبلها ؛ غير أنه لما كان منقولا ومخرجا من معتل — هو قام ، وعاذ —
أجرى أيضا في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتست
الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل ؛ ألا تراك لا تقول : تاق ولا تاس ؛ إنما
الناقة والتيس امتنان بلوهر ، لم يصرف منهما فعل معتل . فكان خروجهما على
الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ . وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضا فإن استنوق ، واستتست شاذ ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي
باستفعل من الطود ، لما قلت : استطود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من
الخطوط استخوط ؛ ولكان القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاط .

(١) هو العجاج . يصف ثورا وكلابا . و « حوذى » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « حاذى » .
« الفئة » كذا في الأصول ما عدا ج ففيها : (المائة) . والحوذ والحوز : السوق الشديد ، والحوذى
والحوزى : السائق المجهد المستحث على السير . وانظر ديوان العجاج ٧٠

(٢) في ش : « الزاء » وهي لغة في الزاي .

(٣) في ش : « استعان » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب والمطبوعة : « ومن الخطوط » والخطوط : النصفين الناعم .

والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستنست أنا قد
أحطنا علماً بأن الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا ترى إلى قوله^(٢)
(وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب
أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً ،

- فيقال : استنافة ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحتة ثلاثي
معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال طيه ، فإن باب الفعل إذا كانت عينه
أحد الحرفين أن يبيى معتلاً ، ألا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاول ، وباع ،
وحول ، وعور ، واجتوروا ، واعتوروا ؛ لتلك العلل المذكورة هناك . وليس
باب أفعال ولا استفعل منه . فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب
إعلاله ، وجب أيضاً أن يبيى استنوق ونحوه بالإعلال ؛ لا طراد ذلك في الفعل ؛
كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف صلة لم
يأت عنهم ألا مهموزاً ، وإن لم يتحير على فعل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش ، وهو
اسم لصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلوا عينه ، وهى في الأصل واو من الحوش^(٥) .

- فإن قلت : فاعله جارٍ على حاش ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرهم أجروه صفة ،
ولا أعمالوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمنزلة الصور ، وبمنزلة الحديقة .
فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكد
كونه في الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛

(١) أى إعلال استنوق . (٢) يريد سيبويه في صدر كتابه .

(٣) سقط في شـ . (٤) هو جماعة النخل ، والبستان .

(٥) الحوش : الجمع . (٦) كذا في أ ، ب . والصور : جماعة النخل . رنى شـ .

قيل : ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل والغارب^(١) ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم : مفتاح ، ومنسج ، ومُسْمُط ، ومنديل ، ودار ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومُسْمُط من الإسعاط ، ومنديل من النذل ، وهو التناول ؛ قال الشاعر^(٢) :

على حين ألمى الناس جُلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المسال نَدَلُ الثعالب

وكذلك دار : من دار يدور أكثره حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال^(٣) وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتسالا عينه ؛ نحو قائم ، وبائع ، وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله ، وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا .

ومثله سواء الحائض : هو اسم بمثلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحوط . ومثله أيضا العائر للرمد ، هو اسم مصدر بمثلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتل ؛ وهو كما تراه معتل .

(١) الكاهل أعلى الظهر مما يلي العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكاهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرة في قوته وقضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كاللوكب حين يغرب ويتخفى . (٢) هو — فيا زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان الذي — وزريق من الخروج — وكان ولاء على رضى الله عنه البحرين . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد الغيبى على هامش الحسنة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في نذل ، ورحمة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شه ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : الرمد . (٥) ضبط في أ بقوين اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراء . ومن مظاهر استرخاء لأحد شق البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم يُنطق بثلاثية فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ، ألا تراهم قالوا : المعونة — فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة ^(١) — والإعانة ، والاستعانة : فأما المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرَد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملًا فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي ونقبة ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطُرِد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان . ومُعِين ، ومُسْتَعِين ، والإعانة والاستعانة — لا اعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيته بالقَوْن ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع ، قال لي أبو علي بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة [ما ليس بمشتق] نحو قولك : مررت ببابل مائة ، ومررت برجل ^(٢) أن في الصفة [ما ليس بمشتق] نحو قولك : مررت ببابل مائة ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « على ما نبوته » ، وقد ضبط قيس « نبوته » بالجزء زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أي على الذي نبوته في النفس لا في اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عَرَجِ كُلِّهِ ، ومررت بصحيفة طين خائمه ،
ومررت بحية ذراع طوله ، وليس هذا مما يُشَاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث
الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء
وتحسينه ، قال ذو الرمة :

... .. تنوقت به حضريبات الأكتف الحوائك^(٤)

والنقاؤها أن الناقة عندم مما يُحسن به ويُزدان ؛ بل كـ ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها
يُعملون ويتعلمون ؛ ولذلك قالوا لذكرها : الجمل ؛ لأنه فعّل من الجمال ، كما أن
الناقة فعلة من التنوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ،
إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعّال من الوشي ، كأث المال عندهم زينة وجمال
لهم ، كما يلبس من الوشي للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار ديسج^(٥) ، فهو
فِعيل من لفظ الديساج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يسُون الأرض ، وبهم
تُحسن ، وعلى أيديهم وبمادتهم تجمل . وطبه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعّال من الأُنس .

(١) انظر في بعض هذه الأمثلة سيويده ص ٢٢٩ ج ١ . والعرج : ثبت طيب الرج ينبت في السهل ،
واحدة عرجفة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بجية » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليا يحيى لفق تنوقت * وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أختنا بها خوصا يرى الص بدننا والصق منها باقيات السرانك

والخوص : الفائرات العيون من الإبل ، والعرايك : الأسمّة ، واللقق : أحد شق الملاة ، والسحق :
البالي ، والحضريبات ، نسوبات إلى حضرموت يريد فاصحات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « مما يحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « مما يحسن تملكه
ويزدان به » . وظاهر تصحيح « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أي ما بها أمد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهري أن أصل ديبج في هذا
الموطن ديب ، فأبدلت الباء الثانية جيم ، كما يقال في مرعى مرتج . وعلى هذا لا يتم لابن جني ما بيني .

فقد ترى إلى نوافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد ؛ لأن التثوق، والجمال، والأنس، والوشى، والديباج، مما يؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي علي رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ؛ من حيث كان في الناقفة معنى الفعل من التثوق، دون أن يكون بعيدا عنه ؛ كما رُمت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا . فأما ما في الناقفة من معنى الفعلية والتثوق، فليس بأكثر مما في التجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ التجر والسنسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقفة، والجميع ناء عن الفعل ؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدق ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطرّدا في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة ، والخَوَنَة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ ؛ ولا نقول على هذا في جمع قائم : قَوَمَة ، ولا في صائم : صَوَمَة ، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلّا . وقد قالوا على القياس : خَانَة .

ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء ؛ لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو ولا ياء ؛ نحو الحَوَكَة ، والخَوَنَة ، والحوَل ، والدَوَل . ^(٤) وعَلته عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (نوافي) . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش ، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدّها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة .
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك
أسوّغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طيء : طائي ، وفي الحيرة : حاري ، وقولهم
في جحيت ، وعيعيت ، وهيبيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقبلما ترى
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب ، كان تصحيح نحو بيعة ،
وسيرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحوكة والحوثة ؛ لبعد الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي^(١) ما كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا .
ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتعوا ولا استيروا
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد
امن الياء في هذا فلم يأت إلا معسلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسافوا ، ولم
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قوي^(٢)
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في (كتابنا في شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه .^(٣)

وإن شئت الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله
أولى ، وإن لم ينه قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .

- من ذلك اللغة التیمیة فی (ما) هی أقوى قیاسا وإن كانت المجازیة أسیر استعمالا . وإنما كانت التیمیة أقوى قیاسا من حیث كانت عندهم كـ «هل» فی دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدری الجملین : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ماكثر استعماله ، وهو اللغة المجازیة ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضا فمتى رابك فی المجازیة ریب من تقديم خبر ، أو قرض النقی فزعت إذاك الى التیمیة ؛ فكأنك من المجازیة على حرد ، وإن كثرت فی النظم والنثر .

- ويدلک على أن الفصیح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى فی القیاس عنده منها ما حدثنا به أبو علی رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان یقرأ (ولا اللیل سابقُ النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن فی النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى فی نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا اذاك القیاس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قیاس غيره ، فدع ما كنت علیه ، إلى ما هم علیه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فانت فيه محير : تستعمل أيهما شئت . فإن صح عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التیمیة فی (ما) أقوى قیاسا من المجازیة .

(٢) الحرد : المنع أو الفضب . يريد : كأنه غاضب على المجازیة غیر مطبق إليها بخرج منها ما نیات له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتعجز منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : المبرد . وعمارو هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وأظفر ضار

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه آلبة ، وأعددت ما كان قياسك
أذاك إليه لشاعير مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو
منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجزم بحروف الجزم ، والجزم بحروف
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمردول مطرح ؛ غير أنه قد
يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :
إضرب عنك الموم طارقهـا ضربك بالسيف قوتس الفرس^(١)
^(٢) ^(٣) ^(٤)

قالوا أراد : (إضربن عنك) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما ذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد
إنما هو التحقيق والتسديد^(٥) ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، ويتسنى
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون تقضى الغرض . بغرض وجوب
استقبال هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وقردد ،

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردرد » .
(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح
هدا فإن المراد : أنشدناه في مخبئه ، كأنما يحاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاه .
(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .
وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :
أضرب عنك الموم طارقهـا ضربك بالسيف قوتس الفرس
وقال : أراد النون الخفيفة » .

(٤) قوتس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .
انظر اللسان في قنس .

(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذاك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَبَبَ ، وَشَمَلَلَ ، وَسَهَّلَلَ ، وَقَفَّعَدَدَ^(٢) ، فِي تَسْلِيمِهِ وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ
مِنْ تَوَالِي الْمَثَلِينَ مَتَحَرِّكِينَ ؛ لِيَبْلُغَ الْمَثَالُ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُونِهِ ،
وَإِذَا دَعِمَتْ لِنَقْضِ الْغَرَضِ الَّذِي اعْتَرَمَتْ .

وَمِثْلُ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ نَقْصِ الْغَرَضِ امْتِنَاعُ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ
الْمَحذُوفِ الْمَنْصُوبِ فِي نَحْوِ الَّذِي ضَرَبَتْ زَيْدٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَنَعَ أَنْ يَقُولَ : الَّذِي
ضَرَبَتْ نَفْسَهُ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّ « نَفْسَهُ » تَوْكِيدٌ لِلْهَاءِ الْمَحذُوفَةِ مِنَ الصِّلَةِ .

وَمِمَّا ضَعُفَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِمَالِ جَمِيعًا بَيْتُ الْكِتَابِ :
لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرًا^(٣)

فَقَوْلُهُ : « كَأَنَّهُ »^(٤) — بِمَحْذُوفِ الْوَاوِ وَتَبْقِيَةِ الضَّمَّةِ — ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ ، قَلِيلٌ
فِي الْاسْتِمَالِ . وَوَجْهُ ضَعْفِ قِيَاسِهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْوَصْلِ وَلَا عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ .
وَذَلِكَ أَنَّ الْوَصْلَ يَجِبُ أَنْ يُتِمَّكَنَ فِيهِ وَآوُهُ ، كَمَا تُمَّكَنَتْ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ (لَهُو
زَجَلٌ) وَالْوَقْفَ يَجِبُ أَنْ تُحَذَفَ الْوَاوُ وَالضَّمَّةُ فِيهِ جَمِيعًا ، وَتُسَكَّنَ الْهَاءُ فَيَقَالُ : (كَأَنَّهُ)

(١) كَذَا فِي شَرْحِ ب . وَفِي أ : « سَهَّلَلَ » وَكَأَنَّهُ مَحْذُوفٌ عَمَّا أَنْبَهَ أُرَاسُهُ : نَهَلَلَ .
وَالسَّهْلَلُ : الْعَارِغُ ، يَقَالُ : حَاءٌ سَهْلَلًا أَيْ لَا شَيْءَ مَعَهُ ، وَنَهَلَلَ يَقَالُ : هُوَ الصَّلَالُ بْنُ نَهْلٍ : أَيْ
لَا يَعْرِفُ . (٢) الْقَفَّعَدَدُ : الْقَصِيرُ .

(٣) بَيْتُ الْكِتَابِ قَائِلُهُ الشَّيْخُ بْنُ ضَرَّارٍ . يَصِفُ حَامِرًا وَحَشِيًّا . وَالْوَسِيقَةُ : أُنْتَاءُ . وَالزَّمِيرُ : الْفَنَاءُ
فِي الْقَصْبَةِ . وَهِيَ الزَّنَادَةُ ، يَفْتَحُ الزَّأْيُ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ . شَبَّهَ تَطْرِيهَهُ إِذَا طَلَبَ أُنْتَاءَ بِصَوْتِ الْحَادِي أَوْ الْفَنَاءِ .
وَالْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ص ١١ ج ١ ، وَدِيَوَانُ الشَّيْخِ ٣٦ . وَفِي فَرْحَةِ الْأَدِيبِ إِنْكَارُ هَذِهِ النِّسْبَةِ .

(٤) كَذَا فِي أ . وَفِي شَرْحِ ب : « كَأَنَّهُ خَلَسَ بِمَحْذُوفِ الْوَاوِ » . وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ « خَلَسَ »
وَضَعَتْ فِي أ فَوْقَ « كَأَنَّهُ » فِي الْبَيْتِ وَضُبَّتْ « خَلَسَ » بِمَنْحِ الْأَثَرِ وَسُكُونِ الثَّانِي وَهُوَ الْعَصْرَابُ
فِي وَضْعِهَا ؛ يُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِيهَا خَلَسَ لَا مَثَلٌ . وَنَقَلَ فِي الْخُرَازَةِ ٢ / ٤٠٢ : نَصَّ ابْنَ جَنِّي مِنْ
قَوْلِهِ : « دِمَّا ضَعُفَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِمَالِ جَمِيعًا » إِلَى قَوْلِهِ : « وَرَوَيْنَا أَيْضًا عَنْ غَيْرِهِ : إِنَّ لَهَا لَكُتَةً »
لَكِنْ يَبْعُضُ حَذَفَ .

فضمّ الماء بنير أو مثزلة بين مثزلي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام
 زنج^(١) ، لا يتّيك بليناس ، ولا ترو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق في نحو هذا :
 إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ وليس الأمر كذلك ؛ لما أريتك من أنه لا على
 حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حدّ
 الوقف قول الآخر^(٢) :

فَظَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ وَمِطْوَى مُشْتَاكِفٍ لَهُ أَرْقَانِ
 على أن أبا الحسن حكى أن سكن الماء في هذا النحو لغة لأزدي السّراة . ومثل هذا
 البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :
 وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَن عَيْوَنَهُ سَبِيلُ وَادِيهَا
 وروينا أيضا عن غيره :

إِنْ لَنَا لَكَنَةٌ مِيقَةٌ مِيقَةٌ^(٣)
 مِثْجَعَةٌ مِيعَنَةٌ مِثْمَعَةٌ نَظْرَةٌ^(٤)
 كَالذَّبِّ وَسُطِّ الْفَنَةِ إِلَّا تَرَهُ تَنْظُنُهُ^(٥)

(١) كذا في أ . وفي ب : « زنج » وفي ش : « زنج » وزنج — يكون اللام وكسرها —
 مثزلة تزل فيها الأقدام . (٢) ينسب لعل الأهل الأزدى . ومطوى : صاحبى . وخير
 أخيله ، وله ، عائد إلى البرق في بيت قبله وهو :
 أَرَدْتُ لِبَرَقِ دُونِهِ شِدْوَانِ بِيَانِ وَأَهْوَى الْبَرَقِ كُلِّ بِيَانِ

وانظر الخزانة ٤٠١/٢

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مقنة) كثيرة الكلام (مقنة) فادرة على فنون الكلام .
 (٤) متبجة : تعرض في كل شيء . والرجل متبج ، وكذلك مقنة . و« مقنة نظرنه » : إذا سمعت
 شيئا أو نظرت فلم تر شيئا تظننت وعملت بظنها . وانظر اللسان في سمع .
 (٥) ذكر في اللسان في سمع روايتين في البيت : « كالذب وسط المقنة » ، و « كالزنج حول المقنة »
 وما هنا تلفيق من الروايتين . و« المقنة » في الرواية الأولى : الخطيرة تحبس فيها الفم والإبل ، و« المقنة »
 في الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فقوله (تَرَه) مما أجرى في الوصل مجراه في الوقف، أراد : ألا تر، ثم بين
الحركة في الوقف بالهاء ، فقال « تَرَه » ثم وصل ما كان وقف عليه .
فأما قوله ^(١) :

أَتَوْنَا نَارِي ، فقلت مَنُونٌ أَمْ ؟ فقالوا : إِنْهُ ؛ قلت : عَمُوا ظِلَامًا ^(٢)

ويروى :

... .. مَنُونٌ قَالُوا سَرَّةُ الْجَنِّ قَلْتُ عَمُوا ظِلَامًا

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون « مَنُونٌ » ساكن النون ، وأنت
في البيت قد حركته ، فهذا إذاً ليس على نيّة الوقف ، ولا على نيّة الوصل ،
فالجواب أنه لمّا أجزأ في الوصل على حده في الوقف ، فأنبت الواو والنون
التقيا ساكنين ، فاضطرّ حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة
إذاً إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف ، وإنما اضطرّ إليها الوصل : ^(٣)

(١) هو عند أبي زيد في نوادره ١٢٤ شميرين الحارث الضبي ، وفي العيني ٤ — ٤٩٨ « ينسب
إلى شميرين الحارث الضبي » ، وينسب إلى تأبط شرًا « وهناك أبيات على روى الخاء تنسب إلى جذع
ابن سنان النساني » وانظر الخزائن ج ٣ ص ٢ وما بعدها .

(٢) قبله كما في النوادر :

ونار قد حضأت بعيد وهن بدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلة ومين أكأنها غفلة أنت تساما

وبعده :

فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زميم : نحمد الألسن الطعاما
قال في الخزائن : « ذكر في أبياته أنت الجَنِّ طوقه وقد أوقد نارا لطعامه ، فدعاهم إلى الأكل منه ،
فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يحسدون الألسن في الأكل ، وأنهم فضلوا عليهم بأكل الطعام » .
(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من بآى ، فقال : (منون أنتم) على قوله : أيون أنتم ، وكما حُمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك بُجِع بينهما في أن جُرد من الاستفهام كلُّ منهما ، ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا كقولك : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :^(١)

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بآى وأينا^(٢)

بفعل « آى » اسما لليلة ، فلمَّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في أ ، ب . وى ش : « مكأ » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الملاح . ولخيد هذا قصيدة طويلة على روى البيت ليس فيها هذا البيت ، مطالعها :

سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة الربع أن ينكلا !

وذكر الشقيطى في « الوسيط في أدباء شنيق » أنه وقف على هذه القصيدة ، أراسها إليه أحد تجور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها فبا في حفظي . وما أدري هل سقط منها غيرهما أم لا :

ألا هيا ما لقيت ! وهيا ! وريحان لم ألق منس وريحان !
أأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بآى وأينا

هيا كبة تحسر .

وفى اللسان : « هي » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثاني ، وعلى هذا لا يكون لحيد بن ثور شئ . منهما ، وأن الشقيطى واهم في حفظه ، وكذلك لا يعول على ما في اللسان في أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع في الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا في اللسان وفى بعض نسخ الخصائص في « خلع الأذلة » . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصول هنا : « أدبجوا » . وقوله : (وأصحابي بآى وأينا) أى مكان مجهول يسأل عنه بآى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير في آخر الليل على خلاف في ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

- وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرده أيضا من الاستفهام كما جرد
 أى ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل
 (أين) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأتى ، فتكون الفتحة
 في آخر « أين » على هذا فتحة الجزو وإعرابا ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون (ما)
 على هذا زائدة ، و (أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى) وحدها هي الاسم . والآخر
 أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيل ،
 لما ضم حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتي
 كانت في أين وهي استفهام ، لأن حركة التركيب خلقتا ونابت عنها . وإذا كانت
 فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،
 ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،
 على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،
 وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : (بأى وأينما) ،
 هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجربدها ، أقزها بحالها بعد
 التركيب على ما كانت عليه ، ولم يحدث خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على
 ذلك بقولهم : قمت إذ قمت ، فالذال كما ترى ساكنة ، ثم لما ضم إليها « ما »
 وركبها معها أقزها على سكونها ، فقال :

* إذ ما أتيت على الرسول فقل له *^(٢٣)

(١) كذا بواو المطف في ١ ، وفي عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .

(٢) في عبارة اللسان : « فصر » .

(٣) بعزه : * حقا عليك إذا أطمأن المجلس * ٢٠

وقبله :

يأبها الرجل الذي تهوى به وحناء بحجرة المتام عرس =

فكما لا يُشكّ في أنّ هذا السكون في «إذ ما» هو السكون في ذال إذّ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من (أينما) هي فتحة النون من (أين) وهي استفهام .
والعلة في جواز بقاء الحلال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنّ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثّر في المبنى ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجز على قوته لا يؤثّر في حركة البناء فحدث التركيب — على تفصيله عن حدّث الجاز — أخرى بالآ لا يؤثّر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه يُصيب إن شاء الله .
وفي ألف « ما » من (أينما) — على هذا القول — تقدير حركة إعراب :
فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : (أتم) ، أى أتم المقصودون بهذا الاستنبات ؛ كقوله :

* أنت فانظر لأىّ حال نصير ^(٢)

== وبعده :

يا خير من ركب المعلى ومن مشى فوق التراب إذا تمسّ الأنف
إنا وفيئنا بالذى عاهدتنا والتحليل تقدع بالكاء وتضرس
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام ج ١ هامش
الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢
(١) راجع للكلام على « منون أتم » .

(٢) أى عدى بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعه الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمنفى
في « الفاء المفردة » وأما ابن الشجرى ١ / ٨٩ . (٣) صدره :

* أرواح مودّع أم بكور *

أى أرواح مودّع أم بكر ، أى لابت لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودّع) هو بكسر الدال على حدّ ميثقة راضية أى مودّع صاحبه ، =

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يريد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ، وإن تقصبت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

باب في الاستحسان^(٢)

وجماعة أن علمه ضعيفة غير مستحكة ؛ إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف . من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قبلوا الياء هنا

== وإنما الروح يوضع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والهار ميعرا) أي يصرفه . فالإسناد فيه على جهة التجوز . ويرى السراي أنه من قبيل التسب ، أي روح ذو توديع ، قال : " فبني له من المصدر الذي يقع فيه اسم فاعل ، وإن لم يكن جاريا على الفعل ؛ كما قالوا : راع وناشب ، على معني ذر راع وذو نشاب " وقد ضبط في الألفاظ « مودع » بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو علي الفارسي : الفتح على أنه وجه جائز في العربية . وانظر أمالي ابن السجري .

(١) أي أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « روح » على المبالغة أرعل حذف مضاف ، أي أنت روح أو صاحب روح . وقد بسط السراي الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

(٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفي تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد في حاشيته على شرح المضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذي استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسمى إليه الأنعام » . ومن أمثلة السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز لما فيه من انعدام المقدود عليه ، لكنه يجوز الحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أورده ابن جني هنا . فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجوز فيها إعلال ، فيقال : الفتيا ؛ ولكن عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصيغة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتاد في الاستحسان على ما يقابل الجلي من القياس كان جماع أمره أن علمه ضعيفة غير مستحكة ، كما ذكر المؤلف .

وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأثير : الخلاف في الأخذ به في العربية

واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ إلا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حَسَن : حِسان ؛ فهذا بكبيل وجبال ؛ وقالوا : فَرَسٌ ورد ، وخيلٌ ورد ؛ فهذا كسَقَف ، وسُقِف . وقالوا : رجلٌ غَفُور ، وقومٌ غُفَر ، ونفورٌ ونُفِر ؛ فهذا كعمودٌ وعمُد . وقالوا : جملٌ بازل ، وإبلٌ بوازل ، وشغلٌ شاغل ، وأشغالٌ شواغل ؛ فهذا كغاريبٌ وغوارب ، وكاهلٌ وكواهل . ولستنا ندفع أن يكونوا قد فصّلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس بجارٍ تجرّى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لحاء في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول متقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدي :

حتى لحقنا بهم تُعدى فوارستا كأننا رعنُ قف يرفعُ الآلا^(٥)

- (١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء في إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أي ذولون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد . (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضم كقتق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فظنّ سقفا كقفل وأرأه راعى فيه التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل بُسكين العين فيهما . (٥) بعده :
- فلم نوقف مشيلين الرياح ، ولم نوجد عوارير يوم الزرع عن الآلا
- والبيت في الأما إلى ٢٢٨/٢ ، وفي المختار من شعر يشاور ٢٦٢ وفيه بعد أن أوردته : « وقال العلماء : هذا من المقلوب ، وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفضه الآلا ، والرعن : أزل كل شيء ، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أُنْت يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء . نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جني يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تبعه البركي في الآلا .

- فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ ^(١) هذا البيتُ إلّا ما ذكرته لقد كان على سَمْتٍ من القياس ، ومَطْرَبٌ ^(٢) متورّد بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرِقَ فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مَقُول به . وذلك أن رَعَتْ هذا القُفَّ لَمَّا رفعه الآل فُرِي فيهِ ، ظهر به الآل إلى مَرآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يَنْ للعين فيه بيانه إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَق للبرصر رافعا شخصا كان أبدي للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورا ، وفي مَسْرَح الطَّرَف تجليًا وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

- ١٠ * إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارفعاً ^(٤) *

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تَعْرِض ^(٥) للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجر .

١٥

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق .
(٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :
* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

- وقبله : ما نظرت ذات أشفار كنتظرها حقا ، كما صدق الدبّية إذ سمها وهو في الحديث عن عز اليمامة ، والدبّية : سطح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه ممن تهرس معنى تدخل فعده بنى . وفي عبارة اللسان : « فلم يمرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا حل اصطلاح المناطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء مفرغ ؛ كقولك : ما جاءني إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد .

٢٠

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعدي على تفسيرك الذي حكته ورأيت نظيرا ؟
 قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ؛
 ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسُمع ذلك الشيء عنه ، فقد ثبت قدمه ^(١) ،
 وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد
 النظر وإن كان مانوسا به فليس في واجب النظر إيجادا ؛ ألا ترى أن قولهم :
 في شئونة شئني ، لم قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن
 بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يرد إليه ، ويُعمل غيره عليه . وسنورد فيما بعد
 بابا لم يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعني الاستحسان — أيضا قول الشاعر :

أريت إن جئت به أمْلُودا مُرَجَّلا ويلبس البرودا ^(٣)

* أَقَاتِلْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا *

فالحق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ نشبها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،
 لا عن قوة طلبة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقاتلن يا زيدون ،
 ولا أمنتلقن يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه
 استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ثبت » ، وكلاهما جائز ؛ فإن القدم مؤث مجازي .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزائن ، وإن ضبط في أ بفتحها . وكان من قصة هذا
 الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما جلست يجدها وزم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد :
 أخبرتني إن ولدت ولدا هذه صفته أقول لي وإن يشأني : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .
 إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فسي أن أجيب بما يقرب منك . وفي بعض الروايات
 (جاءت) بدل (جئت) ، و (أحضري) بدل (أحضروا) . وانظر الخزائن ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل
 لقرصني ٩٧/١

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَقِنِيَّةٌ ، وَعِدْيٌ ، وَيَلُّ سَفِيرٌ ، وَنَاقَةٌ عِلْيَانٌ ،
 وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يستدوا
 الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (قِنِيَّة) من
 قَنَوْتُ ، ولم يُثَبِّت أصحابنا قَنَيْتُ ، وإن كان البغداديون قد حَكَّوها ؛ (وصبِيَّة) من
 صَبَوْتُ ؛ و (عِلْيَان) من علوت ، و (عِدْي) من قولهم أَرَضُونْ عَدَوَاتِ ؛ و (يَلُّ) (سَفِيرٌ
 من قولهم في معناه : يَلُّوْا أيضا ؛ ومنه البَاوِي ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلّا أن الواو
 مطردة في هذا الأصل ؛ قال :^(٤)

* فابلاهما خير البلاءِ الذي يَبْلُو^(٥) *

وهو راجع إلى معنى يَلُوسُ سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُوٌّ بخنة ، وغير ذلك ، والأمر فيه
 واضح ؛ وناقَة (عِلْيَان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَاقَة سِنَادٌ ، أى أعلاها متسانِد
 إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمعي قيل لأعرابي :
 ما الناقة القِرْوَا ح ؟ فقال : التي كأنها تمشي على أرماع ، ودَبَّةٌ (مِهْيَارٌ) ، من قولهم هَارِ
 يَهُورُ ، وتهوّر الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حَكَّى فيه هَارِ يَهُورُ ، وجعل الياء فيه لغة ؛
 وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيح ، وتاه يَتِيه ، لا يكون في يَهُورٍ دليل ؛ لأنه قد
 يمكن أن يكون : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول في جُرْحٍ :
 ١٥ جُرِحَ ، ولا في عِدْوَةِ الوادي : عِدِيَّةٌ ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز في قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر في هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلى يَحْتَمِلُ أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالقَتَوِي والقَتَوِي .

(٤) هو زهير وانظر اللهيران ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فضلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قِرْوِاحٍ ^(١) وِدِرْوَاسٍ ^(٢) قِرْيَاحٍ ^(٣) وِدِرْيَاسٍ ^(٤) ، وذلك لثلاث
 يلتبس مثال فِعْوالٍ بفعِيالٍ ، فيصير قرياح ودرياس كيرياح ، وكرياس . وإنما
 يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة ، وذلك أن الأصلَ ^(٥) يحفظ نفسه بظهوره
 في تصَرَّف أصله ؛ ألا تراك إذا قلت : عِلَّةٌ ثم قلت : علوت وعلو وعلوة وعلوة ^(٦)
 ويعلو ونحو ذلك ، دَلَّ وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية ^(٧)
 وأن الياء في عِلَّة بدل منها ، وأن الكسرة هي التي عَدَّرت بعض العذر في قلبها ؛
 وليس كذلك الزائد ؛ ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استقرار الأصل ، فإذا
 عَرَض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه
 وما يشهد به ؛ ألا تراك لو حققت قرياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف
 زوائده لقلت : قُرِيح ^(٨) ، فلم تجد للواو أثرا بذلك على أن ياء قِرْيَاح بدل من الواو ^(٩)
 كما دَلَّ علوت ، وعلو ، ورجل مَعْلُو بالجحَّة ، ونحو ذلك على أن ياء « عِلَّة » بدل
 من الواو .

فإن قلت : فقد قالوا في قرواح : قرياح أيضا ، سَمِعنا جميعا ، فإن هذا ليس
 على إبدال الياء من الواو ؛ لا ، بل كل واحد منها مثال برأسه مقصود قصده .

١٥ (١) القرواح من النوق : العارية القوائم ، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها ثبات ولا شجر ،
 ويقال فيها أيضا قرياح .

(٢) الدرّواس : الغليظ السق من الناس والكلاب .

(٣) هو الكلب المقور .

(٤) يقال : أخذ مالي علوة أي عنوة وقهرا كما في اللسان . وقد يكون « علوه » بهاء الضمير .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعلوه » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قلت » .

(٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وار » .

فَقَرَوَاحٌ كَقَرَوَاشٍ وَجَلَوَاشٌ ^(٢) ؛ وَقَرِيَّاحٌ كَقَرِيَّاسٍ وَسَرِيَّاحٌ ^(٤) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرَوَاسٌ ، وَلَا سَرَوَاحٌ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي سِرَوَاطٍ وَهَلَوَاعٍ ^(٦) : سِرِيَّاطٌ ، وَلَا هَلِيَّاعٌ . وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِي هَذِهِ صَوْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قُوْيَاً فِي الْقِيَاسِ بِلِجَاءِ فِي الزَّائِدِ مَجِيئِهِ فِي الْأَصْلِ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ فِي نَحْوِ هَذَا يَاءٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ زَائِدَةً فَلَا عِصْمَةَ لَهَا ، وَلَا نَلْزَمُ لَزُومَ الْأَصْلِ ؛ فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ أَصْلُهَا ، أَنَّ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لَا زِمًا ثُمَّ لَا تَرَى الْعَرَبَ أَبَدَلَتْهَا هَمْزَةً ؛ كَمَا أَبَدَلَتْ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةُ ؛ نَحْوُ أَجْوَهَ ، وَأُقْتَتَ . وَذَلِكَ نَحْوُ التَّرْهُوكِ ^(٧) ، وَالتَّسْهُورِ ^(٨) وَالتَّسْمُوكِ ^(٨) : لَا يَقْلِبُ أَحَدٌ هَذِهِ الْوَاوَ — وَإِنْ انْضَمَّتْ ضَمًّا لَا زِمًا — هَمْزَةً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَوْ قَلِبَتْ فَقِيلَ : التَّرْهُوكُ لَمْ يُمْنَ أَنْ يُقْلَبَنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبَدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُمْ قَلْبَ هَذِهِ الْوَاوِ هَمْزَةً مَخَافَةَ أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْهَاءِ وَهِيَ حَلْقِيَّتَانِ وَشَدِيدَا التَّجَاوُرِ ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَدِ تَجَاوَرَا ، وَالْهَاءُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هَاهُاتِ فِي الدَّعَاءِ ^(٩) .

١٥ (١) هُوَ الْعُفْلِيُّ ، وَالْعُظْمِيُّ الرَّاسُ .

(٢) هُوَ الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمُنْتَلِي .

(٣) الْكَرِيَّاسُ : الْكَبِيفُ يَكُونُ مُشْرِفًا عَلَى سَطْحِ الْقَنَاةِ إِلَى الْأَرْضِ .

(٤) يُقَالُ : فَرَسٌ سَرِيَّاحٌ : سَرِيعٌ ، وَالسَّرِيَّاحُ أَيْضًا الْجِرَادُ .

(٥) هُوَ الْعَوِيلُ .

٢٠ (٦) هِيَ السَّرِيعَةُ مِنَ النَّوْقِ .

(٧) يُقَالُ مَرَّ يَتْرَهُوكَ أَيْ يَمْسُجُ فِي مِثْبَةٍ مِنْ اسْتِرْحَاءٍ مُقَاصِلَةٍ .

(٨) يُقَالُ تَسْمُوكٌ : مَشَى رَوِيدًا .

(٩) يُقَالُ هَاهُا بِالْإِبِلِ : دَعَاهَا الْعَلَفُ .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجر ، ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « ورتل »^(١) ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالمياً نحو وحوح^(٢) ، ووزوز^(٣) ، ووكوك^(٤) ووزاوزه^(٥) ، وقوقيت^(٦) ، وضوضيت^(٧) ، وزوزيت^(٨) ، ومومة^(٩) ، ودودة^(١٠) ، وشوشاة^(١١) ، قيل : قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زحولته فتحول تَحُولاً^(١٢) ، وليس أحد يقول تَزْحُولاً . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم في الدعاء : حُوْ حُوْ^(١٣) .

فإن قيل : فهذا أيضاً إنما جاء في الأصوات المكررة ، كما جاء في الأول أيضاً في الأصوات المكررة ؛ نحو هُوْ هُوْ ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحو فتحنا لك بابها ، وشرعنا منهجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ؛ ألا تراهم قد قالوا في (عنون الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوشة : الضغ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الوهب . والوزاززة : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هي أتر الأبرجوة .

(٧) هي اللاقة السريعة .

(٨) في الأصول : « رحوته فتحول ترحولاً » بإزاء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصلحته إلى ما ترى . يقال : زحوله عن مكانه ، فتحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : « حى حى » : دعاء الحمار إلى الماء والخاصة

— وزن الجمجمة — بالكبش : أن تقول له : حاحاً زجراً .

أن يكون فَعُولٌ من عَن يَمِنَ ، ومطَاوَعُهُ تَعْتَوْنَ ، ومصدره التَّعَوْنُ ، وهذه الواو لا يجوز همزها ؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وأيضاً فقد قالوا في علوته : يجوز أن يكون فَعُولٌ من العلانية ، وحاله في ذلك حال عنوته على ما مضى . وقد قالوا أيضاً : سَرُولُهُ تَسْرُؤُلَا ، ولم يهزوا هذه الواو ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَّسْرُؤُلُ لِمَا خَافُوا لَبَسًا ؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها : تَسْرُؤُلُ ، ومَرُولُهُ ، ومُسْرُؤُلُ ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا : وَقْتُ ، وأَوَاقَاتُ ، وَمَوَاقِيتُ ، ووقته أعلمهم ذلك أن همزة « أَقْتَت » إنما هي بدل من واو . فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحبه كل واحد منهما من تصرفه وتحريفه ، وفي هذا نقض لما رُفِيت به الفصل بين الزائد والأصل .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدُلُّ عليها من الزائد ؛ ألا ترى أنك لو حَقَرْتَ تَسْرُؤُلَا — وقد همزته — تحقير الترخيم ، لقلت « سُرِيلُ » لِحَذَفِ الزائد ^(٢) ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حَقَرْتَ نحو « أَقْتَت » — وقد نَقَلْنَا إلى التسمية ، فصارت (أَقْتَةً) — تحقير الترخيم لقلت : وَقِيْتَهُ ، وظهرت الواو التي هي فاء .

١٥ فإن قلت : فقد تجيز ههنا أيضاً « أَقِيْتَهُ » قيل الهمز هنا جائز ولا واجب ، وحذف الزوائد من « تَسْرُؤُلُ » في تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو في « تَسْرُؤُلُ » إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشوا أثبت قداماً من همزها مبتدأة ، أعنى في بقائها وإن زالت الضمة عنها ؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم : قَوَيْنَ ، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزوائد » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« الزوائد » ويريد بالزائد الجفنس . (٣) يريد سيبويه في الكتاب ١٢٧/٢

لها، بخرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثار ،
— كذا قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهزوا واو «تسرول» لثلاثت قدم الهمزة فيرى
أنها ليست بدلا ، وليس كذلك همزة «أقتت» ، ألا تراها متى زالت الضمة عنها
عادت واوا ، نحو موقت ، ومويقت .

٥ فإن قلت : فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس ، وإن قالوا
في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة ،
إنما هو موضع زيادة الواو ، نحو جدؤل ، وخرؤع^(٢) ، وعجوز ، وعمود . فإذا رأوا
الهمزة موجودة في «تسرؤل» ، محذوفة من «سريل» علموا — بما فيها من
الضمة — أنها بدل من واو زائدة ، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة . وهي شمال^(٣) وشامل^(٣) ، وجرائض^(٤) ،
وحطائط^(٥) بطائط^(٥) ، ونهدلان^(٦) ، وتابل^(٧) ، وخاتم^(٧) ، وعالم^(٨) ، وتابلت^(٨) القدر ، والرئبال^(٨) .
فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس .

فإن قلت : إن همزة تابل ، وخاتم ، والعالم ، إنما هي بدل من الألف ،
قيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبديل من الزائد زائد ، وليس
البديل من الأصل بأصل .

(١) في كتاب سيوريه ص ١٢٨ ج ٢ : «وشاء من شأوت» .

(٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات يان من شجر أو عشب خروع .

(٣) هذه لغات في التبال . وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي .

(٤) يقال : جل حرائض : إذا كان أكلوا

(٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .

(٦) التبدلان : الكايرس .

(٧) التابل : لمة في التابل . والجمع التوابل . وهي الأبرار تصاف إلى الطعام ؛ كالملفل والكور .

(٨) الرئبال : الأسد .

فقد ترى أن حال البذل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بذل منه من الأصل في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ، وقياسه : غدوان وعشوان ؛ لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبحه من هجمة كآشاء النحل دُزار^(٢)
ومثله أيضا دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طراً على (الدوام) ، و (هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبها على أصل بابه ؛ نحو استحوذ ، وأغبلت المرأة ،
و . صددت فاطوت الصدود ...^(٤)

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البذل .
(٢) قاله فرط بن التروام البشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العدة ذكر للتروام البشكري مع أمرى القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المطلق طبعة المعارف ٢٢٢ وفي شواهد ابن السبكي عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيها : « كان » بدل « بات » ، ويقول ابن السبكي : « و يروى (كان ابن شماء) يذكر قتلته لبني مطر ، وإغاثرته عليهم . ومبار : اسم فارس يقول : احذروا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعش » ، ويصعبه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وروى عليه كان أنفع له ، وأسرع في عدوه » . ويقول الصاغاني في التكملة (صبح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصحاح : « وإنما هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس مبار . فتسله فرط بن التروم البشكري . والبيت لفرط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشاء : صفار النخل . و يروى (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدر : وهو اللبن .
١٥ (٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا يرق فيه ولا رعد ، تدمر به السماء .
(٤) هذا بعض البيت :

صددت فاطوت الصدود وقها وصال على طول الصدود يدوم
وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١٢/١ إلى عشرين أرى ربيعة ونسبه الأعلام إلى المتزاد الفهمي ، وهو ما في شرح شواهد الغني للبعداوى في مجت « ما » وفي كتابة الأمير على المفتي في هذا المبحث ، وما في الخزائن ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :
صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم وكيف تصابني من يقال : حلیم =

(١١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ ، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس ، وقالوا :
* فإنه أهلٌ لأن يؤكرا * (١٢)

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقام ، وأصل مَقَامَةٌ
مَقُومَةٌ ، وأصل يُحْسِنُ يُوحِسِنُ . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحکم
علته ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا وآساعا .

باب في تخصيص العلل (١٤)

اعلم أن محمول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص
العلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

== وبعبارة : وليس النشوان للبقاء ، ولا الذي له عن تفاخي دهنن موم
ولكننا يستنجز الوعد تابع هو ان حلاف لمن أنسم
قال أبو محمد الأعرابي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم بنات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه
ويطرحها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال النشوان إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن ، فسر ذلك بالبينين
بعدهما . » انظر الخزانة في الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء في « صرمت » وقوله : « فأطولت »
منوطة ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .
(١) سقط في ش ، ب ، د ، هـ .

(٢) في اللسان : « كثرة الشراب مَبُولَةٌ » وقد أنكر الشيخ سيد المرصني لهذا على ابن جني ما أورده ،
وقال : « هذا ما يقول ابن جني . وكلام العرب : كثرة الشراب مَبُولَةٌ » ، وفي ابن يعيش على المفضل
(مبحث الواو والياء عينين) : « وحكى أبو زيد : هذا شئ مطيبة للنفس ، وهذا شراب مَبُولَةٌ » .
(٣) هذا شطرييت من الرجز . قال البندادي في شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالغت
في مراجعة المواد والمفاتيح فلم أجدها ثالثة ولا ثامنة » .

(٤) هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع
وجود العلة . ومن أمثلة هذا في الفقه أن يطل الربا بالعلم ، فيرد على هذا الغرايا ، وهي بيع الرطب
بالتمر ، والغناب بالزبيب ، ففيها العلم ، والتعاوض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين
في الفروع . فقد وجدت العلة وتختلف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فهم من يراه قدحا في العلة ،
وسيسه قضا . ومنهم من لا يراه قضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطي في الاقتراح
هذا البحث في باب « القواعد في العلة » .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، — وإن كان على غير قياس — ومستقلا؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، ومبعاد، لقدرت على ذلك، فقلت : ^(١)موزان ، وموعد . وكذلك لو أثرت تصحيح فاء مؤيسر ، ومؤوين ، لقدرت على ذلك فقلت : مؤيسر ، ومؤيقن . وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : ^(٢)بن الجواز ، والنواصب ، والجوازم ، لكننت مقتدرا على النطق بذلك ، وإن نفي القياس تلك الحال . وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممنوع لا مستكوه ، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد . لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصوره . وكذلك ما كان من هذا القبيل . فقد ثبت بذلك تأثر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدمت علل المنفقيين .

ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين :

أحدهما ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلم المتكلمين ، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها ؛ نحو ضُورب ، وقراطيس ، وقد تقدم ذكره . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ؛ وقد تقدم ما فيه .

ثم يبقى النظر فيما بعد ، فنقول : إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ؛ نحو حَيَّوَة ، وعوى الكلب عَوِيَّةً ، ونحو صحّة الواو ، والياء ، في نحو غَزَوْا ، ورميًا ، والتزّوان ، والغليان ، وصحة الواو في نحو اجتَورُوا ، واعتَوُوا ، واهتَوُوا ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : «ذاك» .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : «بذاك» .

(٣) يقال تهوش القوم ، وتهارشوا ؛ اختلطوا . ولم آف في اللسان والقاموس على «اهنوش» .

إنما اضطُرَّ القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتَظَّ في وصف العلة ؛ ولو قدَّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقِدَ هذا الموضوع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحزَّنا وأنفتح ما قبلهما قُلْبًا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورمى ، فإذا أُدْخِلَ عليه فقبل له : قد صحَّتا في نحو غَزَوَا ، ورميا ، وغَزَوَان ، وصَيَّان ، وصَحَّت الواو خاصة في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، أخذ يتعلَّط ويتعذَّر فيقول : إنما صحَّتا في نحو رَمَيَا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن قلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو تَقَيَّان ، وتَزَوَّان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نَفَان ، وزَنَان ، فالتبس فَعْلَان بما لاهه حرف علة بَعَّال مما لاهه نون . وكذلك يقولون : صحَّت الواو في نحو اعتونوا ، واهتوشوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بدَّ من صحَّته ، أعني تعاونا وتهاوشوا . وكذلك يقولون : صحَّتا في نحو عَوِدَ ، وصَيَّدَ ؛ لأنهما في معنى آعَوَزَ ، وأصَيَّدَ ، وكذلك يقولون في نحو بَيْتِ الْكَتَّابِ :
وما مثله في الناس إلَّا مملُكا أبو أمِّه يحُ أبوهُ يقارِبُه

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد واليب . وهذا التمييز كقول المتأخرين : اعترض عليه . (٣) الصبيان من الرجال : الشديد . وفي ش زيادة : « وريان » وتأخير « غزوان » عن « ريان » . (٤) كذا في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أفد على هذا البيت في الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أفد له على حلة في ديوانه . وقد نسب إليه مفردا المبرد في الكامل ١٢٧ / ١ طبعة المرمضى ، وابن رشيقي في المدة في « باب الوحشي المتكلف » ، والريكة المستضعف . وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق يبعث مخالفة في الشطر الأول . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهدًا لتعقيد اللفظ ، وقد أوردته صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق .

إنما جاز ما فيه من الفصل (١١) ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومد المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتاجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويحتاجون إليها مرسلة غير متحجرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون بينه ، ولا يحتاجون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنق عليهم هذا الموضع حتى اضطروهم الى القول بتخصيص الملل ، وأصارهم إلى حيز التعذر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته .

وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحزّكا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعبرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصبغة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقبلان ألفا . ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصبغة الواو والياء في حوّة وجيّل ، إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة وجيال^(٤) .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصبغة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ أطلعت عليهم » وفي قولك في تفسير قوله عز وجل « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا »

(١) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « ما لا يحسن » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحتاجون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « فتق » وتنق الشيء : حركه ، وجذبّه . ونفسه : ضمه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجيال : الضبع .

واصبروا على آلهتكم» : معناه : أي أمشوا . فتصحّ الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتد لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوِرَ وصِيدَ ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحة الواو والياء ، وهما أعوزَ وأصيدَ . وكذلك صحّت في نحو اعتَوُوا ، وازدَجُوا ، لما كان في معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاجوا . وكذلك صحّت في كَرَوَانَ ، وصَمِيَانَ ؛ بخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَانَ ، واللام معتلة ، إلى فَعَالٍ ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّت في رجل سمّيته بكَرَوَانَ ، وصَمِيَانَ ، ثم رتمته ترخيم قولك بإحارٍ ، فقلت : يَا كَرَوَ ، وَيَا صَمِيَّ ، لأنك لو قبلتهما فيه ، فقلت : يَا كَرَا ، وَيَا صَمَا ، لالتبس فعْلان ، بفَعْلٍ ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحّتا كما صحّتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضاً الواو والياء في قوله عزّ اسمه « وَعَصُوا الرُّسُولَ » وقوله تعالى « لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » وقوله تعالى « فَإِنَّمَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صحّت في القَوْدِ ، والحَوَكَةِ ، والغَيْبِ ؛ تنبيها على أصل بابٍ ، ودارٍ ، وعابٍ .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لأضطرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا

(١) أي نحر اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من التعليل أن يحذف هذا الوجه من التعليل ويقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضى بالألّا يقال : يَا كَرَا ، وَيَا صَمَا ، عند الترقيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعْلان بفعلٍ ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظر الأشرفي في مبحث « الترقيم » .

وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك : فقد صحّت الباء والواو في جَبَلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛ إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتطّ بما قدمت لأجاءك الحال إلى تحيّل الاعتذار .

- وهذا عينه موجود في العِلَلِ الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكنا متحرّكا في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛ ألا ترى أن المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا في حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوّة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة .

١٠

فإن قلت : فانت إذا حصل عليك هذا الموضع لم تلبّ في قلب الواو والياء إذا تحوّرتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهي حرف العلة والحركان اللتان اكتسفتاه ، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِيل ، وعَوِير ، وصِيد ، وعَيْن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خَوْفٌ وَهَيْبٌ ، فهما في الأصل كحِيل وصِيد ، وقد تجشّمت في حَوِيل وصِيد من الصبغة ما تحاميته في خَوْفٍ وَهَيْبٍ . فأمّا احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عرّى الموضع من اللبس ، وقولك : إذا

١٥

(١) كذا في ش ، ب ، و . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن في معنى

٢٠

ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحته فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لخفف الجواب وهو مراد .

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم ترك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده انلضم عليك : مما صح من الباء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علك لا غير ؛ وإلا فالذى أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استئقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود ألبنة في حول وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حول وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكي في أنفسها ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بشيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن نصير إلى ذلك الباب أجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردا إياها على المثل والأحذية^(١) التي قنتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛

ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصالح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله . فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخذاء ككتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء : قدرة . وأريد به ما يقدر عليه الشيء . كالفال ، فإراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ .

(٢) كذا في الأصول . والأسوغ : « تحسين » .

٥

١٠

١٥

٢٠

وبعد، فإذا جرت العلة في معلولها، واستتبَّت على مَنهجها وأَمَّا قَوى حَكَمها،
وَأَحْتَمَى جانِبُها ، ولم يَسعَ أَحَدًا أن يعْرِضَ لها إلا بإخراجها شيئًا إن قدر على
لإخراجها منها . فأما أن يفصلها ويقول : بعضها هكذا، وبعضها هكذا فردود عليه،
ومردول عند أهل النظر فيها جاء به . وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدّها
ووصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرّت في معلولاتها فاستمرت، لم يبق على بادئها،
وناصب نفسه للإراماة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصّة سِوالك فيفكك بدّ ذمته عنها.
فإن قلت : فقد قال الهذلي :

(بياض بالأصل^(٥))

فقد كنتُ قلت في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيل : إنه إنما أعلت^(٦)

هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب
الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا ؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقربها
من الياء، وكما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابُه نحوه،
وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قمتا^(٧) . وهذا - لعمري - جواب جرى هناك

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بإخراجها منها شيئًا » . ١٥

(٣) قصّة السواك : الكسرة منه .

(٤) كذا في أ . وفي ب : « سؤال » وفي ش : « سوال » .

(٥) بيت الهذلي الذي سقط هنا في بين أيدينا من الأصول فيه (استأنف) في معنى تسايقوا . ولم
أثر على البيت بعد طول البحث . وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله . وفي ج : « فإن قيل : فقد

قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استأنف) ولم تصح ... » ٢٠

(٦) يريد استأنف .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أعلت » .

(٨) أي حرين ، وأُفرد لأنه في الأصل مصدر .

على مالوف العرف في تخصيص العلة . فأما هذا الموضع فيظن من استمرار المحجة واحتفاء العلة . وذلك أن يقال : إن استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف ، فنلزم صحته كصحة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان في معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو نجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكانه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظَلَمًا فَإِذَا أَرَى
يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ^(١)

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون به ثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذي هو سبب الماكول من ذكر الماكول .

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى ؛
كما دلتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل « مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ » :
إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه
ذو دَفَقٍ كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : نَاقَةُ ضَارِبٍ إِذَا ضُرِبَتْ ، وتفسيره^(٢)
أنها ذات ضَرْبٍ أى ضُرِبَتْ . وكذلك قوله تعالى « لَا عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ »
أى لا ذَا عِصْمَةٍ ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فن هنا قيل : إن
معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لَقَدْ عَيَّلَ الْآيَاتِمَ طَعْنَةً نَاشِرَةً
أَنَا شَرَّ لَازِلَاتِ يَمِينِكَ آشِرَةً^(٣)

(١) في اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل « ذر الآكلين » . (٢) هكذا في ١ .
وفي ش ، ب : « من الماكول » . وفي عبارة اللسان في أكل : « عن ذكر الماكول » .
(٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن يئز عليها . (٤) قال ابن السرياني في شرح شواهد
إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان في بنى شيان مقامه ، فكان همام بن مرة
بن ذهل بن شيان رباة . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة » .

- أى ذات أنثى، والأُنثى: الحز والقَطْع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالتي، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طُهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طَمِث^(١). فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه لزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عبثة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازلي، كباب حائض وطاهر، إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله (لا زالت يمينك آسرة) .

- وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في (راضية) و (آسرة) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل^(٢) من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضَرَبَتِ الناقةُ ولا رَضِيتِ العيشةُ. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ ككفروقة، وصروقة، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

- = فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبل وأمنح في بني تغلب ثم عطش بغاء إلى رحله يستسقي وتأثرة في رحله. فلما رأى نائشة غفله ملعه بحربة فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت نائشة همام تبكيه: لقد عيل الأبنام طعة نائشة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أثر) » .

- (١) كذا في أ. وفي ش، ب: « الألفاظ » .
(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .
(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما تجوز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي ٨ / ٢٣٨: « والحق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى باقظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما أطرده همزة من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر ، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . عليه قالوا : الحائض^(١) ، والعائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لمَّا جاء بجى ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أثَّروا المصدر لمَّا جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدلية ، وفريس طوعة القيادة ، وقول أمية^(٢) :

والحية الحنفية الرشاء أخرجها من بحرها آمينات الله والكلم^(٣)

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جرُّها وصفا على المؤنث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يد أشرة» أخرى يجواز ذلك فيه ، وجره عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (جرها) فى هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك زوايا : « بيتها » بدل «جرها» .
وفى اللسان فى « حنف » ضبط (آمينات) جمع أمة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بآمينات الله التى تخرج الحية من جحرها القسم الذى يذكره الحاروى ويزعم عليها به لتخرج .
والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فىقال : هذا السبع حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بساع لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ١٨٧/٤ بتحقيق الأستاذ عيد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : ياجل ، وفي تياس : ياءس ، وفي طيبي : طاني ، وقالوا : حاجيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الباء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلمتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليا ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضيوّن ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسيود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مشله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطّرف ؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علما ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محولا على تكسير ، إذن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضبون) إنما صحّ لأنه

(١) خبر من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون رافعة به . والقلب في العلم ربما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

نخرج على الصَّحَّة تنبها على أن أصل سَيِّد مَيِّت : سَيُّود ومَيِّت . وكذلك (عَوِيَّة) نَخَرَجَت سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لَيَّة لَوِيَّة ، وأن أصل طَيَّة طَوِيَّة ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلَّ في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيِّود وجُدَيِّول ، لإرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في العَلَم أُسَيِّد ، فاعلوا كما أعلُّوا في الجنس ؛ نحو قوله :

أُسَيِّد ذو خريطة نهارا من المتلقطى قَرَد الغمام^(٢)

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أُسَيِّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غَلِمَ أُسَيِّدٌ ، ثم نُقِلَ إلى العلمية بعد أن أُسْرِعَ فيه القلبُ فبقى بحاله ،

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والفائض طبعة أوردت ١٠٠٦ ، والكتاب ٩٥/١

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

أَلَسَمَ عَائِجِينَ بِنَا ، لَنَا نَزَى العرصات أو أثر الخيام

وقبله :

سِيلَنَهْنَ وَحَى القسول مَنَى و يدخل رأسه تحت القصرام

فقوله : « أُسَيِّد » فاعل « سِيلَنَهْنَ » أى يبلغ النساء اللاتي يُحَدِّثْنَ عَنْهُنَّ وَلَهُ هَوًى فِهِنَّ . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقصرام : السر الذي يحجب . وقوله (أُسَيِّد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالحفلة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكثاسة ، والقسرود : ما تلبس من الكثاسة . يصف أن الغلام الأسود أُرْسِلَ إلى من يجب لا يثر به له ، فهو قى . يقيم الكثاسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر فى اللسان (سود) رأيا آخر فى تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضى .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأسيد على أنه فى البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك فى عبارته فى جاذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا فى العلم أُسَيِّد ، كما قال : أُسَيِّد ... » ، وقد علمت أن « أُسَيِّد » فى بيت الفرزدق ليس من العلم فى شئ . كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة » وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .

- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العالمة، وقد كان قبلها - وهو جنس نكرة - صحيحاً .
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمي به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .
ومثل ذلك ما نقوله في « عينة » أنه إنما سُمي به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل ،
ولو كان إنما حُقر بعد أن سُمي به لوجب ترك إلحاق علامة التائيث به ؛ كما أنك
لو سُميت رجلاً هنذا ، ثم حُقرت قلت : هُنيد : ولو سُميته بها محقرة قبل التسمية
لوجب أن تُقرَّ التاء بحالها ، فنقول : هذا هُنيدة مقيلاً . هذا مذهب الكلاب^(١) ،
وإن كان يونس يقول بضده . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علَم فلا بد من صحَّة
واوه إذا اجتمعت مع الباء ساكنةً أولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا :
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علماً ،
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتُدغم الياء في الياء . فهذه
علة من علل قلب الواو ياء . فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة
أولاهما إلّا من هذا الوجه فلم تقل به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين وأكثر من ذلك ، وتضمناً أن نفرد لهذا الفصل باباً !
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحَّة « حيوة » إنما نفزع إلى أن نقول : إنما
صحّت لكونها علماً ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،
وأنت تروم في اعتلالك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرّد على سُميت
واحد كلّاً منهما .

(١) انظر كتاب سيويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن
أحكامها « فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تعرض له ، ولا سوغت الحال الطعن فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . وأخطب فيه أيسر . وذلك أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلي هذا ، وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ما علة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدَّ في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُرَاعَى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل عينه كسرة ، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ، والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خَوَانٍ ، وَيَوَانٍ ، وَصَوَانٍ ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة واو زَوْجَةٍ ، وَعَوْدَةٍ ، وهي جمع واحد ساكن العين ، وهو زَوْجٌ ، وعودٌ ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه ، كآلف حياض ، ورياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « يعرض » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في أ : « غنا » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود للبناء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليق .

(٦) هو المسمّى من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَالٍ، وقَوَائِمَ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما أَلِفٌ، ولأماهما صحیحَتان . لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة؛ وهي في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طَوَائٍ، ورَوَائٍ، جمع طَيَّانٍ، ورَيَّانٍ؛ فيه الجمعيّة، وأن عين واحده ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها أَلِفٌ . لكن بقي عليك أن لامة معتلة، فكروها لإعلال عينه لثلا يجمعوا بين إعلايين .

وهذا الموضع مما يَسْتَرْسِلُ فِيهِ الْمُعْتَلُّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) ^(٢) ثلاثة وَيُغْفَلُ الباقي، فيدخل عليه الدخُلُ ^(٣) منه، فيرى أن ذلك قرض لليلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عِصْمَةَ له، ولا مُسَكَّةَ عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فاما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده في علة الادغام ^(٤) . وهو أن يقال : إن الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ، وفَعُلَ، أو كانت فَعَلَ فَعَلًا ^(٥)، ولا خرجت منبهة على بقية بابها ^(٦)، فإن الأول منها يُسَكَّنُ ويدغم في الثاني . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يَدُهُ، وحَبَّذا

(١) أي لا يخطأ، ويلقى الكلام فيه على عوامة، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخُل — بتسكين الخاء ويحذف — : العيب، ويراد به القدر والقبض .

(٤) كذا في أ . ش ، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترزه عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : «منبهة»، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنيتاه ؛ ألا ترى أن شد وإن كان فَعَلَ فإنه فَعَلَ ؛
وليس كَطَلَّيْ ، وشرَّ ، وجَدَّيْ^(١١) ، فيظهر . وكذلك شأت يده : فَعَلَتْ . وحبذا زيد
أصله حَبَبٌ ككرم ، وقَضَوْ الرجل . ومثله شرَّ الرجل من الشر : هو قَعْلٌ ؛ لقولهم :
شُرِّرتَ يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كَرِدَى . وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر ،
وأسر الحديث ، واستعد ؛ لخلقه مما شرطناه .^(١٢)

فلو عارضك معارض بقولهم : أصبب الماء ، وأمدد الحبل ، قللت : ليست
الحركة لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمت ظهور نحو
جَلَبَبَ ، وتَمَلَّلَ : وقَعُدَّ ، ورَمَدَّ^(١٣) ، قلت : هذا كله ملحَق ؛ فلذلك ظهر .
وكذلك إن أَدَخَلَ على قولك هما يضرباني ، ويكرمانني ، وبدخلنا قلت : سبب
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازما ؛
لفسولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمت ظهور نحو
جَدَّيْ ، وقَدَّيْ ، وُسُرَّرَ ، قلت : هذا مخالف لمثال فَعَّلَ وفَعَّلَ .^(١٤)
فإن ألزمت نحو قول قَعْنَبَ :^(١٥)

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنَّى أَجُودُ لَأَقُومَ ، وَإِنْ ضَلُّنَا^(١٦)

(١) هي الأرض الطليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« وهو » . (٣) أي لعدم الإدغام ، كالإلحاق وخالفه الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :
رماد رمَدَ : إذا كان دقيقا غير متماصك . (٥) واحدة الجدة ، وهي النخلة في ظهر الحمار
تخالف لونه . (٦) واحدة فدة ، وهي القرعة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب
النفطاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر الآتي ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مخنارات

ابن النجدي ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ وقبله ٢٠

همل للمواذل من ناء فجزها

واللائحات التي في أمره سفها

وانظر اللسان (مخن) والكتاب ١١/١

وقول العجاج : * تشكو الوجى من أَظْلَلٍ وأظْلَلٍ ^(١) *

وقول الآخر :

وإن رأيت الجحجج الرواددا قواصراً بالعمر أو مواددا ^(٢)

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل الأصم أصمّم ، وأصل صبّ صببٌ ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابب والشوابب ، على ما قوله ٥ في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيذاناً بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون ^(٣) غيرها ؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها ، فارجع إليه تره إن شاء الله ^(٤) .

وهذا الذى قدّمناه آنفا هو الذى عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة ١٠ الشئ الواحد أشياء كثيرة ، فتى علم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أمّا الأول فإنه ما نحن بصددّه من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأمّا الثانى فعظمه الجحجج إلى

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أطلل *

١٥ وقبله :

وكم حسرنا من علاء عسل حرف كفوس الشوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظّل ما تحت منم البعير . وانظر اللسان في غلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ١٦٤ . وكان ابن جني يشتق (الروادد) من (رودد) أى من ضعف

التلاقى . ويشقها الصاغاني في التكلة (رود) من (رودد) ويعمل واحد الروادد الرودد ، ويفسره

٢٠ بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيا ما كان الأمر فالاستشهاد به (موادد) لا ريب فيه .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخَفَّ، والعدول عن المستنقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضمنتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَّاهُ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدّها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الاتّغام إنّما هي اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعْدُدْ ، وجلبب ، واصننك ، قالوا : هذا ملحقٌ ، فلذلك ظهر . وإذا أُرْمُوا نحو آرِدِدِ الباب ، واصببِ الماء ، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست بإلزامة . وإذا أُدْخِلَ عليهم نحو جُدِّدْ ، وقَدِّدْ ، وَخَلِّلْ^(١) ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلِّلْ ، ومدِّدْ ، فقبل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلّا أن الفتحة خفيفة ، والاسم أخفّ من الفعل ، فظهر التضعيف في الاسم ؛ لحقّته ، ولم يظهر في الفعل — نحو قصّ ، ونصّ — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضرّ بانني ، وهم يحاجّوننا ، قالوا : المثل الثاني ليس بلازم . وإذا أُوجِبَ عليهم نحو قوله « وَإِنْ ضِنُّوا » وليحسّ عينه ، وضَيَّبَ البلدُ ، وألِّلَ السِّقَاءُ ، قالوا : خرج هذا شاذّاً ؛ ليدلّ على أن أصل قَرَّتْ عينه قَرَرْتُ ، وأن أصل حَلَّ الحبل ونحوه حَلَّ . فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرّقا قدّمناه نحن مجتمعا .

(١) كذا في ش . وفي أ : « حلل » . والمحلل جمع الخلّة . وهو من البات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وجب » .

وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنَّما يَنْزِعُ أصحابا منها العلل، لأنهم يعدونها منشورة في أثناء كلامه، فيُجَمَّع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجسده علّة في شيء من كلامه مستوفاة محرّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.

٥. الآن قد أُرِيْتُك بما مثَّلته لك من الاحتياط في وضع العلّة كيف حاله، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشِف ذلك الموضوع، فتتظنر إلى آخر ما يُنْزِعُكَ إِيَّاه الخصم، فتُدْخِل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصّبه من علته؛ لتُسَقِط عنك فيما بعد الأصول^(٦) والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرتَه من عقْد علّتك. ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك؛ لطوله ومخافة الإملال ببعضه. وإنَّما تراد المثلل ليكني قليلها من كثير غيرها، ولا قوّة إلّا بالله.
- ١٠.

(١) هو صاحب أبي حنيفة، وصاحب الكتب النادرة في الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. وهو ابن خالة الفراء. وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ما رأيت ممينا ذكيا إلا محمد بن الحسن. مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي. وقيل إن الرشيد قال: دفنت الفقه والعريّة بالري. انظر ابن خلكان.

- (٢) كذا في أ، ب. وفي ش: «ينزع».
- (٣) يريد الحنفية، وكان ابن جني حنفيا، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر من أمثلة هذا كلامه في الترتيب في الوصو. في حرف الواو من سر الصاعقة؛ وكلامه في إفادة الباء للتبعض، في الكتاب السابق.

- (٤) يريد علل الفقه. وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني، ونباد شارحه ابن علان بعد «العلل» كلمة «النحوية» وهي زيادة لا وجه لها، ولا يعني هذا ابن جني. إنَّما يعني أنه جمع عناصر العلّة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منشورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون علل الفقهية من كلامه. فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه.
- (٥) استشف الشيء: نظرا ما وراء.
- (٦) كذا في الأصول الثلاثة. وهي نة صحيحة. وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء.
- ٢٠.

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه^(١) في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فاعلم هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقدار كلام العرب^(٢).

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب^(٣).

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمامة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمامة لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلته من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إيمانه مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أقنت» همزة؟ فنقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمناً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير

(١) وذلك تكبر كان ومعمول ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مفاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجزواً يسمى سبباً» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها؛ أنه يجب معلوها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجزواً يسمى سبباً؛ لأن المسبب قد يختلف عن السبب لتعدد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه السبب قد يمارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الجمع لا وجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً عن مكسور من وار أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشمونى في مبحث الإمامة، وشرح ابن يعيش ٥٥/٩.

مبدلة ، فنقول : وقتت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه ^(١) فإنه معنى صحيح ، وذلك أن الجواز معنى تعقيله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينتكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع .

- ومن علي الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يسم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و — إن شئت — بدلا ؛ فتقول على هذا : مررت بزید رجل صالح ، على البدل ، وإن شئت قلت : مررت بزید رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه . وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تسنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل يجوز أن يحل السواد محلا ما ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمرا لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيتنا عائدا إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليقة ^(٢) المعرفة — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويبدو أن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئا »

ويدل عليه قوله في الصفحة التالية : « قد زالت عنك إذا شاع هذا الظاهر » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد »

به . (٤) أي تابعة لها ، من تلاحه : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أي عقبه .

الحكيمن اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استند به ما أرىته : من تسيك بكل واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحة معنى ما قدمته : من كون الشيء علّة للجواز لا للوجوب . فاعيرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع .

باب في تعارض العلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد يتجاذب ^(٣) كونه ^(٤) العلتان أو أكثر منهما . والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علتان مختلفتان .

الأول منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقفه . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إك وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله . فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل ، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تخنيك » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « رايه » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تحادب » .

(٤) أي وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة^(١٢)، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الجواز ما الافية للحال، وترك بنى تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل؛ فكأن أهل الجواز لمأ رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، وافية للحال تفيد إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها^(١٣). وكأن بنى تميم لمأ رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الجزازيين .

ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعا، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيقر عملها عليها: فن ضم (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضا: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفَّ: (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد ف (ما)

(١) كذا في أ، ب . وى ش: « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب . وى أ: « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما): « رأما بنو تميم فجزونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب . وى ش: « يلقى » . .. (٦) زيادة في أ .

دخلت على (قل) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت
(ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهياته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ،
كذلك تكون ما كافة لـ (ليت) عن عملها ، ومصبرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا
بعدها ، ومن ألقى (ما) عنها وأقر عملها ، جعلها كحرف الجر في إلغائه (ما) معه ؛ نحو
قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و « مما خطيئاتهم »
ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين (كأن) و (لعل) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها
مفردة وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف الدال على اختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ،
وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فتشأ آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضع هذا الكتاب له .
ومن ذلك اختلاف أهل المجاز وبني تميم في هلم .

فأهل المجاز يُجرونها مجرى صه ، ومه ، ورؤيد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ،
وألزم طريقا واحدا . وبني تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون
أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فالخلاف إذاً بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا
في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ،
وكل ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح^(١)

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك باق هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، بل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، ودم ، وفم ، وجر ، وهن ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة^(٢) ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا ساحتك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حُذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني ، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالقاصرة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري خلافا في الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال السنداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه ببل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الثاني حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بفسر الشبه الوضعي . وعلى هذا الرأي المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة في وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » وانظر الأشموني على الألفية في بحث المغرب والمبنى .

(١١) معنوى كجا ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تأماً على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب . وهو جر ، وسه ، وفم . فأمّا قوله :

(٢) * يا حبّذا عينا سليمى والقمّا *

(٣) وقول الآخر :

(٤) * همّا نفثا في في من قوسهما (٥)

فإنه على كلّ حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوى ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) مجزّه : * والجيد والنحروندى قد نهما * وانظر اللسان في فوه ، والجمهرة ٣/٨٤

(٣) هو الفزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٦٣٤ والكتاب ٢/٨٣ والدبوان طبعة أوربة ١١١

(٤) مجزّه : * على النابح العارى أشد رجاء * وقوله :

ولم ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعسذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء ، ونقد المحصنات . وقوله : « همّا نفثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يصلح من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالهجارة : رى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفا) في بيت الرجز ، وفي بيت الفزدق نقص العين واللام ، إذ أصله فوه ، بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر النحويون في بيت الفزدق أن فيه جمعا بين البذل — وهو الم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جني في سر الصناعة (حرف اللون) الرجز وبيت الفزدق وأورد في « الفا » بضمة أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفا) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ، وعليه بيت الفزدق :

* همّا نفثا في في من قوسهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراج ،
 قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بئانه .
 وكذلك القول في تحويره وتصريفه ؛ نحو فؤيه ، وأسته ، وجرج .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ،
 وغواش ؛ لأنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علّة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت
 متعدية لوجب أن تعوّض من صمة ياء يرمى ، فنقول : هذا يرم ، ويقض ،
 ويستقيض .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال
 له : علّتك ألزمتك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمنع
 منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم
 الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :
 * من طليل كالأنحى أنهجن *^(٤)

وقول جرير :

* وقولي إن أصبت : لقد أصابن^(٥) *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .
 وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عافبت

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها فاصرة غير متعلمية ، فكانها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أنجنانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين التثنية . وانظر

الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون ونقلا في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : * أقل اللوم عاذل والتابن * وهو مطلع قصيدة له طوله يهجو فيها الراعي

الغيري . وانظر الديوان ٢/٣٠ وانظر ١/٣٤ ، وقوله : « أحان » كذا رسم بالنون ونقلا في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

يأتها صماتها؛ ألا تراها لا تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه. غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما يصح تصور العلة، وأنها غير متعدية.

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة، وثبة، ورثة، ومئة: إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول؛ نحو لغة، ورثة، وكرة، وقلة؛ وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مئة، ورثة. وهذا يفسده قولهم: ستة، فيمن قال: سنوات، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول.

وكذلك قولهم: عضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها: عضوات؛ قال: هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تقطع اللهازما وقالوا أيضا: ضعة، وهي من الواو مفتوحة الأول؛ ألا تراه قال:

* متخذًا من ضِعَوَاتٍ تَوَلَّجَا *

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية. وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يريد عليك من أمثاله.

(١) ما هنا زائدة أو مصدرية. (٢) أي لا فيمن قال في الجمع سنات. وانظر الكامل ٢٠٧/٦. (٣) يروى تمشق بدل «تقطع» وتمشق: تضرب. والمآزم جمع المأزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر. وانظر الكامل بشرح المصنف ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مهذبة. وانظر اللسان في أزم، وسيبويه ص ٨١ ج ٢.

(٤) أي جريهجهو البعث. وقوله: * كأنه ذئب إذا تنفجا * والذئب — بزة ديك — الذكر من الضباع، وتنفع: وتب وعدا. وفي اللسان (ويلج): * «ما معجا» والمعج: سرعة المنز، والتولج: تكاس الظي والوحش. والضمعة: شجر بالبادية مثل الشام. وانظر اللسان في ضعو وويلج وتلج، والديوان ٣٤/١. (٥) كذا في أ، ب. وفي ش: «واقعة». وما أثبت هو الصواب. يريد بالواقعة غير الجارية، وهي الفاصرة.

باب في العلة وعلة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

- (٢) وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجاوز في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتقييم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراده المحجب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

- نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فاعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت علة العلة ، وأدى ذلك إلى جُبنة القول وضعف القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلّا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الضمّة : قلة القطعة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضله ؛ ولو شئت أجبت مبتدأ بهذا
فقلت : إنما نصبتُ زيدا في قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضله . والباب
واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح (فيه أبو بكر)^(١) أو لم ينعم تأمله .^(٢)

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد
الذي هو علة لتسويد ما يحمله إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاءه جعله على هذه
القضية . وفي هذا بيان .

فقد ثبت إذاً أن قوله : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تنمى وشرح لهذه العلة
المقدمة عليه . وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —
ذكره ، فأجبنا أن نذكر ما عندنا فيه . والله التوفيق .

باب في حكم المعلول بعلمتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .

الأول منهما نحو قولك : هذه عِثْرِي ، وهؤلاء مساهي . فقياس هذا على
قولك : عشروك ومساهوك أن يكون أصله عِثْرُوِي ومُسَاهِيُوِي ، فقلبت الواو ياء
لأمرين كلّ واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على
قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء
المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامي ، ورأيت
صاحبي ؛ وقد ثبت فيما قبل^(٣) أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء ؛

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أبو بكره » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « و » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزيد ، ومررت بالزبد ، ونظرت إلى العشرين . فقد وجب إذاً ألا يقال : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامى بضم الميم . فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال عشرين بالياء البتة ؛ كما يقال هذا غلامى بكسر الميم البتة .

- ويدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء — أنهم لم يقولوا : رأيت قاتى ، وإنما يقولون : رأيت فى . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألف ؛ نحو رحاتى وعصائى ؛ لحقة الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستتفال ، وإنما هو لاستكراههم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء فى الصحيح ؛ نحو غلامى ودارى .

- فإن قيل : فاصل هذا إنما هو لاستتفالهم الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لما تركوا الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لما استكروه الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضاً بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أعيد ، ونعيد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية فى جعلها الفعل صالحاً لزمانين : الحال والمستقبل ؛ فإذا وجب فى أحدها شيء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب^(١) على مخالفة بعضه بعضاً ؛ من حيث كان إنما يحى به دالاً على اختلاف المعانى .

(١) كذا فى ١ ، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : خروف المضاربة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ، لأن الهمزة للتكليم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ، وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا الزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأبضا فتركهم لإظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخي ، وحكي سيبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الالة خفاف والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتراهم ألا تنجي هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مصلاي .
وعلى أنت بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عصى ، ورعى ، وبأ بشرى [هذا غلام] ، وقال أبو دؤاد :

فأبسوني بليتك لعل أصالحكم وأستدرج نويًا

(١) زيادة في أ . وفي قراءة أبي الطفيل والجسن والجهدي . انظر البحر ٢٩٠/٥

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المتن في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

ألم تر أني جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دؤاد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلب غلام له مع علبان الحن في غدير ، فغلسوه في الماء ، ومات ، فغزم أبو دؤاد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحسن منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقبيل : حاربك أبا دؤاد . وقوله : (فأبسوني) يقال : أبلاه إذا صعب به صنعا جملا ، والبلية اسم مته . و « نويًا » يريد نواي . والنوى : اللية ، وهو الوجه الذي يقصد . و « أستدرج » : أربح أدراجي من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم قللي أصالحكم وأربح حيث كنت جار لكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المتن للبندادي في الشاهد ٦٦٩

ورويتا أيضا عن قُطْرِب^(١) :

بَطُوفٌ بِي عِكْبٍ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيٍّ^(٢)

فَإِنْ لَمْ تَتَأَرَانِي مِنْ عِكْبٍ فَلَا أَرَوِيَّتَا أَبَدًا صَدِيًّا^(٣)

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [غُلامَيَّ] بقلب الألف ياء ؛

لثلاثا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعَين قولهم : سَيِّئٌ ، وَرِيٌّ . وأصله سَوِيٌّ ، وَرِيٌّ ، فانقلبت الواو

ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛

لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان طَلَّتَانِ ، إحداهما كِعْلَةٌ قَليبِ مِيزَانٍ ؛ والأخرى كِعْلَةٌ

طَبًّا وَلِيًّا مُصَدَّرِي طَوَيْتَ وَلَوَيْتَ ؛ وكل واحدةٍ منهما مؤنثة .

فهذا ونحوه أحد ضربَي الحكمِ المعلولِ بعَين ، الذي لا نظرفيه .

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلَّةَ امتناعه

من الصرف إنما هي لاجتماع شَبَهَيْنِ فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد

فَيَقِلُّ عن أن يُسَمَّى عِلَّةً بنفسه حتى ينضم إليه الشَّبه الآخر من الفعل .

(١) نسبة في اللسان في «عكب» للنخل الشكوى ؛ وكان يَتَّهَمُ بالمتجذرة امرأة النعمان بن المنذر ، ووقف

النعمان على ذلك فندفه إلى عكب ، وهذا قيده وعذبه . وانظر شرح الحماسة للزبيدي ٨/٢ ؛ طبعة بولاق ، والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكبٌ صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصلة العصا ؛ كما في التاج في صل . وفي الجمهرة أنها حربة .

(٣) «تأراني» في شر ، ب . وفي أ «تأراي» ، وكلاهما وارد مسعود ، يقال : تأرت القليل ، وتأرت به . وفي ج : «تأراني» . «وصدي» يريد صداي . والصدي — في زعم الجاهلية —

طائر يصيح إذا لم يثر بالمتنول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لي من اختلاف الأصول . ففي أ «غلاماي» ، وفي شر ، ب : «غلامي» ، وقد بدا لي أن البارتين «غلاماي» و «غلامي» في السبعة الأصلية ، وحذف النسخ إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا في ب . وفي أ «يتم» ، ففتح الباء من الثلاثي . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟
فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صرف زيد^(١) إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن
لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه مما بالله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا
فيه فنعاه الصرف ؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر
كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول هلا
لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقو حركه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد
في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومي إليه وندعى حصوله
هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع
الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم تجعله على هذه الصفة التي قدمنا ذكرها لكان محيى
الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفي أسباب
منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دل تأثير الثاني على
أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلاً ،
وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابيه ، مذكر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو
يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة
عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثاً ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كانت عليه —
من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف
أم باثنين منها ؟

(١) أى وفيه العلية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أى غير عليين .
(٢) كذا في ١ . وفي شدة ، ب : « في » . (٣) كذا في ١ . وفي شدة ، ب : « بصورة » .
(٤) كذا في ١ . وفي شدة : « بجمله » .

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر؛ وليس هذا من قولك . وإن كان أثر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِفَ منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التانيث ، فاعدته الى التذكير لأقروته أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سميتها بجمعفر ، ومالك ؛ ألا تراك لو نزعنا عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تبق فيه بعد إلا شَبها واحدا من أشباه الفعل . فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرا أثرا ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤثرا أثرا ما ؛ على ما قدمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .

وأيا أيضا فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن « عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف « عقرب » علما . فهذه إذا معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِنَهِ إذا انضم الى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا فقامد عندنا من أوجه :
أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام ، وقطام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق فى الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا فى الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظرا لتأثرهما باللفظين .

الإعراب إنما هو شيء أتأها من باب دراك، ونزال، ثم شُبّهت حذام، وقطام، ورقاش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما ببناءه) هناك. فأمّا أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبنى . وذلك كامرأة سميتها «بأذريجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنت «بأذريجان» البلدة، والمدينة ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحصى بالأ ترفعه، وهذا بيان . ولتحاوى الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان «ثم» فيه للترتيب الدكرى ، يراد فيه التعليل للحملة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والفرض ذكروجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «ناقداً ببناءه» .

(٤) كذا فى جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف «اجتماع» التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «خمسة» .

(٦) من أذرنار ، وببيان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار . وقد كانت

بيوت النار المعلقة لعبادة الفرس كثيرة فى هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجب ابن قاسم العادى عن هذا بأن توالى اللعل المانعة من الصرف مجوز للبناء لا موجب .

فأخذه فى حذام ، ولم يؤخذ به فى أذريجان ؛ للتنيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان فى مبحث « ما لا ينصرف » .

باب في إدراج العلة واختصارها^(١)

هذا موضع يستمر^(٢) (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتبعون بتداركه ، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنا أواسيه ، وأخته ، فأنا أوإخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أواسيه ، وأؤاخيه - وكذلك نقول - فيقول لك : فما علة^(٣) في التغير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ؛ لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تنقص شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله « أوإسوك » لأنه أفعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أوإخيك أصله « أوإخوك » لأنه من الأخوة^(٤) ، فانقلبت اللام ميأ ذكرنا ؛ كما تنقلب في نحو أعطى واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقابلها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيين^(٥) ، (الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة) و (هي) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهي الضمة -

- ١٥ (١) إدراج العلة : طيبها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : العلى ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ينمون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ زيادة : « والإسوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وسأ يستقيم الكلام . وفي أ : « وكلتاها متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلتاها حشو غير طرف » .

واوا . ولابد من ذكر جميع ذلك ، وإلاً أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزين فتكونان عينين ، فلا تفسر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبتاك من سألت نحو تبع^(١) ، فنقول : « سؤل » فتصحان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع^(٢) » لقلت « قرء » وأصله قرؤؤ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانت في كلمة واحدة ، لم كانت الثانية منهما طرفاً لا حشواً . وكذلك أيضاً ذكر كك كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء ألا » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلمهم يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير التحليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي^(٥) [مثل خطا ع] ، وجائي فشاذ لا يجوز أن يُعقد عليه باب . ولو اقتصرنا في تحليل التغير في (أؤاسيك) ونحوه على أن نقول : اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأأل ورأيس واوا ، وأن تقلب همزة أؤدم وأؤمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبذاً ؛ لئلا يطول الكتاب جداً .

(١) كذا في ب وفي أ : « يقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والحيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزينة . وفي أ : « روايا » وهو جمع رويّة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويّة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « خطا صح » وهو تحريف .

باب في دور الاعتلال^(١)

هذا موضع طريف . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو
ضَرَبْنِ ، وضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعنى مع الحركتين قبل .
وذهب أيضا في حركة الصمير من نحو هذا إنما وجبت لسكون ما قبله . فثاره
اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى ، فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف
بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وإنما استقر على
ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازته سيبويه في جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك
أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر تشبيهه
بالمضارب الرجل . [وقد أحطنا علما^(٢) بأن الجرّ إنما جاز في المضارب الرجل] ونحوه
تأ كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ، أفلا ترى كيف صار
كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا . وهذا
من طريف أمر هذه اللغة ، وشدة تداخلها ، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .
والعذر أن الجرّ لما قشّا واتسع في نحو المضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقائل
البطل ، صار — لتمكنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه ، وإن كان
إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوى في بابه ، حتى صار أقوى

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلّة مقلّة لذلك الشيء . والدورين شيئين توفف كل منهما

على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو
الدوران كما ذهب إليه شارح الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم
بحدوث العلة ، واعداده بعدها ، كما في حرمة التبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من
مسالك العلة ، والدور أدى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . وق ش .

« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجزى (هذا الحسن الوجه)، وسأق على بقية هذا الموضع
في باب نعرده له ^(١) بإذن الله .

لكن ما أجازاه أبو العباس وذهب إليه في باب ضَرَبَ وَضَرَبَتْ من تسكين
اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه
أضعف منه في مسألة الكتاب ؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة لنفسه، وإذا لم
يكن كذلك كان من أن يكون علّة علّته أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ؛
وذلك أن الفروع إذا تمكنت (قويت قوة تسوّغ) ^(٢) حمل الأصول عليها . وذلك
لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم .

باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف
أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلّة ضعيف وإد ساقط غير متعال .
وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وقد
ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرب زيد فرفعه وإن كان مفعولا به ،
ونقول : إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عَجبت من قيام زيد فنجره
وإن كان فاعلا ، ونقول أيضا : قد قال الله عزّ وجلّ (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع
(حَيْثُ) وإن كان بعد حرف انخفض . ومثله عندهم في الشناعة قوله — عزّ
وجلّ — (لله الأمر من قبل ومن بعد) وما يجرى هذا المجرى .

(١) كذا في ١ . وسقط هذا اللفظ في ش، ب . (٢) كذا في ١ . وفي ش، ب «أوضح» .

وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا في ١ . وفي بقية الأصول : « وقويت قية تسوّغ » .

ومثل هذا يُنصب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل [عنه] ^(١) من يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع ^(٢) هذا المضموع السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب ^(٣) إذا أُسند الفعل الى الفاعل ، بغاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمة ^(٤) في نحو حيث وقبل وبعد ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض .
وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعال الذي مؤنثة فُعلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ^(٦) وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن " من " في هذا البيت ليست التي تصحب أفعال للبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضرب عن هذا القول الى

(١) زيادة في أ ، ج . (٢) كذا في أ . ويوافقه ما في ج : « لسقط صداعه » .
وفي ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « انتصب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أ » . وما أثبت هو الصواب .
(٥) يريد أفضل التفضيل ، احترازا عن أفضل الذي مؤنثة فعلاء ، فهو صفة مشبهة .
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التي مطلعها :
شاقك من قملة أملاها بالسط فالور إلى جابر

وانظر الصبح المنير ١٠٤ - ١٠٨ ، والخروقة ٤٨٩/٣

غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعبر اسداده وصحته خضمه . وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا : أنت من الناس حر ، وهذا الفرس من الخيل كريم . فكأنه قال : است من بينهم بالكثير الحصى ، واست فبهم بالأكثر حصي . فاعرف ذلك .

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جاريا على (صحة علة) .

من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجس ، ألا ترى أنهم يقولون : الذي في الدار زيد ، وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ، ولا أزال غرضاً ، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ، ألا ترى أنه لو تُجسَّم إظهاره ففجئ : أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب .

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوة تحمله للضمير — متى جرى على غير من هو له — صفة أو صلة أو حالا أو خبرا — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو

(١) كذا في أ ، ب . وسقط هذا الحرف في ش . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ش ، ج : « علة صحيحة » . (٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب .

(٤) مقضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استناده ، وهو ما في الإنصاف (المسألة الثامنة) . وفي الجمع ٩٦/١ : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ، نحو زيد عمرو يضربه هو ، وريد هد يضربها ، ويضربها هو ، على الخلاف » وقد نقل ذلك الصبان في حاشيته على الأشتوني عند قول ابن مالك في « الابتداء » :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

قولك : زيدٌ هُندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أُجريت (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ في عينيهما ، والزيدون هُندٌ ظريفٌ في نقيصهما ، وما ظنك أيضا بالشفة المشبهة [بالصفة المشبهة] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك جاريتك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرهما ، والمجتر الحية أشدُّ عليها من العصا هو . .

ومن قال : مررت برجلٍ أبى عشرة أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشَبَّها للظاهر بانفصاله فإنه على كلِّ حال ضمير . وإنما وُحِّدْتُ فقلت : أبو عشرة عندهما ولم تُثَنِّه فتقول : أبوا عشرة ؛ من قِيلَ أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، بغيرى مجرى قولك : مررت برجلٍ أبى عشرة أبواه . ١٠ فلما رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شَبَّهه بالفعل فوَحَّدَ البتة . ومن قال : مررت برجلٍ قائمينِ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوى عشرة أبواه . والثنية في (أبوى عشرة) من وجهٍ تقوى ، ومن آخر تَضَعُف . أمَّا وجه القوة فلا تُنْهَى بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنية فيه — لأنه اسم — حَسَنَةٌ ؛ وأمَّا وجه الضعف فلا تُنْهَى على كلِّ حال قد أُعْمِلَ في الظاهر ، ولم يُعْمَلْ إِلَّا لَشَبِّهِه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَّه الفعل ؛ ليقوم العُدْرُ بذلك في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لمَّا شَبَّهوا الفعل باسم الفاعل فاعربوه كَتَفَوْا هذا المعنى بينهما ، وأَيَّدُوهُ بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا في معناه واضح سديد كما تراه .

(١) يحتز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول ١ ، ب ، ش . وفي ما يفيدها وهو : « فَا ظَنَّاك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً،
لِيَحْتَدَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا — على [ما في ^(١) ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغي
من أصحابه ^(٢) نافع فيُنشئ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به، وأجلب
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُحَرَجَ التقيح له ،
والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فأحد ما يحتاج
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ،
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منبش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ؛
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبغي » أي يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »
يعسود على « نافع » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً ونذبه وفضحه .
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس أصحفي *

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزهري وابن السراج وأكثر
المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فيقول :
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع . » وفي الإنصاف
في المسألة ١٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها . » وفي الإرتشاف نسخة الدارقم
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والعزّاء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزهري وأستاذ أبو علي
إلى جواز ذلك ، واختاره ابن صفور ، وروى أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيويه ،
نسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جني في انحصار عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين . »
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العباس — أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشديدا عليه ، وإهابة به إلى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يؤنبص أو يثبتك حرمة شرع . ففحش على ما ترى ؛ فلأننى إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البسليدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده الآ (٣)
١٠ يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد من بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله :
« أمي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم متترع من استقراء هذه اللغة . (٤)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : أوى بالكلام : خالف به من جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقطع الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمي على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجة الإجماع . وفي أسانيد بعض المقال ، غير أنه قيل : إن ساء روى من طرق عدة بلغت مبلغ التوازن المعنوي ، فصار يكود حاتم وشجاعة عنزة . وانظر شرح ابن السبكي لمناهج الرياضات في مبحث الإجماع .

فكَلَّ مَنْ فُورَقَ لَهُ عَنْ عَلِيٍّ صَحْبَةً ، وَطَرِيقِي نَهْجَةٍ كَانَ خَلِيلَ نَفْسِهِ ،
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرَهُ .^(١٣)

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها ، وتنازلت أو أحرَّ على أوائل ، وأعجازا على كلالِ كلِّ ، والقوم الذين لا تشكُّ فى أن الله — سبحانه وتقدَّست أسمائُه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وَجَهَ الحكمة فى الترجيب له والتعظيم ، وجعله بركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْنًا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهي عنه الثَّقَلانِ منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه إناقانا ، ويثابته عِرْفانا ، ولا يُخِلِّد إلى سائح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .

فإذا هو حذا على هذا المثال ، وبأشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه ، غير معاز به ، ولا غاضٍ من السلف — رحمهم الله — فى شئ منه . فإنه إذا فعل ذلك سدَّ رأيه . وشيَّع خاطره ، وكان بالصواب مِثْنَةً ، ومن التوفيق مِظْنَةً ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شئ أضرَّ من قولهم :

(١) أى بيته واضحة . وفيما نقله الشاطبي عن ابن جني : « طريق نهج » . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشي يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٣) عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض انحواج والشيعة . بل قطع بأن الإجماع فى كل من جهة شرعية » . انظر المرجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .

(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهه » .

(٧) الممازاة : المبالاة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « ممان » . وهو تحريف .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .

(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني^(١) : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً فلم تعلم الاقتداء به (والانتصار له) ، (والاحتجاج) لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً » وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسماؤه كم ترك الأول للآخر^(٢) !

- ٥ فَمَا جاز خلافاً للإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم^(٣) : هذا بُحْر ضَبَّ حَرِبَ . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال

- (١) كذا في ١ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . وانظر قول أبي عثمان في نصر يفه في « باب ما ليس من المعتل ولم يحمي على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني : « والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني^(٤) . (٥) كذا في ١ ، ب ، وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أوها :
فل للأمر الأريحي الذي كفاء للبادي ولهاضر
ولازلت من شكرى في حلة لابسها ذو سلب قاهر
وقبله :
فالحديث في البيت الشاهد عن حلة البناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

- (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي سنة ٣٩٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي على أستاذ ابن جني . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهرًا ، فلا منسب أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ، واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه أفراداً بهذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في (هذا بحر ضب حرب) قولاً شرحت به وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا بحر صب حرب البحر . والذي يقوى هذا أنا إذا غلنا : حرب البحر صار من باب حسن الوجه ، وفي حرب ضمير البحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بحره ... » ويقول ابن هشام في المنفى ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي وأن جسي الخفص على الجوار ، وتأولا قولهم : (حرب) على أنه حسمه لـ (ضب) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي للسيرافي من قبل أنه قواء وأبدء ، وليس بأن مجدته . وإذا صح أن الرأي لاس جسي في الأصل كان تقدم السيرافي على ابن جني في عبارة المعنى لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب في « هذا ما مجرى التمت على المنصوت ، والثريك على الشريك ، والبديل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذى لا يُجمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأما أنا فنعدى أنّ فى القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا بُحْرٌ ضَبَّ نَحْرِبُ بُحْرُهُ ؛ فيجرى «نحرب» وصفاً على «ضَبَّ» وإن كان فى الحقيقة للبحر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى «قائماً» وصفاً على «رجل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره .^(١) والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذفت البحْرُ المضاف إلى الماء ، وأقيمت الماء مقامه فارتفعت ؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفيس «خريب» بجرى وصفاً على ضَبَّ — وإن كان الخراب للبحر لا للضَبَّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو على رحمه الله :

* كبيرُ أناسٍ فى يِجَادٍ مَزْمَلٍ *^(٢)

(١) أى ضميره . يريد أن المستوع لم ي . قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا فى ١٠ وفى ش ، ب : «وشاهد» .

(٣) من معلقة امرئ القيس . صدره :

* كأن ثبيراً فى عرابتين وبه *

وثبير — بوزن كرم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : منزّل فيه، ثم حذف حرف الجز، فارتفع الضمير فاستترى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأُطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .
ومثله قول لبيد :

أَوْ مَذْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى الْوَاهِ ^(١) النَّاطِقُ الْمَبْرُوزُ وَالْمَخْتُومُ

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستترى اسم المفعول .
وعليه قول الآخر :

* إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذَهَبُ ^(٢) *

أى مَوْثُوقٌ به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستترى اسم المفعول .

(١) قبله : طلال نغسولة بالريسيس قدّم فيها فلان تميمين رسوم

فكان معروف الديار بقادم فبراق غول قارجام وشوم

ف قوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلق بالمذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جَدَّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطوار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ « المبروز » أى المعطّر المشدود، و« المختوم » أى غير الواضح والفاضع . شبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه آية ، بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوردية ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيجورية، واللسان (برز) . (٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وهما كها :

٢٠ خلقت برب الداميات نحسورها وما ضمّ أجياد المصل ومذهب
لئن شئت الحرب العوان التى أرى وقد طال إيصاد بها وزهب
لنحتملن بالليل منكم ظليمة إلى غير مَوْثُوقٍ مِنَ الْعِزِّ تَهْرَبُ

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطَّرف ، ولم يُؤثر إخراج ذلك على الأصل ؛ تنبها على غيره من المغيَّرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطَّرف منوَّية مقدَّرة ، وكانت الكلمة جمعا نقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بجمع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعا ، فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلمة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلت وبعث واحدا على فُسَوَاعِل كمَوَارِض ، أو أَفَاعِل [من أول أو يوم أو ويح] كأبائر لهمزت كما تهمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسا ؛ من حيث كان التجمع في غير هذا ممَّا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حَقِيٍّ ودُلِيٍّ ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكرك أنهم لم يؤثروا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز :
* تَسْمَعُ مِنْ شُدَانِهَا عَوَاوِلَا *
(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبيل يبلاد طي ،

وعليه فبرحاتم . انقار اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ريج » وأصلحتا : « ريج » . (٤) الأبائر : الذي يقطع رحمه ، وقيل : الأماثر : الذي لا نسل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأَوَّل وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والواو جمع عَوَال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عَوَلَ أي صاح كما يقال كذب كذاما . وكأنه يهف دلوا يتناثر منها الماء . أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي ب ، ش : « شداتها » ، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفي أ ، ح : « شداتها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

* وَكَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ ^(١) *

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كان جمع عوار . والاستظهار في هذين
الموضعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد
عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إيراد
فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [فيما قبل ^(٢)] كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من
التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر مالا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطأ ولتسوا من
القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلعة من قولك : جاءني طلعة ، فقلت :
ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ، أولأنه علم ، لم يكن ذكرك التانيث
والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أولأنه ساكن عين الفعل ، ونحو
ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم
مما يعرَى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجب . وإنما المراعى من ذلك كله كونه
مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجز بنسند بن المثنى الطهوي وهو :

غزوك أن تقاربت أبا عري وأن رأيت الدهر ذا الدوائر
حتى عظامي وأراه ثاغري وكل

والعوار : الزهد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والمهرم . وانظر شرح شواهد

الشافعية للبندادى ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أرى » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أى قدر ، يريد التهورن من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه نائفا ، فليس .

فإن قيل : هَلَا كَانَ ذِكْرُكَ أَنْتَ أَيْضًا هُنَا الْفِعْلَ لَا وَجْهَ لَهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا
ارْتَفَعَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَوْ مُبْتَدَأً . وَالْعَلَّةُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ هِيَ الْعَلَّةُ فِي رَفْعِ
الْمُبْتَدَأِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ؟

قلنا : لا ، لَسْنَا نَقُولُ هَكَذَا مُجَرَّدًا ، وَإِنَّمَا نَقُولُ فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ : إِنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ
ذَلِكَ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، عَارِيًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ قَبْلَهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ فَإِنْ قَبْلَهُ عَامِلًا لَفِظِيًّا قَدْ عَمِلَ فِيهِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ ؛
وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُنَا : زَيْدٌ قَامَ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرْتَفِعْ لِإِسَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ حَسَبُ^(٢) ، دُونَ
أَنْ أَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَعَرِّيُّهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مِنْ قَبْلِهِ . فَلِهَذَا قُلْنَا : أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ
بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ نَحْتَجْ فِيمَا بَعْدُ إِلَى شَيْءٍ نَذْكُرُهُ ، كَمَا احْتَجْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ
الْمُبْتَدَأِ ؛ أَلَا تَرَكَ نَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَامَ فَتَنْصِبُهُ — وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ —
لَمَّا لَمْ يَعْرِ مِنَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ النَّاصِبِ .

فَقَدْ وَضَحَ بِذَلِكَ فَرْقَ مَا بَيْنَ حَالِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ فِي وَصْفِ تَعْلِيلِ ارْتِفَاعِهِمَا ،
وَأَنَّهُمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، فَإِنْ هُنَاكَ فَرْقًا مِنْ
حَيْثُ أَرَيْنَا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَكَ عَنْ عِلَّةِ انْتِصَابِ زَيْدٍ ، مِنْ قَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ زَيْدًا : إِنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَبَ ؛ لِأَنَّهُ فَضَّلَ ، وَمَفْعُولٌ بِهِ . فَالْجَوَابُ قَدْ اسْتَقْلَلَ
بِقَوْلِكَ : لِأَنَّهُ فَضَّلَ ، وَقَوْلُكَ مِنْ بَعْدِ : (وَمَفْعُولٌ بِهِ) تَأْنِيسٌ وَتَأْيِيدٌ لَا ضَرُورَةَ بَكِ إِلَيْهِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي نَسَبِ «نَفْسٍ» مِنْ قَوْلِكَ : طِبْتُ بِهِ نَفْسًا : إِنَّمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ
فَضَّلَ ، وَإِنْ كَانَتِ النَّفْسُ هُنَا فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى . فَقَدْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : وَمَفْعُولٌ بِهِ

(١) كَذَا فِي أ . وَسَقَطَ هَذَا فِي ش ، ب .

(٢) هَذَا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ . وَإِلَّا فَالْفِعْلُ مُسْتَدٌّ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْمُسْتَدُّ إِلَى (زَيْدٍ) بِجُمْلَةِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .

(٣) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : «يَحْتَجُّ» .

زيادة على العلة تطوّعت بها . غير أنه في ذكر كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَبٌ ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولا به ؛ ^(١) ألا ترى أن الفضلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميّزت أي الفضلات هو . فاعرف ذلك وقسه .

باب في عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب ، فإنه ^(٣) حكيّ فيما جاء على فيّعل (إيلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه .
فأما إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عزويّة ، ^(٤) لما لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فَعْوِيلا) لما لم يجد له نظيرا ، وحامته على (فعليت) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عِفريت وِفريت .

١٥

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدخّل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . بفعل عدم النظر ردّا على من أنكر قوله .

- (١) كذا في أ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا في الاسم نحو إبل . وهو قليل لا تسلّم في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

وأما إن لم يَقم الدليل ولم يوجد النّظير لآنك تحكّم مع عدم النّظير. وذلك كقولك
 في الهمزة والنون من أُنْدَلَسْ : ^(١) لئنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « أُنْفَعْلُ »
 وإن كان مثالا لا نظيره . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات
 الخمسة شيء على (فَعْلَل) فتكونّ اللون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن
 النون زائدة فقد برّر في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهى الدال واللام والسين ،
 وفى أوّل الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون
 النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها
 إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مُدَحْرَج وبأيه . فقد وجب إذا أن
 الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أُنْفَعْلُ ، وإن كان هذا مثالا
 لا نظيره .

١٠

فإن ضاتم الدليل النّظير فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عنتر ^(٢) . فالدليل
 يقتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَل)
 وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فأتا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفى معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب فى شرح
 الافتراح ٧٩ نسخة التيمورية فى الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما
 فقد حرّره » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشاب الحفّاص فى شرح الشعا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة
 فلا قائل به .

١٥

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ففى » .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وإن » .

٢٠

(٥) من معانيه الشجاع ، والذّهاب .

باب في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فذلك قلت : مررت
برجل أفعيل^(١) . فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك في جواب من قال رأيت
زيدا : ألمني^(٢) يا فتى ، فالمنى صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين^(٣) : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره ، نحو
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبى أن تكون مفيدة فأوجد^(٤) أن من الصفات
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائد على اسم عاير
من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،
فهذا طريق هذا^(٥) .

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كالحق . يرى سيويوه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان
المنازق . وانظر الكتاب ص ٦٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والمجمع ٧٣/١ .
(٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمنى منسوب إلى من . فكأنك قلت : أفرضى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر
في هذا قرأته بهجمة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ٤٠٤/١ ، وشرح الرضى للكافية ٦٤/٢ ،
والمجمع ١٥٣/٢ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص ١٨ .
(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أغفرت به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .
(٥) كما في شر ، ب . وفي أ : فهذه « .

باب في اللفظين على المعنى الواحد

يُردّان عن العالم متضادّين

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرسّلاً، والآخر معلّلاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلّل، ووجب مع ذلك أن يتأوّل المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب — في غير موضع — في التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث^(١)، وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث. واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن يكون ألفاً، كقناة، وفتاة، وحصاة، والباقي كلّ مفتوح؛ كحُطبة، وعينة، وعلامة، ونسابة. قال^(٢) : ولو سمّيت رجلاً ببنت وأخت لصرفته^(٣). وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء (عفريت) و (ملّجوت) وجب أن يُعمل قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأوّل، ولا يُعمل القولان على التضادّ.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكرت قلت (ابن) فزالّت التاء كما تزول التاء من قولك : ابنة. فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمّع به في هذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال في عدّة مواضع في نحو (حمراء)

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢ : « وأما بنت فأنك تقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة ». وانظر أيضاً ص ٣٤٨ ج ٢ - (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ .

(٣) أى في الوطن السابق . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب زيادة « مرقّة » وهذه زيادة لاحاجة إليها ، وليست في حارة سيويه . (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢ : « واعلم أن الألفين لا ترادان أبداً إلا للتأنيث » .

و (أصدقاء) و (عُشْرَاءُ) ^(١١) وبابها : إن الألفين للتأنيث ، وإنما صاحبة التأنيث
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى ، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي
هي كَالِف (سَكْرَى) و (عَطَشَى) فلَمَّا التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .
و يدلّ على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت إزالة العلامة ^(١٢)

للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيّرت الثانية وحدها ، ولم تعريض للأولى .
وذلك قولهم (حمرأوان) و (عُشْرَوات) و (صحراوى) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبة من صعب ، إنما تأنيث
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر . ^(١٣)

فإن قلت : فهل في بنت وأخت عَلم تأنيث أولا ؟

١٠ قيل : بل فيهما عَلم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بَنُو وأخَو ، بدلالة
تكسيرهم إياهما على أفعالٍ في قولهم : أبناء ، وآخاء . قال بشر بن المهلب : ^(١٤)
وجدتم بئكم دوننا إذ نُسبتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه !

فلَمَّا عُدلا عن فَعَلٍ إلى فَعِلٍ وفُعِلٍ وأبدلت لهما هاء فصارتا بنتا ، وأختا

١٥ كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلمًا لتأنيثهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من
التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبنة ، فقلت في الإضافة إليهما : بَنَوِي ، وأَخَوِي ؛
كما أنك إذا أضفت إلى مافيه علامة تأنيث أزلتها ألبنة ؛ نحو حمرأوى وطَلِجِي ،
وحُبْلَوِي . فأما قول يونس : بَنَتِي وأَخَتِي فردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع
موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول يجتذبه وتسوّغه .

٢٠ (١) يقال ناقة عشراء : مضي لحملها عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « إذا » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنا)
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فيها علامة تأنيثها » .
(٥) كذا في ش ، ج . وفي أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيويه لا يجمع بين ياءى الإضافة وبين صيغة^(١)
بنت، وأخت، من حيث كانت الصيغة عالما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكراً،^(٢)
وقد أثبت فيما علامة تأنيث بفكها ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من^(٣)
ياءى الإضافة في بَسَوِي ، وَأَخَوِي ؟ فإذا أثبت في الاسمين بها علامة للتأنيث،^(٤)
فهلاً منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث^(٥)
إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضاً مما قد أجبنا عنه
في موضع آخر .

وكذلك القول في تاء ثنان ، وتاء ذيت ، وكبت ، وكلتي : التاء في جميع ذلك
بدل من حرف علة ، كاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء في ذية ،
وكية ، وائتان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً ؟ قيل :
إذا قام الدليل لم يلزم النظر . وأيضاً فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فلأنها
بَدَلُ خَصِّ التأنيث ، والبديل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضاً شبهة
بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى
إلى ما حكاه عن أبي الخطّاب من قول بعضهم في راية : راية بالهمز ، كيف شبه ألف^(٦)
١٥

-
- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « با » .
(٣) في الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتة أوفق للسباق . أى فلم صرفهما سيويه .
(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) في الأصول : « ثنت » . وما أثبتة أوفق
للسباق ، والحديث في هذا كله عن سيويه . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مع » .
(٧) يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد أعتمدت في إثبات « بها »
على أ . وفي ش ، ب : « بها » وهو خطأ . (٨) أى سيويه . (٩) يريد الصيغة
هي علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيويه . انظر الكتاب ١٣٠ / ٢

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما همزها بعد الزائدة في نحو سقاء، وقضاء. وأما قول أبي عمر: إن التاء في كلتي زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَلَّ) فردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك،

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا. وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكتبان، وقال مع ذلك: هو من الكب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشوا، ووزنه فَعَتَلَان. ففي هذا شيان: أحدهما التسديد من قول أبي حمزة، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكب ثلاثيا، والكتبان رباعيا؛ كزيم وازرام، وضفد، واضفاد، وكزغب الفرخ وازلقب، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثي والرباعي، المتداخلين. وهذا غور عرس، فقلنا فيه ولنعد.

- ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء يحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الألبق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخر أن يمكن.

- (١) ريد الجرمي صالح بن إسحق. أخذ عن الأعشى ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة ٢٢٥ هـ، انظر البنية. وانظر اللسان في كاور.
- (٢) كذا في ١، ب. وفي شرح سقطت الوار.
- (٣) يقال: زوم دمه وازرام: انقطع.
- (٤) يقال ضفد الرجل واضفاد: كان ثقيل الهم رخوا أحق. وفي الأصول: «ضفند» وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أنبه أوتق بالسابق.
- (٥) زغب الفرخ وازلقب: طلع وبشه.

وذلك كقوله ^(١) : حَتَّى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكرُ عدّة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حَتَّى . فعلم بذلك وبَنَصِّه عليه في غير هذا الموضع أن (أَنْ) مضمرة عنده بعد حَتَّى ، كما تضمّر مع اللام الجازة في نحو قوله سبحانه (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ونحو ذلك ، فالمذهب إذاً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أَنْ) وصارت حَتَّى عوضاً منها ، ونائبة عنها تَسبب النصب إلى (حَتَّى) وإن كان في الحقيقة ل (أَنْ) .

ومثله معنى لا إعراباً قول الله سبحانه : وما ريتَ إذ رُميتَ وابكتَ الله رمي ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما ريتَ إذ رُميتَ . ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أفدره على الرمي ومكّنه منه وسدده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله ، وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً منه ^(٦) .

ومثله معنى قولهم : أذن ولم يؤذن ، وصلى ولم يصل ، ليس أن الثاني ناف للأول ، لكنه لما لم يعتد الأول مجزئاً لم يشبهه صلاة ولا أذاناً .

(١) يريد سيدي به . يقول في ص ١٣٤ ج ١ : « اعلم أن حتى نصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٧٠٤ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتدرت بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن^(١) جسا عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتته ولم ينفيه، وأن القول الآخر مطّرح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مبّان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به يُبحث عن تاريخهما، فمعلم أن الثاني هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُماز به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمر فلم يُعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منها الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان في القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعى التي دعت القائل بهما إلى أن أعتمد كلّ منهما .

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظنّ؛ فإما القطع بالبات فعند الله علمه .^(٢) وعليه طريق الشافعيّ في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا التبع، أخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عاتمة كتيبه عليه . (وكننت إذا

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا في أ . وفي ش، ب : « إذا » .

(٣) كذا في ش، ب . وفي أ : « بأن » . (٤) كذا في أ، ب . وفي ش :

« راجعًا » . (٥) تبع البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في أ، ب، ش .

وفي ج : « وكننت إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبا الحسن كثيرة » وأبو الحسن هو الأنفخ سعيد بن مسعدة .

أُرِثْتُ عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لابد للنظر من إلزامه إياه
يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة) .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع^(١) به كلام
سيبويه ، وسمّاه مسائل الغلط . فخذني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر^(٢)
منه ويقول : هذا شيء كتّارأيناه في أيام الحَدَاثَةِ ، فأما الآن فلا . وحدّثنا أبو علي ،
قال : كان أبو يوسف إذا أفتى بشيء أو أمل شيئاً ، فقل له : قد قلت في موضع
كذا غير هذا يقول : هذا يعرفه من يعرفه ، أي إذا أُئِمَّ النظر في القولين وُجِدَا
مذهباً واحداً .

وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيئات : أنا أفتى مرّة بكونها اسماً سمي به
الفعل ، كَصَمَةٍ ومَةٍ ، وأفتى مرّة أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرن في الحال .
وقال مرّة أخرى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممنوع أن تكون مع ذلك اسماً سمي^(٣)
به الفعل ، كعمدك ودونك . وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالف قوله
يقول : عكر الشيخ . وهذا ونحوه من خِلاج الخاطر ، وتهادي المناظير ، هو الذي
دعا أقواماً إلى أن قالوا بشكافؤ الأدلة ، واحتملوا أئفال الصغار والدّلة .

- ١٥ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقع » . (٢) هو ابن الرّاج ، وأبو العباس هو المبرد .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقول فيه » . (٤) يريد صاحب أبي حنيفة يعقوب بن إبراهيم .
مات سنة ١٨٣ في خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « شيئاً » .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أمل » . وهما لغتان . (٧) ماذا قلت : هيأت ما تقول
فالغنى في البعد ما تقول ، كما تقول : الحق أمك عالم أي في الحق . وهذا الرأي سبق به المرد في المفتض
في باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً ، يقول فيه : « فأما هيأت وأزِيلها : في البعد ، وهي مرف
غير متحرّك ، لإيهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . (٨) كذا في ج وفي عبارة اللسان (هـ) .
وفي سائر الأصول : « يكون » . (٩) أي أخرج كلامه عن الوضع والصفاء ، من قولهم :
عكر الشراب : جعل فيه ما يَكْذَرُه ويجعله عكراً . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر
مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عدد القائلين به مكافؤة لدلائل سائر المقالات . وانظر المال
والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

وحدثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريق حديث هذا الخاطر أني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا . جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر :^(٢١)

وكننت أمشي على رجلين معتديلا^(٢٢) فصرت أمشي على أخرى من الشجر

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرت^(٢٣) ، ثم إنني الآن — وقد مضى له سنون — أعان الخاطر واستنمده ، وأفانيه وأتودده ، على أن يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متاب^(٢٤) ، وضنين به غير معط .

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرأ منه ، أو ألمت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بمصه ، ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فبتهيم^(٢٥) — رحمه الله — ، له ويتطلق إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفة بقدر نعمة الله عليه فيه ، وفي أمثاله .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ظريف » . (٢) نسبة البغدادى في شرح شرواهد الشافعية ٣٦٠ إلى أبي حنيفة ، ونسبه في الأمالى ٢ / ١٦٣ في أربعة أبيات إلى عبد من عبيد بحلة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ : « أخرى من الشجر » العدا يعتمد عليها حين أدركه الهرم .
(٣) أى أعارض . (٤) أى اتخذته نمدا . وهو الماء القليل — أردت وأرتوى منه .
(٥) أى أصانته وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « يتطلق » .

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره، ونبأه محله^(٢) : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه .

وإنما تبسط في هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نهده، وأوعر ستمته، وبالله سبحانه الثقة .

باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة^(٤)

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه يأخذ به . وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغير، فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة،

(١) في هامش ب : « أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص » والخصاص هو شيخ الجمعية ببغداد، له الصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخي، وكتاب في أصول الفقه . وقد طبع له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ . واطر الشذرات ٧١/٣، والجوم الزاهرة ١٣٨/٤، والفوائد البية في تراجم الجمعية للكنوي .

(٢) البأوة : الارتماع والشرف . (٣) سآزعه خطر وانتزع، وقد أعمل الثاني .

(٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣) ؛ فإن ذلك في الدور يقع في المسئلة الحكم في العربية يقول بها الحوي، فيعود على المسئلة بالفساد، وهذا يراد أن القياس على الظائر في بعض الأمور يقضى بحكم، فتكشف العرب عنه ؛ لأنه يقضى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك لو سدت إلى العصا قلب الألف وأوا فتقول : عصوي، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضى بقلبها ألها، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألها لعدت قلبت الألف وأوا ؛ لوقعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضي للشافية ١٠٩/٣ .

(٥) في « عرت » وهو محذوف عن « عدت » .

ولا تتكف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي - رحمه الله - غير دفعه بيتا^(١)
مبني معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير : قِوَاة ، وعلى^(٢)
^(٣)

التأنيث : قِوَاة ، ثم تكسرها على حد قول الشاعر :

موالِي حَلِيفٍ لا موالِي قَرَابَةٍ ولكن قَطِينًا يُحِبُّونَ الْأَتَاوِيَا^(٤)

- جمع إتاوة - ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فجمع بين واوين
مكتنفى أليف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطرف .

وجه ذلك أن الذي قال (الأتَاوِيَا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن

يقول : أَتَاوِي ؛ كقوله في علاوة ، وهراوة : عَلاوِي ، وهَرَآوِي ؛ غير أن هذا^{١٠}

الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث في مثال

التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة ؛ كهزمة رسائل وكائن ، فصار التقدير^(٥)

به إلى أَتَاءٍ ، ثم تبدل من كسرة الهمزة فتحة ؛ لأنها عارضة في الجمع ، واللام معتلة

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : حل اعتبار التاء عارضة على

قواوٍ حكم المفضلة ، فتكون الواو في حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة^{١٥}

تكون كشفاوة ، فلا تكون الواو في الطرف فصيح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النابغة الجعدي . انظر اللسان في « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنهى أضغان قومي بينهم وسواهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحبلون الأتَاوِيَا » أي يعطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على

خدمتهم . ورواية اللسان في (أتو) : « يسألون الأتَاوِيَا » - وانظر اللسان في (حلب) ويبدو أن من^{٢٠}

هذه القصيدة ما أورده له ابن تينية في الشعر والشعراء (٢٥٢ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومي لم تحق صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتن آسيا

ولكن قومي أصبحوا مثل خبير بها داؤها ولا تضر الأعاديا

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى آتاءى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى آتاءا، ثم تبدل من الهمة واوا، لظهورها لاما في الواحد، فتقول: آتآوى كعلاوى. وكذا تقول العرب في تكسير إتاوة: آتآوى. غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها ليصح بعدها الياء التي هي روى القافية، كما معها من القوافي التي هي (الروايا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يستجز أن يقر الهمة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمة أن تمل وتغير إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة آتاء واوا، ليزول لفظ الهمة التي من عاداتها في هذا الموضع أن تمل ولا تصح لما ذكرنا، فصار (الأتاويا).

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كُثرت أن تصير بها الصنعة إلى قواء، ثم تبدل من الهمة الواو؛ كما قُسل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قواوى. فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهميز كما همزت في أوائل لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قواوى، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمة الواو، ثم من الواو الهمة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية. فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة منه، وألا تتجاوز إلى أمر ترتد بعد إليها، ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أهز». (٢) كذا في الأصول. وانظر محذوف
أى لا غاية له. (٣) أى لا تبدل عنها إلى غيرها، لتلا يلزم الدور، أو قصر الساق وإراحة
من اللعب والمنت والعبث. انظر شرح الاقتراح. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «يرة».
(٥) هو من أوجدتك المسال: أمكتك منه وأظفرتك به. وما أئبه «توجد» في أ. وفي ش،

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأنابيا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والترم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعالة من القوة : قَوَاوٍ قد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك المحمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأنابيا) ، والأخرى كَنَفَكَ الألف بالواوين مجاوزا آخرهما الطَّرَفَ فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأنابيا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار مترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان صَحِيحاً ما يلينى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأنابيا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من المحمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤال ذكره له ، ولا عَجَباً به ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بعديته ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسا بأن يُقَرَّز هذه المحمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرها الآخر فى قوله :
له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا^(٦)

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش :
« كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى اكترانا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عاب به وما بالى .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أرلا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض نصوص الأنبياء ، وقبلة :

٢٠

وإن يك شئ خالدا ومعمرنا تأمل تجد من فوته الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن الله ما يتبع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الظاهر « فوقه » - وانظر المرجع السابق .

— وكان أبو عليّ يشدّناه * .. فوق سِتّ سماءيا * — لقال (الأثانيا) كقولهِ (سمائيا) .
فقد علمت بذلك شدّة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي
هو سماء . وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة ، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله
(الأثاوي) كالعلاويّ والهرّاويّ ؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحده — أعني إتاوة
— كوجودها في هراوة وعلاوة ، كذلك أبدل منها الواو في أثاويّ ، وإن كانت مكسورة ؛
تُشعّا على الدلالة على حال الواحد ، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سماءيا *
ألا ترى أنّ لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيه ؛ كما روعيت
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح ، نعم ، وقد يلتزم الشاعر
لإصلاح البيت ما يتجمّع فيه أشياء مستكرهة لا شيثان اثنان : وذلك أكثر من أن
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمتاه ، وصحّ به ما قدّمناه .
فهذا طريق ما يبيّء عليه ؛ فقس ما يرد عليك به .

باب في الحمل على أحسن الأقبحين^(٣)

اعلم أنّ هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة^(٤) . وذلك أن تُحضرك الحال
ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداها ، فينبغي حينئذ أن تعمل الأمر على أقربهما
وأقلّهما لحشا .

وذلك كواو (ورّتل) أنت فيها بين ضرورتين : إحداها أن تدعى كونها
أصلا في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلّا مع

(١) وذلك أن المياه السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢
والمراجع السابق . (٢) كذا في ش ، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : ربح بينهما . فقله : الميلة —
على صيغة المفعول — يريد الميل فيها والمراجع . (٥) هو الشرّ والأمر العظيم .

التكرير، نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن يجعلها زائدة أولًا ، والواو لا تزداد أولًا . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى من أن يجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني في حال التضعيف . وإنما أن تزداد أولًا فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره .

(٢) باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التانيث بالواو ؛ وذلك نحو حراوى ، وصغراوى ، وعشراوى . وإنما قُلبت الهمزة فيه ولم تُنْقَر بحالها لئلا تقع علامة التانيث حشوا . فمضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة في هامش ب : « يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمناجاة بينهما » . والحمل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف بتقدمه بقياس الشبه ، وعرفه ابن الأنباري بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الاقتراح المسلك السادس من مسائل العلة ، وانظر في أشباه السيوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى حِرْبَاء : حِرْبَاوِيّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لمّا شابهت همزة حمراء وبأبها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوى لكونها زائدة فتُشَبَّه بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لمّا اتفقتا في الزيادة حُمِلَت همزة عِلْبَاء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاء ، وقَضَاء : كِسَاوِيّ ، وقَضَاوِيّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاء ؛ من حيث كانت همزة كِسَاء ، وقضَاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبديل همزة عِلْبَاء واوا في علباوى لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة كِسَاء وقضَاء من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَاوِيّ : قُزَاوِيّ ، فشبَّهوا همزة قُزَاء بهمزة كِسَاء ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاء غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاء في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يُحْمَلُ أحدها على ما قبله ، تشبُّثا به وتصوّرا له . واليه وإلى نحوه أو ما سيؤييه بقوله : وليس شيء يُضْطَرُّون إليه ^(١) إلا وهم يحاولون به وجهها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لثلاثا يجمعوا بين علمى تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَان تشبيها له بعلباوان ، ثم قالوا : قُزَاوَان حملا له على كِسَاوَان ، على ما تقدّم .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : «عما يضطرون» بزيادة «عما» . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترحُّج^(١) في أثنائها ؛ لِما يلبسونه ويكثرُون استعماله من الكلام المنشور ؛ والشعر الموزون ، والخُطْب والسَّجُوع ، ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً ، وتخيُّلهم ما لا يكاد يشعرون به من لم يالف مذاهبهم .

- ٥ وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشَّبه اللفظي نحو أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَّب ، وتنضَّب علَّبين ؛ لِما في ذلك من شَبه لفظ الفعل ، فخذفوا التنوين من الاسم لمشايبته ما لاحتصَّ له في التنوين ، وهو الفعل . والشَّبه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الردِّ على من ادَّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغنائها المعاني

- ١٠ اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهرها . وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثِّقك ، ويذهب في الاستحسان له كل مدَّهَب بك . وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتصاحبها وتهذبها وتراعياها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخُطْب أخرى ، وبالإسجاع التي تلتزمها وتتكلَّف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنعم قدراً في نفوسها .

- ١٥ فأول ذلك عنايتها بالألفاظ . فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصلحها وربَّوها ، وبالفوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

(١) أى التصرف فيها والتوسع . يقال : ترحَّج في ساحة الدار ، وترجَّج في المعيشة : تصرف .

(٢) أى نواحيها ووجوهها . وأثناء الشوب : تضاعيفه ومطاريه ، واحدها شوب ، بكسر الشاء . وسكون النون . (٣) هذا راجع لـ (تألَّب) و (تنضَّب) . ويراد به التعرُّض عن أن يكون تألَّب

وتنضَّب في مقامها الأصل في اللغة ، فالألَّب : شجرة تخلد منها القسي ، والتنضَّب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعبها » ،

وفي ش : « تداعبها » . (٦) في د « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل
إذا كان مسجوعاً لذِّ سامعه خِفِّظَه ، فإذا هو حفظه كان جديراً باستماله ، ولولم يكن
مسجوعاً لم تأنس النفس به ، ولا أُنْقَتَ لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،
وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .
وقال لنا أبو عليّ يوماً : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، واليه أسرع ؛
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً ، أو عبداً عسيفاً ، تنبو صورته ، ويمجَّجَ جملة ،
فيقول ما يقوله من الشعر ، فلا أجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعذوبة
مستمعه ما يصير قوله حُكْماً يرجع إليه ، ويُقْتَنَسَ به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :

إن كنتُ عبداً فنفسِي حُرَّةٌ كَرَمًا أو أسود اللونِ إني أبيض الخُلُقِ
وقول نصيب :

سودت فلم أملك سوادِي وتحتي قبض من القوهيَّ بيض بناثِقه

١ (١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « ده » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
« بمتهمة » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أي لاستماعه . وفي أ بكسر الميم .

(٣) هـ وابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقة » .

(٥) الطلاوة — مثله الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مستمعه » .

(٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يقاس » . (٨) هو حميم عبد بن الحساس .

وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما في الأمال

٨٨/٢ وذيها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسب صاحب الأغاني ٢/٢٠ طبعة بولاق

إلى حميم ، وليس في ديوانه ، ونسب صاحب اللسان في (نوه) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج .

وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القوهي : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو

إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والباقي جمع بنية .

وسائق القميص : المرأة التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواد . وخلقه .

١٠

١٥

٢٠

وقول الآخر :^(١)

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سَنَى^(٢) وَكَانَتْ فِي الْعَيْنِ نُبُوءٌ عَنِّي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنٍّ
* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّنْظِيَّ *

- فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وجسّوها ، وحسّوا حواشيها وهذبوها ،
وصقلوا غُرُوبها وأرْهَقوها ، فلا تَرَيَنَّ أَنْ العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ، بل
هي عندنا خِدْمَة منهم للمعاني ، وتنويه [بها] وتزكيتها ، وتقديسه ، وإِنَّمَا المَبْعَى بذلك منه الاحتياط للوعى^(٣)
الوعاء وتحصيده ، وتركيبه ، وتقديسه ، وإِنَّمَا المَبْعَى بذلك منه الاحتياط للوعى^(٤)
عليه ، وجواره بما يُعْطَرُ بَدَنَهُ ، ولا يعرّجوه ، كما قد نجد من المعاني الفاحرة^(٥)
السامية ما يهجنه ويفضّ منه كدرة لفظه ، وسوء العبارة عنه .

فإن قلت : فإنما نجد من ألفاظهم ما قد نَمَقُوهُ ، وزخرفوه ، ووشّوه ، ودجّجوه ،
ولسنا نجد مع ذلك تحتّه معنى شريفاً ، بل لا نجد قَصْداً ولا مقارِباً ؛ ألا ترى^(٦)
إلى قوله :

- (١) هو مالك بن أمية كما في الوحشيات ، ووردت الأشعار الثلاثة الأولى في الحرواء ١/ ٣٠٠ .
غير مبرّرة . (٢) كذا في ١٠٠ ش . وفي : « صمير السن » . وفي الوحشيات :
« حديث السن » . (٣) هو استعارة من عروب الأسنان ؛ أي أطرافها ، واحداً غرب يفتح
الأول وسكون الثاني . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٥) كذا في أ .
وفي ب : « توكيته » . وفي ش : « تكويته » . (٦) كذا في أ ، ب ، ش . وفي :
« المعنى » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « روم » . (٨) ثبتت هذه الصلة
في أ ، ب ، ش . وسقطت في ج ، وهذا أجود . والمعنى — بضم الميم وفتح العين — أو الموعى
ما وضع في الوعاء . يقال : أوعيت الشيء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ مسدداً بعل .
(٩) كذا في أ ، والبشر : طاهر الجلد . وفي غيرها : « نشره » والنشر — يفتح الون وسكون
الشين — الراحة الطيبة . (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فلا » . وفي ب : « يريب » .
(١١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نهجه » . (١٢) تنازعه في العمل يهجه ويفضّ .
(١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجليد . (١٤) جاء هذان البيتان في أسرار البلاغة
مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفي الوساعة ص ٨٨ ، ونسباً فيها ليزيد بن العثري ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

وَمَا قَصَيْنَا مِنْ مِثْنَىٰ كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطْلُوعِ الْأَبَاطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه، وصقاله وتلامح أنحائه، ومعناه مع هذا ما تحسّه وتراه : إنما هو : لما فرغنا من الحجج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني خفيضتها .

قيل : هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا رأى ما أراه القوم منه ، وإنما ذلك لحفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق . وذلك أن في قوله « كل حاجة » [ما] يفيد منه أهل النسيب والزفة ، وذوو الأهواء والمقة ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم ؛ ألا ترى أن من حوائج (مئى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعناد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقي ، ومنها التشاكى ، ومنها التخلل^(٦) ، إلى غير ذلك مما هو تال له ، ومعقود الكون به . وكأنه صانع عن هذا الموضع الذى أوما إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله فى آخر البيت :

* ومسح بالأركان من هو ماسح *

- (١) أى ظهورها وإيمانها . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « رآه » .
(٣) ثبت هذا اللفظ فى أ ، وسقط فى ش ، ب . وفى ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى عبارة مستقيمة بخلاف ما فى ب ، ش . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « ذو » .
(٥) فى الأصول : « سواء » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجملة « والمعناد فيه سواها » عطف على « غير ما الظاهر عليه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير فى « فيه » يعود إلى « الظاهر » .
(٦) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « التشاكى » . (٧) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « التجل » . وكان التخلل طلب الحلوة بالحليب . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ج : « لقوله » .

أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها، وآرابنا التى أنضيناها^(١)، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجازى فى القرية من الله مجراه، أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح.

وأما البيت الثانى فإت فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب، وآمنوا له مئة الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقدر الحديث بين الالقيين، والمكاهية بجمع شمل المتواصين؛ ألا ترى إلى قول الهذلى^(٢) :

وإن حديثنا منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عود مطافيل^(٣)

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابع جديدا
فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرج حيا رباً^(٤)

وقال الآخر^(٥) :

وحدثتني يا سعد عنها فزدتني جنونا فزدني من حديثك يا سعد

(١) أى فرغنا منها ، من قولهم : أنضى الثوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المثل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على اليتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التى بلغناها » .

(٢) يربد قوته . ومئة الشباب : نشاطه وأوقته . والماضى : نافذة الأمر ، والصليب : التديد ذر الصلاة .

(٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/١٤٠

(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفلس » : « تبذله » بدل « تعليه » . والضمير فى « تبذله » يعود إلى « حديثا » وفى « تعليه » للغير والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .

(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، ومعاهد النصبص ١/٥٧

(١١)
وقال المولّد :

وحديثها السّحر الحلال لو آته لم يّخن قتل المسليم المتحرّز

الأبيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله (أطراف الأحاديث) وحياً خفياً ، ورمزاً حُلواً ؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصّباية المتّبعون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحل وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن عُدَّ بموقعه ، وأقْبَلُ له مستيعه .

نعم ، وفي قوله :

* وسالت بأعناق المطى الأباطح *

من الفصاحة ما لا يخفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعراف وأشهر .

فكانت العرب إنما تحلّى ألفاظها وتديبها وتشيها ، وتزخرفها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله صلى عليه وسلم : ” إن من الشعر لحِكمة وإن من البيان لِسِحْرًا “ . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتدّد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جُعِلت مصابيد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرف بذلك أن الألفاظ خَدَمُ للعاني ، والمخدوم — لاشك — أشرف من الخادم .

(١) هو ابن الرومي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتقاضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله ” حكاً “ يضبط كقفل مصدرًا ، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار في التلطف بمذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤثر عليها ، أو يُتَّجَمَّ الحلال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن علىَّ يمينا ألا أقملَ هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيدك الله — لم تحلف يمينا قطُّ على أمرٍ فرأيتَ غيره خيرا منه فكفرتَ عنها له ، وأمضيته ، فما أحبُّ أن أُحْنِكَ ، وإن كان ذلك قد كان . منك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك . فقال له : سمحرتني ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولناخذَ لِمَا كُنا عليه فنقول :
 مما يدلُّ على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا
 في شملت ، وصعمرت ، وبيطرت ، وحولت ، ودهورت ، وسلَّقت ، وجعيت :
 إنها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على سَمْتِها (١٠) : عدد حروف ،
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها
 ببنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، ملحقة بباب درجت
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،
 والحوقلة ، والدهورة ، والسلَّاة ، والجمَّابة . فهذا [ونحوه] كالدحرجة ، والهملجة ،

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تمب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . والعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدُّم ، وهو قد يتعدى بنفسه . (٤) شمل : أسرع وشمر . (٥) يقال : صعرت الشيء : درجته . (٦) حولل : ضعف . (٧) يقال : دهورت الشيء : حمه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلَّاه إذا طمعه فألقاه على جنبه . (٩) جمَّابه إذا صرعه . (١٠) السمت : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهملجة : حسن سير الدابة في سرعة .

والفوقاة ، والزوزاة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية ، والمصادر أصول
للافعال حِكَم بالحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تصرفها استمرار ذوات الأربعة .
فقولك : يَبْطُرُ يَبْطُرُ بَبْطَرَةً ، كدحرج يدحرج درجة ، ومُبيطِر كدحرج . وكذلك
شمل يشمل شملته ، وهو مُشْمِلٌ . فظهر تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على
إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع
يقطع تقطيعا ، بلأوا بأفعل ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على
سنته وبوزنه ؛ كما كانت فعلا ، وقيل ، وقول ، وقول ، وقول ، على سنته وبوزنه
ملحقة . والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع
مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة ؛ ألا تراهم يقولون : ضارب ضاربة ،
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دحرج .

فإذا قيل : فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قتيلا ، وأكرم إكراما ، «وكذبوا بآياتنا كذبا»
فهذا بوزن الدحراج ، والميرهاف ، والززال ، والقِلقال ؛ قال :
* سَرَّهُتُهُ مَا شَكَّتْ مِنْ سِرْهَافٍ *

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» معدة ، وقد جرت على ما في المطبوعة ، وهو
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأدنى بالسباق ما أثبتناه ، ألا تراهم
يقول : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القتيال . والقتيال والقتال كلاهما يقال في مصدر
قاتل ، وإن كان الأظهم الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٤٨/٦ .
(٥) هو الدجاج ، وهو من أرجوزة بماتب فيها إبه روبة . وبعده :

حتى إذا ما آخى ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف
قال : الذي جمعت لي صوافي من غير ما عصف ولا اصطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلل ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلل ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع .
فإن قلت : ففي الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء في غالب أمرها وأكثر

أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صح إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل — وإن كانت بوزن درج — غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى . فافعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا ، نحو دخل ، وأدخله ، ونرجع ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ، نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأطلق الزرع ، ولغير ذلك من المعاني . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا ، نحو ضارب زيد عمرا ، وشاتم جعفر بشرا . وأما فعل فالتكثير ، نحو خلق الأبواب ، وقطع الحبال ، وكسر الحرار .

فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جرى بها المعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شمل ، وجهور ، ويطرب ، فتنكبوا إلحاقها بها ، صوتا للمعنى ، وذبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا المعنى

== « سرفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده في تربيته ، و« أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — وهو الشعر من النخ . و« الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العراب ، وقوله : « صواف » جمع صاف أى خالص لى ، و« المصف » : الكسب ، و« الاصطراف » : التصرف في كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طبع في ماله وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم ينبغ في كسب هذا المال ربحه . وانظر الجزء الثاني من مجموع أشعار العرب طبعه أوردية ص ٤٠

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هي : « والمراعاة » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وقروا » .

ورجيوه ؛ لشرفه عندهم ، وتقدمه في أنفسهم . فأروا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا ، وتجما معتقرا . وهذا الشمس إمارة مع أدنى تأمل .

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره ؛ ألا ترى أن (مفعلا) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحقا بها ؛ نحو : مَضْرَبٌ ، ومَقْتَلٌ . وكذلك (مفعَل) نحو : مِقطعٌ ، ومِنسَجٌ ، وإن كان مفعَل بوزن جعفر ، ومفعَل بوزن هجرع . يدلُّ على أنها ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من إدغامهما ، نحو مَسَدٌ ، ومَرَدٌ ، ومِثْلٌ ، ومِثْلٌ . ولو كانا ملحقين لكانا حرى أن يخرجنا على أصولهما ، كما خرج شملل وصععر على أصله . فأما محبب فعلم نخرج شاذًا ، كتهلِّل ، ومكزوة ، ونحو ذلك مما احتل لعليته .

وسبب امتناع مفعَل ومفعَل أن يكونا ملحقين . وإن كانا على وزن جعفر ، وهجرع . أن الحرف الزائد في أولهما ، وهو لمعنى ؛ وذلك أن مفعَلًا يأتي للصادر ، نحو ذهب مذهبًا ، ودخل مذهبًا ، ونحو مخرج مخرجًا . ومفعَلًا يأتي للآلات ، والمستعملات ؛ نحو مطرق ، ومِروجٌ ، ومِغْصِفٌ ، ومِثْرٌ . فلما كانت الميان ذواتي معنى خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب ، فيستهلك المعنى المقصود بهما ، فتعاموا الإلحاق بهما ؛ ليكون ذلك موقرًا على المعنى لهما .

ويدلُّك على تمكُّن المعنى في أنفسهم وللفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدسوا دليله ليكون ذلك إمارة لتمكُّنه عندهم .

- (١) أى بهذه الزيادة ، أى بسببها . (٢) من معانيه الأحمق ، والمجنون .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إدغامها » . (٤) النل : الصرع ، ويقال ربح مثل ؛ أى يذل به ويصرع . ورجل مثل : قوى . (٥) النل : الطرد ، وأمثال الطرد ، وهو ربح قصير . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب سقطت الواو . (٧) تنبت الواو في أ ، وسقطت في ش ، ب . (٨) هى المروحة يترجح بها . (٩) هو الخرز .

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أوّل الفعل ؛ إذ كُنْ دلائل على
 الفاعلين : مَنْ هم ، وماهم ، وكم عَدْتهم ؛ نحو أفعَل ، ونفعل ، وتفعَل ، ويفعل ،
 وحكموا بضدّ [هذا للفظ] ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إِنَّ أَقْبَسَهُ
 أَنْ يَكُونَ بِتَكَرُّرِ اللَّامِ ، فقال : باب شملت ، وصعرت ، أقبس من باب
 حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق
 والصناعة : كيف بابها التأخر . فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعوّذ في تصوّرهم ،
 إلا بتقدّم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حشّوا بحروف المعاني لخصّصوها بكونها حشّوا ، وأمنوا عليها
 ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإجحاف . وذلك كآلف التفسير
 وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودُرْهيم ، وقاطر ، وقَطِيطر . فحُفِرَتْ في ذلك
 — لكونها حشّوا — مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن
 حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَّة ، وزنة ، وناس ، والله
 في أظهر قوليّ سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لآب لك ، وويليسه ،

- ١٥ (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه
 الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكان الأصل : « هذا الصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك
 لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ .
 (٣) يريد المسانئ . وقد جاء في تعريفه في الباب الأوّل (باب الأسماء والأفعال) كم يكون
 عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع .
 فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس يطرّد . فأما المطرّد الذي لا يتكسر فإن يكون موضع
 اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلب ، يجلب ، جلبية .
 (٤) فاصل ناس أناس . واضر سيبويه ٣٠٩/١ ، ١٢٥/٢ . (٥) هذا القول في الكتاب
 ٣٠٩/١ يقول فيه : « وكان الاسم — واقع أعلم — إله ، فلب أدخل فيه الألف واللام حذفوا
 الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى في لا ب لك ،
 ٢٥ (٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

(١) ويا بابا المغيرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأخ ، وأب ، وغد ، وهن ، وحر ، وأست ، وباب ثمة ، وقلة ، وعزة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثمة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضنهم بحروف المعاني ، ومُحتمهم عليها : حتى قدموها عناية بها ، أو بسطوها تحصيلنا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجده أوّلا ووسطًا . وذلك تاء التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حده ، والألف والتاء في المؤنث ، وألفا التأنيث في حمراء وبابها ، وسكرى وبابها ، وباء الإضافة ؛ كهني ، فما ذلك ؟ قيل : ليس شيء مما تأثرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مُقنّيع . وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت في طلعة وبابها آخرًا من قبيل أنهم أرادوا أن يُعرفونا تأنيث ما هو ، وما مذكّره ، بغاوا بصورة المذكر كاملة مصحّحة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لانكسر المثال ، ولم يعلم تأنيث أى شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمغيرة رب أمر معضل فزجنه بالسكر منى والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/ ٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ منذ ، وسه سه .

(٣) التبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذف منها العين ، وقيل إن الحذف منها اللام ، وهي واء أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها التي حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جني إنها محذوفة العين — وهي الواو — من لثت العامة أى أدبتها على راسي ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى في جمع المؤنث . (٥) أى في النسبة إلى المن . (٦) الطلعة هنا :

الواحدة من شجر الطلع ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التكسير وباء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،
وتختزمان صورتيهما ؛ لأنهما حشوا لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،
وحَجِير ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا ترك
تقول في تحقير حبل : حَبِيل ، وفي صحراء : مُحَيَّر ، ففُتِر ألف التانيث بحالها ،
فإذا كسرت قلت : حبالى ، وصحارى ، وأصل حبالى حبال ؛ كدعاه وتكسيرا دعوى ،
فتغير عَلم التانيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرج
عن رُبْتِه الأولى — أعنى الأفراد — فأَقِرَّ (بعض لفظه) لذلك ؛ وأما التكسير فيبعده
عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التنفير ، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع ،
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التانيث المقصورة والمدودة فمحمولتان على تاء
التانيث ، وكذلك عَلم التثنية والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك باء النسب .
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَسُوا تارة : قَلَسَ ، وأخرى :
تَقَلَسَ ، فأقروا النون وإن كانت زائدة ، وأقروا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت .
وكذلك قالوا : قَرَنُوا ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنت السقاء ، فأثبتوا الواو ،
كما أثبتوا بقية حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرئيت .
هذا مع أن الواو فى قرئوة زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك
الواو فى قَلَسُوا للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقله : « المدودة » عطف على (ألف التانيث المقصورة) حتى

يصح تثنية الخبر . وفى ج : « وألقا التانيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى شطب يثبت فى الرمل يدبغ به الأساق .

صار عفرينا ، فهذا تَفَعَّلَتْ ؛ وعليه جاء تَمَسَّكَنْ ، وَتَمَدَّرَجْ ، وَتَمَنطَقْ ، وَتَمَنَدَلْ ^(٢) ، وَتَحَرَّقْ ، وكان يَسْمَعُ محمدا ثم تَمَسَّلَ أى صار يَسْمَعُ مُسَلِّما ، و(مَرَّجَكَ اللهُ) ^(٣) ، وَمَسْمَلَكَ) ، فَنَحَمَلُوا ما فيه ببقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ؛ كُلُّ ذَلِكَ تَوْفِيَةٌ لِّلْعَنَى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهـم إِذْ قالوا : تَدَّرَجْ ، وَتَسْكَنْ وَإِنْ كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لثَلَا يعرف غرضهم : أَمِنْ الدَّرَجِ والسكون ؛ أَمْ مِنَ المدرجة والمسكنة ؟ وكذلك بقية الباب .

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه بإقرار الأصول . والآخر ما يوجبهِ وَيَقْضِي بِهِ : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يَقْضِي بِهِ ، وَيُقْضَى بِكَ إِلَيْهِ : من حذف الزوائد ، على معرفتك بِمُجَرِّمَتِهَا عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة في أَلْتَدَدِ وَأَلْتَجَجِ ، وبالياء في يَلْتَدِدِ وَيَلْتَجِجِ ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : قد قلنا قَبْلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة وبالياء في أَلْتَدَدِ ، وَيَلْتَدِدِ ، لِمَا انضمَّ إِلَى الهمزة وبالياء النون .

- ١٥ (١) أى لبس المدرجة — ككنيسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .
 (٢) أى مسح بالمندبل . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ب : ” تحرق ” ويقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تحرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان ” . وفى المنصف للأصم فى الباب الثانى : ” فأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تحرق ؛ لأنهم يقولون : تحرق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم يقولون تحرق ، فلانما هو من الحرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى تحرق وليس بالقوى ” .
 ٢٠ (٤) أى حيالك الله بهذه النتيجة : مرحبا وسهلا . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درج . وفى ش ، ب : « توعية » . (٦) الألتد واليلتد : الشد يد الغصومة الجدل .
 (٧) الألتجج واليلتجج : عود من العليب يقبخر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إقْعَلٍ ^(١) من إقْعَلٍ ^(٢) - في قول صاحب الكتاب ^(٣) - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جَرْدَحِلٍ .
ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجلٌ إزْهَوٌ ، وامرأةٌ إزْهَوَةٌ ، ورجالٌ إزْهَوُونَ ، ونساءٌ إزْهَوَاتٌ ، إذا كانَ ذا زَهْوٍ ، فهذا إذا إِنْقَعَلَ . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إِنْقَعَلَ وحده ، وأنشد الأصمعي ^(٤) - رحمه الله - :

* بَأْ رَأَيْتُ خَلَقَ إِنْقَعَلَ *

ويجوز عندى في إزْهَوٍ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عَزْهَوٌ : فَنَعْمُوا ، من العِزْهَاءِ ، وهو الذى لا يقربُ النساء . والتفاوتُما أن فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهو ؛ قال :

إذا كنت عِزْهَاءَةً عن اللهو والصِّبَا فكن حَجْرًا من يابس الصخرِ جَلَمَدًا
وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إِنْقَعَلَ ، وهو باب قِنْدَاوٍ ، وسِنْدَاوٍ ،
وَحِنْدَاوٍ ، وَكِنْدَاوٍ .

فإن قيل : ولم يَلَمْ كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولًا زائِدًا ثانٍ غيره صارًا جميعًا للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لَمْ كما عليه من غلبة المعانى للألفاظ ، على ما تقدم .

(١) كذا في ١ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . (٢) يقال رجل إِنْقَعَلَ إذا كان يابسًا من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٣١٧/٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إزْهَوٌ . وعبارة اللسان بعد سيق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهو » . وفي ج : « إذا كن ذاهو » والصواب : « ذوات » وهو راجع للابخر . (٥) انظر تخاب خلق الإنسان في مجموعة الكنز اللغوي ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري . وانظر الأغاني ١٣ / ١٥٩ . وانظر في ترجمته انزارة ٢٣٢/١ (٧) وهو باب فَعَمَلُو ، والأول باب إِنْقَعَلَ . وانظر في هذا الباب للكتاب ٣٥١ / ٢ (٨) القندأو : الجرى . المقدم . والسندأو : القصير أو الخفيف . والحنطار : العظيم البطن أو القصير . والكتار : الجمل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعل ، وفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكر أن يُصار به حينئذ إلى صنعة اللفظ ، وهي الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ، وتنضّب^(١) ، وترجس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقصد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنضّب تقتل ، وترجس نصير ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل .^(٢) فإن قلت : فقد نجد لها معنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأنطلق ، وأرحمهم ، ويخربهم ، ويقعّيس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فمضوغة في حشوا الكلمة في الماضي ؛ نحو أرحمهم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندي في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد ، فنقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحيّتين . قيل : هاتان حالان متعديتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألندد في شيء ، إنما ألد مذكر لداء ؛ كما أن أصم تذكّر صماء . وأما ألندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن أرحمهم لما صرت إلى مضارعة فككت يده عما كان فيما من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في أ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ : « تنجدها » وفي ش : غير مقروطة الأزل .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينظم جميع حروف الماضي من أصل أوزانده؛ كـبَطِرَ ويـبَطِرُ ، وحَوَّلَ ويحوَّلُ ، وجَهَّزَ ، ويجهِّزُ ، وسَلَّقَ ويُسَلِّقُ ، وقَطَعَ ويقطَعُ ، و(تَكَسَّرَ ويتكسَّرُ) وضارَبَ ويضاربُ .

فأما أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، فلولاً ما كَرِهَ من التقاء الهمزتين في أَكْرَمَ لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جيء بالزيادة في نحو يتدحرج ، وينطلق ، وأما همزة أنطلق فإنما حذف في ينطلق للاستغناء عنها ، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تَهْلَلُ على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه عِلْمٌ ، والأعلام تغير كثيراً . ومثله عندهم محبب ؛ لما ذكرناه .

١٠

وسألت يوماً أبا عليٍّ — رحمه الله — عن تحيف : أتأوه للإلحاق بباب قرطاس ؟ فقال : نعم ؛ واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أَمْلُودُ وَأُظْفُورٌ ملحقاً بباب عَسْلُوجٍ ، ودُمْلُوجٍ^(٧) ، وأن يكون إطرِيحٌ وإسْلِيحٌ ملحقاً بباب شِنْظِيرٍ وخَنْزِيرٍ . ويبعد هذا عندي ؛ لأنه يلزم منه أن

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كسر ويكسر » . ويلاحظ أن الواو بين القلبن في هذا وما بعده ساقطة في أ . (٢) بالنسبة والثاء قرية بالريف . وفي معجم البكري ، والقاسموس أن تهلل — بالثاء — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة ؛ وما أثبت أولاً هو ما في معجم البلدان لياقوت . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عنده » . وما أثبت هو الصواب . (٤) هو ما يوضع على الخليل من الحديد وغيره في الحرب ؛ ليقبها الجراح . (٥) يقال : غصن أملود ؛ فاعلم لين . (٦) الصلوج : ما اخضرَّ ولان من القصبان . (٧) الدملوج من الخلق ما يلبسه العبد . (٨) كان الأصل : باب إطرِيح ، على نسق أقبله ، وبذلك يترجمه أفراد الخبر . وفي ج : « ملحقين » . ويقال سنم إطرِيح إذا طال ثم مال في أحد شقيه . (٩) الإسلح شجرة ترعاها الإبل فيفزر لها . (١٠) الشنظير : السبي الخلق ، والشنخيف العقل .

٢٠

يكون باب إعصار وإسنايم ملحقاً بسباب حِدْبَارٍ وهَلْقَامٍ ، وباب إفعال لا يكون ملحقاً؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام ، وإحسان ، وإجمال ، وإنعام ، وهذا مصدر فعل غير ملحق ، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على ستمت فعله غير مخالف له . وكانت هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقاً من قبيل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين ، وحرف اللين لا يكون للإلحاق ، إنما جىء به لمعنى ، وهو امتداد الصوت به ، وهذا حديث غير حديث الإلحاق ؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل ، وباب المد إنما هو الزيادة أبداً ، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان .

فإن قلت على هذا : فما تقول في باب إزمول ، وإدرون ، أملحق هو أم غير ملحق ، وفيه - كما ترى - مع المعزة الزائدة الواو زائدة ؟ قيل : لا ، بل هو ملحق بباب جردحٍ وحزقير . وذلك أن الواو التي فيه ليست مدداً ، لأنها مفتوح ما قبلها ، فشابهت الأصول بذلك فالحقت بها .

فإن قلت : فقد قال في طومار : إنه ملحق بقسطاس ، والواو كما ترى بعد الضمة ، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموماً ما قبلها . قيل : الأمر كذلك ؛ وذلك

١٥

(١) الإسنايم : ضرب من الشجر . (٢) الحِدْبَار : الناقة الضائرة .

(٣) الخلقام : الضخم الطويل . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزائدة » .

(٥) كذا في أ « حرف » بالإفراد ، وبتركيب الفعل والضمائر بعد ، وهو المراقق لعبارة اللسان

في سلع . وفي ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر . (٦) كذا أ .

٢٠

وفي ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصنوع من الوعول . (٨) الإدرون : مغلف

الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الديم من الناس . (١٠) أى أبو علي ؛ فإنه

هو الذي سلف الحديث عنه . وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طبر) تقتضى أن فاضل هذا

سيبويه ، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحفة .

أن موضع المد إنما هو قبيل الطَّرَف مجاوراً له ؛ كَأَلِفِ عَمَّادٍ ، ويا سَعِيدٍ ، وواو عُمُودٍ .
فأما واو طُومارٍ ، ويا دِيمَاسٍ فيمن قال دياميس فليستاً للـد ؛ لأنهما لم تجاورا
الطَّرَفَ . وعلى ذلك قال في طُومارٍ : إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور
طَرَفَهُ .

- ٥ . فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومارٍ وديماس لقلت : سؤال ، وسِيَالٌ .
فإن خَفَّفْتَ الهمزة أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا على الحرفين قبلها ، ولم تَحْتَسِمِ ذلك ، فقلت :
سُؤال ، وسِيَالٌ ، ولم تُجَرِّهما مُجَرِّى واو مقروءة ويا خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما
إلى لفظهما ، وأدعَاك إياهما فيها ، في نحو مقروءة ، وخطيئة . فلذلك لم يُقَلَّ
في تخفيف سؤال ، وسِيَالٌ : سُؤال ، ولا سِيَالٌ . فاعرفه .

- ١٠ . فإن قيل : ولمَ لمَ يُمْكِنْ حالُ المدِّ إلا أن يجاور الطَّرَفَ ؟ قيل : إنما جِئَ بالمدِّ
في هذه المواضع لِنَعْمَتِهِ ولِلَّذِينَ الصَّوْتُ بِهِ . وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقفِ ،
ومكانُ الاستراحة والأَوْنِ ؛ فَتَدْمُوا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِنُ بِمَكُونِهِ ،
وما يُخَفِّضُ من غُلُوِّ الناطق واستمراره على سَنَنِ بَحْرِيَةٍ ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال : دياميس في الجمع ؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من النصب

- ١٥ . وانظر سيبويه ٢ - ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحَمَامُ . (٢) الأصل : « من ذلك »
فإن الاحتشام يتعدى بمن ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن وار مقروءة ويا خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة
إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الفرص منهما ، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدَّة
والإدغام . فأما واو سؤال ويا سِيَالٌ على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة
إليهما فحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل التره ، ويراد به هنا رقة الصوت .

- ٢٠ . (٥) كذا في أ ، ب ، شـ . وفي جـ : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .
(٦) كذا في حـ ، وفي غيرها : « علق » وكأنها محمرة عن « غلو » وهو كالنلواء . وانقلوا :
النشاط والدرعة . (٧) كذا في أ ، ب ، شـ . وفي جـ : « غربه »

حروف المد قبل حرف الروى — كالتأسيس والزَّف — ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذنا إلى الراحة والسكون . وكذا جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشدّ إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضا عن حرف متحرك ، أو زنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر ، كالثالث الطويل ، وثانى البسيط والكمال . فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف . فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها ، بل المد فيها — أين وقعت — شيء يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ، ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ، نحو ضارب وشاتم ، فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبى عثمان وغيره من كتبى ، وما نخرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهل زيدت المئات فى أواخر الكلام لاسد ، فإن ذلك أنأى لمن ، وأشدّ تماديا بهن ؟ قيل : يفسد ذلك من حيث كان مؤذيا إلى نقض الغرض ، وذلك أنهن لو تطرفن لندأط الحذف عليهن ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعيا إلى استهلاكه بحذفهن ، ألا ترى أن ما جاء فى آخره الياء والواو قد حفظان عليه ، واربطان له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن ، وذلك كعقريه ، وحذرية ، وعقارية ، وقراسية ، وعلانية ، ورهافية ،

(١) كذا فى شد ، ب . وفى أ : « تجدد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب فى تراها .

(٣) حفظن أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء فى آخره الواو والياء .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .

وَبَلْهَيْسَةٍ ، وَصَحْمِيَّةٍ ؛ وَكَذَلِكَ عَرَفُوهَ ، وَتَرْقُوهَ ، وَقَلَنْسُوهَ ، وَتَمَحْدُوهَ . فَأَمَّا رَبَاعٌ^(٣)
وَتَمَانٍ وَشَنَاجٍ^(٤) فَإِنَّمَا احْتِمِلَ ذَلِكَ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ فِي رَبَاعِيَّةٍ وَثَمَانِيَّةٍ
وَشَنَاجِيَّةٍ . وَأَيْضًا فَلَوْ زَادُوا الْوَاوَ طَرَفًا لَوَجِبَ قَلْبُهَا يَاءٌ ؛ أَلَا تَرَاهَا لَمَّا حَذَفْتَ
النَّاءَ عَنْهَا فِي الْجَمْعِ قَلْبُوهَا يَاءٌ ؛ قَالَ :

* أَهْلُ الرِّيَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِيُّ^(٥) *

وقال المجنون :

* وَبَيْضُ الْقَلَنْسِيِّ مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ *

وقال :

* حَتَّى تَقْضَى عَرَفِي الدُّلَى^(٦) *

- ١٠ وأيضًا فلوزيدت هذه الحروف طَرَفًا لَدَيْهَا لَانْتَقَاضَ الْغُرُضِ مِنْ مَوْضِعِ
آخَرٍ . وَذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفِ اللَّيْنِ يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بَعْضَ مَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ
احتاجوا لَهْنٍ إِلَى الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِيَبَيِّنَ بِهَا حَرْفُ الْمَدِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَازِيدَاهُ^(٧) ،
وَوَاضِلَاهُمُوهُ ، وَوَاغْلَامُ غَلَامِيهِ . وَهَذَا شَيْءٌ اعْتَرَضَ فَقَلْنَا فِيهِ ، وَأَعَدُّ .

(١) هو المخلوق الرأس . (٢) هي الهنة الناشئة فوق الففا . (٣) هو الذي
يلقى الرباعية من الأسنان . (٤) هو الجسيم الطويل من الإبل . (٥) صدره : ١٥

* لَا نَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْنَسُ *

وعن قبيصة بن أبي بن . والرايز يخاطب ناقته . يقول : لَا أَرْفُقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهَوْلَاءِ الْقَوْمِ .
والرايز في سيبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس في قلنس : إِنَّهُ رَأَى هَذَا الرِّيزَ فِي هَامِشِ
الْجَهْرَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ :

٢٠ لَا رَى حَتَّى تَلْحَقَ بِعَيْسِ أَوَّلِ الْمَلَاءِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِيِّ

(٦) كذا في شـ ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في عرق . وقد اعتمدت في الضبط عليه .
والنقص : الكسر ، أى حتى تكسرى . وفى أ : « نقصى » . والشعر في سيبويه ٦ / ٥٦ ، وفيه : « نقصى »
بالفاء ، والنقص : الكسر كالنقص ، ويقول الأعلام في شرحه : « أى لَا تَزَلْ سَاقِيَةَ الْإِبِلِ حَتَّى تَكْسِرَى
مِرَاقِي الدَّلَا ، » . (٧) ثبت في أ ، ب . وسقط في غيرها ، ففيها : « نَوَكٌ : وَاضِلَاهُمُوهُ » .

فإن قيل زيادة على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوله ؛ بما قدمته ،
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخره بدلالة
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عَنَظِيان ، وَخَنَديان ، وَخَنَزَوَان ، وَعَنفَوَان ، فما بالهم
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أول المثل ؛ نحو مَفْعَل ،
ومفعول ، ومُفْعَل ، ومُفْعِل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك
عَوَضاً من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقَوَى وَالبَقَوَى
عَوَضاً من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحل للزيادة فى آخره من الفعل ،
وذلك لقوة الاسم وخِفَتُهُ ، فاحتمل تحبب الزيادة من آخره . والفعل — لضغفه وثقله —
لا يتعامل بما يتعامل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلّك على ثقل الزيادة فى آخر
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لثقلها ، وذلك
قَبَعْرَى ، وَضَبَّطَرَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُتَمَتَّى إلى آخرها
إلا وقد مُلَّتْ لَطولها . فلم يجمعوا على آخرها تماديه وتحميله الزيادة عليه . وإنما
زيادتها فى حَشَوها ؛ نحو عَضْرَفُوْط ، وَقَرَطَبُوْط ، وَيَسْتَعَوِر ، وَصَهْصَلِيْق ،
وجعفليقي ، وعندليب ، وَحَبْرِيْت . وذلك أنهم لما أرادوا ألا يَحُلُوْ ذوات الخمسة

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « عَنَظِيان » ، وهما البنىء الفحاش .

(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :

« زيدت » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحمق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنهى » . (٩) هودرية

بيضاء دامة تشبه أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الداهية ،

وبكرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساريك ، وقيل هو وضع .

(١٢) هى المعجوز الصنابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء

حنبريت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصليون الذين قبلها حشواً بالزيادة تقدماً لها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها ، ثم يتجشعوا حينئذٍ زيادة هناك فينقل أمرها ، ويتشعّ عليهم ^(١) تحملها .

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبة المعنى للفظ ، وكون اللفظ خادماً له ، مُشيداً ^(٢) به ، وأنه ^(٣) إنما جرى به له ، ومن أجله . وأما غير هذه الطريق : من الحل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه ، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وحذف الحروف ، والأجزاء التواتم ، والجمل ، وغير ذلك حملاً عليه وتصوّراً له ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويميل أيسره — فأمر مستقر ، ومذهب غير مستنكر .

باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض

ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها

أعلم أن هذا موضع في تذييله وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مُسكة وعِصمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحم لها ، وأجمل بها ، وأدلى على الحكمة المنسوبة إليها ، من أن تكون ^(٤) تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقرئها منهاجاً واحداً ، تراعيه

(١) كذا في ش : ب وفي أ : « يتشع » ولم أفد على التشع في دواوين اللغة . واستعمل المؤلف التشع متعدياً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشع » : يقيح ، يقال : تشع القوم : فتح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشيء : رفع صوته به ونزّه به . وضبط « مشيداً » في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ لفظ « أنه » . (٤) الذي يبدو أن « من » هذه ليست داخلية على المفضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحظه ، وتحمل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،^(١) حتى لا يختلف ولا ينتقص ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقا وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وإسحاقه على أوضاعهم فيه معنيون ؛^(٢) ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجر بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه !

فإن قلت ؛ (ما تنكر)^(٣) أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه ، وأجبتوا إليه ، من غير اعتقاد منهم له^(٤) ، ولا انحصار من القصور التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخرا منهم حذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكا كان أو خاطرا ؟

قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبرا رويوا به ، أو يتقضا نهوا على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أنه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ما تنكر »

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « للملة »

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ،
وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول
الكتاب من لطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقاؤه ، لم يؤثروا هذه اللغة
الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلا ونفوسهم قابلة لها ، تحسنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة
بقدرة النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية ^(٢) :

يقولون لي : شديد ، ولست مشنيداً طـوَال الليالي ما أقام تبير ^(٣)
ولا قاتلاً : زوداً ليعجل صاحبي ويستأن في صدرى على كبير ^(٤)
ولا تاركا لحبي لأحسين لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحديثي المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصور
من مصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ،
فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له :
يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي ^(٦) — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :
ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحويهم هذا الذي ابتدعوا ^(٧)

(١) كذا في أ ، ب . وفي غيرها : « بدم » . (٢) في المربب بجواليق ص ٩ نسبه
لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنابلة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة —
يضرب حنكيه بينا وشمالا ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأملاني ٣٩٠ وفي السط ٢١ أن
الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمربباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان
(خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شديد أي قل : شون بوز ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟
يعنون الاستنفهام ؛ انظر التقريب لأصول التريب للشيخ طاهر الجزائري ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام تبير)
في ابن حنابلة : « أريد بول تبير » . (٤) يقال : زود بالقارسية أي عجل . وبستان — بكسر الباء
كما في المرجع السابق — أي خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنابلة : « لأعجل » . (٥) ثبتت
الرواية في أ ، وسقطت في ب . (٦) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢/١٠٣ ،
وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوم » كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « شعرهم » .

إِنْ قُلْتُ قَافِيسَةً يَكْرًا يَكُونُ بِهَا بَيْتٌ خِلَافَ الَّذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُوا
قَالُوا لَحْنَتْ ، وَهَذَا لَيْسَ مَتَّصِبًا وَذَلِكَ خَفَضَ ، وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ
وَحَزَنُوا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ حُمُقٍ وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَرْبُ وَالْوَجَعُ
كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَاجِهِمْ طُبِعُوا
مَا كُلُّ قَوْلِي مَشْرُوحًا لَكُمْ ، نَفِذُوا مَا تَعْرِفُونَ ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا
لَأَنْ أَرْضِيَ أَرْضَ لَا تُنْسَبُ بِهَا فَأُرْجُويسَ وَلَا تُبْنَى بِهَا الْيَسَعُ

والخبر المشهور في هذا للتأبغة وقد عيب عليه قوله في الدالية المجرورة :

* وَبِذَلِكَ خَبَرْنَا الْغَرَابَ الْأَسْوَدُ *

فَلَمَّا لَمْ يَفْهَمْهُ أَتَى بِمَغْنِيَّةٍ فَغَنَنَهُ :

مِنْ آلِ مِيَّةٍ رَائِحٍ أَوْ مَغْتَدٍ عَجَلَانَتْ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ
وَمَدَّتِ الْوَصْلَ وَأَشْبَعَتْهُ ، ثُمَّ قَالَتْ :

* وَبِذَلِكَ خَبَرْنَا الْغَرَابَ الْأَسْوَدُ *

وَمَطَّلَتْ وَأَوَّالِ الْوَصْلِ ، فَلَمَّا أَحَسَّهُ عَرَفَهُ وَاعْتَذَرَ مِنْهُ وَغَيْرُهُ — فِيمَا يَقَالُ —
إِلَى قَوْلِهِ :

* وَبِذَلِكَ تَتَعَابُ الْغَرَابُ الْأَسْوَدُ *

وَقَالَ ؛ دَخَلْتُ يَثْرِبَ وَفِي شِعْرَى صِنْعَةٍ ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْهَا وَأَنَا أَشْعَرُ الْعَرَبِ .
كَذَا الرِّوَايَةِ . وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَكَانَ يَرَى وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَنْكِرُ الْإِقْوَاءَ .
وَيَقُولُ : قَالَتْ قَصِيدَةٌ إِلَّا وَفِيهَا الْإِقْوَاءُ . وَيَعْتَلِّ لَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : إِنْ كُلُّ بَيْتٍ
مِنْهَا شِعْرٌ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ . وَهَذَا الْإِعْتِلَالُ مِنْهُ يُضْعِفُ وَيَقْبَحُ التَّضَمُّينَ فِي الشَّعْرِ .
وَأَنْشَدَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّجَرِيُّ يَوْمًا لِنَفْسِهِ شِعْرًا مَرْفُوعًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

نَظَرْتُ بَيْنَ جَارٍ كَنَظَرَةِ ذِي هَوًى رَأَى وَطَنًا فَانْهَلَتْ بِالْمَاءِ غَالِبُهُ

لأونس من أبناء سعيد طعائنا ^(١) يزك الذي من نحوهن مناسبه
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خذلة الساق أعلقت ^(٢) به منه مسموما دؤينة حاجيه

فقلت : يا أبا عبيد الله : أقول (دؤينة حاجيه) مع قولك (مناسبه)
و (أشأبه) ! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الجرير ^(٣)
على القرمة ، على الحرفة ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت ^(٤)
(أشأبه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :
أيجسن أن يقول الشاعر : ^(٥)

أذنتنا سينها أسماء رُبْ نايومل منه النواء

ومطلت الصوت ومكتته ، ثم يقول مع ذلك :

* مَلَكُ الْمُنْذَرِ بْنِ مَاءِ السَّمَاءِ ^(٦) *

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : أنس الشيء : أبصره .

(٢) « خذلة الساق » : مملتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخياط تشده في أنفه ، يقال : سمه : شده .

و « دؤينة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره درين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا
نظر ابن سيده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل
« دون » على « وراء وفدام » في تصغيرها بالهاء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « الحرير » وهو تحريف . والجرير : سير من جلد
مضفود ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير لئله . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرهما — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الجرقة — بفتح الجيم وكسرهما — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلة الشكرى . والبيت مطلع مقطعه .

(٨) هو من الحلقة السابقة . وصدره :

* فلنكا بذلك التام حتى *

فاحس حينئذ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذاك قصير .
فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .
وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّاتًا)؟ فقال : دكاكين، قلت : فيمرحانًا؟
قال : سراحين، قلت : فُقرطانا؟ قال : قرَّاطين، قلت : فعميان؟ قال : عثمانون .
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين؟ قال : أَيْش عثمانين ! أرايت إنسانا يتكلم بما
ليس من لفته، والله لا أقولها أبدًا .

والمروى عنهم في شُفْهِهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أحمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورد أوجز من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العَجَم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها
شئ من العربي كارهون ؟ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ
من العربي عيب به ، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك .
فأية فضيلة للعربية على العجمية ؟

قيل : لو أحسست العَجَم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما فيها من
الغموض والزفة والدقة لأعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلا عن التقديم لها ،
والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم في حسن لغتها ، وسداد
تصرفها ، وعذوبة طرائقها لم تَبَّ بلغتها ، ولا رفعت من رعوها باستحسانها
وتقديمها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا ؟ قال : قرطيس » .

(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرجي في معجم الأدباء . في ترجمة ابن جني ١٢ / ١٠٨ .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « شعفهم » والشغف والشغف واحد .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليه » .

(٥) من بأي يأي — كمي يسى — بأوا ، وبأيا ، نغر . وفي ر : « نعا » .

قيل : قد اعتبرنا ما نقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضده . وذلك أنا نسال علماء العربية من أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحوا مما حكاه .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالما بالعربية ، ولم يكن عالما باللغة العجمية ، ولعله لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشك ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قوَاهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ، لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتزاميها الى النهاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحداً من أشياخنا فيها — كأبي حاتم^(١) ، وبندار^(٢) ، وأبي علي^(٣) ، وفلان ، وفلان — يسوون بينهما ولا يُقربون بين حالهما . وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ؛ لوضوحه عند الكفاة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مُورد له عسى أن يُورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى الى الخلاف في (ما) المجازية ، والقيمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد الدجستاني البصري ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البنية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخي . وانظر البنية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وترك ذلك في التسمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر ^(١) من الخلاف لفته وتزارته ، محتقر غير محتفل به ، ولا مبيع عليه ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العادة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق ^(٢) (من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لفته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يختلطون ، ويقناسون ، ولا يفترطون ، ولا يُخلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على لفته وخفته — إلا له من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا مكبلا ^(٣) ، وحشوا مهيلا ، لكثير خلافتها ، وتعدت أوصافها : بخفاء عنهم جر الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سُدى غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولا سئفني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ، والكلف الظاهرة بالمحاطة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفي عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترافدوا ^(٤) ^(٥)

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل المجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، ويتوهم بقولون : من علي ؟ ولا يمكن . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٦٣/٢ .

(٢) كذا في ش ، ب ، ح . وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج بالشيء ، ما أكثر به ، وقد ضمت معنى الحرص فضاء به (معل) . (٤) كذا في الأصول : أى خلق ناشئ من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ، ووصفه بالمكبل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالأذهب . (٦) أراد به ما يعنى وينار كالتراب والزل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حنيا » وهو بمعنى حشا ، فالسادة وارية وياثية . و « مهيلا » أى ينال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقيعية . (٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .

بخواطرهم ومواد حُكْمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أبحاثه ، وتقديمهم أصوله ، وإتباعهم إياها فروعه — وكذا ينبغي أن يُعتد ذلك منهم ؛ لِمَا نذكره آنفاً — فهو مَقْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّدَاد ، دَلٌّ على فضيلتهم .

والذى يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسَّسنا ، وأرادوا [وقصَّداوا]^(١) ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيثان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)^(٢) ، وتُضطرُّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيثاً أو استنقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الخالِفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله^(٣) :

تقول - وصكَّت وجهها يمينها - أبعلِ هذا بالرحى المتقاعس !^(٤)

فلو قال حاكياً عنها : أبعلِ هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكَّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكراً ، لكنَّه لمَّا حكى الحال فقال : (وصكَّت وجهها) علِّم بذلك قوَّة إنكارها ، وتماظُم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مُشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعظم الحال في نقس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، س ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هرون بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المصنوع للكمال ١/ ١٤٢ .

(٤) من أبيات أوردها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فزرت به في نسوة وهو بطعن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلِ هذا ! تعجبا واحترارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذي يخرج صدره و يدخل ظهره ، وذلك شكل من بطعن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس الخبير كالمعابن)^(١) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاطف الأمر لها . وليست كل حكاية تروى لنا ، ولا كل خبر ينقل إلينا يُسفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — به . نعم ولو نقلت إلينا لم نُقدِّسها بما كنا نفيده لو حضرناها . وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف^(٢) *

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئا آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزمام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين ليما كانوا عليه ، وأدل على أنها أرادت : وقفت ، أو توقفت ، دون أن يُطلق أنها أرادت : قفى لنا ! أى يقول لى : قفى لنا ! متعجبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت^(٣) علم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا رد لقوله وتعجب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعد فالحمالون والحمائمون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتد منهم ، يستوحشون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره يُنشده . أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناء أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنمّن تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ، فيقول له :

(١) كذا فى الأصول ما عدا ر، فقها : « ليس الخبير كالمعابن » ويضبط ما ها (الخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلق إليه الخبر ضبط (المعابن) بكسر اليااء على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد به (الخبير) النبا يخبر به ضبط (المعابن) بفتح اليااء على صيغة اسم المفعول .
(٢) كذا فى ١٠ وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *

وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ١ « طبت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والغادين لها .

يا فلان، أين أنت، أرى وجهك، أقبل على أحدك، أما أنت حاضر يا هناه .
 فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحذنه أو يامرّه أو ينهيه، أو نحو ذلك .
 فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل،
 ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

آلِينُ تَبْدِي الَّذِي فِي نَفْسٍ صَاحِبِهَا مِنْ الْعِدَاةِ أَوْ وَدَّ إِذَا كَانَا
 وَقَالَ الْمُدَّتِي :^(٣)

رَفْسُونِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرَخَّ فَقُلْتُ — وَأَنْكَرْتُ الْوَجْوهَ — : هُمُ هُمُ^(٤)

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما في النفوس .
 وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة » وحكاية الكتاب من هذا الحديث،
 وهي قوله : (ألا نا) و (بلي فا) . وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن
 أن أكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجر — وفي ش ب ج : « ودّا » . والبيت في بيان
 الجاحظ بتحقيق الأماذ هارون ٧٩/١ . وقوله :

والعين تنطق، والأنواء صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو نراش خو بلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات
 في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغانى ٥٤/٢١ طبعة ليدن، والخزاعة ١/٢١١ .
 وانظر شعر المذليين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكنوني، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أى هم الذين أخاف .
 وانظر اللسان في ردأ ورفو . وهو معال فصيحة في المرجع السابق . كان الشاعر وقع في نسوم من أعدائه
 فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه قفز منهم . وانظر
 أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلماذا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعْد الأمر جدًّا ، وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، معنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والتجيز والعقل .
فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفي أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » وفي ش : « تتعاطاه » .

(٣) كذا في ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أرباعاً علماء البلدين . وفي أ : « ألا يستفيد »

أى من في الطبقة والوقت .

(٤) كذا في أ وفي غيرها : « مباح » .

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لُغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أنقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّجوا ، وقاسوا ، وتصرّفوا أن يسمعوأ أعرابيا جافيا غفلا ، يعلل هذا الموضوع بهذه العلّة ، ويحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا (يهتاجواهم) ^(١) ، مثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، قد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سبيلهم وأمه .

وحديثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عثمان بن عَاقِل ابن بلال بن جرير يقرأ « ولا الليل سابق النهار » فقلت له ما تريد ؟ قال : أردت : سابقُ النهار . فقلت له : فهَلَّا قلته ؟ فقال : لو قلّته لكان أوزن . ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخرون : إنها فعلت كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طلب الحقة ، يدل عليه قوله : لكان أوزن : أى أنقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشئ غيره فى أنفيسها أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حديثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجسد ؟ فقال : بلى وجادا ، أى أعرف بها وجادا ، وقال أيضا : وسمعتا بعضهم

(١) فى ح : « يهتاجهم » ولم يعرف فى (احتاج) التحدى . (٢) سلفت هذه القصة فى ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أى العرب . (٤) كذا فى أ ، ح . وفى غيرها : « قهما » . (٥) انظر الكتاب ١٢٩/١ (٦) هو موضع بمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأجير هو المواق لتسعة الكتاب المطبوعة . (٨) فى الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ؛ وأسلف قيل هذا أن هذه جمع سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد فى نقل ما فى الكتاب على المعنى .

يدعو على غَنَمِ رَجُلٍ ، فقال : اللهم ضَبُعا وَذُبُبا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :
أردت : اللهم اجمع فيها ضَبُعا وَذُبُبا ، كلهم يفسر ما ينوي .
فهذا تصرّح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشَّجَرِيَّ^(٢) يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟
فقال : كذلك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا .
قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فقال : كذلك . فقلت : أَلستَ زعمت
أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب آتوه ،
فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان ، فقال : بل أَنْتُمْ بنو رَشْدان . فهل
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إِيَّاه من النى بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما يسنون قالوا اللهم اجمع أوراغل فيها ضبعا وذببا » .
وترى من هذا أن ابن جني لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن
الكتاب منه عذة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة إلى أبي عبد الله محمد
ابن المساف الثقيل . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهة ،
منهم بسبس بن محمور ، وكعب بن حمار من شهدوا بدرا ، وفي الإجابة في ترجمة بسبسة بن محمور —
وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى في آباءه رَشْدان ، وهو غيان هذا . وقد غير الرسول — صلوات
الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ النى إلى ما فيه الرشد . ففى سنن أبي داود : « وسعى
بني مَفْوية بنى رَشْدَة » وانظر القساموس وشرحه والإجابة ، وسنن أبي داود في « باب في تسمية
الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا يفتح الراء وهو المناسب للبيان . قال في اللسان
« رَضِبُه قوم يكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .

والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم ^(١) : إنما سميت هانثا لهنّأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانثا زائدة ، وكذلك قولهم ^(٢) : بخاء يدرم من تحتها — أى يقارب خطّاه ، لثقل الخريطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره .
- اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيديو به حمل سيديا ^(٣) على أنه مما عينه ياء ، فقال في تحقيره : سييد ^(٤) ، كديك ودييك ، وفيل وقُييل . وذلك أن عين الفعل لا يشكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سييد ياء ، فهي في ظاهر أمرها ^(٥) ، إلى أن يرد ما يستترل عن بادى حالها .

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لهنّأ » أى تمنى . راجع اللسان في هنأ .
- (٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبوحى من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر أئتى بخريطة — يريد ما استخفظ فيه المال — فاحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطّاه من ففها — وأصل ذلك في الأرنب والقعذ ، يقال : درمت الأرنب — فقلب عليه اسم دارم من حيثئذ . وانظر اللسان والقاموس في « درم » .
- (٣) انظر الكتاب ١٣٦/٢ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهري في الصحاح ، والحداد في القاموس (سيدا) في تركيب (س ود) ، ويقول في التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
- (٤) ضبط في أ بضم السين وكسرها ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول في شبح : شينغ وشبغ .
- (٥) بضم الشين وكسرها .
- (٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأوّل وسكون الثانى .
- (٦) في عبارة اللسان في سيد : « على » .

فإن قلت : فلأنا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لم يجد ذلك^(١)،
حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد^(٢)
والسودد ، ونحو ذلك ؟

قيل : هذا يدلّك على قوة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمة ،
وتنظّمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى
إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك
أن الظاهر — لعمرى — مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛
ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعُلتُ تفعل ، وهو كُدت تكاد ، وإن لم يوجدنا^(٣)
غيره ، وأثبت بآفعل باب (إنفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بسخّخين^(٤)
(فُعاعِلًا) وإن لم يأت بغيره .

فإن قلت : فإت (مسيبدا) ممّا يمكن أن يكون من باب ريجر وديمية ، فهلاً
توقف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي
تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه .
واسنا ندع حاضره وجه من القياس لغائب يجوز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يحكم
بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معدّل عنه بك . لكن — لعمرى —

(١) أى سيبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريد أيضاً . (٢) فى اللسان : « السود » .
(٣) المصدر المؤنزل فاعل « يلزم » . (٤) أى سيبويه ، وكذا فى يده .
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ج : « يوجد » ، وقاع
« يوجد » وسيبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :
ما سخّخين : حار . (٩) أى سيبويه أيضاً . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ :
« أنه لا » . (١١) كذا فى عبارة اللسان . وفى أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والجميل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولة فينشذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من النبت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأما ألا يسمى من ذلك اللفظ نظير فتعل بغير نافع ولا مجدي، ألا ترى أنك تجسد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً. من ذلك في الثلاثي حَوْشَبْ، وكوكب، ودودرى، وأبْذِم. فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حمل سيبويه عينا، فأثبت به (قَيْعَلًا) (٨) (٧) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (قَوَعَلًا) و(قَمَوَلًا) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على ما لو في غير منكور؛ [ألا ترى أن قَوَعَلًا وقَمَوَلًا] (٩)

(١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢، فقد ذكر الآء في كلمات لا يصاح منها فعل لنفسه. وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أؤت، كفات، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل رار. والآء واحدة الآء. وهو ثم شجر يعبه. (٢) كذا في أ. وفي غيرها «مالا».

(٣) أى لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودرى لا يوجد أصولها رعى (دد) في سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها رواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا القريب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ عليه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احشيب) القوم؛ تجمعوا، ولا (أحشبه)؛ أغضبته. (٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمى به. (٥) هو الذى يذهب ويبيى، في غير حاجة. وألفه للأنيث، فهو غير معروف، وانظر الأشموني في مبحث ألف التأنيث. (٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيبويه في أبنية المزيد من الأسماء. ٣١٧/٢، وانظر اللسان ومعجم بانوت. (٧) يقال: سقاء عين ومن - يفتح الياء المشددة وكسرها - إذا رق فلم يمسك الماء. انظر الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ. وفي ب: «فيه» وسقط هذا في ش. (٩) ما بين القوسين في ش، ب. وفي أ بعد «منكور»: «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (قَبَل) — بفتح العين — مما عينه معتلة فعزيز ، ثم لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَمَ بِهِ على (عَيْن) وَعَدَلَ عن أن يجعله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيحها ^(١) . وهذا أيضا مما يبصرك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه يمكن الْقَدَمَ راسِما في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتدَّ فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُساء) ^(٢) فالقياس يقضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) هو (قُسى) ^(٣) في قوله : ^(٤) ^(٥)

يَجَوُّ من قُسى ذَفِر الخُزَامَى تَداعَى الجُرياءُ به الحَيْنَا ^(٦)

١٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .

(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) حواسم جبل . وتراه مضموما . وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الغزاه : قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صحت لم نصره ، وإذا كسرتة صرفته » .

(٤) هو موضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : هو جبل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .

١٥

(٥) هو ابن أحمركا في اللسان في قُساء وقُسا ، وياقوت .

(٦) (بحر) يروى (يهجل) . والهجل : المظلم من الأرض ، والجرياء من الرياح : النكبات التي تجري بين الشمال والديور . والخزاعي بنت طيب الريج ، وذفر الخزاعي : ذكر راحة هذا الثبت . وقوله « تداعى » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحيننا) كذا في أ . وفي ش ، ب : (حيننا) . وفي ج : « الحيننا » وكتب في هامشه : « الحين : شجر الدفل » ، وكان المراد أن الجرياء تدعو الحين ، والحين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورقة هوانه . وانظر الكامل

٢٠

- (١) فإن كان كذلك وجب أن يُحَكَّم بكون همزة (قُساء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه أَلِف (قَسَى) . وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واواً ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .
- فإن قلت : فلعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُساء) والهمزة فيه هي الأصل . قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذ ، والأول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طرفاً بعد أَلِف زائدة هو الباب .
- وذكر محمد بن الحسن (أروى) في باب (أرو) فقلت لأبي على : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التقوى ، والرعى ؟ بفتح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .
- ١٠ فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع . وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه
-
- (١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « القي » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روى اكتسابه التانيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤث ، فروى تانيثه في رسمه ، وروى تكبيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .
- (٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التعليق على بيت ابن أحر : « أورده ابن سيده في اليائي بهذا اللفظ » . وقد جمعه ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشده بيت ابن أحر ، ثم قال : « وروى (قسا) بالكسر ، وحكاه الفراء » .
- (٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علي « هم » بقراءة الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضوع على ، فأتيت أهلك به مني » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى في المهاج في « روى » .
- (٤) في أ ، ج : « رو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يتنص به الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو يتحريف منشؤه الرسم « مرو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الانساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأحجى .

فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيّدا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيّدا^(١) ، ونفينا (ظاهر أمر^(٢)) الحيوان .

وكذلك القول في نون عتر، وعبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عتّس، وعتّسل، لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عتر وعبر، وخذّشت وخزّقر، وخزّبت^(٣)، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بد من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

لا زمانا ووقتا

هذا الموضوع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : هذا الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شدّ شدّد، وفي استقام استقام، وفي يستعين يستعين،

- (١) كذا والمتناسب : «س ي د» . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : «ظاهر من» .
(٣) «خزّشت» في أ . ويقال : خزّشت الرجل : أسّرت وضعف، والخزّقر : القصير .
والخزّبت : الشدة . (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «الإيهام» وما أثبت هو الصواب .
ومن كلامه بعد : «فهذا يوم ...» . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : «مالا» .

وفي يستعدّ يستعدّد . فهذا يومهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما بُدّعى
أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون
في موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك يوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك
يده ، واستعدد الأمير لعدوه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن
قطّ مع اللفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه .

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء بجيء الصحيح ولم يعلل^(١)
لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)^(٢) . فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان
كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .
ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقّد [كما أنه عندنا مراد معتقّد] إخراجها^(٣)

- بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذي تصوّره نحن فيه . وذلك قوله :
١٠ سددت فأطولت الصدود وقلمّا وصال على طول الصدود يدوم^(٤)
هذا ؛ لك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذي نومي نحن إليه ونخيله ، فربّ حرف
يخرج هكذا منبهة على أصل بابّه ، ولعلّه إنما أخرج على أصله فتجسّم ذلك فيه لما
يعقب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .
وكذلك قوله :^(٥)

* أنى أجود لأقوام وإن صرّبتوا *

- (١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ، وبمقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما بدّعى أنه له أصلاً
يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فشذ ليس من الصحيح في هذا الموضع .
(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كذاك » .
(٣) هذه الزيادة في أ ، ج . وقد سقطت في ش ، ب .
(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .
(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شِلَّتْ : أى لوجاء بجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيتَ يَدَايَ بها وَضَنْتَ لَكَ عَلَى فِي الْقَدْرِ الْخِيَارَ ^(١)
(فأصل ضَنْتَ إِذَا ضَبَنْتَ ، بدلالة قوله : ضَبْنُوا) .

وكذلك قوله : ^(٢)

تراه — وقد فات الرماة — كأنه أَمَامَ الْكَلَابِ مُضَيُّ الْخَدِّ أَصْلَمَ ^(٣)
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك في امرأته نوار وكان ملقها ثم تبعها نفسه وندم على علاقتها ، وأفرد الضمير في ضنت وهو يعود على البدن لما كانتا متلازمين . يقول : لو بقيت نوار يدي لظلمت مالكا أمرها فكان على أن أختار في المنقرها من الإمسالك أو التسميع ، ولكنها أظلمت من يدي ، فليس لي عليها خيار . وقد أورد أبو العباس في الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهي :

ولو أنى ملكت يدي ونفسي لكان على القسدر الخيار

وكذا أورد هذه الرواية المرسوقة في الأئمة والأئمة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن أختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لي . وانظر الكامل ٢ / ٨ ومعجم الأدباء في ترجمة المازني ١٢٦ / ٧ طبعة الحلبي .

(٢) هو أبو خراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير في « تراه » يرجع إلى تيس الزبل — وهو الظلي — المذكور في قوله قبل :

فوالله ما ربداه أو علسج عاة أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظلي في عدوه الشديد يميل خذله ويصغبه ، ويحفض أذنيه فكانه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى (مصنى الخلد) برفع (مصنى) خبرا (كأنه) . والظلي في تعليقات ديوان المهذلين ٤ / ٣١ أنه بالنصب على الحسابية . وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مرفوضة^(١) لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره . وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماءو ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقديرهما إلى سماء ، وقضاي ، فلما التقت الألفان تحزكت الثانية [منهما]^(٢) فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدهما على النطق به .

(وكذلك) ما تصوّره ونبّه عليه أبدا من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيوع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ، فقلبت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، ووار مفعول بعده ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لما تقديرا وحكما . فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله — وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأول — وذلك اللغتان تختلف فيهما القيلتان كالجارية والتميمة ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التيمية — نحو شُدّ ، وضُنّ ، وفزّ ، واستعدّ ، واصطبّ^(٦) با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي شه : « تدعى » بالطاء . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « نعتقده » . (٣) زيادة في شه ، ب خلت منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي شه ، ب : « فكذاك » . (٥) كذا في أ . وفي شه ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطبّ من القرية ماء : صب منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — إن الأصل اشدُّ، واضنَّ، وافِرٌّ، واستعِدُّ، واصطَبِّبْ،
واطمئننْ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الججاز، وهى اللغة الفُصحى القُدُمى.

ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: (فما استطاعوا أن يظهروه)، أصله استطاعوا،^(٢)

غذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛
ألا ترى أن عقيقه قوله تعالى: (وما استطاعوا له نقبا). وفيه لغة أخرى؛ وهى:

استعت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة: أسطعت، بقطع الهمزة مفتوحة،

ولغة رابعة: أسعت، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا. فتلک خمس لغات:

أسطعت، وأسطعت، وأسعت، وأسطعت، وأسعت. وروينا بيت الجُرَّان^(٣):

وفيك إذا لا قيتنا عجرفية مرارا فما تُسْتَع من يتعجرف^(٤)

بضم حرف المضارعة وبالتاء.

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المتعلَّ العين؛ نحو مبيع، ومُحِيط، ورجل

مَدِين، من الدَّين. فهذا كله مغير. وأصله مبيوع، ومدبون، ومُحِيط، وغيره؛ على

ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي — يُتَوَّن

مفعولا من الباء، فيقولون: مُحِيط ومكيول؛ قال:

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «وكذا». (٢) كذا في أ. وفي ش، ب:

«وأصله». (٣) هو جران المود النخري، وهذا لقبه. واسمه عامر بن الحارث بن كلفة.

(٤) هذا من قول من ينزل فيها له. تقول: إنك تلقانا بالهفاء، وهذا شديد علينا. يصف

مكانته عندها، والعجرفة: الجفوة في الكلام. والبيت من قصيدة له طويلة. وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المازني في تصرفه ٢٦٠ نسخة التيمورية: «وبنو تميم — فيما زعم علماءنا — بنون

مفعولا من الباء، فيقولون: مبيوع ومسيرة». وفي ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد «مطوية»

و «مغيوم» يقول: «أخبرني أبو زيد أن تميمًا تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه» قرى أن أبا عثمان

لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي. بل روى الشاهد الآتي عن الأصمعي، وهو الذى فيه «مطوية» على

ما يأتي في الكلام على الشواهد الآتية. (٦) هو العباس بن مرداس السلى يخاطب كليب

أن عيمة السلى في قصة جرت بينهما. وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيّد معيون^(١)
وأنشد أبو عمرو بن العلاء^(٢):

* وكانها تَفَاحَة مطبوبة *

وقال علقمة بن عبّدة :

* يوم رَدَّاذٍ عليه الدَّجَنُ مغيوم^(٣) *

ويروى : يوم رَدَّاذٍ^(٤).

وربما تخطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ وإن كان (أنقل منه من) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصُونٌ ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وأنشدوا فيه :

* والمسك في عنبره مَدووف^(٥) *

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا ستمتها وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموما إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلا ؛ نحو ما اجتمع فيه سا كان ؛ كماء ، ومبيع ، ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : فغن على قلبه أى غفل عليه ؛ فيكون الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : * وكانها تَفَاحَة مطبوبة * (٣) صدره : * حتى تذكر يفيضات وهيجه * »

٢٠ وهو في وصف الظالم . وهو من قصيدة طويلة مفضّلة .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » . وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليقة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقها » .

ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من الاستئصال ماداء إلى رفضه وإطراحه ،
إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله ،
كقولهم : لَحِثَتْ عينه ، وألِل السقاء ، إذا تَغَيَّرَ رِيحُه ، وكقولُه ^(١) :
لا بَارِكُ الله في الغوانيِ هل يُصْبِحَنَّ إِلَّا لهنَّ مُطْلَبٌ

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسى ، وموقن ، والواو في نحو
ميزان ، وميعاد ، وامتناعهم من إخراج الفعل وما تصرف منه إذا كانت فائز صادا ،
أو ضادا ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالا ، أو ذالا ، أو زايًا على أصله ، وامتناعهم
من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيتين . فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يُتَمَنَعُ
منه استكرها للكُفَّةِ فيه ، وإن كان النطق به ممكنا غير متعدِّد .

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه — أظنه ^(٣) — عن خلف الأحمر : قال : يقال
التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته . فصَحَّحَ تاء افتعل وفائز ضاد ، ونظائره
— مما يمكن النطق به إلا أنه رُفِضَ استئصالا له — كثيرة . قال أبو الفتح : ينبغي

(١) هو ابن قيس الرقيات . وانظر الفصل في مبحث «الواو والياء لا مين» في أواخر الكتاب ،
والكتاب ٥٩/٢ ، والمختص في سورة البقرة ، والديوان ٦٨ . ورواية الديوان : « في الغواني فا » .
بسكون الياء ، ولا شاهد فيه . وفي شرح السكري : « روى الخليل : (في الغواني هل) يجعل مثل الموازب ،
أنرح ذوات الياء مخرج التام فأعربه » .

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس .

(٣) جزم بأنه عن خلف في موطن آخرى من هذا الكتاب . وانظر « باب فيما يراجع من الأصول
ما لا يراجع » فيما يأتي .

(٤) كذا في أ وج . وفي ش ، ب : « استقطته » . وهو تحريف .

(٥) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « اصطفته » . وهو تحريف .

أن تكون الضاد في اشتغقت بدلا من شين اشتغقت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين . ونظيره قوله ^(١) :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ ^(٢) *

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّتْ الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البدل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للامر والنهى ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك «ولا تفترؤا على الله كذبا فيُسيحكنم بعذاب» وذلك أنهم عوضوا من (أَنْ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك) قولهم : لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيَعِجَزُ عَنْكَ ، وقوله :

... .. إِنَّمَا نَحَاوُلُ مَا كَا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدِرَا ^(٣)

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدى . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبله :

يَارِبُ أَبَا زَيْنِ الْعَفْرِ صَدَعُ تَقْبُضُ الذَّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْع * ^(٤)

والأباز يريد به الظبي ، والأباز ، الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التى تعمل ألوانها حمرة . وقوله : « لَمَّا رَأَى » أى الذنب . وقوله : « تَقْبُضُ » أى جمع قوائمه ليئب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فوشح من لحمه ، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أَرْطَاةٍ فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السيفي لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « فكذلك » .

(٤) هو امرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فَقَاتَ لَهُ لَاتَبِكَ عَيْنِكَ ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضاً من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف (معها رب)^(٢) في أكثر الأُمَرِ ؛ نحو قوله :^(٣)

* وقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِيِ المَحْتَرِقِ^(٤) *

غير أن الحَرَلِ رَبَّ لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمرية، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعالِ وأنيب عنه غيره، مصدراً كان أو غيره؛ نحو صَرَبًا زيدا، وشمًا عمرا. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرا، ونحو ذلك : من الأسماءِ المسمَّى بها الفعل . فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهرِ المُقاماتِ مُقام الفعلِ الناصِبِ .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوالِ المشاهدةِ مقامَ الأفعالِ الناصِبِ ؛ نحو قولك إذا رأيت قادمًا : خيرٌ مُقَدِّمٌ، أى قَدِمْتَ خيرَ مُقَدِّمٍ . فنابَتِ الحالُ المشاهدةُ مُنَابَ الفعلِ الناصِبِ . وكذلك قولك للرجلِ يُهَوِّى بالسيفِ ليضربَ به : عمرا، وللراى للهِدْفِ إذا أُرْسِلَ التزعُ فسمعت صوتًا : القُرطاسَ والله : أى اضربْ عمرا، وأصاب القُرطاسَ .

فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدِّ تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقُبِ » من هذا النحو ما فيه كفاٍ بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، ر ب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا . (٣) هو رُزْبَةُ بن السَّجَّاج . (٤) هو مطلع أربِجوزة . وبعده :

* مشبه الأعلام لمساع الخفق *

(٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت » وانظر الخزانة ٣٨/١

باب في فرقي بين البذل والعوض^(١)
(٢) (٣)

جَماع ما في هذا أن البذل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه . وإنما
يقع البذل في موضع المبدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول
في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها
عِوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ ويا مَيِّرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ^(٢)
ومَيِّرٍ ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غازٍ وداجٍ : إنها بدل
من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدَةٍ ، وزِيَةٍ ،
عِوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذلك فما أقله ! وهو يجوز
في العبارة . وسند كرم ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أقله ،
ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زَادِقَةٍ : إنها عوض من ياء زَادِيقٍ ، ولا تقول :
بدل . وتقول في ياء (أَيْتُنِي) : إنها عوض من عين (أُنوق) فيمن جعلها أَفْلٍ ،
ومن جعلها عينا مقدّمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .
فالبدل أعم تصرفا من العِوض . فكل عِوض بدل ، وليس كل بدل عِوض .
ويذنبني أن تعلم أن العِوض من لفظ (عِوضٌ) - وهو الدهر - ومعناه ؛
قال الأعشى^(٥) :

رَضِيْعِي لَبَانٌ نَدَى أُمُّ تَقاسِمَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ : عِوضٌ لَا تَنْفَرُقُ^(٦)

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ،
« البذل والمبدل منه والعوض والمعوض منه » . (٣) (جَوْنٍ) جمع جَوَّةٍ بالضم . وهي سلة
مستديرة مغطاة أداما . تتكون مع العطارين . و(مَيِّرٍ) جمع مَرَّةٍ . بالكسر وهي القمل والعدادة .
(٤) قال ابن جني في كتاب التعاقب : « فإن قلت : قلل الهاء في (زَادِقَةٍ) و(جَاحِجَةٍ) لتأنيث الجمع ،
كهاه ملائكة وصباقة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت
في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبويلي ١٣٦/١ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط
« الأعشى » في أ . (٦) قبله :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في بفاع تحسرنف =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزائهما، فكُلُّما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الشانئ غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشدَّ مخالفة للعوض منه من البذل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصّيته هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نهت به عليه .

باب [في] الاستغناء بالشئ عن الشئ

قال سيبويه : ^(٢) وأعلم أن العرب قد تستغني بالشئ [عن الشئ] ^(١) حتى يصير المستغنى عنه سُقْطاً من كلامهم البتّة .

فإن ذلك استغناؤهم بترك عن (وَدَعَ) ، و(وَذَرَ) . فأما قراءة بعضهم « ما ودّملك ربك وما قلى » وقول أبي الأسود (حتى ودّعه) فلغة شاذّة، وقد تقدّم القول عليها .

== نشب لمسرورين يصطلبانها و بات على النار النسي والمخلق وهو من قضيته التي مطلقها :

أرقت وما هذا السهاد المؤرق وما بي من سقم وما بي معشوق وانظر ديوان الأعشى طبع أدوية ١٤٥ وانظر ٣ / ٢٠٩ و « ليا » بالنون ، و « ندى » روى بالجر على البدلية، والنصب على تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر انظر في الموطن السابق .

- (١) كذا في ١ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف المطفف في ١ .
- (٣) كذا في ١ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .
- (٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في صيد الله بن زياد . وهالك البيت بتمامه :
سلل أميري ما الذي غيره من وصالي اليوم حتى ودّعه
- (٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

•

١٠

١٥

٢٠

ومن ذلك استغناؤهم بأنبحة عن مَلَمَحَةٍ، وعليها كَسَرَتْ مَلَاخ، وَيَشْبَهُ عَنْ مَشَبَهُ،
وعليه جاء مَشَابَهُ، وبالبلة عن لِيْلَةٍ، وعليها جاءت لِيَالٍ، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:
في كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاةً حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَاهُ ^(١)
* يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ ! *

وهذا شاذ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة . وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر ،
أو مذكّر، وعليه جاء مذكّر . وكذلك استغنوا بـ « أَيْتُق » عن أن يأتوا به والعين
في موضعها ، فالزوم القلب ، أو الإبدال ، فلم يقولوا « أُنُوْق » إلّا في شيء شاذّ حكاه
الفرّاء . وكذلك استغنوا بـ قِصَى عن قُوسٍ ، فلم يأت إلا مقلوبا . ومن ذلك استغناؤهم
بجمع القِلَّة عن جمع الكثرة ؛ نحو قولهم أَرْجُلٌ ، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك
سُوسُوع : لم يأتوا فيه بجمع القِلَّة . وكذلك آيَام : لم يستعملوا فيه بجمع الكثرة .
فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القِلَّة ؛ أنشد الأصمعي :
مَدْمَةُ الْأَجْوَارِ وَالْحَقُوقِ ^(٢) *

وذكره أيضا ابن الأعرابي فيما أحسب . فأما دراهم ، ودنانير ، ونحو ذلك — من
الرابعة — وما ألحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القِلَّة . وكذلك اليد التي هي الْعِضْوُ ،
قالوا فيها أَيْدٍ الْبَيْتَةِ ، فأما إِيَادٍ فتكسيرا يَدٍ لا تكسيرا يَدٍ ؛ وعلى أن (إيادٍ) أكثر ما تستعمل
في النعم ، لا في الأعضاء . وقد جاءت أيضا فيها ؛ أنشد أبو الخطّاب :
سَاهَا مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِيهِ نَاوِإِشْنَا قُفْهَا إِلَى الْأَعْيَانِ ^(٣)

(١) ثبت لفظ « إذ » في أ ب وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب :

« فكذاك » . (٣) « مَدْمَةُ » كذا بالمعجمة في ش ، ب ، ج . وفي أ : « مَدْمَةُ » بالهمزة .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فكذاك » . (٥) شبه في اللسان في شتّى إلى عدى —
وهو عدى بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيبويه — . وكان يريد أن أنه عدى المهمل من قصيدته التي
يقول فيها : مَلَمَحَةٌ مَا أَبْنَتْ الْمَحَلَّ هَيْفَا . لسبب لفظية في العناق =

وَأَنشَد أَبُو زَيْد :

أَنَا وَاحِدًا فَكُفَّاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيْدُ تُطَاوِحَهَا الْيَادِي ^(٢)
وَمِنْ أَيْبَاتِ الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ [قَوْلُهُ] ^(٤) :

وَمُسْتَامَةٌ مُسْتَامٌ وَهِيَ رَخِيصَةٌ تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الْيَادِي وَتُمَسَّحُ ^(٥)

(مستامة) يعنى أرضا تسوم فيها الإبل، من السير لا من السوم الذى هو البيع،
(وتباع) أى تمتد فيها الإبل أبواعها، وأيديها، و(تُمسح) من المسح وهو القطع،
من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » وقال العجاج :
وَحَطَرْتُ فِيهِ الْيَادِي وَحَطَرْتُ رَأَيْتُ إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّعْنُ صَدْرُ ^(٧)

١٠ : وانظر الأغاني ٤/٥ طبع الدار، حتى رأيت في قصيدة عدى بن زيد في الأغاني ١١٦/٢. وإشناها
إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالفل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من
أصحابه فسادا ذلك . وانظر الخزاعة ٣/٣٤٨ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسب إلى تميم : رجل من عبد شمس جاهل .

(٢) ورد في اللسان في طرح وفي يدي . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاولها : ترامها
يقول : إني أكفئك واحدا يبدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاعة لي بذلك .

(٣) أيبات المعاني : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهو ما فيها تسمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء
القليل (حرف الألف) . وقد ألف في أيبات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن فتيبة .
وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزاعة ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح ، رباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدآن هذا اشتباه ،
سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أوتوا :

أَمْسَزْتُكَ مِثْلِي سَلَامٌ عَلَيْكَ عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّائِي يَوْزُ تَرْتَمِجِ

٢٥ : وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوردة في ذيل الديوان في المفردات
التي حلت على ذى الرمة . (٦) كذا في اللسان (يوع) ، وهو زيد : من السوم الذى هو السير ،
يقال : سامت الناقة : مرت مرتمة ، وكذا الرجح . وفي اللسان (سوم) : « من السوم الذى هو الرعى » .
(٧) جاء هذا في الكتاب ١/١٨٩ والرواية فيه :

* وَحَطَرْتُ أَيْدِي الْكَمَاةِ وَحَطَرْتُ *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقيله :

أَلَيْسَ يَمْشِي قَدَمَا إِذَا أَدْرَكَ مَا وَعَدَ الصَّابِرُ فِي الْيَوْمِ اصْطَبِرَ

* إِذْ لَقِيَ الْيَوْمَ الْعَاسَ وَاقْطَعُ *

(١) وقال الراجز :

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِي غُرْلٍ (٢)

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعَل منك) من الجواب .
فأما قولهم : ما أشدَّ سواده ، وبياضه ، وعَوْره ، وحَوْلَه ، فما لا بدَّ منه . ومنه
أيضا استغناؤهم بأشَدَّ واقتصر عن قولهم : فقُر ، وشَدَّ . وعليه جاء فقير . فأما شَدَّ
فحكاه أبو زيد في المصادر ، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
بجَزَا من الزيادة بما اسْتَعْمَل منه حاملا للزيادة ، وهو صدرٌ صالح من اللغة .
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عاريةً من الواو الزائدة ،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرِي) لأننا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة قلنفس ، وصرفنفس ،
وسميدع ، وعَمَيْثِل ، وسرومط ، وبججبي ، وقسقب ، وقسحب ، وهِرشف ، ومن

- == واليوم الهامس : الشديد ، يريد يوم الحرب . واقطر : صب واشتدَّ . والراي : جمع راية . يقول : إنه
يدخل الحسرب قدما غير هباب ، ينتن ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله : خطرت أيدي الكاة
أي تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات يدم الأعداء . وقد جاء
الشاهد في ديوان الأعشين المطبوع في أوردية فيا حل على الأعشى ميمون بن قيس .
- (١) هو جندل بن المنى الطهوي كما في اللسان في سخم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره
في قوله قبله : * والأك في كل مراد هو جل * قوله (كأنه) أي الآل . والصحصحان : ما استوى
من الأرض . والأنجِل : الواسع . والسغام من القطن : اللين . (٣) انظر في حوشب وما بعده
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ ، ب ، ج ، وفي ش «الأربع» . (٥) هو البخل
الزدي . (٦) هو الصيَّاح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه التشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حق من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والصعوز المست .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيّ ^(١) ، وَحَنْبَرِيّ ^(٢) ، وَدَرْدَيْس ^(٣) ، وَعَضْرَفُوط ^(٤) ، وَقَرْطُوس ^(٥) ،
وَقَرْعِلَانَة ^(٦) ، وَفَنْجَلِيّ ^(٧) . فأما عَرَطِيل ^(٨) — وهو رباعي — فقد استعمل بغير
زيادة ؛ قال أبو النجم :

* فِي سَرَطَمٍ هَادٍ وَعُنُقِي عَرَطِيل ^(٩) *

وكذلك خَنْشَلِيل ؛ ألا ترى إلى قولهم : خَنْشَلَتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسُ إِذَا أَسْنَتَ ؛
وكذلك عَنَرِيّس ؛ ألا ترى أنه من العنترسة وهي الشدة . فأما قَنْعَخَر ^(١٠) فإن النون
فيه زائدة . وقد حذف — لعمري — في قولهم : امْرَأَةٌ قُفَاخِرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِقَةً
في معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفْتَ النون فإنك قد صِرْتَ إلى زيادة
أخرى خلفتها ، وشغَلَتِ الْأَصْلَ شَغْلَهَا وهي الألف وياء الإضافة . فأما تاء التأنيث
فغير معتدة . وأما حَزَبُون ^(١١) فرباعي لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهل جعلته
ثلاثياً من لفظ (الْحَزْبِ) ؟ قيل يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ النون في موضع زَاي عَيْضُمُوز ^(١٢) ،
فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، بكيم (خَيْسَفُوج ^(١٣)) وأما (عَرِيْقَصَان ^(١٤)) فتناوبته
زيادتان ، وهما الياء في عَرِيْقَصَان ، والنون في (عَرِيْقَصَان ^(١٥)) كلاهما يقال بالنون

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هي دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هي الكوة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يَأْوِي إِلَى مَلَطْلَةٍ وَكُلْكُل * وهو في وصف بعير السائية الذي يستقر عليه . والمطل

جمع ملاط وهو الجنب ، والسرطام : الطويل ، والهادي : العنق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »
من عطف المرادف . والرواية في الطرائف الأدبية : * وكأهل ضمخ وعنق عرطل *

(٦) هو التازلناعم الضخم الجثة . (٧) هي المعجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالي . (٩) هو من النبات .

(١٠) كلنا في ش ، ب . وفي أ : « يقالان » .

والياء . وأما (عِزْرِيَّت) فمن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لாம் . وأما (قَنَدِيل) فكذلك أيضا ، ألا ترى إلى قول العجلى^(٢) :

* رُكَّبَ فِي صَنْحَمِ الذَّفَارِي قَنَدِيلِ^(٣) *

وأما علندي فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : عِلْدٌ ، وَعِلْدَى ، وَعُلْدَى ، وَعُلْدَى . ألا تراه غير منفكٍّ من الزيادة .

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومذ ، وفاء عدية ، وزنة ، وناس ، والله في أقوى قولي مسيويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أحمى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا . ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدتين ، وبستة عن ثلاثين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

(١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .
(٣) صدره كما في اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل ثياب عتدل * يهدى : يتقدم . والبيان يريد جملا طويلا في ارتفاع ، والمنسدل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفي الطرائف الأدبية وكب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو الجبر الضخم الشديد .

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « قول » وانظر في هذا ص ٢٣٦

باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب . وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكما ما ، وقتاما ، ثم تحور في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكما آخر .

من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة . وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين ؛ يقولون : إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ، وهم يقولون (علقاة) وقد قال العجاج :

* فَكَرَّ في عَلَقَى وفي مَكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال (في علقَى) فلم يصرف للتأنيث ، ثم قالوا مع هذا (علقاة) أى فالحقوا تاء التأنيث إلفه . قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا . وذلك أن من قال (علقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كاليف (أرطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، وللتأنيث إذا فقد التاء . ولهذا نظائر . هي قولهم : بهى وبهماء ، وشكاعى ، وشكاعة ، وباقل وباقلاة ، وتقاوى ، وتقاواة ،

- (١) أى ترجع . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ج : « تجوز » وكذا هو في ش فيما يبدو للقرائى ، وهو تحريف . (٢) كذا في الأصول ما عداش فقها : « عبيد » وهو خطأ . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وفي ج : « أغرف » . (٤) هذا في وصف الثور الوحشى الذى شبه به نائسه . ويروى : « لخط » بدل « فكر » ويروى أيضا بدلهما « يستن » أى يرى في العلق وفي المكور ، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات ، كالعلق . وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافى للبغدادى ٤١٧
- (٥) انظر الكشف في سورة المزمن عند قوله تعالى : يصبكم بعض الذى يعدمكم ، والجابر يردى عل الشافى ٣١٥ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هو » . (٧) هو ضرب من النبات من حير المراعى . ولا يثبت سيبويه بهما فالف بهى عدة للتأنيث وانظر الكتاب ٢ / ٩
- (٨) من دق النبات يتداوى بها . (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر . وقوله « تقاوى وتقاواة » بالنون كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « تقاوى وتقاواة » . وهو تحريف .

وَسُمَانِي، وَسُمَانَا. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرَفَاءَ وطَرْفَاءَ، وَقَصْبَاءَ وَقَصْبَاءَ،
وَحَلْفَاءَ وحَلْفَاءَ، وَاَقْلَاءَ وَاَقْلَاءَ. فمن قال: (طَرْفَاءَ) فالهمزة عنده للتأنيث،
وَمَنْ قال: (طَرْفَاءَ) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث،
وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزةً مرتجلةً غير متقابلة؛ لأنها إذا كانت
منقابلة في هذا المثال فلأنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صحراء، وَصَلْفَاءَ، وخَبْرَاءَ،
والحرشاء. وقد يجوز أن تكون منقابلة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — في الانقلاب^(٤)
لا في الإلحاق — كَأَلَفٍ طِبَاءَ، وحِرْبَاءَ. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى
أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً، فإن لم تلحق حَارَ الحكم إلى غيره. ونحو^(٦)
منه قولهم: الصَّفْنَةُ، والصَّفْنُ، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْوُ الشَّيْءِ وصفوته^(٨)،
وله نظائر قد ذكرت، ومنه البرك، والبركة للصدر. ^(١٠)

ومن ذلك قولنا: كَانَ يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان)، ويكون (يقوم)
خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

- (١) هو ضرب من الطيور. (٢) هي المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع بنت الصدر.
(٤) يقال أفعى حرشاً: خشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش، و في ج: «جاز».
(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا
كلمتي: يكون مؤنثاً فيمنع الصرف، ومذكراً فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هي وعاء الخصبة،
وكذلك الصفن بسكون الفاء، وفتحها. وقد ضبط «الصفن» في أ بفتح العاء. (٨) بفتح الراء وكسرها
في الرضاع والرضاعة. (٩) بتثنية الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما
صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يجهز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبو حيان
في البحر ١٠٩/٥: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع»
وقد حمل المجهز لما قوله تعالى في آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ
بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن.
وانظر الجمع ١/ ١١٨

مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل وكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيد امرئ رفع بـ (كان) ، وأنَّ (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأثر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّاقة) للإلحاق ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فَكَّرَوْا عَلَيَّ وَفِي مُكُورٍ *

على ذا نأزله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنها لفتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَاتِي وَسُمَانَاةَ ، وَشُكَايَ وَشُكَاةَا ، وَبُهْمَى وَبُهْمَاةَ . فألف (بُهْمَى) للتأنيث ، وألف (بُهْمَاةَ) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبْعَتَيَّ ، وَضَبَّطَتَيَّ . ويموزان تكون للإلحاق يُجْتَدِبُ على قياس قول أبي الحسن الأَخْفَشُ ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا يَنُونُ (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بـ كان .

ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنها للتأنيث ، فإن رُكِبَتِ الأسم مع آخر قبله ، حُرِّتْ ^(٢) عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تَرُكِبَ ^(٣) مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصيرف (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت . (٣) يريد التركيب المراجعة (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف بمنع الصرف وإلا صرفت . والعبارة في ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزة للتأنيث ؛ فإن رُكِبَ مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .

بدارَ حمراءَ، وكذلك هذا كَلْبَصَفْرَاءُ^(١)، ورأيت كلبصفراءَ، ومررت بـكَلْبَصَفْرَاءَ،
 [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت . فإن نكّرت صرفت فقلت :
 رَبُّ كَلْبَصَفْرَاءٍ مررت به] ، وكَلْبَصَفْرَاءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد
 في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيب له . ونحو
 من ذلك ما نعتقد في الألفيات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،
 وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف قاف ، وكاف ، ودال ، وأخواتها ، وألف على ،
 وإلى ، ولدى ، وإذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماءً أو اشتقت منها فعلا استحالة ذلك
 التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب . وذلك قولك : مَويت إذا كتبت
 (ما) ولويت إذا كتبت (لا) وكوئت كافا حسنة ، ودوّلت دالاً جيدة ، وزوَّيت
 زايا قوية . ولو سُميت رجلاً بـ (ملى) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (ألا) أو [إذا]^(٢) ،
 لقلت في التثنية : علَوْنِ ، وإلَوْنِ ، ولَدَوْنِ ، وألَوْنِ ، وإدَوْنِ ، فاعتقدت في هذه
 الألفيات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك
 عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بأبي أنت ! . فالباء في أول الاسم
 حرف جرّ بمنزلة اللام في قولك : لله أنت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقاً صوتياً
 استحالة ذلك التقدير فقلت : بأبأت به بئباء^(٣) ، وقد أكثرْتُ من البأبأة . فالباء الآن
 في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنها فيها اشتقت منه زائدة للجر . ومثال

(١) ثبت في رسم كلبصفراء بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيب المزجي كمد يركب . وهو

مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين القوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) أ كتبت هذه الحروف بالألف : علاء ، وإلاء ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج .

(٥) أى قلت له : بأبي أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوق : كما تقول حوقل : قال : لا حول

ولا قوة إلا بالله ، وسبّح : قال سبحانه الله . وانظر الكتاب ١٧٧/١

الْبَيْبَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلْزَالِ، وَالْقَلْقَالِ، وَالْبَابَاءُ الْفَعْلَاءُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْبَلُوا مِنْهَا (الْبَيْبَاءُ) فَصَارَ فَعْلًا مِنْ بَابِ سَلَسَ، وَقُلْتُ بَ قَالَ :
* يَا بَابِي أَنْتِ وَيَا فَوْقَ الْبَيْبَاءِ ! *

فَالْبَيْبَاءُ الْآنَ بِمَثَلَةِ الضَّلَعِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقَمْعِ، [وَالْقَرَبِ] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : الْقَرْوَةُ
لِلنَّبْتِ، وَقَالُوا : قَرْنَيْتِ السِّقَاءَ، إِذَا دَبَقَتْهُ الْقَرْوَةُ، فَالْيَاءُ فِي قَرْنَيْتِ الْآنَ لِلإِلْحَاقِ،
بِمَثَلَةِ يَاءِ سَلَقَيْتِ، وَجَمْعِيَّتِ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَاوٍ (قَرْوَةُ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ .
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ — فَيَا أَنْشَدَهُ
أَبُو زَيْدٍ — :

نَحْيَرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَشُوبُ قَالَ يَالَا^(٧)

فَقَالَ : أَمِنْ قَلْبِهِ هِيَ ؟ قُلْتُ : لَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفٍ أُصْنِ (يَا) فَقَالَ : بَلْ هِيَ مِنْ قَلْبِهِ . فَاسْتَدَلَّتْهُ
عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خُلِطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا
جُزْءٌ مِنْهَا، فَصَارَتْ (يَال) بِمَثَلَةِ قَالَ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ مَجْهُولَةٌ،
فِيَلْبَنِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِالِاتِّقْلَابِ عَنِ الْوَاوِ . هَذَا جُمْلٌ مَا قَالَهُ ؛ وَلَقَدْ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،
فِيَلْبَنِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِالِاتِّقْلَابِ عَنِ الْوَاوِ . هَذَا جُمْلٌ مَا قَالَهُ ؛ وَلَقَدْ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،

(١) هُوَ بِالْجُرْعَةِ عَلَى «الْبَيْبَاءِ» . وَفِيهِ الْمَطْفُ عَلَى مَعْمُولِينَ . وَيُقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالُ» أَيْ وَمِثَالُ الْبَابَاءِ . (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بَلْعَنَرِ كَمَا فِي اللِّسَانِ فِي أَبُو . وَهُوَ مِنْ
رَجَزٍ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْمُحَافِظِ ١/١٦٣، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَهُ . (٣) «يَا فَوْقَ الْبَيْبَاءِ» — وَيُرْوَى
الْبَيْبَاءُ — أَيْ أَنْتِ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ : يَا بَابِي أَنْتِ . (٤) زِيَادَةٌ فِي أَمَلَتْ مِنْهَا شَ، بَ .
(٥) انْظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انْظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاحِرِ أَبِي زَيْدٍ، وَالْخَزَائِمِ ص ٤ ج ٢ مِنْ
السُّلَفِيَّةِ . وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَوَهِيرِ بْنِ مَسْعُودِ الضَّمِيرِ . (٧) بَعْدَهُ :

وَلَمْ يَشُقَّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غَيْرِهِ وَبَنِيَتْهُ وَخَلِيفَةُ الْجِبَالِ

الْمُنْزُوبِ : الَّذِي يَدُوهُ النَّاسُ فَحَرِّبَ يَسْتَصْرِمُ، وَقَوْلُهُ (يَالَا) يَرِيدُ يَا لِبَنِي فَلَانِ . وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاقِقٍ وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَقَوْلُهُ (خَالِنِ الْجِبَالِ) أَيْ مِنَ الْفَزَعِ يَخْرِجُنِ مِنَ الْجِبَالِ فَلَا يَبْقَى بَأَنَ يَمْنَعُهُنَ الْأَزْوَاجُ وَالْأَبَاءُ .
وَالْإِخْوَةُ، يَقُولُ : نَحْنُ عِنْدَهُنَ أَوْثَقُ مِنْكُمْ . (٨) كَذَا فِي أ . وَفِي شَ، بَ : «وَهَذَا» .

فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جملة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة عِلَّاه ، ساقطة عنه كُلُّهُ ، وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه وَلَدٌ ، ولا يعارضه فيه مَنَجَّرٌ ، ولا يسوم به مَطْلَبًا ، ولا يخدم به رئيسا إلَّا بأخرة وقد سقط من أنقاله ، وألقى عصا ترّحاله !
ثم إني — ولا أقول إلَّا حقًا — لأعجب من نفسى فى وقى هذا ، كيف تطوع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلَّة ! مع ما الحال عليه من طَلْقِ الوقت وأشجائه ، وتذاؤبه وخلج أشطانه ، ولولا معازة الخاطير واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداده ، لكنت عن هذا الشأن بمنزل ، وبأمرٍ سواه على شغل .

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سميت بـ (مضرب) ١٠
أن تخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألنى يوما عن قولم هاتِ لاهيتَ ، فقال (ماهايت) ؟ فقلت : فاعلت ، فهاتِ من هاتيت ، كماطِ من عاطيت ، فقال : أشيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممّه ؟ قال : من الهوّة ،
(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عند الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكلمة .
(٣) أى اضطرابه واختلافه كتناوب الرياح . وقد أثبت «تذاؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تذاؤبه» بالهمزة . وفى ش ، ب : «تداويه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل ، وخلج الأشطان جذبا وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المطالبة . (٦) يقال : اعتنى الأمر : أخذه بعنى . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة . (٧) أى جهده والإلحاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ ، ب . وفى ش : «اكتداده» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمتها .

وهي المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هَيْتٌ) لهذا البلد ، لأنه منخفض
من الأرض — فاصله هَوَيْتٌ ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت
ساكنة ؛ كما أبدلت في ياجل ، ويأجل ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على
أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي
يجمع بين هاتيت وبين الموتة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به ، أن الأرض
المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هات ، إنما هو استدعاء
منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل
الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى
الشيء . والذي ذهب إليه أبو علي في (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلمت) إذا
قلت : هَلَمْ . فهلمت الآن كصعرت ، وشملت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو
أَوَّلُ (ها) للتنبية لحقت مثال الأمر للواجه توكيدا . وأصلها هَالَمْ ، فكثرت هاءها ،
وخلطت (ها) بـ (هَلَمْ) ، توكيدا للمعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن
لام (هَلَمْ) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوَّلُ (المُهم) وكذلك يقولها أهل
البحر ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلمت) فصارت كأنها فعالت ، من لفظ (الهِلمام)
وتنوسيت حال التركيب . وكان الذي صرفهما جميعاً عن ظاهر حاله حتى دعا
أبا علي إلى أن جعله من (الموتة) ، وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بدل على شاطئ القرات ، وعلى هذا فالهاء في هيت أصلها الواو .

(٢) أي أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوجل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش :

« الهلمان » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة ، فذلك

اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فتزلا جميعا عن
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير ، وهى واسعة ، غير أنى قد نبّهت عليها ، فأُمِضْ
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوثة) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل ؛ وهو فعلاء منه ،
ألا تراهم قالوا : قد تهوّر الليل ، ولو كثرت (هيتاء) لقلت (هواتى) وقريب
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هيت لك) إنما معناه هلم لك ، وهذا اجتذاب
واستدعاء له ؛ قال :

أب العِراقِ وأهلَه عُنُقُ إِلَيْكَ هَيَّتْ هَيْتَا^(١)

١٠ باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيرا ما يستوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إنسداد
الصنعة ، وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه ألحق أهلك قبل الليل ،
فر بما دعا ذلك من لا دُرْبَة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجزئه ، وإنما تقديره
ألحق أهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا زيد قام : ربما ظن بعضهم أن زيدا

- ١٥ (١) كأن الليل يذهاب وقت من يتخفى وتذهب قته . (٢) أى وقت من .
(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه « تهوّر » بالراء وهو هكذا فى أ ،
ب ، ش ، وفى ج : « تهوت » - ولعمري لوجاهت هذه الصيغة فى اللغة لكأنت هى الخوى ،
ولكنها لم تجح . (٤) هذا ثانى بيتين أنشدهما الفراء لشاعر فى على - رضى الله عنه أوفىما :

أبا سَخ أمير المؤمنين من أخا العراق إذا أتينا

- ٢٠ و ترى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبغ بقل . وقوله :

حتى أى ما تون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفضل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » ،

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سرّنى أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وسمّت رواحده، وراعتة . وذلك أن الأصمعيّ أنشد في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر :

يستميكون من حذار الإلقاء بتلعات كجذوع الصيصاء^(٤)
يردى ردى وردّ قطاة صماء كُذرية أعجبا برد المساء^(٥)

تطرد قوافيها كلّها على البحر إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

* كأنها وقد رآها الرؤاء^(٦) *

والذى سوغه ذلك — على ما التزمه في جميع القوافي — ما شكّا على ستمته من القول . وذلك أنه لمّا كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصوّر معنى البحر من هذا الموضع، بغاز أن يتخلّط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يتخالف .

(١) كذا في أ . وفي ب، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زائدة عن مكان الجزء بالإضافة . ويظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعنى قيام زيد ورفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) فى أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا فى ش ، ب . (٤) نسه فى اللسان فى تلح إلى غيلان الرضى . وذكر ابن جنى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الرضى، وأيس فيها ما أورد هنا إلا : « كأنها وقد رآها الرؤاء » وهو يصف قوما فى سفينة . يقول إنهم يسكنون سكناات السفينة — وسكانها ذنبا الذى به تبدل وهو المعروف بالدفعة — وهى طويلة تلعات بكذوع الصيصاء ؛ وهو تمرّحله طويل ، وقد كنى بالتلعات عن السكناات لطولها . وإنما يسكنون بها خشية أن تلقىهم فى البحر فهلكوا . والشعر فى إصلاح المنطق . (٥) يتخالف السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما تردّ قطاة صماء — وصمها ضيق أذنها — . (٦) انظر تكملة هذا الشعار فى الجزء الثانى من الاختصاص (باب التطوع بما لا يلزم) . (٧) كذا فى أ . وفى ب : « سوغ له » .

ونظير هذا عندى قول طرفة :

في جفانٍ تعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر^(١)

- يريد الصنبر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيها بباب قولهم : هذا بكرٌ، ومررت ببكرٌ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصنبرُ؛ لأنّ الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجز فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضمّ مكان الكسر . وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

- هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تبرك فشئى عبقر^(٢)
في قول من قال : أراد عبقر^(٣)، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد :

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السام أرسحه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصوت اليوم أم شاتك مر ومن الحب جنوت مستعر

- (٢) أنزالدر الدمايى في قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » ففاعل للفعل مجرور ، وأجاب
١٥ عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني ، ولم ينسب هذا إلى ابن جني فعابه عليه الجليل . اظر هذا
في تاريخ الجليل في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ٢ / ٨٠ واطر كتابة الأمير على المعنى في مبحث الجملة
الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثاني .
(٣) أى المراء العدى كما في معجم البلدان في عبقر .
(٤) تبرك وعبقر موزعان و « شئى » تنبة شس ، وهو المكان الملبط .
٢٠ (٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عيقر . اظر اللسان في عبقر .
(٦) هو محمّد بن الحساس . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيَّةٌ مِن دُمِيٍّ مَيَّسًا ^(١) نَّ مَجِيَّسَةً نَظَرًا وَاتِّصَافًا

أراد — فيما قيل — مَيَّسًا، فزاد التَّوَنَ ضرورةً، فهذا — لعمري — تحريف بتمعُّجرف عارٍ من الصنعة . والذي ذهب أنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عارياً من الصنعة . فإن قلت : فإن الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حُرِّفَ غير المضاف إليه ؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجُزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل ، فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوَّر فيه معنى الجزر .

فإن قيل : فانت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تحوِّر به فتوهمه مجروراً ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصوَّرناه هو مؤكِّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوِّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تَمَتَّتْ حال التشبيه بينهما فتصوِّرت في المرفوع معنى الجزر . ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورساً في تصوِّره ، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزر ؛ كلُّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء في الأمرين ، ليقوى تشابههما وتعمُّر ذاتُ بينهما ^(٢) ، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

لم عيالٍ عشاءَ ظلاما ولم يك إذ طاف إلا اختطافا
لبسة إذ طرقت موهنا فأضنى بها دقا مستجافا

رعدده :

يا حسن منها غداة الرحيد بل قامت ترائيك وحفا غدا

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت . والبيت في اللسان (ميس ووصف) .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الفاعل مع الفعل » . (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ . يقال : عمر الكي . — كنصر وكرم وصبح — : صار عامراً كما في القاموس .

(١) حريد، وتناظر غير مجيد، فاعريف هذا من مذهب القوم واقفيه تصب بإذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعتُه ، وأنت وشأنك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله (مع شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمري إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعتُه مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحيان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنت ؛ قال :

(٢) أغار على معزاي لم يدري أنني وصقراء منها عبلة الصفوات
ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسدده ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا .

(٣) ومن ذلك قولهم في عليك زيدا : إن معناه خذ زيدا ، وهو — لعمري — كذلك ، إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعل متعد ، لا أنه منصوب بـ (خذ) .

(٤) ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مررت بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون

(١) أي على غضب واغتيال ، يقال : حرد الرجل إذا اغتاط فحرش بالذي غاظه .
(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « ضيقه » . والضيق هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .
(٣) أورده في اللسان (ميز) . و « صقراء » يريد قوسا . والصفوات حجارة ملص مسرة ، ركانها كان يرى بها مكان النعام . وقوله (أغار) أي التنب أو السبع . (٤) كذا في ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ « ما » في أ .

تقدير الإعراب على سُمّت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ^(١) تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أتعناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبارة حذف المضاف . ولو ذهبنا لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فمحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غيّبت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمري — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره لحذف المضاف .

باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى أصاب القرطاس . ف(أصاب) الآن في حكم المفلوظ به

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو يحفظ مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشغبلي أو كتابة في موضع ترك بياضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافضل ما أمرت به فقصد تركك ذا مال وذا نسب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست بحصيه وب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٨٦ (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما على طريق » .

- لبنة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .
 وكذلك قولهم لرجل مَهْوَ بسيف في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت
 شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقائد من سفر : خير مَقْدَم ،
 أى قَدِمْتَ خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجلٍ إنَّ زيدا وإن عمرا ، أى إن
 كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقائد من حججه : مبرور ماجور ، أى أنت
 مبرور ماجور ، ومبرورا ماجورا ، أى قَدِمْتَ مبرورا ماجورا ، وكذلك قوله :
 رَسِيم دار وقفتُ في ظلِّه كدْتُ أَقْضَى الغداة من جلَّه^(١)
 أى ربَّ رسم دار . وكان رؤْبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافاك
 الله - أى بخير - يحذف الباء لدلالة الحال عليها يجرى العادة والعرف بها .
 وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا
 عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا
 الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والنفحش
 والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب اليه أبو العباس^(٢) ، بل الأمر فيها دون
 ذلك وأقرب وأخف وأطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : لِمَ لم
 أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية
 حتى كأنى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ، لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم^(٣)

(١) كذا في ١ . وفى ش ، ب : « أر » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بنية . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
 وانحزاة ٤ / ١٩٩ والبنى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو

في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تسج الريح رب معتله

واقفا في رباع أم جبير من خصا يومه لئلا أمه

(٥) كذا في ج . وفى أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل

١٥٥ / ٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في أ ، ش . وفى ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّرًا مَرَّرُ ، وعلى من تَنْزِلُ أَنْزِلُ ، ولم تقل : أَمَرُّ به
ولا أَنْزِلُ عليه ، لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف
حرف الجز لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم^(١)) في قوله :

وَأَيَّ مَنْ قَوْمَ بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(٢)

أراد : وبهم رأب النَّأْيَ ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى
العدا ، وإن كانت حالاهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا)^(٣)
منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب
زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيَ) مرفوعة الموضع عند قوم^(٤) ، وعلى كل حال
فهى متعلقة بحذوف ورافعه الرَّأْبُ^(٥) — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من
قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأ له
وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأ له) لا ضمير فيها وهي

(١) كذا في ب ، ش ، وفي أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نفيسة الفرزدق
التي مطلعها :

عزفت بأعناش وما كدت تعزف وألكرت من حداء ما كنت تعرف

وانظار النقائص ٥٦ طبعة أوردية ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « مختلفين » .

(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خيرا ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ،
(رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من
(السيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند

البصريين . وفي أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

(١) متعلقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوض بيت الفرزدق .

- فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز
توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت
نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛
وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المتيقن ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف
هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض .
وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلو كان الأمر كذلك
تدافع الحُجُجَان ، فلم يجوز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز أقدام الملاحق ؛ لما فيه من نقض
الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتًا فقلت :
القرطاس والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .
أو قلت : إصابت القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرًا للفعل الناصب للقرطاس لم
يجز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ،
ونائب عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تبيينًا للفظه المختزل ،
ورجوعا عن المعتزم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوى

(١) المعروف أن اللام في مثل هذا التثنية . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادق له) ، وليس
متعلقة بنفس تبا ، نعم يجوز الصبان إذا كان المجرور غير مخاطب كما هنا أن يمتنع بالمصدر ، ولكن
إن جئنا لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك نظيره هلم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان
أيضا . انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق .

- (٢) أي مثيله . يقال : هذه المسألة عرض تلك أي نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن بيت
الفرزدق وفي « تبا له ويل » حذف الجواز والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سن مألوف ، ومنه
معروف . فأما قراءة حمزة ففيها حذف الجواز وإبقاء جزء ، وهذا موضع القول والمؤاخذة .
(٣) كذا في ش . وفي أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يجوز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛ من قبل أن تلك الالفة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ، فلو أنكدها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذي هذا^(١) توكيد له فلا .

(٢) فهذه الأشياء لولا ما عارض من صناعة اللفظ — أغنى الاختصار على شيء دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع)^(٣) فلذلك لم يجوز لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملقوظ به .

(٤) وما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به إنشادهم قول الشاعر :
قاتلي القوم يا خِزَاعَ ولا يا خُذْكُم مِّن قَتْلِهِمْ فَشَلَّ

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلي القوم ، فلولا أن المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتاج به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في س ، هـ : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشى » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشذاع

ابن يعمر الكافى من شعراء الحامة ، وهو جاهل . وليس الشاخ ، كما في شرح الدمامى للخرجبة . هـ ، هو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلي) نجا من ذلك . وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريرى في شرح الحامة . ونهاية الشعر الأتول « لا » وانظر الدمامى في الموطن السابق .

وعلى الجملة فكل ما حُذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ؛ من حيث التوكيد للإمهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا للعرب .

- ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب — فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا رويناه هكذا ؛ وهو يحتمل عندى وجهين :
- أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : راکبُ الناقةِ والناقةُ طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدّم ذكر الناقة ، والثىء إذا تقدّم ذكره دل على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » أى فضرب فانفجرت . فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبيّ^(١) :
- ١٠ * إذا ما الماء خالطها سخيّنا^(٢) *

أى شربنا فسخيّنا . فكذلك قوله : راکبُ الناقةِ طليحان ، أى راکبُ الناقةِ والناقةُ طليحان .

فإن قلت : فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقةُ وراكبُ الناقةِ طليحان ؟ قيل سيعد ذلك من وجهين :

- (١) كذا فى الأصول . والأحسن فى التعبير : من حيث إنّ (٢) انظر فى تحريره أيضا التصريح على التوضيح ، والأشبهون فى آخر مباحث طلف النسق . (٣) كذا فى ١ . وسقط هذا فى ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التى أوتها :
- ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقي نحسور الأندرينا
- (٥) صدره فى وصف الخمر : * مشمعة كان الحسن فيها * (٦) هذا وجه فى فهم البيت . ويرى بعضهم أن (سخيّنا) وصف من السخوة وهو حال من الضمير فى خالطها ، وذلك مزج الخمر بالماء الساخن .
- ٢٠

أحدهما أن الحذف اتساع ، والاتساع بابه آتير الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ، ألا ترى أن من اتسع بزيادة (كان) حشواً أو آتيراً لا يميز زيادتها أولاً ، وأن من اتسع بزيادة (ما) حشواً وغير أول لم يستجز زيادتها أولاً إلا في شاذ من القول ؛ نحو قوله ^(١) :

وَقَدْ مَا هَاجِنِي فَازْدَدْتُ شَوْقًا بِكَأُ حَمَاتِي تَجَاوِبَانِي

فيمن رواه (وَقَدْ مَا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وَقَدْ مَا هَاجِنِي) أي وقديما هاجني .

والآثر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحماً ، سمكاً ، تمرًا ، وأنشد أبو الحسن :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ السُّودُ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ ^(٢)
وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ^(٣) :

وَكَيْفَ لَا أَبُكِي عَلَى عِلَاقِي صَبَاحُنِي غِبَائِي قَبْلَاقِي ^(٤)

(١) بحدو اللس قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن يلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأما إلى ٢٨١/١ ، والخزانة ٤/٨٣ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغني للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أي إبداء النحية يعمل على الود والحببة . والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٢٥ عن أبي زيد . وفيه : « ثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللسان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي :
مال لا أسقى حبياتي ومن يوم الورد أمهاتي

* صباحي ، غبائي ، قبلاتي *

أراد بجميحاته إليه التي يسقىا يشرب الياءها بطلون كاهاته « فهل ترى ما هنا معرفة عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتصل به ، فصرها بالصباح والغباقي والقيلاات . يريد نوقا يحملها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة . فالصباح جمع صبح ، والغباقي جمع غبوق ، والقيلاات جمع قيلة .

وهذا كله شاذ، ولعلّه جميع ما جاء منه، وأما على القول الآخر، فإنه — لعمرى — قد حذف حرف العطف مع المخطوف به، وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المخطوف لم يميز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه. ^(٢) فإن قلت فقد قال: ^(٣)

قد وعدتني أم عمرو أنب تا تدهن رأسي وتقليني ^(٤) وا
* وتمسح القنفذ حتى تنثا *

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، فجاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعرف ما أراد بالأول، فخرى تجرى قوله: ^(٥)

عجل لنا هذا وألحقنا بهذا أَلشَّحِمَ إنا قد مللناه بِجَل ^(٦)
فكما علق حرف التعريف مدعوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فالف قوله ^(٨) (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بدا أَل) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الحمزة بُدّ. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيد وه، وعمرو) فتجوز

- ١٥ (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المخطوف. (٣) أي حكيم بن ممية التميمي. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تقليني» في أ، ب: «تفديني» وقوله «وا» كذا في أ، ب، وفي اللسان في ننا ونفت وفي. وقد أصلحت في ش: «وانا» وهو إنسداد للشعر ومجاذا للرواية و«القنفذ»: الكثرة، و«تنثا» أي تنثا وتبدو، وضبط في الموشح «تنثا» بكسر التاء وهي لغة. (٥) نسب في صيبويه ٢٧٢/٢ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربيعي الرازي كما في العين ١/١٠٠ على هامش الخزانة. ٢٠ (٦) «الشحم» في صيبويه والبيئ «بالشحم» و«يجل» أي حسب. وقوله «بدا أَل» رسم في أ، والكاتب «بذل». (٧) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكا». (٨) كذا في أ، ب. وفي ش: «تا».

(١) هاء بيان الحركة مجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله :^(٢)

ولاعب بالعشي بني بنيه كيفل الهير يحترش العظايا^(٤)
فابعده الإله ولا يويي ولا يسق من المرض الشفايا^(٥)

— وقرأته على أبي علي : ولا يسقى — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق ببناء التانيث ، أي فصّح اللام لها كما يصححها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقوّ قوة تاء التانيث ؛ ألا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :
* ... كله لم أصنعي^(٦) *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفلني وا) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتدّ منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : « فإن قلت أفيجوز » . (٣) هو عصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في حكا . وفي حاشية البهري ٣٢٤ هذه الآيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المنصور بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوردت ١٢ (٤) قبله :
إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعياء سمعه إلا ندايا
والغلاء واحدها غلاية وهي درية . واحتراشها : صيدها . (٥) « يؤبى » كذا في أ . وفي ش ، ب : « تؤبى » و « الشفايا » كذا في ش ، ب . وهو الصواب . وفي أ : « الشفايا » يراد الشفاء وهو خطأ . (٦) يريد المأزف . وقد جاء هذا في تصريح المازن ص ٥٩ ، تيمور والعبارة فيه : « فإن الشاعر شبه ألف النصب بـهـاء التانيث حين قال غلاية وصلاية وما أشبهه » .
(٧) هذا جن من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيل ارتدعى على ذنبا كله لم أصنع
وعمن أريحوزة لأبي التيم العجل . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، وانظر في الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أَرِمَهُ ، وأَغْرُهُ ،
وأخْشَهُ ، فهذا يَتَوَقَّعُ ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوَّى به بينهما وبين ألف الإطلاق .
والوجه الآخر الذي لأجله حَسَّنَ حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك
دليلا على أن الخبر عنه اثنان . فدلَّ الخبر على حال الخبر عنه ، إذ كان الثاني هو الأول .
فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد^(٤)
طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يَخْرُجُ مِنْهُمَا الذَّوْلُ وَالْمَرْجَانُ » أى من
أحدهما ، وقد دُهِبَ فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأول ؛ وهو ما سكا
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفقوظ به ،
ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دلَّ على أن الخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا
القول دليل على ما يريد من نحوه بمشيئة الله [وحوله] .

باب في نقض المراتب إذا عارض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع^(٩)
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقريئة انضمت إليه ، وهي

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التنبيه »
وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ .
(٤) هذا مقابل قوله في ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .
(٥) في الهجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « يقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب
أيضا ، ويخطر في خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منها » .
(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالوجه » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« القدر » . (٨) زيادة في ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا في أ .
وقد سقطت « لم » في ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمَر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا
(١) وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤثر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه،
وعليه قول الله سبحانه: «وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ» (٢) وأجمعوا على أن ليس بجائز
ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمَر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابتة:

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضميرُ المفعول عليه مضافاً
(٣) (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فاجيز أن تكون الهاء في قوله:

* جزى ربُّه عني عدي بن حاتم *

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة.

(٨) فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كلٌّ
منهما الموقَّع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالحوار أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد. وهو من أصحاب الكسائي. وكانت
وفاته سنة ٢٤٣ هـ، فكان ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحوي في مجتبه الفاعل.

(٣) أي الذي يأنى. والذي طبعه الزبارة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.
وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابتة شعراً شيئاً بهذا وهو:

جزى الله عيسا عيس آل بنيض جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

ويقول العيني: «عزاء بعضهم إلى النابتة الذي يأنى، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن هشارق، والأعلم
لأبي الأسود، وقيل: لم يدركه، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً» والبيت من شواهد
النحوي باب الفاعل. وانظر الخزانة طبعه السلفية ١ / ٢٥٣ والعيني ٢ / ٨٧ على هامش الخزانة.

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى». (٥) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».

(٦) كذا في أ. وفي ب، ش: «فإن أجيز». (٧) كذا في أ. وفي ش، ب:

«التأخير». (٨) كذا في أ. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يُتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقاً آخر يُستوْغ غيرَه ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل ، حتى دعا ذلك أبا عليّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل يسمّى قائم برأسه ، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه ، وإن كان تقدّم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما ينحني الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

أستحدثت الركب من أشبايعهم خبراً أم عاود القلب من أطرايه طرباً
وقول معقريّ بن حمّاد الباريّ :

أجد الركب بعد غدٍ خُفوف وأمسّت من لبائتك الألوّ
وقول درّني بنت عبيبة :

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب ، ج ، «تقديم» . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :
ما بال عيشك منها الماء ينسك كأنه من كل مفرية سرب
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قال» .
(٤) الخفوف : الارتحال . وأجدة : أوردت الجدة . كأنه يريد أن الارتحال بعد غدٍ أي ثمة ذلك
جعلهم يجسّدون وينشغلون في التبيؤ للرحيل . والألف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :
وذبيانية وصت بنها بأن كذب القراطيف والقروف

وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزائن ٢/٢٩٣ ، ٣/١٥٥ ، واللائح ٤٨٤ ، والكشاف ، السكوت .
(٥) من بنى قيس بن أكلة كما في الكتاب ١/٩٢ . وفي اللسان (أبو) : «درّني بنت سيار بن ضربة...
ويقال : هو لعمرة الخثيمية» . وفي الحلاصة أن هذا الشعر لعمرة الخثيمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو
أن ما في اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثيمية) . وانظر الحلاصة بشرح التبريزي طبعة بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الردى
يُخَفِّضُ مِنْ جَأَشِهِمَا مُنْصَلَاهُمَا^(١)
وقول لَيْسَ :

فَسَدِّفُ الرِّيَّانَ عُرَى رَسْمِهَا
خَلَقًا كَمَا صَيَّنَ الْوَحْيَ سِلَامِهَا^(٢)
ومن أبيات الكتاب^(٣) :

إِعْزَادُ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ
وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الظَّلَلِ
فقدّم المفعول في المصراعين جميعا، ولليد أيضا :

رُزِقْتُ مَرَايِيعَ النُّجُومِ وَصَابَهَا
وَدُقُّ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرَاهُمَا
وله أيضا :

لِعَفْرِ قَهْدٍ تَنَازَعِ شِلْوُهُ
غَيْسٌ كَوَاسِبُ مَا يَمْنُ طَعَامِهَا^(٤)
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أَبْعَدُكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ
فِي حُبِّ بُحْلٍ وَيَأْبَى غَيْرَ عَصْبَانِي
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ يَنْسُجْ قَلْبِي مِلْحوَادِثٍ إِلَّا
مِلَا صَاحِبِي الْمَتْرُوكُ فِي تَغْلَمِ^(٥)

(١) نفوس ذلك في أخويها ترثيها . وفي الحساسة أن هذا لعمرة في ابنيها ترثيها . ومن هذه المراثية ما يستشهد به النحويون في باب الإضافة :

هما أخوا في الجرب من لا أخا له
إذا خاف يوما نيسوة فداعها
وانظر العيني في شواهد الإضافة ، والأعلم في المرجع السابق ، واللسان في أبو . (٢) من معلقته التي أتوها :
غفت الذي دار محالها فقامها
بني تأبد غوطا فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفي شواهد المعنى لابن خلدون ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلدون : الشعر لعمري
أبي ربيعة » ولم أره في الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذي أكلته السباع ، وهو
المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذي قطعت عنه الرضاة أيا ما يراد فطامه . والقهد : الأبيض في كدرة —
وبمعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمين طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد .
وقوله : « غيس » كذا في . وفي ش : « غيس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرب
صاحبها له دفن في تغلم وهو موضح : وانظر شرح ابن الأثير في الفضليات ٨٧ :

وفيها :

في باذخاتٍ من عَمَايَةِ أو يرفعُه دون السماءِ ^(١) خِمْ

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل ^(٢)] كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر فوضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزي عدى بن حاتم ربه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله بفاز ذلك ^(٣) ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يَحْفَ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعُ ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه ، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل ، هذا مع أنَا قد أحطنا علما بأن الجز في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأناه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه ، لكن لما أطرده الجز في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم العلام ، صار كأنه أصل في بابه ، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل ، [من الجهة التي إنما صححت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدلُّك على تمكن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها

(١) قبله :

لو كان حى ناجيا لنعا من يومه المزمع الأعصم

والمزمع الأعصم : الوصل وعماية جبل ، وكذا غيم . يقول : هذا الوصل معتم باعال الجبال ومع ذلك يدركه الموت . ونوله « في باذخات » كذا في أ . وهو الصواب . وفي ش ، ب : « يا ذخ » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، د ، هـ ، خلت منها أ .

التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته^(١)
إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر
كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهباً ،
وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولستنا نقبل سيبويه ولا غيره في هذه العلة
ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيق ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره^(٢)
في باب على هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدى بن حاتم من جهة
المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ إلا ترك لا تكاد تقول : جرى ربُّ زيد عمراً ، وإنما
يقال : جزاك ربك خيراً أو شراً . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر
على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

ومما تقيضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يبيحان مقبضين^(٥)
على الفعلين الناصبين لها ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك
قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » ف(أي منقلب)
منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم) ، وكذلك قوله تعالى « أينما الأجلين^(٦)

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستعادت » . وفي انحراف في شواهد الفاعل : « فاستعادت » .
(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » (٣) عرض ابن يمين في شرح المفصل
٧٦/١ للذهب ابن جني في مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك
خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جرى رب الجزاء ،
ومما ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالاً عليه » . وترى مثل هذا في أمالي ابن السجري ١٠٢/١
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « إلامه » وفي عبارة انحراف : « إلامه » . والوجه ما أثبتنا .
و « أملا به » أي أوثق بأدائه ، يقال : ملق فهو ملق إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول
في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقد نفي الضمير نظراً لهذا التعدد . (٦) كذا في أ ،
وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .

- قضيت فلا عدوان عليّ» وقال «أبائنا تدعوا لله الأسماء الحسنى» فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه «وضرب الله مثلا» وقال تعالى «ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت» وقال «يخرفون الكلم عن مواضعه» وقال «قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم» وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقص العارض .
- ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا ؛ نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعا من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا (ترى أنك) لو قلت : غلام ١٠ لك ، أو بساطان تحك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فنقول : البساطان تحك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لحاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحك ، بخيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقدها » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

٢٠ « تراك » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « يحجز » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، س ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أنحروا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذا أنه لا تنقُص مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأمله واجتث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف ؛ تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .
فَمَا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذِي الرِّمَّةِ :

وَرَمِلَ كَأَوْرَاكِ الْمَدَارَى قَطَعْتُهُ إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلَمَاتُ الْحَنَادِسُ^(١)

أفلا ترى ذا الرِّمَّةِ كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبّه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء ، ألا ترى إلى قوله :

لَيْسَ قُضِيبٌ تَحْتَهُ كَثِيبٌ وَفِي الْقِيَالَةِ رَشَأٌ رَبِيبٌ^(٢)

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « غريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عنه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبسته) : غطته . والحنادس جمع حندس . والحنود : اشتداد الظلة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف . وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس بحزوى وهل تدرى القفار اليساب

وانظر أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحدة قلادة . والرشأ : الغابي إذا تحرك وغوى ومثى مع أمه . والبيت في السات في نقد .

وإلى قول ذى الرمة أيضا - وهو من أبيات الكتاب - :

ترى خلفها نصفاً قناة قويمَةً ونصفاً نقاً يرجع أو يتمرم (٢)

وإلى قول الآخر :

خُلِقَتْ غيرِ خَلْقَةِ النِّسْوَانِ إِنْ قَتِ فالأعلى قضيبُ بَانِ

وَأَنْ تَوَلَّيْتُ فَدِعْصَتَانِ وَكُلٌّ إِذْ تَفَعَّلُ العَيْنَانِ (٣)

وإلى قوله (٤) :

كَدِ عِصِّ النَّقَا يَمْشِي الْوَلِيدَانِ فَوْقَهُ بِمَا احْتَسَبَا مِنْ لَبَنِ مَسٍ وَتَسْهَالِ
وَمَا أَحْسَنَ مَا سَاقَ الصَّنْعَةِ فِيهِ الطَّائِيُّ الْكَبِيرُ :

كَمْ أَحْرَزْتُ قُضْبُ الْهِنْدِيِّ مُصَلَّتَةً تَهْتَزُّ مِنْ قُضْبٍ تَهْتَزُّ فِي كُذِّبٍ (٥)

(١) ص ٢٢٣ ج ١

(٢) قال الأعمى : « وصف امرأة يخلع أعلامها في الإرهاف والطلاقة كالقناة ، وأسفلها في ابتلائه وشكاته كالنقا المريج . والنقا : الكتيب من الرمل . وارتجاجه اضطرابه وانهايل بعضه على بعض ليه . والتمرم أن يجرى بعضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمة أوطا :

خليل - لأربع بوهيزن مخبر ولا ذوجي يستعطن الدار بعذر

وانظر الديوان .

(٣) (دعصتان) تنية دعصة ، وهي قطعة من الرمل . والإد : العجب والأمر العظيم . والشمر في اللسان في دعص . (٤) هولامرى القيس . وقد وقعت النسبة في ج .

(٥) من قصيدته التي أوطا :

السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحد بين الجد والمعب

و « قضب الهندى » أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيوف ، و « مصلة تهز » حالان من القضب ، و « من قضب » تميز (كم) ويريد هذه القضب القدود القوية فوق الأنماز الملية كالكتب من الرمال . يريد أن السيوف تظفر المصارلين بها بحسان التواء إذ يقعن في السبي ، ومثله ما قبله :

كم كان في قطع أسباب الرقاب بها إلى المخطوة العسراء من سبب

و « تهز » كذا في ج . وفى ش ، ب : « تهز » . وقد سقط « تهز » في الموضع الثانى في أ .

(١) والله البُحْرَى) فما أعذب وأظرف وأدمت قوله :

أَبْنُ الْغَزَالِ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ التَّعَا كَفَلَا وَمِنْ تَوَارِ الْأَفَاحِ مَبْسِمًا (٢)

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا ، فشبه كُثْبَانَ الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار (٣)

كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُثْبَانَ الأنقاء . ومثله للطائي الصغير :

فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَلَا حَتِيهَا وَلِلْقَضِيبِ نَصِيبٌ مِنْ تَنْثِيهَا (٥)
وَأَحْرَمَنْ جَاءَ بِهِ شَاعِرُنَا ، فَقَالَ : (٦)

نَحْنُ رُكْبٌ مِائِجِنٌ فِي زِيِّ نَائِسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُغُوصُ الْجِمَالِ (٧)

بفعل كونهم جئنا أصلاً ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطاياها طيراً أصلاً ، وكونها جمالاً فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ١٠

(١) كذا في ب ، ج ، وفي ش : « والله ذو البحرى » وفي أ : « والبحرى » وهو صنف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابني المدبر أوتوا :

أَخْلَتْنِي سُلَى بِكَاطِمَةَ اسْمِهَا وَتَعَلَّمَا أَنْ الْجَسُورَى مَا هَجَمَا

واظفر الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » . ١٥

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تنثيا » . كذا في ب ، وفي ب ، ش : « في تنثيا » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أوتوا :

أَنَا فَنِي عَتَلِي فَرَطَ حَيَا رُلُوسَةً لِي أَبْدِيهَا وَأَغْفِيَا

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أوتوا :

صَلَاةُ الْمَجْرَى وَهَجْرُ الرِّمَالِ نَكْسَانِي فِي الْمَقَرِّ نَكْسُ الْهَلَالِ

وبعد :

مِنْ بَنَاتِ الْجَدِيلِ تَمَشِي بَنَاتِي إِلَى بَيْدِ مَشَى الْأَيَّامِ فِي الْأَجَالِ
وفوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقفة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبهوها بالجمل في شدته وعظو خلقه ؛ قال الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَسِلُ بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْمَهِجِرَا^(١)

وقال الراعي :

* على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ *

وهو كثير . فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابهِ ، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقفة في ذلك ؛ فقال^(٢) :

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عَيْضُهُ قَرِيبَةً نُذُوتهُ مِنْ تَحْمِيضِهِ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كانت الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجوز في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تغفل) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ،

يريد أنها تغرى على السير وغرفها أكثر من راكب ، والآثمات من التوق : المبططات ، وكذب المهجير^{١٥} المهجير : أساء السير فيه ولم يصدقه . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

وَيَسْدَاءُ يَلْعَبُ فِيهَا السَّرَا ب لَا يَتَنَدَّى الْقَوْمُ فِيهَا مَسِيرَا

قَطَعْتُ إِذَا مَسَّحَ السَّامِعُو نَ لِمَتَدَبَّ الْجَوْنُ فِيهَا صَرِيرَا

بَنَاجِيَةٌ كَأَنَّمَاتُ الثَّقِيلِ تَوَفَّى السَّرَى بَعْدَ أَيْنَ صِيرَا

(٢) هو هيمان بن خنافة كما في اللسان في جبل وعضه وحض . وعظه : يرعى الغناء من الأشجار .

والندوة موضع شرب الإبل . والحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبه الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نوادر أبي زيد ١١٤ والأمال

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ صيويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعمل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تسمى ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقوله :
* بَلْ جَوَزْتَهُمَا كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ *^(٥)

وقوله :^(٦)

آلَهُ نَجْمَاكَ بِكَفِّي مَسَامَتِ من بعيدا وبعيدا وبعدمت^(٧)
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويدور أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في (١) ، ب . ش ، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش ، ب . وثبت في أ ، ج . (٤) أي سوز الذنب كما في اللسان في جف ، وشواهد الشافية ٢٠ - (٥) بعده :
تعلما إذا المها تجوفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التهام : وسطها . والحجفة : الترس من جلد ، وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المتران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلغت . وقوله : (بل جوز تهما) أي رب جوز تهما . وقوله كظهير الحجفة أي في الاستواء ، وقوله تعلما إذا المها تجوفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كمنه من الحور تعلما إلى ظل المسارين .

(٦) هو أجز النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بدست » أراد : بعد ما ، فأبدل الألف ها ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة آربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فنقول : ثلاثة آربعة ، وفي قولهم : (سببياً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (لحمر ، ورياً) وقولهم : وهو الله ، وهي التي فعلت ، وقوله :

فقمْتُ لِلطيف مرثاعاً وأرقني فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

(١) أى لوجرياً في الشعر . ومن الأثر قوله :

إن الذي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورها
* ترك ما أبى الله سبياً *

والدبي : الجراد . والمتون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الفبار . والسبب : القفر والمغارة .

ومن الثاني قوله :

كان مهواها على الكلكل وموقعا من ثغفات زل
موقع كفى رهاب يصسل في غيب الصبح وفي التبل

وهو في وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثغفات جمع الثغمة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبندادى في الشاهدين ، وفي الشاهد الثاني الخزانة ٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحر) إذا خفف يحذف الهمزة وتقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل في غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضاً فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه . (٣) يريد أن (رقياً) إذا خففت همزتها بإبدالها واداً فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وهو يجعل العارض كالأصل اللازم ، وعامة العرب على خلافه فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واد العطف وهي ليست لازمة مجرى اللازمة التي هي جن من الكلمة تخفف بتسكين ما هو في حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة في الحماسة ، وقوله :

زارت رويقة شتاً بعدما هجموا لدى نواحل في أرمائها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا في السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ، والخدم واحدتها خدمة وهي السير شتاً عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح الحماسة للبريزي طبعة بن ٦٠٨ (٦) «لطيف» كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : «لطيف» . «وأرقني» كذا هو في أ ، ب ، ش . والمعروف في الرواية : «فأرقني» .

وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله :

ومن يتق فإن الله معه ^(١) ورزق الله مؤتاب ^(٢) وغادي

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم ^(٣)، كذلك أيضا أجروا اللازم

مجرى غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » ^(٤)

فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه

الحرف أصلا ، وكما حُل النصب على الجز في التثنية والجمع الذي على حد التثنية،

كذلك حُل الجز على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبهت الباء بالألف في قوله :

* كأن أيديهن بالقاع ^(٥) الفرق *

(١) كذا في ش، ب، ج . وفي أ : « ها » . وهو خطأ . و(ها) للتثنية ، وهي من تمام (ذا)

وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقراء (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هي في الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « رزق المسر » . واليت أوردته اللسان

في أوب روى غير معز : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨ ، وقد ورد في السيرافي غير معز أيضا ، في ١ / ٢٧ ،

٤٠٢ / ٥ ، ٣٣٣ / ٦ من نسخة التيمورية ، والصاحي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف ، من (يتق فإن) مجرى علم ، تخفف كقولهم

علم في علم » وانظر اللسان (وق) . وقوله : « تق ف » كذا في ش ، ب ، ج . وسقط في أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آنفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاختصار على ياء واحدة . وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، أما قراءة

الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨ / ٣٩١

(٦) كذا في أ ، ب ، وش . والمناسب : « أو » .

(٧) ثبت لفظ « مجرى » في ش ، ب ، ج ، وسقط في أ .

(٨) بمسده :

* أيدي نساء يتعاطين الورق *

وهو في وصف إبل بسرعة السير والفرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان

في فرق ، وهو ما نسب إلى روبة في الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٩ ، وأما إلى ابن السجري ١ / ١٠٥ .

وقوله ^(١) :

* يا دار هند عفت إلا أثنافها *

كذلك حملت الألف على الياء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

إذا المعجوز غيبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي ^(٢)

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا *

ومنه قول أمية ^(٣) :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يحاورنا إلّاك ديار ^(٤)

وكما قلبت الواو ياء استعسانا ، لا عن قوة علة في نحو غديان ، وعشيان ، وأبيض ^(٥)

ليّاح ^(٥) ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا] في نحو الفتوى ، والرغوى ، والتقوى ،

(١) أورد سيربه في الكتاب ٥٥/٢ هذا الشطر ونسب إلى بعض السعديين .

(٢) نسبة العيني إلى رؤية . انظر شواهد الحرب والمينى ، وهو في ديوان رؤية ١٧٩ فما نسب إليه .

(٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح »

وقبله :

إني خلقت - ولم أحلف على فند - فناء بيت من الساعين معمور

وبمسده بيت :

لوم يشر به عيني وينسه كنت النبي الذي يدعو إلى النور

٢٠ وهو من قصيدة الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وبها . يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع

أردية ، ويختصر الشواهد للعيني ٢٨ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو تحريف .

(٤) قال : العيني : « أنشده القراء ولم يره إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

- بكسر الهمزة - تنسدى ، وعشيان وصف من عشى - بكسر الشين - عشى ، وأبيض

ليّاح : شديد الياض . ويقال فيه أيضا ليّاح بالكسر . (٦) أثبت هذه الجملة هنا وفقا لما

في أ ج . وفي ش ، ب أنثرت هذه الجملة من « الثوري » .

وَالْبَقْوَى ، وَالنَّوَى ، وَالشَّرَوَى — وقد ذُكِرَ ذَٰلِكَ ^(١) — وقولهم عَوَى الكلب عَوًى .
 وكما اتبعوا الثاني الأول في نحو شُدُّ ، وَفَرٌّ ، وَعَصَصٌ ، وَمُنْدُ ، كذلك اتبعوا الأول
 الثاني في نحو: أُقْتِلَ ، أُنْعِجَ ، أُدْخِلَ ، وأشباه هذا كثير ، فلَمَّا رَأَى سيبويه العرب
 إذا شَبَّهت شيئاً بشيء حملته على حكمه ، عادت أيضاً لحملت الآخر على حكم صاحبه ،
 تثبتاً لها وتقيماً للمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضاً لجز الوجه من قوله (هذا الحسن
 الوجه) أن يكون محمولاً على جز الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا
 أيضاً النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملاً له منهم على (هذا الضارب
 الرجل) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةُ ^(٢) ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمٌ ، فلَمَّا أعادوا
 الهاء أقرتوا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً . وكذلك
 قولهم (اجتمعت أهل الإمامة) أصله (اجتمع أهل الإمامة) ثم حذف المضاف
 فأنث الفعل فصار (اجتمعت الإمامة) ثم أعيد المحذوف فأقر التانيث الذي هو الفرع
 بحالهِ ، فقليل اجتمعت أهل الإمامة (نعم) وأيد ذلك ما قدّمنا ذكره : من عكسهم
 التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، في تشبيههم كُثْبَانَ الأنقاء بأعجاز
 النساء ، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره .

ولمّا كان النحويون بالعرب لاجقين ، وعلى سَمَتِهِم أَخَذِينَ ، وبألفاظهم
 متحلّين ، ولعانيهم وقصودهم آمينٌ ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذي جمع
 شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أسطانه ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب وفي أ : « كثيرة » .

(٣) من هذا قول التائفة : كليني لم يا أميئة ناصب . وليل أفاصيه بعل الكواكب

فقد روى بفتح الاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ٣١٥ / ١

(٤) كذا في أ . وقد سقط هذا اللفظ في ش ، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه . وانظر في هذا

سبويه ٢٦ / ١ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .

(٧) واحده غفل — كغفل — وهو ما لاسمه عليه .

وبيع أحضانه ، وزمَّ شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلهم التي حدّوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاستيما والقياس إليه مُضغ ، وله قابل ، وعنه غير متناقل . فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولبن شرح لغاتها مضطربا ، وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم . ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه الى ما نعوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطا عنه ، وحرى بالاعتذار منه . وأجاز سيبويه أيضا نحو هذا وهو قوله (زيدا إذا يأتيني أضرب) فنصبه بـ (أضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتيني) ألا ترى الى نيته بما يكون جوابا لـ (إذا) — وقد وقع في موقعه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

١٠

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، نحو زيد ، وزيدا ، وزيد ، وهو يقوم ، وإذا تجويزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف ، نحو الزيدان ، والزيدان ، والزيدون والعمرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأما ما جاء في الواحد من ذلك ، نحو أخوك ، وأباك ، وهنك ، فإن أبا بكر ذهب فيه الى أن العرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف . وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراه أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك في التثنية والجمع . فأما قولهم (أنتِ تفعلين)

١٥

(١) الفوارد واحدا فارد وفاردة ، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع ، وأفاء الفوارد : رجعها وأعادها الى جماعتها . (٢) كذا في ش ، أ ، ج . وفي ب : « أصحابنا » . (٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف . وإنما يجزى الخلاف في تقديم معمول الجواب المجرم . وانظر الجمع ٢/٦١ ، والكتاب ١/٦٨ . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الأعداد » .

٢٠

فأنهم إنما أعربوه بالحرف ^(١) وإن كان في رتبة الأحاد - وهي الأول - من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع، ألا تراه لما حذفوا الحركات ٥
- ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا
لجزم أيضا الحروف الأصول، فقالوا: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز. ومن ذلك ^(٢) [أيضا]
أنهم حذفوا ألف مغزى ^(٣)، ومدعى في الإضافة فأجازوا مغزى، وصرمى، ومدعى،
فحملوا الألف هنا - وهي لام - على الألف الزائدة في نحو حبل ^(٤) وسركى . ومن ذلك
حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية، وإن كانت زائدة؛ فلذلك ١٠
قالوا تحوى كما قالوا شقوى، وغنوى، في شقية وغنية . وحذفوا أيضا النون
الأصلية في قوله ^(٥):

* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل *

وفي قوله ^(٦):

* كأنهما ملآن لم يتغيرا *

(١) كذا في أ، ج . وفي ش، ب: « بالحرف » . (٢) زيادة في أ، ب .
(٣) كذا في أ . وفي ب، ج: « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ، وسقط
في ش، ب . (٥) هو التجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٩ والكتاب
٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذنب لقيه على ماء ورده، وقوله:
٣٠ قللت له يا ذنب هل لك في أخ يواسي بلا من عليك ولا يخل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأته سبع قبيل
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) بحضرة: * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *

وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي صفير الهذلي في الأما إلى ١٤٨/١، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .
وقبل هذا البيت: ٢٥

لبلى بذات الجيش دار عرقها وأخرى بذات الين آياتها سطر

وقوله ^(١):

أبلغ أبا دختنوس مألُكَةً غيرَ الذي قد يُقال مَلَكِيبَ ^(٢)
كما حذفوا الزائدة في قوله ^(٣) ^(٤):

* وحاتمُ الطائي وهَّابُ المي * *

وقوله ^(٥):

* ولا ذاكرَ اللهَ إلَّا قليلا *

ومن ذلك حملهم الثانية - وهي أقرب إلى الواحد - على الجمع وهو أنأى عنه ؛
ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيما واوا فقالوا : حمران ، وأرباعان ، كما قلبوها فيه
واوا ، فقالوا : حمرات علما ، وصحراوات ، وأربعات . ومن ذلك حملهم الاسم -
وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - في باب ما لا يتصرف (نعم) وتجاوزوا
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،
وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف (ليس) إلى أنها
أُلحقت بـ (ما) فيه ، كما أُلحقت ^(٦) (ما) بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال
أيضا في (عسى) : (إنها) ^(٧) مُنعت التصرف لحملهم إياها على لعل . فهذا ونحوه يدلّك

(١) انظر البيت في اللسان في ألك - (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرار ، ودختنوس سماها
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي منقولة من الفارسية أصلا دخت نوش ، ومعناه : بنت الخن .
وانظر اللسان ، والمغرب للجواليقي ١٤٢ . وقوله « ملكيب » . يريد : من الكلب . وانظر أمالي ابن
التجري ٩٧/١ . (٣) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « الزائدة » . (٤) عزاء في اللسان
في ماى إلى امرأة من عقيل تغفر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادير ٩١ والخزاة ٣٠٤/٣ . وقيل :

* حيدة خالى ولقيط وصل *

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزاة طلبة السقية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشرط الذى أورده
صدره : * فألفيته غير مستعجب * (٦) كذا في أ . وفي ب : « فيه » .
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، هـ ، هـ : « إنها المراد ومقط ما » .

على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها^(١)، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها،
وأنها لم تُقْتَمِثِ اقْتِئَانًا، ولا هِلَتْ هَيْلًا، وَأَنْ وَاضِعَهَا عُنِي بِهَا وَاحْسَنَ جَوَارَهَا،^(٢)
وَأَمَدَ بِالْإِصَابَةِ وَالْأَصَالَةِ فِيهَا .

باب في إصلاح اللفظ^(٤)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعانى أَرْزَمَةً، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى^(٥)
المراد منها محصلة، عُنِيَتِ العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تنقيفها وإصلاحها.^(٦)
فمن ذلك قولهم : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ ؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق،
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك :
أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ إنما تجدد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أَمَّا فزيد منطلق ؛
كما تقول فيها هو (في معناه)^(٧) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعل ذلك
لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة ، فإنها
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أَمَّا فزيد منطلق، كما يقولون :
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية تجري فاء العطف بعدها اسم

- (١) كذا في أ . وفي ش : « تحاملها » . وفي ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد
أنها ليست جزافًا ، بل هي مقدرة بمقياس ، يقال : قعت له إذا سفت له يده وأعطاه ، واقتمت العطية
إذا أكثرها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« جوازها » . (٤) كذا في أ ش ، ج . وفي ب : « اصطلاح » . (٥) كأنه ضمن
(محسلة) معنى موقفة ، فعدّاه بـ (جلى) . (٦) كذا في ب ، ش ، ج . وقد سقط هذا اللفظ
في أ . (٧) كذا في ش ، ب ، س ، هـ . وفي أ : « بمعناه » . (٨) ثبت هذا اللفظ
في أ . وسقط في ش ، ب ، ج .

وليس قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أماً . فتنكبوا ذلك لما ذكرناه ،
ووسطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتى على صورة العاطفة ؛
فقالوا : أماً زيد فنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .
وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ،
فينصبوه على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال
أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي
لو استعملت فيه عاطفةً لحاز . ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى و(انتظرتك)^(١)
طلوع الشمس) لم يحجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى
العاطفة ، فكذلك أيضاً تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أماً زيد فنطلق مجرى العاطفة ،
فلا يؤثر بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تمرات ، وبُسرات ،
فكبروا إقرار التاء ، تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي
في النية [مرادة البتة ^(٤)] لا شيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية ^(٥)
^(٦)

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فنصبوه » .
(٢) كذا في أ . وفي ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح طعنه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجهود النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائر عندهم سرت والنبل ،
والنبل لا يسير . وانظر سر الصناعة في حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥ .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليها » .
(٤) ثيب ما بين القوسين في ش ، ب : وسقط في أ .
(٥) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بشى » .
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « متوتة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرّة ، وهذا واضح . (والعناية^(١)) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بإثاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها^(٢) .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا قائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها ونجزها ؛ فتقديرها أول : لئن زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخرت اللام إلى الخبر فصارت إن زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هلا أخرت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قيل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ فوّت سببه ، وسمّت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد — وقد أخرت عنه (إن) — لأعملت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أنك (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفاعلا وظرفا وحرفا ، فعملت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلّها النصب ، إنما تعمل في أحد جزئها ، ولا تعمل أيضا في الظرف ، ولا في حرف الجز . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليذول لفظ (إن)

- (١) كذا في أ . وفي ش ؛ ب : « فالعناية » .
- (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .
- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بموجبها » .
- (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتقديرها » .
- (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ع ، هـ : « التي » .

فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك ، فقالوا (^(١) لَهْنَك قائم) أى لَهْنَك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس ^(٢) — :

ألا يأسنا برقي على قُلَلِ الحِمَى
لَهْنَك مِنْ برقي على كَرِيمِ ^(٣)
فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر ^(٤) :

ثمانين حولًا لا أرى منك راحة
لَهْنَك في الدنيا لباقيّة العسير ^(٥) .
وما هاتان اللامتان ؟

قيل : أما الأولى فلام الابتداء ، على ما تقدم . وأما الثانية في قوله : (لباقيّة العمر) فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبّير « إلا أنهم لياكلون الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العليّ
أَنْ مطايك لِمَنْ خير المِطَى ^(٦)
بفتح أن في الآية وفي البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأشهدناه أبو عليّ — رحمه الله تعالى — :

(١) كتب في أ فوق لهنك « مثل لهنك » وسقط هذا في أ ، ش ، ب . ويدور أنها قصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأي في « لهنك » هو رأي سيوريه في الكتاب ٤٧٤/١ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة في حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات في الأمل ١ / ٢٢٠ والسمط ١١١ والخزانة ٤ / ٣٣٩ وديوان المعاني ٢ / ١٩٢ ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨ (٤) هو عمروة الرجال . وانظر الأمل ٢ / ٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحاشية ٤ / ١٧٦ بولاق . (٥) وبعده :

فإن ألقب من عمر صعبة سالما
تكن من نساء الناس لي بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأول من الشاهد في ش ، ب ، وسقط في أ ، ج .
(٦) في ب ، ش ، س ، « قبل هذا زيادة : « مثل لهنك » وهو راجع لقوله في الشعر « لهنك » .
(٧) « خير » كذا في ج . وفي أ ، ب : « شر » . وما أثبتته موافق لما نقله في الخزانة ٤ / ٣٢٨ عن سر الصناعة . وهو في سر الصناعة في حرف اللام .

مَرُّوا عَجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ! قال الذى سألوا : أُمْسَى بِجَهْدِهَا ^(١)
 فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لعل) زائدة ؛ ألا نرى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :
 عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا ^(٢)
 * فتستريح النفس من زفاراتها *
 وكذلك ما أنشدته ^(٣) ابن الأعرابي من قول الراجز :
 ثُمَّتَ يَغْدُو لَكَّانَ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِزَارِ زُجَّ التَّبَخُّرِ ^(٤)
 أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :
 * لِهِنَّكَ فى الدنيا لِبَاقِيَةِ العَمْرِ *
 زائدة .

١٠ فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيل :
 يفسد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله « لِهِنَّكَ من برقي على كريم »
 هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام
 الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكانت قد قدمت الحرف
 الزائد ، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ؛ فإذا كانت للاتساع
 كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تريد (كان) مبتدأة ، وإنما
 تزيدها حشوا أو آخر ، وقد تقدم ذكر ذلك .

(١) أنشدته نعلب غير معزق المجالس ١٥٣ وما بعدها مع بيت بعده :
 يا رويج نفسى من غرباء مغالسة قيست على أطول الأقوام ممدودا
 وانظر المخرقة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلننا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدنى لنا »
 وفى اللسان فى لم « تدلنا » . وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .
 (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « فكذلك » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ :
 « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد :
 أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لأشفاها . (٥) « زج التبخر » : تميله بفيضه . والزج : السى .
 الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « ربح » . وفى ج : « زج » .

فأما قول من قال : إن قولهم (لَهْنُكَ) إن أصله (لَهْ لَانُكَ) فقد [تقدّم ذكرنا] ^(٢)
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا علي قد كان قوّاه بأخره ،
وفيهِ تعسف ^(٣) .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كان زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إِنَّ) فقالوا : إِنَّ زيدا كعمرو ، ثم
إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عنايته به ، وإعلاما أن عقد
الكلام عليه ؛ فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يميز أن تباشِر (إِنَّ) لأنها ينقطع
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضا قولهم : لك مال ، وعليك دين ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ،
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُميت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يميز ؛ لبيع
الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدموا الخبر ،
وكان ذلك سهلا عليهم ، ومُضاهِيا لما فسد عندهم . وإتاما كان تأخره مستحسنا
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ؛ ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ . فأما مَنْ ^(٤) رفع
الاسم في نحو هذا بالطرفيّة ، ففقد كفيّ مثنونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس
مبتدأ عنده .

(١) في شرح السيرا في ٤/١٠٧ تيمودية أن هذا الرأي حكاه المفضل بن سلة لغير الفراء . ونسبه

في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلة .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَّى عن العرب (أُمْتُ في حَجَرٍ لا فيكَ) ، وقولهم : (شُرُّ
أَهْرَ ذَا نَابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك
سأستغفر لك ربِّي) ، وقال : (ويل للطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا
نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز
لأنه ليس في المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى ليسم الله عليك ، وليُزِمه
الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع
والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا) أى اختلافًا .
ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه
كيف قال^(٣) :

١٠ ما أطيبَ العيشَ لو أن الفتى حَجَرَ تنبو الحوادثُ عنه وهو مالموم !
وقال :

* بقاء الوحي في الصمّ الصلاب *

(١) ضبطتها بالبناء للعلم على ما في ألف قد رسمت : «حكا» وهو يريد سببويه . وانظر الكتاب
١٥ ١٦٦/١ وضبط في ب : «حكى» بالبناء للفعول .
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فالمتدأ» .
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المنى للبندادى ٢٥٦/٢
(٤) بسمه :

لا تنفع المرء أجهاء البلاد ولا تبني له في السموات السلايم
لا ينفع المرء أنصار وراية يأبى الهوان إذا عدّ الجرائم

٢٠ أجهاء البلاد : نواحيها . والراية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائم جمع
جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه في جرثومة من قومه .

وأما قولهم (شرّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنك على طرّف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكّد ؛ ألا ترى أنك قولك : ما قام إلا زيد أوكّد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مهمّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق^(١) لاستماعه أن يكون لطارق شرّ ، فقال : شرّ أهرّ ذا ناب ؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ ؛ تعظييا عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلمّ به مسترشد . (فلما عناه وأهمه^(٢) ، وكّد الإخبار عنه) ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

١٠

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها نحو أرطى ، ومِعْزَى ، وَحَبْنَطَى ، وَسَرَنْدَى ، وَزَبْعَرَى ، وَصَلَخْدَى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طرّفا وقعت موقع حرف متحرك ، فدلّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوها بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وادل على شدة تمكّنها ولعلم بتنوئها أيضا وكون ما هي فيه على (وزن أصل من الأصول) أنها للإلحاق به . وليس كذلك ألف قَبْعَرَى ، وَضَبْعَطَرَى ؛ لأنها

١٥

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « وإنما عناه وأهمه وكذا الإخبار عنه » . (٣) يقال أحب للأمر : استعده . (٤) كذا في ب . وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ : « قابله » . (٦) كذا في أ . ولا يدور عليها الحاجة إلى عبارة (هـ) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول » .

٢٠

وإن كانت طرفاً ومثونة ، فإن المثال الذى هو فيه ^(١) [لا] مَصْعَدٌ للأصول إليه فيلحقَ هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، وإنما أَلِفٌ قبعثرى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لَمَّا (أجمعوا الزيادة ^(٢)) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصّصوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون اختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُتَنهى إلى آخرها إلا وأقدمت ، فلما تحلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخف الثلاث — وهى الألف — فخصّصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْوًا فى نحو عَضْرُفُوط ، وجَعْفَلِقُ ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً ^(٣) وسداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكُفَّة فى تجسيمهما ، وكَدَّت فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الازدغام فى المتقارب ، نحو وَدَّ فى وَتَد ، ومن الناس (ميقول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ، نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مَصْدِرٌ وبابه ^(٤) .

ومن ذلك تسكينهم لَمْ الفعل إذا اتصل بها عِلْمُ الضمير المرفوع ، نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا . وذلك أنهم أَجَرُوا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكروه

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشياء للسهولة ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشياء (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإنما » . (٦) كذا فى الأشياء . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فرق « مصدر » وهذا علامة على نقل الصاد قريبة من الزاى تحقيقاً للضاربة .

اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) في الواحد . فاسكنوا اللام^(٢) ، لإصلاحا
لللفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، ونرجم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس
متحركات ؛ نحو : نرجمتا ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير
واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم)
يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحا اللفظ بإدخال (الذى) لتبشير بلفظ حرف
التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه .

باب في تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمه الله .

- وذلك أنه كان يقول في باب أجمع ، وجمعا ، وما يتبع ذلك من أكنع ،
وكنماء ، وبقية : إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه
منها قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تنحى^(٤) على (هذا الوضع)
نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلى وبلقاء ، وأخرق
ونرقاء . وهذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعا ، فاسمان معرفتان وليسا
بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم^(٦) المؤكدة بها .

- قال : ومثله ليلة طَلقة وليال طوالق ، [قال : فليس طوالق [تكسير (طَلقة) ،
لأن فَعْلَة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جميع طالقة ، وقعت موقع جمع طَلقة .

- (١) كذا في أ . وفي ش وب : « التي لا توجد » . (٢) في الأصول : « ما قبل اللام »
وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فإن التسين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر »
لخزفت إلى « اللام » . (٣) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « فم » .
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ وح : « يحى » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التانيث من
المضاف إليه فانت الخبر . (٥) كذا في أ ، ح . وفي ش ، ب : « غير هذا الموضع » .
(٦) كذا في أ ، ح . وفي ش وب : « من » . (٧) زيادة في أ وح .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأمين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سلمان ، وسَلَمَى ؛ فليس سلمان إذاً من سَلَمَى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلاً الذى يقاوده فعلى إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي ، وعطشان وعطشى ، وخزبان وخزبا ، وصديان وصديبا ، وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عرض اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إثبات لتفاوتهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبي . وكذلك لو جاء فى العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من سلمى . وكذلك لو وُجد فى العلم (حطلى) لكان من حططان كسَلَمَى من سَلَمَان .

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عدوان ، والعدوى ، مصدر أعداه الجرب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس هذا من سُعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا إنما هو تفاوت الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السُعدى ، ولا بالرجل الأسعد ، فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سُعدى كأسلم من بُشرى . وذهب بعضهم إلى أن أسعد تذكير سُعدى ، ولو كان كذلك لكان حراً أن يسمى به سماع ، ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقى وقع بين هذين الحرفين المتفق اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المُختلفية ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قد تفاوتوا » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولما وجه أى الألفاظ المختلفة .

وكذلك أيهم ويهما ليسا كأدهم ودهماء ؛ لأمرين : أحدهما أن الأيهم الجمل الهاج ،
(١)
(أو السيل) (٢) واليهاء الغلاة ؛ فهما مختلفان . والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهأ لوجب
أن يأتي فيهما (يهم) كدهم ، ولم نسمع ذلك ؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقي بين اللغة ،
وأن أيهم لا مؤنث له ، ويهما لا مذكر لها .

- ومن التلاقي قولهم في العلم : أسلم وسُئى . وليس هذا كالأكبر والكبرى ؛ لأنه
ليس وصفاً . فتأمل أمثاله في اللغة . ومثله شتان ، وشئى ؛ وإنما هما كسرعان وسكرى .
وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يبيىء من مثله ، فتعلم به أنه
توارد وتلاقي وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصد له ، ولا مراسلة بين بعضه وبعض .
وليس من هذا الباب سعد وسعدة ؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على مناج
واستمرار . فسعد من سعدة ؛ بكسرة من جلد ، ونديب من نذبة . ألا تراك تقول :
١٠ هذا يوم سعد ، وهذه ليلة سعدة ؛ كما تقول : هذا شعر جعد ، وهذه جمعة
جعد . فاعرف ذلك إلى ما يليه ، وقسه بما قررته عليه ، بإذن الله تعالى .

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟

- سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس مثورتنا على مثورهم ،
١٥ فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم . فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ،
وما حظرت عليهم حظرت علينا .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وليتنا » . (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط

هذا في سائر الأصول . وفي القاموس (يهم) : « والأيمان عند أهل البادية السيل والجمل الهاج الصول » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « من » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ومما » .

(٥) هو الخفيف في الحاجة ، الفظيف النجيب ، وأثناء نذبة . (٦) الجملة : مجتمع شعر

الرأس . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على ما » . (٨) كذا في ش ، ب .

وفي أ ، ح : « أم » .

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يجوز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأثون فيه ، ولا يتلومون^(٢) على حوكه (وعمله) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيداً كان ، أو رجزاً ، أو رملاً . فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صنعه نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحكيكها في أربعة أشهر ، وأعريضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) التزل في الأمر : التهل فيه والترقى .

(٢) التلوم : الانتظار والتلث .

(٣) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للزباني ٣٩٦

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ب : « أحكيك » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١ . والتحكك مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحريك الشعر تنقيحه وفق الردي عنه . وفي الأغاني ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعي يحب بشعر بشار لكثرة فنونه وسمة تصرفه ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبعه شيئاً فمتدوا ، لاكن يقول البيت ويحككه أياً ما » .

(١) قَبِيلُ لَهْ : فهذا هو الخَوَلِ المُنْقَح . وكذلك الحكاية عن ذى الرِّمَّة : أنه قال :
لَمَّا قَالَ :

* بَيْضَاءُ فِي نَعَجٍ صَفْرَاءُ فِي بَرَجٍ *

(٤) أَجْبِلْ حَوْلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ ، إِلَى أَنْ مَرَّتْ بِهِ صَبِيئَةٌ فِضَّةٌ [قَدْ] أَشْرَبَتْ
ذَهَبًا فَقَالَ :

* كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارهم ؛ قال ذو الرمة :

* أَجْنَبَ الْمُسَانِدَ وَالْمَحَالَا (٧) *

أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ اعْتَرَفَ بِتَأْنِيهِ فِيهِ وَصَنَعْتَهُ إِيَّاهُ . وَقَالَ مَدْيُّ بْنُ الرَّقَاعِ الْعَامِلِيُّ :

١٠ وقصيدة قد بُتُّ أَجْمَعُ بِهَا حَتَّى أَقْسَمُ مِثْلَهَا وَسَنَادَهَا (٩)
نَظَرَ الْمُتَقَفِّ فِي كُؤُوبٍ قَنَانِيَةٍ حَتَّى يَقْسِمَ بِقَاتِهِ مُتَنَادَهَا

(١) كَذَا فِي أ ، ح . وَسَقَطَ هَذَا فِي ب ، ش . (٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَسَقَطَ هَذَا
الْقَلْبُ فِي ح . (٣) كَذَا فِي ب ، ش . وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِهَذَا : لَمَّا قَالَتْ ... أَجْبِلَتْ .
وَلَكِنْ الْمُؤَلِّفُ لَمْ يَحْكُ قَوْلَهُ ، وَتَحَدَّثَ عَنْ كَالْغَائِبِ . وَهُوَ طَرِيقُ مَسَالُوكَ . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْقَلْبُ فِي ح ،
وَهُوَ أَسْوَغُ وَأَقْرَبُ مَتَنًا وَلَا . (٤) أَجْبِلْ : اقْطَعْ عَنِ الْقَوْلِ . (٥) زِيَادَةٌ فِي أ .
١٥ (٦) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « شَابَهَا » . وَالْبَيْتُ خَامِسُ آيَاتِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :
مَا بَالَ حِينَكَ مِنْهَا الدَّمْعُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْصِرَةٍ سَرَبَ

وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ ص ٥ . وَالْبَيَانُ وَالتَّبَيُّنُ (نَشْرَحُ الدِّينَ الْمُخْطَلِبَ) ١ / ١٢٦

(٧) فِي جِ أُمِّتُ صَدْرَهُ * وَشَعْرٌ قَدْ أَرَقَتْ لَهُ طَرِيفٌ * وَسَقَطَ هَذَا فِي أ ، ب ، ش .
٢٠ وَقَوْلُهُ : « أَجْنَبَهُ » كَذَا فِي أ وَفِي ش ، ب ، ج : « أَجَانِيَهُ » وَمَا أُمِّتُ يُوَافِقُ مَا فِي الْمُوشَحِ ١٣
وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ ٤٤ . وَالْمَسَانِدُ : مَا فِيهِ السَّنَادُ ، وَهُوَ مِنْ عَرُوبِ الْقَافِيَةِ . وَالْمَحَالُ حَتَّى الْخَلِيلُ : الْكَلَامُ لِمِيرَاسِي ؛
كَأَنَّ فِي السَّانِ . وَيَقْسُو سَبِيحِي فِي النِّكَابِ ١ / ١٨ : « وَأَمَّا الْمَحَالُ الْكَذِبُ فَأَنْ تَقُولَ : سَوْفَ أَشْرَبُ
مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسَ » . (٨) كَذَا فِي ش . وَفِي غَيْرِهَا : « بِتَأْنِيهِ » وَيُقَالُ : تَأَنَّى لِلْأَمْرِ : تَرَفَّقَ
قِيَهُ ، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (فِي) بَدَلَ اللَّامِ لِنِصْمَتِهِ مَعْنَى التَّرَفُّقِ . (٩) انْظُرِ الْمُوشَحَ ١٣

وقال سويد^(١) بن كراع :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذود بها سرباً من الوحش^(٢) نزعاً
ولأنما يبيت عليها نخلوه بها، ومراجعتهم النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أعنى بها قوافيا لم أعنى^(٣) باجتلابها
حتى إذا أذلت^(٤) من صعاها واستوسقت لي صحبتي في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاول ومطالبة واعتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكعيت وقد افتتح قصيدته التي أولها :

* ألا حيت عنا يا مدينا *

ثم أقام برهنة لا يدري بماذا يعجز^(٥) على هذا الصدر، إلى أن دخل حمماً وسمع لإنسانا

دخله، فسلم على آخر فيه، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :

وهل بأس بقول المسلمين؛ فاهتبلها الكعيت فقال :

* وهل بأس بقول مسلمينا *

(١) انظر البيان والنبين ١٢ / ٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلتها حتى أعرس بعدما يكون صحيراً أو بعداً فأجمعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٢٣، ٦١٦ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعنى »، كذا في ب،

أى لم يعجزني . وفي أ : « لم أعن »، وهى رواية جيدة . وفي ش : « لم أعنى » .

(٤) كذا في أ، ب . وفي ش : « ذلت » : (٥) كذا في ش، ب . وفي أ :

« اعتصاب » . (٦) أى يأتى بعجز البيت . والقصة فى اللسان فى (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكعيت ما وقع لمولود أحد أدباء شتريت إذا أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول، وهو : * أمرىب الفصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أوجع عليه ستة لا يستقيم له تكلته . وورد

يوماً منهلاً ليسق جهلاً له، فتخاصمت جاريثان فى المنهل، فقالت إحداهما للآخرى : والله ما ذلك كذلك،

ولا كانت أيامه كما تقولين، أو ما هو قريب من ذلك؛ فغضب جله من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى، فظن الناس أنه رأى ما يذعرونه، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع قصيدته، فقال :

أمرىب الفصن ذا أم ذاك أعلامه لا هسق هو، ولا الأيام أباب

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .
فهذا وجه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعناقه ببطء ، ولا يستوقف
فكره ، ولا يتعمق خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند
أبي على الأوراجي^(١) ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراد على وصفه ، فأخذ الكافد^(٢)
والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي في كتبه
الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومثل ليس لنا بمثل *
وهي طويلة مشهورة [في شعره]^(٤) .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة^(٥) وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ،
وهنا لك حديث من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت
في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد في آخر
النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها
وأكثر من البديع المستحسن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهدته جلة أصحابنا

(١) يقال : تنعمه : ألقه وأزجه . (٢) كذا في أ ، ح . والأوراجي منسوب إلى الأوراجية
وهو من دقاتر أصحاب الفراج ، وهو لهظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأوراجي » .
وأبو على الأوراجي هو هارون بن عبد المزي الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التي مطلعها :

أمن ازديارك في الدجى الزياء إذ حيث أنت من الظلام ضياء
(٣) الطرد : من إزالة الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأرجوزة
في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨/٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « لبل » .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « اخترعناها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تنكيرهم إياه.

فإن قلت: فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم، قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا. فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدمة كان ما يريد من المولدين في الشعر — وهو موقف فسحة وعذر — أولى بجواز مثله.

فن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا: منارة ومناثر، ومزادة ومزائد؛ فمحزوا ذلك في الشعر وغيره؛ وعليه قال الطيرمач:

مزائدُ نرقاءِ الـيدينِ مُسَيِّفةٌ يُحِبُّ بها مستخلفٌ غيرُ آئِنٍ^(١)

(١) قبله:

كان البيون المرسلات عشية شأيب دمع العسيرة المجعات

المتحائر: المتابع. وشأيب الدمع: دفعاته، واحدها شؤيوب. وقوله: «مزائد» خبر «كان» واحدها المزادة، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء. والمسيقة: وصف من أساف الخارز: أفسد الخمر. والمستخلف: من يستق الماء. والآئِن: البلى من الأذن وهو الزاحة. وفي شرح ديوان الطرمач: «من الأين وهو الأعياء» وقوله: «يحب» ضبط بضم الياء من الإخباب وفقا لما في الديوان، وهذا ليوافق قول الراعي:

مزائد نرقاء الـيدينِ مسيقة أحب بين الخلفان وأحفدا

وفي أ: «يحب» بفتح الياء وضم الخاء من الخلب. وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرمач ١٦٥

وإنما الصواب مزاول، ومصاوب، ومتاوب؛ قال :

يصاحب الشيطان من يصاحبه فهو أذى ^(١) جمّة مصاوبه

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضيّب البلد : كثّر ضيابه . ^(٢) وألّل السقاء :
تغيّرت ريحه . ولحّث عينه : التفتت ، ومشت الدابة ^(٣) . وقالوا : إن الفكاهة
مقودة إلى الأذى . وقرأ بعضهم ^(٤) «لثوبة من عند الله خير» ، وقالوا : كثرة الشراب
مبولة ، وكثرة الأكل منومة ، وهذا شيء مطّية للنفس ، وهذا طريق مهيج ؛ إلى
غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة . وإنما صوابه : لحّت عينه ، وضبّ
البلد ، وألّل السقاء ، ومشت الدابة ، ومقادة إلى الأذى ، ومثابة ، ومبالاة ، ومنامة ،
ومطابة ، ومهاج .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة ^(٥)
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعيذ في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب ^(٦) :

وما مثله في الناس إلا ملكا أبو أتمه حتى أبوه يقاربه

-
- ١٥ (١) الأذى : الشدة التأذي ، وقيل : هو المؤذي . وقوله : «جمّة» جاء في اللسان في (أذى) :
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيران المسروف . وفي اللسان :
«كثرت ضياه» . (٣) من المشى ، وهو دم يكون في ساق الدابة . (٤) تسب هذه
القراءة إلى أبي السمال وقتادة . وانظر شباب البضاوي ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ،
(٥) كذا في ٩ . وفي ١ ، ب : «حفر» وفي ٥ : «حقر» . والحصر بالشيء : الضيق به
٢٠ (٦) كثّر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح إبراهيم
ابن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم
أر هذا البيت في الكتاب .

ومراد فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر —
(١) أنشد ابن الأعرابي — :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رُسومها قلبا

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلبا خط رسومها ، فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا أيضا :

فقد والشك بيني لعناء بوشك فراقهم صرد يصيح (٢)

أراد : فقد بيني لصرد يصيح بوشك فراقهم والشك لعناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا شيء منها (٣) .

وأعرب من ذلك والحش وأذهب في القبح قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طلل نجيلة من الوحش ماتنك ترعى عراها

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ماتنك ترعى نجيلة طلل عراها . فمثل هذا لا نجيزه للعربي أصلا ، فضلا عن أن ننحده للولدين ربما .

وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعا وكن حافظا لله والدين شاكر

لحسن جميل ؛ وذلك أن (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة بشاكر ، فارعا أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أورده في المتن في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح

شواهد (١/٩٦٥) ولم يزه . (٤) كذا في أ . وفي ب ، ش : « لشيء بها » .

(٥) من ممدان في اليمن ؛ كما في اللسان في (شكر) .

والاعتراض للتسديد^(١) قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله^(٢) :

وقد أدركتني - والحوادث جمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزّل

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نقرّده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار يبدا إنه دار نخود قد تعفّت إنه
فانهايت العينان تسفحتنه مثل الجمان جال في سلكنه
لا تعجبي منّا سليبي إنه إنا لخاللون بالثغرينه

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات^(٣) ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منه .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « للتسديد » .

(٢) في شرحي شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٣ والبغدادى ٢/٦٠٥ أن هذا الرجل من بني دارم بمدح بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقوله :

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيادة في شغل
ولهم أنت يطروني بنعمة كما صاحب ماء المزن في البلد المحل
فقد ينعش الله القبي بعدثرة وتمتعن الحسنى سراة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد اليدا ، وهي أرض بين مكة والمدنة .
والنص : ثبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزَّيَّانِ السَّعْدِيّ^(١) :

يا إِبِلِي ما ذَامَهُ فُتَابِيَّةٌ ماء رَوَّاءَ وَنَصِيَّ حَوْلِيَّةٌ
هَذَا بِأَفْوَاهِكِ حَتَّى تَأْبِيَّةٌ حَتَّى تَرَوْحِي أَصْلًا بُنْيَابِيَّةٌ
* تَبَايَرَى الْعَانَةِ فَوْقَ الزَّازِيَّةِ *

هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فروَّوه على خلاف هذا ؛ يقولون :
فُتَابِيَّةٌ ، وَنَصِيَّ حَوْلِيَّةٌ ، وَحَتَّى تَأْبِيَّةٌ ، وفوق الزازيَّة . فينشدونه من السريع لا من
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي
« في النوادر الممتعة » ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —
بقول الشاعر :

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسا مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما
وقال في تفسيره معناه : ما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسا مسلم مسلما ذنبا . جاءه
وهو ، ولو وكَّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد
أيضا جائز .

١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في (زيز) و (أبي) ، وفي ديوان الزَّيَّانِ ١٠٠
وقوله : هذا فاعلٌ سرعة القطع . ويرى : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حر الوحش . والزازية :
المكان المرتفع . (٢) في مجالس ثعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .
(٣) قال ثعلب : « يقول : ما كنتُ أظنُّ أن إنسانا ركب ذنبا هو وأخر ثم نسب إليه دونه » وانظر
اللسان في (حلس) ، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأمال ٢٠٦/١ وقال أبو علي : « أراد :
وما كنتُ أخشى الدهرَ إلزاما مسلما ذنبا جاءه وهو ، أي جاءه مما » .

وأبيات الإعراب كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن
أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغُ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن
الحفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب . كذلك قال
أبو عثمان ، وهو كما ذَكَرَ . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِي *
.

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِي * لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ؛ ألا ترى
أن الجزء كان بصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل : أَلَمْ يَأْتِ مفاعيل . وكذلك
بيت الأخطل :

كَلَمَجٍ أَيْدِي مَنَّا كِلِ مَسْلَبَةٍ يَنْدُبْنَ يَضْرُسُ بَنَاتُ الدَّهْرِ وَالْخَطْبُ
أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مَنَّا كِلِ » غير مصروف ؛ لأنه بصير الجزء
فيه من مستعملين إلى مفتعلن ، وهو مَطْوِيٌّ ، والذي روى « مَنَّا كِلِ » بالعرف .
وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زَيْغِ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ،
فإنه لا يرد من ضعف زَيْغِ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

* سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَايَا *
١٥

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش يحط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه
ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي
ما تعرف بأبيات الأناز والأحاجي . وقد صف فيها . (٢) انظر تصريح المازني ، الباب ١٠
(باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العيصي في ليل للربيع بن زياد العيصي استأقها
وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردها عليه . ونجدة البيت :

* بِمَا لَقْتُ لَيْلُونَ بَنِي زِيَادِ *

وبعد : ومحيطها على القرشي تشرى بأدراع رأسيا حداد
وانظر شواهد المتن للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلية » : لاسية السلاب — وهي الثياب السود —
حدادا ، وحرزا . وانقلب : يريد انقلب جمع الخطب لخلف تحقيقا ، يشبه الإيل في رميا الحمى بهؤلاء
النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث . وليس كذلك قوله :^(٢)

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَبْتُ بَهْنُ مُلُوبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : معارٍ لما كسر الوزن ؛ لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن ، وهو العَصْب . لكن مما لا بد من التزام ضرورته مخافة كسرو زنه قول الآخر :

خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأْزُرُ طَوْرًا وَتُرْجِي الْإِزَارَا^(٤)

فهذا لا بد من تصحيح معتله ؛ ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها فقال دوايد ، لكسر البيت أَلْبَتَّة .

فأعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت ، من الزحاف الذي يرتكبه الجفّة الفصحاء إذا أَمِنُوا كَسْرَ البيت ، ويدّعه من حافظ على صحّة الوزن من غير زحاف ؛ وهو كثير . فإن أمنت كسر

(١) الشعر من الطويل . والصرب الثاني فيه ما كان عروضه وصربه مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً .

(٢) هو المنتهز المذلل . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، ودبوان المذللين ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

* أبيت على معارفات *

كان الشعر موزوناً ، والإعراب صحيحاً ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي » انظر الشعراء له ٤٦ (٤) الخريع : الناعمة مع بخور . والدوايدى . الأراجيح . والبيت الكبيت . ويظهر لي أنه من القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخرواة ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخرواة أنها في مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ — ١٢٩ أن الكبيت كان مدحاً لأبان بن الوليد البجلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .
(٥) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألْبَسَتْ دخلت تحت كسر الإعراب .

باب - في الاعتراض

- اعلم أنَّ هذا القَيْلَ من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، ونصبح الشعر، ومنثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، ولذلك لا يشنع عليهم، ولا يُستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً . قال الله سبحانه وتعالى :
- (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ • إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)^(١)
- فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذي هو قوله (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذي هو (قَسَمَ) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ) . فذا لك اعتراضان كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ [عظيم] .

- ومن ذلك (قول امرئ القيس) :
- أَلَا هَلْ أَنَا هَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -
يَا نَاصِرَ أَمْرٍ الْقَيْسُ بْنُ تَمَلِّكَ بَيْقَرًا^(٢)

- (١) كذا في ش. وفي ب: « ينشع »، وفي أ: « يتشع » . (٢) ثبت هذا في ش. ب. وسقط في أ .
(٣) أي بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا في أ .
ب، د، هـ . وفي ش: « فذان » وكأنها مصلحة عن: « فذاذك » . (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: « جاز » . (٧) ثبت هذا في أ، ب. وسقط في ش. (٨) كذا في ش، ب. وفي أ: « قوله » .
(٩) « تملك »: هي أمة؛ والمشهور في اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزيري بكنز عام ص ٢٠٢ و« بقر »: تركه البادية ونزل العراق، أو نزل الحضرة أعياناً . وانظر معالي ابن تقيية ٨٧٥ . وانظروا أيضاً الخزانة ١٦٢/٤

فقوله : « والحوادثُ بجمّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أناها والحوادثُ كالخصى *

وأنشدنا أبو علي :

وقد أدركتني - والحوادثُ بجمّة - أسنةٌ قومٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزَلٍ^(١)

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك^(٢) والحقُّ يدفعُ تُرْهَاتِ الباطِلِ

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصلة . وروينا لعبيد الله بن الحر :

تعلّم ولو كاتمته الناس أنبي طيك - ولم أظلم - بذلك عاتب

فقوله : « ولو كاتمته الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي التّجَم - أنشدناه^(٣) - :

وبُذِلَتْ - والدهرٌ ذو تبيل - هيفًا دُبرورا بالصّبا والشّمال^(٤)

فقوله : « والدهرٌ ذو تبيل » اعتراض بين المفعول الأول والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتِكَ - والأنباءُ تنمى - بما لاقت لبونُ بني زياد^(٥)

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة بحرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي . ويريد بمالك قبيلة . الملك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المعنى السبعون ٢٧٦ وديوان بحرير طبعه الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا علي . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الهيف : ريح حارة تأتي من قبل الين . وقوله : « بُذِلَتْ » أي الإبل . وفي شرح شواهد المعنى للبندادي أن هذا في الريح . وليس الأمر كما ظن . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنباء تنبى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً في الشعرين أن يكون في « يأتيك » ضمير (من متقدم مذكور^(١)) .
فأما ما أنشدته أبو علي من قول الشاعر^(٢) :

أنتسى — لا هدالك الله — ليلي وعهد شبابها الحسن الجليل !
كان — وقد أتى حول جديد — أنا فيها حمات مثول

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :
« وقد أتى حول جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بها في « كان » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد حمات مثولاً ، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمات مثول ، أى أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أراني — ولا كُفران لله أيةً لنفسى — لقد طالبت غير منيل^(٤)

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول الفصيدة ؛ كما في الخزائن وغيرها . وفي أمالي ابن السجري ٨٧ / ١ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غداً فأتى ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غداً فأتى . وتقديره : ألم يأتك النيا . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنبى » .
(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الغول الطهوي . وانظر شواهد المغني للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجليل » جملة حالية ؛ كما في شواهد المغني للبغدادى ٢٢١ / ٢ « الجليل » وضبط في النوادر :

* وعهد شبابها الحسن الجليل *

بنصب « عهد » وجر « الجليل » .

(٤) أورده ابن الأنبارى في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادى في شرح شواهد المغني . وقوله : « أية » بفتح الهززة ؛ كما في اللسان (أوى) وأمن الخصائص . وفي ابن الأنبارى : « إية » بكسر الهززة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « آية »^(١)
أى آوَيْتَ لنفسى آيةً ؛ معناه رَجِمْتَها ورَقَقْتَ لها . فقولُه : آوَيْتَ لها لا موضع
له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فريس كانت له ؛ فقال :
هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِيَّةٌ^(٢) ، فأنا آوَيْ لها ؛ أى أرحمها وأرقُّ لها .
وكذلك قول الآخر^(٣) :

أرايى ولا كفران لله إنما أوانى من الأقوام كلَّ بخيل

ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقاً — كريم . وعلى ذلك مسألة^(٤)
الكتاب : إنه — المسكين — أحمق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحمق ، وقوله
« المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك
مسئلته : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقولُه : « فاعلم » اعتراض بين المضاف^(٥)
والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،
ويكون « أخا » أسمًا مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عصا لك . ويدل على
صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ، وفأوه مفتوحة ؛ فهو إذا فعلٌ ، وذلك
قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :

وجدتم بئكم دوننا إذ نسبتم وأئى بنى الآخاء تنبؤ مناسبه !^(٦)

(١) ذكر ابن هشام فى المتن فى بحث الجملة المعترضة أن أبا علي لا يميز الاعتراض بأكثر من
جمله ، وأول هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلاصه ، ولم ينب عليه . (٢) كذا فى ١ .
وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الخفاء ؛ أى رقة
قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/ ٤٦٦ . ولم أره فى تصديده
اللامية فى الأمال ٢/ ٦٢ وفى الديوان ٢/ ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :
« لأحق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١/ ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١
من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى ١ . وضبط فى سلف بالبناء للفعول .

فقبر منكراً أن يخرج واحداً على أصله ، كما خرج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هذا أباً ، ورأيت أباً ، ومررت باباً . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أبك ، وهذا أبك ، فمن قال : هذا أبوك ، أو أبك ، فثبته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فثبته أبان ، وأبوان . وأنشد :

سوى إليك الأذى وإن محمدا
علا كلِّ عليّ يابن عم محمد
وانشد أبو عليّ عن أبي الحسن :

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْهُ شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتَ غَرِيبٍ^(٣)

قال: فهذا تأنيث أبا، وإذا كان كذلك جاز جواز احسن أن يكون قولهم: لا أباك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أحالك» ويحسنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجزاء؛ غير أنه يؤس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق:

ظلمتَ ولكن لا يَدِيْ لَكَ بِالظَّالِمِ (٤)

فلماذا جوزناهما جميعا .

وروینا لمعن بن اوس :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوداب لا يملأنه ونوانح^(٥) ١٥

(١) كذا في ش، ب، و، هـ. وفي أ: «خرج». (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨،
ويتمى ما في المجالس بعد البيت الآتي - وهو في اللسان (أبو). (٣) «يا أبات» كذا في اللسان، المقترحة
في ش، ب. وفي أ: «أبأة»، وفي ج: «أبأ». وفي اللسان في «أبو» كما أثبت. والبيت نسبة
أبو زيد في النوادر ٣٢٩ إلى أبي أبي المدرجان. (٤) قبله في بيتين يحاطب بهما عمر بن بلأ:
ما أنت إن قرما تميم قسايا
ولو كشت مولد الزأ في ظلاله
... ..
... ..

يريد بقرى تيم؛ نفسه وجيرا، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء. وانظر ديوان الفرزدق طبعة العاوي ٨٢٥
(٥) قبله؛

رأيت رجالا يكرهون بشانهم رفيعين - لا تكذب - نساء صواح

والبيان في الأمالي ١٩٠/٢ ، والآل ٨-٤ ، والخزاة ٣/٢٥٨ ، والأغانى (بولاق) ١٠/١٦٥ ٢٥

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :
 لعلك - والموعود صدق لقاءه - بدا لك في تلك القلوص ^(١) بدءا
 وسأله عن بيت كُثير :

وإني وتبهايم بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت ^(٢)

فأجاز أن يكون قوله : « وتبهايم بعزة » جملة من مبتدأ وخبر ، اعترض بها بين اسم
 وإن خبرها الذي هو قوله :

لكالمرتجي ظل الغاية كلما تبوأ منها للمقبل اضمحلت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتبهايم) بعزة قسما ؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله
 عز وجل : (هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) . فقلوله تعالى : « فليذوقوه » اعترض
 بين المبتدأ وخبره . وقال رؤبة :

إني وأسطار سيطرن سطرًا لقائل يا نصر نصر نصر ^(٣)

فأعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل رعد محمد بن بشير الخارجي فلوصا — وهي الناقة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك
 بدمه . وانظر الأغانى ١٥٧/٤ والأمال ١٥٧/٢ ، وشرح شواهد المغنى للبوطى ٢٧٤ ، وللبندادى ٦١٢/٢
 (٢) من قصيدته الطويلة التى أولها :

خليل هذا ربع هزة فاعقلا قلوبكم ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأمال ١٠٧/٢ ، والخروانة ٣٧٩/٢ ، وشواهد المغنى للبندادى ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تبهايم » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيويه ٣٠٤/١ ، وردّه الصاغاني وأكرسبته إلى رؤبة . ويقول البندادى
 فى الخسزانة : « والمعجب من الصاغاني حيث ردّ على سيويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين
 قائله . ويقول البندادى فى شواهد المغنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه »
 وقد أورد طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يثني وفرا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض في شعر العرب ومشورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه واستداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين .^(١)

باب — في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .
 فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل . فمن وجه يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .
 كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فَعَلت) بآتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقومته ، وسار ، وأمرته ، وسيرته . فلما كان حرفُ الجر الموصول للفعل معاقبا لأحد شيئين ، كَل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراها في كونه جزءا من الفعل أو كالجُزء منه . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .
 ١٠

وأما وجه اعتداده بجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب ، وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كالجُزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك

- ١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر (بالمعجمة) . وقد أبان في الخزانة أن المحدثين في هذا الصاغاني في العباب . وانظرا الخزانة ١/٣٢٥ وشواهد المفتي لصاحب الخزانة ٢/٦١٩ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه في الموطن السابق .

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيين » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ر » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرًا ، ونظرتُ إليك وسعيدًا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين ^(١)] .
 ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوة اتصال حرف الجر بالفعل ، فنتعده تارة كالعض له ، والأخرى كالعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونه كعض الاسم دليلا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فأعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أباك) ، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في (أباك) من (لا أباك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساد من قبل تدافع حاله . وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلا على القسوة ^(٢) ، وكونه مثلا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقدير كالباء في نحو : مررت بزيد تارة كعض الاسم ، وأخرى كعض الفعل ، من قبل أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في ١ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في ١ .

(٣) كذا في ١ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضي » . وفي ١ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغييرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ؛ ألا تراك إذا سئلت
عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد
قام سميته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا في المعنى . وذلك أنك سلكت طريق
صعبة اللفظ فأختلفت السمة ، فأما المعنى فواحد ، فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ
وضيق طريق المعنى .

٥

فإن قلت : فأنت إذا قلت في (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ،
واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد
معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج
الدعاء ؛ أي أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه ، كذا فسره أبو علي ،
وكذلك هو لما مله ؛ ألا ترى أنه قد أتشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :
* وتترك أخرى قردة لا أخا لها *

ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك)
(ولا أخا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، بغرى هذا نحواً
من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيف ضيعت اللبن)
على التأنيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك)
إنما فيه تعادى ظاهره ، (واجتماع) صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ،
لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما سلكنا عليه ؛ من تنافر

٢٠

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا سئلت ... اختلفت » .

(٢) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « من اجتماع » .

قضيتي اللفظ في نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى ؛ كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا) ما لا يدعيه مُدَّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راض .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام مخرّج المثل كثرته في الشعر ، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة ، وإن كان في اللفظ خبرا . ولو كان دعاء مصرّحا وأمرّا معنيّا لمّا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجوز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر باهر . وقد (مرّ به)^(١) الطائي الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَيْهَا نَعَى سِوَى أَنْ تَدُومَا

وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسِيءُ إِلَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فكما لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبالك) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هي خارجة مخرّج المثل ، على ما فسره أبو علي . قال عنتره :

فَأَنْتَ حَيَاءُكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِيَّ أَنِّي أَمْرٌ سَأَمُوتُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْ^(٢)

(١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قره » .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التي أولها :

طال النساء على رسوم المنزل بين اللبكيك وبين ذات الحرمل

ولنظر الديوان ١٠٠ .

وقال^(١) :

ألقى الصحيفة لا أبالك إنه يُخشى عليك من الجبّاء القُرس
وقال^(٢) :

أبالموت الذى لا بُدَّ أنى مُسلاق لا أبالك تخوِّفنى

أراد : لا أبالك ؛ لحذف اللام من جارى عُرف الكلام . وقال جرير :

يا تسميم تيم عدي لا أبالك لا يُقَيِّتكم فى مَواة^(٣) : سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن

يكون للتيم كلها أب واحد، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .

وقال الحطيئة :

أفسلوا عليهم لا أباً لأبيكم من اللؤم وأسدوا المكان الذى سدوا^(٤)

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفىته أنت فى البيت الذى قبله ،

وذلك أنه قال (لأبيكم) بفعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون

لجماعة تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه^(٥)

لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرسلاً ففحش بذكر الأب على ماضى .

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمع ؛ أى لا أباً لأبائكم . يريد

(١) أى المتلبس يخاطب طريقة بن العبد . وانظر اللسان فى (قرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :

(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إننى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من آيات أزلها كما فى الشعر

والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خيرا فتصدقهم بذلك الأنفس

(٢) هو أبو حبة النيزى . وانظر الخزانة فى شواهد لا تافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،

واللسان فى (أبى) - (٣) عمر هو ابن جأ التيمى ، كانت بينه وبين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة

٣٦٠/١ والقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آباؤهم من حيث ذكروها، بخاء به جمعا مصححا على قولك : أب، وأبؤن، وأبين؛ قال :

فلمَّا تبيَّنْ أصواتنا بَكِينٍ وفَدِينَا بالأبدا^(١)

وعليه قول الآخر - أنشدناه - :

فَن يَك سائِلا عَنى فَوَئى بِمَكَّةَ مَوْلِى وَبِهَا رَيتَ^(٢)
وقد سُئِلْتُ بِهَا الأَباءُ قَبْلِ فَمَا سُئِلْتُ أَيْىَ وَلَا سُئِلْتُ

أى ما سُئِلْتُ آباى . فهذا شئ عَرَضَ، ولنعُد .

وَمِنْ ذَلِكَ قولهم : مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود؛ كقطيع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتود، كقطيع . فـ « مختار » من قولك : أنت مختار، للثياب؛ أى مستجيد لها أصله مختير . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار، أصله مختير . فهذان تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكرا لو كان تقدير فتح العين وكسرهما لمعنى واحد؛ فأما وهما لمعنيين فسانع حسن . وكذلك ما كان من المضعف فى هذا الشرح من الكلام؛ نحو قولك : هذا رجل معتد للجد؛ ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتد (بكسر العين)، وهذا رجل معتد؛ أى منظور إليه، فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنّى معنّى معتبر؛ أى ليس؛

(١) أوردته سيبويه فى الكتاب ١٠١/٢، وقال : « أنشدناه من نطق به، وزعم أنه جاهل » وهو زياد بن واصل السلمى . وانظر الخسابة ٢٧٥/٢ (٢) البيتان نسيهما ابن دريد فى الجهمرة ٤٨٨/٣ إلى قصى بن كلاب . ومما : « شئت » فى الموضعين فى مكان « شئت » و« شيت » . ونسرد ذلك ابن دريد : « شيت » سبقت، من قولهم : شأوت الرجل إذا سبقته . وهذا أيضا فى جـ، أ . و« ريت » : نشأت، يقال : ربي فى حجر فلان يربي ربا؛ نشأ عنده . وانظر اللسان (ربا) فيه البيت الأول غير معزوز . (٣) فى جـ، أ : « سبقت » . (٤) الشرح (بالجيم) : الضرب والنوع . (٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فى » .

بصغير محقّر. وكذلك هذا جوز معتد^(١)، وهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتد كقنسم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلنت^(٢) اللام لأنك لم تعتد بالالف حاجزا لسكونها، وقلبت^(٣) أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتدتها من وجه، ولم تعتدّها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيهم تضرب بقم زيد. ف(أيهم) من بيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة ب(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤنّرة عنها، فلم يمنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي. ولو كان التعادى والتخالف في المعنى لفسد^(٤) ولم يجوز. وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد، لا ل(أى)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، وألين لمسا.

باب — في تدريج اللغة

وذلك أن يُشبه شيء شيئاً من موضع، فيُنْضَى حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جاليس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعاً لكنان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين.

(١) كذا في ١، ب. وفي غيرهما: «جوز». والجوز هو الذي يؤكل كالبدق، واحد جوزة.

(٢) أى قبلها ألفاً لتكونا وارا أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة قراراً من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهي الهمزة.

(٤) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا في ١. وفي ش، ب: «وإذا».

(٦) كذا في ١. وفي ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ، لا لشيء رجع إلى نفيس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لإینه قد عُرِف أنه إنما رُغِبَ في مجالسة الحسن لما لجبائسِهِ في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : حالس هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَّرِيزِ من القول في قول الله سبحانه (وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا) (٢) وكأنه - والله أعلم - قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) في معنى الواو ، ألا تراه كيف قال :

وكان سببان ألا يسرحوا نَعْمًا أو يترحوه بها ، واغبرت السوح (١)
وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :

فسيان حرب أو تبوءوا بمنسليه وقد يقبل الضيم الذليل المسير

(١) انظر الكتاب ٤٨٩/١ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١٠٨/١ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء :

المانح الأدم كالمرو الصلاب إذا ما حارده الخور واجتث المخابيح
ورفت النول من برد العشي كما زف النمام إلى حفاة الروح
وقال ما شيم : سبان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلي لا يسرحوا غنا حيث استرادت مواشيم وتسرجم

فترى أن لا شاعدا في البيت في روايته ، وأن ما أورده الحويون بيتا أصله بيتان . وقوله : « وكان سبان ... » كان هنا على هذا الوجه ثانية ، وسيان خبر المصدر المؤنزل بعده : قال ابن هشام في المغني في مبحث أور : « أي وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوا سبان لوجود القحط . وإنما قدرنا كان ثانية لتلا يلزم الإنخبا عن التكرار بالمعركة » . وفي أمالي ابن الشجري ٦١/١ : « هكذا أنشد الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاما) .

أى فَيَسِيَّانَ حرب وبَواؤكم بمثله^(١)، كما أن معنى الأول : فكان سيَّان ألا يسيرحوا نَما، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صَبِيَّةٌ وَصِيَّانٌ ؛ قلبت الواو من صَبَوَانٍ وَصَبَوَةٍ في التقدير — لأنه من صَبَوْت — لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تُعْتَدَّ حائِزاً ؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلَمَّا أُلِفَ هذا واستمرَّ تدرُّجوا منه إلى أن أَقْرَوا قلب الواو ياء بحالها . وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صُبَيَّانٌ وَصُبِيَّةٌ ، (وقد^(٢)) كان يجب — لمَّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أَقْرَوا الياء بحالها لاعتبارهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلا . وحسَّن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب في صَبِيَّةٍ وَصِيَّانٍ إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعتن وجوب عِلَّةٍ ، ولا قوَّةَ قياس ؛ فلَمَّا لم تتَّكُنْ عِلَّةٌ القلب ورأوا اللفظ بياء قويَّ عندهم لإقْرَارِ الياء بحالها ؛ لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويا ، ولا ثَمَّا يُعْتَادُ في مثله أن يكون مؤثرا .

ومن ذلك قولهم في الاستنبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجل مني ؟ وعندي رجل : منو ؟ فلَمَّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرُّجوا منه إلى أن قالوا : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض لَبَاحٌ ، وهو من الواو ؛ لأنه بياضه ما يلوح للناظر . فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوَّةِ عِلَّةٍ ، إنما هو للجنوح إلى خَفَّةِ الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرُّق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التي ليست^(٤)) جمعا كرياض ،

(١) ثبت في ش ، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : «نقد» . (٣) كذا في أ ، ب ، ع ، هـ ، و في ش : «حيث» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «الأسماء ليست» .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتل، كقيام، وصيام، إنما يأتي مصححا؛ نحو: يخوان، وصوان؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أفتقوا أنفسهم في إباح في قلبهم إياه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها، ولأنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كيال، وصيال، وإما بالجمع كسوط، وسياط، وتوط، ونياط. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان: صيان، وفي صواير: صيار؛ فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد ندرجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياج، ثم أقرأوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زابتها، وذلك قولهم فيه: لياج. وتجمعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في لياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة، وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثر، فكذلك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرجا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه. فأعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقد رأيتك بالقواديم مرة
وعلى من سدف العشي رياح^(٧)

(١) كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العربية. وفي ج: «وتجههم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا في أ. وسقط في ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا في أ، ب، وفي ش: «قلب». (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «يسر». (٧) القواديم موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء في (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكأن الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: «تخرجوا برياح من العشي» (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول: يريد: بأول العشي. ويريد أنه رأى وقد آن له أن يروح إذ حل سدف العشي ومطلبه. وقد يكون في الكلام قلب أى وعلى سدف العشي من الرياح.

قياسه رَوَاحٌ ؛ لأنه فَعَالٌ من راح يروح ، لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيحٌ ورياحٌ ، ومُريحٌ ومُستريحٌ — وكانت الياء أيضا عليهم أخفٌ ، وإليهم أَحَبُّ ، تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاحٌ ، وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن .

- ٥ ومن ذلك قلبهم الذال دالا في (أذكر) وما تصرّف منه ؛ نحو يدّكر ، ومُدّكر ، وأدّكار ، وغير ذلك : تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل ، فقال ابن مُقَيْل :

* مِنْ بَعْضِ مَا يَتَرَى قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ ^(١) *

- ١٠ ومن ذلك قولهم : الطِّئَةُ ^(٢) — بالطاء — في الطِّئَةِ ، وذلك في اعتيادهم أَطْنٌ ، ومُطْنٌ ، وأَطْنَانٌ ، كما جاءت الدِّكْرُ على الأكثر .

- ١٥ ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعَةِ وِقَةٍ ؛ كما حذفت من عِدَّةٍ وِزْنَةٍ ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلَةٍ إلى قَعْلَةٍ ، فأقروا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضَّعَّةُ ، والقَحَّةُ ، فتدرجوا بالضَّعَّةُ ، والقَحَّةُ ، إلى الضَّعَّةِ ، والقَحَّةِ ، وهي عندنا قَعْلَةٌ ، كَقَصْصَةٍ ، وَجَفْنَةٍ ^(٤) (لا أَنْ) فتحت لأجل الحرف الخلق ^(٥) فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

(١) لم أنف على تحته هذا . ويبدو أنه من تصديده التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكثر له فقد فرغت إلى حاجات الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات ، وفي اللسان (هب) لابن مقبل بيت على رويها ، وكذا فيه في (جذا) . (٢) أى التهمة . (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « من » .

- ٢٠ (٤) في ش ، ب : « لا أن » . وفي ١ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .

(٥) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ، ١٩٦ بشرح المصنف .

ومن ذلك قولهم : بأيّهم تمرّر أمرز^(١)؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منْ تضربُ أضربهُ ، وجاريةٌ منْ تلقى ألفها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمّولاً في ذلك على حرف الجرّ .
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيّهم تمرّر ؟ وغلامٌ منْ تضربُ ؟
فأمّا قولهم :

* أتذكر إذ منْ يأتينا نأتيه^(٢) *

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس منْ يأتينا نأتيه ، فلمّا إشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وتأنك حالتان متدافعتان . فأمّا بأيّهم تمرّر أمرز ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ منْ يأتينا نأتيه متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظاً .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم بات في شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره . وانظر الكتاب ٤٤٠/١ ، والمص ٦٢/٢ . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « من » .
(٥) في الأصول : « تلك » ويدوانه تحريف عما أثبت . (٦) كذا في ش ، ب . وفى أ : « حالان » .

ومن التدريج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :
من التعريف ، والتنكير ، والاستفهام ، والشّباع وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل
من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه ^(١) . وذلك
قولك : ما قرعت حلقة باب دار أحد قط ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشّباع
إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دار أحد ، أو نحو ذلك لم يجوز .

ومن التدريج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة
الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قوّم ، وبوّيع ؛ فالحقوا
الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائل ، وثائر ؛ من سأل وثار ، إذا قلت : سويل ،
وثوثر . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساء ،
وقضاء ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كُسي ، وقُضي ؛ فتردّ حرف العلة وتحذفه
لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاء
وخلاء ؛ بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُلّي ، وخُلّي . وتقول أيضا في تكسير
كساء وقضاء ؛ بترك الهمزة البتّة ؛ وذلك قولك : أكسية ، وأقضية . وتقول في سلاء ،
وخلاء : أسلة وأخلثة ؛ فاعرف ذلك .

لكلّك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين البتّة . وذلك
كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قوّم وبيع . ولم تقل : قأم ، ولا باع ؛
لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل
وديمية مثال (فعل) لقلت : دوّم وقول ؛ لا غير .

(١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم النى .

(٣) وهو ملازمة النى . (٤) يراد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء : في الناقة

أن تحزن أو تبرك فلا تنمض لغير علة ، وقد خلاّت الناقة ، تخلّأ خلا ، وخلاء ، رخلوا .

فإن قلت : ولم لم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقررهما في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير . وذلك أن صورة المحقّر معك ، ومعنى التكبير والتحقيق في أن كل واحد منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه . قال أبو علي — رحمه الله — في صَحَّة الواو في نحو أسبود ، وجُدَيول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جَدُول صغير ، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحّة الواو في جُدَيول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قُوّام ، وقُوّم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قُوّام ، ولا قُوّم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز .

وسألت مرة أبا علي — رحمه الله — عن رَدِّ سبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سُرَيحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُمِلَ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فأعنت ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقّر هو المكبّر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ؛ فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يعمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقّد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكثير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .
 (٣) كذا في ح . وفي ش ، ب : « قال بقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .
 (٤) كذا في أ ، ب . ش . وفي ج : « قل » وانظر سبويه ١٠٨/٢ .
 (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة ؛ على منهاج اقتران الأسمين
أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ .
ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ ؛
بجري لذلك مجرى عَضْرُفُوطٍ ، وَيَسْتَمُور .

ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيمةٌ وَدِيمةٌ ؛ واستقرار القلب في العين للكسرة
قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمَّا كثُر وشاع إلى أن قالوا : دِيمةٌ السماء ودَوِمَتْ ؛ فأتما
دَوِمَتْ فعلى القياس ، وأما دِيمةٌ فلا استقرار القلب في دِيمة وَدِيمة . أنشد أبو زيد :
هو الجواد ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَلٍ إن دَوِمُوا جاد وإن جادوا وبل^(١)

ورواه أيضا «دِيمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ؛ فظاهر هذا أنه أجرى
مجري باع يبيع ، وإن كان من الواو .

فإن قلت : فعله قَعَلَ يَقَعِلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح ، وثابه
يتيه ؛ قيل : حَمَلَهُ على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيماً ؛ فهذا
يُجْتَذَبُ إلى الياء ، مدرج إليها ، مأخوذ به نحوها .^(٢)

فإن قلت : فلعل الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضاره يضيره ضَيراً ،^(٣)

وضاره يضوره ضَوَراً . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكفّة على^(٤)

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبة في العرب .

ولهذه الفرس ذكر في أنساب الخليل لابن الكلبي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :

وعناجيج جبياد نجب نجبل فياض ومن آل سبل

ويقول ابن برّي : إن سبلا والله الزاجهم بن سبل ، وإن الرواية :

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل *

وانظر اللسان في سبل وانظر أيضا التاج في المادة هذه .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قل » .

(٥) كذا في أ ، ب ، ث . وفي ج : « لعة » . (٦) في أ : « إجماع » .

قولهم: اللّوام، وليس أحد يقول: اللّيام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ما هت الرّكة تميّه ميا)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارة بن عَقيّل من أنه قال في جمع ريج: أرياح؛ حتى نُبّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله: * وعلى من سدّ العشيّ رَيّاح *

فهو بالياء لهذا آتس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لحققتها؛ فهم لا يزالون تسببا إليها، وتجنّسا عنها، واستنارة لها، وتقربا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرّج: حملهم علىّاوان على حمراوان، ثم حملهم رداوان على علىّاوان، ثم حملهم قراوان على رداوان؛ وقد تقدّم ذكره. وفي هذا كاف مما يراد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما أطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمت يوم قمت، وأجلس حين تجلس؛ شبهوا ظرف المكان بها في (حيث)؛ فتدرجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) في أ: «لأحد». (٢) أي ظهر ماؤها وكثر. والركبة: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠
(٤) كذا في أ. وفي ب: «تسببا» بإعجام الشين. وفي ش: «تسببا بها وبجنا عنها واستنارة لها». وفي ج: «لا يزالون» في موضع «لا يزالون» وتوافق بعد ما في أ، وهي جيدة. وقوله: «لا يزالون تسببا إليها»، أي يتدببون إليها تسببا، وكذا قوله: «تجنّسا» أي يتجنّسون. وقوله: «استنارة» أي يستنبرون، فهي مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أي ذوى تسبب الخ، أو أنه حل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه. (٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء.

باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضْعُفُ عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مَقْوُجٌ ^(١) . وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره . فإذا سمعت « قام زيد » أجزت ظرف ينشر ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخُشُكُانُ » ^(٢) فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بلإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب .

- ١٠ ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجز ، وإبريسم ، وفيرند ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج ، والفيرند ، والسيهرز ، والآجز ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، بغيري في الصرف ومنعه مجراها .

- ١٥ (١) انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني ١٧٠ نسخة التيمورية .
(٢) فسر دارد الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحظفة إذا عين بشيرج وبسط ومل بالسر والوز والفتق رماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر المحرر للجوالقي ١٣٤ . ويقابله في هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوي : دور الانقضاء الأول ٤٣٣

- ٢٠ (٣) السهرز — بكسر السين وتضم — ضرب من القز ، يقال : تمر سهرز ؛ بالوصف والإضافة . ويقال : سهرز ؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجوالقي (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها ، قال رؤبة :

(١) هل يُخَيِّتِي حَلَفَ سَخْنَيْتِ * أو فضة أو ذهب كبريت

قال : فـ «سَخْنَيْتِ» من السَخَتْ ؛ كـ «زَحْلِيل» من الزحل .

وحكى ابن أبي علي عن ابن الأعرابي أنضه قال : يقال ذرهميت الحبازي ؛ أي صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مُدْرَمٌ . قال ولم يقولوا منه : دُرْهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرّد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قُعْدُ ، وِرْمِدُ ، وَتَمَلَلُ ، وَصَعَرَوُ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهر ، وَبَيْطَرُ ، وَحَدُولُ ، وَحَدِيمُ ، وَرَهْوَكُ ، وَأَرْطَى ، وَإِعْزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَعَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو منسّيع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا ، وفعلاً ، وصفة ، بلحازله ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خَرَجْتُ أَكْرَمُ مِنْ دَخَلْتُ ، وضرب زيد عمرا ، ومررت برجل ضَرْبِ كَرَمٍ

(١) حلف سَخْنَيْتِ : موثق قوي . يقال كذب سَخْنَيْتِ : خالص . والكبريت أراد به روبة الذهب ، وخطي فيه ، والعرب تخطي في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أي كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك في شبه : مشى في ضعف كأنه يمشي في سيرة .

ونحو ذلك . قلت له : أفر تجل اللغة ارجحاً لا ؟ قال : ليس بارجحاً ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذًا من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكَّانُ ؛ فتجمله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الرازي^(١)) :

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالزرج

أى الذى شرب الزرجون^(٢) ؛ وهى الخمر . فاشتق المزرج من الزرجون ؛ وكان قياسه : كالزرجن ، من حيث كانت النون فى زرجون قياسها أن تكون أصلا ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة^(٣) .

* فى خذير مياس الدمي معرجي *

وأنشدناه (المعرجن) باللام . فقول (المعرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلا ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى (حتى عاد كالعرجون^(٤) القديم^(٥)) فقالوا : هى البكاسة إذا قدمت فأبحت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب) أن يكون نون (عرجون) زائدة ، كزيادتها فى (زيتون) ، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعى قريب من لفظ

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فارسي مركب من « زر » بمعنى

الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وأظن التريب

(٣) من أربوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس .

٢٠ (٦) البكاسة : المذق شباريخه . وهو ما طيه الرطب ويقال له السباطة . (٧) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

الثلاثي ؛ كَسْبَطِرٍ من سَبِيط ، وَدِمَثَرٌ ، من دِمَث ، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فَعَلَن) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَجَن ، وَخَلَبَن .

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوه (يتلاقون بينهم مسائل) أبدية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَحَّحَ) من الضرب ؛ (ضَرَّ رَبِّ) ومن القتل (قَتَلَ) ومن الأكل (أَكَلَ) ومن الشرب (شَرَّ رَبِّ) ومن الخروج (خَرَجَ) ومن الدخول (دَخَلَ) . وفي مثل (سفرجل) من جعفر ؛ (جَعْفَرُ) ومن صقعب (صَقَبَب) ومن زبرج (زَبْرَج) ومن ترم (تَرَمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بداً من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى ابن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد النوبختي قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج :

* يا صاح هل تعرف رثماً مكرساً *

فلما بلغت :

* تقاعس العز بن فاقعنا سدا *

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العز بن فارفتنا *

(١) الملحن : النافذ الكزازهم ، والمرأة المساجة . والخليل : الخرفاء . (٢) كذا في أ ، وفي غيرها : « من » . (٣) أى يلقي بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب : الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام في الإناء . (٦) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوبختان (بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب ، وفي أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

* تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا *^(٢)

فهذا يدلُّ على امتناع القوم . أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومذهباً مرضياً لما أباه الخليل ولا منع منه !

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتج عليه مُنشدّه ذلك البيت بيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَهُ فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينكر أن يسبق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقّب له فينبّه عليه فينتبه .

وقد يجوز أيضاً أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبوله أو رآه على المحتجّ به ما لم يحكمه للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للفائس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضاً أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوفره على ما يروى ويُحفظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز لي » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ابتاعه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يركد » .

الأصمعيّ، وقد كان أراداه الأصمعيّ على أن يعلمه العَرُوض فتعذر ذلك على الأصمعيّ^(١) وبعد عنه ؛ فيس الخليل منه فقال له يوما : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر :

إذا لم تستطيع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال : فعلم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذى بهده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه .

ووجه غير هذا ، وهو اللطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه ؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء (مما) لامة حرف حلقى^(٢) ، والعرب لم تبين هذا المثال مما لامة أحد حروف الحلقى ، إنما هو مما لامة حرف قَوِيّ ، وذلك نحو افعلسس ، واصحنكك ، واكلكد ، واعفنجج . فلما قال الرجل للخليل (فارفعا)^(٤) أنكر ذلك من حيث أرينا .

فإن قيل : وليس ترك العرب أن تبين هذا المثال مما لامة حرف حلقى ، بمنع أحدا من بنائه من ذلك ؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثليهم ، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا ، ولا أن يرويه رواية .

قيل : إذا تركت العرب أمرا من الأمور للعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه ، ولم يسع أحدا بعد ذلك المدوّل عنه . وعلة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه ، وتأنّق لحسن الصنعة فيه .

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب من قصيدته في ريحانة أخته ، وكانت أسرت ، ولم يستطع أن يستقذها ؛ أوتى :

أمن ريحانة الداعي السبع يؤزّقى وأصحابي هجوع
وانظر الخزانة ٤٦٠/٣ ، والأصمعيّات ٤٣ — ٤٥ ، والأغانى بولاق ١٤/٣٣ ، وابن قتيبة ٢٣ ، وساهد التنصيص ٢٣٦/٢ .

(٢) كذا في أ. وفي سائر الأصول : « مضى » . (٣) كذا في ث ، ب . وفي أ : « فجا » .

(٤) أى غلط واشتد . (٥) اعفنجج : أى أسرع .

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها ، وهو أسوخ .

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون بَحْنَفِلْ ، وَبَنْقَسْ ، وَبَحْنَفْسْ ، وَفَلَنْقَسْ ، وَعَرَنْدَسْ ؛ عرفت الاشتقاق أولم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَّتْ بضمه .

- قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو قَدَوَيْسْ ، وِسْرَوَيْطْ ، وِياء مَمِيدِجْ وعَمَيْثِلْ ، وألف جُرَافِيسْ ، وَعُدَا فِرْ . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ مضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمُشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة .
- وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع — قِيَّة الشَّبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شَّبهها بها متى كانت ذات غُنَّة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغُنَّة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قِيَّوٍ لا حَلَقٍ ، نحو بَحْنَفِلْ وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب احرنجيم وأدْلَنْقَلِيْ ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو اشهابت ، وادهامت ، وابياضت ، واسوددت ؛ والواو في نحو اغدودن ، واعشوشب ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
(٣) من معانيه السئ الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو القوي في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
(٨) هو الجبل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطيء ، والتشيط .
(١١) هو الجرقس . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « أدلنقلى » بالمهملة .
(١٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في نحو » .

واخلوق، واصروريت، واذلوليت^(١)، واقطوطيت^(٢)، وإذا كانت النون في باب احرنيهم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها) وجب أن تضارعا، وهي أقوى شباها بها. وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنة، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك^(٤)، واقعنسس، واحرنيم، وانحنظم^(٥). وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم، وإذا كانت من الأنف سقطت غنتها، وإذا سقطت غنتها زال شبهها بحرفي المد: الواو والألف. فذلك أنكره الخليل، وقال: هذا لا يكون. وذلك أنه رأى نون (ارفتع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنة غير مبينة، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه غنة مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجيس) و (هجنع) كجاء (عديس) ولا مى (شلعع) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدعمة، وأدغامها يخرجها من الألف؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم. وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع.

(١) اذلول: اطلق في استخفاء وذل. (٢) اقطوطى: قارب في مشيه. (٣) كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب. (٤) يقال: اسحنك الليل: أظلم. (٥) أى رفع أنه غضب واستكبر. (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غنة فإن خرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف. وفي مقدمة الجزرية: * رغبة خرجها الخيشوم *

(٧) كذا في ب. وفي ش: « مبينة ». (٨) هو اجل الضخم. (٩) هو الطويل الضخم. (١٠) هو اجل الضخم. (١١) كذا في أ. وفي ش، ب: « شلع ». والشلع والشلع: الطويل. وقد جاء الأول في مستدرك الناج، والثاني في اللسان والقاموس. (١٢) كذا في ش. وفي أ، ب: « الألف » وما أثبت هو الصواب. وفي ج: « فيزول شبهها بالألف ».

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل (حَبْنَطَى) ؛
 قلت فيه : (ضَرَبْتَنِي) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ قلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه
 يلزم أن أقول : (قرأتني) ؛ فأبى النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بانث ذهبت عنها
 غُنتها ، وإذا ذهبت غُنتها زال شَبَّها بحروف اللين في نحو عَثَوَيْل ، وخَفِيدٍ ، وسَروِيط ،
 وفد وكيس ، وزَرَارِق ، وسَلَام ، وعُدَّافِر ، وقرَافِر - على ما تقدّم - ولا يجوز أن تذهب
 عنها الغنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة
 التي ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ،
 ولا من جبه ، ولا من سنج ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :
 صَرَئِي ، وَجَبَّهَي ، وَسَنَجِي ، وَسَلَخِي ، وَفَرَّتِي ؛ فتبين النون في هذا الموضع .
 وهذا (لا يجوز) ؛ لما قدمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والين في نحو
 مُنْخَل ، ومُنْغِل ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو حَبْنَطَى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد
 يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف النعم .

وقلت مرة لأبي علي - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإتياع في (تَقْيِذ) وإن
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والين ، فكما جاء عنهم النخير
 والرغيف ، كذلك جاء عنهم (التقيذ) بخاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والين إياها بحروف الفم ، فالتقيذ في الإتياع

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « عنها » . (٢) هو الأحن . (٣) هو السريع ،
 والظلم . (٤) جمع زرق (كسر) وهو طازرباد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .
 (٦) كذا في أ . وفي ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :
 « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أفضل القوم حديثا سمعه : ثم به إليهم .
 (٩) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « تقيد » . والصواب ما أثبت . والتقيذ ما يستغذ من العذر .
 (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (١١) كذا ش ، ب . وفي أ : « جاز » .

كالمُخَلِّ والمُغِلَّ فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتَقِيلَه، ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذكُّرته، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع^(١) فعلئ) وبأيه فيما لأمه جرف حلق^(٢)؛ لما يُعَقِّب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبُه فلنكن عليه. ويؤكدُه عندك أنك لا تجدد شيئا من باب فعلئ ولا فعئل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلق.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلق^(٣) مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قَلَّة التضميف في باب المدَّه^(٤)، والرَّخِج^(٥)، والبَّعَاج^(٦)، والبَّحَّح^(٧)، والضَّيْفَة^(٨)، والرَّيْفَة^(٩)؛ هذا مع ما قدَّمناه من ظهور النون في هذا الموضع.

ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدرج، نقول: دحرجته مدرجاً، وهذا مدرجنا، وقلقلته مقلقلًا، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مكرمًا وهذا مكرمك، أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: «وَمَرَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ» أى تمزيقي، وهذا ممزق الثياب، أى الموضع الذى تمزق فيه. قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيميَّة العجاج:

* جَبَابًا تَرَى يَلِيَّتِهِ مُسَحَّجًا *^(١٠)

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «امتناع بناء فعلئ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ. (٣) هو اليسر السهل. (٤) هو السبلة واللين. (٥) هو الامتناع وتقل السحاب من الماء. (٦) من معانيها الروضة. (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر. ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧: «والرَّيْفَة: حشور قيق» وهى مصحفة فيه إلى (الرَّيْفَة) ويستظهر الناشئانها (الرَّيْفَة) وهذا خطأ. (٨) ثبت في أ، وسقط في ش، ب. (٩) آية ١٩ سورة سبأ. (١٠) الجباب: حمار الوحش اللطيف، والليت: صفحة العنق، والتدحيج: الخدش. وهو من أرجورته التى أرطها: * ما حاج أحرانا وشجوا قد شجوا * وانظر الديوان.

(١) فقال : تليّه ، فقلت : يَليّته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به من سمعه
من فلي في رؤية ، أعني أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جملة
مصدرا ، أي تسجيحا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :
ألم تعلم مسرّحي القوافي فلا عيا بهن ولا اجتلابا^(٢)

أى تسريحي . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : « ومن قناهم
كل ممزج » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألفته متأفّا ، وهذا متأفّنا ، وتدهورت متدهورا ،
وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضّي ، وهذا متقاضنا . وتقول : اخروط^(٣)
مخروطا ، وهذا مخروطنا ، واغدودت مغدودنا ، وهذا مغدودنا ، وتقول :
أذلوليت مذلولي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولاك يا نسوة ، وتقول : اكوهده^(٤)
مكوهدها ، وهذا مكوهدها . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،
ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه ؛ ألا ترى إلى قوله :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكُرْبِ
وقوله^(٥) :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا لَمْ يَنْسُجْ إِلَّا الْمَكَيْسُ

- (١) التليل : العتق . (٢) فلي القم : شقه ومفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .
(٤) انظر الكتاب ١١٩/١ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر
الديوان ٦٢ والكامل ٢٥٩/٢ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : * ألم تخبر بمسرحي القوافي *
(٥) يقال اخروط بهم السير : امتد . (٦) اغدودن الشجر : تنى وكان ناعما . ويقال
كذلك في الشاب . (٧) اكوهده الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .
وسقط في ش . (٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢٥٠/٢
وحاسة البحرى ٥٣ ، وحاسة الخالدين الزرقفة ٦٦ من نسخة الفادر ٨٧ هـ أدب . (١٠) هو زيد
الخليل . وهو من أربعة أبيات في التوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢٥٠/٢ والسان (قل) ، والآتي .

وقوله : * كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلَّصَةٍ * .

فقوله (مصلصلة) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعا للمصلصلة . وأما قوله :

* ... حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا * .

فمصدر، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال^(١) :

تَرَأَدُّ عَلَى دَمْنِ الْحَيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكَّوْبَ^(٢)
أى مكان تنديتنا إياها أن نرحلها، فنركبها . وهذا كقوله :

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ * .

أى ليست هناك تحية ، بل مكات^(٣) التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . وقال رؤبة :

* جَذَبَ الْمُنْدَى شَيْئَ الْمَعْوَةِ^(٤) * .

فهذا اسم لموضع التندية أى جَذَبَ هذا المكان . وكذلك (المعوة) مكان أيضا، والقول فيهما واحد .

(١) هو طقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقة المذكورة فى البيت :

إِلَيْكَ — أَيْتَ اللَّحْنِ — أَعْلَتِ نَاقَتِي لِكُلِّكُلْهَا وَالتَّصْرِيْنِ وَجِيبِ

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأثير ٧٧٨

(٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا، ثم تترك ترمى، ثم ترد إلى الماء .

(٤) نسب فى الكتاب ٣٦٥/١ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسب ابن رشيقي فى العدة فى باب السرقات . وانظر الخزانة ٥٣/٤ . والشرط الذى أورد بحز مدره : * وغيل قد دلفت لما بجبل * .

(٥) كذا فى شه ، ب . وفى أ : « قول » - (٦) « شز » : غليظ ، « والمعوة »

من التصويه ، وهو يزول آخر الليل - يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطريد متقاويد . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي (شرح
تصريف أبي عثمان) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما فيس على كلامهم
فهو من كلامهم . ولهذا قال من قال في العجاج ورؤية : إنهما قاسا اللغة ونصرفا
فيها ، وأقدا على ما لم يأت به من قبلهما . وقد كان الفرزدق يُلغز بالأبيات ،
ويأمر بلقائها على ابن أبي إسحاق ^(١) .

وحكى الكسائي ^(٢) أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور ، فقال :
مَطِيبٌ ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لم ذلك من كلامه . فهذا
ضرب من القياس ركه الأعرابي ، حتى دعا إلى الضحك من نفسه ،
في تعاطيه إياه .

وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ،
فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أتى بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظُرف ، ولم تسمع يظُرف ؛
هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راجعاً له غير مستحي منه . وكذلك
لو سمعت سلیم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترجع أو تردع أن تقول يسلم ، قياساً
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة ^(٣) .

-
- (١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أوائل من وضع النحو . مات سنة ١١٧ هـ .
واظهر طبقات الفراء ٤١٠ (٢) في اللسان في « مطيب » نسبة هذه القصة للسرياني .
(٣) هذا الضبط عن أ . وضبط في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء . وقس الباء .
وفي ش ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطايب الجزور : حجار
لحمه وأطيبه . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عل » .
(٥) أي تكف ، وهو من باب ورت . (٦) ثبت في أ . وسقط في ش ، ب .

باب — في الفصيح يجمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بني بجيد، وأسقى ^(١) نميرا والقبائل من هلال
وقال : ^(٢)

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وفي بقلاص النجم حاديها ^(٣)
وقال : ^(٤)

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواي مشتاقان له أرقاين ^(٥)
فهاتان لغتان ^(٦) : أعني إثبات الواو في « أخيلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ؛
لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزيد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس
إسكان الهاء في « له » عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة . ١٠

(١) قبله :

أقول وصوبه مسنى بعيد يحط السيب من قلل الجبال
وهو في وصف صحاب من قصيدة أوتها :

لم تلم على الدمن الخسوال لسلمى بالهذائب فالتفقال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن ضمعنة . ١٥
(٢) هو طفيل الفتوى ، كما في اللسان في « وفي » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيا نسب إليه .
وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن يعض » بدل « ابن طوق » .
(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .
(٤) هو يعل الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطأ » ، وفي « ها » في الألف اللينة ،
وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

(٥) يتحدث عن برق شافه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخبلته ودنو مطره .
و « مطواي » : تنية مطو . وهو صاحب النظر .
(٦) كذا في ١ . وفي سائر الأصول : « فهذان » . ٢٠

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش

إلا لأت عيونه سِيلَ واديهَا
فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونه » ساكن الهاء .

وأما قول الشَّيْخ :

له زَجَلٌ كأنه صوت حَا إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرٌ^(١)

فليس هذا لفتين ؛ لأننا لا نعلم رواية^(٢) حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لفتة^(٣)،

فينبغي أن يكون ذلك ضرورة^(٤) (وصنعة^(٥)) ، لا مذهبا ولفه . وكذلك يجب عندى

وينبئ ألا يكون لفتة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب

الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفتهو أميس .

وأما الوقف فيوجب الإسكان كلفيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة
للو وزن ، لا لفة .

وأنشدني الشَّعْرِيّ لنفسه :

وإننا ليرعى فى الخُوفِ سَوَامُنَا كأنه لم يشعر به من يحاربُه^(٦)

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومطل ما بعد هاء « يهي » ، واختلاس ذلك

ضرورة^(٥) (وصنعة^(٥)) على ما تقدم به القول .

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأثْن . والزير : الزمر .

يصف حمار وحش هانجا . وانظر كتابة الأعم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر

أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى هـ ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها »

فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « رواية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى هـ ، ب .

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوقه : « خلس » .

(٥) كذا فى أ . وفى هـ ، ب : « ضيغة » .

ومن ذلك قولهم : بغداد ، وبغدان . وقالوا أيضا : مغدان ، وطبرزل ، وطبرزن .
وقالوا للثنية : آيم ، وآين . وأعصر ، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة ، والطنفسة .
(٢) وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —
كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان — فينبغي أن نشأ من حال كلامه ؛ فإن
كانت اللغتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق
الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (دينك اللغتين) ؛ لأن
العرب قد فعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .
وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة
أخرى ، وطال بها عهد ، وكثر استعماله لها ، فلحق — أطول المدة واتصال
استعمالها — بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللغتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به
في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرة هي الأولى الأصلية .
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منها إنما قلت في استعماله لضعفها
في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

-
- (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ مأخوذ عن الفارسية .
انظر معرب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي ش : « أنا ما اجتمعت » .
(٣) كذا في أ وفي ش ، ب : « ضاعدا » . (٤) كذا في أ ، ح والمزهر ١/١٥٥ ،
وفي ش ، ب : « دينك اللغتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفي ش :
« به » . (٦) كذا في المزهر ١/١٥٥ ، وفي أصول الخصائص : « لها استعماله » .
(٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي ش ، ب : « الفنتين » .
(١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى
حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾^(١) بنصب النهار، وأن
أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردت « سابق النهار » قال أبو العباس^(٢)
فقلت له . فهلاً قلت ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أى أقوى . فهذا يدل على^(٣)
أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، (وذلك)^(٤) لاستخفافهم الأضعف ؛
إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب
من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن^(٦)
أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة
الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان
الآخر في وجه من القياس جائزاً .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تحرف^(٧)
الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هى رَغْوَةُ اللبن ، ورَغْوَتُهُ ، ورَغَاوَتُهُ ،
ورَغَاوَتُهُ ، ورَغَايَتُهُ . وكقولهم : الدُّرُوحُ ، والدُّرُوحُ ، والدَّرَّيْحُ ، والدَّرَّاحُ ، والدَّرَّحُ ،
والدُّرْنُوحُ ، والدَّرَّحُ ، والدَّرَّحُ ؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جثته من عُلٍّ ،^(٨)

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت في شه ، ب وسقط في أ .

(٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « يدل » . (٤) ثبت في شه ، ب . وسقط في أ .

(٥) ثبت في شه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المبرين في أ ، وسقط في شه ، ب ،

ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) في أ : « الصنعة » ، وقد ثبت هنا ما في الزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .

(٨) هودرية أعظم من الذباب شيئاً .

فَعِلَ يَقُولُ ؛ نَحْوُ نِيمَ يَنُومُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ ، وَمِتَّ تَمُوتُ . وَقَالُوا أَيْضًا فِيمَا جَاءَ مِنْ
فَعَلَ يَقُولُ ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ وَلَا لَامُهُ حَرْفًا حَقِيقًا ؛ نَحْوُ قَلَى يَقُولُ ، وَسَلَا يَسْلَى ، وَجَبَى
يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ .

وَمِمَّا عَدَّوهُ شَأْنًا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ قَعْلٍ فَهُوَ فَاعِلٌ ؛ نَحْوُ طَهَّرَ فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَشَعُرَ
فَهُوَ شَاعِرٌ ، وَحَمَضَ فَهُوَ حَامِضٌ ، وَعَقَّرَتْ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ ؛ وَلِذَلِكَ نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ .

وَأَعْلَمُ^(١) أَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ وَعَاقِبَتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِفَاتٍ تَدَاخَلَتْ فَتَرَكَّبَتْ^(٢) ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ
فِي الْبَابِ الَّذِي هَذَا الْبَابُ يَلِيهِ . هَكَذَا يُبْنَى أَنْ يُعْتَقَدَ ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِحِكْمَةِ الْعَرَبِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ مُخَالَفَةِ صِيغَةِ الْمَاضِي لِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ ؛
إِذِ الْفَرَضُ فِي صِيغِ هَذِهِ الْمُثُلِ إِنَّمَا هُوَ لِإِفَادَةِ الْأَزْمَنَةِ ، بِفِعْلِ لِكُلِّ زَمَانٍ مِثَالٌ^٩
مُخَالَفٍ لِصَاحِبِهِ ، وَكَلِمَا زِدَادٍ اخْتِلَافٍ كَانَتْ فِي ذَلِكَ قُوَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ جَعَلُوا بِإِزَاءِ حَرَكَةِ فَاءِ الْمَاضِي سَكُونَ فَاءِ الْمَضَارِعِ ، وَخَالَفُوا بَيْنَ
عَيْنَيْهِمَا ؛ فَقَالُوا : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتْلَ يَقْتُلُ ، وَعِلِمَ يَعْلَمُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالُوا : دَحْرَجَ يَدْحَرِجُ ؛ فَحَرَكُوا فَاءَ الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي جَمِيعًا ،
وَسَكَنُوا عَيْنَيْهِمَا أَيْضًا ؛ قِيلَ : لَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِيَّ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ،
وَأَعْمُ تَصَرُّفًا ، وَهُوَ كَالْأَصْلِ لِلرَّابِعِيَّ ، لَمْ يَبَالُوا مَا فَوْقَ ذَلِكَ مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ . وَكَذَلِكَ
أَيْضًا قَالُوا : تَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ ، وَتَقَاعَسَ يَتَقَاعَسُ ، وَتَدَهَوَّرَ يَتَدَهَوَّرُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛
لَأَنَّهُمْ أَحْكَمُوا الْأَصْلَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ الثَّلَاثِيَّ . فَقَلَّ حَفْلُهُمْ بِمَا وَرَاءَهُ ؛ كَمَا أَنَّهُمْ
لَمَّا أَحْكَمُوا أَمْرَ الْمَذْكُورِ فِي الثَّنِيَّةِ ، فَصَاغُوهَا عَلَى الْفِعْلِ ، لَمْ يَحْفَلُوا بِمَا عَرَضَ

(١) كَذَا فِي ١٠ رَفِئَةً ، ب : « فاعلم » .

(٢) كَذَا فِي ١ ، ب . رَفِئَةً : « تَرَكَّت » .

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو منصوب عليه من علمها ؛
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع
سواءً ، وهو باب فعل ؛ نحو كرم بكرم ، وظرف يظرف .

قبل : على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلا نه
ضرب قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدي البتة ، وأكثر باب فَعَلَّ وقِلَّ
متعدي . فلما جاء هذا مخالفاً لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه ،
فوفق بين حركتي عينيه ، وخولف بين حركتي عينيهما .

وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى ، وقلي يقلى (ونحو ذلك) ، مما التقت فيه حركتا عينيه
منظوراً في أمره ، ومحكوماً عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيْتَ الرجل
وقَلَيْتَه . فمن قال : قَلَيْتَه فإنه يقول أقليه ، ومن قال قَلَيْتَه قال : أقله . وكذلك
من قال : سَلَوْتَه قال : أسلوه ؛ ومن قال سَلَيْتَه قال : أسلاه ، ثم تلاقى أصحاب
اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه
ما ضمه إلى لغته ، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول سَلَا أخذ مضارع من
يقول سَلَى ، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سَلَى مضارع من يقول
سَلَا ، فيجىء من هذا أن يقال : سَلَى يسلو .

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا في أ ، وسقط
في ش ، ب . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ،
وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجري عندهم بحجى
المشال الواحد ؛ إلا تراهم لمّا أعلّوا ^(١) « شَقِي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا
يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزَى » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا
يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فיעلّوا الماضى ويصحّحوا المضارع .

فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تباى ، وسعيت تسع ، ونابت
تناى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛
ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف
خصوص بأحد حرفي العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مَقَرَّ على بابه ؛
ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنة
بما هي بدل منه ، وكأنها هي هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة
منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك ؛
لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ،
فكانت هي ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .

ومما يدلّك على صحّة الحال في ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ،
فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضى إنما
هو بقلبها ألفا ، والألف لدلاتها على ما قلبت عنه كأنها هي هو ، فكانت لا قلب
هناك ؛ فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ترى » . (٢) كذا في أ وفي غيرها : « باب الأزل » .
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يكون » . (٤) أى في الأسماء والأفعال .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بدل » . (٦) الضمير للفتحة .

وبذلك على استنكارهم أن يقولوا : سليت تسلو؛ لثلا يلبوا في الماضي ولا يلبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نيم ينم ، وفضل يفضل . وقالوا في المعتل : ميت محوت ، ودمت تدوم ؛ وحكي في الصحيح أيضا حضر القاضي يحضره . فنعيم في الأصل ماضى ينم ، وينعم في الأصل مضارع نئم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نيم لفة من يقول ينم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نئم مضارع من يقول نيم ، فتركب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهي نئم ينئم .

قيل : منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نيم ؛ لأن نيم قد يأتي فيه ينيم وينئم جميعا ، فاحتمل خلاف مضارعه ، وفعل لا يحتمل مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ ، إذا قلت : يوضؤ ويوطؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا وطؤ ، ولا وضع ؛ لثلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينيم ، وليس في ماضيه إلا نيم ، ونئم ، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فلما أن يكون ينيم - بكسر العين - جاء على ما مضى وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنيم ونئم ، كما استغنوا بترك عن ودر ، وودع ، وكما استغنوا بملاح عن تكسير لحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

- فِعْلٌ فِي هَذَا دَاخِلًا عَلَى فَعَّلَ ؛ فَكَأَنَّ فَعَّلَ بَابُهُ يَفْعُلُ ، كَذَلِكَ شَبَّهُوا بَعْضَ فِعْلٍ بِهِ
فَكَسَرُوا عَيْنَ مَضَارِعِهِ ، كَمَا ضَمُّوا فِي ظَرْفِ عَيْنٍ مَاضِيَهُ وَمَضَارِعَهُ . فَنَعِمَ يَنْعِمُ
فِي هَذَا مَجْمُولٌ عَلَى كَرَمٍ يَكْرَمُ ، كَمَا دَخَلَ يَفْعُلُ فِيَا مَاضِيَهُ فَعَّلَ ؛ نَحْوُ قَتَلَ يَقْتُلُ
عَلَى بَابٍ يَشْرَفُ وَيُظَرِّفُ . وَكَأَنَّ بَابَ يَفْعُلُ إِنَّمَا هُوَ لِمَا مَاضِيَهُ فَعَّلَ ، ثُمَّ دَخَلَتْ
يَفْعُلُ فِي فَعَّلَ عَلَى يَفْعِلُ ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ يَضْرِبُ أَقْبَسُ مِنْ قَتَلَ يَقْتُلُ . أَلَا تَرَى أَنَّ
• مَا مَاضِيَهُ فَعَّلَ إِنَّمَا بَابُهُ فَتَحَ عَيْنَ مَضَارِعِهِ ؛ نَحْوُ رَكِبَ يَرْكَبُ ، وَشَرَبَ يَشْرَبُ .
(٢) فَكَأَنَّ فَتَحَ الْمَضَارِعَ لِكَسْرِ الْمَاضِي ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَكْسِرَ الْمَضَارِعَ لِفَتْحِ
الْمَاضِي . وَإِنَّمَا دَخَلَتْ يَفْعُلُ فِي بَابِ فَعَّلَ عَلَى يَفْعِلُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ مُخَالَفَةً لِلْفَتْحَةِ ، وَلَمَّا آثَرُوا خِلَافَ حَرَكَةِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ لِحَرَكَةِ
عَيْنِ الْمَاضِي وَوَجَدُوا الضَّمَّةَ مُخَالَفَةً لِلْفَتْحَةِ خِلَافَ الْكَسْرِ لَمَّا عَدَلُوا فِي بَعْضِ
• ذَاكَ إِلَيْهَا ، فَقَالُوا : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ .

- وَأَنَا أَرَى أَنَّ يَفْعُلُ فِيَا مَاضِيَهُ فَعَّلَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدَّى أَقْبَسُ مِنْ يَفْعِلُ ؛
فَضَرْبُ يَضْرِبُ إِذَا أَقْبَسُ مِنْ قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَقَعْدُ يَقْعُدُ أَقْبَسُ مِنْ جَلَسَ يَجْلِسُ .
وَذَلِكَ أَنَّ يَفْعُلَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَصْلِ لِمَا لَا يَتَعَدَّى ؛ نَحْوُ كَرَمَ يَكْرَمُ ، عَلَى مَا شَرَحْنَا
• مِنْ حَالِهَا . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدَّى فِيَا مَاضِيَهُ فَعَّلَ
• أَوَّلَى وَأَقْبَسُ .

(٦) فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ ذَلِكَ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ يَفْعُلَ فِي الْمَضَاعِفِ الْمُتَعَدَّى أَكْثَرُ مِنْ
يَفْعِلُ ؛ نَحْوُ شَدَّ يُشَدُّهُ ، وَمَدَّ يُمَدُّهُ ، وَقَدَّ يُقَدُّهُ ، وَجَزَّ يُجَزُّهُ ، وَعَزَّ يُعَزُّهُ ،

(١) كَذَا فِي أ ، ب . رَفِي ش : « رَكَ » . (٢) كَذَا فِي أ ، ب . رَفِي ش : « رَكَ » .

(٣) ثَبَتَ هَذَا اللَّفْظُ فِي ش ، ب ، وَسَقَطَ فِي أ . (٤) فِي ش ، ب : « يَفْعُلُ الْمُتَعَدَّى » .

(٥) كَذَا فِي أ . رَفِي ش ، ب : « وَ إِذَا » . (٦) كَذَا فِي ش ، ب . رَفِي أ : « وَ كَيْفَ » .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يُعمّه ، وأمه يؤمّه ، وضّمّه يَضُمّه ، وحلّه يحلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هزّه يهزّه ، وعلّه يعلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفعله» ^(١) نحو علّه يعلّه ، وهزّه يهزّه ؛ إلا حبّه يحبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح ؛ نحو سيد ، وميت ، وقُضَاة ، وغُرَاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة . فهذا شيء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قنط يقنط ، وإنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنط يقنط لغة ، وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة . فقال من قال قنط : يقنط ، ولم يقولوا : قنط يقنط ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حسب يحسب ، ويئس يئس ، ويئس يئس ^(٢) فمشبه باب كرم يكرم ، على ما قلنا في نعيم ينعم . وكذلك ميت تموت ، ويدمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مُتّ ودُمت ، وأما ميت ويدمت فصارعهما تمتات وتدام ؛ قال :

١٥ يامجى لا غُرو ولا مَلاما ^(٣) في الحبّ إن الحبّ لن يَدَاما

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : «جا» .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «مّ» وفي الجهرة ٣/٤٨٥ ، بدل الشطر الأزل :

* باليل لا علك ولا ملاما *

وقال :

بُني يا سيدة البنات عيشي ولا يؤمن أن تماني

ثم تلاق صاحباً اللغتين ، فاستضاف هذا بعض لفة هذا ، وهذا بعض لفة هذا ، فتركت لفة الثالثة . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نماينو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأنشد أبو زيد لرجل من بني عقيل :
 ألم تلمهي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلال أضحت معارفه قفراً^(٣١)
 فكسروا الغطاء في إشداهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعر فهو شاعر ، وحض فهو حامض ، وخثر فهو خائر : إنما هي على نحو من هذا . وذلك أنه يقال : خثر وخثر ، وحض وحض ، وشعر وشعر ، وطهر وطهر ، بغاء شاعر ، وحامض ، وخائر ، وطاهر على حمض ، وشعر ، وخثر ، وطهر ، ثم استغنى بفاعل عن « فاعل » وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم . يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعل هنا واقعا موقع « فاعل » كسر تكسيه ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلاً على إرادته ، وأنه مغني عنه ، وبدل منه ؛ كما صحح العواور ليكون دليلاً على إرادة الياء في العواور ، ونحو ذلك .

(١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان (موت) ، وما في الجهرة ٢/ ٤٨٥ ، وقال ابن دريد
 بعد إنشاده : « أراد بنيتي » . وفي ش :

* بنيتي سيدة البنات *

ويذكر كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

(٣) منه رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :

ألم تلمهي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلال أضحت معاله قفراً

(٤) أي في قوله : * وكل العينين بالعواور *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيديويه: ^(١) يقولها من لا يقول طيم — لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما، فلما نرجع بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعلم، فكسرت كسيرة، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محممة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل، وتقضيا للحلم؛ أنشد الأصمعي — فيما روينا عنه — :

^(٣) وهل علمت فحشاء جهله *

^(٤) ^(٥) وأما غسا يغسى، وجي يجي، فإنه كأبي يأتى. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ، وهذا يبدأ. وقد قالوا غيسى يغسى، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركب الذى تقدم ذكره. وقالوا أيضا جي يجي، وقد أنشد أبو زيد :

* يا إبلى ماذا مه فتأبى *

بغاء به على وجه القياس، كأتى يأتى. كذا روينا عنه، وقد تقدم ذكره، وأننى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابي "فى النوادر المتعة".

(١) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «من يقولها لا يقول طيم». والذى فى سيديويه ٢٠٦/٢: «... وطما، يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جنى. (٣) من رجز لصخر بن عمير فى الأصمعيات ٥٨. وبعده:

* بقوة أعراسهم ممرطة *

٢٠. وأورد اللسان هذا الشعر مع آخر فى مفت. (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فأنا».

(٥) يقال: غسا الليل: أظلم. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التركيب».

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغة غيره؛ ففهم من يخفب ويسرع قبولاً ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: «لست بنبي الله ولكني نبي الله» وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدر بمسمّاه، فاشفق أن يمسك على ذلك، وفيه شيء يتعاق بالشرع، فيكون بالإمسك عنه مبيح محظور، أو حائز مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلابي على الحسري بغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

* على ظهر مينة ... *

فقال أبو عبد الله: النطع، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يستغ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ. (٣) هو من قوله:

كان مجز الرامسات ذيولها عليه حصير نفضه الصوانع
على ظهر مينة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بافع
والمينة — بفتح الميم وكسرهما — تتخذ من الجلد يضم بضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي». (٥) يريد أنه سأله عن المينة ما هي فقال: النطع بفتح النون، فأنتكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون. وأورد اللسان القصة في نطع.
(٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

(١) وحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرُّوياني عن أبي حاتم قال: قرأ على أعرابي بالحرم: «طِيبِي لِمَ وَحُسْنُ مَآبٍ»، فقلت: طوبى، فقال طيبي، قلت طوبى، قال طيبي. فلمَّا طال على قلت: طوطو، فقال طي طي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والخبر المرفوع في ذلك؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عِرْقَاتِهِمْ»، فقال له أبو عمرو: هيأ أبا خيرة، لأنَّ يجلدك^(٢). وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجز، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجز، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عريته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فكفى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عُمارة أنه كان يقرأ ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهل قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عَقَرَتْ هِيَ عَاقِرٌ، فليس «عَاقِرٌ» عندنا بجمادٍ على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

- (١) كذا في ش، ب. وفي أ: «حدثنا». وسميت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها.
(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).
(٣) جمع عرقة وهي الأصل. (٤). يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فقال ذلك من نصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنابلة (الثاني).

وكذلك قولهم : طَلَّقْتُ فُهَى طَالِقٍ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمِثْلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمَضٍ ، وَلَا خَائِرٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٍ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٍ مِنْ شَعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَفْنَى بِهِ عَمَّا يَجْرَى عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمَناه .

- ٥ . وسألت أبا علي - رحمه الله - ، فقلت : قولهم حَائِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضَتْ ؛ لِاعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلْتُ . فقال : بهذا لا يدلُّ . وذلك أَنَّ مِثْرَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفِعْلِ أَوْ لَمْ يَجِرْ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرَى عَلَيْهِ ، فَحَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لَغَلَبَةِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

- ١٠ . فاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقٌ قِيَاسِيهِ .

(بَابُ فِيمَا يَرُدُّ عَنِ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^(٢))

- إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقِسْمَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْعَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوُوعًا أَنْ يَرْتَجِلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أَوْ مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فُهو » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ب : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزَةً » وَقَدْ رَوَعَى هُنَا التَّذْكِيرَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرُدُّ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،
وعفا رسمها ، وتأبَّدت معاملها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن المجَّاج عن أبي خليفة^(٢)
الفضل بن الحُبَّاب قال : قال ابن عَوْن^(٣) عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه : كان الشَّعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، بقاء الإسلام
تشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولُغيت عن الشعر وروايته ،
فلما كثُر الإسلام وجاءت الفُتوح واطمأنت العربُ في الأمصار ، راجعوا رواية
الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوان مدوّن ، ولا كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك
من العرب من هلك بالموت والقتل ، لحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدَّثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .

وبعد فلنسا نَشْك في بعد لغة حَمِير ونحوها عن لغة ابنِ نزار ، فقد يمكن أن يقع
شيء من تلك اللغة في لغتهم فیساء الظنُّ فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول
من تلك اللغة .

- ١٥ (١) أي جهلت : من قولهم : تأبَّد الرسم ، أو شئت وأقفر وتكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصري . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطي
في المزهري (النوع ٤٩) . (٤) في ابن سلام : « غزرا » . (٥) كذا في أ ، ب .
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلا » . (٧) هذا الخبر أيضا
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نراه » .
٢٠ (٩) يريد بابن نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا في أ . وفي ب : « به » وسقط هذا
في سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبي عليّ — رحمه الله — خاليا في آجر النهار ، لحين رآني قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيَّتٍ ؟ ^(١) نخفضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ^(٢) ومخالف للغة أجي نزار ، فلا ينكر أن يحيى مخالفًا لأمثلتهم . ^(٣)

- وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس ^(٤) اليزيدي ، قال حدثنا الخليل بن أسد النوبختاني ، قال حدثني محمد بن يزيد بن رباب ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فُنِسِخت له أشعارُ العرب في الطُّنُوج — قال : وهي الكرايس — ، ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كُتُبا ، فاحتفَره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهلُّ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلُّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغوُّلها وتغيرها .
- فإذا كانت الأمر كذلك لم تقطع على الفصحیح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما ويُجد طريق إلى تقبُّل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوغا له ؛ كرفع المفعول ، وجز الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فيبني أن يرَد . وذلك لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميعا ، فلم يبق له عِصْمة تُضفيهِ ، ولا مُسَكَّة تجمع شعاعه .

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .
(٣) في أ : « بن » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس » وما أثبت موافق لما في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنج . ومحمد هذا ينسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة في البنية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .
(٥) كذا بالياء المرحدة كما في التاج (طنج) . وفي ش : « رباب » وفي أ ، ب أهل النقط .
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بطلع » .
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يوم الصلِّفاء لم يوفون بالجارِ^(١) *

فإنه شبه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك

الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أنشدناه — :

أجْدك لم تَنتمض ليلة فترقدَها مع رقادها^(٢)

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال، وأنشدنا أيضا :

أجْدك لن ترى بشعيليات ولا بيدان ناجية ذولا^(٣)

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا عليّ — رحمه الله — عن قوله :

أبيتُ أسرى وتبيقي تديكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي^(٤)

نخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله^(٥) :

* فاليومَ أشرب غير مستحقٍ *

(١) صدره : * لولا فارس من نعم وأسرهم *

وانظر اللسان في صلف ، وقال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكرتمته » . (٢) كذا في ١٠ وفي ش ،

ب : « تشبه » . (٣) أول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزى

في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزار بن سعيد . وهذه :

ولا متلافيا والشمس طفلس بعض نواشغ الوادي حولا

وانظر معجم البلدان في « تعليات » واللسان في « نثغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالقاء في المعجم . وفي اللسان

« متلافيا » بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان

في « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا في الأصول ما عدا جققها : « بقدان » وهو تحريف . و « بيدان »

جبل في حمى شميرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤

من هذا الجزء .

كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله «تدلكي»؟ قلت: نجعله بدلًا من «تبتقي»^(١) أو حالًا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا. وقد يجوز أن يكون «تبتقي» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب؛ كما جاء بيت الأعشى^(٢):

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَرَلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِعْمًا
وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأَتْهُ عَلَيْهِ — :

بباض بالأصل

بجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى^(٣).
فأما قول الآخر^(٤):

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَمُوتُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٥)
فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛ كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكي» بدلًا وحالًا. وقد سقطت هذه العبارة «في الموضعين» في ح، وهو أجود. (٢) البيت في الكتاب ١/٢٣٣. وقد نسب فيه إلى طرفة لا إلى الأعشى، وانظر المدة ٢/٣١٢. وهو من قصيدة في ذبيان طرفة. وقبله مطلع القصيدة:
لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرقًا من أن تضام وتشتا
(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «أشدها». وقد غلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بباض بالأصل» كما أثبت. وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للقحيف الغليل:
وفي المحصبين الذين رحلوا كواعب من بكر تمام وتحلوا
وترى «تحلوا» بالنصب حيث لا ناصب. فقد يكون الشاهد الذي أراد ابن جني هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأعشى الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبًا، فإن ابن جني لا يذهب هنا هذا المذهب. (٤) هو القاسم بن معن قاضي الكوفة. انظر شواهد البني في إن وأخواتها. وانظر في ترجمة القاسم القهرست ١٠٣.
(٥) قبله:

لأنسى زعمي يا نوبه عفة إن أمنت من الرزاح
وتنجيوت من مرض المنو ن من العشي إلى الصباح
وورد في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في «أنن».

(١) إن تمجّلا حاجة لى خَفَ محلها تستوجبا نعمة عندي بها ويدأ

أن تقرأن على أسماء — ويحك — متى السلام وآلا تعلما أحدا

(٢) سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة ؛ كأنه قال : أنكما تقرأن ،

إلا أنه خفف من غير تعويض . وحديثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

قال : شبه « أن » بـ « ما » فلم يُعملها كما لم يُعمل ما .

فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها : مررت به ، والمال له ؛ فإن هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة ، وهذا غير الأول .

فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضموفا

في قوله ، مألوفاً منه لحته وفساد كلامه حكيماً عليه ولم يُسمع ذلك منه . هذا هو

الوجه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك

لغة قديمة ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن هذا أضعف القياسين .

والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يتقبل منه . فعلى هذا مقاد هذا الباب

فاعمل عليه .

(١) « إن تمجلا » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهي شرطية جوابها « تستوجبا » وفي السرياني

٢٩/١ تيودريت قبل هذين :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا وحيثما كننا لاقيتا رشدا

والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تمجلا حاجة لى خف محلها وتصننا نعمة عندي بها ويدأ

وقال السرياني بعد إيراد الأبيات الثلاثة : « والمعنى فوسه : أسألكم أن تمجلا ... » وترى أن « أن

تمجلا » عليه يفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٥٥٩/٣

(٢) ثبت في أ ، وسقط في سائر الأصول . (٣) أورد في اللسان في « أن » هذه القصة

بأوسع من هذا ، وكأنه منقول عن سر الصائفة . (٤) كذا في أ . وفي غيرها : « لا » .

(٥) كذا في أ . وفي ب : « مقاد » وسقط هذا اللفظ في ش ، س ، هـ .

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :
 ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
 إياه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما
 نخرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شراً :

فأبْتُ إلى قَهْمٍ وما كَدت آثِباً وكم مثيلها فارقتها وهي تصير^(٢)

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
 وما كنت آثِباً ، ولم أك آثِباً فليعبده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده
 في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبْتُ وما كَدت أموب ؛ فأما (كنت)
 فلا وجه لها في هذا الموضع .

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ؛ نحو
 قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن^(٣)) كان الموضع في خبر
 المبتدأ إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوّغاً قياساً وذر ، وودّع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « كلامها » . (٢) من قصيدته التي أوّلها :

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع وقامى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : « صحت » . والرواية التي يعنها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فإن » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « الابتداء » .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرهما ورفضت هي ؛ نحو قولهم : فَاظَ الْمَيْتَ يَفِيضُ فَيْظًا وَقَوَّظًا . ولم يستعملوا من قَوَّظَ ^(١) فَعَلًا . وكذلك الأئین للإعفاء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل ^(٢) مَدْرَهُمْ ولم يقولوا دُرَيْهِمْ . وحدثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : ^(٣) دَرَهْمَتِ الْخُبَّازَى ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْثُودٌ ولم يَصْرِفُوا فَعْلَهُ ، ومفعولُ ^(٤) الصفة إنما يأتي على الفعل ؛ نحو مضروب من ضَرَبَ ، ومقتول من قُتِلَ .

^(٥) فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَجْخِ ، والْوَيْلِ ، والْوَيْسِ ، والْوَيْبِ فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين .

^(٦) فإن قيل : فهلا صُرِّفَت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لنوالى الإعلالين ، كما أنَّ شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي علة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يَشْوَى كقوله : رمى يرمى؟

قيل : لو فُعِّلَ ذلك في فَعَلَ وَجَّحَ وَيَلَّجَ لوجب أن تَعْلَ العين وتصحيح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلَّ الفاء من العين محلَّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

(١) أثبت أصحاب المعاجم من القوِّظ فَعَلًا ، يقال : فَاظَ ، وفَوَّظَ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان

(٢) أثبت ابن الإعرابي منه فَعَلًا ، يقال فيه آن ، يشين ؛ وأُفْسِدَ : * إناورب القلص الصوامر *

فقوله إنا أي أعيننا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أي أصيب فؤاده بوجع .

(٥) كذا في ش ، ب . وهو الموافق لما في اللسان في فاد . وفي أ : « لما » .

(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « رأما » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فافنصر » .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أطلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا ^(١)وَالْ يَوِيل ، وواح يويج ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهَتْ مجاورةً للكسرة خذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِي ويَطْوِي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحَّت لامة ؛ ألا ترى أنَّ يَقُوم أصله يَقُوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقليل بَقُوم ، فأما ما صحَّت عينه وفأؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعِد ، ويوزِن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجسّمت تصحيحها في يَوِيل ، ويويج ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحَّت عينه . فإن أحالت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكفّف - أثقل من باب يوعِد ويوجد لو نخرج على الصيغة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .

ومما يميزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر (العمر، والأيمن) ^(٥) ، من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما - لو نخرج خبرهما - لعمرك ما أقسم به لأقومن ، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «ركانت» . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «والعين» .
(٣) أي أصالتها . وانظر السان (أصل) . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «بان» .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : «لعمرولايمن» .

ومن ذلك قولهم : لا أدري أى الجراد عاره ^(١) ، أى ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يعوره ؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً فى الأمر المتقضى الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استخوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما أُعير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تعرف به (أميس) حتى اضطروا — لذلك — إلى بناءه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لمّا كان خلفاً ولا خطأ ^(٥) .
فأما قوله ^(٦) :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببايك حتى كادت الشمس تغرب
فرواه ابن الأعرابي : والأمس ، والأمس جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمّس ، كما أن اللام فى قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعروفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ، فلذلك كُسر فقال :

(١) أى لا أدري أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجهد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فج بـ : « المنقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يبرف » . (٥) هو الردى المغيب .

(٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضى » .

والأَمْس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحذوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه .^{(١) (٢)}

وأما من قال : والأَمْس فنصب فإنه لم يضمه معنى اللام فيبذره ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمْس

فنصب هي تلك اللام التي (هي في قول من قال) والأَمْس بفتح . تلك لا تظهر أبداً ؛ لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من

يُجْز ، فكل منهما لفته^(٣) ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تدخل أختماً ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حد الزمانين) غير اللام في قوله

سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حد الزمانين) بمنزلة الرجل أفضل من المرأة ، والمالك أفضل من الإنسان « أي هذا الجنس أفضل

من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده » وسمعت الآن كلامه » فعنى هذا : كنت في هذا الوقت

الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه^(٤) . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حد الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تضم فعذاء إلى . وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فين قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أي لام الأَمْس في لغة الكسر .

(٥) كذا في أصول النحاة . وفي عبارة اللسان في أَمْس : « نكل » . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لفة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياسا » . (٨) في شرح أدب الكاتب لجوالقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ما فووظا به ، ولذلك قال سيبويه ^(١) : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، أى إذا فسر بالنكرة في نحو نعيم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

ترقد مثل زاد أبك فينا فنعيم الزاد زاد أبك زاداً ^(٢)

وذلك أن فاعل (نعيم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يقسم ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أنت الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يديحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود ^(٣) :

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه

وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دل ^(٤) عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلى باب استحوذ واستنوق الجمل ؛ لأن استعمال (ودع) مراجعة أصلي ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصلي ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضمدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضمدين اللذين يتناويان المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفى ج : « نيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا في ش ، ب ، وسقط في أ .

(٥) كذا في أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) كذا في أ . وفى ب ، ش : « فدل » والآنسب ما أثبت . وفى ج : « يدل قوله » .

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ؛ كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحلّ مقام المحلّ ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادّهما إنمّا هو على الوجود لا على المحلّ ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحلّ الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لا المحلّ . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال :
هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفيرةً جرحو كلب^(٤) لُسبَ بذلك الجسور الكلاب^(٤)

فأقام حرف الجرّ وجروحه مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذّاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتب الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ .
(٣) أي جرير يهجر القرزدي . (٤) قفيرة أم القرزدي . والبيت ذكر صاحب الخزانة في شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أوتها :

أقبل اللوم حاذل والعتابا وقول إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعيًا وصرا من قسيرة واحتلابا
ولم أرا البيت الشاهد في هذا الموطن في الديوان ، ولا الناقص . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قيل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك تُجَيِّ المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام
الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (تُجَيِّ) كما
حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدْكُرُونَ » أى تَدْكُرُونَ .
ويشهد أيضا لذلك سكون لام (تُجَيِّ) ولو كانت ماضيا لانفتحت اللام إلا
في الضرورة . وعليه قول المنقَّب العبدى^(١) :

لِنْ طَلَعْنَ تَطَالُعٍ مِنْ ضَبِيبٍ فَاخْرَجْتَ مِنَ الْوَادِي لِحَيْنٍ^(٢)

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤثِّر رواية
، لا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عز- اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم »
فالسُّنة المأخوذ بها فى ذلك إلتباع الصفتين إصراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيع
أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا
المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنه ؛ كأن يُقرأ (بسم الله
الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما
جميعا عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأوّل ونصب الثانى . ويجوز (الرحمن
الرحيم) بنصب الأوّل ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا !
وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛
لأن هذا الاسم لا يعترِضُ شُبْكَ فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط ق ش ، ب . وانظر شرح ابن الأثيرى للمفضليات ٧٦ هـ

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويرى : صيب . وقوله « لحين » هكذا يكسر الحاء فى ش ، ب .

وفى أ : « لحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى المفضليات :

أفاطم قبيل يبك متعنى ومنك ما سألت كان تبينى

فهى مرادة . ويقول ابن الأثيرى : « وقوله : لحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه لم تجز صفة لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعَدُول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ تجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه عِلِمَ أنه للمدح أو الذم^(١) في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لدم » .

فهرس الجزء الأول من الخصائص

١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منح الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقال (٦) . الباز وتصريه (٧) . الأولق ووزنه (٩) . الألوة واللوة (١٠) .
- الأنفة وتصريفها . (١١) فائدة تقلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزجاج في الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والشدة (١٣) .
- بيان معنى الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيها نسبة
- الكلام والقول لقبوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المساني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المعرد بالجمع (٢٦) . كلمة — يفتح فكسر — هجائية وكلمة — بكسر فسكون —
- تيمية (٢٧) . اجترأ العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٢٤٦ ، ٢٤٨

٢ — باب القول على اللغة وما هي ٣٣ — ٣٤

- حذها (٣٣) . تصرفها، وبه الكلام في كرة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

- حذها (٣٤) . العام قد يخص ببعض أفرادها (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرفا (٣٤)

٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

- حذ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعروبة (٣٧) .

٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

- حذ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بنى بأمله (٣٩) .

٦ — باب القول على أصل اللغة ألسام هي أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

- كتمان الحب وإظهاره (٤٢) . الاعتلال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المعنيات والتراجم (٤٥) . اختلاف أقلام ذوي اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جني في أصل اللغة (٤٧) .

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها النقل واخفصة (٤٨) وانظر ١٤٤
 قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تحليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .
 القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تنضح علته (٥٠) .
 بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ماورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن
 قائل (٧٧، ٥٢) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستغفال (٥٤) . أصول الأسماء،
 والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية
 العربي الذي يبيع أن يشرب علبة لبن فتنتح (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية
 (٥٩) . جمع فقلة — بضم فسكون — وفقلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض
 وجياد (٥٩) . اجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .
 إذا أعطوا شيئا من شيء حكما تأقابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .
 وانظر ٤٠٣ . استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكافئ شرب من الإعلال (٦٤) .
 كثير من اللغة يضاهي بأجراسه صوت الأفعال التي يعبرها عنها (٦٥) . وانظر ٤٠٤ . أسباب التسمية
 قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق
 وانظر ص ١٢ ، ٢٤٨ . الفرض من الخصائص (٦٧) . وانظر ص ٧٧ . زهير وضئيل وترفع وإصبع ،
 وملست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أقل منه (٦٨) . الثاني يقل فيه الضم (٦٩) .
 الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ . الحروف
 الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم
 (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والتباس هذا على بعض القراء وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشتام
 الحركة (٧٣) . إسكان الحرف في الشعر (٧٤) . اعتراض المبرد على سيبويه في الرواية (٧٥) .
 وانظر ٢٠٦ ، ٢٠٩ . إسكان العين في نحو رسل ونظوف وعلم وكشف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابي
 الذي أراد أن يبرحهم على أن يقرأ طوي لم فأي . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) . وانظر ٣٤٨ .
 قصة لشجري مع ابن جني (٧٦) . وانظر ٢٥٠ . شيء من الكلام على منبج الخصائص (٧٧) . وانظر ٦٧ .
 قصة لشجري ولغلام من آل المهدي (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . دحهم بالسبابة
 والرشافة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .
 وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . مبلغ إلى الإيجاز ومن هذا أسماء الاستفهام
 والشرط وما جرى مجراها (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .
 قولهم في التوكيد أجمعون أكتعون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . اجمع بين الواو

واليا. ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب للؤلؤ اسمع العرب (٨٤) . قولهم أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفضل (٧٦) . القلب في الفتوى وفي برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل التحوين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانى يمكن مخالفته في النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين الفعين (٨٨) . الرد على المبرد في تحفته سيويه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع الساكنين في لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة في استحقاق الابتداء بالساكن عند العجم (٩١) . قولهم كليله للفتاح ٩١ . سمع أبو علي في هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس في إلحاقه نون التوكيد الخفيفة في الثانية (٩٢) . قراءة نافع عيلى وبنات بسكون اليا. في عيلى (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بل سفرى بلو سفر لضعف الحايض بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة عامر : « وقيل من راق » شأن النون (٩٤) . قراءة « فإذا هينلف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادة طرد (٩٦) . معنى شذوذ (٩٦) . أقسام المطرد والشاذ (٩٧) . أخصوص الرمت وألفاظ برت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، قوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ص ٢٦٦ . ودع بدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقانم أخوالك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب في تفاوت السماع ، وتعارض الأثر ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للقول (١٠٢) حررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ص ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشيء وضده (١٠٦) .

١٠ — باب في مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنوية منها واللفظية (١٠٩) وانظر ص ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظي وعامل معنوي (١٠٩) . العمل الإجماعي في الحقيقة للكلم ، ونسبته لغيره للملازمة خاصة (١١٠) ، توسع العرب في القياس وحل الفرع على الأصل ، حتى يفتلون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهزنة في مضارع أفضل (١١١) قد يراعى في الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . نيرة : إعلالا (١١٢) . حلهم الأصل على الفرع (١١٣) . غرازة وأيت (١١٤) وانظر ص ٢٦٥ . ما نفيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا في زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ص ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

إجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الوار والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف (١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شئوة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣

استنوق الجمل وما جرى مجراه ١١٨ ، وانظر ص ٩٨ . هن الحائش وإن لم يجز على فعل (١١٩) ، وانظر ١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجاري على الفعل معنى الفعل كفتح ومديل (١٢٠) مررت بلابل مائة ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجلجل فيها معنى الفعل (١٢٢) . الحولة والخولة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنوا ، (١٢٤) ، وانظر ١٥٠ . له ثياب في شعر هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التيمية ، واللغة الجبازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العربي باقة عسيرة أقوى في القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ٢٤٩ . اختلاس الصمير في نحو كانه (١٢٧) وانظر ٣٧١ . منون أتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤

الفتوى والتوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤) رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبل سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ٩٣ ، قرواح وكرياس (١٣٨) . ورستل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفا أصليا (١٤٠) وانظر ٢١٢ . زيادة الهزة وسطا في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) . غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبولة ، وهو عطية للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤

علل النحو دون علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ٤٨ . من علل النحويين ما هو لاحق بملل المتكلمين فملل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وثاقب ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء فيه لب اللفظ (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاق في طيبي (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجدول ونحو هذا ، (١٥٥) الأعلام تختلف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عينة تسمى به (١٥٧) ، قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) علة الإدغام شذوذا ، (١٦٠) وانظر ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشيء علة لأشياء (١٦١) . كلام في الإدغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المحيضة ١٦٤ — ١٦٦
الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب في تعارض العلل ١٦٦ — ١٦٩
ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هـ عند المجازين والتمييزين (١٦٨) .
١٧ — باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ١٦٩ — ١٧٣
علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحو ثبة وسنة ومائة
(١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ — ١٧٤
مسائل من أصول ابن السراج والرذ عليا (١٧٣) .
١٩ — باب في حكم المعلول بعلمتين ١٧٤ — ١٨١
لا يقال رأيت فاقى وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيويه كسرت في (١٧٦) ، وحى وهو
(١٧٩) . طل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣
اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شدوذا ، (١٨٢) .
٢١ — باب في دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤
علة إسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢٠ . جز الوجه في الحسن الروح ، وفيه حمل
الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحو بين لضعفه هو في نفسه عن
لأحكام العلة ١٨٤ — ١٨٦
نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفضل التفضيل والرد عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨
إضمار العامل في المتأدى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان
ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩
تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ — ١٩٤
 بناء على علماء العربية (١٩٠) . فقد لاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للاتساع ،
 وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جني خالف فيها الإجماع ، وهو الجزأ بالمجادة
 (١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ — باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧
 الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب في عدم التنظير ١٩٧ — ١٩٩
 وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب في إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠
 مررت برجل أفعل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولم آلمتى يا فتى (١٩٩) ،
 رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين
 ٢٠٠ — ٢٠٨

ثاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أنى حمراء إنهما ثنائيت (٢٠١) . النسبة إلى بنت
 وأخت (٢٠١) . رامة في راية (٢٠٢) الثاء في كلتا (٢٠٣) . الكتبتك للقواد (٢٠٣) ،
 تداخل الثلاث والرابع كرم وأزرايم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ،
 معنى قولم صلى ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعي رضى الله عنه بالقولين فصاعدا ،
 (٢٠٥) . فقد المبرد سبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ٨٩٤٧٥ . حديث لأبي على عن
 أبي يوسف الفقيه (٢٠٦) رايان لأبي على في هيئات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور
 الخطار ومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبي على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب في الدور والوقوف منه على أول وتبة ٢٠٨ — ٢١٢
 جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إثارة على الأتارى شذوذا ، (٢٠٩) ، جمع الساهل على السهال
 شذوذا (٢١١) .

٣١ — باب في الحمل على أحسن الأفعلين ٢١٢ — ٢١٥
 واورزنتل ، ووقع الواو حرفا أصليا (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتهم بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصبتنا من متى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم : إن من الشعر لحكماً (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ٢٦٩ ، ١١٤ ، الزيادة لمعنى (٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في قلنسوة ونحوها (٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . لحرف الزائد حرية الأصل ، وضعف تحقير الترخيم (٢٢٨) . وانظر ٢٧١ يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقفل ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تحفاف (٢٣١) ، ألود ونحوه ، (٢٣١) دباميس في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على الله الزائد (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أوردت من العليل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبي مع الأعرابي لما وصف فلاة فاخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النعمين (٢٣٩) ، إقواء وقع للنايفة (٢٤٠) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٤٠) . تفصيل العربية على اللغات الأعجمية وشغل أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملايسات (٢٤٥) . الاحتراء بالحسروف عن الكلام (٢٦٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة (٢٤٧) . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع مقبرته (٢٤٨) وانظر ٦٦ . مهم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي اللغة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما عن سيبويه (٢٤٩) . قصة للشجري مع المؤمن (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال العرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — يكمر السنين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقفل ، سناخين (٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . آلاء ، الراء ، حوشب ودودرى وأبنيهم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قسا وقصى (٢٥٤) . لام أدري (٢٥٥) حبرة والحبوان (٢٥٥) . نون عنتر ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ — باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥
معنى قول الصرفيين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦). التنبيه على الأصل (٢٥٧). اللغات
في استطاع (٢٦٠). قولهم سيوع، ومصوون. وانظر (٩٨). المترك في الاحتلال
قد يمكن التعلق به وقد يمتد ذلك (٢٦١). وانظر ١٤٥، ٨٨. لغات في التعلق النوى (٢٦٢)
حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣). كتاب المؤلف اسمه التعاقب (٢٦٤). وانظر ٢٦٦

٣٧ — باب في فرق بين البدل واليعوض ٢٦٥ — ٢٦٦
الميم في الهم (٢٦٥). إعلال أيتي (٢٦٥). وانظر ١١٤. عوض للدمر (٢٦٥).
كتاب التعاقب (٢٦٦). وانظر ٢٦٤

٣٨ — باب في الاستغناء بالشئ عن الشئ ٢٦٦ — ٢٧٢
ردعه ماضى دع (٢٦٦). وانظر ٩٩. ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧). أيد وأياد
(٢٦٧). بيت من أبيات المعاني (٢٦٨). وانظر ٣٣٣. كلمات فيها زيادات الإلحاق
(٢٦٩). عزويت (٢٧١). وانظر ١٩٧. أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١).

٣٩ — باب في عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩
نقصد أي عبدة للنحاة ورد المضافي عليه (٢٧٢). مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣). نوع
من التركيب المرحج (٢٧٤). الألف في الحرف غير منقلبة إذا سميت به استعمال ذلك (٢٧٥).
الابانة من قولهم: باني والاشتقاق الصوتي (٢٧٥). ثناء على أي عل (٢٧٧). وانظر ٢٠٧.
رأى لأبي على في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧). قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨).
هبت لك (٢٧٩).

٤٠ — باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤
أهلك والليل (٢٧٩). قول طرفة ... حين هاج الصنر (٢٨١). تبادل الضارب
الرجل والخصن الوجه (٢٨٢). وانظر ٣٠٣، ٢٩٧. كل رجل وصنعه (٢٨٣). جواب
الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣).

٤١ — باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به ،
إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣
قراءة حمزة : واتقوا الله الذي تسامون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥). تيماله وويل
(٢٨٩). تؤكد الهاء المحذوفة في قولك الذي ضربت زيد (٢٨٧). إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

- هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . ركب الناقة طليحان (٢٨٩) .
الحذف يابه آثر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
تعلين الحرف أى السكون عليه واستثنائه مع ما بعده ، (٢٩١) . قولم العظايا والشقمايا (٢٩٢) .
هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (٢٩٣) .

٤٢ — باب فى نقص المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠
مسألة ضرب علامة زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قسما قائما
برأيه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ فى نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر
(٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢
التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولم للناقة بحالة وللجمل بحالة (٣٠٣) . مسألة الضارب
زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شئت العرب شيئا بشئ . مكنت
الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالهاء
(٣٠٤) . مسألة ثلاثة أربعه وخمسة وثمانين . من التفريع (٣٠٥) . قراءة آليس ذلك بقادر
على أن يحى الحق يمحذوف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المقنوص فى النسب (٣٠٦) .
بقاء حرف اللام فى المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المنفصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) .
قلب الواو ياء استعسافا فى نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ٨٧ ، ١٣٣ . قولم يا أمية
منع الراء ، واجتمعت أهل الجماعة (٣٠٨) . ثناء على صبيويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا أتيت
أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب فى إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١
أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٢١٣) . تأخير اللام فى إن زيدا
لقائم (٣١٤) . لك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ ، لا تزداد كان فى الابتداء (٣١٦) .
وانظر ٢٩٠ . أصل قولم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ٢٩٩ .
أنتى جبرلاينك ونحوه ، (٣١٨) . قولم شرأهرفا ثاب (٣١٩) . الإغراق بالألف
(٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة فى آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) . الإدغام
فى المنقارب (٣٢٠) . تمكين لام الفعل فى نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف
المرأة بالجملة بوصاطة أم الموصول (٣٢١) .

٤٥ — باب في تلاقى اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجماء (٣٢١) . ليلة طلبة وليال طواق (٣٢١) .

٤٦ — باب في هل يجوز لنسا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . ثلث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لدى الرمة في إكمال بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكيت تشبه حكاية ذي الرمة (٣٢٦) . سرعة الخني في عمل الشعر (٣٢٧) . همز متأثر ونحوه ، ٣٢٨ . ألقاظ وردت بفك الإقدام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تعقيد وإلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات الماعنى ص ٢٦٨ . زيف الإعراب وفتح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة لؤلؤ مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أها فاعلم لك (٣٣٨) . آخاء ، جمع أخ (٣٣٨) . القنات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أباك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرأ ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أباك (٣٤٢) . وانظر ٣٣٩ . تحقير جمع الكثرة (٣٤٢) . غنلادومنت ونحوها مما يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦) .

٤٩ — باب في تدرج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بصم الصاد وكسرهما — وأبيض ليح (٣٤٩) . صيان في صوان وصيار في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطة في الظنة (٣٥١) . ضمة وضمة بفتح الصاد وكسرهما (٣٥١) . تحقير قائم ربائع (٣٥٣) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حل التحقير على التكميل (٣٥٤) . القنات في حضرموت (٣٥٥) . دبة ودبم (٣٥٥) . أرياح في جمع ربح (٣٥٦) .

٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فاعله حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العرب من كلام المعجم (٣٥٩) . تحطيط العرب في الاشتقاق من الأبحس (٣٥٩) . قياس بناء

على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمى في القياس روى المروزي (٣٦١) .
 ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتباع العرب فيما تركه لعللة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتيان
 في تنفيذ (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر المسمى من الرباعي (٣٦٦) .

٥١ — باب في الفصحح مجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو « كأنه » ضرورة لافسة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم
 للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في القمر
 رحابة الأصمى في ذلك ٣٧٤ .

٥٢ — باب في تركيب اللغات [وهو تداخل اللغات] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركيب نحو مطهر فهو ظاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ .
 إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإتيان عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين
 فيها — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيها — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم
 أليس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتعدي أليس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة
 في المضعف ٣٨٠ . عالم وطلسا وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى أبى بكسر الباء في المضارع ٣٨٢
 وانظر ٣٢٢ . كتاب النواذر المنحة للزلف ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقى الواحد منهم لغة غيره ٣٨٣ .
 إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام هزل النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبي زياد الكلبي
 في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبي حاتم طيبي لم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبي خيرة :
 استأصل الله عرفاتهم بفتح التاء وإنكار أبي عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة (ولا الليل سابي
 النهار) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

٥٣ — باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بدلة حمير عن لغة نزار ومسالمة حوريت ٣٨٦ .
 الطنوج التي كانت تحتوي شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمال له بكسر اللام ٣٩٠

٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الوبخ والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الطير في لعرك ٣٩٣ . قولهم :
 لا أدري أين الجسراده عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ متلا ٣٩٤ . أداة التعريف
 في الأسم والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال
 ٣٩٦ . يجوز الأخفش ضرب الضرب الشديد زيدا ، ٣٩٧ . قراءة (وكذلك نهي المؤمنين) ٣٩٨
 يقتصر في القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز في العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك
 الوجوه في (الرحمن الرحيم) من البسطة ٣٩٨

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقتضى

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الخصائص

منة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقتضى

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الثاني

المكتبة العلمية

بيانات

كان الاعتماد في تحقيق هذا الجزء على الأصول الآتية :

- (١) نسخة أ . ويتهى ما فيها في ص ٢١٣ من هذا الجزء المطبوع .
- (٢) نسخة ب . ويتهى ما فيها في ص ١٩٦ من هذا الجزء .
- (٣) نسخة ش . ويتهى ما فيها في ص ٢١٠ من هذا الجزء .
- (٤) نسخة ج . وهى نسخة كاملة .
- (٥) نسخة د . وهى أيضا نسخة كاملة .
- (٦) نسخة هـ . وهى نسخة كاملة .

وهذه النسخ الست سبق وصنهن في تصدير الجزء الأول .

- (٧) نسخة س . وهى مخطوطة في المدينة المنورة ، كتبها على بن محمد الجزائرى الشهير بابن رجب في سنة ١٢٩٩هـ للشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشقيطى . وتبتدى هذه النسخة بأول « باب خلق الأدلة » في ص ١٧٩ من هذا الجزء وتنتهى في آخر الكتاب . وقد رمز لها بالحرف س فى المواضع التى تشترك فيها مع نسخة ش التى سبق التنويه بها .

- (٨) نسخة ز . وهى نسخة كاملة مصورة عن نسخة في مكتبة عاطف بالقسطنطينية ، كتبت في سنة ١١٥٦هـ . وهى من مصورات جامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٨٠

- (٩) نسخة ط . وهى نسخة كاملة مصورة عن نسخة مخطوطة سنة ١٠٦٠هـ . وهذه النسخة مقيمة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥١٧هـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في ترك الأخذ عن أهل المدبر كما أخذ

عن أهل الوبر

- صلة امتناع ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدبر من الاختلال والفساد والخلل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد .
للفتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر .

- وكذلك أيضا لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدبر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشاؤها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها . وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً .
وإن نحن آتينا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعلم ما يفسد ذلك ويقطع فيه ،
وإنال وينقض منه .

وقد كان طراً علينا أحد من يدعى الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضعفة الحضرية ، فنلقينا أكثر كلامه بالقبول له ، وميزناه تمييزاً حسن في النفوس موقعه ،

- (١) ذكر صاحب القاموس في (عك) أن باليمن قرب زيد جبلا يسمى عكادا أهلها باقون على اللغة الفصحى . ويقول السيد مرتضى الزبيدي شارح القاموس : إنهم لازالون على ذلك إلى زمة ، وإنهم لا يسمعون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم . والسيد مرتضى كانت وفاته سنة ١٢٠٥ هـ ، وله ترجمة واسعة في تاريخ الجبرق ، ويقول باقوت في معجم البلدان في ترجمة «عكرتان» : وجبلا عكاد فوق مدينة الزراب . وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بشعرهم من الحاضرة في مناسبتهم ، وهم أهل قرار لا يظنون منه ولا يخرجون منه .
(٢) كذا في ش ، ب . وفي «انتقاص» . (٣) الضمعة هنا : قلة القطعة .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : «أحسن» .

إلى أن أنشدني يوما شعرا لنفسه يقول في بعض قوافيه : ^(١)أَشْتَوُهَا ، وَأَدَاؤُهَا ^(٢)
[يوزن أشعها وأدعها] بجمع بين المميزين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل
له ، ولا قياس يسوّفه . ثم ، وأبدل إلى المميز حرفا لا حظ في المميز له ، بضد
ما يجب ؛ لأنه لو التفت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما ، فكيف
أن يقلب إلى المميز قلبا ساذجا عن غير صنعة ما لا حظ له في المميز ، ثم يحقق
المميزين جميعا ! هذا ما لا يليقه قياس ، ولا ورد بمثله سماع .

فإن قلت : فقد جاء عنهم خطائي^(٣) ، ورزائي^(٤) ، ودريشة ودراي^(٥) ، ولقيشة^(٦)
ولقائي^(٧) ، وأنشدوا قوله :

فإنك لا تدري متى الموت جائي^(٨) إليك ولا ما يحدث الله في غد^(٩)

١٠ قيل : أجل ، قد جاء هذا ، لكن المميز الذي فيه عرض عن صحّة صنعة ؛ ألا ترى
أن عين (فاعل) مما هي فيه حرف ملّة لا تأتي إلا مهموزة ؛ نحو قائم وبائع ،
فاجتمعت همزة (فاعل) (وهمزة لامة)^(١٠) ، فصحّحها بعضهم في بعض الاستعمال .
وكذلك خطائي^(١١) وبابها : عرضت همزة (فاعل) عن وجوب ؛ كهمزة سفائن ووسائل ،

(١) هو مضارع شأى القوم : سبقهم ، وصوابه : أشأها

(٢) بالبدال المهملة في معظم الأصول ، وفي م : « أذاؤها » والأول من دأوت الصيد إذا غنكه ، ١٥

وكأنه حذف الجار ، والثاني من دأوت الإبل : طردتها وسقتها سوفا شديدا . وصوابه : أداها ، وأذاها .

(٣) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ .

(٤) المربة : ما يستتر به من الصيد ليلتدل : من يميز وغيره .

(٥) القبيّة : البضعة من اللحم لا عظم فيها .

(٦) قوله « إليك ولا ما يحدث » كذا في أ ، ب . وفي ش : « إليك وماذا يحدث » . ٢٠

(٧) في الأصول : « ولاه همزة » وعمل هذا « همزة » حال من « لامة » وما أتجه أنسب .

(٨) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فكذلك » .

واللام مهموزة، فصَحَّتْ في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين . فأما أَشْتُهَا وَأَدَاؤُهَا فليست الهمزتان فيهما بأصليين ^(١) . وكيف تكونان أصليين وليس لنا أصل عينه ولا مه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب . فالناطق بذلك بصورة مَنْ جَرَّ الفاعل أو رفع المضاف إليه ، في أنه لا أصل بِسَوْغَه ، ولا قياس يحتمله ، ولا سماع وَرَدَ به . وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة مَنْ أورده . وأنشدني أيضا شعرا لنفسه يقول فيه : كَأَنَّ فَايَ ... فَقَوِيَّ في نَفْسِي بذلك بُعْدُهُ عن الفصاحة ، وضعفه عن القياس الذي رَكِبَهُ . وذلك أَنَّ ياء المتكلم تكسِر ^(٢) أبدا ما قبلها . ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستة بالياء ؛ نحو مررت بأخيك وفيك . فكان قياسه أَنْ يقول (كَأَنَّ فِي) بالياء كما يقول (كَأَنَّ غَلَامِي) . ومثله سواء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كَسَرَتْ فِي ، ولم يقل (فَايَ) وقد قال الله سبحانه : « إِنْ أَرَى يَدْعُوكَ » ولم يقل : إِنْ أَبَاي . وكيف يجوز إِنْ أَبَاي ، بالألف وأنت لا تقول : إِنْ غَلَامِي قَائِمٌ ، وإنما تقول : كَأَنَّ غَلَامِي بالكسر . فكذلك تقول (كَأَنَّ فِي) بالياء . وهذا واضح . ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كَأَنَّ فَايَ) على قوله : كَأَنَّ فَاهُ ، وكَأَنَّ فَالْكَ ، وأنسى ما توجه به ياء المتكلم : من كسر ما قبلها وجعله ياء .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أَنْ تقول : هَذَا غَلَامِي ، فتبدل ألف التثنية ياء ؛ لأنك تقول هذا غَلَامِي فتكسر الميم ، قيل هذا قياس لعمرى ؛ غير أنه عَارِضُه قياس أقوى منه ، فَتَرَكْ إِلَيْهِ . وذلك أَنَّ التثنية ضرب من الكلام

(١) في م : « بأصليين » . (٢) في م : « أصليين » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب « يكسر » .

(٤) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في سائر الأصول .

قام برأسه ، مخالف للواحد والجميع^(١) ؛ ألا تراك تقول : هذا ، وهؤلاء ، فني فيهما ، فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت : هذان ، وهذين . وكذلك الذي والذين ، فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان ، واللتين . وهذا واضح .

وعلى أن هذا الرجل الذي أومأت إليه من أمثلي من رأيتاه ممن جاءنا بجيئه ، وتحلى عندنا حليته . فأتا ما تحت ذلك من مرذول أقوال هذه الطوائف فأصغر حجما ، وأزل قدرا أن يُحكى في جملة ما يُثنى^(٢) .

ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلحن في كلامه فقال : «أرشدوا أحاكم فإنه قد ضلَّ» ، ورووا أيضا أن أحد ولاة عُمر رضى الله تعالى عنه كتب إليه كتابا لحن فيه ، فكتب إليه عُمر : أن قنع كاتبك سوطا ، وروى من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ : «أن الله يرى من المشركين ورسوله» ، حتى قال الأعرابي : برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك على طيه السلام ، ورسم لأبي الأسود من عمل النحوم رسمه : ما لا يجهل موضعه ، فكان [ما^(٣)] يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : «الجمع» .

(٢) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « يثنى » وما أثبت هو الصواب . ويتق من نشأ الحديث : ١٥

أشاعه وانتهى . (٣) انظر في هذا الحديث كثير المال ١ / ١٥١ .

(٤) انظر الزهر في النوع الرابع والأربعين ٢ / ٢٤٦ . ويعنى بأحد الولاة أبا موسى الأشعري .

(٥) في تفسير القرطبي ١ / ٢٤ وفي البحر ٥ / ٦ أن هذه القصة كانت مع عمر رضى الله عنه .

وفي ابن خلكان في ترجمة أبي الأسود ، وفي فهرست ابن النديم في صدر المقالة الثانية أن القصة مع

أبي الأسود نفسه . (٦) يجب أن يكون نية الكلام المتروكة : إن يرى الله مه . وفي القرطبي ٢٠

أن الأعرابي قال : أو قد يرى الله من رسوله ! فإن يكن الله يرى من رسوله فأن أبرا مه .

(٧) « ما لا يجهل موضعه » بدل من قوله : « ما رسمه » .

(٨) زيادة يقتضها السياق خلت منها الأصول .

واستمر فتاد هذا الشأن مشهورا ظاهرا ، فيلجئ ^(١) أن يستوحش من الأخذ من كل أحد ، إلا أن تقوى لفته ، وتشييع فصاحتة . وقد قال الفراء في بعض كلامه :
إلا أن تسمع شيئا من بدوى فصبغ فتقول ^(٢) . وسمعت الشجرى ^(٣) أبا عبد الله
فردفعية يفتح الحرف الحلقى في نحو (يمدو) و (هو محوم) ولم أسمعها من غيره
من عقيل ، فقد كان يرد عليهما منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلفظه . وما
أظن الشجرى إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا
افتتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين ، نحو قول كثير :

له نعل لا تطبي الكلب ريمها وإن جعلت وسط المجالس شمت ^(٤)

وقول أبي النجم :

وجبلا طال معنفا فاشمخز أشم لا يستطيعه الناس التهر ^(٥)

(١) خبر كان في قوله : « فكان ما يروى » .

(٢) جواب الشرط في قوله : « فإذا كانوا قد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا الخ » .

(٣) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « يمدو » وهو يوافق ما في اللسان في (نعل) . وقد أورد
القصة المؤلف في المختص عند الكلام على قوله تعالى في سورة آل عمران : إن بمسك قرح ، قال :
« وسمعت الشجرى يقول في بعض كلامه : أنا محوم ، بفتح الحاء . وقال مرة وقد رسم له الطيب أن
يمس الضاح ويرى بقله فقال : إني لأبني معه وعليه تنفد » فإن كان ما هنا (يمدو ، أو يمدو)
محييا فقد يميز أن يكون مع ابن جني كل هذا .

(٤) في م : « أسمعها » . (٥) في م : « أكثر » .

(٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « حرف » .

(٧) « جعلت » كذا في أصول التمهات . وفي اللسان (نعل) : « وضعت » وأطباء : دواء
واستاله ، يريد أنها من جلد مديوخ ، فلا يطعم فيها الكلب ، وذلك أن الكلب إذا غقر بجده
غير مديوخ أكله لا فيه من فضلة اللحم . والبيت من قصيدة في مرثية عبد العزيز مروان ، بصفة برقة
له وطبيب ديمها . وانظر الديوان ١١٢ / ٢ .

(٨) قبله : * إن لكر عدد الا يحقر * وانظر النصف نسخة التيبورية ٥٩٠ .

وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياسا ، لكن مثل (يمدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيها علمت . فإياك أن تُخَلد إلى كلِّ ما تسمعه ، بل تأملْ حال مُورده ، وكيف موقعه من الفصاحة ، فاحكم عليه وله .

باب اختلاف اللغات وكلها حجة

اعلم أن سعة القياس تبيح لم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يُقبلها القياس ، ولغة المجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يُؤخذ به ، ويُخلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رسلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتغير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشدُّ أنسا بها . فأتا ردَّ إحداهما بالأخرى فلا . ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف » .

هنا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيين متراسلتين ، أو كلترياسلتين .

فأما أن يقلَّ إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا ؛ ألا تراك لا تقول : مررت بك ولا المسال لك ، قياسا على قول قُصاعة : المسال له ومررت به ، ولا تقول أكرمكش [ولا أكرمكش^(٧)] قياسا على لغة من قال : مررت بكش ، وعجبت منكش .

(١) ثبت حرف الواو في ش ، ب . وسقط في أ .

(٢) ق م : « وله باب » ويبدو أن كلمة (باب) انتقلت في فلم الناصح من الترجمة الآتية .

(٣) ق م : « تبيح » . (٤) ق م : « يملها » .

(٥) ورد أصل هذا الحديث في حديث طويل في البخاري في كتاب فضائل القرآن .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أو » . (٧) كذا في ب ، ج . وسقط هذا في أ .

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال :
ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم ، وكشكشة زبيعة ، وكسكة هوازن ،
وتضجع قيس ، وعجربة ضبة ، وتثلة بهراء . فأما عننة تميم فإن تيميا تقول
في موضع أن : عن ، تقول : عن عبد الله قائم ، (وأنشد ذو الرمة عبد الملك :

• أعن ترعمت من خرقاء مثلة • (٤)

(٥) قال الأصمعي : سمعت ابن هرمة ينشد هارون [الرشيد] :

أعن تفتت على ساق مطوفة ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد

وأما تثلة بهراء فإنهم يقولون : يعامون ويفعلون وتصنعون ، بكسر أوائل الحروف . (٨)

(٩) وأما كشكشة زبيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنكش ،

ورأيتكش وأعطيتكش ، تفعل هذا في الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين .

(١) هذا الخبر في مجالس ثعلب ١٠٠ . وانظر الخزانة ٤ / ٩٥ .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وتقول » .

(٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب ، ج . وسقط في أ .

(٤) مجزه : (ماء الصبابة من عينيك مسجوم) وهو مطلع قصيدة له في ديوانه ٦٧ . وانظر

الخزانة ٤ / ٩٥

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قال وصمت » وما أثبت هو الصواب ، فإن ثعلبا لم يدرك

هرون . وما في ش ، ب يوافق ما في المجالس . وقد تحققت هذا بحفظها الأستاذ عبد السلام هرون .

وأوردته المؤلف في سر الصناعة (حرف العين) وقال في نهاية السند عند « أحمد بن يحيى » : « أحسبه

عن الأصمعي » .

(٦) في المجالس : « وكان ابن هرمة ربي في ديار تميم » .

(٧) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

(٨) ينتهي هنا ما في المجالس .

(٩) ثبت ما بين القوسين في أ ، وسقط في سائر الأصول .

وأما كسكة هوازن فقولم أيضا: أعطيتكس ومنكس وعنكس. وهذا في الوقف دون الوصل^(١).

فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتغير ما هو أقوى^(٢) (وأشيع) منها؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن غططا للكلام العرب، لكنه كان يكون غططا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو صبح فإنه مقبول منه، غير منيى عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لفته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا.

وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لفظة من (لغات العرب) مصيب غير غلط، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه.

باب في العربي الفضيحة ينتقل لسانه

اعلم أن المعول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه. فإن كان إنما انتقل من لفظة إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه^(٣) إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها.

فإن كانت اللفظة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها [ويؤخذ بالأولى]^(٤)، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح.

(١) هذا من كلام ابن جني، وانظر التراثة.

(٢) في م: «الغات العربية».

(٣) كذا في أ، ب، و، ق، ش: «لفظة».

(٤) كذا في أ، و، ق، ش، ب: «وإن».

(٥) زيادة من الزهر ١/ ١٥٤ ومن الاقتراح ٢٣ طبع الهند.

فإن قلت : فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لفته فسادا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت^(١) ، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه . فإن أخذت به كنت أخذنا بقاسميد عروض ما حدث فيها من الفساد فيما علمت^(٢) ، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة ؛ لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها ؛ مخافة أن يكون فيها زيغ^(٣) حدث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فسادا حادثا لم يكن فيما قبل فيها . وإن أتجه هذا أنخرط عليك منه ألا تطيب نفسك بلغة ، وإن كانت نصيحة مستحكمة . فإذا كان أخذك بهذا مؤذيا إلى هذا رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على تلقى كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد مصحتها . وألا توجه ظنة إليها ، ولا تسوء رأيا في المشهود تظاهرها من اعتدال أمرها . وذلك كما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سألته فقال : كيف تقول^(٤) استأهل الله عيرقاتهم ، ففتح أبو خيرة الثاء ، فقال له أبو عمرو : هيات أبا خيرة لأن يأتاك فليس لأحد أن يقول : كما فسدت لفته في هذا ينبغي أن أتوقف عنها في غيره (لما حذرناه) قبل ووصفناه .

فهذا هو القياس ، وطيه يجب أن يكون العمل .

- ١٥ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، م زيادة [فكذلك يمكن] بعد (علمت) .
 (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فساد » .
 (٣) العروض الطريقة ؛ تقول : غلط في عروض آخر من الكلام . والعروض الظهير ؛ تقول : هذه المسألة عروض هذه . وكلا المتنين سائق هنا ، وظل الأول المعنى : شأن ما حدث ، وظل الثاني : ظهير ما حدث .
 ٢٠ (٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « يلزم » .
 (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بها » .
 (٦) انظر في هذه القصة ص ٣٨٤ من الجزء الأول من هذا الكتاب .
 (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كما حذدنا » .

باب في العربيّ يسمع لغة غيره

أراعيها ويستمدها ، أم يلقبها ويطرح حكمها ؟

- أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي حنّان^(١) عن أبي زيد قال : سألت خليلاً عن الذين قالوا : مررت بأخوأك ، وضربت أخوأك ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في يئاس : يئاس ؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها . قال (يعني الخليل) : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (ياتزن^(٢) وهم ياتعدون ، قروا من يوتزن ويوتعدون) . فقوله : أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون يريد : أبدلوا الياء في يئاس ، والآخر : أبدلوا الياء في أخويك ألفاً . وكلاهما يحتمله القياس ههنا ؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممن يقولها بالياء ، وهم أكثر العرب ، فجعلوها مكانها ألفاً في لغتهم ؛ استخفافاً للألف ؛ فأما في لغتهم هم فلا . وذلك أنهم هم لم ينطقوا قطّ بالياء في لغتهم فيبدلوها ألفاً ولا غيرها . ويؤكد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها في النصب والجر ياء . فلما كان الأكثر هذا شاع على ألسنة^(٣) بلعرب ، فراعوه ، وصنعوا لغتهم فيه ، ولم تكن الياء في التثنية شاذة ولا دخيلة في كلام العرب فيقلّ الحقل بها ، ولا ينسب بلعرب إلى أنهم راعوها ، أو تخيروا للغتهم عليها .

- (١) انظر تصرف المازني ، الباب (باب الياء والواو اللتين هما قاءان) . (٢) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « الخليل » ويبدو أنها مصلحة عن خليل . وهو يعني الخليل بن أحمد . (٣) كذا في ب ، ش . وسقط في أ ، ج . (٤) في م : « ياتزون وياتعدون ، قروا من يوتزون ويوتعدون » . (٥) في م : « الأمر » . (٦) يريد بن الحارث . وهذا كما يقال في بني النضر : بلعير . وحذف نون « بن » إذا التقى ياء في أسماء القبائل ؛ قال سيوطي ٤٣٠/٢ : « وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك » . وبنو الحارث بن كعب قوم من اليمن . (٧) في م : « دخيلا » . (٨) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « و » . (٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لغتهم » .

- فإن قلت : فلعَلَّ التحليل يريد أن من قال : مررت بأخواك قد كان مرّة يقول : مررت بأخويك (كالبجامة^(١)) ثم رأى (فيما^(٢)) بعد أن قلب هذه الياء ألفاً لخفة أسهل عليه وأخف، كما قد تجد العربي ينتقل لسانه من لفته الى لغة أخرى ، قيل : إن التحليل إنما أخرج كلامه على ذلك مخرج التعليل للغة من نطق بالألف في موضع جر التثنية ونصبها ، لا على الانتقال من لغة الى أخرى .
- وإذا كان قولهم : مررت بأخواك معطلاً عندهم بالقياس فكان ينبغي أن يكونوا قد سبّحوا الى ذلك منذ أول أمرهم ؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد ، فقوى قياسهم . وكيف كانوا يكونون في ذلك على ضعف من القياس ، والجماعة عليه ! أتجتمع كافة اللغات على ضعف وقص ، حتى يبلغ نايغ منهم فيرد لسانه الى قوة القياس دونهم ! نعم ، ونحن أيضا نعلم أن القياس ، مقتضى لصحة لغة الكافة ، وهي الياء في موضع الجز والنصب ؛ ألا ترى أن في ذلك فرقا بين المرفوع وبينهما ، وهذا هو القياس في التثنية ، كما كان موجودا في الواحد . ويؤكدك لك أنا نعتذر لهم من مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور . وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صورة واحدة ! وقد ذكرت هذا الموضوع في كتابي في (سر الصناعة^(٥)) بما هو لاحق بهذا الموضوع ومقوله .
- ١٠

فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره . وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرا متتشرين ، وخلق عظيم في أرض الله غير متحجرين

- (١) كذا في ش ، ب . وسقط في أ . وثبت في م بد قوله : « ثم رأى » .
 (٢) كذا في أ . وسقط في ب ، ش . (٣) في م : « خرج » .
 (٤) ثبت في أ ، وسقط في سائر الأصول . (٥) انظر أواخر الكتاب في حرف الألف الياسة . (٦) في م : « يراعى » . (٧) كذا في ش . وفي أ : « متحجرين » .
 وفي ب غير واضحة .
- ٢٠

ولا متضاغطين ، فأنهم يتجاورهم وتزاورهم يَجْرُونَ تجري الجماعة في دار واحدة . فبعضهم يلاحظ [صاحبه ^(١)] ويراعى أمر لفته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره . فهذا هذا .

وإن كان الخليل أراد بقوله : تقلب الياء ألفا : أي في يياس ، فالأمر أيضا حائل الى ما قد متنا ، ألا ترى أنه إذا شبه مررت بأخوك بقولهم : يياسُ ويامسُ ، فقد راعى أيضا في مررت بأخوك لفة من قال : مررت بأخويك . فالأمر أن ^(٢) إذا صائران الى موضع واحد . ولهذا نظائر في كلامهم ، وإنما أضع منه رسما ليُرى به غيره بلذن الله .

وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدما تقول : مررت بأخويك وأخوك جميعا ، إلا أن الياء كانت أقيس للفرق ، فكثر استعمالها ، وأقام الآخرون على الألف ، أو أن يكون الأصل قبله الياء في الجز والنصب ، ثم قلبت للفتحة قبلها ألفا في لغة بلخريث بن كعب . وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذي قدمناه . ولعنهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا بمحرضب خريب) قال : لأنه قد كثر عنهم الإتياع ، نحو شد وضروبابه ، فشبه هذا به .

ومن هذا حذف بنو تميم ألف (ها) من قولهم (هلم) لسكون اللام في لغة أهل الحجاز ، إذا قالوا (أَلَمَّ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها . [و] أي ما كان فقد نظرفيه بنو تميم الى أهل الحجاز .

(١) كذا في أ ج . وفي ش ، ب : « بتجاورهم » .

(٢) هذه الزيادة على رفق ما في ج . وقد خلت منها أ ، ب ، ش .

(٣) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « قلب » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« فالأخيران » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « سد » .

(٦) كذا في ج . وفي ش ، ب : « ضن » وفي غير واضحة .

(٧) زيادة اقتضاها السياق . وقد خلت منها الأصول .

ومن ذلك قول بعضهم في الوقف (رَأَيْتَ رَجُلًا) بالهمزة : فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة مَنْ وقف بالألف ، لافي لغته هو ؛ لأن من لنته هو أن يقف بالهمزة ^(١) . أفلا تراه كيف راعى لغة غيره ، فأبدل من الألف همزة .

باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

- سألت أبا علي رحمه الله فقلت : مَنْ أجزى المضمر مجرى المظهر في قوله (أعطيتكمه) ^(٢) فأسكن الميم مستخفاً ، كما أسكنها في قوله : أعطيتكم درهماً ، كيف قياس قوله (على قول الجماعة) ^(٣) : أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم ، على قول الشاعر ^(٤) :
- له زَجَلْ كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوِسِيقَةُ أوزَمِير

- إذا وقع ذلك قافية؟ فقال : (لا يجوز ذلك) في هذه المسألة ، وإن جاز في غيرها ، لا لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله : (كأنه صوت حادٍ) لأن هذا أمر قد شاع عنهم ، وتعملت فيه لغتهم ، بل لقرينة انضمت إليه ليست مع ذلك ؛ ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول : أعطيتُهُ ، خلافاً على قول الجماعة : أعطيتُوه . فإن جعل الهاء الأولى رويًا ، والأخرى وصلاً ، لم يحضر ذلك ؛ لأن الأولى ضمير والثاء متحركة قبلها ، وهاء الضمير لا تكون رويًا ، إذا تحرك ما قبلها .

- ١٥ (١) في ٢ : « بالهمزة » وانظر في هذه اللغة الكتاب ٢/٢٨٥ . (٢) انظر الكتاب ١/٣٨٩ . (٣) هذه العبارة في الأصول ، وهي تلقى في هذا المكان ، ولوحظت وضع المسرد ، وقد يكون الأصل : « على خلاف قول الجماعة » . (٤) انظر ص ٣٧١ من الجزء الأول . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب بدل هذا : « هذا لا يجوز » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وليس » . (٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فصلا » .

فإن قلت : أجمل الثانية رويًا ، فكذلك أيضًا ؛ لأن الأولى قبلها متحركة . فإن قلت : أجمل التاء رويًا ، والماء الأولى وصلًا ، قيل : فما تصنع بالماء الثانية ؟ أجمعها نُروجا ؟ هذا محال ؛ لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثة : الألف والياء والواو . فإذا أذاك تركيب هذه المسئلة في القافية إلى هذا الفساد وجب ألا يحوّز ذلك أصلا . فأما في غير القافية فتابعة جائز . هذا محصول معنى أبي علي ، فأما نفس لفظه فلا يحضرنى الآن حقيقة صورته .

وإذا كان كذلك وجب إذا وقع نحو هذا قافية أن تراجع فيه اللغة الكبرى ، فيقال : أعطيتوه البتة ، فتكون الواو ردفاً ، والماء بعدها رويًا (وجاز أن يكون بعد الواو رويًا) ؛ لسكون ما قبلها .

ومثل ذلك في الامتناع أن تضيّر زيدا من قولك : هذه عصا زيد على قول من قال :

وأشربُ الماء ما بي نحوه عطشٌ إلا لأنت عيونه سيلٌ وادياً^(٤)

لأنه كان يلزمك على هذا أن تقول : هذه عصاه ، فتجمع بين ساكنين في الوصل ، فحينئذ ما تضطر إلى مراجعة لغة من حرك الماء في نحو هذا بالضمة وحدها ، أو بالضمة والواو بعدها ، فنقول : هذه عصاه فاعلم ، أو عصاه هو فاعلم ، على قراءة من قرأ « خذوهو ففلوهو » و « فآلتي عصاهو » ونحوه .

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فصلا » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فساتنة » . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٤) انظر ص ٣٧١ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٥) آية ٣٠ سورة الحاقة .

(٦) آية ١٠٧ سورة الأعراف ، وآية ٣٢ سورة الشعراء .

ونحو من ذلك أن يقال لك : كيف تَضِمُّر (زيدا) من قولك : مررت بزيد وعميرو، فلا يمكنك أن تَضِمُّره هنا، والكلام على هذا التَضِيد حتى تغيره فتقول : مررت به وعميرو، فتريد حرف الجر؛ لما أعقب الإضمار من المطف على المضمر المجزور، بغير إعادة الجاز. ^(١)

- وكذلك لو قيل لك : كيف تَضِمُّر اسم الله تعالى، في قولك : والله لأقومن ونحوه، لم يحز لك، حتى تأتي بالباء التي هي الأصل، فتقول : به لأقومن؛ كما أنشده أبو زيد من قول الشاعر ^(٢) :

ألا نادت أمانةً وإحتال لتحزني فلا يك ما أبالي

وكانشاده أيضا :

- ١٠ رأي برقا فأوضع فوق بكر فلا يك ما أسال ولا أغاما ^(٣)

وكذلك لو قيل لك : أضمر ضاربا وحده من قولك : هذا ضارب زيد لم يحز؛ لأنه كان يلزمك عليه أن تقول : هذا هو زيد، فتعمل المضمر، وهذا مستحيل. فإن قلت، فقد تقول : قيامك أميس حسن، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم (هو)، ^(٤)

(١) كذا في ١. وفي ش : « حرف الجر » وفي ب : « الجر ».

١٥ (٢) هو غوية بن سلمى بن ربيعة من كلة في الحامسة، وبهذه :

فسيرى ما بدالك أراقمى . فأيا تا أتيت فس ن قال

وانظر التبريزي طبعة بولاق ٣٠/٣

(٣) نسبة أبو زيد في التوارد ١٤٦ لعمرو بن يربوع بن حنظلة . وقد أورد فيه قصة مع زوجه

الجنية (العملة) . وأورد هذا البكري في اللآل ٧٠٣ . وقد أورد البيت معزوا نقلًا عن أبي زيد ابن دريد

٢٠ في الجوهرة ١٥٢/٣ ، روى القصة في الحيوان بتحقيق الأستاذ عبد السلام هرون ١٨٦/١ . وقوله :

« ولا أغاما » كذا في أصول الخصائص . وفي التوارد : « وما أغاما » .

(٤) هذا على ما يراه المؤلف وشيخه القارسي والزماني من البصريين . فأما سائر البصريين فيمتنعون

هذه المسألة ؛ والكوفيون يجيزونها . وانظر الأشتوني والتبريزي في مبحث إعمال المصدر، والارتشاف

الورقة ١٣٥٣ .

قيل : في هذا أجوبة : أحدها أن الظرف يعمل فيه الوَعم مثلا ؛ كذا عهد إلى أبو على رحمه الله في هذا . وهذا لفظه في البتة . والآثر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه . ولا تقول على هذا : ^(١) ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح ؛ لأن الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره . وثالث : وهو أنه قد يجوز أن يكون (اليوم) من قولك : قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفا لنفس (قبيح) ، يتناول به العمل فيه . نعم ، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا للضمير الذي في قبيح ، فيتعلق حينئذ بمحذوف . نعم ، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا من (هو) ، وإن تعلق بما العامل فيه (قبيح) ؛ لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذى الحال . نحو قول الله تعالى « وهو الحق مصدقا » ^(٢) فالحال ههنا من الحق ، والعامل فيه (هو) وحده ، أو (هو) والابتداء الراجع له . وكلا ذينك لا ينصب الحال . وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، من حيث كانت ضربا من الخبر ، والخبر العامل فيه غير العامل في الخبر عنه . فقد عرفت بذلك فرق ما بين المسئلتين ^(٣) .

وكذلك لو قيل لك : أضمر رجلا من قولك : رب رجل مررت به لم يميز ، ^(٤) (لأنك تصير) إلى أن تقول : به مررت به ، فتعمل رب في المعرفة . فأما قولهم : رب رجلا ورثها امرأة ، وإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة ؛ إذ كان إضمارا على غير تقدم ذكره ، ومحتاجا إلى التفسير ، بغرى تفسيره مجرى الوصف له .

(١) حق هذا أن يربط بالوجه الأول . (٢) آية ٩١ سورة البقرة . (٣) أى في الحق .

(٤) هما قولك هذا هو زيد اتردد هذا ضارب زيدا ، وهى ممنوعة ، وقيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح . وهذه جائزة عند ابن جني . ومن النحويين من يمنهها كالأول . وانظر ما ذكرنا هنا .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لأنه يصير » .

فلما كان المضمر لا يوصف، ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف، نخرج بذلك عن حكم الضمير. وهذا واضح. نعم، ولو قلت: ربه مررت به لوصفت المضمر، والمضمر لا يوصف. وأيضا فإنك كنت تصفه بالجملة وهي نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة.

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خيال الكلام، وانتقاض الأوضاع. فالزم هذه المحبة^(١). فتي كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلا، أو يخالف بك مسموعا قبيحا، فالفه ولا تطر^(٢) يحنابه، فالأمثال واسعة. وإنما أذكر من كل طرقا يستدل به، وينقاد على وتيرته.

باب في الشيء يُسمع من العربيّ الفصيح،

لا يسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الأحرف المحفوظة عنه. قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي. منها الجبر، وهو المليك. وإنما سُمي بذلك^(٣) — أظن — لأنه يجبر بجوده. وهو قوله:

إِسلم براووق حُيت به وإنم صباحا أيها الجبر^(٤)

(١) كذا في أ، ب. وفي ش: «الجنة».

(٢) «ولا تطر» . يقال: طار يحنابه يطور: قرب ودنا.

(٣) كذا في ش، ب، وسقط في أ. وفي ج: «سمي جبرا».

(٤) «إسلم» كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «انم». وفي النكبة لصاغاني: «اشرب»

وقوله: «حيت» هو من الجباء. وهو كذلك في أ، ب، ج. وهو في ش غير منقوط. وفي اللسان في جبر: «حيت» على البناء للفعول. والضبط غير صحيح؛ وصوابه على ما في الجهرة: حيت بالبناء، للفاعل.

ومنها قوله : (كأس رَتَوَاة) أى دائمة ، وذلك قوله :

بَنَتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا كأس رَتَوَاةٌ وَطَرَفٌ طِمِزُ^(١)
ومنها الدَّيْدُونُ ، وهو قوله :

خَلَّوْا طَرِيقَ الدَّيْدُونِ وَقَدْ فَاَتِ الصَّبَا وَتَتَوَزَعُ الْفَخْرُ^(٢)
ومنها (مَارِيَّة) أى لَوْلُؤِيَّة ، لونها لون اللؤلؤ .

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمي ، يعنى ولد ناقته . وذلك قوله :

حَنْتَ قَلْوَصِي إِلَى بَابُوسَهَا جَزْمَا فَا حَنْتِكَ أُمَ مَا أَنْتَ وَالذِّكْرُ^(٣)

(١) هو في الحديث عن امرئ القيس بن جبر ، وقوله :

إِنْ أَمْرًا الْقَيْسَ عَلَى مَهْدِهِ فِي لَارَتْ مَا كَانَ أَبُوهُ جَبْرٍ
ويعد : يَلْهُو بَيْنَهُ فَوْقَ أَمْنَامِهَا وَفَرَّقَنِي تَسْبِي إِلَيْهِ وَهَرِ

وفاعل « بنت » هو « كأس » ، و « الملك » مفعوله ، و « أطنابها » بدل منه ، ويرى السيراقي أن « المسلك » حال في تأويله ملكا . وروى « الملك » بالرفع فاعلا ، وأنت على التأويل بالملكة . وانظر السان (رنا) ، والسيراقي في التيمورية ٣٤٢/٢ والحويان طبعة السامي ١٠٥/٥

(٢) الديدون : الهوى ؛ ومنه قول المعري :

كَمْ قَطَعْنَا مِنْ حَنْدَسٍ وَنَهَارٍ وَكَانَ الزَّمَانُ فِي دَيْدُونٍ

وانظر البلوى ٧٢/٢ . وانظر في البيت السان (ددن) .

(٣) كذا . وهذا التفسير أوردوه لؤلؤان اللون ، فقد يكون الأصل : مارية لؤلؤان اللون ، كما في البيهقي الآتين عن أبي زيد . وفي تفسير المارية أنها البراقة اللون ، فقد يجوز أن ينظر إلى هذا ويفسر بها بهذا التفسير إن لم يكن في الأصل حذف .

(٤) هو من تصبئته المدونة في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي . ومطلعها :

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضَحْفَهُ الْعَمَرُ فَهُ دَرَكُ أَى الْعَيْشِ تَنْظُرُ
وانظر السان (ببس) .

وَمِنْهَا (الرُّبَانُ) ^(١) وهو العيش ، وذلك قوله :

وإنما العيش بُرْبَانُهُ ^(٢) وأنت من أفتانِهِ مقتفر

ومنها (المأنوسة) ^(٣) وهي النار ، وذلك قوله :

* كما تطاير عن مأنوسة الشرر ^(٤) *

- قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضا : وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعي قال : من قول ابن أحرر (الحَيِّمُ) وهو البقر ، ماجاء به غيره . انتهت الحكاية . وقد أنشد أبو زيد ^(٥) :

كانها ينقا العزاف طايوة ^(٦) لما انطوى بطنها وانحروط السفر ^(٧)

(١) عبارة اللغ : أول العيش .

- (٢) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب : « مقتفر » وما أثبت به يوافق ما في الأسامي ١ / ٢٤٥ . وقيل هذا البيت .

قد بكرت عاذلي بكرة ترم أنى بالصبا مشتر

ومقتفر : واجد ما طلبت : يقال : خرج في إبله فأنقصر آثارها : أى وجد آثارها غائبة . وانظر الألف ٥٥٥ ، والإصلاح ٤٥٠

- (٣) عبارة اللسان (أنس) : « ومأنوسة والمأنوسة جيب النار » وبه يظهر ما في البيت .

(٤) صدره : * تلحاح الطل عن أردائها صعدا *

وهو من قصيدته المثبتة في جهرة أشعار العرب على ما أسلفت . وقد اقتصر في اللسان (أنس) على الشطر المستشهد به .

(٥) أى في قوله على ما في اللسان (حرم) * تبدل أدما من ظياء وحيرما *

- (٦) زيدت هذه الوارد على ما في ج . وقد خلت منها سائر الأصول .

(٧) « ينقا العزاف » في اللسان في بنس : « من نقا العزاف » والعزاف : دمل من حبال الدهن .

والنقا : القطعة من الرمل تنقاد محدودة ، يكتب بالالف والياء ، لأنه يقال في تخنيبه تقيان وتقران . وأكثر قط السفر : امتد .

مَارِيَّةٌ لَوْلَوَانُ اللَّوْنِ أَوْدَهَا طَلَّ وَبَنَسَ عَنْهَا فَرَقَدُ خَصِرٌ^(١)

وقال: المارية: البقرة الوحشية. وقوله: بنس عنها هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة. ولم يسند أبو زيد هذين البيتين إلى ابن أحر، ولا هما أيضا في ديوانه، ولا أنشدهما الأصمعي^(٢) فيما أنشده من الأبيات التي أورد فيها كلماته. وينبغي أن يكون ذلك شيئا جاء به غير ابن أحر تأيلا له فيه ومتقبلا أثره. هذا أوفق لقول الأصمعي: لأنه لم يأت به غيره من أن يكون قد جاء به غير متبع أثره. والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعي^(٣) [لا] من متبع فيه ابن أحر، ولا غير متبع. [وجاء في شعر أمية الثغرور^(٤)، ولم يأت به غيره].

والقول في هذه الكلم المقدمة ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحر. فلما أن يكون شيئا أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، حل حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح؛ كقوله في الدرر^(٥)ح: الدرر^(٦)ح، ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحر؛

(١) لَوْلَوَانُ اللَّوْنِ: لَوْنُهَا لَوْنُ اللَّوْثِ، وَأَوْدَهَا أَيْ عَطَفَهَا وَرَجَمَهَا، وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ: عَطَفَهَا نَحْوَ كَتَايَا. وَرَوَى فِي اللَّسَانِ (مرا): «أوردتها» وَرَوَى فِي (بنس) كَأَهْنًا. يَرِيدُ أَوْدَهَا كَتَايَا. وَالْفَرَقْدُ: وَلَدُ الْبَقَرَةِ.

(٢) الَّذِي فِي اللَّفْظِ أَنَّ التَّبَيُّسَ التَّأَنُّرَ. وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي لَا يَعْرِفُ لغيره كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِيدَةَ. وَاجْعَلِ اللَّسَانَ.

(٣) فِي اللَّسَانِ (بنس) نَسَبْتُمَا إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ. وَهُمَا فِي رَأْيِهِ فِي جَهْرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ. وَقَدْ ذَكَرْتُ آفَاءَ مَطْلَعِهَا.

(٤) كَذَا فِي أ. وَفِي ش. ب. «أوردتنا».

(٥) أَيْ مَا وَرَدَ فِي الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

(٦) زِيَادَةُ فِي م.

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي م. ج. وَالتَّغَرُّرُ: التَّغَرُّ. جَاءَ فِي قَوْلِهِ: * ... وَأَبْدَتِ التَّغَرُّرَا

وَجَاءَ هَذَا اللَّفْظُ فِي النَّسَخَتَيْنِ: الشَّيْخَانُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَمَّا أُثْبِتَ. وَانْظُرْ شِعْرَاءَ ابْنِ قَتَيْبَةَ ٤٣١.

فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجىل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حُكي عن رُوثة وأبيه أنهما كانا يرتجلمان ألفاظا لم يسمعاها ولا سيقا إليها . وعلى نحو من هذا قال أبو عثان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . وقد تقدم نحو ذلك . وفي هذا الضرب غار أبو علي في إجازته أن تبنى اسما وفعلًا وصفة ونحو ذلك من ضرب تقول : ضَرَبَ زيد عمرا ، وهذا رجل ضَرَبَ^(١) وضَرَنِي ، ومررت برجل تَرَجَّجَ ، وهذا رجل تَرَجَّجَ ودَخَلَ^(٢) ، وتَرَجَّجَ أفضل من ضَرَبَ ونحو ذلك . وقد سبق القول على مراجعتي إياه في هذا المعنى ، وقول له : أترجىل اللغة ارتجالا ؟ وما كان من جوابه في ذلك .

وكذلك إن جاء نحو هذا الذي روينا عن ابن أحر عن فصيح آخر ضربه كانت حاله فيه حاله . لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم تَرَقَّ به فصاحته ، ولا سَبَقَتْ إلى الأنفس ثِقَتُهُ كان مردودا غير متقبل .

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يُقْنَع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة ، إلا أن يكثر من ينطق به منهم . فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه

(١) كذا في أ، ب، ج . وفي ش : « يحكي » .

(٢) انظر ص ٣٥٧ من الجزء الأول من الخصائص .

(٣) « هذا الضرب » أي النوع من خصائص العربية وهو القياس على كلام العرب . ويحيل إلى أن الأصل : الدرب ، وهو الطريق . وقوله غار هو من قولم غار : أقي النور ، وهو ما انخفض من الأرض ، يريد به التعمق في البحث . ويصلح أن يكون غار بالمهملة أي ذهب وجاء وتردد ، ودعا به وبجبه هتا بجبه ونظره .

(٤) هذا الضبط عن ب . وفي أ ضبطه بضم الأتزل والثالث كقطفه .

(٥) انظر ص ٣٦٠ وما بعدها ، من الجزء الأول من هذا الكتاب .

في القياس فإن ذلك مجازه وجهان : أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم ، وإما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته . ولا أدفع أيضا مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره مما ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسرت في كلامه ، ثم تسمعها أنت منه ، وقد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحت ، فيستويك ذلك إلى أن تقبلها منه ، على فساد أصلها الذي وصل إليه منه . وهذا موضع متعب مؤذ يشوب النفس ، ويشيرى اللبس ؛ إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله . وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا حُلِلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يبق بها . سألت مرة الشجرى أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته ، وكان اسمه غصناً ، فقلت لها : كيف تحقران (حمراء) ؟ فقالا : حمراء . قلت : فسوداء ؟ قالوا : سوداء . وواليت من ذلك أحرفاً وهما يميئان بالصواب . ثم دَسَسْتُ في ذلك (علباء) فقال غصن : (علباء) وتبعه الشجرى . فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذخور ، ثم قال : آه ! عليّ ورام الضمة في الياء . فكانت تلك عادة له ، إلا أنهم أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ؛ لأن بعضهم قد ينطق بمحضته بكثير من اللغات فلا ينكرها .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كلامهم » .

(٢) كذا في أ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب . وقوله : « قبلها » كذا في ش ، ب . وفي أ :

« قبله » . وقوله : « على أصلها » كذا في ش . وفي أ ، ب : « أصله » .

(٣) أى يجعله بشرى — بفتح الياء — أى يلج ويكثر .

(٤) يقال : بها بالنسبة : أقس به وأحب قربه .

(٥) روم الضمة هو أن يأتي بها في الوقف على المضموم خفية . وهو من أنواع الوقف .

(٦) كذا في أ ، ش ، ب . وفي أ : « م » .

(٧) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لا ينكرها » .

إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زنج الإعراب ،
 ألا ترى أن أبا مَهْدِيَّةً ^(١١) سمع رجلاً من العجم يقول لصاحبه زود ، فسأل أبو مَهْدِيَّةٍ
 عنها فقيل له : يقول له : أعْجَلْ ، فقال أبو مَهْدِيَّةٍ : فهلاً قال له : حيث لك .
 فقيل له : ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمة العربية . وحدثني المتني أنه حضرته
 جماعة من العرب منصرفه من مصر ، وأحدهم يصف بلدة واسعة ، فقال في كلامه :
 تحير فيها العيون ، قال : وآخر من الجماعة يحيى إليه سرّاً ويقول له : تحار ، تحار .
 والحكايات في هذا المعنى كثيرة منسطة .

ومن بعد فأقوى القياسين أن يُقبل ممن شُهرت فصاحته ما يورده ، ويميل ^(١٥)
 أمره على ما عرف من حاله ، لا على ما عسى أن يكون من غيره . وذلك كقبول
 القاضي شهادة من ظهرت عدالته ، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند
 الله بخلاف ما شهد به ، ألا تراه يُمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع
 العلم بصحتها ، لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله ، إنما أمر بحمل الأور على
 ما تبدو ، وإن كان في المُقَيَّب غيره . فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك ^(١٦)
 في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض

(١) انظر في هذه القصة وقصة المنهي ص ٢٣٩ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لما سمع » . ويناسب سقوط الفاء في « فال » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « منها » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يحيى » . والصواب ما أثبت . ويحيى من الوحي

وهو الرمز والإيماء .

(٥) كذا في أ : وفي ش ، ب : « يورد » .

(٦) كذا في ب . وفي أ ، ش : « يبدو » .

ما يخفى عليك فيعرض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك . ويكفى
 من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حمير من لغة ابني تزار . رويانا عن الأصمعي^(١) أن رجلا
 من العرب دخل على ملك (ظفار) — وهي مدينة لهم يسمونها الجوزع
 الظفاري — فقال له الملك : شب ، وشب بالحميرية : اجلس ، فوثب الرجل
 فاندقت رجلاه ، فضحك الملك ، وقال ليست عندنا عرييت^(٢) ، من دخل ظفار
 حمرا ، أى تكلم بكلام حمير . فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا كثيرا أن يدخل من
 هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا ، غير أنها لغة عربية قديمة .

باب في هذه اللغة : أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق

تابع منها بفارط ؟

قد تقدم في أول الكتاب القول^(٣) على اللغة : أتواضع هي أم إلهام . وحكيانا
 وجوزنا فيها الأمرين جميعا . وكيف تصرف الحال وعلى أى الأمرين كان ابتدؤها
 فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بمضها ، ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة^(٤)
 عليه ، لحضور الداعى اليه ، فزيد فيها شيئا فشيئا ، إلا أنه على قياس ما كان سبق
 منها في حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عن معانيه ، لا يخالف الثانى الأول ،

(١) هوزيد بن عبد الله بن دارم ، كما في الصاحي ٢٢ .

(٢) يريد العربية . فوقف على الماء يائلا . وكذلك لنتهم . ورواه بعضهم ليس عندنا عريية
 كبريتكم وقد صوبها ابن سيدة وقال : لأن الملك لم يكن ليخرج نفسه من العرب . وقوله : « عرييت »
 كذا في أ . وفي ش ، ب : « عربية » .

(٣) انظر ص ٤٠ من الجزء الأول .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « في » .

(٥) كذا في ش . وفي أ : « تكون » . وفي ب غير متقطعة .

ولا الثالث الشافى ، كذلك متصلا متابعا . وليس أحد من العرب الفصحاء
 إلا يقول : إنه يحكى كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه ^(١) آخر عن أول ، وتابع عن متبع .
 وليس كذلك أهل الحضر ؛ لأنهم يتظاهرون ^(٢) بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام
 من ينسب إلى اللغة العربية الفصيحة . غير أن كلام أهل الحضر مضاه ^(٣) لكلام
 فصحاء العرب في حروفهم ، وتأليفهم ، إلا أنهم أدخلوا بأشياء من إعراب الكلام
 الفصيح . وهذا رأى أبى الحسن ، وهو الصواب .

وذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاهما من قبل أن أول ما وضع
 منها وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد
 أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل غثيفا ، وإن
 كان كل واحد آخذًا من صحة القياس حفظا . ويجوز أيضا أن يكون الموضوع
 الأول ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس
 ثان جارٍ في الصحة مجرى الأول .

ولا يبعد عندى ما قال من موضعين : أحدهما سعة القياس ، وإذا كان كذلك
 جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان . والآخر أنه كان يجوز أن يبدأ الأول بالقياس
 الذى عدل إليه الشافى ، فلا عليك أيهما تقدم ، وأيهما تأخر . فهذا طريق القول
 على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به .

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « تابعا سائقا » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يتوارثونه » .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « لا يتظاهرون » .

(٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « مضاف » .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « أخذ » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا الحرف فى أ ، ج .

فأما أى الأجناس الثلاثة تقدم — أعنى الأسماء، والأفعال، والحروف — فليس مما نحن عليه فى شيء، وإنما كلامنا هنا : هل وقع جميعها فى وقت واحد، أم تالت وتلاحقت قطعة قطعة ، وشيئا بعد شيء، وصدرًا بعد صدر .

وإذ قد وصلنا من القول فى هذا إلى ها هنا فلنذكر ما عندنا فى مراتب الأسماء، والأفعال، والحروف؛ فإنه من أماكنه وأوقاته .

اعلم أن أبا على — رحمه الله — كان يذهب إلى أن هذه اللغة — أعنى ما سبق منها ثم لحق به ما بعده — إنما وقع كل صدر منها فى زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ؛ وإن كانت رتبة الاسم فى النفس من حصّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ؛ والفعل قبل الحرف . وإنما يعنى القوم بقولهم : إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى فى النفس، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل، لا فى الزمان . فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل . ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل فى الوضع قبل الاسم^(٢)، وكذلك الحرف . وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم ، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعانى، وأنها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأنهم بدعوا، أبالاسم، أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جميعاً؛ إذ المعانى لا تستغنى عن واحد منهن . هذا مذهب أبى على وبه كان يأخذ ويفى .

(١) كذا فى ١٠ . وفى ش ، ب : « جميعا » .

(٢) كذا فى ١٠ ، ب . وفى ش : « الموضع » .

وهذا يضيق الطريق على أبي اسحق وأبي بكر في اختلافهما في رتبة الحاضر والمستقبل .

وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصوره العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من كثرة استعمالها إياه فابتدعوا بتغييره ، علما بأن لا بد من كثرة الداعية إلى تغييره . وهذا في المعنى كقوله :

رأى الأمر يُقضى إلى آخر فصير آخره ^(١) أولا ^(٢)

وقد كان أيضا أجاز أن يكون قد كانت قديما معربة ، فلما كثرت فُتيت فيما بعد . والقول عندي هو الأول ؛ لأنه أدل على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصائر ^(٣)

- (١) يرى أبو إسحق الزواج أن المستقبل أول الأفعال ، واحتج لذلك بأن الأفعال المستقبلية تقع بها العدات ثم توجد فتكون حالا ثم يمضي عليها الزمان فتكون في الماضي . وتبه تلبذه الزجاجي . ويرى أبو بكر بن السراج أن الحاضر هو أول الأفعال . وقد ساق السراج في حجة هذا القول ، وإن لم ينسبه إلى أبي بكر ، وقد نسب الأول إلى أبي إسحق . ويرى بعض النحاة أن الأصل في الأفعال هو الماضي . وانظر السراج ١/١٣ (تجريدية) . وانظر في مذهب الزجاجي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ٤/١ طبعة الهند الأولى ، وفي المسألة يوجه عام الارتشاف ، الورقة ٣١٤

- (٢) كذا في ش ، ب . وفي ج : « استعماله » . وفي أ : « استعماله » . وهو خطأ .
(٣) « آخره » . كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « غايته » .
(٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « تكون » والحديث عما فير لكثرة الاستعمال ؛ ومعنى به الميقات وهي ضرب منه .

- (٥) أي لأن الإعراب هو الأصل في الأسماء فيناوها عارض في الرتبة والتقدير . وقد جعل علة بنائها كثرة استعمالها ، وذلك أنها صارت لكثرة استعمالها قوالب للكلام فانقضت ذلك أن ينبى على صورة واحدة ، فكانت مبنية . ولم يرض هذا الكلام ابن الطيب في شرح الافتراح فاعترض بأن هذا يقضى بأن يكون كثرة الاستعمال من أسباب البناء ولا قاتل به . وابن جنى لا يلتزم اصطلاح النحاة ويتكلم على أصل الوضع .

(٦) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب .

أمرها ، فتركوا بعض الكلام مبنيًا غير معرب ؛ نحو أمس ، وهؤلاء ، وأين ، وكيف ، ومم ، وإذا ، واحتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس ؛ لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين ، فكان ذلك أخف عليهم من تحشيمهم اختلاف الإعراب واهتمامهم الزيج والزلل فيه ؛ ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجسم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى ؛ فإن تحلل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقلة الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخليل إلا الناهض الرجيل ، دون الكودين الثقيل ؛ قال جرير :

من كلٍ مشتري وإن بعد المدى ضرم الرقاق مناقيل الأجرال^(٦)

ويشهد للمنى الأول أنهم قالوا : أُقْتِلْ ، فضمُّوا الأول توقعا للضمة تأتي من بعد . وكذلك قالوا : عظمة ، وصلاة ، وعبادة ، فهمزوا مع الهاء توقعا لما سيصيرون إليه من طرح الهاء ، ووجوب الهمز عند العطاء والصلاء والعباء . وعلى ذلك قالوا :

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لم » . (٢) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « تحلل » . يريد بخل الإعراب ثابته . من قولهم : تحلل بالرخ : طمعه به لغة . أخرى .

(٣) هرسة نقل قوائمه . ويفسرها بعضهم بأن يضع القوس يده ورجله على غير حجر لحسن نقله في الجادة . (٤) وهو القوي على المشي . (٥) هو الهجين غير الأصيل .

(٦) المشرف : يريد به القوس العالي الخلق . والرقاق : الأرض البينة لا رمل فيها . وضرم : منقذ طلب ، يريد أنه يتوقد نشاطا وسرعة في الرقاق ، ويتأقل في الأجرال ؛ يسرع السير فيها فلا تقع قوائمه على الجادة ، والأجرال جمع الجرال « بالتحريك » وهو المكان الصلب الطليظ . وقوله : « ضرم الرقاق » كذا في أ ، ب ؛ ش . وفي ج : « صرم الرقاق » . وهو تحريف . وقبل البيت :

إن الجلياد يتن حول خيانتنا من آل أعوج أولدى العقال

واظفر الديوان نشر الصاوي ٤٦٨ والقفاض طبع أوردية ٣٠٣ ، واللسان (جرل ، نقل) .

(٧) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

الشيء مِثْنَيْنِ ، فكسروا أوله لآخره ، وهو مُتَعَدِّرٌ من الجبل ، فضموا الدال لضمة^(١)
 الراء . وعليه قالوا : هو يميؤك^(٢) ، وينبؤك^(٣) فائتر المتوقع ، لأنه كأنه حاضر . وعلى
 ذلك قالوا : امرأة شِمْباء^(٤) ، وقالوا : العمبر ، ونساء شُئْب ، فأبدلوا النون ميما لما
 يتوقع من مجيء الباء بعدها . وعليه أيضا أبدلوا الأول للآخر في الإدغام ؛ نحو
 مرأيت^(٥) ؟ ، واذ هني^(٥) ذلك ، واحمطرا^(٥) . فهذا كله وما يجرى مجراه [مما يطول ذكره]
 يشهد لأن كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه كان كأنه حاضر مشاهد . فعلى
 ذلك يكونون قدموا بناء نحوكم ، وكيف ، وحيث ، وقبل ، وبعد ، علما بأنهم
 سيستكثرون فيما بعد منها ، فيجب لذلك تغييرها .

فإن قلت : هلا ذهب إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان ، كما أنها
 أسبق رتبة منها في الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه ،
 إذ كان الواجب أن يسموا بالأسماء ؛ لأنها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا بعدها
 بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال^(٦) ، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف ؛
 لأنك تراها لواحقا بالحمّل بعد تركبها^(٧) ، واستقلالها بأنفسها ؛ نحو إن زيدا أخوك ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بضمة » .

(٢) انظر في هذا وما بعده الكتاب ٢/٢٥٥ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « قاتروا » .

(٤) وصف من الشئب وهرقة الأسنان وعذوبتها .

(٥) « مرأيت » يريد من رأيت . « واذ هني ذلك » يريد اذهب في ذلك . « واحمطرا »

يريد اصحب مطرا . وانظر في هذا الكتاب ١٢/٢ : .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأفعال » .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تراكمها » .

وليت عمرا عندك ، وبجسبك أن تكون كذا ؟ قيل يمنع من هذا أشياء : منها وجودك أسماء مشتقة من الأفعال ؛ نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ؛ ألا تراه يصح لصحته ، ويعتَل لاعتلاله ؛ نحو ضرب فهو ضارب ، وقام فهو قائم ، (وناوم فهو مناوم) . فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقا من الفعل فكيف يجوز أن يُعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقا منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه . وأيضا فإن المصدر مشتق من الجوهر ؛ كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من التجَر ، وكلاهما اسم . وأيضا فإن المضارع يعتَل لاعتلال الماضي ، وإن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضي . وأيضا فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف ؛ نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي ، أى قلت لي : لولا ، وسألتك حاجة فلوليت لي ، أى قلت لي : لا . واشتقوا أيضا المصدر — وهو اسم — من الحرف ، فقالوا : اللالة واللولة ، وإن كان الحرف متأخرا في الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل . وكذلك قالوا : سَوَّفت الرجل ، أى قلت له : سوف ، وهذا فعل — كما ترى — مأخوذ من الحرف . ومن أبيات الكتاب :

لو ساوفتنا بسوِّف من تحيَّتها سوِّف العيِّوف لراح الركْبُ قدقنق

انتصب (سوف العيوف) على المصدر المحذوف الزيادة ، أى مساوفة العيوف .

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يكون » : (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تمنع » .
 (٣) كذا في الأصول . والأقرب : « قاوم فهو مقاوم » . (٤) كذا في أ ، ب .
 وفي ش ، ب ، د ، هـ : « اشتق » وهو تحريف . (٥) انظر الكتاب ٣٠١/٢ .
 (٦) « ساوفتنا » في ج : « سوفتنا » . « لراح » كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « لكان » .
 « قنع » كذا في أ . وكتب فوق العين : « عو » ، وفي ب ، ج ، ش : « قنعوا » . وما أثبت موافق لما في الكتاب ، فقد جاء به في أبيات أخر شاهد لطريقة لم في إنشاد القرافي ، يحذفون الواو والياء اللتين هما علامة المضمر ، قال سيبويه بداليت : « ير يدقنقوا » ولهذا الغرض أثبت في أ فوق هذا « عوا » ، ومعنى « ساوفتنا » وأعدتنا بسوف أفعل ، والعيوف الكاره والكراهة ، يقول : لو وعدتنا بجمعة في المستقبل لفتحنا ، وإن كانت عازمة على المطل إذ كانت كارهة لذلك . والبيت في اللسان (سوف) ، وفيه عزوه لابن مقبل .

وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا في الجواب: نعم. من ذلك النعمة والنعمة، والنعيم والنعيم، ونعمتُ به بالا، وتنعم القوم، والنعنى، والنعماء، وأنعمت به له؛ وكذلك البقية. وذلك أن (نعم) أشرف الجوايين وأسرهما للنفس، وأجلهما للحمد، و(لا) يضدها؛ ألا ترى إلى قوله:

وإذا قلتَ نعم فاصبر لما بنجاح الوعد؛ إن الخلف ذم
وقال الآخر - أنشدناه أبو علي - :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فنى لا يمنع الجوع قائله^(٢)

يروي بنصيب (البخل) وجره. فمن نصبه فعل ضريرين: أحدهما أن يكون بدلا من (لا)؛ لأن (لا) موضوعة للبخل، فكأنه قال: أبى جوده البخل؛ والآخر أن تكون (لا) زائدة، حتى كأنه قال أبى جوده البخل، لا على البذل، لكن على زيادة (لا). والوجه هو الأول؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم، ونعم لا تزداد، فكذلك^(٣) ينبغي أن تكون (لا) ههنا غير زائدة. والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضا؛

(١) كذا في ١. وسقط في ش، ب.

(٢) «قلت» كذا في ١، ب، ج. وفي ش «قلت» وما أثبت موافق لما في اللسان في نعم. والبيت للضب العبدى من قصيدة مفضلة. وانظر ابن الأثير ٥٨٩

(٣) هذا البيت من شواهد المعنى في مبحث «لا» وفيه: «الجود» بدل الجوع. وقد نقل السيوطي في شرح شواهد المعنى خلافا في تفسيره فانظره في ص ٢١٧ من كتابه، وانظر اللسان في الألف البنية ففيه تفسير جيد لأن برى حاصله أن هذا الرجل يمنح الجوع عند المحتاجين الطعام الذى يقتله، ولا يميل على الجوع بهذا الذى يقتله. وظهر أن تفسير ابن برى لأن السكيت، نقله عنه البغدادي في شرح شواهد المعنى. والبيت لا يعرف قائله. وانظر شواهد المعنى المذكور ٢١٠

(٤) كذا في ش، ب. وفي ١: «وكذلك».

بجرى ذكر (لا) فى مقابلة نعم . وإذا جاز لـ (لا) أن تعمل وهى زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله ^(١) :
 لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها إلى لامت ذوو أحسابها عمرا ^(٢)
 كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز .

ومن جرّه فقال (لا البخل) فإضافة (لا) إليه ؛ لأن (لا) كما تكون للبخل ^(٣)
 قد تكون للجود أيضا ؛ ألا ترى أنه لو قال لك إنسان : لا تُطعم الناس ، ولا تقَرِ
 الضيف ، ولا تتحمل المكارم ، فقلت أنت : (لا) لكنت هذه اللفظة هنا للجود
 لا للبخل ، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعا أضيفت إلى البخل ؛ لما
 فى ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين .

فإن قلت : فكيف تضيفها وهى مبنيّة ؟ ألا تراها على حرفين الشافى حرف
 لين ، وهذا أدلّ شيء على البناء ، قيل : الإضافة لا تنافى البناء ، بل لو جعلها
 جاعل سببا له لكان (أعذر من) ^(٤) أن يجعلها نافية له ؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم ،
 وبعض الاسم صوت ، والصوت واجب بناؤه . فهذا من طريق القياس ؛ وأما
 من طريق السماع فلاّتهم قد قالوا : كم رجل ^(٥) [قد] رأيت ، فكم مبنيّة وهى مضافة .

(١) أى الفرزدق يهجو عمر بن هيرة الفزاري . وانظر شرح شواهد المعنى فى بحث لا النافية للجنس
 والخزاعة ٨٧/٢ والديوان طبع أوربا ١٨٠

(٢) « الى لامت » كذا فى أ ، ب ، ج ، وش . وفى الخزاعة : « إذا لام » ويريد بسم
 ابن هيرة الفزاري ، وهو من عمال سليمان بن عبد الملك ، وفزارة ترجع الى غطفان . وانظر الخزاعة
 ٨٧/٢ ، وديوان الفرزدق طبع أوربا ص ١٨٠

(٣) كذا فى ش ، ب ، وفى أ : « قد » وكذا فى نقل البندادى فى شواهد المعنى .
 (٤) « أعذر » فى ج : « أجدر » . « من » كذا فى ش ، ب ، ونقل البندادى فى شواهد المعنى .
 وفى أ « من » .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « المضاة » .

(٦) كذا فى أ ، ج . وسقط هذا فى ش ، ب وما أثبت موافق لما فى شواهد المعنى البندادى .
 و « قد » فى هذا المقام تبعد كم عن أن تكون استهزامية ، بل خبرية .

وقالوا ايضا : لأضرينَّ أيهم أفضل ، وهى مبنية عند سيويه . فهذا شئ عرض قلنا فيه .

ثم لنعد إلى ما تكا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نَعَمْ) لما فيها من المحبة للشئ والسرور به . فتعنت الرجل ، أى قلت له (نَعَمْ) فنعم بذلك بالا ، كما قالوا : بجَلَّتْ أى قلت له (بَجَلْ) أى حسبك حيث آتيت ، فلا غاية من بعدك ، ثم اشتقوا منه الشيخ البجَال ، والرجل البجِيل . فنعم ، وبجَل كما ترى حرفان ، وقد اشتق منهما أحرف كثيرة .

فإن قلت : فهلا كان نَعَمْ وبَجَل مشتقين من النعمة والنعم ، والبجَال والبجِيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقا منهما؟ قيل : الحروف يشتق منها ولا تستق هى أبدا . وذلك أنها لما حذت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول^(٢) التى لا تكون مشتقة (من شئ) (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه) . يؤكد ذلك عندك قولهم : سألته حاجة فلوليت لى ، أى قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل ، أو (لولا) لا يجوز أن يكون (لولا) ، لأنه لو كان (لولا) هو الأصل كان (لو) محذوفا منه ، والأفعال لا تحذف ، إنما تحذف الأسماء نحو يد ، ودم ، وأخ ، وأب ، وما جرى مجراه ، وليس الفعل كذلك . فاقما حُذ ، وكُل ومُر ، فلا يعتد ، إن شئت لقلته ، وإن شئت لأنه حذف تخفيفا فى موضع وهو ثابت فى تصرف الفعل ، نحو أخذ يأخذ ، وأخذ وأخذ .

(١) كذا فى ١ . وسقط فى ش ، ب . (٢) ضبطت هكذا وصفا لأصول . وفى ١ : « الأول » بزة الأفعال وصفا للكلام . (٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « منه » .
(٤) ثبت ما بين القوسين فى ١ ، وسقط فى ش ، ب . (٥) يريد الفعل لولى ، والواجب على رسم البصريين كتابته بالياء . وفى ج : « ولا يجوز أن يكون لوليت هو الأصل » .

فإن قلت : فكذلك أيضا يد ، ودم ، وأخ ، وأب ، وغد ، وفم ، ونحو ذلك ؛
 ألا ترى أن الجميع تجده متصرفا فيه ما حذف منه ؛ وذلك نحو أيد وأيد ويدي^(٢) ،
 ودماء ودمي^(٣) ، وأدماء والدماء في قوله * فإذا هي بعظام ودماء^(٤) * وإخوة وأخوة ،
 وأخاء وأخوان ، وآباء ، وأبوة وأبوان * وغدوا بلاقع^(٥) * وأفواه وفويه ، وأفوه وقوواء
 وفؤه ، قيل : هذا كله إن كان قد عاد في كل تصرف منه ما حذف من الكلمة التي
 هي من أصله ، فدل ذلك على محووه ، فليست الحلال فيه كمال حذو من أخذ وبأخذ .
 وذلك أن أمثلة الفعل وإن اختلفت في أزمنتها وصيغها فإنها تجري مجرى المثال
 الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثله ؛
 ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة يكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره ،
 فقالوا : إكراما . وكذلك بقية الباب . وليس كذلك الجمع (والواحد)^(٦) ،
 ولا التكبير والتصغير (من الواحد)^(٨) لأنه ليس كل واحد من هذه المثلل جاريا مجرى

١٠

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « منصرفا » .

(٢) هذا الضبط يفتح الياء عن ب . واليدى جمع اليد كالعيد جمع العيد .

(٣) سقط هذا في ج ، ولم أفت عليه في اللسان والقاموس .

(٤) قبله :

١٥

كأطوم فقدت برغزها أعقبها النبس منه عدا

غفلت ثم أنت رقبه

الأطوم : البقرة الوحشية ، والبرغز : ولدها ، والنبس : الدناب . شبه يزعجه بجزع بقرة عدا الدناب
 على ولدها في حين غفلتها . وانظر اللسان (برغز ، وأطم) والجمهرة ٤/٨٤ ، والمنصف في التيمورية ٤٥١
 (٥) بعض بيت من قصيدة لبيد ، والبيت بتمامه :

٢٠

وما الناس إلا كالهيار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

وانظر اللسان في بلقع . وفي هذه القصيدة البيت المشهور :

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه يحور وماذا بعد إذ هو ساطع

(٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « صيغتها » . (٧) كذا في أ ، ب ، ش .

وفي ج : « من الواحد » . (٨) كذا في أ ، ب ، ش . وسقط هذا في ج .

٢٥

صاحبه ، فيكون إذا حذف من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه كان كأنه فيه ، وأمثلة الفعل إذا حذف من أحدها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه صار كأنه في المحذوف منه نفسه ، فكان لم يحذف منه شيء .

فإن قلت : فقد نجد بعض ما حذف في الأسماء موجودا في الأفعال ، من . منهاها ولفظها . وذلك نحو قولهم في الخبر : أخوت عشرة ، وأبوت عشرة ، وأنشدنا أبو علي عن الرياشي :

وَبَشْرَةٌ يَا بُونَا كَأَنَّ خِبَاءَنَا جَنَاحُ سُمَائِي فِي السَّمَاءِ تَطِيرُ^(١)

وقالوا أيضا : يدت إليه يدا وأيديت ، ودميت تدمي دمي ، وغدوت عليه ، وفُهِتُ بالشئ ، ونفَوِّهت به . فقد استعملت الأفعال من هذه الكلم ، كما استعملت فيما أوردته .

قيل : وهذا أيضا ساقط عنا ، وذلك أنا إنما قلنا : إن هذه المثل من الأفعال تجري مجرى المثالي الواحد ؛ لقيام بعضها قيام^(٢) بعض ، واشتركا في اللفظ . وليس كذلك أب وأخ ونحوهما ؛ ألا ترى أن أب ليس بمثال من أمثلة الفعل ولا باسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا مفعول ، فيكون رجوع المحذوف منه في أبوت كأنه موجود في أب ، وإنما أب من أبوت كدق^(٣) من دققت وكحلت . وكذلك القول في أخ ، ويد ، وديم ، وبقية تلك الأسماء . فهذا فرق .

(١) « يا بونا » كذا في ج ، وهو يوافق ما جاء في اللسان (بشر) . وفي أ : « تأوتونا » وهو تحزيف وفي ب : « تأوتونا » وهذا صحيح إذا كان « بشرة » من أعلام النساء ، وفي القاموس (بشر) : « وبشرة — بالكسر — : جارية عون بن عبد الله ، وقرن ماوية بن قيس » .

(٢) أي أسديت إليه نعمة . (٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « الأمثال » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « مقام » . (٥) يريد أنها أسماء صيغت لمعاتها ابتداء ، ولم تؤخذ من الفعل كما تؤخذ أسماء الآلة . وانظر الكتاب ٢٤٨/٢

فقد علمت — بما قدمناه وهضبتنا فيه ^(١) — قوة تداخل الأصول الثلاثة :
 الاسم والفعل والحرف وتمازجها ، وتقدم بعضها على بعض تارة ، وتأخرها عنه
 أخرى . فلهذا ذهب أبو علي — رحمه الله — إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة ،
 كالترقيم تضعه على المرقوم ، والمليّم يباشر به صفحة الموسم ، لا يُحكّم لشيء منه
 بتقدم في الزمان ، وإن اختلفت بما فيه من الصنعة القوة والضعف في الأحوال .
 وقد كثرت اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية بجرى الحروف ؛ نحو هاهيت ،
 وحاحيت ^(٥) ، وعاعيت ^(٦) ، وجاجات ^(٧) ، وحاحات ^(٨) ، وساسات ^(٩) ، وشاشات ^(١٠) . وهذا
 كثير في الزجر . وقد كانت حضرتي وقتنا فيه نشطة فكثرت تفسير كثير من هذه
 الحروف في كتاب ثابت في الزجر ؛ فاطلبها في جملة ما أثبتته عن تقسي في هذا وغيره .

باب في اللغة المأخوذة قياسا

هذا موضع كأت في ظاهره تعجرفا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث
 ممن تعلّق بهذه الصناعة ، فضلا عن صدور الأشياخ . وهو أكثر من أن أحصيه
 في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب
 منه ، أو يستبعد الأخذ به . وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى ^(١١)
 منه في عدة مواضع ؛ ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام

- (١) أى أفضنا فيه وأكثرنا ، يقال هضب في الحديث وأهضب . (٢) كذا في ش ، ب .
 وفي أ : « هـ » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الصيغة » . (٤) أى زجرت الإبل
 قائلا : ها ، ها . (٥) وهو أيضا زجر . (٦) يقال : عاعى بالفتح زجرها .
 (٧) أى زجرت الإبل قائلا : جؤؤؤ . (٨) حاحا بالكسب : زجره .
 (٩) يقال في زجر الحمار . (١٠) هو أيضا زجر للحمار .
 (١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تستبعد » .

- على فَعَلٍ فتكسیره على أَفْعَلٍ ؛ ككَلَبٍ وَأَكْلَبٍ ، وَكَتَبَ وَاتَّكَبَ ، وَفَرَحَ وَافْرَحَ .
وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القسلة على أفعال ؛ نحو جَبَلَ
وأَجْبَالَ ، وَعُنُقَ وَأَعْنَقَ ، وإِبَلَ وَأَبَالَ ، وَعَجَزَ وَأَعْجَزَ ، وَرَبَعَ وَأَرْبَعَ ، وَضَلَعَ
وَأَضْلَعَ ، وَكَبِدَ وَأَكْبَدَ ، وَقَفَلَ وَأَقْفَلَ ، وَحَمَلَ وَأَحْمَلَ . فليت شعري هل قالوا
هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير
واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحشم من تكسیره على ما كُتِرَ عليه
نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدّمت لك في بابه . وذلك كأن يحتاج
إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة : أرجاز ؛ قياسا على أحمال ،
وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجَرَ من قولهم :
وظيف عَجَرَ لقلت : أعجار ؛ قياسا على يَقِظُ وأيقاظ ، وإن لم تسمع أعجارا . وكذلك
لو احتجت إلى تكسير شِعْبٍ بأن توقعه على النوع لقلت : أشباع ، وإن لم تسمع
ذلك ؛ لكلك سمعت نَطَعَ وأنطاع ، وَضَلَعَ وأضلاع . وكذلك لو احتجت إلى
تكسير دَمَرٌ لقلت : دماثر ؛ قياسا على سَبَطَرٌ وسباطر . وكذلك قولهم : إن كان
الماضي على فَعَلٍ فالمضارع منه على يَفْعُلُ ، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فَعَلٍ
لقلت في مضارعه : يَفْعُلُ ، وإن لم تسمع ذلك ؛ كأن يسمع سامع ضوّل ،
ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه : يَضْوُلُ ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج
أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود

(١) هو ولد الناقة ينتج في أول الربيع .

(٢) أى سلب شديدا ؛ ويقال فيه عَجِرَ — ككُتِفَ — أيضا .

(٣) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « مع » .

والقوانين التي وضعها المتقدمون (وتقبلوها^(١)) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض^(٢) ينحجيه الاعتماد ، ولكن القوم قد جامعوا بجميع المواضي . والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة والأمكنة ، والآحاد والتثاني^(٣) والجمع ، والتكابير ، والتصاغير ، ولم أقتنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ، ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا ، دون أن يستوفوا كل شيء^(٤) (من ذلك^(٥)) ، فيوردوه لفظا منصوبا معينا لا مقيسا ، ولا مستنبطا ، كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياسا ، ولا تنبيهًا نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضُبع ، وثلعب ، ونُزْرَءٌ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما مالا بد من قبله كهيئته ، لا بوصية فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، وتُخَفُّ الكُفَّة في علمه على الناس ، ففَنَنُوهُ وَفَصَّلُوهُ إِذْ قَدَرُوا عَلَى تَدَارِكِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْقَرِيبِ ، الْمَعْنَى عَنْ الْمَذْهَبِ الْحَزَنِ الْبَعِيدِ . وَعَلَى ذَلِكَ قَدَّمَ النَّاسُ فِي أَوَّلِ الْمَقْصُورِ ^(٨) وَالْمَحْدُودِ مَا يُتَدَارَكُ بِالْقِيَاسِ وَالْأَمَارَاتِ ، ثُمَّ أَتَلَوْهُ مَالًا بَدَلَهُ مِنَ السَّمَاعِ وَالرَّوَايَاتِ ،

(١) كذا في ش ، ب . وقد سقط هذا في أ .

(٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

(٣) كذا أنبأ . وفي الأصول : « الثاني » ولم يظهر لها وجه عندى . والثاني جمع التثنية .

(٤) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٥) كذا في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٦) هو ذكر الأرناب .

(٧) كذا في ش ، ب . وسقط هذا الحرف في .

(٨) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الحرف » وهو بحر بفت .

فقالوا : المقصود من حاله كذا ؛ ^(١) « ومن صفته كذا ؛ والمدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا ، وقالوا في المذكر والمؤنث : علامات التأنيث كذا وأوصافها كذا » ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روي رواية كذا وكذا . فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا متقادا وسموه بمواسمه ، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز . ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيرادِه ونصّ ألفاظه الترموا ^(٢) (وألزموا) كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بقا ، ولا عنها منصرفا . ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياسا ^(٣) ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونهنا عليه ؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حادّون ، فأما هُجّة الطبع وكدورة الفكر ، ونحود النفس ، وخَبَس ^(٤) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ويوجب الزلفة لذيّه بمنّه .

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به ، فأمضه على ما أريناه وحدّدناه ، غير هائب له ولا مرتاب به . وهو كثير ، وفيما جئنا به منه كاف .

١٥ (١) هذا النص يوافق ما في ب . وفي أ بدل ما بين القوسين « وعلامات التأنيث كذا وأوصافها كذا » وتفق تسخّاب ، ش إلى قوله بين القوسين : « وقالوا » وفي ش بعد هذا : « ومن المؤنث الذي فيه علامات التأنيث كذا ، أو أوصافه كذا » .

(٢) كذا في أ وفي س ، ب « روي » .

(٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٤) كذا في ش ، ب وفي أ : « وقياسا » .

(٥) هذا الضبط عن ب . وفي أ « مثله » بكسر فسكون ، وكل صحيح .

(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ « حادون » .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « جمود » .

(٨) أي كساده ووقوفه .

باب في تداخل الأصول الثلاثية والرابعة والخامسة

ولنبداً من ذلك بذكر الثلاثي منفرداً بنفسه، ثم مداخلاً فوقه .
اعلم أن الثلاثي على ضربين : أحدهما ما يصفو ذوقه، ويسقط عنك التشكك
في حروف أصله ؛ كضرب ، وقتل ، وما تصرف منهما . فهذا مالا يُرتاب به في جميع
تصرفه ؛ نحو ضارب ، ويضرب ، ومضروب ، وقاتل ، وقتال ، وأقتل القوم ،
وأقتل ، ونحو ذلك . فما كان هكذا مجرداً واضح الحال من الأصول ، فإنه يحى نفسه ،
وينفى الظنة عنه .

والآخر أن تجدد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فهنا يتداخلان ،
ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه ، وهو في الحقيقة
من أصل غيره ؛ وذلك كقولهم : شىء رخو ورخود^(١٢) . فهما — كما ترى — شديداً
التداخل لفظاً ، وكذلك هما معنى . وإنما تركيب (رخو) من رخ و ، و تركيب
(رخود) من رخ د ، وواو (رخود) زائدة ، وهو فعول كعلود^(١٤) ، وعسود^(١٥) ، والقاء^(١٦)
والعين من (رخو) و (رخود) متفتقان ، لكن لا ماهما مختلفان . فلو قال لك قائل :
كيف تحقر (رخوداً) على حذف الزيادة ، لقلت : رُخيد ، بحذف الواو وإحدى
الدالين . ولو قال لك : كيف تبنى من رخو مثل جعفر ، لقلت (رخوى) ومن
(رخود) : رخود ؛ أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين ؛ وذلك أن

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مجردة » .

(٢) الرخود اللين . وهو من الرجال : اللين العظام الرخوما .

(٣) كذا في أ ، في ب ، ش : « رخود »

(٤) يقال رجل علود : غليظ الرقة .

(٥) رجل عسود : قوى شديد .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « قاء » .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « متفقان ... مختلفان » وكل صحيح .

الرخو الضعيف، والرخود المتثنى، والثقتى عائد إلى معنى الضعف، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره، وقُل من هذا الأمر ذاتُ يده .

ومن ذلك قولهم : رجل ضباط، وضيطار . فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى مع ذلك واحد، فهو أشد للإلباسه . وإنما (ضباط) من تركيب (ض ي ط)، وضيطار من تركيب (ض ط ر) . ومنه (قول جرير) :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بني صوطرى ! لولا الكنى المقننا

فضباط يحتمل مثاله ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون فعلاً نخباً و رباط ، والآخر أن يكون فيعلاً تخينام وغيداق، والثالث أن يكون فوعلاً كتوراب . فإن قلت : إن فوعلاً لم يأت صفة، قبل اللفظ يحتمله وإن كانت اللغة تمنعه . ومن ذلك لوقة والأوقه ، وصوص وأصوص ، وينجوج وألنجوج ، وضيّف وضيّق ، وفي قول أبي زيد . ومن ذلك حبة وحواء ، فليس حواء من لفظ حبة كعطار من

(١) كذا في أ . وفي شه ، ب : « كان » . (٢) كذا في أ . وفي شه ، ب : « تضعف » وهو محرف عن يضعف . وفيها : « وتقل » . (٣) الضباط : العظيم الجنين ، والضيطار يقال لهذا ، ولثيم . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : « قوله » . (٥) يقال للقوم إذا كانوا لا يشنون غنا . بنو صوطرى . وجرير يجهو بهذا الفرزدق وقومه ، وكان غالب أبو الفرزدق يارى صحم بن ثعلب الرياحى في عقر النوق تكهما في قصة معروفة . وانظر اللسان في منظر والتقااض ٨٣٣ . وهو البيت ٥٨ من قصيدته التي أولها :

أقننا وربنا الديار ولا أرى كروبنا بين الحنين مريباً

(٦) هولة في الخاتم . (٧) من معانيه الكريم . ويقال : شباب غيداق : ناعم . (٨) اللوة والألوة : طعام طيب يكون من الزبد والربط . (٩) الصوص : البخيل . والأصوص : الناقة الكريمة الموثقة الخلق . وتقول العرب : ناقة أصوص عليها صوص . وإذ كان معنيهما مختلفين كما رأيت لا يكونان من هذا الباب . (١٠) هو عود طيب الريح يشخره . (١١) أى أن يكون صيفن من صفن ، يقال : صفن إلى القوم إذا جاء إليهم حتى يجلس معهم . ونخص هذا بأبي زيد لأن أباهيد وغيره يرون أن الصيفن من مادة الضيف والتون زائدة ، وعلى هذا لا يكون الضيف والصيفن متداخلين . وانظر اللسان في ضيف وصيفن .

اليعطر، وقطآن من القطن، بل حية من لفظ (ح ي ي) من مضاعف الياء،
وحواء من تركيب (ح و ي) كشواء وطواء. ويدل على أن الخلية من مضاعف
الياء ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم في الإضافة إلى حية بن بهذلة: حيوي.^(١)
فظهر الباء عينا في حيوي قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء
واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء آلبة؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو
حيوت. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحية والحواء من
لفظ واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلأن فعلا في المعاناة إنما يأتي من
لفظ المعاني؛ نحو عطار من العطر، وعصاب من العصب. وأما الآخر فلأن
ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان؛ ألا ترى أن باب طويت
وشويت أكثر من باب حييت وعييت. وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة
السماع وظلته للقياس؛ ألا ترى أن سماعا واحدا غلب قياسين اثنين.

نعم وقد يمرض هذا التداخل في صنعة الشاعر فيرى أو يرى أنه قد جلس
وليس في الحقيقة تبحرنا، وذلك كقول القطامي:

* مستحقين فؤادا ما له فاد *^(٥)

(١) انظر الكتاب ٢ / ٧٣. وحية بن بهذلة قبيلة عربية. (٢) يريد من لفظ الحواء،
وهو مادة حريت. (٣) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "المعاينة... المعاني". والمعاينة
لشيء: معاينته وملاسته ومباشرته، وترادف هنا النسب. (٤) كذا في أ، ج. وفي ش، ب:
«جانس». (٥) صدره: * كنية الحى من ذى الغيبة احتملوا *
وهو من قصيدته التي مطلعها:

ما اعتاد حب سليمي حين ممتاز ولا تقضى بواق دينها الطلادى
يقول فيها:

ما للكواعب ودعن الحياة كما ودعنى واتخذن الشيب ميعادى

ثم يقول: كنية الحى... ونية الحى بعده وتحوله عن متجمه إلى آخر. يقول: ودعنى وبعدن عن كبد هذا
الحى إذ احتملوا من ذى الغيبة، وهو موضع، ويقول: إنهم استحقوا معهم واحتملوا أسيرا لأفداء له
من الأسر، يعنى نفسه وقم أسيرا لمن سلبت فؤاده من الحى.

فقداد من لفظ (فأد) وقد من تركيب (فدى) ، لكنهما لما تقاربا هذا
التقارب دتوا من التجنيس . وعليه قول الخمصي :
* وتسويف العدا من السوافي^(١) *

فظاهر هذا يكاد لا يشك أكثر الناس أنه مجئس ، وليس هو كذلك . وذلك أن
تركيب (تسويف) من (س وف) وتركيب (السوافي) من (س ف ي)^(٢) ، لكن
لما وجد في كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو جرى في بادى السمع مجرى
الجنس الواحد ؛ وعليه قال الطائي الكبير :

أَلَحْدُ حوى حَيَّةَ المَلْحِدِينَ ! وَلَدُنْ تَرَى حال دون الثراء^(٣) !

فيمر رواه هكذا (حوى حية الملحدين) أى قاتل المشركين ، وكذلك قال في آخر

البيت أيضا :

* ولدن ترى حال دون الثراء *

(١) هو عبد السلام بن رغيان المعروف بديك الجن . وانظر رسالة الففران طبع المعارف ٣٨٣

(٢) « العدا » كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « العذاب » ، وفي رسالة الففران « الفنون » .

و « السوافي » كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « السواف » . والسواف جمع السافي ، وهو الريح التي

تسمى الزراب أو هو الزراب نفسه ، ضربه مثلا لما يبعث الأذى . والسواف : الهلاك ، وقد ضرب هذا

في رسالة الففران . (٣) هذا على روايته « السواف » وأما على رواية رسالة الففران « السواف »

وهو الهلاك فالمادة للتسويف والسواف واحدة . (٤) في غير أ بعدها زيادة : « ورا » .

(٥) هذا في مرثية لخالد بن يزيد بن مزيد الشيباني . وترى « ألد » و « لدن » مرفوعين ، وهو

ما في الديوان . وفي أصول النحاة : ألداء ، ولدن ينصبهما . والوجه ما أتيه . يقول ، أبحوى لحد

حية الملحدين ! يعجب من هذا . والملاحدون الكافرون ، وجيهم : مهلكهم كما يهلك الحية من لدغه .

و « لدن ترى » فاللدن النام وهو من إمالة الصفة للوصف أى أبحول ترى — وهو هنا تراب القبر —

دون الفنى والوفر الخالين فيه بحلول المرق . (٦) أى لا فيمن روى : جنة الملحدين : والملاحدون

في هذه الرواية الذين ألدوه في قبره ووضعوه في لحد . وهم المشيعون . يقول : هنا جنتنا جميعا فكذب

بضمنا اللد ! و يقول التبريزي في شرحه : « والصواب هو الرواية الأولى » .

بفاء به يحىء التجنيس ، وليس على الحقيقة تجنيساً صحيحاً . وذلك أن التجنيس
عندهم أن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان ؛ كالمقل ، والمقل ، والمقلعة ،
والعقيلة ومعقلة . وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس . وليس الثرى من
لفظ الثراء على الحقيقة ؛ وذلك أن الثرى — وهو الندى — من تركيب (ث رى) لقولهم :
التقى الثريان . وأما الثراء — لكثرة المال — من تركيب (ث ر و) ؛ لأنه من الثروة ؛
ومنه الثرياً ؛ لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صغر ممراتها ، فكانها كثيرة العدد
بالإضافة إلى ضيق المحل . ومنه قولهم : ثرونا بنى فلان ، ثروهم ثروة ، إذا كنا
أكثر منهم . فاللفظان — كما ترى — مختلفان ، فلا تجنيس إذاً إلا للظاهر . وقد ذكرت
هذا الموضوع في كتابي في شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت ، وأن الفراء
تسمح في ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله ، وأن عذره في ذلك تشابه اللفظين
بعد القلب .

ومن ذلك قولهم : عدد طيس ، وطيسل . فالياء في طيس أصل ، وتركيبه من
(ط ي س) و [هى] في طيسل زائدة ، وهو من تركيب (ط س ل) . ومثله الفيشة ،
والفيشلة : حالهما في ذلك سواء . وذهب سيبويه في (عنسل) إلى زيادة النون ،
وأخذها من قوله :

عَسَلَانِ الذَّنْبِ أَمْسَى قَارِبَا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلْ

(١) المعقلة : الدية . (٢) يقال ذلك إذا جاء المطر فصرخ في الأرض حتى يلتن
هو وندى الأرض . (٣) يريد أن الفراء ذكر الثرى والثراء في المقصور والممدود ، فالترا ، بمدود الثرى ،
وهما من مادتين مختلفتين ، وشرط هذا اتحاد المادة . (٤) أى كثير . (٥) زيادة
في أ ، سقطت في ش ، ب . (٦) انظر الكتاب ٢/٣٥٠ . وعبارته : « وما جعلته زائدا
ثبت الغسل لأنهم يريدون العسل » وتراه لم يورد البيت الذى أوردته المؤلف . والغسل النافعة السريعة .
(٧) أى ليد ، وقيل : النافعة الجعدي . وانظر اللسان في عسل . وجرم في الجهرة ٢٥٢/١ بنسبه
إلى ليد ، وليس هذا البيت في قصيدة ليد التى على هذا الروى في الديوان .

وزهد محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ (العفس) وأن اللام زائدة ،
وزهد بها مذهب زيادتها في ذلك ، وأولاً لك ، وعبدل وبابه ، وقياس قول محمد
ابن حبيب هذا أن تكون اللام في فيشلة وطيسل زائدة . وما أراه إلا أضعف
القولين ، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع ، فكيف بزيادة
النون غير ثانية . وهو أكثر من أن أحصره لك .^(٢١)

فهذه طريق تداخل الثلاثي [بعضه في بعض . فأما تداخل الثلاثي] والرباعي^(٢٢)
لتشابههما في أكثر الحروف فكثير منه قولهم : سَيطَ ، وسَبَطَ . فهذان أصلان
لا محالة ؛ ألا ترى أن أحدا لا يدعى زيادة الراء . ومثله سواء دَسِثَ ، ودِمَثَ ،
وحَجِجَ ، وحَجَجَر . وزهد أحمد بن يحيى في قوله :^(٢٣)

* يَرْدُ قَلْعًا وَهَدِيرًا زَعْدًا *^(٢٤)

إلى أن الباء زائدة ، وأخذه من زَعَدَ البعير يُزَعِدُ زَعْدًا في هديره . وقوله : إن الباء
زائدة كلام تجمعه الآذان ، وتضيق عن احتمال المعاذير . وأقوى ما يذهب إليه فيه^(٢٥)
أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسَبَطَ وسَبَطَ . وإن أراد ذلك أيضا فإنه قد
تعجرف . ولكن قوله في أسكفة الباب : إنها من استكف الشيء أي انقبض أمر^(٢٦)

(١) حبيب : اسم أمه ، فلذلك لا يصرف . وانظر مراتب النحويين ص ١٥٧ ، والبقية ٢٩

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : «أحضره» .

(٣) هذا على ما في ج . وقد خلا من هذه الزيادة أ ، ب ، ش .

(٤) الحجج : المتفتح السمين . والحجج أيضا : النليظ ، يقال وترحجج .

(٥) أي العجاج ؛ كما في اللسان في زعبد . وانظر ديوانه ٧٤

(٦) «يرد» كذا في أصول الخصائص . وفي اللسان : «يرج» . وفي سر الصناعة (مرف الباء) : «يرد»

ر «قلعا» كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : «قلعا» . وهو تحريف ، والقلع والزعبد : هدير البعير .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : «المعادر» .

(٨) الأسكفة : غبة الباب .

لا يتأدى وليده، رويناً ذلك عنه . وروينا عنه أيضاً أنه قال في (تنوير) : إنه
تقوم من النار . وروينا عنه أيضاً أنه قال : الطيخ : الفساد [قال] : فهو من
تواطخ القوم . وسند ذلك في باب سقطات العلماء بإذن الله .

ولكن من الأصليين المتداخلين : الثلاثي^(١) والرباعي^(٢) قولهم : زيم ، وازرأتم^(٣) ،
وخضل^(٤) ، واخضأل^(٥) ، وأزهر ، وازهار ، وضفد واضفأد ، وزلم القوم ، وازلاقموا ،
وزغب القرخ ، وازلقب^(٦) . ومنه قولهم : مبلغ ، وبلعوم ، وحق ، وحلقوم ، وشي ،
صلد ، وصلادم ، وسرطم ، وسرواط . وقالوا للأسد : هرماس ؛ وحدثنا أبو علي^(٧)
عن الأصمعي أنه قال في هرماس : إنه (من الهرس) . وحدثنا أيضاً أنهم يقولون :
لبن مَارِص . وقالوا دِلَاص ، ودَلَامِص ، ودُمَالِص . وأنشد ابن الأعرابي :

فبانت تشوي والليل داج ضماریط آستها في غير نار^(٨)

ومن هذا أيضاً قولهم : يعير أشدق ، وشدقم^(٩) .

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يادى » . وقوله : أمر لا يتأدى وليده هذا مثل يضرب
لشيء شديد الذي يتأدى فيه الجلبة والظلم لا الصغار . يريد استنكار رأي ثعلب هذا وأنه ركباً أمراً إذا .
(٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٣) زيم وازرام : اقطع . (٤) خضل واخضال :
اجل وندى . (٥) ضفد واضفأد : كان كثير اللحم تغليلاً في حق . وما أثبت موافق لما في ب .
وفي أ : « صفد واضفأد » . وفي ج : « صفد واضفأد » . وفي ش : « صفد واضفأد » . وكل هذا تحريف .
(٦) زلم القوم وازلاقموا : أسرعوا وارتحلوا . (٧) زغب وازلقب : طلع ريشه .
(٨) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بلع » وما أثبت هو الصواب . (٩) السرطم والسرواط :
الذي يطع ككل شيء . وما أثبت هو الصواب ؛ إذ يظهر فيه التداخل المطلوب . وفي أ ، ج : « سرطم »
وسرطم ، وفي ش ، ب : « سولم وسواطي » . وكل هذا تحريف . (١٠) كذا في أ ، وفي ب :
« أخذ من الهرس » . (١١) هو الحامض كالقارص . وكان ينبغي ذكر هذا الوصف ،
ليبين التداخل . (١٢) الالتقاط الثلاثة في معنى البراق . (١٣) جاء في اللسان في ضبط
البيت هكذا القضم بن مسلم البكائي :

وبيت أمه فاساغ نسا ضماریط آستها في غير نار

وفيه أن ضماریط الأست ما حوالها ، كأن الواحد ضماریط أو ضمراط أو ضمروط مشق من الضروط . ومن
هنا كان للتداخل الذي يعنيه أبو الفتح . (١٤) أي واسع الشدق .

- ويبغى أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ، ورباعي . وهو قياس قول
 أبي عثمان ؛ ألا تراه قال في دُلايص : إنه رباعي ، وافق أكثره حروف الثلاثي ؛
 كسبِط ، وسبَطَر ، ولؤلؤ ، ولآلٍ . فلؤلؤ رباعي ، ولآل ثلاثي . وقياس
 مذهب التحليل بزيادة الميم في دُلامص ، أن تكون الميم في هذا كله زائدة ،
 وتكون على مذهب أبي عثمان أصلا ، وتكون الكلمة التي اعتقت هذه الحروف
 عليها أصلين ، لا أصلا واحدا . نعم ، وإذا جاز للتحليل أن يدعى زيادة الميم
 حشوا - وهو موضع عزيز عليها - فزيادتها آخر أقرب مأخذا ؛ لأنها لما
 تأخرت شابهت بتطرفها أول الكلمة الذي هو معانٍ ^(١) لها ومِظنة منها .
 فقياس قوله في دُلايص : إنه فعامل أن يقول في دُمالص : فعامل ، وكذلك
 في عُمارص ، وأن يقول في بُلُوم ، وحُلقوم : إنه فعلوم ؛ لأن زيادة الميم آخر أكثر
 منها أولا ؛ ألا ترى إلى تلقيم ^(٢) كل واحد من دِلِّيم ^(٣) ، ويدرِّيم ^(٤) ، ودِقِّيم ^(٥) ، ونسِّيم ^(٦) ،
 ونُدِّيم ^(٧) ، وسُنِّيم ، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره . ولم نرأيا عثمان خالف في هذا
 خلافة في دُلامص . ويبغى أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابه لأولها ، فكانت
 زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشوا . فاما ازراءم ، واضفاد ، ونحو ذلك فلا تكون
 همزته إلا أصلا ، ولا تحملها على باب شامل ^(٨) ، وشمال ؛ لقلة ذلك . وكذلك لام
 أزلفب هي أخرى أن تكون أصلا .

- (١) كذا في أ ، ج . وفي ب : « معاذ » ، وفي ش : « معاد » . والمعان : الجاء ، والمزل .
 (٢) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « تلقيم » . (٣) من معاني العجوز المسنة .
 (٤) هي الثافة المسنة . (٥) هو التراب ، يقال : بقيه القدم ، كما يقال : بقيه التراب .
 (٦) هو الواسع الصدر . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بزيادة » .
 (٨) كذا في أ . وفي ش : « يحملها » ، وفي ج : « تحملها » . وفي ب غير منقوطة .

ومن الأصليين الثلاثي والرابعي المتداخلين قولهم : قاع قَرِقَ^(١) ، وقَرِقَرُ^(٢) ، وقَرِقُوسُ^(٣) ، وقولهم : سَلِسَ ، وَسَلَسَلْ ، وَقَلَقَ ، وَقَلَقَلْ . وذهب أبو إسحاق في نحو قلقل ، وصَلَصَلْ ، وَجَرَجَرَ ، وقَرَقَرَ ، إلى أنه فَعَلَلْ ، وأن الكلمة لذلك ثلاثية ، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بَرَضَ^(٤) ، وَزَغَدَبَ ، وَسَبَطَ ، وَسَبَطَرَ ، وَدَمَتَ ، وَدِمَثَرَ ، وإلى قول العجاج :

* رَكِبْتُ أَخْشَاهُ إِذَا مَا أَحْبَبَا *^(٥)

هذا مع قولهم وَتَرَجَجَرَ ؛ للقوى الممثل . نعم ، وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب ؛ ألا ترى إلى كثرة في نحو زَلَزَ ، وزَلَزَل ، ومن أمثالهم (تَوَقَّرِي يَا زِلْزَه) فهذا قريب من قولهم : قد تَزَلَزَلَتْ أَقْدَامُهُمْ إِذَا قَلَقْتَ فُلْمَ^(٦) تَثَبْتُ . ومنه قَلَقَ ، وَقَلَقَلْ ، وَهَوَّاهُ ، وَهَوَّاهَا ، وَغَوَّاهُ ، وَغَوَّاهَا ؛ لأنه مصروفًا رباعيًا ، وغير مصروف ثلاثي . ومنه رجل أَدْرَدَ ، وقالوا : عَصَّ عَلَى دُرْدُرِهِ ، وَدُرْدُورِهِ . ومنه صَلَّ ، وَصَلَصَلْ ، وَصَجَّ ، وَعَجَجَ . ومنه عَيْنُ ثَرَّةٍ وَثَرَاتَةٍ . وقالوا : تَكَلَّمْ مِنَ الْكَلَمَةِ ، وَحَثَثْ ، وَحَثَّتْ ، وَرَقَرَقَتْ ، وَرَقَّقَتْ ؛ قال الله تعالى :

(١) أي أَمْلَسَ مستور . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المنشرة » .

(٣) « أخشاه » أي أخوفه ، والحديث عن المهمة المذكور قبل في قوله :

* ومهمه هالك من تعرجا *

وقوله : « أحببا » أي بدا واعترض في قوة وهول . وبهذا يتداخل مع حجير . وانظر اللسان في حيج وخشي ، والديوان ٩ ، والانتصاب ٤٠٣ . (٤) « زلزة » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « زلزلة » وهو خطأ . والزلزة الطياشة الخفيفة من قولهم : زلَّ : قلق . (٥) كذا في أ ، وفي ش ، ب بدلها : « و » . (٦) هو الأحق . (٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « مصروف » . يريد أنك إذا صرفت (غوغاه) كان أصله غوغاه ومن مضغف القاء والعين فأبدلت الواو الأخيرة همزة ، فكان كالقمام . والوجه الآخر أن تجعل الهمزة للتأنيث ، فيكون غوغاه كغمره . وانظر الكتاب ٣٨٦/٢ . (٨) وصف من الدرد ، وهو ذهاب الأسنان . (٩) الدردو : منبت الأسنان .

(١٠) تراء . يعني بالدردو الدرد . والذي في اللسان والقاموس أن الدردو موضع في وسط البحر يجيش مائه ، لا تكاد تسلم السفينة منه . (١١) هي الغلغلة المدورة ؛ وتكلم : لبها .

« فَكُجُّوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ^(١) » وهذا ياب واسع جدا ، ونظائره كثيرة : فارتكب أبو إسحاق مرجا وعزرا ، ويحب فيه عددا جمًا ، وفي هذا إقدام وتعجرف . ولو قال ذلك في حريف أو حرفين كما قال الخليل في دَلَامِص ، بزيادة الميم ، لكان أسهل ؛ لأن هذا شيء إنما أُحْتِمِلَ القولُ به في كلمة عنده شاذَّة ، أو عزيزة النظير . فأما الاقتحام بباب منقاد ، في مذهب متعاد ^(٢) ، ففيه ما قدمناه ؛ ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثبوت إلا في مرمريس ، وحكى غير صاحب الكتاب أيضا مرمريت ، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين ، كما أبدلت منها في سِتْ ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

يا قاتلَ الله بنى السُّعَلَاتِ عمرو بن يربوع شرارَ النَّاتِ ^(٣)

* غير أعفَاء ولا أكيات * فابدل السين تاء .

فإن قلت : فإننا نجد للمرمرية أصلا يحتازه إليه وهو الممرت ^(٥) ، قيل : هذا هو الذي دعانا إلى أن قلنا : إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرمرية بدلا من سين مرمريس . ولولا أن معنا مررتا لقلنا فيه : إن التاء بدل من السين البتة ، كما قلنا ذلك في سِتْ ، والنات ، وأكيات . فإن قال قائل متصرا لأبي إسحاق : لا ينكر ^(٦) أن يأتي في المعتل من الأمثلة ما لا يأتي في الصحيح ؛ نحو مسيد وميت ، وقُضَاة ودُعَاة ، وقيدودة ، وصيرورة ، وكنونة ، وكذلك يحىء في المضاعف ما لا يأتي

- (١) آية ٩٤ سورة الشعراء . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « متاد » .
(٣) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « تكثير » . (٤) السُّعَلَاة : النول أو ساحة الجرن ، جعل أهمهم كالقول أو كالساعة الأجنبية ، وقد كتب « السُّعَلَاة » بالفاء المفتوحة مجازة للنات ، وكتب في اللسان في أنس : السُّعَلَاة والأكيات يريد الناس والأكيات . وقد كتب في أ قبالة النات س ، ونحت الناء في أ يات من للدلالة على أصل الحرف قبل الإدخال . والربو لعلاب بن أدلم كما في الزوائد ١٠٤ ، وزاد ابن دريد في الجهرة ٣ / ٣٣ : « أغله الشكرى » وانظر الأتني ٧٠٣ .
(٥) هو المكان لا ثبت فيه . (٦) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « تنكر » .

في غيره من تكرير الفاء . بل إذا كانوا قد كزروها في مرمريت ، ومرمريس ، ولم
 نرى الصحيح قَبِيلاً ولا فَعْلَةً في جمع فاعل ، ولا فيعلولاً مصدراً كان ماذهب إليه
 أبو إسحاق من تكرير الفاء في المضاعف أولى بالجواز ، وأجدر بالتقبل ، فهو قول ،
 غير أن الأول أقوى ؛ ألا ترى أن المضاعف (لا يَلْتَمِى)^(١) في الاعتلال إلى غاية
 الياء والواو ، وأن ما أُعِلَّ منه في نحو ظَلَّت ، وَمَسَّت ، و (ظَنَّت في ظننت)^(٢) ،
 ونَقَضِيَّت ، ونَقَضِيَّت من الفَضَّة ، وتسَرَّت من السُّرِّيَّة ، ليس شيء
 من إعلال ذلك ونحوه بواجب ، بل جميعه لو شئت لصححته ، وليس كذلك
 حديث الياء والواو والألف في الاعتلال ، بل ذلك فيها في عام أحوالها التي اعتلت
 فيها أمر واجب أو مستحسن في حكم الواجب ، أعني باب حارِى ، وطائى - وياجِلْ ،
 وياؤسْ ، وآيَةٍ في قول سيدييه .^(٣) فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بَيْئَسَ ، فإنما
 ذلك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معروضة للعلّة ، وكثيرة الانقلاب عن
 حروف العلة ، فأجريت (بَيْئَسَ) عنده مجرى سيّد ، وهين ، كما أجريت التجزئة^(٤)
 مجرى التعزية في باب الحذف والتعويض ، وتابع أبو بكر البغداديّين في أن الحاء
 الشانية في حنثت بدّل من ثاء ، وأن أصله حَنَثَتْ . وكذلك قال في نحو ثَوَّة ،

(١) كذا في ش . وفي أ ، ب : « لم يته » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ج : « ظنيت وتظنيت » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٨

(٤) يريد ابن جني أن يئسا فيعل — بكسر اللين — على هذه القراءة وهو يختص بالمثل كسيد

وميت ، ولكن الذي سوغ ذلك مجبته في المهور وهو قريب من المثل . وقد وافق الأعمش في هذه

القراءة عيسى بن عمر ، وعن الأعمش قراءة أخرى يئاس . راجع البحر المحيط ٤/١٣٤

(٥) كذا في ش ، ب . أ : « حرف » .

وثرارة : إن الأصل فيها ثُرارة ، فأبدل من الراء الثانية ثاء ، فقالوا : ثرارة . وكذلك طَرَدَ هذا الطرد . وهذا وإن كان عندنا غلطا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ، ولا مقاربا في المخرج له فإنه شَقَّ آخر من القول . ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء ، وإنما هي عين أبدلت إلى لفظ الفاء ، فأما أن يدعى أنها فاء مكررة فلا .

فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي . وهو كثير جدًا فاعرفه ، وتوقَّ حمله عليه أو غلظه به ، ومن كل واحد منهما عن صاحبه ، ووالله دونه ؛ فإن فيه إشكالا . وأشدنى الشجری لنفسه :

أناف على باقي الجمال ودققت بأنوار عُشْبٍ مخضبل عوازيه^(٢)

وأما تزاحم الرباعي مع الخماسي فقليل . وسبب ذلك قسلة الأصلين جميعا ، فلما قلَّ قلَّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما ؛ إلا أن منه قولهم : ضَبَّطَ^(٣) ، وضَبَّطَ^(٣) ، وقوله أيضا :

* قد دَرَدَبْتُ والشيخ دَرَدَيْسُ^(٤) *

ف(دردبت) رباعي و(درديس) خماسي . ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن يبنى من (درديس) فِعْلا فحذف خامسه ؛ كما أنه لو بنى من سفرجل فعلا عن ضرورة لقال : سَفَرَجَ .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الطرز » . (٢) « مخضبل » كذا في ش ، ب ، أ . وزيد أ بأن كتب خارج البيت : « مزهَر » على أنها رواية أخرى . (٣) الضبط والضببطى : كلمة يفزع بها الصبيان . (٤) قبله : * أم عيال حمة تموس *
والفحمة : المتقدمة في السن . والتموس : الطوفان بالليل ، أو إصلاح المبيشة . والدردية : الخضوع والذل . والدرديس هنا الثاني من الشيوخ . وأظن اللسان في درديس .

باب في (المثلين) ^(١) : كيف حالهما في الأصلية والزيادة،

وإذا كان أحدهما زائدا فأيهما هو ؟

اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ^(٢) ومعه حرفان مثلاً
لا فَيُرْفَهُما أصلاً، متصليين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو الحَفِيف ^(٣) ، والصَدِيد ^(٤) ،
والقَصَص ^(٥) ، وصَبَبَت ^(٦) ، وحَلَّت ^(٧) ، وشَدَّدَت ^(٨) ، ودَدَن ^(٩) ، وبين . وأما المنفصلان فنحو
دَعِد ^(١٠) ، وتَوَيْت ^(١١) ، وطَوَيْت ^(١٢) ، وقَلَى ^(١٣) ، وسَلِس ^(١٤) . وكذلك إن كان هناك زائد فالحال
واحدة ؛ نحو حَمَام ^(١٥) ، وسِمَام ^(١٦) ، وثَالِث ^(١٧) ، وسَالِس ^(١٨) ؛ رويتا عن الفراء قول الراجز :
ممكورة غَرَّتِي اليُوشَاح السَالِس ^(١٩) تضحك عن ذِي أَثَرٍ غُضَارِس ^(٢٠)

وكذلك كَوَكَب ^(٢١) ، ودَوْدَح ^(٢٢) . وليس من ذلك دَوَادِم ^(٢٣) ؛ لأنه مهموز .

(١) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « أن المثلين » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أصل » .

(٣) الحفف : ضيق العيش وشدة . وهو بالمهمله في أ ، ب . وفي ش : « الحفف » .

(٤) بين — بالتحريك ، ويسكن ثانيه — : عين أو واد بين صاحك وضو يحك ، وتيسل :

في بلاد نزاعة ، وقيل غير ذلك . وانظر القاموس ومعجم البلدان .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما » .

(٦) من معانيه الحية والقطن .

(٧) جمع سم .

(٨) السالس : السلس اللين . (و غضارس) كذا بالنتين المعجمة في ش ، ب . وفي أ ، ج : « غضارس »

بالعين المهملة ، وكلاهما منناه : يارد حذب . وجاء الشطر الأخير في اللسان (عطمس) مع شطر آخر .

(٩) في اللسان أن ابن جني ذكر هذا اللفظ ولم يفسره .

(١٠) هكذا يجعل ابن جني هذا الحرف مهموزاً . والذي في اللغة ثانی حروفه وار ، ولم يذكرها

المهمز . وهو صغ كالد من السمر .

وكذلك إن كان هناك حرفان تُسقطهما الصنعة جَرَيًا في ذلك تجرى الحرف الواحد
(١١) كَأَلْفِ حَامٍ وَسَمَامٍ، وواو كوكب ودَوْدَحٍ) وذلك أَلْتَدَدُ، ولندد؛ يوضح ذلك الاشتقاق
في أَلْتَدَدُ؛ لأنه هو الأَلْدُ. وأما أَلْتَجَجُ فإِنَّ عِدَّةَ حروفه خمسة، وثلاثة نون ساكنة،
فيجب أن يُحْكَمَ بزيادتها فتبقى أربعة ؛ فلا يخلو حيثُ أن يكون مكرر اللام ؛ كجاء
قُعْدُدُ وُشْرُبُ، أو مَزِيدَةُ في أوْلِه المَمْزُةُ ؛ كأحر، وأصفر، وإئِمد . وزيادة
المَمْزَةُ أوْلا أكثر من تكرير اللام آخرًا . فعل ذلك ينبغي أن يكون العمل . فتبقى
الكلمة من تركيب (ل ج ج) ، (فِتْلَاهَا إِذْنُ أَصْلَانِ) وكذلك يَلْتَجَجُ ؛ لأن الياء
في ذلك كالمَمْزَةِ ؛ كما قدّمناه . فِتْلَا أَلْتَجَجُ وَيَلْتَجَجُ أَصْلَانِ كَيْثَلُ أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ .
فهذه أحكام المثلين إذا كان معهما أصل واحد في أنهما أَصْلَانِ لا محالة .

- ١٠ . فإما إذا كان معك أَصْلَانِ ومعهما حرفانِ مِثْلَانِ فعلِ أَضْرَبَ : منها أن يكون
هناك تكرير على تساوى حال الحرفين . فإذا كَانَا كَذَلِكَ كانت الكلمة كلها
أصولًا، وذلك نحو قَلْقَلْ، وصمصع، وقرقر . فالكلمة إذاً لذلك رباعية . وكذلك
إن اتَّفَقَ الأوَّل والثالث، واختلف الثاني والرابع؛ فالمِثْلَانِ أيضا أَصْلَانِ . وذلك
نحو قَرْقِغٍ وقَرْقِلٍ، وزَهْزَقٍ ؛ وجَرِجٍ . وكذلك إن اتَّفَقَ الثاني والرابع ؛ واختلف
(٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣)

- ١٥ . (١) كذا في ش، ب . وقد خلت من هذه الزيادة أ . (٢) كذا في أ . وفي ش، ب :
« غَلَانٌ » . (٣) هو واد في ديار بني سليم . انظر معجم ياقوت . (٤) كذا في ش،
ب . وفي أ : « تكثير » . (٥) ثبت ما بين القوسين في أ ، وسقط في سائر الأصول .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « كان » . (٧) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :
« شضع » ؛ ويُقال : صمَّعَ القومَ : فرَّقهـم . (٨) يقال : فسَّرَ البعيرَ : هدر .
(٩) هو ثبات الرجل . (١٠) هو قبض النساء . (١١) أى أكثر من الضحك .
(١٢) يقال : جرِجَ الشرابُ : شربه . (١٣) يريد الثاني والرابع، والأوَّل والثالث
من الحروف الأصول دون نظر إلى الزوائد .

الأول والثالث ؛ نحو كَرِير^(١) ، وقِسْطاس ، وهَزْزَان^(٢) ، وشَلْع^(٣) ، فالْمِثْلَان أيضا أصْلان . وكلّ ذلك أصل رباعي . وكذلك إن اتفق الأول والرابع ، واختلف الثاني والثالث ؛ فالْمِثْلَان أصْلان ، والكلمة أيضا من بنات الأربعة . وذلك نحو قُرْبِي^(٤) ، وصَفْصَفَة [وسَلْعُوس^(٥)] . وكذلك إن اتفق الأول والثاني ، واختلف الثالث والرابع ، فالْمِثْلَان أصْلان ، والكلمة أيضا رباعية . وذلك نحو دَيْدَبُون^(٦) ، وزَرْفُون^(٧) : هما رباعيّان ؛ كجاء دَدَن وكوكب في الثلاثة . ومثالها (قِمْلُول^(٨)) تكيسفوج^(٩) ، وعيضموز^(١٠) . فهذه حال الرباعي .

وكذلك أيضا إن حصل معك ثلاثة أحرف أصول ، ومعها مثْلان غير ملتقيين ، فهما أيضا أصْلان ، وذلك كقُولُم زَبْعِي^(١١) ، وتَمْشَلِيْق^(١٢) ، وشَفْشَلِيْق^(١٣) .

فهذه هي الأصول التي يكون فيها المثلان أصْلين . وما علمنا أن وراءَ ماحضَرَنَّا وأحضَرَنَّا منها مطلوبًا فَيُتَعَبَّ بالتمامه وتطلُّبه .

فأما متى يكون أحد المثلين زائدا فهو أن يكون معك حرفان أصْلان من بعدهما حرفان مثْلان ، فأحدهما زائد . وسنذكر أيُّهما هو الزائد عَقِيْب الفراغ من تقسيم ذلك . وذلك كَهَمْدَد^(١٤) ، وسررَد ، وجَلْبَب ، وشَمَلَل ، وصَعْرَر ، واسْحَنَكك ،

(١) في الفاموس واللسان أن ابن جنى ذكره ولم يفسره . ويقول صاحب الفاموس : « وعندي أنه تصحيف والصواب بالزاي آخره » وهو يريد الكرير وهو القتار الكبار . وقوله : « كرير » كذا في أ . وفي ش ، ب : « يطر » . وهو تحريف . (٢) هو الوثاب . (٣) هو الطويل . (٤) هو دكان البقال . (٥) هو السكاج ، وهو لحم بطيخ بخل . (٦) زيادة في ش ، ب ، ج . وقد غلت منها أ . وسلعوس بلد وراء طرسوس . (٧) هو اللهور أو الباطل . وانظر ص ٢٢ من هذا الجزء . (٨) يقال : ناقة زَرْفُون : سريعة . (٩) من معانيه حب القطن ، والخشب البالي . (١٠) من معانيها المعجوز والصخرة العظيمة . (١١) هو اللى . الخلق . (١٢) هو المعجوز المسترخية . (١٣) هي التمشليق . (١٤) هو راد في نهاية .

واقعنس . وكذلك إن كان معك حرفان أصلان بينهما حرفان مثلاً ، فأحد
المثلين أيضاً زائد . وذلك نحو سُلْمٌ ، وَقَلْفٌ ، وَكَمَرٌ ، وَقَطْعٌ . وكذلك إن فصل
بين المثلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين ، أو المتوسطين بينهما زائد ؛ فالحال
واحدة . وذلك نحو قُرْدُودٍ ، وَبَحْتِيَتٍ ، وَصَبِيمٍ . وَقُرْطَاطٍ ، وَصِفَنَاتٍ ، (وعشول) ،
(واعشوشب ، واخلوق) .^(٨)

فهذا حكم المثلين يحيثان مع الأصلين .

وكذلك إن جاء بعد الثلاثة الأصول ؛ وذلك نحو قَفْعَدِيٍّ ، وَسَهْلٍ ،
وَسَبْجَلٍ ، وَهَرَشَفٍ ، وَعَرَبِدٍ ، وَقَسْحَبٍ ، وَقَسْقَبٍ ، وَطَرَطٍ .^(٩)

وكذلك إن التقى المشلان حَشَوْا ؛ وذلك نحو عَلَكَدٍ ، وَهَلَقَسٍ ، وَدَبْحِسٍ ،
وَمُتْمَخِرٍ ، وَمُتْمَخِرٍ ، وَمُتْقِعٍ ، وَزَمَاقٍ ، وَشَعْلٍ ، وَهَمْلٍ ، وَعَدْبَسٍ ، وَتَجْنَسٍ .^(١٠)

(١) هو الغرين إذا يس . (٢) هو ما ارتفع من الأرض وظل . (٣) كذا في أ
بالمهمل ، وفي ش ، ب : « سَحْتِيَت » ، وكل صحيح . والسحت : السويق التليلي الدم ،
والسحت : الشديد . (٤) من معانيه السيد الشريف . (٥) هو كالبردة بوضع
تحت المرج . (٦) هو الجسم الشديد . (٧) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .
والعنول : القدم التي . (٨) كذا في ش ، ب . وسقط في أ . (٩) الفععد :
القصر . (١٠) يقال سقاء سبجل : ضخم . (١١) هو الشديد من كل شيء .
(١٢) هو الضخم . (١٣) هو الضخم . (١٤) هو الذي الضخم المسترخي .
(١٥) هو الفيلب الشديد المعنى . (١٦) من معانيه الجوع الشديد . (١٧) هو الضخم
العظيم الخلق . (١٨) هو المتكبر . (١٩) هو المتكبر أيضاً . (٢٠) هو الآخر .
(٢١) هو من يزل قبل أن يولج . (٢٢) من معانيه القشب . (٢٣) هو الشديد
الموتق الخلق من الإبل وغيرها . (٢٤) هو الجمل الضخم .

وكذلك إنَّ هَجَزَ بينَ المثلثين زائداً . وذلك نحو جَلَقَيزُ ، وهَلَيْسَيسُ ، وَتَرَصِيصُ ،
وَحَنَدَقُوقُ . فهذه الكلم كلها رباعية الأصل ، ولأحد مثليها زائد .

فأما هَمَرِشُ نَخَاسِيَّ ، وميمه الأولى نون ، وأدغمت في الميم لَمَّا لم يُخَفِّفْ . هناك
لَيْسَ ؛ ألا ترى أنه ليس في نبات الأربعة مثال (جَعْفَر) فَيَلْبَسَ به هَمَرِشُ . ولو
حَقَّرْتَ (هَمَرِشاً) لقلت (هُنَيْمِر) فأظهرت نونها لحركتها . وكذلك لو اسْتُكْرِهَتْ
على تكسيبها لقلت (هَنَامِر) . ونظير إدغام هذه التون إذا لم يخافوا لبسا قولهم
أعْمَى ، وَأَمَازَ ، وَأَمَاعَ . ولما لم يكن في الكلام (أَفْعَل) علم أن هذا انفعال ؛ قال
أبو الحسن : ولو أردت مثال انفعال من رأيت ولحزت لقلت : أَرَأَى ، وَالْحَزَّ .

فإن قلت : فما تقول في مثل عَدَّور ، وسَنُور ، واعْلُوط ، وانحَرُوط ، وهَبِيخُ ،
وهَبِيخُ ، وَجَبْرُوقَ ، وَبِمَعْنَى ، وَنَظَرُونَهُ ، وَزُونَكَ ، فَيَمْنُ أَخَذَهُ مِنْ زَاكَ يَزُوكَ — وعليه
حملة أبو زيد لأنه صرف فعله عقيبه معه — فإن هذا سؤال ساقط عنا ؛ وذلك
أننا إنما كلامنا على ما أحد مثليه زائد ليذكر فيما بعد . فأما ما مثله جميع زائدان
فليس فيه كلام ولا توقف في القطع (بزائديه معا) .

فإن قيل : فهذا ؛ ولكن ما تقول في صَمَحَمَح ، وَدَمَكَمَك ، وبأيهما ؟ قيل :
هذا في جملة ما عقدناه ؛ ألا ترى أن مك في أزل المثال الصاد ، والميم ، وهما لفظ

- (١) من معاني المجوز . (٢) يقال : ما في الدار هلبيس أي ما فيها أحد .
(٣) من معاني الجمل الصغير . (٤) هي بقلة . (٥) من معاني المجوز الكبيرة .
(٦) أي بجلت . (٧) من معاني البى . الخلق . (٨) هو جملة السلاح .
(٩) يقال اعْلُوط البير : ركب يلا خطام . (١٠) من معاني الأحمق .
(١١) يقال : نهر هبيخ : عظيم . (١٢) هو المختال الرافع نفسه فوق قدرها .
(١٣) أي لا فيمن أخذه من زك ، وعليه الجوهرى في الصحاح . وانظر اللسان (زك) .
(١٤) أي تجتر في شتيه . (١٥) كذا في أ . وفي شر ، ب بدل هذا : « بزيادته » .
(١٦) من معاني الرجل الشديد . (١٧) هو الشديد القوى .

أصليين ثم تكرر كل واحد من الثاني والثالث فصار عود الثاني ملحقا له بباب (فعل)
وعود الثالث ملحقا له بباب (فعل) فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثاني
والثالث قد عاد عليه نفس لفظه كما عاد على طاء ^(١) (قطع) لفظها ، وعلى دال (قعد)
أيضا لفظها . فباب (فعل) ونحوه أيضا ثلاثي ؛ كما أن كل واحد من (سلم)
و (قطع) و (قعد) و (شمل) ثلاثي . وهذا أيضا جواب من سأل عن مرمرير
و مرمريرت سؤاله عن صحيحه ، ودمكك ؛ لأن هذين أولا كذا في آخره .

الآن قد أتينا على أحكام المثليين : متى يكونان أصليين ، ومتى يكون أحدهما
زائدا ، بما لا تجده متقصي متحجرا في غير كلامنا هذا .

وهذا أو أن القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيهما هو .

- ١٠ فذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد ، ومذهب يونس — وإياه كان
يعتمد أبو بكر — أن الثاني منهما هو الزائد . وقد وجدنا لكل من القولين مذهبا ،
واستوسعنا له بحمد الله مضطربا . فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو
حوقل ، وياء بيطر ؛ وجعل يونس الثانية منه كواو جهور ، ودهور . وجعل
الخليل ياء جلبب الأولى كواو جهور ، ودهور ؛ وجعل يونس الثانية كياء سلقيت ،
وجعبيت . وهذا قدر من ^(٢) الحجاج مختصر ، وليس بقاطع ، وإنما فيه الأتس بالنظير ،
١٥ لا القطع باليقين . ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي — رحمه
الله — يحتج به ليكون الثاني هو الزائد قولهم : اقمعنس ^(٣) ، واسحنكك ؛ قال : ووجه
الدلالة من ذلك أن نون أفتتل بأبها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين

(١) كذا في أ - وفي ش ، ب : « إل » .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٤ قد ساق سيوريه المذهين ثم قال : « وكلا الوجهين صواب ومذهب » .

(٣) هو اسم موضع . (٤) يقال : دهورة : فذه في مهواة . (٥) كذا في أ .

وفي ش ، ب : « الاحتجاج » . (٦) هذا بدل من قوله : « ما كان أسوأ على ... » .

أصليين ؛ نحو احننهم ، وآنرطنم . واقمنسس ملحق بذلك ؛ فيجب أن يحتذى به طريق ما أُلحق بشأله . فلتكن السين الأولى أصلاً كما أن الطاء المقابلة لها من (احنرطنم) أصل . وإذا كانت السين الأولى من اقمنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة ، من غير ارتياب ولا شبهة . وهذا في معناه شديد حسن جارٍ على أحكام هذه الصنعة . ووجدتُ أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب ، وبعضها لهذا المذهب . فما يشهد لقول يونس قول الرابع :

بني عَقْبِلٍ ما ذِه الخنابق ! المال هَدَى ، والنساء طالق^(١)

فانحنافق جمع خَنَفَقِق ، وهى الداهية . ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية ؛ فيبعد أن تكون الأولى ؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير [به]^(٢) فى الواحد الى (خنفق) ولو وصل الى ذلك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة ، وهذا موضع ثبت فيه حرف اللين بل يجنب اليه تعويضا أو إشباعا . فكان يجب على هذا خنابق . فلما لم يكن كذلك علمتُ أنه إنما حذف القاف الثانية فبقى (خنفق) فلما وقعت الياء خامسة حذفت فبقى (خنفق) فقليل فى تكسيره خنابق . فإن قلت : ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفق) وكان قياس تكسيره خنابق ؛ غير أنه اضطر إلى حذف الياء ؛ كضرورته إلى حذفها فى قوله^(٣) :

* والبيكراتِ الفُسَجَّ العظامسا^(٤) *

(١) « والنساء طالق » ، كذا بإفراد الخبير ، وكأنه ذهب إلى أنه يريد : كل امرأة طالق .

ولو قال : والنساء طالق ؛ لاستغنى عن هذا . (٢) زيادة فى ش ، ب خلت منها .

(٣) أى غيلان بن حرب الربى . وانظر الكتاب : ١١٩ / ٢ ، وشرح شواهد الإيضاح

لابن برى ، الورقة ٩٤ / ١ . (٤) قبله :

* قد قربت ساداتها الرواسا *

الرواس جمع الرئاسة ، وهى المتقدمة لسرعتها وفشاطها ، والبيكرات جمع البكرة وهى الناقة الفتية ، والفصح جمع فاحج وهى هنا السبية ، والعطاس جمع العيطوس ، وهى هنا الناقة الحسنة ، وكان قياسه : العطاميس ؛ لحذف الياء .

قيل : الظاهر غير هذا ، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل . فإذا صح أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هي الزائدة دون الأولى . ففى هذا بيان وتقوية لقول يونس .

ويقوى قوله أيضا أنهم لما ألحقوا الثلاثة بالأربعة فقالوا مهتد ، وجلب ، بدأوا باستعمال الأصلين ، وهما الميم ، والهاء ، والجيم واللام ، فهذان أصلان لا محالة . فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل كما أن الميم أصل ، فكذلك يجب أن تكون الدال الأولى أصلا لتتبع الهاء التى هى أصل . فكما لا يُشكَّ أن الهاء أصل تتبع أصلا ، فكذلك ينبى أن تكون الدال الأولى أصلا تبعت أصلا ، من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة ؛ وهى الفاء والعين واللام . فلما استوفيت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جمعفر) الأصول الأول^(١١) الثلاثة وبقيت هناك بقية من الأصل المثل^(١٢) — وهى اللام الثانية التى هى الراء — استوفيت لها لام ثانية مكررة ، وهى الدال الثانية . نعم وإذا كانت اللام الثانية من الرباعى مشابة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذى هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة .

- فهذا كله — كما ترى — شاهد بقوة قول يونس .
- فأما ما يشهد للخليل فأشياء . منها ما جاء من نحو قَعَوَعْل ، وَقَعِيْل ، وَقَعْتَل ، وَقَعَايِل ، وَقَعَايِل ؛ نحو غَدُوْدُن ، وَخَفِيْدِد ، وَعَقْتَقَل ، وَزَرَارِق ، وَبَخَاخِيْن .
- (١) سقط هذا الحرف فى أ . كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الأصل » .
- (٢) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش « استوفت » .
- (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ح : « المثل » .
- (٤) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « استوفت » .
- (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وأما » . (٦) يقال شاب غدودن : ناعم .
- (٧) جمع زرق — كسكر — وهو طائر .
- (٨) هو السرج .
- (٩) يقال ما . بخاخين : حاز .

فالجواب أن هذه الأحرف الزائدة في فعسول ، وفيعل ، [وفعلل]^(١)
وبقيّة الباب أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أن
العينين إذا آلتقتا فالأولى منهما ساكنة لا غير ؛ نحو فسل ، وفعل ، وفعل وبقيّة
الباب . ولا نعترف في الكلام عيين آلتقتا والأولى منهما متحركة ؛ ألا ترى
أنك لا تجد في الكلام نحو فعمل ، ولا فعمل ، ولا فعمل ولا شيئاً من هذا الضرب لم
نذكره . فإذا كان كذلك علمت أن واو (فعول) لسكونها أشبه بعين (فعل)^(٢)
الأولى لسكونها أيضاً بعينها الثانية لحركتها ، فاعترف ذلك فرقاً ظاهراً .

ومنها أن أهل الجواز يقولون للصّواغ : الصّياغ ، فيما روينا عن الفراء ؛
وفي ذلك دلالة على مانع بسبيله . ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا آلتقاء الواوين
— لا سيما فيما كثر استعماله — فأبدلوا الأولى من العينين ياء — كما قالوا في أما :
(أَيْمًا) ونحو ذلك — فصارت قدريه : الصّواغ ، فلما التقت الواو والياء على هذا
أبدلوا الواو للياء قبلها ، فقالوا (الصّياغ) . فإبدالم العين الأولى من الصّواغ دليل
على أنها هي الزائدة ؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل .

فإن قلت : فقد قلبت العين الثانية أيضاً فقلت (صياغ) فلسنا نراك إلا وقد
أعلت العينين جميعاً ، فمن جعلك بأن تجعل الأولى هي الزائدة دون الآخرة ،
وقد آتقلبتا جميعاً ؟

- (١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يرف » بالياء للقول . وهو لا يستقيم مع « عيين » .
(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحو » . (٥) كذا أنبه . وفي أ ، ب ، ش :
« يذكره » . (٦) كذا في أ . وسقط حرف اللطف في ش ، ب . (٧) كذا في ش ، ب .
وفي أ : « منهم » أي من أهل الجواز . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الأول » .
(٩) هذا الضبط عن ب . وفي أ : « قلبت » بالياء للقول . (١٠) أي تمسك بأن تجعل .

قِيلَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ لَا يَسْتَنَكِرُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَنْ وَجُوبِ (وَذَلِكَ) لَوْ قَوَّعَ الْيَاءُ سَاكِنَةً قَبْلَهَا، فَهَذَا غَيْرُ بَعِيدٍ وَلَا مَعْتَدَرٍ مِنْهُ ؛ لَكِنْ قَلْبُ الْأَوَّلَى — وَلَيْسَ هُنَاكَ عِلَّةٌ نَضْطَرُّ إِلَى إِبْدَالِهَا أَكْثَرُ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ مَجْرَدًا — هُوَ الْمَعْتَدُ الْمُسْتَنَكِرُ الْمَعُولُ عَلَيْهِ الْمَحْتَجُّ بِهِ ، فَلِذَلِكَ أَعْتَمَدْنَاهُ ، وَأَنْشَأْنَا الْإِحْتِجَاجَ لِلْخَلِيلِ عَنْهُ ؛ إِذَا كَانَ تَلْعَبًا بِالْحَرْفِ مِنْ غَيْرِ قُوَّةٍ سَبَبٍ ، وَلَا وَجُوبٍ عِلَّةٍ . فَأَمَّا مَا يَقْوَى سَبَبُهُ وَيَتِمَكَّنُ حَالُ الدَّاعِي إِلَيْهِ فَلَا عَجَبَ مِنْهُ ، وَلَا عِصْمَةَ لِلْحَرْفِ — وَإِنْ كَانَ أَصْلِيًّا — دُونَهُ . وَإِذَا كَانَ الْحَرْفُ زَائِدًا كَانَ بِالْتَّلْعَبِ بِهِ قِنَا .

وَأَذْكُرُ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَسَيُؤَيِّدُهُ فِي بَابِ مَقُولٍ وَمَبْعِعٍ ، وَ [أَنْ] الزَّائِدُ عِنْدَهُمَا هُوَ الْمَحْذُوفُ ، أَعْنَى وَائِوَاءُ مَفْعُولٍ ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الزَّائِدُ أَوَّلَى بِالْإِعْلَالِ مِنَ الْأَصْلِ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونُوا إِنَّمَا أَبْدَلُوا الْعَيْنَ الثَّانِيَةَ فِي صَوَاغِ دُونَ الْأَوَّلَى ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ بِهِ إِلَى صَوَاغٍ ، ثُمَّ وَقَعَ التَّغْيِيرُ فِيمَا بَعْدَ ؟

قِيلَ : يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ الْعَرَبَ إِذَا غَيَّرَتْ كَلِمَةً عَنْ صَوْرَةٍ إِلَى أُخْرَى اخْتَارَتْ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ مُشَابِهَةً لِأَصُولِ كَلَامِهِمْ وَمُعْتَادًا أَمَثَلَتِهِمْ . وَذَلِكَ أَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَنْتِيبَ شَيْئًا عَنْ شَيْءٍ ، فَأَوَّلَى أَحْوَالِ الشَّأْنِ بِالصَّوَابِ أَنْ يَشَابِهَ الْأَوَّلَ . وَمِنْ

(١) فِي ش، ب : « وَذَلِكَ لِأَنَّهُ » . وَمَا هُنَا فِي أ .

(٢) كَذَا فِي أ . وَسَقَطَ فِي ش، ب .

(٣) فِي أ، ب، ش : « الْمَقُول » . وَفِي م : « الْمَقُول » .

(٤) كَذَا فِي م . وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « إِذَا » وَالرَّوْجُ مَا أَتَيْتَ .

(٥) كَذَا فِي أ . وَفِي ش، ب : « إِنْ » .

(٦) كَذَا فِي أ . وَسَقَطَ فِي ش، ب .

(٧) كَذَا فِي أ . وَفِي ش، ب، ج : « تَبَيَّنَ » . وَالرَّوْجُ مَا أَتَيْتَ لِيَتَقَعَ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ : « الْمُنَابِ عَهُ » .

(٨) كَذَا فِي أ . وَفِي ش، ب : « مِنْ » .

مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم ، كما كان المتأخر عنه مثالا من مثلهم أيضا ؛
ألا ترى أن الخليل لما رتب أمر أجزاء العروض المزاحفة ، فأوقع للزحاف مثالا
مكان مثال عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفا ، وهجر
ما كان بقتنه صفة الزحاف من الجزء المزاحف مما كان خارجا عن أمثلة لغتهم .

- وذلك أنه لما طوى (مُسْتَفْعِلُنْ) فصار إلى (مُسْتَعْلُنْ) تناء إلى مثال
معروف وهو (مفتعلن) لما كره (مُسْتَعْلُنْ) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل .
وكذلك لما ثرم (فَعُولُنْ) فصار إلى (عُولُ) وهو مثال غير معروف ، عدله إلى
(فَعْلُ) . وكذلك لما خبل (مُسْتَفْعِلُنْ) فصار إلى (مُتَعْلُنْ) فاستذكر ما بقي منه ،
جعل خالفة الجزء (فَعْلَتُنْ) ليكون ما صير إليه مثالا مألوفا ، كما كان ما انصرفت
عنه مثالا مألوفا .

ويؤكد ذلك عندك أن الزحاف إذا حَرَضَ في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه
مثالا معروفا لم يستبدل به غيره . وذلك كقبضه (مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعيلن) ،
وككفحه أيضا لما صار إلى (مفاعيل) فلما كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثالا
غير مستنكر أقره على صورته ولم يتجشم تصوير مثال آخر [غيره] عوضا منه ، وإنما
أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم ، وبالصناعة أشبه .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لـ » .

(٢) « اللـ » من أشرب الزحاف . وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة . وهو هنا القاء .

(٣) الثرم في (فولن) : حذف فائه — ويسمى خرما — مع حذف نونه — ويسمى قبضا .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، « فعلن » والصواب ما أثبت .

(٥) الخبل في (مستعلن) : حذف سببه بالحقين ، مع حذف فائه بالحق .

(٦) القبض : حذف الخامس الساكن ، وهو في (مفاعيلن) حذف الياء .

(٧) الكف : سقوط السابع الساكن . وهو في (مفاعيلن) : حذف النون .

(٨) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ .

فكذلك لمّا أريد التخفيف في صَوَاغٍ أُبدل الحرف الأول فصار من (صَوَاغٍ)^(١)
الى لفظ (فَعَالٍ) كَفَيْدَاقٍ وَخَيْتَامٍ . ولو أُبدل الثاني لصار (صَوَاغٍ)^(٢) الى
لفظ (فَعِيَالٍ) ، وفَعِيَالٍ مثَالٌ مرفوض . فإن قلت (كان يصير من صَوَاغٍ)^(٣)
الى لفظ فَوَالٍ) ، قيل قد ثبت أن عين هذه الكلمة واو فـ (صَوَاغٍ) إذا لو يصير
اليه لكان (فَعِيَالًا) لا محالة ، فلذلك قلنا : إنهم أبدلوا العين الأولى ياء ، ثم إنهم
(أبدلوا^(٤) لها) العين الثانية ، وإذا كان المبدل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد ؛
لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل .

فهذا أيضا أحد ما يشهد بصحة قول الخليل .

ومنها قولهم : صَحَّحَ ، ودمتكم ؛ فالحاء الأولى هي الزائدة ؛ وكذلك
الكاف الأولى ؛ وذلك أنها فاصلة بين العينين ، والعينان متى اجتمعتا في كلمة
واحدة مفصولا بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلّا زائدا ؛ نحو عَوَّثَلْ ،
وَعَقَّثَلْ ، وَسَلَّامٌ ، وخفيفد . وقد ثبت أيضا بما قدمناه [قبيل^(٥)] أن العين الأولى
هي الزائدة . فثبت إذا أن الميم والحاء الأولين في (صحيح) هما الزائدان ، وأن
الميم والحاء الآخرين هما الأصلان . فاعرف ذلك ؛ فإنه مما يحقق مذهب الخليل .

١٥ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « صواغ » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « صار » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كان يصير من لفظ فوال » .

(٤) هذا على ما في أ ، وإن كان الذي فيها : « أبدلوا » . وفي ش ، ب : « قلبوها » ، وهو
محرف عن « قلبوا لها » .

٢٠ (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أيضا » .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الزائدان » .

ومنها أن التاء في (تفعيل) عوض من عين (فعل) الأولى، والتاء زائدة،
فيلبني أن تكون عوضاً من زائد أيضاً، من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه
بالأصل. فالعين الأولى إذا من (قطاع) هي الزائدة؛ لأن تاء تقطع عوض منها؛
كما أن هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل، وكلتا هما زائدة.

فليس واحد من المذهبين إلا وله داع إليه، وحامل عليه. وهذا مما يستوفيك
عن القطع على أحد المذهبين إلا بعد تأمله، وإنعام الفحص عنه. والتوفيق بالله
عز وجل.

باب في الأصلين (يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)

لعل أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس
أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك
حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل، وأيها الفرع.
وسدكر وجوه ذلك.

فكما تركبها أصلاً لا قلب فيهما قولهم: جَذَبَ، وجَبَذَ، ليس أحدهما
مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً؛ نحو جذب يجذب

- ١٥ (١) كذا في ج. وفي ش، ب: «الياء» وكذا في أ بعد. وهو تصحيف. (٢) وذلك أن
الأصل في مصدر فعل المضاعف هو الفاعل — بكسر الفاء. وشد العين — إذ كان فيه خروف فله (فعل) وكان
مكسور الأول كتظهير الإفعال. ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل، وانظر شرح الرضى
للشافعية ١/١٦٥. ويقول سيبويه في الكتاب ٢/٢٤٣: «وأما ضلت فالمصدر منه على التفعيل جعلوا
التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في ضلت وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره».
- ٢ ترى من كلام سيبويه أن التاء عوض عن العين الزائدة، سواء أكانت الأولى أم الثانية. فدعوى المؤلف
أنها عوض من العين الأولى محل بحث. وانظر أيضاً صبان الأشجوني في مبحث إعمال اسم المصدر.
- (٣) كذا في أ، ج. وفي ش، ب يدل ما بين القوسين: «عاريثين في التركيب من التقديم والتأخير»
- (٤) كذا في أ. وسقط في ش، ب. (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «فهذا هو».
- (٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «أن» (٧) انظر في هذا الكتاب ٢/٣٨٠.

جَدْبًا فهو جاذب ، والمفعول مجذوب ، وجَدَّ يَجِدُّ جَدًّا فهو جاذب ، والمفعول مجبوز . فإن جمعت مع هذا أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر . فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفتهما معا . وكذلك ما هذه سبله .

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفا أصلا لصاحبه . وذلك كقولم أتى الشيء يأتى ، وأن يثين . فإن مقلوب عن أتى . والدليل على ذلك وجودك مصدرأتى يأتى وهو الإثني ، ولا تجد لأن مصدرا ؛ كذا قال الأصمعي . فأما الأثنى فليس من هذا في شيء ، إنما الأثنى : الإعياء والتعب . فلما عُد من (أن) المصدر الذى هو أصل للفعل ، عُلِم أنه مقلوب عن أتى يأتى يأتى ؛ قال الله تعالى « إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه » أى بلوغه وإدراكه . قال أبو علي : : ومنه سموا الإثناء ؛ لأنه لا يمتنع عمل إلا بعد بلوغه حفظه من تحوزه أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك . غير أن أبا زيد قد حَكَّى لأن مصدرا ، وهو الأثنى . فإن كان الأمر كذلك فهما إذا أصلا متساويان ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه . ومثل ذلك [في القلب] قولم (أَيْسَتْ من كذا) فهو مقلوب من (يَأْسَتْ) لأمرين ، ذكر أبو علي أحدهما ؛ وهو ما ذهب إليه من أن (أَيْسَتْ) لا مصدر له ،

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بهما » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تؤز » .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يتوازنا » . (٤) هذا الضبط عن أ . وفي ب : « قصر »
تشديد الصاد . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ظم » .

(٦) آية ٥٣ سورة الأحزاب .

(٧) كذا في أ . وفي ش . وفي ب ، د : « متساوقان » .

(٨) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ .

(٩) كذا في أ . وسقط في ش ، ب ، ويقرأ « مقلوب » بالاضافة إلى « يئست » .

وإنما المصدر (ليئت) وهو اليأس والياسة . قال : فأما قولهم في اسم الرجل (إياس) فليس مصدرا وليست ، ولا هو أيضا من لفظه . وإنما هو مصدر (أست الرجل) ^(١) أووسه إياسا ، سموه به كما سموه عطاء تفاؤلا بالعطية . ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه (عياضا) وإنما هو مصدر عَضَّته أى أعطيته ؛ قال :

عاضها الله غلاما بعد ما شابت الأصداعُ ، والضرسُ قد ^(٢)

عطف بحملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل ، أعنى قوله : (والضرسُ قد) أى وقد الضرس . وأما الآخر فعندي أنه لو لم يكن مقلوبا

(١) كذا في أ : رف ش : « أست » ، رف ب : « أست » فقط .

(٢) في شواهد المعنى البغدادى أن هذا البيت لم يوقف على قائله ، وهو في إصلاح المنطق ٨ هـ من غير عزو ، رفى اللسان (قد) نسبته إلى « الهذلي » ويقرن به في الاستنباط بيت لصخر النقي الهذلي ، وهو :

تيس تيس إذا يناطعها يالم قسنا أروسه نقد

ويبدو أن هذا القرن هو الذي دعا إلى الخلط بين اليتيم ، ونسبة الأول إلى الهذلي . و « نقد » يروى بفتح القاف على أنه اسم خبر عن الضرس على التأويل ؛ أى ذو نقد والنقد تأكله . وبالكسر على أنه وصف أو فعل . وانظر اللسان (نقد) .

(٣) ترى أنه يجمل « الضرس نقد » جملة من مبتدأ وخبر . وهذا من عطف الجملة الاسمية على الفعلية . والمقول عن ابن جني منع هذا ، وقد يقزبه قوله به : « أى وقد الضرس » وهذا يتدافع مع صدر الكلام ، إلا أن يكون مراده : أن الكلام في ظاهره عطف مبتدأ وخبر على جملة فعلية ، ثم خرج من هذا الذي لا يراه جائزا بالتأويل الذي ذكره . وفي سر الصناعة في حرف الفاء في الكلام على الفاء في « خرجت فإذا زيد » أن الواو يجوز فيها لما لها من الاتساع أن تعطف اسمية على فعلية . وانظر المعنى (الباب الرابع) ، عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) وشواهد المعنى البغدادى في الكلام على البيت الشاهد ، هذا ، ويقول ابن السيرافي في شرح هذا الشاهد : « عوض الله هذه المرأة عن مات من أولادها غلاما ولده بعدما أسنت وشاب رأسها وتكسرت أسناتها ؛ فحببها له أشد محبة ؛ لأنها قد يقست أن تلد غيره ، شفقها عليه عظيمة ؛ كما قال :

رأته على شيب القذال وأنها تراجع بعلا مرة وتسبح

وكما قال أيضا :

رأته على يأس وقد شاب رأسها وسبح تصدى للهوان عسيرها

وانظر شواهد الإصلاح لابن السيرافي ٤٢

لوجب إعلاله، وأن يقول : إِسْتُ أَسْ، كَهَيْتُ أَهَاب . فظهوره صحيحا يدل
على أنه إنما صحَّ لأنه مقلوب عما تصحَّ منه وهو (يَلِسْتُ) لتكون الصِّحَّة دليلا
على ذلك المعنى ؛ كما كانت صِحَّة (عَوِد) دليلا على أنه في معنى ما لا بدَّ من صحَّته
وهو (أَعَوَز) .

فأما تسميتهم الرجل (أَوْسَا) فإنه يشتمل أمرين ، أحدهما أن يكون مصدر
(أَسْتُ) أى أعطيته ؛ كما سمَّوه عطاء . وعَطيَّة . والآخر أن يكون سمَّوه به كما سمَّوه
ذئبا . فأما ما أنشدناه من قول الآخر :^(١)

لِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ دُوَالِهِ ضِفْتُ يَزِيدَ عَلَى إِهَالِهِ^(٢)
فَلَا حِثَانَكَ يَشَقَّصَا أَوْسَا أَوْيسُ مِنَ الْمَبَالِ^(٣)

فـ (أَوْسَا) منه ينصب على المصدر بفعل دلَّ عليه قوله : (لأحشأئك) فكأنه قال
(لأؤوسك أَوْسَا) كقول الله سبحانه « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَائِدَةً وَهِيَ تَمُزُّ مَرَّ
السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ^(٤) » لأن مروره يدل على صنْع الله ، فكأنه قال : صنع الله ذلك صنعا ،
وأضاف المصدر إلى فاعله ؛ كما لو ظهر الفعل التائب لهذا المصدر لكان مستندا
إلى اسم الله تعالى . وأما قوله (أَوْيس) فنداء ، أراد : يا أويس ، يخاطب الذهب ،
وهو اسم له مصغرا ، كما أنه اسم له مكبرا ؛ قال :

(١) كما في أ . وفي ش ، ب : « أنشده » .

(٢) هو أسماء بن خازبة ؛ كما في اللسان في أوس ، وانظر الأثر ٤٣٧

(٣) ذؤالة : الذهب ، وقوله « ضفت يزيد على إهاله » أى بلية على بلية ، وكان الذهب طمع في ناقة

المهيلة . وقوله : « لي » في اللسان : « في » . (٤) يقال شأه شهما : رءاه به .

والمنقص : مهم عريض النصل . (٥) آية ٨٨ سورة النحل .

(٦) يريد أن « أَوْسَا » يقع على الذهب في مقام تحقيره ، وحيث لا يراد ذلك ، فهو في صيغة

المصغر رمتاء معنى الذهب ؛ ألا ترى أن « أَوْيس » في الرجز الآتي لا يراد تحقيره . وفي اللسان (أوس) :

« وأويس : اسم الذهب ، جاء مصغرا مثل الكعبت والجبن » .

يأليت شعري عنك — والأمرُ أَمَّ — مافعل اليوم أُويس في الغنم^(١)
 فأما ما يتعلق به (من) فإن شئت علّقت بنفس أوسا، ولم يتّدد^(٢) بالنداء فاصلا
 لكثرتة في الكلام ، وكونه معترضا به للتسديد ، كما ذكرنا من هذا الطرز في باب^(٣)
 الاعتراض في قوله :

يأعمر الخبير بُرَيْتَ الجنة أُنْصُ بُيَّاتِي وَأُمَهْنَه^(٤)

* أو — يا أبا حفص — لَأَمْضِيَنَّه *

فاعترض بالنداء بين (أو) والفعل . وإن شئت علّقت بمحذوف بدل عليه (أوسا)
 فكأنه قال: أوؤوسك من الهبالة، أى أعطيك من الهبالة^(٥) . وإن شئت جعلت حرف
 الجز هذا وصفا لأوسا، فعلّقت بمحذوف، وضمت ضمير الموصوف .

- ١٠ ومن المقلوب قولهم أمضحلّ، وهو مقلوب عن أمضحلّ، ألا ترى أن المصدر
 إنما هو على أمضحلّ وهو الأمضحلل، ولا يقولون : أمضحلل . وكذلك قولهم :
 أكفهز وأكرهف، الثانى مقلوب عن الأول، لأن التصرف (على أكفهز وقع) ،
 ومصدره الأكرهزار، ولم يمرر بنا الأكرهفاف، قال النابتة :

(١) سقط بين الشعرين شطر هو : * هل جاءك عنك من بين النسم *

- ١٥ وهو من أرجوزة عدة أشطارها ١٥ تنسب إلى عمروذى الكلب الهذلى، ويمزوها بعضهم إلى
 أبي نراش الهذلى . وانظر ديوان الهذليين بشرح السرى ٢٣٩ ، وكتابة الشقيطى على المخصص ١٦/٨
 (٢) كذا في أ . وقاعل « يتدد » هو الزايز . وفي ش ، ب : « يتدد » بالباء للجهول .
 (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الطرق » ، وهو — يفتح الطاء وسكون الراء — الضرب .
 وطروق الكلام : ضروبه ؛ والطرز : الشكل والضرب ، وفيه الفتح كما في المصباح ، وفيه الكسر أيضا
 كما في القاموس بالضبط . (٤) ورد هذا الرجز في قصة أعراقي مع عمرورضي الله عنه بأتم مما هنا
 في طبقات الشافعية ١/١٣٩ ، ومعيد النعم لصاحب الطبقات ١٩ طبعة جماعة الأزهر للنشر والتأليف .
 (٥) (من) هنا للتوبيخ . أى أعطيك عوضا . (٦) كذا في أ . وسقط حرف
 المطف في ش ، ب . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وقع في أكفهز » .

أو فلزجروا مكفهراً لا يكفاه له كالليل يخلط أصراما بأصرام^(١)
وقد حكى بعضهم مكره^(٢)، فإن ساءه في الاستعمال فهما — على ماترى — أصلان .
ومن ذلك : هذا لحم شخيم^(٣)، وشخيم^(٤)، وفيه تشخيم^(٥)، ولم أسمع تشخيم . فهذا يدل
على أن (شخيم أصل الخشيم) .

ومن ذلك قولهم : أطمان^(٦) . ذهب سيبويه فيه إلى أنه مقلوب ، وأن أصله
من طامن^(٧)، وخالفه أبو عمر فرأى صد ذلك^(٨) . وحجة سيبويه فيه أن (طامن)
غير ذى زيادة ، وأطمان ذو زيادة ، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من
الوهن لذلك ، وذلك لأن مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية^(٩)
في التزامه بينها وبينه ، وهو [و] إن لم تبلغ الزيادة على الأصول فخش الحذف^(١٠)

(١) هو من قصيدته التي مطلعها :

قالت بنو عامر خالوا بن أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأفوام

والمكفهز : الجليش . وانظر الديوان ، والخزاة في شواهد المنادى .

(٢) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش ، ب . وقرأ عليهما : « حكي » بالبناء للفعول .

(٣) أي متخير الراحة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ب : « تشخيم » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « تشخيم » ، وفي ب : « تشخيا » . وما أثبت هو الموافق

لما في اللسان ففيه : « ولم فيه تشخيم إذا تغير ريحه » .

(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أصل شخم أصل الشخم » .

(٧) انظر الكتاب ٢/١٣٠ ، ٣٨٠

(٨) هو الجرمي صالح بن إسحاق ؛ كما ذكره ابن جني في شرح تصريف المازني . وقد أثبت : « عمر »

طبقاً لأصول الاختصاص ، وهو الحق . وفي المطبوعة تيماً للسان (طمن) : « عمر » وهو خطأ .

(٩) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ورأى » .

(١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « شيطا » . والرفع على أنه فاعل « مخالطة » والنصب على أنه

مفعول . وهما سواء .

(١١) ثبت هذا الحرف في أ ، وهو يوافق ما في اللسان ، وسقط في ش ، ب .

منها، فإنه — على كل حال — على صَدَدٍ من التوهين لما ؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى جعلها، كما يتعامل بحذف ما حُذِفَ منها . وإذا كان في الزيادة طَرَفٌ من الإعلال للأصل كان أن يكون القلبُ مع الزيادة أولى . وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر^(٢) وذلك كحذفهم ياء حنيفة في الإضافة إليها لحذف تائها في قولهم حَنَفِيَّةٌ، ولما لم يكن في (حنيفة) تاء تحذف فيحذف ياءها جاء في الإضافة إليه على أصله ، فقالوا : حنيفة .

فإن قال أبو عُمر : جرى المصدر على أطمأق يدلّ على أنه هو الأصل ، وذلك قولهم : الأطمئنان ، قيل : قولهم (الطامنة) بإزاء قولك : الأطمئنان ، فصدر بمصدر ، وبقى على أبي عُمر أن الزيادة جَرَتْ في المصدر بحرّيتها في الفعل . والعلة^(٣) في الموضوعين واحدة . وكذلك الطمأنينة ذات زيادة ، فهي إلى الاعتلال أقرب . ولم يقنع أبو عُمر أن يقول : إنهما أصلا متقاودان بكيد وجذب ، حتى مكّن خلافه لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه آتية .

وذهب سيبويه في قولهم (أَيْشَق) مذهبين : أحدهما أن تكون عين أَوْشَقُ قُلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير (أَوْشَق) ثم أبدلت الواو ياء لأنها ؛ كما أعلت

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « صدر » .
- (٢) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « الآخر » . وهو خطأ .
- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ياتها » وهو محرف .
- (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الأصل » .
- (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نحو قولهم » .
- (٦) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « مصدر » .
- (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « قاملة » .
- (٨) كذا في أصول الخصائص . وفي اللسان في طين : « متقاربان » .
- (٩) انظر الكتاب ٢ / ١٢٩ ، ٣٣٣

بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال على ماءضى ؛ والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء . فلهذا على هذا القول (أَيْقُلْ) ، وعلى القول الآخر (أَعْفُلْ) .

وذهب الفراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه . وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان ، وزجرها أبناها ، فقلت لها : رُدِّي عليه ، فقالت : أخاف أن يُجوهني بأكثر من هذا . قال : وهو من الوجه ، أرادت : يواجهنى . وكان أبو علي - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضا . قال : ولما أعلوه بالقلب أعلوه أيضا بتحرك عينه ونقله من فعل إلى فعل ، (يريد أنه) صار من وجه إلى جوه ، ثم حُرِّكت عينه فصار إلى جوه ، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار (جاه) كما ترى . وحق أبو يزيد : قد وجه الرجل وجهًا عند السلطان ، وهو وجهه . وهذا يقوى القلب ؛ لأنهم لم يقولوا (جوه) ولا نحو ذلك .

ومن المقلوب (قسي) و (أشياء) في قول الخليل .
وقسوله :

* مروان مروان أخو اليوم اليومي^(٣) *

فيه قولان : أحدهما أنه أراد : أخو اليوم السهل اليوم الصعب ، يقال يوم أيوم ، ويوم ، كأشعث وشعث^(٤) ، وأخشن وخشن ، وأوجل ووجل ، فقلب فصار (ييوم)

(١) كذا في أ ج . وفي ش ، ب : « قالوا » .

(٢) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « ثم إنه » .

(٣) سبق هذا الرجز في ٦٤ من الجزء الأول ، وفيه إحالة على ما هنا وهو في سيبويه ٣٧٩/٢

غير معزوق . وفي اللسان (كرم) عزوه لأبي الأنزور الحماني ، وتبعه .

* ليوم ذوع أرفصال مكرم *

وانتظر أيضا اللسان في ترجمة (يوم) .

(٤) كذا في أ ج . وفي ش ، ب : « كأشعب وشعب » .

فاقلبت العين لا تكسر ما قبلها، طرفاً. والآخر أنه أراد: أخو اليوم اليوم، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم: اليوم اليوم، فقلب فصار (اليوم) ثم نقله من قبل إلى فعل، كما أنشد أبو زيد من قوله:

علام قتل مسلم تعبداً مذ سعةً ونحسون عدداً^(١)

— يريد نحسون — فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار الياء، هذان قولان فيه مقولان.

ويجوز عندى فيه وجه ثالث لم يقل به. وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليوم اليوم، ثم قلب فصار (اليوم) ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك: هذا بكر، فصارت اليوم، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت الياء، كالحق وأدلى^(٢).

١٠

إن قيل: هلا لم تستنكر الواو هنا بعد الضمة لما لم تكن الضمة لازمة؟

ج: هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم قد أجزؤوه في هذا النحو مجرى اللازم؛ ألا تراهم يقولون على هذه اللغة: هذه هينة، ومررت بجبل، فيتبعون الكسر الكسر والضم الضم؛ كراهية للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون، وإن كانت الضمة عارضة. وكذلك كرهوا مررت بجبل لثلاث يصيروا في الأسماء إلى لفظ فعل. فكما أجزؤوا النقل في هذين الموضعين مجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليوم مجرى (أدلى وأحقن) فيغير كما غيرا، فليل (الياء) حملا على الأدلى والأحقن. (إن قيل: نحو زيد وعون

١٥

(١) «سعة» كذا في أ، ب، ش وهو الموافق لما في النواذر. وفي ج: «سعة». وفي اللسان في يوم: «نحسة». و«تعبداً» و«صيغة المصدر» وصيغة الماضي. وانظر النواذر ١٦٥.

٢٠

(٢) كذا في ج. وفي أ، ب، ش: «كأحق وأدلى».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكا».

(٤) ثبت في أ ما بين القوسين. وسقط في ش، ب، ج.

لا ينقل إلى عينه حركة لأمه، واليوم كمون، قيل جاز ذلك ضرورة لما يعقب من صلاح القافية، وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر) .
ومن المقلوب بيت القطامي :

ما اعتاد حب سليمي حين معتادٍ ولا تقضى بواق دينها الطائدي^(١)

هو مقلوب عن الواطد، وهو الفاعل من وطد يطد، أى ثبت . فقلب عن (فاعل) إلى (عالف) .

ومثله عندنا (الحادي) لأنه فاعل من وحد، وأصله الواحد فنقل عن فاعل (إلى عالف)^(٢) سواء، فاقبلت الواو التي هي في الأصل فاء ياء، لانكسار ما قبلها في الموضعين جميعا . وحكى الفراء : معى عشرة فأحدتهن^(٣) لى، أى اجعلن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادي) فاعل . والوجه إن كان المروي صحيحا أن يكون الفعل مقبولا من وحدت إلى حدوت، وذلك أنهم لما رأوا (الحادي) في ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جار على (حدوت)^(٤) جريان غاي على غزوت، كما أنهم لما استمروا استعمالهم (الملك) بتخفيف الهمزة صار كأن ملكا على

(١) هو صدر قصيدة له عدتها ٦٦ بيتا . وانظر الديوان ٧

(٢) كذا في ش، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في ش، ب . وقد سقط في أ .

(٤) كذا في أ . وقد سقط في ش، ب .

(٥) هما الطائدي في بيت القطامي والحادي .

(٦) ضبط في اللسان (وحد) : « فأحدتهن » على صيغة التفعيل، ولا يستقيم عليه القلب ولا ما

يأتى من الكلام، وضبط في الإصحاح ٣٣٢ : « فأحدتهن » على صيغة الإفعال وهو أيضا لا يستقيم عليه القلب . فالصواب ما هنا وفقا لما في أ .

(٧) كذا في أ . وفي ش، ب : « على صورة » .

فَقَالَ ، فَلَمَّا صَارَ اللَّفْظُ بِهِمْ إِلَى هَذَا بَنَى الشَّاعِرُ عَلَى ظَاهِرِ أَمْرِهِ فَاِجْلًا مِنْهُ ، فَقَالَ
حِينَ مَاتَتْ نِسَاؤُهُ بَعْضُهُنَّ إِثْرَ بَعْضٍ :

غدا مَالِكٌ يَرِمِي نِسَائِي كَأَنَّمَا نِسَائِي لِسَهْمِي مَالِكٍ غَرَضَانِ^(١)

يعني مَلِكُ المَوْتِ ؛ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ بَعْدَ هَذَا :

- فَيَارِبَ عَمَّرَ لِي جَهِيمَةً أَعُصِرَا فَمَالِكٌ مَوْتٌ بِالْقَضَاءِ دَهَانِي
وهذا ضرب من تدرج اللغة . وقد تقدّم الباب الذي ذكرنا فيه طريقه في كلامهم
فليضمم هذا إليه ؛ فإنه كثير جدًا .

ومثل قوله (فَأَحْدُهُنَّ) في أنه مقلوب من (واحد) قول الأعرابية : (أَخَافُ
أَنْ يَجُوهَنِي) (وهو) مقلوب من الوجّه .

- ١٠ فَاثْمًا وَزَنَ (مَالِكٌ) عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَيْسَ فَاِجْلًا لَكِنَّهُ (مَا فَلَ) أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ
(مَلِكٌ) مَلَّكٌ : مَفْعَلٌ ، مِنْ تَصْرِيفِ الْكِنْيَةِ إِلَيْهَا عَمَّرَكَ اللَّهُ ، وَأَصْلُهُ الْكِنْيَةُ
تَفَقَّفَتْ هَمْزَتُهُ ، فَصَارَ الْكِنْيَةُ^(٢) ، كَمَا صَارَ (مَلَّكٌ) بَعْدَ التَّخْفِيفِ إِلَى مَلِكٌ ، وَوَزَنَ
مَلِكٌ (مَقْلٌ) .

ومن طريق المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَبْهُورَةٌ) وهي عندنا
(قَبْعُولَةٌ) مِنْ تَبْهُورِ الْجُرْفِ ، وَانْهَارِ الرَّمْلِ وَنَحْوِهِ . وَقِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ قَبْلَ تَغْيِيرِهَا

(١) ورد هذان البيتان في اللسان في آلك وفيه ضبط مالك بفتح اللام . وضبط في أ ، ج : بكسر
اللام . وفي اللسان « جهينة » بدل « جهيمة » وقد ورد في اللسان (لأك) وظاهره نسبة إلى رويشد .

(٢) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(٤) هو صدر بيت ذكره ابن جني في أغلاط العرب من الخصائص ، وهو :

الْكِنْيَةُ إِلَيْهَا عَمَّرَكَ اللَّهُ بِأَقْسَى بَابَةِ مَا جَاءَتْ إِلَيْهَا تَهَادِيَا .

(هيسورة) فقدمت العين وياه (فيمسول) إلى ما قبل الفاء، فصارت (ويهورة)
ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة قبل الياء تاءً كتيقور، فصارت (تيهورة) كما
تري . فوزنها على لفظها الآن (عيفولة) . أنشدنا أبو علي :

خليلٌ لا يبقى على الدهر فادر بتيهورة بين الطخا فالمصائب^(٣) .

— [ويروى : الطخاف المصائب] — فهذا قول ؛ وهو لأبي علي رحمه الله .

ويموز عندي أن تكون في الأصل أيضا (تفعولة) كتحضوضة، وتدنوبة،^(٥)
فيكون أصلها على هذا (تهورة) فقدمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها

(تفعولة) وآل اللفظ بها إلى (توهورة) فأبدلت الواو التي هي عين مقدمة ياءً،
كما أبدلت عين (أينثي) لما قدمت في أحد مذهبي الكتاب ياء فقلت من^(٧)
كما أبدلت عين (أينثي) لما قدمت في أحد مذهبي الكتاب ياء فقلت من^(٨)

١٠ (١) كذا في أ، ج . وفي ش، ب : هيرة . وفيه قلب الواو همزة، وهذا إبدال جائز كما يقال
التثروفي مصدر غار، وكما يقال أدثر في أدور جمع دار .

(٢) هو الوثار . وأصله : ويقود . وانظر الكتاب ٣٥٦/٢

(٣) نسبة في اللسان في طخف إلى جحر التي وفي عصب إلى أبي ذؤيب . وفي شرح أشعار المهذلين
السري نسبة إلى جحر التي من قصيدته يرى أخاه أبا عمرو، وكان قد نشئ حبة فات . ثم قال : إنها تروى
لأن ذؤيب . وفي ديوان المهذلين طبع الدار ٢ — ه القصيدة بطولها لصخر التي . و «خليل» في اللسان ١٥

« أعني » و « عين » في اللسان « تحت » : و « الطخا فالمصائب » ، في اللسان : « الطخاف المصائب » .
والطخا مقصور من الطخاء وهو السحاب المرتفع الرقيق، والمصائب جمع عصابة وهو غيم أحمر تراه في الأفق
الغربي . والطخاف — بفتح الطاء — هو الطخاء . ويروى الطخاف — بكسر الطاء — جمع طخف وهو
الطخاف . والقادر : الومل المنق . يقول إن الموت يدرك الومل المحتشم بالجيل المشرف بجماله السحاب .

(٤) زيادة في أ، م . (٥) هو ضرب من التمر .

(٦) هي البصرة التي بدأ فيها الإرتطاب .

(٧) كذا أنها . وفي الأصول : « فاء » .

(٨) كذا في أ . وفي ش، ب، س، هـ : « سيويه » .

(أَنُوقُ) إلى (أُونُق) ومن (أُونُق) تقديرا إلى (أَيْنُق) لأنها كما أُعْلِت بالقلب كذا
أُعْلِت بالإبدال فصارت أَيْنَقا . وكذلك صارت تَوَهورة (إلى تَيْهورة) ^(١١) .

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو؛ فقد حكى أبو الحسن عنهم : هار
الجُرُف يهر . ولا يحمل على طاح يطيح وتاء يتيه في قول الخليل ؛ لقلة ذلك ، ولأنهم
قد قالوا أيضا : تَهَّر الجُرُف ؛ في معنى تهوّر ، وحمله على (تَفَعَّل) . أولى من حمله
على (تَفَعَّل) كتحيز . فإذا كانت (تَيْهورة) من الياء على هذا القول فأصلها (تَيْهورة)
ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصارت تيهورة . وهذا القول إنما فيه التقديم
من غير إبدال . وإنما قدمنا القول الأول وإن كانت كلفة الصنعة فيه أكثر ؛ لأن
كون صين هذه الكلمة واوا في اللغة أكثر من كونها ياء .

ويحوز فيه عندي وجه ثالث ، وهو أن يكون في الأصل (بفعولة) كَيْعُوسٍ
ويربوع ، فيكون أصلها (يهوورة) ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة فصارت
(ويهورة : عيفولة) ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة تاء على ما مضى
فصارت (تيهورة) .

ودمانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هذه الكلمة المعنى المتفاضية ^(١٢) هي .
وذلك أن الرمل مما ينهار ، ويتهور ، ويهور ، ويهر ، ويتير .

فإن كسرت هذه الكلمة أفررت تغييرها [عليها] كما أن (أَيْنَقا) لما كسرتها
العرب أفرتها على تغييرها ، فقالت : أَيْنَق . فقياس هذا أن تقول في تكسير (تيهورة)

(١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « كتحير »
والصواب ما أثبت . يريد أن تحيز من الحوز فهي تفعيل أصلها تحيوز فحصل قلب ، ولو كانت تفعّل
لقليل : تحوز . أما تحير ، فهي من الحيرة فهي تفعّل . وأظهر لتحيز سيوي ٣٧٢/٢ . (٣) كذا في أ .
وفي ش ، ب : « التحول » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « المتفاضية » . (٥) كذا في ش ،
ب . وسقط في أ . (٦) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « حالها في التغيير » .

على كل قولٍ وكفى تقدير : تياهير . وكذلك المسموع عن العرب أيضا في تكسيها .

والقلب في كلامهم كثير . وقد قدّمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن^(١) تناول الكلمة على ظاهرها لم يُجْزِ العدول عن ذلك بها ، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطراً إليه لا غتاراً .

باب في الحرفين المتقارِبين يُستعمل أحدهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا الباب لاحق بما قبله وتالّ له . ففى أمكن^(١) أن يكون الحرفان جميعاً أصليين (كل واحد منهما قائم برأسه) لم يَسْغِ العدول^(٢) عن الحكم بذلك . فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه فعمل بموجب الدلالة ، وصير إلى مقتضى الصنعة .

ومن ذلك سُكَّرَ طَبْرَزَلْ ، وَطَبَّرَزَتْ^(٤) : هما متساويان في الاستعمال ، فلست بأن تجعل أحدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضده .

ومن ذلك قولهم : هتلت السماء ، وهنت : هما أصلان ؛ ألا تراهما متساويين في التصرف ؛ يقولون : هنت السماء تَهِنُ تَهْتَانَا ، وهنت تهتل تهتالاً ، وهى صحائب هُتْن ، وهُتْل ؛ قال امرؤ القيس :

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أنكر » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كان كل واحد منهما قائماً » .

(٣) كذا في ج . وفي أ ، ش : « يسع » .

(٤) ويقال فيه أيضاً : طيزرد . وهو السكر الأبيض الصلب . والكلمة فارسية مؤلفة من « طبر »

وهو الفأس ، و « زد » أى ضرب ، أطلق عليه هذا لأنه لصلابته كأنه يضرب بالفأس . وانظر معرب

الجواليق وتعليقه ٢٢٨ .

فَسَحَّتْ دُمُوعِي فِي الرِّدَاءِ كَأَنَّهَا كُلِّي مِنْ شَعِيبٍ ذَاتِ مَحٍّ وَتَهَانٍ^(١)
وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

عَزَزَ مِنْهُ وَهُوَ مُعْطَى الْإِسْهَالِ ضَرْبُ السَّوَارِي مَتْنَهُ بِالْتِهَالِ^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ قَوْلِهِ : دَهْمَجَ الْبَعِيرُ يَدَهْمَجُ دَهْمَجَةً ، وَدَهْنَجَ

يَدَهْنَجُ دَهْنَجَةً ، إِذَا قَارَبَ اخْتَلَطُوا وَسَرَعَ ، وَبَعِيرٌ دُهَانِجٌ ، وَدُهَانِجٌ ؛ وَأَنْشُدَ لِلْعَجَّاجِ :

كَأَنَّ رَغَبَ الْآلِ مِنْهُ فِي الْآلِ بَيْنَ الضُّحَا وَبَيْنَ قَيْلِ الْقَيْلِ^(٣)

* إِذَا بَدَأَ دُهَانِجٌ ذُو أَعْدَالٍ *

(١) الشَّيْبُ : السَّهَاءُ الْبَالُ . وَالْكُلَى : جَمْعُ الْكَلْبَةِ وَهِيَ رَقْمَةٌ فِي السَّهَاءِ . وَحَمَّتْ : صَبَتْ . يَقُولُ :

إِنَّهُ تَذَكُّرُ الْبَهْدِ الْقَدِيمِ لِأَحِبَّاهِ — وَذَكَرَ هَذَا فِي شِعْرِهِ السَّابِقِ — فَبَكَى وَانصَبَتْ دُمُوعُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ
عِنْدَهُ قُرْبَةٌ قَدِيمَةٌ امْتَلَأَتْ مَاءً فَخَضَعَتْ الرِّقْعَ فِيهَا فَسَالَ الْمَاءُ . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :

١٠

فَقَدْ نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَعَمْرُقَانٌ وَدَجَّ عَفَتْ أَثَارُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ
وَهِيَ فِي الدِّيَوَانِ .

(٢) قَبْلَهُ :

دَارَ الْهَبَرِ لِلْهَبَرِ مَكْسَالٌ فَهِيَ ضُنَّاكَ كَالْكَتِيبِ الْمُتَهَالِ

وَالضَّنَّاكَ : الضَّخْمَةُ ؛ يَشْبَهُ مِنْ يَهْوَاهَا بِالْكَتِيبِ فِي اللَّيْلِ ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُتَمَاسِكٌ غَيْرُ مُتَرَهِّلٍ . وَانْظُرْ
مُلْحَقَ الدِّيَوَانِ ٨٦ ، وَالسَّمَطُ ٦٧٩ .

١٥

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « أَنْشُدْنَا » .

(٤) الرِّعْنُ : مُقَدِّمُ الْجَبَلِ . وَقَوْلُهُ « بَيْنَ الضُّحَا وَبَيْنَ قَيْلِ الْقَيْلِ » أَيُّ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَشْتَدُّ فِيهِ نَوَاجِ
الشَّمْسِ . وَقِيلَ : الْقَيْلُ : أَنْ يَقْبَلَ فِي الظُّلُمَةِ . شَبَّ أَطْرَافُ الْجَبَلِ وَالسَّرَابِ رِقْمَهُ فَيَضْطَرِبُ بِبَعِيرٍ عَلَيْهِ أَعْدَالُ
يَمْشِي بِهَا . وَقَبْلَهُ كَمَا فِي السَّمَطِ ٧٢٨ :

٢٠

وَمِمِّهِ نَائِي الْمَبَاءِ مُقْتَالٌ مَضْلَلٌ تَسِيلُهُ السَّيَالُ
أَزُودُ بَنِيو عَرَضِهِ بِالْأَدَالِ مَرَّتِ الصَّحَارَى ذِي سَهْوٍ وَأَفَادِلُ

وَانْظُرْ مُلْحَقَ الدِّيَوَانِ ٨٦ .

وأنشد أيضا :

وعَيرَهَا مِنْ بَنَاتِ الْكُذَّادِ يُدَهِّنُج بِالْوَطْبِ وَالْمَسْرُودِ^(١)

فأما قولهم : ما قام زيد بل عمرو ، وبين عمرو فالتون بدل من اللام ؛ ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل . هذا هو الظاهر من أمره . ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها . وكذلك قولهم : رجل (خامِل) و (خامِن) التون فيه بدل من اللام ؛ ألا ترى أنه أكثر ، وأن الفعل عليه تصرف ، وذلك قولهم : تَحْمَلُ يَحْمُلُ نَحْمُولًا . وكذلك قولهم : قام زيد فم عمرو ، الفاء بدل من التاء في فم ؛ ألا ترى أنه أكثر استعمالا . فأما قولهم (في الأثافي : الأثافي) فقد ذكرناه في كتابنا « في سر الصناعة » وقال الأصمعي : بنات

(١) من فصيحة للفرزدق هجو جبريا ، أولها :

عرفت المنازل من مهدد كوس الزبور لدى الفرقد
يقول فيها :

فأ حاجب في بني دارم ولا أسرة الأفرع الأجمد
ولا آل قيس بنو خالد ولا الصيد صيد بني مرثد
بأعجل منهم إذا زينوا بمغرتهم حاجبي مؤجد
حمارلم من بنات الكداد يدهنج بالوطب والمسزود

وترى أن التعبير قد تناول البيت الشاهد . وانظر الأمل ١/٢ والسقط ٧٢٧ والنفاض ٧٩٤ .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « الأثافي والأثافي » .

(٣) عبارته في حرف التاء : « فأما قولهم في آثاف آثاف بالاء فن كانت عنده أفعية أضفوة وأخذها

من فقاء ينفوه فقاء . الثانية في آثاف بدل من الفاء في ينفوه . ومن كانت أفعية عنده ففلة فبائر أن تكون التاء بدلا من الفاء لقول النافذة :

« وإن تأفك الأعدا بالرد »

وببائر أن تكون من أث بث إذا ثبت واطمان لأنهم يصفون الأثافي بالخلود والركود . والوجه أن تكون

التاء بدلا من الفاء . أيضا ؛ لأن لم نسمعهم قالوا آثافية » .

تَحْرُ وبنات بَحْرٍ : محائب يأتين قبل الصيف ^(١) [بيض ^(٢)] متصبات في السماء ،
قال طرفة :

كبناتِ التَّحْرِ يَمَازِنَ إِذَا أَتَيْتِ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَيْضِ ^(٣)

قال أبو علي رحمه الله : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البحار ، فاليم على
هذا في (تحر) بدل من الباء في (بحر) لما ذكر أبو بكر . وليس بعيد عندي أن
تكون الميم أصلا في هذا أيضا ، وذلك لقول الله سبحانه : « وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِرَ » ^(٤)
أى ذاهبة (وجائية) ، وهذا أمر قد يشاركها فيه السحاب ؛ ألا ترى إلى
قول المحدث ^(٥) .

شربين بماء البحر ثم ترفعت متى بلحج خضير لمن تلج ^(٦)

- ١٠ (١) كذا في ب ، ج ، ش ، وفي أ : « في » . وقوله : « قبل الصيف » أى في أوله .
(٢) كذا في أ ، ج ، وسقط في ش ، ب .
(٣) قبله :

لا تلتنى إني من نسوة وقد الصيف مغاليت نذر

- يقول : لا تلتنى في تعلقى بهذه المرأة فإنها منعة لم يزل من حسناتها كثرة الولاد ، ثم قال إنها من نسوة ربا
كهذه السحب ، ويماذن . يتنين . والمسالج : جمع السلوج والسلاج وهو ما لا نذر واخضر من الأغصان .
والخضر : ما اخضر من النبات . ويرى الخضر — بضم قفتح — جمع الخضر ويرادها الأخضر من النبات .
واظن الله بوان طبعة فآذان ص ٦٤ .

(٤) آية ١٢ سورة فاطر .

(٥) كذا في أ ، ج ، وفي ش ، ب : « جارية » .

(٦) هو أبو ذؤيب .

(٧) قبله :

سقى أم عمرو كل أنزلة حناتم سم ماوهن نجيج

- والحناتم : سمب سود . ونجيج : سائل مصبوب . وقوله : كل أنزلة أى أبدا . والنجيج : الصوت .
واظن ديوان المحدثين ١ / ٥٠ .

فهذا يدل على مخالطة السحاب عندهم البحر وتكثفها فيه ، وتصرفها على صفحة مائه . وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر .

ومن ذلك قولهم : بلعلته بن أعصر ، ويعصر ، فالباء في (يعصر) بدل من الهمزة في (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنما سمى بذلك لقوله :
أبني ابن أباك غير لونه تكرر اللبائي واختلاف الأعصر
يريد جمع عصر . وهذا واضح .

فأما قولهم : إنا قربان ، وتكران إذا دنا أن يمتلئ فينبغي أن يكونا أصليين ؛ لأنك تجدد لكل واحدة منهما متصرفاً ، أى قارب أن يمتلئ ، وتكرب أن يمتلئ ، إلا أنهم قد قالوا : ^(٢)بجمجمة قربي ، ولم نسجمهم قالوا (كربي) . فإن غلبت القاف على الكاف من هنا فقياس مما ^(٤).

وقال الأصمعي : يقال : جعشوش ، وجعسوس ^(٥) ، وكل ذلك إلى قساة ^(٦) وقلة وصغر ، ويقال : هم من جماعيس الناس ، ولا يقال بالشين في هذا . فضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين . نعم ، والاشتقاق يعضد كون السين

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بقوله » . واسم أعصر منه بن سعد بن فيس هبلان .

وانظر التاج (عصر) والاشتقاق لابن دويد ١٦٤

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وأنا » .

(٣) هي قنح من خشب يشرب فيه ، وهي أيضاً ضرب من المكاييل .

(٤) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

(٥) هو القصير اللثيم .

(٦) كذا في أ . وفي ب : « قساة » . والقساة مصدر قس ، والقساة مصدر قس ، وكلاهما

معناه : صغروا .

— غير معجمة — هي الأصل ، وكأنه اشتق من (الجحيس) صفة على (فُعْلُول)
وذلك أنه شبه الساقط الميهين من الرجال بالخرء ؛ لأنه وتثنه .^(١١)^(١٢)

- ونحو من ذلك في البذل قولهم : فُسْطَاط وفُسْطَاط ، وفُسَّاط ، وبكسر
الفاء أيضا ، فذلك ست لغات . فإذا صاروا إلى الجمع قالوا (فساطيط
وفساسيط) (ولا يقولون)^(٣) (فسائيط) بالتاء . فهذا يدل أن التاء^(٤)
في (فستاط) إنما هي بدل من طاء (فُسْطَاط) أو من سين (فُسَّاط) . فإن
قلت : هَلَّا اعتزمت أن تكون التاء في (فستاط) بدلا من طاء (فسطاط) لأن
التاء أشبه بالطاء منها بالسين ؟ قيل بإزاء ذلك أيضا : إنك إذا حكبت بأنها بدل
من سين (فُسَّاط) ففيه شيان جيدان : أحدهما تغيير للثاني من المثليين ، وهو^(٥)
أقيس من تغيير الأول من المثليين ، لأن الاستكراه في الثاني يكون لا في الأول ؛
والآخر أن السينين في (فُسَّاط)^(٦) ملتقيتان ، والطاءين في (فسطاط) منفصلتان
بالألّف بينهما ، واستنقال المثليين ملتقيين أخرى من استنقالهما مفترقين ، [وأيضا^(٨)
فإن السين والتاء جميعا مهموستان ، والطاء مجهورة] .

- فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك
إبدال ، أو اعتقاد أصليّة الحرفين إن كانا أصليين . وعلى ما ذكرناه في الباب الذي

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الهين » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :
« في » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم يقولوا » . (٤) كذا في أ .
وفي ش ، ب : « يريك » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الثاني » .
(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « من » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش :
« من » . (٨) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٩) كذا في أ .
وفي ش ، ب : « يلق » .

قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير ؛ نحو أضحلّ وامضحلّ ، وطامن وأطامات . والأمر واسع . وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله .

ونحن نعتقد إن أضحنا فُسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال ؛ فإن معرفة هذه الحال فيه (أمثل ^(٢) من معرفة عشرة أمثال لفته ، وذلك أن مسألة واحدة من القياس) ، أنبل وأنبه من كتاب لفة عند عيون الناس . قال لي أبو علي رحمه الله (بحلب) سنة ست وأربعين ^(٣) : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس . ومن الله المعونة وعليه الاعتماد .

باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطّف ،

لا بالإقدام والتعجرف

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فتحو ما قد سناه آفا من قولهم : ما أطيبه وأيطبه ، وأشياء في قول الخليل و (قيس) وقوله (أخو اليوم أبحي) . فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأت ولا صنعة . ومثله موقوف على السماع ، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس .

فأما ما يُتأتى له ويُطرَق إليه بالملاينة والإكثاب ، من غير كَد ولا اغتصاب ^(٥) ، فهو ما (عليه عقْد هذا الباب) . وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تُجِيل لفظ ^(٦)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أبي يوسف » . وقد طبع " كتاب القلب والإبدال " لابن السكيت في مجموعة الكثر اللغوي في بيروت سنة ١٩٠٣ ، نشره المستشرق هفتر .

(٢) كذا في ش ، ب . وسقط ما بين القوسين في أ . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بضج » . وهو يريد : بعد التلاصق . (٤) يقال : أكتب إلى الشيء : دنا منه .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « اعتصاب » . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « عقْد عليه هذا الباب » .

(١) وأيت إلى لفظ أويت (فطريقه أن تبنى من (وأيت) فَوَعَلًا، فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوَائِي) فتقلب اللام الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها ، فيصير (وَوَائِي) ثم تقلب الواو الأولى همزة ، لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير (أَوَائِي) ثم تخفف الهمزة فتحذفها، وتلحق حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أَوَا) اسما كان أو فعلا . (٢) فقد رأيت كيف استحال لفظ (وأي) إلى لفظ (أوا) من غير تعجرف ولا تهكم على الحروف .

وكذلك لو بنيت مثل فَوَعَال لصرت إلى (وَوَائِي) ثم إلى (أَوَائِي) ثم (أَوَائِي) . ثم تخفف فيصير إلى (أَوَا) فيشبه حينئذ لفظ (آءة) أو أويت ، أو لفظ قوله :
* فَأَوَّلِدْ كَرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا * (٤)

١٠ وقد فعلت العرب ذلك ، منه قولهم : (أوار النار) وهو وَجَّهَهَا وَلَفَّحُهَا ، ذهب فيه الكسائي مذهبا حسنا — وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا — قال : هو (فُعَال) من وَارَتْ الإِرة أي احتفرتها لإضرار النار فيها . وأصلها (وَأَر) ثم خففت الهمزة فأبدلت في اللفظ [وأوا] فصارت (وَوَار) فلما ألتفت في أول الكلمة الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أَوَار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وَأَر) إلى لفظ (أور) بالصنعة .
١٥

(١) كذا في ١، ج ، وفي ش ، ب : « أويت إلى لفظ وأيت » وهو خطأ . ورأيت من الرواى وهو الوعد . (٢) راعيت في الضبط السابق الاسم فتوتت ، وغير خاف أن ضبط الفعل بنير تنوين . (٣) الآءة شجرة عندهم وأصلها : أراءة بالتحريك . (٤) عجزه :

* ومن بعد أرض بيننا ومما *

وانظر اللسان في أرا . (٥) هر موقد النار . (٦) كذا في ١، ج . وسقط
في ش ، ب . (٧) كذا في ١ . وسقط في ش ، ب .

وقال أبو زيد في تخفيف همزتي (افعولت) من (وأيت) جميعا : (أويت)
وقد أوضح هذا أبو زيد وكيف صنعت^(١)ه ، وتلاه بعده أبو عثمان في تصريفه^(٤) . وأجاز
أبو عثمان أيضا فيها (وويت) [قال] لأن نية الهزمة فاصلة^(٥) بين الواوين ، فقياس
هذا أن تصحح واوى (ووار) عند التخفيف ؛ لتقديره فيه نية التحقيق ؛ وعليه
قال الخليل في تخفيف (فعل) من وأيت (أوى^(٦)) ؛ أفلا تراه كيف أحالته الصنعة
من لفظ إلى لفظ . وكذلك لو بنيت من (أول) مثال (فعل) لوجب أن تقول
(أول) : فتصيرك الصنعة من لفظ (وول) إلى لفظ (أول) .

ومن ذلك قول العرب : (تسرّيت) من لفظ (س ر ر) ، وقد أحالته الصنعة
إلى لفظ (س رى) . ومثله (قصّيت أظفارى) هو من لفظ (ق ص ص) ،
وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ي) . وكذلك قوله^(٧) :

* تقضى البازى إذا البازى كسر *

هو فى الأصل من تركيب (ق ض ض) ، ثم أحاله ما عرّض من استنقال تكريره

(١) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «أوبكر» . وهو خطأ ؛ فإن أب بكر — هو ابن السراج —
ليس سابقا على أبي عثمان . وابن السراج أخذ عن المبرد وهذا أخذ عن المازنى ؛ فأتى لأبي عثمان أن ينل
أبا بكر !

(٢) كذا فى ج . وسقط هذا الحرف فى أ ، ب ، ش .
(٣) وذلك أن افعولت من وأيت : أيا وأيت . ثم تنقل حركة الهزمة الأولى على ما قبلها وتحذف ،
وترد الياء إلى الواو الأصلية وتحذف همزة الوصل فتصير إلى ووأيت ، ثم تنقل حركة الهزمة وتحذفها فتصير
إلى وويت ، ثم تبدل الواو الأولى همزة كما فى أوصل فتصير إلى أويت . وانظر شرح الأشموني على الألفية
عند قول ابن مالك : وهما أول الواوين ، فى باب الإبدال .

(٤) انظر تصريف المازنى بشرحه المصنف ٥٤٥ نسخة التيمورية .

(٥) كذا فى أ ، ب . وسقط فى ش .

(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٧) أى البجاء . وانظر ديوانه ١٧ .

إلى لفظ (ق ضى) . وكذلك قولهم : تَلَّيْتُ - من اللَّعَاة - أى خرجت أطلبها - وهى نبت - أصلها (ل ع ع) ، ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي) ؛ قال :
كاد اللَّعَاغُ من الحَوَذَانِ يَسْحَطُهَا . وَبَرَجْرَجٌ بَيْنَ حَتِيئَتِهَا خَنَاطِيلُ^(٢١)
وأشباهُ هذا كثير .

والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظٌ^(٢٢) أن تتناوله على ظاهره ، ولا تدعى فيه قلبا ولا تحريفا ، إلا أن يَصِحَّ سبيل ، أو يقتاد دليل .

ومن طريق هذا الباب قولك فى النسب إلى (مُحَيَّا) : (مُحَوَّى) وذلك أنك حذفْتَ الألف ؛ لأنها خامسة ، فبقى مُحَيَّ كَقَصَى ، فحذفتَ للإضافة ما حذفت من قَصَى ، وهى الباء الأولى التى هى عين (مُحَيَّا) الأولى ، فبقى (مُحَيَّ) فقلبت الباء أَلِفًا لتحركها وافتتاح ما قبلها فصارت (مُحَا) كَهْدَى . فلما أضفْتَ إليها قلبت الألف واوا ، فقلت (مُحَوَّى) كقولك فى هَدَى : هُدَوَّى^(٢٣) . فثالث مُحَوَّى فى اللفظ (مُقَيَّى) واللام على ما تقدم محذوفة . ثم إنك من بعد لو بنيت من (ضَرَبَ)

(١) أى ابن مقبل كما فى اللسان فى لمع . وفى السمع ٤٤٧ : أنه اختلف فيه . فبعضهم ينسبه إلى جران العود ، وبعضهم إلى ابن مقبل . وفى منتهى الطلب هذا البيت من قصيدة عدتها خمسة وأربعون بيتا لجران العود ، وقال : « وتروى للنجيب الخفاجى ، ولحكم الخضرى » وأول القصيدة :

بان الأُنيسُ فإ للقلب معقول ولا على الجسيرة النادين تعويل

(٢) الحوذان : نبت . « يسحطها » كذا بالشين فى أ ، ب ، ش . وفى اللسان فى غير موضع : « يسحطها » بالسين . والشحط والسحط : الذبح . والسحط أعلى . والرجح : العباب . وخناتاميل : قطع متفرقة . بصفت بقرة أكل السبع ولدها ، فهى تنص بما لا ينص به من اللعاع الأخضر حتى ليكاد يذبحها ، وهى تنص أيضا بالعباب الذى يتقطع خناتيل حنفا على ولدها .

(٣) كذا . وكان الأصل : « فالواجب أن تتناوله ... » أو كان المؤلف راعى أن هذه العبارة خبر عن « القياس » وهذا لا يستقيم مع (أنه) . وفى ج : « وبعد لقى ورد عليك لغتان فاحلها على ظاهرهما ، ولا تدع فى واحد منهما قلبا ولا تحريفا إلا أن يدل على شئ من ذلك دليل تقصير حينئذ إلى مادل عليه الدليل » وهى ظاهرة .

(٤) وكذلك لو نسبت إلى المحي (اسم قاعل من حيا) وانظر شرح الرضى للشافية ٤٥/٢ .

(١) - على قول من أجاز الحذف في الصحيح لضرب من الصنعة - مثل قولك (مُحَوِّى) لقلت (مُضَرِّى) لحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام (مُجِبَّأ) . أفلا تراك كيف أعلت بالصنعة لفظ (ضرب) إلى لفظ (مُضَر) فصار (مُضَرِّى) كأنه منسوب إلى (مُضَر) .

وكذلك لو بنيت مثل قولهم في النسب إلى تَحِيَّة: (تَحَوِّى) من زَف أو نَشَف ونحو ذلك لقلت: تَنَنِّى . وذلك أن (تَحِيَّة) تفعلة، وأصلها (تَحْيِيَّة) كالتسوية والتجزيئة، فلما نسبت إليها حذفت أشبه حرفها بالزائد وهو العين، أعنى الياء الأولى، فكما تقول في (عَصِيَّة وقَضِيَّة) عَصَوَى وقَضَوَى، قلت أيضا في تَحِيَّة (تَحَوِّى) فوزن لفظ (تَحَوِّى) الآت (تَقَلَّى) فإذا أردت مثل ذلك من زَف ونَشَف، قلت (تَنَنِّى) ومثالها (تَقَلَّى)؛ إلا أنه مع هذا خرج إلى لفظ الإضافة إلى تُسَوِّفَة إذا قلت (تَنَنِّى) كقول العرب في الإضافة إلى (شَنُوَّة): شَنَنِّى . أفلا ترى إلى الصنعة كيف تُحِيل لفظا إلى لفظ، وأصلا إلى أصل .

وهذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به، وتدريب الفكر بتجشُّمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سَمْتِه . فأما لأن يستعمل في الكلام (مُضَرِّى) من (ضرب)، و(تَنَنِّى) من (زَف) فلا . ولو كان لا يُخَاض في علم من العلوم إلا بما لا بدَّ له من وقوع مسائله معيّنة محصّلة لم يتم علم على وجهه، ولَبِق مبهوتا بلا لحظ،

(١) الحذف في هذه الصيغة التدرين جائز عند أبي علي - أستاذ المؤلف . وانظر الكتاب السابق ٢٩٦/٣

(٢) انظر في النسب إلى تَحِيَّة شرح الرضى للشافية ٣١/٢ .

(٣) يريد أن تأخذ كلمة من هذين الفعلين على تفعلة، فقول: نَزَرَة وتَشَقَّة، ثم تنسب إليهما على حذف العين فقول: تَنَنِّى - فهذا .

(٤) كذا في ١ . وسقط في ب، ش .

(٥) كذا في ش، ب . وسقط في ١ . (٦) كذا في ١، ب . وفي ش، هـ: «مهورا» .

يريد بالمهور المرتجل الذي لم يدر ولم يرق فيه، من قولهم: بهته . أخذه بفتح .

(٧) كذا في ١ . وفي ش، ب: «لحظه» وفي د: «لحظة» .

ومحشوباً بلا صنعة؛ ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركبات المستصعبات، (وذلك) ^(٢٢) إنما يمر في القُرط منها الجزء النادر الفرد، وإنما الانتفاع بها من قبل ما تقنيه النفس من الاتزايض بمعانها .

باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف ^(٢٤)

والحركات والسكون

- غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم ؛ نحو وجدت ^(٥) في الحزن ، ووجدت الضلالة ، ووجدت في الغضب ، ووجدت أى علمت ؛ كقولك : وجدت الله غالباً ، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصدى) : الطائر يخرج من رأس المقستول إذا لم يدرك بثأره ، و (الصدى) : العطش ، و (الصدى) : ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية ، و (الصدى) من قولم : فلان صدّى مالٍ ؛ أى حسن الرغبة له ، والقيام عليه . ولا (هل) بمعنى الاستفهام ، وبمعنى قد ، و (أم) للاستفهام وبمعنى بل ، ونحو ذلك ؛ فإن هذا الضرب من الكلام — وإن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف ^(٦) المعنيين ، (ويليهِ) اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين — كثير في كتب العلماء ، وقد تناهت أقوالهم ، وأحاطت بحقيقته أغراضهم . وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف ، والحركات ، والسكون ، المصنوعة في أنفس الكلم .

- (١) المراد به هنا ما ليس معقولاً . (٢) ثبت ما بين القوسين في أ ، وسقط في ش ، ب . (٣) أى في الحين . ويقال : إنما ألقى فلاناً في القُرط إذا كنت تلقاه بعد أيام . ونقول أيضاً : ألقاه في القُرط بعد القُرط أى في الحين بعد الحين . (٤) هذا متعلق بقوله : « اتفاق اللفظين » . ومن الأمثلة التي يذكرها هيجان يأتي مفرداً وجمعا ، فهما لفظان اتفقا في الحرف وهو الألف ، ولكن المعنى يختلف ، والفعل مفرداً والفعل جمعا لفظان اتفقا في السكون والمعنى يختلف . (٥) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كهل » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أتر » . ويرد بأحد الأقسام الثلاثة اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى . وانظر في الأقسام الثلاثة الكتاب ٧/١ . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وتانها » . (٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فساد » .

من ذلك الحروف .

قد يتفق (لفظ الحروف ويختلف معناها) وذلك نحو قولهم : دِرْع دِلاص^(٢) ،
وَأَدْرِع دِلاص ، وناقصة هِجان ، وتُوق هِجان . فالألف في دِلاص في الواحد بمثلة
الألف في ناقصة كَأَز ، وامرأة ضِنَّاك^(٥) ، و(الألف في دِلاص) في الجمع بمثلة ألف
ظُرَاف ، وشراف . وذلك لأن العرب كسرت فعلا على فعال ، كما كسرت فعلا
على فعال ؛ نحو كريم ، وكرام ، ولقيم ولثام . وعُذرها في ذلك أن فعلا أخت
فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل ، وثالثه حرف لين ، وقد اعتقبا
أيضا على المعنى الواحد ، نحو كَلِيب وكَلَاب ، وعَبِيد وعِبَاد ، وطَيْسِيس وطِئَسَّاس^(٨) ؛
قال الشاعر :
^(٩)

* قرع يد اللعابة الطيسيا^(١٠) *

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظا الحرف ويختلف معناه » . (٢) أى لساء لينة .
(٣) أى بضاء كريمة . (٤) أى كثيرة اللحم صلبة . (٥) كذا في أ . وفي ش ،
ب : « صناك » . والصناك : الضخمة . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ألف دلاص » .
(٧) كذا في ش ، ب . وفيما بعد : « أخف من فعال » ، وهو الموجود في أ . وهذا كله خطأ .
وما أثبت موافق لما في اللسان عن ابن سيده في هـ .
(٨) الواحد الطيس ، وهو الطست . (٩) هو وؤبة كما في اللسان في ط . وهو من أرجوزة
عدة أشطارها ١٥٩ في مدح أبان بن الوليد البجلي مطلقا :

دعوت رب العزة القدوس دعاء من لا يقرع الناقوسا

* حتى أرانا وجهك المرغوسا *

ويقال : وجه مرغوس : طلق مبارك ميمون .

(١٠) قبله في وصف الليل :

وجل ليل يحسب السدوس يستسمع السارى هـ الجروسا

هـامها يسهوت أروصيا علوت حين يخضع الرعوسا

جل الليل : معظمه . والسدوس (يفتح السين وضعا) الطيلسان الأخضر ، والجروس جمع الجروس
وهو الصوت ، والهامج جمع مهمة ، وهو الصوت غير اللين ، والرئيس : الحديث الخفى ، من قولهم :
هم يتراسون الخبر أى يسهوت . والرعوس : الذى يهز رأسه في نومه . وقوله : « قرع يد اللعابة الطيسيا »
أى أن النوم يميل الرعوس ويلعب بها ، كما يلعب اللاعب بالطيس .

فلما كانا كذلك - وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو - كُسر أحدهما على ما كُسر عليه صاحبه ، ف قيل : دِرْع دِلَاص ، وأدرع دِلَاص ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف .

- ومثل ذلك قولهم في تكسير عُدَايِر ، وجُوَالِي : عُدَايِر ، وجَوَالِي ، وفي تكسير قُنَاقِيْن : قَنَاقِيْن ، وهُدَايِد : هُدَايِد ، قال الراعي :
 كَهْدَايِد كَسِرَ الرَّمَاةُ جَنَاحَهُ يدْعُو بِقِسَارَةِ الطَّرِيقِ هَدِيدًا^(٣)
 فآلف عُدَايِرَ زيادةً لحقت الواحد للبناء لا غير ، وآلف عُدَايِرَ آلفَ التَّكْسِيرِ ، كآلف دَرَاهِمَ ، ومنابر . فآلف عُدَايِرَ مُحَذَفٍ كما تحذف نون جَمَحَتْلٍ في جَمَاحِلَ ، ووَاوَقَدُو كِيْسَ ، في فِدَاكِسَ ، وكذلك بَقِيَّةُ الْبَابِ .

- وأغض من ذلك أن تسمى رجلاً عِبَالًا وَحَمَارًا ، جمع عِبَالَةٍ^(٥) ، وَحَمَارَةٍ^(٦) ، على حدِّ قولك : شجرة وشجر ، ودجاجة ودجاج ، فتصريف ، فإن كُسِرَتْ عِبَالًا ، وَحَمَارًا هَاتِيْن ، قلت : حَمَارٌ ، وَعِبَالٌ ، فلم تصريف ، لأن هذه الألف الآن آلفَ التَّكْسِيرِ ، بمنزلة أَلِفَ عَخَادَ ، وَمَشَادَ ، بجمع مَخَذَةٍ وَمَشَدَ . أفلا نرى إلى هَاتِيْنِ الألفين كيف اتَّفَقَ لفظاهما واختلف معناهما ، ولذلك لم تصرف الثاني لِمَا ذَكَرْنَا ، وصرفت الأول ؛

(١) هو الأسد ، والعظيم الشديد . (٢) هو البصير بالماء في حفر التَّنِي .
 (٣) المهادد ، المهدد . والمهدل : صوته . والمثبه به رجل أخذ عامل الزكاة إليه ظلمًا ، وهو مذكور في قوله قيل :

أخذوا حولته فأصبح قاعدا لا يستطيع عن الديار حويلًا
 وانظر اللسان في هدد . والقصيدة بطولها في جهرة أشعار العرب . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « زائدة » . (٥) يقال : ألقى عليه عباله أي ثقله . (٦) حاز القبط : شدته .
 (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « حاجة وحاج » . (٨) كذا في أ فيا يظهر . وفي ش ، ب : « مشقة » . (٩) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نياس » .

لأنه ليست ألفه للتكسير، إنما هي كآلف دجاجة، وسَمَامِيَّة، وسَمَامِيَّة^(١).
ومن ذلك أن توقع في قافية اسما لا ينصرف منصوبا في لغة من نون القافية
في الإنشاد؛ نحو قوله^(٢) :

* أَقَلَّ اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ *

فتقول في القافية : رأيت سعادًا ، فانت في هذه النون غير : إن شئت اعتقدت
أنها نون الصرف ، وأنت صرفت الاسم ضرورة ، أو على لغة من صرف جميع^(٣)
ما لا ينصرف ، كقول الله تعالى « سَلَامًا وَأَعْلَى^(٤) » وإن شئت
جعلت هذه النون في سعاد نون الإنشاد كقوله :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدِيُونَ تُقَضِّنُ فُطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنُ^(٥)

وكذلك أيضا تكون النون التي في قوله : وأدت بعضن ، هي اللاحقة للإنشاد ؛
كقوله^(٦) :

* يَا أَبَتَا هَلْكَ أَوْ عَسَاكَنِ *

(١) من معانيه شخص الرجل وما شخص من الديار الخراب .

(٢) أي جريه ، وهو مطلع قصيدته المشهورة في هجاء الراعي الخري . وسامه :

* وقول إن أصبت لقد أصابن *

١٥

(٣) هذه لغة حكاها ثعلب على ماقى الأشعرى والتصریح في أواخر باب ما لا ينصرف . وحكاها
الأخفش على ماقى المص ٣٧/١ ، وقال : « وكأنَّ هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر ،
بغرت ألسنهم على ذلك في الكلام » . وانظر البحر لأبي حيان ٣٩٤/٨ . (٤) آية ٤ سورة الإنسان .
(٥) ورد هذا الرجز في الكتاب ٣٠٠/٢ . وقوله « تقضن » كتب في إنجانيه : « ضا » ،
وكذا قوله : « بعضن » كتب فيها أيضا : « ضا » ، دلاله على أن الأصل : تقضى ، وبعضا .

٢٠

(٦) أي روبة ، وقيل المعاج . وانظر الكتاب ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ . وفي الخزانة ٢/٢٣٤ :
« والأكثر على أن هذا الرجز لروبة بن المعاج لا للمعاج » .

ولكن إنما يُفَعَّل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف؛ كقول الأعشى:

* وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ حِصْمٌ^(٢) *

وكما روينا عن قُطْرُبٍ من قول آخر:

شِئْرَ جَنِيٍّ كَأَنِّي مُهْدَأٌ^(٣) جَمَلَ الْقَيْنِ عَلَى الدَّفِّ^(٤) إِبْرَ

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فوج. ولم يحك سيبويه هذه اللغة،
لكن حكاهما الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقُطْرُب، وأكثر الكوفيين.
فعلى هذه اللغة يكون قوله:

* فَطَلَّتْ بَعْضًا، وَأَدَّتْ بَعْضُنْ^(٧) *

(١) تعرف هذه اللغة في كتب النحويين ربيعة.

(٢) صدره: * إلى المزدقيس أحليل السرى *
وانظر الصبح المنير ٢٩. والبيت هو المشرون من قصيدته التي أولها:

أتهجر غانية أم تلم أم الحبل واه بها متجذم

والصم جمع العصاة وهي السبب والحبل أى العهد، وقد فسرهما بذلك ابن هشام صاحب السيرة في ص ٢ /
٢٣٤ على هامش الروض، وقد يعمرها بالذرة وهي الخفارة. وانظر اللسان في بذرقي.

(٣) هو عدى بن زيد كما في اللسان في هذا، وكما في شعراء النصرانية ١ / ٤٥٢ — ٤٥٣
(٤) قبل هذا البيت كما في شعراء النصرانية:

وكان الليل فيه مثله ولقدما غن بالليل القصر

لم أغض ليلته حتى انقضى أتمنى لو أرى الصبح جشتر

شئْر: قلق، يقال: شئْر الرجل إذا قلق من هم أو مرض، ومهدأ من أهدأ الصبي إذا علله ليثام، والدَّفُّ
الجنب. يقول إن المهدوم غشيته فهو قلق كأنه صبي يتخاصى على النوم فهو يملل ليثام، وكأما كوى
القَيْن — وهو الخلد — جنبه بالإبر الملهمة.

(٥) كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ.

(٦) كذا بالخاء المهملة في أ. وفي ش، ب، ج: « فرج ».

(٧) كتب في أ فوق الصاد: « ضا ».

إنما نونه نون الإنشاد لا نونُ الصَّرف؛ ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكنا، فيقول : رأيت زَيْدًا، كالمرفوع والمجرور . هذا هو الظاهر من الأمر .

فإن قلت : فهل تجبُّ أن يكون قوله : وأدَّت بعضا، تنوينه تنوين الصرف، لا تنوين الإنشاد، إلا أنه على إجراء الوقف مجرى الوصل؛ كقوله :

* بل جَوَزْتِهَاءَ كَطَهْرٍ الْمُجَحَّفَتِ^(١) *

فإن هذا وإن كان ضربا من ضروب المطالبة فإنه يبعد؛ وذلك أنه لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف، فيقول في غير قافية الشعر : رأيت جَعْفَرًا، ولا كَلِمَتِ سَعِيدًا، فيقف بالنون . فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه . فوجب حمل قوله : وأدَّت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدَّم ، من قوله :

* ولا تُبْقِي نُعْمُورَ الْأُنْدَرِيْنَ *

و * أَقْبَلُ اللَّوْمَ عَائِلَ وَالْعِتَابَ *

و * مَا هَاجَ أَحْزَاؤُهُ وَتَجَوَّأَ قَدْ شَجِنَ^(٢) *

- ١٥ (١) كذا في أ، ب . وفي ش : « يجوز » .
- (٢) انظر ص ٣٠٤ من الجزء الأول .
- (٣) كذا في أ . وفي ش، ب : « قول عمرو بن كلثوم » . وهو الشطر الأخير من مطلع معلقته المشهورة .
- (٤) مطلع أرسوزة للصعاج . وجزءه :
- * من طلال كالأنهى أنهن *

ولم تحضرنّا هذه المسألة في وقت عملنا الكتاب « المعرب »^(١) في تفسير فوائى
أبى الحسن ، فنودعها لآياه ، فتلحق هذه المسألة به بإذن الله . فإذا مررت بك
في الحروف ما هذه سبيله ، فأضفه إليه .
ومن ذلك الحركات .

- هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف . وذلك كامرأة سميتها
بحيث ، وقبل ، وبعد ، فإنك قائل في رفعه : هذه حيث ، وجاءتني قبل ،
وعندى بعد . فالضمة الآن إعراب ، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسمية بها
بناء . وكذلك لو سميتها بآين ، وكيف ، فقلت : رأيت آين ، وكلت كيف ، لكانت
هذه الفتحة إعراباً ، بعد ما كانت قبل التسمية في آين وكيف بناء . وكذلك لو سميت
رجلاً بأيس ، وجير ، لقلت مررت بأيس وجير ، فكانت هذه الكسرة إعراباً ،
بعد ما كانت قبل التسمية بناء . وهذا واضح . فإن سميتها بهؤلاء ، فقلت (في الجز) :
مررت بهؤلاء ، كانت كسرة المدة بعد التسمية به ، هي (الكسرة قبل) التسمية
به . وخالف (هؤلاء) باب أيس وجير ، وذلك أن (هؤلاء) مما يجب بناؤه ، وحكايته
بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية ؛ ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف ،
^(٢)
^(٣)
^(٤)
^(٥)
^(٦)
^(٧)

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « المغرب » . وانظر ص ٦٦ من تصدير هذا الكتاب .
(٢) قد يقول قائل في أيس وجير : انها قبل التسمية غير منونين ، وبعد التسمية متونان . وهاتان
حالتان متاديتان لا تشبهان . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بالجز »
(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « لكانت » . واللام غير سائفة هنا مع جواب « إن » . وقد
وقعت في جروهي سائفة هناك فإن فيها : « قلو سميتها » .
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كسرة قبل » . (٦) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .
(٧) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب . وانظر في التسمية بهؤلاء ولعل الكتاب ٦٧/٢

فأشبه الجملة ؛ كرجل سميته ولعل ؛ فإنك تحكى الاسم ؛ لأنه حرف ضم إليه حرف ، وهو (عل) ضمت إليه اللام ؛ كما أنك لو سميته بأنت لحكيته أيضا فقلت : رأيت أنت ، ولعل ، فكانت الفتحة في التاء بعد التسمية به هي التي كانت فيه قبلها ، لكأنك إن سميته بأولاء أعربته فقلت : هذا أولاء ، ورأيت أولاء ، ومررت بأولاء ، فكانت الكسرة الآن فيه إعرابا لا غير ؛ لأن أولاء اسم مفرد مثاله فَعَال ^(١) ؛ كغُرَابٍ وَعُقَابٍ .

ومن الحركات في هذا الباب أن ترخم اسم رجل يسمى منصورا ، فتقول على لغة من قال يا حارٍ : يا مَنْصُ ، ومن قال يا حارُ قال كذلك أيضا بضم الصاد في الموضعين جميعا . أما على يا حارٍ فلا تُك حذف الواو وأقررت الضمة بحالها ؛ كما أنك لما حذف التاء أقررت الكسرة بحالها . وأما على يا حارُ فلا تُك حذف الواو والضمة قبلها ؛ كما أنك في يا حارُ حذف التاء والكسرة قبلها ، ثم اجتلبت ^(٢) ضمة النداء فقلت : يا مَنْصُ . فاللفظان كما ترى واحد ، والمعنيان مختلفان .

وكذلك إن سميته يُعْرَيْن ، وتُرْتَم ، ويعقوب ، ويربوع ، ويعسوب . ^(٣) ^(٤)

ومثل ذلك قول العرب في جمع الفُلكِ : الفُلكُ ؛ كسروا فعلا على فُعِل ، من حيث كانت فُعِل تعاقب فعلا على المعنى الواحد ؛ نحو الشُّغل ، والشَّغل ، والبُخْل ، والبَخْل ، والعُجْم ، والعَجْم ، والعُرْب ، والعَرَب . وقملٌ مما يكسر على فُعِل ، كآسَد ،

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « مثال » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « سمي » .

(٣) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « أعقيت » . (٤) هو ما فضل من الطعام في الإناث .

(٥) يريد به ذكر الجمل ، وهو عربي فأما يعقوب أبو يوسف عليه السلام فهو أجمي . وهو

علم البنية ، والحكم فيهما من جهة الترخم واحد .

وأَسَدٌ، وَوَتْنٌ، وَوَتْنٌ.. حكى صاحب الكتاب^(١) (إن تدعون من دونه إلا اثنا) وذكر أنها قراءة. وكما كَسَرُوا فَعَلًا على فُعْلٍ، وكانت فُعْلٌ وفَعْلٌ أختين مُعْتَبَتَيْنِ على (المعنى)^(٢) الواحد كَمُجْمٍ وَحَجَمٍ وبابه جاز أيضا أن يكسّر فُعْلٌ على فُعْلٍ ؛ كما ذهب إليه صاحب الكتاب^(٣) في الْفُلْكِ إذ كَسَرَ على الْفُلْكِ ؛ ألا ترى أن قوله عز اسمه « في الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ »^(٤) يدلّ على أنه واحد ، وقوله تعالى « حتى إذا كنتم في الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم »^(٥) فهذا يدلّ على الجمعية. فالْفُلْكِ إذاً في الواحد بمنزلة الْقُفْلِ، والخُرْجِ، والْفُلْكِ في الجمع بمنزلة الْحَمْرِ والصُّفْرِ.

فقد ترى اتفاق الضمتين لفظاً واختلافهما تقديراً ومعنى . وإذا كان كذلك فكسرة الفاء في هِجَانٍ ، ودِلَاصٍ في الواحد ككسرة الفاء في يَحْزَانٍ وَضَنَانٍ، وكسرة الفاء في هِجَانٍ ودِلَاصٍ في الجمع ككسرة الفاء في كِرَامٍ وَلِبَاسٍ .
ومن ذلك قولهم قَنَوْ قِنَوْ وَقِنَوا ، وَصَنَوْ وَصِنَوا ، وَخَشَفَ وَخِشَفَانٌ ، وَرِيدَ وَرِيدَانٌ ، ونحو ذلك مما كسّر فيه فَعْلٌ على فِعْلَانٍ ؛ كما كَسَرُوا فَعَلًا على فِعْلَانٍ .
وذلك أن فِعْلًا وفَعْلًا قد اعتقبا على المعنى الواحد ؛ نحو يَدِلُ وَيَدَلُّ ، وَشَيْءٌ وَشَيْئَةٌ ، وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ . فكذا كَسَرُوا فَعَلًا على فِعْلَانٍ كَشَبْتُ وَشَبْتَانٌ ، وَخَرِبْتُ وَخَرِبَانٌ ، ومن المعتلّ تاج وتيجانٍ ، وقاع وقيعانٍ ، كذلك كَسَرُوا أيضًا فِعْلًا على فِعْلَانٍ ، فقالوا : قَنَوْ وَقِنَوا ، وَصَنَوْ وَصِنَوا .

- (١) التي في الكتاب ١٧٧/٢ : «وذلك نحو أسد وأسد، ووتن ووتن، بلغنا أنها قراءة» وقراءة ابن ذكرها أبو حيان ولم يهزمها، وأثن عليها مبدلة من ووتن. وانظر البحر ٣٥٢/٣ عبد قوله تعالى في سورة النساء. الآية ١١٧ : إن يدعو من دونه إلا اثنا وإن يدعو إلا شيطاناً مريداً . (٢) كذا في ١٠٠ وسقط حرف العطف في ش، ب. (٣) كذا في ج. وسقط في أ، ب، ش. (٤) انظر الكتاب ١٨١/٢ (٥) آية ١١٩ سورة الشعراء، آية ٤١ سورة يس . (٦) آية ٢٢ سورة يونس . (٧) كذا في ش، ب . وفي أ : «الجمع» . وانظر في هيجان ودلاس الكتاب ٢٠٩/٢ (٨) هو ما لان من الأغصان . (٩) كذا في أ . وفي ش، ب : «فيا» . (١٠) هو ذرية كثيرة الأرجل . (١١) هو ذكر الحبارى .

ومن وجه آخر أنهم رأوا فَعَلًا وفَعَلًا قد اعتقبا على المعنى الواحد ؛ نحو
 العَلُو والْعُلُو ، والسِفْل والسُّفْل ، والرَّيْز والرُّيْز ؛ فكما كَسَرُوا فَعَلًا على فِعْلان
 ككُوزٍ وكِيزانٍ ، وحُوتٍ وحِيتانٍ ، كذلك كَسَرُوا أيضا فَعَلًا على فِعْلان ؛
 نحو صَنَوْ وصِنوان ، وحَسِلَ وحِسْلان ، وخَشَفَ وخِشْفان . فكما أنَّ كسرة فاء
 شِبْثانٍ ، وبرْقانٍ غير فتحة فاء شَبَّثٍ ، وبرق لفظًا ،^(١٢) فكذلك كسرة فاء صَنَوْ غير كسرة
 فاء صِنوان تقديرا . وكما أنَّ كسرة فاء حِيتانٍ وكِيزانٍ غير ضمة فاء كُوزٍ وحوت لفظًا ،^(١٣)
 فكذلك أيضا كسرة فاء صِنوان غير كسرة فاء صَنَوْ تقديرا . وسند كرى كتابنا هذا
 (باب حَمَل)^(١٤) المختلف فيه على المتفق عليه بإذن الله . وعلى هذا فكسرة فاء هِجان
 ودِلاص لفظًا غير كسرة فاء هِجان ودِلاص تقديرا ؛ كما أنَّ كسرة فاء كِرامٍ ولِسامٍ غير
 فتحة فاء كَرِيمٍ ولِثِمٍ لفظًا . وعلى هذا استمرار ما هذه سبيله فاعبر به .

٥

١٠

وأما السكون في هذه الطريقة فهو كسكون نونٍ صَنَوْ وقِنَوْ ؛ فينبغي أن يكون
 في الواحد غير سكون نونٍ صِنوان وقِنوان ؛ لأن هذا شيء أحدثته الجمعية ، وإن
 كان بلفظ ما كان في الواحد ؛ ألا ترى أنَّ سكون عين شِبْثانٍ وبرْقانٍ غير فتحة عين
 شَبَّثٍ وبرق ؛ فكما أنَّ هذين مختلفان لفظًا ، فكذلك ذانك السكونان هما مختلفان^(١٥)
 تقديرا .

١٥

ونظير فَعَلٍ وفِعْلانٍ في هذا الموضع فَعَلٌ وفَعْلانٍ في قولهم قَوْمٌ وقُومانٌ ،
 وخُوطٌ وخُوطانٌ . فواجبٌ إذاً أن تكون الضمة والسكون في قَوْمٍ غير الضمة
 والسكون في قُومانٍ ، وكذلك خُوطٌ وخُوطانٌ . ومثله أنَّ سكون عين بُطْنانٍ وظُهرانٍ

(١) هو ولد الضب . (٢) هو الحمل . وهو الصغير من ولد الضأن . (٣) كذا في م . وفي غيرها :
 « نك » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بايا من » . (٥) كذا في أ . ومقط
 في ش ، ب . (٦) فسر بالرفع ، والخطئة ، وفسر بغير ذلك من الجوب . (٧) هو الفصن الثام .

٢٠

- غير سكون عين بطن وظهر، الباب واحد غير مختلف، وكذلك كسرة اللام من دهليز^(١)
 ينبغي أن تكون غير كسرتها في دهليز؛ لأن هذه كسرة ما يأتي بعد ألف التكسير
 (وإن لم يكن في الواحد مكسورا)؛ (نحو مفتاح) ومفاتيح، وجرموق، وجراميق^(٢) .
 وعلى هذا أيضا يجب أن تكون ضمة فاء رباب غير ضمة فاء ربي؛ لأن ربابا كعراق^(٣)،
 وطوار، وتوأم . فكأن أوائل كل منهن على غير [أول] واحد الذي هو عرق^(٤)،
 وظئر، وتوأم لفظا، فكذلك فليكن أول ربي ورباب تقديرا .

باب في اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر^(٥)

- من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (اتمل) مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف .
 فالمعتل نحو قولك : اختار فهو مختار ، واختير فهو مختار : الفاعل والمفعول
 واحد لفظا، غير أنهما مختلفان تقديرا ؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختير) بكسر
 العين ، وأصل المفعول (مختير) بفتحها . وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا
 أمر معتاد ، وهذا فرس معتاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب معتاد له .
 وأما المدغم فنحو قولك : أنا معتد لك بكنا وكذا ، وهذا أمر معتد به .
 فاصل الفاعل (معتد) كمتقطع، وأصل المفعول (معتد) كمتقطع . ومثله هذا
-
- ١٥ (١) كذا في أ . وفي ش، ب : « الواحد » . (٢) سقط ما بين القوسين في ش، ب .
 وثبت في أ . (٣) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « كفتاح » . (٤) هو ما يليس
 فوق الخلف . (٥) كذا في ش، ب . وسقط في أ . (٦) الربي : الشاة الحدينة
 التاج . والرباب جمعها . (٧) ثبت في الأصول ما عدا أ . (٨) هو العظم
 أكل لحمه . (٩) هي المرصعة لولده غيرها . (١٠) كذا في ش، ب . وفي أ ، ج « عن » .

فرس مستنّ، لنشاطه، وهذا مكان مستنّ فيه، إذا استنت فيه الخليل؛ ومنه قولهم
(استنت الفصائل حتى القروى) .

وكذلك أفعّل وأفعلّ من المضاعف أيضا؛ نحو هذا بُسرّجتم وبجّار، وهذا
وقت بجمّ فيه، وبجّار فيه . فأصل الفاعل بجمّير، وبجّار مكمّور العين؛ وأصل
المفعول بجمّير فيه وبجّار فيه مفتوحها .

وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول في أفعّل وأفعلّ (إذا ضعف فيه حرفا
علّة) بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا . وذلك قولك :
هذا رجل مُرَعَوٍ، وأمر مُرَعَوٍ إليه، وهذا رجل مُعَزَّوٍ، وهذا وقت
مُعَزَّوٍ فيه؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا يفرق بينهما؛ لأنهم يدغمون
هذا النحو من مضاعف المبتلّ، ويجزونه بجري الصحيح، فيقولون أغزّوا، يفرّوا،
وأغزّوا، يفرّوا . واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب : ارعوى . قال
ولم يقولوا : أروع . ومثله من كلامهم قول يزيد بن الحنّك — أنشدني أبو جلي
وقرأته في القصيدة عليه — :

تبذلّ خليلًا بي كشكلك شكلهُ فإني خليلًا صالحًا بك مقتوي (٦)

فهذا عندنا مُفَعَّلٌ من القَتَو وهو المراجعة والخدمة؛ كقوله :

إني أمرؤ من بني خزيمه لا أحسن قتو المسلوك والحفدا (٧)

- (١) يقال : استنّ الفرس في المضار إذا جرى في نشاطه على سنه في جهة واحدة .
(٢) كذا في أ، ج . وسقط في ش، ب (٣) أي برت الفصائل مرحا حتى القرى منها،
وهي تزدنّتها بالصباح . وهذا مثل يضرب للرجل يدخل نفسه في قوم ليس منهم . (٤) كذا في أ .
وفي ش : « واقفل بما ضعف فيه حرف علّة » وفي ب : « واقفل بما ضعف فيه حرفا علّة » .
(٥) كذا في ش، ب . وفي أ : « إليه » : (٦) أنصب خليلًا بمقتوى على تضمينه
معنى متخذ، وبك أي بذلك . (٧) « خزيمه » كذا في أ، ج . وفي ش، ب : « ساهمه »
وما أثبت موافق لما في اللسان في قنو . و « الحفدا » كذا في أصول النحاة - وفي اللسان في قنو :
الغلبا . والحفدا أصله الحفد فحرك، وهو الخدمة .

(١) وفيها أيضا : مُدَحَوِي ، وفيها أيضا مُحَجَّوِي :

فهذا كله مُفَعَّل كما تراه غير مدغم .

وأنفعل في المضاعف كالتعل ؛ نحو قولك هذا أمر منحل ، ومكان منحل فيه ،
ويوم منحل فيه ، أى تتحل فيهما الأمور . فهذا طَرَف من هذا النحو .

ومن ذلك قولك في تخفيف (فُعِل) من جثت على قول الخليل وأبي الحسن ؛
تقول في القولين جميعا : جُئ ؛ غير أن هذين الفرعين المتفقين الثابتين عن أصاين
مختلفين .

وذلك أن الخليل يقول في (فُعِل) من جثت : جِئ كقوليه فيه من بُت
يُج . وأصل الفاء عنده الضم ؛ لكنه كسرها لثلاث تنقلب الياء واوا فيلزمه أن
يقول : بُوع . ويستدل على ذلك بقول العرب في جمع أبيض وبيضاء : بيض .
وكذلك (عِين) تكسيرا عَيْن وعَيْناء ، و (شِيم) في أشيم وشيماء .

وأبو الحسن يخالفه فيُقَرِّض الضمة في الفاء ، فيبدل لها العين واوا فيقول : بُوع وجُوع .
فإذا خففا جميعا صارا إلى جُي لا غير . فأما الخليل فيقول : إذا تحركت العين بحركة
الهمزة الملقاة عليها فقويت رددت ضمة الفاء لأُمنى على العين القلب ، فأقول : جِئ ؛
وأما أبو الحسن فيقول : إنما كنت قلت : جُوع فقلبت العين واوا لمكان الضمة

(١) أى في تصديده يزيد بن الحكم مدحوم ومججور . وهما في قوله :

ألحنا ونحبا واختنا . عن الندي كأنك أفتى كدية فر محجوى

فيدحوبك الداحى إل كل سوسة فيأشر من يدحو بإطيش مدحوى

الاختنا : التقيض ، والكدية : الأرض الغليظة الصلبة ، ومججور : منطو ، ومدحور : مرمى وكأنه مطاوع دحا .

وكانه يقال دحوت الشئ . فادحوى . وانظر الأمالى ١/٦٨ والخزاة ١/٩٦ ؛ وأمال ابن الشجرى ١/١٧٦

(٢) كذا في أ ، ب . وفى ش « منحل » . (٣) كذا في أ . وفى ش : « طور » .

(٤) هو الذى به شامة ، وهى لون يخالف لون سائر البدن . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ

« وإذا » . (٦) كذا في ب . وفى ش : « الأمنى » وهو فى أ « لأبنى » وكل ذلك تحريف .

قبلها وسكونها، فإذا قويت بالحركة الملقاة عليها تحصّنت فحمت نفسها من القلب؛
فأقول: ^(١)جى. أفلا ترى إلى ما ارتقى إليه الفرمان من الوفاق بعد ما كان عليه الأعلان
من الخلاف. وهذا ظاهر.

ومن ذلك قولك في الإضافة إلى مائة في قول سيويه ويونس جميعا فيمن
ردّ اللام: مِثْوَي كَيْعَوَي، فيتوافى اللفظان على أصابين مختلفين. ووجه ذلك أن مائة
أصلها عند الجماعة مِثْيَة ساكنة العين، فلمّا حذفت اللام تخفيفا جاوَرَت العينُ تاء
التانيث، فأنثت على العادة والعرف في ذلك، فقل: مئة. فإذا رددت اللام فذهب
سيويه أن يقرأ العين بحالها متحركة وقد كانت قبل الرد مفتوحة، فتقلب لها اللام ألفا،
فيصير تقديرها: مِثَاكِمِي إذا أضفت إليها أبدلت الألف واوا فقلت: مِثْوَي كَيْنَوَي.
وأما مذهب يونس فإنه كان إذا نَسَب إلى فَعْلَة أو فَعْلَة مما لا مءاء أجراه مجرى
ما أصله فَعْلَة أو فَعْلَة؛ ألا تراه كيف كان يقول في الإضافة إلى ظَلِيَّة: ظَبَوَي،
ويخرج بقول العرب في النسب إلى بَطِيَّة: بَطَوَي، وإلى زِنِيَّة: زَنَوَي. فقياس
هذا أن تجرى مائة - وإن كانت فَعْلَة - مجرى فَعْلَة؛ فتقول فيها: مِثْوَي. فيتفق
اللفظان من أصابين مختلفين.

ومن ذلك أن تبني من قلت ونحوه فُعْلًا، فتسكن عينه استئثالا للضمة فيها،
فتقول: (فُؤْل) كما يقول أهل الجواز في تكسير عَوَّان ونَوَّار: عُون ونُور، فيسكنون،
وإن كانوا يقولون: رُسْل وُكْتُب بالتحريك. فهذا حديث فُعْل من باب قات. وكذلك
فُعْل منه أيضا قُول، فيتفق فُعْل وفُعْل، فيخرجان على لفظ متفق عن أوّل مختلف.
وكذلك فُعْل من باب بعث، وفُعْل في قول الخليل وسيويه: تقول فيها جميعا
(١) كذا في أ. وسقط في ش، ب. (٢) كذا في ش، أ. وفي «تقر» (٣) كذا
في أ. وسقط في ش، ب. وفيها: «خصير» (٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «كنى» وفي ج
«كنى» (٥) ذكرها سيويه ولم يقرر. وانظر الكتاب ٧٥/٢ (٦) كذا في أ. وفي ش، ب:
«عن» (٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «يقول» (٨) كذا في أ. وسقط في ش، ب.

يُبع . وسألت أبا علي رحمه الله فقلت : لو أردنا فُعَلات مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كَيْتِيَّة وَتِيْنَات ؟ فقال أقول على هذا الشرط : تُونَات ؛ وأجراما لبعدها عن الطَّرَف مُجْرَى وأَوْعُوطِيط^(١) .

ومن ذلك أن تبني من غَزَوْت مثل إصْبُع الباء ، فتقول : إغْزِر . وكذلك إن أردت مثل إصْبِع قلت أيضا : إغْزِر . فيستوى لفظ إفْعَل ولفظ إفْعِل . وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو كسرة فتقلبها ياء ، فيستوى حينئذ لفظها ولفظ إفْعِل . وإصْبُع ، وإن كانت مستكرهة لخروجك من كسر إلى ضم بناء لازما ، محكية ؛ تروى عن متقدمي أصحابنا^(٢) .

وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصليين مختلفين كثير ، لكن هذا مذهبه وطريقه ؛ فاعرفه وقسه .

١٠

ومن ذلك قولك في جمع تعزية وتعزوة جميعا : تَعَاَزَ ، (وكذلك اللفظ بمصدر تَعَاَزَ بنا ؛ أى عَزَى بعضنا بعضا : تَعَاَزَ) ياقى . فهذه تفاعل كتضارب وتحاسد ، وأصلها تَعَاَزَوْ ، ثم تَعَاَزَى ، ثم تَعَاَزَ . فاما (تَعَاَزَ) في الجمع فأصل عينها الكسر كتتافل وتناضب ، جمع تَفَلَّ وتَنَضَّب . ونظائره كثيرة .

١٥

(١) جواب لمخدوف ، أى : فإذا يقال ؟

(٢) الدوطة : ألا تفتح الناقة قسمين لذلك ، وهو آسم في معنى المصدر لقولهم : عا طت الناقة تعيط . يريد أن الوار في عوط مبدلة من الباء ، ولم يقل عيطط كما قيل ييض ؛ لبعدها عن الطرف فلم تشبه ييض . وإنما أشبهت موتنا . وانظر الكتاب ٣٧٧/٢ . وكذلك ما نحن فيه ، وهو فُعَلات من التين على ألا يكون هذا جمعا جارا يا على واحد بل يكون بنا - مرتجلا .

٢٠

(٣) انظر ص ٦٩ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٤) هى اسم للنزاع : كاحكامه المصنف عن أبي زيد . والوار هنا مبدلة من الباء لمكان الضمة قبلها ؛ كما قالوا : الفنوة . وانظر اللسان (عزأ) . (٥) ثبت ما بين القوسين في أ . ومقط في ش ، ب .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب . « وأما » .

(٧) هو ولد الثعلب . (٨) هو شجر بنت بالجاز .

باب في ترفع الأحكام^(١)

هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رثما، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا^(٢).

من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من (قيل) على (أفعال)؛ نحو علم وأعلام، وقديم وأقدام، ورسي وأرسان، وقدين وأقدان. قال سيبويه: فإن كان على (فعل) كسروه على (أفعل)؛ نحو آتية وآتيم. ولأجل ذلك (ما حمل) أمة^(٣) على أنها (فعل) لفولهم في تكسيرها: (آيم) إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلله.

والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التانيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رثم رثما، وحيط حبطا، وحيج حجبا.

(١) يريد أنه قد يمتنع في الكلمة أمران، يقضى كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعيا إلى إلغاء تأثيرهما، فكان هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله. فن ثم صاغ ابن جني لهذا الأصل «ترافع الأحكام» ويقرب من هذا قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تمارضا تساقطا. وقد عرض لهذا الأصل المؤلف في المختصب عند قوله تعالى في سورة آل عمران: «أمة ناصبا — آية ٢٢ — فقال: «والأمة — بفتح الميم — أشبه بمعاينة الأمن. وتظهر ذلك قولهم: الحبط والحيج والرث، كل ذلك في أدواء الإبل. فلما أسكنوا العين جارا بالهاء فقالوا: مفل مفلعة، وسفل سفلعة. وقد أفردنا بابا في كتابنا الخصائص لنحو هذا وهو (باب ترفع الأحكام)». وفي نسخة المختصب المحفوظة في دار الكتب: «تدافع» وظاهر أنه تحريف.

(٢) كذا في ش، ب. وفي أ: «له».

(٣) كذا في أ. وفي ب: «ما يحمل سيبويه». وفي ش: «ما يحمل سيبويه».

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «هذا». (٥) انظر الكتاب ١٩١/٢.

(٦) يقال: رثم البعير إذا اشكى من أكل الرث. وهو مرعى للإبل من الحضر.

(٧) أي أصابه الحبط؛ وهو ورجع بطن البعير من كلال يستوبه.

(٨) أي أصابه الحيج؛ وهو انتفاخ بطن البعير من أكل الرنج.

فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين ، فقالوا : حَقَلْ حَقْلَةً ، ومَقَلْ مَقْلَةً . فقد ترى إلى معاينة حركة العين تاء التانيث . ومن ذلك قولهم : جَفَنَ وَجَفَنَات ، وَقَصَمَ وَقَصَمَات ؛ لَمَّا حَذَفُوا التاء حَرَّكُوا العين .

- فلما تعاقبت التاء وحركة العين ^(١) جريا لذلك تجزى الضدين المتعاقبين . فلما اجتمعا في (فَعْلَةٍ) ترافعا أحكامهما ، فأسقطت التاء حكم الحركة ، وأسقطت الحركة حكم التاء . قال الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعَلْ ، و (فَعَلْ) بابُ تكسيره (أَفْعُلْ) .

وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ ، لطيف المضطرب . نتأمله فإنه مُجَدِّدٌ عليك ، مُقَوِّلٌ نظرك .

- ١٠ ومن (فَعْلَةٍ) و (أَفْعُلْ) رَقَبَةٌ وَأَرْقُبْ ، وناقَةٌ وَأَنْقُ .

من ذلك أنا قد رأينا تاء التانيث تعاقب ياء المد ، وذلك نحو فَرَازِينَ وفَرَازَنَةً ، وَجَاجِجٌ وَجَاجِجَةٌ ، وَزَنَادِيقٌ وَزَنَادِيقَةٌ . فلما نسبوا إلى نحو حَنِيفَةٌ ، وَبَجِيلَةٌ ، تصوِّروا ذلك الحديث أيضا ، فترافعت التاء والياء أحكامهما ، فصارت حَنِيفَةٌ وَبَجِيلَةٌ ، إلى أنهما كأنهما حَنِيفٌ وَبَجِيلٌ ، بخريا لذلك مجرى شِقْرِ وَتَمِيرٍ ؛ فكما تقول

- ١٥ (١) الحفلة : من أدوا الإبل ، يصيبها من أكل التراب مع البقل .
 (٢) المذلة : هرا أيضا داء في الحيوان من أكل البقل مع التراب .
 (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الإهراب » .
 (٤) كذا في الأصول . والمناسب : « جرنا » .
 (٥) واحد فرزان ، وهو من لعب الشطرنج . وانظر ص ١١٤ من الجزء الأول .
 ٢٠ (٦) واحد جهجياج ؛ وهو السيد .
 (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أحكامها » .
 (٨) هوشقائق النعمان .

فيهما : شَقَرَى و تَمَرَى ، كذلك قلت أيضا في حَنَفَى : حَنَفَى ، وفي بِجَلَى : بِجَلَى .
يؤكد ذلك عندك أيضا أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس لإفراء الياء ؛ كقولهم
في حَنَفَى : حَنَفَى ، وفي سَعِيد : سَعِيدَى . فأما ثَقَفَى فشاذ عنده ، ومشبه
بِحَنَفَى . فهذا طريق آخر من الحجاج في باب حَنَفَى و بِجَلَى ، مضاف إلى ما يحتاج
به أصحابنا في حذف تلك الياء .

ومما يدل على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاء التانيث قولهم : [رجل] صَنَعَ
اليد ، وامرأة صَنَعَ اليد ؛ فأغنت الألف قبل الطرف معنى التاء التي كانت تَجِبُ
في صَنَعَةٍ ، لوجاءت على حكم نظيرها ؛ نحو حَسَنَ وَحَسَنَةٍ ، وبَطَلَ وَبَطَلَةٍ .
وهذا أيضا حَسَنَ في بابه .

ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة إلى اليَمَنِ ، والشَّامِ ،
وتِهَامَةٍ : يَمَانٍ ، وشَّامٍ ، وتِهَامٍ ؛ فجعلوا الألف قبل الطرف عوضا من إحدى
الياءين اللاحقتين بعدها . وهذا يدل على أن الشيتين إذا اكتنفا الشيء من ناحيتهما ،
تقاربت حالاهما (وحالاه) بهما . ولأجله وبسببه مذهب قوم إلى أن حركة الحرف
تحدث قبله ، وآخرون إلى أنها تحدث بعده ، وآخرون إلى أنها تحدث معه . قال
أبو علي : وذلك لغموض الأمر وشدّة القرب . نعم ، وربما احتج بهذا الحسن تقدّم
الدلالة وتأخرها ، هذا في موضع (وهذا في موضع) . وذلك لإحاطتهما جميعا بالمعنى
المدلول عليه .

(١) أي عند سيويه . وقيد بذلك لأن من النحويين غير سيويه من يجعل هذا قياسا ؛ وهو المبرد .
(٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تاء التانيث » .
(٤) زيادة من ب . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « معنى » .
(٦) أي بعد الطرف . وقد أنت الضمير باعتبارها لفظة . (٧) كذا في أ ، ب . وهو مافى عبارة
اللسان في تهم . وسقط هذا في ش ، ب . (٨) يريد أنه في يمان تقدّم الألف وتأخر إحدى
اليامين ، وهما دلتان على التسبب . (٩) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

فما تأخر دليله قولهم : ضربت زيدا ؛ ألا ترى أن المفسر للضمير المتقدّم جاء من بعده . وضده زيد ضربته ؛ لأن المفسر للضمير متقدّم عليه . وقريب من هذا أيضا إلتباع الثاني للأوّل ؛ نحو ^(٢)شدّ ، و^(٣)قر ، و^(٤)ضنّ ، وعكسه قولك : أقتل ، أستضعف ، ضمنت الأوّل للآخِر .

• فإن قلت : فإن في تهامة ألفا ، فلم ذهب إلى أن الألف في تهّام عوّض من إحدى الياءين للإضافة ؟ قيل : قال الخليل في هذا : إنهم كأنهم نسبوه إلى فعل ، أو فعل ، وكأنهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروها إلى تهّام أو تهّم ، ثم أضافوا إليه فقالوا : تهّام .

• وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ؛ لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما الشأم ^(٥) واليمن ^(٦) . وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا ، قد جاء به السماع نصّا ^(٧) ، أنشدنا أبو علي ، قال أنشد أحمد بن يحيى :
أرقى الليلة برقّ بالتهّم ياللك برقا من يسقه لا ينم ^(٨) ^(٩)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إلى » . (٢) يريد فعل الأمر . وفي ضن لنتان . يقال : ضننت أضنّ من باب طبت ، وهي اللغة العالية ، وهي المرادة هنا . ويقال : ضننت أضن من باب ضرب . (٣) كذا في أ . وهو يوافق ما في اللسان . وفي ش ، ب : « كفوا » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب ، وبارة اللسان : « مثل » . والوجه ما أثبت ، يقال : ميل بين الأمرين أي تردد فيهما أيما يأخذ . (٥) كذا في م . وفي بعض الأصول « هو » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج ، وبارة اللسان في تهّم : « الترقيم » . والوجه ما أثبت . والترجيم مبالغة الرجم ، وهو القول بالغلّ والحدس . (٧) كذا في ش ، ب . وهو ما في عبارة اللسان . وفي أ : « أيضا » . (٨) كذا في ب . وفي أ ، ش : « أنشدنا » وما أثبتته هو الصواب ؛

فإن أبا علي لم يدرك أحد بن يحيى ثعلبا ؛ فقد مات ثعلب سنة ٢٩١ ، ومات أبو علي سنة ٣٧٧ . (٩) « يشقه » كذا في أ ، ب ، وفي ش . « يشقه » . وفي ج : « يشقه » . وفي اللسان « يشبه » والبيت في خزنة الأدب ١٤٧/١ طبعة الساقية ، وفيها بعده ثلاثة أسطرار عن نوادر ابن الأعرابي .

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هم به الظن على البقين، فهو المعنى^(١) بقوله :

الألمى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

وإذا كان ما قدمناه من أن العرب لا تكسر فعلة على أفعال مذهبها لها فواجب أن يكون (أفلاء) من قوله^(٢) :

مثلاً يخرج النصيحة للعو م فلالة من دونها أفلاء

تكسير (فلا) الذى هو جمع فلالة، لا جمعا لفلالة؛ إذ كانت فعلة . وعلى هذا فينبى أيضا أن يكون قوله^(٣) :

كان متنبه من النفى موافق الطير على الصفى

إنما هو تكسير صفا الذى هو جمع صفاة؛ إذ كانت فعلة لا تكسر على فُعول، إنما ذلك فعلة؛ كبدرة وبدور، ومانة ومثون، أو فعلة كطلي وطلول، وأسد وأسود .

وقد ترى بهذا أيضا مشابة فعلة لفعل فى تكسيرهما جميعا على فُعول .

ومن ذلك قولهم فى الزكام : أرضه الله ، وأولاه ، وأضاده . وقالوا : هى

الضودة، والملاة، والأرض . والصنعة فى ذلك أن (فُعلا) قد عاقبت (فُعلا)

على الموضع الواحد؛ نحو العجم والعجم، والعرب والعرب، والشغل والشغل،

(١) يريد أنه يصح أن يبنى بهذا البيت تمثلا . وهو من قصيدة لأوس بن حجر فى رثاء فضالة بن كادة الأسدى .

أيتها النفس أجلى جزءا إن الذى تحذرين قد رثنا وانظر ذيل الأمالى ٣٤ طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) أى الحارث بن حذرة . وهو من مملكة التى مطلعها :

أذنتنا بيننا أسماء رب تاريل منه التواء

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يبنى » . (٤) نسبة فى اللسان فى نفى إلى الأنجيل . والنق : ما يظهر من الرشاخ على ظهر المسامخ . شبه الماء . وقد وقع على من الساق يذرق الطائر . وانظر

اللسان فى نفى ، والأمالى ٣٤/٢ ، وابن جرى فى شواهد الإيضاح ٨١ (٥) هى من اللحم السرة وما حولها وقيل : هى شمة قص الصدر . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فى » .

(٧) انظر فى هذه الحاقبة ص ١٠٠ من هذا الجزء .

والبُخل والبخل . وقد عاقبتها أيضا في التكسير على أفعال ؛ نحو بُرد وأبراد، وجُنْد وأجنَاد ؛ فهذا كَقَلَم وأقلام، وقَدَم وأقدام . فلما كان (فُعِل) من حيث ذكرنا كَفَعَلَ صارت المُلَاة والضُّودة كأنها فَعَلَة ، وقَعَلَة قد كَسَّرَتْ على أَفْعَلَ ؛ على ما قدَّمنا في أَكَمَة وآكُم، وأَمَة، وآيم . [فكما رفعت التاء في (فَعَلَة) حكم الحركة في العين، ورفعت حركة العين حكم التاء، فصار الأمر لذلك إلى حكم (فَعِيل) حتى قالوا :
 أَكَمَة وآكُم، ككَلَب وأكَلَب، وكَعَب وأكَعَب، فكذلك جرت (فُعَلَة) مجرى (فُعِل) حتى عاقبت في الضُّودة والمُلَاة والأَرْض، فصارت الأَرْض كأنه أَرْضَة ، أو صار المُلَاة والضُّودة كأنهما مَلَّ وَضَاد . أفلا ترى إلى الضمَّة كيف رفعت حكم التاء، كما رفعت التاء حكم الضمَّة، و صار الأمر إلى (فُعِل)] .

١٠ باب في تلاق المعاني، على اختلاف الأصول والمباني
 هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوى الدلالة على شرف هذه اللغة .
 وذلك أن تجمد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبيحت عن أصل كل اسم منها، فتجمده مُفَضِّلِي المعنى إلى معنى صاحبه .

وذلك كقولهم : (خُلِقَ الإنسان) فهو (فُعِل) من خَالَقَت الشيء، أى مَلَسَتْه ؛
 ومنه مخفزة خَلَقَاءَ للساء . ومعناه أن خُلِقَ الإنسان هو ما قُدِّرَ له ورُتِبَ عليه ،

(١) ما بين الحاصرين هو ما في أ . وفي ش ، ب هذا بترتيب آخر ومالك إياه : « وأفعل إنما هو لفعل . فذلك جرت فُعَلَة مجرى فعل حتى عاقبت في الضُّودة والمُلَاة والأَرْض . فصارت الأَرْض كأنه أَرْضَة ، وصارت المُلَاة والضُّودة كأنهما مَلَّ وَضَاد . أفلا ترى إلى الضمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت حكم الضمة ، و صار الأمر إلى فعل كما رفعت التاء في ضمة حكم الحركة في العين ورفعت حركة العين حكم التاء فصار الأمر لذلك إلى حكم فعل حتى قالوا : أَكَمَة وآكُم ككَلَب وأكَلَب وكَعَب وأكَعَب » .
 ٢٠ (٢) كذا في أ . وفي سائر النسخ : ذ وصارت « . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هو » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » .

فكانه أمر قد استقر ، وزال عنه الشك . ومنه قولهم في الخبر : (قد فرغ الله من الخلق والخلق) . والخلقة فِعْلَةٌ منه .

وقد كثرت فِعْلَةٌ في هذا الموضع . وهو قولهم : (الطبيعة) وهي من طبعَت الشيء (أى قزرتَه) على أمر ثبت عليه ، كما يُطَبِّع الشيء كالدرهم والدينار ، فتلزمه أشكاله ، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله .

ومنها (التَّحْيِصَةُ) وهي فِعْلَةٌ من تَحَيَّصَ الشيء [أى] مَلَّسَتْه وقررتَه على ما أردته منه . فالتحيصة كالخلقة : هذا من تَحَيَّصَ ، وهذا من خَلَقَتْ .

ومنها (الغَرِيزَةُ) وهي فِعْلَةٌ من غَرَزَتْ كما قيل لها طبيعة ؛ لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من وَشْمِهِ ، وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصورة . وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع .

ومنها (النَّقِيبَةُ) وهي فِعْلَةٌ من نَقَبَتِ الشيء ، وهو نحو من الغرزة .
ومنها (الضَّرِيبَةُ) وذلك أن الطبع لا بد معه من الضرب ؛ لتثبت [له] (٧) الصورة المرادة .

ومنها (النَّحِيزَةُ) هي فِعْلَةٌ من نَحَزَتْ الشيء أى دققته ؛ ومنه المنحاز : الهاوون ؛ لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق ؛ قال : (٨)

* يُنْحِزْنَ مِنْ جَانِبِهَا وَهِيَ تَنْسَلِبُ * (٩)

(١) كذا فى أ . وفى جـ : « إذا أفرته » وفى ش ، ب : « إذا أفرته » . (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قدرته » . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط حرف العطف فى أ . (٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « الهرام » . (٦) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « له » . (٧) زيادة فى م . (٨) أى ذر الرمة . (٩) هذا شطريتا صدره : * والعيس من عايج أرواح خيا * وهو من فصيدته التي مطلها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كل مفرية مرب
العايج : المسرع . والسج : ضرب من السير . وكذلك الواجج . والانسلاب : المنعاء فى السير . وانظر الديوان .

أى تُضْرَبَ الإبْلُ حول هذه النافذة لتُحَاقَ بها، وهى تسبقهن وتُسَلَبُ أمامهن ^(١١) .
ومنها (السَّيِّئَةُ) هى فَعِيلَةٌ من سَجَا يسْجُو إذا سَكَنَ ؛ ومنه طَرْفُ سَاجٍ ،
وليل سَاجٍ ؛ قال :

يَا حَبْذَا الْقَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجِ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَاجِ ^(١٢)

وقال الراعى :

ألا اسلمى اليوم ذات الطوق والعاج والدَّلَّ والنَّظَرُ المستأنس الساجي

وذلك أن خُلِقَ الإنسان أمر قد سَكَنَ إليه واستقرَّ عليه ؛ ألا تراهم يقولون فى مدح
الرجل : فلان يرجع إلى مُرُوءَةٍ ، وَيُحْلِدُ إلى كَرَمٍ ، وَيَأْوِي إلى سَدَادٍ وثِقَةٍ . فى أوى
إليه هو هذا ؛ لأن المَأْوَى خلاف (المُعْتَمِل) لأنه إنما يَأْوِي إلى (المُتَزَل ونحوه) ^(١٣)
إذا أراد السكون .

ومنها (الطريقة) من طَرَّقَتِ الشَّيْءَ أى وَطَّأَتْهُ وَذَلَّلَتْهُ ، وهذا هو معنى ضربته ،
ونقبتَه ، وغرزته ، ونَحَّتَه ؛ لأنَّ هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات ^(١٤)
وتهذيب .

(١) كذا فى ش ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى نحز . وفى أ : « بئامهن » . أى تمضى
بنا مبتعدة منهن .

(٢) نسبه فى اللسان فى سجا إلى الجارثى . وورد هذا فى الكامل ١٤٨/٣ غير معزوم . والقمرء : الليلة
المنيرة بنور القمر ، والملاء جمع الملاءة . وفى شرح الكامل للرمضى : « شبه خيوط الطارق وقد سطع نور
القمر عليها بخيوط ملأه بفضاء قد نسجت » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « المحل والمزل ونحوهما » .

(٤) كذا فى ب . وفى أ ، م : « لأن » . وفى ش ، ب : « لأ » . وهو شطأ فى النسخ .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ . « دقته » .

(٦) كذا فى الأصول . ويريد بالاعتماد القصد والحرى . ولو كانت « اعتمادات » كانت
أدنى إلى السباق .

ومنها (السجينة) وهى قَيْلَة من سَجَّحَ خُلْفَه . وذلك أن الطبيعة قد قوت^(١)
واطمأنت فسيجحت وتذلت^(٢) . وليس على الإنسان من طبعه كُفَّة ، وإنما الكُفَّة
فيا يتعاطاه ويتجشَّمه ؛ قال حسان :

ذُرُوا التَّخَاوُجَ وَاَمْشُوا مَشْيَةَ مَبْجَحَا إِنْ الرِّجَالَ ذُوو عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ^(٣)

وقال الأصمعي : إذا استوت أخلاقُ القوم قيل : هم على سُرجوجة واحدة ، ومَرِن
واحد ، (ومنهم من يقول : سِرْجِبة وهى فعيلة من هذا) ، فسرجوجة : فعולה ،
من لفظ السَّرج ومعناه . والتقاؤهما أن السَّرج إنما أريد للراكب ليعُدَّله ، ويزيل
اعتلاله ومبَّله . فهو من تقويم الأمر^(٤) . وكذلك إذا استنبأوا على وتيرة واحدة فقد
تشابهت أحوالهم ، وزاح خلافتهم ، وهذا أيضا ضرب من التقرير والتقدير ؛ فهو بالمعنى
عائد إلى النجينة ، والسجينة ، والخليقة ؛ لأن هذه كلها صفات تُؤذن بالمشابهة
والمقارَبة . والمرن مصدر كالحليف والكذب . والفعل منه مَرَن على الشيء إذا
ألفه ، فلان له . وهو عندى من مارن الأنف لما لان منه . فهو أيضا عائد إلى أصل
الباب ؛ ألا ترى أن الخليقة ، والنجينة ، والطبيعة ، والسجينة ، وجميع هذه المعاني
التي تقدمت ، تؤذن بالإلف والملاينة ، والإصحاب والمتابعة .

١٥ (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «قرت» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «ذلت» .

(٣) التَّخَاوُجُ نَسْرُهَا بِمَعْنَاهُمْ أَنَّهَا مَشْيَةٌ فَيُتَجَرَّ . مَشْيَةٌ بِمَعْنَاهَا : مَهْلَةٌ لَيْتَةٌ . عَصَبٌ : شِدَّةُ قُوَّةٍ .
وهو من قصيدته التى بهجوىيا بنى الحارث بن كعب ، وأولها :

حَارِثُ بْنُ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامُ تَرْجُوكُمْ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْبُخَايِرِ

والبخاير واحدها بخور — بزنة عصفور — وهو الواسع الجوف الجسيم . وانظر الديوان طابعة البراقى : ٢١

(٤) سقط ما بين القوسين فى أ . وثبت فى ش ، ب .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «تقديم» .

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «هى» .

ومنها (السَّليقة) وهى من قولهم : فلان يقرأ بالسليقية أى بالطبيعة . وتلخيص ذلك أنها كالنحيطة . وذلك أن السليق ما تحأت من صِفَار الشَّجَر ؛ قال :

تسمعُ منها فى السليق الأُشهبِ معمةٌ مثلَ الآبَاءِ المُلهِبِ^(١)

وذلك أنه إذا تحأت لان وزالت شدته . واهت كالنحت ، وهما فى غاية القرب .

- ومنه قول الله سبحانه « سلقوكم بالسنة حذاد »^(٢) أى نالوا منكم . وهذا هو نفس المعنى فى الشيء المنحوت المحتوت ؛ ألا تراهم يقولون : فلان كريم النجار والنجر ؛ أى الأصل . والنجر ، والنحت ، والحت ، والضرب ، والدق ، والنخز ، والطبع ، والخلق ، والغرز ، والساق ، كله التمرين على الشيء ، وتلين القوى ليصحب وينجذب .^(٣)
- فأعجب للطف صنع البارئ سبحانه فى أن طبع الناس على هذا ، وأمكنهم من^(٤)

- ترتيبه وتزيله ، وهداهم للتواضع عليه وتقديره .

ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك : (الصُّوَار) قال الأعشى^(٥) :

إذا تقوّم يَضُوعُ المسكُ أُصُورَةً والعنبرُ الوردُ من أردانها شَمِلَ^(٦)

فقل له : (صُور) لأنه (فُعَال) من صاره يصوره إذا عطّفه وشناه ؛ قال الله سبحانه « نلخذ أربعة من الطير فصرهن إليك »^(٧) وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بالسليقة » . وكلاهما وارد فى اللغة .

(٢) « الآباء » كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « الضرام » . وانظر الجوهرة ١/٣ : ٤١ .

(٣) آية ١٩ سورة الأحزاب . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فهذا » .

(٥) كذا فى أ . ومقط فى ش ، ب . (٦) كذا فى ج . وفى أ : « فوى » .

وفى ش ، ب : « الأفوى » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مكبهم » .

(٨) بكسر الصاد وضمتها . (٩) هو البيت الثالث عشر من مطلقته المشهورة . والورد : الذى

لونه لون الورد أى الأحمر ، ويروى « الزنق » فى مكان « العنبر » . والأردان : الأكام للوب ،

وشمل : أى عام من شملهم الأمر . وانظر الصبح المنير ٤٣ (١٠) انظر ص ٣٤ من مقدمة

هذا الكتاب . (١١) آية ٢٦٠ سورة البقرة .

يَسْمَعُهُ إِلَيْهِ ، وليس من خبائث الأزواج فيعرض عنه ، ويُحَرِّفُ^(١) إِلَى شِقِّ غَيْرِهِ ؛
أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا يَمُوكَ لَقَادَهُمْ نَسِيمُكَ حَتَّى يَسْتَدِلَّ بِكَ الرِّكْبُ^(٢)

وَكَذَا تَجِدُ أَيْضًا مَعْنَى الْمِسْكِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ (فِعْلٌ) مِنْ أَمْسَكَتِ الشَّيْءُ ، كَأَنَّهُ
لَطِيبٌ رَاحَتُهُ يُمَسَّكُ الْحَاسَةُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَعْدِلُ بِهَا صَاحِبُهَا عَنْهُ . وَمِنْهُ عِنْدِي قَوْلُهُمْ
لِلْجِلْدِ : (الْمَسْكُ) هُوَ فَعْلٌ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُمَسَّكُ مَا تَحْتَهُ مِنْ جَسَمِ
الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَوْلَا الْجِلْدُ لَمْ يَتَمَسَّكَ مَا فِي الْجَسَمِ : مِنَ اللَّحْمِ ، وَالشَّحْمِ
وَالدَّمِ وَبَقِيَّةِ الْأَمْشَاجِ وَغَيْرِهَا .

فَقَوْلُهُمْ إِذَا : مِسْكٌ يَلَاقِي مَعْنَاهُ مَعْنَى الصُّوَارِ ، وَإِنْ كَانَا مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ،
وَبِنَاءَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ : أَحَدُهُمَا (م س ك) وَالْآخَرُ (ص و ر) كَمَا أَنَّ الْخَلِيقَةَ مِنْ
(خ ل ق) وَالسَّجِيَّةَ مِنْ (س ج و) وَالطَّبِيعَةَ مِنْ (ط ب ع) وَالنَّجِيَّةَ مِنْ
(ن ح ت) وَالغَرِيْزَةَ مِنْ (غ ر ز) وَالسَّلَاقَةَ مِنْ (س ل ق) وَالضَّرِيَّةَ مِنْ
(ض ر ب) وَالسَّجِيَّةَ مِنْ (س ج ح) وَالسُّرْجُوجَةَ وَالسَّرِجِيَّةَ مِنْ (س ر ج)
وَالنَّجَارَ مِنْ (ن ج ر) وَالْمَرِينَ مِنْ (م ر ن) . فَالْأَصُولُ مُخْتَلِفَةٌ ، وَالْأَمْثَلَةُ مُتَعَادِيَةٌ ،
وَالْمَعَانِيُ مَعَ ذَيْنِكَ مُتَلَاقِيَةٌ .^(٣)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ ، وَطِفْلٌ وَطِفْلَةٌ ، وَغَلَامٌ وَجَارِيَةٌ ؛ وَكُلُّهُ لِلَّذَيْنِ
وَالْإِنْجَذَابُ وَتَرَكَ الشَّدَّةَ وَالْإِعْتِيَاصَ . وَذَلِكَ أَنَّ صَبِيًّا مِنْ صَبَوْتُ إِلَى الشَّيْءِ ، إِذَا

(١) كَذَا فِي أ . وَفِي ث ، ب : « يَحْرِفُ » . (٢) « يَمُوكَ » كَذَا فِي أ . وَفِي ث ،
ب ، ج : « أَمُوكَ » . وَقَوْلُهُ : « بِكَ » كَذَا فِي الْأَصُولِ . وَالْمُنَاسِبُ : « بِه » .
(٣) كَذَا فِي أ . وَفِي ب : « نَجِدُ » . (٤) انْظُرْ ص ٣٤ مِنْ مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ .
(٥) أَيْ مُتَبَايِنٌ مِنْ قَوْلِهِ : تَعَادَى مَا بَيْنَ الْقَوْمِ : تَبَاعَدَ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَادَى الْمَكَانَ : تَفَاوَتْ وَلَمْ يَسْتَوْ .
(٦) كَذَا فِي أ . وَفِي سَائِرِ الْأَصُولِ : « مِنْ » .

مَلَتْ إِلَيْهِ وَلَمْ تَسْتَعِمْ دُونَهُ . وَكَذَلِكَ الْيَطْفَلُ : هُوَ مِنْ لَفْظِ طَفَّلَتِ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ
أَي مَالَتْ إِلَيْهِ وَانْجَذَبَتْ نَحْوَهُ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

* وَالشَّمْسُ قَدْ كَادَتْ تَكُونُ دَنَفًا ^(١) *

يَصِفُ ضَعْفَهَا وَإِكْبَاهَهَا . وَقَدْ جَاءَ بِهِ بَعْضُ الْمُؤَلِّدِينَ فَقَالَ : ^(٢)

* وَقَدْ وَضَعَتْ خَدًّا إِلَى الْأَرْضِ أَضْرَعًا ^(٣) *

وَمِنْهُ قِيلَ : فَلَانُ طَفَّلِي ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى الطَّعَامِ . وَعَلَى هَذَا قَالُوا لَهُ :
غَلَامٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلْمَةِ وَهِيَ اللَّيْنُ وَضَعْفَةُ الْعِصْمَةِ . وَكَذَلِكَ قَالُوا : جَارِيَةٌ . فَهِيَ ^(٤)
فَاعِلَةٌ مِنْ جَرَى الْمَاءِ وَغَيْرِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّمَا غَضَّةٌ [بُضَّةٌ] ^(٥) رَطْبَةٌ ،
وَلِذَلِكَ قَالُوا : قَدْ عَلَاهَا مَاءُ الشَّبَابِ ؛ قَالَ عَمْرٌ : ^(٦)

وَهِيَ مَكُونَةٌ تَحْيَرُ مِنْهَا فِي أَيْدِي الْخُلْدَيْنِ مَاءُ الشَّبَابِ
وَذَلِكَ أَنَّ الْيَطْفَلَ وَالصَّبِيَّ وَالنِّسْلَامَ وَالْجَارِيَةَ لَيْسَتْ لَهُمْ عِصْمَةُ الشَّبُوحِ وَلَا جُسَاةُ ^(٧)
الْكُهُولِ . وَسَأَلَتْ بَعْضُ بَنِي عُقَيْلٍ عَنْ قَوْلِ الْجَمْعِيِّ :

(١) بِمَدٍّ :

* أَدْفَعَهَا بِالرَّاحِ كَيْ تَرْحَلَا *

أَي حِينَ اصْفَرَّتْ . أَرَادَ مَدَانَاتَهَا لِلْغُرُوبِ فَكَأَنَّمَا مَرِيضَةٌ دَنَفَ حِينَئِذٍ . وَانْظُرِ اللَّسَانَ فِي دَنَفِ زَمْلَحٍ ^(٨)
الْدِيَوَانِ ٨٢ (٢) أَي سَقُوطُهَا مِنْ طُلُوعِهَا ، مِنْ قَوْلِهِمْ : كَيْتَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَأَكَبَ هُوَ .

(٣) هَوَايْنِ الرُّومِ . وَانْظُرِ غَنَائِرَاتِ الْبَارُودِيِّ ٧٥/٤

(٤) صَدْرُهُ :

* وَلاَحِظْتَ التَّوَارِوهِي مَرِيضَةً *

وَقَبْلَهُ فِي وَصْفِ الشَّمْسِ :

وَقَدْ رَفَقَتْ شَمْسُ الْأَصِيلِ وَتَفَضَّتْ عَلَى الْأَقْفِ الْغُرْبَى وَرَسَا مَرْعَزَا

وَرَدَعَتْ الدُّنْيَا لِنَقْضِ نَحْوِهَا وَشَوَّلَ بَاقِي عَمَرِهَا قَنَاشَةً

(٥) انْظُرْ ص ٣٤ مِنْ مَقْدَمَةِ هَذَا الْكِتَابِ . (٦) كَذَا فِي «وَفِي شَرْحِ ب» : «هِيَ» .

(٧) زِيَادَةٌ فِي م . (٨) يَرِيدُ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . وَانْظُرِ الْأَغَانِي طَبْعَ الدَّارِ ١٣٩/١

(٩) هِيَ الصَّلَابَةُ وَالْخَشَوَةُ . (١٠) هُوَ دِيكَ الْجَنِّ . وَانْظُرْ ص ٧٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

لَمْ تُبَلِّ جِدَّةً سَمِيحًا وَلَمْ تَسِمِ السُّمُومَ لِأَذْيَمِهِنَّ أَدِيمًا
فقال : هن بامهين كما خلفته . فإذا اشتد الغلام شيئا قبل له حرور . وهو (فعول) من
اللبن الحازر إذا اشتد للحموضة ؛ قال العجلي :

* وَأَرْضُوا بِإِحْلَابِهِ وَطَبَّ نَدَحَر *
وقال :

* تَزَعَّ الْحَزَوْرُ بِالرِّشَاءِ الْمُحْصَدِ *

وكانهم زادوا الواو وشددوها لتشديد معنى القوة ؛ كما قالوا للشيء الخلق : عَدَّوْر ،
فضاعفوا الواو الزائدة لذلك ؛ قال :

إِذَا نَزَلَ الْإِضْيَافُ كَانَ عَدَّوْرًا عَلَى الْحَيِّ حَتَّى تَسْتَقِلَّ مَرَاجِلُهُ

ومنه رجل كَرَّوس ؛ للصلب الرأس ، وسَفَر عَطَّوْد ؛ للشديد ؛ قال :

إِذَا جَيْشَمِنْ قَدَّذَا عَطَّوْدًا رَمَيْنَ بِالطَّرْفِ مَدَاهُ الْأُبْعَدَا

ومثل الأول : قولهم : غلام رَطْل ، وجارية رِطْلَة لينها . وهو من قولهم : رَطْل شعره
إذا أطاله فاسترخى . ومنه عندى الرِطْل الذى يوزن به . وذلك أن الغرض فى الأوزان
أن تميل أبدا إلى أن يعادى لها الموزون بها . ولهذا قيل لها : مثاقيل فى مفاعيل
من الثقل ، والشيء إذا ثَقُل استرسل وارتجى ، فكان ضِدَّ الطائش الخفيف .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عاهن » بدون نقط الحرفين الأولين .

(٢) أى التابغة الذبائى فى قصيدته التى مطلعها :

من آل مية رايح أو متقد بحلان ذا زاد وغير مزود

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لتشديد ومعنى القوة » . (٤) البيت لزيب بنت الطرية

ترى أخاها يزيد ، من كلمة لها فى الأمالى ٨٥/٢ وفيها أبيات تنسب للمجبر السلوى . قوله : « قال »
يريد الشخص الشاعر . وانظر السط ٧١٨ (٥) كذا فى أ ، ج . وسقط فى ش ، ب .

(٦) يصف إبلا . ويريد باللفظ الفلاحة البعيدة . (٧) أى لم يشتد عظامه أو قارب الاحتلام .

(٨) انظر ص ٣٤ من مقدمة هذا الكتاب . (٩) أى مال واهتز .

فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة . وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكونُ الفائدة عندهم منها إنما هي علم معنياتها ^(١) . فأمّا كيف ، ومن أين فهو ما نحن عليه . وأصحّ به أن يكون عند كثير منهم نيفاً لا يحتاج إليه ، وفضلاً غيره أولى منه .

ومن ذلك أيضاً قالوا : ناقة ؛ كما قالوا : بجل ^(٢) . وقالوا (ما بها) دبّيج ^(٣) ؛ كما قالوا : تناسل عليه الوشاء ^(٤) . والتقاء معانيهما أن الناقة كانت عندهم مما يتحسّنون به ويتباهون بملكه ، فهي (فعلة) من قولهم : تنوقت في الشيء إذا أحكته وتغيرته ؛ قال ذو الرمة :
... .. تنوقت به حضرميات الأكف الحوائك ^(٥)

وعلى هذا قالوا : (بجل) لأن هذا (فعل) من الجمال ؛ كما أن تلك (فعلة) من تنوقت - وأجود اللغتين تأنقت - قال الله سبحانه : « ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون » ^(٦) . وقولهم : (ما بها دبّيج) هو (فعيل) من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس بهم العبارة وحسن الآثار ، وعلى أيديهم يتمّ الأنس وطيب الديار . ولذلك قيل لهم : ناس لأنه في الأصل أناس ، فحذفت الهذبة لكثرة الاستعمال . فهو (فعّال) من الأنس ؛ قال ^(٧) :

أناس لا يملكون المنايا إذا دارت رحي الحروب الزبون

- (١) ثبت هذا اللفظ في أ . وسقط في سائر الأصول . وقوله « معانيها » في م : « معانيها » .
- (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نقياً » والوجه ما أثبت . والنيف : الفضل والزيادة .
- (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قيل » . (٤) كذا في ش ، ب ، وسقط في أ .
- (٥) هو في الأصل كثرة المال أي الإبل والنعم . ويراد به هنا المال نفسه .
- (٦) كذا في أ . أي معنى الناقة ومعنى الجمل . وفي ب : « معانيها » .
- (٧) انظر ص ١٢٢ من الجزء الأول . (٨) آية ٦ - سورة النحل .
- (٩) أي أبو النول الطهوي . وانظر الحماسة بشرح البرزعي طبعة بن ١٣

وقال :

أُنَاسٌ عِدًّا عُلِّقَتْ فِيهِمْ وَلِيَتَنِي طَلَبْتُ الْهُوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلْقَى أَشْمِ^(١)
وَمَا اسْتَقُوا دِيْبِيًّا مِنَ الدِّيَاجِ ؛ كَذَلِكَ اسْتَقُوا الْوَشَاءَ مِنَ الْوَشَى ؛ فَهُوَ (فَعَالٌ) مِنْهُ .
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَالَ يَبْنَى الْأَرْضَ وَيَحْسِنُهَا . (وَعَلَى ذَلِكَ قَالُوا : الْغَنَمُ لِأَنَّهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؛
كَمَا قَالُوا لَهَا : الْخَيْلُ ؛ لِأَنَّهُمَا فَعَلٌ مِنَ الْإِخْتِيَالِ وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ) .

أَفَلَا تَرَى إِلَى ثَلَاثِ هَذِهِ الْمَعَانِي وَتَلَاخِظُهَا ، وَتَقَابِلُهَا وَتَنَاطُرُهَا ؛ وَهِيَ التَّنَوُّقُ ،
وَالْجَمَالُ ، وَالْأُنْسُ ، وَالدِّيَاجِ ، وَالْوَشَى ، وَالْغَنِيمَةُ ، [وَالْإِخْتِيَالُ .] وَلِذَلِكَ قَالُوا :
الْبَقَرُ ؛ مِنْ بَقَرَتْ بَطْنَهُ أَى شَقَّقَتْهُ ؛ فَهُوَ إِلَى السَّعَةِ وَالْفُسْحَةِ ، وَضِدُّ الضِّيقِ
وَالضَّغْطَةِ] .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ الشَّاةَ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ أَشْوَهُ ، وَامْرَأَةٌ شَوْهَاءٌ ؛ لِلتَّقْيِينِ^(٥) .
وَهَذَا ضِدُّ الْأَوَّلِ ؛ فَفِيهِ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ الشَّاةَ جَرَتْ بِجَرَى الْقَلْبِ لِدَفْعِ^(٦)
الْعَيْنِ عَنْهَا لِحَسَنَتِهَا ؛ كَمَا يَقَالُ فِي اسْتِحْسَانِ الشَّيْءِ : قَاتَلَهُ اللَّهُ ؛ كَقَوْلِهِ^(٨) :
رَمَى اللَّهُ فِي عَيْنِي بُيُوتَ بَلَقْدَى وَفِي الشُّنْبِ مِنْ أَنْيَابِهَا بِالْقَوَادِحِ^(٩)

(١) «أُناس» كذا في أ . وفي ش ؛ ب : «وَناسا» : «زلقى أشم» كذا في أ . وفي ش ؛ ب :
«زلقى الأشم» والمداء : الغرباء . ويريد بذي الزلق الأشم جبلا عاليا تزلق فيه القدم . يقول : إن هواء
في قوم غرباء ، وكان أيسر له وأرفق أن يكون هواء في مرتقى وعمر . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ؛ ب
(٣) سقط ما بين القوسين في أ ، ونبت في ش ؛ ب (٤) كذا في ش ؛ ب . وسقط في أ
(٥) كذا في ش ؛ ب . وفي أ ؛ ج : «للقبحين» (٦) كذا في أ ؛ ج . وفي ش ؛ ب : «جری»
(٧) كذا في أ ؛ ج . وفي ش ؛ ب : «تقول» (٨) أي جيل . (٩) «الشنب»
كذا في الأصول . والذي في اللسان وغيره : «الغر» والشنب . ويقال الشنب بإبدال النون ياء .
جمع أشنب ، من الشنب وهو رقة الأسنان وعذوبتها . والقوادح جمع القادح ، وهو السواد يظهر
في الأسنان .

وهو كثير . والآحر أن يكون من ^(١) باب السلب ؛ كأنه سلب القبيح منها ^(٢) ؛
كما قيل للحرم : نالته ^(٣) . ونخشبته الصرار تودية ^(٤) ؛ وبلو السماء السكالك ^(٥) .

ومنه تحوب وتأثم ؛ أى ترك الحبوب والإثم .

وهو باب واسع ؛ وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما استراه بإذن الله تعالى ^(٦) .
وأهل اللغة يسمعون هذا فيروونه ساذجا غفلا ^(٧) ، ولا يحسنون لما نحن فيه من ^(٨) .
حديثه فرعا ولا أصلا .

ومن ذلك قولهم : الفضة سميّت بذلك لانفضاض أجزائها ، وتفرقها في تراب
معدنها ، كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تصفّى وتهذب وتسبك . وقيل لها فضة ،
كما قيل لها الجين . وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فهي ملتزقة (في التراب) ^(٩)
متأججة به ؛ قال الشماخ ^(١٠) ^(١١) :

وماء قد وردت أمم طائم عليه الطير كالورق الجبين ^(١٢)

أى المتلرزق المتلجّن ؛ ويبغى أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار
معناه ما دام في تراب معدنه . ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم في مراسله (الذهب)

- (١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « أبواب » . (٢) كذا في ش ، ب . وفى : « القبيح » .
(٣) الذى فى اللسان أن النالة ما حول الحرم ؛ ويريد ابن جنى من بنائها على السلب أن من كان
فى النالة لم تسله اليد ، وكذا نقل عنه كذا فى اللسان فى نول . (٤) هى خشبة تشد على أطماء النافة لتلا
يرضعها الفصيل . وكأنه يريد من شأنها على السلب أن الغرض من التودية منع الودى ، وهو الديلان يقل لودى :
سال ، أى أن التودية تحول دون ودى الين . (٥) وجه السلب هنا أن مادة السكك مبنها
الضيق ؛ يقال استككت مسامحه : ضاقت . والحو من السعة بحيث لا ينكر . (٦) كذا فى ش ، ب .
وفى أ : « و » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فيروونه » . (٨) كذا فى ش .
وفى أ ، ب : « يحسنون » . (٩) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (١٠) كذا فى أ .
وسقط فى ش ، ب . (١١) يقال : تلجن الشيء : تلج . (١٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فيه » .
(١٣) من قصيدته فى مدح عرابة بن أرس رضى الله عنه . وانظر الديوان . ٩ ، والخلاصة ٢٢٢/٢ ،
والآل وسمعه ٦٦٣ (١٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الملتزق » .

وذلك لأنه مادام كذلك غير مصقّى فهو كالذهب ؛ لأن ما فيه من التراب
 كالمستهلك له ، أو لأنه لما قلّ في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزا صار كأنه مفقود
 ذاهب ؛ ألا ترى أن الشيء إذا قلّ قارب الانتفاء . وعلى ذلك قالت العرب : قلّ
 رجلٌ يقول ذلك إلا زيد بالرفع ؛ لأنهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحد إلا زيد .
 وعلى نحو من هذا قالوا : قلّمّا يقوم زيدٌ فكفّوا^(٢) (قل) بـ (ما) عن اقتضاها الفاعل ،
 وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي ؛ كما بقوا
 المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم : أقلّ امرأتين تقولان ذلك ، لما ضارع المبتدأ
 حرف النفي . أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القلة مقارنة للانتفاء . فكذلك لما قلّ^(٣)
 هذا الجوهر في الدنيا أخذوا له اسما من الذهب الذي هو الهلاك .

ولأجل هذا أيضا سمّوه (تبرّا) لأنه (فعل) من التبرّار . ولا يقال له (تبر) حتى
 يكون في تراب معدنه ، أو مكسورا .

ولهذا قالوا ليّلام من الفضة^(٦) (القرّب) ، وهو (فعل) من الشيء الغريب ؛ وذلك
 أنه ليس في العادة وألعراف استعمال الآنية من الفضة ، فلما استعمل ذلك في بعض
 الأحوال كان عزيزا غريبا . هذا قول أبي إسحق . وإن شئت جذبته إلى ما كنّا
 عليه فقلت : إن هذا الجوهر غريب من بين الجواهر لنفاسته وشرنه ؛ ألا تراهم
 إذا أثروا على إنسان قالوا : هو وحيد في وقته ، وغريب في زمانه ، ومنقطع النظر ،
 ونسيج وحده . ومنه قول الطائي الكبير :

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كالذهب » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .
 (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكفّوا » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مقارنة » .
 (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكذلك » . (٦) يراد به تدح يسق فيه الخمر .
 (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وهذا » . وأبو إسحق هو الزجاج . (٨) كذا في أ
 وسقط هذا الحرف في ش ، ب .

غَرَبَتْهُ الْعُلَا عَلَى كَثَرَةِ النَّاسِ فَاحْضَى فِي الْأَقْرَبِينَ جَنِيًّا^(١)
فَلَيْطُلُ غُمْرُهُ فُلُومَاتٍ فِي مَرٍّ وَمُقِيمًا بِهَا لِمَاتٍ غَيْرِيَا
وقول شاعرنا :

أَبْدُو فَيَسْجِدُ مَنْ بِالسَّوْءِ يَذْكُرُنِي وَلَا أَعَاتِيهِ صَفْحًا وَإِهْوَانَا
وهكذا كُنْتُ فِي أَهْلِي وَفِي وَطَنِي لِمَنْ التَّقْيِيسُ عَزِيزٌ حَيْثَا كَانَ

وَيَدْلُكَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ تَصَوَّرُوا هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ امْتِرَاجِهِ بِتَرَابٍ مَعْدَنُهُ أَنَّهُمْ^(٢)
إِذَا صَفَّوْهُ وَهَذَّبُوهُ أَخَذُوا لَهُ اسْمًا مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَقَالُوا لَهُ: الْإِحْلَاصُ، وَالْإِبْرِيزُ،
وَالْعَقِيَانِ . فَالْإِحْلَاصُ فِعَالٌ مِنْ تَخْلَصَ ، وَالْإِبْرِيزُ أَفْعِلٌ مِنْ بَرَزَ يَبْرُزُ ، وَالْعَقِيَانِ
فِعْلَانٌ مِنْ عَقَى الصَّبِيَّ يَعْقِي ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا يُجِيهِ عِنْدَ سَقُوطِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ
أَنْ يَأْكُلَ ، وَهُوَ الْعَقَى . فَعِلٌ لَهُ ذَلِكَ لِبُرُوزِهِ ، كَمَا قِيلَ لَهُ الْبَرَّازُ .

فَالثَّانِي^(٤) وَالتَّلَطُّفُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَضَمُّهَا ، وَمَلَاءَمَةُ ذَاتِ بَيْنِهَا هُوَ (خَاصٌ^(٥)
اللُّغَةِ) وَسِرَّهَا ، وَطِلَاوَتُهَا الرَّائِقَةُ وَجَوْهَرُهَا . فَأَمَّا حِفْظُهَا سَاجِدَةً ، وَقَشْفُهَا مَعْطُوبَةً^(٨)
هَرَجَةً فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ ، وَنَرْغَبُ بِمَا آتَانَاهُ سُبْحَانَهُ عَنْهُ .

(١) جنيا أى غريبا . والبيان من قصيدة يمدح بها أباسميد محمد بن يوسف الثغرى . وهو فى الديوان .

(٢) هذا عود للحديث عن الثبر فالأسماء الآتية للذهب . (٣) أى يخرجها من دبره .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قالوا » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « خاص أمر اللغة » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « طلائعها » .

(٧) يقال : قش الشيء : جمعه من ههنا وههنا من غير تحيز لجيل .

(٨) من حطبت الحطاب : جمعه ، ومن أمثالهم : هو كحطاب ليل : لا يبالى ما أخذه . وهو كذلك

فى أ . وفى ش ، ب : « مخطوطة » . (٩) يقال هرج البعير : سدد من شدة الحر وكثرة الطلاء
بالقطران ، فكانه يريد أن تكون ضيقة . وفى اللغة المهرج — يكدر الماء وسكون الزاء — الضميف .

وقال أبو علي رحمه الله : قيل له حيّ كما قيل له سبحانه . تفسيره أن حيّا
(قِيلَ) من حيّا يحبّ . وكأنّ السحاب لثقله يحبّ حبّوا كما قيل له سبحانه وهو
(قَالَ) من يحبّ لأنه يسحب أهدابه . وقد جاء بكليهما شعر العرب قالت امرأة :
وأقبل يزحف زحف الكسير سيق الرعاء البطاء العشارا^(٢)

وقال أوس^(٣) :

دان مسف فوئق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراح^(٤)

وقالت صديّة منهم لأبيها فتجاوزت ذلك :

أناخ بذى تفسر برثه كأت على عضديه كخافا^(٥)

وقال [أبوهم]^(٦) :

والقى بصحراء النبيط بعاة نزول الجناني ذي العياب المحمل^(٧)

- (١) كذا في ش . وفي أ ، ب : « سميت » . (٢) ورد هذا البيت في ستة أبيات في ديوان
المعاني للسكري ٥/٢ . وفيه : فأقبل ، وهو في الأمال ١ - ١٧٧ في سبعة أبيات . وانظر اللسان (حبا) .
(٣) يريد أوس بن حجر . وينسب بعضهم هذا إلى عبيد بن الأبرص فنسبها لأوس ليست موضع
وفاق ، وهي موجودة في ديوان الشاعر بن وانظر اللآل ومصلحه ٤٣٩ .
(٤) فبسه : يأمن لبرق أبيت الليل أرقبه في عارض كفضى الصبح لراح
ومسف : دان قريب . وديد به : ما تدل منه كأنه خيوط .

- (٥) « قرر » كذا في ش . وذو قرر موضع . وفي أ ، ب : « نقر » وهو تحريف . وفي أسماء الأكنة
ذو بقر ، وقد ورد هذا في اللسان (حبا) : « بذى بقر » . وبرك الجبل : صدره ؛ شبه السحاب بجبل بارك
إذ تلبث بهذا الموضع . (٦) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب . وأبوهم أي أبو الشعراء .
الوصافين للسحاب وسابقهم والمبرز فيهم ، وهو امرؤ القيس في المعاقبة .

- (٧) صحراء النبيط موضع . والبيع السحاب المنقل بالماء . ويريد بالجناني المحمل جلا عليه بضائع
من الجن ، فإذا نزل بين القوم أقام حتى يباع ما جاء به ، ويروى المحمل — بكسر الميم — وصفا للجناني
بمعنى التاجر الذي جاء بضاعة من الجن .

قال : ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة : الحاجة ، والحرجاء ، واللوجاء والإزرب ، والإزربة ، والمأربة ، واللبانة — والتلاوة بقية الحاجة ، والتلية أيضا — والأشكلة ؛ والشهلاء ؛ قال [الشاعر ^(١)] :

لم أفض حين ارتحلوا شهلائي من الكعاب الطفلة الغداء ^(٢)

- وَأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها [راجعا] إلى موضع واحد ، ومخطوما بمعنى لا يختلف ، وهو الإقامة على الشيء ، والتشبت به . وذلك أن صاحب الحاجة كلف بها ، ملازم للفكر فيها ، مقيم على تميزها واستحثائها ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حُبَّكَ الشَّيْءُ يُعْمَى وَيُضْمُّ » وقال المولّد ^(٣) :
- صاحبُ الحاجة أعمى لا يرى إلا قضاها

- وتفسير ذلك أن الحاج شجر له شوك ، وما كانت هذه سبيله فهو منشبت ^(٤) بالأشياء ، فأى شيء مرّ عليه اعتاقه وتشبت به . فسميت الحاجة تشبثا بالشجرة ذات الشوك . أى أنا مقيم عليها ، متمسك بقضائها ، كهذه الشجرة في اجتذابها مامر بها ، وقرب منها . والحوجاء منها ، وعنّها تصرف الفعل : احتاج يحتاج احتياجا ^(٥) ، وأحوج يُحوج ؛ وحاج يُحوج ، فهو حاجج .

- (١) زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .
(٢) يروى : * من العروب الكعاب الحسناء *
كما في اللسان في شبل . وفيه « حتى » بدل « حين » وما هنا هو ما في الأصول .
(٣) بيان أقوله « ذلك » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « جميعا » .
(٥) زيادة وفق ما في ج . وقد خلت منها باقى الأصول .
(٦) أى مربوطا بجبل واحد هو المعنى الذى ينصب إليه ؛ يقال : خطبت البعير : جعلت فيه الخظام وهو الحبل يقاد به . وما أثبت هو ما في أ . وفي ب : « محفوظا » وفي ش : « مخطوما محفوظا » .
(٧) رواه أحمد في مسنده ، والبخارى في التاريخ ، وأبو داود . وانتظر الجامع الصغير في حرف الحاء .
وفي شرح الجامع أن إسناده ضعيف . (٨) كذا في أ . وفي ش : « فتشبت » وفي ب : « فشبت » . (٩) كذا في أ ، ب ، وصقط في ش ، ب .

واللوجاء من قولهم : لَحَّتْ الشَّيْءُ أَلُوْجُهُ لَوْجًا ، إِذَا أَدْرَتْهُ فِي فِكَ . والتقاؤهما
 أَن الْحَاجَةِ مَرْتَدَّةٌ عَلَى الْفِكْرِ ، ذَاهِبَةٌ جَائِيَةٌ إِلَى أَنْ تُقْضَى ؛ كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا تَرَدَّدَ
 فِي الْفِمْ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ يُسَيِّغَهُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَلْفِظَهُ .

وَالْإِرْبُ ، وَالْإِرْبَةُ ، وَالْمَارِبَةُ كُلُّهُ مِنَ الْأَرْبَةِ وَهِيَ الْعُقْدَةُ ، وَعَقْدٌ مُؤَرَّبٌ ،
 إِذَا شُدَّ . وَأَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ لِكُتَّازِ بْنِ نُفَيْجٍ يَقُولُهُ بِحُرِيرٍ :

غَضِبْتُ عَلَيْنَا أَنْ عَلَكَ ابْنَ غَالِبٍ فَهَلَّا عَلَى جَدِّكَ إِذْ ذَاكَ تَغَضَّبُ !
 هُمَا حِينَ يَسْمَعُ الْمَرْءُ مَسْعَاةَ جَدِّهِ أَنَاخًا فَشَدَّكَ ؛ الْعِقَالُ الْمَأْرُوبُ !

وَالْحَاجَةُ مَعْقُودَةٌ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ ، مَرْتَدَّةٌ عَلَى فِكْرِهِ .

وَالْبَلَاءَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : تَلَبَّنَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ وَلِزِمَهُ . وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى عَيْنَهُ .
 وَالتَّلَاوَةُ وَالتَّلِيَّةُ مِنْ تَلَوْتَ الشَّيْءَ إِذَا قَفَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ لَتَدْرِكُهُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

اللَّهُ بَنَى وَبَيْنَ قِيَمِهَا يَفْسُرُ مَنِيَّ بِهَا وَأَتَّبِعَ

- (١) كَذَا فِي أ ، ج ، وَفِي ش ، ب : « وَ » . (٢) كَذَا فِي ش ، ب . وَسَقَطَ الْوَاوُ فِي أ .
 وَأَبُو الْعَبَّاسِ ثَلَبَ ، كَمَا فِي اللَّسَانِ (أَرْب) . (٣) كَذَا فِي أ ، وَفِي ش ، ب . « كَذَن » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٤) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش : « تَقِيْع » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَكُتَّازُ بْنُ نُفَيْجٍ مِنْ شُعْرَاءِ تَمِيمٍ . وَانْظُرْ مَعِجَمَ
 الشُّعْرَاءِ لِلرِّزْبَانِيِّ ٣٥٣ . (٥) يَرِيدُ بِابْنِ غَالِبٍ الْفَرَزْدَقَ . (٦) يَرِيدُ بِالْمَرْءِ الْفَرَزْدَقَ أَوْ هُوَ
 الْمَرْءُ غَيْرُ مُخَصَّصٍ . يَقُولُ : إِذَا سَمِعَ الْفَرَزْدَقَ فِي الْمَكَارِمِ مَسْعَاةَ جَدِّهِ قَعَدَ بِكَ جِدَاكَ عَنْ سَبْلِ الْعِلَافِ هُمَا
 يَنْبَغَانِكَ وَيَشَدَّانِكَ ؛ بِعَقْلَانِكَ عَنْ السَّيْرِ ، ثُمَّ قَالَ : الْعِقَالُ الْمَأْرُوبُ أَيْ هَذَا هُوَ الْعِقَالُ حَقًّا . فَقَوْلُهُ الْعِقَالُ
 خَبَرٌ لَمْ يَشُدَّ بِمَحْذُوفٍ كَمَا تَرَى . وَبَرَى الْمِرْدُ أَنْ الْعِقَالُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي شَدَاكَ بَدَلُ اسْتِمَالٍ . وَانْظُرْ مَعِجَمَ
 الشُّعْرَاءِ لِلرِّزْبَانِيِّ ٣٥٣ . (٧) أَيْ الْأَحْوُسُ الْأَنْصَارِيُّ . وَانْظُرْ الْأَغَانِي ٩/٤ ؛ طَبْعَةُ بُولَاق ،
 وَشُعْرَاءُ ابْنِ قَتِيْبَةَ ٥٠٠ . وَقِيلَ الْيَت :

كَأَنَّ لَبْنِي صَبِيرَ غَادِيَةٍ أَوْ دُمِيَّةَ زَيْتٍ بِهَا الْبَيْعُ
 وَالصَّبِيرُ : السَّحَابُ الْأَبْيَضُ . وَالْغَادِيَةُ : السَّحَابَةُ تَحْتِى . وَقَدْ نَفَدَتْ .

والأشكلة كذلك ؛ كأنها من الشكَّال^(١) ، أى طالبُ الحاجة مقيم عليها ، كأنها شِكَّالٌ له ، ومانة من تصرفه وانصرافه عنها . ومنه الأشكل من الألوان : الذى خالطت حمرة بياضه ، فكان كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصحح ويصفو لونه . والشهلاء كذلك ؛ لأنها من المشاهدة وهى مراجعة القول ؛ قال :

قد كان فيما بيننا مشاهله ثم تولت وهى تمشى البأذله^(٢) .
البأذلة : أن تحرك فى مشيها بأذلهما ، وهى تحم صدرها . وهى مشية القصار من النساء . فقد ترى إلى ترمى هذه الأصول والميل بمعانيها إلى موضع واحد .

ومن ذلك مجاء عنهم فى الرجل الحافظ لئال ، الحسن الرعية له والقيام عليه . يقال : هو خال مال ، وخائل مال ، وصدى مال ، وسرور مال ، وسؤ بان مال ، وميجن مال (وإزاء مال) ويلو مال ، وجبل مال ، (وغسل مال) وزر مال . وجميع ذلك راجع إلى الحفظ لها ، والمعرفة بها^(٣) .

نغال مال يمتل أمرين : أحدهما أن يكون صفة على (نعل) كبطل وحسن ، أو (فعيل) ككيش صاف ورجل مال . ويموز أن يكون محذوفا من فاعل ؛ كقوله^(٤) :

* لاث به الأشياء والعبرى^(٥) *

(١) هو جبل يوثق به يد الدابة ورجلها . (٢) هو أبو الأسود العجل كما فى اللسان فى شبل وبازل . (٣) قال ابن برى : صوابه « البأذلة » وهى مشية فيها سرعة . وانظر اللسان فى شبل . (٤) كذا فى أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و فى ش : « سريان » وهو تحريف . (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٦) كذا فى ش ، ب ، ج ، د ، هـ ، و فى أ : « عيل مال » . والصواب ما آتت . (٧) كذا فى أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و فى ش ، ب : « رز » وهو تصحيف . (٨) كذا فى الأصول : « لها وبها » والضمير يرجع إلى المال . وقد ذكر الجوهري عن بعض اللغويين أن المال يؤث فهذا محمله . وانظر اللسان فى مول . (٩) أى العجاج . (١٠) هو فى وصف أيك . ولات أصله لاث وهو وصف من لات الزبات : التف وكثر . والأشياء : صفات النخل . والعبرى ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار . يعنى أن هذا الأيك به نبات كثير وأنهار .

فأما خائل مال ففاعل لا محالة. وكلاهما من قوله: ^(١) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة، أى يتمهدنا بها شيئا فشيئا ويراعينا. ^(٢) قال أبو على: هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أى شيئا بعد شيء. ^(٣) وأنشدنا: ^(٤)
يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِبَاتِهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَا ^(٥)
فكَانَ هَذَا الرَّجُلُ يَرعى مَالَهُ، وَيَتَمَهَّدُ، حِفْظًا لَهُ وَتُخَّاحًا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا صَدَى مَالٍ، فَإِنَّهُ يَمَارِضُهَا مِنْ هَهْنًا وَهَهْنًا، وَلَا يَهْمِلُهَا وَلَا يَضِيعُ أَمْرَهَا—
وَمِنْهُ الصَّدَى لِمَا يَمَارِضُ الصَّوْتِ. وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (صَادٍ وَالْقِرَآنِ)
وَكَانَ يَفْسِرُهُ: عَارِضُ الْقِرَآنِ بِمَمْلَكٍ، أَيْ قَابِلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ—
[قَالَ الْعَجَلِيّ: ^(٦)

* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ *]

وَكَذَلِكَ سُرُورُ مَالٍ، أَيْ عَارِفٌ بِأَسْرَارِ الْمَالِ، فَلَا يَخْفَى عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ.
وَلَسْتُ أَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ— وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُمْ—: إِنْ سُرُورًا مِنْ لَفْظِ السِّرِّ،
لَكِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، بِمَثَلَةِ عَيْنِ ثَرَّةٍ وَثَرَاتٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ ^(٧).

(١) أى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . والحديث فى البخارى فى كتاب العلم .

(٢) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « أو » .

(٣) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « تساقط » .

(٤) نسبته فى اللسان فى سقط إلى ضاني بن الحارث البرجمي .

(٥) هذا فى وصف الثور يردع عنه الكلاب . والزروق : القرن . وحديث القين الشرار . وقوله :

« ضارباتها » أى الضارى من الكلاب . وهو كذلك فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « ضارباتها » وهو تحريف .

(٦) زبادة فى ش ، ب خلت منها أ . وفى ج : « قال العجلى يصف الراعى : يأتى بهما من أيمن وأشمل » .

والعجلى هو أبو النجم . وهذا فى أرجوزته الطويلة التى أولها :

* الحمد لله الوهب المجزل *

(٧) انظر ص ٥٤ وما بعدها من هذا الجزء .

وكذلك سوبان مال ؛ هو (ثعلبان) من السَّاب ، وهو الزرق للشراب ؛ قال الشاعر :

إِذَا دُفَّتْ فَاهَا قَلَّتْ حِلْقَى مُدْمَسٍ أُرِيدَ بِهِ قَيْلُ فَنُودِرَ فِي سَابِ^(١)

والتقاؤهما أن الزق إنما وضع لحفظ ما فيه ، فكذلك هذا الراعى يحفظ المال ويحتاط عليه احتياط الزق على ما فيه .

وكذلك مَحَجَّنَ مال ، هو (مِفْعَل) من احتجنت الشيء إذا حفظته وأذخرته .

وكذلك إِزَاءُ مال ، هو (فَعَال) من أَزَى الشيء يُأزِي إذا تَقَبَّضَ^(٢) واجتمع ؛ قال :
* ظَلَّ لَهَا يَوْمٌ مِنَ الشَّعْرِى أَزَى^(٣) *

أى يَنَمُّ الأنفاس ويضيئها لشدة الحر . وكذلك هذا الراعى يَشِّعُ عليها ويمنع من تدمرتها . وأنشد أبو علي عن أبي بكر لعمارة :

هَذَا الزَّيْمَانُ مَوْلَى خَيْرِهِ آزَى صَارَتْ رَعُوسٌ بِهِ أَذْنَابَ أَعْجَازِ

وكذلك يُلُو مال ، أى هو بمعرفته به قد بلاء واختبره ؛ قال الله سبحانه « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم »^(٤) قال عمر بن الخطاب :
فَصَادَقَتْ أَعْصَلَ مِنْ أَبْلَاسِهَا يُعْجِبُهُ التَّرْعُ عَلَى ظِلِّهَا^(٥)

١٥ (١) « قِيل » كذا في أ ، ج . وفى ش ، ب : « كِيل » وهو تحريف . « فنودر » كذا في أ ، ب ، ش . وفى ج : « فندر » وهو تحريف أيضا . وقوله : « ساب » بإبدال الهزنة ألفا لينة للردف كما ذكره اللسان في ساب وعلق . والعلق هنا انخرلفاسها ، والمدمس الخفيو المكنون . والقييل : الملك واحد الأنفال . وانظر الهز لأبي زيد ١٣ . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « تقص » . وهو صحيح لأن في التقبض والاجتماع قصا للشيء في المرأة . وفى اللسان : أزى ماله : نقص .

٢٠ (٣) فاته من باهله . وبجزة : * نموذ منه بزرائق الركن *
وزرائق الركن أبني تبنى على جوانب الآبار ، وعلى البرز زنونتان يعلق عليهما البكرة . وانظر اللسان (أزى) ويجالس تلعب ٦١٤ . (٤) آية ٣١ سورة محمد . (٥) يتحدث عن إبل سقاها . والأعسل : اليابس البدن . وذلك أقوى له . والززع هنا نزاع الدلو من البر ، وهو جذبها .

وكذلك حَبْل مال، كأنه يضبطها، كما يضبطها الحَبْل يشد به. ومنه الحَبْل: الداهية من الرجال؛ لأنه يضبط الأمور ويحيط بها.

وكذلك عَسَل مال؛ لأنه يأتيها ويعسل إليها من كل مكان. ومنه الذئب العَسُول؛ ألا ترى أنه إنما سمي ذئبا لتذاؤبه وخبثه، وبجيبته تارة من هنا، ومرة من هنا.

وكذلك زَر مال: أى يجمعه ويضبطه؛ كما يضبط الزَّر [الشيء] المزور.

فهذه الأصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتبة إلى موضع واحد على ما ترى.

ومن ذلك قولهم للدم: الجَدِيَّة، والبَصِيرَة. فالدم من الدُّمِيَّة لفظا ومعنى. وذلك أن الدُّمِيَّة إنما هى للعين والبصر، وإذا شوهدت فكان ما هى صورته مشاهدا بها، وغير غائب مع حضورها، فهى تصف حال ما بعد عنك. وهذا هو الغرض فى هذه الصُّور المرسومة للشاهدة. وتلك عندهم حال الدم؛ ألا ترى أن الرِّمِيَّة إذا غابت عن الرامى استدلت عليها بدمها فاتبعه حتى يؤديه إليها. ويؤكد ذلك لك قولهم فيه (البصيرة) وذلك أنها [إذا] أبصرت أدت إلى المرمى الجريح. ولذلك أيضا قالوا له (الجديَّة) لأنه يُجَدَى على الطالب للرَّمِيَّة ما يبغيه منها. ولولم يرَ الدم لم يستدل عليها، ولا عيرف موضعها؛ قال صلى الله عليه وسلم «كل ما أصحيت ودع ما أنميت».

(١) كذا فى ش، ب، ج. وفى أ: «عسل». وهو خطأ كما تقدم.

(٢) أى يتردد بينها. وهو من قولهم: عسل الذئب: أسرع فى مشيه واضطرب.

(٣) كذا فى أ، ج، وسقط فى ش، ب. (٤) كذا فى أ، وفى ش، ب، ج: «تارة».

(٥) كذا فى ب، ج، ش. وسقط فى أ. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «العين».

(٧) كذا فى أ. وسقط فى ش، ب. (٨) كذا فى أ، وسقط فى ش، ب.

(٩) كذا فى أ. وفى ش، ب: «سها».

(١٠) «ما أصحيت» أى قتلت من الصيد.

فزهقت روحه بين يديك، و «ما أنميت» هو ما أصبته إصابة غير قاتلة ثم غاب عن نظرك ومات بعد.

والحديث رواه الطبرانى. وانظر الجامع الصغير فى حرف الكاف.

- وهذا مذهب في هذه اللغة طريف ، غريب لطيف . وهو فقهاء ^(٣) ، وجامع
معانيها ، وضام نشرها . وقد هممت غير دفعة أن أنشيء في ذلك كتابا أنقصي فيه
أكثرها ، والوقت يضيق دونه . ولعله لو خرج لك أقنعه ألف ورقة إلا على
اختصار وإيماء . وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضع جدا ، وينبه عليه ،
ويُسَرُّ بما يحضره خاطره منه . وهذا باب إنما يُجمع بين بعضه وبعض من طريق
المعاني مجردة من الألفاظ ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد ، فكان
بعضه متنبهة على بعض . وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبته عليها الألفاظ . فهو
أشرف الصنعتين ، وأعلى الماخذين . فتفطن له ، وتأن بجمعه ؛ فإنه يؤثرك ويُنيء ^(٦)
عليك ، ويبسط ما تجعد من خاطرك ، ويريك من حِكَم الباري — عز اسمه
ما تنف تحته ، وتسلم لعظم الصنعة فيه ، وما أودعته أحضانه ونواحيه .

١٠

باب في الاشتقاق الأكبر

- هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا علي — رحمه الله — كان يستعين به ،
ويُخَلِّد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان
يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه
فتعلم أنه لَقَب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير .

١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :
« غريب » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فتيها » . (٤) القس : الميزق
غير المجموع . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « انتصار » . (٦) كذا في أ .
وفي ش ، ب : « منبه » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الصنفين » . (٨) كذا
في أ . وفي ش ، ب : « فئات » . (٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مستحق » .

٢٠

فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع^(١) بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم، وسالم، وسامان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديخ؛ أطلق عليه تفاعلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره؛ كتركيب (ض رب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر. وقد قدم أبو بكر^(٢) — رحمه الله — رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا، وإحكاما، وصنعة وتأنيسا.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة^(٣)، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السنة معنى واحدا، تجتمع التراكيب السنة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه]^(٤) رد بطائف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. وقد كنا قدما ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يحى من تقليب تراكيبهما؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق ل و) (ق و ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا. وذلك أنا عقدنا تقاليب^(٥)

(١) كذا في أ. وفي ب: « يأخذ ... فيقرأ فيجمع » وفي ش كافي ب غير أن فيه: « فيقرأ » وهو بصحيف. (٢) يريد ابن السراج. وله كتاب الاشتقاق، ولم يمتح. راجع البنية ٤٤. (٣) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « الثلاثة ». (٤) كذا في أ، ب. وفي ج: « مقالبه ». (٥) كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ. (٦) كذا في أ. وسقط في ش، ب. (٧) كذا في ش، أ. وفي ب: « أغوص ». (٨) كذا في أ، ب. وفي ش: « ولذلك ».

الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول الستة على الإمبراع والخفة .
وقد مضى ذلك في صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضر هنا ^(١)) مما يتصل به أحرفا ، تؤنس بالأزل ، وتُسجّع ^(٢) منه المتأمل .

- فمن ذلك تغليب (ج ب ر) فهي — أين وقعت — للقوة والشدة . منها (جبرت العظم ، والفقير) إذا قويتهما وشدّدت منهما ، والجبر : الملك لقوته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرب) إذا جرسه الأور ونجذته ^(٣) ، فقويت مُتته ، واشتدّت شِكيمته . ومنه الحِرَاب لأنه يحفظ مافيه ، وإذا حُفظ الشيء وروعى اشتدّ وقوى ، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى ^(٤) . ومنها (الأجير والبجرة) وهو القوى السرة . ومنه قول على صلوات الله عليه : إلى الله أشكو مجبى ومجبرى ، تأويله : هوى وأحزاني ، وطريقه أن العجرة كلّ عقدة في الجسد ؛ فإذا كانت في البطن والسرة فهي البجرة [والبجرة ^(٥)] تأويله أن السرة غلظت ونثأت فاشتدّ ممها وأمرها . وتُسرا أيضا قوله : مجبرى ومجبرى ، أى ما أبدى وأخفى من أحوالى . و (منه البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه) به ، وكذلك البرج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوة أمرها ،

١٥ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نحضرهما » . (٢) كذا في ش . وفي أ : « يسجّع » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لين » وهو تحريف . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حرسه » وهو تصحيف . وجرسه الأمور : جربه وأحكنه . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « نجذته » وكلاما صحيح . والذال أعلى . يقال نجذه الدهر ونجذه : عرّفه وعلمه .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ردى » وكلاما صحيح . فردى هلك ، ورذى : أنفله المرض . (٧) كذا في أ ، وسقط هذا في ش ، ب . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « منها البرج »

المزيد في نفسه وقوة من عليه » .

وأنه ليس بلونٍ مستضعف ، ومنها رَجِبَت الرجل إذا عَظُمَت وقوَّت أمره . ومنه رَجِبَ لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، وإذا كُرِمَت النخلة على أهلها قالت دَعَمَوا بالرُّجبة ، وهو شيء تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد فصوص الأصابع ، وهي مقوِّية لما . ومنها الرَّبَاجِيَّة وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله ؛ قال :

وتلقاه رَباجِيًّا فخوراً ^(٢) .

تأويله أنه يعظِّم نفسه ، ويقوِّى أمره .

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق)
(س و ق) وأهمل ^(٣) (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع . منها (القسوة)
وهي شدة القلب واجتماعه ؛ ألا ترى إلى قوله :

يأليت شعري — والمُنَى لاتنفع — هل أَغْدُوْنَ يوماً وأمرِي يُجْمَع ^(٤) ١٠

أى قوى مجتمع ، ومنها (القوس) لشدتها ، واجتماع طرفيها . ومنها (الوقس)
لأبتداء الحرب ، وذلك لأنه يجمع الجُلْد ويُقِيلُه ، ومنها (الوسق) للحمل ؛ وذلك
لإجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع « والليل وما وسق » أى جمع ،
^(٥)

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ب . « الأمر » .

(٢) أورده فى الجهرة ٢٠٩ / ١ غير معزوق .

(٣) كذا فى أ . وفى ش : « فاهل » وفى أ ما هو أدنى إلى ما فى ش .

(٤) فى التوادر ١٣٣ . وبهذه :

وتحت رحل زفانف ميلح
حرف إذا ما زبرت تبسوق

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « جمع » .

(٦) كذا فى ب . أى يجعله قحلا يابسا . وفى أ : « يحفيه » أى يذهب . وفى ج : « يحقيه » ٢٠

وفى ش : « يثلمه » وكأنه تحريف عن « يثلمه » . (٧) آية ١٧ سورة الانشقاق .

ومنها (السوق) ، وذلك لأنه أَسْتَحَثَّ وِجَعَ للسوق بَعْضُهُ إلى بعض ؛
وعليه قال^(١) :

* مستوسقات لو يجدن سائقا^(٢) *

فهذا كقولك : مجتمعات لو يجدن جامعا .

- فإن شَدَّ شَيْءٌ من شُعَبِ هذه الأصول عن عَقْدِهِ ظاهرا رُدُّ بالتأويل إليه ،
وعُطِفَ بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد يَمْرُضُ^(٣) في الأصل الواحد حتى
يُحْتَاجُ فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ،
وأجدر بالتأويل له .

ومن ذلك تغليب (س م ل) (م ل م) (م م ل) (م ل س) (ل م س)

- ١٠ (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتغل عليها الإصحاب والملاينة . ومنها التوب
(السَمَل) وهو انخَلَقَ . وذلك لأنه ليس عليه من الوَرِّ والزَّيْمِ ما على الحديد .
فاليد إذا مَرَّتْ عليه لِلْمَسِّ لم يَسْتَوْفِهَا عنه جِدَّةُ المنسج^(٤) ، ولا خُسْنَةُ الملمس .
والسَمَل : الماء القليل ؛ كأنه نَشِءٌ قد أَخْلَقَ وضعف عن قُوَّةِ المضطرب ، وجمَّة
المرتكض ؛ ولذلك قال :

- ١٥ حوضا كأنَّ ماءه إذا عَسَلَ من آخر الليل رَوَيْزَى سَمَلٍ^(٥)

وقال آخر :

ورَّاد أسمال المياه السَّدَمُ في أَثَرِيَّاتِ الْغَبَشِ الْمِغْمِ^(٦)

(١) أمي السجاج كما في اللسان في رسق . (٢) قبله : * إن لنا لإبلا حقاقا *

(٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « حقة » .

٢٠ (٥) قبله كما في اللسان في عسل عن ثعلب : * قد صبحت والفلل غش مازحل *

كأنه يصف إبلا أو قطا وردت الماء ، ويقال عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبه
وطرائقه . والرويزي تصغير الرازي : المنسوب إلى الرى . ويعنى به توب أخضر يشبه الماء به .

(٦) السدم : المندفة الفائرة . والغبش : النطلة إذ يقبل الصباح . والمغم ذو النعم أو الذي يضيق
الأفخاس من شدة الحر .

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها [المسل و^(١)] المسل والمسيل كله واحد ، وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وإمام متقاد به ، ولو صادف حاجزا لا عتاقه فلم يجد متسربا معه . ومنها الأملس والملساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس ؛ فإنما هو إهواء باليد نحوه ، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بد مع اللمس من إصرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه . ومنه الملاسة (أو لامستم النساء^(٢)) أى جامعتم ، وذلك أنه لا بد هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح . فأما (ل س م) فهمل . وعلى أنهم قد قالوا : قَسَمْتُ الرِّيحُ إِذَا مَرَّتْ مَرًّا مِنْهَا ضَعِيفًا ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك .
(ومَرَّبْنَا أَيْضًا أَلَسَّمْتُ الرَّجُلَ حُجَّتَهُ إِذَا لَقَّيْتَهُ وَالرَّمْتَهُ إِيَّاهَا . قال :
لَا تُلْسِمَنَّ أَبَا عَمْرَانَ حُجَّتَهُ وَلَا تَكُونَنَّ لَهُ عَوْنًا عَلَى عَمْرٍَا^(٣)
فهذا من ذلك ، أى سهلتها وأوضحتها) .

وأعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذى هو^(٤)) فى القسمة سدس هذا أو خمسة متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتصبا . بل لو صح^(٥)

- (١) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش ، ب . والمعنى الواحد الذى يأتى له هذه الألفاظ .
الثلاثة هو مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل فى معنى السيلان . واخطب سهل .
(٢) فى ش بند « حاجزا » : « أو جازا » وفى ب : « أو حائزا » . (٣) أى اللبس .
(٤) آية ٦ سورة المساقدة . (٥) « ما بين القوسين فى ش ، ب . وسقط فى أ .
(٦) « عمرا » كذا فى ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى لم . وفى ش : « عمر » بكسر الراء .
(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « هو الذى » .
(٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ملسا » .

من هذا النحو وهذه الصنعة المأداة الواحدة تنقلب على ضروب القلب كان غريباً معجياً . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد .

وقد رَسِمْتُ لك منه رسماً فاحْذِهِ ^(١) ، وتَقَبَّلْهُ ^(٢) تحفظ به ، وتُكثِّرْ إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله . نعم ، وتسترفذه في بعض الحاجة إليه ، فيعينك ويأخذ بيدك ؛ ألا ترى أن أبا علي [رحمه الله] كان يَقْوِي كَوْنَ لام (أَنْفِيَّةً) فيمن جعلها (أفعولة) واوا بقولهم : جاء يَنْفُهُ ، ويقول : [هذا ^(٣)] من الواو لا محالة كيَّعده . فخرج بذلك ^(٤) الواو على الياء التي ساوقتها في يَنْفَوْه وَيَنْفِيه . أفلا تراه كيف استعان على لام ثَمَّ بِقَاءِ وَتَف . وإنما ذلك لأنها مأداة واحدة شُكِّلَتْ على صُورٍ مختلفة ، فكانها لفظة واحدة . وقلت مرة للنجي : أراك تستعمل في شعرك ذا ، وتا ، وذى كثيراً ، ففكرَ شيئاً ثم قال : إن هذا الشعر لم يُعْمَلْ كلُّه في وقت واحد . فقلت له : أجل لكن المأداة واحدة . فأمسك البتة . والشئ يذكر لنظيره ؛ فإن المعاني وإن اختلفت معنيتها ، آوية إلى مضجع غير مُقَيَّض ، وأخذ بعضها برقاب بعض .

باب في الادغام الأصغر

قد ثبت أن الادغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت . وهو في الكلام على ضريين : أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الادغام ، فيدغم الأول في الآخر .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فاحذه » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تقبله » . وتقبله : تبعه ورسمه من قولهم : تقبل فلان أباه إذا

نزع إليه في الشبه . (٣) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فخرج » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول « إلا أن » .

والأول من الحرفين في ذلك على ضريين : ساكن ومتحرك ؛ فالمدغم ^(١) الساكن الأصل كطاء قطع ، وكاف سُكَّر الأولين ؛ والمتحرك نحو دال شدة ، ولام معتل . والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه . وذلك مثل (وُدٌّ) ^(٢) في الالة التيمية ، وأحى ، وأماز ، وأصبر ، وأناقل عنه . والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ؛ ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى تبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لولم تدغم في الآخر ؛ ألا ترى أنك لو تمكّلت ترك ادغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز ^(٣) من شدة ممازجتها للثانية بها ؛ كقولك قَطَّعَ وسُكَّرَ ، وهذا إنما تحيكمه المشافهة به . فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه (وادغامه) ^(٤) فيه أشدَّ بلذبه إليه وإلحاقه بحكه . فإن كان الأول من المثلين متحركاً ثم أسكته وادغمته في الثاني فهو أظهر أمراً ، وأوضح حُكماً ؛ ألا ترى أنك إنما أسكته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامنه ومماسّة لفظه بلفظه بزوال ^(٥) الحركة التي كانت حاضرة بينه وبينه . وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وادغمت ، فلا إشكال في إثبات تقريب أحدهما من صاحبه ؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظر .

(١) أى فعلا لا مصدرا . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فِدْغمه » .

(٣) وأصله وتد . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « تمتازها » .

(٥) كذا في ش . وفى أ ، ب : « يحكه » .

(٦) كذا في أ . وفى سائر الأصول : « فاذا » .

(٧) كذا في أ . وفى سائر الأصول : « بعد ادغامه » .

(٨) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فزوال » ، وهو تصحيف .

فهذا حديث الاذغام الأكبر^(١)؛ وأما الاذغام الأصغر^(٢)، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير اذغام يكون هناك . وهو ضروب .
 فمن ذلك الإمالة ، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت .
 وذلك نحو عالم ، وكتاب ، وسعى ، وقضى ، واستقضى ؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحووت بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء . وكذلك سعى وقضى : نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها . وعليه بقية الباب .

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادا أو ضادا ، أو طاء أو ظاء ، فتقلب لها ناؤه طاء . وذلك نحو اضطرب ، واضطرب ، وأطرد ، واضطلم . فهذا تقريب من غير اذغام ، فأما أطرد فمن ذا الباب أيضا ، ولكن اذغامه ورد ههنا التقاطا لا قصدا^(٣) .
 وذلك أن فاءه طاء ، فلما أبدلت ناؤه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الاذغام ؛
 لما أنه حينئذ ولو لم يكن هناك طاء لم يكن اذغام ؛ ألا ترى أن اضطرب واضطرب^(٤) واضطلم لما كان الأول منه غير طاء لم يقع اذغام ؛ قال :
 * ... ويظلم أحيانا فيظلم *

وأما فيظلم [وفيظلم]^(٥) بالظاء والطاء جميعا فاذغام عن قصد لا عن توارد .
 فقد عرفت بذلك فرق ما بين أطرد ، وبين اصبر ، واضلم ، واطلم .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « الأصغر » وهو خطأ .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « الأكبر » وهو خطأ .

(٣) كذا في ش ، ب . وسقط حرف العطف في ١ .

(٤) أى من غير أن يقصد إليه . تقول : لقيت فلانا التقاطا أى بجأة .

(٥) هو زهير . وانظر الديوان بشرح ثلث ١٥٦ .

(٦) زيادة على حسب ما في ج خلت منها الأصول الثلاثة .

ومن ذلك أن تقع فاء (افعل) زايًا أو دالًا أو ذالًا ، فتقلب تأوّه لها دالًا ؛
كقولهم : ازدان ، وادعى (واذكر ، واذدكر) فيما حكاه أبو عمرو .

فأما ادعى فحديثه حديث أطرد لا غير في أنه لم تقلب قصدا للاذغام ، لكن
قلبت تاء ادعى دالًا ؛ كقلبها في ازدان ، ثم واقتت فاؤه الدال المبذلة من التاء ،
فلم يكن من الاذغام بد .

وأما اذدكر (فتنلة بين) ازدان وادعى . وذلك أنه لما قلب التاء دالًا
[لوقوع الدال] قبلها صار إلى اذدكر ، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله ، مع أن
أبا عمرو قد أثبتّه وذكره ؛ غير أنه أجريت الدال لقرينها من الدال بالجهر مجرى
الدال ، فأوثر الاذغام لتضام الحرفين في الجهر فادغم . فهذه منزلة بين منزلة ازدان
وادعى . وأما اذدكر فكاستمع ، وأصبر .

ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادًا
على ما هو مبين في موضعه من باب الاذغام . وذلك كقولهم في سُقت : صُقت ،

(١) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « فاؤه » ، وهو نصيف .

(٢) في أ : « اذدكر » . وفي ب : « ذدكر » . وفي اذدكر . وفي ش : « اذكر » وفي ج :
« اذكر » . وقد رأيت أن المقام يدعو إلى اذدكر واذكر ؛ فإن فيها قلب تاء الافعال دالًا . وقد جعلت
« اذدكر » . بإزاء ما حكاه أبو عمرو فإنه هو الذي أثبتّها ، وسيبويه يمتنعها ، واذكر بقولها الجميع .
وانظر شرح الرضى تنبيه في مبحث الاذغام ، وابن يعيش ١٥٠/١٠ .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « عمر » والصواب ما أثبت .

(٤) كذا أثبتّها . وفي الأصول : « فاء » .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فبمنزلة » . والوجه ما أثبت كما يتبين مما يحى .

(٦) كذا في ش ، ب وسقط هذا في أ . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منزلتين » .

(٨) كذا أثبتّه . وفي الأصول : اذكر . والوجه ما أثبت . يريد أن اذكر فيها إبدال تاء الافعال
من جنس الفاء كما في اسمع وأصله استمع ، وأصبر وأصله اصطبر .

(٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فيقرب » .

وفي السُّوق : الصُّوق ، وفي سبقت : صبقت ، وفي سَمَّاقٍ ^(١) وسَوِيْق : صَمَّاقٍ
وصَوِيْق ، وفي سَالِغ وصَاخِط : صَالِغ وصَاخِط ، وفي سَقَر : صَقَر ، وفي مَسَالِيخ :
مَصَالِيخ . ومن ذلك قولهم سَتَّ أصلها سَدَس ، فقربوا السين من الدال بأن
قلبوها تاء ، فصارت سَدَت فهذا تقريب لغير ادغام ، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال
تاء لقربها منها ؛ إرادة للإدغام الآن ، فقالوا سَتَّ . فالتغير الأول للتقريب من غير
إدغام ، والتغير الثاني مقصود به الإدغام .

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ؛ نحو شِعِير ،
وَبِعِير ، وَرَغِيف . وسمعت الشجرى غير مرة يقول : زَيْبِر الأسد ، يريد الزَّيْبِر .
وحكى أبو زيد عنهم : الجنة لمن خاف وعبد الله . فأما مِغْرَة فليس إتباعه لأجل
حرف الحلق ؛ إنما هو من باب مِثْنين ، ومن قولهم أنا أجوءك وأنبوءك ^(٢) ، والقرفصاء ،
والسُّلطان ، وهو مُنَحْدَر من الجبل ، وحكى سيبويه أيضا مِثْنين ؛ ففيه إذا ثلاث
لغات . مِثْنين ، وهو الأصل ، ثم يليه مِثْنين ، وأقلها مِثْنين . فأما قول من قال : إنَّ
مِثْنين من قولهم أُنْتِن ، ومِثْنين من قولهم تَنْتِن الشيء فإن ذلك لُكْنَة منه .

ومن ذلك أيضا قولهم (قَعَل يَقْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلق ، نحو سأل
يسأل ، وقرأ يقرأ ، وسعري سحر ، وقرع يقرع ، وسحل يسحل ، وسبح يسبح .
وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا
منه مخرج الألف التي منها الفتحة .

- (١) السملق : هو الأرض المستوية أو القفر لا نبات فيه . (٢) يقال : سلفت الشاة
إذا طلع نايها . (٣) ثبت هذا في أ ، وسقط في سائر الأصول . (٤) كذا في ش ، ب .
وسقط في أ . (٥) هكذا يسكون الفاء كما في اللسان والقاموس بضبط القلم . وفي ج ضبط
« القرفصاء » بضم القاف والراء والقاف . (٦) يقال : سحر النار : أوقدها . وفي ح :
« شريشعر » ولم يعرف في هذا فتح العين في الماضي والمضارع . (٧) أى لما كان الحلق منه
مخرج الألف ، والألف ينشأ منها الفتحة فإن الفتحة ألف صغيرة كان حرف الحلق مقنضيا للفتحة .
وانظر في توضيح هذا شرح الرضى للنافية ١/١١٩ .

ومن التقريب قولهم : الحمد لله ، والحمد لله .

ومنه تقريب الحرف من الحرف ؛ نحو قولهم في نحو مصدر : مزدر ، وفي التصدير :
التزدير . وعليه قول العرب في المثل (لم يحرم من فزله) أصله فُصِدَ له ، ثم أُسْكِنَت
العين ، على قولهم في ضُرب : ضُرب ، وقوله :

وَنُفَخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فُطَارُوا ^(٣) *

فصار تقديره : فُصِدَ له ، فلما سكنت الصاد فضُمَّت به وجاورت الصاد — وهي
مهموسة — الدال — وهي مجهورة — قُرِبَتْ منها بأن أُشِمَّتْ شيئاً من لفظ الزاي
المقاربة للدال بالجهر .

ونحو من ذلك قولهم : مررت بمذعور وابن بور ، فهذا نحو من قيل ويغرض
لفظاً ، وإن اختلفا طريقاً . ^(٥)

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون ؛ نحو حي ، وأُحْيِيَ ،
وأُعْيِيَ ، فهو — وإن كان مخفياً — (بوزنه محركاً) ، وشاهد ذلك قبول وزن
الشعر له قبله للتحرك البتة . وذلك قوله :

* أأن زم أجمال وفارق جيرة ^(٧) *

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « منها » . (٢) يقال فصد الرق : شقه فاستخرج ما فيه
من الدم . وقال في القاموس في شأن هذا المثل : بات رجلان يتدأ عرابي فالتقيا صباحاً ، فسأل أحدهما
صاحبه من القرى ، فقال : ما قرئت وإنما فصد لي . فقال : « لم يحرم من فزله » . (٣) صدره :

* ألم يحزن الفرق جند كسرى *

والبيت للقطامي . وانظر الديوان ٨٤ . (٤) الذي أثبتته سيبويه في باب الإمالة : ابن نور
بالتون . والمراد إيشام الضمة شيئاً من الكسر لكسر الراء . (٥) يريد أن لفة الإشمام في قيل —
وهو الإتيان بحركة الفاء بين الضم والكسر — كالإشمام في ابن مذعور ، ولكن طريق الإشمامين مختلف ؛
فطريق الإشمام في قيل هو مراعاة ضم الفاء ومراعاة الياء ، وطريق الإشمام في ابن مذعور مراعاة كسر الراء .
(٦) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بزنته متحركاً » . وانظر في إختفاء الحركة الكتاب ٣٧٨/٢ .

(٧) مجعزة : * وصاح غراب الين أنت حزين *

والبيت في ابن يعيش ١١٣/٩ ، وهو من شعر كثير . وانظره في ترجمة عدى بن الرقاع في الأغاني .
والمراد النطق بقوله : أنت بتخفيف الهذرة الثانية بجعلها بين يين .

فهذا بزنته محققاً في قولك : أ أن زَمَ أجمال . فأتنا رَوَمَ الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالإهابة بالسكن نحو الحركة ، وهو لذلك ضرب من المضارعة . وأخفى منها الإشمام ؛ لأنه للعين لا للأذن . وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب ، فقال بعضهم :

* وقال اضرب الساقين إِمَّكَ هَويل ^(٢) *

وهذا نحو [من] الحمد لله ، والحمد لله . ^(٣)

وجميع ما هذه حاله مما قُرب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب . وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير ؛ لأن في هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للوضعين ، وأنه هو المراد الميخي في كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك .

باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ^(٥)

هذا غور من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يُحاط به . وأكثر كلام العرب عليه ، وإن كان غفلاً مسمواً عنه . وهو على ضرب :

منها اقتراب الأصليين الثلاثين ؛ كضبط وضبطار ، ولوقية وألوقية ، ورخو ورخود ، ويتجوج وآلتجوج . وقد مضى ذكر ذلك . ^(٦)

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نجفقا » . (٢) الشاهد فيه كسر الميم في إمك إتباعاً لكسر الهزة . والإيم لغة في الأيم ، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ . ومن الناس من يرويه : (اضرب الساقين أمك) بضم النون في الساقين إتباعاً لهزة أمك . وانظر تفسير القرطبي ١/ ١٣٦ .

(٣) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أذاذا » .

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « تصاريف الألفاظ لتعاقب المعاني » .

(٦) أي لا يدرك كله . يقال : انتصف به : استوفى به حقه كاملاً .

(٧) انظر ص ٤٥ من هذا الجزء .

ومنها اقتراب الأصلين، ثلاثياً أحدهما، ورباعياً صاحبه، أو رباعياً أحدهما، ونحاسياً صاحبه؛ كدَمِيثٍ ودِمَثَرٍ، وَسِيطٍ وَسِطِيرٍ، ولَوْلُو وَلَّالٍ، والضَّبَّغَطَى والضَّبَّغَطَرَى. ومنه قوله:

• قد دَرَدَبْتُ والشَّيْخُ دَرَدَيْسُ *

وقد مضى هذا ^(١) [أيضاً] ^(٢).

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في قلب الأصول؛ نحو (ك ل م) و(ك م ل) و(م ك ل) ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة ^(٣). لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. وهذا باب واسع.

من ذلك قول الله سبحانه: «[ألم تر] أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا» ^(٤) أى ترزعجهم وتقلقهم. فهذا فى معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم ^(٥) خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له؛ كاللذع وساق الشجرة، ونحو ذلك.

(ومنه العَسَفُ ^(٦) والأسَفُ ^(٧) والعين أخت الهمزة كما أن الأسف ^(٨) يعسف النفس ^(٩) ويثال منها، والهمزة أقوى من العين؛ كما أن أسف النفس أغلظ من [التردد] بالعسف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين.)

(١) انظر ص ٤٩ وما بعدها من هذا الجزء. (٢) كذا فى أ. وسقط فى ش، ب. (٣) كذا فى أ، ش. وفى ب: «متجاوزة». وهو تصحيف. (٤) آية ٨٣ سورة مريم. (٥) كذا فى ش، ب. وفى أ: «وذلك كأنهم». (٦) سقط ما بين القوسين فى أ، وثبت فى ش، ب. (٧) فى ح: «السيف والأسيف» والعسيف: الأجير، والأسيف: الشيخ الكبير، ومن اشتد به الأسف. وكأنه يريد بالعسف هنا السير على غير طريق وهدى. ويناسبه قوله بعد: «كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف». (٨) أى يثال منها، يقال: صف فلاناً: ظله، وثال منه. (٩) فى ش، ب: «التردد». وهو غير مناسب.

ومنه القَرْمَة وهي الفَقْرَة تُحَزَّ على أنف البعير . وقريب منه قَلَمَتْ أظفاري ؛ لأن هذا انتقاص للظفر ؛ وذلك انتقاص للجِلْد . فالراء أخت اللام ، والعمَلان متقاربان . وعليه قالوا فيها : الجَرْفَة ، وهي من (ج ر ف) وهي أخت جَلَفَتْ لَقَلَمَ ، إذا أخذت جُلْفَتَه ، وهذا من (ج ل ف) ؛ وقريب منه الجَنَف وهو المَيْل ، وإذا جَلَفَتْ الشيء أوجَرَتْه فقد أَمَلَتْه عما كان عليه ، وهذا من (ج ن ف) .

ومثله تركيب (ع ل م) في العلامة والعَلَم . وقالوا مع ذلك : بَيْضَة عَرْمَاء ، وقطيع أعرم ، إذا كان فيهما سواد وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللوين من صاحبه ، فكان كل واحد منهما علماً لصاحبه . وهو من (ع ر م) قال أبو جَرَّة السعدي :

١٠ ما زِلن يَنْسُبُن وهنَا كُلُّ صَادِقَةٍ باتت تباشِرُ عُرْمًا غيرَ أزواجٍ^(١)
حتى سَلَكْن الشَّوَى مِنْهُن فِي مَسَكٍ مِنْ نَسَلِ جَوَابَةِ الْآفَاقِ مِهْدَاجِ

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا : حبست الشيء وحبس الشر إذا اشتد . والتقاؤهما أن الشَّيْئَيْن إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازا ، فكان ذلك كالشرِّ يقع بينهما .

١٥ (١) هذا البيت في اللسان ، والحَيَّوان ٥ — ٥٧٣ ، والبيتان في صفة حمير الوحش ، وقد وردت الماء . لولا فائرن القطا حتى وردنه وأدخلن أرجلهن فيه . وقوله « وهنَا » أي حين أدبر الليل . ويريد بالصادقة القطاة لأن القطاة تصيح : قطا قطا ؛ وهو اسمها فنسب إليها الصديق وقيل : أصدق من قطاة . وقد وصفها بأن يبضها عرم غير أزواج ، أفراد وكذلك يبض القطا . والشوى من الدابة اليدان والرجلان . والمسك ما يكون في رجل الدابة كالخلخال . وأراد بجوابة الآفاق المهداج : الریح الخنون . أراد أن الأذن أدخلن فرائجهن في الماء فصار الماء لأرجلهن وأيديهن كالمسك ، ووصف أن هذا الماء ماء مطر سافته الریح . وانظر
٢٠ اللسان في هج ومسك ، والبيت الأول في الحيوان .

ومنه اللَّب : الأثر، والعَم : الشق في الشَّفة العليا . فذلك من (ع ل ب)
وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم ؛ قال طرفة :

كَأَنَّ عُلُوبَ النَّسْعِ فِي نَأْيَاتِهَا مَوَارِدَ مِنْ خَلْقَاءِ فِي ظَهْرِ قَرْدٍ^(١)

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض : قَرَدَدَ ، وتلك نَبَاكَ^(٢)
تكون في الأرض ، فهو من قَرِد الشيء وتقرَّد إذا تجمَّع ؛ أنشدنا أبو علي^(٣) :

أَهْوَى لَهَا مِسْقَصٌ حَشَرَ فَشَبَّرَ قَهَا وَكَتُّ أَدْعَوْ قَهَا الْإِنْمِدَ الْقَرِدَا^(٤)

[أَيْ أَسَمَى الْإِنْمِدَ الْقَرِدَ أَذَى لَهَا . يَعْنِي عَيْنَهُ] وَقَالُوا : قَرَّتْ الدُّمُّ عَلَيْهِ أَيْ بَحَّدَ ،
والتاء أخت الدال كما ترى . فَأَمَّا لِمَ خُصَّ هَذَا الْمَعْنَى بِذَا الْحَرْفِ فَسَنَذَكُرُهُ فِي بَابِ
يَلِ هَذَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

ومن ذلك الْعَزْ : خَفَّةٌ وَطِيْشٌ وَقَلَقٌ يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ ، وَقَالُوا (الْعِلْوُص) لَوْجَعُ
فِي الْجُوفِ يَلْتَوِي لَهُ الْإِنْسَانُ^(٥) وَيَقْلَقُ مِنْهُ . فذلك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل
ص) والزاي أخت الصاد .

(١) البيت في مقلته . وهو في وصف الناقة . والنسج : سير تشد به الرجال . والدايات : أملاص
الكثف . والموارد : طرق الواردين إلى الماء . والخلقاء : الصخرة المساء . والقردد : ما ارتفع من
الأرض . يصف آثار الخزام في أملاصها ؛ وشبهها بالطرق في صخرة لمساء ، وذلك من كثرة حمل الرجل عليها .
(٢) واحدا نيكة وهي الل أو الأكمة .
(٣) نسبة في اللسان في هوى إلى ابن أحر .

(٤) أهوى : هوى وانقض عليها وسقط . والمشقص : السهم العريض . والحشر : اللطيف
الدقيق . وشبرقها : مزقها . يريد أن عينه أصحابها سهم ثقفاها ، وكان من قبل مشققا عليها حريصا على
ألا يتألمها شيء ؛ حتى إن الإجمد القرد كان يراه نقى لها . وفي رواية اللسان في هوى : « مشقصا » .

(٥) كذا في ش ، ب . وسقط ما بين القوسين في أ .
(٦) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

ومنه الغَرْب : الدَّلُو العظيمة ، (وذلك لأنها يُغْرِف من الماء بها) ، فذلك

من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد أبو زيد :

كَأَن عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي غَرَبَاتٍ فِي جَدُولٍ مَتَجَنُونٍ^(٢)

واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها في موضع

- واحد ، وهو الالتئام والتماسك . منه الجَلَبَل لشِدته وقوته ، وجَبْن إذا استمسك .
وتَوَقَّف وتَجَمَّع ، ومنه جَبَرَت العَظْم ونحوه أى قُوِيته .

وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين ؛ نحو قولهم : السَّحِيل ،
والصَّيِيل ، قَالَ^(٣) :

كَأَن سَحِيلِهِ فِي كُلِّ بَحِيرٍ عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْؤُودٍ دَعَاءٍ^(٤)

- وذلك من (س ح ل) وهذا من (ص ه ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء
أخت الحاء . ونحو منه قولهم (يحلل) في الصوت و (زحر) والسين أخت الزاي ؛
كما أن اللام أخت الراء .

وقالوا (جَلَفَ وَجَرَمَ) فهذا للَقَشْر ، وهذا للَقَطْع ، وهما متقاربان معنى ،
متقاربان لفظاً ؛ لأن ذلك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) .

١٥ (١) في ج : « وذلك لأنها تترَف من الماء ، والفاء أخت الباء » .

(٢) بانوني : بانوا عني وفارقوني . والمتجنون ما يستنى به وهو الدولاب . وانظر النادر ٦٠

(٣) مؤزهر في قصيدته التي مطلعها :

عفا من آل فاطمة الجِوَاءَ فِيمَنْ قَالِقُودِمْ قَالِحِاءَ

(٤) هذا في الحديث عن الحمار الوحشي : وصحبه صوته . ويمؤود : واد في أرض غطفان .

٢٠ والأحساء : الرمال يكون فيها الماء . وانظر الديوان بشرح تلعب طلبة الدار ٧٠ .

(١) وقالوا : صال يصول ؛ كما قالوا : سار يسور .

نعم ، وتجاوزوا ذلك الى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام . فقالوا : عصر الشيء ، وقالوا : أزل^(٢)ه ، إذا حبسه ، والعصر ضرب من الحبس . وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أزل) والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت الزاي ، والراء أخت اللام . وقالوا : الأزم : المنع ، والعصب : الشد ؛ فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاي أخت الصاد ، والميم أخت الباء . وذلك من (أزم) وهذا من (ع ص ب) .

وقالوا : السلب والصرف ، وإذا سلب الشيء فقد صُرف عن وجهه . فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد ، واللام أخت الراء ، والباء أخت الفاء .

وقالوا : القدر ؛ كما قالوا الختل ، والمعنيان متقاربان ، واللفظان متراسلان ؛ فذاك من (غ در) وهذا من (خ ت ل) فالعين أخت الخاء ، والdal أخت التاء ، والراء أخت اللام .

وقالوا : زار ؛ كما قالوا : سعل ؛ لتقارب اللفظ والمعنى .

وقالوا : عدن بالمكان ؛ كما قالوا تأطر ، أى أقام وتلبث .

وقالوا : شرب ؛ كما قالوا : جلف ؛ لأن شارب الماء مُفني له ، كما جلف^(٣) للشيء .

وقالوا : آتته حقه ؛ كما قالوا : عانده . وقالوا : الأرفة للحد بين الشيبين ؛ كما قالوا :

علامة . وقالوا : ففز ؛ كما قالوا : كئيس ، وذلك أن الغافر إذا استقر على الأرض

(١) يسقط ما بين القوسين فى ١٠ ، وثبت فى ش ، ب .

(٢) كذا فى ١٠ ، جـ . وفى ش ، ب : « أزاله » . ومرو خطا .

(٣) يقال : جلف الشيء : استأصله .

كسبها . وقالوا : سهل ؛ كما قالوا : زار . وقالوا : الحتر ؛ كما قالوا : الإذل^(١) ، وكلاهما العَجَب . وقالوا : كلف به ؛ كما قالوا : تقرب منه ، وقالوا : تجعد ؛ كما قالوا : شَحَط ؛ وذلك أن الشيء إذا تجعد وتقبض عن غيره شَحَط وبعد عنه ، ومنه قول الأعشى :
إذا نزل الحى حل الجحيش شقيبا غويا ميينا غيورا^(٢)

- وذلك من تركيب (ج ع د) وهذا من تركيب (ش ح ط) فالجيم أخت الشين ، والعين أخت الحاء ، والدال أخت الطاء . وقالوا : السيف والصوب ، وذلك أن السيف يوصف بأنه يرُسب في الضربة لحدته ومضائه ، ولذلك قالوا : سيف رسوب ، وهذا هو معنى صاب يصوب إذا انحدر . فذاك من (م ي ف) وهذا من (ص وب) فالسين أخت الصاد ، وإلاء أخت الواو ، والفاء أخت الباء . وقالوا : جاع بجوع ، وشاء يشاء ، والجائع مرید للطعام لا محالة ، ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب : لا أريد ، ولست أشتى ، ونحو ذلك ، والإرادة هي المشيئة . فذاك من (ج و ع) وهذا من (ش ي أ) والجيم أخت الشين ، والواو أخت الياء ، والعين أخت الهزة . وقالوا : فلان حلس بئته إذا لازمه . وقالوا : أرز إلى الشيء إذا اجتمع نحوه ، وتقبض إليه ؛ ومنه إن الإسلام ليأرز إلى المدينة ، وقال^(٣) :

١٥ بآرزة الفقارة لم يحنها قطاف في الركاب ولا خلاه^(٤)

(١) هذا صحيح في الحتر ، جاءت به اللغة . فأما الإذل فهو رضيع يأخذ في العنق ، وهو أيضا اللبن الخاثر الشديد الحموضة . ولم أقف على وروده للعجب . (٢) المعروف في الرواية :

* حريد المحل غويا غيورا *

وهو في وصف رجل غيور على امرأته ، فإذا نزل بها في السير اعتزل القوم بها . وانظر الصبح المنير ٦٨ ، واللسان (حش) والجحيش يروى بالنصب على الظرفية أى المكان المنفرد ، ويروى بالرفع أى زوجها المستزل بها عن الناس . (٣) هذا الحديث في البخارى في « فضائل المدينة » بلفظ : « إن الإيمان ... » (٤) أى زهير . (٥) « آرزة الفقارة » أى قوية ، وهو من وصف الناقة ، وذلك أن قمارها آرز : متداخل مجتمع ، وذلك من قوتها . « ولم يحنها » : لم ينقصها . والقطاف : مقاربة الخطر ، والخلاء في الإبل كالخران في الدواب . وانظر الديوان بشرح ثعلب (الدار) ٦٣ .

فذلك من (ح ل س) وهذا من (أ ر ز) فالحاء أخت الهمزة، واللام أخت الراء،
والسين أخت الزاي . وقالوا : أفل ؛ كما قالوا : غبر ؛ لأن أفل : غاب ، والغابر غائب
أيضا . فذلك من (أ ف ل) وهذا من (غ ب ر) فالهمزة أخت الغين ، والفاء
أخت الباء ، واللام أخت الراء .

• وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وقرش اللغة ، وإنما بقي من
بيثره ويبعث عن مكنونه ، بل من إذا أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع
طلبه لها فوعاها وتقبلها . وهيات ذلك مطلبها ، وعز قيم مذهبها ! وقد قال
أبو بكر : من عرف ألف ، ومن جهل استوحش . ونحن نتبع هذا الباب بابا
أغرب منه ، وأدّل على حكمة القديم سبحانه ، وتقدّست أسمائه ، فتأمله تحفظ به
بعمون الله تعالى . ١٠

باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف . وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته
الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته .

قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا : صرّ ،
وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرصر . ١٥

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان : إنها تأتي للاضطراب
والحركة ؛ نحو التقرّان ، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المشال توالى
حركات الأفعال .

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢١٨ : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت
المعاني قولك : القران والقزّان والغليان . وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهترازه في ارتفاع . ومثله
السلان والرتكان ... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك . ومثله الغثيان لأنه تمجيش نفسه وتور ،
ومثله الاضطراب والمان لأن هذا اضطراب وتحرك ، ومثل ذلك الغليان والوجيان لأنه تحرك الحز وتورده ،
فإنما هو بمنزلة الغليان » . (٢) يقال : قزّ القاي : وثب صعدا .

(٣) هذا من كلام ابن جني لا من كلام سيبويه ، كما يعلم من نص سيبويه السابق .

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على تمت ما حداه ، ومنهاج
ما مثلاه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير ؛ نحو الزعزعة ،
والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقة ، [والصبصة ^(٢)] ، والجرجرة ، والقرقرة .
ووجدت أيضا (الفَعْل) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة ؛ نحو البَشَى ،
والجَمْزَى ، والْوَلَقَى ؛ قال رؤبة :

* أَوْ بَشَى وَخَدَ الظِّمِّ التَّرَّ * ^(٣)

وقال الهذلي ^(٤) :

كَأَنِّي وَرَحْلِي إِذَا هَجَرْتُ عَلَى جَمَزَى جَازِيٍّ بِالرِّمَالِ
أَوْ أَصْغَمٍ حَارِمٍ جَرَامِيْزِهِ حَرَامِيْزَةٍ حَيَدَى بِالِدِحَالِ ^(٥)

١٠ فجعلوا المثال المكرر للغي المكرر — أعنى باب القلقلة — والمثال الذي توالى
حركاته للأفعال التي توالى الحركات فيها .

ومن ذلك — وهو أصنع منه — أنهم جعلوا (استفعِل) في أكثر الأمر للطلب ؛
نحو استسقى ، واستطعم ، واستوهب ، واستمخ ، واستقدم عمرا ، واستصرخ
جعفرا . فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن
١٥ الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول ، أو ماضارع
بالصنعة ^(٦) الأصول .

(١) كذا في أ . وفي ب : « حذياه » . وفي ش : « حذياه » .

(٢) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . والصمصعة : التحريك والقلقلة .

(٣) يقال ظليم تر : لا يستقر في مكان . وانظر الديوان ٦٥ .

٢٠ (٤) هو أمية بن أبي عائذ كافي اللسان في جز ، وانظر الهذليين ٢ / ١٧٦ .

(٥) يريد بالجمزى : حار وحش ، وجامزى : يستغنى بالربط عن الماء ، والأصم من الصحة وهي
سواد إلى صفرة . ويريد به أيضا حار وحش ، وجامزى : جسده وقسمه ، بجما من الصائد ، حرامية :
غليظ . حيدى : يجيد من سرهته . والدحال : جمع الدحل ، وهو هوة ضيقة الأعلى واسعة الأسفل .

(٦) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « التي » وهو خطأ . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بالصفة » .

فالأصول نحو قولهم : طعم ووهب ، ودخل وخرج ، وصعد ونزل . فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها . وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سُميت الأصل ؛ نحو أحسن ، وأكرم ، وأعطى وأولى . فهذا من طريق الصنعة ^(١) بوزن الأصل في نحو درج ؛ وسرف ، وقوق وزوزى . وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني ، فكثرت ازدادات العبارة شَبهاً بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالفرض فيه .

فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو مابرى مجرى أصولها ؛ نحو وهب ، ومنح ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وقسبت لها ، وجب أن تقبم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كاللقدمة لها ، والمؤدّية إليها .

وذلك نحو استغفل ؛ بغاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء ، والعين ، واللام . فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك . وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأني لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه . فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتباس والمسئلة . وذلك نحو استخرج ، واستقدم ، واستوهب ، واستمتع ، واستعطى ، واستدنى . فهذا على سُميت الصنعة التي تقدمت في رأى الخليل وسيبويه ؛ إلا أن هذه أغض من تلك . غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ، ومعقودة ^(٢) عليها .

(١) كذا في أ ، ب . وفى ش : « الصيغة » . (٢) كذا في أ . وفى ش ، ب : « إذ » .

(٣) كذا في ب . وفى ش ، أ : « الثانى » وهو تصحيف .

(٤) كذا في ش وب . وفى أ : « مقودة » .

ومن وجد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره . فكيف به إذا تبع العلماء فيه ، وتلاههم على تمثيل معانيه .

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال^(١) دليلا على تكرير الفعل ، فقالوا : كسّر ، وقطع ، وفتح ، وغلق . وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلا المعاني فأقوى اللفظ ينبنى أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطة لهما ، ومكتوفة بهما ؛ فصارا كأنهما سبّاج لهما ، ومبذولان للعوارض دونها .^(٢) ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها . فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وعد ؛ نحو العدة ، والزينة ، والطدة ، والتدة ، والهبة ، والإبّة . وأما اللام فنحو اليد ، والدم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسنة ، والمائة ، والفئة .^(٣) وقلما تجد الحذف في العين .^(٤)

فلما كانت الأفعال دليلا المعاني كرروا أقواها ، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحذّر به ، وهو تكرير الفعل ؛ كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقق دليلا على تقطيعه . ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة ، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها ، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل . فهذا أيضا من مساوقة الضيغة للمعاني .^(٥)

وقد أتبعوا اللام في باب المبالغة العين ؛ وذلك إذا كررت العين^(٦) معها في نحو دَمَكْكَ وَصَمَحَمَحْ وعَرَكْكَ وَعَصَصَبْ وَعَشَمَشَمْ ؛ والموضع في ذلك للعين وإنما

(١) يريد بالمثال البناء . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بدلا منها » . (٣) كذا في أ .
وفي ش ، ب : « الصدة » . والطدة من وطد والصدّة من وصد يقال : وطد الشيء وورصد : ثبت .
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الهبة » . (٥) من ذلك الهه وأصله الهه ومنه وأصله منه .
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الصنة » . (٧) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « بالعين » .
(٨) يقال بغير عر كك : قوى غليظ .

ضامتها اللام هنا تبعاً لها ولا حقة بها ؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم للبالغة من نحو
اخْلُوقِ، واعْشُوشِبْ، واغْدُودِنْ، واحْمُومِي، واذَلِّوْتِي، واقْطُوطِي، وكذلك في الاسم ؛
نحو عَثَوْتُ، وْعَدَوْتُ، وخَفَيْدَتْ، وعَقَنْقَلْ، وعَبَبَلْ، وَهَجَنْجَلْ ، قال :
ظَلَّتْ وظَلَّ يَوْمُهَا حَوْبَ حَلٍ . وظَلَّ يَوْمٌ لأبي الهَجَنْجَلِ^(٣)

فدخول لام التعريف فيه مع العالمية يدل على أنه في الأصل صفة كالحرث ،
والعباس ؛ وكل واحد من هذه المثل قد فُضِّلَ بين عينيه بالزائد لا باللام .

فعلت أن تكرير المعنى في باب صَمَحَحَ^(٤) (إنما هو للعين) وإن كانت اللام فيه أقوى
من الزائد في باب افْعُولَ وفِعُولَ وفَعِيلَ ، (وفَعْلَ) لأن اللام بالعين أشبه من
الزائدها . ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للبالغة ؛ نحو عَتَلْ، وَصَلَّ، وَقُدَّ،
وَحَزَقْ ؛ إلا أن العين أَعْدَدَ في ذلك من اللام ؛ ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع
للعاني لا يَضَعْفُ ولا يُرَكَّدُ تكريره إلا بالعين . وهذا هو الباب . فاما اقعنسس ،
واسمحكك فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير ؛ لأن ذا إنما ضَعَّفَ للإلحاق ، فهذه
طريق صناعية ، وباب تكرير العين هو طريق معنوية ؛ ألا ترى أنهم لما اعترموا^(٥)
إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه ، فقالوا : قَطَعَ
وكَسَّرَ، تَقَطَّعَا وتَكَسَّرَا، ولم يَحِثُّرَا بمصدره على مثال (فعالة) فيقولوا : قَطَّعَةً،
وَكَسَّرَةً ؛ كما قالوا في الملتحى : بَيْطَرِ بَيْطَرَةً، وَحَوَقْلَ حَوَقْلَةً، وَجَهْوَ جَهْوَرة .

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « خفيف » وكلاهما السريع في صرف التلخيص .
(٢) كذا في أ وسقط في ش ، ب . والعينيل : الضخم الشديد . (٣) يريد ظل يومها
مقولا فيه : حوب حل . وحوب زجر لذكور الإبل ، وحل زجر لإناثها . وورد هذا الرجز مع صلة له
في شرح التبريزي لجماعة ٣٣٣/١ بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين . (٤) كذا في أ . وسقط
في ش ، ب . (٥) كذا في ش ، ب وسقط في أ . (٦) كذا في أ وفي ش ، ب :
« أقوى » وفي ج : « أول » . (٧) كذا في ش ، ب وسقط في أ . (٨) كذا في أ وفي ش ،
ب : « طريقة » . (٩) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « معنوى » .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَمْعُولَ لَمْ تُضَعِّفْ عَيْنَهُ لِمَعْنَى أَنْصُرِفَ بِهِ عَنْ طَرِيقِ الْإِلْحَاقِ -
تَفْلِيًا لِمَعْنَى عَلَى الْفِعْلِ ، وَإِعْلَامًا أَنَّ قَدْرَ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ أَعْلَى وَأَشْرَفُ مِنْ قَدْرِ الْفِعْلِ -
أَنْهُمْ قَالُوا فِي أَمْعُولٍ مِنْ رَدَدَتْ : (أَرَدَوْدٌ) وَلَمْ يَقُولُوا : أَرَدَوْدٌ ، فَيُظْهِرُوا
التَّضْعِيفَ لِلْإِلْحَاقِ ؛ كَمَا أَظْهَرُوهُ فِي بَابِ اسْمِكَ ، وَاسْمُكَ ، لَمْ يَكُنْ لِلْإِلْحَاقِ
بِأَرْجَمٍ ، وَارْتِظَمَ ، وَلَا تَجِدُ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ آخِرُوجِمَ ، فَيُظْهِرُوا (أَمْعُولِ)
مِنْ رَدَدَتْ فَيَقَالُ (أَرَدَوْدٌ) لِأَنَّهُ لَا مِثَالَ لَهُ رِبَاعِيًا فَيُلْحَقُ هَذَا بِهِ .
فَهَذَا طَرِيقُ الْمَثَلِ وَاحْتِيَاطُهُمْ فِيهَا بِالصَّنْعَةِ ، وَدَلَالَتُهُمْ [مِنْهَا] عَلَى الْإِرَادَةِ
وَالْبُغْيَةِ .

فَإِنَّمَا مَقَابَلَةُ الْأَلْفَاظِ بِمَا يَشَاءُ كُلُّ أَصَوَاتِهَا مِنَ الْأَحْدَاثِ فَبَابٌ عَظِيمٌ وَاسِعٌ ،
وَتَبَعٌ مُتَلَبِّبٌ عِنْدَ عَارِفِيهِ مَأْمُومٌ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَجْعَلُونَ أَصْوَاتَ الْحُرُوفِ
عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَحْدَاثِ الْمَعْبُورِ بِهَا عَنْهَا ، فَيَعْدِلُونَهَا بِهَا وَيَحْتَدُونَهَا عَلَيْهَا . وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا
تَقْدِرُهُ ، وَأَضْعَافُ مَا تَسْتَشِيرُهُ .

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : خِصَمٌ ، وَفِصَمٌ . فَالْخِصَمُ لِأَكْلِ الرُّطْبِ ؛ كَالْبَطِيخِ وَالْقِتْنَاءِ
وَمَا كَانَ نَحْوَهُمَا مِنَ الْمَاكُولِ الرُّطْبِ . وَالْفِصَمُ لِلصُّلْبِ الْيَابِسِ ؛ نَحْوِ فِصْمَةِ الدَّابَّةِ
شَعِيرَتِهَا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَفِي الْخَبَرِ « قَدْ يُدْرِكُ الْخِصَمُ بِالْفِصَمِ » أَيْ قَدْ يَدْرِكُ الرِّخَاءَ
بِالشَّدَةِ ، وَاللِّينَ بِالشَّظْفِ . وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ : (يَخْضَمُونَ وَتَقْضِمُ وَالْمَوْعِدَةُ اللَّهُ)
(١) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « يَدُلُّ » . (٢) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « نَحْوُ » .

(٣) يُقَالُ اكْتَدَدَ : أَشَدَّ . (٤) كَذَا فِي ش ، ب . وَسَقَطَ فِي أ . (٥) كَذَا فِي أ .
وَسَقَطَ فِي ش ، ب . (٦) كَذَا فِي ش ، ب بِالنُّونِ . وَفِي أ بِالتَّاءِ . فِيهَا . (٧) فِي الْبَابِ أَنْ
فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ : « مَا كَانُوا خَضِبُوا كُلَّ قَضَاءٍ » ، وَفِيهَا أَيْضًا : « وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ مَرَّ بِمِرْدَانَ
وَهُوَ يَنْتِ بِنَاءً نَالَهُ ، فَقَالَ : ابْنُوا شَدِيدًا ، وَأَتَلُوا بَعِيدًا ، وَاخْضَمُوا فَسْتَقْضِمُ » وَفِي الْأَسَاسِ : « وَفِي حَدِيثِ
أَبِي ذَرٍّ : اخْضَمُوا فَسْتَقْضِمُ » وَلَمْ أَفْهَمْ عَلَى نِسْبَةِ هَذَا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ .
(٨) كَذَا فِي ش ، أ ، ب . وَفِي ج : « تَخْضَمُونَ » .

فاختاروا الحساء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلايتها لليابس ؛ حدّوا مسموع الأصوات على محسوس الأحداث .

ومن ذلك قولهم : النضج لساء ونحوه ، والنضج أقوى من النضج ؛ قال الله سبحانه : « فيهما عينان نضّاختان » ^(١) بفعلوا الحاء — لرقها — لساء الضعيف ، وانحاء — لغلظها — لما هو أقوى منه .

ومن ذلك القصد طولاً ، والقط عَرْضاً . وذلك أن الطاء أحصر للصوت ^(٢) وأسرع قطعاً له . من الدال . بفعلوا الطاء المناجزة لقطع العَرْض ؛ لقربه وسرعته ، والدال الماطلة لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً .

ومن ذلك قولهم : قَرَّتْ الدَّمُ ، وقَرِدَ الشيء ، وتفَرَّدَ ، وقَرَطَ يَقْرُطُ . فالتاء ^(٣) أخفت الثلاثة ، فاستعملوها في الدم إذا جَفَّ ؛ لأنه قَصْدٌ ومستخَفٌّ في الحسّ عن القَرَد الذي هو النَّبَاك في الأرض ونحوها . وجعلوا الطاء — وهي أعلى الثلاثة صوتاً — (للقَرَط) الذي يسمع . وقَرِدَ من القَرْد ؛ وذلك لأنه موصوف بالِقِلَّة ^(٤) والدِّلَّة ؛ قال الله تعالى : « فقلنا لهم كونوا قَرْدَةً خاسئين » .

يلبغى أن يكون (خاسئين) خبراً آخر ل(كونوا) والأول (قَرْدَةً) نهوكه قولك : ^(٥) هذا حلّو حامض ، وإن جعلته وصفاً ل(قَرْدَةً) صغر معناه ؛ ألا ترى أن القَرْدَ لذلك

(١) آية ٦٦ سورة الرحمن . (٢) كذا في ١٠ وفي جـ : « أخصر » وفي بـ : « أخمس » وفي شـ : « أخفض » ويبدو فيها الإصلاح وكان أصلها أخمس وهو ما في بـ ، وكلاهما تحريف عن أحصر .
(٣) كذا في ١٠ . وفي شـ : « للمناجزة » وفي بـ : « المناجزة » . (٤) كذا في شـ ، ١٠ ، بـ .
وفي جـ : « أخف » وأخفها : أخفاها صوتاً . وانلقت إسرار المنطق . (٥) يقال : قرط الكراث : قطعه في القدر ، والقرط يسمع له صوت إذ كان قطعاً وشقا . (٦) آية ٦٥ سورة البقرة .

(٧) الأخلق بما نحن فيه أن يكون كقوله تعالى : « وهو النفور الودود » بما يصح الاقصر فيه على أحد الخبرين أو الأخبار ، وأما « هذا حلّو حامض » فالتقديران في قوة خبر واحد ، وهو « مز » .

وصغاره خاصي أبدا، فيكون إذا صفة غير مفيدة . وإذا جعلت (خاسئين) خبرا ثانيا حسن وأفاد، حتى كأنه قال : كونوا قردة [و] كونوا خاسئين ؛ ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرة إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ؛ إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة من بعد تابعة له .

- ولست أعني بقولي : إنه كأنه قال تعالى : كونوا قردة ، كونوا خاسئين ، أن العامل في (خاسئين) عامل ثانٍ غير الأول ؛ معاذ الله أن أر يد ذلك ، إنما هذا شيء يقتدر مع البديل . فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعا واحد ، ولو كان هناك عامل آخر كما كانا خبرين لمخبر عنه واحد ، وإنما مفاد الخبر من مجموعهما . ولهذا كان عند أبي علي أن العائد على المبتدأ من مجموعهما ، لا من أحدهما ، لأنه ليس الخبر بأحدهما ، بل بمجموعهما . وإنما أر يد أنك متى شئت باشرت بـ (كونوا) أي الاسمين أثرت ، وليست كذلك الصفة .

- و يؤنس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ (قردة) لكان الأخلاق أن يكون (قردة خاسئة) ، (وفي أن) لم يقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف . وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفة (لقردة على المعنى إذ كان المعنى) أنها هي هم في المعنى ؛ إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه ؛ بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ . فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا . فهذا شيء عارض قلنا فيه ثم لنعد .

- (١) كذا في أ . وسقط في ش ، ب . (٢) قد علمت أن مفاد الخبر في الآية ليس من مجموع « قردة » و « خاسئين » بل كل منهما يصح أن يكون خبرا وحده ، وعلى هذا فلا يجي ما بنى عليه بعد نقلا عن أبي علي : أن العائد على المبتدأ من مجموعهما ، فإن مذهب أبي علي على هذا في نحو « الزمان حلوا حاضن » لا في نحو فيه . وانظر الجمع ٩٥ / ١ (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فان » . (٤) كذا في عدا أ . وفي أ : « لقردة على المعنى » .

أفلا ترى إلى تشبيهم الحروف بالأفعال وتزليلهم إياها على احتذائها .

ومن ذلك قولهم : الوَسِيلَة ، والوَصِيلَة ، والصاد — كما ترى — أقوى صوتاً من السين ؛ لما فيها من الاستِعْلَاء ، والوَصِيلَة أقوى معنىً من الوَسِيلَة . وذلك أن التوسّل ليست له عِصْمَة الوصل والصلّة ؛ بل الصلّة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ، ومما سبّغته له ، وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له ، كاتصال الأعضاء بالإنسان ، وهي أعضاؤه ، ونحو ذلك ، والتوسّل معنى يضعف ويصغر أن يكون التوسّل جزءاً أو كجزء من التوسّل إليه . وهذا واضح . ففعلوا الصاد لقوتها ، للعين الأقوى ، والسين لضعفها ، للعين الأضعف .

ومن ذلك قولهم : (الخذا) في الأذن ، (والخذا : الاستخذاء)^(١) بفعلوا الواو في خذوا^(٢) — لأنها دون الهزمة صوتاً — للعين الأضعف . وذلك أن استرخاء الأذن [ليس] من العيوب التي يُسبّب بها ، ولا يُتناهى في استقباحها . وأما الذلّ فهو من أقبح العيوب ، وأذهبها في المزراة والسبّ ، فعبروا عنه بالهزمة لقوتها ، وعن عيب الأذن المحتمل بالواو ، لضعفها . بفعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيين ، وأضعفهما لأضعفهما .

ومن ذلك قولهم : قد جفا الشيء يخفو ، وقالوا : جفا الوادي ^(٣) بمثائه ، ففيهما كليهما معنى الجفاء ؛ لارتفاعهما ؛ إلا أنهم استعملوا الهزمة في الوادي ^(٤) لما هناك من حفزه ، وقوّة دفعه .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « والخذا والاستخذاء » وروا العطف يدر أنها ملحقة أصلاً ، وكتب في الهامش بعد هذا : « في القل » و « صح » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الخذا » أي في قولهم أذن خذاً وصفاً من الخذا . (٣) كذا في أ ، ب . و سقط في ش . وفي ب : « ليس من العيوب التي يتناهى في استقباحها » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ببابه » . وفي المسان : جفا الوادي غناءً بجفاً جفاً : رمى بالزبد والقلى . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كليهما » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « حفره » .

ومن ذلك قولهم : صَعِدَ وسَعِدَ . فجعلوا الصاد — لأنها أقوى — لما فيه أثر
مشاهد يرى ، وهو الصعود في الجبل والحائط ، ونحو ذلك . وجعلوا السين
— لضعفها — لما لا يظهر ولا يشاهد حساً ، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدِّ ،
لا صعود الجسم ؛ ألا تراهم يقولون : هو سعيد الجَدِّ ، وهو على الجَدِّ ، وقد ارتفع
أمره ، وعلا قَدْرُه . فجعلوا الصاد لقوتها ، مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة
المتجشمة ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين ، والدلالة
اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يكون الخذا في الأذن مهموزاً ، وفي الذَّلِّ
غير مهموز ؛ لأن عيب الأذن مشاهد ، وعيب النفس غير مشاهد ، قيل : عيب
الأذن وإن كان مشاهداً ، فإنه لا علاج فيه على الأذن ، وإنما هو نحول وذبول ،
ومشقة الصاعد ظاهرة مباشرة معتدة متجشمة^(١) ، فالأثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف
الأقوى — وهو الصاد — أخرى .

ومن ذلك أيضاً سدّ وصدّ . فالسَّدُّ دون الصَّدِّ ؛ لأن السدَّ للباب يُسدُّ ، والمنظرة
ونحوها ، والصَّدُّ جانب الجبل والوادي والشَّعب ، وهذا أقوى من السدِّ ، الذي
قد يكون لثَقْبِ الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك [فجعلوا الصاد لقوتها ، للأقوى ،
والسين لضعفها ، للاضعف] .

ومن ذلك القَسَمُ والقَصْمُ . فالقَصْمُ أقوى فعلاً من القسم ؛ لأن القسم يكون
معه الدق ، وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنكأ أحدهما ، فذلك خصّت بالأقوى
الصاد ، وبالأضعف السين .

(١) كذا في ش ، أ . وفي ب : « مباشرة » .

(٢) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « الكوة » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من أ .

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافية متسقة ،
والطاء سامية متصعدة ، فاستعينا — لتعاديهما — في الطَرَفَيْن ؛ كقولهم : قُتِرَ الشَّيْءُ^(١)
وَقُطِرَ . والدال بينهما ، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت لذلك واسطة^(٢)
بينهما ، فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته ، فقبيل قُتِرَ الشَّيْءُ ، لِمَجَاعِهِ ومَحْوِجِهِ^(٣) .
وينبغي أن يكون قولهم : قَطَرُ الْإِنَاءِ الْمَاءَ ونحوه إنما هو (فَعَل) من لفظ القَطَرِ
ومعناه . وذلك أنه إنما ينقط الماء عن صفحته الخارجة وهي قُطِرَ . فاعرف ذلك .

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيت من بابه ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله ،
أعطاك مَقَابِدَهُ^(٤) ، وأربك ذروته ، وجلالك بهجاته ومحاسنه . وإن أنت
تناكرته ، وقلت : هذا أمر منتشر ، ومذهب صعب موعر ؛ حرمت نفسك
لذته ، وسددت عليها باب الحظوة به .

نعم ، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع . وذلك أنهم
قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها ،
وتقديم ما يضاهاى أَوَّلُ الحدث ، وتأخير ما يضاهاى آخِرُهُ ، وتوسط ما يضاهاى^(٥)
أَوْسَطُهُ ؛ سَوَاقًا للحروف على سَمْتِ المعنى المقصود ، والغرض المطلوب .

(١) أى لتأنيها — وكذا هو في ش ، ب . وفي أ : « لعادتهما » .

(٢) قُتِرَ الشَّيْءُ وقُطِرَ : ناحيته وجانبه . والأصل القَطَر ، والقترلة فيه ، كما في اللسان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكان » .

(٤) هو حيث يجتمع ، من قولهم : اخرجت الإبل : اجتمعت .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « مقاده » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « توسط » .

وذلك قولهم : بحث . فالباء لغلظها ^(١) تشبه بصوتها ^(٢) خفقة الكف ^(٣) على الأرض ،
والحاء لصحها تشبه مغالب الأسد ^(٤) وبرائث الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض ،
والثاء للتفت ، والبث للتراب ^(٥) . وهذا أمر تراه محسوسا محصلا ، فأى شبهة تبقى
بعده ، أم أئ شك يعرض ^(٦) على مثله . وقد ذكرت هذا في موضع آخر من كتبى
لأمر دعا إليه هناك . فأما هذا الموضع فإنه أهله وحقيق به ؛ لأنه موضوع
له ولأمثاله .

ومن ذلك قولهم : شدّ الحبل ونحوه . فالشين بما فيها من التفتى تشبه
بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب ،
وتأريب العقد ، فيعبر عنه بالبدال التي هي أقوى من الشين ، لا سيما وهي مدغمة ،
فهو أقوى لصنعتها وأدّل على المعنى الذى أريد بها ^(٧) . ويقال شدّ وهو يشدّ ^(٨) .
فأما الشدة في الأمر فإنها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه ، لضرب من الاتساع
والمبالغة ؛ على حدّ ما نقول فيما يشبهه بغيره لتقوية أمره المراد به ^(٩) .
^(١٠)

-
- (١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بنظها » .
(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لصوتها » .
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « خفقة الكف على الكف » .
(٤) كذا في ج . وهو محذوف في ش ، ب . وفي أ : « فيها » . والصحل : البحة في الصوت .
(٥) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « البث » .
(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يعرض » .
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فيقال » .
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهو » .
(٩) في أ ، ش : « يقول » . وفي ب غير منقوطة .
(١٠) كذا في أ . وفي ب : « بالمراد » .

ومن ذلك أيضا جَر الشيء يحمره، قدّموا الجيم لأنها حرف شديد، وأقل الجز
بمشقة على الجاز والمجرور جميعا، ثم عقّبوا ذلك بالراء، وهو حرف مكرر، وكرّروها
مع ذلك في نفسها. وذلك لأن الشيء إذا جُرّ على الأرض في غالب الأمر اهتز
عليها، واضطرب صاعدا عنها، ونازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التمتعة
والفساق. فكانت الراء — لما فيها من التكرير، ولأنها أيضا قد كررت في نفسها
في (جـ) و(جررت) — أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها. هذا هو
محجة هذا ومذهبه.

فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا يتقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على
ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تميم النظر فيه فيقعّد بك فكرك عنه،
أو لأن هذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا [كما قال
سيبويه: [أولأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر.

فإن قلت: فهلا أجزت أيضا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئا اتفق،
وأمرنا وقع في صورة المقصود، من غير أن يُعتقد [وما الفرق] ؟

قيل: في هذا حكم بإبطال ما دلّت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد
بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوى التحصيل. فما ورد على وجه يقبله

(١) كذا في أ، ب، ج. وفي ش: « المشقة ».

(٢) كذا في ش، ب، ج. وفي أ: « المعقة ».

(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: « الأمرين ». وفي ج: « فلاحد أمرين ».

(٤) كذا في ش، ب، ج. وسقط في أ.

(٥) كذا في ش، ب، ج. وفي أ: « و ».

(٦) كذا في ش، ب. وسقط في أ.

(٧) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « يتنازل ».

القياس ، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف ، تُحمل عليها ، ونُسبت الصنعة فيه إليها . وما تجاوز ذلك نفخى لم تؤمن النفس منه ، ووُكِّل إلى [مصادقة النظر ^(١) فيه] ، وكان الأخرى به أن يتهم الإنسان نظره ، ولا يَنفَق إلى أدعاء التقص فيما قد بُتَّ الله أظنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه . ولو لم يُتنبَّه (على ذلك) إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها ؛ كالخازِ بازٍ لصوته ، والبَطِّ لصوته ، والخابقاي لصوت الفرج عند الجماع . والواق للصرد ^(٨) لصوته ، وفاقٍ للفراب ^(٩) لصوته ، (وقوله) (تداعين باسم الشيب ^(١١)) لصوت مشافرها ، وقوله :

بَلِينَا نَحْنُ مُرْتَمِسُونَ بِقُلُوجٍ قَالَتْ الدُّلُوحُ الرِّوَاءُ لِهَيْبِهِ ^(١٢)

فهذا حكاية لرزمة السحاب وحنين الرعد ، وقوله :

* كَالْبَحْرِ يَدْعُو هَيْقًا وَهَيْقًا * ^(١٣)

وذلك لصوته . ونحو منه قولهم : حاجيت ، وطاعيت ، وهاهيت ؛ إذا قلت : هاء ، وواء ، وهاء . وقولهم : بسملت ، وهيلت ، وحولقت ؛ كل ذلك (وأشباهه) إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات . والأمر أوسع .

(١) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « تياس » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج : « معاودة » . (٣) في ح : « التقص » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لذلك » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « تشبيهم » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بلنونه » . والخابز باز : القباب . (٧) الواق (يكرر القاف حكاية لصوته) ويقال فيه الواق . (٨) كذا في ب . وفي ج : « الصرد » . وفي أ ، « المصر » وهو تحريف عن المصرصرأى الصوت . وفي ش : « المصد » . والصرد : طائر فوق العصفور ، وهو الواق والسواق . (٩) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « الفراب » . (١٠) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « في قوله » . (١١) الشيب (بالكسر) : حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب . والكلمة من بيت لذي الرمة وهو :

تداعين باسم الشيب في مثل * جوانبه من بصرة وسلام

(١٢) انظر ص ٢٢ من الجزء الأول . (١٣) الهيقم : حكاية صوت اضطراب البحر .

(١٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأشباهه » .

[ومن طريق ما ضرب في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُهَا، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال ، والتساء ، والطاء ، والراء ، واللام ، والنون ، إذا ما زجتم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما].
 من ذلك (البالغ) للشيخ الضعيف، والثني، والتالف، والطليف، (والظليف)^(٢) المجان وليست له عصمة الثمين، والطنف، لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف، لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل^(٦)، والطنف: العيب، (وهو إلى الضعف)^(٧)، والدنف: المريض. ومنه (التنوفة)^(٨) وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: يبدأ، فهي فعلاء من باد يبد. ومنه الترفة، لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه، قال الله سبحانه «أو لم يروا أنا تأتي الأرض تنقصها من أطرافها»^(٩). وقال الطائي الكبير:

كانت هي الوسط المنوع فاستلبت ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفا

ومنه (القرود) لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المرء كثير بأخيه»^(١٢)، والفارط المتقدم، وإذا تقدم انفرد، وإذا انفرد

- (١) ما بين المربعين ساقط من أ. (٢) كذا في ش، ب، ج. وفي أ: «ومن». (٣) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «الطيف» وهو خطأ. (٤) كذا في ش، ب. وسقط في أ، ج. والظليف لغة في الطليف. ويقال: ذهب به مجانا وظليفا وظليفا إذا أخذه بغير إذن. (٥) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «المجاز». وهو تحريف. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «الأساس». وفي ج: «عل الأساس». (٧) كذا في أ. وفي ب: «وهو إلى الضمة والنض». وفي ش: «وهي الضمة والنض». وفي ج: «وهو إلى الضمة والنض». (٨) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «الدنوفة». وهو تحريف. (٩) هي التتم ولين العيش. وتقال الترفة أيضا للتمام الطيب. (١٠) آية ٤١ سورة الرعد. (١١) كذا في ش، ب، ج. وسقطت الواو في أ. (١٢) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان عن سهل بن سعد الساعدي. وانظر الجامع الصغير في حرف الميم.

(أعرض^(١) للهلاك) ولذلك ما يوصف بالتقدم ويمدح به لهُول مقامه وتمتدح راجبه .
وقال محمد بن حبيب في القُرْتَنِي الفاجرة : إنها من^(٢) القُرَات ، وحكم زيادة النون
والألف . فهي على هذا كقولهم لها (هلوك^(٣)) . قال الهذلي^(٤) :

السالك الثُّغْرَةَ اليَقْظَانِ كَالْتِهَا مَثَى الهُلُوكِ عَلَيْهَا انْخِيلَ الْفُضْلِ^(٥)

وقياس مذهب سيبويه أن تكون (قَرَنَى) فعلًا^(٦) رباعية بكحجي . ومنه القُرَات^(٧) .
لأنه الماء العذب ، وإذا عَذَّبَ الشيء مِيلَ عليه ونِيلَ منه ؛ ألا ترى إلى قوله :
مُفْقِرٌ مَرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ وَعَلَى الْأَدْنَيْنِ حُلُوٌّ كَالْعَسَلِ^(٨)
وقال الآخر^(٩) :

تَرَاهُمْ يَفْمِزُونَ مِنْ أَسْتَرَكُوا وَيَجْنِبُونَ مَنْ صَدَقَ الْمَصَاعَا^(١٠)

ومنه الثُّغُورُ للضعف ، والرَّفَتُ للكسر ، والرْدِيفُ ، لأنه ليس له تَحَكُّمٌ الأوَّل .

ومنه الطِفْلُ للصبي لضعفه ، والطِفْلُ للتَّخْيِصِ ، وهو ضِدُّ الشَّيْنِ ، والتَّغْلُّ للريح
المكروهة ، فهي منبؤة مطروحة . وينبغي أن تكون (الِدْفَلِ) من ذلك لضعفه
عن صلابَةِ النَّبْعِ والسَّرايِ والتَّنْضِيصِ ، والشَّوْحِطِ . وقالوا : الدَّفْرُ للنَّتْنِ ، وقالوا^(١١)

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «هلك» . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «كذلك» .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «فهو» . (٤) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب :

«قولهم» . (٥) هو المنتحل برقي ابنه أئيلة . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ٣٤/٢ .

(٦) الثغرة موضع الخفاة ، وكالتها : حافتها . وانخيل ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . والفضل

هو انخيل ليس تحته إزار ولا سراويل . يقول : إن من شأنه سلوك موضع الخفاة مسكنا منها غير حياء

كما تمتشى المرأة المتبخرة . وانظر الخزانة ٢٨٨/٤ . (٧) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش :

«نفل» . وهو خطأ . (٨) هم حبي من الأنصار . (٩) قائله ليد ، وهو من قصيدة

في مرثية أريد في الديوان . وأمر الشيء : إذا كان مرًا كالقرو وهو الصبر . (١٠) هو القطامي .

وانظر الديوان ٤٠ . (١١) استركوا : استضعفوا . والمصاع : المجاهدة بالسيف .

(١٢) شجر مرّ أخضر يكون في الأودية . (١٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : «الشرا»

وهو تصحيف «والمرا» من كبار الشجر ينبت في الجبال وتخذ منه القسي .

للدنيا (أُم دَفْرٍ) سَبَّ لها وتوضيع منها . ومنه (الفلّة) لَضَعْفَةُ الرأى ، وقتل ^(١) المِغْزَلُ ، لِإِنَّهُ تَتَنَّ واستدارة ، وذاك إلى وَهْيٍ وَضَعْفَةٍ ، والفطر : الشق ، وهو إلى الوهن .

الآن قد أَتَيْتُكَ بمذهب القوم فيا هذه حاله ، ووقفنا على طريقه ، وأبديت لك عن مكنونه ، وبقى عليك أنت التنبُّه لأمثاله ، وإنعام الفحص عما هذه ^٥ حاله ، فإني إن زدت على هذا مَلَّتْ وأملت . ولو شئت لكبت من مثله أوراقا مِثْنِ ، فأبْهَلُهُ ولا يطفه ، ولا تَجُفُّ عليه فيُمرَضَ عنك ولا يَبْهَأُ بك ^(٢) .

باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر

نَبَّأنا أبو علي رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة . من ذلك قولهم ^{١٠} في (لا) النافية للكرة : إنها تبنى معها ، فتصير بكزء ^(٣) من الاسم ، نحول لا رجل في الدار ، ولا بأس عليك ، وأنشدنا في هذا المعنى [قوله] :

خَيْطٌ عَلَى زَفْرَةٍ قَمٌّ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى دِقَّةٍ وَلَا هَضَمٍ
وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفاره محزومه كأنه زَفَرٌ فَلَمَّا اغترق ^(٤) نَفْسَهُ بَحْنٍ عَلَى ذَلِكَ ، فلزمته تلك الزفرة فصيح عليها لا يفارقها [كما أن الاسم ^(٥) بَحْنٍ مع لا حتى خُطط بها لا تفارقه ولا يفارقها] وهذا موضع متناه في حسنه ، آخذ بضاية ^{١٥} الصنعة من مستخرجه .

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « والدنيا » . (٢) يقال بها بالثاء : أنس به .
(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « بكزء واحد » . (٤) كذا في أ . وسقط في ش ، ب ، ج . والبيت للتأنيذ الجملد كافي اللسان في هضم ، والخيول لأبي عبيدة في أواخره .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « محزومه » وهو تصحيف . وإجفاره محزومه : سعة وسطه .
وفي معاني ابن قتيبة ١٣٩/١ : « يقول : كأنه زافر أبدأ من عظم جوفه » . والهضم : استقامة الضلوع ودخول أعاليها ، وهو عيب . (٦) يقال : اغترق النفس : استوعب في الزفير .
(٧) ما بين المربعين ساقط من أ

ومثله أيضا من وصف الفرس :

• بُنيت مَعَالِهَا عَلَى مَطْلَوَاتِهَا ^(١) •

أَي كَانَهَا تَمَطَّتْ فَلَمَّا تَنَاءَتْ أَطْرَافُهَا ، وَرَحِبَتْ شَحْوَتُهَا ، صَبِغَتْ عَلَى ذَلِكَ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا أَدْرَى أَلْأَذْنَ أَوْ أَقَامَ ، إِذَا قَالُوا بَاوْ ، لَا بَاَمْ . فَهُوَ أَنَّهُ

لَمْ يَتَبَدَّ أَذَانُهُ إِذَا نَا وَلَا إِقَامَتُهُ إِقَامَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْفَ ذَلِكَ حَقَّهُ ، فَلَمَّا وَتَى فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ شَيْطَانُهُ .

قَالَ : فَتِلْ ذَلِكَ قَوْلَ عَيْدٍ ^(٢) :

أَعَاقِرْ كَذَاتَ رَحِمٍ أَمْ غَانِمٍ كَنْ يَخِيبُ

فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعَادِلَ بِقَوْلِهِ : «ذَاتَ رَحِمٍ» تَقِيضَتَهَا فَيَقُولُ : أَغِيرَ ذَاتَ رَحِمٍ كَذَاتَ رَحِمٍ ،

وَهَكَذَا أَرَادَ لَا عِمَالَةَ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِالْبَيْتِ عَلَى الْمُسْتَثْلَةِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَكُنِ الْعَاقِرُ

وَلَوْ دَا صَارَتْ وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ رَحِمٍ كَانَتْ لَا رَحِمَ لَهَا ، فَكَانَهُ قَالَ : أَغِيرَ ذَاتَ رَحِمٍ

كَذَاتَ رَحِمٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَوْفَ أَذَانُهُ وَلَا إِقَامَتُهُ حَقَّهُمَا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ؛

لِأَنَّهُ قَالَهُ بَاوْ ، وَلَوْ قَالَ : مَا أَدْرَى أَلْأَذْنَ أَمْ أَقَامَ [بَاَمْ] لَأَثْبَتَ لَهُ أَحَدَهُمَا لَا عِمَالَةَ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَوِيِّ : إِنَّهُمْ لَا يَنْتَوْنَ مِنْ ضَرْبٍ وَعِلْمٌ ، وَمَا كَانَتْ عَيْنُهُ

لَا مَاءً ، أَوْ رَاءٌ يَمِثِلُ فَسَّلَ . قَالُوا : لِأَنَّا نَصِيرُهُ إِلَى ضَرْبٍ وَعِلْمٌ ، فَإِنْ أَدْعَمْنَا الْبَاسَ

بِفَعْلٍ ، وَإِنْ أَظْهَرْنَا النَّوْنَ قَبْلَ الرَّاءِ وَاللَّامَ ثَقُلَتْ ؛ قَرَكًا بِنَاءً أَصْلًا . وَكَانَ يَنْشُدُ

فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلَهُ ^(٣) :

فَقَالَ : تُكَلِّ وَغَدَرُ أَنْتَ بَيْنَهُمَا فَاخْتَرِ وَمَا فِيهِمَا حِفْظٌ لِمُخْتَارِ

(١) شَطْرِيْتُ السَّيِّبِ بْنِ طَلَسٍ مَدْرَه : * بِحَالَةِ تَقْصِ الدِّيَابِ بِطَرَفِهَا *

٢٠ وَانْظُرِ الصَّحِيحَ الْمُنِيرَ ٣٤٩ وَالْمَعَانِمَ فَتَرَى مُؤْتَرِ الصَّلْبِ . وَيُقَالُ : فَرَسٌ مَدْلُوكٌ الْعَامِمُ أَيْ لَيْسَ بِرَهْلٍ وَالْمَطْوَا . التَّمَلُّ : الْحَالَةُ : الشَّدِيدَةُ الْإِهَالُ أَيْ الْفَقَارُ ، وَتَقْصُهَا الدِّيَابُ أَنْهَا تَقْتُلُهُ إِذَا دَنَا مِنْهَا . وَقَدْ نَسَبَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي مَعَانِيهِ ١٤٤/١ الْبَيْتَ إِلَى الْمَرْقَشِ - وَأَوْرَدَ قَبْلَهُ :

وَمَغْصَرَةُ نَسَجِ الْجَنُوبِ شَهْدَتُهَا تَمْضِي سَوَابِقُهَا عَلَى غُلَاثِهَا

(٢) الشُّعْرَةُ : الْخَطْوَةُ (٣) يَرِيدُ عَيْدُ بْنُ الْأَبْرَسِ . وَالْبَيْتُ فِي مَعْلَقَتِهِ .

(٤) يَرِيدُ بِالْمُسَاوَةِ مَا أَسْلَفَهُ : أَيْ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَوْفَ مَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ فَكَانَهُ لَمْ يَكُنْ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَرْبِيعَيْنِ سَاقَطٌ مِنْ أ (٦) أَيْ الْأَعْيُ ، وَانْظُرِ الصَّحِيحَ الْمُنِيرَ ١٢٦ .

وقول الآخر :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخر فصيّر آخره أولا
ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة .

منها أن الشعر المجزوء إذا لحق ضربه قُطِع لم تتداركه العرب بالردف . وذلك
أنه لا يبلغ من قدره أن يفى بما حذفه الجزء ؛ فيكون هذا أيضا [كقولهم لَفَنَى غير
الحسن : تتمب ولا أطرب] . ومنهم من يلحق الِردف على كل حال . فنظير معنى
هذا معنى قول الآخر :

* ومُبْلَغُ نَفْسٍ مَذَرَهَا مِثْلَ مُنْجِجٍ *^(١١)

وقول الآخر :

فإن لم تتل مطلباً رُمته فليس عليك سوى الاجتهاد

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب ؛ نحو ضربت
وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا . فنظير معنى هذا معنى قول الهذلي^(١٢) :
بلى إنما تحفوا الكُومُ وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى
وعليه قول أبي نواس :

أمر غدا أنت منه في لبس وأمس قد فات فآله عن أمس^(١٣)
فلنأما العيشُ عيش يومك ذا فباكر الشمس بآبنة الشمس

(١) كذا في ش ، ب ، ج . وفي أ : « هذه » وهو خطأ . (٢) كذا في ش ، ب ، ج ،
ومقط في أ . (٣) هو عمدة بن الورد . والشعر في الخامسة . (٤) هذا بحزبيت صدره ؛
* ليبلغ عذرا أو يصيب رغبة *
وقبله :

ومن يك مثلي ذا عيال ومقرا من المال يطرح نفسه كل مطرح
(٥) هرأبونراش . وانظر الأملال ١/٢٧١ ، والآل ١/٦٠١ .
(٦) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « وإنما » .

ومنه قول تأبط شراً: وما قدّم نبي، ومن كان ذا شر خشي، في كلام له، وقوله:

* وإذا مضى شيء كأن لم يفعل ^(١) *

وقول الآخر، أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن

الأصمعي عن أبي عمرو أن رجلاً من أهل نجد أنشده:

حتى كأن لم يكن إلا تذكرة ^(٢) والدهر أيتماً حال دهارير

ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا:

خُذْ ما تراه ودَعْ شيئاً سمعت به ^(٣) في طاعة الشمس ما يفنيك عن زحل

ومما جاء في معنى إعمال الأول قول الطائي الكبير:

تَقُلْ فؤادك حيث شئت من الهوى ^(٤) ما الحب إلا للحييب - الأول

وقول كثير:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني ^(٥) علق بقلبي من هوائك قديم

وقول الآخر:

تمر به الأيام تسحب ذيلها فتبلى به الأيام وهو جديد

ومن ذلك ما جاء عنهم من الحوار في قولهم: هذا حجر ضبّ حرّيب، وما يحكي

أن أعرابياً أراد امرأة له، فقالت له: إني حائض، فقال: فإين الهنة الأخرى،

فقالت له: اتقى الله، فقال:

كلّا ورب البيت ذي الأستار ^(٦) لأهتك كن حلق الحنّار

* قد يؤخذ الجار بجرم الجار ^(٧) *

(١) صدره: * فإذا وذلك ليس إلا حينه *

- ٢٠ وهو من قصيدة لأبي كبير المذلي. وانظر رغبة الأمل، شرح الكامل ١١٣/٢ (٢) جاء هذا في الأمالي ١٨٢/٢، والكاتب ١٢٢/١، ويقول فيه البرقي في اللآلئ: «أنشده سيوريه، ولم يفهمه الجري» وانظر اللآلئ وسمعه ٨٠٠، والمصريين ٤٠ (٣) «الشمس» كذا في أ. وفي سائر الأصول: «البدر». (٤) الخنار: حلقة الدبر. (٥) «بجرم» كذا في أ، ب. وفي ش، ب: «بذنّب». وهذا الشطر مثل أورده الميداني في حرف القاف ٧/٢ (٦) (٧) وقال:

ومنه قول العرب : أعطيتك إذ سألتني ، وزدتك إذ شكرتني . فـ«إذ» معمولة
 العطية والزيادة ، وإذا عمل الفعل في ظرف ، زمانياً كان أو مكانياً ، فإنه لا بد
 أن يكون واقعا فيه ، وليست العطية واقعة في وقت المسئلة ، وإنما هي عتيه ؛ لأن
 المسئلة سبب العطية ، والسبب جار مجرى العلة ، فيجب أن يتقدم المعلول
 والمسبب ؛ لكنه لما كانت العطية مسببة عن المسئلة وواقعة على أثرها ، وتقارب
 وقتاهما ، صارا لذلك كأنهما في وقت واحد . فهذا تجاوز في الزمان ؛ كما أن ذاك تجاوز
 في الإعراب .

ومنه قول الله تعالى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ »^(١)
 طاولت أبا على رحمه الله تعالى في هذا ، وراجعته فيه عودا على بدء ، فكان
 أكثر ما يرد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل
 بينهما ، إنما هي هذه فهذه ، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا ، فلذلك
 أجرى اليوم وهو الآخرة ، مجسرى وقت الظلم وهو قوله : « إِذْ ظَلَمْتُمْ » ووقت
 الظلم إنما كان في الدنيا . فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقى « إِذْ ظَلَمْتُمْ » غير متعلق
 بشيء ؛ فيصير ما قاله أبو على إلى أنه كأنه أبدل « إِذْ ظَلَمْتُمْ » من اليوم ، أو كثره
 عليه وهو كأنه هو .

فإن قلت : لم لا تكون « إِذْ » معمولة على فعل آخر حتى كأنه قال : ولن
 ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون (أذكروا) إذ ظلمتم أو نحو ذلك .

- (١) آية ٣٩ سورة الزنبرف . (٢) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « برز » .
 ويقال : بر النى . في اليد : أى ثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .
 (٤) خرج من هذا الإشكال متأخرو النعاة بأن إذ في الآية لمحض التعليل ، وليست للوقت ،
 فلا يطلب لما فعل يقع فيه . وانظر المعنى في ترجمة « إِذ » . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .
 وفي أ : « إِذ » . (٦) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

قيل : ذلك يُفسد من موضعين : أحدهما اللفظ ، والآخر المعنى . أما اللفظ فلائك تفصيل بالأجنبي — وهو قوله « إذ ظلمتم » — بين الفعل وهو « ينفعكم » وفاعله وهو « أنكم في العذاب مشتركون » وأنت عالم بما في الفصل بينهما بالأجنبي . وإن كان الفصل بالظرف متجاوزاً فيه . وأما المعنى فلائك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذى هو « إذ ظلمتم » وهذا ينقض معناها . وذلك لأنها معقودة على دخول الظرف الذى هو « إذ » فيها ، ووجوده فى أثناءها ؛ ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم فى العذاب إنما سببه وعِلته ظلمهم ، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول له ؛ نحو قولك : قصصتك رغبة فى رِّك ، وأنتك طمعا فى صِلتك ؛ ألا ترى أن معناه : أنكم عِدتم سُلوَ الناسِ بمن شارككم فى العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى ؛ كما قيل فى نظيره : « دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » (٢) أى ذق بما كنت تُعَدُّ فى أهل العِزِّ والكرَم . وكما قال الله تعالى فى تقيضه : « كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فى الأيامِ الْخَالِيَةِ » (٣) ومن الأول قوله : « ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » ومثله فى الشعر كثير ، منه قول الأعشى :

على أنها إذ رأيتى أقادُ تقول بما قد أراه يصيرا (٥)

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قولهم » . (٢) آية ٤٩ سورة النحان .

(٣) آية ٢٤ سورة الحاقة . (٤) آية ٦١ سورة البقرة .

(٥) « أنها » كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أنى » . « أقاد » . كذا فى أ . وفى ش ، ب :

« تقاد » . وقوله : « بما قد أراه » . (ما) هنا كفت الباء عن الجز وأحدثت معها معنى التقليل . (فـ)جا

تسارى ربما . انظر المعنى فى مبحث الباء المفردة . وابن جنى هنا لا يرى هذا ويرى أنها هنا بمعنى البدل .

فقوله : بما قد أراه يصيرا . أى الضعف المشاهد الآن وسوء البصر بدل ما قد مضى من القوة وصحة البصر ،

وانظر قوله هنا : أى هذا الضعف بتلك القوة . والشعر للأعشى فى الصبح المنبر ٦٩

وما سمته عن المعنى هو رأى أبى عمرو ، فقد قال : « بما بمعنى ربما » وانظر شرح نعلب . ورأى

ابن جنى تبع فيه الأصمى . فقد قال : « قالت بما قد أراه : هذا المعنى بذلك البصر ، أى هذا بذلك » .

ومنه قولهم حكاية عن الشيخ : بما لا أُخشى بالذنب ؛ أى هذا الضعف بتلك القوة .
(١) ومنه أبيات العجاج [أنشدناها سنة إحدى وأربعين] :

أما تربني أصل القعادا وأتق أن أنهض الإرمادا (٣)

من أن تبدلت بأدى آدا لم يك ينأد فامسى أنآدا (٤)

وقصبا حتى حتى كادا يعود بعد أعظم أعودا (٥)

فقد أكون مرة روادا أطلع النجاد فالنجداد (٦)

وآخر من جاء به على كثرة شاعرا [فقال] :

وكم دون النوية من حزين يقول له قدومي ذا بذاكا (٨)

فكشفه وحرره . ويدل على الانتفاع بالتأسي في المصيبة قولها :
(٩) (١٠)

(١) كذا في أ . وفى ش ، ب : « من » .

(٢) ما بين المربعين ساقط فى ش ، ب . وقوله : « أنشدناها » أى أبوعلى . وقوله « سنة إحدى وأربعين » أى وثلاثمائة . وبعض هذا الرجز فى ملح الديوان ٧٦

(٣) القعاد : جمع قاعد . وقوله : أصل القعاد : أى أكون منهم وأفضل فعلهم . والإرماد مفعول « أتق » أى أتق الإرماد من أن أنهض .

(٤) الآد : القوة كالأيدي . وأنآد : أتق وأهوج . وقد ورد هذا البيت وما قبله فى شواهد إصلاح المنطق لابن السيرافى ، الورقة ٨٩

(٥) القصب : كل عظم ذى خ .

(٦) الزواد : مبالغة الزائد ، وهو الذى يتقدم قومه يلتصق لهم النجدة والكلأ . والنجداد : جمع نجد وهو ما أشرف من الأرض .

(٧) كذا فى أ ، وسقط فى ش ، ب .

(٨) النوية : موضع قريب من الكوفة . وقوله : « دون النوية » كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تحت النوية » .

(٩) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « من » .

(١٠) أى الخلفاء .

(١) ولولا كثرة الباكين جولي على إخوانهم لقتلت نفسي
وما يكون مثل أنى ولكن أعزى النفس عنه بالناسي
ومنه قول أبي ذؤاد :

(٢) ويصبح أحيانا كما اسد تسمع المصبل لصوت ناشد
وهو كثير جدًا .

ولسنا نريد ههنا الجوار الصناعي ؛ نحو قولهم في الوقف : هذا بكر ،
ومردت ببيكر ، وقولهم : صيم وقيم ، وقول جرير :

* لَحَبُ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُؤَسَى *

(٥) (٥) (٥) (٦) وقولهم : هذا مصباح ، ومقلات ، ومطعان ، وقوله :

(١) « إخوانهم » كذا في ش ، ب . وفي أ : « أحبايهم » . والشعر من مرثيا لأخها صخر .
وأظفر الديوان ٤٩

(٢) هذا في وصف فرس ، يصفه بمعدة السمع . والبيت في أربعة أبيات لأبي ذؤاد . وانظر
تهذيب ١ / مآظ ٤٧٥

(٣) يريد أن « صيا » كان قياحه الصحيح ؛ فيقال : صوم ، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت
الإعلال ؛ فإن الوار إذا وقعت لاما قلب ياء في الجمع ؛ نحو جئى وعصى .

(٤) من قصيدة بلجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك . وعجزه :

* وجعدة إذا أضاءها الوقود *

وقبل البيت :

نظرنا نار جعدة هل نراها ! أبعد غل ضوءك أم همود

٢٠ وجعدة ابنته ، وموسى ابنه . وانظر الديوان (الصاوى) ١٤٧ ، وشواهد المنفى للسيوطى ٣٢٥
واللبغدى ١٠٥٢/٢ . وأثر الجوار في البيت إبدال الوار في « المؤقدان » و « موسى » مزنة لمجاورتها
للضمة قبلها ، فكأنها مضمومة ، والمهمز يجوز في الوار المضمومة ؛ نحو أجوه في وجوه ، وأنت
في وقت . وانظر المفتى ، في القاعدة الثانية من الباب الثامن .

(٥) يريد أن هذه الألفاظ جرت فيها الإلمالة لأنت الحرف المتحرك كأنه جاور المكسور .

٢٥ إذ الحابس ما كن وهو لا يمنع الجوار .

(٦) هم ناس من كثير المحارب ، كما في اللسان في شقذ .

إذا اجتمعوا على واشفقوني فصرْتُ كأنني فَرًّا مَسَارُ^(١)

وما جرى مجرى ذلك . وإنما اصترأنا هنا الجوار المعنوي لا اللفظي الصناعتى .
ومن ذلك قول سيبويه فى نحو قولهم : هذا الحسن الوجه : إن الجز فيه من وجهين ،
أحدهما . طريق الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل ، هذا مع العلم بأن الجزم
فى الضارب الرجل إنما جاء . وجاز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ، فعاد الأصل
فاستعاد من الفرع نفس الحكم الذى كان الأصل بدأ أعطاه إياه ، حتى دل ذلك على
تمكّن الفروع وعلوها فى التقدير . وقد ذكرنا ذلك . ونظيره فى المعنى قول ذى الرمة :
ورملي كأوراك السدّارى قطعته إذا ألهسته المظلمات الحنادس^(٢)
وإنما المعتاد فى نحو هذا تشبيه أعجاز النساء بكفان الأنعام . وقد تقدّم ذكر هذا
المعنى فى باب قبل هذا لاتصاله به . ومنه قول الآخر :

(١) قبله :

فأنى لست من خلقان أصل ولا بين وبينهم امتثار

والاعتثار : العثرة . وقوله : « اجتمعوا » فى رواية اللسان : « غلبوا » . « أهلهذوني » : طردوني .
والفرا : حار الوحش . وتأخر : أصله متأخر ، اسم مفعول من أثاره : أفره وطرده . فنقلت حركة الهزة إلى
السكن قبلها ، وكان الواجب بعد هذا حذف الهزة فيقال : متر ، ولكنه قدّر السكون على الحرف قبل
الهزة وأما على الهزة ، فقدّرتى الكلمة همزة ساكنة ، وحققا الإبدال فأبدلها ألفا نظرا لهذا الجوار .
وقد عمّ ابن حمزة أن هذا تصحيف ، وأن صوابه : متار — بالنون — أى مقزع ، يقال : أزعته أى أفرخته .
وانظر اللسان فى شقذ ، وتأخر . وقوله « متار » بالثناة فى أ ، وهو الصواب وبالثلة فى ش ، ب .
وهو تصحيف . وقوله : « فرأ » بالقاء كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « قرأ » وهو تصحيف .
وانظر المحاسب فى آخر سورة الفاتحة .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « تشبيه » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ب : « وآنا » .

(٤) انظر ص ٣٠٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « العادة » .

(٦) كذا فى أ ، وسقط هذا فى ش ، ب .

(٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « مثله » .

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمَالِي عَصِيَّةً قَوِيَّةً نُدُوهُ مِنْ مَحْمِيَّةٍ^(١)

وقد ذكرنا حاله ، وشرحنا الغرض فيه في باب متقدم ، فلا وجه لإعادته ههنا .
وسبب تمكن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأتى الأصل
الحقيقي لا الفرع التشبيهي ، وذلك قولهم : أنت الأسد ، وكفك البحر ، فهذا لفظه
لفظ الحقيقة ، ومعناه المجاز والاتساع ، ألا ترى أنه إنما يريد : أنت كلاسد ،
وكفك مثل البحر . وعليه جاء قوله :

• لَيْلٍ قَضِيْبٌ نَحْتُهُ كَثِيْبٌ^(٢) •

وإنما يريد : نصف ليلي الأصلي كالقضيْب ، ونحته ردف مثل الكثيب ،
وقول طرفة :

١٠ جازت القومَ إلى أرحلنا آخر الليل بيمُغُورٍ خَدِرٍ^(٣)

أى بشخص أو بإنسان مثل اليمغور ، وهو واسع كثير . فلما كثر استعمالهم إياه وهو
مجاز استعمال الحقيقة واستمر وتلاَّب ، تجاوزوا به ذلك إلى أن أصاروه كأنه هو
الأصل والحقيقة ، فعادوا فأستعاروا معناه لأصله فقال :

• وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْمَذَارِي ... •

١٥ (١) انظر ص ٣٠٣ من الجزء الأول . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أنه » .

(٣) انظر ص ٣٠٠ من الجزء الأول . (٤) هذا البيت من قصيدة التي أوتها :

أصحوت اليوم أم شاتك هم ومن الحب جنون مسمر

وقوله : « القوم » يروى « اليد » . وقوله : « جازت » يعنى غياله ، وأنه لأنه كأنه هو ، والخبر
عه خبر دنيا . وإنما قال : « آخر الليل » لأن التمريس أى الزول وقطع السير يكون آخر الليل ، وعند

٢٠ التمريس والنوم يأتيه غياله . واليمغور : ظلي تملوه حرة . والندور : القاتر الظلام البلي ، عند القيام .

بقول : قطعت اليد إلينا بمثل ظلي في ملاحته وحسه . وإنما عناهها نفسها ، وهذا من باب التمريد .
وانظر شرح الشنمري لديوان طرفة المطبوع في أوردية .

وهذا من باب تدريج اللغة ، وقد ذُكر^(١) في ماضى . وكان أبو علي رحمه الله إذا أوجبت القسمة عنده أمرين كل واحد منهما غير جائز يقول فيه : قِسْمَةُ الْأَعْشَى ، يريد قوله :

* فَأَخْتَرُ وَمَا فِيهِمَا حِطٌّ لِمُخْتَارٍ *

وسأله مرة بعض أصحابه فقال له : قال الخليل في ذراع : كَذَا وَكَذَا ، فما عندك أنت في هذا ؟ فأنشده مجيبا له :

إِذَا قَالَتْ حَدَّامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَّامٌ

ويشبه هذا ما يحكى عن الشعبي أنه أرتفع إليه في رجل يَحْصُ عَيْنَ رَجُلٍ ، ما الواجب في ذلك ؟ فلم يزد على أن أنشدهم بيت الراعى :

لَهَا مَا لَهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتِ بِأَخْفَافِهَا مَرَعَى تَبَوَّأَ مَضِجَهَا^(٢)

فانصرف القوم مُجَابِينَ . أى يُنْتَظَرُ بهذه العين المخصوصة ، فإن تراءى أمرُها إلى الذهاب ففيها الدية كاملة ، وإن لم تبلغ ذلك ففيها حُكُومَةٌ^(٣) .

(١) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأول .

(٢) أى في تسمية المذكر بذراع ، هل يصرف أو يمنع من الصرف . ورأى الخليل صرفه . وانظر الكتاب ١٩/٢ ، واللسان (ذرع) .

(٣) بهذا البيت سمى الشاعر عبيد بن حصين بالراعى . وهو في وصف إبل . وانظر الاشتقاق لأبن دريد ١٧٩

(٤) هى جزاء مالى غير مقدر فى الشرع ، وإنما يرجع فى تقديره إلى الحاكم .

باب في خَلْع الأدلة^(١)

من ذلك حكاية يونس قول العرب : ضرب من منّا، أى إنسان إنساناً، أو رجل رجلاً؛ أفلا تراه كيف جرّد (من) من الاستفهام؛ ولذلك أعربها .

ونحوه قولهم في الخبر : مررت برجل أى رجل . فجرّد (أيا) من الاستفهام أيضاً . وعليه بيت الكتاب :

* والدهر أَيْتَمًا حال دَهَارٍ^(٥) * .

(١) يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية . فلهذه دليل الاستفهام، وإن دليل الشرط، وهكذا . ويراد بالمعاني المعاني التي تحدث في الكلام من غير واستفهام ونحو ذلك، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات، فلا يعنى أسماء الأجناس . وخلع الأدلة يخرج بها من المعاني الممزقة لها والمتبادرة فيها وإرادة معان آخرها، أو يخرج بها من بعض معانيها .

ومن أمثلة هذا الباب ما ذكره الإغشري في تفسير قوله تعالى في سورة مريم : (ويقول الإنسان أئذا مات لسوف أخرج حياً) . ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تختصه للحال، وهذا معنى حرف لها، وسوف تختصه للاستقبال، فقد توارد على المضارع (أخرج) دليلان متناقضان، والمخرج من هذا هو القول بخلع الحال عن اللام وإرادة التوكيد بها لحسب . ومن ذلك ما ذكره في نداء لفظ الجلالة . ذلك أن ال ثبت في نداءه فيقال : يا الله، على حين أن المألوف من أمر النداء لما فيه ال أنت تسقط أداة التعريف فيقال : يا رجل، ولا يقال : يا الرجل . ولكن الذى سترغ أن يقال يا الله أن ال في لفظ الجلالة ليست للتعريف، وإنما قصد بها التعميض عن القاء المحذوفة إذ أصل (الله) الإله — كما هو أحد الأوجه — فزال المعنى الذى يدفع أن يجتمع ال والنداء؛ إذ إن المانع أن يقال : يا الرجل هو أن النداء يكسب المنادى تعريفاً بالتميين فلا يجتمع مع أداة التعريف ؛ لأن من شأن العرب ألا يجعوا بين علامتين للمعنى واحد . فقد ترى كيف خلع اللام عن الحال في (لسوف أخرج)، وآل عن التعريف في لفظ الجلالة . وانظر المعنى في مبحث اللام المقدرة .

وقد ترجم السيوطى في الأشباه والنظائر ٢٢٠ / ١، لهذا الباب، ونقل فيه معظم ما هنا .

(٢) في ش : « من قول » . وفي الأشباه والنظائر : « ما حكاه يونس من قول » .

(٣) في ش : « و » . (٤) سقط في ج، ش .

(٥) انظر ص ١٧١ من هذا الجزء .

أى [والدهر] فى كلِّ وقت وصل كلِّ حال، دهاير، أى متلون ومتقلب بأهله .
وأفسدنا أبوعلّ :

واسماء ما اسماء ليلة أدلجت إلى وأصحابى بأى وأيتنا^(٢)

قال : بفسد (أى^(٣)) من الاستفهام، ومنعها الصرف ؛ لما فيها من التعريف
والتأنيث . وذلك أنه وضعها علما على الجهة التى حلتها .

فأما قوله : (وأيتنا) فكذلك أيضا ؛ غير أن لك فى (أيتنا) وجهين :

أحدهما أن تكون الفتحة هى التى تكون فى موضع (جرّ ما) لا ينصرف ،
لأنه جعله علما للبقعة أيضا ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما)
زائدة بعدها للتوكيد .

والآخر أن تكون فتحة النون من (أيتنا) فتحة التركيب ، ويضمّ (أين)
إلى (ما) فيبنى القول على الفتح ؛ كما يجب فى نحو حضرموت (ويبت بيت^(٩))
فإذا (أنت فعلت ذلك قذرت) فى ألف (ما) فتحة ما لا ينصرف فى موضع الجزاء
كبرت بأحمد، وعمر . ويدلّ على أنه قد يضمّ (ما) هذه إلى ما قبلها ما أفسدناه^(١١)
أبوعلّ عن أبى عثمان :

أثور ما أصيدكم أم ثورين أم تيكم الجاء ذات القرنين^(١٢)

(١) سقط فى ٢٠ . (٢) « أدلجت » كذا فى ج، وش . وفى سائر الأصول : « أدلجوا »
وانظر ص ١٣٠ من الجزء الأول . (٣) فى ج : « أيا » . (٤) كذا فى ١٠ ، ٢٠ . وفى سواما :
« وأما » . (٥) فى ش : « إلا » . (٦) سقط فى ش . (٧) فى ش : « الجزاء » .
(٨) فى ٢٠ ، ٣٠ : « زيادة » . (٩) سقط فى ش ، ب . (١٠) فى ش : « جعلت » .
(١١) فى ش : « أئشده » . (١٢) « أم ثورين » فى أ : « أو ثورين » . « الجاء »
كذا فى ب، وش . وفى أ، ص : « الجاء » بالحاء . والهاء : التى لا قرين لها ، وهذا لا يفتق مع قوله :
« ذات القرنين » غير أنه يحمل على هذه الرواية على المنز . والتكيم . والحاء : السوداء ، والكلام عليها ظاهر
لا غبار عليه . وانظر السان . (ثور) .

فقلوه : (أنور ما) فتحة الراء منه فتحة تركيب (نور) مع (ما) بعده ؛ كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة ؛ لأنه مصروف . وبنيت (ما) مع الاسم وهي مُبَقَّاة على حرفيتها ؛ كما بنيت (لا) مع النكرة في نحو لا رجل . ولو جعلت (ما) مع (نور) اسما ضمنت إليه (نورا) لوجب مدّها ؛ لأنها قد صارت اسما ، فقلت : أنور ماء أصيدكم . وكذا أنك لو جعلت (حاميم) من قولة :

* يذكرني حاميم والريح شاحِرٌ ^(٢) *

اسمين مضموما أحدهما إلى صاحبه لمسدت (حا) فقلت : حاء ميم ؛ ليصير كحضرموت .

ومثل قوله : « أنور ما أصيدكم » في أنه أسم ضم إلى حرف في قول أبي عثمان ^(٣) (ما أنشدناه أبو علي ^(٤)) :

أَلَا هَيَّا مَاتِلَيْتُ ، وَهَيَّا وَوَيْحَا لِمَنْ لَمْ يَلِقْ مِنْهُنَّ وَهَيَّا

(١) كذا في ١ ، ٢ . وفي غيرهما : « كا » . (٢) بحضره :

* فهلا تلا حاميم قبل التقدّم *

وهذا ينسب لشرح بن أوفى العيسى ، وقيل : للأشتر النخعي . والضمير المرفوع في « يذكرني » لمحمد بن طلحة ، قتله الأشتر أشرع . وانظر اللسان (حم) . وفي طبقات ابن سعد ٣٩/٥ أن ذلك كان في وقعة الجمل ، وأن في قاتله خلافا ، وأن قاتله قال :

وأشعث قوام بآيات ربه قليل الأذى فيما ترى العين مسلم

هتكت له بالرخ جيب قبضه نظرت صريحا للدين وللقسم

يذكرني حم والريح شاعر فهلا تلا حم قبل التقدّم

على غير شيء . غير أن ليس تابعا عليا ومن لا يبيع الحق يندم

وقوله « يذكرني حاميم » فذلك أن شعار شيعة علي رضي الله عنه كان حم . وانظر البخاري وشرحه

في أول تفسير سورة غافر . (٣) كذا في ١ ، ٢ . وفي ش ، ب : « مثله » .

(٤) سقط ما بين القوسين في ش ، ب .

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابي بأي وأينما^(١)
فالكلام في (ويما) هو الكلام في (أنور ما) .
فأما قول الآخر:

وهل لي أم غيرها إن هجوتهأ أبي الله إلا أن أكون لها أبنتأ^(٢)

فليس من هذا الضرب في شيء ؛ وإنما هي ميم زيدت آخر ابن ، وجرّت قبلها
حركة الإبتاع ، فصارت هذا أبنتأ ، ورأيت ابنتأ ، ومررت بأبنتيم . بغير ان حركات
الإعراب على الميم يدل على أنها ليست (ما) . وإنما الميم في آخره كالميم
في آخر ضرزم ، ودقيق ، ويدريم .^(٣)

وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله - تعالى - : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ
مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(٤) إلى أنه جعل (مثل) و (ما)^(٥) أسماء واحدا ، فبنى الأول على
الفتح ، وهما جميعا عنده في موضع رفع ، لكونهما ضغفة لـ (حَق) .^(٦)

فإن قلت : فما موضع (أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) ؟ قيل : هو جر بإضافة (مثل ما)^(٧)
إليه .

(١) « أدبجت » كذا في ش . وفي سواها : « أدبلوا » .

(٢) هذا من قصيدة لئلس يقول فيها : ١٥

يسيرني أم رجال ولا أرى
ومن كان ذا عرض كريم ولم يكن

وانظر غنارات ابن السجري ٣٢ ، والخواطة ٤ / ٢١٤ ، ٢١٦ ، والأغانى ٢١ / ١٣٣ ، ١٣٧ ،
والأصمعيات . (٣) يقال ناقة ضرزم : مسة .

(٤) انظر ص ٥١ من هذا الجزء . (٥) آية ٢٣ سورة الذاريات . ٢٠

(٦) في ش ، ب : « مثل ما » . (٧) في ش ، ب : « لكونها » .

(٨) في ش ، ب : « مثل » ورمس في أ ، م : « مثلا » .

فإن قلت : ألا تعلم أن (ما) على بنائها ؛ لأنها على حرفين ، الثاني منهما حرف لين ، فكيف تجوز إضافة المبنى ؟ قيل ليس المضاف (١٠) وحدها ؛ إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما) فلم تعد (ما) هذه أن تكون كماء التانيث في نحو هذه جارية زيد ، أو كالألف والنون في سرحان عمرو ، أو كياء الإضافة في بصري القوم ، أو كالفن التانيث في صحراء زم^(٣) ، أو كالإلف والتاء في :
* في غائلات الحائر المتوه^(٤) *

فهذا وجه .

وإن شئت قلت : و (ما) في إضافة المبنى ! ألا ترى إلى إضافة (كم) في الخبر ؛ نحوكم عبد ملكت ، وهي مبنيّة ، وإلى إضافة أى من قول الله سبحانه (ثُمَّ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْمٌ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وهي مبنيّة عند سيويوه .

وأيضاً فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء ؛ من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من تجزئها ، وبعض الكلمة صوت ، والأصوات إلى الضعف والبناء ، لكان قولاً ! .

(١) في ش : « لا » و (تد) على هذا يجب أن يكون (تدو) .

(٢) في ش : « كهـا » .

(٣) زم : بئر بحفائر سعد بن مالك . وقد ورد (صحراء زم) في قول الأعشى :

وما كان ذلك إلا الصبا وإلا عقاب أمرئ قد أثم

وتظنرة عين على غرة محل التلبيط بصحراء زم

وانظر الصبح المنير ٢٨ ، واللسان (زم) .

(٤) هذا من أربوزة لرؤبة في الديوان ١٦٦ ، و « المتوه » ضبط في أ على صيغة اسم الفاعل

بكسر الواو المشددة ، وفي ب ضبط بفتح الواو على صيغة اسم المفعول . وهو وصف من توه نفسه

أى حيرها ، والرواية المعروقة : « المتبه » في مكان « المتوه » أى المرقد في الباطل .

(٥) آية ٦٩ سورة مريم .

وبما خِلت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر - أفسدناه مسنة إحدى

وأربعين - :

أَتَى جَزَوْا عامراً سَيِّئًا بفعلهم^(١) أم كيف يجهزونى السَّوْى من الحسن^(٢)

أم كيف ينفع ما تُعْطَى المَلُوقُ به رَمَاتِ أنف إذا ما ضُتَّ بالبن^(٣)

٥ قام في أصل الوضع للاستفهام؛ كما أن (كيف) كذلك . ومحال (اجتماع حرفين) لمعنى واحد؛ فلا بد أن يكون أحدهما قد خِلت عنه دلالة الاستفهام . ويبنى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) ؛ حتى كأنه قال : بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة (بل) في الترك (والتحول)^(٤) .

ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خِلت عنها لوجب إعرابها ؛ لأنها إنما بُنيت لتضمينها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها ؛ كما أنه لما خِلت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعربت في قولهم : ضَرَبَ مَنْ مَتًّا . وكذلك قولك : مررت برجل أى رجل، لما خِلت عنها دلالة الاستفهام (جرت وصفا)^(٥) . وهذا واضح جلي .

١٥ (١) من نصيدة لأفنون التنابذ . و « سَيِّئًا » هو مخفف سي . وهو بهذه الصورة في أ . وفي ش ، ب ، و ج : « سَيِّئًا » وهو تصحيف . وفي م د : « سَوَاءً » . وعامر هي التثنية المعروفة . وقابل (السوأي) بالحسن للقافية، ولولا ذلك لقال : من الحسن . والمَلُوق من الإبل : التي لا ترام ولدها، ولا تدّر عليه ؛ ورَمَاتِها : حلقها ومحبتها . وانظر الخزانة ٤ / ٤٥٥ ، ٥١٩ ، وشرح المفضليات لابن الأثير ٥٢٤ ، وأمال ابن السجري ٣٧/١

٢٠ (٢) في أ : « اجتمعهما » . وهو يريد بالحرف الأداة وإن كانت اسمًا في الاصطلاح النحوي . ومن هذا جعل (كيف) حرفًا ، وهي في عداد الأسماء . وهو يريد اجتماع الحرفين لغير تأكيد . (٣) في م : « في موضع واحد » . (٤) سقط هذا الحرف في أ ، م . (٥) سقط في أ . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « أعربت » .

ومن ذلك كانت المخاطب للذكر والمؤنث - نحو رأيتك، وكلتاك - هي تفيد شيئين : الاسمى والمخاطب، ثم قد خلغ عنها دلالة الاسم في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهالك ، وهالك ، وأبصرك زيدا ، وأنت تريد : أبصر زيدا ، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك .

- وكذلك قولهم : رأيتك زيدا ماصنع ؟ وحكى أبو زيد : بلاك والله ، وكللاك والله ، أى بلى وكلّا . فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوطة عنه دلالة الاسمى ؛ وعليه قول سيبويه . ومن زعم أن الكاف في (ذلك) اسم أنبنى له أن يقول : ذلك نفيسك . وهذا كله مشروح في أماكنه . فلا موضع إذا لهذه الكاف من الإعراب . وكذلك هى إذا وصلت بالميم والألف والواو ؛ نحو ذلكا ، وذلكو . فعلى هذا يكون قول الله سبحانه : ﴿ أَلَمْ أَنهَكُم مِّن تِلْكَ الشَّجَرَةِ ﴾ (١) (ثُمَّ) من (أنهك) منصوبة الموضع ، و (ثُمَّ) من (تلكا) لا موضع لها ، لأنها حرف خطاب (٢) .

فإن قيل : فإذا كانت حرفا لا أسما فكيف جاز أن تكون الألف المنفصلة التى قبلها تأسيسا في نحو قوله : (٣)

- (١) كذا في ١٠ . وفي ب ، شه : « تخلع » وفي ش : « ثم يخلع » .
(٢) في ش ، ب : « قولك » . (٣) انظر الكتاب ٣٠٤/٢ .
(٤) آية ٢٢ سورة الأعراف . (٥) في ش ، ب : « لخطاب » .
(٦) التأسيس : ألف بينه وبين الروى - حرف ، وهو ما يلتزم . ومن شرطه أن يكون في كلمة الروى ، ولا يكون في غيرها إلا إذا كان الروى ضميرا . ومن هنا جاء هذا البحث . فإن الألف في (ذلك) جعلت تأسيسا في الشرين الموقنين بدليل التزامها ، وهى من كلمة غير كلمة الروى ، والروى كاف (ذلك) وهذا يقتضى بأن تكون الكاف فيها ضميرا .
(٧) أى طرفة . وانظر الديوان ٤٤ ، والأصميات ٥٥

(١) على صَدَقِي كالحَيَّةِ بَارِكْ
(٢) ولا غَرُّو إلا جَارَتِي وَسَوَالَهَا
أليس لنا أهل سُئِلْتُ كَذَلِكَ
وقول خُفَّاف بن تَدْبَةَ :

(٣) وقفت له عَلَوَى وقد خَام صُحْبَتِي
(٤) أَقُولُ له وَالرَّحُّ يَاطِرُ مَتَنَّهُ .
تَأْمَلْ خُفَّافَا إِنِّي أَنَا ذَلِكَ

(١) هالك هذا الشطرع صدر البيت وبيت قبله ، على ماقى الديوان :

ظلت بذى الأطلَى فريق مُنْقَب بكية سوء هالكا أو كهالك
تلت على الرِّج ثوب قاعدا إلى صدق كالحية بَارَك

وترى « إلى صدق » بدل « على صدق » ورواية الأصمعيات « لدى صدق » والصدى : المنسوب إلى
الصدف — بزة كنف — وهى قبيلة يمنية . وأراد بالصدى جملا . وفى اللسان : « والصدى ضرب
من الإبل » . والحية : القوس . شبه بغيره بها فى صلابته وضمره .

(٢) هذا البيت بعد تسعة أبيات من البيت السابق ، فليس متصلا به ، كما يومه وضع الكتاب .
وإنما قرئهما ليقى على ذلك ما يذكره . وقوله : « أليس لنا أهل » فى ش : « ألا هل لنا أهل » وهى
رواية الديوان . وبعد هذا البيت :

تعرى جوب البلاد ورحلى الأرب دارلى سوى حر دارك

يذكر أنه دائب الترحال والضرب فى البلاد لطلب الرزق ، وقد بلغ به الأمر أن أنكرت ذلك جارة
— وهى زوجه — فقالت له : أليس لك أهل تسوى لديهم ، وتقيم عندهم ! فقال فى الرد عليها :
سئلت كذلك ! وهذه جملة دعائية ، أى صيرك الله غريبة فتسألين هذا السؤال كما سألتين .

(٣) قبل هذا البيت :

إن تك خبلى قد أصيب صميمها فعمدا على عبنى تيمت مالكا

الخبيل : الفرسان ، وصميم الخبيل عميدهم ومقدمهم . ويريد به معاوية بن عمرو أخا الخنساء . ومالك هو
مالك بن حارسة بن شمعن من خزاعة . وعلوى : اسم فرسه . وفى اللسان (جملا) أن اسمها جلوى ،
وأورد البيت . وخام أى جبين ، وفى ش ، ب : « نام » .

(٤) « ياطر منته » أى يشبهه ويطلقه ، وذلك كسره بالظن . وقوله : « إني أنا ذلك » أى
أنا ذلك الذى سمعت به - وانظر الكامل ١٦٢/٧ ، والأغانى ١٦/١٣٩ ، والخسزانة ٢/٤٧٠ ،

والإتصاف ٣٠٤

ألا ترى أن الألف في (هالكا) و (بارك) تأسيس لا محالة ، وقد جمعتهما مع الألف في (ذلكا) [و (ذلك)] وهى متفصلة ، وليس الروى — وهو الكاف — أسما مضمر (كفاء قوله) (بداليا) ، ولا من جملة أسم مضمر كيم (كجها) . وهذا يدل على أن الكاف في (ذلك) أسم مضمر لا حرف .

قيل : هذا كلام لا يدخل على المذهب فى كونها حرفا ، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدة أوجه .

ولكن بقى علينا الآن أن نرى وجه علّة جواز كون الألف فى (ذلك) تأسيسا ، مع أن الكاف ليست بأسم مضمر .

وعلة ذلك أنها وإن تجزئت فى هذا الموضع من معنى الاسمى فإنها فى أكثر أحوالها أسم ، نحو رأيته ، وكلمته ، ونظرت إليك ، واشترت لك ثوبا ، وعجبت منك ، ونحو ذلك . فلما جاءت ههنا على لفظ تلك التى هى أسم — وهو أفضل الموضعين — حُلت على الحكم فى أكثر الأحوال ، لاسميا وهى هنا وإن جردت من معنى الاسمى فإن ما كان فيها من معنى الخطاب باقٍ عليها ، وغير مختل عنها . وإذا جاز حمل همزة علباء على همزة حمراء ، للزيادة ، وإن عيرت من التأنيث

١٥ (١) زيادة يقتضها السياق خلت منها الأصول .

(٢) فى ش ، ب : « كفاء قوله » .

(٣) كأنه يريد قول مالك بن الرّيب :

أقول لأصحابي أرفعوني فإنه يقتر بعبى أن سبيل بداليا

وانظر الخزانة فى شواهد المنادى .

٢٠ (٤) يريد قول عوف بن عطية الخمرى :

وإن شتم ألقمتم وتجبتم وإن شتم عينا بين كما

وانظر الخزانة ٣/٢٨٣ .

(٥) سقط فى ش ، ب . (٦) فى شه : « ولا سميا » . (٧) فى ش ، ب : « منحرك » .

الذى دعا الى قلبها فى صحراوات وصحراوى^(١١)، كان حمل كاف (ذلك) على كاف رأيتك جائزا أيضا، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف .

(۲) وقد اتصل بما نحن عليه موضع طریف . وندکره لاستمرار مثله .

وذلك أن أصغر الناس قدوا قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ، ولا إنكار عليه . وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير : قد خاطبْتُ ذلك الرجل ، واشترتَ تينَكَ الفرسين ، ونظرتَ إلى ذينِكَ الغلامين ، فيخاطبُ ^(٣) الصاحب الأكبر بالكاف ، وليس الكلام شعراً ^(٤) فتَحتمَلُ له جرأة الخطاب فيه ، كقوله : لَقِينَا بكِ الأسدَ ، وسألنا منك البحرَ ، وأنتَ السيدُ القادر ، ونحو ذلك .

وعلة جواز ذلك عندى أنه إنما لم تخاطب الملوك باسمائها إعظاما لها؛ إذ كان
 الاسم دليل المعنى، وجاريا في أكثر الاستعمال مجراه؛ حتى دعا ذلك قوما إلى أن
 زعموا أن الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك ولا تجارهم تهاقوا وتهاقوا
 عن أبشغال أسمائهم التي هي شواهدهم، وإدلة عليهم، إلى الكناية بلفظ البقية،
 فقالوا: إن رأى المليك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك،
 ونحاشوا (إن رأيت)، و (نحن نسألك)؛ لما ذكرنا. فهذا هذا. فلما خلت عن
 هذه الكاف دلالة الاسمية وجردت لخطاب البتة جاز استعمالها؛ لأنها ليست

(١) في شـ: «صحراروان» وسقط في ش، ب. وحمل همزة عليها، على همزة حراء، في قلبها واوا عند النسب والتثنية. (٢) سقط في ش، ب. (٣) في ش، ب: «فخاطب». .

(٤) في ش : «فجعل» وفي ب : «فجعل» . (٥) في ش، ب : «كقولنا» .

٢٠ (٦) في اللسان (٣٨) : «وسئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمى أو غير المسمى ؟ فقال : قال أبو عبيدة : الاسم هو المسمى ، وقال سيويه : الاسم غير المسمى » . وهي مسألة كلامية جرى فيها بحث واختلاف بين المتكلمين . وانظر الإنصاف للنسوب للباقلاني ٥٣ ، وقسیر البیاضی فی سورة الفاتحة .

(٧) في ش، ب : « أراد الناس » . (٨) في ش، ب : « تجردت » .

باسم فيكون في اللفظ به ابتذال له . فلما خَلَصَتْ هذه الكاف خطاباً بالبنة، وعُزِّيت من معنى الاسمية، استعملت في خطاب الملوك لذلك .

فإن قيل : فهلاً جاز على هذا أن يقال للـك ومن يَلْحَق به في غير الشعر (أنت) لأن التاء هنا أيضاً للخطاب، مغلوعة عنها دلالة الاسمية ؟ قيل : التاء في (أنت) وإن كانت حرف خطاب لا أسماء، فإن معها نفيها الاسم، وهو (أن) من (أنت) فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكاف وليس كذا قولنا (ذلك) ؛ لأنه ليس للخطاب بالكاف هنا اسم غير الكاف ؛ كما كان له مع التاء في (أنت) اسم للخطاب نفسه، وهو (أن) . فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين .

ونحو من ذلك ما رآه أبو الحسن في أن الهاء والياء في (إياه) و(إياي) حرفان، أحدهما للنية، وهو الهاء، والآخر للحضور، وهو الياء . وذلك أنه كان يرى أن الكاف في (إياك) حرف للخطاب، فإذا ادخلت عليه الهاء والياء في (إياه) و(إياي) قال : هما أيضاً حرفان للنية والحضور، مغلوعة عنهما دلالة الاسمية في رأيه، وغلای، وصاحبي . وهذا مذهب هول^(٤٤) . وهو — وإن كان كذلك — جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة .

واعلم أن نظير الكاف في رأيك إذا خُلِمَتْ عنها دلالة الاسمية واستقرت للخطاب — على ما أرينا — التاء في قمت، وقعدت، ونحو ذلك، هي هنا نفيـد الاسمية والخطاب، ثم تحلح عنها دلالة الاسمية، وتخلص للخطاب البنة في أنت وأنت . فالاسم (أن) وحده، والتاء (من بعد) للخطاب .

(١) في ش، ب : « كذلك » . (٢) في ش : « راء » . وفي شرح الرضى للكافية ١٢/٢ أن الألف — وهو أبو الحسن — يرى أن الهاء والياء في إياه وإياي اسمان أخف إليهما إيا . وهذا الرأي يهزى إلى الخليل . (٣) في ش : « مغلوع » . (٤) يريد بالهول الشديد غير المتوقع، الغريب . وهو من الوصف بالمصدر . وفي ش : « مقول » . (٥) سقط حرف العطف في أ . (٦) في ش، ب : « بده » .

وللتاء موضع آخر تختص فيه للاسمية البتة، وليس (ذلك للكاف)^(١). وذلك الموضع قولهم : أرايتك زيدا ما صنع . فالتاء اسم مجرد من الخطاب ، والكاف حرف للخطاب مجردة من الاسمية . هذا هو المذهب . ولذلك لزم التاء الأفراد والفتح في الأحوال كلها، نحو قولك للراة : أرايتك زيدا ما شأنه؟ وللاثنين ، (وللاثنين)^(٢) أرايتكما زيدا أين جلس ؟ وبجماعة المذكر والمؤنث : أرايتكم زيدا ما خبره ؟ وأرايتكن عموما ما حديثه ؟ فالتغير للخطاب لاحق للكاف، والتاء — (لأنه)^(٣) لا خطاب فيها — على صورة واحدة، لأنها مختصة اسما .

فإن قيل : هذا ينقض عليك أصلا مقترنا . وذلك أنك إنما تعتل لبناء الأسماء المضمرة بأن تقول : إن شبه الحرف (غلب عليها، ومعنى الاسم بعد عنها) وذلك نحو قولك : (ذلك) وأولئك، فتجد الكاف مختصة للخطاب، عارية من معنى الاسم . وكذلك التاء في أنت وأنت عارية من معنى الاسم، مجردة لمعنى الحرف . وأنت مع هذا تقول : إن التاء في أرايتك زيدا [أين هو، ونحو ذلك قد أخلصتها اسما، وخلعت عنها دلالة الخطاب . فإذا كانت قد تخلصت في موضع اسما، كما خلصت في آخر حرفا تعادل أمراها، ولم يكن لك عذر في الاحتجاج بإحدى حالها .

(١) في ش، ب : « كذلك الكاف » . (٢) سقط في ش، ب .

(٣) في ش، ب : « مطردا » . (٤) سقط في ش، ب .

(٥) في أ، م : « أغلب عليها من معنى الاسم فأخرجها » .

(٦) سقط في أ . (٧) سقط ما بين الحاصرين في أ .

(٨) كذا في م . وفي ب، ش : « أمرها » .

(قيل : إن) الكاف في (ذلك) جُرِدت من معنى الاسمية ، ولم تُقرَن بأسم
المخاطَب بها . والتاء في أرايتك زيدا [ما صنع لم تجرد من معنى الحرفية إلا مقترنة
بما كان مرة اسما ، ثم جُرِد من معنى الاسمية ، وأخلص للخطاب والحرفية ، وهو
الكاف في (أرايتك زيدا ما صنع) ونحوه . فأنت ^(٢) وإن خلعت عن تاء (أرايتك زيدا
ما خبره) معنى الحرفية فقد قرنت بها ما جردته من معنى الاسمية ، وهو الكاف بعدها ،
فاعتدل الأمران باقتران الاسم ^(٣) البتة بالحرف البتة . وليس كذلك (ذلك) ؛ لأنك
إنما معك الكاف المجردة لمعنى الخطاب ، لا أسم معها للخطاب بالكاف ، فاعرف
ذلك . وكذلك أيضا في (أنت) قد جردت الاسم ، وهو (أن) من معنى الحرفية ،
وأخلصت التاء البتة بعده للخطاب ، كما أخلصت الكاف بعد التاء في (أرايتك
عمرا ما شأنه) حرفا للخطاب .

١٠

فإن قلت : (أن) من (أنت) لم تُستعمل قط حرفا ، ولا خلعت دلالة الاسمية
عنها ، فهذا يقوى حكم الأسماء المضمرة ، كما أضعفها ما قدمت أنت من حالها
في تجزئتها من معنى الاسمية وما غلب عليها من حكم الحرفية .

قيل : لسننا ندعى أن كل أسم مضمر لا بد من أن يُخلع عنه حكم الاسمية ويخلص
للخطاب والحرفية ، فيلزمنا ما رمت إلزامنا إياه ، وإنما قلنا : إن معنى الحرفية قد أخلص له
بعضها ، فضعف لذلك حكم جميعها ، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متصلها
دون منفصلها — وذلك لضعف المتصل — فأجترئ عليه لضعفه ، فخلع معنى الاسمية
منه . وأما المنفصل بخارج بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة . وهذا واضح .

١٥

(١) في س : « فان » . (٢) كذا في ١ . وفي سواها : « وأنت » . (٣) كذا في ١ ،
م ، ش . وفي ب ، ش : « الاسمية » . (٤) في س : « جعلت » . (٥) يوجد فيما عدا
١ ، س بعد « الاسمية » ما يأتي : « وتقرى في غير ذهاب معنى الاسمية » . (٦) سقط في ش .

٢٠

فإن قلت : في الأسماء الظاهرة كثير من المبيّة نحو هذا ، وهذى ، [وتاك] ^(٢) وذلك ، والذي ، والتي ، وما ، ومن ، وم ، وإذ ، ونحو ذلك ، فهلاً لما وجد البناء في كثير من المظهره سرى في جميعها ، كما أنه لما غلب شبه الحرف في بعض المضمره أجرى عليها جميعها ، على ما قلتمته ؟

قيل : إن الأسماء المظهره من حيث كانت هي الأول القدماء القوية ، احتيل ذلك فيها ؛ لسبقها وقوتها ؛ والأسماء المضمره ثوان لما ، وأخلاف منها ، ^(٤) (ومعوضه) عنها ، فلم تقو قوة ما هي تابعة له ، ومعتاضة منه ، فاعلمها ما لا يعلمه ، ووصل إليها ما يقصر دونه .

وأيضاً فإن المضمير المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل ، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه ؛ ألا تراك تقول : إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل . ^(٦) فهذا يدلّك على أن المتصل أخف طيهم ، وآثر في أنفسهم . ^(٧) فلهذا كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل ، وسرى فيه لضعفه حكم ، لزم المنفصل أغنى البناء ؛ لأنه مضمير مثله ، ولا يحق في سعة الاستعمال به .

فإن قيل : وما الذي رغبهم في المتصل حتى شاع استعماله ، وصار متى قيل عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه ؟

(١) في ش ، ب : « فنى » . (٢) سقط في غير سم . (٣) في ش ، ب : « المظهر » . (٤) في أ : « ومفرومة » . وفي ب : « مفرومة » وفي م : « مفرومة » أى مقطوعة منها . والمقزم : القشر والقطع . (٥) في سم : « معوضه » . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب ، م : « أيسر » وفي سم : « أسبق » . (٧) كذا في أ ، م . وفي سواهما : « نفوسهم » .

قيل : طلة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغِبَ فيها ، وفُزِعَ إليها ؛ طلبا
لخفة بها بعد زوال الشكِّ بمكانها . وذلك أنك لو قلت : زيد ضرب زيدا ، بَخَفْتُ
بمأثِدِهِ مظهرًا مثله ، لكان في ذلك الإلباس واستتقال .

- أما الإلباس فلائك إذا قلت : « زيد ضربت زيدا » لم تأمن أن يُظَنَّ أن زيدا
الثاني غير الأول ، وأن عائد الأول متوقع مترقب . فإذا قلت : « زيد ضربته » طُلِمَ
بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزید المذكور لا محالة ، وزال تعلق القلب لأجله
وسببه . وإنما كان كذلك لأن المظهر يُرْتَجَل ، فلو قلت : زيد ضربت زيدا بلحاز
أن يُتَوَقَّع أن تمام الكلام ، وأن يظن أن الثاني غير الأول ؛ كما تقول : زيد ضربت
عمرا ، فيتوقع أن تقول : في داره ، أو معه ، أو لأجله . فإذا قلت : « زيد ضربته »
قطعت بالضمير سبب الإشكال ؛ من حيث كان المظهر يُرْتَجَل ، والمضمر تابع
غير مرتجل في أكثر اللغة .

فهذا وجه كراهية الإشكال .

- وأما وجه الاستخفاف فلائك إذا قلت : العبيثان شيمته ، فجعلت موضع
التسعة واحدا ، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها ، فتقول : العبيثان شيمت
العبيثان . نعم ، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول . وكذلك ما تحته من
العدد الثماني والسباعي فالتحتهما ، هو على كل حال أكثر من الواحد .

فلما كان الأمر الباعث عليه ، والسبب المقتاد إليه ، إنما هو طلب الخفة به ،
كان المتصل منه آثر في نفوسهم ، وأقرب رُحْمًا عندهم ؛ حتى إنهم متى قدروا عليه
لم يأتوا بالمنفصل مكانه .

- (١) في أ : «بائدة» . (٢) في أ ، م : «الفكر» . (٣) في ش ، ب : «لسبيه» .
(٤) في ش ، ب : «توقع ... تظن» . (٥) هو نبت طيب الريح ، من نبات البادية .
وتفتح التاء فيه وتضم . (٦) أى من الألف . وهي أحرف «العبيثان» .

فلذلك لما غلب شبه الحرفية على المتصل بما ذكرناه : من خلع دلالة الاسمية^(١)
 عنه في ذلك، وأولئك، وأنت، وأنت، وقاما أخواك، وقاموا إخوتك :
 و * ... يعصرن السليط أقاربه^(٢) *
 و * قلن الجوارى ما ذهبت مذهبا^(٣) *

حملوا المنفصل عليه في البناء؛ إذ كان ضميرا مثله، وقد يستعمل في بعض الأماكن
 في موضعه؛ نحو قوله :

* إليك حتى بلغت إياكا^(٤) *

أى بلغتك، وقول أبى بيجلة، — وهو يلى الكتاب^(٥) — :
 كأننا يوم قُسرى إنا^(٦) ما تقتل إيانا

١٠ (١) في ش، ب، أ : « الأذلة » .

(٢) من بيت للفردق . وما كنهه بهامه :

ولكن دياقي أبوه وأنته بحوران يعصرن السليط أقاربه
 وقبله في مجموعهم بن عفراء الضبي :

فلو كنت ضبيا صفحت ولو مرت على قسدى حياته وعقاربه

١٥ دياقي منسوب إلى دياق وهي من فرى الشام يسكنها النبط . يذكر أنه نبطي غير خالص العربية .

وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق ذات فرى كثيرة . والسليط : الزيت . وانظر الخزانة ٣٨٦/٢

(٣) هذا من رجز أنشدته الفراء في (معاني القرآن) ٤/١ عن أبى ثروان ، وبعده :

* وعينى ولم أكن مميا *
 وفيه « قال الجوارى » وكذا في اللسان (عيب) .

(٤) قبله : * أتت نفس تقطع الأراكا *

وهو لحيد الأرفط . وانظر الكتاب ٣٨٣/١ ، والخزانة ٦/٢ ٤٠٦ (٥) سقط ما بين الخطين في أ .

(٦) ورد في سيبويه ٣٨٣/١ معزوا إلى بعض اللصوص . وورد أيضا في ص ٢٧١ . وقال الأعم :

« وصف أن قومه أقوموا ببنى عمه فكانهم قتلوا أنفسهم ... وقضى : اسم موضع » . ونسبه ابن السجري

في أماليه ٣٩/١ إلى ذى الإصبع العدواني . ومصدر هذا تهذيب الألفاظ ٢١٠ . وانظر الخزانة ٤٠٦/٢

وبيت أُمِّيَّة :

بالوارث الباعث الأموات قد ضُمَّتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرٍ الدَّهَارِ (١)
كذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل ؛ نحو قوله :
فما نبأ إذا ما كنتِ جارتنا أَلَّا يحاورنا إِلَّاكَ دَبَّارٌ (٢)

- فإن قلت : زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل ، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل ، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل ، فهلاً ذلك ذلك على خلاف مذهبك ؟

- قيل : لما كانوا متى قَدَرُوا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل ، غلب حكم المتصل ، فلما كان كذلك عوضوا منه أَنْ جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل ؛ كما قبلوا الباء إلى الواو في نحو الشَّرْوَى ، والفَتْوَى ؛ لكثرة دخول الباء على الواو في اللغة .

- ومن ذلك قولنا : « أَلَا قد كان كذا » ، وقول الله سبحانه : ﴿ أَلَا لَهُمْ يَتُونُ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣) ، فد (أَلَا) هذه فيها هنا شيطان : التنبيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً (لا غير) ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها . وذلك نحو قول الله عز اسمه : (أَلَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) (٤) ، وقول الشاعر :

- أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى لَهْنًا مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيمِ (٥)

- (١) انظر ص ٣٠٧ من الجزء الأول .
(٢) سقط في ش ، ب ،
(٣) آية ٥ سورة هود .
(٤) في ش ، ب : « جاء » .
(٥) في أ : « لا غيره » .
(٦) سقط في أ .
(٧) آية ٢٥ سورة النمل . والاستشهاد بالآية على تخفيف أَلَا . وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وابن عباس وآخرون . وقراءة العامة : أَلَا يسجدوا ، بتشديد (أَلَا) .
(٨) انظر ص ٣١٥ من الجزء الأول .

ومن ذلك واو العطف ؛ فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع . فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع ، وخُلِيت عنها دلالة العطف ؛ نحو قولهم : استوى المساء والخشبة ، وجاء البرد والطياسة .

ومن ذلك فاء العطف ؛ فيها معنيان : العطف ، والإتباع . فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت للإتباع . وذلك قولك : إن تقم فأنا أقوم ، ونحو ذلك .

ومن ذلك همزة الخطاب في (هاء يا رجل) ، و (هاء يا امرأة) ؛ كقولك : (هالك) و (هالك) فإذا ألحقها الكاف جرّدتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبدا . وهو قولك : هاءك ، وهاءك ، وهاءك ، وهاءكم . ومن ذلك (يا) في النداء ؛ تكون تنبيها ، ونداء ، في نحو يازيد ، ويا عبد الله . وقد تجزدها من النداء للتنبيه البتة ؛ نحو قول الله تعالى : (ألا يا عبادوا) ^(١) [كأنه قال : ألا ها عبادوا] .

وكذلك قول المجاج :

• يا دار سلمى يا اسلمى شم اسلمى ^(٢) •

إنما هو كقولك : ها اسلمى . وهو كقولهم : (هلم) في التنبيه على الأمر . وأما قول أبي العباس : إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا فردود عندنا . وقد كرّر ذلك أبو علي ^(٣) في غير موضع ، ففنيّا عن إعادته .

(١) سقط في أ . (٢) هذا مطلع أرجوزة له في الديوان ٥٨ . وقوله : « يا دار سلمى » كذا في ش . وفي أ ، ب ، ش : « يا دارمى » . (٣) في أ ، ب ، ش : « مردود » . ووجه رده أن في حذف المتأدى مع حذف الفعل الذي تاب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجماعا . وقد بسط الكلام على هذا أبو حيان في البحر ٦٩/٧ (٤) في ش : « ذكر » .

باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان

هذا باب من العربية غريب الحديث، أراه أبو علي، رحمه الله تعالى . وقد كنتُ شرحت حاله في صدر تفسيرى أسماء شعراء الحناسة بما فيه مَنع ، إلا أنا أردنا ألا نُحِلَّ كتابنا هذا منه لإغرابه، وحسن التنبيه عليه .

- اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني . والأعيان هي الأشخاص ؛ نحو : زيد ، وجعفر ، وأبي محمد ، [وأبي القاسم ^(٢)] ، وعبد الله ، وذو النون ، وذو يزن ، وأعوج ، [وسبيل ^(٣)] ، والوجه ، ولاحق ، وعلوى ، وعتوة ^(٤) ، والجدي ، و [شدقم ^(٥)] ، وعثمان ، ونجران ، والجهاز ، والعراق ، والنجم ، والديوان ، والثريا ، وزيق ^(٦) ، والجرباء ^(٧) . ومنه نحو للشمال ؛ لأنها على كل حال جسم ، وإن لم تكن مرئية .

١٠

وكما جاءت الأعلام في الأعيان ، فكذلك أيضا قد جاءت في المعاني ؛ نحو قوله ^(٨) :

أقول لما جاني نغره سبجان من علقمة الفاجر

فسبجان [اسم ^(٩)] علم لمعنى البراءة والتزيه ، بمنزلة عثمان ، وعمران .

١٥

- (١) سقط في أ . وتفسير أسماء شعراء الحناسة طبع في دمشق باسم (المهيج) . وانظر ص ٦٢ من مقدمة (الخصائص) . وهذا البحث في المهيج ص ١١ .
- (٢) سقط في أ .
- (٣) هو اسم فارس . (٤) في ش : « نجد » . (٥) من أسماء السماء .
- (٦) أى الأعشى . وانظر (الصبح المنير) ١٠٤ وما بعدها . وهو معنى علقمة بن ملاثة بهجوه ويتصرف لأمير بن الطفيل . وقوله : « نغره » و « الفاجر » في الديوان : « بخره » و « الفاجر » .
- (٧) سقط في أ ، م . (٨) ش : « بمعنى » .

٢٠

ومنه قوله ^(١) :

وإن قال غاو من تتوخ قصيدة بها جرب عُدت على يزوبرا

سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبر) فقال : علّقه علما على القصيدة ،
فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ؛ كما أجمع في (سبحان) التعريف والألف والنون .

ومنه — فيما ذكره أبو علي — ما حكاه أبو زيد من قولهم : كان ذلك
الفينة ، وفينة ، ونَدَرى ، والنَدَرى . فهذا مما اعتقب عليه تعريفان : العَلَمِيَّة ،
والألف واللام . وهو كقولك : شعوب ، والشُعوب للمِنيَّة . [وعَرُوبَة ^(٢) والعُرُوبَة] .
كما أن الأول كقولك : في الفَرط والحين . [ومثله ^(٣) غُدوة] جعلوها علما للوقت .
وكذلك أعلام الزمان ، نحو هَمَفر ، ورَجَب ، وبقية الشهور ، [وأوّل ^(٤) وأهون
وجَبّار ، وبقية تلك الأسماء] .

ومنه أسماء الأعداد ، كقولك : ثلاثة نصف ستة ، وثمانية ضعف أربعة ،
إذا أردت قدر العدد لا نفس المعداد ، فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى .
ومنه ما أنشده صاحب الكتاب من قوله ^(٥) :

أنا اقتسمنا خططينا بيننا فعملت برة وأحتملت بفار

(١) أي ابن أحر ، كما في اللسان (زبر) . وفي (شرح المفصل لابن عيش) ٣٨/١ نسبة الطرماح .
وانظر الخزانة ٣٧٩/٤ ففيها بيتان قريبان من هذا في قصيدة للفرزدق . وانظر (المخصص) ١٨٣/١٥
رفوله : « عدت علي يزوبرا » أي باجمعا وكليهما .

(٢) سقط في شرح . وعروبة والعروبة يوم الجمعة . وانظر ص ٣٧ من الجزء الأول .

(٣) سقط في ٩ . (٤) في ش : « مثله » .

(٥) أي الثابتة ، يجوز زرع بن عمرو الكلابي ، وكان لقي الثابتة بسوق عكاظ ، وحسب إليه الفدر
بني أسد ، فأب عليه الثابتة . وقبل البيت :

أُطِيت يوم عكاظ حين لقيتني تحت الفبار فاعططت غباري

فقله : « أنا اقتسمنا ... » مقول قوله : « أُطِيت » . وانظر الخزانة ٦٨/٣ .

فبَرَّة اسم علم لمعنى البرّ، فلذلك لم يصرف للتعريف والتأنيث . وعن مثله مُدِل
بغار، أى عن بَجْرَة . وهى عَلم غير مصروف ؛ كما أن بَرَّة كذلك . وقول سيويه :
إنها معدولة عن الفَجْرَة تفسيرا على طريق المعنى ، لا على طريق اللفظ . وذلك
أنه أراد أن يعرف أنه معدول عن بَجْرَة علما ، ولم تستعمل تلك علما فيُرى ذلك ،
فعدّل عن لفظ العلية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد . وكذلك لو عدلت عن
بَرَّة هذه لقلت : برار ، كما قال : بغار . وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن
حاذمة وقاطمة ، وهما علما ؛ فكذلك يجب أن تكون بَغَار معدولة عن بَجْرَة
علما أيضا .

ومن الأعلام المعلقة على المعانى ما استعمله النحويون فى عباراتهم من المثل
المقابل بها المثلثات ؛ نحو قولهم : (أفعل) إذا أردت به الوصف وله (فعلاء)
لم تصرفه . فلا تصرف أنت (أفعل) هذه ؛ من حيث صارت علما لهذا المثال ؛
نحو أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض . فتجرى (أفعل) هذا بجرى أحد ،
وأصرم عاكبين . وتقول : (فاعلة) لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة .
فلا تصرف (فاعلة) ؛ لأنها عَلم لهذا الوزن ، بجرى فاعلة وعاتكة . وتقول :
(فعلان) إذا كانت له (فعلى) فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة . فلا تصرف
(فعلان) هذا ؛ لأنه عَلم لهذا الوزن ، بمتزلة حذان ، وحططان . وتقول : وزن
طلحة (فعلة) ، ومثال عيثران (فعيلان) ، ومثال إسحاز (إفعال) ، ووزن إستبق
(استفعل) ، ووزن طريقة (فميلة) . وكذلك جميع ما جاء من هذا الطرز .
وتقول : وزن إبراهيم (فملايل) تنصرف هذا المثال ، لأنه لا مانع له من الصرف ؛

- (١) انظر الكتاب ٢/٣٩ . (٢) سقط فى ش ، ب . (٣) فى ش : « هذا » .
(٤) فى أ : « علم » . (٥) فى أ : « بجرى » .
(٦) هو بقل يسن عليه المال ، أى الإبل .

ألا ترى أنه ليس فيه أكثر من التعريف، والسبب الواحد لا يمنع العرف .
ولا تصرف إبراهيم للتعريف والمُعْجَمَة . وكذلك وزن جَبْرَيْل (فعليل) فلا تصرف
جبرئيل، وتصرف مثاله . والمُعْجَمَة فيه زائدة؛ لقولهم : جبريل . وتقول : مثال
جعفر (فعل) فتصرفهما جميعا؛ لأنه ليس في كل واحد منهما أكثر من التعريف .
وقد يجوز إذا قيل لك ما مثال (أفكلي) أن تقول : مثاله (أفعل) فتصرفه
حكاية لصرف أفكلي؛ كما جررته حكاية لجسره ؛ ألا تراك إذا قيل لك : ما مثال
ضرب ، قلت : فُعل ، فتحكي في المثال بناء ضرب ، فتبنيه كما بنيت مثال المبني ،
كذلك حكيت إعراب أفكلي وتتوينه فقلت في جواب ما مثال أفكلي : مثاله
أفعل ، فجررت كما صرفت . فأعرف ذلك .

ومن ذلك قولهم : قد صرحت بيمينان، وجهدان . فهذا علم لمعنى الجهد .
ومنه قولهم : أتى على يلبان . فهذا علم للبعد؛ قال :
تسام ويذهب الأقوامُ حتى يقال أتوا على ذى يلبان^(٥)

فإن قلت : ولم قلت الأعلام في المعاني، وكثرت في الأعيان؛ نحو زيد، وجعفر،
وجميع ما علق عليه علم وهو شخص؟ قيل : لأن الأعيان أظهر للحاسة، وأبدى إلى
المشاهدة، فكانت أشبه بالعلمية مما لا يرى ولا يشاهد حسا، وإنما يعلم تأملا^(٦)
وأستدللا ، وليست كعلوم الضرورة للشهادة .

(١) سقط في أ . (٢) هذا مثل يضرب للأمر إذا بان وصرح ووضع بعد التباسه .

(٣) كذا في شـ . وفي غيرها : « وهو » . (٤) في أ : « لمجرب » .

(٥) هذا لا يعرف قائله . وفي اللسان أن الكسائي كان يشتد في رجل يطيل النوم . يعني أنه أطال

النوم بمعنى أحياه في سفرهم حتى صاروا إلى موضع لا يعرفه . وقوله : « يذهب الأقوام » في هامش (سفر
السعادة) عند هذا البيت : « الزاوية : يدلج الأقوام » وهذا من نسخة صاحب الخزائن المحفوظة بالدار .

(٦) في أ : « وكانت » . (٧) في أ : « حيا » . (٨) في أ : « كتملي » .

باب في الشيء يَرِدُ مع نظيره مُورِدَه مع نقيضه^(١)

وذلك أضرب

- منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة ؛ نحو رجل علامة ، وأمرأة علامة ، ورجل نَسابة ، وأمرأة نَسابة ، ورجل هُمزة لَمْزَة ، وأمرأة هُمزة لَمْزَة ، ورجل صُرورة ، وفُرُوقَة ، وأمرأة صُرورة ، وفُرُوقَة ، ورجل هِلابة قَفَاقَة ، وأمرأة كذلك . وهو كثير .

- وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، بفعل تأنيث الصفة أمانة^(٢) لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً . يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فُرُوقَة إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف في المذكر ، فيقال : رجل فُرُوق ؛ كما أن التاء في [نحو امرأة]^(٣) قائمة ، وظريقة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضح .

- ونحو من تأنيث هذه الصفة^(٤) ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم العين في نحو حَوِّلَ ، وصَيِّدَ ، واعتسَوْتُوا واجتوروا ؛ إذنا بأن ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه . وهو آحَوِّلَ ، وآصَيِّدَ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ،

(١) كذا في ١ . وفي غيرها : « وروده » . وهذا الباب في (الأشباه والنظائر) ١/ ٣٣٠ .

(٢) سقط في ١ . والمبالغة والقفاة كلاهما الأحق المخلط ، الذكر والأنثى في ذلك سواء .

(٣) في ١ : « أمثلة » . (٤) في شـ : « أو » .

(٥) زيادة في شـ . (٦) سقط في غيرش ، ١ .

(٧) كذا في ١ . وفي غيرها : « الصيغة » .

وكما كُثرت الألفاظ لتكرير المعاني ؛ نحو الزلزلة ، والصلصلة والصرصرة . وهذا باب واسع .

ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة . وذلك نحو رجل خَصَم ، وأمرأة خَصَم ، ورجل عدل ، وأمرأة عدل ، ورجل ضيف ، وأمرأة ضيف ، ورجل رضا ، وأمرأة رضا . وكذلك ما فوق الواحد ؛ نحو رجلين رضا ، وعدل ، وقوم رضا ، وعدل ؛ قال زهير ^(١) :

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يَقْلُ سَرَوَاتُهُمْ هُمْ بَيْلَسْنَا فَهُمْ رَضًا وَهُمْ عَدْلٌ ^(٢)

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قِبَل المصدرية ؛ فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وُصِفَ بجميع الجنس مبالغة ؛ كما نقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياضة والنبل ، ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم والجلود ، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجمع ؛ تمكينا (لهذا الموضع) ، وتوكيدا .

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به . وذلك نحو قوله : — أنشدناه أبو علي — :

أَلَا أَصْبَحْتَ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنْتَ عَلَيْنَا وَالضَّيْنِ مِنَ الْبَخْلِ ^(٣)

- ١٥ (١) كذا في أ . وفي غيرها : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش : « رجلان » . (٣) بُت في ش ، وسقط في غيرها . (٤) من قصيدته التي مطلعها : صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلموا وأيقن من سلمى التمايق والتقل قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المزنيين . وانظر الديوان (الدار) ١٠٧ .
- (٥) في ش : « الصيغة » . (٦) في ش : « الجمع » . وسقط في غيرها . (٧) سقط في أ . (٨) نسبة في اللسان (ضنن) إلى البعث . وقد أورد ابن قتيبة في الشعراء للبيث أربعة أبيات غل هذه (البري) ، وليس منها البيت « ونورد غير ممزوجة (أما إلى ابن الجبري) ٧٢/١ .
- ٢٠٠

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم ، ومَـطِين من الخير ، وهى مخلوقة من البخل ^(١) .
وهذا أوفق ، معنى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد به : والبخل من الضنين .
لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس فى القلب .
ومنه ما أنشدناه أيضا من قوله :

* وهن من الإخلاف قبلك والمطيل ^(٢) *
و [قوله] : ^(٣)

* وهن من الإخلاف والولعاب ^(٤) *
وأقوى التأويلين فى قولها ^(٥) :

* فإنما هى إقبال وإدبار *

١٠ أن يكون من هذا ، أى كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار ، لاعلى أن يكون من باب
حذف المضاف ، أى ذات إقبال وذات إدبار . ويكفيك من هذا كله قول الله
— عز وجل — ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ^(٦) وذلك لكثرة فعله إياه ، واعتياده له .
وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِقَ العَجَلُ من الإنسان ؛ لأنه أمر قد

(١) فى أ : « مخلوقة » . (٢) كذا فى أ ، ش . وفى غيرها : « مطيله » . (٣) سقط فى ش .

١٥ (٤) نسبة فى اللسان (ولع) إلى البعث ، وكأنه من القصيدة التى فيها البيت السابق .

(٥) سقط فى غير ش ، أ . (٦) صدره — كما فى اللسان (ولع) — :

* خلاصة المبتدئ كناية المتي *

والولعان : الكذب . وانظر (إصلاح المنطق) طبعة المعارف ٢٩٨ ، ر (شواهد ابن السيرافى) .

(٧) أى الخنساء فى رثاء أخيهما صخر ، وصدره :

٢٠ * ترتع ما رعت حتى إذا أذكرت *

وانظر الخزنة ٢٠٧/١ (٨) فى أ : « تكون » . (٩) كذا فى أ . وفى غيرها : « خلقت » .

(١٠) آية ٣٧ سورة الأنبياء .

أطرد وأتسع، فحمله على القلب يتعد في الصنعة، و (يصغر المعنى) ^(١) . وكأن هذا الموضوع لما خفى على بعضهم قال في تأويله : إن العجل هنا الطين . ولعمري إنه في اللغة كما ذكر؛ غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة ؛ ألا تراه — عز أسمة — كيف قال عقبه (سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ) فنظيره قوله تعالى (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ^(٢)) ، (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ^(٣)) ؛ لأن العجلة ضرب من الضعف ؛ لما تؤذن به من الضرورة والحاجة .

فلما كان النرض في قولهم : رجل عدل، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر وأجلنس جليل الأفراد والتذكير أمانة للمصدر المذكر ^(٤) .

فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا ؛ نحو الزيادة ، والعبادة ^(٥) ، والفضولة ، والجهومة ، والتحمية ، والموجدة ، والطلاقة ، والسبابة . وهو كثير جدا . فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا ، فما هو في معناه ، ومجول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته .

قيل : الأصل — لقوته — أحمل لهذا المعنى ، من الفرع لضعفه . وذلك أن الزيادة ، والعبادة ^(٦) ، والجهومة ، والطلاقة ، ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها . وليس كذلك الصفة ؛ لأنها ليست في الحقيقة مصدرا ؛ وإنما هي متأولة عليه ، ومزدودة بالصنعة إليه . فلوقيل : رجل عدل، وامرأة عدلة ^(٧) — وقد جرت صفة

(١) في (الأشياء السيوطي) : « يصغر المعنى » . (٢) آية ١١ سورة الإسراء .

(٣) آية ٢٨ سورة النساء . (٤) كذا في ش . وفي غيرها : « يؤذن » .

(٥) في أ : « المصدر » . (٦) كذا في أ ، هـ . وسقط في غيرها .

(٧) في ش : « القيادة » . (٨) في ش : « بها » .

(٩) في أ : « عدل » وهو خطأ في النسخ .

كما ترى — لم يؤمن أن يُظنَّ بها أنها صفة حقيقية ؛ كصِّبْعة من صعب ، ونُدْبَة من نذب ، ونخمة من نخم ، ورطبة من رطب . فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر ؛ نحو الجهمومة ، والشهومة ، والطلاقة ، والخلاقة .
فالأصول القوَّتْها يتصرف فيها ، والفروع لضعفها يتوقف بها ، ويُقصر عن بعض ما تنسّوْه القوة لأصولها .

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل ، وامرأة مدلّة ، وفرس طوْعَة القياد ، وقال أُمِيَّة — أنشدناه :-

والحِية ألحفتة الرِّقْشاء أخرجهَا من بيتها آيّنات الله والكلم^(٣)

قيل : هذا مما نخرج على صورة الصفة ؛ لأنهم لم يؤثروا أن يعددوا كلّ البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذْكُره ومؤنّثه ، بخرى هذا في حفظ الأصْل ، والتلفت إليها ، (للباقة لها) ، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتل على أمّ له ؛ نحو استحوذ ، وضَيْنُوا — وقد تقدّم ذكره — ومجرى إعمال صُنْته وعُدْته ، وإن كان قد قيل إلى (قُلت)^(٥) لما كان أصله (قَعَت) . وعلى ذلك أنث بعضهم فقال : خصمة ، وضيّفة ؛ وجمع ، فقال :

يا عينِ هَلَّا بكيّتِ أرْبَدَ إذ قنّا وقام الخِصومُ في كَبِدِ

وعليه قول الآخر :

إذا نزل الأضياف كان مَعْدُوْرًا على الحىّ حتى تستقلّ مرأجله^(٧)

(١) سقط في أ . (٢) كذا في ش ، أ . وفي غيرها : « والأهزل » .

(٣) انظر ص ١٥٤ من الجزء الأزل . (٤) في أ : « لناواة بها » .

(٥) كذا في أ ، ش . وفي غيرها : « جمعوا » .

(٦) كذا في أ ، ش . وفي غيرها : « قال » . والفاصل هو ليد . وانظر الأغاني ١٣٣/٥ ،

والديوان ١٩/١ ، والمسط ٢٩٨ ، والكامل ١٦٧/٨ (٧) انظر ص ١٢٠ من هذا الجزء .

الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضا وليس كقوله ^(١) :

* وأسيافنا يقطرون من تجدة دما *

في أن المراد به معنى الكثرة . وذلك أمدح ، لأنه إذا قرئ الأضياف وهم قليل
بمراجل الحى أجمع ، فساظنك به لو نزل به الضيفان الكثيرون !

فإن قيل : فلم أنت المصدر أصلا ؟ وما الذى سوغ التانيث فيه مع معنى
العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجبت إلى الاعتذار له بقولك ^(٢) :
إنه أصل ، وإن الأصول تحمّل ما لا تحمله الفروع ؟

قيل : علّة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر
أجناس للمعاني ^(٣) ، (كما غيرها) أجناس للأعيان ؛ نحو رجل ، وفرس ، وغلام ، ودار ،
وبستان . فكأن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تانيث ^(٤)
في معناها ؛ نحو غرفة ، ومشرقة ^(٥) ، وعلية ، ومروحة ، ومقرمة ^(٦) ؛ كذلك جاءت أيضا
أجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى . وذلك نحو المحمّدة ، والموجدة ، والرشاقة ،
والجباة ^(٧) ، والضئولة ، والجهومة .

(١) أى حسان بن ثابت رضى الله عنه . وصدره :

* لنا الجففات الثريلعين فى الضعى *

راظر الخزانة ٢/٤٣٠ ، وسيبويه ٢/١٨١

(٢) كذا فى ١ . وفى غيرها : « جا » . (٣) سقط فى شرح .

(٤) كذا فى د ، هـ ، والأشياء . وفى أ : « وذلك » .

(٥) فى الأشياء : « كما أن غيرها » . (٦) كذا فى أ . وفى د ، هـ : « وكا » .

(٧) المشرقة — مثله الراى — : موضع القعود فى الشمس بالثناء . (٨) هى ستر رفيق .

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . والجباة كأنه يريد جا نقل الروح ، من الجبس للثقل الروح ، والردى ،

وإن لم يرد . فعل ولا مصدر . وفى أ : « الجباة » .

نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف به ، لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عاده أن يفرق فيه بين مذكّرهُ ومؤنثه ، وواحد وجماعته ، قبيحا ولا مستكراها ، أعني ضيفة وخصمة ، وأضيفا وخصوما ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة ، وأعلى في الصنعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ ^(١) .

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكإله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ؛ كما يجب للمصدر في أول أحواله ؛ ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للبالغة فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكرّمات . فكان ذلك يكون نقضا للغرض ، أو كالنقض له . فلذلك قبل حتى وقع البغذار لما جاء منه مؤنثا أو مجموعا .

ومتا جاء من المصادر مجموعا ومعملا أيضا قوله :

* مواعيد عُزُوق أخاه بيثرب *

و (بيثرب)

ومنه عندي قولهم : تركته بملاحس البقر أولادها . فالملاحس جمع مَلَحَس ؛ ولا يخلو أن يكون مكانا ، أو مصدرا ، فلا يجوز أن يكون هنا مكانا ؛ لأنه قد عمل

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « جرى » . (٢) كذا في أ . وفي غيرها « وحل » .

(٣) في أ : « ضيفا » . (٤) آية ٢١ سورة ص . (٥) في أ : « لمبالغة » .

(٦) في أ : « قولهم » . (٧) هذا بحزب أئله :

* وراعتني مالا أحاول فهمه *

وهو من أبيات الشايع أوردها في (فرحة الأديب) في المقتوعة ٣٤ . وقد روى ابن السبكي : « بيثرب » بالثاء والراء المفتوحة ، فرّده عليه صاحب الفرحة وذكر أن الرواية « بيثرب » أمم مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام .

في الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل في المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه .
وإذا كان الأمر على ما ذكرنا، كان المضاف هنا محذوفاً مقسماً، وكأنه قال :
تركته بمكان ملاحس البقر أولادها، كما أن قوله :

وما هي إلا في إزارٍ وعِلقة مُقارَين هَامٍ على حَى خَنَمًا^(١)

محذوف المضاف، أي وقت إغارة ابن همام على حَى خَنَمٍ؛ ألا تراه قد عداه إلى
[على] في [قوله] (على حَى خَنَمًا) . فـ (ملاحس البقر) إذا مصدر مجموع معمل
في المفعول به؛ كما أن (مواعيد عرقوب أخاه يثرب) كذلك . وهو غريب .
وكان أبو علي - رحمه الله - يورد (مواعيد عرقوب) مورد الطريف
المتعجب منه .
فأما قوله :

قد جرّبه فما زادت تجاربهم أباً قدامة إلا المجد والفتن^(٢)

(١) نسب هذا البيت ابن السراي إلى حميد بن ثور، ولا يوجد في نسخة حميد التي في ديوانه المطبوع
في الدار . وقد رد عليه ذلك صاحب (فرحة الأديب) فقال : « غير ابن السراي » قصيدة حميد الميحية
التي أتوها :

سل الزبع أني يميت أم سالم وهل عادة الربيع أن يتكلم
فخوم أن هذا البيت منها ... والبيت للطاح بن عامر بن الأعم بن خويلد العقيلي، وهو شاعر مجيد، وله
مقطعات حسان . قال الطاح العقيلي :

عرفت لسلوى رسم دار تحالها ملاعب جَنٍّ أركناها منبها
وصعدى بسلى والشباب كأنه عيب تم في رية فتسوها
وما هي إلا ذات وتر وشوذر مقارَين هَامٍ على حَى خَنَمًا

والعلقة : قيس بلاكين، أو هو ثوب صغير الصبيان، والشوذر : ثوب بلاكين تلبسه المرأة، والوتر تلبسه
الجارية قبل أن تدرك . وانظر الكامل ٢/٢٦٠، وتاريخ ابن الأثير ١/٧ .
(٢) سقط ما بين الحاصرين في غير أ .

(٣) من قصيدة للأشعثي في مدح هوزة بن علي . والفتح : الكرم والعطاء والجلود الواسع . وانظر
(الصبح المنير) ٧٢ وما بعدها . وقوله : « قد جرّبه » في أ : « كم جرّبه » .

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوبا بـ (زادت) أي فـا زادت أبا قدامة تجار بهم إياه إلا الحمد . والوجه أن ينصب بـ (تجار بهم) ؛ لأنه العامل الأقرب ، ولأنه لو زاد إعمال الأول لكان حراً أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فـا زادت تجار بهم إياه أبا قدامة إلا كذا ؛ كما تقول : (ضربت فأوجعته زيدا) ، وتضعف^(٤) (ضربت فأوجعت زيدا) على إعمال الأول . وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده ، وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه ؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب .

فإن قلت : أ كنتي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني ؛ قيل لك : فإذا كنت مكتفياً مختصراً فاكثفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفاؤك بإعمال الأول الأبعد . وليس لك في هذا مالك في الفاعل ، لأنك تقول : لا أضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرها ، فتعمل الأول فتقول (قام وقعدا أخواك) . فأما المفعول فنه بُدْ ، فلا يلغى أن يتباعد بالعمل إليه ، وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه . ومن ذلك (فرس وساع) الذكر والأنثى فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقـة ضامر . وجمـل ضامر ، وناقـة بازل ، وجمـل بازل ، وهو لباب قومه ، وهـي لباب قومها ، وهـم لباب قومهم ؛ قال جرير :

تُدري فوق منيها قرونا
على بشر وأنسة لباب^(٨)

(١) في ش : «تسبه» : (٢) في ش : «لأنها» . ورى أين جنى يميز إعمال المصدر مجوعاً ، فقد سَوَّاهُ بال فعل ، والمتأخرون من النحاة لا يرون هذا ، ويعملون إعمال التجارب إذا عمل شاذاً . وقد وافق أين جنى بعض المتأخرين كابن عصفور . وانتظر الأشعري والصبان عليه . (٣) كذا في أ ، ش . وفي غيرها : «يقول» . (٤) أي تسبه إلى الضعف . وضبط في أ : «تضعف» بصيغة مضارع الثلاثى أى تضعف هذه الصيغة . وفي الأشياء : «يضعف» . (٥) في ش «بمبول» . (٦) كذا في ش . وفي هـ «تخدم» وسقط في أ . (٧) ذرى : «المفعول» . (٨) ورد في الديوان مفرداً . وجاء في اللسان (ليب) . وفي اللسان «تدري» بصيغة المبني لفاعل ، وفي ش : «تجهر» وضبط في أ بصيغة المبني للمفعول . وكان معنى تدريه القرون من الشر تسريحها وترجيلها .

وقال ذو الرمة :

سَبَحَلا أبا شَرَحِينَ أَحيا بَنَاتِهِ مَقَالِيَتُهَا فَهِيَ الْأُبَابُ الْحَبَائِثُ^(١)

فَأَمَّا نَاقَةُ هِجَانَ ، وَنُوقُ هِجَانَ ، وَدِرْعُ دِلَاصَ ، وَأَدْرَعُ دِلَاصَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛
فَإِنْ فِعَالًا مِنْهُ فِي الْجَمْعِ تَكْسِيرُ فِعَالٍ فِي الْوَاحِدِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ
مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ تَقْدِيرُهُ .

باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف

هَذَا الْبَابُ يَنْفَصِلُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ بِأَنْ ذَلِكَ تَبِعَ فِيهِ اللَّفْظُ مَا لَيْسَ وَفَقًا لَهُ ؛
نَحْوُ رَجُلٍ نَسَابَةٍ ، وَامْرَأَةٍ عَدَلٍ . وَهَذَا الْبَابُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ بِلَفْظٍ تَبِعَ لَفْظًا ،
بَلْ هُوَ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : غَاضُ الْمَاءِ ، وَغَضَّتُهُ ؛ سَوَّوْا فِيهِ بَيْنَ الْمُتَعَدِّي
وغير المتعدي . وَمِثْلُهُ جَبَرْتُ يَدَهُ ، وَجَبَرْتَهَا ، وَعَمَّرَ الْمَنْتَرِلُ ، وَعَمَّرْتَهُ ، وَسَارَ الدَّابَّةُ ،
وَسَرْتَهُ ، وَدَانَ الرَّجُلُ وَدِنْتَهُ ، مِنَ الدِّينِ فِي مَعْنَى أَدِنْتَهُ — وَعَلَيْهِ جَاءَ (مَدْيُونُ)
فِي لُغَةِ التَّيْمِيمِيِّينَ — ، وَهَلَكَ الشَّيْءُ وَهَلَكْتُهُ ؛ قَالَ الْعَجَّاجُ :
* وَمَهْمُهُ هَالِكٌ مِنْ تَعَرَّجًا *^(٢)

(١) هَذَا فِي وَصْفِ لُحْلِ الْإِبِلِ . وَالسَّبِيلُ : الضَّمُّ ، وَالشَّرْحُ : نَتَاجُ السَّيِّئَةِ مِنَ أَوْلَادِ الْإِبِلِ .
وَالْمَقَالِيَتُ جَمْعُ الْمَقَالَتِ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يَمِيشُ لَهَا رَدٌّ . يَقُولُ : إِنْ الْمَقَالِيَتُ إِذَا طَرَفَهَا هَذَا الْفِعْلُ عَاشَ نَسْلُهُ
مِنْهَا ، فَهِيَ يَحْيِيْنَ بَنَاتُهُ لَذَلِكَ . وَالْحَبَائِثُ : يَحْيِيْسَهَا مِنْ يَمْلِكُهَا فَلَا يَخْرِجُهَا مِنْ مَلِكَةٍ . وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ
٣٢١ وَالْمَخَصَصَ ١٧ / ٣٣٠

(٢) د ، هـ : « مَقْصَلٌ » . (٣) ث : « فَنَ » .
(٤) بِسْمَدٍ : * هَالِكَةٌ أَهْوَالُهُ مِنْ أَدْبَلَا *

وَهُوَ مِنْ أَرْجَوِيَّتِهِ الَّتِي أَتَتْهَا :
* مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجِسُوا قَدْ شَجَا *

وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ ٧

فيه قولان : أحدهما أن (هالكا) بمعنى مُهلك ، أى مُهلك مَنْ تَمَزَج فيه .
والآخر : ومهمه هالك المتمزجين فيه ؛ كقولك : هذا رجل حسن الوجه ،
فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيء وهبطته ؛ قال :
ما راعنى إلا جَنَاحُ هابطٍ على البيوت قَوَّله العُلايطا^(١)

- أى مهبطا قوطه . وقد يجوز أن يكون أراد : هابطا بقوطه ، فلما حذف حرف
الجزء نصب بالفعل ضرورة^(٢) . والأول أقوى .

فأما قول الله سبحانه (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهِيطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ^(٣)) فاجود القولين فيه أن
يكون معناه : وإن منها لَمَّا يَهِيطُ مَنْ نظر إليه لخشية الله . وذلك أن الإنسان
إذا فكَّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاهل وتخشع^(٤) ، وهبطت نفسه ؛ لعظم ما شاهد .
فنسب الفعل إلى تلك الجبارة ، لَمَّا كان السقوط والخشوع مسببا عنها ، وحادثا
لأجل النظر إليها ؛ كقول الله سبحانه (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى^(٥))
وأنشدوا بيت الآخر^(٦) :

فأذكرى موقفى إذا التقت الخبيد
لُ وسارت إلى الرجال الرجالا^(٧)

أى وسارت الخليلُ الرجالُ إلى الرجال .

- ١ • (١) جَنَاح : اسم راع . والقوط ، القطيع من الغنم . والعلايط : القطيع أيضا وأغله نحسون .
(قوطه) مفعول هابط . والبيت صلة في اللسان (قوط) . وانظر (نوادير أبي زيد) ١٧٢
(٢) سقط في ش . (٣) آية ٧٤ سورة البقرة . (٤) ش : « خشع » .
(٥) آية ١٧ سورة الأتقال . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « قول » .
(٧) في اللسان (سار) البيت بهذه الصورة :

٢ • فأذكرن موضعا إذا التقت الخبيد
ل وقد سارت الرجال الرجالا

وقد يجوز أن يكون أراد: وسارت إلى الرجال بالرجال، لحذف حرف الجز،
فنصب . والأول أقوى . وقال خالد بن زهير :

فلا تفضين من سيرة أنت سيرتها ^(١) فأول راض مسيرة من يسيرها
ورجنت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجنتها ، وعاب الشيء وعيبته ، وهجمت
على القوم ، وهجمت غيري عليهم أيضا ، وعفا الشيء : كثر ، وعفوته : كثرته ، وففر
فاه ، وففر فوه ، وشحا فاه ^(٢) ، وشحا فوه ، وعثمت يده ، وعثمتها أى جبرتها على غير
استواء ، ومد النهر ، ومددته ؛ قال الله عز وجل (وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) ^(٣)
وقال الشاعر :

* ماء خليج مدّه خليجان ^(٤) *

وسرحت الماشية ، وسرحتها ، وزاد الشيء ، وزدته ، وذرا الشيء وذروته :
طيرته ، وخسف المكان ، وخسفه الله ، ودلّع لسانه ودلّعه ، وهاج القوم ،
وهجهم ، وطاح الرجل وطُحّته ، أى لطحته بالقيح — فى معنى أطحته ، ووفر

(١) هذا من شعر يقوله فى أبى ذؤيب المذلى . وكان يرسل خالدا إلى صدقة له نغانه فيها ، وقال
فيه شعرا . وكان أبو ذؤيب فعل ذلك برجل يقال عويم بن مالك كان أبو ذؤيب رسوله إليها نغانه فيها
فيذكره خالد هذا . وقبل هذا البيت :

ألم تنفضها من عويم بن مالك وأنت سنى نفسه وبجيرها
وانظر الأغاني (الدار) ٦ / ٢٧٧ . وقوله : « فأول » فى ١ : « أزل » .
(٢) كذا فى ١ ، ش . وفى ٥ ، هـ : « عاد ... عدته » .
(٣) يقال : شحاه فاه : فضحه ، وشحا فوه : افتتح .

(٤) آية ٢٧ سورة لقمان . (٥) فى اللسان : « خليج » هذا البيت :
إلى فى فاض أكف الفتيان فيض الخليج مدّه خليجان
وفى المخصص ١٠ / ٣٢ الشطر الشاهد فقط . وهو فى الجزء ١٥ / ٤ . منسوباً إلى أبى النجم .
(٦) الوارد فى اللسان والقاموس من مزيد المادة (طيحه) من الفعل (طي) .

الشيء ووفرته . وقال الأصمعي : رفع البعير وورفته — في السير المرفوع — وقالوا :
نقى الشيء ونقيته ، أى أبعدته ؛ قال القطامي^(١) :

* فأصبح جاراً كم قتيلاً ونافياً *

ونحوه نكرت البئر ونكرتها أى أقللت ماءها ، ونزفت ونزفتها .^(٢)

- فهذا كله شاذٌّ عن القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال ؛ إلا أن له عندى وجهاً
لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فلأنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه
وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان مُعَاناً مُقَدَّراً صار كَأَنَّ فعله لغيره ؛
الأتري إلى قوله سبحانه (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى)^(٣) نعم ، وقد قال بعض
الناس : إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه ، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم .
فلما كان قولهم : غاض الماء أن غيره أخاضه وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت
العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأَوَّل متعدياً ؛ لأنه قد كان فاعله
في وقت فعله إياه إنما هو مُشَاءٌ إليه ، أو مُعَانٌ عليه . فنخرج اللفظان لما ذكرنا نحو جأ
واحداً . فاعصره .

(١) كذا نسبه اللسان (نقى) إلى القطامي . وفي ديوان القطامي ٨٠ نسبه في يمين إلى الأعطل
في قصة . والبيان ما :

- لو كان جبل ابن طريف مطلقاً بأحق كرام أهدنوا فيها أمراً
أصبح جاراهم قتيلاً ونافياً أصم فزادوا في سامه وفرا
وفي ديوانه ٢٧١ البيت هكذا من قصيدة للأعطل :

لقد كان جاراهم قتيلاً وخافوا أصم فقد زادوا سامه وقرا

- (٢) الوارد في اللسان (نكرها) بالتشديد يضبط القلم .
(٣) آية ١٧ سورة الأحقال .

(٤) هو وصف من أشاءه إلى الشيء : إجلأه إليه ، وهو لغة في أجاهه ، وتنسب إلى تميم . وانظر
القاموس وشرحه (شياً) .

باب في نقض العادة^(١)

المعتاد المسالوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدّد كان أفضل متعدّياً ؛ لأن هذه الهمزة كثيراً ما تنجيء للتعدية . وذلك نحو قام زيد ، وأقمت زيدا ، وقعد بكر ، وأقعدت بكرًا . فإن كان فعل متعدّياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين ؛ نحو طعم زيد خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكر درهماً ، وأعطيته درهماً .

فأما كسى زيد ثوباً ، وكسوته ثوباً ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه يُنقل بالمِثَالِ ؛ ألا تراه نُقل من فعل إلى فعل . وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيراً ما يقتضيان على المعنى الواحد ؛ نحو جدّ في الأمر ، وأجدّ ، وصددته عن كذا ، وأصددته ، وقصر عن الشيء ، وأقصر ، وبحثه الله وأبحثه ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا : من الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضاً قِيلَ بفعل ؛ نحو كسى وكسوته ، وشترت عينه وشترها ، وعارت وعمرتها ، ونحو ذلك .

(١) رجم لهذا الباب السهول في (الأشياء والنظائر) ٣٣٨/١ هكذا : «ورد الشيء على خلاف العادة» . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ : «أكثر» وفي الأشياء : «كثر» .

(٣) أي بالوزن والبناء ، فوزن فعل — يكرس العين — لازم في هذه الأمثلة ، فإذا نقل إلى فعل — فتح العين — صار متعدّياً . وقد ذكر هذا الوجه من وسائل التمدية صاحب (المغنى) في آخر الباب الرابع ؛ وعبر عنه بحويل حركة العين ، ونسب القول به للكوفيين . ثم قال : «وهذا اعتقادنا من باب المطاوعة ؛ يقال : شترت فستر ، كما يقال : ثمره ثمر . رجمه كسوته الثوب فكسبه» . وقد قدم في الفصل السابق على هذا أن المطاوعة تنقض المطاوعة — يكرس الواو — عن المطاوعة — فتح الواو — درجة في التعدية ؛ كما نقول : ألبسته الثوب فلبسه ، وكسرت الإتا . فأنكسر .

(٤) في د ، هـ ، ز : «يقبآن» . (٥) أي اقلب جفنها . وشترها : قلب جفنها .

(٦) الضمير للعين ، أي أصابها بالور . و «عمرتها» أي أصبها بالور . وفي د ، هـ ، ز ، والأشياء : «غارت وعمرتها» . والذى في اللسان : «وأغار عيه وغارت تغور غوراً وغثوراً ، وغثوت : دخلت في الرأس» وترى أنه لم يحن فيه غار عيه دون هنز .

(١) هذا هو الحديث : أن (تنقل بالهمز)^(٢) فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله .
غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة ؛ فتجد فعل
فيها متعديا ، وأفعل غير متعد .

وذلك قولهم : أجفل الظلم ، وجفلة الريح ، وأشقى البعير إذا رفع رأسه ،
وشقته ، وأزف البئر إذا ذهب ماؤها ، وزقتها ، وأقشع الغسم ، وقشعته الريح ،
وأفسل ريئ الطائر ، ونسلته ، وأمرت الناقة إذا دَرَّ لبنها وصربها .^(٤)

ونحو من ذلك ألوت الناقة بذنبا ، ولوث ذنبا ، وصرَّ الفرس أذنه ، وأصرَّ^(٧)
بأذنه ، وكبه الله على وجهه ، وأكبَّ هو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عنها .^(٨)

فهذا نقض عادة الاستعمال ؛ لأنَّ فَعَلت فيه متعد ، وأفعلت غير متعد .^(٩)

١٠ وعلة ذلك — عندي — أنه جعل تعدى فعلت وجودُ أفعلت كالعوض لفعلت
من غلبة أفعلت لها على التعدى ؛ نحو لجلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته ؛ كما جعل
قَلَب الياء واوا في التَّقوى والرَّعوى والتَّنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول
الياء عليها ؛ وكما جعل لزوم الضرب الأقول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تأتما
أو محبونا ، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة

- (١) ج : « الحذ » . (٢) « تنقل » كذا في ش . وفي ز : « ينقل » و « بالهمز »
كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بالهمزة » . (٣) ظاهر الأسماء عنده أن الحديث من الظلم ،
ولا يقال هذا في الظلم . وفي اللسان « جفلت الريح السحاب » ، فكانه يريد . هذا فتكون الكتابة
في « جفلة » السحاب . (٤) أى سقط وتقطع . (٥) أى مسحت ضرعها لندز .
(٦) أى حركت ذنبا . (٧) أى سوى أذنه ونصبها للاستماع ، وذلك إذا جدَّ في السير .
(٨) في د ، ه ، والأشياء « عليها » . (٩) ش : « استعمال » . (١٠) انظر في هذه
الألفاظ ص ٨٧ ، ٣٠٧ من الجزء الأول .

السواكن فيه ، نحو مفعولن ومفعولان ومستغسلان ونحو ذلك مما التقي في آخره من من الضروب ما كان .

ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول ، وذلك نحو أحببته فهو محبوب ، وأجنته الله فهو مجنون ، وأزكته فهو مكرم ، وأكرهه فهو مكروز ، وأقره فهو مقروز ، وأرضه الله فهو مأروض ، وأملأه الله فهو مملوء ، وأضاده الله فهو مضود ، وأحمه الله - من الحمى - فهو محوم ، وأهمه - من الهم - فهو مهموم ، وأزعفته فهو مزعوق أى مذخور .

ومثله ما أئشده الله أبو علي من قوله :

إذا ما استحمت أرضه من سماءه جرى وهو مودوع وواعد مصدق وهو من أودعته . ويبنى أن يكون جاء على ودع .

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حُمل على هذا ؛ غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يحزنى ، ولا يقولون : حزننى ، إلا أن يجى المضارع يشهد للماضى . فهذا أمثل مما مضى . وقد قالوا فيه أيضا : محزن ، على القياس . ومثله قولهم : محب منه بيت عترة :

ولقد نزلت فلا تظنى غيره متى بمثلة المحب المكرم

(١) انظر في هذا (المزمع) ١٦٧/٢ (٢) أى أصابه بالكزاز . وهو تشنج يصيب الإنسان من شدة البرد ، وتقرية مودة . (٣) أى أصابه بالزكام . وانظر ص ١٠٧ من هذا الجزء . (٤) هذا من قصيدة خلفان بن ندية في (منشئ الطلب) (الجزء الأول) ، و(الأصميات) ٤٨ . وهو في وصف فرس . وأرض الدابة : أسفل قوائمها ، والسماء ظهره . واستحمام أرضه من الرق . وقوله : « مودوع » أى ساكن لا يجهد . وأصل مودوع مفعول من ودعه أى تركه ، فهو متروك من الزجر والضرب . وقوله : « واعد مصدق » أى يعد راكمه بمواصلة العدو ويصدق في وعده ، ولا يخفى فيه . وانظر اللسان (ودع) ومعاني ابن تينية . (٥) وذلك أن محزونا جاء فعله الثلاثى ، وإن قرن أيضا بالزيد استغناء به عن وصفه منه . والأمثلة السابقة ليس فيها هذا المعنى . (٦) هذا في مطلقته المشهورة .

ومثله قول الأخرى :^(١)

لأنكحن بيّة جارية خدبة
مكرمة محبة تجب أهل الكعبة

وقال الآخر :

ومن يناد آل يربوع يحب يأتيك منهم خير فتیان العرب
* المنكب الأيمن والردف المحب^(٢) *

قالوا : وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول - نحو أجنته الله فهو مجنون وأسله الله فهو مسلول ، وبابه - أنهم إنما جاءوا به على فعل ؛ نحو جئن فهو مجنون ، وزيم فهو مزكوم ، وسئل فهو مسلول . وكذلك بقيته .

فإن قيل لك من بعد : وما بال هذا خالف فيه الفعل مستندا إلى الفاعل
صورته مستندا إلى المفعول ، وعادة الاستعمال غير هذا ؛ وهو أن يجيء الضربان
معا في عدة واحدة^(٤) ؛ نحو ضربته وضرب ، وأكرمه وأكرم ، وكذلك مقاد هذا^(٥)
الباب ؟

(١) هي هند بنت أبي سفيان أخت معاوية رضى الله عنها . كانت ترقص ابنها عبد الله من زوجها الحارث بن نوفل بن عبد المطلب بهذا . وقد لقيه (يه) وهو حكاية صوت الصبي . و « خدبة » : ضففة . تقول : لأنكحن عبد الله جارية هذه صفها . وقولها : « تجب أهل الكعبة » أى تنلب نساء قريش بحسبها . وانظر اللسان (يب) . (٢) « يأتيك » كذا فى ج . وفى ش : « يأتك » . والمنكب : العريف على قومه أو رئيسهم ، والردف : الذى يتخلف الرئيس أو الملك وبعيه ، نحو الوزير . وفى اللسان (ردف) : « وكانت الرداقة فى الجاهلية لبنى يربوع ، لأنه لم يكن فى العرب أكثر إغارة على ملوك الحيرة من بنى يربوع . فصالحوهم على أن جعلوا لهم الرداقة ، ويكفوا عن أهل العراق الغارة . (٣) سقط فى س ، ه . (٤) فى س ، ه : « قاعدة » . وفى ج : « وعادة الاستعمال أن يستويا فى عدد الحروف » . وما هنا موافق لما فى اللسان (زحق) . (٥) فى ش : « مفاد » وما هنا موافق لما فى اللسان .

قيل : إنَّ العرب لما قَوِي في أنفسها أمرُ المفعول حتى كادَ يلحق عندها
 بَرَبَّةُ الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما : « وإنَّ كَانَا جميعاً يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ »^(١)
 خَصَّوْا المفعول إذا أَسَدَ الفعل إِلَيْهِ بِضَرِيَيْنِ مِنَ الصَّنْعَةِ : أَحَدَهُمَا تَغْيِيرُ صُورَةٍ^(٢)
 المثل مستنداً إلى المفعول ، عن صورته مستنداً إلى الفاعل ، والعيَّةُ واحدة ؛ وذلك
 نَحَوَ ضَرَبَ [زيد] وَضُرِبَ ، وَقَتْلَ وَقُتِلَ ، وَأَكْرَمَ وَأُكْرِمَ ، وَدَحْرَجَ وَدُحْرِجَ .^(٣)
 والآخر أنهم لم يَرْضَوْا ولم يَقْنَعُوا بهذا القَدْرِ مِنَ التَّغْيِيرِ حَتَّى تَجَاوِزُوهُ إِلَى أَنْ غَيَّرُوا^(٤)
 عِدَّةَ الحُرُوفِ مَعَ ضَمِّ أَقْلِهِ ، كَمَا غَيَّرُوا فِي الْأَوَّلِ الصُّورَةَ وَالصِّيغَةَ وَحَدَهَا . وذلك
 نَحَوَ قَوْلِهِمْ : أَحَبَبْتَهُ وَحُبَّ ، وَأَزَكَّهُ اللَّهُ وَزُكِّمَ ، وَأَضَادَهُ اللَّهُ وَضُشِّدَ ، وَأَمْلَأَهُ^(٥)
 اللَّهُ وَمَلَأَ .

قال أبو علي : فهذا يدلُّك على تَمَكُّنِ المفعول عندهم ، وتَقَدُّمِ حاله في أنفُسِهِمْ ؛^(٦)
 إذْ أَفْرَدُوهُ بِأَنْ صَاغُوا الفِعْلَ لَهُ صِيغَةً مُخَالَفَةً لَصِيغَتِهِ وَهُوَ لِلْفَاعِلِ .^(٧)

وهذا ضرب من تدرِجِ اللغة عندهم الذي قَدِّمْتُ بَابَهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا^(٨)
 غَيَّرُوا الصِّيغَةَ وَالْعِدَّةَ وَاحِدَةً فِي نَحْوِ ضَرَبَ وَضُرِبَ وَ (شَتَمَ وَشُتِمَ) تَدَرَّجُوا مِنْ ذَلِكَ^(٩)
 إِلَى أَنْ غَيَّرُوا الصِّيغَةَ مَعَ تَقْصَانِ الْعِدَّةِ ؛ نَحَوَ أَزَكَّهُ اللَّهُ وَزُكِّمَ ، وَأَرْضَهُ اللَّهُ وَأَرِضَ .^(١٠)

(١) سقط حرف العطف في س ، هـ . (٢) انظر ص ١٥ ج ١ من (الكتاب) .

(٣) في س ، هـ ، اللسان : « الصيغة » . (٤) في س ، هـ ، اللسان : « صيغة » .

(٥) زيادة في س ، هـ ، اللسان . (٦) كذا في س ، هـ ، اللسان . وفي ش : « الصنعة » .

(٧) زيادة في س ، هـ . (٨) في س ، هـ ، اللسان : « وهذا » . (٩) في س ، هـ : « تقرير » .

(١٠) ش : « إذا » . وما هنا في ج . (١١) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأول .

(١٢) في س ، هـ : « شرب ، وشرب » . (١٣) زيادة في س ، هـ .

فهذا كقولهم في حَنِيفَةٍ : حَنِيفٌ ، لَمْآ حذفوا هاء حَنِيفَةٍ حذفوا أيضا ياءها ؛
ولَمْآ لم يكن في حَنِيفٍ تاءٌ تحذف فتُحذفُ لَمْآ الياءُ مَحْذُومَةٌ الياءُ ، فقالوا فيه :
حَنِيفٌ . وقد تقدّم القولُ على ذلك .

- وهذا الموضع هو الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في كتاب فصيحته أن
أفرد له بابا ، فقال : هذا بابُ فُعِلَ - بضمّ الفاء - نحو قولك : عُيِنَ بِحاجتك
وبقية الباب . إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى
الفاعل في اللغة الفصيحة ؛ ألا تراهم يقولون : نُحْيِي زَيْدًا من النخوة ولا يقال :
نَحْيَاهُ كَذَا ، ويقولون (انْتَمَعَ لَوْنُهُ ولا يقولون : انْتَمَعَهُ كَذَا ، ويقولون) : انْقَطِعَ
بالرجل ولا يقولون انقطع به كَذَا . فلهذا جاء بهذا الباب ، أى ليريك أفعالا خُصِّصَتْ
بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ؛ كما خُصِّصَتْ أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون
المفعول ؛ نحو قام زيد ، وقعد جعفر ، وذهب محمد ، وانطلق بشر . ولو كان غرضه
أن يُريك صورة ما لم يسم فاعله مجعلا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو
ضُربَ وركبَ وطلبَ وقتلَ وإكلَ وسُمِلَ وأكرمَ وأحسِنَ إليه واستقصى عليه .
وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية [له] .

فاعرف هذا الغرض ؛ فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة - نحو أحبته فهو محبوب -
مجىء اسم الفاعل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أوردس الرِمْتُ فهو وارس ،

- (١) هـ ، ز : « قولهم » . (٢) يريد بالهاء تاء التأنيث . (٣) سقط في س ، هـ .
(٤) كذا في ش ، و في س ، هـ : « ترى أنهم » . (٥) سقط في س ، هـ ما بين القوسين .
(٦) سقط في د ، هـ . (٧) هـ ، د : « شمل » . (٨) في د ، هـ : « استعدي » .
(٩) زيادة في الأشياء . (١٠) أى أسفّز ورقه . والرث : شجر ترعاه الإبل .

وأبغ الفلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو بأقل؛ قال الله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَا
الرِّيحَ لَوَاحٍ ^(١) ﴾ وقياسه ملاح؛ لأن الريح تُلقيح السحاب فتستدّره . وقد يجوز أن
يكون على لفتح هـ ، فإذا لفتحت فزكت ألفتحت السحاب ، فيكون هذا مما
اكتنى فيه بالسبب من المسبب . وضده قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ
فَأَسْمِعْ ^(٢) بِهِ ﴾ أى فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتنى بالمسبب الذى هو القراءة من
السبب الذى هو الإرادة . وقد جاء عنهم مُبْقِل، حكاه أبو زيد . وقال دُواد
ابن أبى دِواد لأبيه فى خبرهما، وقد قال له أبوه ما أعاشك بعدى ؟ :

أعاشنى بعدك وإِدِ مِبْقِلُ آكل من حَوَازِهِ وَأَنْسِلُ ^(٣)

وقد جاء أيضا حَبَيْتَه ، قال [الشاعر] :

ووالله لولا تَمَرْدُ ما حَبَيْتُهُ ولا كان أدنى من عَيْدٍ ومُشْرِقٍ ^(٥)

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة فيما مضى مجيء المصدر
أيضا على حذفها؛ نحو قولهم جاء زيد وحده . فأصل هذا أوحده بمروى إجمادا،
ثم حذفت زيادته بقاء على الفعل . ومثله قولهم : عَمَرَكَ اللهَ إِلَّا فَعَلْتَ أَى عَمَرْتِكَ
اللهَ تعميرا . ومثله قوله :

* بَمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ هَيْكَلُ ^(٨) *

(١) آية ٢٢ سورة الحجر - (٢) آية ٩٨ سورة النمل . (٣) انظر ص ٩٧
من الجزء الأول . (٤) زيادة فى د ، هـ . والشاعر هو غيلان بن نجاح التهليل . وانظر اللسان
(حب) ، والكامل ٤/٤ (٥) قبله :

أحب أيا مروان من أجل تمره وأعلم أن الجار بالجار أرق

وترى فى الشاهد إقواء - ويروى أبو العباس المبرد الشعر الأخير هكذا :

* وكان عياض منه أدنى ومشرق *

(٦) كذا فى د ، هـ . وفى ش : « زيادته » وفى اللسان (وحد) . : « زيادته » . ويراد
بزيادته الهدية الأولى والألف بعد الحاء . (٧) زيادة فى د ، هـ .

(٨) مجزيت صدره : * وقد أغندى والطير فى وثقاتها *

وهو من معلقة امرئ القيس فى وصف فرس .

أى تهيد الأوابد ثم حنفت زائديته^(١)؛ وإن شئت قلت : وصف بالجواهر لما فيه من معنى الفعل ؛ نحو قوله^(٢) :

فلولا الله والمهر المفسدى كُرُحتَ وأنت غريبال الإهاب

فوضع الغريبال موضع مخرق . وعليه ما أنشدناه عن أبي عثمان :

* مثيرة العروقب إشتى المرفق *

أى دقيقة المرفق^(٤) (وهو كثير^(٥)) .

فأما قوله^(٦) :

* وبعد عطائك المائة الرثاما^(٨) *

فليس على حذف الزيادة ؛ ألا ترى أن في عطاء ألف إفعال الزائدة^(٩) . ولو كان على

حذف الزيادة لقال : وبعد عَطوك ، فيكون كوحده . وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

ولما كان الجمع مضاربا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضا ألفاظ على

حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

(١) كذا في ش . وفى د : « زيادته » . وفى هـ : « زيادته » .

(٢) أى يراد بالقييد قيد الدابة ، وهو اسم وصف به لما فيه من معنى التهيد ، فلا يكون فيه حذف .

(٣) أى حسان فى المخرط بن هشام . (٤) كذا فى د ، هـ ، جـ . وفى ش : « حادة » .

والإشتى فى الأصل مخز الإسكاف . والمثيرة : الإبرة . يهجو امرأة .

(٥) سقط ما بين القوسين فى شـ . (٦) كذا فى شـ . وفى د ، هـ : « وأما » .

(٧) أى القطاس . وانظر الديوان . (٨) من قصيدته التى أولها :

فتى قبل التفزق يا ضباعا ولا يك موقف منك الودعا

وهى فى مدح زفر بن الحارث الكلابى ، وكان أسره فى حرب فتى عليه وأعطاه مائة من الإبل . رهاك هذا الشطر مع سابقه وبيت قبله :

فمن يكن استلام الى نوى فقد أكرمت يا زفر الخنا

أكفرا بعد رة الموت عنى وبعد عطائك المائة الرثاما

استلام : فعل ما يلام عليه . والنوى : الضيف . والمتاع : الزاد .

(٩) كذا فى جـ . وفى ش : « فعال » .

وذلك نحو قولهم : كَرَوَانٌ وَكَرَوَانٌ ، وَوَرَّشَانٌ وَوَرَّشَانٌ . ^(٢١) ~~فيهم هذا على حذف~~
 زائدته ، حتى كأنه صار إلى قَعْلٍ ، يجرى مجرى تَخْرِبٍ وَتَرْبَانٍ ، وَبَرِّ وَبَرْقَانٍ ؛
 قال : * أَبْصَرَ تَرْبَانٌ فُضَاءً فَانْكَدَرُ ^(١) *

وَأَنْشَدَنَا لَذَى الرِّقَّةِ :

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الْكَرَوَانُ أَبْصَرْنَا ^(٢) بَازِيَا
 وَمَنْتَهُ تَكْسِيرُهُمْ فَمَالًا عَلَى أُنْعَالٍ ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ إِنَّمَا كُسِّرَ قَعْلٌ ، وَذَلِكَ نَحْوُ جَوَادٍ
 وَأَجَوَادٍ ، وَعِيَاءٍ وَأَعْيَاءٍ [وَحَيَاءٍ وَأَحْيَاءٍ] وَعَرَاءٍ وَأَعْرَاءٍ ؛ وَأَنْشَدَنَا :
 * أَوْجُنَّ عَنْهُ عَيْرِيَّتُ أَعْرَاؤُهُ ^(٣) *

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ عَرَاءٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ عُرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ
 عَرَّاءٍ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : نَزَلَ بِعَرَاهُ أَى نَاحِيَتِهِ .

(١) مِنْ أَرْجُوزَةِ الْعَبَّاجِ الَّتِي أَرَطَا :

* قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ الْبَحِيرَ *

رَمَى فِي مَدَحِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ . وَقَبْلَهُ :

إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ ابْتَدَرَ دَافِي بَحَاثِيهِ مِنْ الطُّورِ فَرِّ

* تَقْضَى الْبَاغِي إِذَا الْبَاغِي كَسَرَ *

وَانْظُرِ الدِّيَّانَ ١٧

(٢) هَذَا الْبَيْتُ الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثُونَ مِنْ قَصِيدَتِهِ فِي مَدَحِ بِلَالِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ الْأَشْعَرِيِّ . وَأَوَّلُهَا :

أَلَا حَقَّ بِالزُّوقِ الرُّسُومِ الْخُلُوعُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا رَجِيًا يُوَالِيَا

وَانْظُرِ الدِّيَّانَ ١٤ ، وَالْخُزَانَةَ ١/٣٩٦ (٣) يُقَالُ خَلَّ عِيَاءً : لَا يَهْتَدِي الضَّرَابَ ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ .

(٤) زِيَادَةُ فِي د ، أ . وَالْحَيَاءُ لِنَاقَةِ رَحْمَتِهَا وَفَرِحَتِهَا . (٥) هُوَمَا اسْتَوَى مِنْ ظَهْرِ الْأَرْضِ ،

أَوْ هُوَا الْمَكَانَ الْخَالِي . (٦) مِنْ أَرْجُوزَةِ رُوَيْةٍ الَّتِي أَوَّلُهَا :

* وَبَسَلَهُ عَامِيَّةُ أَعْمَاؤُهُ *

وَقَبْلَهُ :

* إِذَا السَّرَابُ اتَّسَجَتْ إِثْمَانُهُ *

وَتَرَى أَنَّهُ فِي وَصْفِ السَّرَابِ وَالْإِثْمَاءِ : الْفُتْرَانُ ، وَهُوَ مَا يَتَرَاى فِيهِ مِنَ الْمَاءِ . يَقُولُ فِي السَّرَابِ :

يُظْهِرُ فِيهِ قَارَةً مِثْلَ الْفُتْرَانِ ، وَقَارَةٌ تَمُوجُ عَنْهُ وَتُظْهِبُ .

ومن ذلك قولهم : نِمة وأنتم ، وشدة وأشد في قول سيبويه : جاء ذلك على حذف التاء ؛ كقولهم : ذنب وأذنب ، وقطع وأقطع ، وضرس وأضرس ؛ قال :
* وقرعن نابلك قرعة بالأضرس *

وذلك كثير جدًا .

- ٥ . وإيجي مخالفا ومتقضا أوسع من ذلك ؛ إلا أن لكل شيء منه عذرا وطريقا .
وفصل للعرب طريف ؛ وهو إجماعهم على ججيء عين مضارع فعلته إذا كانت من فاعلتي مضمومة البتة ^(٣) ^(٤) . وذلك نحو قولهم : ضاربني فضربته أضربه ، وعلاني فعلته أعلمه ، وعلقني — من العقل — فعلقته أعقله ، وكارمني فكرته أكرمه ، وفاعلني ففخرته أنفخره ، وشاعرنني فشعرته أشعره . وحكي الكسائي : فاعلني ففخرته أنفخره — بفتح الخاء — وحكاها أبو زيد أنفخره — بالضم — على الباب .
كل هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر منه ^(٥) .

- ١٠ . ووجه استغرابنا له أن خص مضارعه بالضم ^(٦) . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع قعل أن يأتي بالكسر ؛ نحو ضرب يضرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه ، نحو قتل يقتل ، ونخل يتخل ، فكان الأججى به هنا إذ أريد الاقتصاد به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له .
١٥ . في مضارع قعل ؛ وهو يفعل بكسر العين . وذلك أن العرف والعادة إذا أريد

(١) انظر الكتاب ١٨٣/٢ ؛ وانظر أيضا ص ٨٦ من الجزء الأول من الخصائص .

(٢) هو فصل صغير عريض . (٣) ج : « عن » وفي ز : « عين » .

(٤) كذا في د ، هـ ، ج ، والأشياء . وفي ش : « فاعله » .

(٥) كذا في د ، هـ ، وفي ش : « وكل » . (٦) سقط في د ، هـ حرف المطف .

(٧) انظر ص ٣٧٩ من الجزء الأول .

الاعتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه؛ ألا تراك^(٢)
تقول في تحقير أسود وجدول: أسيد وجدل بالقلب، وتجز من بعد الإظهار وأن^(٣)
تقول: أسبود وجدبول، فإذا صرت إلى باب مقام وعجز اقتصرت على الإحلال
البتة فقلت: مقيم وعجز، فأوجبته أقوى القياسين لا أضعفهما؛ وكذلك نظائره.

فإن قلت: فقد تقول: فيها رجل قائم، وتجز فيه النصب، فتقول: فيها
رجل قائم؛ فإذا قدمت أوجبت أضعف الجائزين. فكذلك أيضا تقتصر في هذه
الأفعال — نحو أكرمته وأشعره — على أضعف الجائزين وهو الضم^(٥).

قيل: هذا إبعاد في التشبيه. وذلك أنك لم توجب النصب في (قائما) من
قولك: فيها رجل قائم، و(قائما) هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع،
ولمّا اقتصرت على النصب فيه لمّا لم يميز فيه الرفع أو لم يقو، فجعلت أضعف
الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا؛ وليس كذلك كرمته أكرمه؛ لأنه لم ينقص^(٦)
شيء عن موضعه، ولم يقسم ولم يؤخر. ولو قيل: كرمته أكرمه لكان كشمته
أشبهه، وهزمته أهزمته.

وكذلك القول في نحو قولنا: ما جاءني إلا زيدا أحد في إيجاب نصبه، وقد
كان النصب لو تأخر (زيد) أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءني أحد
إلا زيدا، الحال فيهما واحدة، وذلك أنك لمّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله
منه عدلت به — للضرورة — إلى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا. هذا
كنصب (فيها قائما رجل) البتة، والجواب عنهما واحد.

- | | |
|--|-------------------------|
| (١) ش: «أك» . | (٢) ش: «أراك» . |
| (٣) سقط في د، هـ. ويريد قلب الواو ياء. | (٤) سقط حرف العطف في ش. |
| (٥) كذا في ش. وفي د، هـ: «الحالين» . | (٦) د، هـ: «قائم» . |
| (٧) ش: «ينقص» وهو تصحيف. | (٨) د، هـ: «فكذلك» . |

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علّة نجىء هذا الباب في الصحيح كله بالضم، نحو أكرمته وأضرّبه .

وعلّته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة (١) والنّية التي تغلب ولا تغلب، وتلازم ولا تفارق (٢) . وتلك الأفعال بابها : فَعَلْ يفعل ، نحو فقه يفقه إذا أجاد الفقه، وعلم يعلم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد ابن يحيى عن الكوفيين : ضَرَبَتِ اليَدُ يَدَهُ ، على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضا في الفعل المبني منه فَعَلْ التعجب أنه قد يُقَلُّ (٣) قَلَّ وقِيلَ إلى فَعَلْ ، حتى صارت له صفة التحكّن والتقدّم ، ثم بُنِيَ منه الفعل ؛ فقليل : ما أفعله ؛ نحو ما أشعره ، إنما هو من شَعُرَ ، وقد حكّاها أيضا أبو زيد . وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قَتَلَ وكَفَرَ تقديرًا ، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالًا .

فلما كان قولهم : كاربني فكرته أكرمته وبابه صائرًا إلى معنى فَعَلْتُ أفعل أتاها الضم من هناك . فاعيرفه .

فإن قلت : فهلّا لمّا دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبهة ، فقالوا : ضربه أضربه ونَحَرْتُهُ أَنْحَرُهُ (٧) ونحو ذلك ؟

قيل : منع من ذلك أن فَعَلْتُ لا يتعدى إلى المفعول به أبدًا ، ويفعل قد يكون في المتعدى كما يكون في غيره ؛ ألا ترى إلى قولهم : سلبه يسلبه ، وجلبه يجلبه ،

(١) في الأشياء : « لذلك » . (٢) سقط في د ، ه .

(٣) أخذ بهذا متأخر النحاة . وانظر الرضى شرح الكافية ٣٠٨/٢ .

(٤) في هـ : « أفعل » . (٥) د ، هـ ، الأشياء : « إلى » .

(٦) سقط في د ، هـ . (٧) سقط في د ، هـ ، ض ما بين القوسين .

(٨) كذا في د ، هـ . وفي ش ، والأشياء : « يتعدى » . (٩) ش : « المتعدية » .

ونخله يَنخله، فلم يَمنع من المضارع ما مَنَعَ من الماضي، فآخذوا منهما ما سَاغ^(١)، واجتنبوا ما لم يَسُغ.

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني ققضيته أقضيه، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ قيل : لم يكن من (يفعله) ههنا بد، مخافة أن يأتي على يفعل فينقلب الياء واوا، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام.

وكالم يكن من هذا بد ههنا لم يَحْجِ أيضا مضارع فَعَل منه مَّا فَاؤُه واو بالضم بل جاء بالكسر، على الرسم وعادة العرب. فقالوا : واعدني فوعدته أعدّه، وواجلني فوجلته أجَلّه، وواضاني فوضأته، أضؤّه. فهذا كوضعتّه — من هذا الباب — أضعته.

ويدلّك على أن لهذا الباب أثرا في تغييره باب فَعَل في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أسعيه، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم : سعى يسعى لَمَّا كان مكانا قد رُتّب^(٢) وقرّر وزوّى عن نظيره في غير هذا الموضع.

فإن قلت : فهلا غيروا ما فَاؤُه واو كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت، فقالوا : واعدني فوعدته أوعدّه لَمَّا دخله من المعنى المتجدّد^(٣) ؟

قيل : (فعل) مما فَاؤُه واو لا يأتي مضارعه أبدا بالضم، إنما هو بالكسر، نحو وجد يجيد، ووزن يزن، وبابه، وما لامه ياء فقد يكون على يفعل، كيرعى ويقضى، وعلى يفعل، كيرعى ويسعى. فأمر القاء إذا كانت واو في فَعَل أغلظ حكما من أمر اللام إذا كانت ياء. فاعرف ذلك فرقا.

(١) ش : « منها » والضمير في « منها » لصيغتي فعل ويفعل المضومى المين .

(٢) د، هـ : « هتا » . (٣) أى نحى وأبعد . (٤) د، هـ : « المجتد » .

(٥) د، هـ : « قد » .

باب في تدافع الظاهر

هذا نحو من اللغة له انقسام .

- فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجة من الحروف ؛ نحو الهمزة مع النون ، والحاء مع الباء ؛ نحو آن ونأى ، وحبّ وحبّ ، واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف ؛ وذلك نحو صص وصص ، وطط ووطط . ثم إننا من بعد نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقتربوا أحدهما من صاحبه ويدنوه إليه ؛ وذلك نحو قولهم في سويق : صويقي ، وفي مسالينخ : مصالينخ ، وفي السُوق : الصُوق ، وفي اصتبر : اصطبر ، وفي ازتان : ازدان ، ونحو ذلك مما أدنى فيه الصوتان أحدهما من الآخر ، مع ما قدّمناه : من إشارهم لتباعد الأصوات ؛ إذ كان الصوت مع تقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه ؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفية ، وكذلك سائر الألوان .

- وبالحولب عن ذلك أنهم قد علموا أن ادغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ؛ ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معا نبوة واحدة ، نحو قولك : شدّ وقطع وسلم ؛ ولذلك ما حُققَت الهمزتان إذا كانتا عيتين ؛ نحو سأل ورأس ، ولم تصحّ في الكلمة الواحدة غير عيتين ؛ ألا ترى إلى قولهم : آمن وأدم ، وجاء ، وشاء ؛ ونحو ذلك . فلاجل هذا ما قال يونس في الإضافة إلى مثني : مثنويّ

(١) انظر ص ٥٤ من الجزء الأول . (٢) انظر في هذا وما بعده ص ١٤٣ من هذا الجزء .

(٣) في ش ، هـ : « استبر » . والصواب ما أثبت .

(٤) كذا في د ، هـ ، ح ، و في ش : « قريه » . (٥) سقط في د ، هـ .

(٦) في ش بعده : « كذلك » .

(٧) في د ، هـ : « ساء » . والمراد اسم الفاعل من جاء . وشاء . وساء .

(٨) كذا في ش . وفي د ، هـ : « ولأجل » . (٩) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

فأجرى المدغم مجرى الحرف الواحد ، نحو نون مثنى إذا قلت : مثنوى ؛
قال الشاعر ^(١) :

* حلفتُ يمينا غير ذى مثنوية ^(٢) *

ولأجل ذلك كانت من قال : (هم قالوا) فاستخف بمحذف الواو ، ولم يقل
في (هن قلن) إلا بالإتمام .

ولذلك كان الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد خفف ؛ كما يسكن
المتحرك إذا وقع رويًا فيه . فالمشدد نحو قوله ^(٣) :

أصحوت اليوم أم شافتك هـ
ومن الحب جنونٌ مستعِرُ

فقابل براء (هـ) راء (مستعر) وهى خفيفة أصلاً ، وكذلك قوله ^(٤) :

فقداء لبني قيس على ما أصاب الناس من سوء وضُر
ما أقلتَ قدِمى لَنهم نعيم الساعون في الأمر المبرُ

وأمثاله كثيرة . والمتحرك (نحو قول رؤبة ^(٥)) :

* وقاتم الأعماق خاوى المحترقُ *

ونحو ذلك مما كان مفرداً محزكاً فأسكنه تقييدُ الروى .

(١) سقط في ش ، ح . وهو الناجية .

(٢) عجزه : * ولا علم إلا حسن ظن بصاحب *

(٣) أى طرفة . وهو مطلع القصيدة . وهـ : اسم امرأة .

(٤) أى طرفة أيضاً فى القصيدة السابقة . والأمر المبر : الغالب الذى يمجز الناس . وقوله :

« قيس » فى د ، هـ : « عيسى » والذى فى الديوان الأول ، وانظر الخزانة ١ / ١٠١ .

(٥) كذا فى د . وفى هـ : « فى قول رؤبة » . وفى ش : « بنحو قوله » .

ومن ذلك أن تبني مما عينه واو مثل ^(١)فَعَلَ فتصح العين للإدغام ؛ نحو قَوْلٌ وَقَوْمٌ ،
فتصح العين للتشديد ؛ كما تصحّ للتحريك في نحو قولهم : عَوْضٌ وَحَوْلٌ وَيَطْوُلُ .

فلما كان في ادغامهم الحرف في الحرف ما أريناه من استخفافهم إياه صار
تقريبهم الحرف (من الحرف) ضربا من التطاول إلى الادغام . وإن لم يصلوا
إلى ذلك فقد حاولوه وأشرأبوا نحوه ؛ إلا أنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرب
من الآخر أن يصيروه إلى أن يكون من مخرجه ؛ لثلاث يحصلوا من ذلك بين أمرين
كلاهما مكروه .

أما أحدهما فإن يدغموا مع بعد الأصلين ؛ وهذا بعيد .

وأما الآخر فإن يقرّبوه منه حتى يجعلوه من مخرجه ثم لا يدغموه ؛ وهذا كأنه
انتكاث وتراجع ؛ لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه ؛
فإن لم يدغموه حرّموه المطلب المروم فيه ؛ ألا ترى أنك إذا قرّبت السين في سويق
من القاف بأن تقلبها صادًا فإنك لم تخرج السين من مخرجها ، ولا بلغت بها مخرج القاف
فيلزم ادغامها فيها . فانت إذا قد رُميت تقريب الإدغام المستخف ، لكلك لم تبلغ
الغاية التي توجبه عليك ، وتتوط أسبابه بك .

وكذلك إذا قلت في اضطر : اضطر ، فانت قد قرّبت التاء من الصاد بأن
قلبتها إلى أختها في الإطباق والاستعلاء ، والطاء مع ذلك من جملة مخرج التاء .

(١) في هـ : « لتحرك » ، وفي د : « لتحرك » . (٢) سقط في د ؛ هـ ما بين القوسين .

(٣) د ، هـ : « أبعد » . (٤) كذا في هـ . وفي د : « المروم » وفي ش : « المزموم » .

(٥) د ، هـ : « توجه » والصغير المنسوب في « توجيه » للإدغام . (٦) د ، هـ : « فإنك » .

(٧) كذا في د ، هـ ، ح . وفي ش : « الطباق » . (٨) د ، هـ فيها زيادة بعدد : ٢٠ .

وكذلك إذا قلت في مَصْدَر : مَزْدَر ، فأخلصت الصاد زايًا : قد قربتها من الدال بما في الزاي . من الجهر ، ولم تختلجها عن مخرج الصاد . وهذه أيضًا صورتك إذا أشعمتها رائحة الزاي فقلت : مصدر ، هذا المعنى قصدت ، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فعلته مع إخلاصها زايًا .

فإن كان الحرفان جميعًا من مخرج واحد ، فسلكت هذه الطريق فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة ، ثم تدغم لا غير . وذلك نحو أطمن القوم ؛ أبدلت ناء أطمن طاء البتة ثم ادغمتها فيها لا غير . وذلك أن الحروف إذا كانت من (مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدنى بالتقريب منها ؛ لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهي الغاية في قربها ؛ فإن زدت على ذلك شيئًا فإنما هو أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه البتة ، فتدغمه فيه لا محالة .

فهذا وجه التقريب مع إثارهم الإبعاد .
ومن تدافع الظاهر مانع له من إثارهم الياء على الواو . وذلك لويت ليا ، وطويت طيًا ، وسيد ، وهين (وطى) وأغریت ودانیت وأستقصيت ، ثم إنهم مع ذلك قالوا : الفتوى ، والتقوى والثنوى ، فأبدلوا الياء واوا عن غير قوة علة أكثر من الاستحسان والملاينة .

- (١) أى لم تنزعها وتجنبها . (٢) د ، هـ : « هذا » . (٣) د ، هـ : « إصلاحها » .
(٤) د ، هـ : فيها زيادة بعد : « معها » . (٥) سقط ما بين القوسين في د ، هـ .
(٦) في د ، هـ : « وتدغمه » . (٧) د ، هـ ، ز : « تباعد تدافع » . (٨) سقط في د ، هـ .
(٩) كذا في ج . وفي د ، هـ : « أغريت » وفي ش : « أغويت » ، وهو مصحف عما أثبت .
وأغریت لامها واو . وأصل المادة الغراء وهو يفيد اللصوق ، فإذا قيل : أغرى بينهم العداوة أى ألقى بينهم . والأشبه أن يكون : « أغريت » من الغزو .

والجواب عن هذا أيضا أنهم — مع ما أرادوه من الفرق بين الاسم والصفة على ما قدمناه — أنهم أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها .
ومثله في التعويض لا الفرق قولهم : ^(٢) "تقي" ، و ^(٣) "تقواء" ، ومضى على مضوائه ،
وهذا أمر مضموق عليه .^(٥)

- ونحوه في الإغراب قولهم : عوى الكلب عوة ، وقياسه عية . وقالوا في العلم للفرق بينه وبين الجنس : حيوة ، وأصله حية ، فأبدلوا الياء واوا . وهذا — مع إنبأهم خص العلم بما ليس للجنس — إنما هو لما قدمنا ذكره : من تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها .

فلا ترين من ذلك شيئا ساذجا عاريا من غرض وصنعة .

- ١٠ ومن ذلك استغفالهم المثلين ، حتى قلبوا أحدهما في نحو أملت — وأصلها أملت — وفيما حكاه أحمد بن يحيى — أخبرنا به أبو علي عنه — من قولهم : لا وربك لا أفعل ، يريدون : لا وربك لا أفعل . نعم ، وقالوا في أشد من ذا : ينشب في المسعل والآلهاء أنشب من مآثر حداء^(٦)

-
- (١) أعيد « أنهم » توكيدا لطول الفصل .
 - (٢) فالواو في تقواء أصلها الياء ، إذ مادة الوقاية يائية اللام . (٤) المضواء : التقدم .
 - (٥) س ، هـ : « الأمر » .
 - (٦) قبله : * يالك من تمر ومن شيشاء *

- والشيشاء من التمر : الشيص ، وهو الذي لا يشند تراه . والمسعل موضع السعال من الحلق ، والآلهاء أصله اللهم ، واحدها لهاء وهي الهمزة المشرقة على الحلق . والمآثر أصله المآثر جمع المتشاور وهو المتشاور . وتراه يصف التمر بأنه يعلق في الحلق لما فيه من اللين وأنه ليس يبابس تحل . وانظر اللسان (حدد ، وشيش) .
- ٢٠

قالوا: يريد: حداد^(١)، فأبدل الحرف الثاني وبينهما ألف حاجزة، ثم قال مع هذا
لقد تعلت على أياق^(٢) صُهب قليلات القُرَاد^(٣) اللازق
بجمعوا بين ثلاثة أمثال مصححة، وقالوا: تصببت عرقا .
وقال العجاج :

* إذا حجاجا مقلتها هججا^(٤) *

وأجازوا في مثل فرزدق من رددت رددت، بجمعوا بين أربع دالات، وكرهوا
أيضا حنيئ^(٥)، ثم جمعوا بين أربع ياءات، فقال بعضهم: أمي وعيدي^(٦)، وكرهوا
أيضا أربع ياءات بينهما حرف صحيح حتى حذفوا الثانية منها . وذلك قولهم
في الإضافة إلى أُسَيْدٍ : أُسَيْدِي . ثم إنهم جمعوا بين خمس ياءات مفصولا بينها
بالحرف الواحد . وذلك قولهم في الإضافة إلى مَهْمِيٍّ^(٧) مَهْمِيٍّ . ولهذا الأشياء
أخوات ونظائر كثيرة .

والجواب عن كل فصل من هذا حاضر .
أما أملت فلا إنكار لتخفيفه بإبداله^(٨) .

(١) ج : « حدادا » . (٢) كذا في س، هـ . وفي ش : « قالوا » .
(٣) جاء هذا الرجز في اللسان (فرد) من غير عزو . وعقبه بقوله : « عني بالقراد الجنس ؛ فذلك
أفرد نثها وذكره . ومعنى (قليلات القراد) أن جلودها ملس لا يثبت عليها قراد ، سمان ممثلة » .
وانظر التواضع لأبي زيد ١٢٩ (٤) الججاج — يفتح الحاء وكسرها — : منبت شعر الحاجب من العين .
وقال هجج البعير إذا غارت عيه من جوع أو عطش أو إعياء غير خلقة . وهذا في وصف ناقته . وقبله :
* تصدوا إذا ما بدنها تفضجا *

يقال : تفضج عرقا : سال عرقه . يقول إنها تملد في حال الإعياء والكلال ، حين عرقها وحين غور
ججاجي عنها . وانظر اللهيوان . (٥) انظر ص ٧٢ ج ٢ من الكتاب ، وشرح الشافية للرضي ٣٠ / ٢
(٦) أي بين البابين المشددين اللتين مجموعها أربع ياءات .
(٧) هو تصغير مهموم ، وهو وصف من هزم الرجل إذا نام . والياء الساكنة بعد ياء التصغير
لتنوين من حذف إحدى الواوين . وانظر الكتاب ٨٦ / ٢ ، وشرح الشافية ٣٤ / ٢
(٨) س، هـ : « هذه » . (٩) س، هـ : « في تخفيفه » .

وأما (تملّت) و (هجبا) ونحو ذلك مما اجتمعت فيه ثلاثة أمثال نفاريج على أصله ، وليس من حروف العلة فيجب تنبيهه . والذي فعلوه في (أمليت) و (لا ورييك لا أفعل) و (أنشب من مآشر حذاء) لم يكن واجبا فيجب هذا أيضا ، وإنما غير استحسانا ، فساغ ذلك فيه ، ولم يكن موجبا لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال ؛ ألا ترى أنهم لما قلبوا ياء طية ألفا في الإضافة فقالوا : طائي لم يكن ذلك واجبا في نظيره ؛ لما كان الأول مستحسنا .

وأما حنفي فإنهم لما حذفوا التاء شجعوا أيضا على حذف الياء ، فقالوا : حنفي . وليس كذلك عدي . وأمّي فيمن أجازهما ؛ (ألا ترى) عديا لما جرى مجرى الصحيح في اعتقاب حركات الإعراب عليه - نحو عدي وعديا وعدي - جرى مجرى حنيف ، فقالوا : عدي ؛ كما قالوا : حنفي . وكذلك أمّي أجروه مجرى نيمى وعقيل . ومع هذا فليس أمّي وعدي باكثر في كلامهم . وإنما يقولها بعضهم . وأما جمعهم في مهيمى بين خمس ياءات وكراهيتهم في أسيدى أربعا فلأن الثانية من أسيدى لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قايلت لذلك وجفت . ولما تبعها في مهيمى ياء المد لانت ونعمت . وذلك من شأن المّدات . ولذلك استعملن في الأرداف والوصول والتأسيس والخروج ، وفيق يجرى الصوت للغناء والحذاء والترنم والتطويح .

وبعد فإنهم إذا خففوا في موضع وتركوا آخر في نحوه كان أمثل من ألا يخففوا في أحدهما . وكذلك جمع ما يرد عليك مما ظاهره ظاهر التدافع ؛ يجب أن ترفق به ولا تعف عليه ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتفاض يابه . والقياس القياس .

(١) سقط في ع ، ه . (٢) كما في ع ، ه ، ح . وفي شد : « أجموا » .

(٣) ز : « الآن » وهو يحرف عن « إلا أن » . (٤) دة ه : « بجرى » .

باب في التطوع بما لا يلزم

هذا أمر قد جاء في الشعر القديم والمولّد جميعا مجيئا واسعا .
وهو أن يلتمّ الشاعر ما لا يجب عليه ، ليدلّ بذلك على عُزْرِهِ وسعة ما عنده .
فمن ذلك ما أنشدّه الأصمّيّ لبعض الرّجّاز :

وَحَسَدٍ أَوْشَلْتُ مِنْ حِفْظِهَا عَلَى أَحَاسِي الْغَيْظِ وَاكْتِنَافِهَا ^(٢)
حَتَّى تَرَى الْجَسَاطَ مِنْ فِظَافِهَا مَذْأُولِيَا بَعْدَ شِدَا أَفْظَافِهَا ^(٣)
وَحُطَّةٍ لَا رَوْحَ فِي كِفَافِهَا أَنْشَطْتُ عَنِّي عُرْوَتِي شِظَافِهَا ^(٤)
بَعْدَ احْتِكَاءٍ أَرَبَّيْتُ أَشْظَافِهَا بِعَزْمَةٍ جَلَّتْ غُشَا إِفْظَافِهَا ^(٥)
* بِجَمِّكَ كَرَّشَ النَّابِ لَا فِظَافِهَا ^(٦) *

(١) النّزْد - بضم النّين وضحا هـ الكثرة والنزارة .

(٢) جاء هذان الشطران في اللسان (حفظ) ، و (كفظ) . أو شل حفظه : أقله وأخسه .
والحفاظ واحد الحفظ . والأحاسى كأنه جمع الحساء على غير قياس ، وهو ما يشرب أو هو الشرب نفسه .
والاكتناف من الكتفة وهو الانسلاء من الطعام ، ويقول ابن سيده كما في اللسان « إنما أراد
اكتنافى عنها لحذف وأوصل » وهو يريد ابتلاءه من اللّحم ، ويريد بأحاسى الغيظ تضمه الغيظ منهم .
والأنصب أن يكون احتماء الغيظ والاكتناف من الحسد ، والإضافة في « اكتنفاؤها » على وجهها .
وانظر اللسان (حفظ ، وكفظ ، وحسا) .

(٣) الحواظ ، المتكبر الجافي . والففاظ : الففافة . ويقال : اذلول : ذل وانكسر قلبه .
والشدا بالذال المهملة ، وفي اللسان بالذال المعجمة . والأول : الحدّ والبقيّة ، والثاني الحدّة ، وهو
أيضا الأذى . والأففاظ واحد الفظ . وجاء الشطران في اللسان (ففظ) .

(٤) الخطة : الخطب والأمر المهم . والروح : الراحة والنجاة من غم القلب . وأصله برد نسيم الريح .
والكفّاط : الملازمة على الشدّة ، والشفاظ المود الذي يجعل في عروة الجوالق . وأنشط العقدة :
حلها . يقول إنه يحلّ ثاقب فكره وأصيل رأيه ما تعقد من الأمور وأشكل من الأحداث . وورد الشعراوان
في اللسان (كفظ) . (٥) الأربة : العقدة . والشفاظ مصدر قولك : أشطه : جعل فيه
الشفاظ راحتك . الأربة أن يحكم شدّها . والثفا جمع الثفوة وهي الغطاء ، والإنفاظ : لزوم الشيء .
والثابرة عليه . وورد الشطر الأول في اللسان (كفظ) .

(٦) افظته : شقّ عنه الكرّش أو عصره منها ، واليج : الشق . ورج كرّش الناب في المقاوَز عند
الحاجة إلى الماء . وورد هذا الشطر في اللسان (ففظ) .

فالترم في جميعها ما تراه من الظاء الأولى مع كون الروى ظاء ، على عِزَّة ذلك مفردا من الظاء الأولى ، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله . وقلنا رأيت في قوة الشاعر مثل هذا .

وأنشد الأصمعي أيضا من مشطور السريع رائية طويلة ألترم قائلها تصغير
قوافيها في أكثر الأمر إلا القليل التذر . وأولها :

عزّ على لَيْلَى بذي سُبْدِرٍ سوءُ مَيْتَى لَيْلَى النَّمِيرِ (٣)
مَقْبُضًا نَفْسَى فِي طُمَيْرِ تَجْمَعُ الْقُنْفُذِ فِي الْبَحْمِيرِ (٤)
تَنْهَضُ الرُّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي يَهْفُو إِلَى الزُّورِ مِنْ صُدَيْرِي (٥)
مِثْلَ هَرِيرِ الْهَرِيرِ ظِمَانٌ فِي رِيحٍ وَفِي مُطَيْرِ
وَأَرْزِ قُرْ لَيْسَ بِالْقُرِيرِ من لَدَمَا ظَهَرَ إِلَى سُحَيْرِ (٦)
حَتَّى بَدَتْ لِي جِبَةَ الْقَمِيرِ لِأَرْبَعِ غَبَرْنَ مِنْ شُمَيْرِ (٧)

- (١) في ز : « الأولى » و « قبلها » . (٢) في العيني ٤٢٩/٣ على هامش الخزانة أن قائلها راجع من رجاز طي . وهذه الأربعة اعتدها المصنف من مشطور السريع . ويعدّها المتأخرون من مشطور الرجز وقد جرى القطع في الجزء الأخير مع النجدي . (٣) ذو سدرة قرية لبني النضير ، والغدير موضع بين ذات عرق والبستان . وانظر معجم البلدان . (٤) الطمير مصغر الطمر ، وهو الثوب البالي . وفي المثل السائر (النوع الرابع من المقالة الأولى) « طميرى » والجمير مصغر الجمير . (٥) « تنهض » كذا في س ، ه ، ز . وفي ش : « تنفض » . وما أثبت موافق لما في اللسان (نهض) ، ولما في شواهد العيني على هامش الخزانة ٤٢٩/٣ . والزور : أعلى الصدر أو وسطه ، أو هو الصدر . والمناسب هنا أحد المعنيين الأتولين .
- (٦) الأرز : شدة البرد . يقال : ليلة أرزة . وقد ورد الشطر الأول في اللسان (أرز) . والشطر الثاني ورد في اللسان وفي شواهد العيني بعد الشطر السابق .

* تنهض الرعدة في طهيري *

حسكذا : * من لدن الظاهر إلى العصير *

(٧) « غبرن » كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « خلون » .

(١) ثم غدوتُ غَرَضًا من فوري وَفَطِطُ السِّلَّةِ في شُعَيْرِي
(٢) يَقْذِفْنِي مَوْرًا لِي ذِي مَوْرٍ حَتَّى إِذَا وَزَّكَتْ مِنْ أَيْبَرِي
(٣) نَسَوَادُ ضَيْفِيهِ إِلَى الْقَصِيرِ رَأَتْ شُحُوبِي وَبَدَّازَ شَوْرِي
(٤) وَجَرَدْتُ فِي سَمَلٍ عَفِيرٍ رَاهِبَةٌ تَكْنِي بِأَمِّ الْخَيْرِ
(٥) جَانِبُهُ مَعْوَى مَلَاثِ الْكَوْرِ تَحْزَمُ فَوْقَ الثُّوبِ بِالزَّنِيرِ

(١) غرضا أى فلقا . وفى س ، ه ، ز : «حرما» وهو محترف عن «حرما» وهو المريض .
والقطط : صغار البرد — بفتح الزاء — وهو المطر المتفرق . وانظر اللسان (بل) فيه الشطر الأخير .

(٢) المور : الطريق . وقوله : « ذى مور » فكان « ذى » ملغاة فى التفسير ، وكأنه قال :
إلى مور . وقوله : « أيرى » تصغير الأير ، وهو الذكر . وقوله : « من أيرى » كذا فى اللسان
(وردك) إذ جاء هذا الشطر والشطران بعده . وفى نسخ الخصائص : « فى أيرى » . وورد فى اللسان
١٠ (ضوف) « أيرى » وهو تصحيف . ويقال : وردك الشيء : جعله حبال وردك .

(٣) الضيف فى الأصل : جانب الوادى ، استأمره للذكر . وسواد الضيفين كأنه يريد شخص الذكر
ومعظمه . وقد قرأها من نسخ من ش : «سواء» أى وسط . وهو قريب من «سواد» فإن سواد الشيء
شخصه ومعظمه . والفصير تصغير القصر وهو جمع القصرة لأصل المتى . وقد جمع القصرة وما حولها فأتى بلفظ
١٥ الجمع . والبذاء سوء الحالة ووثايتها . والشور : الزينة . وقوله : « شحوبى » كذا فى ش واللسان .
وفى س ، ه ، ز : « شجوبى » .

(٤) جردت أى بخلت بالطعام . والجردة فى الطعام أن يستر ما بين يديه من الطعام بشاله لئلا يتناوله
غيره . والسمل : الخلق من الثياب . وعفير كأنه تصغير أعفر على تصغير الترخيم أى مصبوغ يصبغ بين
البياض والحررة . وانظر اللسان (عفر) .

(٥) ورد الشطر الأول فى اللسان (كور) . والمعوى مكان الذى «وهو اللى» والمعطف والثنى . يقال
عوى الشيء يموه ، والملاث كذلك من اللوث ويقال كاد البعوضة لها ولواها . وكأنه يصف غطاء رأسها ،
وأنها تلفه على رأسها لفة جانبية غير رقيقة . والزنير لفة فى الزنار . وهو ما يلبسه النصراني يشده فى وسطه .
٢٠ وقد ورد هذا الشطر وما بعده فى اللسان (زري) .

تقسم أُسْبِيًّا لها بَنِيرٌ وتضرب الناقوسَ وَمَسَطَ الدِيرِ^(١)
 قبل الدجاج وزُفَاء الطير قالت تُرْتَى لِي وَيُحْ غَيْرِي
 إني أراك هاربا من جنور من هذه السلطان قلت جِيرِ^(٢)
 مازلتُ في مَنَكْظَة وَسَيْرٍ لَصْبِيَّة أَغْيَرُهُم بَنِيرِ^(٣)
 كلهم أَمْعَط كَالنَّفِيرِ وأرملاتٍ يَنْتَظِرْنَ مِيرِي^(٤)
 قالت ألا أبشر بكل خير ودهنت وسرحت ضُفَيْرِي^(٥)
 وأدعتُ خَبَزِي من صَيْرٍ من صِيرِ مصرين أو البحرِ^(٦)
 وَزُيْلَت تَمِس مُرِيرٍ وعدم قُشْر من قشِيرِ^(٧)

(١) الأَسْبَى : الثوب المسدّى . والنير : العنق في الثوب . وهو بكسر النون ، وكان فتح النون للضرورة . والخروج من جب السناد .

(٢) « من جور » في اللسان (جير) : « لجور » حيث ورد هذا البيت . والسلطان : قدرة الملك يذكر - يؤنث ، كما هنا . وفي اللسان : « حدة السلطان » والحد : الكسر والظلم .

(٣) ورد الشطران في اللسان (نكظ) . والمنكظة : الجهد في السفر والشدة . و « أغيرهم » أي أميرهم ، والنير : هو المير أي إحضار الميرة وهي الطعام يجلب .

(٤) الأَمْعَط : من لا شعر على جسده . والنير : طائر يشبه المصفر .
 (٥) ورد الشطر الأخير في اللسان (مفر) . والضفير تصغير الضفر — بسكون الفاء — وهو

خصلة الشعر .

(٦) ورد الشطران في اللسان (صير ، ومصر) الصير : صمك ملح يخد منه طعام . و « مصرين » ضبط بكسر الراء . وفتح النون على صيغة الجمع ، وكأنه أراد مصر بجمعها باعتبار تعدد أقاليمها فكان كل إقليم منها مصر . وضبط أيضا بالثنية ، وهذا هو الأقرب ويراد البصرة والكوفة ، وكان عليه أن يقول :
 المصريين ، ولكن لم يتنبأ له ذلك لضيق الوزن . وقوله : « أو البحر » فالأقرب أن يراد « البحرين » ويرى بعضهم أنه يراد البحر فصره .

(٧) ورد الشطر الأول في اللسان (تمس) ، والآتوفيه (قنا) . والنس : الفاسد المنتير .
 وفي « ه ، ز : « تمس » وهو تصحيف . وقوله : « قشر » كذا في ش . وفي ز ، واللسان :
 « قش » وهو بمتاء .

وقبصات من فَنَى مُنِير ^(١) وأتارتني نظرة الشُّفِير
وجعلتُ تَقْذِفُ بِالْحَجِير ^(٢) شطرى وما شطرى وما شطيرى
حتى إذا ما استنقذتُ خُبِيرى ^(٣) قامت إلى جنبى تَمْسُ أَيْرى
فَزَفْ رَأَى وَأَسْطِير طيرى ^(٤) وقلت : حاجاتك عند غيرى
حَقَّرْتُ أَلَّا يَوْمَ قَدْ سِيرى ^(٥) إذ أنا مثل القلَّتان العَيرى
حَمْسًا وَلَمَّا إِضْتُ كَالنَّسِير ^(٦) وحين أقعيت على قُبَيْرى
أَنْتَظِرُ الْمُحْتَوَمَ مِنْ قُدَيْرى ^(٧) كَلَّا وَمَنْ مَنَعَتْنِي وَخَيْرى
بِكُفِّهِ وَمَبْدئى وَحورى *

أَفَلَا تَرى إِلَى قَلَّةٍ غَيْرِ الْمَصْغَرِّ فِي قَوَائِمِهَا . وهذا أنغر ما فيها ، وأدله على قُوَّةِ قَائِلِهَا ،
وأنه إنما لَزِمَ التَّصْغِيرَ فِي أَكْثَرِهَا سَبَاطَةً وَطَبَعًا ، لَا تَكْثُفًا وَكَرْهًا ، أَلَا تَرى أَنَّهُ

(١) القبصات جمع القبضة . وهو بضم القاف وتفتحها : ما تناوكت بأطراف أصابعك . والفنى :
الردى . ، وقد كتب في اللسان بالياء كما ترى . ويقال : أتاه بصره : أتبعه إياه . والشفير تصغير
الشفر ، وهو اللعين ما ثبت عليه الشر .

(٢) ورد الشطر الأخير مع الشطر الأول من البيت التالى في اللسان (رأى) .
(٣) الرأى : ولد النعام ، وزيفه : سرعته . ويقال : زف رأله إذا فزع وتفر . يربد أن فيه
وحشة كالرأى . ويقال : استطير الرجل : فزع ، واستطير طيره : تخاية عن فزعه .

(٤) « حقرت » بدعو عليها بالتحقير . وقوله : « أَلَا يَوْمَ قَدْ سِيرى » أى هلاك كان ما تبين منى
ومراودتك إياى عن قمى في شبانٍ وقزق . والسير : واحد السيور ، وهو ما يقذف من الجلد . وقد سيره
قد يريده أنه طلق غير مقيد فقد قطع قيده ، أو يريد جدته بجدة سيره . والعير : الحمار الوحشى .
والقلَّتان : الجرى . ، ويقال : فرس قلَّتان : نشيط حديد القواد .

(٥) حسأ أى شدة وقوة ونشاط . وهو راجع إلى قوله قبل : « إذ أنا مثل القلَّتان » . والنسير :
تصغير النسر .

(٦) القدير تصغير القدير — بفتح الدال — وهو ما قدره الله وقضاه على العبد .

(٧) الحور : الرجوع .

لو كان ذلك منه تجشماً وصنعة لتحامى غير المصغر ليمّ له غرضه ، ولا ينقضّ عليه ما اعترمه .

وكذلك ما أنشدّه الأصمعيّ من قول الآخر :

قالوا ارتحل فاخطب فقلت هلاً إذ أنا رواقى معاً ما انفلاً^(١)
وإذ أوّل المشى إلّا آلاً وإذا أرى ثوب الصبّ رفلاً^(٢)
على أحوى ندياً مخضلاً حتى إذا ثوب الشباب ولّى^(٣)
وانضمّ بدنّ الشيخ واسملاً وانسجّع العلباء فاقفعلاً^(٤)
مثل نضى السقم حين بلّأ وحرّ صدرُ الشيخ حتى صلا^(٥)
على حبيب بان إذ تولى غادر شغلاً شاغلاً وولى^(٦)
قلت تعلق فيلقا هوجلاً عجاجة هجاجة تالى^(٧)

(١) رواقى : قرأى . والافتلال : الانثلام . يريد قوة الشباب وأجتماع أسباب الحمية والألفة ، وضرب الرواقين مثلاً لأن الحيوان يدفع بهما .

(٢) آل المشى : أسرع فيه واهتز . ويقال : ثوب رفل : طویل . وأصل ذلك فى الفرس الرفل ، وهو الطویل الذيل .

(٣) البسطن مصدر بدن وبدن من باي كرم ونصر إذا ممن . ويريد به هنا الشحم الذى به يكون سمينا . وانضمامه : تقبضه ونقصه ، يريد هزاله . واسملاً : ضمير . وانسجّع : تقبض : والعلباء : عصب العنق . واقفعلاً : يس من الكبر . وقد ورد الشطر الأول فى اللسان فى (بدن) ، والشطر الأخير مع ما بعده فى (نضا) .

(٤) « نضى » كذا فى س ، ه ، ز . وفى ش : « جلى » والنضى : الذى أبلاه السفر . ويقال : بل من مرضه : شفى ونجا . وحر صدره : اشتدت حرارته . وصلاً الألف فيه للإطلاق ، يقال : صل صليلاً : صوت . (٥) كأنه يريد بالحبيب المولى الشباب .

(٦) التيق : الصباغة ، والموجل : المرأة القاجرة ، وشدهه إجراء للوصول مجرى الوقف . والعجاجة الصباغة . والمهاجة : الخفاء ، ويقال للذكر أيضاً ، وهو الوارد فى المعاجم . وتالى أصله تنالى أى تقسم . والمقسم عليه ما يأتى فى البيت بعد . وقوله : « قلت تعلق » البيت جواب قوله قبل : « إذا ثوب الشباب ولّى » . وورد البيت فى اللسان فى (فلق) .

لأَصِحَّحَ الْأَحْقَرَ الْأَذْلًا وَأَنْ أَعْلَ الرِّغْمَ عَلًّا عَلًّا^(١)
 فَإِنْ أَقْلَ يَا ظَلِيَّ حِلًّا حِلًّا^(٢) تَقَلَّقَى وَتَعَقَّدَ حَبْلَهَا الْمُنَحْلًا^(٣)
 وَحَمَلَتْ حَوْلِي حَتَّى أَحْوَلًا^(٤) مَا قَانَ كَرْهَانِ لَهَا وَأَقْبَلًا^(٥)
 إِذَا أَتَتْ جَارَاتِهَا تَقَلُّ^(٦) تَرِيكَ أَشْفَى قَلْبَهَا أَفْلًا^(٧)
 مَرَكَبًا رَأُوْلَهُ مُتَعَلًّا^(٨) كَأَنَّ كَلْبًا لَتَقَا مَهْتَلًا^(٩)
 وَغَلَقَةً مَعْطُونَةً وَجُلًّا^(١٠) أَنْدَاهُ يَوْمَ مَا طَرَفُطُلًا^(١١)
 وَعَلَّيَا مِنَ التِّيُوسِ عَالًّا^(١٢) يُقَلُّ تَحْتَ الرُّدْنِ مِنْهَا غَلًّا^(١٣)
 مَتَوَفَّةٌ الْوَجْهَ كَأَنَّ مَلًّا^(١٤) يَمَلُّ وَجْهَ الْعِرْسِ فِيهِ مَلًّا^(١٥)
 كَانَ صَابَاً آلَ حَتَّى أَمَطَلًا^(١٦) تَسْفُهُ وَشُبْرُمَا وَخَلًّا^(١٧)
 إِنْ حَلَّ يَوْمًا رَحَلَهُ مَحَلًّا^(١٨) حَوَّ لَهَا أَرْجَتْ إِلَيْهِ صِلًّا^(١٩)

٥

١٠

(١) ورد الشعر الأخير في اللسان، وقال عقبه: «جعل الرغم بمنزلة الشراب وإن كان الرغم مرضاً، كما قالوا: جرعتة القل، وعداء إلى مفعولين».

(٢) في ز: «يا طمر» بدل «يا ظلي» والطمر: الثوب البالي، ناداها بالظلي تهكاً، وناداها بالطمر لبلايتها وقدمها. و «حلا» أى محلى مما عزمت عليه، يقال لمن أقسم على شئ: حلا أى تحلل من يمينك. وتقلق: قضجر، وعقد حبلها كأنها تريد الرجول والانصراف عنه.

١٥

(٣) حلق إلى: نظر نظراً شديداً. والافيلال من القبل وهو إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى. وكرهان: مكروهان. وورد البيت في اللسان (كره).

(٤) أشفى وصف من الشفا، وهو اختلاف نجة الأسنان بالطول والقصر. والأفل: المتثل المتكسر.

(٥) الزادول: السن الزائدة لا تنبت على نجة الأخراس. والمتثل من التمل. وهو دخول سن تحت أخرى. وورد الشعر الأول مع ما قبله في اللسان (رول). والقتى: المبتل التدى.

٢٠

(٦) الغلقة: عشة تنقع في مائها الجلود فيزول ما عليها. والجل كأنه يريد به ما تلبسه الدابة لصنان به.

(٧) الطهب: التيس من الغنم. والعل: الضخم من التيوس. ويفل يدخل يقال: غله: أدخله. والردن: أصل الكم. وورد الشعر الأول في اللسان (عل).

(٨) المال: الرماد الحار الذى يحى ليدفن فيه الخبز لينضج، ويقال: مل الشئ في الجمر:

أدخله فيه. (٩) آل: خثر، وأمطل: امتد. وورد الشعر الأول في اللسان (مطل).

٢٥

والشبرم: نبات له حب كالعندس. (١٠) هو المرأة قريب زوجها: كآبه وأخيه. وأزجت:

سأقت. والصل: الداحية، وأصله: الحية. يريد أنها أذته ألغى إبداء.

- (١) وعقرباً تَمَتَّلَ مَلًّا ذاك وإن ذَوْرَحَها اسْتَقْلًا^(١)
 من عثرة ماتت جَوَى وَسَلًا أو كثر الشيء له أو قَلًا
 قالت لقد أترى فلا تَمَلِّ وإن تقل يا ليتَه أَسْتَبَلًا^(٢)
 من مَرَضٍ أَرْضَه وبَلًا تقل : لأنفيه ولا تَقَلِّ^(٣)
 تُسْرَانِ بلق البلادِ فَلَا مجرورة قَنَاسَةً وَغَلًا^(٤)
 وإن وصلت الأقرب الأَخْلَا جُنَّتْ جنونا واسْتُخِفَّتْ فَلَا^(٥)
 وأَجَلَّتْ من نَاقِعِ أَفْكَلَا إذا طَلَبَ الكُنُوسَاتِ انْغَلَا^(٦)
 تحت الإِرَآتِ سلبته الظَلَا وإن رأت صوت السباب على^(٧)
 صحابة ترعد أو قَسْطَلَا أُجِبَتْ إليه عَقًّا مِثْلَا^(٨)
 أَعْظَمَ رَعته فأنشَلَا ترى لها رأساً وأى قَنْدَلَا^(٩)

- (١) تمتل : تضرع . واستقل من العثرة : نهض منها وارتفع .
 (٢) هذا البيت والشطر الذي قبله في اللسان (علا) . وتقل : ارتفع ورأى من مرث . وقوله :
 « لأنفيه » كأنها تريد : رغم لأفنيه ، تدع عليه بالذل . وأقناه : منخراه ، أى جانباً الأنف .
 (٣) القل : الأرض القفرة . ويقال : أرض مجرورة : لا تنبت . والقناسة : مصدر قولك قمس
 — من باب فرح — عليه الشيء : لم يره أهلاً له . وقوله : « إن يلقى البلاد » في ز : « أن يلقى البلاد »
 وورد البيت في اللسان (جز) .
 (٤) الأخل : المعدم المحتاج . والقل : الرعدة .
 (٥) « أجلت » كذا في النسخ ، وكان الصواب : « جلت » أى غشيت ، والأفكل : الرعدة ،
 وكأنه يريد بالناقع السم ، وكان الكلام على القلب أى جلت حمماً من الأفكل الذى اعترأها ، والكُنُوسَاتِ
 جمع الكنس — يوزن الكتب — جمع الكُاس ، وهو ما يستكن فيه الوحش من الغلباء والبقرة . وانغل
 دخل . وورد الشطر الأخير مع ما بعده في اللسان (كفس) .
 (٦) الإِرَان : نخاس الوحش .
 (٧) القسطل : النار . وأج : أسرع في سيره ، ومثلاً : سريعاً .
 (٨) انشل مطاوع شله أى طرده . والرأى : الشديد الخلق . والقنسل : الضخم ، وقنله للضرورة .

لَوِ تَطِيعَ الْكُكَّادِ الْمُتَّلَا	الْكُنْدُرُ الزُّوَارِي الصُّمْلَا ^(١)
الصَّمِّمُ وَالشَّنْظِيرَةُ الْمِتَّلَا	فَضَّتْ شَتُونَ رَأْسَهُ وَأَفْتَلَا ^(٢)
تَقُولُ لِأَبْنَيْهَا إِذَا مَا سَلَا	سُلَيْلَةً مِنْ سَرِيقٍ أَوْ غَلَا ^(٣)
أَوْ بَغْعًا جِيرَتَهَا فَشَلَا	وَمِسِيقَةً فَكَرَّشَا وَمَلَا ^(٤)
أَحْسَمَتَا الصُّنْعَ فَلَا تَشَلَا	لَا تَعْدَمَا أُخْرَى وَلَا تَبْكَلَا ^(٥)
يَارَبَّ رَبِّ الْحَجِّ إِذَا أَهَلَا	بُحْرِمُهُ مَلِيًّا وَصَلَى
وَحَلَّ حَبْلِي رَحْلِهِ إِذَا حَلَا	بِاللهِ قَدْ أَنْضَى وَقَدْ أَكَلَا
وَأَقْبَبَ الْأَشْعَرَ وَالْأَظْلَا	مِنْ نَافِهِ قَدْ أَنْضَوَى وَأَخْتَلَا ^(٦)
يَحْمِلُ يَلَوْ سَفَرٌ قَدْ بَلَى	أَجْلَادَهُ صَبَابُهُ وَأَلَا ^(٧)

(١) الككادر: الغليظ من حر الوحش؛ والعنل: الصلب الشديد. والكندر: الغليظ أيضا. والزواري: القصير الغليظ. والصل: الشديد الخلق العظيم. وقد ورد الشعر الأول مع الشعر الأخير من البيت التالى فى اللسان (قل).

(٢) الصم: الضخم الشديد؛ والشنظيرة: البدى، السمى، الخلق. والمتسل: الشديد. وافتل: نلنم وتكبر. والشتون: مجارى الدموع إلى العين.

(٣) السل: السرقة، والسليبة مصغر السلة، وهى اسم السرقة، والفلول الخليفة.

(٤) النل: الطرد. والوسيقة: القطعة من الإبل المجتمعة، فإذا سرقت ذهبى بها. وكركشا: أى طبعنا اللحم فى الكرش، وملا: وضعا فى الملة وهى الجمر الحار. وانظر اللسان (كرش) فقه الشعران (٥) لا تشلا: لا يصيبك الشلل.

(٦) الأشعر: ما استدار بالخافر من منتهى الجلد حيث تثبت الشعرات حوالى الخافر. والأطل: ما تحت منم البعير. والنافه: البعير المعنى الكال. وانضوى: هزل، والوارد الثلاثى. واختل: هزل ونحف. وفى س، ه، ز: «انطوى» فى مكان «انضوى».

(٧) بلو السفر: الذى أبلاه السفر وأهزله. وأجلاده: شخصه. وبلاها الصوم: أهزله. وقوله: «ولا يزال نفوس غزوة» أى بلاه أيضا كثرة غزوه وجهاده فى سبيل الله.

- (١) يزال نفضو غزوة مملاً وصّال أرحام إذا ما ولى
(٢) ذو رَحِمٍ وَصَّله وبلاً سقاء رُحْمٍ منه كان صلاً
(٣) وينفق الأَكْثَر والأَقْصَل من كسب ما طاب وما قد حَلَّ
(٤) إذا الشَّجِيع غَلَّ كَفّاً غَلًّا بَسَطَ كَفَّيْهِ مَعَا وبلاً
(٥) وحلّ زاد الرجل حَلًّا حَلًّا يَرْقُبُ قَرْنُ الشَّمْسِ إذ تَدَلَّى
(٦) حتّى إذا ما حاجباها انغَلَّا تحت الحجاب بادر المصلى
(٧) أقام وجهه النُّضُو ثم خَلَّى سبيله إذا تَسَدَّى خَلًّا
(٨) أَحْدَى القَطِيعَ الشَّارِفَ المِيلَا بفال مَخْطُوفَ الحَشَى شِمْلَا
(٩) حتّى إذا أوفى بلالا بلًّا بدمعه لحيته وأنفلا
(١٠) بها وفاض شِرْقًا فَأَبْتَلَا جِيبُ الرِّدَاءِ منه فارمعا
(١١) وحفز الشَّائِنِ فاستهَلَا كما رأيت الوَشْلَيْنِ أَنهَلَا

(١) «نضو غزوة» ، كذا في ش ، وكتب في هامشها : «نفض» وكذا هو «نفض» في س ، هـ ، ز . والنقض : المهزول .

- (٢) «وصله» الضمير المنصوب يعود على الرحم ، والمعروف فيها التأنيت . وكأنه أراد بالرحم قرب النسب فذكر . يقول : إنه يبل سقاء الرحم بالصلة ، وهذا استعارة ، جعل للرحم سقاء وقربة . ووصف أن سقاء الرحم كان قد يس حتى صوّت من القطيعة . (٣) ورد هذا البيت في اللسان (بسط) .
(٤) «انغلا تحت الحجاب» أي دخلا تحته ، يريد غروب الشمس .

- (٥) انحل : الطريق في الرمل ، وتمسّاه : علاه وركبه ، ونضوه : بعيره المهزول .
(٦) القطيع : السوط ، والشارف : المسّ من التوق ، والشمّل : السريع . ويقال : أحذاه : أعطاه . أراد أنه يضي على الحية بالسوط فكانه يطعها إياه .

- (٧) «بلالا» يسدو أنه محرف عن «ألالا» وألال : جبل يرفقات . يريد أنه وصل إلى عرفات ، فهناك يبيك من ذنبه ويدعو الله سبحانه . (٨) ارمعل : ابتل .

- (٩) الشائان : عرفان يضردان من الرأس إلى الخاضعين ثم إلى العيين . وقوله : «الشائين» كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : «الشائان» والوشل : الماء القليل يخلب من حفرة أو جبل بقطر قليلا قليلا .

حتى إذا حبلُ الدماء انحلاً^(١) واقفاض زَبراً جالِه فابْتَلَا^(٢)
أُنْثَى عَلَى اللَّهِ مَلَأَ وَجَلَا^(٣) ثم آنَثْنِي مِنْ بَعْدِ ذَا فَصَلِ^(٤)
عَلَى النَّبِيِّ نَهَلًا وَعَلَا^(٥) وَعِمْ فِي دَعَائِهِ وَخَلَا^(٦)
لَيْسَ كَنْ فَارِقٍ وَأَسْتَحَلَا^(٧) دِمَاءَ أَهْلِ دِينِهِ وَوَلَّى^(٨)
وَجْهَتَهُ سَوَى الْهَدَى مُوَلَّى^(٩) مَجْتَبَا كِبَرَى الذُّنُوبِ الْجَلَّى^(١٠)
مُسْتَفْغِرَا إِذَا أَصَابَ الْقُلَى^(١١) لَمَّا أَتَى الْمَزْدَلِفَاتِ صَلَّى^(١٢)
سَبْعًا نَبَاحًا حَلْهَنَ حَلَا^(١٣) حَتَّى إِذَا أَنْفُ الْفُجَيْرِ جَلَّى^(١٤)
بُرْقُعُهُ وَلَمْ يُسَرَّ الْجَلَا^(١٥) هَبَّ إِلَى نَفْسِهِ فَعَلَّى^(١٦)
* رُحِيلَهُ عَلَيْهِ فَاسْتَقَلَا *

١٠. التزم اللام المشددة من أولها إلى آخرها ، وقد [كَانَ] يجوز له معها نحو قبلا ونحلا ، ومحلا ، فلم يأت به .

ومثله ماروبناه لأبي العالية من قوله :

إِنِّي أَمْرٌ أَصْفَى الْخَلِيلَ الْخُلَّةَ^(١٧) أَمْنَعُهُ وَدَى وَأَرْعَى إِلَّةَ^(١٨)
وَأَبْغِضُ الزَّيَارَةَ الْمِثْلَةَ^(١٩) وَأَقْطَعُ الْمَهَامَةَ الْمَضْلَةَ^(٢٠)

١٥. (١) البئر : طين البئر بالحجارة ، والجبال : جانب البئر ، واقفاض : تصدع وتشقق . كأنما الدموع كانت مجبوزة تصدع مجازها وبجانبها فانسكبت فابتل الرجل منها . وورد البيت في اللسان (زبر) .
(٢) « أنثى » كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « نثى » وقد ورد الشطر الأخير مع ما بعده في اللسان (خل) .
(٣) خل في دعائه : خصص . وورد في اللسان (خلل) هذا البيت :

قد هم في دعائه وخلا ونخط كاتباه واستملا

(٤) يريد بقوله : « صلي سبعا » أنه صلي العشاء وستبأ ووترها .

(٥) اجلل — بالغم والفتح — ما تليسه الدابة لصان به . يريد أنه لا يزال بعض الظلام ، فهو لم يلق جله كله حتى يتكشف ظهره . (٦) سقط في ش . (٧) في د ، ه ، ز : « فيها »
(٨) الخلة : الود والصدقة ، والإل : الحلف والعهد .

ليست بها لركبها تَعَلَّةٌ	إِلَّا تَجَاءُ النَاجِيَاتِ الْخَلَّةُ ^(١)
عَلَى هَيْبَلٍ أَوْ عَلَى هَيْبَلَةٍ	ذَاتِ هَيْبَابٍ جَسْرَةٍ شَيْمَلَةٍ ^(٢)
نَاجِيَةٍ فِي الْخَرْقِ مَشْمَلَةٍ	تَنْسَلُ بَعْدَ الْعُقَبِ الْمُكَلَّةِ ^(٣)
مِثْلَ أَنْسَلَالِ الْعَضْبِ مِنْ ذِي الْخَلَّةِ	وَكَاشِخٍ رَقِيَتْ مِنْهُ صِبَلَةٌ ^(٤)
بِالْصَفْعِ عَنْ هَفْوَتِهِ وَالزَّلَّةِ	حَتَّى اسْتَلَّتْ ضِغْنَتُهُ وَغَلَّةُ ^(٥)
وِطَاحٍ ذِي نَخْوَةٍ مُدَلَّةِ	حَمَلُهُ عَلَى شَبَاقَةِ آلَةٍ ^(٦)
وَلَمْ أَمَلْ الشَّرَّ حَتَّى مَلَّةِ	وَشَنِجِ الرَّاحَةِ مُقْفَعَلَةٍ ^(٧)
مَا إِنْ تَبَيَّضَ كَفُّهُ بِبِلَّةِ	أَفَادَ دَرَّأًا بَعْدَ طَوْلِ خَلَّةِ ^(٨)
وَصَارَ رَبُّ إِبِلٍ وَثَلَّةِ	لَمَّا ذَمَّتْ دِقْقُهُ وَجِلَّةُ ^(٩)
تَرَكْنَهُ تَرَكَ غُلْبِي ظِلَّةِ	وَمَعْشِرِ صَيْدِ ذَوِي تَجِلَّةِ
تَرَى عَلَيْهِمُ لِلنَّدَى أَدَلَّةِ	سَمَاؤُهُمْ بِالْخَيْرِ مَسْتَهَلَّةِ

- (١) الجَلَّةُ : المساءُ . واحداها جَلِيلٌ ؛ كَصَيِّ وَصِيَّةِ .
 (٢) الهَبَابُ : النشاط ، والجسرة : الماضية .
 (٣) الخَرْقُ : الغفر والأرض الواسعة تَخْتَرِقُ فيها الرياح . والمَشْمَلَةُ : النَشِيطَةُ . والعُقَبُ : جمع العُقْبَةِ ، وهى النوبة ، ويراد بها مسافة من السير .
 (٤) العَضْبُ : السيف ، وذو الخَلَّةِ : الغمد ، والخَلَّةُ : بطاقة يَفْشِي بها الغمد . والكَاشِخُ : مضرب المداواة ، وصله : حَقْدُهُ وَبِضْطُهُ ، وأصل الصل هجاء لا تنفع فيها الرقعة .
 (٥) فِي د ، هـ ، ز : « أَمَاتَتْ » ولم يظهر وجهها .
 (٦) الأَلَةُ : الحربة . وشَبَاتُهَا : حَقْدُهَا .
 (٧) شَنِجُ الرَّاحَةِ : متعبها . وهذا كتابة عن البخل . والاقْتِمَالُ : اليبس . و« مقفلة » كأنه حال من الراحة أى حال كونها مقفلة . وقد يكون وصف « شَنِجِ الرَّاحَةِ » فالأصل : « مقفله » بهاء الضمير فى آخره ، وهو يعود على الراحة على تأويلها بمذكر كالعضر .
 (٨) البَلَّةُ : الخير والرزق . والدَرَّ : المال الكثير . والخَلَّةُ : الحاجة .
 (٩) الثَلَّةُ : القلعة من الغنم .

أَوْفَى بِهِمْ دَهْرٌ عَلَى مَزَلَةٍ ثُمَّ تَلَقَّاهُمْ بِمِصْمَلَةٍ^(١)
فُبَدِّلَتْ كَثْرَتُهُمْ بِقَلَةٍ وَأَعْقَبَتْ عَزَّتُهُمْ بِئَلَةٍ
وَعَادَرُونِي بِمَدَمٍ ذَا غُلَّةٍ أَبْكِيهِمْ بِسَبْرَةٍ مِنْهُلَةٍ
ثُمَّ صَبِرْتُ وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ نَفْسًا بِحِمْلِ الْعِبَاءِ مُسْتَقِلَةٍ^(٢)
وَدَوَّلُ الْأَيَّامِ مَضْمُحَلَةٍ يَشْعِبُهَا مَا يَشْعِبُ الْحِرَّةِلَةٍ
* تَتَابَعُ الْأَيَّامُ وَالْأَهْلَةُ *

وَأَنشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ :

ثَلَّثْتُ يَدَا فَارِيزَةٍ فَرَّتْهَا وَفَقَّتْ مِنْ أَلْيِ أَرْتَهَا^(٣)
مُسَكَّ شَبُوبٍ ثُمَّ وَقَرَّتْهَا لَوْ خَافَتِ النَّزَجَ لِأَصْغَرَتَهَا^(٤)

فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمة . والقطعة هائية لسكون ما قبل الهاء والساكن لا وصل له . ويجوز مع هذه القوافي ذرها ودعها .

وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لِيَزِيدَ بْنِ الْأَعْوَرِ الشَّيْثِيِّ وَكَانَ أَكْرَى بَعِيرًا لَهُ لِحْمِلٍ عَلَيْهِ مَحْمَلَانِ أَوَّلُ مَا مَحَمَلْتُ الْمَحَامِلَ . وَهُوَ قَوْلُهُ :

(١) المَزَلَةُ — بفتح الزاي وكسر الهاء — موضع الزلل . والمِصْمَلَةُ : الداهية .

(٢) تَمَرَّا « بِاللَّهِ » باختلاس فتحة اللام في لفظ الجلالة .

(٣) فَرَّتْهَا : قَدَّرَتْهَا وَعَمَلَتْهَا . وَهُوَ حَدِيثٌ عَنْ دُلُومِنْ جَدِّهِ . وَانْظُرِ اللَّسَانَ (فَرَى) .

(٤) الشَّبُوبُ : الشَّابُّ مِنَ الثِّيَرَانِ ، وَمُسَكَّةٌ : جِلْدُهُ ، وَيُقَالُ : أَصْفَرُ الْفَرَبَةِ : ثَرَزَهَا صَغِيرَةً . وَ« مُسَكَّ شَبُوبٍ » مَفْعُولٌ « أَرْتَهَا » قَبْلَهُ . وَيُقَالُ : وَفَرَ الْمَزَادَةَ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ مِنْ أَدِيمِهَا فَضْلَهُ . يَدْعُو عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرَتْ الْخِلَازَةَ مُسَكَّ الشَّبُوبِ فَفَعَلَتْ مِنْهُ الدَّلُوَ الَّتِي يَسْتَقْبِلُهَا ، وَيَزْنَعُ مِنَ الْبُزْرِ .

(٥) كَذَا فِي ش. وَفِي د. ه. ز. : « خَذَهَا » . وَهَذَا عَلَى أَنَّ الرُّوْيَ « الْهَاءَ » ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَبَرَى بَعْضُ الْمُرُوضِينَ أَنَّ الرُّوْيَ « التَّاءَ » ، فَلَا يَجُوزُ خَذَهَا وَنَحْوُهُ . وَانْظُرْ مُقَدِّمَةَ الزُّوْمِيَّاتِ لِلْعَرَبِيِّ .

(٦) الْحِمْلُ — بَزَّةٌ يَجْلِسُ وَمَقْرُودٌ — شَقَّانَ عَلَى الْبَعِيرِ ، يَرْكَبُ فِي كُلِّ شِقِّ رَاكِبٍ يَكُونُ عَدِيلًا لِالْآخَرِ . وَقَدْ عَمِلْتُ فِي زَيْنِ الْجَنَاحِ التَّقْنِيَّ وَنُسِبْتُ إِلَيْهِ . وَانْظُرِ اللَّسَانَ (حَلَّ) .

(٧) كَذَا فِي ش. وَفِي د. ه. ز. : « هِي » .

لما رأيت محمليه أنا مخدرين كدت أن أجنأ^(١)
 قربت مثل العلم المبني^(٢) لا فاني السن وقد أسنا^(٣)
 ضخم الملاط سبطا عبثا^(٤) ينطرح بالطرف هنا وهنا^(٥)
 لولا يدالون الهيئل جئنا^(٦) وقطع المسحل والمثنى^(٧)
 وافتن من شأو النشاط فنا^(٨) يدق حنوا القتب المحنى^(٩)
 إذا علا صوانة أرنأ^(١٠) يرمعها والجندل الأغنا^(١١)
 ضخم الجفود سبلا رفنا^(١٢) وفي الباب سديما معني^(١٣)
 كأنما صريفه إذ طنا^(١٤) في الضاليتين أخطبان غني^(١٥)

- (١) «أنا» من الأئين، يريد أنهما متونا . وجاء في آخر اللسان (هنا) : « هنا » بدل «أنا» وهو ظرف في معنى «هنا» ، والمفعول الثاني على هذا هو «مخدرين» . و «مخدرين» أى عليهما خدود وستور . (٢) العلم : القصر ، والمبني : المبنى . شبه بعيره بالقصر المبني . وقد أورد صاحب اللسان البيت في (بنى) وفسره . (٣) يقال : جعل عين : ضخم ، والملاط : الجنب . (٤) المسحل والمثنى : ضربان من الحبال ، فالمسحل : الحبل يقتل وحده . وكان المثنى ما يقتل مرتين . (٥) المحنى : وصف من حنى الشيء : حناه وطفقه . وورد الشطر الأخير والشطر الذي بعده في اللسان (حنى) ، وحنوه : ما أعوج منه . (٦) الصوانة : ضرب من الحجارة شديد ، وجمعه صوان . وفي اللسان (حنا) ، وز «صوانة» . واليربع : بجارة رخوة . وقد استعمل (أرن) متعدية ، أى جعل اليربع والجندل يرن ويصيح . (٧) الجفود : جمع جفوة — بضم الجيم — وهو جوف الصدر . وجفوة القرم : وسطه . والمعروف جمع الجفوة على جفر وجفار . والسبيل : الجرى . وفي «ز» «سحبلا» وهو الضخم . والرفق : الطويل الذيل ، وهو مبدل من الرفل . والسدم : الهائج . والمعنى : الذى حبس ومنع الضراب ، فهو أقوى له . (٨) الضالتان : تنبئة الضاعة ، وهى ضرب من الشجر . والأخطبان : طائر . وقوله : «في الضاليتين» متعلق بقوله : «غنى» ويقرب من هذا قول بشرى الأخطب : إذا أرقلت كان أخطب ضالة حل خدب الأنساب لم يتسلم وانظر التكلة للصاغاني (خدب) .

مستحيلاً أعرف قد تفتى كالصدع الأعجم لما أقننا^(١)
 يقطع بعد الفيف مهُوأتا وهو حديد القلب ما أرفأنا^(٢)
 كأن شئنا هزما وشئنا قعقه مهزج تفتى^(٣)
 * تحت لبيان لم يكن أدنا^(٤) *

ألترم النون المشددة في جميعها على ما تقدم ذكره .

وقال آخر :

إليك أشكو مشياً تدافياً مشى العجوز تنقل الأنافيا^(٥)
 فالترم الفاء وليست واجبة .

وقال آخر :

كأن فاهما واللبام شاحيه^(٦) جنوا غبيط سليس نواحيه ١٠

(١) « مستحيلاً أعرف » أى حاملاً ستاماً . ويقال : ستام أعرف ، أى طويل ذو عرف ،
 وتفتى : من . والصدع : الوعل الشاب القوى . والأعجم : ما في ذراعيه أو أحدهما بياض وسائر
 أسود أو أحمر . وافتن : آتصب على القفة ، وهو اختلال منها . وجاء الشطر الأخير في اللسان (فتن) .
 (٢) الفيف : المكان المستوى أو المقافة لأماء فيها . والمهُوأت : ما اطمأن من الأرض واتسع .
 وارفأنا : نفرم سكن وضعف واسترنى . ١٥

(٣) الشئ : القرية الخلق الصغيرة . والمهزم من قولهم : تهزم السفاء إذا ليس فخر ، أو من
 قولهم : فرس هزم الصوت ، يشبه صوته بصوت الشئ . وذلك أنه إذا كان متشققاً كان له صوت .
 (٤) البيان : الصدر . وأدنى وصف من المنز ، وهو انحناء في الظهر .

(٥) التدافى : مشى جاف ، أو هو المشى في شق .

(٦) شاحيه : فاتحه . والغبيط : رجل يوضع على ظهر الجبر . ٢٠

الترم الألف والحساء والياء، وليست واحدة منهقٌ لازمة؛ لأنه قد يجوز مع هذه القوافي نحو: يحذوه، ويقفوه، وما كان مثله . وأنشد أبو الحسن :

إرفعن أذيال الحقيّ وأربعنْ مشى حَيَّات كأن لم يفزعنْ^(١)

* إن تمنع اليوم نساءً تمنعنْ *

فألترم العين وليست بواجبة .

وقال آخر :

يأربُّ بكُرِّ بالرداقِ وإسجِ اضطره الليل إلى عوايسجِ^(٢)

* عوايسجِ كالعجزِ النوايسجِ *

ألترم الواو والسين وليست واحدة منهما بلازمة .

وقال آخر :

أعيني ساء الله من كان سرّه بكأوكا ومن يحبّ إذا سكا^(٣)

ولو أن منظورا وحبّة أسليما لترع القذى لم يبرثا لي قذا سكا

ألترم الذال والكاف . وقالوا : حبّة امرأة هويها رجل من الجنّ يقال له منظور ، وكانت حبّة تستطبّب بما يعالماها منظور .^(٤)

(١) سقط في س، ه، ز .

(٢) « ارفعن » في س، ه، ز : « رفعن » . والحقّ جمع الحقو . وهو هنا الإزار ، وأصله الكشح حيث يفقد الإزار . « تمنع » في س، ه، ز : « يمنع » و « تمنعن » في الأصول السابقة : « يمنعن » . والربح لغلام من بني جذيمة ، وهو يسوق بأمه وأختين له وقد هرب بهنّ من جيش خالد ابن الوليد حين أغار على بني جذيمة بعد فتح مكة . وانظر السيرة على هامش الروض ٢٨٦/٢ .

(٣) البكر : الفقى من الإبل . والرداق : الحداة وأعوانهم . والوايسج : وصف من الويسج ، وهو ضرب من السير . والوايسج : جمع العويجة ، وهي ضرب من الشجر . ووردت الأشطر الثلاثة في اللسان (عسج) .

(٤) ورد البيتان في اللسان (حبب) . (٥) في س، ه، ز : « فكانت » .

وَأَتَشَدُّ الْأَصْمَى لَغَيْلَانَ الرَّبِيِّ :

هل تعرف الدار بنصف الجروء ^(١)	بين رَحَا المثل وبين الميثاء
كأنها باقى كتاب الإملاء	غيرها بعدى مر الأنواء
نوء الثريا أو ذراع الجوزاء ^(٢)	قد أغتدى والطير فوق الأصواء
مرتبئات فوق أعلى العلياء ^(٣)	مُكْرِب الخلق سليم الأنقاء
طُرف تنقيناه خير الأفلاء ^(٤)	لأثمات نُسبت وآباء
نُمت قاط مُرقها فى إدناء ^(٥)	مداخلا فى طول وأغماء
وفى الشعير والقضيم الأجباء ^(٦)	وما أراد من ضروب الأشياء
دون العيال وصغار الأبناء ^(٧)	مُقْنَى على الحى قصير الأنظار

- ١٠ (١) نصف الجروء: ورعا المثل والميثاء : مواضع . وفى باقوت أن رحا المثل موضع بنجد .
- (٢) « أرذراع » كذا فى ز ، ه ، ز . وفى شه : « وذراع » . والذراع : نجم من نجوم الجوزاء . والأصواء : جمع الصوى ، وهو جمع الصوة ، وهو حجر يكون علامة . وورد الشطران فى اللسان (ذرع) .
- (٣) مرتبئات : وصف من أرتباً إذا أشرف . ومكرب الخلق : شديد قوى . أراد به فرسا . يقال للحيوان الوثيق المفاصل : مكرب الخلق . والأثقاء : من الثقام : ذوات المنخ ، واحدها نقي ، بكسر النون وسكون القاف . وورد الشطر الأول مع ما قبله فى اللسان (ربا) .
- (٤) الطرف : الكريم من الخليل . والأثلاء : جمع الثقات ، وهو المهر حين يفطم .
- (٥) « قاط » من القيط . وفى سر : « قاط » وهذا غير ظاهر هنا ، فإن معنى « قاط » مات . والطول : حبل طويل يشد فى إحدى يدي الفرس ليرعى . والأغماء : واحدها النسي ، وهو ما ينفلى به الفرس ليرعى فيضمر . وورد الشطر الأخير فى اللسان (غما) .
- ٢٠ (٦) القضيض : شعير الدابة . والأجباء : كأنه يريد المختار . ولم يظهر وجه هذه الكلمة .
- (٧) المقنى : المكرم المؤثر ، والأنظار : جمع الظلم ، وهو ما بين الشرين أو ما بين الوردين . وقد ورد الشطر الأخير فى اللسان (ظما) .

أَمَسُوا ففادوهنَّ نَحْوَ المِيطَاءِ بِمِائَتِينَ بِنِالَاءِ الفَّلَاءِ^(١)
 أَوْفَيْتُهُ الزَّرْعَ وَفُوقَ الإِيصَاءِ قَدْ فَرَّعُوا غِلْمَانَهَا بِالْإِيصَاءِ^(٢)
 غَخَافَةُ السَّبْقِ وَجِدَّ الأَنْبَاءِ فَلِحِثْتُ أَكْبَادُهُم بِالْأَحْشَاءِ
 بَانَتْ وَبَاتُوا كِبَالِيَا الأَبْلَاءِ مُطْلَقَيْنِ عِنْدَهَا كَالْأَطْلَاءِ^(٣)
 لَا تَطْعَمُ العَيُونُ نَوْمَ الإِغْفَاءِ حَتَّى إِذَا شَقَّ بِهَيْمِ الظُّلُمَاءِ
 وَسَاقَ لَيْلًا مَرَجَحْنَ الأَنْشَاءِ غُبْرُهُ مِثْلُ حُدَاءِ الحَدَاءِ^(٤)
 وَرَزَقَتْ الدِّيكُ بِصَوْتِ زَقَّاءِ ثَمَّ أَجْلَبْنَ وَفُوقَ الإِجْلَاءِ^(٥)

(١) المِيطَاءُ : الأرض المنخفضة . وهو هنا يصف حلبة الخليل . وقد كان المِيطَاءُ مضمارا لها .
 وقوله : « بمِائَتِينَ » أى بمائتي غلوة ، وهى مقدار رمية سهم . والفَلَاءُ : أن يرفع يديه بالسهم يرميه ليبلغ
 أقصى الناية ، والفَلَاءُ بعبد الفلج بالسهم . يريد أن المسافة التى أعادت بلرى الخليل كانت مائتي غلوة .
 وورد الشطر الأول فى اللسان (وطأ) والشطران فيه فى (غلا) .

(٢) « أَوْفَيْتُهُ الزَّرْعَ » كَذَا فى اللسان (وفى) . وفى شه : « أَوْفَيْتُ لِّلزَّرْعِ » وفى ز : « أَوْفَيْتُ
 الدرع » . وكان الزرع يراد به تربيته وإنباته والقيام عليه ، ويبدو إن صح هذا أن هذا الشطر محله
 بعد قوله : « مَقْفَى عَلَى الْحَى ... » وأنه زجج عن مكانه . وقوله : « قَدْ فَرَّعُوا غِلْمَانَهَا بِالْإِيصَاءِ »
 أى إن أصحاب غيل السباق أوصوا الغلمان الموكلين بها أن يعنوا بها هذه الليلة ويمدوها للفرد .
 وقوله : « فَرَّعُوا » كَذَا فى شه . وفى د ، هـ ، س : « فَرَّعُوا » وهو من الفرق — بالتحريك —
 بمعنى « فَرَّعُوا » ، وفى حديث أبى بكر رضى الله عنه : أَبَا اللَّهِ تَفَرَّقْنِي . وانظر اللسان (فرق) .

(٣) البَلَايَا : جمع البلية ، وهى المصيبة التى أعيت وصارت نضوا هالكا . والأَبْلَاءُ : جمع البلوى وهى التى
 أبلاها السفر وأهزلها . وكان الإضافة للبالغة ، كما يقال : عابِدُ العَابِدِينَ . وتطلق البلية أيضا على النافعة
 التى كانت تعقل فى الجاهلية عند غير صاحبها لا تغلف ولا تسق حتى تموت ، كانوا يقولون : إن صاحبها
 يحشر عليها . ويقال : احلَفْنَا : لَزَقَ بالأرض أو استلقى على ظهره . والأَطْلَاءُ : جمع الطلاء ، وهو الولد من
 ذوات الخلف أو الغلف . وورد الشطران فى اللسان (بلا) .

(٤) أَرْجَحْنَ : مال . دليل مرجح : تغيل واسع . وغير الليل : آخره .

(٥) أَنْتَ فَعْلُ الدِّيكِ عَلَى إِرَادَةِ الدَّجَاجَةِ . وانظر اللسان (ديك) .

(١)	مستويات كنعان الحذاء	فهن يعطين جديد اليدهاء
(٢)	ما لا يسوى عبطه بالرفاء	يتبعن وقما عند رجع الأهواء
(٣)	يسليات كساحى البناء	يتركن فى متن أديم الصحراء
(٤)	مساحبا مثل احتفار الكاء	وأملهون دفاق البطحاء
(٥)	يثرن من أكارها بالدقواء	متصببا مثل حريق القصباء
(٦)	كانها لما رآها الرأء	وأنشزتهن علاء اليدهاء
(٧)	ورقع اللامع ثوب الإلواء	عقبان دجن فى ندى وأسداء
(٨)	كل أغر يحك وغراء	شادخة غرتها أو قرحاء

(١) « يعطين » كذا فى شه . وفى س ، ه ، ز : « يحططن » . ويقال : عبط الأرض : حفر منها موضعا لم يحفر من قبل .

(٢) « ما لا يسوى عبطه بالرفاء » يريد أنهن يحذنن فى الأرض حفرا وشقوقا يسر تسويتها . - وقوله : « الأهواء » كأنه جمع الهوى ، وهو صوت الزجر ، كأنهم كانوا يزجرونها بذلك . وقد جاء هكذا فى س ، ه ، ز ، وفى شه : « الأهراء » ولم يظهر وجهها .

(٣) فرس سلب القوائم : طوئها . والمناسخ : جمع المسعاة ، وهى ما يمسح به الطين ويقشر ويحرف . (٤) الكاء هنا : جانى الكأة . وقوله : « وأسلهون دفاق البطحاء » أى أسهلوا بين دفاق البطحاء أى نزلوا بين السهل فى ذلك لحذف الحرف وأوصل . وانظر اللسان (سهل) .

(٥) الدقواء : التراب الدقيق . وقوله : « من أكارها » كذا فى شه . وفى ز : « أكارها » ويريد بالمنصب الفبار : المتأسك المجتمع .

(٦) ورد الشعر الأول فى الجزء الأول من هذا الكتاب فى ص ٢٨٠ ، وقد رسم فيه « الزواء » هكذا بصيغة الجمع . وجاء فى اللسان (رأى) مضبوطة بصيغة الفعل بالغة الرأى ، فقيه : « وجعل رأى : كثير الرؤية » وأنشد هذا البيت . والعلاء : الصخرة . وأنشزتهن : أظهرتهن ووضعتهن .

(٧) يقال : أنوى بشوبه إذا لمع به وأشار . فاللامع هو الذى يشير بشوبه ، وهو يشير السباق والسدى : ندى الزرع .

(٨) الأغرة : الذى فى جبهته غرة أى بياض . والمحك : الذى يلج فى العدر . والنزة الشادخة : التى تسع فى الوجه وتسبل ، والقرحاء تكون قدر الدم .

قد لحقت عُصْمَتَهَا بِالْأَطْبَاءِ من شدة الرُكُضِ وَخَلَجَ الْأُنْثَاءُ^(١)
كَأَنَّمَا صَوْتُ حَفِيفِ الْمَعْزَاءِ معزول شَذَانٌ حَصَاها الْأَفْصَاءُ^(٢)
• صَوْتُ نَيْشِ الْقَمِّ عِنْدَ الْقَلَاءِ^(٣) •

^(٤) اطرد جميع قوافيها على جرّ مواضعها إلا (يتأ واحدًا وهو) قوله :

• كَأَنَّمَا رَأَاهَا الرَّاءُ •

فإنه مرفوع الموضع . وفيه مع ذلك سرّ لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل .

وذلك أنَّ (لَمَّا) مضافة إلى قوله : رَأَاهَا الرَّاءُ ، والفعل لذلك مجرور الموضع بإضافة الظرف الذي هو (لَمَّا) إليه ؛ كما أن قول الله تعالى ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(١) الفعل الذي هو (جَاءَ) في موضع جرّ بإضافة الظرف الذي هو (إِذَا) إليه . وإذا كان كذلك ، وكان صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنما هو الفاعل ، وإنما جرى ١٠ بالفعل له ومن أجله ، وكان أشرف جزءيها وأنبههما صارت الإضافة (كأنها) إليه ؛ فكأنَّ الفاعل لذلك في موضع جرّ ، لا سميًا وأنت لو تلخصت الإضافة هنا وشرحتها لكان تقديرها : كأنها وقت رؤية الرَّاءِ لها . (فالراءُ)^(٢) إذا مع الشرح مجرور لا محالة .

- ١٥ (١) « بالأطباء » كذا في اللسان (عصم) وفي شدة ، س ، هـ ، نـ : « بالأطباء » والأطباء : جمع الطبي ، وهو لدنات الحافر كاللدى للراء وكالضرع لغيرها . والعصمة : بياض في الذراع . والأنساء جمع النساء ، وهو عرق يخرج من الورك فيسبطن الفخذين ثم يمز بالرقوب حتى يبلغ الحافر . وغلجها : جذبها .
- (٢) « معزول » بدل من « المعزاء » وهي الأرض الصلبة ، والشذان : المتفرق . والأفصاء جمع القاصي أو القصي ، وهو وصف الحصى . (٣) النيش : صوت الغليان . (٤) في س ، هـ ، نـ : « بطرد » . (٥) سقط ما بين القوسين في س ، هـ ، نـ . وثبت في شـ . (٦) آية ١ سورة النصر .
- ٢٠ (٧) في ز : « أنبتهما » . (٨) في س ، هـ ، نـ : « كأنما هي » .
- (٩) سقط في س ، هـ ، نـ ما بين القوسين ، وثبت في ش .

نعم ، وقد ثبت أن الفعل مع الفاعل في كثير من الأحكام والأماكن كالشيء الواحد .

وإذا كان الفعل مجرور الموضع ، والفاعل معه كالجزم منه ، دخل الفاعل منه في اعتقاد تلخيصه مجرورا في اللفظ موضعه ؛ كما أن النون من إِذَنْ لَمَّا كُنْتَ بعض حرف جرى عليها ما يجري على الحرف المفرد من إبداله في الوقف ألفا ؛ وذلك قولهم : لأقومن إذا ؛ كما تقول : ضربت زيدا ، ومع النون الخفيفة للواحد : اضرباً . فكما أجريت على بعض الحرف ما يجري على جميعه من القلب ، كذلك أجريت على بعض الفعل — وهو الفاعل — ما يجري على جميعه من الحكم .

(١) ومما أجرى فيه بعض الحرف مجرى جميعه قوله :

(٢) * فبات منتصباً وما تكدسا *

نأجرى « متصباً » مجرى نَحَذْ فأسكن ثانيه ؛ وعليه حكاية الكتاب : أراك متفخاً .

(٣) ونحو من قوله : (لَمَّا رَأَاهَا الرَّأْيَ) في توهم جرّ الفاعل قول طرّاة :

(٤) * وسدّيف حين هاج الصنبر *

كأنه أراد : الصنبر ، ثم تصوّر معنى الإضافة ، فصار إلى أنه كأنه قال :

حين هبّج الصنبر ، ثم نقل الكسرة على حدّ مررت ببيكر ، وأجرى « ينبر » من الصنبر مجرى بيكر على قوله : أراك متفخاً .

(١) أي المجاج . وانظر شرح شواهد الشافية ٣٢

(٢) بعده : * إذا أحس نياة توجسا *

وقوله : « متصباً » كذا في اللسان (نصب) . وفيه في كردس ونصص : « متصا » وهو وصف من انتص أي استوى واستقام . وهو في وصف ثور وحشي .

(٣) كذا في ز ، ح ، وفي شر : « متصبا » . (٤) انظر الكتاب ٢٥٨/٢

(٥) انظر ص ٢٨١ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

وأعلى من هذا أن يجيء هذا البيت في هذه القصيدة مخالفا لجميع أبياتها يدل
على قوة شاعرها وشرف صناعته، وأن ما وجد من تتالي قوافيها على بحر مواضعها
ليس شيئا سعى فيه، ولا أكره طبعه عليه؛ وإنما هو مذهب قاده إليه علو طبقته،
وجوه فصاحته .

- وعلى ذلك ما أنشدناه أبو بكر محمد بن علي عن أبي إسحاق لعبيد من قوله :
يا خليلي أربأ واستخبرا الـ منزل الدارس من أهل الحلال^(٥)
مثل يحمي البرد عني بعدك الـ قطر مغناه وتأويب الشمال^(٦)
ولقد يغني به جيرانك الـ ممسكو منك بأسباب الوصال^(٧)
ثم أودى وذهم إذ أزمعوا الـ بين والأيام حال بعد حال^(٨)
فانصرف عنهم بعثس كالوأي الـ يجاب ذى العانة أو شاة الرمال^(٩)

(١) في ح : « صاعها » . (٢) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « طبعه » .

(٣) يبدو أنه مبرمان شارح الكتاب ، أخذ من أبي إسحق الزجاج ، وأخذ عنه السيرافي والقارسي ،
ولا بد أن يأخذ عنه ابن جني . وانظر ترجمته في البنية ٧٤ .

(٤) سقط في س ، ه ، ز . وثبت في ش . وهو عبيد بن الأبرص .

(٥) الحلال جمع الحلة — بكسر الحاء — وهي جماعة البيوت ، أو مائة بيت .

(٦) السحق : البالي . يريد أن المنزل درس وصار كالبرد البالي ، وعني : محما . وتأويب الشمال :
رجوعها وتردد هبوبها .

(٧) « المسكو » أصله المسكون ، لحذف النون لطول الاسم .

(٨) « أودى وذهم » : انقطع . وأصل ذلك في الحلاك . ورواية الديوان : « أكدى وذهم »
وهو بهذا المعنى ، يقال : أكدى إذا انقطع . وأصل ذلك أن يقال : أكدى الحافر إذا حفر فبلغ الكدى
— وهي الصخور — فاقطع عن الحفر . وقوله : « إذ أزمعوا » في الديوان : « أن أزمعوا » .

(٩) ورد هذا البيت في الديوان هكذا :

فاسل عنهم يأمون كالوأي الـ يجاب ذى العانة أو نيس الرمال

والعنس : الناقة الصلبة . والأمون : الناقة الوثيقة الخلق التي لا يخاف عليها الإجماء . والوأي : الحمار
الوحشي . والعانة : القطيع من حمير الوحش . وشاة الرمال يريد به هنا الثور الوحشي . والنيس هنا :
الذكر من الثناب .

- (١) نحن قُذنا من أهاضيب المسلا . خيل في الأرسان أمثال السعال
 (٢) شُزبا يعسفن من مجهولة الـ أرض وعثا من سهول أو رمال
 (٣) فاتجعبنا الحارث الأعرج في جمحل كالليل خطار العوالى
 (٤) يوم غادرنا عديا بالقنا اللـ بل السمر صريبا في الجبال
 (٥) ثم عُجنا من خوصا كالقطا الـ تقاربات الماء من أين الكلال

(١) الأهاضيب : جمع الأهضوبة ، وهى كالمضب الجبل العلوى المتبسط . والملا : موضع في أرض كلب وآثر في ديار طى ، والسعال : جمع السعلاة وهى أنقى القول . شبه الخيل بهن من النشاط والروح . وقد ورد البيت في اللسان (مضب) .

(٢) الشُزب : جمع الشازب ، وهو اليابس الضامر . « وعثا » ضبط في ش بضم الواو ، وهى جمع الرعث بفتح الواو ، وهو المكان المبلل الذى تنفب فيه قوائم الإبل . و « يعسفن » فالعصف الأخذ على غير الطريق المألوف . وفى س ، ه ، ز : « ينشبن » في مكان « يعسفن » وهو كذلك في الديوان . وقوله : « من مجهولة الأرض » أى من الأرض المجهولة ، وهى التى لايتدى فيها . وفى س ، ه ، ز : « مجهولة الأرض » . وقوله : « أورمال » في الديوان : « وجبال » .

(٣) « فاتجعبنا » في ابن الشجرى : « فاتجعبن » يريد التحليل والحارث الأعرج : من الفسائين ملوك الشام . وفى الشرح أنه جد أمرى القيس . وهذا أظهر ، فان العداوة بين أسرة امرى القيس الكندية وبين أسرة عبيد معروفة . وهذا يوافق ما سياتى أن عديا من كندة . والعوالى الرماح ، وخطارها : مضطربها . وجاء البيت في اللسان (نجع) .

(٤) سقط هذا البيت في ش ، وعدى هو ابن أخت الحارث ، قتل يومئذ . وقيل : هو رجل من كندة . وقوله : « صريبا » كذا في الديوان وابن الشجرى . وفى س ، ه ، ز : « صريبا » ويبدو أنه تحريف عما في الديوان .

(٥) عاج الحيوان : عطفه بالزام . والخص : من الخوص ، وهو غشور العينين . والقاربات : من القرب ، وهو سير الليل لورد الند . والأين : الإعياء . وقوله : « القاربات الماء » كذا في نسخ الخطائص . وفى الديوان : « القارب المنبل » . يريد تشبيه التحليل بالقطا في السرعة .

(١١)
نحو قوص يوم جالت حوله الـ خيل قبا عن يمين أو شمال
(١٢)
كم رئيس يقدم الألف على الـ الساج الأجرد ذى العقب الطوال
(١٣)
قد أباحت جمعه أسافنا الـ بيض في الروعة من حى حلال
(١٤)
ولنا دار ورثاها عن الـ أقدم القدموس من عم وخال
(١٥)
منزل دمنه آباؤنا الـ مورثونا المجد في أولى اللبالي
(١٦)
ما لنا فيها حصون غير ما الـ محقرات النيل تعدو بالرجال

- (١) « قوص » كذا في ش . وهو يوافق ما في الخزانة . ويقول صاحبها : « وقوله : نحو قوص بالضم موضع » . وفي و ، ه ، ز : « فرس » . وفي الديوان ، وابن الشجرى : « قوص » . وكأنه الأشبه بالصواب . وفي باقوت أنه تل بأرض غسان ، وفسره هذا البيت . وفي هاشم ابن الشجرى أنه رجل من غسان ، أرم من كندة أرم من بني عامر بن معصمة . وقب وصف من العقب ، وهو دقة الخصر وضهور البطن .
- (٢) الساج : الفرس الحسن الجرى . والأجرد : القصير الشعر . وفي ش ، والديوان : « الأجرد » وكذا في الخزانة وإن كان صاحبها في شرح القصيدة شرح الأجرد ولم يمرض للأجود . والظاهر أن هذا تحريف عما أثبت . وقد ذهب الهم إلى أنه أفعل للجواد وإن لم يعرف هذا . والعقب : الجرى بعد الجرى الأول : وهو العدو الثاني .
- (٣) أباحت جمعه أسافنا ، أى تمكنا من نهيم والعلو عليهم بالقتل وغيره . وقوله : « في الروعة » أى هذا الرئيس الذى استباحت جمعه كان فيها يروع ويجب من حيه وقومه . والروعة مصدر قولك : راعى الشيء . وأعجبى . ويقال : حى حلال أى كثير أو نازلون في بيوت مجتمعة .
- (٤) القدموس : القديم ، وهو هنا مبالغة القديم . ويريد بيت مجدهم وشرفهم . وفي الديوان البيت هكذا :
- (٥) ولنا دار ورثا عزها الـ أقدم القدموس من عم وخال
يقال : دمن القوم المنزل : سقوده وأثروا فيه بالدمن — بكسر فسكون — وهو البهر .
وفي ش : « منزل في دمنه آباؤنا ... » أى منزل في موضع الدمنة وآثار الصمران والإقامة . وقوله :
آباؤنا على هذا يدل من « منزل » .
- (٦) في الديوان بعد المقربات : « الجرددى بالرجال » والمقربات : التى أعدت للركوب فكانت قريبة . « وتردى » : ترجع الأرض بمخوافها وتعدو .

في رواي عُذْمَلَى شَاخِخِ الـ ^(١) مَأْنَفِ فِيهِ إِرْثُ مَجْدٍ وَجَمَالِ
فَاتَّبَعْنَا ذَاتَ أَوْلَانَا الْأَلَى الـ ^(٢) حُوقِدَى الْحَرْبِ وَمُؤَوِّفَ بِالْحِبَالِ

فقداد القصيدة كلها، على أن آخر مصراع كل بيت منها منته إلى لام التعريف، غير
بيت واحد؛ وهو قوله :

* فانتجعنا الحارث الأعرج في *

فصار هذا البيت الذي نقض القصيدة أن تمضي على ترتيب واحد هو أغزر ما فيها .
وذلك أنه دلّ على أن هذا الشاعر إنما تساند إلى ما في طبعه، ولم يتجشّم إلا ما في
نهضته ووسعه، من غير اعتصاب له ولا استكراه أجاء إليه؛ إذ لو كان ذلك على
خلاف ما حدّثناه وأنه إنما صنع الشعر صنعا، وقابله بها ترتيبا ووضعنا، لكان قنّا
ألا ينقض ذلك كله ^(٣) بيت واحد يوهيه، ويقدح فيه . وهذا واضح .
وأما قول الآخر:

قد جعل النعاس يفرنديني أدفعه عَنِّي ويسرنديني ^(٤)

فلك فيه وجهان : إن شئت جعلت رويّه النون؛ وهو الوجه . وإن شئت الياء،
وليس بالوجه .

وإن أنت جعلت النون هي الروي فقد ألّتم الشاعر فيها أربعة أحرف غير
واجبة ، وهي الراء والنون والذال والياء . [ألا ترى أنه يجوز معها (يعطيني)

(١) الروابي : جمع الرابية ، وهي ما علا من الأرض . والمعدل : القديم . يصف بيت شرفه ومجده .
(٢) « ذات أولانا » كلمة (ذات) صلة ، وهذا من إضافة الملقب إلى المنبر ، أي اتبعنا أولانا أي
فيلنا الأول ، والألى أصله الأول ، بغرى في الكلمة قلب مكاني . وقوله : « مؤوف بالحبال » فالمراد :
ومنهم مؤوف . والحبال : اليهود . (٣) سقط هذا في ش . (٤) الأغرنداء
والأسرنداء : العلو والتلبة . وورد الرجز في اللسان في « سرد » ، « غرند » من غير عزو .

و (يرضيني) و (يدعوني) و (يغزوني) ^(١)] ألا ترى أنك إذا جعلت الياء هي الروي فقد زالت الياء أن تكون يدُفَاءً لبعدها عن الروي . نعم ، وكذلك لما كانت النون رَويًا كانت الياء غير لازمة . وإن أنت جعلت الياء الروي فقد التزم فيه خمسة أحرف غير لازمة ، وهي الراء ، والنون ، والدال ، والياء ، والنون ؛ لأن الواو يجوز معها [ألا ترى أنه يجوز معها] في القولين جميعا يغزوني ويدعوني .

ومما يسأل عنه من هذا النحو قول الثقفى يزيد بن الحكم :
وكم منزل لولاي طحت كما هوى بها بأجرامه من قلة النيق منهو ^(٢)
الترم الواو والياء فيها كلها .

والجواب أنها واوية لأمرين : أحدهما أنك إذا جعلتها واوية كانت مطلقة ، ولو جعلتها يائية كانت مقيّدة ؛ والشعر المطلق أضعاف المقيّد ، والحمل ^(٣)
إنما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقل ^(٤) .

والآخر أنه قد التزم الواو ، فإن جعلت القصيدة واوية فقد التزم واجباً ، وإن جعلتها يائية فقد التزم غير واجب ، واعتبرنا هذه اللغة فأحكامها ومقاييسها فإذا ^(٥)
الملتزم أكثره واجب (وأقله غير واجب) والحمل على الأكثر دون الأقل .

فإن قلت : فإن هذه القلة أنغر من الكثرة ؛ ألا ترى أنها دالة على قوة الشاعر .
وإذا كانت أنبه وأشرف كان الأخذ يجب أن يكون بها ، ولم يحسن العدول عنها مع القدرة عليها . وكما أن الحمل على الأكثر ، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى .

(١) سقط ما بين الحاصرين في ش . (٢) تقدم شيء منها في ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « الحمل » وهو مصدر ميمي بمعنى الحمل .

(٤) سقط في ش . (٥) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

قيل : كيف تصرف الحال فينبغي أن يعمل على الأقل على الأقل ، وإن كان الأقل أقوى قياساً ؛ ألا ترى إلى قوة قياس قول بنى تميم في (ما) وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيويه . ومع ذا فأكثر المسموع عنهم . إنما هو لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن . وذلك (أننا بكلامهم ننطق) فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحل . هذا هو (قياس مذهبهم) وطريق اقتضائهم . ووجدت أكثر قافية رؤية مجرورة الموضع . وإذا تأملت ذلك وجدته . أعنى قوله :

* وقامت الأعماق خاوى المخرق *

وقد التزم العجاج في رأيته :

* قد جبر الدين لإله بغير *

١٠

وذلك أنه ألترم الفتح قبل رويها البتة . ولعمري إن هذا مشروط في القوافي ، غير أنك قلما تجد قافية مقيدة إلا وأتت الحركات قبل رويها مختلفة ؛ وإنما المستحسن من هذه الرائية سلامتها مما لا يكاد يسلم منه غيرها . فإن كانت المقيدة مؤسدة ازداد اختلاف الحركات قبل رويها قبعا . وذلك أنه ينضاف إلى قبج اختلافه أن هناك

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « يحل » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « أن » .

(٣) في ش : « هي » . وما أثبت في د ، ه ، ز .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « أنك إنما بكلامهم ننطق » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « القياس في مذهبهم » .

(٦) كذا في ش ، وفي د ، ه ، ز : « وإن » .

١٥

٢٠

تأسيساً؛ ألا ترى أنه يبيع اختلاف الإشباع^(١) إذا كان الروى مطلقاً نحو قوله : فالقوارع^(٢) مع قوله : فالتدافع . فما ظنك إذا كان الروى مقيداً . وقد أحكمتنا هذا في كتابنا^(٣) المعرب في شرح قوافي أبي الحسن .

وقد قال هميان بن خفافة :

لما رأتني أم عمرو صدفت^(٤) قد بلغت بي ذراً فالحفت^(٥)
وهامة كأنها قد تفتت^(٥) وانعاجت الأحناء حتى احلقتفت

وهي تسعة وثلاثون بيتاً ، الترم في جميعها الفاء ، وليست واجبة وإن كانت قريبة من صورة^(٦) الجوب . وذلك أن هذه التاء في الفعل إذا صارت إلى الاسم صارت في الوقف هاء في قولك : صادقة ومُليحة ومُحليفة (فإذا صارت هاء^(٧)) لم يكن الروى إلا ما قبلها ، فكانها لما سقط حكمها مع الاسم من ذلك الفعل صارت في الفعل نفسه قريبة من ذلك الحكم . وهذا الموضع لقطرب . وهو جيد .

(١) هو حركة الدخيل . وهو الحرف الذي يسبق الروى بعد التأسيس .

(٢) أى النابغة الذبياني . وقوله : « فالقوارع » يريد قوله في مطلع القصيدة :

عفا ذرحسا من فرتحى فالقوارع^{١٥} بغيباً أريك فالقلاع الدوافع
وقوله : « التدافع » يريد قوله في البيت الثاني والعشرين :

بمصطحيات من لصاد وثيرة يزون ألا سيرة التدافع

وترى أن الجزء الأول : « فالقوارع » ليس في الضرب بل في العروض فلا يدخل في التقفية ، غير أن البيت مصرع ، فآثر العروض كأنه آخر الضرب .

(٣) في ش « المروء » وانظر ص ٦٦ في المقدمة . (٤) ذرأة أى شيب .

(٥) الأحناء : الجوانب . واحلقتفت الشيء : أفرط أعوجاجه .

(٦) كذا في ش ، ح . وفي س ، هـ ، ز : « صور » .

(٧) سقط ما بين القوسين في س ، هـ ، ز .

ومن ذلك تأثية كثير :

* خَلِيلٌ هَذَا رُبْعَ عَزَّةٍ فَاعْقِلَا ^(١) *

لَزِمَ فِي جَمِيعِهَا اللَّامُ وَالنَّاءُ . ^(٢)

ومنه قول منظور : ^(٣)

* مَن لِي مِنْ هِجْرَانٍ لَيْلٍ مَن لِي *

لَزِمَ اللَّامُ الْمَشْتَدُّ إِلَى آخِرِهَا .

وفى المحدثين من يسلك هذا الطريق ، وينبغي أن يكونوا إليه أقرب ، وبه أحجى ، إذ كانوا فى صنعة الشعر أرحب ذراعا ، وأوسع خناقا ؛ لأنهم فيه متأتون ، وعليه متلومون ، وليسوا بمرتجلين ، ولا مستكرهين فيه . ^(٤)

وقد كان ابن الرومى رام ذلك لسعة حفظه ، وشدة مأخذه . فمن ذلك رأيته فى وصف العنب ؛ وهى قوله :

وَرَاذِقِيٌّ مَخْطُفِ الْخُصُورِ كَأَنَّهُ مَخَازِنُ الْبَلُورِ ^(٥)

(١) بحسره : * قلو صيكا ثم ابكا حيث حلت *

وهو مطلع قصيدة غزلية عاتيا ٤٢ بيتا فى الديوان ٣٦/١ ، وفى الأمال ١٠٩/٢ .

(٢) فى الخزانة ٣٧٨/٢ فى الحديث عن هذه التأثية : « والترم فيها مالا يلزم الشاعر — وذلك اللام ١٥

قبل حرف الروى — اقتدارا فى الكلام وقوة فى الصناعة . وما نرم ذلك إلا فى بيت واحد ، وهو :

فأ أنصفت أما النساء . فبغضت إلى وأما بالنسوة فضفت »

(٣) يريد منظورين مرثدا الأسدى . وبعد الشطر الشاهد :

* والحبل من حيا لها المتعل *

(انظر شرح شواهد الشافى للبغدادى ٢٤٨)

(٤) التلوم على الأمر : التكت فى الانتظار .

(٥) الرازقى : ضرب من عنب اللائف أبيض طويل الحب . ومخطف الخصور : ضامرها . ٢٠

الترم فيها الواو البتة ولم يجاوزها غالباً^(١) . وكذلك تأتيته^(٢) : أترقتها وخطرقتها
وسفسفتها؛ الترم فيها الفاء وليست بواجبة، وكذلك مميتها التي يرثى بها أمه :
* أَيْضًا دَمًا إِنَّ الرِّزَايَا لَهَا قِيمٌ^(٣) *
أوجب على نفسه الفتحة قبل الميم على حدّ رائية العجاج :
* قد جبر الدينَ الإلهُ بَجْبَرٍ *
٥

غير أنى أظنّ أن في هذه الميمية يتنا ليس ما قبل رويّة مفتوحاً^(٤) .
وأنشدني مرّةً بعض أحدائنا شيئاً سمّاه شعراً على رَسمِ اللولدين في مثله ، غير أنه
عندى أنا قوافٍ منسوقة غير محشوة في معنى قول سلم الخاسر^(٥) :
موسى القمر * غيث بكر * ثم انهمر
وقول الآخر^(٦) :

طيف ألم * بذى سلم * يسرى العتم^(٧) * بين الخيم^(٨) * (جاد يغم)

(١) كذا في ش. وفي س، ه، ز : « بالياء » . (٢) هذه الثانية في مدح إسماعيل بن بلبل .
ويوجد فيها (سفسفتها) وكان « خطرقتها » محرقة عن « طرفتها » و « أترقتها » محرقة عن « ملوّقتها » .
(٣) مجسزه : * فليس كثيراً أن تجود لها بدم *

(٤) سقط هذا الحرف في س، ه، ز . (٥) في س، ه، ز : « المولدين » . والزجاج
لا يابى تسمية هذا شعراً ، ويجعله من الرجز . ويجعله الأخفش والخليل وغيرهما مجماً . وانظر الدما سيني
على الخزرجية والدمهورى على الكافى في مبحث الرجز . (٦) سقط هذا اللفظ في س، ه، ز .
(٧) من شعراء الدولة العباسية . وهو في هذا التمر بمدح موسى الهادى . وانظر معجم الأدباء .
(الحلبي) ١١ / ٢٤٠ ، والمعدة (باب في الرجز والتصيد) في الجزء الأول .

(٨) في المعدة في الوطن السابق أن هذا الشعر ينسب — فيما يظن — إلى علي بن يحيى أو يحيى بن
على المنجم . (٩) أصله التمة ، وهى ظلام الليل ، غذف التاء . وفى رواية اللسان (عتم) :
« يسرى عتم » وجوز في عتم أن يكون كما ذكرت محذوف التاء ، فيكون ظرفاً ، وأن يكون المراد به البطل .
أى يسرى بطناً فيكون حالاً . وانظر اللسان في الوطن المذكور .
(١٠) سقط هذا الشطر في س، ه، ز .

وقول الآخر^(١):

قالت حَيْلٌ * شَوْمُ الْفَزْلِ * هذا الرجل * حين احتفل * أهدي بصل^(٢)
والقوافي المنسوخة التي أنشدتها صاحبنا هذا ممية في وزن قوله : طيف ألم ،
لا يحضرنى الآن حفظها ؛ غير أنه التزم فيها الفتحة البتة ، إلا قافية واحدة وهو قوله :
* فاسلم ودمٌ * ورأيت قَلِقًا لاضطراره إلى مخالفة بقية القوافي بها ؛ فقلت له : لا عليك^(٣)
فلك أن تقول : * فاسلم ودمٌ * أمرا من قولهم : دام يدام ، وهي لغة ؛ قال :
يا مئى لا غرو ولا ملاما^(٤) في الحب إن الحب لن يداما^(٥)
ففسر بذلك وقال : أمير بها إلى بلدى .
وأفضينا إلى هذا القدر لاتصاله بما تكأ عليه ؛ قال :^(٦)

وعند سعيد غير أن لم أجد به ذكرك إن الأمر يُذكر للأمر
وأكثر هذه الالتزامات في الشعر ؛ لأنه يحظر على نفسه ما يتيحه الصنعة إياه
إدلالا ، وتنظرفا ، واقتدارا وتعاليا . وهو كثير . وفيما أوردناه منه كاف .

(١) هو عبد الصمد بن المعتز ؛ كما في الدماميني على الخرجية .

(٣) في س ، هـ ، ز : « مى » . (٤) س ، هـ ، ز : « لها » .

(٥) سقط هذا في س ، وثبت في س ، هـ ، ز .

(٦) انظر ص ٣٨٠ من الجزء الأول .

(٢) حبل « كذا في نسخ الخصائص . وفي الدماميني على الخرجية : « خبل » ويدرو أن هذا
محرف عن « جبل » وهي جارية مفضية كان عبد الصمد يتعشقها هو وأبو رهم ، فاشتراها الأخير وكان يميل .
فلجت المهاجاة بين عبد الصمد وأبي رهم ، ويدرو أنه المعنى بهذا الهجاء . وانظر الأغاني ١٢ / ٦٦ .
(٧) يظهر أن القائل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وأن المعنى بسعيد في البيت ابن المسيب .
وأورد له صاحب الأغاني بيتين في هذا المذهب ، وهما :

سألت سعيد بن المسيب مفتى الله مدينة هل في حب ظمياء من وزر

فقال سعيد بن المسيب إنما تلام على ما تستطيع من الأمر

وانظر الأغاني (الدار) ١٤٧ / ٩ .

فأما في غير الشعر فنحو قولك في جواب مَنْ سَأَلَكَ فَقَالَ لَكَ : أَيْ شَيْءٌ
عِنْدَكَ ؟ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو أَوْ مُحَمَّدٌ الْكَرِيمُ أَوْ عَلِيٌّ الْعَاقِلُ . فَإِنَّمَا جَوَابُهُ الَّذِي لَا يَقْتَضِي
السُّؤَالَ فِيهِ أَنْ يَجِيبَهُ بِنَكْرَةٍ فِي غَايَةِ (شَيْعٍ مِثْلَهَا) ^(٢) فَيَقُولُ : ^(٣) جِسْمٌ . لَا تَرَى أَنَّهُ
قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِهِ : أَيْ شَيْءٌ عِنْدَكَ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَفْصِلَكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
عِنْدَكَ عِلْمٌ أَوْ قِرَاءَةٌ أَوْ جُودٌ أَوْ شَجَاعَةٌ ، وَأَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ جِسْمٌ مَّا . فَإِذَا قُلْتَ :
جِسْمٌ ، فَقَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ مِنْكَ فَصْلًا بَيْنَهُمَا . إِلَّا أَنْ
جَسَمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُعْنَيْنِ فَإِنَّهُ مَبَالِغٌ فِي إِهْمَامِهِ . فَإِنْ تَطَوَّعْتَ زِيَادَةَ
عَلَى هَذَا قُلْتَ : حَيَوَانٌ . وَذَلِكَ أَنَّ حَيَوَانًا أَخْصَصَ مِنْ جِسْمٍ ، كَمَا أَنَّ جَسَمًا أَخْصَصَ مِنْ
شَيْءٍ . فَإِنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا آخَرَ قَالَ فِي جَوَابِ أَيْ شَيْءٍ عِنْدَكَ : إِنْسَانٌ ؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ
مِنْ حَيَوَانٍ ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانًا ؛ كَمَا
تَقُولُ : كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ جِسْمٍ إِنْسَانًا . فَإِنْ تَطَوَّعَ بِشَيْءٍ آخَرَ قَالَ :
رَجُلٌ . فَإِنْ زَادَ فِي التَّطَوُّعِ شَيْئًا آخَرَ قَالَ : رَجُلٌ عَاقِلٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . فَإِنْ تَطَوَّعَ
شَيْئًا آخَرَ قَالَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو (أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ) ^(٤) .

فَهَذَا كُلُّهُ تَطَوُّعٌ بِمَا لَا يُوْجِبُهُ سَوْأَلُ هَذَا السَّائِلِ .

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي دَوَادَ :

فَقُصِّرَنَّ الشَّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ وَهُوَ لِلدَّوْدِ أَنْ يَقْسَمَنَّ جَارَ ^(٥)

(١) سَقَطَ فِي ٥ ، هـ ، ز . (٢) فِي ش : « الشَّيْع » . (٣) د ، هـ ، ز : « نَقُول » .

(٤) سَقَطَ هَذَا فِي ش . (٥) كَذَا فِي ش ، ز . وَسَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي د ، هـ .

(٦) هَذَا فِي وَصْفِ فَرَسٍ . يَقُولُ : إِنَّهُ أَوْثَرُ بَلِينِ الْإِبِلِ فِي الشَّتَاءِ فَصَارَتْ الْإِبِلُ مَقْصُورَاتٍ عَلَيْهِ :

لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ فِي الْبَاهِتِ . وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْجَوَادَ جَارَ الْإِبِلِ وَحَامَ لَهَا ، إِذْ يَمْنَعُ الْعَدْرَانِ بِغَيْرِهَا فَيَقْسِمُهَا
وَيَنْبِهَا . وَالذِّدُّ : الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ . وَقَوْلُهُ : « قُصِّرَنَّ » فِي ش : « يَقْسَمَنَّ » وَهُوَ خَطَأٌ .

وَانْظُرِ السَّانَ (قَصْر) ، وَالْكَتَابَ ١/١١١

فهذا جواب «كم» ؛ كأنه قال : كم قُصِرَ عليه؟ وكم ظُرف ومنصوبة الموضع ، فكان^(٣) قياسه أن يقول : ستة أشهر ؛ لأن «كم» سؤال عن قدر من العدد محصور ، فنكرة هذا كافية من معرفته ؛ ألا ترى أن قولك : عشرون والعشرون وعشرون^(٤) (ونحو ذلك) فائدته في العدد واحدة ؛ لكن المعدود معرفة مرة ، ونكرة أخرى . فاستعمل الشتاء وهو معرفة في جواب كم . وهذا تطوع بما لا يلزم . وليس عيبا ؛ بل هو زائد على المراد . وإنما العيب أن يقصر في الجواب عن مقتضى السؤال ؛ فأما إذا زاد عليه فالفضل معه ، وإلّا له .

وجاز أن يكون الشتاء جوابا لـ «كم» من حيث كان عددا في المعنى ؛ ألا تراه ستة أشهر . واقفنا أبو علي^(٥) — رحمه الله — على هذا الموضع من الكتاب وفسره ونحن بحلب فقال : إلا في هذا البلد فإنه ثمانية أشهر . يريد طول الشتاء بها .

ومن ذلك قولك في جواب من قال لك : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ : الحسن ، أو قولك : الحسين . وهذا تطوع من المحيب بما لا يلزم . وذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله أن يقول له : أحدهما ، ألا ترى أنه لما قال له : «الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية» فكانه قال : [أ] أحدهما أفضل أم ابن^(٦) الحنفية؟ بجوابه على ظاهر سؤاله أن يقول : أحدهما . فقوله : «الحسن» أو قوله : «الحسين» فيه زيادة تطوع بها لم ينطو السؤال على استعلامها . ونظير قوله في الجواب على اللفظ أن يقول : الحسن أو الحسين ، لأن قوله : «أو الحسين» بمنزلة أن

(١) في د ، ه ، ز : «فكم» . (٢) سقط حرف الطف في ز . (٣) د ، ه ، ز : «وكان» . (٤) سقط في ش . (٥) في ه : «واقفنا» . (٦) هذه المسألة من مسائل الإيضاح لأبي علي الفارسي . وانظر أمان ابن الشجرى ٣٣٦/٢ (٧) زيادة خلت منها الأصول .

يقول : أحدهما . والجواب المتطوع فيه أن يقول : «الحسن» ويمسك ، أو أن يقول : «الحسين» ويمسك . فاما إن كان كيسانياً^(١) فإنه يقول : ابن الحنفية، هكنا كما ترى . فإن قال : الحسن (أفضل أم الحسين) أو ابن الحنفية، فقال : الحسن فهو جواب لا تطوع فيه . فإن قال : «أحدهما» فهو جواب لا تطوع فيه أيضاً . فإن قال : «الحسين» ففيه تطوع . وكذلك إن قال : «ابن الحنفية» فقد تطوع أيضاً . فإن قال : الحسن أو ابن الحنفية أفضل أم الحسين فقال له المحيب : الحسين، فهو جواب لا تطوع فيه . فإن قال : أحدهما فهو أيضاً جواب لا تطوع فيه . فإن قال : الحسن أو قال : ابن الحنفية ناصاً على أحدهما معيناً فهو جواب متطوع فيه على ما بينا فيما قبل .

١٠ ومن التطوع المشام للتوكيد قول الله سبحانه : (إِلَهِينِ اثْنَيْنِ) (وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى) ، وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ تَفْعُفَةٌ وَاحِدَةٌ) ، وقولهم : مضى أمس الدابر، وأمس المدبر . وهو كثير . وأنشد الأصمعي :
وَأَبِي الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَعَهُمْ بِصُهَابٍ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٧)
وقال :^(٨)

١٥ خَبَلْتُ غَزَالَ قَلْبِهِ بِفَوَارِسٍ تَرَكَتْ مَنَازِلَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٩)

(١) الكيسانية : فرقة من الشيعة يتسبون إلى كيسان ، وهو المختار بن أبي عبيد الثقفي . يقولون بإمامة محمد بن الحنفية . (٢) د ، ه ، ز : «أم الحسين أفضل» . (٣) د ، ه ، ز : «فقد» . (٤) آية ٥١ سورة النحل . (٥) آية ٢٠ سورة النجم . (٦) آية ١٣ سورة الحاقة . (٧) ذكر باقوت في صهاب أنه موضع ، ولم يحله بوصفه . وقد أورد الشطر الأخير نقلاً عن أبي علي في اللجة . (٨) أي عمران بن حطان . وانظر الكامل ١٥٤/٦ ، والأغانى (بولاق) ٢٠ ١٥٥/١٦ . (٩) سقط هذا البيت في د ، ه ، ز ، وثبت في ش . وغزالة : امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الهجاء ، ولما دخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الهجاء منها وأغلق عليه قصره .

ومن ذلك أيضا الحال المؤكدة؛ كقوله ^(١) :

* كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ *

لأنه إذا كفى فهو كاف لا محالة .

ومنه قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا ، هذه أيضا حال مؤكدة ؛ ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعدا ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعدا . غير أن للحال هنا منزلة عليها في قوله :

* كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ *

لأن (صاعدا) تاب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد ، و (كاف) ليس بنائب في اللفظ عن شيء ؛ ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظ به معه .

ومن الحال المؤكدة قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ ﴾ ^(٢) ، وقول ابن دارة :

* أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي ^(٣) *

وهو باب منقاد .

(١) أي بشرين أبي خازم الأسدي - وعجزه :

* وليس لحبها إذ طال شاف *

وانظر الخزانة ٢/٢٦١ ، والمفصل ١/٦٠ ١٥

(٢) في ش : « أراد » وهو تصحيف .

(٣) آية ٢٥ سورة التوبة .

(٤) عجزه * وهل يدارة بالناس من عار *

وانظر الخزانة ١/٥٧٧ -

فأما قوله سبحانه : (وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ^(١)) فيكون من هذا . وقد يجوز أن يكون قوله سبحانه (بِجَنَاحَيْهِ) مفيدا . وذلك أنه قد يقال في المثل :
* طاروا عَلاَهَن فُشَل عَلاها ^(٢) *

وقال آخر :

وطرت بالرحل إلى شِيلة إلى آمون رُحلة فذلت ^(٣)
ومن أبيات الكتاب :
وطرتُ بِمَنْصُلي في يَعمَلات دواحي الأيدِ يَحِيطان السريحا ^(٤)
وقال القطامي :
* وَفُتَحُوا عَن مَدَائِنِهِم فطاروا ^(٥) *

- ١٠ () آية ٣٨ سورة الأنعام .
(٢) هذا الرجز أشده أجزال القول لبعض أهل اليمن ، كما في نوادر أبي زيد ٥٨ ، ١٦٤ . وفي الموطن الأول عن أبي حاتم أن أبا عبيدة اتهم المفضل بضمه . وقوله : « فُشَل » أي ارتفع واركب ، وورد في اللسان (طير) : « فشك » وهو تحريف . وفي رواية اللسان (علا) : « فطر » وعلاها لغة في عليها تنسب إلى الحارث بن كعب . وانظر النوادر واللسان .
١٥ (٣) الشملة : السريسة . والأمون : الناقة الوثيقة الخلق التي يؤمن عليها الثار . والرحلة : القوة ، وهو أصله القوة والقدرة على السير ، يقال : سير ذو رحلة ، فوصف بالمصدر .
(٤) ينسب هذا إلى مضر بن ربيع الأسدي . واليعملات جمع اليملة وهي الناقة السريسة ، والأيد هي الأبدى لخذف الباء تخفيفا . والسرّيج : السير الذي تشد به الخدمة ، وهي ما يشد في الرسغ .
والبيت في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢
(٥) صدره . : * ألم يجز التفريق جند كسرى *
وقبله :

فياقوى هلم إلى جميع وفاقا قد مضى كان اعتبار

وقال العجاج :

* طَرْنَا إِلَى كُلِّ طُوالِ أَعْوَجَا ^(١) *

وقال العنبري ^(٢) :

* طاروا إِلَيْهِ زَوَافَاتٍ وَأُحْدَانَا *

وقال النابغة الذبياني :

* يَطِيرُ فُضَاً بِهَا كُلُّ قَوْسٍ ^(٣) *

فيكون قوله تعالى : (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) على هذا مفيداً ، أى ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذى الجناحين ، بل هو الطائر بجناحيه البتة . وكذلك قوله عز اسمه : (نَفَرَ عَلَيَّ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ^(٤)) قد يكون قوله (مِنْ فَوْقِهِمْ) مفيداً . وذلك أنه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستقلة ؛ على قول من يقول : قد سرنا عشرة و بقت علينا ليلتان ؛ وقد حفظ القرآن و بقت على منه سورتان ، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقى علينا عشرة . وكذلك يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه

(١) من أربوزته التي أربأ : * ما حاج أحزاننا وشجوا قد شجيا *

وقوله : « طرنا » جواب قوله قبل :

إنا إذا مذكى الحروب أربجا منها سمارا واستشاطت وهجا

وانظر الديوان ١٠

(٢) هو قريظ بن أنيف وعجزه : * قوم إذا الشر أبدى تاجديه لهم *

وقوله : « أحदानا » كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « وحدانا » والهمزة بدل من الوار . والبيت من أول قصائد الحماسة .

(٣) عجزه : * و يقيعها منهم فراش الحواجب *

والقوس : أعلى بيضة الحديد . والقراش عظام رفاق على الخياشيم من داخل . وهو من قصيدته التي مطلعها :

كلني لهم يا أميمة ناصب و ليل أفاقيه يطل الكواكب

(٤) آية ٢٦ سورة النحل . (٥) د ، ه ، ز : « سرينا » .

(١) وقبيح أفعاله : قد أحرب على ضيعتي وموت على عوامل ، وأبطل على انتفاعي .
 فعلى هذا لو قيل : خُز عليهم السقف ولم يقل : من فوقهم لحاز أن يُظن به أنه
 كقولك : قد خربت عليهم دارهم ، وقد أهلكك عليهم مواشيهم وغللاتهم ، وقد تلفت
 عليهم تجارتهم . فإذا قال : (من فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل ، وصار معناه أنه
 سقط وهم من تحته . فهذا معنى غير الأول .

وإنما (أطردت على) في الأفعال التي قدمنا ذكرها ؛ مثل خربت عليه ضيعته
 وموتت عليه عوامله ونحو ذلك من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء . فلما
 كانت هذه الأحوال (كُلِّفَا و) مشاق تخفض الإنسان وتضعه ، وتعلوه وتفرعه حتى
 يخضع لها ويخضع لما يستأده منها كان ذلك من مواضع على ؛ ألا تراهم يقولون : هذا
 لك ، وهذا عليك ؛ فتستعمل اللام فيما تؤثره ، وعلى فيما تكروهه ؛ قالت :

سأحمل نفسي على آلة فأتا عليها وإتا لها

- (١) د ، هـ ، ز : « فحج » . (٢) د ، هـ ، ز : « أعطب » .
 (٣) د ، هـ ، ز : « ارتقاع » والارتفاع : النلة للضيعة ونحوها . (٤) د ، هـ ، ز : « كفولم » .
 (٥) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « هلك » . (٦) ز : « غلالم » .
 (٧) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « اطرد » . (٨) سقط في د ، هـ ، ز .
 (٩) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « كلها » .
 (١٠) أى تعلوه . وفي د ، هـ ، ز : « تنفره » . وما هنا في ش . وفي ج : « تفرعه » .
 (١١) هـ ، ز : « يخضع » وهو محرف عن « يخضع » وفي د : « يخضع » .
 (١٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « سآء » . ويقال : سآءه : ركبته وعلاه .
 (١٣) د ، هـ ، ز : « يؤثره » و « يكرهه » .
 (١٤) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « قال » والقاتل من الخنساء في مربية أخيه معارية ، قتله
 بنمرة . وقوله : « سأحمل » كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « لأحمل » .

وقال ابن حنبل :

فله هنا لك لا عليه إذا دَنِمْتُ أَنْوُفُ الْقَوْمِ لِلتَّعَسِ^(١)

فن هنا دخلت (على) هذه في هذه الأفعال التي معناها إلى الإخضاع والإذلال .
وما يُتَطَوَّقُ به من غير وجوب كثير . وفيما مضى منه كاف ودال عليه بإذن الله .

باب في التأم يزاد عليه فيعود ناقصا^(٢)

هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض ، ومحصوله صحيح واضح .

وذلك قولك : قام زيد ، فهذا كلام تام ، فإن زدت عليه فقلت : إن قام
زيد صار شرطاً ، واحتاج إلى جواب . وكذلك قولك : زيد منطلق ، فهذا كلام
مستقل ، فإذا زاد عليه أت (المفتوحة فقال أت زيداً منطلقاً) احتاج إلى عامل يعمل
في أت وصلتها ، فقال : بلغني أن زيداً منطلقاً ، ونحوه . وكذلك قولك : زيد أخوك ،
فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكنف بالاسمين فقلت : أعلمت (بكراً زيداً أخاك)^(٣) .

وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضى
لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه . فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً —
لغيره ، معقوداً به عاد الكلام ناقصاً ، لا لحال الأول ، بل لما دخل عليه
معقوداً بغيره .

(١) هذا من قصيدة مفضلية في مدح الملك قيس بن شراحيل بن مارية . ودنت : ذلت .
وفي أصول الخصائص « دنت » وهو تصحيف . بقول إذا حصل أفعال الناس وأتزمهم كان الفضل له ،
ولم يكن عليه ما ينتم عليه . (٢) سقط في د ، ه ، ز . (٣) هذا البحث في الأشياء للسيوطي
٢٩٥ / ١ (٤) سقط في ش . (٥) كذا في د ، ه ، ز . وسقط في ش . (٦) د ، ه ،
ز : « على هذا » . (٧) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش . (٨) كذا في ز .
وفي ش : « زيداً بكراً أخاك » . (٩) د ، ه ، ز : « حاله » .

فنظير الأول قولك : زيد قائم ، وما زيد قائم وقائما على اللغتين ، وقولك : قام محمد ، وقد قام محمد ، وما قام محمد ، وهل قام محمد ، وزيد أخوك ، وإن زيدا أخوك ، وكان زيد أخاك ، وظننت زيدا أخاك .

ونظير الثاني ما تقدم من قولنا : قام زيد ، وإن قام زيد . فإن جعلت (إن) هنا نغيا بقي على تمامه ، ألا تراه بمعنى ما قام زيد .

ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك : يقوم زيد ، فإن زدت اللام والنون فقلت : ليقوم زيد فهو محتاج إلى غيره ، وإن لم يظهر هنا في اللفظ ، ألا ترى أن تقديره عند التحليل أنه جواب قسم ، أى أقسم ليقوم ، أو نحو ذلك . فاعرف ذلك إلى ما يليه .

باب في زيادة الحروف وحذفها

وكلا ذينك ليس بقياس ؛ لما سنذكره .

أخبرنا أبو علي — رحمه الله — قال قال أبو بكر : حذف الحروف ليس بالقياس . قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها ^(١) هي أيضا ، واختصار المختصر إجماف به . تمت الحكاية ^(٢) .

وتفسير قوله : « إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار » هو أنك إذا قلت : ما قام زيد فقد أغتت ^(٣) (ما) عن (أنتي) ؛ وهى جملة فعل وفاعل . وإذا قلت : قام

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفى ش : « لحذفها » .

(٢) سقط هذا في ش .

(٣) كذا في د ، ه ، ز . وفى ش : « إنها » .

(٤) في د ، ه ، ز : « هو » .

القوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) وهى فعل وفاعل . وإذا قلت قام زيد وعمره فقد نابت الواو عن (أعطى) . وإذا قلت : ليت لى مالا ؛ فقد نابت (ليت) عن (أتمنى) . وإذا قلت : هل قام أخوك ؛ فقد نابت (هل) عن (استفهم) . وإذا قلت : ليس زيد بقائم ؛ فقد نابت الباء عن (حقا) ، و (البتة) ، و (غير ذى يثك) . وإذا قلت (فما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت : فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً ، أو يقينا . وإذا قلت : أمسكت بالجليل ؛ فقد نابت الباء عن قولك : أمسكته مباشرة وملاصقة ^(٤) يدي له ^(٥) . وإذا قلت : أكلت من الطعام ؛ فقد نابت (من) عن البعض ، أى أكلت بعض الطعام . وكذلك بقیة ما لم نسمه . فإذا كانت هذه الحروف نواب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يميز من بعد ^(٦) ذا أن تتخرق عليها ، فتلتكها وتيجحف بها .

١٠

ولأجل ما ذكرنا : من إرادة الاختصار بها لم يميز أن تعمل فى شيء من الفَصَلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك . وعلمته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ^(٧) ، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه ، وتراجعوا عما اعترضوه .

١٥

(١) فى د ، ه ، ز : « هـ » .

(٢) كذا فى د ، ه ، ز ، والأنباء . وفى ش : « المطف » .

(٣) سقط فى ش .

(٤) فى ش : « ملاصقا » .

(٥) فى ش : « به » .

(٦) فى ش رسمت هذه الكلمة « تخرق » . من الانخراق ، وفى ز ، ه : « تخرق » وفى د :

٢٠

« تخرف » . وكان « تخرق » معترضة عن « تخرق » أو تفرق ، وأن الأولى معناها ارتكاب الخرق ومجانبة الرق ، والتخرق يدور معناه على الضيق والضغط . وفى ج : « تحيف » وهى واضحة .

(٧) فى ش : « بضرب » .

فلهذا لا يجوز ما زيد أخوك قائما؛ على أن تجعل (قائما) حالا منك، أى أنتى هذا فى حال قيامى، ولا حالا من (زيد)، أى أنتى هذا من زيد فى حال قيامه . ولا هل زيد أخوك يوم الجمعة؛ على أن تجعل يوم الجمعة ظرفا لما دلت عليه (هل) من معنى الاستفهام .

فإن قلت : فقد أجازوا ليت زيدا أخوك قائما ونحو ذلك فنصبوه بما فى ليت من معنى التثنية ، وقال الناقبة :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مَفْتَادٍ^(٢)

فنصب (خارجا) على الحال بما فى (كَأَنَّ) من معنى التشبيه، وأنشد أبو زيد :

كَأَنَّ دَرِيَّةً لَمَّا التَّقِينَا لَنَصِلَ السِّيفُ بِمَجْمَعِ الصُّدَاعِ^(٣)

فأعمل معنى التشبيه فى (كَأَنَّ) فى الظرف الزمانى الذى هو (لَمَّا التَّقِينَا) .

قيل : إنما جاز ذلك فى (ليت) و(كَأَنَّ) لِمَا اجتمع فيهما : وهو أن كل واحدة منهما فيها معنى الفعل (من التثنية) والتشبيه (وأيضا) فكل (واحدة) منهما

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « ونصبوه » .

(٢) من قصيدته فى مدح النعمان والاعتذار له عما يلغى عنه . ومطلعا :

يا دارميعة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
والحديث عن الثور الوحشى الذى أنشب مدرأه (قرنه) فى كلب الصيد . فقلوه : « كأنه » أى المدرى ، يشبه المدرى بسفود منى عند مفتاد أى موضع نار . والسفود : الحديدة التى يشوى عليها اللحم . وانظر الخزانة ٢١١/١ .

(٣) هو لمرداس بن حصين . والدرية : حلقة يتعلم عليها الطعن ، ويجمع الصداق الرأس . يذكر أنه حين لى قرنه فى القتال أنحى عليه بضرب السيف وتعد رأسه ، حتى كان رأسه إذ يتردد عليه السيف درية . وترى ابن جنى يروى « كَأَنَّ » التشبيعية . والذى فى نوادر أبى زيد ص ٥ : « فكان » بفا . العطف و (كان) الناقصة . وهذه الرواية تتسق مع سابق الشعر . وانظره فى النوادر .

(٤) فى د ، هـ ، ز : « كاتى » . (٥) فى د ، هـ ، ز : « والتثنية » .

(٦) سقط فى د ، هـ ، ز ، ما بين القوسين . (٧) سقط فى ز .

رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدى، وكل واحد منهما متجاوزة عدد الاثنين ،
فأشبهت بزيادة عدتها الفعل ؛ وليس كذلك ما كان على حرف ، ولا ما كان على حرفين ؛
لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع في ليت ولعل .

ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس : من أن (إلا) في الاستثناء هي الناصبة ؛
لأنها نابت عن (أستثنى) ، و (لا أعنى) مردودا عندنا ؛ لما في ذلك من
تدافع الأمرين : الإعمال المبقى حكم الفعل ، والانصراف عنه إلى الحرف^(١١)
المختصر به القول .

نعم ، وإذا كانت هذه الحروف تضعف وتقل عن العمل في الظروف كانت^(١٢)
من العمل في الأسماء الصريحة القوية التي ليست ظروفًا ولا أحوالًا ولا تمييزًا
لاحقًا بالحال اللاحقة بالظرف أبعد .

فإن قلت : فقد قالوا : يا عبد الله يا خيرًا من زيد ، فأعملوا (يا) في الاسم
الصريح وهي حرف ، فكيف القول في ذلك ؟^(١٣)

قيل : ل(يا) في هذه خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لاسائر الحروف^(١٤) .
وذلك أن (هل) تنوب عن (أستفهم) ، و (ما) تنوب عن (أنفى) ، و (إلا)
تنوب عن (أستثنى) وتلك الأفعال النابتة عنها هذه الحروف هي الناصبة^(١٥)
في الأصل . فلما أنصرفت عنها إلى الحروف طلبا للإيجاز ، ورغبة عن الإكثار ،
أسقطت عمل تلك الأفعال ، ليتم لك ما أنتهيته من الاختصار . وليس كذلك يا .

(١) في ش : « الحكم » . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « الظرف » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « على » . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز :

« خاصة » . (٥) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « كسائر » .

(٦) سقط في د ، هـ ، ز . (٧) د ، هـ ، ز : « الحرف » .

وذلك (أن يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو)
 و (أنادي) في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك ضربت
 وقتلت ونحوه . وذلك أن قولك : ضربت زيدا وقتلت عمراً الفعل الواصل إليهما
 المعبر بقولك : ضربت عنه ليس هو نفس (ضرب) إنما ثم أحداث^(١) هذه
 الحروف دلالة عليها؛ وكذلك القتل والشنم والإكرام ونحو ذلك . وقولك : أنادي
 عبد الله ، وأدعو عبد الله ؛ ليس هنا فعل واقع على (عبد الله) غير هذا اللفظ ،
 و (يا) نفسها في المعنى كـ (أدعو) ؛ ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسماً واحداً ،
 كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد؛ كضربت
 زيدا ، ولقيت قاسماً ، وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النفي ، إنما تدخلهما^(٢)
 على الجمل المستقلة فتقول : ما قام زيد وهل قام أخوك . فلما قويت (يا) في نفسها^(٣)
 وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل .

فإن قلت : فإنما تذكر بعد (إلا) اسماً واحداً أيضاً ، قيل : الجملة قبل (إلا)
 منعقدة بنفسها ، وإلا فضلة فيها . وليس كذلك يا ؛ لأنك إذا قلت : يا عبد الله تم^(٤)

(١) في ي ، ه ، ز : « أنها » .

(٢) في ي ، ه ، ز : « بشراً » .

(٣) في ي ، ه ، ز : « من رب » . وفي ح : « صرب » .

(٤) في ي ، ه ، ز : « هو » . وذلك ضمير القصة والثأن .

(٥) في ح : « دالة » .

(٦) في ي ، ه ، ز : « تدخلها » .

(٧) سقط في ي ، ه ، ز .

(٨) في ش : « لا » وهو خطأ في النسخ .

(٩) في ي ، ه ، ز : « ليست » .

الكلام بها وبمنصوب بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها ، فهي ^(١) في هذا الوجه كرويد زيدا ^(٢) .

ومن وجه آخر أن قولك : يا زيد لَمَّا أَطْرَدَ فيه الضمّ وتمّ به القول جرى مجرى ما أرتفع بفعله أو بالابتداء ؛ فهذا أدّون حاليّ يا أعني أن (يكون) كأحد جزأى الجملة ^(٥) . وفي القول الأول هي جارية مجرى الفعل مع فاعله . فلهذا قوى حكمها وتجاوزت رتبة الحروف التي إنما هي إلحاق وزوائد على الجمل ^(٦) .

فلذلك عملت يا ولم تعمل هل ، ولا ما ، ولا شيء من ذلك النصّب بمعنى الفعل الذى دلّت عليه ، ونابت عنه . ولذلك ما وصلت تارة بنفسها في قولك : يا عبد الله ، وأخرى بحرف الجزء نحو قوله : يا لبيك ، فحرت في ذلك مجرى ما يصل من الفعل تارة بنفسه ، وأخرى بحرف الجزء نحو قوله : خشنت صدره ، وبصدره ، وحيئت زيدا ، وحيئت إليه ، وأخترت الرجال ، ومن الرجال ، وسميته زيدا ، وبزيد ، وكنيته أبا عليّ وبأبي عليّ .

فإن قلت : (فقد) ^(٩) قال الله سبحانه « ألا يا أسجدوا » ^(٩) وقد قال غيلان ^(١٠) :

* ألا يا أسلمى يا دارمى على السيل *

- ١٥ (١) في س ، هـ « من » . وما هنا في شه ، ح .
 (٢) يريد بذلك أنها تشبه اسم الفعل كرويد زيدا . وقد قال أبو عليّ أستاذ المؤلف بذلك وأنها اسم فعل في بعض أقواله . وفي المسألة بحث انظره في شرح الرضى للكافية ١٣٢/١
 (٣) في س : « فهو » . (٤) في س ، هـ ، س : « يكون الفعل » . (٥) في شه : « حرفى » .
 (٦) جمع لحق — بالتحريك — وهو ما يلحق بالشيء الأول .
 (٧) سقط في شه . (٨) أى أوغر صدره عليه وأغضبه .
 (٩) سقط في س ، هـ ، س . وثبت في شه . وانظر فى الآية ص ١٩٦ من هذا الجزء .
 (١٠) في س ، هـ ، س : « ذو الرتبة » . وبجزءه :

* ولا زال منهلا بجرعائك القطر *

وذلك أنه إذا كانت إنما جرى بها اختصارا وإيجازا كانت زيادتها تقضا لهذا الأمر ، وأخذنا له بالعكس والقلب ؛ ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب ؛ ولذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو (الذي ضربت زيد) ، فأفسد أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد . قال : لأن ذلك نقص ؛ من حيث كان التوكيد إسهابا والحذف إيجازا . وذلك أمر ظاهر التدافع .

هذا هو القياس : ألا يحوز حذف الحروف ولا زيادتها . ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت أخرى .

أما حذفها فكبحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا . وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسبت مما يزرع الود في فؤاد الكريم ١٠

يريد : كيف أصبحت ، وكيف أمسبت . وأنشد ابن الأعرابي :

وكيف لا أبكى على علاقي صبايحي ، غباقي ، قيلاتي ١١

أي صبايحي وغباقي ، وقيلاتي . وقد يحوز أن يكون بدلا ؛ أي كيف لا أبكى على علاقي التي هي صبايحي وهي غباقي وهي قيلاتي ، فيكون هذا من بدل الكل . والمعنى الأول أن منها صبايحي ومنها غباقي ومنها قيلاتي . ١٥

(١) في ٤ ، هـ ، ز : « كان » .

(٢) انظر من ٢٨٧ من الجزء الأول . ونسب إل الخليل وسيبويه جواز تأكيد المحذوف . فقد ورد في الكتاب ٢٤٧/١ قوله : « وسألت الخليل عن مرث يزيد وأتاني أخوه أقسمها فقال : الرفع على هما صاحبائ أقسمها ، والنصب على أعنيهما » . وانظر حاشية الصبان على الأشموني في مبحث العرب والمبني (أعراب المثني) ومبحث المبتدأ (الإخبار بالظرف) . ٢٠

(٣) سقط في ٤ ، هـ ، ز . (٤) انظر من ٢٩٠ من الجزء الأول .

(٥) في ح بد « علاقي » : « ليلي » . (٦) في ح : « تقدير المعنى » .

ومن ذلك ما كان يعتاده رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت فيقول : خير عافاك (أى بخير) وحكى سيدييه : الله لا أفعل ، يريد والله . ومن أبيات الكتاب :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)
أى فالله يشكرها .

وحذفت همزة الاستفهام ؛ نحو قوله :^(٤)

فأصبحت فيهم آمنا لا كعشر أتوني وقالوا : من ربعة أو مضر؟
(يريد أمن ربعة) وقال الكُتَيْب :^(٥)

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٦)
أراد : أود ذو الشيب يلعب . ومنه قول ابن أبى ربعة :^(٧)

ثم قالوا تحبها قلت بهرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالْتَرَابِ
أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد : أتحبها؟ ؛ لأن البيت الذى قبله يدل عليه ،
وهو قوله :

أبرزوها مثل المَهْمَةِ تَهَادَى بَيْنَ نَحْمِيسَ كَوَاعِي أُرْتَابِ^(٨)
ولهذا ونحوه نظائر . وقد كثرت .

- ١٥ (١) ثبت فى س، هـ، ز، وسقط فى شه . (٢) انظر سيدييه ١ / ٤٣٥ .
(٣) نسب فى كتاب سيدييه المطبوع إلى حسان بن ثابت . وفى الخزائن ٣ / ٦٤٥ : « والبيت
نسبه سيدييه وخدته لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنه ، ورواه جماعة لكعب بن مالك
الأنصاري » وانظر نوادر أبى زيد ٣١ . (٤) أى عمران بن حطان . وهو من شعريه فى قوم
من الأزد نزل بهم متنكرًا ويشكر منيعهم معه . وانظر الكامل ٨٧ / ٧ . (٥) ثبت فى شه ، وسقط
فى س، هـ، ز . (٦) هذا مطلع إحدى هاشميات . وانظر العيني على هامش الخزائن ٣ / ١١١ .
(٧) فى س، ز : « أى » . (٨) أى عمر . وهذا من قصيدة غزلية فى التريا بنت عبد الله
لما صرته . وانظر شواهد المغنى للديلمى ١٤ . (٩) هذا البيت قبل البيت السابق مع الفصل بستة
آيات . وقوله : « نحْمِيسَ » هو ما فى شه . وهو يوافق ما فى شواهد المغنى . وفى س، هـ، ز : « عشر » .

فأما تكررهما ^(١) وزيادتها فكقولہ ^(٢) :

لددتهم النصيحة كل لد ^(٣) فجوا النصيح ثم تنوا فقواء

فلا والله لا يلقي لما بي ولا ليلامهم أبدا دواء ^(٤)

وقد كثرت زيادة (ما) توكيدا؛ كقول الله تعالى : ﴿ فَمَا تَقِضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٥) وقوله سبحانه ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٦) وقوله عز قدره ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾ ^(٧) .

وقال جل وعز : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٨) (فالباء زائدة) وأنشد أبو زيد ^(٩) :

يَحْسِبُكَ فِي الْقِسْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بَأْنِكَ فِيهِمْ غِنًى مُضْمَرٌ ^(١١)
فزاد الباء في المبتدأ . وأنشد لأمية :

طعامهم إذا أكلوا منها وما إن لا تحاك لهم ثياب ^(١٢)

(١) كذا في س، ه، ز . وفي شـه : « تكررهما » .

(٢) أي سلم بن عبد الوالبي . وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية . وانظر الخزانة ١/ ٣٦٤ ،
ومعاني القرآن للقرطبي ١/ ٦٨

(٣) « لددتهم النصيحة » أي قدّمها لهم . وهو من قولهم : لد المريض إذا سقاء دواء في أحد
شقيفه ، جعل النصيحة كاللواء المكروه . وقوله : « فقاموا » أي لفظوا النصيحة ولم يقبلوها .

(٤) « دواء » رواية الخزانة : « شفاء » وفيها : « فلا وأبيك » في مكان « فلا والله » .

(٥) آية ١٥٥ سورة النساء . وآية ١٣ سورة المائدة . (٦) آية ٤٠ سورة المؤمنین .

(٧) آية ٢٥ سورة نوح . (٨) آية ١٩٥ سورة البقرة .

(٩) ثبت ما بين القوسين في س، ه، ز . وسقط في شـه .

(١٠) انظر التبرادر ٧٣ (١١) مضمر : يروح عليه ضرّة من المال أي قطعة من الإبل
والغنم . وهو من مقطوعة في الهجاء . وانظر اللسان (ضرر) . (١٢) « إذا » كذا في شـه .
وفي س، ه، ز : « لئن » . وقوله : « منها » كذا في شـه . وفي النسخ الثلاثة : « من » .

فإن لتوكيد النفي ، كقول زهير :

* ما إن يكاد يَحْلِيهم لوجهتهم ^(١) *

ولا من بعدها زائدة .

وزيدت اللام في قوله — رويناه عن أحمد بن يحيى — :

مَرُّوا عَجَالًا وقالوا كيف صاحبكم قال الذى سألوا أُمسى لمجهوداً ^(٢) .

وفي قراءة سعيد بن جبير (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَا كُلُّونَ الطَّعَامِ ^(٣))
وقد تقدم ذكر ذلك .

وزيدت لا (قَالَ أَبُو النجم) :

ولا ألوم البيض ألا تسخرأ وقد رأين الشَّمَطَ القَفَنَدْرَا ^(٤)

[وقال العجاج ^(٥) :

* بغير لا عَصِفَ ولا أَصْطَرَفَ] ^(٦) *

وأنشدنا :

أبى جوده لا البخل وأستمعلت به نعم من قئى لا يمتنع الجودَ قائله ^(٧)

(١) انظر ص ١١٠ من الجزء الأول .

(٢) انظر ص ٣١٦ من الجزء الأول .

(٣) آية ٢٠ سورة الفرقان .

(٤) كذا في شـ . وفي س ، هـ ، ز : « في قول أبي النجم » .

(٥) الشَّمَط : الشيب ، والقَفَنَدْر : القبيح المنظر . وانظر مجالس تملب ١٩٨

(٦) ثبت ما بين الحاصرين في س ، هـ ، ز : وسقط في شـ .

(٧) قبله : * قد يكسب المال الهدان الجافى *

والهدان : الأحق الثقليل . والعصف : الكسب . والاصطراف : امتثال من الصرف ، أى التصرف

في وجهه الكسب . (٨) انظر ص ٣٥ من هذا الجزء .

فهذا على زيادة (لا) أى أبى جوده البخل . وقد يجوز أن تكون (لا) منصوبة
الموضع بـ (أبى) ، و (البخل) بدل منها .

وزيادة الحروف كثيرة ، وإن كانت على غير قياس ؛ كما أن حذف المضاف
أوسع وأفشى ، وأعم وأوفى ، وإن كان أبو الحسن قد نصّ على ترك القياس عليه .
فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع ؛ ألا ترى إلى (قول^(٢))
امرئ القيس) :

* فقلت : يمينُ الله أبرحُ قاعداً^(٣) *

لأنه لو أراد الواجب لما جاز ؛ لأن (أبرح) هذه لا تستعمل في الواجب ،
فلا بد من أن يكون أراد : لا أبرح . ويكنى من هذا قولهم : ربّ إشارة أبلغُ
من عبارة . ١٠

وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها . وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها
إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها ، فإذا زيد ما هذه
سبيله فهو تناه في التوكيد به . وذلك كابتدائك في ضيافة ضيفك أعزّ ما تقدر
عليه ، وتصونه من أسبابك ، فذاك غاية إكرامك له وتناهيك في الحفل به .^(٦)

(١) ثبت في ش ، وسقط في ه ، ز . ١٥

(٢) كذا في ه ، ز . وفي ش : « قوله » ، وفي ه : « قوله أى امرئ القيس » .

(٣) مجمزه : * ولو قطمرا وأمسى لديك وأوصالى *

وهو من قصيدته التي أوّلها :

الأم صباها أيها الطلل البالي وهل يضمن من كان في العصر الخالي

(٤) يريد الميث ضد المنع . ٢٠

(٥) كذا في ش . وفي ه ، ز : « في » .

(٦) سقط في ه ، ز .

باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف

اعلم أن الحرف الذي يُحذف فيجاء بآخر عوضاً منه على ضربين : أحدهما أصلي ، والآخر زائد .

الأول من ذلك على ثلاثة أضرب^(١) : فاء ، عين ، لام .

- أما ما حذف فآؤه وجرى بزائد عوضاً منه فبابُ فعلة في المصادر ؛ نحو عِدَّة^(٢) وزنة وشية وجهه . والأصل وعدة ووزنة وشية ووجهه ؛ فحذفت الفاء ليلاً ذكر في نصريف ذلك ، وجعلت التاء بدلاً من الفاء . ويدل على أن أصله ذلك قول الله سبحانه : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَّهَا ﴾^(٣) وأنشد أبو زيد :

ألم تر أني — ولكل شيء إذا لم توت وجهته تعاد —

- أطعت الأيرى بصرم ليلي ولم اسمع بها قول الأعداى^(٤)

وقد حذف الفاء في أناس ، وجعلت ألفُ فعال بدلاً منها (فقليل ناس ومثالها عال ؛ كما أن مثال عِدَّة وزنة عِلَّة .

(١) في س ، ه ، ز ، ي بعده : « زائد » .

(٢) س ، ه ، ز : « أحرف » .

(٣) س ، ه ، ز : « حذف » .

(٤) كذا في س ، ه ، ز . وفي ش : « المصدر » .

(٥) بعده في س ، ه ، ز : « في عدة » .

(٦) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « عوضاً » .

(٧) آية ١٤٨ سورة البقرة .

(٨) كأنه يريد أنه صرم لي استجابة لمن أمره بذلك مع بقاءه على حيا وإضمار الود لها ، والإعراض عن القدر فيها . وفي المصنف للوف ٦٦٢ نسخة التيمورية : « عصيت » في مكان « أطعت » وهي واضحة .

(٩) ثبت ما بين القوسين في ش ، وسقط في س ، ه ، ز .

وقد حذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها (١) وذلك قولهم : تَقَى يَتَقَى ،
والأصل أتقى يتقى فحذفت التاء فبقى تَقَى ، ومثاله تَعَلَّ ، ويتَقَى : يتَعَلَّ ؛
قال الشاعر (٢) :

جلاها الصيقلون فأخلصوها خَفَانَا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرِ (٣)
وقال أوس (٤) :

تقاك بكعب واحد وتَلَدُّه يداك إنا ما هُزَّ بالكف يَسِيلُ (٥)
وأشدد أبو الحسن :

زيادتنا نُعَانُ لا تَسِينُهَا تَقَى الله فينا والكَتَابَ الَّذِي سَلُو (٦)
ومنه أيضا قولهم تَجِهْ يَتَجِهْ (وأصله اتجه) ومثاله تَجِهْ على هذا تَعَلَّ كَتَقَى سواء .
وروى أبو زيد أيضا فيما حدثنا به أبو علي عنه : تَجِهْ يَتَجِهْ ؛ فهذا من لفظ آخر ،
وقاؤه تاء . وأشددنا :

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ اذْجَعْنَاهَا وما ضاقت بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي (٨)
فهذا محذوف من آتجه كأتقى .

- (١) كذا في ش . وفي س . هـ . ز : « قولك » .
(٢) سقط في ش . والشاعر هو خفاف بن ندبة . وانظر اللسان (أثر) و (وقى) .
(٣) هذا في وصف سيف . وأثر السيف فرنده وديابجه وروثقه . أى كلها يستقبلك بفرنده ،
أى إذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها ببعده فلم يتمكن من النظر إليها . وانظر اللسان (أثر) .
(٤) هو ابن حجر . وانظر النوادر ٢٧ . (٥) يقال عسل الرمح إذا اهتر واضطرب من ليه
ولونه . (٦) قاله عبد الله بن همام السلولي . وبعده :
أشيت ما زدتم وتلست زيا دق دى إن أسيت هذه لكم بسل
وانظر نوادر أبي زيد ٤ ، واللسان (وقى) و (بعل) .
(٧) ثبت ما بين القوسين في ش ، وسقط في س ، هـ ، ز .
(٨) هذا لمرداس بن حصين . و « قصرت » أى حبست . والقبيلة اسم فرسه . وأبو زيد يروى
« نجعنا » في البيت بكسر الجيم ، والأصمى يفتحها . وانظر اللسان (وجه) . وكان المؤلف لم يملكه إلا فتح
الجيم فعمله محذوف اتجه . وانظر النوادر ٥ . وانظر بيتا بعد هذا البيت سبق في ص ٢٧٥ من هذا الجزء .

فأما قولهم : اتخذت ، فليست تأثؤه بدلا من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة أتبعث
من تبع . يدل على ذلك ما أنشدته الأصمعي من قوله :^(٢)

وقد اتخذت رجلا إلى جنب غررها نسيقا كأفصوص القطاة المطرق^(٣)

وعليه قول الله سبحانه (قال لو شئت لتخذت عليه أجرا)^(٤) وذهب أبو إسحاق
إلى أن اتخذت كاتفت وأترنت وأن الهمزة أخرجت في ذلك مجرى الواو . وهذا
ضعيف ، إنما جاء منه شيء شاذ ؛ أنشد ابن الأعرابي :

في داره تُقسم الأزواد بينهم كأنما أهلها منها الذي أهلا^(٥)

وروى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان متين . وأنشد :

* بيض آمن *

والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله عز وجل (قال لو شئت لتخذت عليه
أجرا) . فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس اتخذ من لفظ الأخذ .

وعذر من قال : آمن وأهمل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير
إلى صورة ما أصله حرف لين . وذلك قولهم في ائتمل من الأكل : ايتكل ، ومن

(١) في س ، ه ، ز : « وأما » . (٢) أي المرقع العبدى . واسمه شاس بن نهار .

(٣) الفرز للناقة مثل الحزام للفرس . والفرز لجلل مثل الركاب للبدل . ويبدو أن المراد هنا المعنى الأول .
والنسيف أثر العض والكض ونحو ذلك . والأفصوص : الميض ، والمطرق وصف القطاة ، يقال طرقت
القطاة إذا حان خروج بيضها . ووصف الأثني بالمطرق كما يقال : مريض وحائض .

(٤) آية ٧٧ سورة الكهف . وهذه قراءة الحسن وابن مسعود . وانظر البحر ١٥٢ / ٦

(٥) « بينهم » كذا في ز . وهو يوافق ما في اللسان . وفي ش : « بينهم » وقوله : « أهله »

كذا في أصول الخصائص . وفي اللسان (أهل) : « أهلنا » ، وهو الأرق بالمعنى . يريد أن هذا
المدح يشرك ضيفه فيما حسده . ويحدث الشاعر الضيف عن نفسه فيقول : كأنما أهلنا من الدار ،
وكانما أهلنا أهله الذي اتهمهم أي اتخذهم أهلا ، فأهلنا وأهله سواء في داره .

(٦) وهو وصف من آمن ، ائتمل من الأمان .

(١١) الإزرة : ابتزر . فأشبهه حينئذ ابتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء ، فقال : أتهل وأئمن لقول غيره : أيتهل وأئمن . وأجود اللغتين (إقرار الهمز^(٢)) ؛ قال الأعشى :

* أبا تَيْيْتِ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكُلُ^(٣) *

وكذلك ابتزر يأتزر . فأما أتكلت عليه فن الواو على الباب ؛ لقولهم الوكالة والوكيل . وقد ذكرنا هذا الموضع في كتابنا في شرح تصريف أبي عثمان .

وقد حذف الفاء همزة وجعلت (أَلَفٌ فَعَالٌ) بدلا منها ؛ وذلك قوله^(٥) .

* لاه ابنُ عمِّك لا أَفْضَلَتْ في حَسَبِ^(٦) *

في أحد قولى سيديوه . وقد ذكرنا ذلك .

(١) هواسم هيئة من الأتزار ، يقال اتززر إززة حسنة .

(٢) في س ، ه ، ز : « إقرار ترك الهمز » . ويدعو أنه كان هنا نسختان : « إقرار الهمز » و « ترك الهمز » .

(٣) صدره :

* أبلغ يزيد بنى شيان مألكت *
أبرئيت كنية يزيد ، وهو ابن عم الأعشى ، وكان بينهما ملاحاة . والمألكت : الرسالة ، والانتكال :
الغضب ، كان الغائب يأكل بعضه بعضا . وهذا البيت من معلقة الأعشى المشهورة .

(٤) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « لام فعال » . وروى سيديوه أن العوض عن همزة (لاه)
الألف واللام في لفظ الجلالة . فهل الأصل هنا : « الألف واللام » . فحرف إلى ما وقع إلينا . وانظر
ص ٢٢٥ من الجزء الأول .

(٥) أى ذى الأصبع المدوانى . وهو من قصيدة مفضلة .

(٦) بحمزه : * عني ولا أنت دهاى فتخزوني *
والديان : القائم بالأمر القاهر . ويقال : خزا إذا ساء ودرأمره .

(٧) يريد بذلك أن لفظ الجلالة من (أله) والقول الآخر أنه من (ليه) يقال : لاه بلبه إذا تسر .
والقول الأول في الكتاب ١ / ٣٠٩ ، والقول الآخر رواه عنه الزجاج ، وليس في الكتاب . وانظر
الخزاعة ٤ / ٣٣٥ .

وأما ما حذفت عنه وزيد هناك حرف عوضا منها فأيتق في أحد قولي سيبويه .
 وذلك أن أصلها أنوق فأحد قوليه فيها أن الواو التي هي عين حذفت وعوضت منها
 ياء، فصارت : أَيْتُق . ومثالها في هذا القول على اللفظ : أَيْقُل . والآخر أن العين
 قُذمت على الفاء فأبدلت ياء . ومثالها على هذا أعْطَل .

- وقد حذفت العين حرف عِلَّةٌ ، وجعلت ألف فاعل عوضا منها . وذلك رجل
 خَافٌ ، ورجل مَالٌ ، ورجل هَاعٌ لَاعٌ . بفوز أن يكون هذا فِعْلا كَفَرِقَ فهو فِرَقٌ ،
 وبطر فهو بَطَر . ويجوز أن يكون فاعِلا حذفت عنه وصارت أَلْفَه عوضا منها ؛
 كقوله :

* لَآثُ بِهِ الْإِشَاءُ وَالْعُبْرَى *^(٤)

- ومما حذفت عنه وصار الزائد عوضا منها قولهم : سَيِّدٌ وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ ؛ قال :
 هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو بَيْسَرٍ سُسُوسٌ مَكْرَمَةٌ أَيْبَاءٌ أَيْسَارٌ^(٥)
 وأصلها فِيعِلٌ : سَيِّدٌ وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ ؛ حذفت عنها وجعلت ياء فِيعِلٍ عوضا منها .
 وكذلك باب قَيْسُدُودَةٍ وصَيْرُورَةٍ وَكَيْنُونَةٍ ، وأصلها فِيعْلُولَةٌ حذفت عنها ؛
 وصارت ياء فِيعْلُولَةٍ الزائدة عوضا منها .^(٦)

- فإن قلت : فهلا كانت لام فِيعْلُولَةٍ الزائدة عوضا منها ؟ قيل قد صحح
 في فِيعِلٍ من نحو سَيِّدٍ وبابه أن الياء الزائدة عوض من العين ، وكذلك الألف

(١) انظر ٢٢٥/١ ، ٧٥/٢ من هذا الكتاب .

(٢) كذا في س ، ه ، ز ، و في ش : « على » .

(٣) سقط هذا في ش .

(٤) انظر ص ١٢٩ من هذا الجزء .

(٥) أي عبيد بن العرندس الكلابي . وانظر الكامل ٢ / ٣ .

(٦) الأيسار : القوم يجتمعون على الميسر . واليسر : اللين والانتقاد ، وتسكن السين أيضا .

الزائدة في خاف و (هاع^(١) لاع) عوض من العين . وجوز سيبويه أيضا ذلك في أينس ، فكذلك أيضا ينبغي أن تحمل فيعلولة على ذلك . وأيضا فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكنونة . وأيضا فقد جعلت^(٢) تاء التفعيل عوضا من عين الفعل . وذلك قولهم : قطعته تقطيعا : وكسرتة تكسيرا ؛ ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار ؛ بدلالة قول الله سبحانه : « وكذبوا بآياتنا كذبا^(٣) » ، وحكى الفراء قال : سألني أعرابي فقال : أحلأق أحب إليك أم قصار ؟ فكما أن التاء الزائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي أن تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا الدال^(٤) .

فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد ، فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها ؟ قيل : إن الحرف الأصلي القوي إذا حُذِفَ^(٥) لحق بالمعتل الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف . وأيضا فقد رأيت كيف كانت تاء^(٦) التفعيل الزائدة عوضا من عينه (وكذلك ألف فاعل ، كيف كانت عوضا من عينه) في خاف وهاع ولواع ونحوه . وأيضا فإن عين قيدودة وبأبها وإن كانت أصلا فإنها على الأحوال كلها حرف علّة ما دامت موجودة ملفوظا بها ، فكيف

(١) كذا في شر . وفي س ، ه ، ز : « هاع ولواع » .

(٢) انظر ص ٦٩ من هذا الجزء .

(٣) آية ٢٨ سورة النبأ .

(٤) كذا في شر . وفي س ، ه ، ز : « اللام » يراد لام الميزان ، فاما الدال فهي في الموزن

(قيدودة) . وكل صحيح .

(٥) سقط في شر .

(٦) في شر : « لام » وهو خطأ في النسخ .

(٧) سقط ما بين القوسين في شر .

بها إذا حذفت فإنها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف . ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلا بنسبيتهم إياها حروف العلة لكان كافيا . وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ؛ ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنس فيهما ضعفا . وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما . ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة . يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف . ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة . فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف . ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث — وهي الفتحة — مستثناة^(٧) فيهما حتى يُجَنَح^(٨) لذلك ويُستروح إلى إسكانها ؛ نحو قوله :
 * يا دار هنيء عَفَّتْ^(٩) إلا أثافيا^(١٠) *

وقوله :

* كَأَن أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرِيقِ^(١١) *

(١) كذا في ش . وفي هـ ، ز : « انحذفت » .

(٢) أى الواو والياء .

(٣) سقط في ش .

(٤) كذا في ش . وفي هـ ، ز : « يكن » .

(٥) هـ ، ز : « فيه » .

(٦) كذا في ش . وفي هـ ، ز : « الثلاثة » . فإذا لم يذكر المعداد المؤنث بعد العدد جازته كبر

العدد وتأتيه .

(٧) كذا في ش . وفي هـ ، ز : « مستثناة » .

(٨) كذا في ز . وفي ش : « فيها » .

(٩) كذا في الأصول . والأقرب : « حين » .

(١٠) انظر ص ٣٠٧ من الجزء الأول .

(١١) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول .

يريد أولاهم ، و﴿يَمِحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ ، و﴿سَدَّعُ الرَّبَّانِيَّةَ﴾ كتبت في المصحف بلا واو للوقوف عليها كذلك . وقد حذفت الألف في نحو ذلك ؛ قال رؤية :
 * وَصَانِي الْعَبَاجِ فِيمَا وَصَّنِي ^(٣) *

يريد : فيما وصانى . وذهب أبو عثمان في قول الله عز اسمه : (يا أبت) إلى أنه أراد
 يا أبتاه وحذف الألف . ومن أبيات الكتاب قول لبيد :
 * رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ ^(٤) *

يريد المعلى . وحكى أبو عبيدة وأبو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فَرَجٌ ، ونحو ذلك .
 فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتبقى عن حفظ أنفسها وتحمل خواصها وعوانى ^(٥)
 ذواتها ، فكيف بها إذا جُشِمت احتمال الحركات التغيرات على مقصور صورها .

نعم ، وقد أعرب بهذه الصور أنفسها ، كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .
 وذلك في باب أخوك وأبوك وهناك وفالك وحميك وهنيك والزيدان والزيدون

(١) آية ٢٤ سورة الشورى . (٢) آية ١٨ سورة العلق . (٣) انظر الديوان ١٨٧

(٤) ورد في عدة سور . ومن ذلك في سورة يوسف آيتا ٤٤ . ١٠٠ . والمخني هنا القراءة بفتح ناء

أبت . وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر والأعرج وقراءة الجمهور كسر التاء .

(٥) قبله : * وقيل من لكيز شاهد * ١٥

لكيز من عبد القيس . ومرجوم من أشرافهم واسمه عامر بن مر . وابن المعلى جد الجارود بن بشر
 ابن عمرو بن المعلى من عبد القيس . وقد نسب هذا البيت في التاج (رجم) إلى لبيد كما هنا ، ولا يوجد
 في قصيدته الالامية التي على هذا الروي في ديوانه . وانظر الكتاب ٢/ ٢٩١ .

(٦) انظر في هذه اللغة ص ٩٧ من هذا الجزء .

(٧) د ، هـ ، ز : « عمل » وهو تحريف . ٢٠

(٨) أثنى ذواتها العوانى أى الضعيفات ، يقال التساءعان أى ضعيفات أو مأسورات حده أزواجهن .

(٩) د ، هـ ، ز : « الحروف » .

والزیدین . (وأجريت) ^(١) هذه الحروف مجرى الحركات في زيد وزيدا وزيد، ومعلوم أن الحركات لا تحمل — لضعفها — الحركات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمنع من احتمالها الحركات أن إذا تحملتها جفت عليها وتكادمتها .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنه إذا وجدت أقواهن — وهما الواو والياء — مفتوحا ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعا لما هو منهما ؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب ، وجوبة وجوب ، ودولة ودول . فجاء فعلة على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة ؛ فكان دولة دولة ، وجوبة جوبة ، ونوبة نوبة . وإنما ذلك لأن الواو تأسبغ له أن يأتي تابعا للضممة .

وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه ياء على فعل ؛ نحو ضيعة وضيع ، وخيمة وخيم ، وعيبة وعيب ^(٧) ؛ كأنه إنما جاء على أنك واحدته فعلة ؛ نحو ضيعة وخيمة وعيبة . أفلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما ؛ فهل هذا إلا لأن الصنعة مقتضية لشباع الاعتلال فيهما .

فإن قلت : ما أنكرت ألا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل — نحو نوب وجوب ودول — لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فعلة على فعل — نحو ضيع وخيم وعيب — لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء ، بل لأن ذلك ضرب من التفسير ركبه فيما عينه معتلة كما ركبه فيما عينه صحيحة ؛

(١) د ، هـ ، ز : «أجريت» . (٢) د ، هـ ، ز : «يمنع» . (٣) سقط في د ، هـ ، ز .

(٤) يقال : تكادته الأمر : شق عليه وصعب . (٥) د ، هـ ، ز : «أنك» .

(٦) هي الحفرة ، وبغوة ما بين البيوت .

(٧) هي وعاء من جلد يكون فيه الخناجر .

نحو لامة ولؤم وعرصه وعرص وقرية وقرى وبروة وبرأ - فيما ذكره أبو علي -
ونزوة ونزأ - فيما ذكره أبو العباس - وحلقة وحلق وحلقه وفلكه وفلك ؟

قيل : كيف تصرف الحال فلا اعتراض شك في أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي صلة ، ومن أحكام الاعتلال ^(٤) أن يتبعا ما هو منهما . هذا هذا ، ثم إنا وأيناهم قد كسروا فعلة مما هما عينا على فعل وفعل ؛ نحو جوب وتوب وضيع وخيم ، بقاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها . فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعقله ، وإما أن تهالك فيه ونتقبله غفل الحال ، سادجا من الاعتلال . فإن يقال : إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ، ونعطى اليد عتوة به ، من غير نظره ، ولا اشتغال من الصنعة عليه ؛ ألا ترى إلى قوله :
وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجها . ^(١٠) (فإذا) لم يتحل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه ، وأجبي بأن يناهذوه فيتعللوا به ولا يهملوه . ^(١٢) ^(١٣)

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعا له ، ومحولا عليه ؛ نحو حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرأ ؛ كما أنهم لما أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا

(١) هي الدع . (٢) هي الحلقة في أنف البعير . (٣) انظر سيبويه ١٨٨/٢

(٤) د ، ه ، ز : « أحكام أحكام » . (٥) د ، ه ، ز : « إذا قد » .

(٦) د ، ه ، ز : « فيا » . (٧) د ، ه ، ز : « الأمرين » .

(٨) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « لك » . (٩) سقط في ش .

(١٠) د ، ه ، ز « به » . (١١) د ، ه ، ز : « فإن » .

(١٢) أي يناهذوه ويفصدوه . (١٣) د ، ه ، ز : « فيملوا » .

ذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين . وهو التون في يقومان وتقدمين وتذهبون . فهذا جنس من تدريج اللغة الذي تقدم بابه فيما مضى من كتابنا هذا .
وأما ما حذف لامة وصار الزائد عوضا منها فكثير .

منه باب ستة ، ومائة ، ورثة ، وفئة ، وعِصَّة ، وضعة . فهذا ونحوه مما حذف لامة وعوض منها ثاء التانيث ؛ ألا تراها كيف تُعاقب اللام في نحو بُرة وبرا ، وثبة وثبا . وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت ميثا يوزن معيا . فلما حذفوا قالوا : مائة .
فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لام الفعل ، وليست عوضا .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني^(٣) عندنا بدلا ولا عوضا ؛ لأنه ليس لازما . وذلك نحو هذه عصا ورعا ، وكلت مئلى فليس التنوين في الوصل ، ولا الألف التي هي بدل منها في الوقف — نحو رأيت عصا ، عند الجماعة ، وهذه عصا ومررت بمصا ، عند أبي عثمان والقراء — بدلا من لام الفعل ، ولا عوضا ؛ ألا تراه غير لازم ؛ إذ كان التنوين يزيله الوقف ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك ثاء مائة وعِصَّة وسنة وفئة وشقة ؛ لأنها ثابتة في الوصل ، ومبدلة هاء في الوقف . فأما الحذف فلا حذف . وكذلك ما لحقه علم الجمع ؛ نحو القاضون والقاضين والأعلون والأعلين . فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا ؛ لأنه ليس لازما .

(١) د ، هـ ، ز : « وهذا » . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « لامي » .

(٣) د ، هـ ، ز : « الباقي » . (٤) د ، هـ ، ز : « مة » .

(٥) ذلك أنهم يرون اعتبار المقصور بالفتح ، فحكوا أن الألف في نصب ألف مجلبة للوقف بدلا من التنوين ، كما تقول رأيت زيدا ، فأما في حاله الرفع والجر فالألف بدل من لام الكلمة عادت بعد حذف التنوين الذي كان سببا في حذفها . فأما أبو عثمان والقراء فيرون أن الألف للوقف في الأحوال الثلاث وأن لام الكلمة لا تمود في الوقف في الأحوال جميعها . وانظر الأثنون على الألفية في مهج الوقف .

فأما قولهم : هذان وهاتان واللذان واللذان والذين والذون فلو قال قائل : إن علم التنبيه والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتنبيه والجمع ، لا على حد رجلان وقرسان وقائمون وقاعدون ، ولكن على حد قولك : هما وهم وهن لكان مذهبا ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل) ولو كان كذلك لوجب أن تنكر البتة كما تنكر الأعلام ؛ نحو زيدان وزيدون وزيدون وزيدون ، والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ؛ ألا تراها تجري مثناة ومجموعة أوصافا على المعارف كما تجري عليها مفردة . وذلك قولك مررت بالزيدين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار . وكذلك قد توصف هي أيضا بالمعارف ؛ نحو قولك : جاءني ذاك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظرفيين . وكذلك أيضا تجدها في التنبيه والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمل مفردة . وذلك نحو قولك : هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوانك . وقد قمصينا القول في ذلك في كتابنا « في سر الصناعة » .

وقريب من هذان واللذان قولهم : هيات مصروفة (وغير مصروفة) وذلك أنها جمع هياة ، وهياة عندنا رباعية مكررة ، فأوها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانية ياء . فهي — لذلك — من باب صيصية . وعكسها باب يليل ويهياه ؛ قال ذو الرمة :

(١) أى في اسم الإشارة . (٢) أى في اسم الموصول . (٣) سقط في ش .

(٤) د ، ه ، ز : « المعرفة » . وانظر في هذا البحث الكتاب ٢ / ٤ - ١ (٥) سقط في ش .

(٦) د ، ه ، ز : « على » . (٧) سقط في د ، ه ، ز ، وثبت في ش .

(٨) فأصلها هية ، فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٩) هي قرن الحيزان ، وتطلق على ما يمنع به كالحصن . (١٠) هو وادي ينبج .

(١١) هو صوت الاستجابة ، يدعو الرجل صاحبه فيقول : ياه أى أقبل واستجب ، فيقول صاحبه :

يهياه أى استجبت واستجبت .

تلقوم يهياه يهياه وقد مضى من الليل جَوَزٌ واسبطرت كواكبه^(١)
وقال كثير:

وكيف ينال الحاجةية ألف بيليل مُسَاء وقد جاوزت رَقْدًا^(٢)
فهياه من مضغ الباء بمنزلة الممررة والفرقة .

فكان قياسها إذا جُمعت أن تقلب اللام ياء ، فيقال هيات ككشوشيات^(٣)
وضوضيات ؛ إلا أنهم حذفوا اللام ؛ لأنها في أحراسم غير متمكن لينخالف آخرها
آخر الأسماء المتمكنة ؛ نحو رَحِيَّان ومَوَلِيَّان . فعلى هذا قد يمكن أن يقال : إن الألف
والتاء في هيات عوض من لام الفعل في هياه ؛ لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً
صحيحاً للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذاك وقد يجوز تكثيره في قولهم : هيات هيات ، وهؤلاء
والذين لا يمكن تكثيرهما ؛ فقد صار إذا هيات بمنزلة قصاع وجفان (وكرام وظراف)^(٤) .
قيل : ليس التكثير في هذا الاسم المبني على حته في غيره من العرب ؛ ألا ترى
أنه لو كانت هيات من هياه بمنزلة أرطيات من أرطاة وسعليات من سعلاة
لما كانت إلا نكرة ؛ كما أن سعليات وأرطيات لا تكونان إلا نكرتين .

(١) الحديث عن راع مثل صاحبه في الليل فهو يسمع الأصوات أو يصيح يدعو صاحبه على أن
يرد عليه ، وهو يتوهم في ذلك أى يتمك . والجوز : الوسط . واسبطرت : أى امتدت للغب . وانظر
الديوان ٩٤٤ .

(٢) في ديوانه ١٧٤/٢ هذا البيت في ثمانية أبيات على روى اللام ، وفيه « نخلًا » بدل
« رَقْدًا » . ويبدو أن ما هنا مغير عما في الديوان ، والحاجةية غرة التي عرف بها . وهذه التسمية إلى
جدها الأمل حاجب بن غفار من كثرة . وانظر الخزانة ٣٨١/٢ .

(٣) جمع شوشاة . وهو وصف . يقال : شاة شوشاة أى سرية ، وامرأة شوشاة : كثيرة الحديث .

(٤) سقط في ش . (٥) د ، ه ، ز : « تكثير » .

(٦) ثبت ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وسقط في ش . (٧) د ، ه ، ز : « يكونان » .

فإن قيل : ولم لا تكون سِـمـلـيـات معرفة إذا جعلتها علما ؛ كرجل أو امرأة سميتها بسِـمـلـيـات وأرطيات . وكذلك أنت في هيات إذا عرّفـتـها فقد جعلتها علما على معنى البعد ، كما أن غاق فينم لم ينون فقد جعل علما لمعنى الفراق ، ومن تون فقال : غاق غاق وهياة هياة وهيات هيات فكأنه قال : بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك ؟

قيل : أما على التحصيل فلا تصح هناك حقيقة معنى العلمية . وكيف يصح ذلك وإنما هذه أسماء ^(١) تسمى بها الفعل في الخبر ؛ نحو شتان وسرعان وأف وأوتاه وسنذكر ذلك في بابه . وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضاهيه إلا التنكير . فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيات لا يعتد تعريفه . وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على ستمته ؛ ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء ، وتعترف الأصوات من جنس تعرف الأسماء المسماة (بها الأفعال) ^(٢) .

فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء ما تكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة . وذلك قولهم : غُدوة ، هي في معنى غداة ؛ إلا أن غُدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة ، وثعلب وثُعالة . وذئب وذُوالة ، وأبو جعدة وأبو مُعطية . فقد تجد هذا التعريف المساوي ^(٣) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثُعالة وذُوالة وأبا جعدة وأبا مُعطية ونحو ذلك أن تُعد في الأعلام وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فكذلك لم لا يكون هيات كما ذكرنا ؟

(١) د ، ه ، ز : « هي » . (٢) في ش « يتأول » . (٣) سقط في ش .

(٤) د ، ه ، ز : « يكون » . (٥) د ، ه ، ز : « المسارق » .

(٦) أبو جعدة وأبو مُعطية كيتان للذب . وصحى بالثاني تمعط شعره أي انجراده عنه وسقوطه .

قيل : هذه الأعلام وإن كانت معنياتها تكررت فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة ؛ كقولك : فِرقت ذلك الأسد الذي فرقته ، وتبركت^(١) بالثعلب الذي تبركت به ، وخسأت الذئب الذي خسأته . فأما الفعل فَمَا لا يمكن تعريفه على وجه ؛ فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظاً سمة خاصة ولا تعريفاً .

وأيضاً فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذا أقرب إليها ، ومعتز بين الأسماء وبينها ؛ أولاً ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيللا ورويدا وإيه وأيهاء وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر ؛ لأن أصل ما صه اسم له — وهو اسكت — لتسكت ؛ كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم (فبذلك فلتفرحوا) وكذلك مة هو اسم اكفف ، والأصل لتكفف . وكذلك نزال هو اسم انزل ، والأصل : لتنزل . فلما كان معنى اللام عائداً في هذا الشق وسائراً في أنماؤه ، ومتصوفاً في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى ؛ كما دخل أين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف ، ومن لتضمنه معنى جرف الشرط ، وسوى ذلك . فأما أف وهيات وباهما بما هو اسم للفعل فمحمول في ذلك على أفعال الأمر . (وكأن)^(٢) الموضع في ذلك إنما هو لصبه ومبه ورويد ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب أف وشتان وشكان (من حيث)^(٣) كان اسماً سمي به الفعل .

- (١) د ، ه ، ز : « تباركت » . (٢) د ، ه ، ز : « يند ذا » وكان الأصل : « يند » لغول الى ما ترى . وهذا كما في الأشياء . (٣) د ، ه ، ز : « الاسم » .
(٤) معنى بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المحدثين نقلوها عنه ، ولم يدونها القراء من طريقهم . وهذا اصطلاح لفسرين . انظر شهاب البضاوى ٣٣٧/٦ . (٥) آية ٥٨ سورة يونس .
(٦) أى متردداً . ومن أناظم : كلب عاثر غير من كلب رابض . (٧) د ، ه ، ز : « لتضمنها » . (٨) سقط هذا الحرف في ش . (٩) د ، ه ، ز : « فكان » .
(١٠) د ، ه ، ز : « وحيث »

وإذا جاز لأحمد وهو اسم معرفة^(١١) علم أن يشبه بـ(أركب) وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الأمر أولى؛ ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمى به أيضا فعل . ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر ؛ نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(١٢) وقوله عز اسمه ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١٣) أى فَلْيَمْدُدْ . ووقع أيضا لفظ الخبر في معنى الأمر ؛ نحو قوله سبحانه ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ يَوْلَدِهَا ﴾^(١٤) وقولهم : هذا الحلال . معناه : أنظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلما كان أف كصه في كونه اسما للفعل كما أت صه كذلك ، ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الأمر . والخبر قد يقع موقع صاحبه ، صار كأن كل واحد منها هو صاحبه ، فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى . وما كان على بعض هذه القُرْبَى والشُّبْكَه أُلْحِقَ بِحَكْمِ مَا حُلَّ عَلَيْهِ ، فكيف بما ثبتت فيه ، ووقت عليه ، وأطمأنت به . فاعترف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها فرزدق وفرزید ، وسفرجل ، وسفيریح . وهذا باب واسع^(١٥) .

(١) زيادة في د ، ه ، ز . (٢) آية ٢٨ سورة مريم . (٣) آية ٧٥ سورة مريم .

(٤) آية ٢٣٣ سورة البقرة . وهو يريد قراءة « تضار » برفع الزاء مشددة . وهي قراءة ابن كثير

وأبي عمرو يعقوب وأبان عن طامم . وانظر البحر ٢/٢١٤ .

(٥) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « الفعل » .

(٦) د ، ه ، ز : « عه » . (٧) سقط في ش . (٨) سقط في د ، ه ، ز .

(٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فرزيق » . و« لاها صحیح » . (١٠) د ، ز : « هو » .

فهذا طَرَف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف أصلي محذوف
وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير . منه التاء في فرازنة وزنادقة
وبحاججة . لحقت عوضا من ياء المد في زناديق وفرازين وبحاجج .

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه ؛ نحو قولهم
في تكسير مدرج ، وتحقيره : دحاريح^(١) ، ودحيريح . فالياء عوض من ميم . وكذلك
بحافيل وبحيفيل : الياء عوض من نونه . وكذلك مغاسيل ومغيسيل : الياء عوض
من تائه . وكذلك زعافير^(٢) ، الياء عوض من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تَفْعِلَة في المصادر عوض من ياء تفعيل أو ألف فِعَال .
وذلك نحو سَلَيْته تسليته وربيته تربية : الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي^(٤)
أو ألف سِلَاء وربَاء . أنشد أبو زيد :

بَات تَسْتَرِي دُلُوهَا تَسْتَرِي كَمَا تُسْتَرِي شَمْلُهُ صَبِيَا^(٥)

ومن ذلك تاء الفعللة في الرباعي ؛ نحو المملجة والمرهفة ؛ كأنها عوض
من ألف فعال ؛ نحو المملاج والمرهاف ؛ قال العجاج :
* سرهفته ما شئت من سرهاف^(٦) *

(١) أي نون جهفل . وهو النليظ الشفة .

(٢) أي تاء نقتل ، بفتح التاء وهو موضع الاعتقال .

(٣) أي في جمع زعفران . (٤) في د ، ه ، ز بعد هذا « ورثته تربية » .

(٥) الشمة : العجز . وفي شرح شواهد الشافية ٦٧ : « وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة
وغيرها . ولم يذكر أحد تنبته ولا قاله » .

(٦) هي حسن سير الدابة في مرعة .

(٧) يقال : مرهفه : أحسن غذاءه . وهذا من أوجوزة في الحديث عن ابنه روبة . وانظر الخراطة

وكذلك مالحق بالراعى من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلفاة . كأنها
عوض من ألف حيقال وبيطار وبيهور وسلفاء .
ومن ذلك قول التغلبي^(١) :

* متى كنا لأملك مقتويننا^(٢) *

والواحد مقتوى . وهو منسوب إلى مقتى وهو مفعول من القنّ وهو الخدمة ؛
قال :

إلى امرؤ من بنى خزيمَةَ لا أحسنُ قنّو الملوِك والحفدا^(٣)

فكان قياسه إذا جُمع أن يقال : مَقْتَوِيّون ومَقْتَوِيّين ؛ كما أنه إذا جُمع
بصريّ وكوفيّ قيل : كوفيّون وبصريّون ، ونحو ذلك ؛ إلا أنه جعلَ علم الجمع
معاقبا لياءى الإضافة ، فصَحّت اللام لنية الإضافة ؛ كما تصحّ معها . ولولا ذلك
لوجد ، حذفها لانتفاء الساكنين وأن يقال : مَقْتَوْن ومَقْتَيّن ؛ كما يقال : هم
الأعلون ، وهم المصطَفون ؛ قال الله سبحانه « وأتم الأعلون^(٤) » وقال عزّ اسمه

(١) أى عمرو بن كلثوم صاحب المثقة .

(٢) صدره :

١٠ * تهّدنا وأوعدنا رويدا *

وهو من مغلقة .

(٣) الحفد : الخدمة . ويكون أيضا لضرب من السير . وفي رواية اللسان (تتو) : « الخلبا » بدل
« الحفدا » والحفد أصله السكون لحرك اللوزن ، كما قال رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المحترق مشبه الأعماق لماع الخلق

٢٠ فالخلق أصله الخلق بالسكون لحرك لاستقامة الشعر . وانظر الجمهرة ٢ - ٢٧ . وقد تقدّم هذا
في ص ١٠٤ من هذا الجزء .

(٤) د ، هـ ، ز : « وكان » .

(٥) آية ١٣٩ سورة آل عمران .

« وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ ^(١) » فقد ترى الى تعويض عَمَّ الجمع من ياءى الإضافة،
والجميع زائد :

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة : إنها عوض من ألف فاعلته . وتبع ذلك
محمد بن يزيد ، فقال : ألف فاعلت موجودة في المفاعلة ، فكيف يعوض ^(٥)
من حرف هو موجود غير معدوم . وقد ذكرنا ما في هذا ، ووجه سقوطه عن سيبويه ^(٦)
في موضع غير هذا . لكن الألف في المفاعل بلا هاء هي ألف فاعلته لا محالة ،
(وذلك) نحو فاعلته مقاتلا ، وضاربتة مضارباً ، قاله : ^(٨)

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكِيسُ ^(٩)
وقال :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا نَحِمُ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ ^(١٠)

(١) آية ٤٧ سورة ص .

(٢) د ، ه ، ز ، بعده زيادة : « يا . »

(٣) د ، ه ، ز : « يا . »

(٤) الكتاب ٢/٢٤٣ وانظر هامش سيبويه في الموطن السابق .

(٥) د ، ه ، ز : « فاعلته . »

(٦) د ، ه ، ز « وهو . »

(٧) د ، ه ، ز « عند . »

(٨) عقب السيوطي في الأشباه ج ١ ص ١٢٩ بقوله : « يثنى في كتاب التعاقب . وفيه أن أبا علي

رد قول المسبرد في الجزء الستين من التذكرة . وحاصله أن الألف ذهبت وهذه غيرها ، وهي زيادة
لحقت المصدر ، كما تلحق المصادر أصناف زيادتها بين ألف الإضمار ويا . التفعيل . »

(٩) سقط نماين القوسين في د ه .

(١٠) انظر ص ٣٦٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

فأما أفت إقامته ، وأردت إرادة (ونحو ذلك) فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة . وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال ، على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقول . والخلاف في ذلك قد عُرف وأحيط بحال المذهبين فيه ، فتركاه لذلك .

- ومن ذلك الألف في يمان وتَمان وشَمان : هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في يَمْنَى وَيَمانَى وشَأْنَى . وكذلك ألف تَمان . قلت لأبي علي : لم زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسّر فتكون كصغار . قلت له : نعم ، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة ؛ نحو عباية وكراهية وسباية . فقال : نعم ، هو كذلك . ومن ذلك أن ياء التفعيل بدل من ألف الفعل ؛ كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عينيه .

ففى هذا كافٍ بإذن الله .

وقد أوقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم ، غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها . وذلك قول الراجز — على مذهب الخليل — :
 إن الكريم وأبيك يعتيلُ إن لم يجد يوما على من يتكل^(٨)

- ١٥ (١) د هـ ، ز : « نحوه » .
 (٢) سقط في د هـ ، ز .
 (٣) في ش : « يمان » وهو تحريف .
 (٤) سقط في د هـ ، ز .
 (٥) من معانيها شجره شوك يؤذى من علق به .
 (٦) يقال رجل سباهية : متكبر .
 (٧) سقط في ش .
 (٨) انظر الكتاب ١ - ٤٤٣ .

أى من يتكل عليه . فحذف (عليه) هذه ، وزاد (على) متقدمة ؛ ألا ترى أنه :
يعتدل إن لم يجد من يتكل عليه . وندع ذكر قول غيره ههنا . وكذلك قول الآخر :^(٢)

أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خصفن آثار الملقى الحوافر
أى خصفن بالحوافر آثار الملقى ، يعنى آثار أخفافها . فحذف الباء من (الحوافر)
وزاد أخرى عوضاً منها في (آثار الملقى) .

هذا على قول من لم يعتقد القلب ، وهو أمثل ؛ فما وجدت مندوحة عن
القلب لم ترتكبه .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم : بأيهم تضرب أمراً ، أى أيهم تضرب
أمراً به .

باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة . وما أبعد الصواب عنه
وأوقفه دونه .

(١) هذا ما فهمه ابن جنى في كلام سيويه . وفهم الناس قديماً فيه أنه : إن لم يجد على من يتكل
عليه ؛ نحو من تزا أمزه ، فحذف « عليه » وقد اعترض على سيويه في هذا أن « يجد » لا يتعدى بالحرف
(على) إذ هو متعدي بنفسه . وانظر الخزانة ٢٥٢/٤ .

(٢) هو مقاس العائذ . والبيت من قصيدة مفضلة يتوعد فيها امرأ القيس بن بحر بن زهير بن جناب
الكهلي . فقوله : « أول فأول » توعد . وقوله « خصفن » أى الخيل أى تبع الإبل — وهى المعنى
بالمقى — . وذلك على أن الإبل تسبق الخيل ، وذلك ما كانوا يفعلون . ومن معاني الخصف الخرز والستر
فكان السائر خلف آخر سائرته ويخصفه . وقد فسر البيت على نسبة الخصف إلى الإبل أى أن الإبل
تتبع الخيل . ويدل على هذا لا حذف ولا قلب . وانظر اللسان (خصف) وشرح المفضليات .

(٣) أى عارياً من الدقة ، كأنه غسل منها ، أو لفها به يستحق أن يغسل ويغى . وانظر
الأساس .

وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى مع . ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه :
 ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(١١) أى مع الله . ويقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) ، ويحتجون
 بقوله — عز اسمه — : ﴿وَلَأُصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(١٢) أى عليها . ويقولون : تكون
 الباء بمعنى عَنْ وَعَلَى ، ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس أى عنها وعليها ؛ كقوله :
 * أرمى عليها وهى فرع أجمع ^(١٣) *

وقال طَفِيل ^(٧) :

رمت عن قسى الماسخى رجالهم بأحسن ما يتأخ من نبل يترِب ^(٨)
 وأنشدنى الشجرى :
 أرمى على شريانة قذاف تلحق ريش النبل بالأجواف ^(٩)

- ١٠ (١) آية ١٤ سورة الصف . (٢) سقط في ش .
 (٣) سقط في د ، ه ، ز . (٤) آية ٧١ سورة طه .
 (٥) في د ، ه ، ز : « بقوله » .
 (٦) هذا في الحديث من غوس . وقوله (فرع أجمع) أى عملت من غصن ولم تعدل من شق عود . وذلك
 أقوى لها . وبعبده :

- ١٥ * وهى ثلاث أذرع وإصبع *
 أى هى تامة . وانظر شرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥٣
 (٧) في د ، ه ، ز : « قول » . (٨) قبله :
 فابرحوا حتى رأوا فى ديارهم لسواء كفال الطائر المنقلب
 يقول : إنه أغار بقومه على عدوه ، فرأى الأعداء لواء قومته فى ديارهم . والماسخى : القواس .
 وقوله : « رجالهم » فالرواية فى الديوان : « رجالنا » وانظر الديوان ١٣
 (٩) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « أنشد » .
 (١٠) الشريانة يريد بها قوسا اتخذت من الشريان ، وهو شجر من غصاء الجبال ، تتخذ منه القسي .
 والقذاف : التى تبعد البسم . ويريد أن سهمها ينفذ فى جوف الرمى بها ، حتى يختلط ريشها بالجوف .
 وقوله : « أرمى » فى د ، ه ، ز « أرشنى » وهو يحرقه .

وغير ذلك مما يوردونه .

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ؛ لكنا نقول : إنه يكون بمعناه ^(١) في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا ، لا مقيدا لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريد : عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد ، وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك ، مما يطول ويتفاحش . ولكن سنضع في ذلك رسما يعمل عليه ، ويؤمن الترام الشناعة لمكانه .

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جرى معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه . وذلك كقول الله عز اسمه : (^(٢) احلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفشاء ، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث ؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه ؛ كما صححوا عير وحول لما كانا في معنى

(١) د ، ه ، ز : « معناه » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « الحلال » .

(٣) سقط حرف اللطف في د ، ه ، ز .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « إذا » .

(٥) آية ١٨٧ سورة البقرة .

(٦) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « كان » .

أَعُوذُ وَأَحُولُ. وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه؛ نحو قوله:

* وإن شتم تعاودنا عوادا^(١) *

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا. وطيه جاء قوله:

* وليس بأن تقبَّه اتبعا^(٢) *

ومنه قول الله سبحانه: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا ﴾^(٣). وأصنع من هذا قول المثلث^(٤):

ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طي المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر؛ ألا ترى أن معناه: طوى المحمل؛ فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه. وهذا ظاهر.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله، وأنت لا تقول:

سرت إلى زيد أي معه؛ لكنه إنما جاء (من أنصاري إلى الله) لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، بخلاف ذلك أن تأتي هنا إلى. وكذلك قوله — عز اسمه —: ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾^(٥) وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على

(١) هذا مجزيت صدره مع بيت قبله:

سرحت على بلادكم بجيادي فأدت منكم كوما جلادا

بما ألم تشكروا. المعروف عندى

وهذا من قصيدة لشقيق بن جندب في فرقة الأديب. وانظر آخر الانقصاب.

(٢) أي القطامي. وانظر الديوان، والخزاعة ١: ٣٩١.

(٣) هذا مجزيت صدره:

* وخير الأمر ما استقبلت منه *

(٤) آية ٨ سورة المزمل.

(٥) هو أبو كبير. والبيت من قصيدة يفوها في تأبط شرا. وهي في الخناسة.

(٦) في د، هـ، ز: «جاء». (٧) كذا في ش. وفي د، هـ، ز: «كذلك»

(٨) آية ١٨ سورة النازعات. (٩) سقط في د، هـ، ز.

هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم صار تقديره ؛ أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى .
وعليه قول الفرزدق :

كيف تراني قالبا يَحْنِيْ أضربُ أمرى ظهوره للبطن
* قد قتل الله زيادا عني ^(١) *

لما كان معنى قد قتله : قد صرفه ، عداه بمن .

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به ؛ ولعله لو جُمع
أكثره (لا جميعه) ^(٢) لجاء كتابا مخفيا ؛ وقد عرفت طريقه . فإذا مررت بك شيء منه
فتقبله وأنس به ؛ فإنه فصل من العربية لطيف ، حسن يدعو إلى الأنس بها
والفحاحة فيها . وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان ^(٣)
بمعنى واحد ، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وجلس ، وبين ذراع ^(٤)
وساعد ؛ ألا ترى أنه لما كان رفث بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفث
الحرف الذي بابه الإفضاء ، وهو (إلى) . وكذلك لما كان (هل لك في كذا) بمعنى

(١) كان الفرزدق هرب من البصرة إلى المدينة واختفى فيها خوفا من زياد بن أبيه لفظة غضبا
عليه ، فلما بلغه موت زياد وهو في المدينة ظهر وأنتد هذا الرجز إنظارا للثبات به وفرحا بالسلامة منه .
والحقن : الترس . وفلاء كتابة عن عدم الحاجة إليه . وكان موت زياد سنة ٥٣ هـ . وانظر شواهد المغني
للبيدادي في آخر الكتاب .

(٢) سقط في ش .

(٣) في د ، هـ ، ز : « تأنس » .

(٤) من هؤلاء نطب وابن فارس . وانظر المزهري ٢٣٩/١ .

(٥) فالقعود يكون عن قيام . والجلوس يكون عن حالة دونه . وذلك أن الجلوس مأخوذ من الجلوس
وهو المكان المرتفع تقول ؛ كان مضطجعا ثم جلس . وانظر المزهري في مبحث الترادف .

(٦) فربعضهم الذراع بأنه الأسفل من الرقدين ، والساعد ؛ الأعلى منها . وانظر اللسان .

أدعوك إليه جاز أن يقال : هل لك إلى أن تركي^(١) (كما يقال أدعوك إلى أن تركي)
وقد قال رؤبة ما قطع به العذر ههنا ، قال :

* بالِ بأسماء البلى يسمي *

بفعل للبلى - وهو معنى واحد - أسماء .

وقد قدمنا هذا (فيما مضى من صدر كتابنا) .^(٢)

ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله^(٣) :

إذا رضيتُ على بنو قشيرٍ لعمرك الله أعجبنى رضاها

أراد : عني . ووجهه : أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه . فلذلك

استعمل (على) بمعنى (عن) وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ؛ لأنه

قال : لما كان (رضيت) ضمة (منقط) عدت رضيت بعل حلا للشيء على قضيضه ؛

كما يحمل على نظيره . وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا ، فقال :

قالوا بكذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضمة الآخر . ونحو منه قول الآخر^(٤) :

إذا ما أمرؤ وثى على بودة وأدبر لم يصدر بإدباره ودى^(٥)

(١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز « في صدر ما مضى من كتابنا » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « ما » .

(٤) أى التحيف العقيل يمدح حكم بن المسيب القشيري . وانظر الخزانة ٢٤٧/٤ ، والنوادر ١٧٦

(٥) د ، ه ، ز : « هذا » .

(٦) هو دوسر بن غسان البريحي . وانظر الاقتضاب للبطلوسي ، وشرح أدب الكاتب للبرقي ٣٥٥

(٧) بعده :

ولم أعتذر من خلال قسوه كما كان يأتى مثلهن على عمد

لم يصدر : لم يرجع . أى إذا جفاني أمرؤ لم أطلب رده ، ولست أود من لا يودنى . وأسوءه كما يسونى

ولا أعتذر من ذلك .

أى عنى . ووجهه أنه إذا ولى عنه يوتده فقد استهلكه عليه ؛ كقولك . أهلكت على مالى ، وأفسدت على ضيقتى . وجاز أن يستعمل (على) ههنا ؛ لأنه أمر عليه لاله . وقد تقدم نحو هذا .

وأما قول الآخر :

شَدُّوا المِطْيَ على دليل دائب من أهل كاظمية بسيف الأبحر ^(١)

فقالوا معناه : بدليل . وهو عندى أنا على حذف المضاف ؛ أى شَدُّوا المِطْيَ على دلالة دليل ، لحذف المضاف . وقوى حذفه هنا شيئا ؛ لأن لفظ الدليل يدل على الدلالة . وهو كقولك : مر على اسم الله . و (على) هذه عندى حال من الضمير في مَرَّو شَدُّوا ، وليست موصولة لهذين الفعلين ؛ لكنها متعلقة بحذوف ؛ حتى كأنه قال : (مَرَّ معتمدا على اسم الله) ؛ ففى الطرف إذا ضمير لتعلقه بالمحذوف . وقال : ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧)

بكلِّ كانت ثيابه فى سَرَحَة يُحْدَى نِمَالُ السِّبْتِ ليس بتوم

أى على سَرَحَة (وجاز ذلك من حيث كان معلوما أن ثيابه لا تكون فى داخل سَرَحَة) ؛ لأن السرحة لا تفتش قُستودع الثياب ولا غيرها وهى بحالها سرحة .

(١) « سيف » فى : « سيف » . والليف : ساحل البحر . وهذا البيت لعوف بن عطية ابن الخرم ، كما ذكره فى الاختصاب ٤٤٩ . وورد البيت غير مرزوفى اللسان (دلال) . ١٥

(٢) كذا فى ش . وهو يوافق ما فى اللسان (دلال) . وفى س ، ه ، ز : « سار » .

(٣) كذا فى س ، ه ، ز . وفى ش : « مواصة » . وفى اللسان : « موصولة » .

(٤) كذا فى نسخ الخصائص . وفى اللسان : « يفعل محذوف » .

(٥) ثبت هذا الحرف فى ش ، وسقط فى س ، ه ، ز . (٦) كذا فى نسخ الخصائص .

وفى اللسان : « شَدُّوا المِطْيَ معتمدين على دليل دائب » . (٧) أى عنزة فى مطلقته . ٢٠

والسرحة : نجرة فيها طول وإشراف ، أى أنه طویل الجسم . والنمال السبئية : المدبوجة بالقرظ . وهى أجود النمال . وقوله : ليس بتوم أى هو قوى لم يزاحه أخ فى طين أنه فيكون ضعيفا .

(٨) سقط ما بين القوسين فى س ، ه ، ز . وثبت فى ش .

فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى .
وليس كذلك قول الناس : فلان في الجبل ؛ لأنه قد يمكن أن يكون في غار من
أغواره أو ليصب من إصابه ^(١) ، فلا يلزم أن يكون عليه أى عاليا فيه .

وقال :

وخضخضن فينا البحر حتى قطعته على كل حال من غمار ومن وحل ^(٢)
قالوا أراد : بنا . وقد يكون ^(٣) عندى على حذف المضاف ؛ أى في سيرنا ، ومعناه :
في سيرهن بنا .

ومثل قوله « كأن ثيابه في سرحة » : قول امرأة من العرب ^(٤) :

هم صابوا العبدى في جذع نخلة فلا عطست شيان إلا بأجدعا

لأنه معلوم أنه لا يصاب في داخل جذع النخلة وقلبا ^(٥) .
وأما قوله ^(٦) :

وهل يعمن من كان أحدث عهد ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

(١) هوشى في الجبل ، أو هو مضيق فيه .

(٢) الفار : جمع الفم أو الفمزة ؛ وهو الماء الكثير . وفي الانتصاب ٤٣٧ : « هذا البيت لا أعلم

قائله . وأحسبه يصف سفنا » وفي شرح الجواليقي لأدب الكاتب ٣٥٨ : « أى تطلعن البحر بنا
غمره وضعله » . وضبط في اللسان بالقلم : « وحل » بفتح الحاء وسكون اللام . وكذا في الانتصاب .
وضبط في ج بسكون الحاء . (٣) في س هـ ، ز : « يجوز » .

(٤) في اللسان (عبد) نسبته إلى سويد بن أبي كاهل . والعبدى : نسبة إلى عبد القيس . وقوله :

« بأجدع » أى بأنف أجدع . وانظر شواهد المعنى للجدادى ١/٩٤٤ ، والكامل ٦/٢٤٤

(٥) كذا في ش . وفي س هـ ، ز : « شق » .

(٦) أى امرئ القيس . وقيله مطلع القصيدة وهو :

ألا م صابحا أيا الطلل البال وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وقوله : « أحدث » كذا في ش . وفي س هـ ، ز : « آخر » .

فقالوا : أراد : مع ثلاثة أحوال . وطريقه عندي أنه على حذف المضاف ؛ يريد : ثلاثين شهرا في عَقَب ثلاثة أحوال قبلها . وتفسيره : بعد ثلاثة أحوال . فالحرف إذا على يابه ؛ وإنما هنا حُدِف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام .
فأما قوله ^(٢) :

بِعَثْرُنِ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِبَتْ بِرُودَ بَنِي تَرْيَدِ الْأَذْرَعِ ^(٣)

فإنه أراد : يعثرن بالأرض في حَدِّ الظُّبَاتِ ؛ أي وهنَّ في حَدِّ الظُّبَاتِ ؛ كقولك : نخرج بنبابه ؛ أي وثيابه عليه ، وصلَّى في خُفَّيه ؛ أي وخُفَّاه عليه . وقال تعالى : (نَخْرُجُ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ^(٤)) فالظرف إذا متعلقٌ بمحذوف ؛ لأنه حال من الضمير ؛ أي يعثرن كاثنتي في حَدِّ الظُّبَاتِ .

وأما قول بعض الأعراب ^(٥) :

نَلُودُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُنْتَصَبُ مِنَ الْغِيَامِ تَرْتَدِي وَتُنْقَبُ ^(٦)

(١) كذا في د ، هـ ، وفي ش : « فأنما » .

(٢) أي أبي ذؤيب الهذلي . والبيت هو السادس والثلاثون من عينته المشهورة التي مطلعها :

أَمِ الْمُنُونِ وَرَبِّهَا تَسْوِيعُ وَالْهَرَمِ لَيْسَ بِمَعْنَبٍ مِنْ يَجْزَعُ

واظنوها في أواخر المقضيات ، ودبران الهذليين (الدار) ١٠ / ١

(٣) هذا في الحديث عن حر الوحش التي أصابتهم سهام الصيد . والظبات أطراف السهام . يقول : إن قوائمهم تضسخن بالدم ؛ فكأنها كُسِبَتْ بِرُودِ تَرْيَدِيَّة . وهي منسوبة إلى تَرْيَدِ بْنِ مِهْرَانَ بْنِ الْخَافِ بْنِ قُضَاعَةَ . وهذه البرود فيها خطوط حر . فشب طراقي الدم في أذرع المربطك الطراقي .
(٤) آية ٧٩ سورة القصص .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « العسرب » وهو من طيء . واظنر الانقصاب ٤٣٨ ،

والجواليقي ٣٥٨ .

(٦) « تنتصب » كذا في د ، هـ ، ز ، ش . وهو بالياء مجهول ؛ أي هي منيعة هل من أرادها .
وفي ج : « تمتصب » بالياء . للفاعل ؛ أي تشد عليها العصاة ؛ أي ليست بامرأة ، وإنما هي الحقيقة جبل .

(١) فإنه يريد بآتم : سألني ، أحد جيلي طيئ . وسمّاها أتما لاعتصامهم بها وأويهم إليها . واستعمل (في) موضع الباء أى نلّوذ بها ؛ لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة ؛ إذ لا يلوذون ويُعصمون بها إلا وهم فيها ؛ لأنهم إن كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها ، فكأنه قال : نسّمك فيها وتوقل فيها . فلاجل ذلك ما استعمل (في) مكان الباء . فقس على هذا ؛ فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدا .

باب في مضاربة الحروف للحركات ، والحركات للحروف

وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ؛ ألا ترى أنّ من متقدّمى القوم من كان يسمّى الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك أنّك متى أشبعت ومطلّت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جلسها . وذلك قولك في إشباع حركات ضرب ونحوه : ضوريا . ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطلق الحركة (وأنشأ) عنها حرفا من جلسها . وذلك قوله : (١٠)

(١١) * نفى الدراهم تتقاد الصياريف *

- (١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « غائما » . (٢) في الاقتضاب والجواليق : « بالأم » . وفي اللسان (فيا) : « بالأم لنا » . (٣) كذا في ش . وفي ز : « يعصمون » . ويقال : أعصم بالشيء . واعتصم به : أمسك به . (٤) في ش : « وإن » . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « نسّمك » وسمك : صعد وارتفع ، وكذلك استمك . وفي اللسان (في) : « نسّمك فيها أى توقل » . وهو من قولهم : اسمال الظل : ارتفع . (٦) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « أر » . (٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « عدى » . (٨) سقط في د ، هـ ، ز . (٩) في د ، هـ ، ز : « فائنا » .

(١٠) أى الفرزدق . وانظر الخزانة ٢ / ٢٥٥ ، والكمال ٥ / ٩١

(١١) صدره : * تنفى يداها الحصى في كل هاجرة *

وهو في وصف ناقته . يصفها بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يابها لشدة وقصها في الحصى تنفياها فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انقدها الصيرفي فنفي رديتها عن جيدها . وانظر الخزانة في الوطن السابق ، والكتاب ١ / ١٠

وقوله - أفسدناه لابن هزيمة - :

وأنت من الفوائل حين تُرَى^(١) ومن ذم الرجال بمنسراح^(٢)

يريد : بمنسرح ، وهو مفتعل من الترح ، وقوله :

وأنتى حيث ما يَبرى الهوى بصرى^(٣) من حيث ما سلكوا أدنو فانظور^(٤)

فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها ، وكانت متى أشبعت

ومُطِلَّت تَمَّت ووفت جرت مجرى الحروف ؛ كما أن الحروف أنفسها قد تجدد بعضها

أتم صسوتا من بعض (وإن^(٥) كانت كلها حروفا يقع بعضها موقع بعض)

في غالب الأمر .

فما أجرى من الحروف مجرى الحركات الألف والياء والواو إذا أعرب بهن

في تلك الأسماء الستة : أخوك وأبوك ونحوهما ، وفي التنثية والجمع على حد التنثية ؛

نحو الزيدان والزيدون والزيدين .

ومنها النون إذا كانت علما للرفع في الأفعال الخمسة ؛ وهي تفعّلان ويفعلان

وتفعّلون ويفعلون وتفعّلين . وقد حذف أيضا للجزم في لم ينفزوا ولم يدع ، ولم يرم ،

ولم يخش . وحذفت أيضا استخفافا ؛ كما تحذف الحركة لذلك . وذلك قوله :

فالحقّت أنراهم طريق الأهم^(٦) كما قيل نجم قد خوى متابع^(٧)

(١) انظر حاشية ص ٤٢ من الجزء الأول . (٢) في به : « الزبح » وكلاهما معناه البعد .

(٣) « حيث ما يبرى » كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « حوث ما يبرى » . ويرى أى

يلقى من سرية الثوب عنى : ألقته . ويرى « يبرى » بضم الياء أى يعمل أو يحرك . وانظر الخواصة

١ / ٥٩ ، والسان (غرى) وص ٤٢ من الجزء الأول من هذا الكتاب . (٤) سقط حرف

المطف في ش . (٥) د ، ه ، ز : « جرى » . (٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) أبى الحروف الأربعة : الواو والياء والألف والنون . (٨) في الأصول :

« ينفز » والأجود ما أثبت . (٩) سقط في ش . (١٠) سقط الشطر الأخير في ش .

وانظر البيت في ص ٢٩٢ من هذا الجزء .

(١) يريد أولاهم) ومضى ذكره . وقال رؤية :

* وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيمَا وَصَنِي *

يريد : فيما وصاني ، وقال الله عز اسمه : ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِيرٌ^(٢)) وقد تقدّم نحو هذا .

فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذف الحركات أيضا في نحو قوله :

* وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِثْرَرِ^(٣) *

وقوله :

* فَالْيَوْمِ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ^(٤) *

[وَقَوْلُهُ^(٥) :

* إِذَا أَعُوْجَجْنِ قُلْتَ صَاحِبُ قَوْمٍ *]

وقوله :

* وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(٦) *

وقوله :

* أَوْ يَرْتَبُطُ بَعْضُ النَّفُوسِ حِمَامَهَا^(٧) *

وقوله :

سَيُرَوِّا بَنِي الْعَمِّ فَلَا أَهْوَازَ مِثْلَكُمْ وَنَهْرٌ تَبْرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٨)

أَي (وَلَا) تَعْرِفُكُمْ^(٩) ؛ فَاسْكُنْ مَضْطَرًا .

(١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٢) آية ٤ سورة النجر .

(٣) انظر ص ٧٣ من الجزء الأول . (٤) انظر ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) سقط ما بين الحاصرين في د ، ه ، ز . وانظر ص ٧٥ من الجزء الأول .

(٦) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول . (٧) انظر ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٨) « فَلَا أَهْوَازَ » كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « وَالْأَهْوَازَ » وقوله : « وَلَا » في د ،

ه ، ز : « فَلَا » . وانظر المرجع السابق . (٩) في د ، ه ، ز : « فَلَا » .

ومن مضارعة الحرف للحركة أت الأحراف الثلاثة : الألف والياء والواو إذا
أشبعن ومُطْلَن أدن إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شبه بهن وهو الحمزة ؛ ألا تراك
إذا مطلت الألف أدتلك إلى الحمزة فقلت آء ، وكذلك الياء في قولك : إىء ،
وكذلك الواو في قولك : أوء . فهذا كالحركة (إذا مطلتها) أدتلك إلى صورة أخرى
غير صورتها . وهى الألف والياء والواو في : متراح ، والصياريف ، وأنظور .
وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ نحو حمزة
وطلحة وقائمة ، ولا يكون ساكنا . فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف
جازت . وذلك نحو قطاة وحصاة وأرطاة وحبّطاة . أفلا ترى إلى مساواتهم بين
الفتحة والألف ، حتى كأنها هى هى . وهذا يدل على أن أضعف الأحراف الثلاثة
الألف دون أختيها ؛ لأنها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها .
ومن ذلك قوله :

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ أَنْشَبَ مِنْ مَآشِرِ حَدَاءِ
قالوا : أراد : حدادا ؛ فلم يعدد الألف حاجزا بين المثليين ، كما لم يعدد الحركة
في ذلك في نحو أملت الكتاب في أملت .

ومن ذلك أنهم قد بينوا الحرف بالهاء ؛ كما بينوا الحركة بها (وذلك) نحو
قولهم : وازيده ، وواغلامه ، وواغلامهوه ، وواغلامهوه ، وواغلامهيه ،

- (١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) يقال امرأة حبطة : قصيرة دمية نليظة البطن .
(٣) سقط في ش . (٤) انظر ص ٢٣١ من هذا الجزء .
(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « يتدد » . (٦) سقط في د ، ه ، ز .
(٧) في د ، ه ، ز : « و » . (٨) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

وإعطاه ظهره . فهذا نحو من قولهم : أعطيتك ، ومرت بك ، واغزته ،
ولا تدعته . والماء في كله لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المذ لا يشوع تحريكه وهو الألف ، فحرت لذلك
مجرى الحركة ؛ ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها . فهذا وجه أيضا من
المضاربة فيها .

وأما شبه الحركة بالحرف (ففى) نحو تسميتك امرأة بهند وجمل . فلك فيهما^(٣)
مذهبان : الصرف وتركه . فإن تحرك الأوسط تنقل الاسم ، فقلت في اسم امرأة^(٤)
سميتها بقدّم بترك الصرف معرفة البتة ؛ ألا ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف^(٥)
في منع الصرف . وذلك كامرأة سميتها بسعاد وزينب . فحرت الحركة في قدّم وكيد
ونحوه مجرى ألف سعاد وياء زينب .

ومن ذلك أنك إذا أضفت إلى الرباعي المقصور أجزت إقرار الألف ، وقلها^(٦)
واوا ؛ نحو الإضافة إلى حَبْلِي : إن شئت قلت : حَبْلِي ، وهو الوجه . وإن شئت :
حَبْلِي . فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف البتة ، أصلا كانت أو زائمة .
وذلك نحو قولك في حَبَارِي : حَبَارِي ، وفي مصطفى : مصطفى . وكذلك إن تحرك^(٧)
الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة . وذلك قولك في جَمَزِي : جَمَزِي ، وفي بَشَكِي
بشكى ؛ ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف ؛ كما أوجبه الحرف الزائد
على الأربعة ، فصارت حركة عين جَمَزِي في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حَبَارِي
وياه خَبَلِي .

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « ولك » .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « فيها » . (٤) سقط في ش .

(٥) سقط في د ، ه ، ز . وهو أسوغ . (٦) في د ، ه ، ز : « ألقه » .

(٧) هي مشبة في تناقل .

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها ،
كما تفصل بالحرف ، ولا تصل إلى الإدغام معه . وذلك قولك : وتد ، ويطلد .
فجزت الحركة بين المتقارِين ، كما يحجز الحرف بينهما ؛ نحو شمليل وحبربر .
ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد . وذلك أنه إذا وقع
روياً في الشَّعر المقيدّ ممكن ؛ كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويّاً في الشعر المقيدّ
خُفّف . فالمتحرك نحو قوله :

* وقائم الأعماق خاوى المخترق *

فأسكن القاف وهى مجرورة . والمشدّد نحو قوله :

* أصحوت اليوم أم شاقك هراً *

لحذف إحدى الزامين ؛ كما حذف الحركة من قاف المخترق . وهذا إن شئت
قلبتّه ، فقلت : إن الحرف أُجرى فيه مجرى الحركة ، وجعلت الموضع في الحذف
للحركة ثم لحق بها فيه الحرف . وهو عندى أقيس .

ومنها استكراههم اختلاف التوجيه : أن يجمع مع الفتحة ضيرها من أختها ،
نحو جمعه بين المخترق وبين العقق والحقيق . فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع
بين الألف مع الياء والواو ردّفين .

(١) يقال : ناقة شليل : سريعة . (٢) هو الجمل الصغير . (٣) فى د ، ه ، ز : « أحد » .

(٤) هو حركة ما قبل الروى المقيد . (٥) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « يجمع » .

(٦) فى د ، ه ، ز : « أختها » ويريد بأختها الغنمة والكسرة . (٧) أى روية

فى أرجوزته التى أولها : * وقائم الأعماق خاوى المخترق *

(٨) كذا فى ش ، ج . وفى د ، ه ، ز : « العنق » . وقد ورد العنق فى قوله :

* سرا وقيد أذن تأرين العنق *

وورد العنق فى قوله : * مائة العضدين مصلات العنق *

وانظر الأرجوزة فى الديوان ، فى الخزانة ١ / ٣٨ . (٩) فى د ، ه ، ز : « جمع ما » .

ومن ذلك عندى أن حرفي العلة : الياء والواو قد صحّتا في بعض المواضع للحركة بعدهما ؛ كما يصحان لوقوع حرف اللين سا كا بعدهما . وذلك نحو القَوْد والحَوَكَة والخَوَنة والغَيَّب والصَيِّد وحَوِيل وروِيع و (إن بيوتنا عَوِرة) فيمن قرأ كذلك . بخرت الياء والواو هنا في الصَّحَّة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين سا كا بعدهما ؛ نحو القَوَاد ، والحَوَاكَة ، والخَوَانَة ، والغَيَاب ، والصَيَاد ، وحَوِيل ، وروِيع ، وإن بيوتنا عَوِيرة .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيَّ الرجل من الهيئة ؛ هو جار مجرى صحّة هَيَّو لو قيل . فاعرف ذلك مذهبا في صحّة ما صحّ من هذا النحو لطيفا غريبا .

باب محلّ (الحركات من الحروف) آمعها أم قبلها أم بعدها

- ١٠ . أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف . وقال غيره : معه . وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله .

قال أبو علي : وسبب هذا الخلاف لُطْف الأمر وغموض الحال . فإذا كان هذا أمرا يعرض للحسوس الذي إليه تتحكم النفوس فحسبك به لطفًا ، وبالتوقف فيه لئلا .

- ١٥ . (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « صحا » .
 (٢) هو وصف من الحول في المعين كالأحول .
 (٣) أي فزع غائف . وفي ش : « عور » وهو غطًا . وفي ه ، ز : « ورع » . وانظر أشباه السيوطى ١٧٣/١ .
 (٤) آية ١٣ سورة الأحزاب .
 (٥) هي قراءة إسماعيل بن سليمان عن ابن كثير وابن عباس وآثرين . وانظر البحر ٢١٨/٧ .
 (٦) في ش : « الحروف من الحركات » .
 (٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « وإذا » .

فَمَا يشهد سيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا لإياها فاصلة بين المثليين مانعة من إدغام الأول في الآخر؛ نحو الملل والضَّفَّ (١) والمشَّ (٢) كما تفصل الألف بعدها بينهما؛ نحو الملل والضفاف والمشاش . وهذا مفهوم . وكذلك شددت ومددت ؛ فلن تحلوا حركة الأول من أن تكون قبله ، أو معه ، أو بعده . فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام ؛ ألا ترى أن الحرف المحرك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزاً بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر .

ونحو من ذلك قولهم : ميزان وميعاد ؛ فقلب الواو ياء يدلُّ على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم ؛ لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو ، فكان يجب أن يقال : مِوزَان ومِوَعَاد . وذلك أنك إنما تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلتها ، وإذا لم تلتها لم يجب أن تقلبها للحرف الحاجز بينهما . وأيضاً فلو كانت قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ؛ لأن حركة الشانئ كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين . وهذا واضح .

فإذا بطل أن تكون الحركة حادثة قبل الحرف المتحرك بها من حيث أرينا ، وعلى ما أوضحنا وشرحنه ، بقي سوى مذهب سيبويه أن يُظنَّ بها أنها تحدث مع الحرف نفسه لا قبله ولا بعده . وإذا فسد هذا لم يبق إلا ما ذهب إليه سيبويه .

والذي يُفسد كونها حادثة مع الحرف البتة هو أننا لو أمرنا مذكراً من الطيِّ ، ثم أتبعناه أمراً آخر له من الوجل من غير حرف عطف ؛ لا بل يحمي الثاني تابعا للأول البتة لقلنا : أطو آيمل . والأصل فيه : أطو أو جل ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل

(١) من معانيه كثرة الميال . (٢) من معانيه يياض يعزى الإبل في عيونها . (٣) كذا في ش : وفي د ، هـ ، ز : « يحلوا » . (٤) أي لم تباشرها . والولى : الاتصال والقرب من قبل ومن بعد ، وإن اشتهر فيها يأتي بعده غيره . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « لو » . (٦) زيادة في هـ . (٧) سقط في د ، هـ ، ز . وضهير « له » للذكر . (٨) في د ، هـ ، ز : « لقلت » .

من الوجه ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها . فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء وأو^(١) (اوجل) . وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت (فتجتذبها)^(٢) إلى ما هي بعضه ومن جنسه ، وهو الياء ؛ وكذا أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضا الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ؛ لأنه يروم أن يثبتهما جميعا في زمان واحد ، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتا ، وأقوى جرسا من الحركة ؛ فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها ، فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها . فإذا كان كذلك لزم ألا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ؛ لأن بلازاء الكسرة المخالفة للواو (الثانية الواو)^(٣) الأولى الموافقة للفظ الثانية . فإذا تأذى الأمر في المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما ، فكان لا كسرة قبلها ولا واو . وإذا كان كذلك لم تجد أمرا تنقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلة ، لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ؛ وتكافؤهما فيما ذكرنا .

لا ، بل دل قلب الواو الثانية من (اطو اوجل) ياء حتى صارت (اطو آيجل)

على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها . وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث (مع الحرف ، وقول من ذهب إلى أنها تحدث)^(٧) قبله ؛ ألا تراها لو كانت الكسرة في باب (اطو) قبل الواو لكانت

(١) سقط في ش . (٢) د ، هـ ، ز : « فتجذبها » .

(٣) د ، هـ ، ز : « تقلب » . (٤) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٥) د ، هـ ، ز : « قبلها » . (٦) في الأشباه ١٦٧/١ : « معلة » .

(٧) سقط ما بين القوسين في ش . وثبت في د ، هـ ، ز . (٨) في ش : « قبلها » .

الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضا حاجزة بينهما - على ما قدمنا - ، فإذا بطل^(١) هذان ثبت قول صاحب الكتاب، وسقطت عنه فضولُ المقال .

قال أبو علي : بقوى قول من قال : إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركة مخرجها من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف . وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي ألا تنفي عنها شيئا ؛ لسبقها هي لحركتها .

كذا قال - رحمه الله - ورأيت معنى هذا الدليل . وهو عندى ساقط عن سيويه ، وغير لازم له .
وذلك (أنه لا ينكر^(٢)) أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ؛ لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد . وذلك كثير .

فنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميم في اللفظ . وذلك نحو عَمَّبر وشمباء ، في عبر وشباء ؛ فكما لا يُشك^(٣) في أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها ، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحماضة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم . بل إذا كانت الباء أبعد من النون قبلها^(٤) من حركة النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب

(١) في د ، د : « أطل » . (٢) في د ، د ، ه ، ز : « حرف » .

(٣) في د ، د ، ه ، ز : « وذلك الظاهر » . (٤) في د ، د ، ه ، ز : « لأننا لا ننكر » .

(٥) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ه ، ز . (٦) في د ، د ، ه ، ز : « عن » .

(٧) في د ، د ، ه ، ز : « قبلها » .

إليها، وأشد التباسا بها، أولى بأن تجذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم . وهذا كما تراه واضح .

ومما غيّر متقدما لتوقع ما يرد من بعده متأخرا ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها ؛ نحو : أقل، أدخل، أضعف، أخرج، أستخرج .

- ومما يقوى عندي قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف ؛ جماع النحويين على (قولهم) إن الواو في يعد ويزن ونحو ذلك إنما حذف، لوقوعها بين ياء وكسرة . يعنون : في يوعد و يوزن (ونحوه) (لو خرج على أصله) . فقولهم : بين ياء وكسرة بدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها ؛ ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ، وفي يوزن بين فتحة وزاي . فقولهم : بين ياء وكسرة بدل على أن الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها . فتأمل ذلك .

وهذا وإن كان من الواضح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين : أحدهما أنه لا يجب أن تكون فيه دلالة على اعتقاد القوم فيها نسبة هذا السائل إلى أنهم يريدوه ومعقدوه ؛ ألا ترى أن من يقول : إن الحركة تحدث بعد الحرف، ومن يقول : إنها تحدث مع الحرف قد أطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم، لكانوا مناقضين، وموافقين لمخالفيهم، وهم لا يعلمون . وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم، ولا يظن بهم .

(١) سقط في ش . (٢) سقط في د، هـ، ز . (٣) سقط ما بين التوسين في ش .
(٤) في د، هـ، ز : « لكانت » . (٥) سقط في د، هـ، ز .

فإذا كان كذلك علمت أن غرض القوم فيه ليس ما قدرته ولا ما تصوّرت به وإنما هو أنّ قلبها ياء وبسدها كسرة ، وهما مستقلتان . فاما إن تُمسّا الواو وتبشراها على ما فرضته وأدعيته فلا . وهذا كثير في الكلام والاستعمال ؛ ألا ترى أنك تقول : نخرجنا فمصرنا ، فلما حصلنا بين بغداد والبصرة كان كذا . فهذا كما تراه ^(١) قول صحيح معتاد ؛ إلا أنه قد يقوله من حصل بدير العاقول ، فهو - لعمرى - بين بغداد والبصرة ، وإن كان أيضا بين جربايا والمدائن ، وهما أقرب إليه من بغداد والبصرة . وكذلك الواو في يوعده لعمرى بين ياء وكسرة ، وإن كان أقرب إليها منهما فتحة الياء والعين . وكذلك يقال أيضا : هو من عمره ما بين الخمسين إلى الستين ، فيقال ذلك فيمن له خمس وخمسون سنة ^(٢) ، فهي لعمرى بين الخمسين والستين ، إلا أن الأدنى إليها الأربع والخمسون ، والست والخمسون ، وهذا جلي غير مشكل . فهذا أحد الموضعين .

وأما الآخر فإن أكثر ما في هذا أن يكون حقيقة عند القوم ، وأن يكونوا مريديه ومعتديه . ولو أرادوه ^(٣) واعتقدوه وذهبوا إليه لما كان دليلا على موضع الخلاف . وذلك أن هذا موضع إنما يُتَّحَكَمُ فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة ؛ ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ؛ لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى (التأمل والطبع) ^(٧) لا إلى التبعية ^(٨) والشرع . هذا لو كان لا بد من أن يكونوا قد

- (١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ز . وفي ش : « جربى » . وجربايا مدينة بين بغداد وواسط . (٣) كذا في الأصول . وقد يكون : « عين » . (٤) سقط في د ، ه ، ز . (٥) في د ، ز : « وهى » . (٦) سقط في ش . (٧) في د ، ه ، ز : « تأمل الطبع » . (٨) كذا في أشباه السيوطي ١ / ١٦٨ . وفي ش ، د ، ه ، ز : « التقيّة » .

أرادوا ما عزاه السائل إليهم واعتقده لهم^(١) . فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المحرك بها .

وقد كنا قلنا فيه قديما قولاً آخر مستقيماً . وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف . فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمّة بعض الواو . فكأن أن الحرف لا يجمع حرفاً آخر فينشأ معاً في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف ، لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ؛ لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل . ولا يجوز أن يتصور أن حرفاً من الحروف حدث بمضامناً لحرف^(٢) ، وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين . فهذا يفسد قول من قال : « إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً ؛ ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ؛ لاعتراض الضاد بينهما ، والحق يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها^(٣) في نحو ضارب وقائم ونحو ذلك . وكذلك القول في الكسرة والياء والضمّة والواو إذا تبعتهما . وهذا تنبيه في البيان ، والبروز إلى حكم البيان . فاعرفه . وفي بعض ما أوردناه^(٤) (من هذا) كافٍ بمشيئة الله .

(١) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « واعتقده معتقدا » .

(٢) سقط في د ، هـ ، ز .

(٣) كذا في ش ، ج . وفي د ، هـ ، ز : « مضافاً » .

(٤) في د ، هـ ، ز : « بأن » .

(٥) في د ، هـ ، ز : « المحرك » .

(٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

باب الساكن والمتحرك^(١)

أما إمامُ ذلك فإنَّ أَوَّلَ الكلمة لا يكون إلا متحرَّكًا ، وينبغي لآخرها أن يكون ساكنًا . فأما الإِشْثَامُ^(٢) فإنه للعين دون الأُذُن . لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحرَّكًا ؛ ألا تراك تفصل به بين المذكَر والمؤنث في قولك في الوقف : أَنْتِ وَأَنْتِ . فلولاً أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً .

فإن قلت : فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت ، وهو مع ذلك ساكن . وهو الفاء والثاء والسين والصاد ونحو ذلك ؛ تقول في الوقف : إِفْ ، إِثْ ، إِسْ ، إِصْ .

فيل : هذا القدر من الصوت إنما هو متم للحرف ومَوْفٍ له في الوقف . فإذا وصلت ذهب أو كاد . وإنما لحقه في الوقف لأنَّ الوقف يُضعف الحرف ؛ ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء ؛ نحو واغلاماه ، ووازيده ، وواغلامهوه ، وواغلاميه . وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حَشْوًا^(٥) ، فيبين ولا يخفى .

ومع ذلك فإنَّ هذا الصوت اللاحق للفاء والسين ونحوهما إنما هو بمنزلة الإطباق في الطاء ، والتكرير في الراء ، والتفتش في الشين ، وقوة الاعتماد الذي في اللام .

(١) في د ، ه ، ز : « في المتحرك والساكن » .

(٢) الإِشْثَامُ ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم .

(٣) روم الحركة : الإشارة للحركة بصوت خفي .

(٤) هي حروف الخمس . وانظر ص ٥٧ من الجزء الأول .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بعدها » .

فكما أن سواكن هذه الأحرف إنما تكال في ميزان العَرُوض الذي هو عيار الحِصص (وحاكم القسمة والوضع) بما تكال به الحروف السواكن غيرها، فكذلك هي أيضا سواكن . بل إذا كانت الراء — لما فيها من التكرير — تجري مجرى الحرفين في الإمالة^(٢)، ثم مع ذلك لا تعد في وزن الشعر إلا حرفا واحدا، كانت هذه الأحرف التي إنما فيها تمام وتوفية لهذا أحجى بأن تعد حرفا لا غير .

ولأبي عليّ — رحمه الله — مسألتان : طويلة قديمة، وقصيرة حديثة، كلتاها في الكلام على الحرف المبتدأ يمكن أن يكون ساكنا أم لا . فقد غطينا بهما أن نتكلف نحن شيئا من هذا الشرح في معناهما .

ثم من^(٣) بعد ذلك أن المتحرك على ضريين : حرف متحرك بحركة لازمة، وحرف متحرك بحركة غير لازمة . أما المتحرك بحركة لازمة فعلى ضريين أيضا : مبتدأ، وغير مبتدأ . فالمبتدأ ما دام مبتدأ فهو متحرك لا محالة؛ نحو ضاد ضرب، وميم مهّدد . فإن اتصل أول الكلمة بشيء غيره فعلى قسمين : أحدهما أن يكون الأول معه كالجزم منه، والآخر أن يكون على أحكام المنفصل عنه .

الأول من هذين القسمين أيضا على ضريين : أحدهما أن يقرّ الأول^(٤) (على ما) كان عليه من تحريكه . والآخر أن يخلط في اللفظ به، فيستكن على حدّ التخفيف في أمثاله من المتصل .

فالحرف الذي ينزل مع ما بعده كالجزم منه فاء العطف، ووواوه، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام .

(١) كذا في د، هـ، ز، ش . وفي ج : « حاكم الطبع » .

(٢) في د، هـ، ز : « ثم الإدغام » . ولم يظهر وجهها .

(٣) سقط في د، هـ، ز . (٤) في د، هـ، ز : « عما » .

(٥) كذا في د، هـ، ز . وفي ش : « يخلط » .

الأول من هذين كقولك : وهو الله ، وقولك : فهو ما ترى ، وهو أفضل من عمرو ، وأهى عندك . فهذا الباقي^(١) على تحريكه كأن لا شيء قبله .
والقسم الثانى منهما قولك : وهو الله ، وقولك : (فهو يوم القيامة من المحضرين)^(٢) وهو أفضل من عمرو ، وقوله :

وقمتُ للطفِ مرتاعاً وأزقنى فقلت أهى سرت أم عادنى حلم^(٣)
وجه هذا أن هذه الأحرف لما كُنَّ على حرف واحد وضعفن عن انفصالها وكان ما بعدها على حرفين ، الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ ما كان على فعل أو قيل ، تخفف أوائل هذه كما يخفف ثوانى هذه ، فصارت (وهو) كعضد (وصار وهو كعضد) كما صارت (أهى) كعلم ، وصار (أهى) بمثلة علم .
وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقيح عندنا ؛ لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تخط بما بعدها ، فتصير معه كالجزة الواحد . لكن قوله : (فلينظر) حسن جميل ؛ لأن الفاء حرف واحد ، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأيه .
وتقول على هذا : مررت برجل بطنه كخضجر^(٤) ، تريد : كخضجر ، ثم تسكن الحاء الأولى ؛ لأن (يخض) بوزن علم ، فيجرى هذا الصدر مجرى كلمة ثلاثية .

- (١) فى د ، د ، ز : « الباقي » . (٢) الثلاثة فى الآية ٦١ من سورة القصص : « ثم هو يوم القيامة من المحضرين » . (٣) انظر ص ٣٠٥ من الجزء الأول .
(٤) كذا فى د ، د ، ز ، و فى ش : « ضعفت » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « هذا » . (٦) سقط ما بين القوسين فى ش . (٧) أى فى قوله تعالى فى الآية ١٥ من سورة الحج : « من كان يظن أن لن ينصره الله فى الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع فليظن هل يذهبن كيد ما يفيظ » . (٨) أى فأمر قبيح . (٩) الحضر : السقاء الضخم . (١٠) سقط فى د ، د ، ز ، و ثبت فى ش . وسقطه أولى .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، د ، ز : « بمثلة » .

وأما أقل الكلمة إذا لم يخلط بما قبله فتتحرك لا محالة على ما كان عليه قبل اتصاله به . وذلك قولك^(١) : أحمد ضرب ، وأخوك دخل ، وعلامك نرج . فهذا حكم الحرف المبتدأ .

وأما المتحرك غير المبتدأ فعلى ضريين : حشو وطرف . فالحشو كراء ضرب ، وتاء قتل ، وجيم رجل ، وميم حمل ، ولام علم . وأما الطرف فنحو ميم إبراهيم ، ودال أحمد ، وباء يضرب ، وقاف يفرق .

فإن قلت : قد قدمت أن هذا مما تلزم حركته ، وأنت تقول في الوقف : إبراهيم ، وأحمد ، ويضرب ، ويفرق ، فلا تلزم الحركة ، قيل : (اعتراض الوقف^(٢) لا يُحتمل به ، ولا يقع العمل عليه) وإنما المعتبر بحال الوصل ؛ ألا تراك تقول في بعض الوقف : هذا بكرٌ ، ومررت ببركٌ ، فنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة ، ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعى أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر ؛ وهذا خطأ بإجماع .

ولذلك أيضا كانت الهاء في (قائمة) بدلا عندنا من التاء في (قائمة) لما كانت إنما تكون هاء في الوقف دون الوصل .

فإن قلت : ولم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف ؟ (قيل : لأن) حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف . وذلك أن الكلام إنما وضع للقائدة ، والقائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول ؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف .

(١) سقط في ش (٢) في د ، ه ، ز : « وهذا » . (٣) في د ، ه ، ز : « فقد » .

(٤) في ز : « أعراض الوقف لا تغفل بها ، ولا يقع العمل عليها » .

(٥) في ز : « وذلك أن » . (٦) في ه : « فكذلك » .

و يدلّك على أن حركة الآخر قد تُمتدّ لازمة وإن كانت في الوقف مستهلكة
أنك تقلّب حرف اللين لها ولحركة قبله ، فنقول : عصا ، وقفاً ، وقْفِي ، ودعا ، وغزاً ،
ورى ، كما تقلّبه وسطاً لحركته وحركة ما قبله ؛ نحو دار ، وثار ، وعاب ، وقال ،
وقام ، وباع .

فإن قلت : فإنّ الجزم قد يدرك الفعل فيسكن في الوصل ؛ نحو لم يضرب
أمس ، واضرب غداً ، وما كان كذلك .

قيل : إن الجزم لما كان ثانياً للرفع وإعراباً كالنصب في ذينك جرى الانتقال
إليه عن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب ، وحمل الجزم في ذلك على
النصب ؛ كما حمل النصب على الجزم في الحرف ؛ نحو لن يقوما ، وأريد أن تذهبوا ،
وتتطلقى . قال أبو علي : وقد كان ينبغي أن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة
في الواحد . فهذا فرق وعذر .

فهذه أحكام الحركة اللازمة .

وأما غير اللازمة فعلى أضرب .

منها حركة التقاء الساكنين ؛ نحو قيم الليل ، واشددّ الحبل . ومنها حركة الإعراب
المنقولة إلى الساكن قبلها ؛ نحو هذا بكراً ، وهذا عمرو ومررت ببيكراً ، ونظرت إلى
عمرو . وذلك أن هذا أحد أحداث الوقف فلم يكن به حَقْلٌ . ومنها الحركة
المنقولة لتخفيف الهزمة ؛ نحو قولك في مسألة : مسألة ، وقولك في يلثم : يلثم ،
وفي يزُر : يزُر ، وقوله (ولم يكن له مكفّاً أحد) فيمن سكن وخفف . وعلى ذلك قول

(١) في ش : « قني » والأولى أن يقرأ فعلاً ، فتكون الله عن ياء .

(٢) في هـ ، ز : « وهذا » . (٣) في هـ ، ز : « فيه » . (٤) آية ٣ سورة الإخلاص .

(٥) أى سكن الفاء . وخفف الهزمة بنقل حركتها على الفاء وحذفها . وهذه القراءة رواية عن نافع .

الله تعالى (لكننا هو الله ربى) أصله: لكننا أنا؛ ثم خفف فصار (لكننا) ثم أجرى غير اللازم مجرى اللازم، فأسكن الأول وادغم فى الثانى فصار لكننا .
ومن التقاء الساكنين أيضا قوله :

* وذى ولّه لم يلدّه أبوان^(٢) *

لأنه أراد : لم يلدّه ، فأسكن اللام استئقالا للكسرة، وكانت الدال ساكنة فخزّكها لالتقاء الساكنين . وعليه قول الآخر :

* ولكننى لم أجِد من ذلكم بدا^(٣) *

أى لم أجِدْ، فأسكن الجيم وحرك الدال على ما مضى .
ومن ذلك حركات الإبتاع؛ نحو قوله :

١٠ * ضرباً أليماً بسيت يلعبج الجليدا^(٤) *
وقـ ولّه^(٥) :

* مشبّه الأعلام لمّاع الخلق^(٦) *

(١) آية ٣٨ سورة الكهف . (٢) رسم فى الأصول « لكننا » والأقرب ما أثبت .

(٣) صدره : * عجبت لمولود وليس له أب *

١٥ وهو ينسب إلى رجل من أزد السراة . وأراد بالمولود الذى ليس له أب ميمى عليه الصلاة والسلام ،
وبدى الولد الذى لم يلدّه أبوان آدم عليه السلام . وانظر الخزانة ٣٩٧/١ ، والكتاب ٢٥٨/٢ ،
(٤) فى التاج (وجد) البيت هكذا :

فوالله لولا بفضكم ما سينتكم ولكننى لم أجِد من سبقكم بدا

وفيه عن القزاز أن « أجِد » بكسر الدال ، ومقتضى ما فى الكتاب ٢٥٨/٢ فتح الدال ، كما ضبطته .

٢٠ (٥) ألى عبد مناف بن ربيع الهذلى . وانظر اللسان (جلد) وديوان الهذليين (الدار) ٣٨/٢ ،
والخزانة ١٧٤/٣ ، والنوادر ٣٠

(٦) صدره : * إذا تجابوب نوح قامت معه *

والبيت : الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال . ولعجه : آله .

(٧) هو روبة ، وانظر الخزانة ٣٨/١

٢٥ (٨) قبله مطلع الأرجوزة : * وقاتم الأعماق خاوى المحترق *
والأعلام : الجبال يمتدى بها . وقوله : « لمّاع الخلق » أى يلعب عند خفق السراب ، وهو اضطرابه وتحركه .

وقوله ^(١) :

* ... لم ينظر به الحشك *

وقوله ^(٢) :

* ماء بشرق سلقى قيداً أوركك ^(٣) *

وقوله :

قضين حجاباً وحاجات على عجل ثم استدرن إلينا ليلة النفر ^(٤)

وقوله :

* وحامل المين بعد المين والألف ^(٥) *

(١) أى زهير . والبيت بتمامه :

كما استغاث بى فسر غبطة خاف العيون فلم ينظر به الحشك ١٠

والفرز : ولد البقرة ، والبطيلة : البقرة الوحشية ، والى : ما استوى من الأرض . والحشك : اجتماع اللبن في الضرع . ويرى بعض اللغويين أن التحريك فيه ضرورة . وهو في وصف فرس فرت من غلام واستغاثت منه بماء خاضه ، كما استغاث هذا الفرز .

(٢) أى زهير أيضاً في القصيدة التي منها الشعر السابق .

(٣) صدره : * ثم استمروا وقالوا إن موعدهم * ١٥

ورفيد وذلك : ما دام بالبادية . ويروى أنه سأل الأصمى - أعرايا بالوضع الذي ذكره زهير : هل تعرف رككا ؟ فقال الأعراي قد كان هنا ماء يسمى ركاً . وانظر تصريح المازني بشرحه المتصف ٦٠١ من التيموزية . والإتياع في هذا وما بعده في موازنة الحرف ما قبله في الحركة .

(٤) يشبه أن يكون هذا من شعر عمر بن أبي ربيعة . ولم أوفق عليه في ديوانه . وله بيت من بحر آخر فيه تحريك النفر - والمراد : النفر من متى - وهو :

قد هاج حزني وعادني ذكرى يوم التقينا عشية النفر

(٥) صدره : * وكانت حاملكم منا ورائكم *

و « المين » يريد : اللبن لخذف الهزمة . وترى المؤلف جعل الألف مفرداً ، حركت اللام بحركة الهزمة . وفي اللسان (ألف وما) أنه أراد : الآلاف لخذف الألف بعد الهزمة والألف بعد اللام للضرورة . وعليه فلا إتياع . ٢٥

وأما قول الآخر :

علمنا أخواننا بنو عجل الشغزي واعتقلا بالرجل^(١)
فيكون إتباعا، ويكون نقلا . وقول طرفة :

* وورادا وشقر^(٢) *

- ينبغي أن يكون إتباعا ؛ بذلك على ذلك أنه تكسير أشقر وشقراء، وهذا قد يبي فيه
المعتل اللام^(٣) (نحو قنو وعشو وظنى وعنى، ولو كان أصله فعلا لما جاء في المعتل) ؛
ألا ترى أن ما كان من تكسير فعيل وفعل وفعلال وما لامه معتلة لا يأتي
على فعل . فلذلك لم يقولوا في كساء : كسو ولا في رداء : ردى ولا في صبي : صبو^(٤)
ولا نحو ذلك ؛ لأن أصله فعل . وهي اللغة المجازية القوية . وقد جاء شيء من
ذلك شاذًا . وهو ما حكاه من قولهم : ثنى وثنى . وأنشد الفراء :
١٠ فلو ترى فيهن سر العتيق بين كاتى وسو بلىق^(٥)
(فهد جمع فلو) وكلا ذينك شاذ :

(١) في العيني على هامش الخزاعة ٤/٦٧ هـ أن أبا عمرو سمع أبا مرار الفنوي ينشد هذا البيت .
وانظر التوادر ٣٠ . والشغزي : ضرب من المصارعة . (٢) قبله مع تمام به :

- ١٥ نمك الخيل على مكروها حين لا يمكنها إلا الصبر
حين نادى الحق لما قرعوا ودعا الداعي وقد لج الذعر
أيها القتات في مجلسنا جردوا منها وورادا وشقر
وترى الحديث عن الخيل . والوراد جمع الورد ، وهو الأحمر كلون الورد . وقوله : « جردوا » أى
ألقوا عنها الجلال وأمرجوها ليركها الفرسان . وانظر الديوان ٧٠

- ٢٠ (٣) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (٤) جمع أثنى وقنواء ، وصفان من قتا الأنف ،
وهو ارتفاع أعلاه وأحد باب وسطه . (٥) سقط في ش .

(٦) كأنه يريد سيويه . وفي الكتاب ٢/٢٠٨ : « ومثل ذلك من بنات الياثى وثنى » .

(٧) الفلز جمع الفلز . والفلز المهر الصغير . والكاتى جمع الأكت في معنى الكيت وإن لم يلفظ بالواحد . وهو

الأحمر . والعتيق : كرم الأصل ، والحق : السود . (٨) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

ومثله ما أنشده أيضا من قول الشاعر :

أسلمتموها نبات غير طاهرة ^(١) منى الرجال على الفخذين كاللوم

فكسرت منيا على منى ؛ ولا يقاس عليه . وإنما ذكرناه لثلاثي ، به جاء ، فترى أنه كسر للباب .

ومن حركات الإنباع قولهم : أنا أجوءك ؛ وإنبؤك ، وهو مُنْعَدُّ من الجبل ^(٢)

ومنن ومغيرة ، ونحو (من ذلك) باب شعير ورغيف ويعير والزير ، والحنة لمن خاف

وعيد الله . وشبهت القاف بالحاء لقربها منها فيما حكاه أبو الحسن من قولهم : النقيذ ؛

كما شبهت الخاء والعين بحروف الفم حتى أخفيت النون معهما في بعض اللغات ؛ كما

تخفى مع حروف الفم . وهذا في فعيل مما عينه حلقية معطرد . وكذلك فعيل ؛ نحو نفر ^(٣)

وعجك وجتر وضحك ، و (إن الله ^(٤) نعمًا يعظمكم به) . وقريب من ذلك الحمد لله ^(٥)

والحمد لله وقولوا وفتحوا ، وقوله :

* تدافع الشيب ولم تقتل ^(٦) *

(١) من أبيات لسان بهجو بها بنى المفردة بن مخزوم . وقوله :

هلا نمت من الهزاة أمكم عند الثنية من عمرو بن يحيى

ورواية الديوان : « يا الرجال » والموم : الشمع .

(٢) انظر في هذه الأمثلة الكتاب ٢/٢٥٥ وما بعدها : وانظر أيضا ص ١٤٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « فوك » . (٤) انظر ص ٣٦٥ من الجزء الأول .

(٥) في ش : « الحاء » . (٦) يقال : رجل نفر : يثقل صدره من الفرة . وفي الكتاب ٢/٢٥٥ :

« غير نفر » والنفر : الذي تدخل الفرة — على وزن لمة — في آفته . وهي ذباب أزرق العين .

(٧) يقال : جتر بالماء — من باب فرح — فهو جتر : غص به . (٨) آية ٥٨ سورة النساء .

(٩) أي أبي النجم . وانظر الخزانة ١/٤٠١ والفراد الأدبية ٦٦ .

(١٠) من أربوزته الطويلة . وقوله في وصف الإبل :

تبر أيديها بمحاج القسطل إذ عصبت بالطن المغربل

عصبت : دارت وأحاطت . والطن مبرك الإبل عند الماء . والمغربل لكثرة الحركة عنده . وقوله :

« تدافع الشيب » أي أن هذه الإبل تتراحم كما يتراحم الشيوخ وهم لجلهم يجنبون القتال . فذلك قال :

« ولم تقتل » . وأصله : لم تقتل .

وقوله : ^(١)

* لَا حِطَّابَ الْقَوْمَ وَلَا الْقَوْمَ سَقَى ^(٢) *

ومن غير اللّازم ما أحدثته همزة التذكّر ؛ نحو آلى وقدى . فإذا وصلت سقطت ؛
نحو الخليل ، وقد قام . ومن قرأ ^(٣) (اشترؤا الضلالة) قال فى التذكّر : اشتروا ،
ومن قرأ ^(٤) : اشتروا الضلالة قال فى التذكّر : اشتري ، ومن قال : اشترو ^(٥) الضلالة
قال فى التذكّر : اشتروا .

فهذه طريق هذه الحركات فى الكلام .

وأما الساكن فعلى ضريين : ساكن يمكن تحريكه ، وساكّن لا يمكن تحريكه .
الأول منها جميع الحروف إلّا الألف الساكنة المسدّة . والثانى هو هذه ^(٦)

١٠ الألف ؛ نحو ألف كتاب وحساب وباع وقام .

والحرف الساكن الممكن تحريكه على ضريين : أحدهما ما يبنى على السكون .
والآخر ما كان متحركاً ثم أسكن .

الأول منها يجرىء أولاً وحشوا وطرفاً .

فالأول ما لحقته فى الابتداء همزة الوصل . وتكون فى الفعل ؛ نحو انطلق

١٥ واستخرج واغدون ، وفى الأسماء العشرة : ابن وابنة وامرئ وامرأة واثنين ^(٧)

(١) أى الشياخ . وانظر اللسان (حطب) والديوان ١٠٧ . (٢) قبله :

* غب جروز وإذا جاع بكى *

الخب : اللبم . والجروز : الأكل . ويقال احتطب للقوم : جمع لهم الحطب ، وقد عدّى الفعل

هنا . وقد ورد فى اللسان : « حطب القوم » من الثلاث .

٢٠ (٣) آية ١٦ سورة البقرة . (٤) كذا فى ش . وفى د ، ز : « قال » .

(٥) حذف ألف « اشتروا » هنا للدلالة على حذفه فى النطق .

(٦) فى د ، ه ، ز : « هذا » . (٧) فى د ، ه ، ز : « نحو ابن » .

واثنَين (واسم واست) وآبَنَ وآبَمْن . وفي المصادر ؛ نحو انطلاق واستخراج
واغديدان وما كان مثله . وفي الحروف^(٢) في لام التعريف ؛ نحو الفلام والخليل .
فهذا حال الحرف الساكن إذا كان أولاً .

وأما كونه حشواً فككاف بكر، وعين جعفر، ودال يدلّف . وكونه آخرًا في نحو
دال قد ولاّم هل . فهذه الحروف الممكن تحريكها ؛ (إلا أنها)^(٣) مبنية على السكون .

وأما ما كان متحركاً ثم أسكن فعلى ضربين : متصل ومنفصل . فالتصل :
ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوراً ؛ فلك فيه الإسكان تخفيفاً ، وذلك كقولك^(٤)
في عَلم : قد عَلمَ ، وفي ظُرف : قد ظُرفَ ، وفي رَجُل : رَجُلٌ ، وفي كَيْد : كَيْدٌ .
وسمعت الشجرى وذَكَر طعنة في كَيْف فقال : الكَيْفِيَّة . وأنشد البغداديون :

رَجُلان من ضَبَّة أخبرانا إنا رأينا رجلاً عُرِيانا^(٥) ١٠

وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح ؛ قال الشاعر :

وما كُلُّ مَبْتاع ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِراجِع ما قَد فاتَه بِرداد^(٦)

وقد جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ؛ قال العجاج :

* فبات متَّصِباً وما تَكَرَّدَ سا * ١١

(١) سقط ما بين القوسين في ز . (٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « الحرف » .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « لأثنا » . (٤) في د ، هـ ، ز : « توك » .

(٥) تكلم على هذا الرجز البغدادى في شرح شواهد المغنى ٢/٦٥٩ ، ولم يسنه .

(٦) سقط في ش . والشاعر هو الأنخل . وانظر شرح شواهد الشافية ١٨ .

(٧) سلف صفقه : رجب يمينه . « براجع » كذا في ش . وفي ز : « براجع » وهما روايتان .

والرداد — بفتح الراء وكسرهما — اسم من الاسترداد . وانظر الديوان ١٣٧ .

(٨) في د ، هـ ، ز قبل هذا بعد البيت : « وقد ذكرته في كتابي في شرح تصريف المازنى » . وقال الآخر :

(٩) سقط في د ، هـ ، ز .

وحكى صاحب الكتاب : أراك متنفخا ، وقالوا في قول العجاج :

* بَسْبَلُ الدَّفِينِ عَسْجُورُ ^(١) *

أراد : سَبَّل ، فأسكن الباء وحرك الحاء وغير حركة السين . وقال أبو عثمان

في قول الشاعر :

• هل عرفت الدار أم أنكرتها بين تبارك فشئى عبقر ^(٢)

أراد : عبقر ، فغير كما ترى إلا أنه حرك الساكن ؛ وقال غيره : أراد : عَيِّقُر

فحذف الباء كما حذفت من عَرَقَصَان ^(٣) حتى صارت عَرَقَصَانَا . وكذلك قوله :

لم يلبده أبوان ، قد جاء فيه التحريك والتسكين جميعا . وكذلك قوله :

• ولكننى لم أجده من ذلك بدا •

وقد مضيا آنفا .

١٠

وأما المنفصل فإنه شُبّه بالمتصل ، وذلك قراءة بعضهم « فإذا هي تَلَقَّف ^(٤) » ،

« فَلَا تَنَاجُوا ^(٥) » فهذا مشبه بدأية وخدب . وعليه قراءة بعضهم (لأنه من يَتَّق ^(٦) ويصبر

فإن الله) وذلك أن قوله (يَتَّق ^(٧) وَ) يوزن عَليم فأسكن ، كما يقال : عَلم . وأنشدوا :

وَمَنْ يَتَّق ^(٨) فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مَثَابُ ^(٩) وَغَايَةٍ

١٥

(١) هذا في وصف ناقة . ودقاها : جانيها . وسبل الدفين : عظيمتهما . والميسجور : الكريمة النسب

(٢) انظر ص ٢٨١ من الجزء الأول .

(٣) في الأصول : « عرقصان » والأنسب يرقصان ما أثبت ، فإن المعروف فيه فتح العين والراء

وكذلك وارد في عرقصان بالتون ، فأما بالياء فلي صيغة المصغر وهو نبات . وانظر اللسان في المادة .

(٤) في د ، هـ ، ز : « كذلك » .

(٥) انظر في هذه القراءة ص ٩٤ من الجزء الأول .

٢٠

(٦) آية ٩ سورة المجادلة . وهذه قراءة ابن محيصن .

(٧) آية ٩٠ سورة يوسف . وهذه القراءة لم أقف عليها في هذه الآية ، وإنما قرأ حفص « ومن

أطلع الله رسوله ويخبر الله ريقه » في الآية ٥٢ من سورة التور يسكون القاف .

(٨) هو « تق » من « يتق » ، ورواها المصنف من قوله : « ويصبر » .

٢٥

(٩) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول .

لأن (تَقِيْ) بوزن عِلْم . وأنشد أبو زيد :

* قالت سليمي اشترلنا سويقا ^(١)

لأن (تَرَل) كعلم . ومنها :

* فاحذر ولا تكثر كرية أعوجا ^(٢)

وأما (إن الله يأمركم) و(توبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان، ^(٣)

ورواها سيويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان ^(٤) أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله ^(٥) مَرْنًا بريئة، ولا مغموزا في رواية . لكن قوله :

* فاليوم أشرب غير مستحقب *

وقوله : * وقد بدا هنك من المستر *

وقوله :

سيروا بنى العم فالأهواز متلکم ونهر تیری ولا تعرفکم العرب
فسكن كله . والوزن شاهده ومصدقه .

(١) بمده :

* وهات بر البخس أوديقا *

والبخس : الذى يزرع بماء البهاء . وهذا من رجز ينسب للعداقر الكندى . وانظر شواهد الشافية ٢٢٦

(٢) بمده :

* علجا إذا ساق بنا عفنجيا *

وفي شواهد الشافية ٢٢٥ : « أهوجا » في موضع « أعوجا » والعفنجج : الضخم الأحمق .

(٣) انظر ص ٧٢ من الجزء الأول .

(٤) سقط في ش : والحديث عن سيويه .

(٥) انظر في هذا وما بعده ص ٧٤ من الجزء الأول .

وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذى مرجوع ^(١) إليه . وقد قال أبو علي
في ذلك في عدة أماكن من كلامه وقلنا نحن ^(٢) (معه ما) أيده ، وشذ منه . وكذلك
قراءة من قرأ (بلى ورُسُلنا لديهم يكتبون) وعلى ذلك قال الراعي ^(٣) :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا وأبنا نزار فأنتم بيضة البلد
فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى (لا تعرف لكم) فإذا كانت كذلك فهو أسهل ؛
لاستئصال الضمة ، وأما قوله :

تراك أمينة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس ^(٤) يمامها

فقد قيل فيه : إنه يريد : أو يرتبط على معنى (لأزمته أو يعطيني حق) وقد يمكن
عندى أن يكون (يرتبط) معطوفاً على (أرضها) أى مادمت حياً فإني لا أقم ،
والأول أقوى معنى .

وأما قول أبي دؤاد :

فابلوني بليتكم لعل ^(٥) أصالحكم وأستدريج نوباً

فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفاً واضطراباً . ويمكن أيضاً أن يكون
معطوفاً على موضع لعل ؛ لأنه ^(٦) (مجزوم جواب الأمر) ؛ كقولك : زرني فلن أضيعك ^(٧)
حقك وأعطك ألفاً ؛ أى زرني أعرف حقك وأعطك ألفاً .

وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله :

* يادار هند عفت إلا أنا فيها *

(١) ثبت في س . وسقط في هـ . (٢) في س ، هـ ، س : « فيه بما » .

(٣) آية ٨٠ سورة الزخرف . وتسكين السين قراءة أبي عمرو .

(٤) في س ، هـ ، س : « كذا » . (٥) انظر ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٦) انظر ص ١٧٦ من الجزء الأول . (٧) كذا في هـ ، وفي س ، هـ : « لعل » .

(٨) كذا في هـ ، س ، وفي س : « في محل جزم على جواب الأمر » .

(٩) في س ، هـ ، س : « أضيع » .

وهو كثير جدًّا ، وشبّهت الواو في ذلك بالياء كما شبّهت الياء بالالف ؛
قال الأخطل :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها تزلن وأترلن القطين المولداً^(١)
وقال الآخر :

فما سودتني عامر عن ورائه أبى الله أن أسمو بأم ولا أب^(٢)
وقول الآخر :

وأن يعرّين إن كئى الجوايرى فتنبؤ العين عن كرم عجاف^(٣)

باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

هذا موضع قلنا وقع تفصيله . وهو معنى يجب أن ينبّه عليه ، ويُحرّر القول فيه .
من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيته مدُّ اليوم ؛ لأنهم يقولون
في ذلك : إنهم لما حرّكوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضمّوها ؛ لأن
أصلها الضمُّ في مُنْذُ . (وهو) هكذا لعمري ؛ لكنّه الأصل الأقرب ؛ ألا ترى أن أوّل
حال هذه الذال أن تكون ساكنة ، وأنها إنما صُمِّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة

(١) هذا في الحديث عن نسوة يشبب بهنّ . والقطين : الخدم والأتباع . يقول : إذا أردت الاستماع
بحديثهنّ وهنّ سائرُت في هواجهنّ تزلن ، وتزل سهوّن الخدم . وفي رواية الديوان ٩١ ، والخزّانة
٥٢٩/٣ : « رغن » في مكان « تزلن » أى رغن في السير وعجلن ، أو رغن السجف .

(٢) هو عامر بن الطفيل . وانظر الخزّانة ٥٢٧/٣ ، والكامل ١٧٦/٢

(٣) « نا » كذا في س ، ه ، ز . وفي شه : « وما » وهما روايتان . وانظر الخزّانة
في الموطن السابق . (٤) كذا في ز ، وفي شه : « قول » .

(٥) انظر ص ٢٩٢ من هذا الجزء .

(٦) في د ، ه ، ز : « معنى » وفي الأشياء : « موضع بحث » .

(٧) كذا في ز . وفي شه : « يجرّز » وهو تحريف عن « يجرّر » . (٨) سقط في شه .

الميم . فهذه على الحقيقة هو الأصل الأول . فأنما ضم ذال منذ فأنما هو في الرتبة بعد
سكونها الأول المقدر . ويدل ذلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه لما
زال التقاءهما سكنت الذال في مُذ . وهذا واضح . فضمتك الذال إذاً من قولهم : مُذ
اليوم ومُذ الليلة إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو (مُنْذ) دون الأبعد المقدر
الذي هو سكون الذال في (مُنْذ) قبل أن يحرك فيها بعده .

ولا يستنكر الاحتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان
في حكم الملفوظ به وإن لم يحرك على ألسنتهم استعماله ؛ ألا ترى إلى قول سيويه
في سُودد : إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يحرك . هذا وقد علمنا أن الإلحاق
إنما هو صناعة لفظية ، ومع هذا فلم يظهر ذلك الذي قدره ملحقاً هذا به . فلولا أن
ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمثلة الملفوظ به لما ألقوا سُودداً
(وَسُودداً) بما لم يفوهوا به ، ولا تجشموا استعماله .

ومن ذلك قولهم بعت ، وقلت ؛ فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون
الأبعد ؛ ألا ترى أن أصلهما فعل بفتح العين : بَعَ وَّقَوْل ، ثم نقلاً من فَعَلَ إلى فَعِل

(١) في د ، هـ ، ز : « وهو » . (٢) في د ، هـ ، ز : « يدل » . (٣) في د ، هـ ، ز : « تستنكر » .
(٤) كذا في هـ . وفي ز : « مردد » وسردد : موضع . وابن جنى يريد أن سودداً — بفتح
الذال الأول — ملحق ؛ إذ لولا هذا لجرى فيه الإدغام . ولا يثبت البصريون من أوزان الرباعي فعلاً
— بفتح اللام الأول — حتى يلحق به . فن ثم جعل ابن جنى سيويه إذ يقول بالإلحاق في نحو سودد
يقول بالإلحاق بما لم يستعمل . وسيويه في الكتاب ٢ / ٤٠١ يجعل قعدداً — ومثله سودد — ملحقاً
بجندب وعنصل ، وهما مزيدان . ومعنى هذا أن الإلحاق عند سيويه يجوز أن يكون بالزيادة . وعلى هذا
يكون سودد ملحقاً بما جاء واستعمل .

- (٥) سقط في د ، هـ ، ز . (٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .
(٧) في د ، هـ ، ز : « يتقوها » .
(٨) في د ، هـ ، ز : « بفتح » .

وَفَعَلَ ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلَفًا ، فَأَلْتَنِي ساكَنان : العين المعتلة المقلوبة
 أَلَفًا ، ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقاءهما ، فصار التقدير : قُلْتُ وَبَعْتُ ، ثم نقلت
 الضمة والكسرة إلى الفاء ؛ لأن أصلهما قبل القلب قَعَلْتُ وَقَعَلْتُ ، فصارا يَبْعُ
 وَقُلْتُ . فهذا — لعمري — مراجعة أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب ^(٢)
 لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين ^(٣)
 التي أيدلت منها الضمة والكسرة . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : إنهما لما أصارتهما الصنعة إلى مطاءا ،
 وعطاءا أبدلوا الهمزة على أصل ماقى الواحد ^(٦) (من اللام) وهو الياء في مِطْيَةٍ وعِطْيَةٍ ؛
 ولعمري إن لامها ياءان ، إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان ؛ كأنهما ^(٧)
 (في الأصل) مِطْيَوَةٌ وعِطْيَوَةٌ ؛ لأنهما من مطوت ، وعطوت ؛ أفلا تراك لم تراجع ^(٨)
 أصل الياء فيهما ، وإنما لاحظت مامعك في مِطْيَةٍ وعِطْيَةٍ من الياء ، دون أصلهما ^(٩)
 الذي هو الواو .

أفلا ترى إلى هذه المعاملة ، كيف هي مع الظاهر الأقرب إليك دون الأول
 الأبعد عنك . ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلين ؛ لأنه هو الأقرب إليك
 دون الأبعد عنك . فأعرف هذا .

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ؛ لأن هذا هو
 الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما

(١) سقط في د ، هـ ، ز . (٢) في د ، هـ : « وهذا » . (٣) في د ، هـ ، ز : « مع ذلك » .

(٤) سقط في هـ . (٥) في د ، هـ ، ز : « صنعة » . (٦) سقط في هـ .

(٧) سقط في د ، هـ ، ز . (٨) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٩) في د ، هـ ، ز : « من » .

(١) أريته قبل . فاعرف بهذا ونحوه حال ما يرد عليك مما هو مردود إلى أقول وراءه (٢)
ما هو أسبق رتبة منه ، وبين ما يردُّ إلى أول ليست وراءه (رتبة متقدمة) له . (٣)

باب في مراجعة أصل واستئناف فرع

اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ،
ولست تراجع به أصلا . (٤)

من ذلك الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق (٥) أو للتأنيث أو لغيرهما
من الصيغة لا غير .

فالتى للإلحاق كأنف أرطى فيمن قال : ماروط ، وجبّطى ، ودلّظى . والتى
للتأنيث كأنف سكرى ، وغضّبي ، وجمّادى . والتى للصيغة لا غير كأنف ضبّطرى
وقبّعثرى ، وزبّعرى . فتي احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية
أو الجمع قلبتها بـياء ، فقلت : أرطيان وجبّطيان ، وسكريان ، وجمّاديات ، وحجّاريات ،
وضبّطريان ، وقبّعثران . فهذه الباء فرع مرتجل ، وليست مراجعا بها أصل ؛
ألا ترى أنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن باء ولا غيرها . (٦)

ولست كذلك الألف المنقلبة ؛ كأنف مغزى ومدعى ؛ لأن هذه منقلبة عن
ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت (وأصلهما) مغزو ، ومدعو ، فلما وقعت الواو
١٥

(١) في د ، ه ، ز : « أريته » . (٢) كذا في ز . وفي ش : « دونه » .

(٣) في ش : « مقدمة » . (٤) في د ، ه ، ز : « لست » بدون حرف العطف .

(٥) في ز : « الفير » . (٦) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « طرفا » .

(٧) يقال : أديم ماروط ؛ أى مديوخ يروق الأرى ، وهو شجر . ووزن أرطى على هذا فعل إذ كانت
الهمزة الأولى أصلية . ومن العرب من يقول : أديم مرطى ؛ فوزن أرطى على هذا أفضل فتكون الألف أصلية .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « لست ... أصلا » .

(٩) في د ، ه ، ز : « فأصلها » .

رابعة هكذا قلبت ياء، فصارت مَقَزَى ومَدَعَى، ثم قلبت الياء أَلِفًا فصارت مَدَعَى ومَقَزَى؛ فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف (راجعتم بها الأصل) الأقرب وهو الياء، فصارتا ياء في قولك : مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف متقلبا فيضطر إلى قلبه، فلا تَرَدُّه إلى أصله الذي كان متقلبا عنه . وذلك قولك في حمراء : حراوئى ، وحرأوات^(٢) . وكذلك صفراوئى ، وصفراوات^(٢) . فتقلب الهمزة واوا وإن كانت متقلبة عن ألف التانيث ؛ كالتى فى نحو بُشْرِى وسَكْرِى . وكذلك أيضا إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاوئى . فهذه الواو فى (شقاوئى) بدل من همزة مقدرة، كأنك لما حذفتهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همزة، فصارت فى التقدير إلى شقاء، فأبدلت الهمزة واوا، فصار (شقاوئى) فالواو إذا فى (شقاوئى) غير الواو فى (شقاوة) . ولهذا نظائر فى العربية كثيرة . ١٠

ومنها قولهم فى الإضافة إلى عدوة : عدوئى . وذلك أنك لما حذفتهاء حذفته له واو فعوله ؛ كما حذفته لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت فى التقدير إلى (عدوئى) فأبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياء فصارت إلى (عدوئى) فحرفت فى ذلك مجرى عيم، فأبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء أَلِفًا، فصارت إلى (عدا) كهْدَى، فأبدلت من الألف واوا لوقوع ياءى الإضافة بعدها، فصارت إلى (عدوئى) ١٥

(١) فى د ، ه ، ز : « رجعت بها إلى الأصل » .

(٢) أى فى جمع حمراء وصفراء . وحرأا وصفراء لا يجمعان بالألف والتاء عند جمهور النحويين . فإن كانتا علىين جاز جمعهما هذا الجمع بلا خلاف .

(٣) سقط فى ش . (٤) فى د ، ه ، ز : « لها » .

(٥) فى الأصول عداط : « عد » والأجود ما أثبت .

(٦) سقط هذا الحرف فى ش ، ز .

كهُدَوِيَّ . قالوا وإذا في عَدَوِيَّ ليست بالواو في عُدُوَّة ، وإنما هي بدل من ألف
بدل من (ياء بدل من) الواو الثانية في عُدُوَّة . فاعرفه .

باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع

اعلم أن الأصول المنصرفة عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما ما إذا احتجج
إليه جاز أن يراجع . والآخر ما لا يمكن مراجعته ؛ لأن العرب انصرفت منه
فلم تستعمله .

الأول منهما : الصِّرف الذي يفارق الاسم لمشايبته الفعل من وجهين . فتي
احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه . وذلك كقوله :^(١)

فَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلِيدَفَمَا جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ^(٢)

وهو باب واسع .

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح ؛ نحو قوله :^(٣)

لا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحُن إِلَّا لَهْرٌ مُطْلَبٌ وَبَقِيَّةُ الْبَابِ .

ومنه إظهار التضعيف ؛ كَلِحَتْ^(٤) عينه ، وضُيِبَ البلد ، وَاللَّيْلُ السَّاءُ ، وقوله :

١٥ * الحمد لله العلى - الأجل *

وبقية الباب .

(١) سقط في ش . (٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(٣) أى النافقة . وانظر الخزانة ٦٨/٣ .

(٤) من قصيدة يتوعد فيها زروة بن عمرو الكلابي يتهده بقصائد المجوء ، وبالهرب . والأكوار جمع

الكور — بالضم — وهو الرجل . وقوله : « ليدخا جيشا » في د ، ه ، ز ، ط : « ليركن جيش » .

(٥) أى ابن تيس الرقيات . وانظر ص ٢٦٢ من الجزء الأول .

(٦) انظر في تفسير هذه الألفاظ ص ٣٢٩ من الجزء الأول .

- ومنه قوله : * سماء الإله فوق سبع سماوات^(١) *
ومنه قوله : * أهبي التراب فوقه إهبأيا^(٢) *
وهو كثير .

الثاني : منهما وهو ما لا يرجع من الأصول عند الضرورة . وذلك كالثلثي - المعتل^(٣)
العين ؛ نحو قام وباع وخاف وهاب وطال . فهذا مما لا يرجع أصله أبداً ؛ ألا ترى
أنه لم يأت عنهم في ثرولا نظم شيء منه مصححاً ؛ نحو قوم ولا بيع ولا خوف
ولا هيب ولا طول . وكذلك مضارعه ؛ نحو يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول .
فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه أنه خرج مخرج
المبالغة فلحق بباب قولهم : قَضُو الرجل ؛ إذا جاد قضاؤه . ورمَوْ ؛ إذا جاد رميه .
فكأبى فعل مما لآمه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فعل مما عينه ياء . وعلتها^(٤)
جميعاً أن هذا بناء لا يتصرف ؛ لمضارعتة - بمافيته من المبالغة - لباب
التعجب ، ولنعم وبئس . فلما لم يتصرف احتملوا فيه نروجه في هذا الموضع
خالفوا للباب ؛ ألا تراهم إنما تحاؤوا أن يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل
إلى ما هو أثقل منه ؛ لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أبوع ، وهو يبيع ، ونحن
نبوع ، وأنت - أوهى - تبوع ، وبوعا وبوهوا وبوعى ، وهما يبيعان ، وهم يبيعون
ونحو ذلك . وكذلك لوجاء فعل مما لآمه ياء متصرفاً للزم أن يقولوا : رَدُّوتُ ورَمُوتُ ،
وأنا أرمو ، ونحن نرمو ، وأنت ترمو ، وهو يرمو ، وهم يرمون ، وأنتما ترموان ، وهن يرمون
ونحو ذلك ؛ فيكثر قلب الياء واوا ، وهو أثقل من الياء .

- (١) انظر ص ٢١١ من الجزء الأول . (٢) سقط في ط . وهو أسوخ .
(٣) يقال : أهبي القوس التراب : أثاره . (٤) خبره محذوف ، أى هذا موضع الكلام عليه .
(٥) في ش : « عندهم » . (٦) في د ، ه ، ز : « كما » .
(٧) في د ، ه ، ز : « ينصرف » . (٨) في ز : « هي » .

فأما قولهم : لَرُمُو الرجل فإنه لا يصرف ولا يفارق موضعه هذا ؛ كما لا يتصرف
نعم وبئس ، فاحتمل ذلك فيه لجوده عليه وأمنهم تعديبه إلى غيره . وكذلك احتُمِلَ
هَيُّ الرجل ولم يعل ؛ لأنه لا يتصرف لمضارعتة بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم
وبئس ؛ ولو صرف للزم إعلانه وأن يقال : هاء يهوء ، وأهوء وتهوء ، ونهوء وهما
يهوءان ، وهم يهوءون ونحو ذلك ؛ فلما لم يتصرف لحق بصيغة الأسماء ؛ فكما صحَّ نحو
القَسود والحَوكة والصَّيد والغَيْب ، كذلك صحَّ هَيُّ الرجل — فاعرفه ^(٣) — كما صحَّ
ما أطوله وما أتبعه ونحو ذلك .

ومما لا يراجع من الأصول باب ائعمل إذا كانت فائز صادا أو ضادا أو طاء
أو ظاء ؛ فإن تاءه تبدل طاء ؛ نحو اضطرب ، واضطرب ^(٦) واضطرب ^(٧) واضطرب . وكذلك
إن كانت فائز دالا (أو ذالا) أو زايا فإن تاءه تبدل دالا . وذلك نحو (قولك ^(٨))
أدبل وأذكر وأزدان . فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها . ولم يأت ذلك
في ثرو ولا نظم . فأما ما حكاه خلف — فيما أخبرنا به أبو علي — من قول بعضهم :
التقطت النوى واشتقطته واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من الشين
في اشتقطته . نعم ، ويجوز أن تكون بدلا من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء
طاء مع الضاد ؛ ليكون ذلك إيذانا بأنها بدل من اللام أو الشين ، فصحَّ التاء مع الضاد ؛
كما صحَّ مع ما الضاد بدل منه . ونظير ذلك قول بعضهم :

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) في ز : « أن » بدون حرف العطف .

(٣) في د ، ه ، ز : « فاعرف ذلك » .

(٤) سقط « ما » في ز . (٥) د ، ه ، ز : « قلب » . (٦) سقط في ش .

(٧) في ش : « أعظم » وفي ز : « اذظم » وهو خطأ .

(٨) سقط في ش . (٩) في د ، ه ، ز : « ولا » .

(١٠) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأول .

(١١) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأول . وانظر أيضا تهذيب الألفاظ ص ٣٠٢ .

يَأْرُبُّ أَبَازٌ مِنَ الْعُفْرِ صَدَحَ تَقْبِضُ الذُّبُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ
لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا يَشِيعُ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَفِيفٍ فَالْطَّجَعُ

فأبدل لام الطَّجَع من الضاد؛ وأقر الطاء بحالها مع اللام؛ ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضاد . وهذا كصحة عَوْر ؛ لأنه بمعنى ما تجب صحته ، وهو اعور . وقد مضى ذلك .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة . فأما قراءة أبي عمرو : (يا صالح أيتنا) بتصحیح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها أن يقول : يا غلام أو جل . والفرق بينهما أن صحة الياء في (يا صالح أيتنا) بعد الضمة له نظير ، وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ؛ وليس في كلامهم واو من كنة صحت بعد كسرة فيجوز قياساً عليه يا غلام أو جل .

فإن قلت : فإن الضمة في نحو قيل وبيع لا تصح ؛ لأنها إشمام ضم للكسرة ، والكسرة في (يا غلام أو جل) كسرة صريحة . فهذا فرق .

قيل : الضمة في حاء (يا صالح) ضمة بناء فأشبهت ضمة (قيل) من حيث كانت بناء ؛ وليس لقولك : (يا غلام أو جل) شبهه فيحمل هذا عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة . فأتينا تساوت ما بين الحركتين في كون إحداهما ضمة صريحة والأخرى ضمة غير صريحة فأمر بتغير العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين

(١) آية ٧٧ سورة الأعراف . وهذه القراءة لم أفق عليها في مطالعتها . (٢) كذا في د ، هـ ،

ز . وفي ش : « عليه » . (٣) سقط (في) في د ، هـ ، ز . (٤) في د ، هـ ، ز : « لم » .

(٥) في د ، هـ ، ز : « صحيحة » . (٦) سقط في ش .

سالم وعالم مع قديم وظالم ؛ فإذا تسمّحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسمّحهم بخلاف الحركتين وحدهما في (يا صالح ايننا) وقيل ويبيع أجدر بالحواز .
فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ وانحر واط ، قيل : الساكنة هنا لمّا أدغمت في المتحركة فنبأ اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة ؛ نحو طول وحول . وعلى أن بعضهم قد قال : اجلواذا ، فاعلٌ ؛ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء ؛ إذ كانت هذه الياء غير لازمة ، بغرى ذلك في الصّحة مجرى ديوان فيها . ومن قال : ثيرة وطيلال فقياس قوله هنا أن يقول : اجلواذا فيقلها جميعا ؛ إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

١٠. فإن قيل : فالحركان قبل الألفين في سالم وقديم كلتاها فتحة ، وإنما شئت إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركات في حاء (يا صالح) ، وقاف قيل ؛ من حيث كانت الحركة في حاء (يا صالح) ضمة البتة ، وحركة قاف (قيل) كسرة مشوبة بالضم ؛ فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك — أعنى في سالم وقديم — متفقان .

١٠. قيل : كيف تصرفت الحال فالضمة في (قيل) مشوبة غير مغلظة ؛ كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مغلظة ، نعم ولو تَطَعَمَت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضم فيها أكثر من حصّة الكسر ، أو أدون حالها أن تكون في الذوق مثلها ، ثم من

(١) يريد أن سالما وعالما حركتهما مالة للكسرة بعد الألف مع عدم المانع ، فأما قادم وظالم فيمنع الإمالة فيها حرفا الاستعلاء القاف والظاء ، فالفتحة في الأولين مشوبة بكسرة ، وفي الأخيرين خالصة . (٢) في د ، هـ ، ز : « جريا » - (٣) سقط في د ، هـ ، ز .

٢٠. (٤) في د ، هـ ، ز : « فيقلها » . (٥) في ش : « فالحرركات » . (٦) في د ، هـ ، ز : « قطعت » . (٧) في د ، هـ ، ز : « أحوالها » .

بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم؛ لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما، و (ليست) الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مغلصة وإن كانت الحركة قبلها مشوبة بغير مغلصة . وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المغلصة، فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم؛ ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وإن خلصت قبلها الضمة في نحو يُيسر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجها على الصحة، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب؛ وإنما ذلك تجشّم الكلفة لإخراج الحرفين مصححين غير معلين^(١) . فاما الألف فحديث غير هذا؛ ألا ترى أنه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها؛ فإن صحّت الفتحة قبلها صحّت بعدها، وإن شئت الفتحة بالكسرة نُحْيَ بالألف نحو الياء؛ نحو سالم وعالم، وإن شئت بالضمة نُحْيَ بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة، وهي ألف التفعيم . فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو .

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع . فاعرفه وتنبه على أمثاله فإنها كثيرة .

باب في مراعاتهم الأصول تارة، وإهمالهم إياها أخرى

فن الأول قولهم: صُنّت الخاتم، وحُكّت الثوب ونحو ذلك . وذلك أن فَعَلْتُ هنا عدّيت، فلولا أن أصل هذا فعلت — بفتح العين — لمّا جاز أن تعمل فَعَلْتُ . ومن ذلك بيت الكتاب :

- (١) سقط في د، هـ، ز . (٢) سقط في ش . (٣) في د، هـ، ز : «أخلصت» .
 (٤) في د، هـ، ز : «مئلين» . (٥) في ز : «في غير» .
 (٦) في ش : «الألف» . (٧) كذا في ز . وفي ش : «شيب» .

لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَغَنِيْطٌ مِّمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

ألا ترى أنَّ أول البيت مبنيٌّ على أطراح ذكر الفاعل، وأنَّ آخره قد عوود فيه
(الحديث عن الفاعل) لأنَّ تقديره فيما بعد : ليك غنيطٌ مِّمَّا تطيح الطوائج .
فدَلَّ قوله : ليك، على ما أرادَه من قوله : ليك . ونحوه قوله الله تعالى : (إنَّ الإنسانَ^(٢)
خُلِقَ هَلُوعًا) ، (وُخِلِقَ الإنسانَ ضعيفًا) هذا مع قوله سبحانه : (اقرأ باسم ربك
الذي خَلَقَ . خَلَقَ الإنسانَ من عَلَقٍ) وقوله عزَّ وجل : (خَلَقَ الإنسانَ . عَلَّمَهُ الْيَّاقَانَ)^(٣)
وأمثاله كثيرة . ونحو من البيت قولُ الله تعالى : (فِي بَیْوتٍ أِذْنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيَذْكُرَ^(٤)
فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ أَیُّ يَسْبِّحُ لَهُ فِيهَا رِجَالٌ .

ومن الأصول المراجعة قولُهم : مررت برجل ضاربٍ يزيد وعمرًا ، وليس زيد
بقائم ولا قاعداً ، و(لَا مَنُجُّوكَ وَأَهْلَكَ) وإذا جاز أن تراعى الفروع ؛ نحو قوله :
بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً

(١) هذا من أبيات لثعلب بن حري في رثاء يزيد بن نهشل . والبيت في الكتاب ١٤٥/١ منسوباً
إلى الحارث بن نهيك . وانظر الخزانة ١٤٧/١ .

(٢) في ٥٤٤ ، ز : « ذكر الفاعل » . (٣) في ش : « أن » .

(٤) آية ١٩ سورة الحارج . (٥) آية ٢٨ سورة النساء .

(٦) آيتا ١ ، ٢ سورة الملق . (٧) آيتا ٣ ، ٤ سورة الرحمن .

(٨) آيتا ٣٦ ، ٣٧ سورة النور . وقراءة فتح الباء في « يسبح » قراءة ابن عامر وأبي بكر .

(٩) آية ٣٣ سورة العنكبوت .

(١٠) أي زهير . وانظر الكتاب ٨٣/١ . ونسب فيه في ١٥٤/١ للصرة الأنصاري . قال ابن خلف :

« وهو الصحيح » ويرى لابن راحة كاف في الخزانة ٦٦٦/٣ . هذا وفي ط : « سابقاً » . وبعد
البيت : « وسابق أيضاً » .

وقوله^(١) :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بين غرابها
كانت سراجمة الأصول أولى وأجدر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ؛ ألا ترى أنك لو اعتدلت بالنون المحذوفة
لكنت كأنك قد جمعت بين الزادتين المتعيقتين في آخر الاسم . وعلى هذا القياس^(٢)
أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه .^(٣)
وهو شاهد لقوة إعمال الثاني من الفعلين لقوته وغلبته على إعمال الأول بعده .
ومن ذلك قوله^(٤) :

* وما كل من وافى مني أنا عارف^(٥) *

١٠ فيمن نون أو أطلق مع رفع (كل) . ووجه ذلك أنه إذا رفع كلاً فلا بد من
تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير، وكل واحد من التنوين في (عارف) ومدة
الإطلاق في (عارفو) يناقيا اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ؛ ألا ترى أنك لو جمعت
بينهما قلت : عارفه أو عارفوه لم يحز شيء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر وأطراح
حكم الغائب . فاعرفه وقسّه فإنه باب واسع .

- ١٥ (١) أي الأخص الرباعي . وانظر الكتاب ١/١٤٥ والخزاة ٢/١٤٠ وشواهد المعنى ٢/٧٧٠ .
(٢) في د ، ه ، ز : « مراعاة » . (٣) في د ، ه ، ز : « الأسماء » .
(٤) في د ، ه ، ز : « القليل » . (٥) في ش : « وأن » .
(٦) هو مزاحم العقيل . وانظر الكتاب ١/٣٦ ، وشواهد المعنى على هامش الخزاة ٢/٩٨ ،
وص ٢٥ من الجزء الأول من هذا الكتاب .
(٧) صدره : ٢٠

* وقالوا تمرقها المنازل من منى *

باب في حمل الأصول على القروع^(١)

- قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله ؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمرا ، فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا . قال : وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمرا . كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب المضممر فقده ، وحمل عليه المظهر ؛ من قبل أن المضممر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضممر أشبه بما تحذفه الإضافة — وهو التنوين — من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربك وقاتلونه ؛ من حيث كان المضممر بلطفه وقوة اتصاله (مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله) وليس كذلك المظهر لقوته ووقور صورته ؛ ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه ؛ نحو ضاربان زيدا ، وقاتلون عمرا . فلما كان المضممر ممّا تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر — وإن كان هو الأصل — عليه ، وأصاره — لما ذكرناه — إليه .

- ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدَين ، ومررت بالزيدَين لاستوائهما في المضممر ؛ نحو رأيتك ومررت بك . وإنما كان هذا الموضع للضمير حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضممر عاريا من الإعراب ، (فإذا) عَرِيَ منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ؛ لأن باب الإظهار أن يكون موسوما بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضممر في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل ؛ إذ كان المراعى هنا أمرا غير

(١) في ز : « من » . (٢) سقط في ش .

(٣) في د ، ه ، ز : « مضرا » . (٤) سقط ما بين القوسين في ز .

(٥) كذا في ز ، ط ، وفي ش : « قوة » . (٦) في د ، ه ، ز : « بكرا » .

(٧) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز . (٨) سقط في د ، ه ، ز .

(٩) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « وإذا » .

الفرعية والأصلية، وإنما هو أمر الإعراب والبناء . وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعا على أصل لا أصلا على فرع؛ ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب، فحملت المظهر عليه؛ لأنه فرع في البناء؛ كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة؛ من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته التنوين^(١) والمظهر فرع عليه في ذلك؛ لأنه إنما يتأصل^(٢) في الإعراب لا في البناء .

فإذا بدّعتك هذه المواضع فتعاطمتك فلا تخنّع لها، ولا تعط باليد مع أول ورودها، وتأت لها، ولاطف بالصنعة ما يورده الخضم منها، مناظرا كان أو خاطرا . وبالله التوفيق .

باب في الحكم يقف بين الحكمين^(٣)

هذا فصل موجود في العربية لفظا، وقد أعطته مقادا عليه وقياسا . وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامى وصاحي . فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء .^(٤) أما كونها غير إعراب فلا لأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه ؛ نحو هذا غلامى ورأيت صاحي، وليس بين (الكسرويين)^(٥) الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة . وأما كونها غير بناء فلا لأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء؛^(٦) ألا ترى أن غلامى في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك^(٧) وغلامهم وغلامنا .

- (١) في د، هـ، ز : « التنوين » . (٢) في د، هـ، ز : « متأصل » .
(٣) في ز : « حكمين » . (٤) سقط في د، هـ، ز .
(٥) ما بين القوسين ساقط في د، هـ، ز . (٦) بعده في د، هـ، ز : « والجزء » .
(٧) سقط في ش . (٨) في ش : « آخره » .

فإن قلت : فما الكسرة في نحو مررت بغلامي ، ونظرت إلى صاحبي ؛
الإعراب هي ، أم من جنس الكسرة في الرفع والنصب ؟

قيل : بل هي من جنس ما قبلها ، وليست إعراباً ؛ ألا تراها ثابتة في الرفع
والنصب . فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يُكره الحرف عليها ، فيكون في الحالات
ملازماً لها . وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول . فكما لا يشك أن هذه الكسرة
في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجز ؛
إذ الاسم واحد ، فالحكم عليه إذاً في الحالات واحد . إلا أن لفظ هذه الحركة
في حال الجز وإن لم تكن إعراباً لفظها^(١) لو كانت إعراباً ؛ كما أن كسرة الصاد
في صِنُو غير كسرة الصاد في صِنُوَان حكماً ، وإن كانت إياها لفظاً^(٢) . وقد مضى
ذلك ، وسنفرد لما يتصل به باباً .

١٠

ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة ؛ نحو الرجل وغلامك وصاحب
الرجل . فهذه الأسماء كلها ، وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة . وذلك^(٣)
أنها ليست بمثونة فتكون منصرفة ، ولا ممّا يجوز للتثنية حلوله للصرف ، فإذا^(٤)
لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانة لكونه غير منصرف ؛ كأحمد وعمر وإبراهيم ونحو

١٥

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « غير لفظها » .
(٢) أورد ابن السجري في أماليه ٤ / ١ رأى ابن جني في كسرة المضاف لياء المتكلم ورده عليه .
وفي رأى ابن السجري أنها كسرة بناء . وفي رأى المتأخرين من النحاة أنها كسرة مناسبة للإعراب بحركات
مقدرة . وانظر الرضي شرح الكافية ٣ / ١ ، والأشموني في آخر مبحث « المضاف إلى ياء المتكلم » .
(٣) المعروف أن هذه الأمثلة منصرفة ؛ إذ ليس فيها شبه الفعل . ومنع التثنية لوجود المعاند له ،
وآية ذلك أنه إذا زال المعاند عاد الصرف .

٢٠

(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « التثنية » و « حلول » على هذا يدل منه .

ذلك . وكذلك التننية والجمع على حدها ؛ نحو الزيدان والعمرين والمحمدون ؛ ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفة ^(١) كان أو نكرة ؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما يتون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التون كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها .

ومن ذلك بيت الكتاب :

* له زَجَلٌ كأنه صوت حاد ^(٢) *

فخفف الواو من قوله ^(٣) (كأنه) لا على حد الوقف ولا على حد الوصل . أما الوقف فيقضى بالسكون : (كأنه) . وأما الوصل فيقضى بالمطل وتمكين الواو : (كأنه) فقوله إذا ^(٤) (كأنه) متلة بين الوصل والوقف .

وكذلك أيضاً سواءً قوله :

يا مَرَّ حَبَاهُ بِمَاجِرٍ نَاجِيَةٍ إذا أتى قَرْبُهُ لَلسَانِيَةِ ^(٥)

(١) هذا الضرب عند المتأخرين منصرف ؛ لأنه لم يشبه الفعل . وفي صيان الأشموني في أول « ما لا ينصرف » : « قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامهم أن التثنية بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المربوب بالحركات ، وإلا فينبغي أن يستثنى أيضاً ما يربوب بالحروف ؛ إذ يصدق عليه أنه فاقد لتون الصرف ، مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع » .

(٢) سقط في د ، ه ، ز .

(٣) انظر ص ١٢٧ من الجزء الأول . وفي ز : « كأنه خلس » وكلمة « خلس » كانت موضوعة فوق « كأنه » فوضعت بعدها خطأ .

(٤) كذا في د ، ه ، ز . وسقط في ش .

(٥) في ز ، ط : « كأنه خلس » يريد اختلاس حركة الهاء فيها وعدم مدّها .

(٦) ناجية : اسم صاحب الجوار . والبانية : الدلو العظيمة . وانظر الخواصة ٤٠٠/٤ .

فثبات الهواء في (مرحباة) ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل : أما الوقف فيؤذن^(١) بأنها ساكنة : يا مرحبا . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يا مرحبا بحجاز ناجية . فثباتها إذا في الوصل متحركة متزلة بين المتزلتين . وكذلك سواء قوله^(٢) :

* بيازل وجنأ أو عييل^(٣) *

فلثبات الياء مع التضعيف طريف . وذلك أن التثقيب من أمانة الوقف ، والياء من أمانة الإطلاق . فظاهر هذا الجمع بين الضدين ؛ فهو إذا متزلة بين المتزلتين . وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزا على انفراده ، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما من عادته أن يأتي به مفردا ، وليس على النظر^(٤) بتحقيقه الضدين كالسواد واليباض والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما . فتضادهما إذا إنما هو في الصناعة لا في الطبيعة . والطريق مثلبة متقادة ، والتأمل يوضحها ويحكك منها .

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « بها » .

(٢) أى منظورين حبة . وحبته أمه . وأبوه مرند ، ومن ثم ينسب إلى منظورين مرند . وانظر

شواهد الشافية ٢٤٦

(٣) قبله :

إن تجلسى يا جمل أو تملى أو تصبى في الطاعن الكولى

* نسل وجد الهائم المنسل *

وبالازل : من الإبل ما دخل في السنة التاسعة . والوجنأ : الناقة الشديدة . والعيل : الناقة الطويلة .

والمنسل : من به الغلة ، وهى حرارة العطش ، ويراد بها هنا حرارة الشوق . وانظر توادرا بى زيد ٥٣ ،

وشواهد الشافية ٢٤٦

(٤) سقط في د ، هـ ، ز .

باب في شجاعة العربية

اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتعريف .

الحذف

- ٥ قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته .
- فإنما الجملة فنحو قولهم في القَسَم : والله لا فعلت ، والله لقد فعلت . وأصله : أقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل ، وبقيت الحال — من الجاز والجواب — دليلا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض ؛ نحو قولك : زيدا ، إذا أردت : أضرب زيدا أو نحوه . ومنه إياك إذا حذرت ؛ أي احفظ نفسك ولا تضعها ، والطريق الطريق ، وهلا خيرا من ذلك . وقد حذفت الجملة من الخبر ؛ نحو قولك : القرطاس والله ؛ أي أصاب القرطاس . وخير مقدم ؛ أي قدمت خير مقدم . وكذلك الشرط في نحو قوله : الناس مجزيون بأفعالهم^(١) إن خيرا نغيرا وإن شرا فشر ؛ أي إن فعل المرء خيرا جزى خيرا ، وإن فعل شرا جزى شرا . ومنه قول الغنلي^(٢) :
- ١٥

* إذا ما الماء خالطها سجنينا *

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بالله » .

(٢) سقط في د ، ه ، ز . (٣) في د ، ه ، ز : « بأعمالهم » .

(٤) هو عمرو بن كلثوم في معلقته المشهورة . وانظر ص ٢٨٩ من الجزء الأول .

(أى فسر بنا سخيتنا) ، وعليه قول الله سبحانه : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانحجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ (أى فضرِب فأنفجرت ، وقوله عز اسمه : ﴿ فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ (أى فخلق فعليه فدية . ومنه قولهم : ^(٤) إلانا ، بلى فإ ، أى ألا تفعل ، بلى فافعل ، وقول الآخر :

* قلنا لها قى لنا قالت قاف ^(٥)
أى وقفت ، وقوله :

* وكان قد ^(٦)
أى كأنها قد زالت . فأما قوله :

* إذا قيل مهلاً قال حاجزٌ قد ^(٨)

فيكون على هذا أى قد قطع (وأغنى) . ويجوز أن يكون معناه : قدك ! أى حسبك ،
كأنه قد فرغ مما قد أريد منه ، فلا معنى لردحك وزجره .

وإنما تحذف الجملة ^(١١) من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد بكون الفاعل فى كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو ضربت ويضربان ، وقامت هند ، و ﴿ لتبلون ^(١٢) فى أموالكم ﴾ وحبذا زيد ، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد . وليس كذلك المبتدأ والخبر .

وأما حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف .

- (١) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . (٢) آية ٦٠ سورة البقرة .
(٣) آية ١٩٦ سورة البقرة . (٤) انظر فى هذا وفى البيت بعده ص ٣٠ من الجزء الأول .
(٥) أى النابتة . وهو من قصيدته فى التجردة . (٦) تمام البيت :
أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قد
(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « وأما » .
(٨) ورد هذا الشطر فى اللسان (قدد) دون عزو ، ولا تكة .
(٩) سقط فى ش . (١٠) فى ز : « الكلمة المركبة » . (١١) آية ١٨٦ سورة آل عمران .

حذف الاسم على أضرب

قد حذف المبتدأ تارة ؛ نحو هل لك في كذا ^(١) (وكذا ^(٢)) ؛ أى هل لك فيه حاجة أو أرب . وكذلك قوله — عز وجل — : ﴿ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ أى ذلك ، أو هذا بلاغ . وهو كثير .

وقد حذف الخبر ، نحو قولهم في جواب من عندك : زيد ؛ أى زيد عندي . وكذا قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ إن شئت كان على : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وإن شئت كان على : أمرنا طاعة وقول معروف . وعليه قوله ^(٣) : فقالت : على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كُفِّتُ ما لم أعود

وقد حذف المضاف ، وذلك كثير واسع ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه ؛ نحو قول الله سبحانه : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾ أى برٌّ من اتقى . وإن شئت كان تقديره : ولكنَّ ذا البرِّ من اتقى . والأوّل أجود ؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور . ومنه قوله — عز اسمه — : ﴿ وَاسْتَيْلَقَتْ الْقَرِيعَةُ ﴾ ^(٤) أى أهلها .

وقد حذف المضاف مكرراً ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَبِضَتْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(٥) أى من تراب أثر حافر فرس الرسول . ومثله مسألة الكتاب : أنت

(١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) آية ٣٥ سورة الأحقاف . (٣) آية ٢١ سورة محمد .

(٤) أى عمر بن أبي ربيعة . وانظر شواهد المعنى للبغدادى ٩٦٧/٢ .

(٥) آية ١٧٧ سورة البقرة . (٦) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « ذر » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « مثله » . (٨) آية ٨٢ سورة يوسف .

(٩) آية ٩٦ سورة طه . (١٠) كذا في ش . وسقط في د ، ه ، ز .

(١١) في الكتاب ٢٠٦/١ : « وأما ما يرتفع من هذا الباب فتوكل : هو مني فرسخان » .

مِنِي فَرَحًا، أَي ذُو مَسَافَةٍ فَرَحَيْنِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ — جَلَّ اسْمُهُ — : ﴿ يَنْظُرُونَ^(١) إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ أَي كَدُورَانِ عَيْنِ الذِّي يُغْتَنَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ .^(٢)

وَقَدْ حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهُوَ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾^(٣) أَي مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَقَوْلُهُمْ : اِبْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ ؛ أَي أَوَّلَ مَا تَفْعَلُ . وَإِنْ شِئْتَ كَانَ تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ مِنْ فِعْله ، ثُمَّ شَبَّهَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ هُنَا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِمُعَاقِبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِيَّاهُمَا . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جِئْتَ مِنْ عَلٍ ؛ أَي مِنْ أَعْلَى كَذَا ، وَقَوْلُهُ :^(٤)
فَلَمَّا بِاللَّيْطِ الذِّي تَحْتَ قَمِيصِهَا كَفَرَقِي بَيْضُ كُنْهَ الْقَيْضِ مِنْ حُلٍّ^(٥)
فَأَمَّا قَوْلُهُ :^(٦)

١٠ * بِكُنْمُودٍ مَحْضَرِ حَطَّةِ السَّبِيلِ مِنْ عَلٍ * .

فَلَا حَذْفَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَلِذَلِكَ أَعْرَبَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : حَطَّةُ السَّبِيلِ مِنْ مَكَانٍ عَلِيٍّ ؛
لَكِنْ قَوْلُ الْعَجَلِيِّ :^(٧)

* أَقْبَ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

- (١) آيَةُ ١٩ سُورَةِ الْأَنْزَابِ . (٢) سَقَطَ فِي شِ .
(٣) فِي زَيْدٍ هَذَا : « وَقَالَ آتَمُ » وَيْلَهُ بِيَاضُ ، وَكُتِبَ فِي الْهَامِشِ : « بِيَاضُ فِي الْأَصْلِ » .
(٤) آيَةُ ٤ سُورَةِ الزُّمَرِ . (٥) سَقَطَ فِي د ، ه ، ز .
(٦) أَي أَوْسَ بْنِ جَرٍّ . وَالْبَيْتُ فِي وَصْفِ قَوْسٍ . وَاللَّيْطُ : الْقَشَرُ . وَالْفَرَقِيُّ : الْقَشْرَةُ الْمَلْتَزِقَةُ بِيَاضِ
الْبَيْضِ . وَالْقَيْضُ : الْقَشْرَةُ الْعُلْيَا الْيَاسَةِ . يَقُولُ : إِنَّ الْقَرَّاسَ حِينَ قَشَرْتَنَاهُ الْقَوْسَ لَمْ يَسْتَأْصِلْ قَشْرَهَا ، بَلْ
أَبْنَى اللَّيْطَ يَفْرَقُهَا بِذَلِكَ وَيَمْلِكُهَا ؛ يُقَالُ : مَلَكَهُ : قَوَّاهُ . وَشَبَّهَ اللَّيْطَ بِالْفَرَقِيِّ الذِّي قَوَّاهُ الْقَيْضُ .
وَانْظُرِ اللَّسَانَ (مَلَكَ) .

٢٠

(٧) أَيِ امْرَأَتِ الْقَيْسِ فِي الْمَطْلُوعَةِ . (٨) أَيِ أَبِي النَّعِمِ .

هو محذوف المضاف إليه ؛ لأنه معرفة وفي موضع المبني على الضم ؛ ألا تراه قابل به
ما هذه حاله ، وهو قوله : من تحت . وينبغي أن يكتب (علي) في هذا بالياء .
وهو قِعل في معنى فاعل ؛ أى أقب من تحته عريض من عاليه ، بمعنى أعلاه .
والسافل والعالي بمنزلة الأسفل والأعلى . قال :

ما هو إلا الموت يغلي غاليه مختلطاً سافله بعاليه

* لا بد يوماً أني ملاقيه ^(٢)
ونظير عالٍ وعِل هنا قوله ^(٣) :

* وقد علّني ذُرّةً بادی بادی *

أى بادی بادی . وإن شئت كان ظرفاً غير مركب ؛ أى في بادی بادی ؛ كقوله :
— عز اسمه — : ((بادی الرأى)) ^(٤) (أى في بادی الرأى) ^(٥) إلا أنه أسكن الياء
في موضع النصب مضطراً ؛ كقوله :

* يا دار هند حَقَّتْ إلا أنا فيها ^(٦)
وإن شئت كان مرتباً على حدّ قوله :

إذ نحن في غِرّة الدنيا ولذتها والدار جامعة أزمان أزمانا

إلا أنه أسكن لطول الاسم بالتركيب ؛ كمعدى كرب . ومثل فاعل وفعل في هذا
المعنى قوله ^(٧) ^(٨) :

(١) في د ، هـ : « هذه » . (٢) سقط الشطر الأخير في ش .

(٣) أى أبى نخيلة . وبعد البيت :

* ورثية تنهض بالتشديد *

والنراة : النيب . والرثية : وجع المفاصل . يصف كبره وشيوخته . وانظر اللسان (ذرا ، رثا) .

(٤) آية ٢٧ سورة هود . (٥) سقط في ز .

(٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « قول جرير » . (٧) سقط في ش .

(٨) أى الضب فبايزع العرب ، حين يقال له : وردا يا ضب . واليراد : ثبت في البادية ، وكذلك

الصبيان والعنكث . وفي التكلة : « قوله » : (بردا) تصحيف من القدماء ، فتبهم فيه الخلف . والرواية :

(زردا) وهو السريع الازدرداى الابتلاع . ذكره أبو محمد الأعرابي . وانظر اللسان (مرهـد) .

أصبح قلبي صردا لا يشتهي أن يردا إلا عَرَادَا عَرِدَا
وَصِلَانَا بِرِدَا وَعَنْكَتَنَا مُلْتَبِدَا
أراد : الإعراد عَرِدَا وَصِلَانَا بَارِدَا .
وعليه قوله :

* كَأَنَّ فِي الْقُرْشِ الْقَتَادَ الْعَارِدَا *

فأما قولهم : عَرِدَ الشتاء ؛ فيجوز أن يكون غفقا من عَرِدَ هذا . ويجوز أن يكون
مثالا في الصفة على فعل ؛ كصَعَبَ وَتَدَبَّ .

ومنه يؤمذ وحينئذ ونحو ذلك ؛ أى إذ ذاك كذلك ، لحذفت الجملة المضاف
إليها ، وعليه قول ذى الرمة :

فَلَمَّا لَبَسَ اللَّيْلُ أَوْحِينَ نَصَبْتُ لَهُ مِنْ خَذَا أَذَانَهَا وَهُوَ جَانِحٌ ^(٢)
أى أَوْحِينَ أَقْبَلَ . وَحَكَى الْكَسَائِي : أَوْفَقَ تَنَامَ أَمْ أَسْفَلَ ؛ حذفت المضاف ولم ^(٣)
يَبْنَ . وَصَمِعَ أَيْضًا : (لَقَدْ أَمَرَ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ؛ لحذفت ولم يَبْنَ . ^(٤)

(١) كَذَا فى ش . وفى ز : « النساء » وكأنه الصواب ، يراد من الرجل ، ومن أوصافه العرد .

(٢) هذا فى الحديث عن حر الوحش . وخذا الأذن : استرخاؤها . وقوله : « هو جانح » يبنى

الليل . وبعده :

جَدَاهِنْ شَحَاجَ كَانَ صَحِيلَهُ عَلَى حَاتَيْنِ أَوْ تَجَاجَزَ مَفَاضِحُ ^(١)
يبنى بالشحاج الحار ، وصحيلة : نهاه « بارتجاج » أى ذكر الرجز من الشعر يقوم به راجزان يتسابان
وبفضح أحدهما صاحبه . وانظر الديوان ٦٢
(٣) كذا . والمناسب : « المضاف إليه » .

(٤) يريد أن هذا مسموع من بعض العرب ؛ ولم ترد به قراءة . وإنما الوارد فى القراءة غير الضم
الكسر مع التنوين ، وهى قراءة الجهدى والعقيل ؛ كما فى البحر . ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام
ومن تبعه فظن قراءتهما بدون تنوين بفعل ذلك قراءة . ومن تابعه الأشموني فى سبوت الإضافة ، وتسبب
الشيخ خاله فى شرحه للتوضيح ذلك إلى الجهدى والعقيل ، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين .

وقد حُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه؛ وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرة فيه دون الثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما (للتخليص والتخصيص) ^(١)، وإما للدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلحق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ^(٢). هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رخ أو ثوب أو نحو ذلك ^(٣). وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة؛ نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بquam أخوه، أو لقيت وجهه حسن لم يحسن. فاقم قوله:

واقه ما زيد بنام صاحبه ولا محالط الليان جانبية ^(٦)

- (١) في د، هـ، ز: «لتخصيص والتخليص» .
 (٢) كذا في ش. وفي د، هـ، ز: «بحذف» .
 (٣) كذا في ش. وفي د، هـ، ز: «تستبين» . (٤) سقط في د، هـ، ز.
 (٥) في د، هـ، ز: «شيء» . (٦) الرواية المشهورة:

* واقه ما ليل بنام صاحبه *

والليان — بكسر اللام الملائية، ويفتحها اللين والدة. وانظر الخزانة ١٠٦/٤، والمعنى على هامش الخزانة ٣/٤، والكاظم مع رغبة الآمل ٨٠/٤

فقد قيل فيه : إن (نام صاحبه) علم اسم لرجل^(١)، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله :

* بنى شاب قرناها ...^(٢) *

فإن قلت فقوله :

* ولا مخالط اللبان جانبه *

ليس علما وإنما هو صفة، وهو معطوف على (نام صاحبه) فيجب أن يكون قوله :
(نام صاحبه) صفة أيضا .

قيل : قد يكون في الجمل إذا سُمِّي بها معاني الأفعال فيها . ألا ترى أن (شاب
قرناها تصرّ وتخلب) هو اسم علم، وفيه مع ذلك معنى الذم . وإذا كان كذلك
جاز أن يكون قوله :

١٠ * ولا مخالط اللبان جانبه *

معطوفا على ما في قوله (ما زيد بنام صاحبه) من معنى الفعل . فأمّا قوله :

مالك عندي غير سهم وتجرّ^(٣) وغير كبداء شديدة الوتر^(٤)

* جادت بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر فقد روى غير هذه الرواية .

١٥ روى : «بكفى كان من أرمى البشر»، بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر،
(و كان) على هذا زائدة . ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه؛

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « رجل » . (٢) هذا قطعة من بيت تمام :

كذبتم وبيت الله لا تتكهنها بنى شاب قرناها تصرّ وتخلب

وهو لشاعر من بنى أسد . وأراد بالقرنين خفيقي المرأة . وقوله : « تصر » أى تشدّ خرق الحلوة

٢٠ إذا أرسلت إلى المرمى . وقوله « تخلب » أى إذا راحت عشا . يصف أهمهم أنها راعية مجوز . وانظر
الكتاب ١/ ٢٥٩ ، والكمال ٤/ ٨٠ . (٣) سقط في د ، هـ ، ز .

(٤) الكبداء : صفة للقرص . وهى التى يملأ الكف مقيضها . وقوله : « جادت بكفى ... »

في العبارة قلب ، أى جادت بها كفان الخ . وانظر الخزانة ٢ / ٣٢١

(٥) سقط في ش . و « هذه الرواية » عليه هى الثانية . فأمّا على ما أثبت فالمراد بها الأولى .

لُقْرُوْدِهِ وشذُوْذِهِ عَمَّا عَلَيْهِ عَقْدَ هذا المَوْضِع . أَلَا تَرَكَ لَا تَقُوْل : مررت بوجهه حسن ، ولا نظرت إلى غلامه سعيد . فأما قولهم بدأت بالحمد لله ، وأتيت من القرآن إلى (أَيُّ أَمْرٍ اللهُ) ونحو ذلك فلا يدخل على هذا القول ؛ من قِبَل أن هذه طريق الحكاية ، وما كان كذلك فالتخاطب فيه أيسر ، والشناعة فيه أبوهى وأسقط . وليس ما نكأ عليه مذهبا له تعلق بمحدث الحكاية . وكذلك إن كانت الصفة جملة لم يُحْزَنْ أن تقع فاعلة ولا مُقَامَة مقام الفاعل ؛ ألا تَرَكَ لَا تَجِيزُ قام وجهه حسن ، ولا ضُرب قام غلامه ، وأنت تريد : قام رجل وجهه حسن ، ولا ضُرب إنسان قام غلامه . وكذلك إن كانت الصفة حرف جر أو ظرفا لا يستعمل استعمال الأسماء . فلو قلت : جاءني من الكرام ؛ أي رجل من الكرام . أو حضرنى سواك ؛ أي إنسان سواك ؛ لم يحسن لأن الفاعل لا يحذف . فأما قوله :

أنتهون ولن ينهى ذوى شَطِيطٍ كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل

فليست الكاف هنا حرف جر ، بل هي اسم بمتلة مثل ؛ كالتى فى قوله :

* على كَالْقَطَا الجُوْنِيْ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ *

وكالكاف الثانية من قوله :

* وصَالِيَاتٍ كَنَّا يُؤْتَمِنُ *

(١) أى لاقراده ، يقال : فرد بهذا الأمر . وفى ط : « لنذوره » وهو يحذف من : « لنذره » أى لقلته ، أو « لنذوره » . (٢) آية ١ سورة النحل . (٣) كذا فى ز ، ه ، ز . وفى ش : « م » . (٤) كذا . والوجه حذف هذا الحرف . (٥) أى الأعشى فى مطلقته المشهورة . والشطط : الجور . والقتل : جمع القتل ، وهو هنا ما يستعمل فى الجراحة . أراد طعنا جافنا نافذا إلى الجوف ينبب فيه الزيت والقتل . وانظر الخزانة ١٣٢/٤ (٦) أى خطام المجاشعي . وقيله : لم يسبق من آى بها يحلن غير رماذ وحطام كضرب

وهو يصف دارا قد غلت من أهلها وبقي بها آثارهم ، ومن تلك الآثار الصاليات ، يريد الأثافي التى توضع عليها القدر ، جعلها صاليات لأنها صليت بالنار حتى اسودت . وانظر الخزانة ١ / ٣٦٧ وشواهد الشافية ٥٩

(١) أى كئل ما يؤنفين (٢) وعليه قول ذى الرمة :

أبيت على مئى كئيبا، وبعثها
على كالتفا من عاج يتبطلح (٣)
فأما قول الهذلى (٤) :

فلم يبق منها سوى هامد وغير الثمام وغير النوى

ففيه قولان : أحدهما أن يكون فى (يوق) ضمير فاعل من بعض ما تقدم، كذا قال أبو على رحمه الله. والآخر أن يكون استعمل (سوى) للضرورة آتما فرفعه، وكانت هذا أقوى؛ لأن بعده : * وغير الثمام وغير النوى * فكأنه قال : لم يبق منها غير هامد. ومثله ما أئشدناه للفردق من قوله :

أنته مجهولم كأت جبينه صلالة ورأس وسطها قد تفلت (٨)

وعليه قول الآخر (٩) :

فى وسط جمع بنى قريط بعدما هتفت ربيعة بأبى جواب

(١) سقط ما بين القوسين فى س، ه، ز . (٢) فى س، ه، ز : « بيت » .

(٣) عاج : موضع بالبادية به رمل . ويتبطلح : يستلق على وجهه . وانظر الديوان ٨٥ . وفيه :

« حل مثل الأشافى » فى مكان : « على مئى كئيبا » . (٤) أى أبى ذؤيب . ورواية ديوان الهذليين :

فلم يبق منها سوى هامد وسفع الخلدود معاً والنوى

وانظر ديوان الهذليين (الدار) ١ / ٦٤ وما بعدها .

(٥) فى س، ه، ز : « وكأنه » . (٦) فى س، ه، ز : « فلم » .

(٧) فى س، ه، ز : « الفردق » .

(٨) المجلوم : المخلوق ، أراد به من المرأة . والصلادة مدق الطيب ، والورس : بنت أسفر .

والخولف يرد أن (وسطا) ساكن السين يكون ظرفاً ولكن الفردق أخرجه عن الظرفية للشعر، كما أخرج (سوى) .

وكذا فى البيت بعده . (٩) نسبة فى اللسان (وسط) إلى القتال الكلابى . وقريط — بالتصغير —

وقريط — بالتكبير — بطنان من بنى كلاب . ورواية البيت كافى اللسان والتاج :

من وسط جمع بنى قريط بعدما هتفت ربيعة بأبى خسار

وقد أقيمت (الصفة الجملة^(١)) مقام الموصوف المبتدأ ؛ نحو قوله^(٢) :

لو قلت ما في قومها لم تيسم يفضلها في حصب وميسم

أى ما في قومها أحد يفضلها ، وقال الله سبحانه : ﴿ وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ أى قومٌ دون ذلك . وأما قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٣) فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين : أحدهما أن يكون الفاعل مضمرًا ؛ أى لقد تقطع الأمر أو العقد أو الود — ونحو ذلك — بينكم . والآخر (أن يكون) ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله ، غير أنه أُقِرَّتْ نَصْبُ الظرف وإن كان مرفوع الموضع ؛ لأطراد استعماله إياه ظرفًا . إلا أن استعمال الجملة التى هى صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة ؛ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسما محضًا . كلزوم ذلك فى الفاعل ؛ ألا ترى إلى قولهم : نسمع بالمعبدى خير من أن تراه ؛ أى سماعتك به خير من رؤيته . وقد تفصينا ذلك فى غير موضع .

وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : يسير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل . وكأنت هذا إنما حذفت فيه الصفة . لما دلل من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك

(١) كذا فى شرح . وفى شرح : « صفة الجملة » . وفى ط : « الصفة الجملة » .

(٢) أى حكيم بن عمية الرضى . وتيم : أصله تائم ؛ فكسر حرف المضارعة وأبدل الهجزة ياء . والميسم : الحسن والجمال . وانظر الكتاب ١ / ٣٧٥ ، والخزانة ٢ / ٣١١

(٣) آية ١١ سورة الجز . (٤) آية ٩٤ سورة الأنعام . (٥) فى شرح : « فن قرأ » . وهذه قراءة نافع وحفص والكسائي وأبى بكر . والباثون بالرفع ، كما فى الإصحاف .

(٦) سقط فى ٥ هـ ، ضم ما بين القوسين . (٧) فى ٥ هـ ، ضم : « تفصيت » .

(٨) كأنه يريد قول سيبويه فى الكتاب ١ / ١١٥ : « وكذلك سير عليه ليلًا ونهارًا ... إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل » .

- من التطويج والتطريح والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طویل أو نحو ذلك .^(٢)
 وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتّه . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء
 عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتريد في قوة اللفظ بـ (والله) هذه الكلمة ، وتتمكن^(٣)
 في تمطيط اللام^(٤) وإطالة الصوت بها (وعليها)^(٥) أى رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً
 أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سأله فوجدناه إنساناً ! وتمكّن الصوت بإنسان
 وتفضّحه ، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً شجاعاً أو جواداً^(٦) أو نحو ذلك .^(٧)
 وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت : سأله وكان إنساناً ! وتزوى وجهك
 وتقطّبه ، فيغنى ذلك عن قولك : إنساناً ثيباً أو لحزناً أو مبغلاً أو نحو ذلك .

فعل هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة . فأما إن عريت من الدلالة عليها من

- اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز ، ألا تراك لو قلت : وردنا البصرة فاجترنا^(٨)
 بالبلّة على رجل ، أو رأينا بستاناً وسكت^(٩) لم (تفد بذلك) شيئاً ، لأن هذا ونحوه
 ممّا لا يعرى منه ذلك المكان ، وإنما المتوَقَّع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت ،^(١٠)
 فإن لم تفعل كلّفت علم ما (لم تدل) عليه ؛ وهذا لقو من الحديث وجور في التكليف .^(١١)

(١) في ء ، هـ ، ز : « التثنية » . (٢) في ء ، هـ ، ز : « ونحو » .

(٣) في ء ، هـ ، ز : « الجملة » . (٤) سقط في ء ، هـ ، ز .

(٥) كذا في ء ، هـ ، ز . وفي هـ : « الكلام » .

(٦) كذا في ء ، هـ ، ز . وفي هـ : « وتوكل » .

(٧) في ء ، هـ ، ز : « بدل أو » . (٨) في ء ، هـ ، ز : « بقد ذلك » .

(٩) سقط في هـ . (١٠) في ء ، هـ ، ز : « كذلك » .

(١١) في ء ، هـ ، ز : « في » .

ومن ذلك ما يروى في الحديث ^(١) : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أى لا صلاة كاملة أو فاضلة ، ونحو ذلك . وقد خالف في ذلك من لا يُعَدُّ خلافه خلافاً .

وقد حُذِفَ المفعول به ؛ نحو قول الله تعالى : ﴿ وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) أى أوتيت منه شيئاً . وعليه قول الله سبحانه : ﴿ فَتَشَاهَا مَاغْشَى ﴾ ^(٣) أى غَشَّاهَا إِيَّاهُ . فحذف المفعولين جميعاً . وقال الحطّيب : .

منعمة تصونُ إليك منها كصونك من رداء شرعي ^(٤)
أى تصون الحديث منها . وله نظائر .
وقد حذف الطرف ؛ نحو قوله ^(٥) :

فإن مت فانتبني بما أنا أهله وشُقِّ على الجيب يا أبنه معبد

أى إن مت قبلك ، هذا يريد لا محالة . ألا ترى أنه لا يجوز أن يشترط الإنسان موته ؛ لأنه يعلم أنه ^(٦) (مات) لا محالة . وعليه قول الأثر ^(٧) :

أهيمُ بدعيّ ماحييت فإن أمت أوكل بدعيّ من يهيم بها بعدى

(١) رواه الدارقطني والبيهقي عن جابر وأبي هريرة ؛ كما في الجامع الصغير .

(٢) آية ٢٣ سورة النمل .

(٣) آية ٥٤ سورة النجم .

(٤) الشرعي : ضرب من البرود . وقيل البيت :

أكل الناس تكلم حب هند وما تحصى بذلك من غنى

(٥) أى طريقة في معلقته .

(٦) فى و ، ه ، نر : « لا يعلم » .

(٧) كذا فى شم . وفى و ، ه ، نر : « ميت » .

(٨) هو نصيب . وانظر الموضح ١٦٠ ، ١٨٩ ، والأغانى ١٩/٢١ ، ١٤٠/١٧٤ من طبعة بولاق .

أى فإن أمت قبلها، لابد أن يريد هذا . وعلى هذا قول الله تعالى : ﴿ فن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾^(١) أى من شهد الشهر منكم صحيحا بالغا فى مصر فليصمه . وكان أبو غلى - رحمه الله - يرى أن نصب الشهر هنا إنما هو على الظرف ، ويذهب إلى أن المفعول محذوف ؛ أى فن شهد منكم المِصر فى هذا الشهر فليصمه . وكيف تصرفيت الحال فلا بد من حذف .

وقد حذف المعطوف تارة ، والمعطوف عليه أخرى . روينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون : راكب الناقة طليحان ؛ أى راكب^(٢) الناقة والناقة طليحان . وقد مضى ذكر هذا . وتقول : الذى ضربت وزيدا جمفرا ، تريد الذى ضربته وزيدا ، فتحذف^(٣) المفعول من الصلة .

وقد حذف المستثنى ، نحو قولهم : جاءنى زيد ليس إلا ، وليس غيره ؛ أى ليس إلا إياه ، وليس غيره .

وقد حذف خبر إن مع النكرة خاصة ؛ نحو قول الأعشى :

إنَّ حَمَلًا وإنَّ مُرْتَحِلًا^(٤) [وإنَّ فى السَّفرِ إذْ مَضَوْا مَهَلًا^(٥)

أى إنَّ لنا محلا وإنَّ لنا مرتحلا] .

١٥ (١) آية ١٨٥ سورة البقرة . (٢) انظر ص ٢٨٩ من الجزء الأول .

(٣) فى س ، هـ ، ض : « يقول » . (٤) فى س ، هـ ، ض : « يريد » .

(٥) فى س ، هـ ، ض : « فيحذف » . (٦) سقط ما بين الحاصرين فى ش .

(٧) قال الأمل : « والمعنى : إن لنا محلا فى الدنيا ، ومرتحلا عنها إلى الآخرة . وأراد بالسفر من زحل من الدنيا ؛ فيقول فى رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع » وقرأ فسر المهمل بدم الرجوع ، والأصل فيه التراخي والرفق والأناة . وقصر بعضهم بالسبق . وانظر شرح الرضى للكافية ٢ : ٣٦٢ ، والكتاب ١ : ٢٨٤ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ والصحيح المنير ١٥٥ .

وأصحها بنا يميزون حذف خبر إك مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم
إك الناس ألْب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إك زيدا، وإك عمرا، أى إك لنا زيدا، وإك
لنا عمرا . والكوفيون يابّون حَذف خبرها إلا مع النكرة . فأما احتجاج أبي العباس
عليهم بقوله^(١) :

خَلَا أَنْ حَبًّا مِنْ قَرِيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكْرَامَ نَهَشَلَا

أى أو أن الأكرام نهشلا تفضلوا . قال أبو علي^(٢) : وهذا لا يلزمهم ؛ لأن لم أن
يقولوا : إنما منَعنا حذف خبر المعرفة مع إك المكسورة ؛ فأما مع أن المفتوحة فلن
نمنعه . قال : ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حُذف خبرها
كما حُذف خبر تقيضها . وهو قولهم : لا بأس ، ولا شك ، أى عليك ، وفيه . فكذا أن
(لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما (تشبهها تقيضتها) في حذف الخبر مع النكرة
أيضا .

وقد حذف أحد مفعولى ظننت . وذلك نحو قولهم : أزيذا ظننته منطلقا ؛
ألا ترى أن تقديره : أظننت زيدا منطلقا ظننته منطلقا ؟ فلما أضمرت الفعل فسرته
بقولك : ظننته ؛ وحذفت^(٣) المفعول الثانى من الفعل الأول المقدّر اكتفاء بالمفعول
الثانى الظاهر في الفعل الآخر . وكذلك بقية أخوات ظننت .

(١) في الخزانة أن ابن السجري في الأمالي وابن يعيش في شرح المفصل سباه الى الأخطل .
ويقول البخداى : «وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والرى ولم أجده فيها» . وانظر الخزانة ٤ : ٣٨٥ .

(٢) كذا في ز . وفي ش : «فضلوا» . (٣) في الخزانة في الموطن السابق : «فقد قال» .

(٤) في ط : «يشبهها تقيضا» - (٥) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : «فكا» .

(٦) على هذا جرى ابن هشام في المفتى في آخر مبحث الجملة المقسرة . وعبارته : « كما استثنى في نحو
أزيذا ظننته فأنما يتأى مفعول ظننت المذكورة من ثانى مفعول ظننت المقدرة » . وعلى الدمايى على
قول ابن هشام : « ثانى مفعول ظننت المذكورة » بقوله : « يقال : هو مفعول الأول المنذرة ؛ لأنها
مفعودة بالذات ، والثانية ذكرت لضرورة التفسير » وعلى رأى الدمايى يجري المتأخرون من المعربين .

وقد حُذِفَ خبر كان أيضا في نحو قوله :^(١)

- أسكرانُ كان ابنُ المَرَاةِ إذ هما تَمِيما بِيَطْن الشَّامِ أم منساكر
ألا ترى أن تقديره : أكان سكرانُ ابنُ المَرَاةِ ؛ فلما حَذَفَ الفعل الراجعُ فسرهُ^(٢)
بالتاني فقال : كان ابن المَرَاةِ . و (ابن المَرَاةِ) هذا الظاهرُ خبر (كان) الظاهرة ،
وخبر (كان) المضمرة محذوف معها ؛ لأن (كان) الثانية دَلَّتْ على الأولى .
وكذلك الخبر الثاني الظاهر دَلَّ على الخبر الأول المحذوف .

وقد حُذِفَ المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله :
غَيْرُ نَحْنِ عند الناس منك إذا الداعي المَثَوَّبُ قال يالا^(٣)
أراد : يا بني فلان ، ونحو ذلك .^(٤)

- فإن قلت : فكيف جاز تعليق حرف الجر ؟ قيل : لما خُلِطَ بـ « يا » صار كالجزء^(٥)
منها . ولذلك شبه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف باب ودار ، فحكم عليها حيثئذ
بالاقلاب . وقد ذكرنا ذلك . وحسن الحال أيضا شيء آخر ، وهو تشبُّث اللام
بالجأزة بألف الإطلاق ، فصارت كأنها معاقبة للجرور . ألا ترى أنك لو أظهرت
ذلك المضاف إليه ، فقلت : يا بني فلان لم يميز إلحاق الألف هنا (وجرت ألف^(٦)
ذلك المضاف إليه)

- ١٥ (١) أي الفرزدق يهجو جريرا . وهو المعنى بـ ابن المَرَاةِ . والأمان التي لا تمتنع من الفحول .
وكان جرير محبا بنى دارم وعط الفرزدق من تميم . وانظر الخزانة ٤ : ٦٥ ، والكتاب ١ : ٢٣ .
(٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « الراجع » . وسقط هذا الوصف في عبارة ابن جني في الخزانة .
(٣) انظر ص ٢٧٦ من الجزء الأول .
(٤) في ط : « آل بنى » وهذا لا يستقيم هنا ؛ فقد جعل اللام حرف جر لا بعض آل .
(٥) يريد بتشليق الحرف عدم ظهور عمله .
(٦) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « بلا » .
(٧) يريد بالمضاف إليه الجرور . وذلك أن معنى الفعل أروما في معناه مضاف إليه بواسطة حرف
الجزء . وحروف الجزء تسمى حروف الإضافة . (٨) سقط ما بين القوسين في ش

الإطلاق) في متابها هنا عما كانت ينبغي أن يكون بمكانها، مجرى ألف الإطلاق في متابها عن تاء التأنيث في نحو قوله ^(١) :

ولاعب بالمشى بنى بنيه كفعل الهجر يحترش العظايا
فابعد الإله ولا يؤني ولا يعطى من المرض الشفايا ^(٢)
وكذلك نابت أيضا وأو الإطلاق في قوله ^(٣) :

* وما كل من وافى منى أنا عارف ^(٤) *

— فيمن رفع كلا — عن الضمير الذي يزداد في (عارفه) ؛ وكما ناب التنوين في نحو حيثئذ ، ويومئذ عن المضاف إليه إذ . وعليه قوله ^(٥) :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح ^(٦)

فأما قوله تعالى : (إلا يا اسجدوا) فقد تقدم القول عليه : أنه ليس المنادى هنا مخدوفا ، ولا مرادا كما ذهب إليه محمد بن يزيد ، وأنت (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجردا

- (١) انظر ص ٢٩٢ من الجزء الأول . (٢) في د ، ه ، ز : « بهرى » في مكاتب :
« يؤني » وكأنه محرف عن « يعزى » وفيها : « يشى » في مكان « يعلى » .
(٣) أى مزاحم العقيل . وانظر الكتاب ٣٦/١ ، ص ٣٥٤ من هذا الجزء .
(٤) صدره : * وقالوا تعرفها المنازل من منى *
(٥) كذا في ط ، وفي ش : « عارف » . وقوله : « يزداد » كذا في ش . وفي ط ، ز : « يراد » .
(٦) أى أبى ذؤيب الهذلي . وانظر الخزانة ١٤٧/٣ ، وديوان الهذليين (الدار) ٦٨/١ .
(٧) قبله مطلع القصيدة :

بحالك أيها القلب الجريح سطق من تحب فتستريح

قرأه في قوله : « نهيتك » يخاطب قلبه أنه نصحه أن يثنى عن حب هذه المرأة وألا يتورط فيه فيصعب عليه التخلص من مشاقه ، وقد كان ذلك في الوقت الذي يهمل عليه فيه الخروج منه . وقوله : « بعاقبة » أى يترك كلامك ، أى كانت النصيحة حتى آخر الكلام ، ولم أغفل عنها فأخذ معك في شأن آخر؟ فقد كان الحديث مقصورا عليها . وأما المراد : نهيتك بتذكير عاقبة ما تخفى إليه لو مضيت في الحب . (٨) في آية ٢٦ سورة النمل .

(٩) انظر ص ١٩٦ ، ٢٧٨ من هذا الجزء . وقوله : « عليه » كذا في ش . وفي غيرها : « على » .

من النداء؛ كما أن (ها) من قول الله تعالى : (هاتم هؤلاء جادلتم) للتنبيه من غير أن تكون للنداء . وتأول أبو العباس قول الشاعر :

طلبوا صلحتنا ولات أوآن فآجبنا أن ليس حين بقاء^(١)

(أى إبقاء) على أنه حذف المضاف إليه أوآن، فعوض التنوين منه، على حد^(٢)

- قول الجماعة فى تنوين إذ . وهذا ليس بالسهل . وذلك أن التنوين فى نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ . فأما (أوآن) فمعرّب ويضاف إلى الواحد ؛ كقوله^(٣) :

فهذا أوآن العرض حتى ذبابه زنابيره والأزرق المتأسس^(٤)

(١) آية ١٠٩ سورة النساء . (٢) يقطع فى ش . (٣) هو أبو زيد الطائي . وانظر

- ١٠ الخزانة ١٥١/٢ . (٤) هذا من قصيدة طويلة يخاطب قوما كان بينهم وبين قومه ترة . وقوله :

كم أزلت رماحنا من قبيل قاتلونا بنكبة وشقاء

بشوا حربنا اليهم وكانوا فى مقام لو أبصروا ودخا

ثم لما تشذرت وأتافت وتصلوا منها كزبه الصلا

وقوله . « تشذرت » أى الحرب . وتشذرها أن ترفع ذنبها ، وكذلك إتافتها رذلك حين تشد . وقوله :

- ١٥ « تصلوا » أى الأعداء صلوا بنا رحيم .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . وهو تفسير لقوله : « بقاء » فى البيت . يقال : أبى عليه إذا

رحمه ورعاه ، والبقاء فى البيت اسم مصدر للإبقاء . ويقول البندادى فى الخزانة : « والمشهور أن الاسم

منه البقاء (بالضم) ، والباقوى (بالفتح) » وقال العيى — وتبعه السيوطى — : المعنى : بقاء الصلح » .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « وعوض » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « فهذا » .

- ٢٠ (٨) أى المتأسس . وانظر البرزى شرح الحماسة (طبعة التجارية) ٢٠٦/٢ . (٩) قبله :

هلم إليها قد أثرت زروعها وعادت عليها المنجنون تكدم

وهو يخاطب النعمان بن المنذر خطاب تهكم . والضمير فى « إليها » لليلة موطنه . يقول : أغر على الإمامة

قد أخضبت وبدأ فيها الربيع . والعرض : من أودية الإمامة . يقول : كثرة الزرع وحى ذبابه . والزنايم

- ٢٥ والأزرق ضربان من الذباب . وهذا البيت لقب المتأسس . واسمه جرير بن عبد المسبح .

وقد كسروه على آوئة ، وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء ؛ لأنه أَخَذَ به في شق التصريف والتصرف .
 قال : ^(١)

أَبُو حَنِشٍ يُؤرِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعِبَادٌ وَآوئةٌ أَثَالَا [

وقد حذف الميم . وذلك إذا عَلِمَ من الحال (حَكَمَ مَا) ^(٢) كان يعلم منها به . وذلك قولك :
 عندى عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين . فإن لم يُعَلَمِ المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة . فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز . وهذا إمانا يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام . فاعرفه .

وحذف الحال لا يحسن . وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ،
 وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنه يَضِدُّ الغرض وتقيضه
 و (لأجل ذلك) لم يُجِزْ أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ؛ نحو الذى
 ضربت نفسه زيد ، على أن يكون (نفسه) توكيدا للهاء المحذوفة من (ضربت)
 وهذا مما يترك مثله ؛ كما يترك ادغام الملحق إشفاقا من انتقاض الغرض باذغامه .
 فأما ما أجزأه من حذف الحال في قول الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر
 فليصمه) أى فمن شهد صحيفا بالغيا فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من

(١) سقط ما بين الحاصرين في ش . والشاعر هو ابن أحر الباهلي . وانظر المعنى على هامش الخزانة
 ٢١/٢ ، والكتاب ٣٤٣/١ . وهذا من تصيدة يذكر فيها جماعة من قومهم لحقوا بالشام ، فصار
 يراهم في النوم إذا أتى الليل . وقوله : « عباد » في رواية : « عمار » .

(٢) كذا في ط . وفي ز ، ش « كما » .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « ولذلك » .
 (٤) آية ١٨٥ سورة البقرة .

الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً . (وأما) ^(١) لو عرّيت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لمّا جاز حذف الحال على وجه .

ولم أعلم المصدر حذف في موضع . وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عند المرات فإمّا هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز .

- وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد . فإمّا حذفه إذا لم يرد فسائق .
لا سؤال فيه . وذلك كقولنا : أنطلق زيد؛ ألا ترى هذا كلاماً تاماً وإن لم تذكر معه شيئاً من القُضَلات، مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره . وذلك أنك لم تُردّ ^(٢) الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره .

حذف الفعل

١٠

حذف الفعل على ضربين :

- أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه . فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة . وذلك نحو زيدا ضربته ؛ لأنك أردت : ضربت زيدا، فلما أضمرت (ضربت) فسرتَه بقولك : ضربته . وكذلك قولك : أزيدا مررت به، وقولهم : المرأة تقول بما قتل به، إن سيفاً فسيّف، وإن خنجراً فخنجر؛ أي إن كان الذي قُتِل به سيفاً فالذي يُقتل به سيف . فكان وأسمها وإن لم تكن مستقلةً فإنها تُعتدّ اعتداد الجملة .
والآخرون تحذف الفعل وحده . وهذا هو غرض هذا الموضع .

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فإمّا » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لأن » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « لأنك » .

(٤) سقط في ز ، ش ، وثبت في ط .

(٥) أي لأنها ناقصة تحتاج إلى التلخيص .

وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به ^(١) . وذلك نحو قولك : أزيد
قام . فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ؛ لأنك تريد : أقام زيد ،
فلما أضمرته فسرته بقولك : قام . وكذلك ^(٢) (إذا السماء انشقت) و ^(٣) (إذا الشمس
كورت) و ^(٤) (إن أمرؤ هلك) و ^(٥) (لو أتم تملكون خرائن رحمة ربى) ونحوه ؛
الفعل فيه مضمر وحده ، أى إذا انشقت السماء ، وإذا كورت الشمس ، وإن
هلك أمرؤ ، ولو تملكون . وعليه قوله ^(٦) :

إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ بلغته فقام بفاس بين وُصليكَ جازر ^(٨)

أى إذا بلغ ابنُ أبى موسى ^(٩) . وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم
منصوب به ففيه فاعله مضمرا . وإن كان بعده المرفوع به فهو مضمر مجزأ من
الفاعل ؛ ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به . وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب
جميعا ؛ نحو قولهم : أما أنت منطلقا أنطلقتُ معك ^(١١) (تقديره : لأن كنت منطلقا
أنطلقتُ معك) لمحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت منطلقا ^(١٢) (وكهنت) مباشرة

(١) سقط في شه . (٢) سورة الانشقاق . (٣) آية ١ سورة التكوير .

(٤) آية ١٧٦ سورة النساء . (٥) آية ١٠٠ سورة الإسراء .

(٦) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي شه : « والفعل » .

(٧) أى ذى الرمة . وانظر الكتاب ٤٢/١ ، والخرقة ٤٥٠/١ ، والديوان ٢٥٣

(٨) يخاطب في هذا البيت نافته . وهو يدعو عليها أن يذبحها الجزار إذا بلغته بلالا ، إذ لا تكون
إليها به حاجة حينئذ ؛ لأن بلالا يغنيه برقه عن أن يرحل لأحد بعد . ولعل هو ابن أبى بردة بن أبى موسى
الأشعري ، قاضى البصرة وواليا فى العصر الأموى ، ومات سنة نيف وعشرين ومائة .

(٩) كذا في شه . وفي س ، ه ، ز ، ط : « غير » .

(١٠) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي شه : « مجزأ » .

(١١) سقط ما بين القوسين فى شه .

(١٢) كذا فى شه . وفي س ، ه ، ز ، ط : « فكرهت » .

(أن) الاسم فزيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل ومُصلِحةً للفظ لِتَقول مباشرة
(أن) الاسم . وعليه بيت الكتاب :

أبا خراشة أما أنت ذا نَقَر ^(١) فإِنَّ قَوِيَّ لم تاكلهم الضَّيْع

أى لأن كنت ذا نفر قويّ وشَدَدت ، والضَّيْع هنا السنة الشديدة .

فإن قلت : ^(٢) ارفع وانتصب (أنت منطلقاً) ؟

قيل : بـ ^(٣) (ما) ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب ، فعملت عمله من الرفع
والنصب . وهذه طريقة أبي عليّ وجلةً أصحابنا مِنْ قَبْلِهِ في أنَّ الشَّيْءَ إذا عاقب
الشَّيْءَ ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه . من ذلك الظرف إذا تعلق (بالمحذوف)
فإنه يتضمّن الضمير الذى كان فيه ، ويعمل ما كان يعمل : من نصبه الحال
والظرف . وعلى ذلك صار قوله : (فاه إلى في) من قوله : (كلته فاه إلى في)
ضامناً للضمير الذى كان في (جاعلاً) لمّا عاقبه . والطريق واضحة فيه مثبته .

حذف الحرف :

قد حُذِفَ الحرف في الكلام على ضريين : أحدهما حرف زائد على الكلمة ^(٧)
مما يجيىء لمعنى . والآخر حرف من نفس الكلمة . وقد تقدّم فيما مضى ذكر حذف
هذين الضريين بما أغنى عن إعادته . ومضت الزيادة في الحروف وغيرها .

-
- (١) هذا في أبيات للعباس بن مرداس في أبي خراشة خفاف بن ندية ، وكلاهما صحابي . وانظر
الكتاب ١ / ١٤٨ (٢) كذا في شه . وفي س ، ه ، ز ، ط : « فم » .
(٣) كذا في س ، ه ، ز . وفي شه : « بأما » . (٤) سقط هذا الحرف في شه .
(٥) كذا في شه . وفي س ، ه ، ز : « ومن » .
(٦) كذا في شه ، ط . وفي س ، ه ، ز : « بخنوف » .
(٧) في شه : « حرف زائد فيما على ... » .

فصل فى التقديم والتأخير .

وذلك على ضربين : أحدهما ما يقبله القياس . والآخر ما يسهله الأضطرار .
الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل الناصبه أخرى ؛ كضرب
(زيدا عمرو)^(١) ، وزيدا ضرب عمرو . وكذلك الظرف ؛ نحو قام عندك زيد ،
وعندك قام زيد ، وسار يوم الجمعة جعفر ، ويوم الجمعة سار جعفر . وكذلك الحال ؛
نحو جاء ضاحكا زيد ، وضاحكا جاء زيد . وكذلك الاستثناء ؛ نحو ما قام إلا زيدا
أحد . ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له . لو قلت : إلا زيدا قام القوم
لم يجر ؛ لمضارعة الاستثناء البذل ؛ ألا تراك تقول : ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد
والمعنى واحد . فلما جرى الاستثناء البذل امتنع تقديمه .

فإن قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه ، والبذل لا يصح تقديمه على
المبذل منه .

قيل : لما تجاذب المستثنى شَبَّان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه
بدلا خليت له منزلة وسيطة ؛ فقدم على المستثنى منه ، وأخر البتة عن الفعل الناصبه .
فأما قولهم : ما مررت إلا زيدا بأحدٍ فلانما تقدم على الباء لأنها (ليست هى)
الناصبه له ؛ إنما الناصب له على كل حال نفسُ مررت .

ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ؛ نحو قائم أخوك ، وفى الدار
صاحبك . وكذلك خبر كان وأخواتها على أممائها ، وعليها أنفيسها . وكذلك خبر

(١) كذا فى س ، ه ، ز . وفى ش : « زيد عمرا » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وسقط فى س ، ه ، ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : « تقدم » .

(٤) كذا فى س ، ز . وفى ش ، ط ، ه : « طلبت » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : « هى ليست » .

ليس ؛ نحو زيدا ليس أخوك ، ومنطلقين ليس أخواك . وإمتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفریقین : (البصريين والكوفيين)^(١) ، وترك لموجب القياس عند النظار والمتكلمين ؛ وقد ذكرنا ذلك في غير مكان .

و يجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبه ؛ نحو قولك : طمعا في برك زرتك^(٢) ، و رغبة في صلتك قصدتك^(٣) .

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ؛ نحو قولك : والطيايسة جاء البرد ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لا تستعملها^(٤) إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه ؛ نحو جاء البرد والطيايسة . ولو شئت لرفعت الطيايسة عطفًا على البرد . وكذلك لو تُركت والأسد لأكلك ، يجوز أن ترفع الأسد عطفًا على التاء . ولهذا لم يُجز أبو الحسن جثتك وطلوع الشمس أى مع طلوع الشمس ؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوع الشمس لم يُجز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك^(٥) . فلما ساوقت حرف العطف قبح والطيايسة جاء البرد ؛ كما قبح وزيد قام عمرو ؛ لكنه يجوز جاء والطيايسة البرد ؛ كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال^(٦) :

جمعت وفخشا غيبة ونيممة ثلاث خصال لست عنها بمعرو

(١) في ش : « الكوفيين والبصريين » . (٢) ش : « الناصب » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « معروفك » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « برك » .

(٥) انظر في هذا ص ٣١٣ من الجزء الأول .

(٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « إليك » .

(٧) هذا رأى ابن جنى . وجهود النحاة يمتنعون هذا أيضا . وراجع الأشموني في بحث المفعول معه .

(٨) أى يزيد بن الحكم التقي من قصيدة تقدم بعضها في ص ١٠٥ من هذا الجزء . وهو يعاتب

فيها ابن عمه . وانظر الموطن السابق .

ومما يبيح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلا متصرفا. فلا يجيز شحما تفقأت،
ولا عرقا تصببت. فأتا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخليل^(١)
أتهجر ليسل للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب^(٢)

فتقابل به برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

* وما كان نفسي بالفراق تطيب *

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم^(٣). وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛
ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقى، وتفقأ شحمى، ثم نقل الفعل، فصار
في اللفظلى، فخرج الفاعل في الأصل مميزا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل،
فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل.

فإن قلت : فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة
الحال في المعنى؛ نحو قولك : راكبا جئت، و﴿حُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ
مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٤).

قيل : الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة؛ كما كان المميز كذلك؛
ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي؛ كما أن أصل طبت به نفسا

(١) سقط في د، هـ، ز. وسقط «تلاه فيه» في ط.

(٢) يريد الخليل السعدى. وينسب إلى أعشى همدان. وتحمده كذلك مفردا في الضبح المميز ٣١٢
وقد ينسب إلى فيس بن معاذ الخوخ العامري. وانظر العين على هامش الخزانة ٣/٢٣٥، والكتاب
٨٨/١. (٣) في د، هـ، ز. : «أن».

(٤) كذا في ط. وفي ش، ز. : «رواية أبي العباس». ولو كان ما هنا : «فتقابل به» كان أجود.
والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن تليذ الزجاج. وأبو إسحق هو الزجاج إبراهيم بن السري.

(٥) سقط هذا الحرف في ش. (٦) ز. : «جاءكم» وهو تحريف.

(٧) في ز. : «إذا». (٨) آية ٧ سورة القمر. (٩) في ط. : «لا تكون».

(١٠) كذا في ش. وفي د، هـ، ز. : «التميز».

طابت به نفسى ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها . فأنما كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجارى بجرى الفاعل فى المعنى (وأنت^(١)) تقدمه على (كان) فنقول : قائما كان زيد ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها . فهذا فرق .

- وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل ؛ كضرب زيد .

وبعد فليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه . فأنما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء^(٢)) جميعا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معا ، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ . فهذا (لا ينتقض^(٣)) . لكنه على قول أبى الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده ، ولو كان كذلك لم يجوز تقديمه على المبتدأ^(٤) .

ولا يجوز تقديم الصلة^(٥) ولا شئ منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه ، ولا عطيف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذى هو تسيق على المعطوف عليه^(٦) ، إلا فى الواو وحدها ، وصلى قلته أيضا ؛ نحو قام وعمر زيدا . وأسهل منه ضربت وعمر زيدا ؛ لأن الفعل فى هذا قد استقل

- (١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فانت » .
- (٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « تقدمها » .
- (٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « تقدمه » .
- (٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « الابتداء والمبتدأ » .
- (٥) فى ط : « ما لا ينتقض » .
- (٦) فى شرح الرضى للكافية ٨٧/١ أن هذا قول سيويه وأبى حنبل وأبى الفتح بن جنى . وقد يكون هذا رأيه فى كتاب آخر . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « تقدم » .
- (٨) كذا فى ش ، ط . وسقط هذا الحرف فى ز .

بفاعله ، وفي قولك : قام وعمرو زيد ؛ اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام .
فأما قوله ^(١) ^(٢) :

ألا يا نخلَةً من ذات عِرْقٍ عليك ورحمة الله السلامُ

فحملته الجماعة على هذا ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله . وهذا وجه ؛
إلا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف . وهو أن يكون
(رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) . وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء ،
وخبره مقدم عليه ، وهو (عليك) ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا
عطف (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمرة
المرفوعة المتصل من غير تأكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على
المعطوف عليه . وقد جاء في الشعر قوله ^(٣) :

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهَادَى كِنَعَجَ المَسَلَا تَعْسُفَن رَمَلَا ^(٤)

وذهب بعضهم في قول الله تعالى : ﴿ فاستوى ^(٥) . وهو بالأفق الأعلى ﴾ إلى أن (هو)
معطوف على الضمير في (استوى) .

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « وأما » .

(٢) في الخزانة ١/ ١٩٣ : « قال شراح أبيات الجمل وغيرهم : البيت لا يعرف قائله . وقيل :
هو «الأحوص» ولبيت صلة في الخزانة في الموطن السابق . وقد كُتِبَ بالنخلَة عن المرأة .

(٣) أي عرين أبي ربيعة . وانظر شولهد البني على هامش الخزانة ٤/ ١٦١ ، والكتاب ١/ ٣٩٠ .
والكامل ٣/ ٢٠٣

(٤) بعده :

قَسَدَتْنِ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدِي . من عيسوثا حور المدام نَحْلَا ٢٠

ولا يوجد في الديوان من هذه المقطوعة بعد هذا البيت غيره . وفي الأغاني (الدار) ١/ ٦٨ : أبيات له
في جارية تسمى حيدة على هذا الروي .

(٥) آيتا ٦٠٧ سورة النجم .

- ومما يُضعف مُتقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام) ، والآخر الواء ؛ ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين ، وليس هذا (كإعمال^(١)) الأول أو الثاني في نحو قام وقعد زيد ؛ لأنك في هذا غير : إن شئت أعملت الأول ، وإن شئت أعملت الآخر . وليس ذلك في نحو قام زيد وعمرو ؛ لأنك لا ترفع عمرا في هذا إلا بالأول^(٢) .
- فإن قلت : فقد تقول في الفعلين جميعا بإعمال أحدهما البتة ؛ كقوله^(٣) :
- * كفاني ولم أطلب قليل^(٤) من المال *

- قيل : لم يجب هذا في هذا البيت لشيء يرجع إلى العمل اللفظي^(٥) ، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى ، وليس كذلك قام وزيد عمرو ؛ لأن هذا كذا حاله ومعناه واحد ، تقدم أو تأخر . فقد عرفت ما في هذا الحديث .

- ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شيء مما اتصل به . ولا يجوز تقديم الجواب على المحجب ، شرطا كان أو قسما أو غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم . فأما قولك أقوم إن تمت فإن قولك : أقوم ليس جوابا

- (١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « بجاإعمال » .
- (٢) انظر ما الفرق بين المثالين : قام وعمرو زيد ، وقام زيد وعمرو في هذا . وكان الواء في المثال الأول لم يظهر كونها للعطف لأنها المعطوف عليها وكانت بجانب العامل فاكتسبت عمله ، وفي الآخر تحضت للعطف ، وكان العمل للعامل الأول بوساطتها . وقد يكون الأصل هنا حذف (إلا) أي « بالأول » ويكون الأمر جاريا على ما يراه أن العمل للعامل مقدر كما نسب إليه في سر الصناعة .
- (٣) أي امرئ القيس . وانظر الخزانة ١/١٥٨
- (٤) صدره : * ولو أن ما أسى لأدنى مبيشة *
- (٥) سقط في د ، هـ ، ز .
- (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « أم » .

للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أى إن قت قت ، ودلت أقوم على قت .
ومثله أنت ظالم إن فعلت ؛ أى إن فعلت ظلمت ، لحذفت (ظلمت) ودل قولك :
(أنت ظالم) عليه .

فأنتما قوله :^(١)
^(٢)

فلم أرقه إن ينسج منها وإن يميت فطعمنة لا غس ولا بمغممر^(٣)

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينسج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب .
وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز . وذلك أن جواب
الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجازم —
وهو أقسوى من الجازم ، لأن عوامل الأسماء أقسوى من عوامل الأفعال —
لا يجوز تقديم ما انجز به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأجدر .
وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت . ووجه القول عليه أن الفاء في قوله :
(فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيهما كان فكأنه قال :
لم أرقه إن ينسج منها ؛ وقد علم أنك لم أفعل (نهي فعلت) ، وقد أنابوا فعلت عن
جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه في قوله :^(٧)

(١) في د : « وأما » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « قول الآخر » وهو زهير بن مسعود كما في اللسان (غس) ،

والنوادير ٧٠ ، وتهذيب الألفاظ ١٤٣ .

(٣) النس : الضعيف اللين . والمقعر : الجفعل الذي لم يجزب الأمور . وما هنا « غس » هو
ما في ش . وفي د ، ه ، ز : « غس » والفش — بضم الفسين — : الفاش ، ولا معنى له هنا .
وقوله : « لم أرقه » يريد الخليس بن وهب . كان زهير طعنه في غارة على قومه .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « محاجن » . (٥) في د ، ه ، ز : « تقدم » .

(٦) كذا في ز ، ش . وفي ط : « بمعنى ما فعلت » . (٧) أى رؤبة

يا حَكَمَ الوارث عن عبد الملك أوديتُ إن لم تحب حبَّ المعتنك^(١)

أى إن لم تحب أوديت . بفعل (أوديت) المقدمة دليلا على (أوديت هذه المؤخرة . فكما جاز أن تجعل فعلت دليلا على) جواب الشرط المحذوف ، كذلك جعل ففها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه . والعرب قد تجرى الشئ مجرى تقيضه ؛ كما تجر به مجرى نظيره ؛ ألا تراهم قالوا : جوعان ؛ كما قالوا : شعبان ، وقالوا : عليم ؛ كما قالوا : جهل ، وقالوا : كثر ما تقومون ؛ كما قالوا : قلما تقومون . وذهب الكسائى^(٢) فى قوله : إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها^(٣)

إلى أنه عدى (رضيت) بعل لما كان ضداً سينطت ، و سينطت مما يعدى بعل ، وهذا واضح . وكان أبو على يستحسنه من الكسائى^(٤) . فكأنه قال : إن ينج منها ينج غير مرقى منها ، وصار قوله : لم (أرقه) بدلا من الجواب ودليلا عليه .

(١) يريد الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان . وبين الشطرين بضعة أشطار فى الديوان . والمعتنك : البعير يصعد فى المانك من الرمل ، وهو المتعقد منه . ولا يقطعه البعير إلا بجهد ، والبعير قد يجبر حتى يقطعه ، ويتلطف لذلك . فهو يقول : إن لم تجهد فى موزنى وتحمل لذلك وتلطف فقد حق فى المسلاك . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، ه ، ز .

(٣) ذلك أن جوعان فعلة جاع على فعل — بفتح العين — وفعلان قياس فى الوصف من فعل بكسر العين كشيء ، وإنما قياس الوصف من جاع جاع ، ولكن جاء الوصف على وزن ضده وهو شعبان . فقول : جوعان .

(٤) كأنه يريد أن (علم) بابه أن يكون على فعل -- بضم العين -- لكونه غريزة كما يقال حلم ؛ ولكه حمل على جهل بخفاء على فعل -- بكسر العين -- وجهل جاء هكذا حملا على حرد . وانظر الكتاب ٢٢٥/٢

(٥) يريد أن نون التوكيد دخلت فى « قلما تقومون » لما فى « قلما » من النون الشبيهة بالتهى . وقد حمل « كثر ما » على « قلما » فأكد معها . وانظر ابن يعيش ٤٣/٩

(٦) انظر ص ٣١١ من هذا المزمع .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « على » . وفى ه ، ط : « عن » .

فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب . وإن كنا تركنا منها شيئا فإنه معلوم الحال ، ولاحق بما قدمناه .

وأما الفروق والفصول فملومة المواضع ^(٢) أيضا .

فإن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي ، وهو دون الأثرل ؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف ؛ نحو قولك : كان فيك زيد راغبا ، وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ نحو قول الفرزدق :

فلما للصلاة دعا المنادى نهضت وكنتُ منها في غرور ^(٣)
وسترى ذلك .

ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما .
(وعلى الجملة فكلمتا ازداد الجزاء انصالا قوى قبح الفصل بينهما) ^(٤)

فإن الفصول والتقديم والتأخير قوله :

فقد والشك بيني لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح ^(٥)

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « الفرق » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « المواضع » .

(٣) هذا من غزل قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك . وقد ذكر أنه زاره طيف محبوبته في المنام . وهو يقول فيه قبل هذا البيت :

فبت معاتقا أرنو وأرقى وسمرات على كفلى ونير
وربتا في الرداء معا كأننا لنا ملك الخورق والسدير

(٤) قوله : (نهضت) أى هبت من نومي وأيقظني أذان القمر . وقوله : « وكنتُ منها في غرور » أى كان مناعه بحبوبيته في الحلم فكان ذلك باطلا . وانظر المديوان ١/ ٣٤٩ . والفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه مبنى على أن « لما » اسم بمعنى حين ، مضاف إلى جملة « دعا المنادى » والعامل فيه « نهضت » .
(٥) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٥) انظر ص ٣٣٠ من الجزء الأثرل .

أراد : فقد بين لي صُرد يصبح يوشك فراقهم ، والشك عناء . فقيه من الفصول ما أذكروه . وهو الفصل بين (قد) والفعل الذى هو بين^(١) . (وهذا) قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال ؛ ألا تراها تُعْتَدُ مع الفعل كالجُزء منه . ولذلك دخلت اللام المراد بها تأكيد الفعل على (قد) في نحو قول الله تعالى : ﴿ ولقد أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ ولقد علموا لَمَنْ اشْتَرَاهُ ﴾ وقوله : ولقد أجمع رجلٌ بها حذر الموت وإني لفرود^(٢)

وفصل بين المبتدأ الذى هو الشك وبين الخبر الذى هو عناء بقوله : (بين لي) ، وفصل بين الفعل الذى هو (بين) وبين فاعله الذى هو (صُرد) بخبر المبتدأ الذى هو (عناء) ، وقدم قوله : (يوشك فراقهم) وهو معمول (يصبح) ويصبح صفة لصرد على صرد ، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ؛ ألا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل وَرَد من موضع كذا ؛ لأنك تريد : هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا . وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها ، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ، لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه . ولذلك لم يجز قولك : القتال زيدا حين تأتى ، وأنت تريد : القتال حين تأتى زيدا .

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فهذا » .

(٣) آية ٦٥ سورة الزمر . (٤) آية ١٠٢ سورة البقرة .

(٥) أى عمرو بن معد يكرب الزبدي . وانظر الحاشية بشرح التبريزي (التجارية) ١ / ١٧٦ ، ومعاني ابن قتيبة ٤٩ .

(٦) « أجمع رجلٌ بها » الضمير في (بها) يعود إلى فرسه . يريد أنه يضم رجله عليها ، يستند برجلها ويستعنها . يريد أنه يحجم ويفرز في الحرب إذا كان في الفرار الحزم والنجاة . وليست الشجاعة أن يحمل الرجل نفسه على الهلكة . وانظر شعره في الموطن السائف .

(٧) كذا في ز . وفي ش : « كما » .

فتى رأيت الشاعر^(١) قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قببحها ، وانخراق
الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلّ من وجه على جورهِ وتعسفهِ ،
فإنه من وجه آخر مؤذّن بصياله ونمطه^(٢) ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ،
ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته . بل مثله في ذلك عندي مثل
تجري الجُوح بلا خِام ، ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام . فهو وإن كان
ملوبا في عُنْفِه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته^(٣) ؛ ألا تراه لا يجهل
أن لو تكفّر في سلاحه ، أو أعصم^(٤) بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن
المُلحاة ؛ لكنّه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالا بقوة طبعه ،
ودلالة على شهامة نفسه . ومثله سواء ما يحكى عن بعض الأجراد أنه قال : أيرى^(٥)
البخلاء أننا لا نجد بأموالنا ما يجدون بأموالهم ، لكنا نرى أن^(٦) في البناء بإفناقها عوضا^(٧)
من حفظها (بإمساكها) . ونحو منته قولهم : تجوع الحُرّة ولا تأكل بشديها^(٨) ،
وقول الآخر^(٩) :

لا خير في طمع يُدنى إلى طمع
وُغفّة من قوام العيش تكفّني

- (١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) يقال : تخط الفحل : هدر وثار . ونمط : تكبر .
(٣) أى دخل في سلاحه وتغلّى به واستتر . (٤) في ز : « اعصم » . والاعتصام والإعصام
بمعنى واحد . (٥) الملحاة : الوم ، وهو مقفلة من لحوت الومد : قشرته . (٦) كذا في ش .
وفي د ، ه ، ز ، ط : « شهومة » . (٧) كذا في ش ، ز ، ط . وفي ج : « يرى » .
(٨) سقط في ز ، ط . (٩) سقط في ج . وفيها : « عوض » .
(١٠) كذا في ش . وفي د ، ز ، ط : « وإسّاكها » .
(١١) هو عروة بن أذينة . وانظر مجموعة المعاني ٦٨ ، والأغانى ١٦٤/٢١ وفيها :
* وغير من كفاف العيش يكفّني *
- وفي أمالى المرتضى هذا البيت في ضمن أبيات ثابت قطنة . والطبع : العيب . والغفّة : ما يتبلغ به
وبقنات . وقوله : « قوام » في ج : « جباب » والصباب : البقية .

فاعرف بما ذكرته حال ما يرد في معناه، وأن الشاعر إذا أورد منه شيئا فكانه
لأنسه بعلم غرضه وسُفُو مراده لم يرتكب صعبا، ولا جشيم إلا أَمْأ^(١)، وافق بذلك
قابلا له، أو صادف غير آئس به، إلا أنه هو قد استرسل وانثقا، وبخى الأمر على أن
ليس ملتبسا .

ومن ذلك قوله :

فأصبحت بعد خطِّ بهجتها كأنَّ قفرا رسوما قلبا^(٢)

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأنَّ قلبا خطَّ رسوما . ففصل بين المضاف الذى
هو (بعد)، والمضاف إليه الذى هو (بهجتها) بالفعل الذى هو (خطَّ) وفصل أيضا
بخطِّ بين (أصبحت) وخبرها الذى هو (قفرا)، وفصل بين كأنَّ واسمها الذى هو (قلبا)
باجنبيين : أحدهما قفرا، والآخر : رسوما؛ ألا ترى أن رسوما مفعول خطَّ الذى
هو خبر كأنَّ، وأنت لا تجيز كأنَّ خبرا زيدا آكل . بل إذا لم تجز الفصل بين الفعل
والفاعل على قوَّة الفعل في نحو كانت زيدا الحمى تأخذ كان ألا تجيز الفصل بين
كأنَّ واسمها بمفعول فاعلها أجدر .

نعم، وأغلظ من ذا أنه قدَّم خبر كأنَّ عليها وهو قوله : خطَّ . فهذا ونحوه ممَّا
لا يجوز لأحد قياس عليه . غير أن فيه ما قدَّمنا ذكره من سمو الشاعر وتغطُّفه^(٣)،
وبأوه، وتعجُّفه^(٤) . فاعرفه واجتنبه .

ومن ذلك بيت الكتاب :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه^(٥)

وحديث ما فيه معروف، فلندعه ولنعدَّ عنه .

(١) هو البسير، والبين من الأمر . (٢) سقط في د، ه، ز . (٣) ورد البيت في اللسان
(خطط) غير ممزق . (٤) في ش : «رسوما» . (٥) سقط في ز . (٦) في ش : «تأخذه» .
(٧) كذا في ش . وفي د، ه، ز : «أخرى» . (٨) سقط هذا الحرف في د، ه، ز .
(٩) التنطرف : التكبر . والبالر : الفخر . والتعجرف : الإقدام في هوج وعدم المبالاة .
(١٠) انظر ص ١٤٦ من الجزء الأول .

وأما قول الفرزدق :

إلى ملك ما أتمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره^(٢)

فإنه مستقيم ولا خبط فيه . وذلك أنه أراد : إلى ملك أبوه ما أتمه من محارب ،
أى ما أم أبيه من محارب ، فقدم خبر الأب^(٣) عليه ، وهو جملة ، كقولك : قام أخوها
هند ، ومررت بفلاهما^(٤) أخواك .

وتقول على هذا : فضته محرقة سرجها فرسك ؛ تريد : فرسك سرجها فضته محرقة ،
ثم تقدم الخبر على صورته ، فيصير تقديره : سرجها فضته محرقة فرسك ، ثم تقدم خبر
السرج أيضا عليه فتقول : فضته محرقة سرجها فرسك . فإن زدت على هذا شيئا
قلت : أكثرها محرق فضته سرجها فرسك ، أردت : فرسك سرجها فضته أكثرها
محرق ، فقدمت الجملة التي هي خبر عن الفضة عليها ، ونقلت الجمل عن مواضعها
شيئا فشيئا . وطريق تجاوز هذا والزيادة في الأسماء والموائد واضحة . وفي الذى
مضى منه كاف بإذن الله .
فأما قوله :

معاوى لم ترع الأمانة فارعا^(٧) وكن حافظا لله والدين شاكر

فإن (شاكر) هذه قبيلة . أراد : لم ترع الأمانة شاكر فارعا ، وكن حافظا لله والدين .
فهذا شيء من الاعتراض . وقد قدمنا ذكره ، وعلة حسنه ، ووجه جوازه .

(١) فى د ، ه ، ز : « فأما » .

(٢) من قصيدته فى مدح الوليد بن عبد الملك . فى الديوان طبع أربعة ص ٢٢٠ : « أبوها » .
وهو المناسب لقوله بعد :

ولكن أبوها من راحة ترتقن بإيامه قيس على من تغافره

(٣) سقط حرف اللط فى ش . (٤) فى د ، ه ، ز : « الأم » وما هنا فى ش ، ط .

(٥) كذا فى ش . وفى به : « بفلاهما » وفى ز : « بفلاهما » .

(٦) فى ز : (أر) . (٧) انظر ص ٣٣٠ من الجزء الأول .

وأما قوله^(١) :

يوما تراها كمثل أردية العَصْبِ - يَوما أديمها نَيْلًا^(٢)

لأنه أراد : تراها يوما كمثل أردية العَصْبِ، وأديمها يوما آخر نَيْلًا . ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله ، وهو (ها) من تراها .

وهذا أسهل من قراءة مَنْ قرأ^(٣) ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ .

إذا جعلت (يعقوب) في موضع جر ، وعليه تَلَقَّاهُ القوم من أنه مجرور الموضع . وإنما^(٤)

كانت الآية أصعب مأخذًا من قبيل أن حرف العطف منها الذي هو الواو نائب

عن الجائز الذي هو الباء في قوله (بإسحاق) ، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون

في قوة العامل قبله ، وأن يلى من العبد ما كان الأول يليه ، والجائز لا يجوز فصله

من مجروره ، وهو في الآية قد فصل بين الواو ويعقوب بقوله (ومن وراء إسحاق) .

والفصل بين الجائز ومجروره لا يجوز ، وهو أقرب منه بين المضاف والمضاف إليه .

وربما فرد الحرف منه بخفاء منفورا عنه ؛ قال :

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق وليس إلى منها التزول سنبيل^(٥)

(١) أى الأعنى . وانظر اللسان (نفل) ، والصبح المثير ١٥٥ .

(٢) من قصيدته في مدح سلامة ذى فائس التى أتوها :

إنت محلا وإن مر محلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

وقيل الشاهد :

والأرض حمالة لما حمل الله وما إنت ترة ما فضلا

والعصب : ضرب من البرود . والتفل : وصف ؛ من نفل إذا فسد ، ونفل وجه الأرض تَهشمه من الجدوبة .
يريد أن الأرض في أيام الربيع تزدها بالنبات والأزهار ، وفي غيره يجف أديمها ويبس .

(٣) آية ٧١ سورة هود . وقراءة فتح باء يعقوب قراءة ابن عامر وحسنة وحفص . وقرأ
الباقون بالرفع . (٤) سقط في د ، هـ ، ز ، ط .

(٥) كذا في ش ، ز ، وفى ط : « الجار » .

(٦) أى انقرد . وقوله « هـ » أى من المجرور . وفى ط : « رد » .

(٧) خلقاء أى ، إساء ، وهى صفة لمخدوف وهو محذوف . ويريد بالشاهق بجلا حالًا .

ففصل بين حرف الجز ومجروره بالظرف الذى هو (منها) وليس كذلك حرف العطف
فى قوله :

* ... ويوما أديهما نِفلا *

لأنه عطف على الناصب الذى هو (ترى) فكأن الـ او أيضا ناصبة ، والفصل بين
الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجز ومجروره .
وليس كذلك قوله :^(٢)

فصلقنا فى مُراد صلقة وصداء ألحقتهم بالثلث^(٣)

(فليس منه) لأنه لم يفصل بين حرف العطف وما عطفه ، وإنما فيه الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذى هو (صلقة) وفيه أيضا الفصل بين
الموصوف الذى هو (صلقة) وصفته التى هى قوله (ألحقتهم بالثلث) بالمعطوف^(٤)
والحرف العاطف أعنى قوله : وصداء ، وقد جاء مثله ؛ أنشدنا :^(٥)

أمرت من الكنان خيطا وأرسلت رسولا إلى أخرى جرياً يعينها
أراد : وأرسلت إلى أخرى رسولا جرياً .

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « تراها » .

(٢) أى ليد . وانظر اللسان (ظل) و (صلق) ، والديوان .

(٣) من نصيبته التى أولها :

وبعد الشاهد : إن تقوى ربنا خير قتل وبإذن الله ربى وبجمل

ليلة العرقوب لما غامرت بجعفر تدعى ورهط ابن شكل

يقال : سلق بن فلان بنى فلان : أوقع بهم وقعة منكزة . ومراد وصداء : قتلان . والثلث : الهلاك .

ويوم العرقوب : من أيام العرب ؛ كما فى ياقوت . وانظر الديوان ١٤ / ٢

(٤) كذا فى ز ، ط . وسقط ما بين القوسين فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « عاطفة » وهو تحريف عن « عاطفه » على صيغة الفعل

من المقابلة . (٦) فى د ، هـ ، ز : « بالثلك » كما تقدم فى البيت وهو تحريف كما سبق .

(٧) فى د ، هـ ، ز : « أنشدناه » . والجري : الرسول لجريه فى أداء رسالته .

والأحسن عندى فى يعقوب من قوله — عتر اسمه — : (ومن وراء إسحاق يعقوب) فيمن فتح أن يكون فى موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله (فبشّرناها بإسحاق) أى وآتيناهما يعقوب . فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجاز والمجرور . فأعبر به .

فأما قوله :

فليست خراسان التى كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

خديشه طريف . وذلك أنه — فيما ذكر — يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسداً ، وكان أسد وليها بعد خالد (قالوا فكأنه ^(١)) قال : وليست خراسان بالبلدة التى كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها (ففى ^(٢)) كان على هذا ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعدها التى هى (أسد أميرها) خبر عنها . ففى هذا التتريل أشياء : منها ^{١٠} الفع ل بين اسم كان الأولى وهو خالد ، وبين خبرها الذى هو (سيفاً) بقوله (بها أسد إذ كان) فهذا واحد .

وثان : أنه قدم بعض ما (إذ) مضافة إليه وهو أسد عليها . وفى تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا يخفاء به ولا ارتياب . وفيه أيضاً أن (أسد) أحد جزأى الجملة المقررة للضمير على شريطة التفسير أعنى ما فى ^{١٥} كان منه . وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده . ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير ، ولما سماه الكوفيون الضمير المجهول ^(٤) .

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فقالوا كأنه » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « وفى » .

(٣) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز .

(٤) فى الفنى (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة) : « ضمير المجهول » .

- فإن قلت : فقد قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١)
 فقدم (إذا) وهي منصوبة بـ «شاخِصَةٌ» ، وإنما يجوز وقوع المفعول بحيث يجوز
 وقوع العامل ، فكأنه على هذا قال : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ هِيَ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٢)
 (هي) ضمير القصة ، وقد ترى كيف قدرت تقديم أحد الجزأين اللذين يفسرانهما
 عليها ، فكما جاز هذا (فكذلك يجوز) أيضا أن يقدم (أسد) على الضمير في (كان) ^(٣)
 وإن كان أسد أحد جزأى تفسير هذا الضمير .

قيل : للفرق أن الآية إنما تقدم فيها الظرف المتعلق عندك بأحد جزأى تفسير ^(٤)
 الضمير وهو شاخِصَةٌ ، والظرف مما يتسع الأمر فيه ولا تضيق مساحاة التعذر ^(٥)
 له بأن تعلقه بمحذوف يدل عليه شاخِصَةٌ أو شاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ؛ كما ^(٦)
 تقول في أشياء كثيرة : ﴿ فَإِذَا تُفْعَلُ فَعُلَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٧)

(١) آية ٩٧ سورة الأنبياء .

(٢) كذا في الأصول التي بيدي . والمقام يقتضى بحذفها .

(٣) كذا في ش . وفي ز : « فكذلك ليحجزن » . وفي ط : « كذلك فليحجزن » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « يقدم » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « هي » وفي ط : « وهو هي » .

(٦) سقط هذا اللفظ في ش . وعليه يقرأ « ينفع » بالبناء للفعول .

(٧) في د : « ساحة » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « العذر » .

(٩) في ز : « تدل » .

(١٠) كذا في ش ، ز . وفي ط : « أي » .

(١١) آية ١٠١ سورة المؤمنین . وهو يريد أن (إذا) في الآية نصبها ما في الجواب (فلا أنساب

بينهم) وقد تقرر أن (لا) لها التصدير فلا يعمل ما بعدها غيا قبلها . والسند في ذلك أن (إذا) ظرف
 ينوسع في أمره .

وقوله: ﴿هَلْ نَدْرِكُ عَلَى رَجُلٍ يَنْبَشِكُمْ إِذَا مَرْزَقْتُمْ كُلَّ مَرْزَقٍ إِنَّكُمْ لَعَنِ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(١)
وقول الشاعر:^(٢)

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبَسَ الْفَقَا وَاللَّهَازِمَ
فِي مَنْ كَسَرَ إِيَّكَ .

- وأما البيت فإنه قدّم فيه أحد الجزأين البتّة، وهو أسد . وهذا ما لا يُسمع به،
(ولا يُطوى كَشَحْ) عليه . وعلى أنه أيضا قد يمكن أن تكون (كان) زائدة
فيصير تقديره : إذ أسد أميرها . فليس في هذا أكثر من شيء واحد، وهو ما قدّمنا
ذكره من تقديم ما بعد (إذ) عليها وهي مضافة إليه . وهذا أشبه من الأول ؛
ألا ترى أنه إنما تقي على خراسان إذ أسد أميرها ؛ لأنه إنما نُفِصِلَ أيام خالد المتقضية
بها على أيام أسد المشاهدة فيها . فلا حاجة به إذا إلى (كان) ؛ لأنه أمر حاضر
مشاهد . فإما (إذ) هذه فتعلّق بأحد شيئين : إما بليس وحدها، وإما بما دلّت
عليه ن غيرها، حتى كأنه قال : خالفت خراسان إذ أسد أميرها حالها التي كانت
عليه لها أيام ولاية خالد لها ؛ على حدّ ما تقول فيما يضمّ للظروف (لتتناولها)^(٦)
وتصل (إليها) .

- ١٥ (١) آية ٧ سورة سبأ . وهو يريد كما سبق في الآية السابقة أن الجواب (إنكم لعن خلق جديد)
لا يصلح للعمل في (إذا) لأن (إن) لها الصدر أيضا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ والمذر هو ما سبق .
(٢) هذا من أبيات سيويه الخمين التي لا يعرف قائلها . وقوله : « أرى » بضمّ الهمزة ؛ أي
أطلق . واللهازم : عروق الفقهاء . ومعنى عبد الفقهاء واللهازم أن من ينظرهما يبين عيوبه ولزومه . وانظر
الكتاب ١/ ٧٢٤ ، والخزانة ٤٠٣/ ٤ (٣) س ، ه ، ز : « مما » .
(٤) كذا في ز . وفي ش : « يطوى كشحا »
(٥) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز . س . ر . حال .
(٦) سقط في ش . (٧) كذا في ز . وفي ش : « يضم » .
(٨) كذا في ز . وفي ش : « ليتناولها ويصل » .

فإن قلت : فكيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف وليس فيها تقدير حدث ؟^(١)

قيل : جاز ذلك فيها ، من حيث جاز أن ترفع وتنصب ، وكانت على مثال الفعل ، فكما عملت الرفع والتنصب وإن عريت من معنى الحدث ، كذلك أيضا تنصب الظرف لفظا^(٢) (كما عملت الرفع والتنصب لفظا^(٣)) ، ولأنها على وزن الفعل . وعلى ذلك وجه أبو علي قول الله سبحانه : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾^(٤) لأنه أجاز في نصب (يوم) ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون متعلقا بنفس (ليس) من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي . وقال لي أبو علي رحمه الله يوما : الظرف يتعلق بالوهم مثلا . فأتينا قول الآخر :

نظرتُ وشخصي مطلع الشمس ظلُّه إلى الغرب حتى ظلُّه الشمس قد عقل

فقيل فيه : أراد نظرت مطلع الشمس وشخصي ظلُّه إلى الغرب ، حتى عقل الشمس ظلُّه أي حاذاها ؛ فملي هذا التفسير قد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ وخبره ، وقد يجوز ألا يكون فصل ، لكن على أن يتعلق مطلع الشمس بقوله : إلى الغرب ، حتى كأنه قال : شخصي ظلُّه إلى الغرب وقت طلوع الشمس ، فيعلق الظرف بحرف الجزاء خبرا عن الظل ؛ كقولك : زيد من الكرام يوم الجمعة ، فيعلق الظرف بحرف الجزاء ، ثم قدم الظرف لجواز تقديم ما يتعلق به إلى موضعه ؛ ألا تراك تميز أن تقول : شخصي إلى الغرب ظلُّه ، وأنت تريد : شخصي ظلُّه إلى الغرب . فملي هذا تقول : زيد يوم الجمعة أخوه من الكرام ، ثم تقدم فنقول : زيد من الكرام يوم الجمعة أخوه . فاعرفه .

(١) كذا في شه . وفي هـ ، هـ ، ض : « الظرف » . (٢) كذا في شه . وفي هـ ، هـ ، ض : « وكذا » .
(٣) سقط ما بين القوسين في شه . (٤) آية ٨ سورة هود . (٥) لم يأت في شه ، د ، هـ ، ز ، ط بقية الأوجه . وذلك أنه لا يتعلق غرضه إلا بما ذكره . وفي ج : « القول الثاني : بما دلت عليه من معنى . والثالث : بصرف » وقوله : « من معنى » يريد معنى الانتفاء . (٦) سقط في هـ ، هـ ، ز .
(٧) هـ ، ط : « فصلا » . (٨) وذلك أن يحاذي صاحب الظل الشمس فتكون غير حائلة عنه ، وذلك في الزوال إذا قام قائم الظهيرة . وتراه متى الفعل ، ورد في اللسان والقاموس لأزما .

وقال الآخر :

أيا بن أناس هل يمينك مطلق^(١) نداها إذا عُدَّ الفِعال شِمالها^(١)

أراد : هل يمينك شِمالها مطلق نداها . فـ (بها) من (نداها) عائد إلى الشِمال لا اليمين ، والجملة خبر عن يمينها^(٢) .

وقال الفرزدق :

مُلوِكٌ يبتنون توارثوها مُرادقها المَقاول والقِباب^(٣)

أراد : ملوك يبتنون المَقاول والقِباب ، توارثوها مُرادقها . فقوله : « يبتنون المَقاول والقِباب » صفة للملوك^(٤) . وقوله : « توارثوها مُرادقها » صفة ثانية للملوك ، موضعها التأخير ، فقَدِّمها وهو يريد بها موضعها ؛ كقولك : مررت برجل مكَّيَّها مارَّ بهند ، أى مارَّ بهند مكَّيَّها ؛ فقَدِّم الصفة الثانية وهو معتقد تأخيرها . « ومعنى يبتنون المَقاول » أى أنهم يصططعون المَقاول ويبتنونهم ؛ كقول المولِّد :

بني الرجال وغيره بني القُرى شَتَّان بين قُرى وبين رجال

وقوله : « توارثوها » أى توارثوا الرجال والقِباب . ويموز أن تكون الهاء ضمير المصدر ؛ أى توارثوا هذه الفَعَلات .

- ١٥ (١) « أيا بن أناس » كذا في شر . وفي جـ : « إياس » في مكان « أناس » وفي د ، هـ ، ز ، ط : « أنا بن أناس » . (٢) كذا في الأصول التي بيدي . يريد بين الشمال . والأولى : « يمينك » . (٣) قبله أزل القصيدة :

أنا ابن العاصمين بنى تحميم إذا ما أعظم الحدثنان نابا

نماني كل أسيد دارمي أغرّ ترى لقيته حجابا

- ٢٠ وانظر القائض طبع أوربة ٤٥١ . والمَقاول : جمع المَقول ، بكسر الميم وسكون القاف ؛ وهو كالقيل : الملك على قومه يكون دون الملك الأعظم .

(٤) كذا في شر ، ط . وفي ز : « للوك » . (٥) كذا في ط . وفي شر ، ز : « للوك » .

فأتما ما أنشد أبو الحسن من قوله^(١) :

لسنا كن حلت إياي دارها تكرت تقرب حبها أن يُحصدا

فمعناه : لسنا كن حلت دارها ، ثم أبدل (إياي) من (من حلت دارها) فإن حلتها على هذا كان لنا ؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض ، فخرى ذلك في فساد مجرى قولك : مررت بالضارب زيد جعفرًا . وذلك أن البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه ، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية ! هذا خطأ في الصناعة . وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت) فنصبت به الدار ، فصار تقديره : لسنا كن حلت إياي ، أى كإياي التي حلت ، ثم قلت من بعده : حلت دارها . فدل (حلت) في الصلة على (حلت) هذه التي نصبت (دارها) .

ومثله قول الله سبحانه : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ (أى يرجعه يوم تبلى السرائر) فدل « رَجْعِهِ » على يرجعه . ولا يجوز أن تعلق « يوم » بقوله « لقادر » لثلاثي يصغر المعنى ؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال على رجوع البشر وغيرهم . وكذلك قول الآخر^(٢) .

(١) أى الأعشى ، وكان قومه أغاروا على سواد العراق ، وهو في سلطان كسرى ، فنضب كسرى وطلب منهم رهائن ، فأبى قومه ذلك . ويذكر الأعشى في هذه القصيدة أنهم بدوا يستنزلون ، وليسوا كما يباد الذين أقاموا في تكريت — وهو بلد على دجلة — فهاجروا الزرع والحراث ورضوا بالهوان . ويقول في مطلع خطابه لكسرى بعد غزل القصيدة :

من مبلغ كسرى إذا ما جاءه عنى مآلك مخمشات شردا
آليت لا نعطيه من أبناشنا رهنا لنفسهم كن قد أفسدا

وقوله : « كن حلت » يروى : « كما حلت » وانظر الصبح المنير . ١٥ وما بعدها ، واللسان (من) .
(٢) آيتا ٨ ، ٩ سورة الطارق . (٣) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .
(٤) في د ، ه ، ز : « قوله » .

ولا تحسبن القتل محضا شربته نزارا ولا أنك النفوس استقرت^(١)

ومعناه : لا تحسبن قتلك نزارا محضا شربته ؛ إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه ؛ ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت (نزارا) في صلة المصدر الذى هو (القتل) . وقد فصلت بينهما بالمفعول الثانى الذى هو (محضا) ، وأنت لا تقول : حسبت ضربك جميلا زيدا وأنت تقدره على : حسبت ضربك زيدا جميلا ؛ لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي . فلا بد إذا من أنت تضمير لنزار ناصبا يتناوله ، يدل على قوله : (القتل) أى قتلت نزارا . وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر .

وذا كرت المتنبى شاعرنا نحوا من هذا ، وطالبته به فى شيء من شعره ، فقال : لا أدري ما هو ، إلا أنك الشاعر قد قال :

١٠

* لستأكن حلت إباد دارها *^(٢)

البيت . فمجيئ من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له^(٣) حتى أورد ما هو فى معنى البيت الذى تعقبته عليه من شعره . واستكرت ذلك منه . والبيت قوله : وفاؤكما كالربيع أشجاء طائفة بأن تسفيدا والدمع أشفاء ساجدة^(٤) وذكنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه ؛ فإن الأمر يذكرك للأمر .

١٥

(١) المحض : اللبن الخالص لادخلة فيه . ونزار : القليلة التى أبوها نزار بن معد .

(٢) سقط هذا الحرف فى ش . (٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « جعلت » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى ز :

* تكريت تمنح حيا أن يحصدا *

(٥) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز :

ز : « تعقبه » . (٧) فقوله : « بأن تسفيدا » متعلق بقوله : « وفاؤكما » وكان صاحبا عاهدا . هل أن يسعد باليكاء عند ريع الأحبة . فيقول : وفاؤكما بذلك كالربيع . وذلك أن أبته على الحزن الدارس منه ، ولذلك بكأوهما لم يكن يسكب الدموع فكان أشجى كالربيع .

انظر فى شرح البيت وما قبل فيه العكبرى (بولاق ٢/٢٥٤) ، وأمالى ابن الجبرى (١/١٩٤) .

٢٠

وَأَنشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ لِلْكَلْبِيِّ :

كَذَلِكَ تَلَكَّ وَكَالْتَاظِرَاتِ صَوَاحِبَهَا مَا يَرَى الْمِسْحَلُ^(١)

أَيُّ وَكَالْتَاظِرَاتِ مَا يَرَى الْمِسْحَلُ صَوَاحِبَهَا . فَإِنْ حَمَلَتْهُ عَلَى هَذَا رَكِبَتْ قَبِجَ الْفَصْلِ .
فَلَا بَدَّ إِذَا أَنْ يَكُونُ « مَا يَرَى الْمِسْحَلُ » مَحْمُولًا عَلَى مَضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
« النَّاظِرَاتِ » أَيُّ نَظَرْنَ مَا يَرَى الْمِسْحَلُ .

وَهَذَا الْفَصْلُ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَا أَوْصَلْنَاهُ
بِمَا تَقَدَّمَ لَنَا فِيهِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي ظَاهِرِهِ . وَسَتَفْرَدُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فَصْلًا
بِإِذْنِ اللَّهِ .

وَأَنشَدُوا :

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ دَقُّ بِالْجِجَامِ^(٢)

أَيُّ كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ حَمَارٌ دَقُّ بِالْجِجَامِ . وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ قَبِيحٌ كَثِيرٌ ؛ لَكِنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ^(٣)
ذِي الرِّمَّةِ :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَيْنَ إِغَالَهَقْ بِنَا أَوَانِحَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْقَرَارِيحِ^(٤)

(١) « تَلَكَّ » فِي : « تَيْك » . وَالْمِسْحَلُ : جَانِبُ الْحِجْيَةِ ، وَهُوَ مَوْطِنُ الشَّيْبِ .

(٢) كَذَا فِي ش . وَفِي : ه ، ز ، ط : « الْمَحْمُولُ » .

(٣) كَذَا فِي ش . وَفِي ز ، ط : « أَنَّهُ وَمَلْنَا » . (٤) انْظُرِ الْعَيْنِ ٣ / ٨٠ .

(٥) سَقَطَ فِي ش ، ط . وَتَبَتِ فِي : ه ، ز ، ط .

(٦) كَذَا فِي : ه ، ز ، ط . وَفِي ش ، ط : « قَوْلُهُ » .

(٧) هَذَا فِي وَصْفِ الْإِبِلِ . وَالْإِبْقَالُ : الْإِبْعَادُ فِي الْأَرْضِ . وَأَرَادَ بِهِ شِدَّةَ السَّيْرِ ، وَالْمَيْسُ :

شَجَرٌ تَتَخَذُ مِنْهُ الرِّجَالُ ، وَأَرَادَ بِهِ الرِّجْلَ . وَالْقَرَارِيحُ : صَغَارُ الدَّجَاجِ . يَرِيدُ أَنْ رَحَالَهُمْ جَدَدٌ وَقَدْ طَالَ
السَّيْرُ فَيَبْغِضُ الرِّجْلَ يَحْكُ بَعْضًا فَيَكُونُ لَهُ صَوْتٌ يَشْبَهُ صَوْتِ الْقَرَارِيحِ . وَانْظُرِ الْكِتَابَ ١ / ٩٢ ، وَالْخُرَافَةَ

(١) أى كَأَن أصوات أوانحر الميس من إيفالهن بنا أصوات الفراعيم .
وقوله :^(٢)

سَما خُطَّ الكُتَّابُ بِكُفِّ يَوما يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أو يَزِيلُ
(أى بِكُفِّ يَهُودِيٍّ) .^(٣)

وقوله :

هَما أَخَوا في الحرب مَن لا إِخالَه إذا خَافَ يَوما نَبْؤُهُ فِدْما هَبَّ^(٤)
إِى هَما أَخَوا مَن لا إِخالَه في الحرب ، فَعَلَّقَ الظُّرْفُ بِما في (أخَوا) من مَعنى
الْفعل ؛ لأن مَعنَاهُ : هَما يَنْصُرانِهِ وَيَعَاوَنانِهِ .

وقوله :^(٥)

١٠ هَما خُطِّتا إِما إِسارٍ وَمِئَنَةٍ وإِما دَيمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَزِّ أَجْدَرُ
فَفَصَّلَ بَينَ (خُطِّتا) و (إِسارٍ) بِقوله (إِما) ، وَنَظِيرُهُ هُوَ غَلَامٌ إِما زَيْدٌ^(٦)
وَإِما عَمْرُو . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذا الْبَيتَ في جُمْلَةِ كُتَّابِي « في تَفسِيرِ أَبياتِ الْحِمْيَةِ » ،
وَشَرَحْتُ حَالَ الرِّفْعِ في إِسارٍ وَمِئَنَةٍ .

(١) سَقَطَ ما بَينَ القَوسَينِ في ش ، وَبُتِّتَ في س ، ه ، ز ، ط .

١٥ (٢) أى أَبي حَبة النَيمِ . يَصِفُ رَسمَ الدَازِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيا ، وَيُشَبِّهُ بِالكَتَّابَةِ ، وَكَانَتِ الْكَتَّابَةُ
يُشاعِلُها الْيَهُودُ . وَقولُهُ : « يَقَارِبُ » أى يَدْنِي بَعضُ خَطِّهِ مِنْ بَعضٍ . وَقولُهُ : « يَزِيلُ » أى يَمِيزُ
بَينَ الْخُرُوفِ وَيُباعِدُ بَينَها . وَانظُرْ شَواهِدَ الْعِنى ٣ / ٤٧٠ ، وَاللَّسانَ (عَجم) .

(٣) سَقَطَ ما بَينَ القَوسَينِ في س ، ه ، ز ، ط .

(٤) انظُرْ الْكُتَّابَ ٩٢ / ١ ، وَحاشِيَةُ الْجُزءِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذا الْكُتَّابِ ٢٩٦

(٥) كَذا في ش ، ط . وَفي س ، ه ، ز : « في الظُّرْفِ » .

(٦) أى تَأْبَهُ شِرا . وَانظُرْ الْخُرَاطَةَ ٣ / ٣٥٦

(٧) كَذا في ش . وَفي س ، ه ، ز ، ط : « فَصَّلَ » .

(٨) كَذا في ش ، ط . وَفي س ، ه ، ز : « نَظِيرُ هَذا » .

ومن ذلك قوله :

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصُ أَبِي مَزَادَةَ^(١)

أى زَجَّ أبى مزادة القلوص . ففصل بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته على أن يقول : زَجَّ الْقُلُوصُ أَبُو مَزَادَةَ ، كقولك : سَرَّنى أكلُ الخبزِ زيدٌ . وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة ، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .
فأما قوله^(٢) :

يُطِئْنَ بِمُحَوِّزَى المراتع لم يُرْعَ بواديه من قَرْعِ القسيِّ الكُثائنِ فلم نجد فيه بدا من الفصل ؛ لأن القوافى مجرورة . ومن ذلك قراءة (ابن حاصر)^(٣) :

(١) يقال : زجه : طمه بالزج وهو سنان الرمح . والمزجة رمح قصير . والقلوص : الناقة الغنية . وكان الضمير فى « زججتها » لراحته . وقوله : « مزجة » كذا فى ش . وفى س ، ه ، ز ، ط : « متمكنا » ويذكر العنشى فى المفضل أن هذا البيت يوجد فى بعض نسخ الكتاب ، وأن سيبويه يرى من عهده . وانظر العنى ٢/٤٦٨ ، والخزاعة ٢/٢٥١ ، وابن عيش ٣/١٩ .
(٢) أى الطرماح . وقوله :

يُجَانِقْنَ بِمَضِىٍّ المَضِغِ من شِشَةِ الردى وَيَصْنَعْنَ لِلسَّمْعِ انْتِصَاتِ القنَاقِ وهو فى وصف بقر الوحش . والقناتق — بفتح القاف الأولى — جمع القنقن — بكسر القافين — والقناتق — بضم القاف الأولى وكسر الثانية — وهو المهندس الذى يعرف الماء تحت الأرض . والحوزى — غلها ، وهو فى الأصل المتوحّد . وقوله : « لم يرع بواديه » أى لم يفرغ بالوادي الذى هو فيه . وفى اللسان (حوز) والديوان ١٦٩ : « ترع بواديه » وضبط « ترع » بالبناء للفاعل ، و« بواديه » بفتح الباء جمع البادى ، أو البادية . وفى شواهد العنى ٢/٤٦٤ : « وأراد بالبوادى البوادر » وواحدها بادرة ، وهى ما يظهر عند الغضب من حدة وضيها . وقوله : « من قرع القسيِّ الكُثائنِ » أى من تعرض للمبادلة .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « من قرأ » .

« وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » وهذا في الثروحال
السعة صعب جدا، لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف .
ومنه يلت الأعشى :

إلا بداهة أو غلا لة قارح نهذ الجزارة^(٤)

- ومذهب سيويته فيه الفصل بين (بداهة) و(قارح) ؛ وهذا أمثل عندنا
من مذهب غيره فيه ؛ لما قدمنا في غير هذا الموضع . وحكى الفراء عنهم : برئت إليك
من خمسة وعشرين النخاسين ، وحكى أيضا : قطع الله الغداة يد رجل من قاله ،
ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم ، وقوله :

يا من رأى عارضا أرقّت له بين ذراعى وجبهة الأسد

فإن قيل : لو كان الآخر مجرورا بالأول لكنت بين أمرين .

(١) آية ١٣٧ سورة الأنعام . (٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « ضعف »
وظاهر أنه محذوف عن « ضعف » . (٣) سقط في د ، ه ، ز .
(٤) هذا من قصيدة له . يذكر فيها بأس قوم . وقبل البيت على ما في السان (جزر) والكتاب ٧٦/١ :
ولا تقابل بالعصى ولا ترائى بالجارية

- والقارح من الخيل الذى أكل خمس سنين ، وبداهته أول جريه ، وعلاقه بقية جريه . يريد أن قاتلم ليس
بالعصى وليس بالجارية ، وإنما هو الخيل ينطيطها الفوارس بالسلاح . ووقع هنا تقديم « بداهة » على
« علاقه » والواقع في الديوان وغيره عكس هذا الترتيب ؛ كما وقع السابق على الشاهد على غير ما ذكرت .
وانظر الخزانة ٨٣/١ ، والصبح المنير ١١٤ ، والكتاب ٧٦/١

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فذهب » .

- (٦) كذا في ش وفي د ، ه ، ز : « ذكرنا » . وفي ط : « قد ذكرنا » .

(٧) ينسب الى الفرزدق . ولا يوجد في ديوانه قصيدة هذا البيت . والعارض : السحاب يمترض
في الأفق . وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر ، ينسب إليهما المطر . وانظر الخزانة ٣٦٩/١ ،
والديوانى ٢١٥/١

إما أن تقول : ^(١)إلا (علالة أو بداهته) قارج، وبرئت إليك من حمسة وعشرهم
النخاسين، وقطع الله يد ورجله من قاله ، ومرتت بجير وأفضله من ثم ، وبين
ذراعى وجبهته الأسد ؛ لأنك إنما تعمل الأول ، بخير ذلك مجرى : ضربت
فأوجعته زيدا ، إذا عملت الأول .

وإما أن تقول : حذف المجرور من الثانى وهو مضمير ومجرور كما ترى ،
والمضمير إذا كان مجرورا قبح حذفه ؛ لأنه يضعف أن يفصل فيقوم برأسه .

فإذا لم تحل عند جرك الآخر بالأول من واحد من هذين ، وكل واحد منهما
متروك وجب أن يكون المجرور إنما انجز بالمضاف الثانى الذى يليه ، لا بالأول
الذى بعد عنه .

١٠ قيل : أما تركهم إظهار المضمير فى الثانى وأن يقولوا : بين ذراعى وجبهته

الأسد ونحو ذلك فإنهم لو فعلوه لبقى المجرور لفظا لا جازله فى اللفظ يحاوره ؛ لكنهم
لمن قالوا : بين ذراعى وجبهة الأسد صار كأن (الأسد) فى اللفظ مجرور بنفس
(الجبهة) وإن كان فى الحقيقة مجرورا بنفس الذراعين . وكأنهم فى ذلك إنما أرادوا

إصلاح اللفظ . وأما قبح حذف المضمير مجرورا لضعفه عن الانفصال فساقط عنا

١٥ أيضا ، وذلك أنه إنما يقبح فصل المضمير المجرور متى نخرج إلى اللفظ ؛ نحو مرتت

يزيدوك ، ونزلت على زيد وه لضعفه أن يفارق ما جره . فأما إذا لم يظهر إلى اللفظ

(١) لوبرى على ما سبق لعكس الترتيب . (٢) كذا فى ش ، ط ، وفى د ، هـ ، ز : « لذلك » .

(٣) كذا فى ش . وفى ط ، ز : « يحل » . (٤) فى د ، هـ ، ز : « فعلوا ذلك » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « على » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ،

هـ ، ز : « فكأنهم » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قبح » . ٢٠

(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « ولضعفه » .

وكان إنما هو مقدر في النفس غير مستكره عليه اللفظ فإنه لا يقيح ؛ ألا ترى أن هنا أشياء مقدرة لو ظهرت إلى اللفظ قبحت ، ولأنها غير خارجة إليه ما حسنت^(١) . من ذلك قولهم : اختصم زيد وعمرو ؛ ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه ، فلا بد إذا من تقديره على : اختصم زيد واختصم عمرو ، وأنت لو قلت ذلك لم يجوز ؛ لأن اختصم ونحوه من الأفعال — مثل اقتل واستب واصطبرع — لا يكون فاعله أقل من اثنين . وكذلك قولهم : رب رجل وأخيه ، ولو قلت : ورب أخيه لم يجوز ، وإن كانت رب مرادة هناك ومقدرة . فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدّمه وهما ليس كما تلفظ به لفظا ، فلهذا يسقط عندنا إلزام سيبويه هذه الزيادة .

- ١٠ والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير ، وفيما أوردناه منه كاف بإذن الله . وقد جاء الطائي الكبير بالتقديم والتأخير ، فقال :
- وإن الغنى لي لو لحظت مطالبي من الشعر ألا في مديحك أطوع^(٢)
- وتقديره : وإن الغنى لي لو لحظت مطالبي أطوع من الشعر إلا في مديحك ، أى فإنه يطعني في مدحك ويسارع إلى . وهذا كقوله أيضا معنى لا لفظا :
- ١٠ تقارير الشعر فيه إذ سهرت له حتى ظننت قوافيه ستقتل^(٣)
- وكقول الآخر :
- ولقد أردت نظامها فتواردت فيها القوافي جحفا عن جحفل

(١) « ما » زائدة . ويقع ذلك في كلام المؤلف كثيرا . وقد سقطت في ج : وفي ط : « ولأنها غير خارجة إليه ما حسنت » وهي ظاهرة . (٢) سقطت الوارد في ز . (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يقدره ... يلفظ » . (٤) من قصيدته في مدح أبي سعيد محمد بن يوسف : (٥) من قصيدته في مدح المختصم .

وذهب أبو الحسن في قول الله سبحانه : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾ الذى يوسوس في صدور الناس . من الجنة والناس ﴿ إلى أنه أراد : من شر الوسواس الخناس من الجنة والناس ﴾ الذى يوسوس في صدور الناس .

ومنه قول الله - عز اسمه - : ﴿ اذهب بكاتبى هذا فألقه إليهم ثم تَوَلَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون ﴾ أى اذهب بكاتبى هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم . وقيل في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ إن تقديره : والذين يظاهرون من نسائهم فتحريروا ما قالوا . ونحو من هذا ما قدمنا ذكره من الاعتراض في نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ تقديره - والله أعلم - فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون .

وقد شبه الجازم بالجاز ففصل بينهما ، كما فصل بين الجاز والمجور ، وأنشدنا لدى الرمة :

فأصْحَفْ مَقَانِبَهَا قِيقَارًا رُسُومَهَا كَأَن لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تَوْهَلْ ^(٨)

(١) آيات ٤ ، ٥ ، ٦ سورة الناس . (٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(٣) آية ٢٨ سورة النمل . (٤) آية ٣ سورة المجادلة . (٥) سقط في ش .

(٦) آيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ سورة الواقعة . (٧) سقط حرف العطف في ش .

(٨) قبله :

فيا أكرم السكن الذين تحلوا عن الدار والمستخلف المتبدل

والسكن : جمع الساكن . وتوكل من أهلت المكان : نزلت به . فالرفوع لتوكل ضمير الدار أو الخاني .

وانظر الخزانة ٣/٦٢٦ ، والديوان ٥٠٦

وجاء هذا في نأصب الفعل . أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى بقول الشاعر :

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ ... (٣)

- أى لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً؛ كما أراد في الأول : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . وكأنه شبه لن بأن ، فكما جاز الفصل بين أت واسمها بالظرف في نحو قولك : بلغنى أت في الدار زيدا ، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذى هو (ما رأيت أبا يزيد) أى مدة رؤيتي .

فصل في الحمل على المعنى

- اعلم أن هذا التّرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح . قد ورد به القرآن ١٠ وفصح الكلام مشورا ومنظوما ؛ ككأنيت المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك مما تراه بإذن الله .

فمن تذكير المؤنث قوله : (٦)

- ١٥ فَلَا مَرْنَةَ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) في د ، ه ، ز : « نصب » .

(٣) تنبه : * ... رأته المبيها * .

والبيت يرد في كتب النحو في مبحث النواصب ، وفي المفتى « لما » دون عزو . و « لما » أصله « لن ما » وقد كتبت موصولة للإلتياز وانظر شواهد المفتى للبغدادى ١٠٩/٢ (٤) سقط في ش .

(٥) أى النوع . وفي الأصول : « الشرح » وهو تصحيف .

(٦) أبى عامر بن جوين الطائى . يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من النيث . وانظر الخرافة

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان . ومنه قول الله عز وجل^(١) : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ أى هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه . وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ لأن الموعظة والوعظ واحد . وقالوا فى قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ إنه أراد بالرحمة هنا المطر . ويجوز أن يكون التذكير هنا (إنما هو) لأجل قَيْلٍ ، على قوله :^(٥)

* بأعين أعداءٍ وهنَّ صديق

وقوله^(٦) : * ... ولا عفراءُ منك قريب *

وطيه قول الحطّية :

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٧)

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر . ١٠

(١) آية ٧٨ سورة الأنعام . (٢) آية ٢٧٥ سورة البقرة .

(٣) آية ٥٦ سورة الأعراف . (٤) كذا فى ش ، ط . وسقط فى ز .

(٥) أى جرير ؛ كافى اللسان (صدق) ، والديوان ٣٩٨ . وفى زهر الآداب ١ / ٩٣ نسته لزاحم الثقيل . مصدره :

* نصبت المسوى ثم أرتعيت قلوبنا *

(٦) أى عروة بن حزام . واليت بتمامه :

ليالٍ لا عفراءُ منك بعيدة قسلى ولا عفراءُ منك قريب

وانظر السط ٤٠١ ، واللسان (قرب) .

(٧) الدود من الإبل مابين الثلاثة إلى العشرة . ويعنى ثلاثة أنفُسٍ نفسه وزوجه وابنته مليكة ،

وبالدود ثلاثة من التوق كان يقوم بها على عياله ، فقد إحداها . وانظر الكتاب ٢ / ١٧٥ ،

والخرقة ٣ / ٣٠١

وأما بيت الحكيم^(١) :

* ككون النار في حجره *

فيكون على هذا ؛ لأنه ذهب إلى النور والضياء ، ويمحور أن تكون الماء عائدة على الكون أى في حجر الكون . والأول أسبق في الصنعة إلى النفس ، وقال المحدث^(٢) :

بعيد الفزاة فإنت يزا ل مضطمرأ طرتاه طليحا

ذهب بالطرئين إلى الشعر . ويمحور أن يكون (طرتاه) بدلا من الضمير إذا جعلته في مضطمرأ كقول الله سبحانه : (^(٣)جَنَاتٍ ^(٤)صَدْرٍ مُّفْتَحَةٍ لِّسَمِ الْأَبْوَابِ) إذا جعلت في (مُفْتَحَةٍ) ضميرا ، وجعلت (الأبواب) بدلا من ذلك الضمير ، ولم يكن تقديره : الأبواب منها على أن نخل (مفتحة) من الضمير . نعم وإذا كان في (مفتحة)

(١) يريد بالحكمي أبا نواس . وهذا يحز صدره :

* كن الشئان فيه لنا *

وقبله :

وابن عم لا يكاشفتا قد لبستاه على غره

وهو من قصيدة في مدح العباس بن عبد الله بن أبي جعفر المنصور .

(٢) هو أبو ذؤيب من قصيدة له في مدح عبد الله بن الزبير . وهذا على ما في اللسان (طرر) .

وفي ديوان المهذلين (الدار) ١/ ١٣٢ وما بعدها هذا الوصف فيمن يوصي الشاعر صاحبه أن تصاحبه إذا هجرته وأرادت خلقا له ؛ وهو يرى إلى أنه نفسه بهذا الوصف . والبيت في ديوان المهذلين على ما يأتي :

تريع الفزاة وما إنت يري ح مضطمرأ طرتاه طليحا

وقوله : « تريع الفزاة » أى يرجعون ، والريع : العود والرجوع . وهذا كقوله في رواية الكتاب :

« بعيد الفزاة » غير أن « الفزاة » في رواية الكتاب بفتح الفين أى الفزو ، وفي رواية الديوان بضم الفين جمع الغازی . وطرتاه : كشعاه ، واضطمرأ الكشمين كتابة عن ضمور البطن من الهزال ، وطليحا : معييا .

(٣) في ط : « مضطمرأ » . (٤) آية . سورة ص .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ضمير » .

ضمير (والأبواب) بدل منه فلا بد أيضا من أن يكون تقديره (مفتحة لهم) الأبواب^(٢) منها . وليس (منها) وفي (مفتحة) ضمير مثلها إذا أخلتها من ضمير . وذلك أنها إذا خلت (مفتحة) من ضمير فالضمير في (منها) عائد الحال إذا كانت مشتقة ؛ كقولك : مررت بزيد واقفا الغلامُ معه ؛ وإذا كان في (مفتحة) ضمير فإن الضمير في (منها) هو الضمير الذي يرد به المبدل عائدا على المبدل منه ؛ كقولك : ضربت زيدا رأسه ، أو الرأس منه ، وكلمت قومك نصفهم أو النصف منهم ، وضرب زيد الظهر والبطن أى الظهر منه والبطن منه . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين .

ومن تذكير المؤنث قوله :

إنَّ امرأَ غره مكننٌ واحدةٌ بعدى وبعدك في الدنيا لمغرور^(٥)

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقيا .
وطيه فوهم : حضر القاضي امرأة ، وقوله :

لقد ولد الأخیطل أمٌ سوءٌ على باب أبستها صلب وشام
وأما قول جرّان العود^(٧) :

ألا لا يقرنَ امرأَ نوفيّةٌ على الرأس بعدى أي ترائبٌ ومُح

(١) سقط في ش . (٢) سقط ما بين القوسين في ز .

(٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « إلى الحال » والمراد بنات الحال ما يعود منها على صاحبها .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بعضهم » .

(٥) بسده :

أنسيت هدى ولم تعنى بموتقى تبا لعلك والمفقود مهجور

(٦) أى جرير يهجو الأختل . يصف أن أمه نصرانية . والصلب : جمع الصليب ، والشام : جمع

الشامة . أراد أنه عارف بذلك الموضع . وانظر المعنى ٦٦٨/٢

(٧) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش ، ط : « الجران » .

فليست النوفلية هنا امرأة ، وإنما هي مشطة تعرف بالنوفلية ؛ فتذكر الفعل معها أحسن .^(٢١)

وتذكر المؤنث واسع جداً ؛ لأنه رَدَّ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب . وسنذكره .

وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ^(٢٢) (تلتقطه بعض السيارة) وكقولهم :
ما جاءت حاجتك ، وكقولهم : ذهب بعض أصابعه . أنت ذلك لما كان بعض
السيارة سيارة في المعنى ، وبعض الأصابع أصبعاً ، ولما كانت (ما) هي الحاجة
في المعنى . وأنشدوا :

أتهجر بيتاً بالجهاز تلقت به الخوف والأعداء من كل جانب^(٢٣)

ذهب بالخوف إلى المخافة . وقال لييد :

لفضى وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عرّدت إقدامها^(٢٤)

إن شئت قلت : أنت الإقدام لما كان في معنى التقديم . وإن شئت قلت : ذهب

(١) هذا اسم للهيئة من المشط ؛ ويراد به ضرب منه . وفسر الأزهري النوفلية في البيت بشئ ، من صوف يحشى وتضمه المرأة على رأسها وتخضر عليه . وانظر اللسان (قل) .

(٢) كذا في ز ، د ، هـ ، ط . وفي ش : « فيها » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بعضهم » .

(٤) آية ١٠ سورة يوسف . والقراءة بالتأنيث قراءة الحسن ؛ كما في الإنحاف والبحر .

(٥) ورد البيت في اللسان (خوف) وفيه : « أم أنت زائر » في مكان : « من كل جانب » .

(٦) هو من مطلقته المشهورة . والتريد : الانهزام وترك القصد . والحديث عن حمار الوحش ينبع
أنا نا نحاول الفرار منه ، فيذكر أن الحمار جعلها أمامه يجلأ تهرب . وكذلك شأنه إذا هي حاولت الفرار
وعرّدت أن يقدمها ويسوقها أمامه

إلى تأنيث العادة ، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله : (ما جاءت حاجتك)^(١)
وقال :^(٢)

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوتُ

ذهب إلى تأنيث الاستغاثه . وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل
اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها ! فقلت له : أنتقول : جاءته
كتابي ! فقال نعم ، أليس بصحيفة ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحق . وهذا
في النثر كما ترى ، وقد علّله .

وهذا مما قد ذكرناه (فيما مضى من) كتابنا هذا ، غير أننا أعدناه لقوته في معناه .
وقال :^(٣)

لو كان في قلبي كقدر قلامية حبا لغيرك قد أناها أرسلي

كسر رسولا وهو مذكر على أرسل ، وهو من تكسير المؤنث ؛ كأنان وأنتن ، وعناق
وأعتق ، وعقاب وأعقب ، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ؛ لأنها في غالب

(١) كذا في ز ، ط . وفي ٥ ، ٤ : « قولهم » وساقطة في ش . (٢) سقط في ش .

(٣) هو رويشد بن كثير الطائي . وانظر الحماسة بشرح التبريزي ١/ ١٦٤ .

(٤) انظر في هذه الحكاية ص ٢٤٩ من الجزء الأول . (٥) هذه الكلمة في د ، ٥ .

وساقطة في ش ، ط ، ز . (٦) في د ، ٥ : « ذكرناه في كتابنا » .

(٧) نسبة ابن برى إلى الهذلي . ولأبي كبير الهذلي قصيدة فيها البيت الآتي :

وجلية الأنساب ليس كتلتها من تمتع قد أتها أرسلي

ويبدو أن ما هنا رواية في البيت . وانظر اللسان (رسل) ، وديوان المهذلين (الدار) ٢/ ٩٩ .

وفي الصناعتين (الحلبي) ٣٤٤ : بجليل :

لو كانت في قلبي كقدر قلامية حبا ومثلك أو أنتك رسائل

الأمر ممَّا يُستَخدمُ في هذا الباب . وكذلك ماجاء عنهم من جَنَاحٍ وأَجْنَحُ ، قالوا :
ذهب (في التانيث ^(١)) إلى الريشة .
وعليه قول عمر ^(٢) ^(٣) :

فكان يَجْنَى دون من كنتُ أَتَقَى ثلاثُ شُخُوص : كاعبان ومُعَصِر
أنتُ الشخصُ ؛ لأنه أراد به المرأة . وقال الآخر ^(٤) :

فإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنتَ برىء من قبائلها العشر
ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها .
وأما قوله ^(٥) .:

* كما شَرِقْتُ صَدْرُ القَنَاةِ من الدم *

فإن شئت قلت : أنت ؛ لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صدر
القناة قناة . وعليه قوله ^(٦) :

مشين كما اهترَّت رِمَاحٌ تسفَّهت أعالِها مرُّ الرياحِ النواسم

(١) كذا في ش . وفي د ، ز ، ط : « بالتانيث » .

(٢) كذا في ش . وفي ز ، ط : « قال » .

(٣) أى ابن أبي ربيعة . وهو من قصيدته الطويلة التي أولها :

* أمن آلِهم أنتَ غاد فبكر *

وانظر الكتاب ١٧٥/٢ ، والخزاة ٣/٣١٢ .

(٤) في الكتاب (١٧٤/٢) : « وهو رجل من كلاب » . وقال الأعمش : « هجرا رجلا ادعى

نسبه في بن كلاب . فذكر أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم في أحدهم » .

(٥) أى الأعشى . وصدده :

* وتشرق بالقول الذي قد أذعته *

وهو من قصيدة هجو فيها عمير بن حيد الله الشاعر الذي كان يلقب بجهنم باسم تابعه من الجن ، كما كانوا

يزعمون . وانظر الكتاب ٢٥/١ ، والصبح المتبر ٩٤ .

(٦) أى ذى الرمة . وهو في وصف النساء . وقوله : « تسفَّهت أعالِها مرُّ الرياح » أى حركتها

واستخففتها ، والنواسم : التي تهب بضعف . يصفهن برقة المشي .

وقول الآخر:^(١)

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
وقوله:^(٢)

* طولُ الليالى أسرعت فى تقضى *

وقوله :

* على قبضة موجوءٍ ظهر كفه^(٣) *

وقول الآخر:^(٤)

قد صرح السيرُ عن كُتبانٍ وابْتَدَلَتْ وَقَعُ الْحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الدُّقْرِ

وأنا قول بعضهم : صرعتنى بعير لى ؛ فليس عن ضرورة ؛ لأنَّ البعير يقع على الجمل والناقة ؛ قال :

لا تشربا لبن البعير وعندنا عَرَقُ الزباجة واكف المعصار^(٥)

(١) هو جرير . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق . وكان من فومه عمرو بن جرموز قاتل الزبير
رضي الله عنه . وانظر الخزانة ١٦٦/٢ والقائض ٩٦٩ . وسقط فى ش : « لما أتى خبر الزبير » .
(٢) أى المجاج ؛ وقيل الأظب المجل . ويبدء :

* أكلن بعضى وترك بعضى *

وانظر الكتاب ٢٦/١ ، وشواهد المعنى للسيوطى ٢٩٨ والبهداى ٨٠٢/٢

(٣) عجزه : * فلا المرء مستحى ولا هو طاعم *

وقوله : « موجوء » كذا فى نسخ الخصائص . وفى معانى القرآن للقراء ١٨٧/١ : « مرجوءة » .

(٤) هو تميم بن أبي بن مقبل . وقوله : « صرح السير » أى كشف وبين عن هذا المكان .
وذلك يلوغهم إياه . وكُتبان : اسم موضع . والمهرية يريد بها الإبل المنسوبة إلى مهرة إحدى قبائل اليمن .
والدقن : جمع الدقون ، وحى التى تميل ذقتها إلى الأرض ، والحاجن : المعصى الموجوء . وفى الكلام قلب ؛
أى ابتدلت المهرية بوقع الحاجن عليها . وانظر اللسان (كتم) ومعانى القرآن ١٨٧/١ .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « من قبل أن » .

(٦) « تشربا » كذا فى ش ، والألف فيه يجوز أن تكون للثنية ، ويحتمل أن تكون رسم النون
الخفيفة للتوكيد . وفى ز ، ط : « تشربى » وعرق الزباجة يريد به انحرأتها عرق للزباجة تنضح .
والمصار آلة العصر كالمصرة .

وقال عز اسمه : « ومن تقننت ^(١) منكّن لله ورسوله » لأنه أراد : امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجملهُ ، أفرد الضمير ؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ؛ كة ولك ^(٢) : هو أحسن قتي في الناس ؛ قال ذو الرمة :

ومبة أحسن الثقلين وجها وسالفة وأحسنه قذالا ^(٣)

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه . وهذا يدلّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع ^(٤) وكيف ما يقع فيها ؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدّم في الأزل لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد ؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان .

وقال سبحانه : « ومن الشياطين من يفوصون له » فحمل على المعنى ، وقال : ^(٥)
 ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، وقال عبيد : ^(٦)
 * فالقطيات فالذنوب * ^(٧)

(١) آية ٣١ سورة الأحزاب . وقراءة « تقننت » بالثاء قراءة ابن عامر وبعة وباء والجحدري .

وانظر الكتاب ٤٠٤/١ (٢) كذا في ش ، ط . وفي ز : « كقولهم » .

(٣) هذا من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . والساقية : أعلى العنق . والفذال : مؤخر الرأس

فوق الفقا . انظر الخزانة ١٠٨/٤ ، والديوان ٤٣٦ ، والكامل ١٨٠/٦ .

(٤) في ط : « الموضع » . (٥) آية ٨٢ سورة الأنبياء .

(٦) آية ١١٢ سورة البقرة . وفي ط : « قاتهم أجرم عند ربهم » وهذا لا يوافق الثلاثة .

(٧) أى ابن الأبرص . ومرد والبيت :

* أفقر من أهله ملحوب *

وهو . مطلع . ملذته .

وإنما القُطَيْيَّةُ ماء واحد معروف . وقال الفرزدق :
 فَيَا لَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحْتُ بِأَجْفَارِ قَلْجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ^(٢)
 يَرِيدُ الْجَحْفَرَ وَكَاطِمَةَ . وقال جرير :
 بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوْ كَلَّاهُ ظَعْنُوا لِابْنَيْنِ تَجَزَعُ^(٣)
 . وإنما رامة أرض واحدة معروفة .

واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدرُ تراجع اللفظ ؛ كقولك : شكرت
 من أحسنوا إلى على فعله (ولو) : قلت شكرت من أحسن إلى على فعلهم جاز) .
 فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله :
 * نَحْنِيئَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا *^(٧)

- (١) سقط في د ، ه ، ز . وفي ط : « وهو » .
 (٢) من قصيدة له في مدح سليمان بن عبد الملك وهو جرير . وانظر النفاض ٣٤٣ . وفي شرحها :
 « والكواظم بمعنى كاطمة وما حولها » . وقلج : واد بين البصرة وحى ضرية . والجحفر : البئر لم تطلو .
 وفي اللسان (كظم) : « بأعفار قلج » والأعفار : جمع المفرو وهو التراب . وكاطمة : موضع على سبف
 البحر قريب من البصرة ، والسيف : الشاطئ . فقوله : « سيف الكواظم » يريد سبف البحر عندها
 (٣) مطلع قصيدة له في هجو الفرزدق . وانظر الديوان ٣٤٠ ، والنفاض ٩٦١ .
 (٤) في ش : « تكن » . (٥) ثبت ما بين القوسين في ش ، وسقط في د ، ه ، ز ، ط .
 (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قول الشباخ » . (٧) صدره :
 * أَقَامَتِ عَلَى رَيْبِهِمَا جَارَاتَا صَفَا *
 وقوله :

- أَمِنَ دَمَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ فِيهَا بِحَقْلِ الرِّخَامِ قَدْ عَفَا مَلَاهَا
 والدمنة : الموضع الذي أثر فيه الناس بزلولهم فيه . وحقل الرخام : موضع بعينه . ويريد بجارق
 صفا الأنفيتين أضافهما إلى الصفا ؛ أي الجبل من أجل استنادهما إليه . وصف أن أعاليهما بلون الكنة
 وهي الحمرة المائلة إلى السواد ، لأنهما اتخذتا من صخر أحمر فهما على حالهما الأول ، أورد ذلك أثر الذهب .
 وأما موضع الاصطلاح بالنار وذلك في أسافلها فهو مسود من الوقود . ويرى سيويه أن الضمير
 في « مصطلاهما » لجارق الصفا ، ويرى غيره أن الضمير للأعالي ، وقد شئى الضمير حلا على المعنى .
 والمؤلف يرد هذا الوجه كما ترى . وانظر الكتاب ١٠٢/١ ، والخزانة ١٩٨/٢ .

عائدا على الأعالى في المعنى ؛ إذ كانا ^(١١)أطلين اثنين ؛ لأنه موضع قد ترك فيه لفظ
التثنية حملا على المعنى ؛ لأنه جمل كل جهة منهما ^(١٢)أعلى ؛ كقولهم : شابت مفارقة ،
وهذا بعير ذو عتائين ونحو ذلك ، أو لأن الأعلين شيطان من شيطان . فإذا كان قد
أنصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ؛ لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى
ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف . على أنه قد جاء منه شيء ؛ قال :
* رموس كبيرهن يتطعمان ^(١٣) *
وأما قوله ^(١٤) :

كلاهما حين جد الحرب بينهما قد ألقا وكلا أنفيهما رابى
فليس من هذا الباب ، وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الإفراد . وذلك
أنه لم يقل : كلاهما قد ألقا وأنفه راب ؛ فيكون ما أنكرناه ؛ لكنه قد أعاد (كلا)
أخرى غير الأولى ، فعاملها على لفظها . ولم يوجب ذلك ؛ لأنه قد فرغ من حديث ^(١٥)
الأولى ، ثم استأنف من بعدها أخرى ، ولم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا
واحدة . وهذا كقولك : من يقومون أكرمهم ، ومن يقعد أضربه . فتأتي بـ (من)
الثانية فعاملها على ما تختارتما يجوز مثله . وهذا واضح فاعرفه . ولا يحسن « ومنهم
من يستمعون إليك حتى إذا خرج من عندك » لما ذكرنا .
١٥

(١) كذا في ز ، ط ؛ وفي ش : « فاعلين » . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « منأ » .

(٣) واحد عشرون ، وهو شعيرات عند مذبج البعير والنبس . وانظر في هذا المثال وما قبله الكتاب

(٤) صدره : ١٣٨/٢

* رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت *

وانظر الخزانة ٢/٢٠٢

٢٠

(٥) أي الفرزدق يهجو جريرا . وكان جرير زوج بنه من ابن زوجته ثم طلقها منه بغدية . فيذكر
الفرزدق أن ابنة جرير وزوجها سارا معا في حياة الزواج وجدا في ذلك ووقعت الألفة بينهما ، ثم انقطع الوثام
وهما لا يردان ذلك ، وذلك من فعل جرير وعصفه . وانظر شواهد المعنى للبندادى ١/٢٠١ ، والنوادر ١٦٢
(٦) كذا في ش . وسقط في د ، ه ، ز ، ط . (٧) في ش : « خرجوا » .

وأما قول الفرزدق :

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أنزلك حيث تُقبَّل الأحجار^(١)

— يريد الحجر — فإنه جعل كل ناحية حجرا ؛ ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول : مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه ، وهو كثير العثانين . وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد .
وأما قوله^(٢) :

فقلنا أسيلوا إنا أخوكم فقد برثت من الإحن الصدور

فيجوز أن يكون جمع أخ^(٣) قد حذف نونه للإضافة ، ويجوز أن يكون واحدا وقع موقع الجماعة ؛ كقوله :

* ترى جوانبها بالشحم مفتوقا *

وقد توضع من للتنبيه ؛ وذلك قليل ؛ قال :

* نكن مثل من ياذب يصطحبان *

(١) هذا من قصيدة يهجو فيها جريرا . وقوله :

يا بن المرافة أنت الأم من مشى وأذل من لبانه أغفار

وفي الكتابة على النقاض أنه أراد بالأحجار الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم عليه السلام في الحجر . وهو مذهب غير ما ذهب إليه المؤلف . وفيها في تفسير البيت : « أنزلك أبوك في هذه المواضع التي يجتمع فيها الناس من كل فج عميق » وانظر النقاض ٨٧٠ . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فأما » . (٣) أى العباس بن مرداس . وهو يخاطب قتيبا بعد هزيمتهم مع هوازن في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢/٢٩٢ ، واللسان (أخو) . (٤) ثبت هذا الحرف في د ، ه ، ز . وسقط في ش ، ط . (٥) أى الأسود بن يفر . وصدره :

* وحنة كضيق البئر متأفة *

والتضيق : الحوض العظيم يكون قريبا من البئر . ومتأفة : مملوءة . يريد بالحنة قصعة الثريد . وانظر الأغاني (الدار) ٢٥/١٣ . (٦) أى الفرزدق . وصدره :

* نعال فإن عاهدتى لا تخوننى *

وقبله : وأطلس عسال وما كان صاحبا رفعت لنارى موهنا فأنا

وصف أنه أوقد نارا وطرقة الذئب فدعاه إلى الصبية . وانظر الكتاب ١/٤٠٤

وأنشدوا :

- أخوال الذئب يعوى والغراب ومن يكن شريكه تطعم نفسه كل مطعم^(١١)
 أودع ضمير (من) في (يكن) على لفظ الإفراد وهو اسمها ، وجاء بـ (شريكه) خبرا
 لـ (يكن) على معنى التثنية ، فكأنه قال : و (أى اثنين)^(٢) كانا شريكه طمعت أنفسهما
 كل مطعم . على هذا اللفظ أنشدناه أبو علي ، وحكى المذهب فيه عن الكسائي أن معنى
 عود التثنية على لفظ (من) ؛ إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية
 بقوله : تطعم نفسه (ولم يقل : تطعم أنفسهما) . ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من
 المقلوب لم أر به بأسا ؛ حتى كأنه قال : ومن يكن شريكهما تطعم نفسه كل
 مطعم . وحسن ذلك شيئا العلم بأنه إذا كان شريكهما كانا أيضا شريكه ،
 فشجع بهذا القدر على ما ركه من القلب . فاعرف ذلك .

١٠

والجمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا . ومنه قول الله تعالى :
 ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ثم قال ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ قيل
 فيه : إنه محمول على المعنى ، حتى كأنه قال : أرايت كالذي حاجَّ إبراهيم في ربه ،
 أو كالذي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ؛ بخاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك . ومنه إنشادهم
 بيت امرئ القيس :

١٥

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرتُ وألّا يحسن اللهو أمشالى^(٦)

- (١) من ثلاثة أبيات لغضوب : امرأة من رطط ربيعة بن مالك تهجو سبيما . وانظر النوادير ١١٩ .
 (٢) كذا في ش ، ز ، و في ط : « إن اثنين » .
 (٣) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش .
 (٤) آية ٢٥٨ سورة البقرة . (٥) آية ٢٥٩ سورة البقرة .
 (٦) سباسة : اسم امرأة من بني أسد . وانظر الخزائن ٢٨/١ .

٢٠

بنصب^(١) (يحسن) والظاهر أن يرفع لأنه معطوف على أن الثقيلة ؛ إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز (أن تكون^(٢)) فيه أن (الخطيفة^(٣)) حتى كأنه قال : ألا زعمت بسبابة أن يكبر فلان ؛ كقوله تعالى : (وحسبوا ألا تكون فتنة^(٤)) بالنصب .

ومن ذلك قوله^(٥) :

بدا لي أني لست بمدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا
لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى .

ومنه قوله سبحانه : (فأصدق وأكن^(٦)) وقوله :

فأبلى بلييتكم لعل^(٧) أصالحكم وأستدرج^(٨) نويا
حتى كأنه قال : أصالحكم وأستدرج^(٨) نويا .

ومن ذلك قول الآخر :

لييك يزيد ضارح^(٩) لخصومة ونخيط^(١٠) مما تطيح الطوائح

لأنه لما قال : لِيَكْ يزيد فكأنه قال : لِيَكْ ضارح لخصومة . وعلى هذا تقول :
أَكَلْ الخبزُ ، زيدٌ ، وركبَ الفرس ، محمداً ، فترفع زيدا ومحمداً بفعل ثان يدل عليه^(١١)
الأول ، وقوله^(١٢) :

- (١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « نصب » . (٢) سقط في د ، ه ، ر ، ط .
(٣) في ز ، ط : « الخفيفة » . (٤) آية ٧١ سورة المائدة . (٥) في د ، ه ، ز :
« قول الشاعر » وهو زهير وانظر ص ٢٨٧ من ديوان زهير . (٦) آية ١٠ سورة المنافقين .
(٧) انظر ص ١٧٦ من الجزء الأول . (٨) سقط في د ، ه ، ز .
(٩) انظر ص ٣٥٣ من هذا الجزء . (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط :
« دل » . (١١) كذا في ش ، ط . وفي ز : « قول جرير » . ونسبته إلى جرير خطأ .
والصواب نسبته إلى النابتة من قصيدته التي أولها :

عوجوا خيولكم دمة الدار ماذا تحيون من نوى وأحجار

إذا تَغْنَى الحَمَامُ الورقَ هَبَّجْنِي ولو تَعَزَّيْتُ عنها أُمُّ عَمَّارٍ^(١)
لأنه لما قال : هَبَّجْنِي دَلَّ على ذَكْرْنِي، فنصبها به . (فاكثني بالمسبب الذي هو^(٢)
التهيج من السبب الذي هو التذكير) ونحوه قول الآخر :

أَسْقَى الإلهَ عُدَوَاتِ الوادِي وَجَوَّزَهُ كُلَّ مَلَتْ غَادٍ
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ^(٣) *

لأنه إذا أسقاها الله كُلَّ مَلَتْ فقد سقاها ذلك الأَجَشُّ .
وكذلك قول الآخر^(٤) :

تَوَاهَقَ رِجَالُهَا يَدَاها وَرَأْسُها لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيْبَةِ رَادِفٍ

أراد : تَوَاهَقَ رِجَالُهَا يَدَيها، حذفت المفعول وقد عُلِمَ أن المواهقة لا تكون من الرجلين^(٥)
دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان . فاضمر لليدين فعلا دَلَّ عليه
الأوَّل . فكانه قال : تَوَاهَقَ يَدَاها رِجْلَيها ثم حذفت المفعول في هذا ؛ كما حذفته في الأوَّل^(٦)

(١) « تعزيت » كذا في نسخ الخصائص . وفي الكتاب ١ / ١٤٤ ، وجمهرة أشعار العرب :
« تعزبت » . والورق : جمع الورقاء والأورق من الورقة وهي بياض إلى سواد .

(٢) قدم ما بين القوسين في ش على قوله : « لأنه لما قال ... » .

(٣) عدوات الوادي جمع العدو بتثنية المعين ، وهو شاطئ الوادي . وجوزه : وسطه . وفي ط :
« جوفه » وهو يوافق ما في الكتاب . وفي ن : « جرفه » وهو محذوف عن « جوفه » . والمثلث من
المطر اللهائم الملازم . والأجش : الشديد صوت الرعد ، والحالك : الشديد السواد ، وذلك أخلق للطر .
وانظر الكتاب ١ / ١٤٦

(٤) أي أوس بن حجر . وهو يصف حارا من حر الوحش يجري وراءه أتان ؛ فرجلها أي مؤخرتها
قوائمها توافقان يدي هذا الحمار أي متقدمتي قوائمها . والتواهي : الموافقة في السير والتباري فيه .
وقوله : « يداها » كذا في نسخ الخصائص . والأجود : « يداها » كما في الديوان واللسان (وهن)
والكتاب ١ / ١٤٥ . وقوله : « رأسه ... » يريد أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره فرأسه كأنه
قرب لها خلف حقيبتها أي يحجزها . وفي ن ، ط : « رأسها » والبلبد ما أثبت كما في ش ، والديوان ، واللسان .
(٥) في د ، ه ، ن : « إلا من الرجلين » .

(٦) كذا في د ، ه ، ن ، ط . وفي ش : « حذفت » .

فصار على ما ترى : نواحق رجلاها يداها . فعلى هذه الصنعة ^(١) التي وصفت لك تقول : ضارب ^(٢) (زيد عمرو) على أن ترفع عمرا بفعل غير هذا الظاهر ؛ ولا يجوز أن يرتفع ^(٣) جميعا بهذا الظاهر : فأما قولهم : اختصم زيد وعمرو فقيه نظر . وهو أن عمرا مرفوع بفعل آخر غير هذا الظاهر ، على حد قولنا في المعطوف : إن العامل فيه غير العامل في المعطوف عليه ؛ فكأنه قال : اختصم زيد واختصم عمرو ؛ وأنت مع هذا لو نطقت بهذا الذى تقدّره لم يصلح الكلام معه ؛ لأن الاختصاص لا يكون من أقل من اثنين . وعلة جوازه أنه لمّا لم يظهر الفعل الثانى المقدر الى اللفظ لم يجب تقديره وإعماله ؛ كأشياء تكون في التقدير فتحسن ^(٤) (فإذا) أنت أبرزتها الى اللفظ قبحت . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى .

ومن ذلك قول الآخر :

فكثرت تبغيه فوافقتة على دمه ومصرعه السباع

وذلك أنه إذا وافقته والسباع معه فقد دخلت السباع في الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد : وافقت السباع . وهو عندنا على حذف المضاف ؛ أى وافقت آثار السباع . قال أبو علي : لأنها لو وافقت السباع هناك لا كلتها معه . ف(على) الآن هذه الظرف ^(٥)

(١) كذا في ش ، ط . وفي ن : « الصينة » . (٢) في د ، ه ، ز : « عمرو زيد » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ترههما » . (٤) سقط هذا الحرف في هـ .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فإن » وفي ط : « وإن » .

(٦) هو القناع . وصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبه ، فوجدت السباع قد اغتاله . ويخطئ

المبرد هذه الرواية ويرى أن الرواية الصحيحة :

فكثرت حشد فيقتها إليه فألفت عند مصرعه السباع

واقطر النوادر ٢٠٤ ، والكتاب وتعليق الأعمى على البيت في ١٤٣/١ ، والديوان ٤٥٥ .

(٧) كذا في ز ، ط . وفي ش : « واقفتها » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الظروف » .

(١) منصوبة بالفعل المحذوف الذى نصب السباع فى التقدير. ولورفعت السباع لكانت
(على) هذه مرفوعة الموضع ؛ لكونها خبرا عن السباع مقدما ، وكانت تكون
متعلقة بالمحذوف ؛ كقولنا فى قولهم : فى الدار زيد . (وعلى هذا) قال الآخر :
تذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

لك فيها وجهان : إن شئت قلت : إنه أضمر فعلا للأخوال والأعمام على ما تقدم ،
فنصهما به ؛ كأنه قال فيها بعد : تذكرت أخوالها فيها وأعمامها . ودل على هذا
الفعل المقدّر قوله : تذكرت أرضا بها أهلها ؛ لأنه إذا تذكر هذه الأرض فقد
علم أن التذكّر قد أحاط بالأخوال والأعمام ؛ لأنهم فيها ؛ على ماضى من الأبيات .
وإن شئت جعلت (أخوالها وأعمامها) بدلا من الأرض بدل الاشتغال ، على قول
الله سبحانه : ﴿ قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ .

فإن قلت : فإن البديل العامل عندك فيه هو غير العامل فى المبدل منه ، وإذا
كان الأمر كذلك فقد آل الحديث إلى موضع واحد وهو إضمار الفعل ، فلم قسمت
الأمر فيهما إلى موضعين ؟

قيل : الفرق قائم . ووجهه أن اتصال المبدل بالمبدل منه أشد من اتصال
ما حيل على المعنى بما قبله ، وإنما يأتى بعد استقرار الكلام الأول ورسوخه ،

(١) ظاهر أن هذا حكم مجرورها : يريد نصبه فى المعنى والمحل . وكذا رفته فيما بعد .
(٢) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٣) فى ط : « قول » .
(٤) أى عمرو بن قيس . وكان خرج مع امرئ القيس فى سفره إلى قيسر الروم . وهو يتحدث عن
ابنه إذ ذكرها فى قوله قبل :

قد سألنى بنت عمرو عن الـ لأرض التى تنكر أعلاها .
فذكر أنها حين جاوزت أرض قومها وراى بلادا أنكرتها بكت ، وهو يعنى بذلك نفسه ، فلم يعرف أنها
كانت منه . وانظر الكتاب ١ / ١٤٤ ، والخزاعة ٢ / ٢٤٧ ، ومعجم البلدان فى ترجمة (ساتيدا) .
(٥) آيتا ٤ ، ٥ سورة البروج . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « البذل » .

وليس كذلك البدل ؛ لأنه وإن كان العامل فيه غير الأول عندنا فإنه مع ذلك مشابه للصفة وجار مجراها .

نعم ، وقد خالف فيه أقوام ، فذهبوا إلى أن العامل في الثانى هو العامل في الأول . وحديثنا أبو علي^(١) أن الزيادة^(٢) سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيد أبوه ، أبوه بدل أم صفة ؟ قال فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيهما أجبت . أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل . وهذا يدل على ضعف العامل المقدر مع البدل . وسألت أبا علي^(٣) — رحمه الله — عن مسألة^(٤) الكتاب : رأيتك إياك قائما ، الحال لمن هي ؟ فقال : ل (إياك) . قلت : فالعامل فيها ما هو ؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟ وهذا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعني الفعل المقدر ؟ فقال : لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر . فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله ، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره ؛ نحو قوله :

* تواحق رجلاها يداها ... *

وقوله : * ولو تعزيت عنها أم عمار *

ونحو ذلك ؛ لأن هذا فعل مثبت ، وليس محل ما يعمل فيه المعنى محل البدل . فلما اختلف هذان الوجهان من هذين الموضعين اعتدناهما قسمين اثنين .

(١) هو البرهم بن سفيان . انتهى نسبه إلى زياد بن أبيه . مات سنة ٢٤٩ هـ . وله ترجمة في معجم الأدباء ، والبنية .

(٢) انظر سيوريه ٣٩٣/١ ، ورأى في هذا المثال بصرية حتى يكون « قائما » حالا . ومثال سيوريه : « ضربته إياه قائما » . ولم يكن صاحب الحال المبدل منه للفعل بالبدل ، وهو في قوة جملة أخرى . وأنت إذا قلت : ضربت الرجل محمدا قائما ، كان صاحب الحال البدل لا محالة . (٣) في ط : « يعود » .

ومن ذلك قوله ^(١) :

لن تراها ولو تأملت إلا ولما في مفارق الرأس طيبا

وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها . ففى ذلك شيثان :

- أحدهما أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقتها، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة، وهذه بثلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المعشقات؛ ألا ترى إلى قول كثير ^(٢) :

وإني لأسمو بالوصال إلى التي يكون سناء وصلها وازديادها ^(٣)

ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رذلة ولا مبتذلة . وبه وردت الأشعار القديمة والمولدة؛ قال الطائي :

١٠

عالي الهوى، مما يعذب مهجتي أروية الشّعف التي لم تسيل ^(٤)

وهي لريق مهجع . وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها؛ فكأنه قال: لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا؛ غير أن سيويوه حمله على الرؤية . وينبغي أن يكون أراد: ما تدلّ عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

١٥

(١) أي ابن الرقيات . وانظر الكتاب ١/٤٤٤، وشواهد المنى للبغدادى ٢/٩٢٩

(٢) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « يكون » . (٣) كذا . وقد يكون :

« المتشقات » . (٤) في الديوان ١/٩٢ : « شفاء » في مكان « سناء » .

٢٠

(٥) من فريدة له في مدح محمد بن حسان . والأروية : أنقى الوعرل ، والشعف رؤوس الجبال ، كنى بالأروية عن المرأة المنتمية .

(٦) كذا في ش . وفي د، هـ، ز : « هو » . وفي ط : « هذا » ،

(٧) كذا في ط . وفي د، هـ، ز : « أواد على » . وفي ش : « على » .

والآثر أن هذه الواو في قوله : ولها كذا هي واو الحال وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ؛ فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تسم ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه ، فاعرف ذلك .
ومنه قوله ^(١) :

قد سالم الحياتُ منه القَدَمَا أَلْأَفْعَوَانَ والشَّجَاعَ الشَّجَعَا

• وذاتَ قرَينَ صَمُوزَا ضَرَزِمَا •

هو من هذا ؛ لأنه قد علم أن الحيات مسالمة كما علم أنها مسالمة ، ورواها الكوفيون بنصب الحيات ، وذهبوا إلى أنه أراد : القدمان لحذف النون . وينشدون في ذلك قوله :

لَنَا أَعْزَلَيْنِ ^{وَمَوْجُودُهُ} ثَلَاثَ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عِثْرَ ^(٢)

وينشدون قول الآخر ^(٣) :

كَأَن أَذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مَحْرَفَا

(١) عزى هذا الرجز في الكتاب ١٤٥/١ لعبد بن عباس . وفي اللسان : (خرزم) نسبة لساور ابن هند العبسي ، وقد نسب لغيرهما . وهو من رجز طويل في وصف الإبل وراعيها . وهذه الأشرطة الثلاثة في وصف الراعي . يصفه بمشوة القدمين وظلف جلدتها ، وأن الحيات لا تؤثر فيها . والشجاع : ضرب من الحيات ، والشجيم : الطويل . ويريد بذات قرين حية لها قرنان من جلدتها . والضموز : الساكنة المعلقة التي لا تصغر نطقها ، فإذا عرض لها إنسان ساورتها وثياً . والضرم : المسة ، وذلك أخبث لها . وانظر الخزانة ٥٦٩/٤ .

(٢) الابن جمع لبون ، وهي ذات اللبن .

(٣) هو محمد بن ذؤيب الهباني . وهو في صفة فارس . و«تشوّف» تطلع . والقادمة إحدى قوادم الطير وهي مقدّم ريشه ، في كل جناح عشرة . وانظر الخزانة ٢٩٢/٤ والكامل ٤٧/٧ .

على أنه أراد : قادمتان أو قلمان عرقان . ورووه أيضا : تحال أذنيه ... (قادمة أو قلما للخرقا . فهذا على أنه يريد : كل واحدة من أذنيه) ومما ينسبونه إلى كلام الطير (٢) قول الجملة للقطاة (٣) أعطى قطا ، فيضك ثننا ، وبيض مائنا ، أى ثنان ومائتان . ومن ذلك قوله : (٤)

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورما

أى وحاملا رما . فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وعليه :

علقها تينا وماء باردا حتى شئت همالة عينها (٦)

أى وسقيتها ماء باردا ، وقوله :

تراه كأن الله يمدح أنفه وعينه إن مولاه تاب له وفر (٧)

- ١٠ (١) سقط ما بين القوسين في ش . وثبت في د ، ه ، ز . وكذلك في ط . غير أن فيه : « يحكى أنه يرأ » في مكان « على أنه يريد » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش

(٣) « أعطى » أمر من قطا في مشيه إذا نقل فيه وغارب للمطر . وفي ط : « أقطا » وهو محرف عن قطا ، وفي اللسان (جمل) : « قال الأزهرى : سمعت بعض العرب يقول : قالت القطا للجبل ، جبل

- ١٥ جبل ، تدرى الجبل ، من خشية الوجيل . فقالت الجبل للقطا : قطا قطا ، ييضك ثنا وبيض مئنا » . وقوله : « فيضى » كذا في ش . وفي ز ، ط : « ييضى » .

(٤) أى عبدالله بن الزهرى . وانظر الكامل ٢٣٤/٣ . (٥) سقط حرف المطف في ش .

(٦) شئت أى أقامت في الشتاء . والمراد : صارت . (٧) من مقطوعة لخالد بن العتيق ،

يذكر فيها مولاه — أى ابن عم — يسمى إليه والشاعر يحسن إليه . وقوله :

- ٢٠ ومولى كولى الزبرقان دملته — كما دملت ساق تهاض ، بها كسر

ومولى الزبرقان الذى يشير إليه هو علقمة بن هودة ، يقول فيه الزبرقان في أبيات :

ل ابن عم لا يزا ل يميني ويمين عائب

وانظر الحيوان ٣٩/٦ ، وأمالى المرتضى ١٦٩/٤ ، ومختارات ابن الشجرى في شعر الحطيئة ١١١ .

أى ويفقا عيذه، وقوله :

تسمع للأجواف منه صردا وفى الـيدـين جـسـاة وـبـدـا^(١)
أى وترى فى الـيدـين جـسـاة وـبـدـا، وقوله^(٢) :

فـلـا فـرـوع الأيـهـقـان وأطـفلـت بالـجـلـهـتـين ظبـاؤـها ونـعـامـها
أى وأفرخت نعامها، وقوله^(٣) :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزيجن الحواجب والعيونا
أى وتكن العيون . ومن المحمول على المعنى قوله^(٤) :

طافت أمانة بالركبان آونة يا حُسْنَه من قَوامٍ ما ومتَقَبَا !
لأن الأول فى معنى : يا حُسْنَه قواما، وقول الآخر^(٥) :

* يذهبن فى تَجْمَدٍ وَغَوْرًا غَاثِرًا *

أى ويأتين غورا .

(١) الجساة : الـيس والصلابة . والبـد : التفرق . وقوله : « للأجواف » جمع الجوف باعتبار
جوانبه . وفى أمال المرتضى ١٧٠/٤ « للاحشاء » وفيها : « لفظا » فى مكان « صردا » . واللفظ :
الأصوات المختلفة . والصدرد : البرد ، والمعنى عليه غير ظاهر .

(٢) أى ليد فى مقلته . والأهقان ثبت كالجرجير . والجلهتان : جانبى الوادى . وأطـفلـت أى
كانت معها ولد طفل . يصف خصب الأرض والحِوان بعد المطر .

(٣) أى الراعى النجوى . ويذكر ابن بَرِّى أن صواب الرواية :

وهزة نسوة من حى صدق بزيجن الحواجب والـيسـونا

وبعده : أثنى جملان بذات غسل سراء اليوم يهدن الكدونا

وذات غسل موضع . والكدون جمع الكدن — يفتح الكاف وكسرهما وسكون الدال — وهو ما توطئ
به المرأة مركبا . وسراء اليوم بقت ارتفاع الشمس فى السماء . وزيجج الحواجب تدقيقها وإطالتها .
وانظر اللسان (زيج) ، وشواهد المنفى ٥٣٩/٢ .

(٤) أى الحطبة من قصيدة له فى مدح بى أنف النافذة . والبيت مطلع القصيدة .

(٥) أى العجاج . يصف طمان متجمعات ، يأتين مرة نجدا — وهو ما ارتفع من الأرض —

ومرة غورا ، وهو ما انخفض من الأرض ، يريد تامة . وانظر الكتاب ٤٩١ .

وقول الآخر^(١) :

فأذهب فأى فتى فى الناس أحرزه من يومه ظلم دُجج ولا جبل
(حتى كأنه قال : ما أحد أحرزه ظلم ولا جبل) .
ومنه قوله^(٢) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا
حملة الفزاء على المعنى ، قال : لأن معناه : لا يرضيك إلا أن تردنى ، بفعل الفاعل
متعلقا على المعنى . وكان أبو على يلفظ فى هذا ويكبره ويتناكره ، ويقول : الفاعل
لا يحذف . ثم إنه فيما بعد لأن له ، وخفض من جناح تناكره . وعلى كل حال
فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان (هذا معنى) صحيحا مستقيا
لم أر به بأسا . وعلى أن المسامحة فى الفاعل ليست بالمرضية ؛ لأنه أصعب حالا
من المبتدأ . وهو فى المفعول أحسن ؛ أشد أبو زيد :
وقالوا : ما تشاء ؟ فقلت : ألهو إلى الإصباح آثر ذى أنير^(٣)

(١) سقط الكلام من هنا إلى قوله : « ومنه بيت جميل » فى ش .

- (٢) هو التثفل المذل ، بقوله فى رثاء ابنه أتيلى . يقول : إن أحدا لا ينجو من الموت ، ولو استتر
بالظلام أو تحصن فى الجبال . وورد فى اللسان (قلا) : « ولا خبل » فى مكان « ولا جبل » وهو تحريف .
واقطرد ديوان المذللين ٣٥/٢ ، ومعانى القرآن للقرأ ١٠١/٤ . (٣) سقط ما بين القوسين فى ط .
(٤) أى سوار بن المضرب . وكان الجلاج دعاه أن يكون فى حرب الخوارج ، فهرب منه . وقطرى
هو ابن الفجاءة ، كان على رأس الخوارج . وفى النوادر ٤ وحاسة ابن الشجرى ٥٥ : « فإن كنت
لا يرضيك » غير أن فى الحامسة : « ترشيك » ولا شاهد فيه . وانظر الكامل بشرح المصنف ٢١/٥
(٥) هذا الحرف ثبت فى ط . (٦) كذا فى ط . وفى ز : « معنى هذا » .
(٧) ثبت حرف العطف فى ز ، ط . (٨) أى المسامحة . وذكر ضريحها لتأويلها بالنساع .
(٩) هذا من شعر لمروعة بن الورد . وكان سبي امرأة ثم أعتقها وتزوجها ثم كان فى بنى النضير معها
فعرض عليه أهلها أن يقتلها منه ، فقبل وهو سكران ، وشرط عليهم أن يلهو بها إليه . وقوله : « آثر ذى
أنير » أى أول كل شئ . وانظر الأغانى (الدار) ٧٦/٣ وما بعدها .

أراد : اللهم، فوضع « ألهو » موضعه ؛ لدلالة الفعل على مصدره . ومثله قولك لمن قال لك : ما يصنع زيد؟ : يصلى أو يقرأ ؛ أى الصلاة أو القراءة .

ومما جاء في المبتدأ من هذا قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ؛ أى سماعك به خير من رؤيتك له . وقال — عز وجل — : ﴿ وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُورٌ ذَلِكَ ﴾ أى منا قوم دون ذلك ، لحذف المبتدأ وأقام الصفة التى هى الظرف مقامه . وقال جرير :

فذاك الأغر ابن عبد العزيز وحققك تنفى عن المسجد ^(٤)

لحذف « أن » من خبر المبتدأ ، وهى : وحققك أن تنفى عن المسجد . وقد جاء ذلك فى الفاعل ، على عزته . وأنشدنا :

وما راعنى إلا يسيرُ بشرطة وعهدى به فينا يقش يكبر ^(٦)

كذا أنشدناه « فينا » وإنما هو « قينا » أراد بقوله : « وما راعنى إلا يسير » أى مسيره (على هذا وجهه) . وقد يجوز أن يكون حالا ، والفاعل مضمّر ، أى : وما راعنى إلا سائرا بشرطة .

(١) فى ابن يمش ٤ / ٢٨ : « والمراد أن ألهو أى اللهم » .

(٢) كذا فى ط . وفى ز ، ه : « أم » . (٣) آية ١١ سورة الجن .

(٤) من نصيدة له فى هجو الفرزدق . وانظر الديوان ١٢٧ ، والتقاوى ٧٩٨ .

(٥) كذا فى ز ، ط . وفى د ، ه : « أنشدنا » . وفاعل « أنشدنا » أسناده أبوعل .

(٦) هذا من أبيات لرجل من بنى أسد يقال له معاوية فى هجو إبراهيم بن حوران الملقب بفروج أوفوخ . وقوله :

يعرض فروج بن حوران ينه كما عرضت للشترين جزور

فأما قرئش فهى تعرض رغبة وأما المسوالى حولها فتدور

والفنين : الحداد . والكبير : الزق الذى ينفخ فيه الحداد ، وانظر شواهد اللغى ٢ / ٦٩٩ واللسان (فروج) .

(٧) كذا فى ط . وفى د ، ه ، ز : « هذا وجهه » . وفاعل « وجهه » أبوعل .

وجه بيت جميل :

بَرِعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحَقٌّ لِمَثَلِي يَا بُيْتَنَةَ يَحْزَعُ

أى وحقٌ لمثل أن يحزع . وأجاز هشام يسرفى تقوم ، ويبنى أن يكون ذلك جائزاً
عنده في الشعر لافى الذر . هذا أولى عندي من أن (يكون يرتكبه) من غير ضرورة .

وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش^(٢) ، ولا يُفشج^(٣) ولا يؤبى ولا يُغرض^(٤) ولا يُفضض^(٥) ، وقد أرينا وجهه ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول^(٦) .

ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف^(٨) ، وهو اتصال الفعل بحرف

ليس مما يتعدى به ؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به . من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ^(٩) لَكُمْ
لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ لما كان في معنى الإفضاء مداه بلى . ومثله
بيت الفرزدق :

* قد قتل الله زيادا حتى *

لما كان ذلك في معنى : صرفه حتى . وقد ذكرناه فيما مضى . وكان أبو علي
يستحسنه وينبئه عليه .

ومنه قول الأعشى :

* سُبْحَانَ مِنْ طَلْقَةِ الْفَاحِرِ^(١٢) *

علق حرف الجز بسبحان لما كان معناه : براءة منه .

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « تكون يرتكبه » . (٢) أى لا يئزف ويتهى

ماؤه . والأصل في ذلك قولهم : نكش الشيء : أتى عليه وفرغ منه . (٣) أى لا يبلغ غوره .

وفي ش : « يفتح » . وفي ط : « يفتح » وكلاهما تصحيف . (٤) أى لا يتقطع من كثرتة .

(٥) أى لا يئزج . (٦) أى لا يئزج أيضا . ويقرأ بالياء للفاعل ، والياء للفعل . يقال :

خفضت الشيء . ففضض أى نقصته فنقص . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « التأمل » .

(٨) سقط في د ، هـ ، ز ، ط . (٩) آية ١٨٧ سورة البقرة . (١٠) انظر ص ٣١٠

من هذا الجزء . (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بيت » . وانظر في البيت ص ١٩٧

من هذا الجزء . (١٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الفاجر » .

فصل في التحريف

قد جاء هذا الموضع في ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل ، والحرف .
فالاسم يأتي تحريفه على ضربين : أحدهما مقيس ، والآخر مسموع^(١)
(غير مقيس) .

الأول ماغيره النسب قياسا . وذلك قولك في الإضافة إلى تميم : تميمي ، وإلى
شقرة : شقري ، وإلى قاض : قاضي ، وإلى حنيفة : حنفي ، وإلى عدي : عديي^(٢)
ونحو ذلك . وكذلك التحقير ، وجمع التكسير نحو (رجل و) رجلا ورجال^(٣) .

الثاني على أضرب : منه ماغيرته الإضافة^(٤) على غير قياس ، كقولهم في بني
الحبلى حبلي ، وفي بني عبيدة وعبدة : عبدي وجدي ، وفي زينة : زباني ،
وفي أسس : إسمي ، وفي الأثني : أثني ، وفي جلولا : جلولي ، وفي خراسان : خراسي ،
وفي دستواي : دستواني^(٥) .

ومنه ما جاء في غير الإضافة . وهو نحو قوله^(٦) :

* من تسج داود أبي سلام *

- (١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط . (٢) هي قبيلة في بني ضبة .
(٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) كذا في ش ، د ، ه ، ز . وفي ط : « تحرفة » .
(٥) في د ، ه ، ز : « بجرى الإضافة » وظاهر أنه محرف عن : « بجرى الإضافة » .
(٦) هم بنو من الأنصار . (٧) هم حمي من بني عدي . (٨) حمي من باهلة بن عمرو
ابن ثعلبة ، كما في اللسان (زين) . (٩) هي قرية بياحية فارس . (١٠) في القاموس
أنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز . وفي التاج أن بعضهم حكى فيها اللد . وفيه أنها في أصل الرشاطي
بفتح التاء بضبط القلم . وانظر فيه (دست) . (١١) أي الأسود بن يعفر . وصدره :

* ودعا بحكمة أمين نسجها *

وهو في وصف الدرع . وانظر اللسان (سلم) ، والصبح المنير ٣٠٩ ، والبيت فيه في مقطوعة في مدح
الحارث بن هشام .

يريد : أبي سليمان ، وقول الآخر :^(٢)

وسائلةً بشعبة بن سيرٍ وقد علق بشعبة العلوق

يريد : ثعلبة بن سيار . وأشهدنا أبو علي :

* أبوك عطاء الأم الناس كلهم^(٣) *

يريد عطية بن الحطفي ، وقال العبد :

وما دُمية من دمي ميسنا ن معجبة نظرا وأتصافا^(٤)

أراد : ميسان فغير الكلمة بأن زاد فيها نونا ، فقال : ميسنان ، وقال لييد :

* درس المنا بمُتالِع فأبان^(٥) *

أراد : المنازل ، وقال طقمة :

كأن إبريقهم ظبي على شرف مَقْدَمٍ بسبا الكنان ملثوم^(٦)

١٠

(١) سقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٢) هو المفضل النكري . وهو من قصيدته المنصفة . يذكر أن ثعلبة بن سبار كان في أسرهِ . وانظر

اللسان في (سير) و (علق) والأصمعيات ٥٣ ، وحامسة البحري ٤٨ ، والعلوق : المنية . يريد أن أسبابها علق به ، ولم تجهز عليه ، فإنه يرى إلى أسرهِ .

(٣) بحجزه :

١٥

* قصب من خل وقبحت من نجل *

وهو للبعث بهجوجريا . وانظر اللسان (عطو) ، والقائض ١٥٧ .

(٤) انظر ص ٢٨٢ من الجزء الأول .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط « لحزف » .

٢٠

(٦) بحجزه : * وتقامت بالحبس فالسويان *

ومتالِع وأبان والحبس والسويان : مواضع ، وانظر ص ٨١ من الجزء الأول .

(٧) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

وقال :

* واستحرَّ القتلُ في عبد الأشل *

يريد الأشل^(١) .

(وقال :^(٢)

* يَسْبَحِلُ الدِّقِينَ عَيْسَجُورِ^(٣) *

أى يَسْبَحِلُ (

وقال :

تَحَاذِرُ وَقَعَ السَّوْطُ خَوْصَاءُ صَمَّيْهَا كَلَّالٌ بِفَالَتْ فِي حِجَا حَاجِبِ صَمِيرِ^(٤)
يريد : في حِجَا حَاجِبِ . (وقد مضى من التحريف في الاسم ما فيه كاف بإذن الله) .^(٥)

• تحريف الفعل •

من ذلك ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتل . وهو قولهم في ظِلَّت : ظَلَّتْ ،
(وَفِي مَيْسَتْ : مَيْسَتْ) ، وَفِي أَحْسَسَتْ : أَحَسَّتْ ؛ قَالَ :^(٦)
خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شَوْسُ^(٧)

(١) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

(٢) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وسقط التفسير : « أى يسبحل » في ط .

(٣) انظر ص ٢٣٩ من هذا الجزء .

(٤) كَانَ هَذَا فِي وَصْفِ نَاقَةٍ . وَالْخَوْصَاءُ : مِنَ الْخَوْصِ ، وَهُوَ ضَيْقُ الْعَيْنِ وَغُثُورُهَا . وَالْحَاجِبُ : الْعَظَمُ

الْمُسْتَدِيرُ حَوْلَ الْعَيْنِ . وَالضُّمُورُ : الضَّامِرُ الْخِزْلِيُّ . وَجَاءَ الْبَيْتُ فِي اللَّسَانِ (حُجَّجٌ) بِحُزْفٍ عَمَّا هُنَا .

(٥) فِي ش ، ط وَضَعَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بَدَلِ بَيْتِ طَلْقَةِ السَّابِقِ . وَمَا هُنَا هُوَ مَا فِي د ، ه ، ز .

(٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) أَى أَبْرَزَ يَدَ الْعَاقِي . وَهُوَ مَنْ قَصِيدَةٍ يَصِفُ فِيهَا الْأَسَدَ . ذَكَرَ أَنْ قَوْمًا يَسِيرُونَ وَالْأَسَدَ

يَتَّبِعُهُمْ فَلَمْ يَشْرَبْهُ إِلَّا الْمَطَايَا . وَالشَّوْسُ وَاحِدَةُ أَشْوَسٍ وَشَوْسَاءُ مِنَ الشَّوْسِ وَهُوَ النَّظَرُ بِمُؤَنَرِ الْعَيْنِ تَكْثِيرًا

أَوْ تَفْظِيلًا . وَانْظُرِ الْأُمَامَى ١/١٧٦ ، وَالسَّمَطَ ٤٣٨ ، وَالْاِقْتَضَابَ ٢٩٩ ، وَالْجَوْلَانِ ١٣٥ .

وهذا مثبته بنحفت وأردت . وحكى ابن الأعرابي في ظننت ظننت . وهذا كله لا يقاس عليه ؛ لا تقول في شيمت : شيمت ولا شيمت ؛ ولا في (أقضضت : أقضضت) .
فأما قول أبي الحسن في مثال اطمان من الضرب : اضرب^(٢) ، وقول النحويين فيه : اضرب فليس تحريفا ، وإنما هذا عند كل واحد من القائلين هو الصواب .
ومن تحريف الفعل ما جاء منه مقلوبا ؛ كقولهم في اضمحل : امضحل ، وفي أطيب : أيطب ، وفي اكفر : اكرهف ، وما كان مثله . فأما جذب وجذب فأصلان ؛ لأن كل واحد منهما متصرف وذو مصدر ؛ كقولك : جذب يجذب جذبا ، وهو جاذب ، وجذب يجذب جذبا ، وهو جاذب ، وفلان مجبوذ ومجذوب (فإذا) تصرفا هكذا لم يكن أحدهما بأن يكون أصلا لصاحبه أولى من أن يكون صاحبه أصلا له .

وأما قولهم : أيس فقلوب من يئس . ودليل ذلك من وجهين .
أحدهما (أن لا مصدر) لقولهم : أيس . فأما الإيأس فصدر أئست . قال أبو علي : وسما الرجل إياسا ؛ كما سماه عطاء ؛ لأن أئست : أعطيت . ومثله

(١) حكى ابن مالك في التسهيل أن الحذف في مثل هذا لغة راسم . ومن ثم قال الشلوبين بالقياس فيه . وانظر الأشموني في مبحث الإعلال بالحذف في أواخر الكتاب .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « أفضت : أفضت » .

(٣) أصل اطمان اطمان . فإذا أريد بنا . مثالا من الضرب ، فالتحويون يراءون أصل الئة ، فيقولون : اضرب بنشد يد الباء الأولى ، والأخفش يراعى ما عرض لاطمان من الإدغام ونقل الحركة ، فيفعل كذلك في مثله من الضرب فيقول : اضرب بنشد يد الباء الثانية ليكون كاطمان . وانظر شرح الرنى للشافعية ٢٩٨/٣ .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وإذا » .

(٥) كذا في ز ، ط . وفي ش : « المصدر » .

(٦) كذا في ط ، ز . وفي ش : « سمي » .

— عندى — تسميتهم إياه عياضاً ، فلم لم يكن لأيس مصدر علمت أنه لا أصل له ، وإنما المصدر اليأس . فهذا من يئست .

والآخر صحة العين فى أيس ، ولو لم يكن مقلوباً لوجب فيه إعلالها ، وأن يقال : آس وإست كهاب وهيت ، وكان يلزم فى مضارمه أواس كأهاب ، فتقلب الفاء^(٢) لتحركها و (افتتاحها) واوا ؛ كقولك فى هذا أفعل من هذا من أممت : هذا أوم من هذا ، هذا قول أبى الحسن ، وهو القياس . وعلى قياس قول أبى عثمان أياس ؛ كقوله : هذا أيم^(٤) من هذا . فصارت صحة الياء فى (أيس) دليلاً على أنها مقبولة من يئس ؛ كما صارت صحة الواو فى عور دليلاً على أنها فى معنى ما لا بد من صحته وهو اعور . وهو باب . وكذلك قولهم : لم أبيله^(٥) . وقد شرحناه فى غير هذا .

تحرىف الحرف

قالوا : لا بل ، ولا بن ، وقالوا : قام زيد فم عمرو ؛ كقولك : ثم عمرو . وهذا وإن كان بدلاً فإنه ضرب من التحريف . وقالوا فى سوف أفعل : سواً أفعل ، وسف أفعل . حذفوا نارة الواو ، وأخرى الفاء . وخففوا رب وإن وإن ؛ فقالوا :
* رَبِّ هَيْضِلْ لِحَبِّ لَفَعْتُ هَيْضِلْ *

(١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « حوا » . (٢) يريد فاء الكلمة وهم الهزئة ، وقد يكون الأصل : « آله » . (٣) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « وافتتاح ما قبلها » . (٤) سقط فى د ، ه ، ز ، ط . (٥) انظر فى هذه الكلمة الكتاب ٣٩٢/٢ . كذا فى الأصول ، وكأنه يرى إلى أن الواقع من أحدهم يقع منهم جميعاً فى اللغة . وهذا عجريت لأبى كبير الهذلى صدره :
* أزهر إن يشب القذال فإنه *

والهيزل : الجليش . ولف الجليش بالجليش : خلطهما بالحرب . وقوله : « لحب » كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « حرس » أى شديداً المراس والمعالجة للحرب . وهذا يوافق ما فى ديوان الهذليين (الدار) ٢/٨٩

وقال : ^(١)

* أن هالك كل من يحنى ويتعل *

وقال الله سبحانه : « ^(٢) إن كل نفس لما عليها حافظ » . وقال : ^(٣)

سفته الرواعد من صيف وإن من حريف فلن يعدما ^(٤)

• مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإما من حريف . وقد خولف فيه .

(١) أى الأعتى . وصدره :

* فى نية كسيف الهند قد علوا *

وهو من مطلقته ، وقيل :

وقد غدت إلى الحانوت يتبنى شامشل شلول شلل شول

والحانوت بيت الخمار . يقول : إنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوى اللحم خفيف فى عمله فى نية كريمة
يدينون ما لم فى الذات إذ هم على ثقة أنهم ميتون فهم يسادرون الذات قبل أن يحترقهم الأجل . وانظر
الخرقة ٣/٤٧ ، والكتاب ١/٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٨٠ .

(٢) آية سورة الطارق . والمؤلف يريد قراءة تخفيف « لما » و « ما » عليا زائدة . فاما على
قراءة التشديد فإن عليا نافية ، وهى غير مخففة .

(٣) أى الثمرين تولب . وانظر الكتاب ١/١٣٥ ، والخرقة ٤/٤٣٤

(٤) الضمير فى سفته يعود على الصدع المذكور فى قوله قبل :

فلو أن من حظه ناجيا لكان هو الصدع الأعصا

والصدع : الوصل . والأعصم : الذى فى يده بياض . وفى رواية : « سفتها » أى المسجورة المذكورة
فى قوله :

إذا شاء طالع مسجورة ترى حولها النبع والسما

ويراد بالمسجورة عين ماء مملوءة . والشاعر يتحدث أن أحدا لا يخفى من الهلاك . ولو نجى أحد لكانت
أحق شئ . أن يكون هذا الصدع . وقد وصفه أنه فى جبل منيع ، وفيه رعيه وشربه ، فذكر فى البيت
الشاهد أنه يرتوى من رواعد الصيف ، ومن مطر الخريف . والرواعد : السحب الماطرة معارعة .
والصيف : مطر الصيف .

باب في قَرَق بين الحقيقة والمجاز

الحقيقة : ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة . والمجاز : ما كان بضد ذلك .

وإنما يقع المجاز ويُعدَّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه . فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة .

فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس : هو بحر . فالمعاني الثلاثة موجودة فيه . أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطُرف وجواد ونحوها البحر ، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو صريح أو اتساع استعمال استعمال بقية تلك الأسماء ؛ لكن لا يُفَضَّى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة . وذلك كأن يقول الشاعر :

عَلَوْتَ مَطَا جَوَادِكَ يَوْمَ يَوْمٍ وَقَدْ تَمَدَّ الْجِيَادُ فَكَانَ بِحَمْرًا ^(٣)

وكان يقول الساجع : فرسك هذا إذا سما بنتزه كان بفرا ، وإذا جرى إلى غايته كان بحرا ، ونحو ذلك . ولو عَمِيَ الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر ؛ لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان . ألا ترى أن لو قال رأيت بحرا وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه ، فلم يجوز قوله ؛ لأنه إلباس ، والغاز على الناس .

- (١) في كتاب الجهاد من صحيح البخاري : « عن أنس بن مالك قال : كان نزع بالمدينة ، فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا لنا يقال له متدوب . فقال : ما رأيانا من نزع ، وإن وجدناه لبحرا » .
(٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « جاء » .
(٣) يبدو أن هذا البيت من نظمته ، ذكره مثالا لما أراد . والمطا : الظهر . وقوله : « يوم يوم » أي يوم اليوم الذي تمره . وانظر في هذا سيويه ٥٣/٢ . وقوله : « تَمَدَّ الجياد » أي أعين من قولهم : ماء مشود : كثر عليه الناس حتى قُتِيَ وقتل إلا أقله .
(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « عن » . (٥) سقط هذا الحرف في ش .

وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة يجري مائه .

وأما التوكيد فلأنه شبه العَرَض بالجوهر ، وهو أثبت في النفوس منه ، والشَّبه في العَرَض متفية عنه ؛ ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض ، وليس أحد دفع الجواهر .

وكذلك قول الله سبحانه : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ هذا هو مجاز . وفيه الأوصاف الثلاثة .

أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماء الرحمة .

وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة — وإن لم يصح دخولها — بما يجوز دخوله .
فلذلك وضعها موضعه .

وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العَرَض بما يُخبر به عن الجوهر . وهذا تعالى
بالعرض ، وتفخيم منه ؛ إذ صير إلى حَيِّز ما يشاهد ويلمس ويمان ؛ ألا ترى إلى
قول بعضهم في الترغيب في الجحيم : ولو رأيتم المعروف رجلا رأيتوه حَسَنًا

(١) نراء عقد التشبيه بين جرى الفرس وما البحر ، والتشبيه في ظاهره بين الفرس والبحر في كثرة ما يختص به كل منهما وسعته . فالفرس كثير الجسرى والبحر كثير الماء . وفي ضخ الباري في كتاب الهبة ١٥٣/١ : « قال الأصمعي : يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى » ، أولاً لأن جريه لا ينفد كما لا ينفد ماء البحر . (٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « في » . وانظر في إنكار الأمراض الفصل لابن حزم ٦٦/٥ من طبعة الموسوعات . (٣) آية ٧ سورة الأنبياء .
(٤) كأنه يميل إلى أن في الكلام استارة بالكناية . فشبه الرحمة بمكان ، ودل على ذلك بلازم المشبه به ، وهو الإدخال . والمعروف أن في الآية تمجوزاً بالرحمة عن الجنة من إطلاق السبب على المسبب ، وهذا مجاز مرسل .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « تعالى » . (٦) في ط : « أصير » .

جيدا . وإنما يرغب فيه بأن يَنْبَه عليه ، ويعظم من قدره ، بأن يصوره في النفوس
على أشرف أحواله ، وأتوه صفاته . وذلك بأن يتخيل شخصا متجسما لا عرضا متوهما .
وطيه قوله : ^(١)

تغلغل حب عتمة في فؤادي فباديه مع الخافي يسير

(أى فباديه إلى الخافي يسير) أى فباديه مضموما إلى خافيه يسير . وذلك أنه لما
وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع به ؛ ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول : ^(٢)

شكوت إليها حبها المتغلغلا فزادها شكواى إلا تدلا ^(٣)

فيصف بالتغلغل ما ليس في أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل ، إنما ذلك وصف يخص
الجواهر لا الأحداث ؛ ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لا بد أن يتجاوز مكانا
إلى آخر . وذلك تفرغ مكان وشغل مكان . وهذه أوصاف تخص في الحقيقة
الأعيان لا الأحداث . فهذا وجه الاتساع .

وأما التشبيه فلا أنه شبه ما لا يتقبل ولا يزول بما يزول وينقل . وأما المبالغة
والتوكيد فلا أنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية .

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « النفس » .

(٢) ط : « أتره » .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « مجسما » . وفي ط : « بأن يتخيل جسما مصورا ، وشخصا متجسما » .

(٤) أى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وانظر الحماسة (التجارية) ٢٩٨/٣ ، والقال

٢٢٣/٣ ، والأغانى ٩٤/٨ . وفي المختار من شعر بشار ١٥٤ نسبه إلى الحارث بن خالد الخزرمي .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « فيه » .

(٧) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش ، ط : « يقول » .

(٨) الشطر الأخير في ش هكذا : * فزادنى شكواى إلا تدلا *

(٩) في ط : « بالتغلغل » .

وعليه ^(١) (قول الآخر) :

قرعتُ ظنائبَ الهوى يوم طالج ويوم النفا حتى قسرت الهوى قسرا ^(٢)
وقول الآخر :

ذهوب بأعناق المئين عطاؤه عزوم على الأمر الذي هو فاعله ^(٣)
وقول الآخر :

نعمرُ الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضمحكته رقابُ المال
وقوله ^(٥) :

ووجه كأت الشمس حلت رداءها عليه نقي اللون لم يتخذ
جعل للشمس رداء وهو جوهر ، لأنه أبلغ في النور الذي هو العَرَض . وهذه ^(٦)
الاستعارات كلها داخلة تحت المجاز ^(٧) .

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قوله » .

(٢) بعده : فإن خفت يوما أن يلج بك الهوى فإن الهوى يكفيك مثله صبيرا
الظنايب واحدا ظنوب ، وهو حرف العظم اليابس من الساق . وتقول : قرعت ظنوب البئر إذا ضربت
ظنوبه لينتخ لك قزقه ، وقيل من هذا : قرع ظنايب الشيء إذا ذلله . يذكر أنه ذل الهوى في هذين
اليومين . وذلك بالنفاضة بحبيبه ، كما قال جرير :

ولما اتقى الحيان أقيت المعاصي ومات الهوى لما أحييت مقاتله

وقد يكون تذييل الهوى بالصبر والتجمل للقراق ، كما هو في البيت الثاني . وورد البيتان في اللسان (ظن) .

(٣) ورد الشطر الثاني في قصيدة زهير في رواية الأحم .

ومصدره فيها : * فأعرض منه عن كريم مرزا *

والشعر في مدح حصن بن حذيفة الخزاعي . وذهاب عطائه بأعناق المئين أن يهبها ويعمها العناء . وانظر
شرح ديوان زهير (الدار) ١٤١ (٤) هو كثير . والبيت من قصيدة له ، كما في معاهد التصيص
١٤٩/٢ ، ولم يورد شيئا من القصيدة ، ولم أرها في الديوان المطبوع .

(٥) هو طرفة في معلقته ، و « حلت رداءها » أي خلعت وألبست إياه . و « يتجدد » : يضطرب ،
مشتق من الخلة لأنه يضطرب عند الأكل . (٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « من » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « في حكم » .

فأما قولهم : ملكْتُ عبداً ، ودخلت داراً ، وبنيت حمَّاماً لحقيق - هو ونحوه ، لا استعارة فيه ولا مجاز في هذه المفعولات ؛ لكن في الأفعال الواصلة إليها مجاز . وسنذكره . ولكن لو قال : بنيت لك في قلبي بيتاً أو ملكْتُ من الجود عبداً خالصاً أو أحللتك من رأيي وقتي دارِ صدق لكان ذلك مجازاً واستعارة ؛ لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه ؛ على ما مضى .

ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة : من الحذوف^(٢) ، والزيادات^(٣) ، والتقديم ، والتأخير ؛ والحمل على المعنى ، والتحريف .

ألا ترى أنك إذا قلت : بنو فلان يطوِّهم الطريق فبه من السعة إخبارك عما لا يصحّ وطوّه بما يصحّ وطوّه . فتقول على هذا : أخذنا على الطريق الواطئ لبنى فلان ، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ، وبأطريق طأ بنا بنى فلان أى أدنا إليهم . وتقول : بنى فلان بيته على سَنَنِ المسائة ؛ رغبة في طِئنة الطريق بأضيافه له . أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز .

ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخسره عن سالكه . فشبهته بهم^(٥) ؛ إذ كان هو المؤذى لهم ، فكانه هم .

وأما التوكيد^(٦) فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطئه سالكه لهم . وذلك أن الطريق مقيم ملازم ، فأفعاله مقيمة معه ، وثابتة بثباته . وليس كذلك أهل الطريق ، لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه ، فأفعاله أيضاً كذلك

(١) في ط : « قسى » . (٢) كذا في ط ، ح . وفي د ، ز : « المحذوف » . ويدور أنه محذوف عما أتت . وفي ش : « الحذف » . (٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الزيادة » . (٤) انظر الكتاب ١٠٩/١ (٥) تراه يبسّل إلى الاستعارة بالنكاح ، فهو يشبه الطريق بقوم سائرين ، وجعل الوطء دليل ذلك التشبيه . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تركيد » .

حاضرة وقتا، وغائبة آخر . فأين هذا بما أفعاله ثابتة مستمرة . ولما كان هذا كلاما الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين ؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين . وكذلك قوله سبحانه ^(١) ﴿ وَأَسْئَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ ^(٢) فيه المعاني الثلاثة . أما الاتساع فلا أنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله . وهذا نحو ما مضى ؛ ألا تراك تقول : وكمن قرية مسئولة . وتقول : القرى وتسالك ؛ كقولك : أنت وشأنك . فهذا ونحوه اتساع .

وأما التشبيه فلا أنها شُبِّهت بمن يصحّ سؤاله لما كان بها ومؤلفا لها . وأما التوكيد فلا أنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال (على من) ليس من عادته الإجابة . فكأنهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنباته بصحة قولهم . وهذا تناء في تصحيح الخبر . أى لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا ، فكيف لو سألت من من عادته الجواب .

وكيف تصرفت الحال فالإتساع فإش في جميع أجناس شجاعة العربية .

باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة

اعلم أن أكثر اللسة مع تأمله مجاز لا حقيقة . وذلك عاقبة الأفعال ؛ نحو قام زيد ، وقعد عمرو ، وانطلق بشر ، وجاء الصيف وانزمت الشتاء . ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية ، فقولك : قام زيد ، معناه : كان منه القيام أى هذا

(١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش . « في قوله » . (٢) آية ٨٢ سورة يوسف .

(٣) سقط في ش . (٤) حروص من قولهم : آلف المكان : آلفه وأحبّه .

(٥) في ش : « عن » . (٦) سقط هذا الحرف في ش .

(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « انصرف » .

(٨) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وسقط في ش .

الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبق^(٢٢) جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكثائت^(٢٣) من كل من وجد منه القيام . ومعلوم أنه لا يتمتع لإنسان واحد^(٢٤) (في وقت واحد) ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم ؛ هذا حال عند كل ذي لب . فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير . ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تُعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل ؛ فنقول : قمت قومة ، وقومتين ، ومائة قومية ، وقياما حسنا ، وقياما قبيحا . فإعمالك لمآله في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها . وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل ؛ ألا تراك لا تقول : قمت جلوسا ، ولا ذهبت

محيثا ، ولا نحو ذلك لما لم تكن فيه دلالة عليه ؛ ألا ترى إلى قوله :
 لعمري لقد أحبتك الحب كله وزدتك حبا لم يكن قبيل يعرف^(٥)
 فانتظامه لجميعه يدل على وضعه على اغتراقه واستيعابه^(٦) وكذلك قول الآخر :
 فقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا^(٨)

- (١) كذا في ز ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فكيف » .
 (٢) أي يعم . يقال : طبق الفيت الأرض : عمها . والمعروف أن الجنس يتناول القليل والكثير والواحد والمتعدد ، وهو إنما يطبق جميع أفرادها بالصلاحية ، وسيذكر بعد أن عمل الفعل في اسم المرة وغيره يدل على صلاحه لتناول جميعها . وعلى هذا فإذا أريد منه بعض أفرادها كان حقيقة لا مجازا .
 (٣) كذا في ز ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فمعلوم » .
 (٤) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في ز ، ه ، ش .
 (٥) سقط الشطر الثاني في ش . (٦) سقط ما بين القوسين في ز ، ه ، ش . وثبت في ش ط .
 (٧) كذا في ط . وفي ش : « فاستيعابه » . وقوله : « لجميعه » في ط : « بجميعه » .
 (٨) « فقد » كذا في ز ، ش ، ط . وفي ه : « وقد » . وهو من قصيدة للجنون .

فَقَوْلُهُ (بَكلِ الظَّنِّ) يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . قَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ : قَوْلُنَا : قَامَ زَيْدٌ بِمَثَلَةِ قَوْلُنَا خَرَجْتَ فَإِذَا الْأَسَدُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ : خَرَجْتَ فَإِذَا الْأَسَدُ تَعْرِيفُهُ هُنَا تَعْرِيفُ الْجَنْسِ ؛ كَقَوْلِكَ : الْأَسَدُ أَشَدُّ مِنَ الذِّئْبِ وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ أَنَّكَ (خَرَجْتَ وَجَمِيعِ الْأَسَدِ) الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا الْوَهْمُ عَلَى الْبَابِ . هَذَا مُحَالٌ ، وَاعْتِقَادُهُ اخْتِلَالٌ^(١) . وَإِنَّمَا أَرَدْتُ : خَرَجْتَ فَإِذَا وَاحِدٌ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ بِالْبَابِ . فَوَضَعْتُ لَفْظَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ مُجَازًا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاعِ وَالتَّوَكُّيدِ وَالتَّشْبِيهِ . أَمَّا الْإِتْسَاعُ فَإِنَّكَ وَضَعْتَ اللَّفْظَ الْمَعْتَادَ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ . وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَلَا تُكَ عَقَلْتُمْ قَدْرَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ ، بَأَن جِئْتَ بِلَفْظِهِ عَلَى اللَّفْظِ الْمَعْتَادِ لِلْجَمَاعَةِ . وَأَمَّا التَّشْبِيهِ فَلَا تُكَ شَبَّهْتَ الْوَاحِدَ بِالْجَمَاعَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ أَسَدًا .

- ١٠ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمِثْلُهُ قَعْدُ جَعْفَرٍ ، وَانْطَلَقَ مُحَمَّدٌ ، وَجَاءَ اللَّيْلُ وَانْصَرَمَ النَّهَارُ . وَكَذَلِكَ أَفْعَالُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ ؛ نَحْوُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا كَانَ مِثْلُهُ ؛ أَلَا تَرَى — أَنَّهُ عَزَّ اسْمُهُ — لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بِذَلِكَ خَلَقَ أُنْعَامَنَا ، وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَا مُجَازًا لَكَانَ خَالِقًا لِلْكَفْرِ وَالْعُدْوَانِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أُنْعَامِنَا عَزَّ وَعَلَا . وَكَذَلِكَ عَلَّمَ اللَّهُ قِيَامَ زَيْدٍ مُجَازًا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ الْحَالُ الَّتِي عَلَّمَ عَلَيْهَا قِيَامَ زَيْدٍ هِيَ الْحَالُ الَّتِي عَلَّمَ عَلَيْهَا قَعُودَ عَمْرٍو . وَاسْتَأْنَسَتْ لَهُ سُبْحَانَهُ صُلَامًا ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِنَفْسِهِ^(٢) ، إِلَّا أَنَا مَعَ ذَلِكَ نَعْلَمُ

- (١) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي ي ، ه ، ز ، ن : « مَرَرْتُ بِجَمِيعِ الْأَسَدِ » .
 (٢) كَذَا فِي ش . وَفِي ط ، ن : « الَّتِي » .
 (٣) فِي ز : « اخْتِلَالٌ » . (٤) كَذَا فِي ي ، ه ، ز ، ن ، ط . وَفِي ش : « فَاِنْ » .
 (٥) سَقَطَ فِي ش . (٦) سَقَطَ فِي ي ، ه ، ز ، ن . وَثَبِتَ فِي ش ، ط .
 (٧) كَذَا فِي ن . وَفِي ش ، ط : « غَرَّهَا » . وَقَدْ جَرَى فِي هَذَا عَلَى رَأْيِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ .
 وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا فِي خَلْقِ الْكَفْرِ وَالْعُدْوَانِ ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ خَلْقِهِ وَقَدَرَتِهِ .
 (٨) فِي ش : « مُجَازًا » . (٩) كَذَا فِي ن . وَفِي ش ، ط : « لِنَفْسِهِ » . وَتَرَاءَ يَفِيعُ فِي نَفْيِ صِفَةِ الْعِلْمِ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَذْهَبُ الْمُعْتَرِضِ ؛ وَأَهْلُ السُّنَّةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

أنه ليست حال علمه بقيام^(١) زيد هي حال علمه يجلس عمرو ونحو ذلك . وكذلك قولك : ضربت عمرا مجاز أيضا من غير جهة التجوز في الفعل — وذلك أنك إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه — ولكن من جهة أخرى ؛ وهو أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه ؛ ألا تراك تقول : ضربت زيدا ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحي جسده ؛ ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض ، فقال : ضربت زيدا وجهه أو رأسه . نعم ، ثم إنه مع ذلك متجاوز ؛ ألا (تراه قد يقول) : ضربت زيدا رأسه ؛ فيبدل للاحتياط وهو إنما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله . ولهذا ما يحتاط بهمضم في نحو هذا ، فيقول : ضربت زيدا جانب وجهه الأيمن أو ضربته أعلى رأسه الأسمى ؛ لأن أعلى رأسه قد تختلف أحواله ، فيكون بعضه أرفع من بعض .

وبعد فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام — نحو نفسه وعينه وأجمع ، وكله وكلهم وكلبيهما وما أشبه ذلك — عرفت منه (حال سعة) المجاز في هذا الكلام ؛ ألا تراك قد تقول : قطع الأمير اللص ويكون التقطع له بأمره لا بيده ، فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة ؛ لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك : اللص وإنما لعله قطع يده أو رجله ؛ فإذا احتطت قلت : قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله . وكذلك

- (١) في ش : « ليست له » . (٢) كذا في س ، ه ، ن ، ط . وفي ش : « بقمره » .
 (٣) كذا في ش . وفي ط : « ترى كيف تقول » وفي ن : « تراه كيف تقول » .
 (٤) سقط في ش . (٥) كذا في ش . وفي س ، ه ، ن ، ط : « الأسمى » .
 (٦) كذا في ش ، ن ، ط . وفي ط : « سعة حال » .
 (٧) سقط في ش ، ط ، وثبت في س ، ه ، ن .
 (٨) في ش : « وبأمره » . (٩) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ن : « وإذا » .

جاء الجليش أجمع، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه - وإن أطلقت
الحجى على جميعه - لما كان لقولك : أجمع معنى .

فوقوع التوكيد فى هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها ؛
حتى إن أهل العربية أفردوا له بابا لعنايتهم به ، وكونه مما لا يضاع ولا يحمل مثله ؛
كما أفردوا لكل معنى أهمهم بابا ؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة
والقسم والجزاء ونحو ذلك .

وبينت منذ قريب لبعض منتحلي هذه الصناعة هذا الموضع - أعنى ما فى ضربت
زيدا ، وخلق الله ونحو ذلك - فلم يفهمه إلا بعد أن بات عليه وراض نفسه فيه
وأطلع فى الموضع الذى أومات له إليه ، فحينئذ ما تصوره ، وجرى على مذهبه
فى أن لم يشكره .

١٠

واعلم أن جميع ما أوردناه فى سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع
دفع أبى الحسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة . (أولا) ^(٥) يعلم
أبو الحسن كثرة المجاز غيره ، وسعة استعماله وانتشار مواقعه ؛ كقام أخوك وجاء
الجليش وضربت زيدا ونحو ذلك ، وكل ذلك مجاز (لا حقيقة) ^(٦) (وهو على غاية
الإنقياد والاطراد . وكذلك أيضا حذف المضاف مجاز لا حقيقة) وهو مع ذلك
مستعمل . ^(٨)

١٥

(١) فى ز ، ط : « جاك » . (٢) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « فيا » .

(٣) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٤) كذا فى ش . وفى ط : « تاب » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « أفلا » .

٢٠

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى د ، ه ، ز .

(٧) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مجاز مستعمل » .

فإن احتج أبو الحسن بكثرة هذه المواضع ؛ نحو قام زيد وانطلق محمد وجاء القوم ونحو ذلك ، قيل له : وكذلك حذف المضاف قد كثر ؛ حتى إن في القرآن — وهو أفصح الكلام — منه أكثر من مائة موضع ، بل ثلاثمائة موضع ^(١) ، وفي الشعر منه ما لا أحصيه .

فإن قيل : يجهل من هذا أن تقول : ضربت زيدا وإنما ضربت غلامه وولده .

قيل : هذا الذي شئت به بيمينه جائز ؛ ألا تراك تقول : إنما ضربت زيدا بضربك غلامه ، وأهنته بإهانتك ولده . وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به .
فإن فهم عنك في قولك : ضربت زيدا أنك إنما أردت بذلك : ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز ، وإن لم يفهم عنك لم يميز ؛ كما أنك إن فهم عنك بقولك :
أكلت الطعام أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل ؛ وإن لم يفهم عنك وأردت لفهام المخاطب إيابه لم تجد بدا من البيان ، وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك .
ألا ترى أن الشاعر لما فهم عنه ما ^(٢) (أراد بقوله) ^(٣) قال :
صَبَّحَنَ مِنْ كَاطِمَةِ الْخُصِّ الْخُرْبُ يَحْمِلُنْ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ^(٤)

(١) سقط في ز . ١٥

(٢) سقط في ش . وثبت في د ، ه ، ز ، ط .

(٣) في ز : « لو » .

(٤) كذا في ش . وفي ط : « له أراد » وفي د ، ه ، ز : « أراد » .

(٥) كذا . والأولى حذفها .

(٦) كاظمة : موضع قريب من البصرة فيه آبار كثيرة . والحديث عن إيل . وانظر الكامل ١٣٢/٧ . ٢٠

ولمّا أراد: عبدالله بن عباس، ولولم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بداً من البيان.
وعلى ذلك قول الآخر: ^(١)

* علم بما أعيانا النطاسى حذّياً *

أراد: ابن حذّيم .

وذلك على لحاق المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه طريقته في أنفسهم أن
العرب قد وكّده كما وكّدت الحقيقة . وذلك قول الفرزدق :

عشّة سال المربدان كلاهما ^(٢) سخابة موت بالسيف الصوارم

ولمّا هو مربرد واجد؛ فثناه مجازاً لما يتصل به من مجاوره، ثم إنه مع ذلك وكّده
وإن كان مجازاً . وقد يجوز أن يكون سمي كل واحد من جانبيه مرربداً .
وقال الآخر :

(١) هو أوس بن حجر . وصدر البيت وقد جاء في ز :

* فهل لكم فيها إلى فأنى *

وكان جاور في قوم غير قومه فافتسموا معزاه، فهجّاهم، وعرض عليهم أن يردوا إليه ماله فيخرجهم من
خزاة فعلتهم، لأنه كقول ذلك طيب به . وابن حذّيم متطّيب عند العرب . ويقول بعد هذا :

فأنرجكم من ثوب شطاء عارك مشهورة بلى أسافله دما

فقله : « فهل لكم فيها إلى » أى في ردّ غنى إلى . وهذا وقد ذكر ابن السكيت في شرح ديوان أوس
أن حذّياً من نيم الرباب ، وكان متطّيباً عالماً، وتبعه صاحب القاموس . وعليه فلا شاهد فيه . وانظر
الخزاة ٢/٢٣٣ .

(٢) من قصيدة له في هجاء جرير والنعمان بالبعث . وقوله :

ومنا الذى أعطى يديه رهينة لقارى تزار يوم ضرب الجماجم

كنى كل أنى ما تخاف على ابنها وهنّ قيام رافعات المعاصم

غاراً تزار تميم وبكر، وهو نسبة غار، وهو الجمع الكثير من الناس . ويريد بالذى أعطى يديه رهينة
عبد الله بن سفيان التميمي في قصة طويلة جرت بعد موت يزيد بن معاوية بسطها أبو عبيدة في النقائص
٧٢ . طبع أوربة . والمربدان أراد به المربد ، وهو موضع بالبصرة . والمربد — في الأصل —

الموضع يحبس فيه الإبل وغيرها . وقوله : « سخابة » في ز : « سخابة » .

إذا البيضة الصماء عضت صفيحة^(١) بحرياتها صاحت صياحا وصلت^(٢)
فاكد (صاحت) وهو مجاز بقوله : صياحا .

(وأما) قول الله عز وجل : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ^(٣) ﴾ فليس من باب المجاز
(في الكلام) بل هو حقيقة ؛ قال أبو الحسن^(٤) : خلق الله لموسى كلاما في الشجرة ،
فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به . فأما أن يحدثه في شجرة أو فم
أو غيرهما فهو شيء آخر ؛ لكن الكلام واقع ؛ ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق
هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير ، لأنه أحدثه في آلة نطقه ، وإن كان لا يكون
متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه .

فإن قلت : رأيت لو أن أحدنا عمل آلة مصونة وحركها واحتذى بأصواتها
أصوات الحروف المقطعة المسموعة في كلامنا أكنت تسميه متكلمًا وتسمى تلك
الأصوات كلاما ؟

بجوابه ألا تكون تلك الأصوات كلاما ، ولا ذلك المصوت لها متكلمًا .
وذلك أنه ليس في قوة البشر أن يوردوه بالآلات التي يصنعونها على تمت الحروف^(٥)

(١) البيضة : الخوذة توضع على الرأس لتقيها السلاح . والحرباء : مسمار الدرع ، وعليل الحرباء
صوته . وذلك أن يضرب الفزع بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتد فيكون لذلك صوت . وقد جعل
الحرباء كما ترى البيضة . والصفيحة : السيف العريض .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فأنا » .
(٣) آية ١٦٤ سورة النساء . (٤) كذا في ز ، ط . وسقط في ش .
(٥) هذا على أصل المعتزلة الذين ينكرون الكلام النفس لله سبحانه . ويذكر المؤلف أن نسبة

الكلام إلى الله سبحانه على هذا الرأي حقيقة لا مجاز . ويرده أن الجارية في العربية نسبة الفعل إلى من
يظهر منه ، فلو كان الكلام في الشجرة لكانت أحق بنسبة الكلام إليها على سبيل الحقيقة .

(٦) سقط في ش . وثبت في د ، ه ، ز ، ط . (٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لا » .
(٨) في ز ، ط : « قدرة » .

المنطوق بها وصورتها (في النفس ^(١)) ؛ لمجزهم عن ذلك . وإنما يأتون بأصوات فيها الشَّبه السير من حروفها ؛ فلا يستحق لذلك أن تكون كلاما ، ولا أن يكون الناطق بها متكلمًا ؛ كما أن الذي يصوِّر الحيوان تجسِّيا أو ترقِّيا لا يسمى خالقا للحيوان ، وإنما يقال مصوِّر وحالِك ومشبَّه . وأما القديم سبحانه فإنه قادر على إحداث الكلام على صورته الحقيقية ، وأصواته الحيوانية في الشجرة وأصواءه ، وما أحبَّ سبحانه وشاء . فهذا فرق .

فإن قلت : فقد أحال سيبويه قولنا : أشربُ ماء البحر ، وهذا منه حظر للجواز الذي أنت مدَّعٍ شياعه وانتشاره .

قيل : إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم ؛ إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر . فأما إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه ؛ ألا ترى إلى (قول الأسود بن يفر) ^(٢) :
نزلوا بأنقرة يسيل عليهم ماءُ الفرات يحمي من أطواد ^(٣)

(فلم يحصل) هنا جميعه ؛ لأنه قد يمكن أن يكون بعضُ مائه مغلجا قبل وصوله إلى أرضهم (يشرب أو يسقى) زرع ونحوه . فسيبويه إذا إنما وضع هذه اللفظة

- ١٥ (١) سقط ما بين القوسين في ش ، وثبت في د ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « حروفها » . (٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « يكون » . (٤) انظر الكتاب ٨/١ . وعبارته : « وأما الحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أس » . (٥) أي الحكم بالحالة شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة مستقيم . وقد يكون الأصل : « وهذا غير مستقيم » أي شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة . (٦) في ط : « لأن » . (٧) كذا في ز . وفي ش ، ط : « قوله » . (٨) من قصيدة مفضلية . وأتقنه هنا موضع بالحيرة ، وهي غير أقرة التي في بلاد الروم ، والتي هي الآن قصبة الدولة التركية . والأطواد : الجبال . (٩) في ط : « وإن لم يحصل » . (١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « لشرب أولسقا » .
- ٢٠

في هذا الموضع على أصل (وضعها في اللغة) من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص :

ومثل (٢) تأكيد المجاز فيما مضى قولنا : قام زيد قياما ، وجلس عمرو جلوسا ،
 وذهب سعيد ذهابا ، (ونحو ذلك ؛ لأن) قولنا : قام زيد ونحو ذلك قد قدمنا الدليل
 على أنه مجاز . وهو مع ذلك مؤكد بالمصدر . فهذا تأكيد المجاز كما ترى . وكذلك
 أيضا يكون قوله سبحانه : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) من هذا الوجه مجازا على ما مضى .

ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى : (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) ولم تؤت لحيمة
 ولا ذكرا . ووجه هذا عندى أن يكون مما حذفته صفة ، حتى كأنه قال :
 وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة المملكة ؛ ألا ترى (أنها لو) أوتيت لحيمة وذكرا
 لم تكن امرأة أصلا ، ولما قيل فيها : أوتيت ، ولقيل أوتى . ومثله قوله تعالى :
 (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) وهو سبحانه شيء . (وهذا) مما يستثنيه العقل ببديهة ،
 ولا يوجب إلى التشاغل باستثنائه ؛ ألا ترى أن الشيء كأنما ما كان لا يخلق نفسه ،
 كما أن المرأة لا تؤتى لحيمة ولا ذكرا .

(١) في ز ، ط : « وضع اللغة » . (٢) كذا في ش ، ز ، ط . وفى هـ : « من » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفى س ، هـ ، ز : « سعد » . (٤) ز ، ط : « وذلك أن » .

(٥) في ط : « وهو » . (٦) آية ٢٣ سورة النحل . (٧) في ز : « المملكة » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفى ز : « لو أنها » .

(٩) سقط في س ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط .

(١٠) ورد في عدة آيات . من ذلك آية ١١٦ سورة الرعد .

(١١) كذا في ش . وفى س ، هـ ، ز ، ط : « فهذا » .

(١٢) كذا في س ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يستثنيه » .

(١٣) كذا في س ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « باستثنائه » .

(١١) فأما قوله سبحانه : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) حقيقة لا مجاز . وذلك أنه سبحانه ليس عالماً يعلم ؛ فهو إذا العليم الذي فوق ذوى العلوم أجمعين . ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ، لأنه — عز اسمه — عالم ، ولا عالم فوقه .

فإن قلت : فليس في شيء مما أوردته من قولك : « وأوتيت من كل شيء » و (خالق كل شيء) ، « وفوق كل ذي علم عليم » ، اللفظ المعتاد للتوكيد .

قيل : هو وإن لم يأت تابعا على تمت التوكيد فإنه بمعنى التوكيد البتة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عمت بالضرب جميع القوم ففائدته فائدة قولك : ضربت القوم كلهم . فإذا كان المعنيان واحدا كان ما وراء ذلك غير معتد به ولفوا .

باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، ما لم يدع دافع

إلى الترك والتحول

من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشئيين أين كانت وكيف تصرف . فهي عندنا على ذلك ؛ وإن كان بعضهم قد خنى عليه هذا من حالها في بعض الأحوال ، حتى دعاه إلى أن تقلها عن أصل بابها . وذلك أن الفراء قال : إنها قد تأتي بمعنى بل ؛ وأنشد بيت ذي الرقة :

(١) كذا في ش . وفي ، ه ، ز ، ط : « وأما » . (٢) آية ٧٦ سورة يوسف .

(٣) يريد المؤلف أن الله سبحانه لا يشمله ذوالعلم ، فهو غير داخل في مدلول الآية . ورجى كلامه على أصل المعتزلة أنه عالم بذاته ، وليس له صفة العلم . وقاته أن اللسان العربي لا يعرف العالم إلا لذى العلم ، كما لا يعرف الغائم إلا لذى القيام . وكان خيرا له أن ينأى عن هذه المسائل الكلامية .

(٤) سقط في ز . (٥) في ط : « وذلك أنه » . (٦) كذا في ه ، ز ، ط .

وفي ش : « في » . (٧) سقط ما بين القوسين في ش . (٨) سقط في ش .

(٩) في ط : « نزوله » . (١٠) كذا في ش ، ط . وفي ه ، ز : « وإنما » .

(١١) في ط : « أين » . (١٢) سقط هذا الحرف في ط ، ش .

بدت مثل قرن الشمس في روثي الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح^(١)
 وقال : معناه : بل أنت في العين أملح . وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى بابها —
 بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى ، وأعلى مذهبا — فقد وقينا ما علينا .
 وذلك أنها على بابها من الشك ؛ ألا ترى أنه لو أراد بها معنى بل ، فقال : بل أنت
 في العين (أملح لم يف بمعنى أو في الشك ؛ لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح)
 كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج
 الشك كان في صورة المقتصد غير المتعامل ولا المتعجرف . فكان أعذب للفظه ،
 وأقرب إلى تقبل قوله ؛ ألا تراه نفسه (أيضا) قال :
 أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النفا آأنت أم أم سالم^(٧)

(١) قرن الشمس : أعلاها . وقوله : « صورتها » بالجر عطف على « قرن » . ويقول البغدادي
 في الخسنة ٤/٢٤ : « واليت نسب ابن جنى إلى ذى الرمة ، ولم أجده في ديوانه » . ولدى الرمة
 قصيدة طويلة على روى البيت ، مطلعها :
 أمزلقى سلام عليك على النأي والثاني يورث وينصح

وانظر معاني القرآن للقرافي ٧٢/١ ، والإنصاف ١٩٨ .

(٢) سقطت واو العطف في ز .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي و ، ه ، ز : « بما » .

(٤) سقط ما بين القوسين في ش ، وثبت في و ، ه ، ز ، ط .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي و ، ه ، ز : « وكان » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي و ، ه ، ز : « كيف » .

(٧) قبله : أقول لدهناوية عروج جرت لنا بين أعلى عرفة فالصرائم

والعروج : الطريقة المتى ، وأراد بها ظبية . والدهناوية نسبة إلى الدهناء ، وهي رمال في نجد . والوعاء :

رملة . وجلاجل — بالنهم — موضع ، ومن اللغويين من يرويه بفتح الجيم . وانظر الأملح ٦/٢ ،

والكامل ٦/١٨١ ، وسيبويه ٢/١٦٨ ، وأملح ابن السكيت ١/٣٢١ .

فَكَا لَا يَشْكُ^(٢٢) فِي أَنْ كَلَامَهُ هَهُنَا خَرَجَ خَرَجَ الشَّكْ، لَمْ فِيهِ مِنْ عَذَابِهِ وَظَرْفِ
مَذْهَبِهِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : أَوْ أَنْتَ فِي الْمَعِينِ أَمْلَحُ (أَوْ) فِيهِ بَاقِيَةٌ
فِي مَوْضِعِهَا وَعَلَى شَكِّهَا .

- وبعد فهذا مذهب الشعراء : أَنْ يُظْهِرُوا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ شَكًّا وَتَحَايُلًا لِيُرُوا^(٢٣)
قُوَّةَ الشَّكِّ وَاسْتِحْكَامَ الشَّبْهِ ؛ وَلَا يَقْطَعُوا قِطْعَ الْيَقِينِ الْبَيِّنَةِ فَيُنْسَبُوا بِذَلِكَ إِلَى
الْإِفْرَاطِ ؛ وَغَلْوَ الْاِسْتِطْطَاطِ ؛ وَإِنْ كَانُوا هُمْ وَمَنْ بِحَضْرَتِهِمْ وَمَنْ يَقْرَأُ مِنْ^(٢٤) بَعْدُ
أَشْعَارَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ لَاحِيَةَ هُنَاكَ وَلَا شَبْهَ ؛ وَلَكِنْ (كَذَا خَرَجَ) الْكَلَامُ عَلَى
الْإِحَاطَةِ بِمَحْصُولِ الْحَالِ .

وَقَالَ أَيْضًا :

- ١٠ ذَكَرْتُكَ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادَنْ أَمَامَ الْمَطَايَا تَشْرَبُ وَتَسْنَحُ^(٢٥)
وَقَالَ الْآخَرُ :

أَقُولُ لَطْفِي بَرْتَمِي وَسَطَ رَوْضَةٍ أَنْتَ أَخُو لَيْسَى فَقَالَ : يُقَالُ
وَمَا أَحْسَنَ مَا جَاءَ بِهِ الطَّائِي الصَّغِيرُ (فِي قَوْلِهِ) :
عَارِضُنَا أَصْلًا فَقُلْنَا الرَّبُّ حَتَّى أَضَاءَ الْأَخْوَانَ الْأَشْجَبُ^(٢٦)

- ١٥ (١) كَذَا فِي ش، ط . وَفِي س، ه، ز، « فَيَا » .
(٢) فِي ط : « تَشْكُ » . (٣) سَقَطَ هَذَا الْحَرْفُ فِي س، ه، ز .
(٤) أَيْ تَرَدَّدًا . يُقَالُ تَحَايَلَتِ الْهَدُومُ أَيْ تَنَازَعَتْ فَضَتْ عَنْ الطَّمَانِيَّةِ . فَكَانَ مَضْطَرًا مَرْدَّدًا .
(٥) كَذَا فِي ش . وَفِي س، ه، ز : « بِحَضْرَتِهِمْ » وَفِي ط : « بِحَضْرَتِهِمْ » .
(٦) كَذَا فِي ش . وَفِي س، ه، ز : « فَيَا » وَسَقَطَ كَلَامُهُ فِي ط .
(٧) كَذَا فِي س، ه، ز، ط . وَفِي ش : « هَذَا خَرَجَ » .
٢٠ (٨) الشَّادَنْ : وَلَدُ الْغَلِيَّةِ حِينَ يَقْوَى وَيَشْتَدُّ . وَيُقَالُ : اشْرَأْبَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ . وَتَسْنَحُ : تَمَرُّ
عَنِ الْجَمِينِ . وَقَوْلُهُ : « أَنْ » يَرُودُ : « إِذَا » . وَانْظُرْ إِلَى دِيَوَانِ ٨٠ ، وَالْكَامِلِ ٩١/٦ .
(٩) هُوَ الْجَمِينُونَ . (١٠) كَذَا فِي ش، ط . وَفِي س، ه، ز : « فَقَالَ » .
(١١) « أَضَاءَ » كَذَا فِي ش، ط . وَفِي س، ه، ز : « اسْتَبَانَ » . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ
إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ . وَانْظُرْ إِلَى دِيَوَانِ (الْجَوَائِبِ) ٦٢/١

(١)
وقال الآخر :

فعيناك عينها ؛ وجيدك جيدها سوى أن عظم الساق منك دقيق
وذهب قُطْرُب إلى أن (أو) قد تكون بمعنى الواو ، وأنشد بيت النابغة :
قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(٢)

فقال : معناه : ونصفه . ولعمري ، إن كذا معناه . وكيف لا يكون كذلك
ولا بد منه ، وقد كثرت فيه الرواية أيضا بالواو : ونصفه . لكن هناك مذهب
يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه : من كون الشك فيه ؛ وهو أن يكون
تقديره : ليتنا هذا الحمام لنا (إلى حمامتنا^(٣)) أو هو ونصفه . نلحذف المعطوف عليها
وحرف العطف ؛ على ما قدمناه في قوله عز وجل (﴿ قُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَافْتَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾^(٤)) أي فضرَب فانفجرت . وعليه قول الآخر :^(٥)
فَافْتَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا^(٦)

ألا فالبنا شهرين أو نصف ثالث إلى ذا كما ما غيبتني غيبا
أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا تراك لا تقول مبتدئا ؛ لبثت نصف ثالث ؛
لأن ثالث من الأسماء المضممة بما معها . ودعانا إلى هذا التأويل السعي في إقرار^(٧)
(هذه) اللفظة على أول أحوالها .^(٨)^(٩)

- ١٥ (١) هو مجنون بن عامر ، يخاطب غلية صيدت فأعطى الصائد مكانها شاة وأطلقها . وانظر الكامل
٣٩/٧ ، والخزانة ٥٩٥/٤ (٢) من قصيدة له ، يتنذر فيها للنعمان بن المنذر بما رى به عنده ،
ويرجوه أن يكون حكيما نافذ البصر كرقاء الإمامة . وكانت رأت حماما مرَّ بين جبلين فخرته ستا وستين ،
فقال ليت هذا الحمام ونصفه يكون لي مضافا إلى حمامي لتكمل المائة ، فلما عد الحمام عن كثر ألفوها
مادقة ، فضرَب بها الثل في صدق البصر . وقولها : فقد أي فقط ، وقد هنا اسم فعل ، والكسر الروي .
قد يكون الأصل : فقدى بيا المتكلم أي يكفيني ، ولم أر رسمها بإلياء . وانظر الخزانة ٢٩٧/٤
٢٠ (٣) سقط في ش ما بين الفوسين . (٤) آية ٦٠ سورة البقرة . (٥) سقط في د ، ه ، ز .
(٦) أي ابن أحر . وانظر أمالي ابن السجري ٣١٧/٢ . (٧) كذا في ش ، ط .
وفي د ، ه ، ز : « المضممة » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « التأويل » .
(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « إلى » .

فأما قول الله سبحانه ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكّا . وذلك أن هذا كلام نرجح حكاية من الله عز وجل لقول المخولقين . وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه إلى جمع لو رأيتهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون .

ومثله مما نخرجه منه تعالى على الحكاية قوله ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ وإنما هو في الحقيقة الذليل المهافت ، لكن معناه : ذق إنك أنت الذي كان يقال له : العزيز الكريم . ومثله قوله — عز وجل — ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ أي يا أيها الساحر عندهم لا عندنا ؛ (وكيف) يكون ساحرا عندهم وهم به مهتدون . وكذلك قوله ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ (أى شركائى عندكم . وأنشدنا أبو علي لبعض اليمانية يهجو جريرا :

يلسخ كُليبا وأبلغ عنك شاعرها
قال : فأجابه جرير ، فقال :

ألم تكن في وسوم قد وسمت بها
من حان موعظة يا زهرة اليمين !

فسماه زهرة اليمين متابعة له ، وحكاية للفظه . وقد تقدم القول على هذا الموضع .

(١) آية ١٤٧ سورة الصافات . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بمعنى » .

(٣) سقط هذا الحرف في ش . (٤) آية ٩ سورة الدخان .

(٥) آية ٤٩ سورة الزخرف . (٦) كذا في ش ، ب . وفي د ، هـ ، ز : « فكيف » .

(٧) ورد في عدة آيات من ذلك آية ٢٧ سورة النحل ، وآية ٥٢ سورة الكهف .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « أهل اليمين » .

(٩) الوسوم جمع وسم ، وهو أثر البكى يريد أذى بجانه . وحن : أى هلك .

(١٠) سقط في د ، هـ ، ز .

ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف ؛ نحو قول الله — عَزَّ وَجَلَّ — ^(١) (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ^(٢) (قالوا : الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف . والتقدير عندهم فيها : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) . وزيادة الواو أمر لا يثبت البصريون . لكنه عندنا على حذف الجواب ، أى حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لم نَحْزَنَها كذا وكذا صَدَقُوا وعدمه ، وطابت نفوسهم ، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا .

وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان ؛ نحو قولهم : كان ولا مال له ، أى كان لا مال له . ووجه جوازه عندى شَبَه خبر كان بالحال ، بجرى مجرى قولهم : جاءنى ولا ثوب عليه ، أى جاءنى عاريا .

فأما (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى قد ؛ نحو قول الله — سبحانه — ^(٣) (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) قالوا : معناه : قد أتى عليه ذلك . وقد يمكن عندى أن تكون مَبْقَاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكأنه قال — والله أعلم — : هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بد في جوابه من (نعم) ملفوظا بها أو مقدرة ، أى فكأن ذلك كذلك فينبغى للإنسان أن يحتقر نفسه ، ولا يَبْأى بما فتح له . وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه : بالله هل سألتنى فأعطيتك ! أم هل زرتنى فأكرمتك ! . أى فكأن ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقَّ عليك ، وإحسانى إليك . ويؤكد هذا عندك قوله تعالى ^(٤) (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ بِجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) . إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ (أفلا تراه — عز اسمه — كيف صَدَد عليه إياديه وألطفاه له .

- (١) آية ٧٣ سورة الزمر . (٢) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .
(٣) سقط في د ، هـ ، ز . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « نحوامن » .
(٥) آية ١ سورة الإنسان . (٦) ثبت هذا الحرف في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .
(٧) مخز . (٨) آيتا ٢ ، ٣ سورة الإنسان .

١٠

١٥

٢٠

فإن قلت : فما تصنع بقول الشاعر^(١) :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل راونا بسفح القف ذي الأكم

ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل ، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد . وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر .

قيل : هذا قول يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب .

ومثله خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير؛ ألا ترى أن التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام . ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه ، والجزم بغير الفاء (في جوابه) ألا تراك لا تقول : ألسنت صاحبنا فنكرمك ؛ كما تقول ؛ لست صاحبنا فنكرمك . ولا تقول في التقرير : أنت في الجيش أثبت اسمك . كما تقول في الاستفهام الصريح : أنت في الجيش أثبت اسمك ؛ كما تقول : ما اسمك إذ كرك أي إن أعرفه إذ كرك . ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات ، والإثبات إلى النفي ؛ وذلك كقوله^(٢) :

ألسم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

- ١٥ (١) هو زيد أنليل الطائي . والبيت في أبيات نعمة قالها في إغارته على بن يربوع . و « بشدتنا » أي عنها . والثقة الجملة . والقف : جبل ليس بمال في السماء . وانظر شواهد المعنى للبغدادى ٥٢٧/٢ ، والخزانة ٥٠٦/٤ (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « من » . (٣) في ز : « بض » . (٤) سقط ما بين القوسين في ش ، ط . وثبت في د ، ه ، ز . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « بصاحبنا » . (٦) أي جرير من قصيدته في مدح عبد الملك بن مروان ومطلعا :

أنصحو بل فزادك غير صاح عشية هم صبيك بالرواح

أى (أتم كذاكم) وكقول الله — عز وجل — ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ و﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ أى لم يأذن لكم، ولم تقل للناس: اتحدوني وأمى إلهين، ولو كانت استفهاما محضاً لأقرت الإثبات على إثباته، والتنى على نفيه. فإذا دخلت على الموجب نفته، (وإذا دخلت على النفي نفته) و(نفي النفي عائد) به إلى الإثبات. ولذلك لم يجوزوا ما زال زيد إلا قائماً لما آل به المعنى (من النفي) إلى: ثبت زيد إلا قائماً. فكما لا يقال هذا فكذلك لا يقال ذلك. فاصرفه.

ويدل على صحة معنى التناكر في همزة التقرير أنها قد أخلصت للإنكار في نحو قولهم في جواب قوله ضربت عمر: أعمراه! ومررت بإبراهيم: أإبراهيم. ورايت جعفرًا: (أجعفريه، وأجعفراً لإنه!) وهذا واضح.

واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدد من الهجوم عليه.

وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها أن يرى المسئول أنه خفى عليه ليسمع جوابه عنه. ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به. ومنها أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد؛ لما له في ذلك من

(١) كذا في ش. وفي د، هـ، ز: «أنت كذلك». (٢) آية ٥٩ سورة يونس.

(٣) آية ١١٦ سورة المائدة. (٤) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «يقول». (٥) أى همزة التقرير.

(٦) سقط ما بين التوسين في ش.

(٧) كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: «يقول عائد». (٨) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «يدك».

(٩) سقط في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش. (١٠) ز، ط: «أجعفراء».

(١١) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «ومنها».

الفرض . وبينها أن يُعَدَّ ذلك لما بعده مما يتوقَّعه ، حتى إن حلف بعد أنه قد سأل^(٢) عنه حلف صادقاً ، فأوضح بذلك صدرا . و (لتفسير ذلك) من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها .

فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه ، أخذ بذلك طَرَفًا من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول الحال . وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجوز في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى . فن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد) ؛ كما جاز لأو أن تقع في (بعض الأحوال موقع) الواو ؛ نحو قوله :

وكان سَيِّانٍ أَلَا يَسْرَحُوا تَمَّا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ^(٥)

جاز ذلك لما كنت تقول : جاليس الحسن أو ابن سيرين ، فيكون مع ذلك متى جالسهما جميعاً كان في ذلك معطياً . فن هنا جاز أن يخرج في البيت ونحوه إلى معنى الواو .

(وكل) حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بد أن يكون قبل إخراجهِ إليه قد كان برأيه ، ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه ، فاعرف ذلك ، وقسه ؛ فإنك إذا فعلته^(١١) لم تجد الأمر إلا كما ذكرته ، وعلى ما شرحت .

- (١) في ط : « إذا » . (٢) ثبت في ش ، وسقط في د ، ه ، ز ، ط .
(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لتيره » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « سلم » وكأنه محذوف عن : « يستفهم » . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « عارف برفقه » وفي ط : « عارف برفقه » . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « المجهول » . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « بعض مواقع » . (٨) انظر ص ٣٤٨ من الجسر الأول . وقوله : « وكان » كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فكان » . وفي ز : « اغفرت » بدل « اغبرت » . (٩) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فتكون » . (١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فكل » . (١١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فعلت ذلك » .

باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد

اعلم أن هذا موضع^(١) قد استعملته العرب، واتبعها فيه العلماء . والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مُفاد من الموضعين جميعاً ، فلما آذنا به وأدبنا إليه ساءوا أنفسهم في العبارة عنه ؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ . وسنفرد لذلك باباً .

فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن : أنه سأل أعرابياً عن تحقير الحُبَّارى ، فقال : حُبُّور . (وهذا) جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن ، بغناء الحُبُّور ؛ لأنه قرَّخ الحُبَّارى . وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله ، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين ، من بين أهل الدنيا أجمعين . ونحو من ذلك أتى سألت الشجرى^(٢) ، فقلت : كيف تجمع المحرَّجيم ؟ فقال : وأيش فوزه حتى أجمعه ! وسالته يوماً (فقلت) : كيف تحقر الدَّمَكك ؟ فقال : شَخِيت . بغناء بالمعنى الذي يعرفه هو ، ولم يراع مذهب الصناعة .

ونحو من هذا ما يحكى عن أبي السَّهال أنه كان يقرأ : « جاسوا خلال الديار » ، فيقال له : إنما هو بجاسوا ، فيقول : جاسوا وحاسوا واحد . وكان أبو مهدية إذا أراد الأذان قال : الله أكبر مرتين^(٣) ، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين^(٤) ، ثم كذلك إلى آخره . فإذا قيل له : ليست السنة كذلك ، إنما هي : الله أكبر الله أكبر ، أشهد

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الموضع » . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فهذا » . (٣) زيادة في ط . (٤) الدَّمَكك من الرجال والإبل : القوى الشديد . والشخيت : التحيف الجهم الضئيل . (٥) هو قنوب المدنى القارئ . وهو من أصحاب القراءات الشاذة . وقراءة العامة « بجاسوا » في الآية من سورة الإسراء . (٦) إذ الجوس والحوس تردَّد الجيش للثارة . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مرة » .

أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره، فيقول : قد عرّقت أن المعنى واحد، والتكرار عي . وحكى عيسى بن عمر، قال : (سمعت ذا الرقمة ينشد) :

وظاهر لها من يابس الشّخت واستعين عليها الصّبا واجعل يدك لها ستر^(٢)

فقلت : أنشدتني : من يابس، فقال (يابس وبأس) واحد . وأخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال (أنشدني ابن الأعرابي) :

وموضع زبن لا أريد مبيتته كأي به من شلّة الرّوع أنيس^(٥)

فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا : وموضع ضيق .

فقال : سبحان الله ! تصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد، وقد قال الله سبحانه وهو أكرم قبلا : ﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” نزل القرآن على سبع لغات كلها شافٍ كافٍ “ .

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « سألت ذا الرمة عن قوله » .

(٢) في ط : « فظاهر » . وفيها ، وفي د ، ه ، ط : « احتبس » في مكان « امنن » وفي د ، ه ، ز : « اقت لها قبة قدرا » في مكان : « اجعل يدك لها ستر » . والبيت في وصف النار . والشخت :

الدقيق . والمراد الحطب ، أي ضغ لها من دقيق الحطب ، واستترها بيدك . والبيت رواية أخرى في اللسان (قوت) . وانظر الديوان ١٧٦ ، وموافقات الشاطبي في الأصول ٢/٤ هـ من طبعة السلفية .

(٣) كذا في ش . وفي ز : « من يابس ومن يابس » . وفي ط : « من يابس وبأس » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي ه ، ز : « أنشد ابن الأعرابي » . وفي د : « قال ابن الأعرابي » .

(٥) من قصيدة للرقش الأكبر في المفضليات . وبعده :

ليبر عيني إن رأيت مكانها وفي النفس إن خلى الطريق الكواوس
وقوله : « مكانها » أي مكان أسماء محبوبته ، وقد سبق ذكرها في شعره . يقول : إنه نزل منزل الضيق وتحمل وعناء الطريق ليبر مكانها .

(٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ط ، ز : « يا سبحان » . (٧) آية ١١٠ سورة الإسراء .

وهذا ونحوه — عندنا^(١) — هو الذى أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بالفاظ مختلفة، على معان متفقة . وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلا به، (ولا يدل) عنه إلى غيره ؛ إذ الغرض فيهما واحد ، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد . وكان أبو عليّ — رحمه الله — إذا عبر عن معنى بلفظ^(٢) قائل ففهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عنه بلفظ غيره ففهمه، يقول : هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه ؛ فإن رآه في قميص كحلّ لم يعرفه .

فأما الحكاية عن الحسن — رضى الله عنه — وقد سأله رجل عن مسألة، ثم أعاد السؤال فقال له الحسن : لبّكت علىّ أى خلطت، فتأويله عندنا أنه أفسد المعنى الأوّل بشيء جاء به فى القول^(٣) الثانى . فأما أن يكون الحسن تآكر الأمر لاختلاف اللفظين (مع اتصاف^(٤)) المعنيين فعاذ الله، و (حاشى^(٥) أبا سعيد) . ويشبه أن يكون الرجل لما أعاد سؤاله بلفظ ثان قدّر أنه بمعنى اللفظ الأوّل ولم يحسن ما فهمه الحسن^(٦) رضى الله عنه ، كالذى يعترف عند القاضي بما يدعى عليه، وعنده أنه مقيم على إنكاره إياه . ولهذا نظائر . ويحكى أن قوما ترافعوا إلى الشعبيّ فى رجل يخصّ عين رجل فثيرقت بالدم ، فأفتى فى ذلك بأن أنشد بيت الراعى :

لما أمرها حتى إذا ما تبوّأت بأخفافها مأوى تبوّأ مضجعا^(٧)

- (١) سقط ط . (٢) فى ط : « لم يدل » . (٣) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « المعنى » . (٥) فى ط : « لا تفاق » .
(٦) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « حاشى أبى سعيد » وفى ط : « حاشا لله أبا سعيد »
وأبو سعيد كنية الحسن البصرى . (٧) فى ش : « بحسن » . (٨) سقط فى ش .
(٩) « أمرها » كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ما لها » . وفى ز ، ط : « مرعى » بدل : « مأوى » وانظر ص ١٧٨ من هذا الجزء .

لم يزدحم على هذا . وتفسيره أن هذه العين يُتَظَرِّها أن يَسْتَقِرَّ أمرها على صورة معروفة محصّلة ، ثم حينئذ يحكم^(١) في بابها بما توجبها الحال من أمرها . فانصرف القوم بالفتوى ، وهم عارفون بفرضه فيها .

(وَأَمَّا^(٢)) اتباع العلماء العرب في هذا النحو فكقول سيويه : « ومن العرب^(٣) من يقول : لَبَّ فيجزئه بكز أمس وفاق » ؛ ألا ترى أنه ليس في واحد من الثلاثة جزء ؟ إذ الجزاء عراب لا بناء ، وهذه الكلم كلها مبنية^(٤) (لا معربة) فاستعمل لفظ الجزاء على معنى الكسر ، كما يقولون في المنادى المفرد المضموم : إنه مرفوع ، وكما يعبرون بالفتح عن النصب ، وبالنصب عن الفتح ، وبالجزم عن الوقف^(٥) (وبالوقف^(٦) عن الجزم) كل ذلك لأنه أمر قد عُرِفَ غرضه والمعنى والمعنى به .

وإذا جاز أن يكون في أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين والمعنى واحد^(٨) .
كان جميع ما نحن فيه جائزا سائغا ، وما نوسا به متقبلا .

(١) ثبت في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فأتا » .

(٣) ثبت هذا اللفظ في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(٤) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ط : « لب لب » وفي ش : « أز » وعبارة سيويه في الكتاب ١٧٦/١ : « ومن العرب من يقول : لب ، فيجره بجزء أمس وفاق » . وترى أن هذه العبارة ليس فيها ما نقله المؤلف ، وهو « فيجره بكز أمس وفاق » . وقد يكون هذا في نسخة المؤلف ، أو تصحف عليه نص الكتاب . ولب في معنى ليك .

(٥) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تقول » .

(٧) سقط ما بين القوسين في ش .

(٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « اللفظ » .

باب في ملاطفة الصنعة

وذلك أن ترى العرب قد غيّرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة ،
 فيجب حينئذ أن تتأني لذلك وتلاطفه ، لا أن تخبطه وتتعسف . وذلك كقولنا
 في قولهم في تكسير جرّو ودلّو أجري وأدلي : إن أصله أجرو ، وأدلو ، فقلّبوا الواو ياء .
 وهو — لعمري — كذلك ، إلا أنه يجب عليك أن تلاحظ الصنعة ولا تعازها ؛
 فنقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة ، فصارت تقديره : أجرو وأدلو . فلما
 انكسر ما قبل الواو — وهى لام — قلبت ياء ، فصارت أجري وأدلي ، وإنما وجب
 أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا لما تتعرض
 له من الكسرة والياء في أدلّوى وأدلىوى لو سميت رجلا بأدلو ثم أضفت إليه ،
 فلما ثقل ذلك بدعوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرا عبطا وإرتجالا . فلما صارت كسرة
 تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقا صناعيا . ولو بدأت فقلب الواو ياء بغير
 آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكا وتعجرفا ،
 لا رفقا وتلطفا . ولما فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في (الواو و) الحرف ؛
 لأن ابتداء الضميف أقرب مأخذا من انحائك على القوى . (فاعرف ذلك) (أصلا
 في هذا الباب) .

- (١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لما أبدلوا » . (٢) كذا في ش ، ط .
 وفي ز : « ترتب » . (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يتعرض » .
 (٤) شرط هذا لأنه جمع فلا ينسب إليه على لفظه إلا إذا كان علما ، وإلا نسب إلى مفردة .
 (٥) في ط : « أن تلبوا » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قلب » .
 (٧) كذا في ش . وفي ز ، ط : « الكسر » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز :
 « بالحرف » . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ملاطفا » . (١٠) زيادة في ط :
 (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فاعرفه » . (١٢) سقط ما بين القوسين في ط .

وكذلك باب فُعُول مِمَّا لَامَهُ واو ، كدَلُّو وِدَلُّو ، وَحَقُّو وَحَقِّي^(١١) (أصله دُلُّو وَحَقُّو) . فلك في إعلال هذا إلى حَقِّي وِدَلِّي طريقان .

إن شئت شبهت واو فُعُول المدغمة بضمة عين أَفْعُل في أدلِّو وأحقِّو فأبدلت^(١٢) (منها ياء كما أبدلت) من تلك الضمة كسرة ، فصارت : حَقِّيو . ثم أبدلت الواو^(١٣) التي هي لام ياء ، لوقوع الياء ساكنة قبلها ، فصارت حَقِّي^(١٤) ، ثم أتبعته فقلت :

حَقِّي^(١٥) . وهذا أيضا ممَّا أبدلت من ضمة عينه كسرة ، فتقلب واو فُعُول بعدها ياء كالإبدال الأول . فصارت أَوَّل : حَقُّو ، ثم حَقِّيو ، (ثم حَقِّي^(١٦)) ثم حَقِّي^(١٧) . فهذا وجه . وإن شئت قلت : بدأت بدَلُّو فأبدلت لامها لضمها بالتطرف (وثقلها)

ياء ، فصارت دُلُّو وَحَقُّو . ثم أبدلت الواو ياء لوقوع الياء بعدها ، فصارت حَقِّي^(١٨) (ثم أبدلت من الضمة في العين كسرة لتصح الياء بعدها ، فصارت : حَقِّي^(١٩)) ثم أتبعته فقلت : حَقِّي^(٢٠) (وِدَلِّي^(٢١)) .

ومن ذلك قولهم : إن أصل قام قَوْمَ ، فأبدلت الواو ألفا . وكذلك باع أصله بَيْعَ ، ثم أبدلت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهو — لعمري —

(١) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز . وقد رسم دلوحفوفهما بواو واحدة ، وهو يد الإدغام ، ولولا هذا الرسم بواوين .

(٢) يجري الصرفيون الإعلال في مثل هذا قبل الإدغام : فإن الإدغام يقوى الحرف فيأتي على الإعلال .

(٣) ثبت هذا الحرف في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(٤) سقط ما بين القوسين في ش . وثبت في د ، هـ ، ز ، ط . غير أن في ط : « فيها » بدل « منها » .

(٥) في ز ، ط : « لتقلب » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي ز : « كالياءات » . (٧) كذا في ش ، ز . وفي ط : « أتلا » .

(٨) زيادة في ز . (٩) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(١٠) سقط ما بين القوسين في ش . (١١) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط .

(١٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « أصلها » . (١٣) في ز : « لتحركها ... قبلها » .

كذلك ، إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استقلا لحركته ،
فصار إلى قَوْمٍ وَبِيعَ ، ثم اقلبا لتحركهما في الأصل وافتتاح ما قبلهما الآن . ففارقا
بذلك باب ثوب وشيخ ، لأن هذين ساكنا العينين ، ولم يسكنا عن حركة .
ولو رمت قلب الواو والياء من نحو قوم وبيع وهما متحركان لاحتجنا بحركتهما ،
فعرزا فلم تنقلبا . فهذا واضح .

ومن ذلك ست ؛ أصلها سدس ، فلما كثرت في الكلام أبدلوا السين تاء ؛
كقولهم : التاء في الناس ونحوه ، فصارت سدت . (فلما تقارب الحرفان
في مخرجيهما أبدلت الدال تاء وأدغمت في التاء فصارت ست) . ولو بدأت هذا
الإبدال عاريا من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين ، وهتكا للحرفتين .

فاعرف بهذا التحو هذه الطريق ، ولا تقيدن على أمر من التغير إلا لعذر
فيه وتأت له ما استطعت . فإن لم تجن على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف ؛
لنتطرق به إلى إعلال الأقوى أضر وأولى . فأبه له وقس عليه .

(١) ثبت هذا الحرف في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز .

(٢) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لثبت » .

(٣) في ش : « متحركان » .

(٤) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لاجتمعا » .

(٥) سقط ما بين القوسين في ز .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « بدلت » .

(٧) في ز ، ط : « بذر » .

(٨) كذا في ط . وفي س ، ه ، ز : « نعن » وفي ش : « تكن » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « ليطرق » .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « على » .

(١١) كذا في س ، ه ، ز . وفي ش : « فأبدله » . ويقال أبه للشيء : فطن له .

فأما قوله :

• أو ألقا مكة من ورق الحمي •

فلم تكن الكسرة لتقلب الميم ياء؛ ألا تراك تقول: تظنيت وتقصيت والفتحة هناك، لكنه كسر للقافية .

- ومن ذلك مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ يَوْمًا لَا تُجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار تجزىه، ثم حذف الضمير فصار تجزى . فهذه ملاطفة ^(٢٢) (من الصنعة) . ومذهب سيويوه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة .

باب في التجريد

- اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن : ورأيت أبا علي - رحمه الله - به ^(٤) غير يا معنيا، ولم ^(٥) (يفرد له) بابا، لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه وأيقنت لها . ومعناه أن ^(٦) (العرب قد تعتقد) أن ^(٧) (أ)

(١) أى الصجاج . وقوله :

ورب هذا البلد المحترم والقاعات البيت غير الريم

- يريد بالقاعات البيت أى الكعبة الحام . والحق أصله الحام مخفف الحام يحذف ألفه ، فلما اجتمع مثلان أبدل من الثاني ياء، ثم كسر الميم الأولى للقافية ، ولولا ذلك لقلب الياء ألفا . ومن القويين من يرى أن الشاعر حذف ميم الحام ، وأبدل الألف ياء بعد كسر ما قبلها . فوزنه على الأزل الفعل وعلى الثاني النعى ، وقد جرى المؤنث على الوجه الأزل . وانظر اللسان .

(٢) آية ٤٨ سورة البقرة . (٣) سقط ما بين القوسين فى س ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش .

- (٤) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : « غرى » . ويقال غرى بالشي : أدلع به .

(٥) كذا فى ش . وفى س ، ه ، ز ، ط : « يقد عليه » .

(٦) فى ط : « فاستقريتها » .

(٧) كذا فى س ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « تجرد وتصفه » .

(٨) كذا فى س ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « أنه » .

في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله . وقد يحمر ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها . وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا لتلقين^(٢) منه الأسد، ولئن سألتك لتسألن منه البحر . فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر^(٣) (لا أن) هناك شيئا منفصلا عنه وممتازا منه . وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه .
ومنه قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل^(٥) *

وهو الرجل نفسه لا غيره . وعليه قراءة من قرأ^(٦) (قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أي أعلم أيها الإنسان، وهو نفسه الإنسان؛ وقال تعالى^(٧) (لَمْ يَمَسَّ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ) وهي نفسها^(٨) (دار الخلد) .

وقال الأعشى :

لَا تَهِنَا ذِكْرَى جُبَيْرَةِ أُمِّ مِنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ^(١٠)

وهي نفسها البطانية بطائف الأهوال .

(١) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « يخرج » وفي ط : « يخرج » .

(٢) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز ، ط : « فلانا » .

(٣) كذا في ط . وفي ش : « إلا أن » وفي ز : « لأن » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « و » . (٥) مصدره :

* ودع هريرة إن الركب مر يحمل *

وهو مطلع معلقته .

(٦) آية ٢٥٩ سورة البقرة . وهذه القراءة بصيغة فعل الأمر قراءة حمزة والكسائي و يعقوب

وخلف ؛ كما في الإتحاف ١٦٢ .

(٧) كذا في س ، ه ، ز . وفي ش : « في نفسه » .

(٨) آية ٢٨ سورة فصلت . (٩) سقط ما بين القوسين في ش .

(١٠) من قصيدة له في مدح الأسود بن المفراحي النعمان . وهي أول قصيدة في الصبح المنير .

وقد تستعمل الباء هنا فتقول : لقيت به الأسد ، وجاورت به البحر ، أى
 لقيت بلقائى إياه الأسد . ومنه مسألة الكتاب : ^(١)أما أبوك فلك أب ، أى لك منه
 أو به أو بمكانه أب . ^(٢)وأنشدنا :

أفادت بنو مروان ظلماء دماءنا وفى الله إن لم يعدلوا حكم عدل ^(٤)

وهذا غاية البيان والكشف ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله سبحانه ظرف
 لشيء ولا متضمن له ، فهو إذاً على حذف المضاف ، أى فى عدل الله عدل حكم عدل .
 (وأنشدنا : ^(٥))

بتزوة لص بعد ما مر مصعب بأشعث لا يفلى ولا هو يقمل ^(٦)
 ومصعب نفسه هو الأشعث . وأنشدنا :

جازت اليد إلى أرحلنا آخر الليل ببعفور خير ^(٧)
 وهى نفسها البعفور . وعليه جاء قوله :

يا قيس صبرا كل حى لاق وكل إثنين إلى افتراق

(١) انظر فيه ص ١٩٥ ج ١ . (٢) كذا فى ش ، ط ، وفى س ، ه ، ز : « أى » .

(٣) سقط فى ش . (٤) ورد هذا البيت فى معاهد التنصيص ١٦/٢ وفيه الشطر الأول هكذا :

١٥ * أباحت بنو مروان ظلماء دماءنا *
 ولم ينسب . وورد فى حاشية ابن الشجرى : فى آيات لأبن الخطار الكلبي هكذا :
 أفادت بنو مروان قيساء دماءنا وفى الله إن لم ينصفوا حكم عدل
 وبعده :

كأنكم لم تنهدوا مرج راحط ولم تعلموا من كان ثم له الفضل

٢٠ (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) الأشعث : الوند ، سمى بذلك لثمت رأسه . وقد وصفه بأنه لا يصيبه القمل ، فلا يحتاج إلى
 أن يفلى ، ليميزه عن الأشعث من الناس .
 (٧) انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء .

وقول الآخر: ^(١١)

قالت له النفس انى لا اذى طمعا وانى مولاك لم يسلم ولم يصيد

وقول الآخر: ^(١٢)

أقول للنفس تأمأ وتمزية إحدى يدي أصابتني ولم تُرد
(وأما) قوله — عز اسمه ^(١٣) ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ فليس من ذاء بل النفس
هنا جنس (وهو) كقوله تعالى ^(١٤) ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ رَبِّكَ الْكَرِيمُ﴾ و(نحوه).
وقد دعا تردد هذا الموضع على الإسماع، ومحدثه الأفهام، أن ذهب قوم ^(١٥) إلى أن
الإنسان هو معنى ملتبس بهذا الهيكل الذى ^(١٦) (يراه)، ملاق له، وهذا الظاهر ممتنع
لذلك الباطن، كل جزء منه منطو عليه ومحيط به.

(١) أى الثابتة الديباني . وقوله :

١٠

لما رأى واشق إقاص صاحبه ولا سبيل إلى عقل ولا قود

واشق : كلب غير ضمران الذى يحدث عنه الشاعر . وذلك أنه ذكر أن كلابا ساط كلبه ضمران على نور
وحشى فصره التور بقرنه ، وذكر في البيت الشاهد أن واشقا لما رأى ذلك حدثته نفسه بالياس من التور ،
وقال في نفسه : إن مولاى لم يسلم ولم يصيد . ويجوز أن يراد بمولاى الكلاب صاحبه ، وأن يراد به
ضمران الذى هلك .

(٢) نسبة في الحاسة إلى أعرابى قتل أخوه ابنا له ، فقدم إليه ليقناده منه فألقى السيف في يده ،
وقال الشعر . . . ويعدده :

كلامها خلف من فقد صاحبه هذا أنى حين أدعوه وذأ ولدى

وانظر الحاسة بشرح التبريزى (التجارية) ١٠٥/١ .

١٥

(٣) كذا في ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : « فأما » . (٤) آية ٢٧ سورة الفجر .

(٥) كذا في ش . وفى س ، ه ، ز : « فهو » . (٦) آية ٦ سورة الانطار .

(٧) سقط ما بين القوسين في س ، ه ، ز ، ط . (٨) في ط : « مجاذبه » .

(٩) كذا في ش . وفى س ، ه ، ز ، ط : « للأفهام » . (١٠) يعزى مثل هذا القول

إلى الإمام مالك رضى الله عنه في الروح . وهو في الحقيقة لأتباعه . وفي جوهره التوحيد :

٢٠

ولا تخض في الروح إذا ما وردا نص من الشارع لكن وجدنا

لمالك هي صورة كالجسد لحسبك النص بهذا السند

(١١) كذا في ش ، ز . وفى ط : « ذكرناه وأنه » .

باب في غلبة الزائد للأصلي

أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه ؛ نحو قولهم هذا فاض ومعيط ؛ ألا تراك حذف الياء التي هي لام للتوئين ؛ إذ كان ذا معنى أعنى الصرف . ومثل ذلك قوله ^(١) :

* لاث به الأشياء والعبري ^(٢) *

حذفت عين فاعل وأقررت ألفه ؛ إذ كانت دليلا على اسم الفاعل . ومثله قوله ^(٣) :

* شاك السلاح بطل مجرب *

وهذا أحد ما يقوى قول أبي الحسن في أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين ؛ من حيث كانت الواو دليلا على اسم المفعول . وقال ابن الأعرابي ^(٤) في قوله :

* في بئر لأحور سرى وما شعر *

أراد : حؤور أى في بئر (لأحور) ^(٥) لا رجوع . قال : فأسكنت الواو الأولى ، وحذفت لسكونها وسكون الثانية بعدها . وكذلك حذفت لام الفعل لياى الإضافة

(١) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « مثال » .

(٢) « به » كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « بها » وانظر ص ١٢٩ من هذا الجزء . ١٥

(٣) أى مرحب اليهودى في غزوة خيبر . وقوله :

* قد علت خيبر أنى مرحب *

وانظر السيرة على هامش الرض ٢/٢٣٨ .

(٤) أى العجاج . والشر من أربوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وكان أوقع

بجيش الخوارج بقوده أبو فديك الحرورى . ويذكر في هذا الشر أن هذا الحرورى سرى في بئر غير ٢٠

حؤور — والخوورد الرجوع — أى سرى في أمر لا يرجع عليه بخير . وانظر الخزانة ٢/٩٥ .

(٥) سقط ما بين القوسين في ز ، ط . وثبت في ش .

في نحو مصطلحي وقاضى ومُراعى^(١) (في مرأى) . وكذلك باب يعد ويزن ؛
حذفت فائوه لحرف المضارعة الزائد^(٢) (كل ذلك) لما كان الزائد ذا معنى . وهذا
أحد ما يدل على شرف المعاني عندهم ورسوخها في أنفسهم . نعم ، وقد حذفوا
الأصل عند التحليل للزائد وإن كانا متساويي المعنيين . وإذا كان ذلك جائزا
عندهم ، ومسموعا في لغتهم ، فما ظنك بالحرف الزائد إذا كان ذا معنى . وذلك قوله :
بنى عَقِيلَ ما ذِه الخفافى ! المال هَدَى والنساء طالق^(٣)

(فالخفافى) جمع خَفَفَيق والنون زائدة ، والقاف الأولى عند التحليل هي الزائدة ،
والثانية هي الأصل وهي المحذوفة — وقد قدمنا دليل ذلك — والنون والقاف
جميعا لمعنى واحد ، وهو الإلحاق .

(فإذا) كانوا قد حذفوا الأصل للزائد^(٤) وهما في طبقة واحدة — أعنى اجتماعهما
على كونهما للإلحاق — فكيف — ليت شعري — تكون الحال إذا كان الزائد
لمعنى والأصل المحذوف لغير معنى ! وهذا واضح .

وفي قولهم : خفافى تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعيس وتكسيه (مقاعس^(٥)
ومقيس) فاعرفه ؛ فإنه قوى في بابه .

(١) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش . (٢) د ، هـ ، ز ؛ « الزائدة » .
(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط ؛ « كذلك » . (٤) انظر ص ٦٢ من هذا الجزء .
(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز ؛ « والخفافى » . (٦) كذا في ش . وفي د ،
ز ، هـ ، ط ؛ « وإذا » . (٧) كذا في ش ، ز . وفي ط ؛ « الأصل » .

(٨) كذا في ش ، ط ، هـ . وفي د ، ز ؛ « للزائدة » . (٩) سقط في ط . وسقطه أميل .
(١٠) كذا في ش . وفي ط ؛ « مقاعيس ومقيس » وهذا فيه زيادة الباء للتوضيح من المحذوف ،
وهو جائز . والراى المقابل لراى سيبويه هو راى المسبرد ؛ يؤثر حذف الميم ، فيقول : مقاسس ،
ومقيس .

بل إذا كانوا قد حذفوا المَلْحَقَ لِلْحَقِّ لحذف المَلْحَقِ لذي المعنى - وهو الميم -
أقوى وأجشى^(١) . وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصل للزائد^(٢) ، تنويعاً به ،
وإعلاء له ، وتثبيتاً لقدمه في أنفسهم ، ولعلّهم بذلك قدره عندهم وحرّمته في تصوّره
ولحاقه بأصول الكلام في معتقدهم ؛ ألا تراهم قد يقزونه في الاشتقاق مما هو فيه
إقرارهم بالأصول . وذلك قولهم : قرّيت السقاء إذا دبّته بالقرّونة^(٣) ، فاشتقّ الفعل
منها وأقرّيت الواو الزائدة فيها ، حتى أبدلت ياء في قرّيت . ومثله قولهم : قلّست^(٤)
الرجل ؛ فالياء هنا بدل من واو قلّست^(٤) الزائدة ، ومن قال قلّسته فقد أثبت أيضاً
النون وهي زائدة . وكذلك قولهم : تعفرت الرجل إذا خبت ، فاشتقّ من العفريت
وفيه التاء زائدة .

١٠ فنظير تقويتهم أمر الزائد وحذف الأصل له قول الشاعر^(٥) :

أميل مع اليمام على ابن عمي وأحمل للصدّيق على الشقيق
وجميع ما ذكرناه من قوّة الزائد عندهم وتمكّنه في أنفسهم يضعف قول من حقّر
تحقير الترخيم ، ومن كسر على حذف الزيادة . وقد ذكرنا هذا . إلا أن وجه جواز
ذلك قول الآخر^(٦) :

١٥ كعباً أعدّهم لأبعد منهم ولقد يجاء إلى ذوى الأحقادِ

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « أعجب » . (٢) كذا في ز ، ط . وفي ط :
« للزيادة » . (٣) سقط في د ، هـ ، ز ، ط . (٤) سقط في ش . (٥) ثبت في ش .
ط . وسقط في د ، هـ ، ز . (٦) هو إبراهيم بن العباس الصولي . واليمام : الحق والحكمة .
وفي الطرائف الأدبية ١٥٤ : « مع الصدّيق » في مكان « مع اليمام » . وفيها : « أفضى » في مكان
« أحل » وفي ز : « آخذ » . وبهذه :

٢٠ أفسّرت بين معروف ومي وأجمع بين مالى والحقوق

(٧) هو في الحماسة بعض بني قعس ، وعند أبي محمد الأعرابي مرداس بن بشوش . وانظر
النهر يزي (التجارية) ١/٢١٧ .

(١) (٢) وقول المؤلف :

• وأُفّ الفقى من وجهه وهو أجدع •

وقول الآخر :

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بنير سلاح
(وهو باب واسع) •

باب فى أن ما لا يكون للآخر وحده قد يكون له إذا ضمّ غيره
من ذلك الحرف الزائد، لا يكون للإلحاق أولاً، كهمزة أفعل وأفعل وإفعل
وأفعل وإفعل ونحو ذلك، وكذلك ميم مفعول ونحوه، وتاء تفعل ونحوه • فإذا
انضمّ إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق • وذلك (نحو التند والتنجع،
الهمزة والنون للإلحاق • وكذلك) يلندد ويلنجج (فإن زالت النون لم تكن الهمزة
ولا الياء وحدهما للإلحاق • وذلك نحو ألد ويلج) •

وملّة ذلك أن الزيادة فى أول الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف
المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً، فإذا انضمّ إليه غيره خرج بمضارعة إياه عن أن
يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جُمِلَ للإلحاق، لأنه قد
أمن بما انضمّ إليه أن يصلح للمعنى •

(١) ش، ز، « قال » • (٢) هو أو تمام فى وصف الشيب • وقبله مع هذا الشطر :

له ينظر فى العين أبيض ناصع ولصكته فى القلب أسود أصف
ونحن نرجسه هل الكره والرضا وأفّ الفقى من وجهه وهو أجدع

(٣) هو مسكين الدارمي • كان مصارية رضى الله عنه يؤثر أهل اليمن بالطاء، ولم يفرض لهذا
المسكين فيه، فذكره أنه يشاركه فى القسب إلى مصر، فهو آخره، وهو أولى بطلانه من الجانيين القطانين •
واظفر الخزانة فى الشاهد ١٦٧ • (٤) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز • وثبت فى ش، ط •

(٥) ثبت ما بين القوسين فى د، هـ، ز • وسقط فى ش، ط •

(٦) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز •

وكذلك ميم مفعول ؛ جعلت واو مفعول وإن كانت للسد دليلاً على معنى اسم المفعول ؛ ولولا الميم لم تكن إلا للسد^(٢) كفعول وفعل ونحو ذلك ، إلا أنها وإن كانت قد أفادت هذا المعنى فإن ما فيها من المد والاستطالة معتد فيها مراعى من حكمها . ويدلّ على بقاء المد فيها واعتقادها مع ما أفادته من معنى اسم المفعول له^(٤) أن العرب لا تأتي عليها حركة الهضرة بعدها ، إذا آثرت تخفيفها ، بل تجربها مجراها وهى للسد^(٥) خالصة ؛ ألا تراهم يقولون فى تخفيف مشنوة بالادغام البتة ؛ كما يقولون فى تخفيف شنوة . وذلك قولهم : مشنوة كشنوة ، فلا بحسركون واو مفعول كما لا يحسركون واو فعول ؛ وإن كانت واو مفعول تفيد مع مدّها اسم المفعول ، وواو فعول مخرصة للسد^(٦) البتة .

١٠. فإن قلت : فما تقول فى أفعول نحو أسكوب هل هو ملحق بمحرق ؟
 قيل : لا ، ليس ملحقاً به ، بل الهضرة فيه للبناء والواو فيه للسد^(٧) البتة ؛ لأن حرف المد إذا جاور الطرف لا يكون للإلحاق أبداً ؛ لأنه كأنه إشباع للحركة كالصيارف ونحوه ، ولا يكون أفعول إلا للسد ؛ ألا ترى أنك لا تستفيد بهمزة أفعول وواوه معنى مخصوصاً ، كما تستفيد بميم مفعول وواوه معنى مخصوصاً ، وهو إفادة اسم المفعول . فهذا من طريق التأمل واضح . وإذا كان كذلك فكذلك لإفعل لا يكون

(١) سقط فى د ، ه ، ز ، ط . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يكن » .
 (٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « هنا » . (٤) سقط فى ش . واعتقادها للسد لإرازها له ، من قولهم : احتض ضيمة أى اقتناها .
 (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « خاصة » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « خاصة » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ما » .
 (٨) سقط فى د ، ه ، ز .

ملحقاً . وأيضاً منه باب إفعال ؛ لأنه موضوع للفعي وهو المصدر ؛ نحو الإسلام والإكرام . والمعنى أغلب على المثال من الإلحاق . وكذلك باب أفعال ؛ لأنه موضوع للتكسير ؛ كأقتاب وأرسان .

فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو إغناض ، وإسنام ، (وإصحاب) وإطناية ،^(٣) قيل : هذا في الأسماء قليل جداً ، وإنما باب المصادر البتة . وكذلك ما جاء عنهم من وصف الواحد بمثال أفعال ؛ نحو برمة أعشار ، وجفنة أكسار ، وثوب أبكاش^(٤) وتلك الأحرف المحفوظة في هذا . إنما هي على أن جعل كل جزء منها عشرًا وتكرراً وكشاً . وكذلك كيد أفلاذ ، وثوب أهباب وأخباب ، وحبيل أراما^(٥) وأراما وأقطاع وأحذاق ، وثوب أسماط ؛ كل هذا متأول فيه معنى الجمع .^(٦)

وكذلك مفعيل ومفعول ومفعل : ليس شيء من ذلك ملحقاً ؛ لأن أصل زيادة الميم في الأول إنما هي لمعنى^(٧) ، وهذه غير طريق الإلحاق . ولهذا أذغوه فقالوا : مصك ويمتل ونحوهما . وأما أفاعيل كاحامير وأجاريد وأباتر ، فلا تكون الهمزة فيه والألف للإلحاق بباب قذعيل^(٨) . ومن أدل الدليل على ذلك أنك

- (١) من معاني السقاء (أي القرية) يمتض فيها اللبن . (٢) هو ثمر الحل ، وهو من المزاجي .
(٣) سقط في ش . ولم أقف على هذا اللفظ . (٤) من معاني المظلة . (٥) ش : « الإسلام » . (٦) ط : « الأفعال » . (٧) أي كسرت على عشر قطع أو عظيمة .
(٨) أي عظيمة موصلة لكبرها أو تقدمها . (٩) هو ضرب من برود اليمن . وفي ج : « لضرب منها ردى النسيج » . (١٠) أي قطع . (١١) أي مقطع . (١٢) أي بالقديم .
(١٣) أي غير محشوية بطن . (١٤) كذا في ش ، ط . وفي ز : « الجميع » . (١٥) ز ، ط : « للشيء » . (١٦) هو القوي من الناس وغيرهم . (١٧) هو الشديد . يقال ربح مثل .
(١٨) هو اسم جبل ، وموضع بالمدينة . (١٩) اسم موضع . (٢٠) هو الفاطم رحمه .
(٢١) هو الضخم من الإبل .

لا تصرف شيئا من ذلك علما . وذلك لما فيه من التعريف ومثال الفعل ؛ (لأن) ^(١)
أجارد وأبازرا جار مجرى ضارب وأقاتل . وإذا جرى مجراه فقد لحق في المثال به ،
والهمزة في ذلك إنما هي في أصل هذا المثال للضاربة ، والألف هي ألف فاعل
في جارد وبآرلو نطقوا به ، وهي كما تعلم للمعنى كالألف ضارب وقاتل . فكل
واحد من الحرفين إذا إنما هو للمعنى ، (وكونه) للمعنى أشد شىء إبعادا له عن الإلحاق ؛
لتضاد القضيتين عليه ؛ من حيث كان الإلحاق طريقا صناعيا لفظيا ، والمعنى طريقا
مفيدا معنويا . وهاتان طريقتان متعاديتان . وقد فرغنا منهما فيما قبل . وأيضا
فإن الألف لا تكون للإلحاق حشوا أبدا ، إنما تكون له إذا وقعت طرفا لا غير ،
كأرطى ومعزى وحبتى . وقد تقدم ذلك أيضا .

- ١٠ ولا يكون أجارد أيضا ملحقا بـعذافر ؛ لما قدمناه : من أن الزيادة في الأول
لا تكون للإلحاق ، إلا أن يقرن بها حرف غير مد ؛ كنون التند وواو إزمول ^(١١)
وإتحوف وإدرون ؛ لكن دوامر ملحق بعذافر . ومثله عياهم . وكذلك كوالل ملحق ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧)

- (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ضللت بذلك أن » . (٢) كذا في ز ، ط .
وفي ش : « أجاردا » وهو لا يتون لأنه علم . (٣) كذا في ش . وفي ز ، ط : « أبازره »
وهو مصروف لأنه ليس بعلم ، إلا إذا لوحظ أنه علم على اللفظ . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ،
ز ، ط : « ضلق » . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فكونه » . (٦) كذا في د ،
ه ، ز ، ط . وفي ش « القصصين » . (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « يكون » .
(٨) سقط في ش . (٩) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لها » أو « بها » .
(١٠) سقط في د ، ه ، ز ، ط . وثبت في ش . (١١) هو المصوت من الوعول وغيرها .
(١٢) هي الناقة الكثيرة اللبن . (١٣) هو صلف الدابة . (١٤) هو الشديد الضخم .
(١٥) هو الأسد ، والعظيم الشديد من الإبل . (١٦) هو الماسخ السريع من الإبل .
(١٧) هو القصير .

يسهل الملحق بهرجل^(١) . وأدّل دليل على إلحاقه ظهور تضعيفه ، أخى كوالاً .
ومثله سهل ، فاعرفه .

ومثل طومار — عندنا — ديماس فيمن قال : دياميس ، ودياج فيمن قال :
ديابيج ، هو ملحق بقرطاس^(٢) ؛ (كما أن طومارا ملحق بفسطاط) . وساغ أن تكون
الواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها للإلحاق من حيث
كانتا لا تجاوران الطرف بحيث يتمكن المد . وذلك أنك لو بنيت مثل طومار
أوديماس من سألت لقلت : سوآل وسيال ؛ فإن خففت حركت كل واحد من
الحرفين بحركة الهمزة التي بعده ، فقلت : سوآل وسيال ، ولم تقلب الهمزة وتغنم
فيها الحرف ؛ كقرو والنسي ؛ لأن الحرفين تقدما عن الموضع^(٣) الذي يقوى فيه حكم
المد وهو جواره الطرف . وقد تقدم ذلك .

فتأمل هذه المواضع التي أرتبكتها ؛ (فإن أحدا من أصحابنا لم يذكر
شيئا منها) .

باب في أضعف المعتلين

وهو اللام ؛ لأنها أضعف من العين . يدل على ذلك قولهم في تكسير فاعل مما
اعتلت لامه : إنه يأتي على فَعْلَةٍ ؛ نحو قاض وقُضَاة ، وغاز وغَزَاة ، وساع وسَعَاة .
بخلاف ذلك مخالفا للصحيح الذي يأتي على فَعْلَةٍ ؛ نحو كافر وكفَرَة ، وباز وبرَرَة .
هَذَا ما دام المعتل من فاعل لَامَه . فإن كان معتله العين فإنه يأتي مَاتِي الصحيح
على فَعْلَةٍ . وذلك نحو حائك وحوَاكَة ، وخائن وخَوْنَة وخَانَة ، وبائع وبَاعَة ، وسائد

(١) هو الخفيف العجل . (٢) من معاني الختام .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « بفسطاط » .

(٤) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .

(٥) ز : « المكان » . (٦) سقط ما بين القوسين في ز .

وسادة . أفلا ترى كيف اعتدّ اعتلالُ اللام ، يفاء مخالفا للصحيح ، ولم يحفلوا باعتلال العين ؛ لأنها لقوتها . بالتقدم لحقت بالصحيح .

وجاء عنهم مَرَى وسَرَا مخالفا ، وحكى النضر سَرَا . فسرَا في تكسير مَرَى^(١) عليه بمترلة شعراء من شاعر^(٢) . وذلك أنهم كما كسروا فاعلا على فُعلاء ، وإنما فعلاء لباب فيعل ؛ بكطريف وظرفاء ، وكريم وكرماء ، كذلك كسروا أفعلا^(٣) ففعلا^(٤) على فَعَلَة وإنما هي لفاعل .

فإن قلت : فقد قالوا : فيعل مما عينه معتلة ؛ نحو سيد وميت فبنوه على فيعل ، بفاء مخالفا للصحيح الذي إنما بابه فيعل ؛ نحو صيرف وخيفتي ، وإنما اعتلاله من قبَل عينه ، وجاءت أيضا الفِعْلُولَة في مصادر ما اعتلت عينه ؛ نحو الكينونة والقيودة ، فقد أجزوا العين في الاعتلال أيضا مجرى اللام في أن خصصوها بالبناء الذي لا يوجد في الصحيح .

قيل : على كل حال اعتلالُ اللام أقعد في معناه من اعتلالُ العين ؛ ألا ترى أنه قد جاء فيما عينه معتلة فيعل مفتوحة العين في قوله :

* ما بالُ عيني كالشعيب العَيْن *^(٥)

- ١٥ (١) أى للقياس ؛ فإن قياس معتل اللام ضم الفاء . وهو مخالف أيضا من حيث إن القياس فيه :
أسرياء ؛ كما ذكره . وقد جاء القياس في اللغة . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز :
« الشاعر » . (٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فكذلك » . (٤) ثبت في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز . (٥) يقال : ناقة خيفت : سريعة جدا . (٦) في ط : « الفِعْلُولَة » .
(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الإعلال » . (٨) في ط : « إعلال » .
٢٠ (٩) أى روبة . وهو أول الأرجوزة . والشعيب : القرية الصغيرة . والعين : البالية . شبه عينه
لبكائها بالقرية القديمة التي يسيل الماء من خرزها . وانظر الكتاب ٣٧٢/٢ ، وشواهد الشافية ٥٩

وقالوا أيضا : هَيَّانَ وَيَجَّانَ بفتح عينيها ، ولم يأت في باب ما اعتلت لامة
فاعل مكسرا على قلة . (فلا اعتلال المعتد) إذا إنما هو للام ، ثم حملت العين عليها
فيما ذكرت لك .

ويؤكد عندك قوة العين على اللام أنهما إذا كانتا حرفي علة صححت العين
واعتلت اللام (وذلك) نحو نواة وحياة ، والجوى والطوى . ومثله الضواة
والحواة . فاما آية وضاية وباهما فشاذا . وكان فيه ضربا من التعويض لكثرة اعتلال
اللام مع صحة العين إذا كانت أحد الحرفين .

ويدلّك على ضعف اللام عندهم أنهم إذا كسروا كلمة على فعالل وقد كانت
الياء ظاهرة في واحداه لاما فلأنهم مما يظهرون في الجمع ياء . وذلك نحو . طية
ومطايا وسبية وسبايا و (سوية وسوايا) فهذه اللام . وكذلك إن ظهرت الياء
في الواحد زائدة فلأنهم أيضا مما يظهرونها في الجمع . وذلك نحو خطيئة وخطايا ،
ورزية ورزايا ، أفلا ترى إلى مشابهة اللام للزائد . (وكذلك أيضا لو كسرت نحو

- (١) من معانيه الجبان . (٢) هو الكثير الحركة الذي يتعرض للشاق من الأمور .
(٣) سقط في س ، ه ، ز ، ط . وثبت في ش . (٤) كذا في س ، ه ، ز . وفي ش :
« قال اعتداد » . وفي ط : « قال اعتلال المعتد » . (٥) ط : « كا » . (٦) كذا في ش ،
ط . وفي س ، ه ، ز : « كانا » . (٧) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في س ، ه ، ز .
(٨) كذا في ز ، ط . وفي ش : « انطوى » . وكلاما صحيح . (٩) هي الورد الصلب .
(١٠) هي الصوت . (١١) في ش : « كان » . (١٢) سقط في ش .
(١٣) ثبت في ش . وسقط في س ، ه ، ز ، ط . (١٤) في ط : « ربما » .
(١٥) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز ، ط : « صرية وسرابا » . والسوية من معانيها قنب البعير ،
وهو رحله الذي يكون على قدر سنامه . (١٦) سقط في ط . (١٧) كذا في ش ، ط .
وفي ز : « الزائدة » . وفي س ، ه ، ز : « للزائدة » . (١٨) سقط ما بين القوسين في س ، ه ،
ز ، ط . وثبت في ش .

عظاية وصلاية لقلت : عطايا وصلايا) . وأيضا فإنك تحذفها كما تحذف الحركة .
وذلك في نحو لم يدع ولم يرم ولم يحش . فهذا كقولك : لم يضرب ، (ولم يقعد)^(١)
وإن تقعد أقعد . ومنها أيضا حذفهم إياها وهي صحيحة للترخيم في نحو يا حارو يا مال .
فهذا نحو حذفهم الحركات الزوائد في كثير من المواضع . ولو لم يكن من ضعف
اللام إلا اختلاف أحوالها باختلاف الحركات عليها ، نعم ، وكونها في الوقف على
حال يخالف حالها في الوصل — نحو مررت بزيد يا فتى ومررت بزيد ، وهذه
قائمة يا فتى ، وهذه قائمة — لكان كافيا ؛ أو لا ترى إلى كثرة حذف اللام ؛ نحو يد
ودم وغد وأب وأخ ، وذلك الباب ، وقلة حذف العين في سبه ومذ . فبهذا
ونحوه يعلم أن حرف العلة في نحو قام وباع أقوى منه في باب غزوت ورميت .
فأعصره .

١٠

باب في الغرض في (مسائل) التصريف

وذلك عندنا على ضربين : أحدهما الإدخال (لما تبينه) في كلام العرب
والإلحاق له به . والآخر التماسك الرياضية به والتدرب بالصنعة فيه .
الأول نحو قولك في مثل جعفر من ضرب : ضَرَبَ ، ومثل حبرج : ضَرَبَ ،
ومثل صغريد : ضَرَبَ ، ومثل سبطر : ضَرَبَ ، ومثل فرزدق من جعفر : جَعَفَرَ .
فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئا منه فقد ألحقته بكلام العرب ، وأدعيت بذلك أنه
منه . وقد تقدم ذكر ما هذه سبيله فيما مضى .

١٥

- (١) ثبت ما بين القوسين في س ، ا ، ز . وسقط في ش ، ط . (٢) كذا في ش ، ط .
وفي س ، ا ، ز : « الأحوال عليها » . (٣) ثبت في ش ، ط . وسقط في س ، ا ، ز .
(٤) كذا في ش . وفي س ، ا ، ز ، ط : « كان » . (٥) ز : « مسائل » .
(٦) سقط ما بين القوسين في س ، ا ، ز ، ط . وثبت في ش . (٧) هو من طيور الماء .
(٨) هو طائر يقال له أبرالمليح .

٢٠

الثاني . وهو نحو قولك في مثل فيقول من شويت : شَيَوْتُ ، وفي فيقول منه : شَوَيْتُ ، وفي مثل عَصْرُ قُوط من الآءة : أَوَّيْتُ ، ومنها مثل صُفْرُ : أَوْفَرْتُ ، ومن يوم مثل مَرَمَرَيْس : يَوَّيِم ، ومثل أَلَدَدَ أَيْنَم ، ومثل قولك في نحو افعلت من أويت : إيا وأيت .

فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه ؛ لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحوماً فيه . وبذلك على ذلك أنهم قالوا في مثال إوزة من أويت : إِيَّاءة ، والأصل فيه على الصنعة لإيوية ، فأصلت فيه الفاء والعين واللام جميعاً . وهذا مما لم يأت عن العرب مثله . نعم ، وهم لا يوالون بين إعلالين إلا تحاشاً ، ومحفوذاً نادراً ، فكيف بأن يجعوا بين ثلاثة إعلالات ! هذا بما لا ريب فيه ^(٩) ولا تحتاج شك في شيء منه .

باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه ^(١٠)

أيجازان جميعاً فيه ، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه ؟

اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا . ولا يمنع (مع ذلك) أن يكون الآخر مراداً وقولا . من ذلك قوله ^(١١) :

* كفى الشيب والإسلام للره ناهيا *

(١) سقط في ي ، ه ، ز . (٢) كذا في ي ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فيقول » .
(٣) ويجوز شي بيا بين مشددين ، وهذا وجه التصريف ، والوجه الذي أثبت في الكتاب سببه القرار من نقل تكرار الباء . وانظر الكتاب ٣٩٣/٢ ، وشرح الرضى للشافعية ١٩٢/٣ ، والأشياء والنظار للديلمي ١٨٧/٣ (٤) هو ثبت . (٥) كذا في ي ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « مثل » .
(٦) أي الصنفين للتدريب ، لا العرب . (٧) كذا في ش ، ط ، وفي ي ، ه ، ز : « ثلاث » .
(٨) في ط : « اعتلايت » . (٩) كذا في ش ، ط . وفي ي ، ه ، ز : « ثبت به » .
(١٠) في ط : « الآخر » . (١١) سقط في ش . (١٢) أي مجيم . والشطر عجز مطلق فصيحة طويلة له في الديوان المطبوع في دار الكتب ، صدره :

* عبرة وقع إن تجهزت غاديا *

فالقول أن يكون (ناهما) اسم الفاعل من نهيت ؛ كساع من سعت وسار من سريت .
وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهما) هنا مصدرا كالفالج والباطل والعاثر والباغز^(١)
ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعل ، حتى كأنه قال : كفى الشيب والإسلام^(٢)
للره نهما وردهما أى ذا نهى ، فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام .
ولا تكون على هذا معلقة بنفس الناهى ؛ لأن المصدر لا يتقدم شئ من صلته عليه .
فهذا وإن كان عسفا فإنه جائز للعرب ؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك^(٣)
فيه ، فإذا أنت أجزته هنا فلم تُجز إلا جائزا مثله ، ولم تأت إلا ما أتوا بخوه .
وكذلك قوله^(٤) :

* من يفعل الخير لا يعدم جوازيه *

١٠ فظاهر هذا أن يكون (جوازيه) جمع جاز أى لا يعدم شاكرا عليه ، ويجوز أن
يكون جمع جزاء أى لا يعدم جزاء عليه . وجاز أن يجمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر
اسم الفاعل ؛ فكما جمع سيل على سائل ؛ نحو قوله^(٥) :

* وكنت لى تجري عليك السوائل *

(١) هو الله المعروف بالثلل . (٢) هو بئر يكون فى جفن العين الأسفل .

١٠ (٣) هو التشايط فى الإبل . (٤) سقط فى ش .

(٥) ثبت فى ز . (٦) أى الخطيئة . ومجزه :

* لا يذهب العرف بين الله والناس *

(٧) أى الأعشى يذكر قيس بن مسعود الثوباني . وصدر البيت :

* ولينك حال البحر دونك كله *

٢٠ وقوله : « وكنت » كذا فى ز ، ط ، س ، هـ . وفى ش : « فكنت » . وانظر الصبح المنير ١٢٨ .

(أى السيول) كذلك يجوز أن يكون (جوازيه) جمع جزاء . ومثله قوله :^(٣)

* وتترك أموال عليها الخواتم *

يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ، ويجوز أن يكون جمع ختم على ما مضى . ومن ذلك قوله :^(٤)

ومن الرجال أسنة مذروبة ومزّندون شهودهم كالغائب

يجوز أن يكون (شهودهم) جمع شاهد، وأراد: كالغائب، فوضع الواحد موضع الجمع؛ على قوله :

* على رهوس كرهوس الطائر *

(يريد الطير) ويجوز أن يكون (شهودهم) مصدرا فيكون الغائب هنا مصدرا

أيضا، كأنه قال : شهودهم كالغيبية أو المغيّب، ويجوز أيضا أن يكون على حذف المضاف، أى شهودهم كغيبية الغائب .

(١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فكذلك » .

(٣) أى الأعشى . وهو من قصيدة يعاتب فيها يزيد بن سهر الشيباني ، وقيل معه :

فأنسم بالله الذى أنا عبده لتصلقن يوما عليك الماتم

يقن حرام ما أحصل برين وتترك أموال عليها الخواتم ١٥

الماتم جمع الماتم ، وأراد هنا النساء يحتمن في الحزن ، واصطفاهن : اضطراهن بهدء أنه سيفتله ، فتجتمع النساء في الحزن عليه ، ويستكنن ما حل برين أى سيدهن وحامين ، وهو يزيد ، ويذكر أنه سترك ما خلفه من المال بجنه . ويقول المصنف في رغبة الأمل ٣٤/٦ فى شرح اصطفاك الماتم :

« يريد : لتضطرين عليك رجال قيس » ورجال قيس هم رجال الأعشى ، وقد سوغ له هذا التفسير أن الماتم مجتمع الرجال والنساء في القم والقروح . ولو أن المصنف أطلع على البيت الثانى لذهب إلى ما ذكره . ٢٠

وقد فسر الماتم بالنساء فى البيت ابن الأثيرى فى شرح ديوان عامر بن الطفيل ١٤٠ . وانظر الصبح المنير ٥٨ ، وفى الشطر الشاهد المختص ١٠٨/١٠

(٤) أى موسى بن جابر الحنفى . والمذروبة : المهددة . والمزندون : البخلاء . وانظر تيريزى

الحماة (التجارية) ٣٤٢/١ - (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فكأنه » . ٢٥

ومن ذلك قوله ^(١) :

إلا يكن مال يشاب فإنه سيأتي ثنائى زيدا ابن مهلهل

فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلا من زيد لا وصفا له ؛ لأنه لو كان وصفا لحذف تنوينه ، فقيل : زيد بن مهلهل . ويجوز أيضا أن يكون وصفا أخرج على أصله ؛ ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيها على أوائل أحوالها ؛ كقول الله سبحانه : (اسْتَحْذِرُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ) ^(٢) (ونحوه) ^(٣) .
ومثله قول الآخر ^(٤) :

* جارية من قيس ابن ثعلبة *

القول فى البيتين سواء .

- ١٠ والقول فى هذا واضح ؛ ألا ترى أن العالم الواحد ^(٥) قد يجبب فى الشئ الواحد ^(٦) أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض ، ولا تمنعه قسوة القوى من إجازة الوجه الآخر ، إذ كان من مذاهبهم ^(٧) وعلى ستمت كلامهم ^(٨) ، كرجل له عدة أولاد ، فكلهم ولد له ولاحق به ، وإن تفاوتت أحوالهم فى نفسه . فإذا رأيت العالم قد أفتى فى شئ من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلا نه وضع يده على أظهرها عنده ، فافق به

- ١٥ (١) أى الخطيئة يمدح زيد الخليل الطائي ، وكان أسرا الشاعر فن عليه . وقوله : « يناب » فى الديوان المطبوع : « بات » . (٢) آية ٩ سورة المجادلة . (٣) ثبت فى ش . وسقط فى د ، ه ، ز ، ط . (٤) هو الألباب المعجل . والشطر من أربوزة يذكر فيها امرأة كان يهاجيا ، تسمى كلبة وقد عتاها بالجارية . وانظر انخرازة فى الشاهد الحادى والمشرين بعد المائة ، والكتاب ١٢٨/٢ .
(٥) سقط فى ط . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يميز » .
٢٠ (٧) فى ط : « على » . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مذهم » .
(٩) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « من كلامهم » .

وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه ^(١) في قولهم : له مائة بيضا : إنه حال من النكرة ؛ وإن كان جائزاً أن يكون (بيضا) حالا من الضمير المعرفة المرفوع في (له) . وعلى ذلك حمل قوله :

* لعمرة موحشا طلل *

فقال فيه : إنه حال من النكرة ، ولم يحمله على الضمير في الظرف . أفيحسن بأحد ^(٢) (أن يدعى على أحد) متوسطينا أن يخفى هذا الموضع عليه ، فضلا عن المشهود له بالفضل : سيبويه .

نعم ، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده ؛ لأنه على الحالات ^(٣) وجه صحيح . وقد فعلت العرب ذلك عينه ؛ ألا ترى إلى قول عُمارة لأبي العباس وقد سأله عما أراد بقراءته : (ولا الليل سابق النهار) فقال له : ما أردت ؟ فقال أردت : سابق النهار ؛ فقال له أبو العباس : فهلاً قتلته ؟ فقال لو قتلته لكان أوزن أى أقوى . وهذا واضح . فاعترف ذلك ونحوه مذهبا يقتاس به ويُفزع إليه .

(١) انظر الكتاب ٢٧٢/١ (٢) أى كثير عزة . ومن رواه : «لية» نسبة إلى ذى الرمة . وإيراد الشطر الأول كما هو هنا هو وفق ما في ش . وبعده :

* يلوح كأنه خلل *

وفي د ، ه ، ز ، ط :

* لعمرة موحشا طلل قديم *

وبعده :

* عفاء كل أحيم مستديم *

والخلل جمع الخلة ، بكسر الخاء . وفتح اللام مشددة ، وهي بعلامة تغنى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره . والأحيم : الأسود ، وأراد به السحاب ، لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود لامتلأته . وانظر الكتاب ٢٧٦/١ والخزانة ٥٣١/١

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «المضمر» . (٤) سقط ما بين القوسين في ش .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «قد» . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز :

« إلا أنه » . (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : «يقوله» . (٨) آية ٤٠ سورة يس .

باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق^(١)

وجامع ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو . وذلك كمفعول بما عينه حرف علة ؛ نحو مَقُول ومبيع ؛ ألا ترى أنك لما قلت حركة العين من مَقُول ومبيوع إلى الفاء ، فصارت في التقدير إلى مَقُول ومبيوع تصورت حالا لا يمكنك النطق بهما ، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين . وعلى ذلك قال أبو إسحاق لانسان ادعى له^(٢) أنه يجمع في كلامه بين ألفين وطول الرجل (الصوت بالألف) فقال له أبو إسحاق : لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة .

وكذلك فاعِل بما (اعتلت عينه) نحو قائم وبائع ؛ ألا تراك لما جمعت بين العين وألف فاعِل ولم تجدد إلى النطق بهما على ذلك سبيلا حركت العين فانقلبتمزة . ومنهم من يحذف فيقول :

* شاكُ السلاح بطل مجرب *

ويقول أيضا :

* لاثُ به الأشياء والعُبري *

وعلى ذلك أجازوا في يوم راج ورجل خاف أن يكون فعلا ، وأن يكون فاعلا محذوف العين لالتقاء الساكنين . فإن اختلف الحرفان المعتلان جاز تكلف جمعهما حشوا ؛ نحو قاوت وقايت وقويت وقويت^(٣) . فإن تأخرت الألف في نحو هذا لم يمكن النطق بهما ؛ كأن تتكلف النطق بقوات أو بقيات . وسبب امتناع ذلك لفظا أن الألف

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « اللسان » . (٢) سقط في ش .

(٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « في الصوت الألف » . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ،

ز ، ط : « عينه معتلة » . (٥) كذا في ش . وفي ط : « تقول » . وفي د ، هـ ، ز : « قال » .

(٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « تيريت » .

لا سبيل إلى أن يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وليست كذلك الياء والواو . فانت
إذا تكلفت نحو قاروت وقايت فكأنك إنما مطّلت الفتحة ، بغاءت الواو والياء كأنهما
بعد فتحتين ، وذلك جائز ، نحو ثوب وبيت ؛ ولو رمت مثل ذلك في نحو قيات^(٣)
أو قوأت لم تخل من أحد أمرين ، كل واحد منهما غير جائز : أحدهما أن تثبت حكم
الياء والواو حرفين ساكنين فتجىء الألف بعد الساكن ، وهذا ممنوع غير جائز .
والآخر أن تسقط حكمهما لسكونهما وضعفهما ، فتكون الألف كأنها تالية للكسرة
والضمة ، وهذا خطأ بل محال .

فإن قلت : فهلا جاز على هذا أن تجمع بين الألفين وتكون الثانية كأنها إنما
هي تابعة للفتحة (قبل الأولى ؛ لأن الفتحة^(٥)) مما تأتي قبل الألف لا محالة ، وأنت
الآن آنفا تحكى عن أبي إسحاق أنه قال : لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا
واحدة ؟

قيل : وجه امتناع ذلك أنك لو تكلفت ما هذه حاله للزمك للجمع بين^(٦)
الساكنين اللذين هما الألفان اللتان نحن في حديثهما أن تمطّل الصوت بالأولى
تطاولا به إلى اللفظ بالثانية ، ولو تجشمت ذلك لتناهيت في مد الأولى ، فإذا^(٧)
صارت إلى ذلك تمت ووفت فوقفت بك بين أمرين ، كلاهما ناقض طليك^(٨)
ما أعلقت به يدك :

أحدهما : أنها لما طالت وتمادت ذهب ضعفها وفقد خفاؤها فلهجت
لذلك بالحروف الصراح ، وبعدت عن شبه الفتحة الصغيرة القصيرة الذي^(٩) رمته .

-
- (١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ليس » .
(٣) سقط في ش . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يسقط » .
(٥) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط . (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ،
ز ، ط : « الجمع » . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لتناهت » . (٨) سقط في ش .
(٩) ثبت في ط . وسقط في ش ، ز . (١٠) كذا في ش . وفي ز ، ط : « التي » .

والآخر : أنها تريد صوتاً على ما كانت عليه ، وقد كانت قبل أن تشيع مطالها أكثر من الفتحة قبلها ؛ أفنشبهها بها من بعد أن صارت للـد أضعافها . هذا جور في القسمة ، وإخفاش في الصنعة ، واعتداء على محتمل الطبيعة (والمئنة ^(١)) . ولذلك لم يأت عنهم شيء من مقول ومبيع على الجمع بين ساكنيهما وهما مقول ومبيوع ؛ لأنك إنما تعتقد أن الساكن الأول منهما كالحركة ما لم تنفاه في مظهره وإطالته (وأما ^(٢)) والجمع بينهما ساكنين حشوا يقتادك إلى تمكين الحرف الأول وتوفيته حقه ليؤدبك إلى الثاني والنطق به ، فلا يجوز حينئذ وقد أشعبت الحرف وتماذيت فيه أن تشبه بالحركة ؛ لأن في ذلك إضعافاً له بعد أن حكمت بطوله وقوته ؛ ألا ترى أنك (إنما ^(٣)) شَبَّهْتَ باب عَصَى بباب أَذِلَّ وأَحْقَى لما خفيت ^(٤) (واو فاعول) بأدغامها ، فحينئذ جاز أن تشبهها بضمة أفعَل . فأما وهي على غاية جملة البيان والتمام فلا . وإذا لم يميز هذا التكلف في الواو والياء وهما أحمل له ، كان مثله في الألف للطفها وقلة احتمالها ما تحتمله الياء والواو أخرى وأججى . وكذلك الحرفان الصحيحان يقعان حشوا ، وذلك غير جائز نحو فصَّيل ومرَّطَل ؛ هذا خطأ ، بل ممتنع ^(٥) .

- ١٥ فإن كان الساكنان المحشوق بهما الأول منهما حرف معتل والثاني حرف صحيح تحامل النطق بهما . وذلك (نحو قالب ^(٦) ، وقولب ، وقيلب) . إلا أنه وإن كان سائماً بمكلاً فإن العرب قد عدته وتخطته ؛ عز وفاقه وتحميما لتجشم الكلفة فيه ؛ ألا ترى

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « البية » . والمئنة : القوة . (٢) كذا في ش . وفي ز ، ط : « يشاء » . (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تاتا » . (٤) ش : « لما » . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الوار » . (٦) سقط في ش . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فصيل » . (٨) ثبت في ش . وسقط في ز ، ط . (٩) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « قالت ، وقولت ، وقيلت » . (١٠) كذا في ش : وفي ز ، ط : « تحاطاته » .

أنهم لما سكنت عين فَعَلَتْ ولا مه حذفوا العين البتة فقالوا: قلت وبيعت وخبفت، ولم يقولوا: قُوت، ولا بيعت، ولا خيفت ولا نحو ذلك مما يوجب القياس ^(١)، (ولإذا) كانوا قد يتنكبون مادون هذا في الاستئصال نحو قول عمارة (ولا الليل سابق النهار) مع أن إثبات التنوين هنا ليس بالمستنقل استئصال قُوت وبيعت وخبفت كان ترك هذا البتة واجبا.

فإن كان الثاني الصحيح مذهباً كان النطق به جائزاً حسناً؛ وذلك نحو شابة ودابة وثمود الثوب وقوص بما عليه. وذلك أن الأقدام أنجى اللسان عن المثلين نبوة واحدة، فصاراً لذلك كالحرف الواحد ^(٢).

فإن تقدم الصحيح على المعتل لم يلتقيا حشوا ساكنين؛ نحو ضروب وضريب. وإنما الألف فقد كُفينا التعب بهما؛ إذ كان لا يكون ما قبلها أبداً ساكناً. وذلك أن الواو والياء إذا سكنتا قويتا شهما بالألف. وإنما جاز أن يسمي ما قبلهما من الحركة ليس منهما؛ نحو بيت وحوض لأنهما على كل حال محرك ما قبلهما؛ وإنما النظر في تلك الحركة ما هي أمهما أم من غير جنسهما. فأنما أن يسكن ما قبلهما وهما ساكتان حشوا فلا؛ كما أن سكون ما قبل الألف خطأ. فإن سكن ما قبلهما وهما ساكنان طرفاً جاز؛ نحو عتوي وعتبي. وذلك أن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها؛ ألا تراك تجمع فيه بين الساكنين وهما صحيحان؛ نحو بكر ومجر وحلث ^(٣). وذلك أن الطرف ليس سكونه بالواجب؛ ألا تراه في غالب الأمر محزكا في الوصل، وكثيراً ما يعرض له روم الحركة في الوقف. فلما كان الوقف مَظَنَّة من السكون،

(١) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: « فإذا » . (٢) سقط في ش.
(٣) كذا في ش. وفي ز، ط: « فصار » . (٤) سقط في ز، ط.
(٥) سقط في ش. (٦) في ط: « جاز أبداً » . (٧) سقط في ش.
(٨) ثبت في ش، ط. وسقط في د، ه، ز. (٩) هو الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

وكان له من اعتقَاب الحركات عليه في الوصل ورّومها فيه عند الوقف ما قدّمناه،
تحامل الطبع به، وتساند إلى تلك التعلّة فيه ^(٢).

نعم، وقد تجدد في بعض الكلام ألتقاء الساكنين الصحيحين في الوقف وقبل
الأوّل منهما حرف مدّ، وذلك في لفظة العجم، نحو قولهم: أرد، وما ست ^(٣) .
وذلك أنه في لغتهم مشبه ببدآة وشابة في لغتنا .

وعلى ما نحن عليه فلو أردت تمثيل أهرقت على لفظه لحاز، فقلت: أهفلت .
فإن أردت تمثيله على أصله لم يجز، من قبل أنك تحتاج إلى أن تسكن فاء أفعلت،
وتوقع قبلها هاء أهرقت وهي ساكنة، فيلزمك على هذا أن تجمع حشواً بين ساكنين ^(٤)
صحيحين . وهذا على ما قدّمناه وشرحناه فاسد غير مستقيم .

١٠ فاعرف ممّا ذكرناه حال الساكنين حشواً، فإنه موضع مفعول عنه؛ وإنما ^(٥)
(يسفر ويضح) مع الاستقراء له، والفحص عن حديثه .

ومن ذلك أنك لما حذف حرف المضارعة من يضرب ونحوه وقمت الفاء
ساكنة مبتدأة . وهذا ما لا سبيل إلى النطق به، فاحتجت إلى همزة الوصل
تسبباً إلى النطق به .

(١) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز: «له» .
(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز: «تثابه» .
(٣) كذا في ط وهو يوافق ما في ص ٩٠ من الجزء الأوّل . وفي ش، ز: «آوت» . وآرد
كلمة فارسية معناها الفتح .

(٤) هو اللين . وانظر المرجع السابق .
(٥) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز: وضع هذا اللفظ بعد قوله: «ساكنين» .
(٦) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط: «بما» .
(٧) كذا في ش . وفي د، هـ، ز: «يصح ويستقر» . وفي ط: «يستقر ويصح» .

فهرس الجزء الثانى من الخصاص

٥٥ - باب فى ترك الأخذ عن أهل المدر ، كما أخذ عن أهل الوبره - ١٠

فاد لسان البادية فى عهد المؤلف (٥) . خطائى ونحوها (٦) . كأن فائ (٧) .
الحق فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفى عهد عمرو بن لوى الله منها ، وأولية وضع النحر
(٨) . منعب البندادين والكوفيين فى نحو محرم (٩) وما بعدها .

٥٦ - باب اختلاف اللغات وكلها حجة ١٠ - ١٢

التبادل فى اللغات والترجيح بينها (١٠) . المال له ومررت به بكسر اللام وضع الباء (١٠) .
براءة لغة قرين من عيوب اللغات الأخرى كالكشكة والكسكة والتضجيع والمجربة والتلثة
والعننة (١١) . اتباع اللغة الرديئة ليس خطأ (١٢) .

٥٧ - باب فى العربى الفصيح يتقل لسانه ١٢ - ١٣

استاصل الله عرفاتهم (١٣) . وانظر ٣٨٤ من الجزء الأول .

٥٨ - باب فى العربى يسمع لغة غيره ، أراعيها ويستملها ، أم يلقنها ويطرح

حكما ؟ ١٤ - ١٧

بازن فى يزن (١٤) . ضربت أخسوك ومررت بأخسوك (١٤) . يامس فى يماس
(١٤) . قلب الألف همزة فى الوقف (١٧) .

٥٩ - باب فى الامتناع من تركيب ما يخرج عن الصماع ١٧ - ٢١

فى هذا الباب مسائل يمنع فيها الإضرار أو يجوز مع بعض تغيير . هاء الضمير لا تكون ووبا إذا
تحرك ما قبلها (١٧) . قيامك أس حسن وهو اليوم قبح (١٩) وما بعدها . يجوز أن يعمل
فى الحال غير العامل فى صاحبها (٢٠) .

٦٠ - باب فى الشئ يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره ٢١ - ٢٨

فى هذا الباب ألفاظ من العربية افرد بها ابن أحر . التفرود فى النثر (٢٤) . ارتجال رؤية
وأبيه لغة (٢٥) . الإلحاق بتضعيف اللام (٢٥) . الشجرى وابن همه يصفران ألفاظا (٢٦) .
استنكار العرب لرفع الإعراب (٢٦) . قصة لأبي مهدية وأخرى لثني (٢٧) . شب فى لغة اليمن
وقصة من دخل ظفار حتر (٢٨) .

٦١ — باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها

بفارط ؟ ٢٨ — ٤٠

كلام أهل الحضرا لا يختلف عن كلام القصحاء إلا في أشياء من الإعراب (٢٩) . الاختلاف في اللغة حدث في أقول وضما (٢٩) . مراتب الكلم الثلاث في الوضع (٣٠) : رتبة الحاضر والمستقبل (٣١) . ما غير لكثرة الاستعمال غيرته العرب قبل وضعه (٣١) . مشقة الإعراب في الكلام (٣٢) . تدوير الأول بما يتوقع به (٣٢) . المضارع أصبغ من الماضي (٣٤) . الاشتقاق من الحرف (٣٤) . مادة (ن ع م) ترجع إلى تميم (٣٥) . الإضافة لانتاني البناء (٣٦) . الحروف يشتق منها ولا تشتق هي (٣٧) . الأنفال لا يجري فيها الحذف اعتباطا (٣٧) . أمثلة الفعل مجرى مجرى المثال الواحد (٣٨) . وقعت اللغة طبقة واحدة (٤٠) . اشتقاق الأنفال من الأصوات الجارية مجرى الحروف (٤٠) . كتاب المؤلف في الزجر (٤٠) .

٦٢ — باب في اللغة المسأخوذة قياسا ٤٠ — ٤٣

كلام العرب منه ما لا يدخل تحت قياس كتاب وداره ومنه ما يدخل تحت القياس (٤٢) .

٦٣ — باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ٤٤ — ٥٥

ليس في كلامهم نحو حيوت (٤٦) . باب طويت أكثر من باب حيت (٤٦) . نوع من التجنيس (٤٧) . كتاب له في شرح المقصور والمسدود عن ابن السكيت (٤٨) . خطأ لطلب في القبول بزيادة بعض الحروف وفي الاشتقاق (٤٩) . رأى التحليل والممازفة في نحو دلامس (٥١) . رأى الزجاج في وزن نحو مصلصل (٥٢) . إبدال السين تاء في نحو الناس (٥٢) . اختصاص المعتل بنحو سيد وقضاة وقيدودة (٥٣) . ظلت وتقصيت (٥٤) . ينس (٥٤) . رأى البنداديين وابن السراج في نحو حنث (٥٤) .

٦٤ — باب في المثليين كيف حالها في الأصلية والزيادة . وإذا كان أحدهما

زائدا فأيهما هو ؟ ٥٦ — ٦٩

أندود وأنجج (٥٧) . أتمى (٦٠) . الصبيغ في الصواغ (٦٥) . وزن ما دخله الزحاف في العروض (٦٧) . مصمم (٦٨) . التاء في تفعيل عوض عن ألف فيقال (٦٩) .

٦٥ — باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير ٦٩ — ٨٢

آن مقلوب (٧٠) . أيس ولأيس (٧١) وما بعدها . أطمأ (٧٤) . أيق (٧٥) . إلهاء والقسى (٧٦)

٦٦ — باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ٨٢ — ٨٨
طبرزل (٨٢) . ين في بل (٨٤) . ثم في ثم (٨٤) . قربان وكران وجمشوش وجمشوس
(٨٦) . فسطاط ولغاتها (٨٧) . وعد أن يشرح كتاب القلب والإبدال لابن السكيت (٨٨) .
مسألة من القياس أجل من بكتاب لغة (٨٨) .

٦٧ — باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف

٨٨ — ٩٣

فوقل وفومال من رأيت (٨٩) . الأوار (٨٩) . افصطت من رأيت (٩٠) . قُل
من رأيت (٩٠) . النسب إلى محباً (٩١) . بناء مثل محوى من ضرب (٩٢) . بناء مثل
تحوى من نشف (٩٢) . قد يكون الفرض في مسائل العلم رياضة الفكر لا العمل (٩٢) .

٦٨ — باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات

والسكون ٩٣ — ١٠٣

وقوع هذا في الحروف (٩٤) . الوقف على المنصوب التثنية دون ألف (٩٧) . الحرب
في شرح توفاي الأغفش (٩٩) . وقوع هذا في الحركات (٩٩) . التسمية بأسماء الاشارة
والاستفهام ونحوهما (٩٩) . السكون (١٠٢) .

٦٩ — باب في اتفاق المصادر، على اختلاف المصادر ١٠٣ — ١٠٧

اغزوى عند البصريين واغزى عند الكوفيين (١٠٤) . قُل من جئت على مذهب التخفيف
(١٠٥) . النسبة إلى مئة (١٠٦) . النسب إلى قملة وقملة عند يونس (١٠٦) . بناء مثل
. اصبح من غزوت (١٠٧) . جمع تعزية وتعزوة (١٠٧) .

٧٠ — باب في ترافع الأحكام ١٠٨ — ١١٣

أمة وآم ودقة وأرقب (١٠٨) وما بعدها . النسبة إلى حنيفة وشأم وبين وتبانة (١١٠) .
مكان الحركة من الحرف (١١٠) . اتباع الثاني للأول وعكسه (١١١) . ألقا في الزكام
(١١٢) .

٧١ — باب في تلاق المعاني، على اختلاف الأصول والمباني ١١٣ — ١٣٣

مرادفات لطيفة والتقليقة (١١٣) وما بعدها . المسك والصوار (١١٧) وما بعدها .
اشتقاق الطقيل (١١٩) . اشتقاق الرطل (١٢٠) . اشتقاق الناقة والجمل (١٢١) .

كلمات جرت على السلب (١٢٣) . القضة والمجبن (١٢٣) . مرادفات الذهب (١٢٤)
وما بعدها . السحاب والهي (١٢٦) . مرادفات الحاجة (١٢٧) . مرادفات الحافظ لال
(١٢٩) . مرادفات الدم (١٣٢) .

٧٢ — باب في الاشتقاق الأكبر ١٣٣ — ١٣٩

لابن السراج رسالة في الاشتقاق (١٣٤) . تناليب (ج ب و) (١٣٥) . تناليب
(ق س و) (١٣٦) . تناليب (س م ل) (١٣٧) . لام أفتة (١٣٩) .

٧٣ — باب في الادلغام الأصغر ١٣٩ — ١٤٥

أتمى واتامل (١٤٠) . الإمالة (١٤١) . قلب تاء الافعال طاء (١٤١) . قلب تاء
الافعال دالا (١٤٢) . الصوق في السوق (١٤٣) . شعير في شعير (١٤٣) . مُتَنُّ وَشَيْتَن
وأجودك (١٤٣) . الحمد لله والحمد لله بضم الدال واللام وكسرهما (١٤٤) . مزدود في مصدر
(١٤٤) . الإلغام (١٤٤) . همزة بين (١٤٤) . الهم (١٤٥) .

٧٤ — باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ١٤٥ — ١٥٢

هز وأز والأسف والعسف (١٤٦) . القرمة (١٤٧) . العلم واللب (١٤٨) . السجيل
والصجيل (١٤٩) .

٧٥ — باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني ١٥٢ — ١٦٨

القلعان (١٥٢) . الفعلة والقمل واستعمل (١٥٣) . العين أقوى من الفاء واللام (١٥٥) .
الضم والضم (١٥٧) . الضح والضخ، القد والقط، قرت وقرد وفرط (١٥٨) . بحث
في إعراب قوله تعالى: «كوتوا قردة خاسئين» (١٥٨) . حكمة العربية (١٦٤) . كلمات
جاءت حكاية للصوت (١٦٥) . خواص اجتماع بعض الحروف (١٦٦) .

٧٦ — باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر ١٦٨ — ١٧٨

لا التبرئة (١٦٨) . ما أدرى أأذن أو أقام (١٦٩) . لا يني من ضرب مثل غنل
(١٦٩) . التنازع في الفصل (١٧٠) . حكاية في الجر بالمجاورة (١٧١) . بحث في قوله
تعالى: «وزن ينغمم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون» (١٧٢) . تشبيه الضارب الرجل
بالحسن الوجه (١٧٦) .

٧٧ - باب في خلق الأدلة ١٧٩ - ١٩٦

بحث في قوله تعالى : «إله خلق مثل ما أنكم تتفقون» (١٨٢) . الإضافة لانتاني البناء .
(١٨٣) . وانظر ص ٣٦ من هذا الجزء . وقول الألف في (ذلك) تأسيسا (١٨٥) وما بعدها .
تجنب مخاطبة الملوك بأسمائهم (١٨٨) . القواص في نحو إياك (١٨٩) . أ رأيتك زيدا
ما صنع (١٩٠) . إشار الضمير المتصل على المنفصل (١٩٢) . قوله تعالى : «ألا يا أحمق»
في قرأة التخفيف (١٩٥) . راء الملية وقاء جواب الشرط (١٩٦) .

٧٨ - باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان ١٩٧ - ٢٠٠
نكاه في تفسير أسماء شعراء الحماة (١٩٧) . أسماء الأعداد تنوع أعلاما (١٩٨) . قال
علما (١٩٨) وما بعدها . الأوزان الصرفية (١٩٩) .

٧٩ - باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع تقيضه ٢٠١ - ٢١٠
الثاء في محو ملامة (٢٠١) . رجل عدل (٢٠٢) . عمل المصدر مجرما (٢٠٧) . ناقة
ضامر (٢٠٩) .

٨٠ - باب في ورود الوافق مع وجود الخلاف ٢١٠ - ٢١٣
غاض الماء وفضته (٢١٠) . قوله تعالى : «وإن مننا لسا يهبط من خشية الله» (٢١١) .
فعل المبد مكتسب له أو مخلوق (٢١٣) .

٨١ - باب في نقض العادة ٢١٤ - ٢٢٦
كسب وكسوة (٢١٤) . أفتع التيم وقشتمه الريح (٢١٥) . مسألة في المنسرح (٢١٥) .
أحبه فهو محبوب (٢١٦) . عيت بجانتك وبابه وفضيح ثعلب (٢١٩) . أوردس الرث فهو
وارس (٢١٩) . محيى الكلة على حذف الزيادة (٢٢٠) . الوصف بالجوهري لما فيه من معنى
الفعل (٢٢١) . جواد وأجواد (٢٢٢) . نعمة وأنعم (٢٢٣) . فعل المغالبة نحو ضاربين
فضربه أغربه (٢٢٣) . مسألة فيها قائما رجل ، ما جاني إلا زيدا أحد (٢٢٤) . فعل
التعجب نحو ما أحسنه منقول عن فعل (٢٢٥) .

٨٢ - باب في تدافع الظاهر ٢٢٧ - ٢٣٣
تألف الكلة من الحروف المتقاربة (٢٢٧) . النسب إلى متى (٢٢٧) . الحرف المشدد
إذا وقع رديا في الشعر المقيد سكن كما يسكن المتحرك إذا وقع رديا فيه (٢٢٨) . فصل من القول

(٢٢٩) . بناء الأفعال (٢٢٩) . القترى (٢٣٠) . تنق وتضواء، وضواء (٢٣١) . أمليت
رباه (٢٣١) . أمي رهبي (٢٣٢) .

٨٣ — باب في التطوع بما لا يلزم ٢٣٤ — ٢٧٢

يعوزهم ما لا يلزم . أربوزة طائية (٢٣٤) . أربوزة رائية التزم التصغير في قولها إلا قليلا
(٢٣٥) . أربوزة لامية (٢٣٩) . أربوزة لأيد السالية (٢٤٤) . قطعة من الرجز
في وصف قرية (٢٤٦) . أربوزة للأحور الشئ وقد حمل على بغيره محلان أول ما عملت المحامل
(٢٤٦) . أربوزة همزة ليلان الربى (٢٥٠) . قصيدة لامية لعبد بن الأبرص التزم في تتر
المصراع الأول من أبياتها لام التعريف ما عدا يثا واحدا (٢٥٥) . مسألة عروضية في الروى
(٢٥٨) وما بعدها . كتاب العرب (٢٦١) . التزم ما لا يلزم عند المحدثين (٢٦٢) . ضرب
من الموزون يسمى الأخفش والخليل مجيئا (٢٦٣) . التزم ما لا يلزم في غير الشعر (٢٦٥) .
مسألة الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية (٢٦٦) . الحال المؤكدة (٢٦٨) . قوله تعالى :
« ولا طائر يطير بجناحه » (٢٦٩) . قوله تعالى : « نخسر عليهم السقف من فوقهم »
(٢٧٠) . استعمال (عل) في المكره واللام في المجهوب (٢٧١) .

٨٤ — باب في التأم يزاد عليه فيعود ناقصا ٢٧٢ — ٢٧٣

٨٥ — باب في زيادة الحروف وحذفها ٢٧٣ — ٢٨٤

الحروف قائمة مقام جل (٢٧٣) وما بعدها . لا تعمل الحروف في التفضلات (٢٧٤) .
عمل يا في النداء (٢٧٦) . تأكيد الضمير المحذوف نحو الذي ضربت نفسه زيد (٢٨٠) .
شواهد لحذف الحرف (٢٨١) . تكرير الحروف وزادتها (٢٨٢) . المستوخ لهدف
وازيادة (٢٨٤) .

٨٦ — باب في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف ٢٨٥ — ٣٠٦

تق ونجه (٢٨٦) . اتخذ واتمل (٢٨٧) وما بعدها . كتاب شرح تصريف المازن
(٢٨٨) . ما حذفت عنه (٢٨٩) . أيتق، خاف، هين، قيودة (٢٨٩) . يا الضمير
عوض من عين فَعَال (٢٩٠) . ضعف حروف العلة (٢٩٢) . نوبة ونوب ونخبة ونعيم
(٢٩٤) . حرمة وعمرس (٢٩٥) . ما حذفت لانه مع التصويص (٢٩٦) . الألف
في عاصوحي عند الوقف عليها (٢٩٦) . كتاب سر الصنعة (٢٩٧) . هيات (٢٩٧) .
علم الجنس (٢٩٩) . وجه بناء أسماء الأفعال (٣٠٠) . قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

- ٣٠٠) . ما زيد من الحروف عرضا من حرف محذوف (٣٠٢) . زنادقة، زماخير (٣٠٢) .
- تاء التانيث في الفعلية عرض من ياء تضييل أو ألف فقال (٣٠٢) . بحث في مقننين (٣٠٣) .
- ميم مفاعلة عرض من ألف فاعلته (٣٠٤) . الألف في يمان وشام وثمان (٣٠٥) . تاء التضييل بدل من ألف الفاعل (٣٠٥) وانظر ص (٢٩٠) . تبادل الحروف في مواضعها (٣٠٥) .

٨٧ — باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ٣٠٦ — ٣١٥

- بحث في التضمين (٣٠٨) . أنكر بعض اللغويين أن يكون لفظان لمعنى واحد (٣١٠) .
- حمل اللفظ على تقيضه في التثنية والمصدر (٣١١) . استعمال (مل) في المكره (٣١٢) . وانظر ص (٢٧١) من هذا الجزء .

٨٨ — باب في مضاربة الحروف للحركات والحركات للحروف ٣١٥ — ٣٢١

- اضمت حروف العلة الألف (٣١٨) . هاء السكت (٣١٩) . شبه الحركة بالحرف في منع الصرف والنسب (٣١٩) . الحرف المشدد يقع رويًا في الشعر المقيد (٣٢٠) . وانظر (٢٢٨) من هذا الجزء . اختلاف الترجيح في العروض (٣٢٠) . باب القود والحوكة والخسوة، هـ (٣٢١) .

٨٩ — باب محل الحركات من الحروف أم معها أم قبلها أم بعدها ٣٢١ — ٣٢٧

- عنبر وشنباء والتفير لما يتوقع (٣٢٤) . وما بعدها . المسائل الصرفية يرجع فيها إلى النفس والحس لا إلى الإجماع، وإجماع النحويين ليس حجة فيها (٣٢٦) .

٩٠ — باب الساكن والمتحرك ٣٢٨ — ٣٤٢

- الإشمام والروم (٣٢٨) . حروف الهمس ينهجا في الوقف صوت (٣٢٨) . التسكين في نحو فهو (٣٣٠) . الأشياء تجري على حقائقها في الوصل دون الوقف (٣٣١) . حركة النقاء الساكنين وحركة النقل وما مثلها (٣٣٢) . وما بعدها . حركة الإيجاع (٣٣٣) . أجودك وأنيذك وبأها (٣٣٦) . هزة التذكر (٣٣٧) . مَلَم في عِلْم وبأه (٣٣٨) . «إنه من يتن ويصبر» بكون الفاف (٣٣٩) . تسكين المتحرك بحركة إمراية (٣٤٠) . وما بعدها .

٩١ — باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد ٣٤٢ — ٣٤٥

- سودد ملحق بالم يحمى عن العرب (٣٤٣) .

٩٢ - باب في مراجعة أصل واستئناف فرع ٣٤٥ - ٣٤٧

النسب إلى حراء وشقاوة وعدوة (٣٤٦) .

٩٣ - باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ٣٤٧ - ٣٥٢

هيز وقصور ورسو (٣٤٨) . تاء الاتصال ، وفيه التفتت النوى (٣٤٩) . قراءة أبي عمرو :
« يا صالح إنا » تصحيح الياء (٣٥٠) . الجليواذ في الجليواذ (٣٥٠) .

٩٤ - باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى ٣٥٢ - ٣٥٤

قوله تعالى : « يسبح له فيها بالغدق والآمال . رجال » يناء . (يسبح) للفعول (٣٥٢) . مسألة
« إنا منجوك وأملك » (٣٥٣) وما بعدها .

٩٥ - باب في حمل الأصول على الفروع ٣٥٥ - ٣٥٦

المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر (٣٥٥) .

٩٦ - باب في الحكم يقف بين الحكيمين ٣٥٦ - ٣٥٩

الكسرة في نحو غلامى ليست بإعراب ولا بناء (٣٥٦) . الرجل عند المؤلف بين المنصرف
وغير المنصرف ، وكذلك الثانية والجمع على حذو (٣٥٧) وما بعدها . ما جاء غير جارل حذو
الوصل ولا على حذو الوقف (٣٥٨) وما بعدها .

٩٧ - باب في شجاعة العربية ٣٦٠ - ٤٤١

الحذف ٣٦٠ - ٣٨١

حذف الجملة (٣٦٠) وما بعدها .

حذف الاسم ٣٦٢ - ٣٧٩

حذف المبدأ (٣٦٢) . حذف الخبر (٣٦٢) . حذف المضاف (٣٦٢) .
حذف المضاف إليه (٣٦٢) . إبدأ بهذا أزل (٣٦٢) . بادى بدى (٣٦٤) .
قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » (٣٦٥) . حذف الموصوف (٣٦٦) . منع حذفه
إذا كان الوصف جملة (٣٦٦) . منع حذف الموصوف إذا كان الوصف جازا أو مجرورا أو ظرفا
(٣٦٨) . حذف الصفة الجملة (٣٧٠) . قوله تعالى : « لقد تطفع بينكم » ، حذف الصفة
لدلالة الحال (٣٧٠) . دلالة ملابسات الكلام والعلق به ككتيكتين الصسوت وتقطيب الوجه

(٣٧١) ٢٠ حذف القول به (٣٧٢) - حذف الظرف (٣٧٣) . المحذوف في قوله تعالى :
 « فنهدمكم الشجر غليظه » (٣٧٣) - حذف المحذوف والمحذوف عليه (٣٧٣) . حذف
 المستثنى (٣٧٣) ١٠ حذف خبر إن مع النكرة (٣٧٣) . حذف خبر إن مع المعرفة عند البصريين
 (٣٧٤) ١٠ حذف القول الثاني في أزيداً ثلثته. متعلقاً (٣٧٤) . حذف خبر كان (٣٧٥) .
 حذف الننادى (٣٧٥) . لات أوان (٣٧٧) . حذف التمييز (٣٧٨) . المحذف
 إنما يصلحه ويغضه فرض التكلم (٣٧٨) . حذف الحال (٣٧٨) . حذف المصدر
 (٣٧٩) . حذف الفصلة (٣٧٩) .

حذف الفعل ٣٧٩ - ٣٨١

حذف الفعل مع الفاعل (٣٧٩) . حذف الفعل وحده (٣٧٩) . الزايع في قولهم ،
 أنا أنت متعلقاً (٣٨١) .

حذف الحرف ٣٨١ - ٣٨١

فصل في التقديم والتأخير ٣٨٢ - ٣٩٠

تقديم المفعول به (٣٨٢) . تقديم المستثنى (٣٨٢) . تقديم خبر المبتدأ (٣٨٢) .
 تقديم خبر الأفعال الناقصة (٣٨٢) . تقديم المفعول لأجله (٣٨٣) . تقديم المفعول به
 (٣٨٣) . لا يجوز الأخفش أن يترك وطلوع الشمس على المفعول به (٣٨٣) . تقديم المحذوف
 على المحذوف عليه (٣٨٣) . تقديم التمييز (٣٨٤) . لا يجوز تقديم مرفوع على رافعه
 (٣٨٥) . ضرور من الكلام يتمتع تقديمها كالمصلة والصفة (٣٨٥) . تقديم المحذوف
 (٣٨٥) . تقديم جراب الشرط (٣٨٧) . إجراء الشيء بحري قبيضه (٣٨٩) .

الفروق والفصول ٣٩٠ - ٤١١

الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل والفاعل بأجنبي ، وبين المبتدأ والخبر (٣٩٠) .
 تقديم معمول الصفة على الموصوف (٣٩١) . وكوب الشاعر الضرورة قد يدل على قوته وضاحته
 (٣٩٢) . أشتارها تقديم وتأخير على غير وجهه (٣٩٣) . وما يسدها . فضة بحرفة سرجها
 فرسك (٣٩٤) . قوله تعالى : « فبشرها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » (٣٩٥) .
 الفصل بين الصفة والموصوف (٣٩٦) . بحث في ضمير الشأن (٣٩٧) . عمل ليس في الظرف
 وقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم » (٤٠٠) . الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي
 (٤٠٢) . الفصل بين المضاف والمضاف إليه (٤٠٤) . ألم تقرر قد يتبع ظهوره في القنط
 (٤٠٩) . الفصل بين الجازم والمجهول (٤١٠) . الفصل بين الفعل وناصبه (٤١١) .

فصل في الجمل على المعنى ٤١١ — ٤٣٥

تذكير الموت (٤١١) . تأنيث المذكر (٤١٥) . قول عربي : جاءته كتابي فاحترمها (٤١٦) . وضع الواحد موضع الجماعة (٤١٩) . قوله تعالى : « ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه » (٤٢٣) . العطف على المعنى (٤٢٤) . رفع الفاعل بفعل محذوف (٤٢٤) . نصب الفصول بضمير (٤٢٩) . العامل في البذل (٤٢٧) . حذف نون المتنى في غير الإضافة (٤٣٠) . طفتها تينا واما باردا (٤٣١) . حطفت المنسوب على المجرور (٤٣٢) . وضع الفعل موضع المصدر (٤٣٣) . التضمنين (٤٣٥) . واقتار (٣١٠) من هذا الجزء .

فصل في التحريف ٤٣٦ — ٤٤١

تغييرات النسب القياسية وغير القياسية (٤٣٦) . تغيير الأعلام (٤٣٦) . التغير بالخلف (٤٣٧) .

تحريف الفعل ٤٣٨ — ٤٤٠

الخلف في المضارع نحو ظلت (٤٣٨) . بناء مثل اطمأن من الضرب (٤٣٩) . المقلوب (٤٣٩) . لم أبه (٤٤٠) .

تحريف الحرف ٤٤٠ — ٤٤١

بن في بل ، وفم في ثم .

٩٨ — باب في فرق بين الحقيقة والمجاز ٤٤٢ — ٤٤٧

بنو فلان يلثموم العارفين (٤٤٦) . قوله تعالى : « واسأل القرية » (٤٤٧) .

٩٩ — باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة ٤٤٧ — ٤٥٧

نحو قام زيد مجاز (٤٤٧) . خلق الله السموات مجاز (٤٤٩) . ضربت عمرا مجاز (٤٥٠) . لم وقع التوكيد في الكلام (٤٥٠) . حذف المضاف قياس عنده خلافاً للاختفش (٤٥١) . حذف المضاف مع الإلباس (٤٥٢) . توكيد المجاز (٤٥٣) . « وكلم الله موسى تكليماً » (٤٥٤) . « وأوتيت من كل شيء » (٤٥٦) . « وفوق كل ذي علم عليم » (٤٥٧) .

١٠٠ — باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ، ما لم يدع داع إلى الترك

والتحول .

أر بمعنى بل (٤٥٨) . أر بمعنى الوار (٤٦٠) . « وأرسلناه إلى مائة ألف أريز بدون » (٤٦١) . « ذق إنك أنت العزيز الكريم » (٤٦١) . زيادة وار والعطف (٤٦٢) . هل في معنى

قد (٤٦٢) • لا ينصب المضارع في جراب الاستفهام التقريري، الاستفهام التقريري ينقل
النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي (٤٦٣) وما بعدها •

١٠١ — باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد ٤٦٦ — ٤٦٩

الخبير في تصغير الجباري، وألفاظ عن ابن السجري (٤٦٦) • «لخاسوا خلال الدبار»
في بخاسوا (٤٦٦) • طريقة لأبي مهدية في الأذان (٤٦٦) • الاختلاف في رواية الأشعار
والحكايات (٤٦٨) • قول أبي عليّ قين يفهم عنه إذا أجاه به عبارة دون عبارة ثالثة، وقصة
لحسن البصري في ذلك (٤٦٨) • عبارة لسيوي لم يتوخ فيها الدقة (٤٦٩) •

١٠٢ — باب في ملاحظة الصنعة ٤٧٠ — ٤٧٣

أجر وأدل (٤٧٠) دلّ وحقّ (٤٧١) • إعلال قام وباع (٤٧١) • ست والنات
(٤٧٢) •

١٠٣ — باب في التجريد ٤٧٣ — ٤٧٦

استعمال من في التجريد (٤٧٤) • استعمال الباء في في التجريد (٤٧٥) • رأى في معنى
الإنسان (٤٧٦) •

١٠٤ — باب في غلبة الزائد للأصل ٤٧٧ — ٤٨٠

حذف الحرف الأصل للزائد ذي المعنى (٤٧٧) • قرئت من القنوة (٤٧٩) •

١٠٥ — باب في أن ما لا يكون للأمر وحده يكون له إذا ضام غيره

٤٨٠ — ٤٨٤

الزائد في أول الكلمة قد يكون للإلحاق إذا انضم إليه غيره (٤٨٠) • حرف الله إذا جاور
الطرف لا يكون للإلحاق (٤٨١) • ما جاء على إفعال من غير المصادر (٤٨٢) • ما جاء على
أفعال وصفا للفرد (٤٨٢) • ما جاء على أفاعل بضم الميمزة (٤٨٢) • الألف لا تكون
للإلحاق حشوا (٤٨٣) • مثل طومار وديماس ملحق (٤٨٤) •

١٠٦ — باب في أضعف المعتلين ٤٨٤ — ٤٨٧

سراة وسراة بفتح السين وضمتها في جمع سرى (٤٨٥) • مشاية اللام للزائد (٤٨٦) •
مظاهر لضعف اللام (٤٨٧) •

١٠٧ — باب في الفرض في مسائل التصريف ٤٨٧ — ٤٨٨

فيقول وقلول من شويت، ونحو هذا ، (٤٨٨) .

١٠٨ — باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيمازان

جميعا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه ؟ ٤٨٨ — ٤٩٢

قد يجيب العالم في الشيء الواحد بأجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض (٤٩١) . ربما أتى

العالم بالوجه الضعيف منه (٤٩٢) .

١٠٩ — باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق ٤٩٣ — ٤٩٧

إعلال قاتل وبائع (٤٩٣) . يرم داح ودجل خاف (٤٩٣) . الجمع بين الساكنين

(٤٩٣) . القاء الساكنين في الوقف (٤٩٦) . القاء الساكنين في لغة العجم (٤٩٧) .

وزن أهرقت (٤٩٧) .

استدراك

- وقفت على بعض ما غاب عني وقت الطبع، فأذكره هنا :
- ١٨ ٥ : « فشاعة جائزة » في ط : « فتابعه جائز » .
- ٧٢ : يضاف إلى التعليقة ٦ : « ويجوز أن يكون المراد أن أويسا الذي في صورة المصغّر اسم للذئب ، كما أن مكبره — وهو أوس — اسم للذئب أيضا » .
- ١١٨ ٣ : البيت لأبي العتاهية . وانظر الوساطة (الحلبي) ٣١٦
- ١٢٠ : الرجز : * وارضوا بإحلابه وطب قد حزر * لأبي النجم .
وانظر الجهرة ٤٥١/٣
- ١٢٥ ١ : « الناس » كذا في نسخ الخصائص . وفي الديوان : « الأهل » .
- ١٢٥ ٥ : « عزيز » كذا في نسخ الخصائص . وفي الديوان : « غريب » .
- ١٢٩ ٥ : « لايت » صوابه « لايت » . وكذا وقع في ص ٢٨٩ س ٩
- ١٥١ ١ : ورد « الإدل » في معنى العجب . وعلقت عليه : « ولم أقف على وروده للعجب » . وبأن أنه محذوف عن « الأدب » .
- ١٨٠ : يضاف إلى التعليقة (١٢) بعد « والتهكم » ما يلي : وقال المبرد :
كان قرناها صغيرين فشبهها بالجماء . وانظر اللسان (قرن)
- ٢٣٠ : يعاق على « مصدر » الواقعة في السطر الثالث والتي أشتمت الزاى :
« ينبغي أن يكتب فوق الصاد هنا زاى صغيرة إشارة إلى الإشمام .
وانظر سرّ الفصاحة ص ٢٢ » .

٢٣١ ١٢ : « قالوا في أشد من ذا » يعلق عليه بما يلي : « القائل واحد منهم ، ونسب القول إليهم أى إلى العرب لا شترأ كهم جميعا في إمضائه » .
٢٥٢ ٢ : « عطبه » في ط : « عطه » .

٢٦١ ٤ : نسب الرجز إلى هميان ، وفي اللسان : (بلغ) نسب إلى حسان ، ويبدو أنه محرف عن « هميان » . وكتب « بلغت » وصوابه : « بلغت » بالعين المهملة وشد اللام ، يقال : بلغ فيه الشيب تبليعا : بدا وظهر . وفي اللسان بعد إيراد البيت الأول : « فلانما عداه بقوله : بي لأنه في معنى : قد ألمت ، أو أراد : في ، فوضع (بي) مكانها للوزن حين لم يستقم له أن يقول : في » .

٢٦٤ : يضاف إلى التعليق ٧ ما يلي : وفي مجالس ثعلب ٥٠١ بعد إيراد البيت : « أى ذكرتك عند سعيد . وكان سعيد والى المدينة وقد دما به للقتل . يقول : إذا ذكرتك في هذا الوقت فكيف سائر الأوقات » .

٣٦٤ ١٤ : نسب البيت في التعليق على ما في بعض النسخ إلى جرير . ولم أجده في قصيدته التي حل هذا الروى في الديوان المطبوع . والبيت في نوادر أبي زيد ١٨٤ غير معزوق . وقبله :
هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
وبعد :

لما استمر بها شيخان مبتجع بالبين عنك بما يراك شانا

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمقتضى

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دَارُ الْكِتَابِ وَالصَّنْعَةِ

القسم الأدبي

الخصائص

مصنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمطبع

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة الثالثة

المكتبة العلمية

بيان

كان الاعتماد في تحقيق هذا الجزء على الأصول الآتية :

(١) نسخة ش .

(٢) » د .

(٣) » هـ .

(٤) » ز .

(٥) » ط .

(٦) » ح .

وقد سبق وُصف هذه النسخة في صدر الجزء الأول وصدر الجزء الثاني .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في حفظ المراتب

هذا موضع يتسمع الناس فيه، فيخلون ببعض رتبته تجاوزا لها، وربما كان سهوا عنها. وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

- فإن ذلك قولهم في خطايا: إن أصله كان خطائي^(٢)، ثم التقت الهمزتان غير عيين فأبدلت الثانية على حركة الأولى، فصارت ياء: خطائي، ثم أبدلت الياء ألفا؛ لأن الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة، فصارت خطاء، فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء، فصارت خطايا. فذلك أربع مراتب: خطائي، ثم خطائي، ثم خطاء، ثم خطايا. وهو — لعمري — كما ذكرنا؛ إلا أنهم قد أخذوا من الرتب بشتين: أما إحداها فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياءها همزة خطائي بوزن خطاي، ثم أبدلت الياء همزة فصارت: خطائي بوزن خطاي. والثانية أنك لما صرت إلى خطائي فأثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة في الجمع مع احتلال اللام لا طفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفا، فصرت من خطائي إلى خطاي بوزن خطاي، ثم أبدلتها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، على حد ما تقول في إبدال لام رسي وعصا، فصارت خطاء بوزن خطاي، ثم أبدلت الهمزة

(١) سقط في د، ط. وثبت في ش. (٢) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «أصلها».

(٣) ثبت في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز. (٤) ثبت في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

(٥) سقط في ش.

بإعلى ما مضى ، فصارت خطايا . فالمراتب إذاً ليست لا أربع . وهى خطائى ، ثم خطائى ، ثم خطائى ، ثم خطائى ، ثم خطايا . فلوذا أنت حَفِظْتَ هذه المراتب ولم تُضِعْ موضعاً منها قويّتْ دُرْبَتَكَ بأمثالها ، وتصرفت بك الصنعة فيها هو جارى مجراها .

ومن ذلك قولهم : إَوْزَّة . أصل وضعها إَوْزَّة . فهناك الآن عملان : أحدهما قلب الواو^(١) ياء لانكسار ما قبلها ساكنة ؛ والآخر وجوب الاقظام . فإن قُدِّرَتْ أن الصنعة وقعت فى الأول من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء ، فصارت إيززة ، ثم أخذت فى حديث الاقظام فأصكنت الزاى الأولى ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها ، فلما تحركت قويّت بالحركة فرجعت إلى أصلها — وهو الواو — ثم أدمغت الزاى الأولى فى الثانية فصارت : إَوْزَة كما ترى . فقد صرفت الآن على هذا أن الواو فى إَوْزَة إنما هى بدل من الياء التى فى إيززة ، وتلك الياء المقدرة بدل من واو (إوزة) التى هى واووز^(٢) .

وإن أنت قُدِّرَتْ أنك لمّا بدأتها فأصرتَها إلى إوززة أخذت فى التغير من آخر الحرف ، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إَوْزَة ، فإن الواو فيها على هذا التقدير هى الواو الأصلية لم تبدل ياء فيما قبل ثم أعيدت إلى الواو ؛ كما قُدِّرَتْ ذلك فى الوجه الأول . وكان أبوعلى — رحمه الله — يذهب إلى أنها لم تصر إلى إيززة . قال : لأنها لو كانت كذلك لكانت إذا أُلْقِيَتْ الحركة على الياء بقيت بها لما ياء^(٣) ، فكنت تقول : إيززة . فأدبرته عن ذلك وراجعته فيه مراراً فأقام عليه . واحتجَّ

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « إوزة » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وأخذت » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « على » .

(٦) بُت فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

بأن الحركة منقولة إليها، فلم تقو بها. وهذا ضعيف جدًا؛ ألا ترى أنك لما حركت
مين طي، فقويت وجعت واوا في طوي^(١)، وإن كانت الحركة أضعف من تلك؛
لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدة.

ومن ذلك بناؤك مثل فُعلول من طويت. فهذا لابد أن يكون أصله: طُوِيَّ.

- فإن بدأت بالتغير من الأول فإنك أبدلت الواو الأولى ياء لوقوع الياء بعدها،
فصار التقدير إلى طُوِيَّ، ثم اذغمت الياء في الياء فصارت طُوِيَّ (ثم أبدلت من^(٢)
الضمة كسرة فصارت طُوِيَّ) ثم أبدلت من الواو ياء فصارت إلى طُوِيَّ، ثم أبدلت
من الضمة قبل واو فُعلول كسرة؛ فصارت طُوِيَّ، ثم اذغمت الياء المبدلة من واو فُعلول
في لامه فُصارت طُوِيَّ. فلما اجتمعت أربع ياءات ثقلت، فأردت التغير لتختلف^(٣)
الحروف، فحزكت الياء الأولى بالفتح لتقلب الثانية ألفا لتقلب الألف واوا، فصار
بك التقدير إلى طُوِيَّ، فلما تحزكت الياء التي هي بدل من واو طويوي الأولى
قويت فرجعت بقوتها إلى الواو فصار التقدير: طُوِيَّ، فانقلبت الياء الأولى التي
هي لام فُعلول الأولى إلها لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت طُوِيَّ، ثم قلبتها واوا
لحاجتك إلى حركتها — كما أنك لما احتجت إلى حركة اللام في الإضافة إلى رَحْن قلبتها
واوا — فقلت: طُوِيَّ؛ كما تقول في الإضافة إلى هَوِي علما: هَوِيَّ. فلا بد أن
تستقري هذه المراتب شيئًا فشيئًا، ولا تسامحك الصنعة بإضاعة شيء منها.

(١) كذا في ز، ط، ش. ير يد حركة «طوي» . ولو كان «هذه الحركة» كان أظهر. وفي ج:
«حركتها» وهي ظاهرة.

(٢) انظر هذه المسألة في الأشباه والنظائر للبيوطي ١٨٧/٣، والكتاب لسيبويه ٣٩٢/٢.

(٣) سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

(٤) كذا في ش، ط. وسقط هذا الحرف في د، ه، ز.

(٥) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «تختلف».

وإن قدرت أنك بدأت بالتغير من آخر المثال فإنك لما بدأت على طوي (٥) أبدلت واو فصول ياء فصار إلى طوي (١) ثم أذغمت فصار إلى طوي (٢) وأبدلت من ضمة العين كسرة فصار التقدير طوي (٣) ثم أبدلت من الواو ياء فصار طوي (٤) ثم أذغمت الياء الأولى في الثانية فصار طوي (٥) ثم عملت فيا بعد من تحريك الأولى بالفتح وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا ما كنت عملته في الوجه الأول . ومن شبه ذلك إلى جمع قرن فإنه يقول : طي وشي . ومن قال : لي فضم فإنه يقول : طي وشي فيهما من طويت وشويت .
فأعرف بهذا حفظ المراتب فيما يرد عليك من غيره ، ولا تضع رتبة البتة ؛ فإنه أحوط عليك وأبهر في الصناعة بك بحول الله .

باب في التغيرين يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ ؟

اعلم أن القياس يسوغك أن تبدأ بأي العمليين شئت : إن شئت بالأول ، وإن شئت بالآخر .
أما وجه علة الأخذ في الابتداء بالأول فلا شك إنما تغير لتتعلق بما تصيرك الصنعة إليه ، (وإنما) تبدئي في التعلق بالحرف من أقوله لا من آخره . فلي هذا

- (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « نصارت » .
- (٢) خط في ط . (٣) في ط : « أذغمت » . (٤) ثبت هذا الحرف في ز .
- (٥) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في ز . وقوله : « ضمة العين » هذا سهو . والردوب : ضمة اللام الأولى . (٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « تحريكك » .
- (٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الأول » . (٨) أي سوج .
- (٩) كذا في ز ، ط . وفي ش : « ضما » . (١٠) كذا في ز ، ط . وفي ش : « هذا » .
- (١١) كذا في ش ، ط . وفي ز ، هـ : « أمهر » .
- (١٢) في ش : « وأما » . (١٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وإنما » .
- (١٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تبدأ » .

يفنى أن يكون التغير من أوله لا من آخره؛ لتجتاز بالحروف وقد رُتبت على ما يوجب العمل فيها، وما تصير بك الصنعة عليه إليها، إلى أن تنتهى كذلك إلى آخرها فتعمل^(١) ما تعمله، ليرد اللفظ بك مفروضا منه .

وأما وجه علّة وجوب الابتداء بالتغير من الآخر فمن قبيل أنك، إذا أردت التغير فيلبنى أن تبدأ به من أقبل الموضع له^(٢) . وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها؛ لأنه أضعف الجهتين .

مثال ذلك قوله في مثال^(٤) أَوْزَة من أويت : إِيَاءَة . وأصلها إِيَوِيَّة . فإبدال الهمزة التي هي فاء واجب، وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضا . فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى إِيَوِيَّة ثم إلى إِيِيَّة ثم إلى إِيَاءَة . وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أولُ إلى إِيَوِيَّة، ثم إلى إِيَوِيَّة ثم إِيَاءَة . ففترقت العمل في هذا الوجه، ولم تواله كما واليته في الوجه الأول؛ لأنك لم تجد طريقا إلى قلب الواو ياء^(٧) إلا بعد أن صارت الهمزة قبلها ياء . فلما صارت إلى إِيَوِيَّة أبدلتها ياء ، فصارت إِيَاءَة؛ كما ترى .

ومن ذلك قوله في مثال جعفر من الواو : أَوِي . وأصلها وَوَو . وهما عملان

واجبان .

١٥

(١) كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط : « بذلك » .

(٢) كذا في د، هـ، ز، وفي ش، ط : « تعمل » .

(٣) ثبت في ش، ط . وسقط في د، هـ، ز .

(٤) كذا في د، هـ، ز، وفي ش، ط : « قولك » .

(٥) سقط في د، هـ، ز . وثبت في ش، ط .

(٦) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « الهمزة » وهو سبق قلم .

(٧) سقط في د، هـ، ز . وثبت في ش، ط . (٨) رسم في ط : « ورورو » .

٢٥

أحدهما إبدال الواو الأولى همزة ؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمة . والآخر
إبدال الواو الآخرة ياء ؛ لوقوعها رابعة وطرفاً ، ثم إبدال الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح
ما قبلها .

فإن بدأت العمل من أول المثال صرت إلى أقوى^(١) ، ثم إلى أوي^(٢) ؛ ثم إلى
أوي . وإن قدرت ابتداءك العمل من آخره فإنك تتصور أنه كان وَوْ ، ثم صار إلى
ووي^(٣) ؛ ثم إلى ووي^(٤) ، ثم إلى أوي . هكذا موجب القياس على ما قدمناه .

وتقول على هذا إذا أردت مثال فُعْل من وأيت : وُوي . (فإن خففت الهمزة
فالقياص أن تَقَرَّ المثال على صحَّة أوله وآخره ، فنقول : وُوي) فلا تبدل الواو الأولى
همزة ؛ لأن الثانية ليست بلازمة فلا تعتد ؛ إنما هي همزة وُوي ، خففت فأبدلت
في اللفظ واوا ، وجرت مجرى واو رُويا تخفيف رُويا . ولو اعتدتها واوا البتة
لوجب أن تبدلها للياء التي بعدها . فنقول : وُي أو أوي على ما نذكره بعد .

وقول الخليل في تخفيف هذا المثال : أوي طريف وصعب ومُتَعَب . وذلك
أنه قدر الكلمة تقديرين ضدين ؛ لأنه اعتقد صحَّة الواو المبدلة من الهمزة ، حتى
(قلب لها) الفاء فقال : أوي . فهذا وجه اعتداده إياها . ثم إنه مع ذلك لم يستددها
ثابتة صحيحة ؛ ألا تراه لم يقلها ياء للياء بعدها . فلذلك قلنا : إن في مذهبه هذا

(١) رسم في ط : « أورو » . (٢) رسم في ط : « أوري » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ابتداء » .

(٤) سقط في ش . (٥) كذا في ز ، ط . وفي ش : « أورا » .

(٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش .

(٧) ثبت في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز . وانظر ص ٩٠ من الجزء الثاني .

(٨) كذا في د ، هـ ، ز ، وفي ش : « قلب الياء » . وفي ط : « قلبها » .

(٩) كذا في ط . وفي ز ، ش : « ثانية » .

ضرباً من التناقض . وأقرب ما يجب أن نصرّفه إليه ^(١١) أن تقول : قد فعلت العرب مثله في قولهم : مررت بزيد ونحوه . ألا تراها تقدّر الباء تارة كالجزم من الفعل ، وأخرى كالجزم من الاسم . وقد ذكرنا هذا فيما مضى . يقول : ^(١٢) فكذلك يجوز لي أنا أيضاً أن أعتقد في العين من ووى من وجه أنها في تقدير الهمزة ، وأصحها ولا أهلها للياء بعدها ، ومن وجه آخر أنها في حكم الواو ؛ لأنها تلفظ بها ، فأقلب لها الفاء همزة ^(١٣) .
فلذلك قلت : أوى .

وكأن (أبا عمرو) أخذ هذا الموضع من الخليل ، فقال في همزة نحو رأس وبأس ^(١٤) ^(١٥) إذا خففت في موضع الرفع جاز أن تكون ردفاً . فيجوز عنده اجتماع راس وبأس مع ناس . وأيضاً أن يراعى ما فيها من نية الهمزة ، فيجوز اجتماع راس مع فلس . وكأن أبا عمرو أن كان أخذ هذا الموضع أعتدّ فيه من الخليل في مسئلته تلك . وذلك أن أبا عمرو لم يقض يحسبواز كون ألف راس ردفاً وغير ردف في قصيدة واحدة ؛ وإنما أجاز ذلك في قصيدتين ، إحداهما قوافيهما نحو حاس وضرس ، والأخرى قوافيهما نحو ناس وقرطاس وقرناس . والخليل جمع في لفظة واحدة أمرين متدافعين . وذلك أن صحّة الواو الثانية في ووى متافٍ لهمزة الأولى

- ١٥ (١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « نصرّفه ... تقول » . (٢) أي الخليل . وسقط هذا في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش . (٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « المز » . (٤) سقط في د ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط . (٥) كذا في ش ، ط . وفي ز ، ط : « أبا عمرو » وكأنه يريد الجزم . (٦) سقط في ش . وثبت في د ، هـ ، ز ، ط . (٧) كذا في ش ، ز . وفي ط : « بأس » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فيكون » . (٩) كذا في ش ، ز . وفي ط : « بأس » . (١٠) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « جاز » . (١١) كذا في ش ، ز . وفي ط : « رتبة » . (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فاس » . (١٣) في ط : « وإن » . (١٤) سقط في ز . (١٥) أي أمر متافٍ . ولولا هذا لقال : متافٍ .

منهما . وليس له عندى إلا احتجاجة بقولهم : مررت بزيد ونحوه ، وبقولهم : لا أبالك . وقد ذكرنا ذلك في باب التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين .

ولندع هذا إلى أن نقول : لو وجد في الكلام تركيب (ووى) فبنيت منه فعلاً لصرت إلى ووى . فإن بدأت بالتغيير من الأول^(١) وجب أن تبدل الواو التي هي فاء همزة ، فتصير حينئذ إلى أوى ، ثم تبدل الواو العين ياء لوقوع اللام بعدها ياء ، فنقول : أوى .

فإن قلت : أتميد الفاء واوا لزوال الواو من بعدها (فنقول : ووى^(٢) ، أو تفرها على قلبها السابق إليها فنقول : أوى^(٣)) فالقول عندى لإقرار الهمزة بحالها ، وأن نقول : أوى . وذلك أنا رأيناهم إذا قلبوا العين وهى حرف علة همزة أجروا تلك الهمزة مجرى الأصلية . ولذلك قال في تحقير قائم : قويم ، فاقر الهمزة وإن زالت ألف فاعل عنها . فإذا فعل هذا في العين كانت الفاء أجدر به ، لأنها أقوى من العين .

فإن قلت : فقد قدمت في إوزة أنها لم تصار في التقدير إلى إوزة^(٤) ، ثم أدت إليها حركة الزاى بعدها فتحركت بها ، أعدتها إلى الواو فصارت إوزة ، فهلاً أيضاً أعدت همزة أوى إلى الواو لزوال العلة التي كانت قلبتها همزة ، أعنى واو أوى ،

(١) انظر ص ٣٤١ ، ٣٤٢ من الجزء الأول .

(٢) كذا في ش م و د ، ه ، ز ، ط : « التغيير » .

(٣) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .

(٤) كذا والمحرور في مسالة الهمزة أم . (ه) أى سيويه . انظر كتابه ١٢٧ / ٢

(٦) كذا في ط ، ز . وفي ش : « لاء » . (٧) كذا في ز ، ط . وفي ش : « التغيير » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كنت » .

(٩) في ش : « قبلها » .

قيل : انقلاب حرف اليملة همزة فاء أو عيناً ليس كأققلاب الياء واوا ولا الواو
ياء، بل هو أقوى من انقلابهما إليهما ؛ ألا ترى إلى قولهم : ميزان ، ثم لما زالت
الكسرة عادت الواو في موازين ومُوزين . وكذلك عين ريج قلبت للكسرة ياء ،
(ثم لما) زالت الكسرة عادت واوا ، قليل : أرواح ، وروحة . وكذلك قولهم :
موسر وموقن ، لما زالت الضمة عادت الياء فقالوا : مياسر ، ومياقن . فقد ترى
أن انقلاب حرف اللين إلى مثله لا يستغز ولا يستعيم ؛ لأنه بعد القلب وقبله
كأنه صاحبه ، والهمزة حرف صحيح ، وبعيد المخرج ، فإذا قلب حرف اللين إليه
أبعده عن جنسه ، واجتنبه إلى حيزه ، فصار لذلك من وادٍ آخر وقيل غير القليل
الأول . فلذلك أفر على ما صار إليه ، وتمكنت قدّمه فيما حمل عليه . فلهذا وجب
عندنا أن يقال فيه : أمي .

١٠

(وأما إن) أخذت العمل من آخر المثال فإنك تقتدره على ما مضى : ووي ،
ثم تبدل العين للام ، فيصير : ووي ، فتقيم حينئذ عليه ولا تبني بدلا به ؛ لأنك
لم تضطر إلى تركه لغيره .

وكذلك أيضا يكون هذان الجوابان إن اعتقدت في حين ووي أنك أبدلتها

إبدالا ولم تخففها تخفيفا : القول في الموضعين واحد . ولكن لو ارتجحت هذا المثال
من وأيت على ما تقدم فصرته منه إلى ووي ، ثم همزت الواو التي هي الفاء همزا

(١) في د ، ه ، ز ، ط : « فلها » . (٢) في ط : « وقيل » .

(٣) كذا في ش . وفي ز ، ط : « مياسر » . (٤) كذا في ش ، ز . وفي ط : « مياقن » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وصار » .

(٦) كذا في ش . وفي ز ، ط : « مكنت » . (٧) في ش : « وما » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « وأما إذا » وفي ط : « وإذا » .

(٩) في ش : « فيقيم » . (١٠) في ش : « لصرت » .

(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « همزة » .

٢٠

عنسارا لا مضطرا إليه، لكن على قولك في وجوه : أجوه، وفي وقت : أقت
لصرت إلى أؤي، فوجب إبدال الثانية واوا خالصة؛ فإذا خلصت كما ترى لما تعلم
وجوب إبدالها للياء بعدها، فقلت : أى لا غير. فهذا وجه آخر من العمل غير جميع
ما تقدم .

فإن قلت : فهلا استدلت بقولهم في مثال فيقول من القوة : فيقول على أن التغير
إذا وجب في الجهتين فيبني أن يبدأ بالأول منهما، ألا ترى أن أصل هذا قوؤ،
فبدأ بتغيير الأولين فقال : فيؤ، ولم يغير الآخرين فيقول : قوؤى ؟

قيل : هذا اعتبار فاسد . وذلك أنه لو بدأ بتغير من الآخر لما وجد بدا من
أن يغير الأول أيضا ؛ (لأنه لو أبدل الآخر فصار إلى قوؤى للزمه أن يبدل الأول
أيضا) فيقول : فيؤى ، فتجتمع له أربع ياءات ، فيلزمه أن يحرك الأولى لتقلب
الثانية ألفا ، فتقلب واوا ، فتختلف الحروف ، فتقول : قوؤى^(٧) ، فتصير من
عمل إلى عمل، ومن صنعة إلى صنعة . وهو مكفى ذلك وضر محوج إليه . وإنما
كان يجب عليه أيضا تغير الأولين لأنهما ليستا عينين فتصحا ؛ كبئناك فعلا من
قلت : قول ، وإنما هما عين وواو زائدة .

(١) كذا في ط . وفي ش ، ز : « الأولين » .

(٢) في ش : « قئيل » . وقوله : « فقال » أى سيبريه . وانظر الكتاب ٢/٣٩٦

(٣) في ط : « ما زريد » . وكأنه مصحف عما أثبت .

(٤) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فيقلب » .

(٦) في ش : « الحركات » وهو خطأ في النسخ .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قوؤى » .

ولو قيل لك : ابن مثل خروء من قلت لما قلت إلا قيل ؛ لأن وار فقول لا يجب أن يكون أبدا من لفظ العين ؛ ألا ترى إلى خروء وروع اسم ناقة ، فقد روى بكسر الفاء ، وإلى جدول^(١) ، فقد روينا عن قطرب بكسر الجيم . وكل ذلك لفظ عينه مخالف لواوه ، وليست كذلك العينان ؛ لأنهما لا يكونان أبدا إلا من لفظ واحد ، فأحدهما تقوى صاحبها ، وتنهض^(٢) منها .

فإن قلت : فإذا كنت تفصل بين العينين ، وبين العين والزائد بعدها ، فكيف تبنى مثل غليب من البيع^(٣) ؟ بجوابه على قول النحويين سوى الخليل^(٤) . ادغمت عين فُعيل في يائه ، بغيري في اللفظ مجرى فُعَل من الياء ؛ نحو قوله :
* وإذا همُّ نزلوا فسادى العليل *
وقوله^(٥) :

كَأَنَّ رِيحَ الْمِسْكِ وَالْقَرْقُلِ نَبَاتَهُ بَيْنَ التِّلَاحِ السُّبُلِ

فإن قلت : فهلا فصلت في فُعِيل بين العين والياء وبين العينين (كما فصلت^(٦) في فِعُول وفِعَل بين العين والواو وبين العينين^(٧)) ؟

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « جدول » والذي في السات (جدول) هو ما أثبت . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « وإحداهما » .

(٣) هو واد على طريق البين . (٤) أى أبى كبير المذلى من نصيبته في تأبط شرا . صدره : يحيى الصحاب إذا تكون عظيمة *
والعيل جمع العائل ، وهو الفقير . وانظر الحامسة بشرح التبريزي (التجارية) ٨٩/١ ، وابن يعيش ٣١/١٠

(٥) أى أبى النجم . وهذا آخر أرسوزته العلوية التي أولها : الحمد لله الوهوب المجزل *
وهذا في وصف واد ترى فيه الإبل . وانتار الطرائف الأدبية .

(٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قيل » .

(٧) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .

(٨) كذا في ط . وفي ش : « فُعِيل » وكتب قوله : « صح » .

قيل : الفرق أنك لما أبدلت عين قول وأنت تريد به مثال فِعُول صرت إلى قول، فقلبت أيضا الواو ياء، فصرت إلى قِيلَ . وأما فُعِيل من البيع فلو أبدلت عينه واوا للضمة قبلها، لصرت إلى بَوَيْع . فلذا صرت إلى هنا لزمك أن تزيد الواو ياء لوقوع الياء بعدها، فتقول : بَيْعٌ ، ولم تجد طريقا إلى قلب الياء واوا لوقوع الواو قبلها ؛ كما وجدت السبيل إلى قلب الواو في قول ياء لوقوع الياء قبلها ؛ لأن الشرط في اجتماع الياء والواو أن تقلب الواو للياء ؛ لأن قلب الياء للواو . (وذلك)^(٣) كسَيْد ومَيْت وطَيرت طَيًّا وشَويت شَيًّا . فلهذا قلنا في فُعِيل من البيع : بَيْعٌ ، بجرى في اللفظ مجرى فُعِل منه ، وقلنا في فِعُول من القول : قِيلَ ، فلم يجر مجرى فُعِل منه .

وَأَمَّا فِیَاسُ قَوْلِ الْخَلِيلِ فِي مُقْبِلٍ مِنَ الْبَيْعِ فَإِنْ قَوْلُ : بَوَّعَ ؛ أَلَا تَرَاهُ يَجْرِي الْأَصْلُ فِي نَحْوِ هَذَا مُجْرَى الزَّائِدِ ، فَيَقُولُ فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَلْتَ مِنَ الْيَوْمِ عَلَى مَنْ قَالَ : أَطَوَّلْتُ : أَوْوِمَ ، فَتَجْرِي يَاءُ أُمِّ الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَتْ فَأَءُ جَرَى يَاءُ فِعْلٍ مِنَ الْقَوْلِ إِذَا قُلْتَ : قَبِلَ . فَكَأَنَّ قَوْلَ الْجَمَاعَةِ فِي فِعْلٍ مِنْ قَبِلَ هَذَا قَوْلُ ، وَتَجْرِي يَاءُ فِعْلٍ جَرَى أَلْفُ فَاعِلٍ ، كَذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ فِي فِعْلٍ مِمَّا ذَكَرْنَا : أَوْوِمَ . فَقِيَاسُهُ هُنَا أَيْضًا أَنْ

(١) سقط في د، هـ، ز، وثبت في ش، ط.

(۲) کذا فی ش، ط. وفی د، ه، ز: «وإذا».

(٣) سقط ما بين القوسين في ش .

(٤) انظر الكتاب ٣٧٦/٢

(هـ) كذا في ز، ش . يريد صيغة المبني الجهول، وإن لم تكن في التصريف على وزن فاعل .

٢٠ وفي ط : « أفضل » .

(۶) کذا فی ط. وفی ش، ز: «فیل».

(۷) کتافی ش، ط. وفی د، ه، ز: «کا».

يقول في فُعِيل من البيع : بَوَيْع . بل إذا لم يدغم الخليل الفاء في العين — وهي أختها (١٢) — وثيلتها (١٣) وهي مع ذلك من لفظها — في أووم، حتى أجزاها مجرى قوله :

• فإصح دورى حتى اعلنكسا •

فَالَا يَدْغَم مِين بَوَيْع في يائه — ولم يمتعما في كونهما أختين، ولا هما أيضا في اللفظ الواحد شريكًا (١٤) — أجدر بالوجوب •

ولو بنيت مثل عَوَاة (١٥) من القول لغات على مذهب الجماعة : قَوْلَا، بالأدغام، وحل قول الخليل أيضا كذلك ؛ لأن العين لم تنقلب فتشبه عنده ألف فاعل . لكن يحىء على قياس قوله أن يقول في فِعُول من القول : قِيقول ؛ لأن العين لما انقلبت أشبهت الزائد . يقول : فكلا لا تدغم بويع فكذلك لا تدغم قيقول . اللهم إلا أن تفصل فتقول : راعيت في بويع ما لا يدغم وهو أَلِف فاعل فلم أدغم، وقبول بضد ذلك ؛ لأن ياءه بدل من عين القول ، وأدغامها في قَوْل وقُول والتقول ونحو ذلك جائز حسن، فانا أيضا أدغمها فأقول : قِيل . وهذا وجه حسن .

فهذا فصل اتصل بما كنا عليه . فأعترفه متصلا به بإذن الله •

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « تقول » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ط . والظلة التابعة . وهي مؤنث التل : فُعِيل من تالاه أى تابعه ، كالأكل والجلوس . ولم أنف على هذا الوصف . (٣) أى السجاج . والذى في ديوانه ٣١ :
أزمان غراء تروق النساء فإصح دورى حتى اعلنكسا

وغراء اسم امرأة . والنس جمع الناس ، وهو الذى بق زمانا لا يترج بعد أن أدرك سن الزواج ، ويريد بالقاسم شعرها الأسود ، وقوله : دورى أى صولج بالدهان . واعلنكس : اثنت سواده وكثر . وانظر ص ٩٥ من الجزء الأول من هذا الكتاب •

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تدغم » .

(٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « شريكان » .

(٦) كذا في ط . وفي ش ، ز : « عتواة » .

باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه

لضرب من الاستخفاف

اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته . وذلك أنه أمر يمرض للأمثال إذا نقلت لتكررها ، فترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخفأ على اللسان .

وذلك نحو الحيوان ؛ ألا ترى أنه عند الجماعة ^(١) — إلا أبا عثمان — ين مضاعف الباء ، وأن أصله حيَّان ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك . وإذا كان اتفاق الحروف الصراح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء ؛ نحو دينار ^(٢) وقيراط وديماس ^(٣) وديباج ^(٤) (فيمن قال : دماميس وديبيج) كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم .

نعم ، وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واوا كراهية لالتقاء المثليين في الحيوان فإبدالهم (الواو ياء) ^(٥) لذلك أولى بالحواز وأحرى . وذلك قولهم : ديوان ، (واجليواذ) ^(٦) . وليس لقائل أن يقول : فلما صار ديوان ^(٧) إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، هلا أبدلت الواو ياء لذلك ؛ لأن هذا ينقض الغرض ؛ ألا تراهم إنما

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « نرف » .

(٢) في ز : « ليخلف » . (٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٤ .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أحدها » . (٥) هو الحسام .

(٦) سقط ما بين القوسين في ط . وفي ش ، ز : « دياميس وديبيج » والصواب ما أثبت .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ز : « الياء واوا » .

(٨) ثبت ما بين القوسين في ط . وسقط في ز ، ش .

(٩) كذا في ز . وفي ش : « ظم » وفي ط : « ظانما » .

(١٠) في ش : « كذلك » . (١١) هذا متعلق بقوله : « وليس لقائل أن يقول ... » .

كرهوا التضعيف في ديوان، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيا بعد اللزم أن يقولوا : ديَّان فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه من التضعيف، وهم قد أبدلوا الحيين إلى الحيوان ليختلف الحرفان، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق هناك مطلب. وأما حيوة فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا : حبة^(٣) أنه علم، والأعلام^(٤) يحتمل لها كثير من كُلف الأحكام.

ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية وراية : آتى، ورأتى. وأصلهما : آتى ورأتى، إلا أن بعضهم كره ذلك، فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات. هذا^(٥) مع إحاطتنا علما بأن الهمزة أنقل من الياء. وعلى ذلك أيضا قال بعضهم فيها : راوى وآوى (فأبدلها^(٦)) واوا، ومعلوم أيضا أن الواو أنقل من الياء.

وعلى نحو من هذا أجازوا في فعاليل من رميت : رمأوى ورمأتى، فأبدلوا الياء من رمأتى تارة واوا، وأخرى همزة — وكلتاها أنقل من الياء — لتختلف الحروف.

وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف، نحو ظلت ومست وأحست وظننت ذلك أى ظننت، كان الإبدال أحسن وأسوغ، لأنه أقل خشا من الحذف، وأقرب.

(١) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز : « ويسردوا ».

(٢) كذا في ش. وفي ز، ط : « ما ».

(٣) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز : « لأنه ». في الكتاب ٢ / ٣٨٩ : « وقالوا :

حيوة كأنه من حيوت وإن لم يقل » ومقتضى هذا أن الواو غير مبهلة.

(٤) سقط في د، هـ، ز : وثبت في ش، ط.

(٥) سقط في د، هـ، ز، ط. وانظر في المسألة الكتاب ٢ / ٣٩٦.

(٦) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز : « وأبدلوا ».

ومن الحذف لاجتماع الأمثال قولهم في تحقير أحوى : أُنْحَى ، وحذفوا من الياءات الثلاث واحدة ، وقد حذفوا أيضا من الثنتين في نحو هَيْنَ ولين وسيد وميت . وهذا واضح فاعرف ، وقس .

(ومن ذلك قولهم عَمَّرَ ؛ أبدلوا النون ميما في اللفظ وإن كانت الميم أثقل من النون ، تخففت الكلمة ، ولو قيل عبر بتصحيح النون لكان أثقل) .

باب في إقلال الحقل بما يلطف من الحكم

وهذا أمر تجده في باب ما لا ينصرف كثيرا ؛ ألا ترى أنه إذا كان في الاسم سبب واحد من المعاني الفرعية فإنه يقل عن الاعداد به ، فلا يُمنع الصرف له ، فإذا انضم إليه سبب آخر اعتوتا فنمّا .

ونحو من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له ، وبينه إذا كان له لفظ . فقولك : قت وزيد في الاستقباح كقولك : قام وزيد ، وإن لم يكن في قام لفظ بالضمير . وكذلك أيضا سَوَّوْا في الاستقباح بين قت وزيد وبين قولنا قَتَمَا وزيد وقَتَمَ ومحمد ، من حيث كانت تلك الزيادة التي لحقت التاء لا تخرج الضمير من أن يكون مرفوعا متصلا بغيره الفعل . ومع هذا فليست أدفع أن يكونوا قد أحسوا فرقا بين قت وزيد وقام وزيد ، إلا أنه محسوس عندهم غير مؤثر في الحكم ولا يحدث أثرا في اللفظ ؛ كما قد نجد أشياء كثيرة معلومة ومحسوسة إلا أنها غير معتدة ؛ كخبين الطس وطنين البعوض وعفطة العز وبصبصة الكلب .

(١) في ش : «حذفوها» . (٢) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ز بدله : «والسلام» وبث في ش . (٣) في ط : الطست . (٤) أى ضربتها . (٥) هو تحريك ذنبه .

ومن ذلك قولهم : مررت بحمار قاسم ، ونزلت سَفَارِ^(١) قبل . فكسرة الراء في الموضعين عندهم إلى أثر واحد^(٢) . وإن كانت في (حمار) عارضة ، وفي (سفار) لازمة .

ومن ذلك قولهم : الذي ضربت زيد ، واللذان ضربت الزيدان ؛ فحذف الضمير العائد عندهم على تمت واحد ، وإن كنت في الواحد إنما حذفت حرفا واحدا وهو الهاء في ضربته (وأما) الواو بعدها فغير لازمة في كل لغة ، والوقف أيضا يحذفها ، وفي الثانية قد حذفت ثلاثة أحرف ثابتة في الوصل والوقف ، وعند كل قوم وعلى كل لغة .

ومن ذلك جمعهم في الردف بين عمود ويعود من غير تحاش ولا استكراه ، وإن كانت واو عمود أقوى في المذهب من واو يعود ، من حيث كانت هذه متحركة^(٣) في كثير من المواضع ؛ نحو هو أعود منك^(٤) ، وعأودته ، وتعاودنا^(٥) ، قال :
* وإن شئتم تعاودنا عوادا *

(١) هراسم بئر .

(٢) يريد بالأثر تسويغ الإمالة مع حرف الاستعلاء بعد زهو القاف ، ولولا الكسر ما سلغ ذلك .

وانظر الكتاب ٢/٢٦٩ وقد سقط في ط قوله : « إلى أثر » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قواك » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فأما » .

(٥) سقط في د ، ه ، ز .

(٦) في ش : « باب » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « بحركة » .

(٨) كذا في ش . وسقط في ط . وفي د ، ه ، ز : « هذا » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « من هذا » .

(١٠) أي شقيق بن جزة . وانظر ص ٣٩ من الجزء الثاني .

وأصلها أيضا في يَمُود يَمُود . فهو ^(١) وإن كان كذلك فإن ذلك التقدير بينهما مطروح ^(٢)
وملنى ، غير محتمسب . نعم وقد ساءوا ^(٣) وساعوا ^(٤) فيا هو أعل ^(٥) (من ذا) وأناى أمدأ .
وذلك أنهم جمعوا بين الياء والأو ردفين ؛ نحو سعيد وعمود . هذا مع أن الخلاف ^(٦)
خارج إلى اللفظ ، فكيف بما تتصوره وهما ولا تمثّل به لفظا . ^(٧) ^(٨) ^(٩)

ومن ذلك جمعهم بين باب وكتاب ردفين ، وإن كانت ألف كتاب مئذ صريحا ^(١٠)
وهى في باب أصل غير زائدة ومقلبة عن العين المتحركة في كثير من الأماكن ؛
نحو بوب وأبواب ومبّوب وأشباهه .

ومن ذلك جمعهم بين الساكن والمسكن في الشعر المقيد ، على اعتدال عندهم ،
وعلى غير حفل محسوس منهم ؛ نحو قوله : ^(١١)

لئن قضيت الشأن من أمرى ولم أقض كِبائى وحاجات النهم
• لا تُفِرِّجَنَّ صدرك شقا ^(١٢) بقدم •

-
- (١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وسقط فى ش .
(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مطروح » .
(٣) سقط حرف العطف فى د ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش .
(٤) أى قاربوا وسانوا . يقال : ساءه : راءاه وأحسن عشرته .
(٥) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .
(٦) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « من » .
(٧) كذا فى ز . وفى ط : « ما » . وفى ش : « ما » .
(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « يتصوره » وفى ط : « يتصور » .
(٩) فى ط : « يملد » ، يقال : ملد بصره : إذا باح به .
(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « المواضع » .
(١١) سقط حرف « عل » فى ز ، ش . وثبت فى ط .
(١٢) ألهم إفراط الشهوة . وضبط فى ش « صدرك » بكسر الكاف ، وضبط فى ط بفتحها .

فسوى في الروى بين سكون ميم (لم) وسكون الميمات فيما معها .
ومن ذلك وصلهم الروى بالياء الزائدة للذ والياء الأصلية ؛ نحو الرامى والسامى
مع الأتاعى والسلامى .^(١١)

ومن ذلك أيضا قولهم : إني وزيدا قائمان ، وإني وزيدا قائمان ؛ لا يدعى
أحد أن العرب تفصل بين العطف على الياء وهي ساكنة وبين العطف عليها وهي
مفتوحة . فاصرف هذا مذهباً لهم ، وسائفاً في استعمالهم ؛ حتى إن رام زائماً أو هجر
حالم بأن القوم يفصلون في هذه الأماكن وما كان سبيلته في الحكم سيلتها بين
بعضها وبعضها فإنه مدع لما لا يثبتون به ، وعازٍ إليهم ما لا يعلم بفكر أحد منهم
بإذن الله .

- ١٠ فإن انضم شيء إلى ما هذه حاله كان مرأى معتدلاً ألا تراهم يميزون بجمع دونه
مع دينه يرفين . فإن انضم إلى هذا الخلاف آخر لم يميز ؛ نحو امتناعهم أن يجمعوا
بين دونه ودينه ؛ لأنه انضم إلى خلاف الحرفين تباعد الحركتين ، وجاز دونه مع
دينه وإن كانت الحركتان مختلفتين ؛ لأنهما وإن اختلفتا لفظاً فإنهما قد اتفقتا حكماً ؛
ألا ترى أن الضمة قبل الواو رسيمة الكسرة قبل الياء ، والفتحة ليست من هذا
في شيء ؛ لأنها ليست قبل الياء ولا الواو وفقاً لها ، كما تكون وفقاً للآلف . وكذلك
١٥ أيضاً نحو عيده مع عوده ، وإن كانوا لا يميزونه مع عوده . فاعرف ذلك فرقاً .

(١) هكذا رسم في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « الأتاعى ، والسلامى » .

(٢) كذا في ش ، ز . وفي ط : « شائفا » .

(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « إذ » .

(٤) يقال : هجر قومه أو أمره : هذى .

(٥) في ط : « ميم » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فاذا » .

باب في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم

هذا موضع كان يعتاده أبو علي رحمه الله كثيرا ويألفه ويأثق له ويرتاح لاستعماله . وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى . ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .
(فإن قيل : ولم لم يضاف الشيء إلى نفسه) .

قيل : لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيء إنما يترفع غيره ؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بشيء ؛ لأن نفسه في حال تعريفه وتنكيره واحدة ، وموجودة غير مفتقدة . ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها ؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه ، فكان يلزم الاكتفاء به^(١) عن إضافته إليها . فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه ، ومررت بصاحبه ، والمظهر هو المضمحل المضاف إليه . هذا مع فساده في المعنى ؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها .

فإن قلت : فقد تقول : مررت بزيد نفسه ، وهذا نفس الحق ، يعني أنه هو الحق لا غيره .

قيل : ليس الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر ، وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته . والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من

(١) سقط في ش ، ط . وثبت في د ، هـ ، ز .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « لحوى » .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش . وثبت في د ، هـ ، ز ، ط .

(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « مفقودة » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « بها » . (٦) سقط في ط .

الكل،^(١) وما الثاني منه ليس بالأول ، ولما حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم ، وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم ، ألا ترى إلى قوله^(٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعى لعل أو عساني
وقوله :

أقول للنفس تأساء وتمزية إحدى يدي أصابقتى ولم تزد^(٣)

وقوله :

قالت له النفس تقدم راشدا إنك لا ترجع إلا حامدا^(٤)

وقوله :

قالت له النفس إني لا أرى طمعا وإن ، ولاك لم يسلم ولم يصد^(٥)

وأشكال هذا كثيرة جدًا^(٦) (وجميع هذا) يدل على أن نفس الشيء غلغم
غير الشيء .

فإن قلت : فقد تقول : هذا أخو غلامه وهذه (جارية بنتها)^(٨) ، فتعترف الأول
بما أضيف إلى ضميره ، والذي أضيف إلى ضمير^(٩) (فلانما يعرف) بذلك الضمير ،
ونفس المضاف الأول متعترف بالمضاف إلى ضميره ، فقد ترى على هذا أن التعريف

(١) كذا فى ش . وفى د . هـ ، ز ، ط : « أما » .
(٢) أى عمران بن سلطان . وانظر الكتاب ٣٨٨/١ ، والخزاة ٤٣٥/٢ ، والبنى على هاشم
الخزاة ٢٢٧/٢ (٣) انظر ص ٤٧٦ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٤) انظر ص ٢٢ من الجزء الأول . (٥) انظر ص ٤٧٦ من الجزء الثانى .
(٦) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « حبه » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « جارة بنتها » .

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « ضميره » .

(١٠) . كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ط : « فلانما تعرف » .

الذى استقر^(١) في (جارية)^(٢) من قولك هذه (جارية بنتها)^(٣) إنما أتاها من قبل ضميرها،
وضميرها هو هي؛ فقد آل الأمر إفاً إلى أن الشيء قد يمزف نفسه، وهذا خلاف
ما ركبته، وأعطيت يدك به .

قيل : كيف تصرفت الحال فالجارية إنما تمزفت بالبت (التي هي) غيرها ،
وهذا شرط التعريف من جهة الإضافة . فأما ذلك المضاف إليه أمضاف هو أم غير
مضاف فغير قاذح فيما مضى . والتعريف الذى أفاده ضمير الأول لم يمزف الأول ،
وإنما عرّف ما عرّف الأول . والذى عرّف الأول غير الأول ، فقد استمرت
الصفة وسقطت المعارضة .

ويؤكد ذلك أيضا أن الإضافة في الكلام على ضريين : أحدهما ضمّ الاسم إلى
اسم هو غيره بمعنى اللام ؛ نحو غلام زيد وصاحب بكر . والآخر ضمّ اسم إلى اسم هو
بعضه بمعنى من ؛ نحو هذا ثوب نحر ، وهذه جبة صوف ؛ وكلاهما ليس الثانى فيه
بالأول ؛ ألا ترى أن الغلام ليس بزيد ، وأن الثوب ليس بجميع النحر ، (وأستمرار)^(٧)
هذا عندهم وفشوّه في استعمالهم وصل أيديهم يدلّ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه
البتة . وفي هذا كاف .

١٥ (١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « اشتر » .

(٢) كذا في ش . وفي ط : « جارة من قولك هذه » وسقط في د ، هـ ، ز .

(٣) في ط : « جارة بنتها » . وفي د ، هـ ، ز : « جارية بنتها » . وما هنا في ش .

(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ط : « فالجارية » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « باليت » .

٢٠ (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « التي هي » . وفي ط : « التي هي » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « واستمرار » .

لَمَّا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْأَسْمِ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ ، فَصَبَّحَهُمْ ذَوَالِ حَسَّانَ يُزْجِي الْمَوْتَ وَالشِّرْطَا ^(١)

فقوله : ذوال حسان معناه : الجمع المسمى بهذا الاسم الذي هو آل حسان . ومثله قول كثير :

بُشَيْنَةَ مِنْ آلِ النَّسَاءِ وَإِنَّمَا يَكُنْ لِلْأَدْنَى لَا وَصَالٍ لِفَاقِثٍ ^(٢)

أى بشينة من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم . وقال الكثير :

إِلَيْكُمْ ذَوَى آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِلْمَاءُ وَالْبَهْ ^(٣)

أى إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذى هو قولنا : آل النبى . وحدثننا أبو علي أن أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب روى عنهم : هذا ذوزيد ، ومعناه : هذا زيد

أى هذا صاحب هذا الاسم الذى هو زيد (وأتشد) : ^(٤)
وحتى بكر طعنًا طعنة بخرى ^(٥)

(١) هذا من شعر يحدّث فيه عن زرقاء العبادة إذ أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام جيش حسان ابن تبع ملك اليمن زاجفا على العبادة ، فأخذت قهرها فلم يمسكوها ، وبلغهم الجيش فاستباحهم . ويزجى : يسوق . والشرع جمع الشريعة ، وهو التوراة والقرآن . وانظر الصبح المنير ٨٢

(٢) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « مه » .

(٣) ورد هذا البيت فى الصحاح ٢١٧ غير منسوب . وفيه : « لأدنى » .

(٤) هذا من إحدى عاصمات . والنوازع من النزاع إلى التنى . وهو الحنين والميل إلىه ، والألب جمع اللب ، وهو العقل . وانظر الخزانة ٢/٢٠٥

(٥) هو أبو عبد الله العديم . كان خصيما بالمتوكل رديما له . قرأ عليه ثعلب قبل ابن الأعرابي .

وله ترجمة فى البنية ١٢٦ ، وسهم الأديب (المجلد) ٢/٢٠٤

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) « بخرى » كتب فى ش قوله « بخرى » وهذا رواية أخرى ، انصرفت فيها فى الخزانة ٢/٢١٠

أى وبكرا طمنا، وتلخيصه : والشخص الحى^(١) المسمى بكرا طمنا (حى^(٢) ههنا مذكر حية^(٣) أى وشخص بكر الحى طمنا) وليس الحى ههنا هو الذى (يراد به) القبيلة كقولك : حى^(٤) تميم وقبيلة بكر، إنما هو كقولك : هذا رجل حى وأمراة حية . فهذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه ، وهو ما نحن عليه .

ومثله قول الآخر^(٥) :

يا فز إك أباك حى خويلد قد كنت خائفه على الإحماق

أى إك أباك خويلدا من أمره كذا ، فكأنه قال : إن أباك الشخص الحى خويلدا من حاله كذا . وكذلك قول الآخر^(٦) :

ألا قبّح الإله بنى زياد وحى أبيهم قبّح الحمار

أى : و أباهم الشخص الحى . وقال عبد الله بن سبرة الحرثى^(٧) :

وإن بيغ ذا ودى أنى أسع غلصا^(٨) ويأبى فلا يعبا على حويل

(١) سقط لفظ « الحى » فى ش .

(٢) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يرأس » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وحى » .

(٥) هو جبار بن سلمى بن مالك . وقمره بنم قرة . والإحماق ولادة الأحق . وهو قرة بن خويلد .

ويذكر أنه كان يمشى أباه أن يلد أحق ، وقد تحقق ما خشيته بولادة قرة . وفى د ، ه ، ز : « الإحلاق »

فى مكان « الإحماق » . وانظر الخزانة ٦١٦/٢ ، والنوادر ١٦١

(٦) هو يزيد بن دبيعة بن مقزخ الجيرى . وزيد هو ابن سمية المشهور بزياد بن أبيه . وانظر

الخزانة ٢١٠/٢

(٧) سقط حرف المطف فى ش .

(٨) الحويل جودة النظر والقدرة على التصرف ، وهى الحيلة .

أى إن يسبح ودى . وتلخيصه : إن يسبح أى المعنى المسمى بهذا الاسم الذى هو ودى . وعليه قول الشماخ :

* وأدج دَجْ ذى شَطَنٌ بديع ^(١١)

أى دَجْ شَطَنٌ بديع أى أدج دَج الشخص الذى يسمى شَطَنًا أى صاحب هذا الاسم .

وقد دعا خفاءً هذا الموضع أقواماً إلى أنْ ذهبوا إلى زيادة ذى وذات ^(١٢)

في (هذه المواضع) أى وأدج دَج شطن، وإليك آل النبي، وصحبهم آل حسان .

وإنما ذلك بعد عن إدراك هذا الموضع . وكذلك ^(١٣) (قال أبو عبيدة) في قول لبيد :

إلى الحول ثم أَسَم السلام عليكاً ومن بك حولا كاملاً فقد أَعْتَدَ ^(١٤)

(كأنه قال) : ثم السلام عليكاً . وكذلك قال في قولنا بسم الله : إنما هو باه ،

وَأَعْتَدَ زيادة (أَسَم) . وعلى هذا عندهم قول غيلان ^(١٥) :

لا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إلّا ما تَحْضُونَهُ داج يناديه باسم الماء مبفوم

(١) صدره : * أطارقهته عنه نالا *

وهو في وصف حمار الوحش . قوله : « أطار » أى الحمار . والعقيق : شمر الحولود . وأدج : اشتد

وصلب لسه ، ونسال الطير : ما سقط من ريشه . والشطن : الحبل . والبديع : الذى ابتدئ تسله

ولم يكن حبلاً فنكت ثم غزل وأعيد فله . (٢) سقط في ش . (٣) في الخزانة ٢٠٥/٢

نقلا عن إعراب الحماسة للزلف : « الشى » . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قرما » .

(٥) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « ذا » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز :

« هذا الموضع » . (٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « استدراك » . (٨) في ط :

« قول أبي عبيدة » . وانظر معجم القرآن ١٦/١ (٩) هذا من أبيات يقولها لأبنته حين حضرته

الوفاة يوصيها أن تذكره وترثاه من غير تعش الوجه ولا حلق الشعر ، وتظللا كذلك إلى الحول . وانظر

الخزانة ٢١٧/٢ (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قال كأنه » . (١١) سقط هذا

الحرف في د ، ه ، ز . (١٢) هو ذو الرثة . والبيت في وصف ولد ظلية يظل في نومه حتى

تدعو أمه بصوتها : ما . وتَحْضُونَهُ : تعبه . وداع أى صوت ، وبمشم : غير بين . وانظر الخزانة

٢٢٠/٢ وقوله : « يناديه » في ج : « ناديه » - وفيها : « منعم » بدل « مبفوم » .

(أى بالماء)؛ كما (أُنشدنا أيضا) :

* يدعوننى بالماء ماء أسودا *

والماء : صوت الشاء أى يدعوننى - يعنى الغنم - بالماء، أى بقلن لى : أصبت ماء أسود . فأبو عبيدة يدعى زيادة ذى واسم، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محنونا . قال أبو على : وإنما هو على حذف المضاف ، أى : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام ، فكأنه قال : ثم السلام عليكما . فالمعنى - لعمري - ما قاله أبو عبيدة، ولكنه من غير الطريق التى أتاه هو منها؛ ألا نراه هو اعتقد زيادة شئ، واعتقدنا نحن قصبان شئ .

ونحو من هذا اعتقادهم زيادة مثل فى نحو قولنا : مثل لا يأتى القبيح، ومثلك لا يخفى عليه الجليل ، أى أنا كذا ، وأنت كذلك . وعليه قوله :

* مثلى لا يحسن قولاً ففجع ^(٧)

أى أنا لا أحسن ذاك . وكذلك هو لعمري ؛ إلا أنه على غير التأويل الذى رأوه : من زيادة مثل، وإنما تأويله : أى أنا من جماعة لا يرون القبيح، وإنما جملة ^(٨)

(١) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز . (٢) فى ط : « قال » .

(٣) كذا فى ز، ط . وفى ش : « لى » . وقوله : « أصبت » فى ط : « أصيب » .

(٤) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « مذ » . وسقط هذا فى ط .

(٥) سقط حرف السلف فى ش . (٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « القى » .

(٧) قبله : * لا تأمرى بنات أسفع *

وبسده : * والثاة لا تمشى على المصلع *

وففع : زجر الغنم ودعاؤها . ورسم فى التاج : ففع . وبنات أسفع : الغنم، أضفت إلى أسفع، وهو لحمل لما . والثاة هنا فى معنى الجمع، وتمشى : تمشو وتكثر . والمصلع : القنب . كأنه يخاطب زوجه وقد أمره بأثاء الغنم وجمعها، فقال : لا أحسن ذلك . وانظر الجهرة ١/١١١، واللسان .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « رواه » . (٩) كذا فى ش، ط . وسقط فى د، ه، ز .

(١٠) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « سناه » .

من جماعة هذه حاملا ليكون أثبت للامر ؛ إذ كان له فيه أشباه وأضراب ،
ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله منه وتراجعه عنه . ^(١١) فإذا كان له فيه نظراء
كان حري أن يثبت عليه ، وترسو قدمه فيه . وعليه قول الآخر : ^(١٢)

• ومثل لا تبسو عليك مضاربه •

- فقوله إذا : باسم الماء واسم السلام إنما هو من باب إضافة الاسم إلى المسمى ،
بمكس الفصل الأول . وتقول على هذا : ما هجاء سيف ؟ فيقول ^(١٣) (في الجواب) :
س ي ف . فسيف هنا اسم لا مسمى ؛ أى ما هجاء هذه الأصوات المقطعة ؟
وتقول : ضربت بالسيف فالسيف هنا جوهر الحديد هذا الذى يضرب به ،
فقد يكون الشيء الواحد على وجه اسمي ، وعلى آخر مسمى . وإنما يختص هذا
من هذا موقعه والفرض المراد به .

ومن إضافة المسمى إلى اسمه قول الآخر :

^(١٤) إذا ما كنتُ مثل ذوى عديّ ودينار فقام على ناع

(١) كذا في ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « وإذا » .

(٢) في ط : « أخرى » .

١٥ (٣) هو البصري بن المنيرة أنس المهب ، وقبله به يطالب المهب :

فما عَمَّ مهلا واتخذت لنوبة تلمّ فإن الدهر جسم نرائب
أنا السيف إلا أن للسيف نوبة ومثل لا تبسو عليك مضاربه

وانظر الأما إلى ٣١٢/٢ وما بعدها .

(٤) كذا في ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وإنما » .

٢٠ (٥) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٦) سقط في ش .

(٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « لشيء » .

(٨) « ناع » في ش : « قاعى » . و « عدى » في اللسان (ذا في باب الألف اليه) بدله :

« عريف » .

أى مثل كل واحد من الرجلين المسمَّين مَدْيَا ودينارا . و عليه قولنا : كان عندنا ذات مرة وذات صباح ، أى صباحا أى الدفعة المسماة مرة ، والوقت المسحى صباحا ، قال^(١) :

عزمت على إقامة ذى صباح لأمر ما يسود من يسود
(ما مجرورة الموضع ؛ لأنها وصف لأمر ، أى لأمر معتد أو مؤثر يسود من يسود)^(٢)
واعلم أن هذا الفصل من العربية غريب ، وقل من يتأده أو يتطرقه . وقد ذكرته لتراء . فتنبيه على ما هو فى معناه إن شاء الله .

باب فى اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله فى الأجناس

وقد ذكرنا هذا الشرح^(٣) من العربية فى جملة كتابنا فى تفسير أبيات الحماسة
عند ذكرنا أسماء شعرائها . وقسمنا هناك الموقَّع عليه الاسم العلم ، وأنه شيطان^(٤) :
عين ، ومعنى . فالعين : الجوهر ، كزبد وعمرو . والمعنى : هو العَرَض كقوله :
سبحان من قطعة الفاخر^(٥) *
وقسوله :

وإن قال قايوم سُوخ قصيدة بها جرب عُدَّت على يزو برا^(٦)

(١) أى أنس بن مدركة الخنصر . وكان قصد قوما من العرب بالزور هو ورئيس من قومه ، وكل منها له أصحاب فى الزور ، فربح صاحبه ، وبين هو وصاحبه ، فبات قريبا من القوم وصحبهم فغم وغتم أصحابه ، راظن الخرافة فى الشاهد ١٧٠ ، والكتاب ١١٦/١

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (٣) سقط فى ش . (٤) فى ط : « من » .
(٥) كذا فى الأصول . والأقرب : « الشرح » أى النوع والغريب .

(٦) فى ش : « وعند » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « اسم » .
(٨) انظر ص ١٩٧ من الجزء الثانى . (٩) انظر ص ١٩٨ من الجزء الثانى .

وكذلك الأمثلة الموزون بها، نحو أفعِلْ، ومفعِلْ، وفعلْ، وفعلان، وكذلك أسماء الأعداد نحو قولنا : أربعة نصفُ ثمانية، و^(١) (سنةٌ نصفُ ثلاثة) ونخمسة نصف عشرة . وغرضنا هنا أن نرى يجرى ما جاء منه شاذًا عن القياس لمكان كونه صلبًا معلقًا على أحد الموضوعين اللذين ذكرنا .

فنه ما جاء مصححًا مع وجود سبب العلة فيه ، وذلك نحو محبَّب ، ونهال ، ومزيم ، ومكوزة، ومدَّين . ومنه متعدي كَرِب ؛ ألا تراه بنى مفعلاً مما لأمه حرف علة ، وذلك غير معروف في هذا الموضع . وإنما يأتي (في ذلك مفعِل) بفتح العين ؛ نحو المدعى والمقضى والمشقى . وعلى أنه قد شذَّ في الأجناس شيء من ذلك، وهو قول بعضهم : مأوى الإبل بكسر العين . فأما مأوى فلليس من هذا .

ومن ذلك قولهم في العلم : مؤظَّب ، ومورَّق وموَّهب . وذلك أنه بنى مما فاوَّه وأوامثال مفعِل . وهذا إنما يجرى أبداً على مفعِل — بكسر العين — نحو الموضع، والموقع، والمورد، والموعدة، والموجدة .

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ثلاثة نصف ستة » .

(٢) سقط في ش . (٣) سقط في ش ، ط . (٤) في ش : « معلق » .

(٥) كذا في ش . وفي ط ، ز : « نهال » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مثله » .

(٧) في ش ، ز ، ط : « غير هذا » . (٨) في ش : « ذلك مفعلا » .

(٩) وذلك لأن الميم في المساق أصلية ، فهو على وزن الفعل لا المفعِل . وانظر اللسان (مائق) .

(١٠) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « مثل » .

(١١) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(١٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الموردة » .

(١٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الموعة » .

وأما مؤملة علما فإن كان من وأل أى نجا فهو من هذا؛ وإن كان من قولهم :
جاءنى وما (مالت ماله) وما شانت شأنه، فإنه فاعل، و(هذا على هذا) سرح: سبل.^(١٠)
ومن ذلك قولهم فى العَلَم : حَيوة . وهذه صورة لولا العَلَمية لم يَحْز مثلها ؛
لاجتماع الياء والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون . وعِلَّة مجيء هذه الأعلام مخالفة
للأجتناس هو ما (هى عليه) من كثرة استعمالها، وهم لما كثر استعماله أشد تغيرا .
فكما جاءت هذه الأسماء فى الحكاية مخالفة لتغيرها ؛ نحو قولك فى جواب مررت
بزيد : من زيد، ولقيت عمرا : من عمرا، كذلك تحطوا إلى تغيرها فى ذواتها
بما قدمنا ذكره . وهذا من تدرىج اللغة الذى قدمنا شرحه (فيا مضى) ^(٧) .

باب فى تسمية الفعل

اعلم أن العرب قد سمت الفعل بأسماء ، لما سنذكره . وذلك على ضربين :
أحدهما فى الأمر والنهى ، والآخر فى الخبر .

- (١) ومن هذا رأى سيبويه فى الكتاب ٢/٢٤٩
(٢) يقال : هذا الأمر ما مالت ماله ، أى لم أستعمله ولم أشعر به ولم أنبأ له . وإثبات هذه الصيغة
على ما فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « ما مالت به ماله » .
(٣) يقال : أتانى هذا الأمر وما شانت شأنه ، أى ما علبت به . وفى د ، ه ، ز ، ط : « ما شانت
به شأنه » وما هنا فى ش .
(٤) كذا فى ش . وفى ط : « عل هذا » . وفى د ، ه ، ز : « هنا » .
(٥) وردت فى ش : بإهمال السين ؛ ويقرأ بضم الأتول والثانى ، أى سبل يسير . وفى د ، ه ، ز ، ط :
« شرح » . وقد يكون مصحفا عن « شرح » أى ضرب .
(٦) فى ش : « بنى طيه » .
(٧) كذا فى د ، ه ، ز . وسقط فى ش ، ط . وانظره فى تدرىج القصة ص ٣٤٧ من الجزء
الأول .

الأول منهما نحو قولهم : صَه ، فهذا اسم اسكت به ومَه ، فهذا : اكفف ، ودونك
اسم خذ . وكذلك عندك ورواءك اسم تَتَّع ^(١) ، ومكانك اسم اثبت ^(٢) . قال :

وقولي كلما جشأت وجاشت . مكانك محمدى أو تستريعى

بخوابه بالجزم دليل على أنه كأنه قال : اثبتى محمدى أو تستريعى . وكذلك ^(٣)

- قول الله جل اسمه ﴿ مَكَانَكُمْ أُنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾ ^(٤) فـ (أنتم) توكيد للضمير في (مكانكم) ؛
كقولك : اثبتوا أنتم وشركاءكم ، وعطف على ذلك الضمير بعد أن وكده (الشركاء) .
ويؤكد ذلك عندك قول بعضهم : مكانتكني ؛ فإلحاقه النون كما تلحق النون نفس
الفعل في (أكرمني) ونحوه دليل على قوة شبهه بالفعل . ونحوه قولهم أيضا : كما
أنتنى ؛ كقولك : انتظرنى .

- ١٠ ومنها هَلَمْ ، وهو اسم ائْت ، وتعال . قال الخليل : هى مركبة ؛ وأصلها عنده ^(٥)
(ها) للتنبية ، ثم قال : «لَمْ» أى لَمْ بِنَا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا ، ولأن
اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون ؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى
اللغتين — وهى المجازية — (أن تقول فيها : ألمم بِنَا) فلما كانت لام (هَلَمْ) في تقدير
السكون حذفت لها ألف (ها) ، كما تحذف لالتقاء الساكنين ، فصارت هَلَمْ .
وقال الفراء : أصلها (هل) زَجْر وحث ، دخلت على أم ؛ كأنها كانت (هل أم) أى اعجل ^(٦)

- ١٥

(١) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : «رواء» .

(٢) أى عمرو بن الإطابة . وقوله : «جشأت وجاشت» يريد نفسه ، وجشأت أى نهضت

وارتفعت من شدة الفزع . وكذلك جاشت . وانظر الأمالى ٢٥٨/١

(٣) سقط فى ش . (٤) آية ٢٨ سورة يونس .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : «ومكانكم» .

٢٠

(٦) سقط حرف الطغ فى س ، ه ، ز ، ط . (٧) سقطت الواو فى ج .

(٨) كذا فى ش . وفى س ، ه ، ز : «إنما يقول» : «ها المم» وفى ط : «إنما تقول منها : المم» .

(٩) سقط حرف الطغ فى س ، ه .

وأقصد، وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال : لا مدخل هنا للاستفهام . وهذا عندي لا يلزم الفزاء ؛ لأنه لم يَدْعِ أَتَ (هل) هنا حرف استفهام ؛ وإنما هي عنده زجر (وَحْث) وهي التي في قوله :

* ولقد يسمع قول حَيْهَل *

قال الفزاء : غَالِزْتُ الهمزة في (أُمُّ) التخفيف، فقليل : هَلَمْ .

وأهل الجواز يَدْعُونَهَا في كُلِّ حال على لفظ واحد ، فيقولون للواحد (٣) والواحدة (٤) والاكنتين والاكنتين والجماعتين : هَلَمْ يا رجل ، وهَلَمْ يا امرأة ، وهَلَمْ يا رجلان ، وهَلَمْ يا امرأتان ، وهَلَمْ يا رجال ، وهَلَمْ يا نساء . وعليه قوله :

* يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ (٦) *

وأما التميميون فيَجْزُونَهَا بِجُزَى (لَمْ) فيَجْزُونَهَا بِقَدْرِ الْمُخَاطَب . فيقولون : هَلَمْ ، وهَلُمَّ ، وهَلْمِي ، وهَلْمُوا ، وهَلْمُنْ يا نسوة . وأهل اللغتين المجازية ، وبها نزل القرآن ؛ ألا ترى إلى قوله — عز اسمه — (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) . وأما التميميون فإنها عندهم أيضا اسم تسمى به الفعل ، وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم . يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف ، فمنهم

(١) سقط ما بين القوسين من ش .

(٢) أي ليد ، وقوله : « يسع » كذا في ز . وفي ش : « تسع » وصدده :

* يتحارى في الذي قلت له *

وهو يحدث من صاحبه في السفر ، أذنه بالصبح لوسيقظ من النوم ، فلم يصدقه وشك في خبره لظلمة النوم عليه . وانظر (اللزاة) في الشاهدين ٢٢٨ ، ٤٦١

(٣) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز : « فأهل » . (٤) سقط ما بين القوسين من ش .

(٥) في ز : « الثنتين » . (٦) وزد هذا البيت في الكتاب لسيد به ٢٧٩/٢

(٧) آية ١٨ سورة الأحزاب .

من يُتبع فيقول : مُدَّ وِفْرٌ وَعَصَّ ، ومنهم من يكسر ، فيقول : مُدَّ وِفْرٌ وَعَصَّ ،
ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين ، فيقول : مُدَّ وِفْرٌ وَعَصَّ . ثم رأيناهم كلهم مع هذا
مجتمعين على فتح آخرهلم ، وليس أحد يكسر الميم ولا يضمها . فدل ذلك على أنها
قد خُلِجَتْ عن طريق الفعلية وأُخْلِصَتْ أسما للفعل ، بمثالة دونك وعندك ورويدك
وتيدك : اسم أثبت ؛ وعليك بكرا : اسم خُذْ (وهو كثير) .
ومنه قوله :

أقول وقد تلاحقت المطايا كذلك القول إن عليك عينا
فهذا اسم أحفظ القول أو أتق القول .

- وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر ، وإنما بابها الأمر والنهي ؛ من
قَبْلَ أنها لا يكونان إلا بالفعل ، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حُسِنَتْ إقامة
غيره مقامه . وليس كذلك الخبر ، لأنه لا يُخَصُّ بالفعل ، ألا ترى إلى قولهم : زيد
أخوك ، ومحمد صاحبك ؛ فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوَّة (تسميته في)
باب الأمر والنهي . وعلى ذلك فقد مرَّت بنا [منه] ألفاظ صالحة جمعها طول
التقرى لها . وهى قولهم : أف اسم الضجر ، وفيه ثمانى لغات أف وأف وأف
وأف وأف وأف وأف ، وهو الذى تقول فيه العامة : أفى ، وأف خفيفة . والحركة

- (١) أى انزعجت ونجحت .
(٢) البتة في الأصل : الرق . وقوله : « اسم أثبت » في اللسان : « وتيدك يا هذا أى اتد » .
(٣) سقط ما بين القوسين من ش . (٤) كذا في ش . وفى س ، ه ، ز : « مثله » .
(٥) كتب في هامش ش : « سوايه : فكذلك » . وورد البيت في اللسان (لحق) وفيه « كفك
القول » وفيه عقب البيت : « كفك القول ، أى ارقق رأسك عن القول » .
(٦) كذا في ش . وفى س ، ه ، ز : « رجست » ؛ وقد يكون محرّفا عن « رجحت » .
(٧) كذا في س ، ه ، ز . وفى ش : « تسمية » . (٨) سقط من ش .
(٩) أى بإخلاص الياء . وانظر ابن يعيش ٣٨/٤

في جميعها لالتقاء الساكنين . فن كسر فعلى أصل الباب ، ومن ضمّ فلا يتباع ،
ومن فتح فلا يستخفاف ، ومن لم ينون أراد التعريف ، ومن نون أراد التنكير .
فمعنى التعريف : التضعير ، ومعنى التنكير : تضيّعرا^(١) . ومن أمال بناء على فُعَلَى .
وجاءت ألف التانيث مع البناء كما جاءت تاءه معه في ذِيَّة وكَيَّة ، نعم ، وقد جاءت
ألفه فيه أيضا في قوله^(٢) :

* هَتَا وَهَتَا وَمِنْ هَنَّا لَهَنَّا بَهَا .*

ومنها آوَتَاه (وهي آسَمُ أَنَا لَمْ . وفيها لغات) : آوَتَاهُ وَأَوَّهَ وَأَوَّهَ وَأَوَّهَ وَأَوَّهَ
وَأَوَّهَ قَالَ :

فَأَوَّهَ مِنَ الذِّكْرِ إِذَا مَا ذَكَّرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ بَيْنِنَا وَسَمَاءِ^(٥)

ويروى : فَأَوَّلُ ذِكْرَاهَا . والصنعة في تصريحها طويلة حَسَنَةٌ . وقد كان أبو علي
— رحمه الله — كتب إلى من حلب — وأنا بالموصل — مسألة أطالها في هذه اللفظة ،
جوابا على سؤال إلى آياه عنها ، وأنت تجدها في مسائله الحلبيات ، إلا أن إجماع القول
عليها أنها (فاعلة) فَاوَّهَا همزة ، وعينها ولامها واوان ، والياء فيها للتانيث . وعلى ذلك
قوله : فَأَوَّلُ ذِكْرَاهَا ، قال : فهذا كقولك في مثال الأمر من قويت : قَوِّزِيدَا ونحوه .
ومن قال : فَأَوَّهَ أَوْ فَأَوَّهَ فاللام عنده هاء ، وهي من لفظ قول العبدى^(٦) :

إِذَا مَا قَتُّ أَرْحَلُهَا بِلِيلٍ تَأَوَّهَ أَهَّةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ

(١) في ط : « أى تضجرتضجرا » . (٢) كذا في ش ، ط . وفي ز : « الباء » .

(٣) أى ذى الرمة . ويجزه : * ذات الناقل والأيمان هينوم *

وقبله : لجن بالليل في حافاتها زبل كما تناوح يوم الريح عيشوم

وقوله : « في حافاتها » أى حافات ههـ أى صحراء . وزبل : صوت . والعيشوم : نبحه
صوت مع الريح ، والهينوم : الكلام الخفى .

(٤) سقط ما بين القوسين من ز ، ط . (٥) انظر ص ٨٩ من الجزء الثانى من الخصائص .

(٦) هو المنتقب . والبيت من قصيدة مفضلية .

ومثلها مما اعتقب عليه الواو والهاء لاما قولهم : سَنَة وعِصَة ؛ ألا تراهم قالوا :
سَنَوَات وعِصَوَات ، وقالوا أيضا : سَاهَتْ وبَعِير عَاضَة ؛ والعِضَاء . وصَحَّت الواو
في آوَة ولم تَعَلْ إعلال قافية وحاولية إذا أردت فاعلة من القوة والحَوَّة ؛ من قَبَل أن
هذا جئى على التانيث أعنى آوَة ، بغاء على الصعَة ؛ كما صَحَّت واو قَرْنَوَة وقلنسوة لَمَّا
بنيت الكلمة على التانيث البتة .

ومنها سَرَعَان ، فهذا اسمٌ سَرَّع ، ووَشَكَان : اسمٌ ووَشَكَ ، وبَطْنَان : اسمٌ بَطَلُو .
ومن كلامهم : سَرَعَان ذى إِهَالَة أى سَرَّعَتْ هذه من إِهَالَة . فأمَّا أوائل الخليل
فسرعانها بفتح الراء ، قال :
(٨) (٧)

* فَيُفَيِّقُونَ وَتَرْجِعُ السَّرَعَانَا *

- ١٠ (١) هى من الشجر ماله شوك . (٢) كذا فى ش . وفى ه ، ه ، ز ، ط : «اعتلال» .
(٣) هى عشب يدعى به . (٤) بتثنية أول الكلمة . ه (٥) بضم الباء وقصحا .
(٦) فى ط : « ذى أو هذه » والمردوف فى المثل : « سرعان ذا إهالة » . والإهالة : الشحم
الذائب ؛ وفى القاموس : « فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، ورضاعها يسيل من منخرها لها لها ،
ف قيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها . فقال السائل ذلك ... يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ . قبل وقته » .
١٥ (٧) كذا فى ش ، ط . وفى ه ، ه ، ز : « العين » . يراد عين الكلمة وهى الراء . ومن اللغويين
من يميز نسكين الراء فى هذا المعنى .
(٨) أى القطاعى . وصدده :

* وحسبنا نزع الكتيبة غدوة *

- و « حسبنا » بضم الناء . لتكلم . وقال شارح الديوان : « حسبنا : علمتنا . نزع : تكف » وفيه أنه
روى « نوزع » فى مكان « نرجع » هنا ، وفسره فقال : « ويقال : أدرعه إذا كفه » و « يففون »
أى ينهزمون . يفخر بشجاعة قومه ، وأنهم إذا غدت عليهم كتيبة أى غزاة صبا حاكفهم فينهزمون
ودجعوا سرعان الكتيبة ورددوهم على أعقابهم . وانظر الديوان ، واللسان (غيف) .

وقد قالوا: وَشَكَانَ وَأَشْكَانَ . فَأَمَّا أَشْكَ ذَا (فماضٍ، وليس) باسم، وإنما أصله
وَشَكَ فُتِلَتْ حركة عينه؛ كما قالوا في حَسَن : حُسْن ذَا؛ قال :^(١)

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيهم ما أرادوا حُصْن ذَا أدبا

ومنها حَسَن اسم أتوجع، وَدُهُرَيْن : اسم بطل . ومن كلامهم : دُهُرَيْن
سعد القَيْن ، وساعد القَيْن ، أى هلك سعد القَيْن .^(٢)

ومنها لَبَّ (وهو اسم لَبَيْك) ، وَوَيْك : اسم أتعجب . وذهب الكسائي إلى أن
(ويك) محذوفة من ويلك؛ قال :^(٣)

* * ويك بمنتر أقدم *

والكاف عندنا لخطاب حرف عارٍ من الأسمية . وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَ اللَّهُ يَسْطَرُ
الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ فذهب سيبويه والخليل إلى أنه وى، ثم قال : كان الله . وذهب
١٠

(١) كذا في ز ، ط ، وفي ش ، يد : « قاس نليس » . وعلى هذا (ذا) في معنى صاحب مضاف
إلى قاس ، وهو وثب الحيوان وعدم صبره .

(٢) أى مهم بن حنظلة الفتوى . وقوله : « لا يمنع » في اللسان (حسن) : « لم يمنع » . يريد أنه
يقهر الناس فلا يمنون ما يريد منهم ، وهو لمزته بمنع ما يريدونه . وقيل : إنه ينكر على نفسه هذا
العمل : أن يسلطه الناس ما أراد ، ولا يعطيهم هو ما أرادوا . وانظر الخزائن ٤ / ١٢٣ ، وإصلاح
المنطق ١ : ٤ والأصناف ٧

(٣) هو حداد كان في البادية . أى استغنى عنه لتشاغل الناس بالقطع من صنع آلات الحديد ،
فلا أرب لهم فيه . وهذا مثل ، وفيه تناسير أخرى . وقد ضبط « سعد » بالتثنية في القاموس ، ودون
تثنية في اللسان . وانظر اللسان (قَيْن) ، والقاموس (دهدر) .

(٤) كذا في ش . وفي و ، هـ ، ز : « اسم أجنيك » . وفي ط : « هو اسم أجنيك » .

(٥) أى عترة في مقلته ، والبيت بتمامه :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل القوارس ويك عتر أقدم

(٦) آية ٨٢ سورة القصص . (٧) انظر الكتاب ١ / ٢٩٠

أبو الحسن إلى أنها ويك ، حتى كأنه قال عنده ^(١) : أعجب أن الله يسط الرزق .
ومن أبيات الكتاب :

وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَنَسُّبٌ يُحِبُّ . وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشَ عَيْشَ ضُرٍّ ^(٢)

والرواية تحتل التأويلين جميعا .

- ومنها هيات ، وهي عندنا من مضاعف الفاء ^(٤) في ذوات الأربعة . ووزنها
فَمَلَّةٌ ، وأصلها هَيَّيَّةٌ ؛ كما أن أصل الزَوْزَاة ^(٥) والقَوَاة ^(٦) والدَوْدَاة ^(٧) والشَوْشَاة ^(٨) : الزَوْزَاة
والقَوَاة ^(٩) والدَوْدَاة ^(١٠) والشَوْشَاة ، فانتقلت «اللام ألفاء» فصارت هِيَاة . والتاء فيها
للتأنيث ، مثلها في القَوَاة ^(٩) والشَوْشَاة . والوقوف عليها بالماء . وهي مفتوحة فتحة
المبقيات . ومن كسر التاء فقال : هِيَاتِ فَإِنَّ التَّاءَ تَاءُ جَمَاعَةِ التَّأْنِيثِ ، والكسرة
فيها كالفَتْحَةِ في الواحد ^(١١) . واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت
غير محذوفة لكانت هَيَّيَّاتٍ ، لكنها حُذِفَتْ لأنها في آخر اسم غير متمكن ، بخفاء

(١) سقط من ي ، ه ، ز ، ط . (٢) كذا في ش . وفي ي ، ه ، ز ، ط : «لأن» .

(٣) في ي ، ه ، ز قبله البيت الآتي :

سألتني الطلاق أن رأائي قل مالي قد جئتني ينكر

وهب من مقطوعة لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي ، وقيل : لنيرة . والتشبيب : المال الأصيل من الناطق
والصامت . وانظر الخزانة ٢/٩٥ ، والكتاب ١/٢٩٠

(٤) كذا في ش . وفي ي ، ه ، ز ، ط : «الياء» .

(٥) هو مصدر زَوَّى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطر .

(٦) هي أتر الأريحوة . (٧) يقال : تاءة شَوْشَاة ، سريمة .

(٨) كذا في ط . وفي ش ، ز : «اللام ياء» ثم انتقلت ألفاء .

(٩) كذا في ي ، ه ، ز ، ط . وفي ش : «مثلها» .

(١٠) في ط : «لواحد» .

جمعه مخالفًا لجمع المتمكن؛ نحو الدوديات والشوشيات، كما حذفت في قولك :
ذان وتان والذان واللتان .

وأما قول أبي الأسود :

على ذات لَوْتٍ أو بأهوج شَوْشٍ صَنِيعٌ نَبِيلٌ يَمْلَأُ الرَّحْلَ كَاهِلُهُ^(١)

فسألت عنه أبا عليّ ، فأخذ ينظر فيه . فقلت له : ينبغى أن يكون بنى من
لفظ الشوشاة مثال بَحْمَرٍ^(٢) ، فعاد إلى شَوْشٍ^(٣) ، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار
ما قبلها ، فعاد : شَوْشٍ ، فقول على هذا في نصبه : رأيت شَوْشِيًّا ، فقبل ذلك
ورضيه . ويجوز فيه عندي وجه آخر ، وهو أن يكون أراد : شوشوًّا ، منسوبًا
إلى شوشاة ، ثم خفف إحدى ياهى الإضافة .

وفي هيات لغات : هياةٌ ، وهياةٌ ، وهياتٌ ، وهياتٌ ، وأَيَّاتٌ ، وأَيَّاتٌ ،
وأَيَّاتٌ ، وأَيَّاتٌ ، وأَيَّاتٌ بكسر النون ، حكاه لنا أبو علي عن أحمد بن يحيى (وأَيَّاتٌ)^(٤)
والاسم بعدها مرفوع على حد ارتفاع الفاعل بفعله ؛ قال جرير :

فهيات هيات العقيقُ ومَنْ به هيات خلّ بالعقيق نُواصلُهُ^(٥)

(١) اللوت : القنطرة ، أراد ناقة قوية على السير . وأراد بالأهوج بعيرا شديد السير كان به هوجا
أى حقا من مرعته . والشوشى : السريع . والصنيع : الذى أحسن القيام عليه وتربّطه . والنَبِيل :
الحسن الغليظ .

(٢) في ش : « وسأت » . (٣) من معانيها المعجوز الكبيرة .

(٤) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « الثانية » .

(٥) سقط ما بين القوسين في س ، ه ، ز ، ط .

(٦) من قصيدة له يحجب فيها الفرزدق على إحدى نقائمه ، أتوها :

ألم تر أن ابهلل أقصر باطله وأمسى عماء قد تجلت مخايله

وفي النقائض ٢٢٢ : « نواصله » . ويقول أبو عبيدة عقب البيت : « العقيق واد لئى كلاب

بالعابسة » .

وقال أيضا :

هيات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيام^(١)

وأما قوله :^(٢)

* هيات من منخرق هياؤه *

- فهذا كقولك : بعد بعده ، وذلك أنه بنى من هذا اللفظ فعلا ، بقاء به مجيء .
الانقلاب والزوال . والألف في هيات غير الألف في هياؤه ، هي في هيات^(٤)
لام الفعل الثانية ، كقاف الحفظة الثانية ، وهي في هياؤه ألف الفعل الزائدة .
وهي في هيات فيمن كسر غير تينك ، إنما هي التي تصحب تاء الهندات والزينات .
وذكر سيويو أن منهم من يقال له : إليك ، فيقول : إلى^(٨) [إلى^(٩)] ، فإلى هنا : اسم انتهى^(١٠) .
وكذلك قول من قبل له : إياك ، فقال : إياي ، أى إياي لأتقين^(١١) .

١٠

(١) « منزلنا » في ش : « منزلنا » . ونعف سويقة : موضع . وقوله : « كانت مباركة » قال
الأعلم : « أى كانت تلك الأيام التي جئنا ومن نحب ، فأضمرها ولم يجرها ذكر ؛ لما جاء بعد ذلك من
التفسير » وانظر الكتاب ٢/٢٩٩

(٢) في ش : « قال » . والرجز للبياج . ورواية الديوان ٤ : « في منخرق » .

(٣) كذا في س ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « من ذلك » .

١٥

(٤) ما بين القوسين سقط من ش . (٥) سقط ما بين القوسين من س ، ه ، ز .

(٦) في س ، ه ، ز : « غير الألف في هياؤه » .

(٧) انظر الكتاب ١/١٢٦ (٨) سقط في ط ، ز .

(٩) كذا في ش . وفي ز ، ط : « وإلى » .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي س ، ه ، ز : « انتهى » .

٢٠

(١١) في س ، ه ، ز بعده : « ويقال : لأتقين » وكان اللام في الأول مفتوحة ، وهي لام
النفس ، وفي الثاني مكسورة ، وهي لام الأمر .

ومنها قولهم : همهم ، وهو اسم فِعْيَ ^(١١) . وفيها لغات : همهم وحمهم ونحاج ، ونحجاج . أنشد أحمد بن يحيى :

أَوَلَمْتُ يَا خِنْدُوتُ شَرًّا لِيْلَامُ فِي يَوْمِ نَحْيَسِ ذِي عَجَاجٍ يِظْلَامُ
مَا كَانَ إِلَّا كاصْطَفَاقِ الْأَفْدَامِ حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ قَالُوا : هَمَّهُامُ ^(١٢)

فهذا اسم فِعْيَ ، وقوله سبحانه : ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأُولَى ﴾ ^(١٣) هو اسم دَنَوْتٍ من المَلَكَةِ . قال الأصمعي في قولها ^(١٤) :

* فَأُولَى لِنَفْسِي أَوَّلَى لَهَا *

قد دَنَتِ من الملاك . وحكى أبو زيد : هَاهِ الْآنَ وَأُولَاءُ الْآنَ ، فَأَنْتَ أَوَّلَى ، وهذا يدل على أنه اسم لا فعل كما يظن ؛ وهاء اسم قاربت ، وهى نحو أَوَّلَى لك .

فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا فى الأسماء .
منها التنوين الذى هو عَلمُ التثنية . وهذا لا يوجد إلا فى الاسم ؛ نحو قولك : هذا سيوييه وسيوييه آخر . ومنها التثنية ، وهى من خواص الأسماء ، وذلك قولهم دَهْدُرَيْنِ . وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد إنما هو دون الثلاثة . وإنما الغرض فيها التوكيد بها ، والتكرير لذلك المعنى ؛ كقولك : بطل بطل ، فأنت لا تريد ^(١٥)

(١) سقط حرف السلف فى ش .

(٢) كذا فى س ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « ما بقى » و(ما) فيه نافية .

(٣) « أولت » بالياء . لفاعل : من الرمية ؛ وهذا الضبط وفق ما فى اللسان (مم) . وفيه (ظلم) ضبطه بالياء . لقول من الإيلام . والفتوت : السبي الأبله ، كأن رجل صنع رمية فلم يرضها الشاعر ولم يطمع فيها المدحون حاجتهم ، وأنهم حين طلبوا الطعام قيل لهم : قد قُتِى وقد . وقوله : « كاصطفاق » فى ش : « كاصطفاق » . (٤) آية ٣٤ سورة النباة . (٥) أى الخنساء ، وسدره :

* هممت بنفى كل الموم *

(٦) هى كلمة وعيد . (٧) سقط فى ش . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى س ، هـ ، ز :

« وأنت » .

أن تنفى كونه مرة واحدة، بل غرضك فيه متابعة نفيه وموالاته ذلك، كما أن قولك :
لا يدين بها لك، لست تقصد بها نفي يدين ثنتين، وإنما تريد نفي جميع قواه، وكما
قال الخليل في قولهم : لييك وسعديك، إن معناهما أن كلما كنت في أمر فدعوتني
إليه أجبتك وساعدتك عليه . وكذلك قوله :^(٤)

• إذا شقَّ بردٌ شقَّ بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابسٌ

أى مداولة بعد مداولة . فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين . وكذلك قولهم :
دهدرين أى بطل بطلا بعد بطل .

ومنها وجود الجمع فيها في هيات، والجمع مما (يختص بالاسم) . ومنها وجود
التأنيث فيها في هياة وهيات وأولاته الآن وأنى، والتأنيث بالهاء والإلف من
خوار، الأسماء . ومنها الإضافة، وهى قولهم : دونك، وعندك، ووراءك،
ومكانك، وقرطك، وحذرك . ومنها وجود لام التعريف فيها، نحو النجاءك .
فهذا أمم أنج . ومنها التحقير، وهو من خواص الأسماء . وذلك قولهم : رويدك .
وببعض هذا ما (ينبت ما دعواه) أضاف هذا .^(١٠)

-
- (١) كذا فى ش، ط . وفى ز، هـ، ز : « تيق » . (٢) كذا فى ش . وفى ز، هـ، ز، ط : « هـ » . (٣) كذا فى ز، هـ، ز . وسقط فى ش، ط .
(٤) هو صحيح جد بن الحساس . رواية البيت كما هنا فيها إقراء، فإن الثانية مجرورة . وفى الديوان :
« حتى كلنا غير لابس » ولا إقراء فيه . وانظر الكتاب ١٧٥/١، رجالى ثلث ١٥٧ والديوان ١٦ .
(٥) كذا فى ش . وفى ز، هـ، ز، ط : « يخص الاسم » . (٦) سقط فى ش .
(٧) فى ز، هـ، ز، هـ : « دارى » . (٨) أى تقدم، أو احذر من تقدمك، كما فى رضى
الكافية ٦٦/٢ (٩) كذا فى ش . وفى ز، هـ، ز : « ثبت دعوات » .
(١٠) كذا فى ش . وفى ز، هـ، ز، ط : « لأضاف » .

فإن قيل : فقد ثبت بما أوردته كون هذه الكلم أسماء ، ولكن لست شعري
ما كانت الفائدة في التسمية لهذه الأفعال بها ؟ .

فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

(١)
أحدا السعة في اللغة ، ألا تراك لو احتجت في قافية بوزن قوله :

* قُدتا إلى الشام جِبادِ المِصرين *

لأنك أن تجعل إحدى قوافيها « دُهدرين » ، ولو جعلت هنا ما هذا آسنه — وهو
بطل — لفسد وبطل . وهذا واضح .

والآخر المبالغة . وذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعا إلى موضع ،

إما لفظا إلى لفظ ، وإما جلسا إلى جلس ، فاللفظ كقولك : عُراض ، فهذا قد تركت

فيه لفظ عريض . قُراض إذا أبلغ من عريض . وكذلك رجل حُسان وُضَاء ؛ فهو

أبلغ من قولك : حَسَن ، ووِضِيء ، وكُرام أبلغ من كريم ؛ لأن كريما على كَرَمٍ ، وهو

الباب ، وكُرام خارج عنه . فهذا أشد مبالغة من كريم . قال الأصمعي : الشيء إذا

فاق في جلسه قيل له : خارجي . وتفسير هذا ما نحن بسبيله ، وذلك أنه لما أخرج

عن معهود حاله أُخرج أيضا عن معهود لفظه . ولذلك أيضا إذا أريد بالفعل

المبالغة في معناه ، أُخرج عن معتاد حاله من التصرف فيه . وذلك نعم وبئس وفعل

التعجب . ويشهد لقول الأصمعي بيت طُفيل :

(٦)
وعارضتها رَهْوا على متابعٍ شديد القُصْبِرى خارجي محبٍ

(١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي ، ه ، ز : « واللفظ » .

(٣) كذا في ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وهو » . (٤) كذا في ش . وفي ، ه ،

ز ، ط : « فهو » . وقد ورد في كرام تشديد الزاء وتحقيقها . (٥) كذا في ، ه ، ز ، ط .

وفي ش : « حسه » . (٦) عارضتها أى الخليل المذكورة قبل هذا البيت ، ورهوا أى عدوا سهلا .

ويريد بالمتابع فرسا مطردا خلق مشتبها . وفي ش : « متابع » أى متاهك في السرعة إن صححت الرواية .

والقُصْبِرى : متلع الخلف ، والمحب : الذى في ذراعه ما يشبه التحذب . والبيت من قصيدة في أول ديوانه .

والتالث ما فى ذلك من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تقول للواحد : صه ،
وللاثنين : صه ^(١) و (للجماعة : صه) ، وللاؤث : ولو أردت المثال نفسه لوجب فيه
التثنية والجمع والتأنيث ، وأن تقول : اسكنا ^(٢) واسكنوا ^(٣) واسكنى واسكنن . وكذلك
جميع الباب .

- فلمّا اجتمع فى تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ^(٣)
ومن المبالغة ، عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها . ومع ذلك فلم يبعدوا أحوالها
من أحوال الفعل المسعى بها ، وتناسوا تصريحه ، لتناسيم حروفه . يدلّ على ذلك
أنك لا تقول : صه فتسلم ، كما تقول : اسكت فتسلم ، ولامة فتستريح ، كما تقول :
اكفف فتستريح . وذلك أنك إذا أجبت بالغاء فإنما تنصب لتصورك فى الأزل ^(٤)
معنى المصدر ، وإنما يصحّ ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله ، ألا تراك إذا قلت :
زرنى ما كرمك ، فإنك إنما نصبته ، لأنك تصوّرت فيه : لتكن زيارة منك فإكرام منى .
(فزر لـ) دلّ على الزيارة ، لأنه من لفظه ، فدلّ الفعل على مصدره ، كقولهم : من
كذب كان شرّاً له ، أى كان الكذب ؛ فأضمر الكذب لدلالة فعله — وهو كذب —
عليه ، وليس كذلك صه ، لأنه ليس من الفعل فى قبيل ولا دبير ^(٥) ، وإنما هو صوت ^(٦)
أوقع موقع حروف الفعل ، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لُفظة قبح أن يستنبط
منه معنى المصدر لبعده عنه .

(١) سقط فى س ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش .

(٢) كذا فى ش . وفى س ، ه ، ز ، ط : « والجماعة كذلك » . (٣) سقط فى ش .

(٤) كذا فى ش . وفى س ، ه ، ز ، ط : « جث » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى س ، ه ، ز : « ق » .

(٦) أصل هذا المثل : ما يعرف قبيلاً من دبير ، وقد تصرف فيه المؤلف . والقيل : القبل ،
والدبير . الدهر ، وقد فسرنا بغير هذا .

فإن قلت : فقد تقول : أين بيتك فأزورك ، وكم مالك فأزورك عليه ، فتعطف
بالفعل المنصوب وليس قبله فعل ولا مصدر ، فما الفرق بين « ذلك وبين صه » ؟ ^(١)

قيل : هذا كلام محمول على معناه ؛ ألا ترى أن قولك : « أين بيتك » قد دخله
معنى أخبرني ، فكأنه قال : ليكن منك تعريف لي ومنى زيارة لك .

فإن قيل : (وكيف ذلك) أيضا ؟ هلا جاز صه فتسلم ، لأنه محمول على معناه ؛
ألا ترى أن قولك : صه في معنى : ليكن منك سكوت فتسلم . ^(٢)

قيل : يفسد هذا من قبل أن صه لفظ قد انصرف إليه عن لفظ الفعل الذي هو
اسكت ، وترك له ، ورفض من أجله . فلو ذهبت تعاوده وتصوره أو تصور مصدره
لكانت تلك معاودة له ورجوعا إليه بعد الإبعاد عنه ، والتحامى للفظه ، فكان ذلك
يكون كاذظام الملحق ، لما فيه من قرض الغرض . وليس كذلك أين بيتك ، لأن
هذا ليس لفظا عدل إليه عن : « عرفني بيتك » على وجه التسمية له به ، ولأن هذا قائم ^(٣)
في ظله الأقول من كونه مبتدأ (وخبرا) ؛ وصه ومه قد تنوّه في إبعاده عن الفعل ^(٤)
البتة ؛ ألا تراه يكون مع الواحد والواحدة والاثنين والاثنين وجماعة الرجال والنساء :
صه على صورة واحدة ، ولا يظهر فيه ضمير ، على قيامه بنفسه وشبهه بذلك بالجملة ^(٥)
المركبة . فلما تنامى عن الفعل هذا الثاني ، وتوسيت أغراضه فيه هذا التامى ،
لم يحز فيها بعد أن تراجع أحكامه ، وقد درست معارفه وأعلامه ؛ فأعرف ذلك .

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « صه ويجه » . (٢) كذا في ش . وفي ز ، هـ :
« فكذلك » . وفي ط . « وكذلك » . (٣) كذا في ش . وسقط في د ، هـ ، ط .
(٤) سقط حرف العطف في ش . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « بابه » .
(٦) في هـ : « قياسه » . (٧) في ط : « لاشية » .

فَأَمَّا دَرَاكِ وَتَرَالٍ وَنَظَارٍ فَلَا أَنْكَرَ النَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ بَعْدَهُ ، فَأَقُولُ : دَرَاكِ ^(١) زَيْدًا فَتُظْفَرُ بِهِ ، وَتَرَالٍ إِلَى الْمَوْتِ فَتُكْسِبُ الذِّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرَفْ ^(٢) فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : أَنْتَ سَائِرُ فَاتَّبِعْكَ ، فَتَقْتَضِبُ مِنْ لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلًا كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

إِذَا نُبِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ ^(٣)

فَاسْتَبْطَنَ مِنَ السَّفِيهِ مَعْنَى السَّفَهِ ، فَكَذَلِكَ يَنْتَرَعُ مِنْ لَفْظِ دَرَاكِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلًا .

هَذَا حَدِيثُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي بَابِ النَّصْبِ .

فَأَمَّا الْجُزْمُ فِي جَوَابَاتِهَا بِخَازِحْسَنِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَه تَسْلَمُ ، وَمَه نَسْتَرْخُ ، وَدَوْنُكَ زَيْدًا تَنْظُرُ رَسْلَهُ ، أَلَا تَرَكَ فِي الْجُزْمِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَصَوُّرِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّكَ لَسْتَ تَنْصِبُ الْجَوَابَ فَتُضْطَرُّ إِلَى تَحْصِيلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ ^(٤) وَالْفِعْلُ . وَهَذَا وَأَضَحُّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَرَأَى أَيْنَ وَجِبَ بِنَاءُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ؟ فَصَوَابُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهَا إِنَّمَا هِيَ تَضَمُّنُهَا مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ صَه بِمَعْنَى أَسَكْتَ ، وَأَنَّ أَصْلَ أَسَكْتَ لِدَسَكْتَ ؛ كَمَا أَنَّ أَصْلَ قَمْ لَتَقَمْ ، وَاقْعَدُ لَتَقْعَدُ ؛ فَلَمَّا ضُمَّتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ ^(٥) مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ شَابَهَتْ الْحَرْفَ فَبَيَّنْتُ ؛ كَمَا أَنَّ كَيْفَ وَمَنْ وَمَا تَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ بَنَى ؛ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْبَابِ .

(١) سَقَطَ فِي ز ، ط . (٢) سَقَطَ فِي ش . وَفِي ط : « ه » . (٣) فِي ط :

« أَنْتَ » وَفِي ز : « أَنْتَ » وَفِي ش : « أَنْتَ » . (٤) فِي ز : « فَتَضْمَنُ » .

(٥) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْصَيْنِ مِنْ ش . (٦) أَوْرَدَ هَذَا الْبَيْتَ الْفَرَاءَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ١٠٤ . ٢٠ مِنْ غَيْرِ مَرْو . وَانْظُرِ الْخُرَاقَةَ ٢/ ٣٨٣ (٧) كَلَامًا . وَالْأَنْسَبُ : « عَلَيْهِ » .

(٨) كَلَامًا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « تَضْمَنُ » .

فأما قول من قال في نحو هذا : إنه إنما بنى لوقوعه موقع المبنى ، يعنى أدرك
 وأسكت ؛ فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علة بنائه إنما هى نفس وقوعه
 موقع المبنى لا غير ، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ^(١) ضمته معنى حرف
 الأمر . فإن أراد الأول فسد ، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمته معنى الحرف ،
 أو وقوعه موقعه . هذا هو علة بنائه لا غير ، وعليه قول سيبويه والجماعة .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأسماء ، نحو صه وإيه وويها وأشباه ذلك ؛
 إنما بنيت لتضمته معنى حرف الأمر لا غير . ^(١)

فإن قيل : ما أنكرت من فساد هذا القول ، من قبل أن الأسماء التى سُمي بها الفعل
 فى الخبر مبدئية أيضا ، نحو أف وآقواه وهيات ، وليست بينها وبين لام الأمر
 نسبة ؟ قيل : القول هو الأول . فأما هذه فلأنها محمولة فى ذلك على بناء الأسماء
 المسمى بها الفعل فى الأمر والنهى ، ألا ترى أن الموضع فى ذلك لها ، لما قدمناه
 من ذكرها ، وأنهما بالافعال لا غير ، ولا يكونان إلا به ^(٢) ، والخبر قد يكون بالأسماء من
 غير افتراض فعل فيه ، نحو أخوك زيد وأبوك جعفر . فلما كان الموضع فى ذلك
 إنما هو لأفعال الأمر والنهى ، وكانا لا يكونان إلا بحرفيهما : اللام ولا ، يحمل
 ماسمى به الفعل فى الخبر على ماسمى به فى الأمر والنهى ، كما يحمل هذا الحسن
 الوجه على هذا الضارب الرجل ؛ وكما حمل أنت الرجل العبد ^(٣) (على أنت الرجل العلم
 والحلم) ونحو ذلك .

- (١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وأما » .
 (٣) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « أنها » والحديث عن الأمر والنهى . (٤) أى بالفعل ،
 ولو نظر إلى الأفعال لقال « بها » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « ابنك » .
 (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « حلت » . (٧) كذا فى ش . وفى د ،
 ه ، ز : « العبد » وسقط فى ط . (٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « على أنت الرجل العلم
 والحلم » وفى ط : « والعلم والحلم » .

فأنت قيل : هذا يدعوك إلى حمل شيء على شيء ، ولو سلكت طريقنا
لما احتجت إلى ذلك ؛ ألا ترى أن الأسماء المسمى بها الفعل في الخبر واقعة موقع
المبنى وهو الماضي ، كما أنها في الأمر واقعة موقع المبنى ، وهو اسكت .

- قيل : ما أحسن هذا لو سلم أول ؛ ولكن من لك بسلامته ؟ أم من يتابعك
على أن علة بناء الأسماء في العربية كلها شيء غير مشابهتها للخرف ؟ فإذا كان كذلك
لم يكن لك منزحل عما قلناه ، ولا معدل عما أفرطناه وقدمناه . وأيضا فإن أسكت
- لعمري - مبنى ، فما تصنع به ولم : حذرك زيدا الذي هو نهي ؟ أليس
في موضع لا تقرب زيدا ، و (تقرب) من لا تقرب معرب ، ولهذا سماه سيديوه
نهيًا ؟ فإن قلت : إن النهي في هذا محمول على الأمر صرت إلى ما صرفتنا عنه ،
وسوّأت إلينا التمسك به ، فأعترف هذا فإنه واضح .

باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده (على وجهه)

هذا باب ظاهره التدافع ، وهو مع استغرابه صحيح واقع ؛ وذلك نحو قولهم :
القود ، والحوكة ، والخونة ، وروع ، وحول ، وعور ، و (عوز لوز) وشول ؛ قال :
* شايو مشل شلؤل شلؤل شلؤل *

- ١٥ . (١) في س ، ه ، ز ، بده : « به » ؛ ويدرو أنه محرف عن « بته » . (٢) سقط في ش .
(٣) في ط وضع ما بين القوسين بعد « يكون » وفي ش : « وجهه » .
(٤) كذا في ش . وفي س ، ه ، ز ، ط : « ظاهر » .
(٥) في ش : « استغرابه » ؛ ويدرو أنه محرف عما أثبت . وفي س ، ه ، ز ، ط : « استغرابه » .
(٦) روع أى مرتاع خائف ، وسول : أحول العين .
(٧) عوز : وصف من عوز الرجل كفرح ، إذا افقر . ولوز : إتياع له .
(٨) أى الأعشى في مطلقته . ومدره : * وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني *
والحانوت : بيت الخمار ، والشاوى : الذى يشوى اللحم ، والمثل : الخفيف ، والثلث : المتحرك ، والثلث :
الخفيف في العمل والخدمة .

وتلخيص هذه الجملة أن كل واحد من هذه الأمثلة قد جاء بجيئا مثله مقتضى للإعلال، وهو مع ذلك مصحح، وذلك أنه قد تحركت عينه، وهى معتلة، وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبا ألفا، كجاء، ودار، وعاب، وثاب، ويوم راج، وكيش صاف، إلا أن سبب صحته طريف، وذلك أنهم شبهوا حركة العين النابتة لها بحرف اللين التابع لها، فكان فعلا فعال، وكانت فعلا فاعل. فكما يصح نحو جواب، وهيام، وطويل، وحويل، فعل نحو من ذلك صح باب القود والحوكة والغيب والروع والحويل والشيل، من حيث شُبّهت فتحة العين بالألف من بعدها (وكسرتها بإلياء من بعدها).

ألا ترى إلى حركة العين التى هى سبب الإعلال كيف صارت على وجه آخر (سببا للتصحیح) وهذا وجه غريب المأخذ. وينبغى أن يضاف هذا إلى احتجاجهم فيه بأنه خرج على أصله منبهة على ما غير من أصل بابه. ويدلّك على أن فتحة العين قد أجروها فى بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محمّد: فى ليلة من جُمدَى ذات أنديّة لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

- (١) كذا فى ش. وفى ز، ط: «فل». (٢) جمع الغائب.
- (٣) سقط ما بين القوسين فى ش. (٤) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «كا».
- (٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «سبب التصحيح».
- (٦) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «مذهب».
- (٧) فى ش: «هوانه». (٨) فى ط: «مشقة».
- (٩) قبله: ياردة البيت قومى غير صاغرة ضمى إليك رجال القوم والقربا
- وهو يحتاج إلى أن تعنى بأمتة الضيف الذين نزلوا به فى ليلة ياردة، فهم عنده فى قرى ودف.
- وقوله: «من جمادى» فقد كانوا يجعلون شهر البرد جمادى، وإن لم يكن جمادى فى الحقيقة؛ غال أبو حنيفة الدينورى — كما فى اللسان —: «جمادى عند العرب الشتاء كله، فى جمادى كان الشتاء أوفى فيها».
- والطلب: جبل انبلاء. والشعر من قصيدة فى الحامسة؛ وانظر شرح التبريزى لها (التجارية) ١٢٣/٤

فكسیرهم نَدَى على أندية يشهد بأنهم أجزوا نَدَى - وهو فَعَلَ - مجرى
فَعَال، فصار لذلك ندى وأندية كَفَداء وأَغْدِيَة . وعليه قالوا : باب وأبوبة
و (خَالٌ وأخِوَلَة) . وكما أجزوا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها، كذلك
أجزوا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة . وذلك قولهم : جواد وأجواد، وصواب
وأصواب، جاءت في شعر الطرمّاح . وقالوا : عراء وأعراء، وحِباء وأحياء،
وهباء وأهباء . فكسیرهم فعّالا على أفعال كتكسیرهم فعّلا على أفعلة . هذا هنا،
كذلك تمّة . وعلى ذلك - عندي - ما جاء منهم من تكسير فَعِيل على أفعال ؛
نحو يتيم وأيتام، وشريف وأشراف، حتى كأنه إنما كسر فَعِيل لا فَعِيل، كثير
وأنمار، وكيد وأكباد، ونغذ وأنغاذ . ومن ذلك قوله^(٥) :

١٠ إذا المرء لم يخش الكربة أوشكت حبال الهوى أن تقطعا
وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهرا بغير لفظه الأول؛ وإنما سبيله
أن يأتي مضمرًا؛ نحو : زيد مررت به . فإن لم يأت مضمرًا وجاء مظهرًا فاجود
ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة؛ نحو : زيد مررت بزيد، كقول الله سبحانه :
(الحاقّة ما الحاقّة) و (القارعة ما القارعة) ؛ وقوله^(٦) :

١٥ لا أرى الموت يسبق الموت شيء^٩ نفص الموت ذا النسي والفغبر
ولو قال : زيد مررت بأبي محمد (وكنيته أبو محمد) لم (يجز عند) سيبويه^(٨) ،
وإن كان أبو الحسن قد أجازاه . وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره، كما يجب ،

(١) كذا في ش، وط، وفي ه، ز : « حال وأحولة » . وفي اللسان : الأخولة جمع اغلال اسم الأم .

(٢) هو المكان الفضاء الذي لا يستتر فيه شيء .

(٣) هو لغة في الحيا للخصب والمطر . (٤) هو التراب الذي تطيره الرياح .

(٥) أي الكلمة العرنى . وهو من مقطوعة في المقطوعات، والخزاة ١/١٨٣

(٦) أي سودة بن عدي . وقيل : أمية بن أبي الصلت . وانظر الكتاب ٣٠/١

(٧) سقط ما بين القوسين من ش . (٨) كذا في ش . وفي د، ه، ز، ط : « يجز » .

ولا عاد عليه لفظه . فهذا^(١) وجه التبع . ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة ، وعاد مخالفا للأول شابه — بخلافه له — المضمير الذى هو أبداً مخالف للظهر . وصل ذلك قال :

... .. أوشكت حبال الهوى بى بالفتى

ولم يقل : (به ولا) بالمرء . أفلا ترى أن التبع الذى كان فى مخالفة الظاهر الثانى للأول قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرينا حسناً . وسببهما جميعاً واحداً . وهو وجه المخالفة فى الثانى للأول .

وأما قول ذى الرمة :

ولا انحرق منه يرهبون ولا انخنا عليهم ولكن هيبة هى ما هيبا^(٥)

فيجوز أن تكون (هى) الثانية فيه إعادة للفظ الأول؛ كقوله — عز وجل — :
(التَّائِبَةُ مَّا تَقَارِئُكُمْ)؛ وهو الوجه . ويجوز أن تكون (هى) الثانية ضمير (هى) الأولى؛
كقولك : هى صررت بها . وإنما كان الوجه الأول ؛ لأنه إنما يعاد لفظ الأول
فى مواضع التعظيم والتفخيم ، وهذا من مظاهره ؛ لأنه فى مدحه وتعظيم أمره .

ومن ذلك أنهم قالوا : أبيض ليلح . فقلبوا الواو التى فى تصريف لاح
ياوح للكسرة قبلها ، على ضعف ذلك ؛ لأنه ليس جمعاً كثياب ، ولا مصدراً

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٢) سقط فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « جاز » . وفى ش : « جاء » .

(٥) هذا هو البيت السابع والثلاثون من قصيدته فى مدح بلال بن أبى بردة ، ويجوز فى « هبة »
الرفع ، أى ولكن أمره هيبة ، والنصب أى يهاب هيبة . وهى فى الديوان . وانظر الكامل بشرح

المصرنى ١٨٨/٤ (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الأول » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « موضع » .

كقيام . وإنما استروح إلى قلب الواو ياء لما يُعقَّب من الخلف ؛ كقولهم في صوار
البقر : صيار ، وفي الصَّوَانِ للتخت صيان . (وكان) يجب على هذا أن متى زالت
هذه الكسرة عن لام (لياح) أن تعود الواو . وقد قالوا مع هذا : أبيض لَيَّاح ،
فأقزوا القلب بحاله ، مع زوال ما كانوا ساعوا أنفسهم في القلب به على ضعفه .
ووجه التأول منهم في هذا أن قالوا : لما لم يكن القلب مع الكسر عن وجوب
واستحكام ، وإنما ظاهره وباطنه العدول عن الواو إلى الياء هربا منها إليها ، وطلبا
لتخفها ، لم تراجع الواو لزوال الكسرة ؛ إذ مثلها في هذا الموضع في غالب الأمر
ساقط غير مؤثر ، نحو خوان وزوان وقوام وعواد مصدرى قاومت وعادوت ، ففضينا
على السبب في الإقامة على الياء . أفلا ترى إلى ضعف حكم الكسرة في (لياح) الذي
كان مثله قنبا بسقوطة لأدنى عارض يعرض له فينقضه ، كيف صار سببا وداعيا
إلى استمراره والتعدي به إلى ما يعرى منه ، والتعذر في إقرار الحكم به .
وهذا ظاهر .

ومن ذلك أن الازدغام يكون في المعتل سببا للصحة ؛ نحو قولك في فعل من
القول : قول ، وعليه جاء اجلواذ . والازدغام نفسه يَكُونُ في الصحيح سببا

- ١٥ (١) هو ما تعان فيه الثياب . وهو في الأصل لفظ فارسي .
(٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فكذلك » .
(٣) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « حلا » . وسقط في ط .
(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أروجه » . (٥) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز .
(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يا جبرا » .
٢٠ (٧) هرحب بخالط الحنطة . وفي زايه الضم أيضا .
(٨) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فضنا » .
(٩) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « ثبوت » . (١٠) سقط في ش .
(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « التمدد » .

للإجلال ؛ ألا تراهم كيف جمعوا حرة بالواو والنون فقالوا : ^(١) إحرّون ؛ لأن العين أعلت بالأذغام ، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون . وله نظائر . فاعرفه .

باب في اقتضاء الموضع لك لفظاً ^(٢) هو معك ^(٣) إلا أنه ليس بصاحبك ^(٤) من ذلك قولهم : لا رجل عندك ولا غلام لك ؛ ^(٥) فـ(لا) هذه ناصبة اسمها ، وهو مفتوح ، إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها (لا) إنما هذه فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو عمل لا في المضاف ؛ نحو لا غلام رجل عندك ، والمطول ؛ نحو لا خيراً من زيد فيها .

وأصنع من هذا قولك : لانيمة عشر لك ، فهذه الفتحة الآن في راء (عشر) فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لا رجل عندك ، وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غلام رجل فيها ، ولا خيراً منك عنده . ويدلّ على أن فتحة راء (عشر) ^(٦) من قولك : لانيمة عشر عندك هي فتحة تركيب الاسمين ، لا التي تحدثها (لا) في نحو قولك : لا غلام لك أن (نمسة عشر) ^(٧) لا يغيرها العامل الأقوى ، أعني الفعل في قولك جاءني نمسة عشر ، ^(٨) والجار في نحو قولك : مررت بنمسة عشر . فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها ^(٩) ^(١٠) ^(١١)

(١) كذا في ش . وفي ز ، ط ، هـ : « حرون » والحزة : أرض ذات جارة سود نخرات . ويرى تلبيح الحزة في الجمع ؛ كما في اللسان . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « المواضع » . (٣) في د ، هـ ، ز : « وهو » . (٤) كذا في ز ، ط . وفي ش : « بصاحبك » . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « هي » .

(٦) هو ما يعرف بالشيء بالمضاف في كتب المتأخرين . (٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « نمسة » . (٨) سقط في ش ، ط . (٩) في ش : « نمسة » . (١٠) سقط في د ، هـ ، ز . (١١) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز .

فالمائل الأضعف الذي هو (لا) أجيب بالأا ينسب . فعلمت بذلك ، أن فتحة راء
عشر من قولك : لائحة عشر لك إنما هي فتحة (١١) للتركيب لائحة للإعراب ؛ فصح
بهذا أن فتحة راء عشر من قولك : لائحة عشر لك إنما هي فتحة (١٢) بناء واقعة
موقع حركة الإعراب ، والحركات كلها من جنس واحد وهو الفتح .

- ومن ذلك قولك : مررت بغلامى . فالميم موضع جرة الإعراب المستحقة
بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر ، إنما هذه هي التي تصحب
ياء المتكلم في الصحيح ؛ نحو هذا غلامى ، ورأيت غلامى ؛ فتبأتها في الرفع والنصب
يؤدك أنها ليست كسرة الإعراب ، وإن كانت بلقطها .

- ومن ذلك قولهم : يسعنى حيث يسعك ، فالضمة في (حيث) ضمة بناء واقعة موقع
رفع الفاعل . فاللفظ واحد والتقدير مختلف . (ومن ذلك قولك : جئتك الآن . ١٠
فالفتحة فتحة بناء في (الآن) وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف) .

ومن ذلك قولك : كنت عندك في أميس . فالكسرة الآن كسرة بناء . وهي
واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيا الجر . وأما قوله :

وإني وقفْتُ اليومَ والأَميسَ قبلَه يبابك حتى كادت الشمسُ تقربُ (٧)

- (١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .
- (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فتحة » .
- (٣) سقط في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .
- (٤) في ز : « فتاؤما » ، وهو محرف من : « فتاؤما » .
- (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فوك » . وترى في المثال الذي أوردته (حيث)
- في موضع رفع . والمعروف فيها أن تكون في موضع نصب أوجز . ونقل في المتن (حيث) من أبي علي
- القاسم أنها تقع مفعولا به . ولم يذكر ورودها كاملا .
- (٦) سقط ما بين القوسين في ش . (٧) انظر ص ٣٩٤ من الجزء الأول .

فيروى : (والامس) جزا ونصبا . فمن نصبه فلا نه لما عرفه باللام الظاهرة وأزال عنه تضمينه لإياها أعربه (والفتحة ^(١)) فيه نصبه الظرف ؛ كقولك أنا آتيك اليوم وفدا . وأما من جزه فالكسرة فيه كسرة البناء التى فى قولك : كان هذا أميس ، واللام فيه زائدة . كزيادتها فى الذى والتى ، وفى قوله :
ولقد جنيتك أكلوا وعساقلا^(٢) ولقد نهيتك عن بنات الأوبر^(٣)

قال أبو عثمان : سألت الأصمعى عن هذا ، فقال : الألف واللام فى (الأوبر) زائدة . وإنما تعرف (الأمس)^(٤) بلام أخرى مرادة غير هذه مقدرة . وهذه الظاهرة ملقاة زائدة للتوكيد .

ومثله مما تعترف بلام مرادة^(٥) (وظهرت)^(٦) فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك : الآن . فهو معرف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة فيه زائدة . وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا ، وأوضحه ، وذكرناه نحن أيضا فى غير هذا الموضع من كتبنا . وقد ذكرت^(٧) فى كتاب التعاقب فى العربية من هذا الضرب نحو كثيرا . فلندعه هنا .

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فالتحة » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « أو » .

(٣) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « الذى » .

(٤) جنيتك : حيث لك . والأكل جمع الكم . وهو من النبات . والمسائل : الجمل البيض الجباد من الكأنة ، وبنات أوبر : كماء لها زغب ، وهى رديحة . وانظر مجالس تطلب ٦٢٤

(٥) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « الاسم » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « باللام » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « وهو » .

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ذكرنا » وانظر ٣٩٤ من الجزء الاول .

باب في احتمال القلب لظاهر الحكم

هذا موضع يُحتاج إليه مع السعة ؛ ليكون معداً عند الضرورة .
 فمن ذلك قولهم : أسطر . فهذا وجهه أن يكون جمع سطر ؛ ككلب وأكلب^(١)
 وكعب وأكعب . وقد يجوز أيضاً أن يكون جمع سطر ، فيكون حيث ذكر من^(٢)
 وأزمن ، وجبل وأجبل ؛ قال :

إني لأكني بأجبالٍ عن أجبلها وبأسم أودية عن اسم وإديها^(٣)
 ومثله أسطار ، فهذا وجهه أن يكون جمع سطر (بجبل وأجبال) وقد يجوز^(٤)
 أيضاً أن يكون جمع سطر كتنج وأتلج وفرخ وأفراخ ؛ قال الخطيب :
 ماذا تقول لأفراخ بذي مريخ زغب الحداصل لأماء ولا شجر^(٥)

ومثله قولهم : الجبابة في الخراج ونحوه : الوجه أن يكون مصدر جبته ،
 ويجوز أن يكون من جبوته ؛ كقولهم : شكوته شكاية . وأصحابنا يذهبون في قولهم
 : الجبابة إلى أنها مقلوبة عن الياء في جببت ، ولا يثبتون جبوت .
 ونحو من ذلك قولهم : القنية يجب على ظاهرها أن تكون من قنيت^(٦) .
 وأما أصحابنا فيحملونها على أنها من قنوت ؛ أبدلت لضعف الحاضر - لسكونه -

عن الفصل به بين الكسرة وبينها . على أن أعلى اللغتين قنوت .

- ١٥ (١) كذا في ش . وفي ذ ه ز ط : « من » . (٢) سقط في ش ، ط .
 (٣) ورد هذا البيت في الكامل بشرح المصنف ٢٠٤/١ وله ملة في الشرح .
 (٤) كذا في ش . وفي د ه ز ط : « كقدم وأقدام وفذن وأفدان » .
 (٥) سقط في ش ، ط . والبيت أول قصيدة له ، يخاطب عمر رضي الله عنه وكان حبسه لهجوه
 ٢٠ أذربقان بن بدر ، ويريد بالأفراخ أولاده . وذكر مرخ موضع ، ويقول الشيخ خاله في الصريح
 في مبحث جمع التكسير : إنه واد كثير الشجر قريب من فلك ، ولاحظ الشيخ مير في كتابه عليه أن هذا
 يتعارض مع قول الشاعر : لا ماء ولا شجر . وقال في الجواب : إن المقام لشكوى وذكر سوء الحال
 فذكر ذلك وإن كان عمر عالماً بكثرة شجره . وفي ياقوت أن الرواية المشهورة : « بلى أمر » .
 (٦) سقط في د ه ز ط . (٧) في د ه : « يكون » .

ومن ذلك قولم : الليل يَغْشى^(١١) ؛ فهذا يجب أن يكون من غِشى كَشَقِي يَشْقِي ،
و يجوز أن يكون من غِشا ، فقد قالوا : غِشى يَغْشى ، وغشا يغسو ، وَيَغْشى أيضا ،
وغْشا يَغْشى نحو أبي يَأبى ، وجبا الماء يجباه .

ومن ذلك زيد مررت به واقفا ، الوجه أن يكون (واقفا) حالا من الماء
(فى به)^(١٢) ، وقد يجوز أن يكون حالا من نفس (زيد) المظهر ، ويكون مع هذا
العامل فيه ما كان عاملا فيه وهو حال من الماء ؛ ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون
العامل فى الحال هو (غير العامل فى صاحب) الحال ؛ ومن ذلك قول الله سبحانه
(وهو الحق مُصَدِّقا) ذ (مصدقا) حال من (الحق) والناصب له غير الرفع للحق ،
وعليه البيت :

أنا ابنُ دارَةٍ معروفًا بها نَسِيٌّ وهل يدَارَةُ يال للناس من عَارِ^(١٣)

وكذلك عاتمة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ، ينبئ أن يكون جميع ذلك مجوزا فيه .
ولا يمتنع فَوْزَةُ القَوِيِّ من إجازة الضعيف أيضا ؛ فإن العرب تفعل ذلك ؛ فانيسا لك^(١٤)
بإجازة الوجه الأضعف ؛ لتصح به طريقك^(١٥) ، ويرحب به خناقك^(١٦) إذا لم تجد وجهها
غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدِّ وعنه مندوحة ، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا

(١) أى يظلم . (٢) أى جمعه . (٣) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .
(٤) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « العامل فى غير صاحب » - (٥) آية ٩١ سورة البقرة .
(٦) هذا لسان من دارَةٍ ، هجو زميلا القزاري و يفتخر عليه . ودائرة آوه ، وقيل : جدّه ، ولذلك
برى : « مسرورا له نسبي » وفى ش ، ط : « لها » فى مكان « بها » . وانظر الخزانة (السلفية)
٢ / ٢٤٠ ، وصر ٢٦٨ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٧) سقط فى ش . (٨) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « عليه » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ر ، : « تمنك » . (١٠) سقط فى ش .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « عه » وفى ط : « فيه » . (١٢) فى ش : « فإذا » .

منه بدلا ، ولا عنه معدلا ؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبيح الضرورة مع قدرتهم على تركها ؛ ليعدوها لوقت الحاجة إليها . فبن ذلك قوله ^(١) :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحى جانب الإعراب من الضعف . وكذلك قوله ^(٢) :

لم تتفجع بفضل مثرها دعد ولم تُفد دعد في العلب

كذا الرواية بصرف (دعد) الأولى ، ولو لم يصرفها لما كسرونا ، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين . وكذلك قوله ^(٣) :

أبيت على معاري فاحرات بين ملوب كدم العباط ^(٤)

هكذا أنشد : على معاري بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة ، ولو أنشد : على معاري فاحرات لما كسرونا ولا احتمل ضرورة .

(١) كذا في ش . وفي ط : « ومن » وفي د ، ه ، ز : « من » .

(٢) أى أبى النجم ، وأم الخيارات أمه . وقد فسر القتب بعد بأنه الشيب . وانظر الخزانة في الشاهد السادس والخمسين .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ألا » .

(٤) أى جرير . والتفجع : الاشتغال بالتوب كقصة نساء الأعراب ، والعب واحد علة ، وهى قدح من جلد يشرب فيه اللبن . وانظر اللسان (دعد) ، والكتاب ٢٣/٢ .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « هكذا » .

(٦) « فاحرات » كذا يد ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « واضحات » والمعارى قيل أراد بها

مالا بد المرأة من إظهاره ، كاليدى ، وقد عني به المرأة نفسها ، وقيل أراد به القرش ، والواضحات : البيض . والملوب : المخلوط بالملاب وهو الكهنفران . وقد شبه الملاط في حمرة بدم العباط واحد البيط والبيطة ، وهو ما تحر لنيرة . وانظر ٣٤ من الجزء الأول .

باب في أنَّ الحكم للطارئ^(١)

اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوى الكلام . فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول . وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المتن حذفت لما تنوينه كرجل والرجل ، وغلام والغلام . وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير . فلما ترادفا على الكلمة تضادا ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام .

وهذا جار مجرى الضمتين المترادفتين على المحل الواحد ؛ كالأسود بطراً عليه البياض ، والساكني بطراً عليه الحركة ، فالحكم للثاني منهما . ولولا أن الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عَرْضان ، أو إن تضاداً أن يحفظ كل ضد محله ، فيحصى جانبه أن يلم به ضد له ، فكان (الساكن^(٢) أبداً ساكناً والمتحرك أبداً متحركاً) والأسود أبداً أسود والأبيض أبداً أبيض ؛ لأنه كان كلما هم الضد بوروده على المحل الذي فيه ضده نفي المقيم به الوارد عليه ، فلم يوجد له إليه طريقاً ، ولا عليه سبيلاً . ومثل حذف التنوين للام حذف تاء التانيث لياء^(٣) الإضافة ؛ كقولك في الإضافة إلى البصرة : بصرى ، وإلى الكوفة : كوفى . وكذلك حذف تاء التانيث لعلامته أيضاً ، نحو ثمرات^(٤) ، وبحرات ، وقائمات ، وقاعدات . (وكذلك)

(١) فد ، د ، هـ ، ز : « لظاهر » . (٢) في ز : « لام » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « دلالة » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لظاهرهما » .

(٥) كان المراد : أو إن تضاداً يجب أن يحفظ ... فالمصدر هنا فاعل لعل محذوف .

(٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لياء » .

(٨) سقط في د ، هـ ، ز . (٩) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « ثمرات » .

(١٠) في د ، د ، هـ : « فكذلك » .

تغيير الأولى للثانية بالبدل ؛ نحو صحراوات ، وخنسوات . وكذلك حذف ياءى^(١)
الإضافة ليأيه ؛ كقولك (فى الإضافة^(٢)) (إلى البصرى : بصرى ، وإلى الكوفى :
كوفى ، وكذلك) إلى كرمى : كرمى ، وإلى بُحْتى : بُحْتى . فتُحذف (الأولين^(٣)
للآخرين) . وكذلك لو سُميت رجلا أو امرأة بهندتان لقلت فى الجمع أيضا :
هندتان ، فحذفت الألف والتاء (الأولين^(٤) للآخرين) الحادثتين .

فإن قلت : كيف جاز أن تحذف لفظا ، وإنما جئت بمثله ولم ترد على ذلك ،
فهذا كان ذلك فى الامتناع بمنزلة امتناعهم من تكسير مساجد ونحوه اسم رجل ؛
ألا تراهم قالوا : لو كسرتة لما زدت على مراجعة اللفظ الأول وأن تقول فيه :
مساجد ؟

- ١٠ فالجواب أن علم التأنيث يلحق الكلمة (نيفاً عليها وزيادة موصولة بها)
وصورة الاسم قبلها قائمة برأسمها ؛ وذلك نحو قائمة وعافلة وظريفة ، وكذلك حال
ياءى^(٥) الإضافة ؛ نحو زيدى (وبكرى^(٦)) ومجدى ؛ وكذلك ما فيه الألف والتاء ؛

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ياء » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليائه » . وفى ج : « ليائها » وهو الوجه لسود الضمير

١٥ إلى الإضافة . والنذكير بتأويل الإضافة بالنسب .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « للإضافة » .

(٤) ثبت ما بين القوسين فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٥) كذا فى ش . وفى ط : « الأولتين للآخرتين » . وفى د ، هـ ، ز : « الأولتين للآخرين » .

(٦) كذا فى ش . وفى ط : « الأولتين للآخرتين » وفى ز : « الأولتين للآخرتين » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فكيف » .

٢٠

(٨) سقط حرف الطلقة فى ش ، ط .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(١٠) كذا فى ش ، ط ، هـ ، ز ، د ، وفى : « ياء » .

(١١) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط .

نحو هندات وزينات ؛ إنما يلحقان ما يدخلان عليه من تجزئه وبعد تمام صيغته ،
 فإذا أنت حذفت شيئاً من ذلك فلأنك لم تمرض^(١٢) لنفس الصيغة بتحرير ، وإنما
 اخترمت^(١٣) زيادة عليها واردة بعد الفراغ من بنيتها ، فإذا أنت حذقتها وجئت بغيرها
 مما يقوم مقامها فكان لم تحدث حدثاً ، ولم تستأنف في ذلك عملاً . وأما باب
 مفاعل فلأنك إن اعترمت تكسيها لزمك حذف ألف تكسيها ، و (نقض) المشاهد^(١٤)
 من صورتها ، واستأناف صيغة مجتدة وصنعة مستحدثة . ثم مع هذا فإن اللفظ الأقل^(١٥)
 والثاني واحد ، وأنت قد خدمت الصورة ههما ، ولم تبق لها أمانة ولا رسماً ، وإنما
 اقترحت صورة أخرى (مثل المستهلكة) الأولى .

وكذلك ما جاء عنهم من تكسير فُعْل على فُعْل ؛ كالفُكْل في قول سيبويه . لما
 كسرت على الفُكْل فانت إنما غيرت اعتقادك في الصفة ، فزعمت أن ضمة فاء الفُكْل
 في الواحد كضمة دال دُرْج وباء بُرْج ، وضممتها في الجمع كضمة همزة أُسْد وأُثْن^(١٦)
 جمع أُسْد ووُثْن ؛ إلا أن صورة فُكْل في الواحد هي صورته في الجمع ، لم تنقص منها^(١٧)

- (١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « تدخلان » .
- (٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « تمرض » .
- (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « اخترمت » .
- (٤) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « بنيتها » .
- (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « أربض » وفي ط : « ربيض » .
- (٦) في ط : « صورة » . (٧) في ز : « صيغة » .
- (٨) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : « في الأزل » وفي ش : « الأزل » .
- (٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أمانة » .
- (١٠) كذا في ش . وفي ز : « مثل مستهلكة » وفي ط : « كالمستهلكة » .
- (١١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الجمع » .
- (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وُثْن » وأُثْن فرع عن وُثْن بإبدال الواو المضموه
 همزة ، كما يقال : أجوه في وجوه .

رسما ، وإنما استحدث لها اعتقادا وتوهما . وليست كذلك مساجد ؛ لأنك لو
تجسّمت تكسيرها على مساجد أيضا ، حذف الألف وقضت الصيغة ، واستحدثت
للتكسير المستأنف ألفا أخرى ، وصورة غير الأولى . وإنما ألف مساجد لو اعترمت
تكسيرها كألف عذافر (١) ونخرايج (٢) (وألف تكسيه كألف عذافر ونخرايج) .
فهذا فرق .

ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة ؛ نحو غلام زيد ، وصاحب
عمرو . وذلك لأنهما ضلّتان ؛ ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ،
والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقسوة حاجته إلى ما بعده . فلهذا كانت هاتان
الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتهما . وأيضا فإن التنوين
علم للتكثير ، والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضا قضيتان متنافعتان ، إلا
أن الحكم للطارئ من العلمين ، وهو الإضافة ؛ ألا ترى أن الأفراد أسبق رتبة
من الإضافة ؛ كما أن التكثير أسبق رتبة من التعريف . فاعرف الطريق ؛ فإنها
مع أدنى تأمل واضحة .

واعلم أن جميع ما مضى من هذا يدفع قول الفراء في قول الله سبحانه (٣) « إِنَّ هَذَانِ
لَسَّاحِرَانِ » : إنه أراد ياء النصب ثم حذفها لسكونها وسكون الألف قبلها . وذلك
أن ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها .

(١) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز . ويقال : نجت نخرايج ؛ غص ، وعيش نخرايج ؛

واسع . (٢) كذا في ط .. وسقط ما بين القوسين في ش ، د ، هـ ، ز .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « علاقتيها » . (٤) آية ٦٣ سورة طه .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ألف » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وكان » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يحذف » .

باب في الشيء ^(١١) يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع ^(١٢)
بضده، أي قطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجارية حاله
وذلك نحو عتر وعبر وحترق وحبتو وبلغ وقرناس .
(١٣) (١٤) (١٥) (١٦)

فالمذهب ^(٧) أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها — بما هو واقع
موقع الأصول مثلها — بأصليته، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه؛ كما ورد
في عئسل وعئيس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس
وعسل، وكما قطعنا على زيادة نون فنفخر لقولهم : امرأة ففانرية . وكذلك تاء
تألب لقولهم : تألب الحمار طريده يألبيها، فكذلك يجوز أن يرد دليل يقطع به على
نون عبر في الزيادة، وإن كان ذلك كالتعذر الآن لعدم المسموع من الثقة المأنوس
بلغته، وقوة طبيعته؛ ألا ترى أن هذا ونحوه مما لو كان له أصل لما تأخر امره،
ولوجد في اللغة ما يقطع له به . وكذلك ألف آفة، حملها الخليل — رحمه الله — على
أنها منقلبة عن الواو؛ حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع
يقطع معه بكونها منقلبة عن ياء؛ على ما قدمنا من بعد نحو ذلك وتعذره .
(١٧) (١٨)

-
- (١) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « أن الشيء » . (٢) سقط في ش .
(٣) هو التصير القديم . (٤) هو الشدة . (٥) يقال رجل بائع : حاذق ظريف متكلم .
(٦) يضم القاف وكسرهما . وهو شبه الأنف يتقدم الجبل .
(٧) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « والمذهب » .
(٨) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « هما » .
(٩) سقط حرف العطف في ش . (١٠) هو الفائق في نوعه .
(١١) مؤنث التفخيز، وهو التاء التام الضم الحنة .
(١٢) هو الشديد اللطيف من حر الوحش . (١٣) أي طردها طردا شديدا .
(١٤) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « المأخوذ » .
(١٥) في ط : « طبعه » . (١٦) سقط في ط . (١٧) في ش : « من » .
(١٨) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « قدمناه » .

ويجىء على قياس ما نحن عليه أن نسمع نحو بات وشيخ؛ فظاهره - لعمري - أن يكون فعلاً مما عينه ياء، ثم لا ينعنا هذا أن نجيز كونها فعلاً مما عينه واو؛ كبيت وهين . ولكن إن وجدت في تصريفه نحو شيوخ وأشياخ ومشيخة، قطعت بكونه من باب : بيع وكيل . غير أن القول وظاهر العمل أن يكون من باب بيع . بل إذا كان سيويوه قد حمل سبداً على أنه من الياء؛ تناولاً لظاهره، مع توجه كونه فعلاً مما عينه واو كريح وعيد، كان حمل نحو شيخ على أن يكون من الياء لمجىء الفتحه قبله أولى وأصحى .

فعلى نحو من هذا، فليكن العمل فيما يرد من هذا .

باب في الاختصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن ،

١٠

لا على ما يبعد ويقبح

وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فنقول :
لا يخلو من أن يكون فعلاً أو مفعلاً أو فعّالاً . فهذا ما يبيحك التمثيل في بابيه .

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « كونه » .

(٢) انظر ص ٢٥١ ، الجزء الأول .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تنازلاً » .

(٤) سقط في ش . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كذلك » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يقسم » .

(٧) في ز : « من نحو » . (٨) ثبت هذا الحرف في ط .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فيقول » .

(١٠) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز ، ط . وثبت في ش .

(١١) في ز : « مما » .

(١٢) كذا في ش . وفي ط : « يحتمل » وفي د ، ه ، ز : « يخبك » .

١٥

٢٠

فيفسد كونه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله :
لا يخلو أن يكون مفعلا أو فعوالا أو مفوان أو مفوان أو نحو ذلك ، لأن هذه
ونحوها (إنما هي) أمثلة ليست موجودة أصلا ، ولا قريبة من الموجودة ، كقرب
فُعال ومفعال من الأمثلة الموجودة ؛ إلا ترى أن فُعوالا أخت فُعال كقرواش ،
واخت فُعال كمُصواد ، وأن مفعالا أخت مفعال كمحراب ، وأن كل واحد من
مفعلا ومفوان وفُعال لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم .
وقول على ذلك في تمثيل أيمن من قوله :

* يَبرى لها من أيمن وأشميل *

لا يخلو أن يكون أفعلا أو فَعْلنا أو أَيْفلا أو قَيْمَلا . فيجوز هذا كله ؛ لأن بعضه له
نظير (وبعضه قريب مما له نظير) ؛ إلا ترى أن أفعلا كثير النظير ؛ كما كُلب

-
- (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « له » .
(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز « يقول » .
(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « يجوز » .
(٤) في ط : « ولا » . (٥) كذا في ز ، ط . وفي ش : « مفوان » .
(٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « هذا » .
(٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « نحوه » .
(٨) سقط ما بين القوسين في ش ، ط . (٩) سقط في ش . (١٠) هو الطفيل .
(١١) من معانيه الجلبة والاختلاط . (١٢) سقط في ش . (١٣) سقط في ش .
(١٤) أي أبو النجم في أرجوزة الطويلة . وهي مثبتة في القرائد الأدبية . والبيت في وصف الراعي
لإيل أطال في وصفها . و « يبرى لها » : يمارسها .
(١٥) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .
(١٦) في ط : « أنفل » .

وأفرخ ونحو ذلك ، وأن أيفلا له نظير ^(١) (وهو أينق) في أحد قولي سيوييه فيه ،
وأن فَعْلًا يقارب أمثلتهم . وذلك فَعْلان في نحو خَلَبَنَ وعلَجَنِي ؛ قال ابن المبرِّج :
وخلَطْتُ كُلَّ دِلَالٍ عَلَجَنٍ تخليط خرقاء اليدين خَلَبَنَ ^(٢)

وأن فَعْلًا أخت فِعَلٍ كصيرف ، وفِعَلٍ كسبَد . وأيضاً فقد قالوا : أينق ^(٣) وهو
فِعْلِيٌّ ، وهيردان وهو فِعْلَان . ولكن لا يجوز لك في قسمته أن تقول : لا يخلو أينق ^(٤)
أن يكون أينقاً ولا فِعْلًا ولا أينقاً ولا نحو ذلك ؛ لأن هذه ونحوها أمثلة لا تقرب
من أمثلتهم فيجتاز بها في جملة تقسيم المثل لها ^(٥) .

وكذلك لو مثلت نحو عَصِي لقلت في قسمته : لا يخلو أن يكون فَعُولًا كَعِلِيٍّ ،
أو فِعْلًا كَشِعِيرٍ وعِيرٍ ، أو فِعْلًا كَقَيْسٍ وأصلها فُعُول : قوروس ، فنبرت إلى قسوة ؛
فلوح ، ثم إلى قَيْسٍ : فليح ، أو فِعْلًا كَطِيزٍ . وليس لك أن تقول في عَصِي إذا ^(٦)
قسمتها : أو فِعْلِيًّا ؛ لأن هذا مشال لا موجود ولا قريب من الموجود ؛ إلا أن
تقول : إنها مقاربة لطِيز .

وتقول في تمثيل إيوي ^(٧) من قوله :

* كما تدانى الحدُّ الإوي *

- ١٥ (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « كآيت » . (٢) سقط في ز .
(٣) سقط في ش ، ط . (٤) هي الحقا . (٥) هي الناة الغليظة .
(٦) كذا في ط ، وسقط في ش ، ز . وابن المبرِّج هو ذربة .

- (٧) الدلات : السريمة . (٨) هو الراهب . (٩) هو نبت .
(١٠) في ط ، ز : « ذلك » . (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قسيه » .
٢٠ (١٢) في ط : « أياها » . (١٣) سقط في ش ، ط . (١٤) هو وصف الفرس الجواد .
(١٥) أي المبرِّج . وهو في وصف الأتافي ، يقول : إنها في اجتماعها وتضامها تشبه الحد إذا
انضمت وتجمع بعضها إلى بعض ، والأوى جمع الآوية . يقال : أوى الطائر إلى الطائر إذا انضم إليه ،
وتأثرت الطير : تجمت بعضها إلى بعض . وانظر اللسان (أوى) .

إذا قسمته : لا يخلو أن يكون ^{فُولا} كئيدى، أو ^{فُعِلا} كشعير، أو ^{فُعِيا} كئى إذا
نسبت إلى مائة ولم ترد لأمها، أو ^{فُعِلا} كيطير . ولا تقول في قسمتها : أو ^{فُولا}
أو ^{فُعِلا} أو ^{فُويا} أو ^{فُعِلا} أو نحو ذلك ؛ لبعد هذه الأمثلة مما جاء عنهم . فإذا
تناوت عن مثلهم إلى ههنا لم تمر بها في التقسيم ؛ لأن مثلها ليس مما يرض الشك
فيه، ولا يسلّم الفكر به، ولا توهم الصنعة كون مثله .

باب في خصوص ما يُقنّع فيه العموم^(٣) من أحكام صناعة الإعراب

وذلك كأن تقول في تخفيف همزة نحو صلاة وعبادة : لا تلقى حركتها على
الألف ؛ لأن الألف لا تكون مفتوحة أبدا . فقولك : (مفتوحة) تخصيص لست^(٤)
بمضطر إليه ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون متحركة أبدا بالفتحة ولا غيرها .
وإنما صواب ذلك أن تقول : لأن الألف لا تكون متحركة أبدا .
وكذلك لو قلت : لأن الألف لا تلقى عليها حركة الهمزة لكان — لعمري —
صحيحا كالأول ؛ إلا أن فيه تخصيصا يُقنّع منه عمومه .

فإن قلت : أستظهرت بذلك للصنعة ، قيل : لا ، بل أستظهرت به عليها ؛
ألا ترى أنك إذا قلت : إن الألف لا تكون مفتوحة أبدا جاز أن يسبق إلى نفس

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « أفلا » .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يمرر » .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « يقع » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ليس » .

(٥) في د ، هـ : « تلك » . (٦) في ش : « إن » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فيه » .

من يضعف نظره أنها وإن لم تكن مفتوحة فقد يجوز أن تكون مضمومة أو مكسورة . نعم ، وكذلك إذا قلت : إنها لا تلي عليها حركة الهمزة جاز أن يظن أنها تلي عليها حركة غير الهمزة . (إذا أنت قلت : لا يلي عليها الحركة) أو لا تكون متحركة أبداً احتطت للوضع وأستظهرت للفظ والمعنى .

- وكذلك لو قلت : إن ظننت وأخواتها تنصب مفعولها المعرفتين - نحو طننت أخاك أباك - لكننت - لعمري - صادقاً ، إلا أنك مع ذلك كاللوم به أنه إذا كان مفعولها نكرتين كان لها حكم غير حكمها إذا كانا معرفتين . ولكن إذا قلت : ظننت وأخواتها تنصب مفعولها عمت الفريقيين بالحكم ، وأسقطت الظننة عن المستضعف الغمر ، وذكرت هذا النحو من هذا اللفظ حراسة له ، وتقريباً منه ، ونفياً لسوء المعتقد عنه .

باب في تركيب المذاهب

قد كنا أفرطنا في هذا الكتاب باب تركيب اللغات . وهذا الباب نذكر فيه كيف نتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض (وأنتجت) بين ذلك مذهبا . وذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وإن غني المشال عنه ، فيقول في تحقير هار : هو ير ، وفي يضع أمم رجل : يوضع ،

- (١) في د ، ه ، ز ، ط : « أن » . (٢) سقط ما بين القوسين في ش .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « مفعولها » . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أنها » . (٥) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لها » . (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « فيه » .
(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز « تركب » . وانظر ص ٣٧٤ من الجزء الأول .
(٩) في ط : « غافتحت » . (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فنقول » .
وانظر في مذهب يونس الكتاب ١٢٥/٢ (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « نضع » .
(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « توضع » .

وفى بالة من قولك ما باليت به بالة : بويلة . وسيدويه إذا استوفى التحقير^(٢) مثاله
لم يرد ما كان قبل ذلك محذوفا . فيقول : هوير ، ويضيع ، وبويلة .

وكان أبو عثمان أيضا يرى رأى سيدويه فى صرف نحو جوار علما وإجرائه^(٥)
بعد العامية على ما كان عليه قبلها . فيقول فى رجل أو امرأة اسمها جوار أو غواش^(٦)
بالصرف فى الرفع والجر على حاله قبل نقله ، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه علما ،
ويُجره مجرى الصحيح فى ترك الصرف .

فقد تحصل إذا لأبى عثمان هنا مذهب مركب من مذهبي الرجلين ؛ وهو
الصرف على مذهب سيدويه ، والرد على مذهب يونس . فتقول على قول أبى عثمان^(٨)
فى تحقير اسم رجل سمّيته يرى : هذا يرى^(٩) (كبير) . فترد الهمزة على قول يونس ،
وتصرف على قول سيدويه . ويونس يقول فى هذا : يرى^(١٠) (بوزن يرى) فلا يصرف .
وقياس قول سيدويه يرى ، فلا رد ، وإذا لم يرد لم يقع الطّرف بعد كسرة ،
فلا يصرف إذا ، كما لم يصرف أختي تصغير أخوى . وقياس قول عيسى أن يصرف^(١٢)
فيقول : يرى ، كما يصرف تحقير أخوى : أختي^(١٣) .

- (١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « قولم » . (٢) سقط هذا الحرف فى ش .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فى التحقير » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « تضيع » .
(٥) يرد بالصرف التثوين . ومعلوم أنه تثوين عوض لا تثوين صرف .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فتقول » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « و » .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فتقول » .
(٩) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى ز .
(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى ط ، ز .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تصغير » .
(١٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فتقول » .
(١٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تصرف » .

فقد عرفت إذا تركب مذهب أبي عثمان من قولى الرجلين ^(١١) ^(١٢) .

فإن خففت همزة يرى قلت يرى ^(١٣) ، بجمعت في اللفظ بين ثلاث ياءات ،
والوسطى مكسورة . ولم يلزم حذف الطرف للاستئصال ، كما حذف في تحقير أحوى ^(١٤)
إذا قلت : أحيى ^(١٥) ، من قبل أن الياء الثانية ليست ياء مخلصه ، وإنما هي همزة
مخففة فهي في تقدير الممزم . فكما لا تحذف في قولك : يرى ^(١٦) ، كذلك لا تحذف في قولك :
يرى . ولورد عيسى كما رد يونس ^(١٧) للزمه ألا يصرف في النصب تمام مثال الفعل ؛
فيقول : رأيت يري ^(١٨) ويرى ^(١٩) ، وأن يصرف في الرفع والجر على مذهب سيبويه ؛ حملا
لذلك على صرف جوار .

و(من ذلك) قول أبي عمر في حرف التنية : إن الألف حرف الإعراب ^(٢٠)

- ١٠ ولا إعراب فيها ، وهذا هو قول سيبويه . وكان يقول : إن انقلاب الألف ^(٢١)
إلى الياء هو الإعراب ^(٢٢) . وهذا هو قول الفراء ، أفلا تراه كيف تركب له في التنية
مذهب ليس بواحد من المذهبيين الآخرين .

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « في » .

(٢) كذا في ط . وفي ش : « قول » .

١٥ (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بخلت » .

(٤) سقط حرف اللطف في ط .

(٥) كذا في ط . وسقط حرف اللطف في ز ، ش .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وحى » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الحمزة » .

٢٠ (٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « هل يونس » .

(٩) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « كذلك » .

(١٠) هو الجرمي . وانظر في الإصناف المسألة الثالثة .

(١١) سقط في ش ، ط . (١٢) سقط الضمير في ش .

وقال أبو العباس في قولهم : " أسماء مسمعا فأساء جابة " : إن أصلها إجابة ، ثم كثر
بجرى مجرى المثل ، فحذفت همزته تخفيفا فصارت جابة . فقد تركب الآن من قوله
هذا وقول أبي الحسن والتحليل مذهب طريف . وذلك أن أصلها إجابة ، فنقلت
الفتحة من العين إلى الفاء فسكنت العين (وألف إفعالة بعدها ساكنة فحذفت^(٢)
الألف على قول التحليل ، والعين) على قول أبي الحسن ، جريا على خلافهما المتعالم^(٤)
من مذهبيهما في مقول ومبيح . بخافة على قول التحليل إذا ضامه (قول أبي العباس)
فعله ساكنة العين ، وعلى قول أبي الحسن إذا ضامه قول أبي العباس فالة^(٦) .

(أفلا ترى) إلى هذا الذي أدى إليه مذهب أبي العباس في هذه اللفظة^(٧)
(وأنه قول) مركب ، ومذهب لولا ما أبدعه فيه أبو العباس لكان غير هذا^(٨) .

وذلك أن الجابة — على الحقيقة — فعلة مفتوحة العين ، جاءت على أفعل ،
بمثلة أرزمت السماء رزمة ، وأجلب القوم جلبة ، ويشهد أن الأمر كذا ، لا كما ذهب^(٩)
إليه أبو العباس قولهم : أطمت طاعة ، وأطقت طاقة . وليس واحدة منهما بمثل ،
ولا كثرت فتجربى مجرى المثل فتحذف همزتها ؛ إلا أنه تركب من قول أبي العباس^(١٠)
فيها إذا سبق على مذهبي التحليل وأبي الحسن ما قدمناه : من كونها فعلة ساكنة
العين (أو فالة^(١١)) كما ترى . وكذا كثير من المذاهب التي هي مأخوذة من قولين ،
ومسوقة على أصليين : هذه حالها .

- (١) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « قول » . (٢) سقط في د ، هـ ، ز ما بين القوسين .
(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « مذهب » . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز :
« مذهبا خلاهما » . (٥) سقط ما بين القوسين في ش . (٦) سقط في ش .
(٧) في ز : « الأيرى » . (٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « فالة مقول » .
(٩) أي كان لرمذ فيها صوت . (١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « لأن » .
(١١) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « ما » . (١٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « واحدة » .
(١٣) في د ، هـ ، ز : « إن » . (١٤) سقط ما بين القوسين في ش .

باب في السلب

(١) نَبِّهَا أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى مَا أَذْكَرُهُ وَأَبْسَطُهُ ؛ لِتَتَجَبَّ مِنْ حُسْنِ الصَّنِيعَةِ فِيهِ .

اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيَّاه .

وذلك قولك^(٢) : قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق، ومنطلق : جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها . ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت : ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل (ولا تفعل^(٣)) ونحو ذلك .

- ١٠ ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها . ألا ترى أن تصريح (ع ج م) ابن وقعت في كلامهم إنما (هو للإيهام^(٥)) وضد اليان . من ذلك العَجَم لأنهم لا يفصحون، وعجم الزبيب ونحوه لاستناره في ذى العَجَم، ومنه عَجْمَةُ الرمل لما استنبهم منه على سالكه فلم يتوجه لهم . ومنه عَجَّمت العود ونحوه إذا عَضَضْتَهُ : لك فيه وجهان : إن شئت قلت : إنما ذلك لإدخالك إياه في فيك وإخفائك له^(٦) ،

(١) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « لتعجب » .

(٢) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « نحو قولهم » . .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش، ط . (٤) سقط هذا الحرف في ش .

(٥) كذا في ط . وفي ش : « هي للإيهام » . وفي د، هـ، ز : « هو للإيهام » .

(٦) سقط في د، هـ، ز . (٧) عجم الزبيب : نواه .

(٨) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « تتوجه » . (٩) في ط : « إياه » .

وإن شئت قلت : (إن ذلك)^(١) لأنك لما عَضِضْتَهُ ضَمَنْطْتَ بِمَضٍ ظَاهِرٍ أَجْزَائِهِ^(٢)
(فغارت)^(٤) في المعجوم ، نَفِغَيْتَ . ومن ذلك أَسْتَعْجَمْتُ الدارَ إِذَا لَمْ تُجِبْ^(٣)
سَائِلَهَا ؛ قَالَ :^(٥)

صَمَّ صَدَاها وَعَفَا رَسْمُها وَأَسْتَعْجَمْتُ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

ومنه " جرح العجاء جُبار " ، لأن البهيمة لا يَفْصَحُ عَمَّا فِي قَسَمِها . ومنه (قيل^(٧)
لصلاة) الظهر والمصر : العجاوان ، لأنه لا يَفْصَحُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ . (وهذا)^(٨) كله على
ما تراه من الاستبهام وضد البيان ، ثم إنهم قالوا : أَعْجَمْتُ الْكُتَّابَ إِذَا بَيَّنَّتهُ^(٩)
وَأَوْضَحَّتهُ . فهو إِذَا لَسَلْبَ مَعْنَى الْاِسْتِبْهَامِ لَا لِإِثْبَاتِهِ^(١١) .

ومثله تصريف (ش ل و) فأين وقع ذلك فعناه إثبات الشكو والشكوى^(١٣)
والشكاة وشكوت واشتكيت . فالأبواب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى ؛ ثم إنهم

(١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) في ط : « وضمنطت » . (٣) سقط في ش .

(٤) كذا في ش . وفي ط : « غارت » . وسقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٥) أي امرؤ القيس .

(٦) أي إذا أتلفت العجاء شيئاً إذا تفلنت من صاحبها فلا ضمان عليه . والجار : المحدث .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : في مكان ما بين القوسين : « صلاة » .

(٨) كذا في ش . وفي ط : « هذا » . وفي د ، هـ ، ز : « فهذا » .

(٩) في ز ، ش : « الاستبهام » وهو تحريف .

(١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « ابته » .

(١١) كذا في ش . وفي ط : « فهذا » . وفي د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مه » .

(١٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « أين » .

قالوا : أشكيت الرجل إذا (زُلت له عما يشكوه) ^(١) فهو إذا سلب معنى الشكوى لا لإثباته ، أنشد أبو زيد :

تمتد بالأعناق أو طولها وتشتكي لو أننا تُشكيها
* مس حوايا قلما تُجفها ^(٢) *

وفي الحديث : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرَّ الرَّمضاء فلم يُشكِنا ،
أى فلم يفسح لنا فى إزالة ما شكواناه من ذلك إليه ،

ومنه تصرف (م ر ض) (إنها لإثبات معنى) المرض ، نحو مريض يمرض
وهو مريض (ومارض) ومريض ومراضى . ثم إنهم قالوا : مرضت الرجل
أى داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو ليربِّه عنه .

وكذلك تصرف (ق ذى) (إنها لإثبات معنى) القذى ، منه قذت عينه
وقذبت وأقذيتها ثم إنهم مع هذا يقولون : قذيت عينه (إذا أزلت عنها القذى
(وهذا) لسلب القذى لا لإثباته .

(١) كذا فى ش . وفى ط : « أزلت عنه ما يشكوه » . وفى د ، ه ، ز : « أزلت شكواه » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « وهذا » . وفى ط : « فهذا » .

(٣) قال ابن السيرافى : « وصف إبلا قد أتمها السير ، فهي تمتد أمتانها » . والإبل إذا أعبت
ذلت وذلت أمتانها أدلوتها ، وقوله : « مس حوايا » مفعول « تشكى » والحوايا جمع الحوية ،
وهى كساء مشقوق حول سنام البعير . وقوله : « تجفها » أى تزيل عنها الجوايا ، وذلك يترك الرحيل
وانظر المزاة ٤/ ٥٣٠ ، واللسان (بجو) .

(٤) رواه مسلم فى أوقات الصلاة . والرمضاء : الرمل الذى اشتدت حرته . وكانوا سألوه فأخبر

صلاة الظهر . وقيل : إن هذا منته حديث الإبراد . وانظر شرح التوى .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لم » .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « مثله » .

(٧) فى ط : « إنما هى إثبات معان هى » . (٨) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٩) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « إنما هى » . (١٠) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

(١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فهذا » .

ومنه حكاية الفراء عن أبي الجراح: ^(١) بي إجل فأجلوني، أى داووني ليزول عني .
والإجل : وجع في العنق .

ومن ذلك تصريح (أ ث م) أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم ؛ نحو أثم
ياثم وآثم وأثم وأثوم (والمأثم) ^(٢) وهذا كله لإثباته . ثم إنهم قالوا : تأثم أى ترك
الإثم . ومثله تحوب أى ترك الحُوب .
فهذا كله كما تراه في الفعل وفي ذى الزيادة لما سنذكره .

وقد وجدته أيضا في الأسماء غير الجارية على الفعل إلا أن فيها معاني الأفعال ،
كما أن مفتاحا فيه معنى الفتح ، وخطافا فيه معنى الاختطاف ، ^(٣) وسكينا فيه معنى التسكين ،
وإن لم يكن واحد من ذلك جاريا على الفعل .

فمن تلك الأسماء قولهم : التودية لعود ^(٤) يُصرّ على خلف الناقاة ليمنع اللبن . وهى نَفْلَةٌ ^(٥)
من ودى يدى ، إذا سال وجرى ، وإنما هى لإزالة الودى لإثباته . فأعرف ذلك .
ومثله قولهم السكّك للجوّ ^(٦) هو لسلب معنى تصريح (س ك ك) ألا ترى أن
ذلك للضيق أين وقع . منه أذن سكّاء ، أى لاصقة ، وظلّيم أسكّ : إذا ضاق ما بين
ميسميه ، وبئرُسكّ ، أى ضيقة الجراب . ومنه قوله : ^(٧)
* ومسلّك سافئة هتكتُ فُروجها * ^(٨)

يريد ضيق حلق الدرع . وعليه بقية الباب . ثم قالوا للجوّ — ولا أوسع منه — :
السكّك ؛ فكأنه سلب ما في غيره من الضيق .

(١) في اللسان (أجل) : « ابن الجراح » . (٢) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « على ما » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ،
ه ، ز : « الخلف » . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « للعود » .
(٦) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لمنع » . (٧) سقط حرف العطف في د ، ه ، ز .
(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « منه » . (٩) سقط في ش . (١٠) جراب البئر :
جوفها من أعلاها إلى أسفلها . وفي ط : « الجوانب » . (١١) أى عبّرة في مقلته . وصدره :

* بالسيف من حامي الحقيقة معلّم *

والسافئة : الدرع ، ومسكها حيث تسمر وتشبك . ويريد بحامي الحقيقة الملم نفسه .

ومن ذلك قولهم: الثالثة، لِمَا حول الحرم . والتقاؤهما أن من كان فيه لم تنله اليد ؛ قال الله — عز اسمه — : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ^(١) ﴾ . فهذا لسلب هذا المعنى لا لإثباته .

ومنه : الثالثة ، للفرقة في يد النائحة تشير بها . قال لى أبو علي : هي من ألوت ، فقلت له : فهذا إذا من (ما ألوت) ؛ لأنها لا تالو أن تشير بها ، فتبسم رحمه الله إلى ؟
إيماء إلى ما نحن عليه ، وإثباتا له ، واعترافا به . وقد مرّ بنا من ذلك ألفاظ غير هذه .
وكان أبو علي رحمه الله يذهب في الساهرة إلى هذا ، ويقول : إن قولهم : سير فلان أى نبا جنبه عن الساهرة ^(٢) (وهى وجه الأرض) قال الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ^(٣) ﴾ فكانت الإنسان إذا سير قلبي جنبه عن مضجعه ولم يكدي يلاق الأرض ، فكانه سلب الساهرة .

ونه تصريح (ب ط ن) إنما هو لإثبات معنى البطن ؛ نحو بطن ، وهو بطن وبيطان ، ثم قالوا : رجل مبطن ، للتمييز البطن ، فكانه سلب هذا المعنى ؛ قال المصنف ^(٤) :

* ... مخطوف الحشا زرم *

وهذا مثله سواء .

(١) آية ٩٧ سورة آل عمران . (٢) سقط في د ، ه ، ز . (٣) سقط في ش .
(٤) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٥) آية ١٤ سورة التازعات . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وكان » . (٧) في د ، ه ، ز بسده : « إذا كان » .
(٨) سقط في د ، ه ، ز ، ط . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وكأنه » .
(١٠) هو ساعدة بن جثية . واليت بجامه :

موكل بشدوف الصوم يرقبه من المازب مخطوف الحشا زرم

والصوم : شجر على شكل الإنسان ، وشدوفه : شجونه ، والمازب : الأكمة الجيدة ، ومخطوف الحشا : خارمه ، وزرم : لا يثبت في مكان ، وهو يصف ثورا . قال الأصمى : إنه يرقب شجر الصوم بحيث أن يكون إنسانا . وانظر الأملى به ٢٥/١

وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة ؛ إلا ترى أن
أعجم ومريض ومحوب وتاقم كل واحد منها ذو زيادة . فكأنه إنما أكثر فيما كان
ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب ؛
فلما كان السلب بمعنى زائدا حادثا لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة ؛ من حيث
كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام ؛ كما أن
التأنيث لما كان معنى طارئا على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علما له ؛ كماء
طلعة وقائمة ، وألفى بشرى وحمراء (وسكرى) ؛ وكما أن التعريف لما كان طارئا
على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به ككلام التعريف في الغلام والجارية (ونحوه) .
فانما سهر فإنه في بابه ، وإنه نرج إلى سلب أصل الحرف بنفسه من غير
زيادة فيه ؛ فلك فيه عذران ؛

إن شئت قلت : إنه وإن عيرى من زيادة الحروف فإنه لم يعر من زيادة
ما هو مجاز للحرف ، وهو ما فيه من الحركات . وقد عرفت من غير وجه مقارنة
الحروف للحركات ، والحركات للحروف ، فكأن في (سهر) ألفا ويا حتى كأنه ساهير ؛
فكأنه إذا ليس بمار من الزيادة ؛ إذ كان فيه ما هو مضارع للحرف ، أعنى الحركة .
فهذا وجه .

- (١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الإثبات » .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أمرا » . (٤) في ش : « حادثا » .
(٥) سقط ما بين القومين في ش . (٦) سقط ما بين القومين في د ، ه ، ز .
(٧) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « إنما » وفي ط : « إنه » .
(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « السلب » .
(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وإنه » .
(١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « عرفنا » .
(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ركانه » .

- وإن شئت قلت : خرج (مهر) منتقلا عن أصل بابه إلى سلب معناه^(١) منه ؛
كما خرجت الأعلام عن شياع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها ، لا بحرف يفيد
التعريف فيها ؛ ألا ترى أن بكرا وزيدا ونحوهما من الأعلام إنما تعرفه بوضعه ، لا بلام
التعريف فيه^(٢) ، كلام الرجل والمرأة وما أشبه ذلك . وكما أن ما كان مؤثرا بالوضع
كذلك أيضا ، نحو هند وبُحُلٍ وزينب وسُعاد ؛ فأعرفه . ومثل مهر في تعريه من
الزيادة قوله^(٣) :

• يَخْفَى التَّرابُ بِأُظْلَافِ ثَمَانِيَةِ •

ومن ذى الزيادة منه قولهم : أخفيت الشيء أى أظهرته^(٤) .

- وأنا أرى في هذا الموضع من العربية ما أذكره لك ، وهو أن هذا المعنى الذى
وجد فى الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه^(٥) كأنه مسوق على ما جاء من
الاسماء ضامنا لمعنى الحرف ، كالاسماء المستفهم بها ، نحوكم ومَنْ وأى وكيف ومتى
(وَأَيْنَ)^(٦) وبقيّة الباب . فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الاسماء

(١) كما فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فيه » .

(٢) كما فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « تعريف » .

(٣) أى هبة بن الطيب . وبجزة : ١٥

• فى أربع مسنّ الأَوْس تحليل •

وهو من قصيدة طويلة مفضّلة ، يصف فيه ثورا وحشيا صارع كلاب الصيد ، ونجا منها وأسرع السير ،
وهو فى مدح يستخرج التراب ويظهره بأظلاله الثمانية فى أربع قوائمها ، فى كل قائمة ظفان ، وذكر أن
القوائم تلمس الأرض لسا خفيفا ، كمن يفعل الشيء لتحليل القسم على فعله ، لا رغبة فيه .

(٤) كما فى ش : وفى د ، هـ ، ز ، ط : « إذا » . ٢٠

(٥) كما فى د ، ز . وفى ش ، ط : « لسلبه » .

(٦) ثبت هذا القنط فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

من إفادة معانيها . وكذلك الأسماء المشروط بها : مَنْ ، وما ، وأى ، وأخواتهن ، فإن الشرط معنى زائد على مقتضاهن : من معنى الاسمية . فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء . من هذا الحكم — أعنى تضمنها معنى حرف النفي — كما تضمن الأسماء معنى حرف الاستفهام ، ومعنى حرف الشرط ، ومعنى حرف التعريف في أمس والآن ، ومعنى حرف الأمر في تارك وحذار وصه ومه ونحو ذلك . وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب يصير كأنه عوض من حرف السلب . وأيضا فإن الماضي وإن عيرى من حرف الزيادة فإن المضارع لا بد له من حرف المضارعة ، والأفعال كلها تجري مجرى المثال الواحد . فإذا وجد في بعضها شيء فكانه موجود في بقيتها .

وإنما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنة لمعنى حرف النفي ملحقه بالأسماء في ذلك ، وجعلنا الأسماء أصلا فيه ، من حيث كانت الأسماء أشد تصرفا في هذا ونحوه من الأفعال ، إذ كانت هي الأول ، والأفعال توابع وتوابع لها ، وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يبنى من الأسماء ما تضمن هذا المعنى ، وهو ما ذكرته : من التؤدية والسكالك والثالثة والمثلاة ، وأنت ترى كلاً من ذلك معرباً .

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « من » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « النفي » .

(٣) سقط في ش . (٤) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « تنفك » وفي ط : « يجفل » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « حروف » .

(٦) كذا في ش . وسقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « سكالك » .

قيل : الموضع في هذا المعنى من السلب إنما هو للفعل ، وفيه كثرة ، فلما لم يؤثر هذا المعنى في نفس الفعل كان ألا يؤثر فيها هو محمول عليه (أولى و) (١)

أخرى بذلك . .

فإن قيل : وعلا أثر هذا المعنى في الفعل أصلاً ، كما يؤثر تضمن معنى الحرف في الاسم ؟ .

قيل : البناء لتضمن معنى الحرف أمر (يخص الاسم) ؛ ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك ؛ والأفعال لا تبنى لمشايتها الحروف . أما الماضي فلا في فيه من البناء ما يكفيه ، وكذلك فعل الأمر العارى من حرف المضارعة ، نحو افعل . وأما المضارع فلا أنه لما أضيف به ورفع عن ضعة البناء إلى شرف الإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه ، وقد انصرفوا به عنه لئلا يكون ذلك نقضا .

فإن قلت : فقد بنوا من الفعل المعرب ما لحقته نون التوكيد ، نحو لتفعلن . قيل : لما خصته النون بالاستقبال ، ومنعته الحال التي المضارع أولى بها ، جاز أن يمرض له البناء . وليس كذلك السين وسوف ؛ لأنها لم يبنيا معه بناء نون التوكيد فينبى هو ، وإنما هما فيه كلام التعريف (الذي لا يوجب) بناء الاسم ؛ فأعرفه . .

(١) سقط ما بين القوسين في ش .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « يخص الاسم » . وفي ط : « يخص في الاسم » .

(٣) يقال : أحاب به أى دعاه . وإذا دعاه فإنه لم يمهله بل ذكره ورفع به ، وهذا ما عناه المؤلف .

(٤) في د : « ضعة » .

(٥) سقط في ش ، ط .

(٦) كذا في ش . وفي ط : « التي لا توجب » . وفي د ، هـ ، ز : « التي توجب » .

باب في وجوب الجائز^(١)

وذلك في الكلام على ضريين :

أحدهما أن توجب الصنعة ، فلا بد إذا منه .

والآخر أن تقتزمه العرب فتوجب ، وإن كان القياس يبيح غيره .

- الأول من ذلك كأن تقول في تحقير أسود : أسيد . وإن شئت صححت .
فقلت : أسود . والإللال فيه أقوى ؛ لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما
بالسكون . وكذلك جدول ؛ تقول فيه : جدل . وإن شئت صححت ، فقلت :
جدول . فإذا صرت إلى تحقير نحو عجوز ، ويقوم اسم رجل ، قلت بالإللال^(٢)
لا غير ؛ عجيز ، ويقم . وفي مقام : مقم البنة . وذلك أنك إنما كنت تجيز أسود
وجديلا لصحة الواو في الواحد ، وظهورها في الجمع ؛ نحو أسود وجدول . فأما
مقام ويقوم علما فإن العين وإن ظهرت في تكسيرا - وهو مقاوم ويقاوم - فإنها
في الواحد معتلة ؛ ألا (ترى أنها) في (مقام) مبدلة ، وفي (يقوم) مضعفة بالإسكان لها ،
وتقل الحركة إلى الفاء عنها . فإذا كنت تختار فيما تحركت^(٣) واو واحده وظهرت
في جمعه الإللال ، صار القلب فيما ضمفت واوه بالقلب ، وبألا تصح في جمعه ،
واجبا لاجازا . وأما واو عجوز فأظهر أمرا في وجوب الإللال من يقوم ومقام ؛

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الجواز » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز . وسقط في ش ، ط .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « جدول » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « زها » .

(٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « تحرك » .

(٦) كذا في ط . وفي ش ، ز : « مقام » .

(لأنها^(١)) لاحظ لها في الحركة، ولا تظهر أيضا في التكسير، إنما تقول : عجائز، ولا يجوز عجايز على كل حال .

وكذلك تقول : ما قام إلا زيدا أحد ، فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى ، إلا في لغة ضعيفة . وذلك أنك قد كنت تجز : ما قام أحد إلا زيدا ، فلما قدمت المستثنى لم تجد قبله ما تبدله منه ، فأوجبت من النصب له ما كان جائزا فيه . ومثله : فيها قائما رجل . وهذا معروف .

الثاني منهما وهو اعتزام أحد الجائزين . وذلك قولهم : أجنة في الوجنة . قال أبو حاتم : (ولا) يقولون : وجنة ، وإن كانت جائزة . ومثله قراءة بعضهم : « ^(٢)إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنتَ » جمع وثن ولم يأت فيه التصحيح : وثن . فأما أَنتَ ووُثِنَتْ ، ووجوه وأجوه (وأرقة وورقة) ونحو ذلك فجميعه مسموع .
ومن ذلك قوله :

وفوارس كأوار ح تر النار أحلاس الذكور

(١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٢) في ط : « من » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « تقول » .

(٤) سقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فوك » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فلا » .

(٧) في ط : « تقول » . وكان هذا رأى أبي حاتم . وقد أثبت اللغويون الوجة . وهي لغة في الوجة بفتح الواو .

(٨) هذا في آية ١١٧ من سورة النساء . وقد قرئ أيضا : « وثنا » بالتصحيح .

(٩) سقط في ش ما بين القوسين . والورقة من الألوان : سواد في غبرة ، أو سواد رباح .

(١٠) أي المنزل الشكري . وهو من قصيدة في الحماسة . وانظر شرح البرزى (النجارية) ٢/١٠٣ .

فذهب الكسائي فيه إلى أن أصله وَاَر ، وأنه فُعَال من وَاَرَت النار إذا حفرت لها الإبرة، ^(١١) تخففت الهمزة، فصارت لفظاً إلى وَوَار، فهمزت الفاء البتة فصارت : أَوَار . ولم يأت منهم على أصله : وَاَر (ولا) مخففاً (مبدل العين) : وَوَار . وكلاهما يبيحه القياس ولا يحظره .

فأما قول الخليل في فُعَل من وأيت إذا خففته : أوى فقد رده أبو الحسن وأبو عثمان ، وما أبا منه عندى إلا ما بيا . ^(١٢)

وكذلك البرية فيمن أخذها من برا الله الخلق — وعليه أكثر الناس — ، والنبي ^(١٣) عند سيويه ومن تبعه فيه ، والذرية فيمن أخذها من ذرا الله الخلق . وكذلك ترى وأرى ونرى ويرى في أكثر الأمر، والخابية، ونحو ذلك مما ألزم التخفيف . ومنه ما ألزم البذل ، وهو النبي — عند سيويه — ، وعيد لقولم : أعياد، وعيد . ^(١٤)

ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج : من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال : يخرج ويخرج، ويدخل ويدخل، ويضرب ويضرب، ويجلس ويجلس، قياساً على ما اعتقبت على عيته الحركتان معا، نحو يعرش ويعرش ويشق ويشق ويخلق ويخلق، وإن كان ^(١٥) ^(١٦)

- ١٥ (١) هي موقد النار . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « عنهم » .
(٣) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « غير مبدل العين » . وفي ط : « غير مبدل الفاء » . (٥) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز .
(٦) يأخذها بعض الفلويين من البرى أى التراب . (٧) انظر الكتاب ١٧٠/٢
(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ينجيه » .
(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « واحد » .
٢٠ (١٠) كذا في ط . وفي ز ، ش : « يشق ، ويسبق » . وما أثبتت مواضع لما في المعاجم .
(١١) كذا في ز ، ط . وفي ش : « يخلق ويخلق » وهو تصحيف . وفي الجهرة ٤٤٩/٣ : « يخلقون ويخلقون » بضم اللام وكسرها .

الكسرى عين مضارع قَعَلَ أولى به من يَفْعُل ؛ لما قد ذكرناه في شرح تصريف
أبي عثمان ، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع قَعَلَ .
فاعرف ذلك ونحوه مذهبا للعرب ، فهما ورد منه فتلقه عليه .

باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم
الأول منهما كقوله :^(٢)

* الحمد لله المَلِيَّ الأَجَلِيَّ *

وقوله :

* تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وَأُظْلِلَ^(٣) *

وقوله :

١٠ وإن رأيت المَجْجَجَ الروادِدا قواصرا بالعُمر أو موادِدا^(٤)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه . فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم
من المتفصيل ؛ نحو جعل لك وضرب بكر ؛ كما شُبِّه غير اللازم (من ذلك)^(٥) باللازم
فأدغم ؛ نحو ضَرَبَكَ وَجَعَلَكَ ؛ فهذا مَشَبِّه في اللفظ بِشَدَّ ومدَّ واستعدَّ ونحوه ،
مما لزم فلم يفارق .

١٥ ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم : عَوَى الكلب عَوِيَّة . وهذا عندى
وإن كان لازما فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طَوِيْتُ فَعِلَةً ، وهو قولك : طَوِيَّة ،

(١) سقط في ش . (٢) أى أبى النجم . وهو أول أربوزته الطويلة . (٣) انظر ص ١٦١

من الجزء الأول . (٤) « مواددا » كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « صواددا »

وانظر ص ١٦١ من الجزء الأول . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فعل » .

٢٠ (٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ : « وهذا » .

كقولك : امرأة جوية ، ولوية ، من الجوى واللى (١) ، فإن خفت حركة العين فاسكنها قلت : طوية وجوية ولوية ، فصححت العين ولم تملها بالقلب والادغام ، لأن الحركة فيها متويدة .

وعلى ذلك قالوا في فصلان من قويت : قويان ، فإن أسكنوا صححوا العين أيضا ، فقالوا : قويان ، ولم يردوا اللام أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها ، لأنها مرادة في العين ، فكذلك قالوا : عوى الكلب عوية تشبها (٢) (بياب امرأة) جوية ولوية وقويان ، هذا الذي نحن بصدده .

فإن قلت : فهلا قالوا أيضا على قياس هذا : طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية ، رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب : من أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرناه ، وأنه ليست لموى فيه مزية على طوى وشوى ، كما لم يكن بلانهم ولا قائم مزية يجب لها العدل بهما إلى جحتم وقثم على مالك وحاتم ، إذ لم يقولوا : ملك ولا حتم . وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استنقال هو القياس .

(١) في ط بعده : « طوية ر » . (٢) هو الحركة وثدة الوجد من عشق أو حزن .

(٣) هوريج في المدة . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « وإن » .

(٥) كذا في ش . وفي ز ، ط : « تملها » .

(٦) في ط : « ما قالوا » .

(٧) أى دعى الوارء ، ثم يقولوا : قوران .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه : « بأمرأة » وفي ز : « امرأة » .

(٩) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز .

(١٠) في د ، ه ، ز : « ذكرناه » .

(١١) انظر ص ٥٢ ، ٧٧ من الجزء الأول .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود : « قُلَّا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا »^(١) وذلك أنه أجرى حركة اللام ههنا — وإن كانت لازمة — مجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قول الله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ^(٢) وَ (قُمِ اللَّيْلُ^(٣)) » ، وقوله :
 زِيَادَتُنَا نَهْمًا لَا تَنْسِينَهَا خِفَافَةً فِيْنَا وَالْكَتَابَ الَّذِي نُنْتَلُو^(٤)
 ويروى « تَقِ اللَّهَ فِينَا » . ويروى :

... تَلْسِينَهَا : تَقِ اللَّهَ فِينَا

ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

وَأَطْلَسَ يَسِيدِهِ إِلَى الزَّادِ أَفُّهُ أَطَافَ بِنَا وَاللَّيْلُ دَابِى الْمَسَاكِ
 فَقُلْتُ لِعَدُوِّ صَاحِبِي إِذْ رَأَيْتُهُ وَمِنْ جِلِّ خُصُومٍ دِقَاقٍ عَوَاسِرِ^(٥)

- ١٠ أى عوى الذئب فيسرا أنت . فلم يحذف بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله : « قُلَّا لَهُ »^(٦) — وإن كانت لازمة — بالحركة لالتقاء الساكنين في « قُلِ اللَّهُمَّ »^(٧) و « قُمِ اللَّيْلُ »^(٨) وحركة الإطلااق الجارية مجرى حركة التفتاها في « يَمِيرُ »^(٩) .

(١) آية ٤٤ سورة طه . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وإن » .

(٣) آية ٢٩ سورة آل عمران . (٤) آية ٢ سورة المزمل .

(٥) انظر ص ٢٨٦ من الجزء الثاني . (٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) الأطلس : الذئب ، وهو وصف غالبه ، من الطلعة ، وهي غيرة إلى سواد ، وذلك لون الذئب .

ويريد بالخرس الدقاق : الراحل التي قد جهدها السير . و « عواسر » في ظاهره وصف « خرس دقاق » . والعواسر من النوق : التي ترفع أذنانها عند السير من نشاطها . والمراد غير هذا كما ذكر المؤلف .

وقد كتب « عوا » بالالف للإلتفاف . هذا وفي ش ، ج : « ورواية » . وما حذا في ز ، ط .

(٨) سقط لفظ « له » في ش ، ط . (٩) سقط في د ، هـ .

(١٠) في ط : « شدة » .

ومثله قول الضبيّ :

في فَيْسَةٍ كُلِّا تَجَمَّتْ الـ بَيْدَاهُ لَمْ يَهْلُوْا وَلَمْ يَنْجُوْا^(١)
يريد : ولم ينجوا . فلم يحفل بضمة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم فيما ذكرناه
وغيره ، فلم يردد العين المحذوفة من لم ينجم . وإن شئت قلت في هذين : إنه اكنفى
بالحركة من الحرف ، كما اكنفى الآخر بها منه في قوله :
كفّك كُفّ ما تليق درهماً جوداً وأخرى تعيط بالسيف الدما
وقول الآخر :

* ... بالذي تُردان *

أى (بالذي) تَريدان . وسيأتى هذا في بابهِ .

الشأنى منهما وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم وهو كثير . من ذلك قول
بعضهم في الأحمر إذا خففت همزته : تَلَمَّر ، حكاه أبو عثمان . ومن قال : ألجمر
قال : حركة اللام غير لازمة ، إنما هي لتخفيف المهمزة ، والتحقيق لما جازف فيها .
ونحو ذلك قول الآخر :

فَدَكَنْتُ مُنْخِفِي حُبِّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً فُبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاتُحْ^(٧)
فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في بُح الآن ، لما تحركت^(٨)
للتخفيف اللام .

(١) « تجمت اليداء » أى جمع أهلها لحرب . و « لم ينجوا » : لم ينجبوا .

(٢) كفا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بضم » .

(٣) كفا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « بضم » .

(٤) سقط فى ش ، ط . (٥) فى ط : « يريدان » .

(٦) كفا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الحاء » .

(٧) فى ش : « خيفة » فى مكان « حقة » .

(٨) كفا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كما » .

(٩) كفا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « لتخفيف » .

وعليه قراءة من قرأ : (قَالُوا لَآنَ يَجْتَبِى الْحَقُّ^(١)) فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام لان . والقراءة القوية : « قَالَلَّان » بإقرار الواو على حذفها ؛ لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قول الآخر :^(٢)

حَدَّبَدْبَى بِدَبْدَبَى مِنْكُمْ لَآنَ اِنْتِ بِنِ فِزَارَةَ بِنِ ذُبْيَانَ
قَدْ طَرَقَتْ نَاقَتُهُمْ بِإِنْسَانٍ مُشَبَّاهًا سَبْحَانَ رَبِّى الرَّحْمَنِ

أسكن ميم (منكم) لما تحركت لام (لَآنَ) وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قولك : منكم الآن ، فاعتد^(٣) حركة التخفيف ، وإن لم تكن لازمة . وينبغى أن تكون قراءة أبى عمرو : (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا لُولَى^(٤)) على هذه اللغة ، وهى قولك مبتدأ : لولى ، لأن الحركة على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال : أَلَمَر . وإن كان حملها أيضا على هذا جائزا ، لأن الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرك فقد ادغم أيضا في الساكن ، فحرك في شَدَّ وَمَدَّ وَفَزَّ بِأَرْجَلٍ وَعَصَّ ، ونحو ذلك . ومثله ما أنشد أبو زيد :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ بِنِ عُمَيْرٍ أَرْتُ لَآنَ وَصَلْتُكَ أَمْ جَدِيدُ

ادغم تنوين رث في لام لان .

(١) آية ٧١ سورة البقرة . والقراءة بإثبات الواو إحدى الروايتين عن نافع . وانظر البحر ١/٢٥٧

(٢) هو سالم بن دارة جهوم بن رافع القسزاري . يرى فزارة بإتيان النياق . وحده بدي : لعبة

الصبيان . والطريق : أن يخرج بعض الولد ويسرقه صاله حين الوضع ، والمشيا : القبح المظفر . وانظر اللسان (حذب) . وفيه « يا صبيان » في مكان « منكم لان » . وفي التكملة لصاغاني رواية أخرى لهذا

الشعر . وفي د ، ه ، ز ، ط : « مشأ » في مكان : « مشأ » . وفي اللسان (أين) عزي هذا الرجز

إلى أبي المنهال . (٣) في ط : « قاعقد » . (٤) آية ٥٠ سورة التيم . يراد القراءة

بادغام التنوين في لام (لولى) .

ومما نحن على سمته قول الله — عَزَّ وَجَلَّ — ﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (١) وأصله :
لَكُنْ أَنَا، نَخَفْتُ الهَمْزَةَ (بِحَذْفِهَا وَإِلْقَاءِ) حَرَكَتِهَا عَلَى نُونٍ لَكُنْ، فَصَارَتْ لَيْكُنَّا،
فَأَجْرَى غَيْرُ الْإِلْزَامِ مُجْرَى الْإِلْزَامِ، فَاسْتَنْقَلَ التَّجَاءُ الْمُثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ، فَاسْكَنَ الْأَوَّلَ،
وَأَدْغَمَ فِي الثَّانِي، فَصَارَ: لَيْكْنَا، كَمَا تَرَى. وَقِيَاسُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «قَالَ لَانَ»، غَذَفَ الْوَاوَ،
وَلَمْ يَحْطِلْ بِحَرَكَةِ اللَّامِ أَنْ يَظْهَرَ التَّوْنَيْنِ هُنَا؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الثَّانِيَةِ غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَيَقُولُ :
لَيْكُنَّا، بِالْإِظْهَارِ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَخْفِيفِ حَوَّابَةٍ وَجَيْثَلٍ : حَوَّابَةٌ وَجَيْلٌ، فَيَصَحُّ حَرْفَا
الَّذِينَ هُنَا، وَلَا يَقْبَلَانِ لِمَا كَانَتْ حَرَكَتُهُمَا غَيْرَ لَازِمَةٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ فِي تَخْفِيفِ رُؤْيَا وَتَوَّى : رُؤْيَا وَتَوَّى، تَصَحُّحُ الْوَاوِ هُنَا وَإِنْ
سَكَنْتَ قَبْلَ الْيَاءِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِيرَ فِيهِمَا الْهَمْزُ؛ كَمَا صَحَّحْتُ فِي ضَبِّهِ وَتَوَّى تَخْفِيفِ
ضَوِّهِ وَتَوَّى، لِتَقْدِيرِكَ الْهَمْزَ وَإِرَادَتِكَ إِيَّاهُ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا صَحَّحْتُ نَحْوَ شَيْءٍ فِي تَخْفِيفِ
شَيْءٍ وَقَدْ، لِذَلِكَ .

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — فَقُلْتُ : مَنْ أَجْرَى غَيْرُ الْإِلْزَامِ مُجْرَى الْإِلْزَامِ،
فَقَالَ : لَيْكْنَا، كَيْفَ قِيَاسُ قَوْلِهِ إِذَا خَفَّفَ نَحْوَ حَوَّابَةٍ وَجَيْثَلٍ ؟ أَيْقَلِبُ فَيَقُولُ : حَابَةٌ
وَجَالٌ، أَمْ يَقِيمُ (عَلَى التَّصْحِيحِ فَيَقُولُ حَوَّابَةٌ وَجَيْلٌ) ؟ فَقَالَ : الْقَلْبُ هُنَا لَا سَبِيلَ
إِلَيْهِ . وَأَمَّا إِلَى أَنَّهُ أَغْلَظَ مِنَ الْإِدْغَامِ؛ فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ .

-
- (١) آيَةُ ٣٨ سُورَةِ الْكَهْفِ . (٢) فِي ط : «غَذَفْنَاهَا وَاقْتَوَاهَا» .
(٣) الْأَوَّلُ فِي الرَّسْمِ : «لَكِنْ نَا» . (٤) كَذَا فِي ش، ط، وَفِي د، ه، ز : «التَّوْنَيْنِ» .
(٥) هِيَ اللَّهُو النَّخْصَةُ . (٦) هِيَ الضَّبِجُ .
(٧) كَذَا فِي ش . يَرِيدُ رُؤْيَا وَتَوَّى . وَفِي د، ه، ز، ط : «نَحَا» أَيْ الْوَادِ .
(٨) كَذَا فِي ش، ط . وَفِي د، ه، ز : «الْهَمْزَةُ» .
(٩) كَذَا فِي ش . وَفِي ط : «كَلَّكَ» . وَسَقَطَ فِي د، ه، ز .
(١٠) فِي ط : «فَيَقُولُ : حَوَّابَةٌ وَجَيْلٌ مَقْبُولٌ عَلَى التَّصْحِيحِ» .

فإن قيل فيما بعد : فقد قلبت العربُ الحرفَ للتخفيف ، وذلك (قول بعضهم)^(١)
 رُيًّا ورُيَّةً في تخفيف رُيًّا ورُيَّة (وهذا واضح ، قيل : الفرق أنك لما صرت^(٢)
 إلى لفظ رُويًّا ورُويَّة) ثم قلبت الواو (إلى الياء)^(٣) فصار إلى رُيًّا ورُيَّة ، إنما قلبت^(٤)
 حرفاً إلى آخر كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قَوْزَة شَبَّه الواو بالياء ، وبعدها عن الألف ،
 فكانت لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ، ولم تقلبه ؛ لأن الواو كأنها هي الياء نفسها ،
 وليست كذلك الألف ؛ لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .
 وهذا فرق . وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير ، وفيما مضى^(٥)
 من جملة كاف .

باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل ،

وإجراء المنفصل مجرى المتصل

١٠

فمن الأول قولهم : اقتل القوم ، واشتموا . فهذا بيانه (نحو من بيان)^(٦) (شئت^(٧)
 تلك) وجعل لك ؛ إلا أنه أحسن من قوله :
 * أَلْحَدَ اللَّهُ الْعِلَى الْأَجَلِ *

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قولهم » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(٣) كذا في ش . وفي ط : « الياء » وسقط هذا في د ، ه ، ز .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فصارت » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وإنما » وهو محرف عن « وإنما » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « بما » .

(٧) كذا في ط . وفي ز : « نحو » وفي ش : « بيان » . ويريد بالبيان الإظهار وترك الالغاف .

(٨) كذا في الأشباه للسيوطي . وفي ط : « سيت تلك » وهو محرف عما أثبت . وفي ش :

« سبب تلك » . وفي د ، ه ، ز : « ضرب بكر » .

(١) وهذا لأن هذا إنما يظهر مثله ضرورة، وإظهار نحو اقتل واشتم مستحسن، وعن غير ضرورة.

وكذلك باب قولهم: هم يضربونني، وهما يضربانني، أجرى — وإن كان متصلا — مجرى يضربان نعم، ويضربون ناعما. ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن يكون بعدها نون، ألا ترى أنك تقول: يضربان زيدا، ويكروناك، ولا تلزم هي أيضا، نحو لم يضرباني. ومن أذهب نحو هذا واحتج بأن المثلث في كلمة واحدة فقال: يضرباني و (قال تحاجونا) فإنه يذغم أيضا نحو اقتل، فيقول: قتل. ومنهم من يقول: قتل، ومنهم من يقول: قتل. ومنهم من يقول: أقتل، فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاف، لما كانت الحركة عارضة للنقل أو (لا تغفاه) الساكنين. وهذا مبين في فصل الأدغام.

ومن ضد ذلك قولهم: ها الله ذا، أجرى مجرى دابة وشاية. وكذلك قراءة من قرأ (فلا تاجوا) و (حتى إذا آذاركوا فيها) ومنه — عندي — قول الراجز: — فيا أفسده أبو زيد — :

من أي يومى من الموت أقر أبوهم لم يقدر أم يوم قدير

- (١) كذا في ش. وفي ط: «وباه» وسقط في د، ه، ز. (٢) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «إظهاره». (٣) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «بشأن». (٤) سقط في ط. (٥) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «نلزم». (٦) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «يلزم». (٧) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «قل تحاجونا». (٨) في د، ه، ز: «الفاء». (٩) سقط في د، ه، ز. (١٠) سقط في ش، ط. ويريد إثبات ألف (ها) فتنق ساقطة مع اللام الأولى من قنط الجلالة. (١١) آية ٩ سورة المجادلة. وفي الأصول: «ولا تاجوا» وهو غير التلاوة. وهو يريد القراءة بأدغام التامين في (تاجوا) وهي قراءة ابن عيصن. وانظر البحر ٢٣٦/٨ (١٢) آية ٣٨ سورة الأعراف. وهو يريد القسرة بإثبات ألف (إذا) حل الجمع بين الساكنين. وهي قراءة صفة عن أبي عمرو. وانظر تفسير القرطبي ٢٠٤/٧ (١٣) انظر التواحد ١٣، وحاشية البجري ٤٥، والنفذ الفريد في فضائل الشمر» فيه أن ملأ رضى الله عنه محمل به؛ وفيه بيت آخر بعده.

- كذا أنشد أبو زيد : لم يُقَدَّرْ بفتح الراء ، وقال : أراد النون الخفيفة خُذَّهَا ، وحذَفْ نون التوكيد وغيرها من علامات جارية عندنا مجرى ادغام المالحق في أنه نقض الفرض ؛ إذ كان التوكيد من أماكن الإمهال والإطناب ، والحذف من مظلة الاختصار والإيجاز . لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدير ، ثم خفف همزة (أم) لحذفها وألقى حركتها على راء (يقدر) فصار تقديره (أيوم لم يقدرم) ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره (أيوم لم يقدر أم) فحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار تقديره يقدر أم (واختار) الفتحة اتباعاً لفتحة الراء . ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكآة (إذا خضت الهمزة : المرأة والكآة) . وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي - رحمه الله - بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال : هذا إنما يحوز في المتصل . قلت له : فأنت أبداً تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يرد شيئاً . وقد ذكرت قديماً هذا الموضع في كتابي «في سر صناعة الإعراب» .
- ومن إجرأ المنفصل مجرى المتصل قوله :

* وقد بدا هنك من المتر *

- فشبه (هنك) بمضد فأسكنه ؛ كما يسكن نحو ذلك .

- (١) كذا في ش ، ط ، وفي د ، هـ ، ز : « في » .
 (٢) في ش : « يوم » . (٣) سقط ما بين القوسين في ش .
 (٤) « إنقدم » كذا في الأشياء . وفي ز ، ط : « يقدر » .
 (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فاختار » .
 (٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (٧) سقط في ش ، ط .
 (٨) كذا في ز . وفي ش ، ط : « يزد » .
 (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فأسكن » .
 (١٠) انظر ص ٣١٧ من الجزء الثاني .

ومنه :

• فاليوم أشرب غير مستحِب^(١) .

كأنه شَبِهَ (رَبُّ عَ) بِعُضْد . وكذلك ما أنشده أبو زيد :

• قالت سُلَيْمَى أَشْتَرُلْنَا سَوِيقًا^(٢) .

وهو مشَبَّه بقولهم في عِلْمٍ : عِلْمٌ ؛ لِأَن (تَرَلَّ) بوزن عِلْمٍ . وكذلك ما أنشده أيضا من قول الراجز :

• فاحذروا تكثر كَرِيًّا أَعْرَجًا^(٣) .

لأن (تَرَكَّ) بوزن عِلْمٍ . وهذا الباب نحو من الذى قبله . وفيه ما يحسن ويقاس ، وفيه ما لا يحسن ولا يقاس . ولكل وجه ، فاعرفه إلى ما يليه من نظيره .

باب في احتمال اللفظ الثقيل للضرورة التمثيل

١٠

هذا موضع يتبادر أهل هذه الصناعة بينهم ، ولا يسفركه - على ما فيه - أحد منهم .

وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حَبْنَطَى : فَعَنَلَى . فيظهرون النون ساكنة

قبل اللام . وهذا شيء ليس بوجوده في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن صاحب

الكتاب قال : ليس في الكلام مثل قَفَرٍ ، وَعَنَلَى . ويقول في تمثيل عرنند : فَعَنَلَى^(٤) ،

وهو كالأول . وكذلك مثال بَحْمَقَل : فَعَنَلَى ، ومثال عَرَقَصَان : فَعَنَلَان^(٥) .

(١) انظر ص ٣٤٠ من الجزء الثاني .

(٢) كما في ش . وفي ط : « ترك » وفي د ، ه ، ز : « ترك لام » ويبدو أن الأصل « ترل »

ولما كانت اللام تشبه في كتابتها بالكاف كتب الكتاب فوقها (لام) ضمن اللام بعد أنه من من الحديث

فأدرجه في الكتاب . (٣) انظر ص ٣٤٠ من الجزء الثاني .

(٤) كما في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « قولهم » .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٤١٦ (٦) هو الشدة من كل شيء . (٧) هزبت .

٢٠

وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهرًا ، ولا يصوز أقدام النون في اللام في هذه الأماكن ؛ لأنه لو فصل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمد ؛ ألا تراك لو ادّغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عُرَيْدٍ : إنه فُعِلَ ، فكان إذا لا فرق بينه وبين فُعِدَ ، وَصَلَ ، وَصَحَلَ . وكذلك لو قلت في تمثيل جَحْطَلٍ : إنه فَطَلَّ لالتبس ذلك بباب سَفَرَجَل وفَرْدَق ، وباب عَدَبَسَ وَهَمَلَعَ وَهَمَلَسَ . وكذلك لو ادّغمت مثال جَحْطَلَى قُطِلَ : فُطِلَ لالتبس بباب صَلَفَدَى وَجَلَفَى .

وذكرت ذُرًا من هذا ليقوم وجه العذر فيه بإذن الله . وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ؛ ألا تراك لو قيل لك : ابن من دخل مثل جَحْطَلٍ لم يميز ؛ لأنك كنت تعصيه إلى دَخَلٍ ، فتظهر النون ساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود . فدل أنك في التمثيل لست ببيان ، ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب ؛ كما تجعله منها إذا بينته غير ممثّل . ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول ، كما مثل من الفعل بلماز أن تقول : وزن جَحْطَلٍ من دخل دَخَلٍ ؛ كما قلت في التمثيل : وزن جَحْطَلٍ من الفعل فَعَنَل . فاهرب ذلك فرفا بين الموضعين .

- (١) هو القوى الشديد . (٢) هو الأكل الفليظ . (٣) هو الشديد التلق .
 (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « لا لبس » .
 (٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « مثل » .
 (٦) كذا في ط . وروى في ز ، ش : « فلا » .
 (٧) أى طرطوشيتا يسيرا . هذا وفي ز ، ط : « دروا » وهو تحريف من « ذروا » في معنى ذرو .
 (٨) سقط في د ، ه ، ز .

باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثراً ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب :

فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم عليها الصناعية ، ثم عليها المعنوية . ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض .

فإنه جميع الأفعال . ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى إلى قام ، و (دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد بها . فلما كانت كذلك لحقت بحكمه ، وبجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلت بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . وأما المعنى فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيز الضروريات ؛ ألا تراك حين تسمع ضُرب قد عرفت حدثه ، وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ، ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله ، من موضع آخر لا من مجموع ضرب ؛ ألا ترى أنه

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « واحدة » .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « دلالة على مصدره لفظاً » .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « فلائها » .

(٤) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « معلوم » .

(٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الضرورات » .

(٦) ثبت حرف اللفظ في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز .

(٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « ما » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي ز : « هو حاله » .

يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل ، مجعلا غير مفصل . فقولك :
ضرب زيد ، وضرب عمرو ، وضرب جعفر ، ونحو ذلك شرع سواء ، وليس
لضرب بأحد الفاعلين - هؤلاء (ولا) - غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يختص
بالضرب دون غيره من الأحداث ، وبالمساضى دون غيره من الأبنية . ولو كنت
إنما تستفيد الفاعل (من لفظ) ضَرَبَ لا معناه للزمك إذا قلت : قام أن تختلف
دلالتها على الفاعل لاختلاف لفظيها ، كما اختلفت دلالتها على الحدث لاختلاف
لفظيها ، وليس الأمر في هذا كذلك ، بل دلالة ضَرَبَ على الفاعل كدلالة قام ،
وقعد ، وأكل وشرب وأطلق ، وأستخرج عليه ، لا فرق بين جميع ذلك .

فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه ، لا من جهة لفظه ؛
الآ ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وضيها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ،
وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه ، وحدوثه عنه ، أو كونه بمنزلة الحادث عنه ، على
ما هو مبين في باب الفاعل . وكان أبو علي يقوى قول أبي الحسن في نحو قولهم :
إني لأمرّ بالرجل مثلك : إن اللام زائدة ، حتى كأنه قال : إني لأمرّ بالرجل مثلك ،
لما لم يكن الرجل هنا مقصودا معينا ، على قول الخليل : إنه تراد اللام في المثال ،
حتى كأنه قال : إني لأمرّ بالرجل المثّل لك ، أو نحو ذلك ؛ قال : لأنّ الدلالة

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « به » .

(٢) كذا في ط . وفي ز : « و » وسقط في ش .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ط : « بلفظ » وفي ش : « من نفس » .

(٤) سقط في د ، هـ ، ز . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « محتاج » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « و » .

(٧) في ش : « زائد » وهو تحريف عما أثبت . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « يريد » . وانظر

الكتاب ١/ ٢٢٤ (٨) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « فقال » .

اللفظية أقوى من الدلالة المنسوية، أى أن اللام (فى قول أبى الحسن) محفوظ بها ، وهى فى قول الخليل مرادة مقنونة .

واعلم أن هذا القول من أبى على - غير مرضى - عندى ؛ لما أذكره لك . وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها ، وهذا محال ، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته ، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها ، لا على سلبها ، وإنما الذى يدل على زيادة اللام هو كونه مبهما لا مخصوصا ؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين معنى قولك : إني لأمر برجل مثلك ، وإني لأمر برجل مثلك ، فى كون كل واحد منهما منكورا ^(٤١) غير معروف ، ولا موما به ^(٤٢) إلى شيء بعينه ؛ فالدلالة أيضا من هذا الوجه (كما ترى) معنوية ؛ كما أن إرادة الخليل اللام فى (مثلك) إنما دعا إليها بجره صفة على شيء هو فى اللفظ معرفة ، فالدلالتان إذا كلأهما معنويتان .

ومن ذلك قولهم للسلّم : مرّقة ^(٦) ، وللدرجة مرّقة ^(٧) ، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذى هو الرق ، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ^(١١) ويحمل عليه ^(١٢) (وبه) كالطرفة والمترر والمنجل ^(١٣) ، وفتحة ميم مرّقة تدل على أنه مستقيز فى موضعه ،

- (١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) سقط حرف العطف فى ش .
 (٣) سقط فى د ، هـ ، ز . (٤) فى د ، هـ ، ز : « منكرا » . (٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « السلم » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الدرجة » . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تدل » .
 (٩) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « كسرة » . (١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تنقل » . (١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يتند » . (١٢) سقط فى ط . (١٣) فى هـ : « المنخل » . (١٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يدل » .
 وترى المؤلف فرق بين السلم والدرجة . فالسلم ما ينقل والدرجة ما يبنى ، ويجعل الأول المرقة بكسر الميم ، والآخر المرقة بفتحها . ويبدو أن هذا الفرق بشقيه أعظم ، كما يؤخذ من اللغة .

- كالمثارة والمثابة ^(١) . ولو كانت المثارة مما يجوز كسر ميمها لوجب تصحيح عينها ،
 وأن تقول فيها : مَنَوْرَة ^(٢) (لأنه كانت ^(٣)) تكون حيثلذ متقوصة ، من مثال مِفْعَال ؛
 كِرْوَحَة ^(٤) ومِسْوَرَة ^(٥) ومِعْوَل ^(٥) ومِجْمُول ، فنفس (ر ق ي) يفيد معنى الارتقاء ، و(كسرة ^(٦)
 الميم وفتحها تدلان) على ماقدمناه : من معنى الثبات أو الانتقال . وكذلك الضرب
 والقتل : نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما
 للأزمنة الثلاثة ، على ما نقوله في المصادر . وكذلك اسم الفاعل — نحو قائم وقاعد —
 لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود ، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب
 الفعل . وكذلك قَطَعَ وكَسَرَ ، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث ، وصورته
 تفيد شيئين : أحدهما الماضي ، والآخر تكثير الفعل ؛ كما أن ضَارَبَ يفيد
 بلفظه الحدث ، وبيئاته الماضي وكونَ الفعل من اثنين ^(٧) ، وبمعناه على أن له
 فاعلا . فذلك أربعة معانٍ . فاعرف ذلك إلى ما يليه ؛ فإنه كثير ؛ لكن
 هذه طريقه .

باب في الاحتياط

- اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكثته ^(١٠) (واحتاطت) له .
 فمن ذلك التوكيد ، وهو على ضربين :

- (١) ق ط : « المثانة » . (٢) سقط لفظ « فيها » في ش .
 (٣) كذا في ش ؛ ط . وفي د ، ه ، ز : « لآنها » . (٤) هو نكأ من جلد .
 (٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « محول » . والمجول : ثوب النساء أو الصنيرة ، والخلخال .
 (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « كسر الميم وفتحها يدلان » .
 (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « به » . (٨) سقط في ش ، ط .
 (٩) كذا . والأولى سقوط هذا الحرف .
 (١٠) في ش : « فاحتاطت » .

أحدهما تكرر الأول^(١) بلفظه . وهو نحو قولك : قام زيد^(٢) (قام زيد)^(٣) و (ضربت زيدا ضربت) وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، والله أكبر الله أكبر ، وقال^(٤) :
 إذا التَّبَازُ ذو العَصَلات قلنا إِيْلَكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا^(٥)
 وقال^(٦) :

• وإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
 وقال :

إِن قُومًا مِنْهُمْ غُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عَمْسِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّقَاحُ^(٧)
 يَحْسِدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النُّجْدَةِ : السِّلَاحُ السِّلَاحُ
 وقال :

• أَخَاكَ أَخَاكَ إِن مَن لَا أَخَالَه كَسَاجَ إِلَى الْمُهَيِّجَا بَغِيرَ سِلَاحٍ^(٨)
 وقال :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرَبْدٌ غَيْرَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَا^(٩)

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الأول » .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « قام » . وفي ط : « زيد » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ضربت عمرا ضربت عمرا » . ١٥

(٤) سقط حرف العطف في د ، هـ ، ز ، ط .

(٥) أى القطام . واليت من شعر في وصف ناقة أحسن القيام عليها إلى أن قويت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوتها وعزة نفسها ، فالتباز — وهو القوي من الرجال — إذا دغست إليه ليركبها ضاق ذوعا بها . وانظر اللسان (تميز) .

(٦) أى الفضل بن عبد الرحمن القرشي . وانظر معجم الشعراء للزباني ٣١٠ ، وطبقات الزبيدي ٥٠ ، والكتاب ١ / ١٤١ وهو فيه غير منسوب . ٢٠

(٧) ورد البيتان في معاني القرآن للقرطبي ١ / ١٨٨ ، وقال في تقديمهما : « أنشدني بعضهم » .

(٨) انظر ص ٤٨٠ من الجزء الثاني .

(٩) ورد في الحماسة مع بيت آخر غير منسوب . وانظر شرح التبريزي ٢٩٩ / ١

يُحْزَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا (١) (تَجْمَلُ) أَبُوكَ الثَّانِي مِنْهُمَا تَنْكِيرًا لِلأَوَّلِ ، وَأَرِيدَ الْخَبَرَ ،
وَيُحْزَنُ أَنْ يَكُونَ أَبُوكَ الثَّانِي خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ أَيْ أَبُوكَ الرَّجُلِ الْمَشْهُورِ بِالْدَّعَاءِ
وَالْقِلَّةِ . وَقَالَ :

قَمِ قَائِمًا قَمِ قَائِمًا رَأَيْتَ عَبْدًا نَائِمًا
وَأَمَّةً مَرَاغِمًا وَعُشْرَاءَ رَائِمًا (٢)

هَذَا رَجُلٌ يَدْعُو لِأَبْنِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ ، وَقَالَ :

فَإِنْ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءُ بِنَفْسِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْآحِقُونَ أَحْبِسْ أَحْبِسْ (٣)
وَقَالُوا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

نَقَطْنَهُمْ مُسَلَّكِيً وَغُلُوجَةً كَرَّتْ كَلَامِينَ عَلَى نَائِلٍ (٤)

- ١٠ قولين : أَحَدُهُمَا مَانَحْنُ عَلَيْهِ ، أَيْ تَثْلِيَةُ كَلَامِينَ عَلَى ذِي النَّبْلِ إِذَا قِيلَ لَهُ : أَرَمِ أَرَمِ ،
وَالْآخَرُ : كَرَّكَ لَامِينَ ، وَهِيَ الدِّهْمَانُ ، أَيْ كَمَا تَرَدُّ النِّهْمِينَ عَلَى الْبَرَاءِ لِلدِّهْمَامِ إِذَا
أَخَذْتُهُمَا لِنَتَنَظَّرَ إِلَيْهِمَا ، ثُمَّ رَمَيْتُهُمَا إِلَيْهِ فَوْقَمَا مُخْتَلِفِينَ : هَكَذَا أَحَدُهُمَا ، وَهَكَذَا
الْآخَرُ . وَهَذَا الْبَابُ كَثِيرٌ جَدًّا . وَهُوَ فِي الْجُمْلِ وَالْآحَادِ جَمِيعًا .

(١) كَذَا فِي ش . وَفِي ط : « عَلَى أَنْ تَجْمَلُ » . وَفِي د ، ه ، ز : « يَجْمَلُ » .

(٢) بُنِيَ فِي ط . وَسَقَطَ فِي ش . (٣) « قَمِ قَائِمًا » أَيْ تَمَّ قِيَامًا ، فَهُوَ مِنْ لِفَامَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ
مَقَامِ الْمَصْدَرِ . وَ « أَمَّةٌ مَرَاغِمًا » أَيْ مُفَاضِيَةٌ . وَقَدْ وَصَفَهَا بِوَصْفِ الْمَذْكُورِ كَمَا يُقَالُ : امْرَأَةٌ حَائِضٌ .
وَالْعُشْرَاءُ مِنَ التُّوقِ : الَّتِي آتَى عَلَى حَمَلِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ ، وَيَسْتَمَرُّ لَهَا هَذَا الْوَصْفُ حَتَّى تَضَعُ . وَالْمَرَادُ هُنَا
الَّتِي وَضَعَتْ ، وَالرَّائِمُ : الَّتِي تَعَطَّفَ عَلَى وَلَدِهَا . وَانْظُرِ الصَّاحِي ٢٠٠ (٤) النَّبَاءُ : النَّجَاةُ
وَالْخُلَاصُ . وَفِي الْخُرَازْمِيِّ ٣٥٣/٢ : « وَهَذَا الْبَيْتُ مَعَ شَهْرَتِهِ لَمْ يَدُلَّ لَهُ قَائِلٌ وَلَا تَمْتَمَةٌ » . وَسَتَأْتِي فِيهِ
رَوَايَةٌ : « الْآحِقُونَ » فِي مَكَانِ « الْآحِقُونَ » . (٥) الْمُسَلَّكِي : الطَّلْعَةُ الْمُسْقِيمةُ . وَالْغُلُوجَةُ :
الَّتِي فِي جَانِبِ . وَ « لَامِينَ » عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي تَثْنِيَّةٌ لِأَمِّ وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ وَهُوَ السِّمُّ الْمَرِيضُ بِرَيْشٍ لَوْامٍ يَكُونُ
يَطْلُقُ الرِّيشَةَ إِلَى ظَهْرِ أَخِيهَا . وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي بَنِي أَسَدٍ الَّذِينَ قَتَلُوا أَبَاهُ وَتَارَهُ مِنْ أَحْيَاءِ مِنْهُمْ
ذَكَرَهُمْ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ :

قَدْ قَرَّتِ الْعَيْنَانِ مِنْ مَالِكٍ وَمِنْ بَنِي عَمْرِو مِنْ كَاهِلِ

(٦) كَذَا فِي د ، ه ، ز ، ط . وَفِي ش : « فِي » .

والثاني تكرير الأول بمعناه . وهو على ضربين : أحدهما للإحاطة^(٢) والدعوم ،
والآخر للتثبيت^(٣) والتحكين .

الأول كقولنا : قام القوم كلهم ، ورأيتهم أجمعين - ويتبع ذلك من^(٤)
اكتع وأبضع وأبضع وأبضع وأبضعين وأبضعين ما هو معروف - (ومررت^(٥)
بهما كليهما) .

والثاني نحو قولك : قام زيد نفسه ، ورأيته نفسه .^(٨)

ومن ذلك الاحتياط في التأنيث ، كقولهم : فرسة ، وعجوزة . ومنه باقة ؛
لأنهم لو اکتفوا بخلاف مذكورها لما - وهو جمل - لغنوا بذلك .

ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة ؛ كقوله^(٩) :

* والدهرُ بالإنسان دَوَّارُ *

أى دَوَّارٌ ، وقوله^(١٠) :

* غَضَفُ طواها الأمسَ كَلَّابُ *

(٢) سقط حرف المطف في د ، ه ، ز . (٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « الإحاطة » .

(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « التثبيت » . (٤) كذا في ش . وسقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٥) في ش كتب : « أبضع » بنقطة فوق الصاد المججمة ، ونقطة تحتيها ، وهي علامة الإهمال ،
وكتب فوقها (ما) أى أنها بالصاد المججمة ، والصاد المهمل . وفي اللسان : « وأبضع كلمة يؤكدها
وبعضهم يقوله بالصاد المججمة ، وليس بالمال . وفي ط ، ز : « أبضع » .

(٦) سب أيضا في ش : « أبضعين » بنقطة فوق الصاد ونقطة تحتيها وهي علامة الإهمال . وهذا
دلالة على أن فيها لفتين ، كما ذكر في « أبضع » . وفي ز ، ط : « أبصعين » .

(٧) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « عيه » . (٩) أى المباح .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قول الآخر » . والشطر من أرجوزة طريفة للمباح ،
ومنها الشطر السابق . وقوله : « غضف » كذا في نسخ المصنفين . وفي الأرجوزة « غضفا » بالنصب
مفعول « رأى » في البيت قبله . وهو في وصف ثور وحشي رأى كلاب صيد ضمها صاحبها . وقوله :
« غضفا » أى كلابا مسترخية الأذان ، وهو وصف غالب للكلاب الصياد . وانظر أراجيز العرب الكبرى .

أى كَلَاب، وقوله :

* كَانَ حَدَاءً قُرَاقِرِيًّا ^(١) *

أى قُرَاقِرًا . حَدَّاءُ أَبُو عَلِي قَالَ : يُقَالُ خَطِيبٌ مِصْقَعٌ ، وَشَاعِرٌ مِرْقَعٌ ، وَحَدَاءُ قُرَاقِرٌ ، ثُمَّ أَتَدْنَا الْبَيْتَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ أَيْنَ صَارَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ إِذَا لَحَقْنَا الصِّفَةُ قَوْلَنَا مَعْنَاهَا .

وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِالصِّفَةِ كَمَا تَوْكَّدَ هِيَ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ : أَمْسِ الدَّابِرَ ، وَأَمْسِ الْمَدْبِرَ ، وَقَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ اسْمُهُ - (^(٢) اِلْهَيْنِ اثْنَيْنِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (^(٣) وَمَنْعَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرِ) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (^(٤) فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ . جَاءُوا فِيهِ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْمَضَى .
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَضَارِعَ أَسْبَقُ رُبْنَةِ فِي النَّفْسِ مِنَ الْمَاضِي ؛ الْآخِرُ أَنْ أَوَّلَ أَحْوَالِ
الْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَ مَعْدُومَةً ، ثُمَّ تَوْجِدَ فِيهَا بَعْدَ . فَإِذَا تَقَيُّ الْمَضَارِعِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ
فَمَا ظَنُّكَ بِالْمَاضِي الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : إِنْ قَتَّ قَتَّ ؛ فَيُجِىءُ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَالْمَعْنَى (مَعْنَى الْمَضَارِعِ) .
وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَحْتِيَاطَ لِلْعَنَى ، بِغَاءٍ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ الْمَشْكُوكِ فِي وَقُوعِهِ بِلَفْظِ
الْمَاضِي الْمَقْطُوعِ ^(٥) (بِكُونِهِ ، حَتَّى كَأَنَّ هَذَا قَدْ وَقَعَ وَاسْتَقَرَّ (لَا أَنَّهُ) مُتَوَقَّعٌ مُتَرَقِّبٌ ^(٦) .
وَهَذَا تَفْسِيرُ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ !

(١) فِي السَّانِ (قَرَر) : « وَكَانَ » . وَارْدُهُ فِي الْحَمْرَةِ ٣/٣٤ هَكَذَا :

أَبْكَ لَا يَكْتُمُ الْخَلِيًّا وَكَانَ حَدَاءً قُرَاقِرِيًّا

(٢) فِي ز : « يُؤَكَّدُ » . (٣) فِي ش : « قَالَ » . (٤) آيَةُ ٥١ سُورَةِ النَّمْلِ .
(٥) آيَةُ ٢٠ سُورَةِ النَّجْمِ . (٦) آيَةُ ١٣ سُورَةِ الْحَافَةِ . (٧) سَقَطَ فِي ش .

(٨) فِي ط : « بَلَّغَ » . وَفِي د ، هـ ، ز : « بَجَّى » .

(٩) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ز : « لَفْظُ الْمَضَارِعِ » . وَفِي هـ : « بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ » .

(١٠) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، هـ ، ز ، ط : « الْمَاضِي وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْمَقْطُوعِ » .

(١١) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، هـ ، ز : « لِأَنَّهُ » .

ومنه قوله ^(١) :

قالت بنو عامر خالوا بني أمة . يا بُؤس للجهل صرارا لأفوام

أراد : يا بُؤس للجهل ، فالحم لام الإضافة (تمكيننا واحتياطاً لمعنى الإضافة) وكذلك قول الآخر ^(٢) :

يا بُؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

أي يا بُؤس الحرب ، إلا أن الجتز في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه وإن كانت زائدة . وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً فإنه لا بدّ عامل ؛ الا ترى إلى قوله ^(٣) :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر

فالباء زائدة وهي (مع ذا) عاملة . وكذلك قولهم : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث نخل عني ؛ فالهمزة زائدة وهي جازة ، ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله ^(٤) :

(١) سقط في د ، ه ، ز . والبيت للثابتة ، من قصيدة يقولها في بني عامر ، وكانوا عرضوا على بني ذبيان أن يقطعوا حلقهم مع بني أسد ، ويحالفوهم . فذكر الثابتة في قوله هذا الرأي ، وضعفه ورى في عامر بالجهل إذ يسمون في ترك بني أسد ، وهم حلفاء صدق . وخالوا : أي اتكروا ، والمخالاة : المشاركة . وانظر الخزانة (السلفية) ١١٢/٢ ، والكتاب ٣٤٦/١ (٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(٣) هو سعد بن مالك البكري . والبيت من قصيدة له في الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب من تغلب . وهو فيها يخصص على الحرب ويعرض بالحادث بن حيد البكري الذي كان اعتزل الحرب . وقوله : « وضعت أراهم » أي حطت قوماً بالقدود عنها ، وأسقطهم عن مرتبة الشرف ، فاستراحوا وآثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجيد والسيادة . وانظر الخزانة (السلفية) ٤٢١/١ ، وشرح الحماسة للبكري (التجارية) ٧٣/٢ (٤) سقط حرف التاء في ش .

(٥) أي الأشعر الزباني الأسدي . والبيت من قطعة له يهجو فيها ابن عمه رضوان . والمضمر : الذي له ضرورة ، وهي القطعة العظيمة من الإبل والغنم . وانظر اللسان (ضرر) وال نوادر لأبي زيد ٧٣ ، و ص ٢٨٢ من الجزء الثاني من المختصص .

(٦) كذا في ش - وفي ط : « مع ذلك » . وسقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يكون » .

ياؤس للحرب مجرورة بإضافة (ؤس) إليها، واللام معلقة؛ من قَبَل أن تعليق اسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له، لقوة الاسم وضعف الحرف. فأما قوله :^(٢)

لو كنت في خلفاء من رأس شاعري وليس إلى منها التزول سبيل^(٣)
فإن هذا إنما هو فصل بحرف الجر، لا تعليق .

فإن قلت : فما تقول في قوله :

أني جروا حائرا سوءا بفعلهم أم كيف يمزوتني السوء من الحسين^(٥)

وجمع بين أم وكيف ؟ فالقول أنهما ليسا لمعنى واحد . وذلك أت (أم) هنا جردت لمعنى الترك والتحول ، و جردت من معنى الاستفهام ، (وأفيد) ذلك من

(كيف) لا منها . وقد دللنا على ذلك فيما مضى .

فإن قيل : فهلا وكدت إحداهما الأخرى كتوكيد اللام لمعنى الإضافة، وياءى النسب لمعنى الصفة .

قيل : يمنع من ذلك أن (كيف) لما بُنيت واقتصر بها على الاستفهام البتة جرت مجرى الحرف البتة^(١١)، وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لأن في ذلك نقضا

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الاسم » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « وأما » .

(٣) انظر ص ٣٩٥ من الجزء الثاني . والرواية هناك : « أو رأس شاعري » في مكان : « من رأس شاعري » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ما » .

(٥) « السوء » كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « شيتا » وهو محرف عن « سينا » وانظر

ص ١٨٤ من الجزء الثاني . (٦) يريد الإضراب . (٧) في ط : « فأفيد » .

(٨) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « بالأنرى » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « لتوكيد » .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ياء » .

(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ليس إلا » .

لما أَعَزَمَ عليه من الاختصار في استعمال الحروف . وليس كذلك يا بُوسَ للحرب
وأحمريّ وأشقرى . وذلك أنّ هنا إنما انضم الحروف إلى الاسم ، فهما مختلفان ،
بغض أن يترادفا في موضعهما لاختلاف جنسهما .
فإن قلت : فقد قال :

* وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكنْ *

وقال :

* ما إن يكاد يَخْلِيهم لوجههم *

بجمع بين ما وإن ، وكلاهما يلغى النفي ، وهما — كما ترى — حرفان .
قيل : ليست إن من قوله :

* ما إن يكاد يَخْلِيهم لوجههم *

بحرف نفي فيلزم ما رُمت إلزامه ، وإنما هي حرف يؤكّد به ، بمنزلة ما ولا والباء وبين
وغير ذلك ؛ ألا ترى إلى قولهم في الاستثبات عن زيد من نحو قولك ^(٦) جاءني زيد :
أزيد إنيه ؟ ، وفي باب رأيت زيدا : أزيدا إنيه ؟ فكما زيدت (إن) هنا توكيدا
مع غير (ما) ، فكذلك زيدت مع (ما) توكيدا .
وأما قوله :

طعامهم لئن أكلوا معدّ وما إن لا تُحَاكُ لهم ثياب

(١) سقط في د ، ه ، ز ، ط . (٢) أي فروة بن سبيك المرادى . ويجزه :

* ما يَأْتِي ودرة آتريتا *

والطلب : المادة . وانظر الخزانة ١٢١/٢

(٣) أي زهير . وانظر ص ١١٠ من الجزء الأول . (٤) سقط « لوجههم » في ش .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « النفي » .

(٦) كذا في ش . وفي ط : « قولهم » . وسقط في د ، ه ، ز .

(٧) سقط في د ، ه ، ز . (٨) كذا في ط . وفي ش ، ز : « غيرها » .

(٩) في ش : « قولهم » . وانظر في البيت ص ٢٨٢ من الجزء الثاني .

فإن (ما) وحدها أيضا للمنى (وإن) و(لا) جميعا للتوكيد، ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد بجملة الكلام . وذلك أنهم قد وكّدوا بأكثر من الحرف الواحد في غير هذا .
وذلك قولهم : لتَقُومَنَّ ولتَقْعِدَنَّ . فاللام والنون جميعا للتوكيد . وكذلك قول الله — جَلَّ وَعَزَّ — ﴿ فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٢) فسا والنون جميعا مؤكّدتان^(١) .
فأما اجتماع الحرفين في قوله :

* وما إن لا تحاك لم ثياب *

واقترأهما في لضعلن وإما ترين فلائهم أشعروا لجمعهم إياهما في موضع واحد بقوة عنائهم بتوكيد ما هم عليه ؛ لأنهم كما جمعوا بين حرفين للمنى واحد، كذلك أيضا جعلوا اجتماعهما وتجاورها تنويها وعلمًا على قوة العناية بالحال . وكأنهم حدّوا ذلك على الشائع الذائع عنهم من احتمال تكرير الأسماء المؤكّدها في نحو أجمع وأكثع وأبضع^(٨) وأبـ وما يجرى مجراه . فلما شاع ذلك وتنوّع في غالب الأمر في الأسماء لم يخلوا^(٩) الحروف من نحو منه ؛ إيدانا بما هم عليه مما اعتزموه ووكّدوه . وعليه أيضا ما جاء عنهم من تكرير الفعل فيه ؛ نحو قولهم : اضرب اضرب ، وقم قم ، وارم ارم ، وقوله :

* أذاك أذاك الأحقوك آحيس آحيس *

- ١٠ . (١) سقط في د ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « واللام » .
(٣) آية ٢٦ سورة مريم . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مؤكّدان » .
(٥) في ط : « بمعنى » . (٦) في ش : « اجتماع » . (٧) سقط الواو في ط .
وكذا فيما بعده . (٨) كتب في ش : « أبضع » بنقطة فوق الصاد ونقطة تحتها ، وكتب فوقها
« سا » وهذا علم على التعلّق فيها بالصاد المعجمة والصاد المهملّة . وقد تقدّم مثل هذا .
٢٠ . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « توزع » .
(١٠) في د ، هـ ، ز : « تخل » .
(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فبا » .

فاعرف ذلك فرقاً بين توكيد المعنى الواحد، — نحو الأمر والنهي والإضافة — وتوكيد معنى الجملة، في (استناع اجتاع) ^(١) حرفين لمعنى واحد، وجواز اجتاع حرفين لمعنى جملة الكلام في لتقرين وإتما ترين؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هل تقومن؟ (هل) وحدها للاستفهام؛ وأما النون فتوكيد جملة الكلام . يدل على أنها لذلك لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودك إياها في الأمر؛ ونحو اضربن زيدا ، وفي النهي في لا تضربن زيدا ، والخبر في لتضربن زيدا، والنفي في نحو قلماً تقومن، فيشايها في جميع هذه المواضع أدل دليل على ما نعتقه ^(٢) : من كونها توكيداً لجملة القول ، لا لمعنى مفرد منه مخصوص ؛ لأنها لو كانت موضوعة له وحده لخصت به ، ولم تنسح في غيره كغيرها من الحروف .

١٠ فإن قلت : يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد؛ نحو : من ، فإنها تكون تبعيضاً وابتداءً ، ولا ، تكون نفياً ونهياً وتوكيداً ، وإن ، فإنها تكون شرطاً ونهياً وتوكيداً .

١٥ قيل : هذا إلزام يسقطه تأمله . وذلك أن من ولا وإن ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد ؛ لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة؛ نحو الصدى؛ فإنه ما يعارض الصوت، وهو بدن الميت ، وهو طائر يخرج نياً يدعو

(١) كذا في د، هـ، ز : وفي ش : « استناع » . وفي ط : « اجتاع » .

(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « تدل » .

(٣) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « كلك » .

(٤) سقط هذا الحرف في د، هـ، ز، ط .

(٥) كذا في ش . وفي ز : « تقولن ذلك » . وفي ط : « تقولن ذاك » .

(٦) كذا في ش . ط . وفي د، هـ، ز : « يستند » .

من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره . وهو أيضا الرجل الجيد

هو صدّى مالٍ ، وخائل مالٍ ، وخال مالٍ ، وسرّ سور مالٍ ، وإزاء مالٍ ،
(٣) (٤)

من (الشوى ونحوه مما اتفق لفظه واختلف معناه . وكما وقعت الأفعال .

نحو وجدت في الحزن ، ووجدت في الغضب ، ووجدت في الغنى ، و
(٥)

في الضلالة ، ووجدت بمعنى علمت ، ونحو ذلك ، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف .

وليست كذلك النون ؛ لأنها وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه ، واستقر من الكلام

بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه . فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك

دون غيره ؛ إلا تراها للشيء وضده ؛ نحو اذهب ، ولا تذهب ، والإثبات في لتقومن ،

والنفي في قلما تقومن . فهي إذا لمعنى واحد ، وهو التوكيد لا غير .

١٠ ومن الاحتياط إعادة العامل في العطف ، والبذل . فالعطف نحو مررت

بزيد ربعمرو ؛ فهذا أوكد معنى من مررت بزيد وعمرو . والبذل كقولك : مررت

بقومك ؛ فهذا أوكد معنى من قولك : مررت بقومك أكثرهم .

ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرة ؛ و (هذا طريقها) (فتنبه عليها) .
(٦) (٧) (٨)

باب في فك الصيغ

١٥ اعلم أن هذا موضع من العربية لطيف ، ومغفول عنه وغير مأبوه له . وفيه من

لطف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكركه ، لتعجب منه ، وتأقّل له .

(١) في ش : « الرعة » . (٢) في ط : « نحو من ذلك » .

(٣) في د ، هـ ، ز : « السوى » . والشوى من معانيه الأمر المئين ، وردال المال ، واليدان

والرجلان ، والأطراف . (٤) كذا في ش . وفي ز ، ط : « غيره » .

(٥) ثبت هذا الحرف في د ، هـ ، ز ، وسقط في ش ، ط . (٦) في ز ، ط : « كلامهم » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « هذه طريقه » .

(٨) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

من الكلمة يُبقى منها بعده مثلاً مقبولا^(١) (لم يكن لك بد في الاعتزام عليه وإقراره^(٢))
على صورته تلك البتة^(٣) . وذلك كقولك في تحقير حارث على الترخيم : حُرَيْث . فهذا^(٤)
لما حذفت ألفه بقي من بعد على حَرِث ، فلم يُعرض له بتغيير ؛ لأنه كثير ،
وسيط وحذر .

- فن مسائل هذا الباب أن تحقر بحفلا أو تكسره ؛ فلا بد من حذف نونه ،
فيبقى بعد : يحفَلُ^(٥) ، فلا بد من إسكان عينه إلى أن يصير : يحفَل . ثم بعد ما تقول :
بُحْفِلَ وبحافل . وإن شئت لم تغير واحتججت بما جاء عنهم من قولهم في عَرَثُنَ :
عَرَثُنَ . فهذا وجه . ومنها تحقير سَفَرَجَل . فلا بد من حذف لامه ، فيبقى : سَفَرَج^(٦) ،
وليس من أمثلهم ، فنقله إلى أقرب ما يجاوره ، وهو سَفَرَج بكعفر ، فنقول : سفيرج^(٧) .
وكذلك إن استكرهته على التكسير ، فقلت : سفارج . فإن كسرت حَبَطَى أو حقوته^(٨)
بحذف نونه بقي معك : حَبَطَى . وهذا مثال لا يكون في الكلام وألفه للإلحاق ، فلا بد
من أن نصيره إلى حَبَطَى ؛ ليكون كَأَرْطَى . ثم تقول : حَبِيطَ وحَبَاطَ ؛ كأرِيطَ
وأرَاط . فإن حذفت ألفه بقي حَبِيطَ ، وهذا مثال غير معروف ؛ لأنه ليس في الكلام
فَعَنَلْ ، فنقله أيضا إلى حَبِيطَ ، ثم تقول : حَبِيطَ وحَبَاطَ . فإن قلت : ولا في الكلام
أيضا فَعَنَلْ ، قيل : هو وإن لم يأت اسما فقد آتى فعلا ، وهو قُلْنَسْتَه ، فهذا فَعَنَلْتَه .

- (١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « مقولا » .
(٢) كذا في ش ، ر إن كان فيها « ية » في مكان « يد » . وفي ط : « فلم يكن لك بد من
الاضراض عليه ، وأقرته » . وفي د ، ه ، ز : « فلم يكن لك بد من الاضراض عليه وأقرته » .
(٣) سقط في ش . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهذا » .
(٥) في ط : « تعرض » . (٦) في ز : « تغيير » . (٧) سقط في د ، ه ، ز ، ط .
(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فينتله » .
(٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ثم تقول » .

وقول في تخفيف جردحيل : جريدح . وكذلك إن استكرهته على التكسير فقلت : جراحح ؛
 وذلك أنك لما حذفته لأمه بقى : جردح ، وهذا مثال معروف ؛ كبرهم ، ويخرج ، فلم
 يمرض للبقية بعد حذف الأخر . فإن حققت أو كسرت (مستخرج) ^(١٦) حذف السين
 والتاء ، فبقى : جريج ، فلم تغيّر ، فتقول : جريج وتخرج . فإن سميت رجلا دراهم ،
 ثم حقّرت حذف الألف ، فبقى : درهم ، فأقررت على صورته ، ولم تغيّر ، لأنه مثال
 قد جاء عنهم ؛ وذلك قولهم : جندل ، ^(١٧) وذليل ، ^(١٨) وخنير . فتقول : درهم .
 ولا تكسره ؛ لأنك تعود إلى اللفظ الذي انصرفت عنه . فإن حقّرت نحو عذافر
 لحذفت إليه لم تعرض لبقية ؛ لأنه يرد في يدك حيثئذ عذفر ، وهذا قد جاء عنهم ؛
 نحو طليط ^(١٩) وخنز ^(٢٠) و ^(٢١) عكيط ^(٢٢) ثم تقول : عذفر ، وفي تكسيره : عذافر . فإن
 حقّرت نحو قنقير ^(٢٣) حذف نونه ، ولم تعرض لبقية ؛ لأنه سبق : قنقير . وهذا نظير
 ديمير ^(٢٤) ويحجر ^(٢٥) فتقول : قنقير وقفاير . فإن حقّرت نحو عوارض ودوامير ^(٢٦)
 حذف الألف ، فبقى عورض ودومير ، وهذا مثال ليس من كلامهم ؛ لأنه فوصل .

(١) مقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « سنخرجا » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قلت » .

(٤) هو مقصور القلاذل . وذلاذل القميص ما على الأرض من أساقفه ، واحداها ذلال علوة قنط .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « خير » وفي ط : « عشر » والخشر : التي ، الخسيس بقى

من مناع القدم في الدار إذا حملوا . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يمرض » .

(٧) من معانيه الضخم والعليط واللين الخاثر . (٨) هو القوي الشديد .

(٩) كذا في ط ، وهو ما في ش غير أن فيه : « كطيط » في مكان « عكيط » . وفي د ، ه ، ز :

« عكيط » بدل ما بين القوسين . والبلط : اللين الخاثر الطيب ، والمكط : هو أيضا اللين الخاثر .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يمرض » .

(١١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « نظيره » .

(١٢) هو التليظ . (١٣) هو جبل يلاذ طين . (١٤) هو الشديد الضخم .

إلا أنك مع ذلك لا تغيره ؛ لأنه هو فواعل ، وإنما حذف الألف وهي في تقدير^(١) الثبات . ودليل ذلك توالى حركاته كتوالى حركات عُلَيْط وبابه ؛ فنقول في تحقيره وتكسيه : عُو رِض ، وعَوَارِض . ومثله هُدَاهِد وهَدَاهِد ، وقُنَاقِن وقَنَاقِن ، وجَوَالِق وجَوَالِق . فإن حَقَرْت نحو عَنَتَرِيس أو كَسَرْتَه حذفْت نونه ، فَبَقِيَ في التقدير عَتَرِيس .
 وليس في الكلام شيء على فَعْلِيل ، فيجب أن تعدله إلى أقرب الأشياء منه ، فنصير^(٢) إلى فَعَالِيل : عَتَرِيس ، فنقول : عَتَرِيس ، وعَتَارِيس . فإن حَقَرْت خَنْفَقِيْقا حذفْت^(٣) الفاف الأخيرة ، فَبَقِيَ : خَنْفَقِيْ ، وهذا فَعْلِيلٌ ، وهو مثال غير مهود ، فتحذف الباء ، فَبَقِيَ خَنْفَقِيْ : فَنَعَلْ ؛ كعَنْبَس وعَنْسَل ، فنقول فيه : خَنْفَقِيْ ، وخَنَاقِيْ . وعليه قول^(٤) الراجز :

١٠ * بنى عَقِيلَ مَازِدَ الخَنَاقِيْ *

وليس عَنَتَرِيس تخَنْفَقِيْق ؛ لأنه رباعيٌّ ، فلا بد من حذف نونه ، وخَنْفَقِيْق ثلاثيٌّ ، فأحْدِثْ قافيه زائدة ، فلذلك حذفْت الثانية ، وفيه شاهد لقول يونس في أن الثاني من المكرر هو الزائد .

والذي يدلُّ على أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً راعت حال ما بقي منه ، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقزوه على صورته ، وإن خالف ذلك مالوا به^(٥) إلى نحو صَوْرَهُم قول الشَّامِخ :

- (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « هو » .
 (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الأريفة » .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فبق » .
 (٤) في ش : « كعَنْبَس » .
 (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الأكثر » . وانظر ص ٦٢ من الجزء الثاني .
 (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « صبيهم » .

حَذَّاهَا مِنَ الصَّيْدِلَةِ نَعْلًا طَرَأُهَا حَوَامِي الْكُرَاعِ الْمُؤَيَّدَاتُ الْعَشَاوِرُ^(١)
 ووجه الدلالة من ذلك أنه تكسير عَشَوْرَنَ، وحذف النون لشبهها بالزائد؛ كما حذفت^(٢)
 الهَمْزة في تحقير إسماعيل وإبراهيم لشبهها بالزائد في قولهم : بُرَيْمٌ وَسُمَيْعِيلُ، وإن
 كانت عندنا أصلاً. فلما حذفت النون بقي معه عَشَوْرُ، وهذا مثال فَعُولٍ، وليس من
 صُورِ أَبْنَيْتِهِمْ، فمدله إلى عَشَوْرَ، وهذا مثال فَعُولٍ، ليلحق بِمَجْدُولٍ وقَسُورٍ؛ ثم كسره
 فقال : عَشَاوِرُ. والدليل على أنه قد نقله من عَشَوْرَ إلى عَشَوْرَ أنه لو كان كسره
 وهو على ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حرَّكها، لوجب عليه همزها،
 وأن يقال : عَشَاوِرُ لسكون الواو في الواحد كسكونها في عَجْوزٍ ونحوها. فأما افتتاح
 ما قبلها في عَشَوْرٍ فلا يمنعها الإعلال. وذلك أن سبب همزها في التكسير إنما هو
 سكونها في الواحد لا غير. فأما اتباعها ما قبلها وضياع اتباعها إياه فليس مما يتعلق
 عليه حالٌ وجوب الهمز أو تركه. فإذا ثبت بهذه المسئلة حالٌ هذا الحرف قياساً^(٣)
 وسماعاً جعلته أصلاً في جميع ما يعرض له شيء من هذا التحريف. ويدل عليه
 أيضاً قولهم في تحقير أَلْنَدِيدِ أَلْنَيْدُ، ألا ترى أنه لما حذفت النون بقي معه أَلْدَدُ،

(١) سقط الشطر الأول في ش. وقوله :

ولما دعاها من أباطح واسط دوائر لم تضرب عليها الجرامز

والحديث عن حمر الوحش. والدوائر يريد بها منافع قلبه قديمة. والجرامز جمع الجرmoz وهو الخوض
 الصغير، يقول : إن هذه المنافع لم تضرب عليها حياض، وهذه المياه دمت الآن لتشرب منها. وقوله :
 هذاها أي حبرها، يقول : ساتها فسارت في حصى والصيداء الحصى، فكانت هذاها نعلًا من الحصى،
 والجرامز : الجمرة. والمؤيدات القوية، والعشاويز الخشنة. (٢) كذا في ش. وفي د، هـ،
 ز، ط : « حذفوا ». (٣) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز : « من ». (٤) كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش : « فعدل ». (٥) كذا في ش، ط. وفي د،
 هـ، ز : « الهَمْزة ». ورتى أن المؤلف لا يشترط في إبدال واو نحو عَجْوزِ مَرَا في الجمع أن تكون مدة
 في المقدر، وابن مالك يشترط هذا في قوله :

والمستزيد ثالثاً في الواحد همزا يري في مثل كالفلاته

وقد ينهد المؤلف ما في كتاب سيبويه ٣٦٧/٢

وهذا مثال منكور، فلما نبا عنه أماله إلى أقرب الأمثلة منه ، وهو أقسل ، فصار أَلَدَد، فلما أفضى إلى ذلك أذغمه ، فصار أَلَد ؛ لأنه جرى حينئذ مجرى أَلَد الذي هو مذكر لَداء ؛ إذ كان صفة وعلى أقسل ، فانجذب حينئذ إلى باب أصم من صماء^(١) وأيل من يلاء ؛ قال :

وَكُونِي عَلَى الْوَاشِينَ لَدَاءَ شَفْبَةَ كَمَا أَنَا لِلْوَاشِي أَلَدُ شَغُوبٌ^(٢)

فلذلك قالوا في تحقيره : أَلَدَد، فاذغموه ومنعوه الصرف . وفي هذا بيان ما نحن عليه . فاما قول سيبويه في نحو سفريج وسفارج : إنه إنما حذف آخره ؛ لأن مثال التحقير والتكسير انتهى دونه ، فوجه آخر من الجحاج . والذي قلناه نحن شاهده العشاوَز وأَلَدَد .

ومن فك الصيغة أن تريد البناء من أصل ذي زيادة فتلقبها عنه ، ثم ترجل البناء^(٣)

منه مجزدا منها . وذلك كأن تبني من ساعد أو كاهل مثل جعفر ، أو غيره من الأمثلة ،

ففكك عنه زائده وهو الألف ، فيبقى (ك ه ل) و (س ع د) لاعليك على أى صورة بقي^(٤)

بعد حذف زائده — لأنه إنما غرضك البناء من هذه المائدة مرتبة من تقديم

حروفها وتأخيرها على هذا الوضع — أقعلا كانت أم فعلا أم فعلا أم غير ذلك ؛ لأنه

على أيها بقي فالبناء منه سَعَدَد وكَهَلَل . وكذلك إن أردت البناء من منصوب مثل

قَمْعَدُودَةٌ قلت : تَصَرُّوَةٌ . وذلك أنك لما أردت ذلك حذفته ميمه وواوّه ، فبقى

معلك (ن ص ر) ، ولا عليك على أى مثال بقي ؛ على ما مضى .

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « إذا » . (٢) سقط حرف المطف في ط .

(٣) هو وصف من الليل — بالتحريك — وهو قصر الأسنان العليا .

(٤) لَداء وصف من اللد وهو شدة الحصوة . وشفة يسكون الغين وأصلها الكسر وصف من الشفب وهو الخلاف وتبيح الشر . واليت أحد يمين لكثير . وقوله :

وقل أم عمرو داءه وشفاؤه لديها ورياحها إليه طيب

وانظر الديوان ١٨٥/١ . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فلتبها » . (٦) سقط هذا الحرف في ش . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « زاعمة » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فعلا » . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أر » . (١٠) هي ما أشرف على القفا من عظم الرأس . (١١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فقول » .

ومن ذلك جميع ما كسرت^(١١) العرب على حذف زائده ؛ كقولهم في جمع كَرَوَان :
كَرَوَان . وذلك أنك لما حذفت ألفه ونونه بقي معك كَرَو ، فقلبت واوه ألفا
لتحريكها وافتتاح ما قبلها كَرَفَا ، فصارت كرا ، ثم كسرت (كرا) هذا على كَرَوَان ؛
كشبت^(١٢) وشبثان ، وشرب^(١٣) وشربان . وعليه قولهم في المثل : أطريق كرا ؛ إنما هو
عندنا ترخيم كَرَوَان على قولهم : يا حارُ . وأنشدنا لذي الرمة :

مِنْ آلِ أَبِي نُوَيْمٍ تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَانَهُمُ الْكَرَوَاتُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا^(١٤)
(فالواو الآن في كَرَوَان إنما هي بدل من ألف كرا المبدلة من واو كَرَوَان) .^(١٥)

ومنه قول الله سبحانه : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ وهو عند سبويه تكسير شدة على
حذف زائده . وذلك أنه لما حذفت التاء بقي الاسم على شدة ، ثم كسره على أشد^(١٦) ،
فصار كذُوبٍ وأذُوبٍ ، وقِطْعٍ وأقْطَعٍ ، ونظير شدة وأشد قولهم : نعمة وأنعم ،
وقال أبو عبيدة : هو جمع أشد على حذف الزيادة . قال : وربما استكروهوا على
ذلك في الشعر ، وأنشد بيت عنترة :

عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّما خَضِبَ اللَّبَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظَمِ^(١٧)

- (١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « حقرته » . وفي ط : « كسرت حقرته » .
(٢) كذا في ط . وفي د ، ه ، ز : « هذه » وفي ش : « على هذا » .
(٣) من سائر الشبث المتكبر . (٤) من معانيه ذكر الحباري ، وهو طائر .
(٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « أنشد » .
(٦) يريد أبا موسى الأشعري . وهو من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى .
(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « قالوا والآن في كروان إنما هي بدل من ألف كرا المبدلة
من واو كروان » وفي ط : « وقالوا في ألف كروان إنما هي بدل من ألف كرا المبدلة من واو كروان » .
(٨) آية ١٥ سورة الأحقاف . (٩) كذا في ش . وفي ط : « زائدة » وفي د ، ه ، ز :
« زائدة » . (١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كسرت » .
(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قال » دون حرف اللطاف .
(١٢) «البان» المعروف في الرواية : «البان» . والبيان : الصدر . والعظام : صلب أحمر ، يريد
به ما علاه من الدم . وعنترة يتحدث عن قرن له في الحرب ، نازله فقتله .

الآتراه لما حذف همزة أشد بقي معه شدة، كما ترى، فكسره على أشد، فصار كضَبَّ وأَضَبَّ، وصَكَّ وأَصَكَّ .

وَمِنْ فَكَّ الصَّيغَةِ — إِلَّا أَنْ ذَلِكَ إِلَى الزِّيَادَةِ لَا إِلَى النَقْصِ — مَا حَكَاهُ الْفَرَّاهُ

مِنْ قَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ أَتُونْ : أَتَاتِينَ . فَهَذَا كَأَنَّهُ زَادَ عَلَى عَيْنِهِ عَيْنًا أُخْرَى ، فَصَارَ مِنْ ^(١)

قَوْلِهِمْ غَنَقَفَ الْعَيْنَ إِلَى قَوْلِهِمْ مَشَدَّهَا ، فَتَصَوَّرَهُ حِينَئِذٍ عَلَى أَتُونْ ، فَقَالَ فِيهِ : أَتَاتِينَ ^(٢)

كَسَفُودَ وَسَفَائِدَ ، وَكَلُوبَ وَكَلَالِبَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِ رَجُلٍ : رُويِلَ ^(٣)

(فَهَذَا لَيْسَ) بِتَحْقِيرِ رَجُلٍ ، لَكِنَّهُ نَقْلُهُ مِنْ فَعُلَ إِلَى فَاعِلٍ ، فَصَارَ إِلَى رَاجِلٍ ،

ثُمَّ حِينَئِذٍ قَالَ فِي تَحْقِيرِهِ : رُويِلَ . وَعَلَيْهِ عِنْدِي قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ دَانِقٍ : دَوَانِيقُ . ^(٤)

وَذَلِكَ أَنَّهُ زَادَ عَلَى فَتْحَةِ عَيْنِهِ أَلِفًا ، فَصَارَ دَانَاقُ ، ثُمَّ كَسَرَهُ عَلَى دَوَانِيقُ ؛ كَمَا بَاطَ

وَسَوَائِطُ . وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ زَادَ حَرْفَ اللَّيْنِ عَلَى الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ ^(٥)

كَانَ يَصِيرُ حِينَئِذٍ إِلَى دَانِيقُ ، وَهَذَا مِثَالٌ مَعْدُومٌ عِنْدَهُمْ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ

فِي كَلَامِهِمْ فَاعِيلُ . وَلَكِنْ فِي دَانِقٍ لَفْتَانِ : دَانِقٍ وَدَانِيقٍ ، تَخَاتَمَ وَخَاتَمَ ، وَطَائِقٍ ^(٦)

وَطَائِيقُ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَمَّا كَسَرَهُ فَصَارَ إِلَى دَوَانِيقُ أَشْبَحَ الْكِسْرَةَ فَصَارَ : دَوَانِيقُ ؛

كَالْبَيَارِيفِ (وَالْمَطَائِلِ) وَهَذَا التَّغْيِيرُ الْمَتَوَحَّمُ كَثِيرٌ . وَعَلَيْهِ بَابُ جَمْعِ مَا غَيَّرْتَهُ ^(٧)

الصَّنْعَةَ عَنْ حَالِهِ ، وَنَقَلْتَهُ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ ؛ أَلَا تَرَكَ لَمَّا أَرَدْتَ الْإِضَافَةَ ^(٨)

إِلَى عَدِيِّ لَحْذَفَتْ يَاءُ الزَّائِدَةِ بَقِيَ مَعَكَ عَدِيٌّ ، فَأَبْدَلْتَ مِنَ الْكِسْرَةِ فَتْحَةً ، فَصَارَ ^(٩)

إِلَى عَدِيٍّ ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ مِنْ يَاءِهِ أَلِفًا فَصَارَ إِلَى عَدَا ، ثُمَّ وَقَعَتْ يَاءُ الْإِضَافَةِ مِنْ ^(١٠)

(١) سقط حرف الجر في ش . وكذا في عبارة اللسان (أَن) . وفي اللسان في المفرد التشديد عن

ابن خالويه . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «نصوّره» وفي اللسان (أَن) : «فيمصّره» .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «وليس هذا» . (٤) سقط في ش .

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «كسره» . (٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) سقط في ش . (٨) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز . (٩) رسم في ش : «عدي» .

بعد، فصار التقدير به إلى عدائ، ثم احتجت إلى حركة الألف التي هي لام
لينكسر ما قبل ياء الإضافة، فقلبتا واوا، فقلت : عدوى . فالواو الآن في (عدوى)
إنما هي بدل من ألف مدائ، وتلك الألف بدل من ياء عدى، وتلك الياء بدل^(١)
واو عدوت؛ حل ما قدما من حفظ المراتب؛ فاعرف ذلك .
ومن فك الصيغة قوله :

قد دنا الفصح فالولائد ينظم . من سِراعا أَيْكَة المَرَجَانِ^(٢)

فهذا جمع لإكيل، فلما حذفت الهمزة وبقيت الكاف ساكنة فتحت، فصار إلى
كيل، ليكون كدليل ونحوه، فعليه جاء أَيْكَة ؛ كدليل وأدلة .

باب في كمية الحركات^(٣)

أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث . وهي الضمة والكسرة والفتحة .
ومحصولها على الحقيقة ست . وذلك أن بين كل حركتين حركة . فالتى بين الفتحة
والكسرة هي الفتحة قبل الألف المحالة ؛ نحو فتحة عين عالم ، وكاف كاتب .
فهذه حركة بين الفتحة والكسرة ؛ كما أن الألف التى بعدها بين الألف والياء ،
والتى بين الفتحة والضمة هي التى قبل ألف التخييم ؛ نحو فتحة لام الصلاة^(٤) (والزكاة)

- (١) فى ش : « الواو » وهو سهو من التامخ . (٢) فى ش : « عدوى » .
(٣) من قصيدة لسان فى مدح جبل بن الأعمى . والفصح : هيد التصارى بعد صوبهم وهو عيد
تذكار قيامه المسيح فى زعمهم . والولائد : الجوارى .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « هو » .
(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مطل » وهو سهو من التامخ .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « من » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « محسوله » .
(٨) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

- والحياة . وكذلك ألف^(١) قام وعاد . والتي بين الكسرة والضمة ، ككسرة قاف قبل
(٢)
(٣) و (سين سير) فهذه الكسرة المشبعة صَمًا . ومثلها الضمة المشبعة كسرا ؛ كضمة
قاف المُتَقَرِّ ، وضمة عين مذعور ، و (باء ابن يور) فهذه ضمة أُشْرِبت كسرا ؛
كما أنها في قيل وسير كسرة أُشْرِبت ضمًا . فهما لذلك كالصوت الواحد ؛ لكن ليس
في كلاهما ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة . فاعرف ذلك . ويدلُّ
على أن هذه الحركات معتدات اعتدادُ سيويه بألف الإمالة وألف التفعيم حرفين
غير الألف (المفتوح ما قبلها) .

باب في مَطل الحركات

- وإذا فعلتِ العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها . فننشئ بعد
الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو . فالألف المنشأة عن
إشباع الفتحة ما أُنشِدها أبو علي لابن هُرمة يرثى ابنه : من قوله :
فانت من الفوائل حين تُرمي ومن ذم الرجال بمنترج^(٨)
أراد : بمنترج : مفتعل من التازح . وأنشدها أيضا لعنترة :
يلباع من ذفرى غَضُوبٍ جَسرة^(٩) *

- ١٥ (١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « سبق وشير » .
(٣) كذا في ز ، ش . وفي ط : « متفور » . يريد المنقر في قولك : شربت من المقر عند
من يشتم ضمة القاف الكسر لمناسبة كسر الراء . والمنقر : البئر الكثيرة الماء . وانظر الكتاب ٢٧٠/٢
(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « ابن يور » . وفي ط : « نون يور » . (٥) كذا
في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « حركات » . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط :
(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « أنشدها » وفي ط : « أنشده » .
٢٥ (٨) انظر ص ٣١٦ من الجزء الثاني . وقوله : « يرثى ابنه » أوردته في الحاشية البصرية في قطعة
في مدح عبد الواحد ، وهو أحد القرشيين كان قاضيا لمعفرن سليمان وأولها :
أعبد الواحد المحمود إلى أغص حذار يحطك بالقروح
وانظر الحاشية البصرية الووقه ٨١ وشواهد الشافية ٢٥
(٩) صدره : * زيادة مثل الفتيق المقرم *
وقوله : يلباع أى الرق . والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن . وغضوب جسة إلى آخر
الأوصاف من وصف ناقته . يذكر أن عرق ناقته يسيل من جهدها في السير . والبيت في المعلقة .

وقال : أراد ينبع ، فأشبع الفتحة ، فأنشأ عنها ألفا . وقال الأصمعي : يقال انباج

الشجاع ، ينباج انباجا إذا انخرط بين الصفيين ماضيا ، وأنشد فيه :^(١)

يُطْرِقُ حِلْمًا وَأَنَاةً مَعَا ثُمَّتَ يَنْبَاجُ أَنْبِاجِ الشَّجَاعِ^(٢)

فهذا : انفعِلْ ينفعِلْ انفعالا ، والألف فيه عين . وينبغي أن تكون عينه واوا ؛ لأنها

أقرب معنى من الياء هنا . نعم ، وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت .

وذلك أنه لما سمع (ينباع) أشبه في اللفظ ينفعِلْ ، بغاوا منه بامض ومصدر ، كما

ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَّنَ الرجل يَضْفِنُ إذا جاء ضيفا

مع الضيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَفَّنَ ، وكانت فيل أكثر في الكلام

من فَعَلَنَ ، توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال :

ضفن يضمن . فلو سئلت عن مثال ضمن يضمن على هذا القول لقلت إذا مثله

على لفظه : فلن يفلن ؛ لأن العين قد حذفت . ولهذا موضع نذكره فيه مع بقية

أغلاط العرب .

ومن مقلّ الفتحة عندنا قول الهذلي^(٧) :

بَيْنَا تَعْنِقُهُ الشَّجَاةُ وَرَوْغُهُ يَوْمَا أُتِيسِحَ لَهُ بَرَىءٌ سَلْفَعُ^(٨)

أى بين أوقات تعنقه ، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا .

(١) هو الحية الذكر . (٢) في ط : « من بين » .

(٣) البيت من مقطوعة مفضلية للسفاح بن كثير البربوعي ، رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن

الزبير . وانظر الخزانة ٥٣٦/٢ ، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٦٣١ (٤) كذا في ش ،

ط . وفي د ، هـ ، ز : « وهذا » . (٥) سقط الكلام من هنا إلى « ومن مقلّ الفتحة » في ش .

(٦) كذا في ط . وفي د ، هـ ، ز : « مفعّل » وهو بحرف .

(٧) هو أبو ذؤيب في صريته العينية المشهورة . والقعيدة في آثار المفضليات .

(٨) تعنقه الكاة : دقّه منهم في الحرب والفرار لم ، كما يتماثل الرجلان . وروغه أن يجهد من

ضرباتهم . والسلفع : الجسور السليط . يذكر شجاعا يدل بقتوته وعلمه بقت الحرب ، فهو يشتق قرنه

حينا ، ويروغ من ضربه حينا آخر ، وبينما هو في المعركة ومنازلة أفرانه جاءه من لا يابه له فصرعه ، وذلك

جرى سلفط ما كان ليسب له حسابا . وقد ساق هذا مثلا لأن الدهر لا يخبو عليه أحد .

وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : خذَه من حَيْثَ وليسا ، قال : وهو
إشباع ليس . وذهب إلى مثل ذلك في قولهم آمين ، وقال : هو إشباع (٢١)
الهمزة من آمين) . فأما قول أبي العباس : إن آمين بمنزلة عاصين ، فإنما يريد به
أن الميم خفيفة كعين عاصين . وكيف يجوز أن يريد به حقيقة الجمع ، وقد حكى
عن الحسن رحمه الله أنه كان يقول : آمين : اسم من أسماء الله عز وجل . فإين بك
في اعتقاد معنى الجمع من هذا التفسير ، تعالى الله علوا كبيرا .

وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاة ، أراد : لحم شاة ، فمثل الفتحة ، فأنشأ
عنها ألفا .

ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف ، والمطافيل ،
والجلاليد ، فأما ياء مطاليق ومطليق فعوض من التون المحذوفة ، وليست مَطْلًا .
قال أبو النجم :

* منها المطافيل وغير المَطْفِل (٥)

وأجود من ذلك قول الهذلي :

* جنى التحل في ألبان عُوذٍ مَطافيل *

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « قوله » .

(٢) كذا في ط . وفي د ، هـ ، ز : « خة الميم » وفي ش : « كسرة الميم » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فاة إنما » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مطالها » .

(٥) هو الشعر التاسع من أرجوزة الطويلة . وقد مدّرها بوصف الإبل . وقيل :

* حتى تراعت في التاج الخنذل *

والتاج الخنذل : بقرة الوحش ، يريد أن الإبل رعت مع البقر . والمقل : التي معها قتل وهي حديثة عهد
بالولادة ، يكون في الترق والبقرة والنم ، فقله : منها المطافيل ... يحمل عوده للإبل ، وعوده للتاج ،
وهو الأقرب . (٦) أي أبي ذؤيب . وصدره :

* وإن حديثا منك لو تيليه *

والعود : جمع المائدة ، وهي حديثة العهد بالتاج من الترق . ويريد بجنى التحل عمله .

وكذلك قول الآخر:

* ... انْخَضِرْ الجَلايد *

وإنما هي الجلايد جمع جَلَد، وهو الشديد .

ومن مطلق الضمة قوله — فَمَا أَشْدَنَاهُ وَغِيَرَهُ — :

وَأَنْتَى حَيْثُ مَا يُشِيرُ الْهَوَى بِهَرَى (١) مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ (٢)
(بَشَرَى : يَحْزَنُكَ وَيَقْلُقُ . وَرَوَاهُ لَنَا يَسْرَى) (٣)

وقول الآخر:

مَمْكُورَةُ جُمُ الْعِظَامِ غُطِبُورُ كَأَنَّ فِي أَنْبِإِهَا الْقَرْفُورُ (٤)
فَهَذِهِ هِيَ الطَّرِيقُ . فَمَا جَاءَ مِنْهَا قِسَهُ عَلَيْهَا . (٥)

باب فِي مَطْلِ الْحُرُوفِ

والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوِّنة . وهي الألف والياء والواو .
اعلم أن هذه الحروف أين وقعت ، وكيف وجدت (يَسُدُّ أَنْ تَكُونَ سِوَا كُنْ (٦)
يَتَبَعْنَ بَعْضُهُنَّ فَيَرْمِزُغَمَاتُ) ففيها امتداد ولين ؛ نحو قام ، وسير به ، وحيث ، وكوز ، (٧) (٨)

(١) سقط حرف الطيف في ش . (٢) انظر ص ٣١٦ من الجزء الثاني .
(٣) بُتُّ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي ط . وسقط في ش ، د ، هـ ، ز . وفي ط : « وَرَوَاهُ لَنَا يَسْرَى »
وَيَدْرَأَنَّ « يَسْرَى » فِيهِ عَرَفٌ عَمَّا بُتُّ . (٤) كَذَا فِي ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قَالَ » .
(٥) رَدَّ الْيَتِّ فِي السَّانِ (فَرَقَل) . وَالْمَكُورَةُ الْمَطْوِيَّةُ الْخَلْقُ الْحَسَنُ . وَ « جُمُ الْعِظَامِ » يَجْمَعُ الْجُلُومَ جَمْعَ أَجْمٍ . وَقَدْ جُمِعَ نَظَرًا إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالْفَصِيحُ غَيْرُ هَذَا . وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ : جَاءَ الْعِظَامُ
فَقَصَرَ الْمُدُّودُ ، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ فِي الرَّسْمِ . وَيُقَالُ : عَظَمَ أَنْهَمُ : وَافَرِ الْمَهْمُ .

(٦) كَذَا فِي ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فَمَا » .
(٧) كَذَا فِي ش . وفي ط ، د ، هـ : « فَخَسَهُ » وفي ز : « فَخَسَهُ » .
(٨) سَقَطَ فِي ش . (٩) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي ش ، ط . وَبُتُّ فِي د ، هـ ، ز .
(١٠) سَقَطَ فِي د ، هـ ، ز . (١١) فِي ز : « حَرْبٌ » . وَالْحَرْبُ — بِالضَّمِّ — : الْخِلَاقُ .

وكتاب، وسعيد، وعجوز . إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن^(٢) منثها، ثلاثة . وهي أن تقع بعدها^(٣) — وهي سواكن أنواع لما^(٤) (هو منهن) وهو الحركات من جنسهن — الهمزة ، أو الحرف المشدد ، أو أن يوقف عليها عند التذكر .

فالهمزة نحو كساء، ورداء ، و (خطيئة، ورزية)^(٥) ، ومقروءة ، ومخبوءة . وإنما تمكن المذفيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراعى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تباديت بهن نحوه طُلُنْ ، وشعن^(٨) في الصوت ، فوفين له ، وزدن (في بيانه)^(٩) و (مكانه)^(١٠) وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ؛ ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود، وضروب، وركوب ، لم تجدن لَذَنَات ، ولا ناعِمَات ، ولا وافيَات^(١١) مستطيلات ؛ كما تجدن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد^(١٢) .

١٠

(١) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « بها » .

(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « يتمكن » .

(٣) كذا في ش، ط . وسقط في د، هـ، ز .

(٤) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « هن هن » .

١٥

(٥) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « خطيئات ورزيئات » .

(٦) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « فيه » .

(٧) كذا في ش . وفي د، هـ، ز : « لأن » .

(٨) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « وإذا » .

(٩) كذا في ش . وفي د، هـ : « لِيَانِه » وفي ز، ط : « لِيَانِيَه » وكأنه محرف عن : « لِيَانِيَه » .

٢٠

(١٠) كذا في ش . وفي ز : « لمكانه » وسقط في ط .

(١١) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « عَمِيد » .

(١٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « ومستطيلات » .

(١٣) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « الهمزة » .

وأما سبب نعمتَي ووفائهم وتمادين إذا وقع المشدد بعدهن فلا تنهن - كما ترى -
سواكن، وأول المثاليين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا
في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء
الصوت بها، عوضاً عما كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها، إذا لم يجدوا
عليه تظرفاً، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً. وذلك نحو شابة، ودابة، وهذا قضيب
بكر في قضيب بكر، وقد تمدت الثوب، وقد قوص بما عليه. وإذا كان
كذلك فكلاً من ربح الحرف في المسد كان حينئذ محفوظاً بتمامه، وتمادى الصوت
به، وذلك الألف، ثم الياء، ثم الواو. فشابة إذا أوفى صوتاً، وأنهم جرساً من
أختها، وقضيب بكر أنهم وأنهم من قوص به، وتمسود ثوبه، وبعد الواو من
أعرق الثلاث في المد - وهى الألف -، وقرب الياء إليها. نعم، وربما
لم يكتف من تقوى لفته، ويتعالى تمكينه وجهارته، بما تجشمه من مد الألف
في هذا الموضع، دون أن يطنى به طبعه، ويغضى به اعتاده ووطؤه، إلى أن
يبدل من هذه الألف همزة، فيحملها الحركة التي كان كلفاً بها، و(مصانعا يطول)
المدة عنها، فيقول : شابة ودابة. وسنأتى بنحو هذا في بابها، قال كثير.
* إذا ما العوالى بالعبيط أحمازت *

- (١) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز : « من بعدهن » .
(٢) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : « الألف » . وكأنه انصر على الألف لأنه الأصل،
كما سأتى له . وقد يكون سقط : « واليا . والواو » . والأقرب أنه محذف عن : « بالأحرف » .
(٣) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : « عليه » . (٤) في ط : « وضح » .
(٥) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : « محفوقا » . وفي د : « محفوقا » . (٦) سقط في ط .
(٧) في ط ما يقرب من « يتالي » . (٨) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : « يطنى » .
(٩) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : « يخط » . (١٠) كذا في ش، ط .
وفي د، هـ، ز : « كلها » . (١١) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « مطالعا لطول » .
(١٢) الوارد في الديوان ٩٧/٢ الشطر من بيت هكذا :
وأتأت ابن لى خير قومك مشبدا إذا ما أحمازت بالعبيط العوال
وهكذا ورد البيت في اللسان (حنن) . وهو من قصيدة في مدح عبد العزيز بن مردان .

وقال :

وللأرض أنما سَوْدُها فتجلَّتْ بياضا وأما بِيضُها فاسوَأَدَتْ

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختها . وعِلته في اختصاصه بها دونها ، أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتعاملوا وحلوا أنفسهم على قلبها همزة ؛ تنظرا إلى الحركة وتطاولا إليها ، إذ لم يحسدوا إلى تحريكها هي سبيلا ، لا في هذا الموضع ولا في غيره . وليست كذلك أختها ؛ لأنها وإن سكنتا في نحو هذا قضيب بكر وتمود الثوب فإنهما قد تحزكان كثيرا في غير هذا الموضع . فصار تحزكهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فرقا .

- ١٠ وقد أَمَرُوا الباء والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما . وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبٌ بَكَرَ أى جَيْبٌ بَكَرَ ، وثوبٌ بَكَرَ ، أى ثوبٌ بَكَرَ . وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للباء والواو فإن فيها سيرا ، له ومن أجله جاز أن تمتد الباء والواو بعدها في نحو ما رأينا . وذلك أن أصل المسد وأقواه ، وأعلاه وأنعمه وأنداه ، إنما هو للألف . وإنما الباء والواو في ذلك محمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة بعض الألف ، فكأنها إذا قدمت قبلهما في نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف ؛ إذ كانت الفتحة

(١) أى كثير من قصيدة في مرثية عبدالعزيز بن مروان . وقيل - وإن لم يكن على ترتيب الديوان - :

عجبت لأن النائمات وقد علت مصيبتها فهرا فميت وصمت

نيز ولوا سمن أعلام سندد وأعلام وضوى ما يقان ادرمت

- ٢٠ وهو يريد بجمال الأرض بياضا واسوداد بياضها اضطرابها أو يريد أن قيوها أصبحت بيضا به ، وظلها أصبح أسود بزواله عنه . (٢) سقط في ش . (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تحريكهما » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قولك » . (٥) « كتب في الأصول : « جيكر » . (٦) رسم في الأصول : « نويكر » غير أن في ط : « نويكر » . (٧) كذا في ش . وفي ز ، ط : « أربنا » .

- ٢٥ (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الألف » . (٩) في ط : « بلحقان » . (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قبلها » . (١١) سقط في د ، ه ، ز .

بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما^(١) إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة، فكان ذلك سببا للأنس بالمد، لاسميا وهما بعد الفتحة^(٢) - اسكونهما - أخذا^(٣) الألف وقوتها الشبه بها ؛ فصار ثوب وشيخ نجوا من شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما . فاعرف ذلك .

وأما مدّها عند التذكّر فنحو قولك : أخواك ضربا ، إذا كنت متذكرا للمفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك) أي ضربا زيدا ونحوه . وكذلك تملأ الواو إذا تذكّرت في نحو ضربوا ، إذا كنت تتذكّر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك : أي ضربوا زيدا ، أو ضربوا يوم الجمعة ، أو ضربوا قياما فتذكّر الحال . وكذلك الياء في نحو اضربني ، أي اضربني زيدا ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكّر ، من قبل أنك لو وقفت عليها غير معطولة ولا ممكّنة المدّة ، فقلت : ضربا وضربوا واضربني وما كانت هذه حاله . وأنت مع ذلك متذكّر لم (توجد في) لفظك دليلا على أنك متذكّر شيئا ، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتمت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك ؛ لكّلك لما وقفت ومطلت الحرف لم بذلك أنك متناول إلى كلام نال للأوّل منوط به ، معقود ما قبله على تضمّنه وخطله بجملته .

- (١) في ز : « موضع واحد » . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « سبقهما » .
- (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الصحة » .
- (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « قريبا » .
- (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ضا » .
- (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مدّها » .
- (٧) ثبت ما بين القوسين في ط . وسقط في ش ، ز .
- (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الألف » .
- (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « كنت » .
- (١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يوجد » .
- (١١) في ش : « لأوهمت » . (١٢) في ط : « ثان » .

ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليها ضمناً ،
وتضاهان ، ولم يَفِ مدتها ، وإذا وقمن بين الحرفين تَمَكَّنَ ، واعترض الصدى
معهن . ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى .
ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلقاً للتدبة وإطالة الصوت بين الوقف ،
وعلمت أن السكوت عليهن ينقصهن ولا يفي بهن ، أتبعتهن الهاء في الوقف ؛ توفية
لهن ، وتطاولوا إلى إطالتهن . وذلك قولك : وازيداه ، واجمفراه . ولا بد من الهاء
في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها ، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها .
وذلك قولك : وازيداً ، وأسمراه . وكذلك أختاها . وذلك قولهم : واقطع
ظهيريه ، وواغلاميه ، وواغلامهوه ، وواغلامهوه . وتقول في الوصل : واغلامهوه
لقد كان كريماً ! ، واقطع ظهيرى من هذا الأمر !

١٠

والمعنى الجامع بين التذكّر والتدبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين .
فلما كانت هذه حال هذه الأحرف ، وكنت عند التذكّر كالناطق (بالحرف)
المستذكر ، صار كأنه هو ملفوظ به . فتمت هذه الأحرف وإن وقمن أطرافاً ؛
كما يتمن إذا وقمن حشوا لا أواخر . فاعرف ذلك . (فهذه حال الأحرف المطولة)
وكذلك الحركات عند التذكّر يطلن حتى يفين حروفاً . فإذا صرنا بحرين مجرى
الحروف المبتدأة توأم ، فيُطلن أيضاً حيثنذ ؛ كما تُطلن الحروف . (وذلك) قولهم

١٥

- (١) كذا في ز ، ط ، د ، د ، وف ، ش ، ه ، : « السكون » . (٢) كذا في ش .
وف ، د ، ه ، ز ، ط ، : « قولهم » . (٣) كذا في ش ، ط . وقد د ، ه ، ز : « زيدا » .
(٤) في ز : « قولك » . (٥) سقط في ش . (٦) في ط : « والمستذكر » .
(٧) كذا في ش ، ط . وقد د ، ه ، ز : « تمن » .
(٨) ذكر ما بين القوسين في ش قبل قوله قياساً « فلما كانت هذه حال هذه الأحرف ... » .
(٩) كذا في ش ، ط . وقد د ، ه ، ز : « يقين » .
(١٠) كذا في ش ، ط . وقد د ، ه ، ز : « صرتها حتى » .
(١١) كذا في ش ، ط . وقد د ، ه ، ز : « من ذلك » .

٢٠

عند التذکر مع الفتحة في قمت : قنبا ، أى قمت يوم الجمعة ، ونحو ذلك ، ومع
الكسرة : أنقى ، أى أنت عاقلة ، ونحو ذلك ، ومع الضمة : قنتو ، فى قنت إلى زيد ،
ونحو ذلك .

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنا فعلى ضريين : (صحيح ومعتل)^(٢) .
فالصحيح فى نحو هذا يكسر ، لأنه لا يجرى الصوت فى الساكن ، فإذا حرك أنبعث^(٣)
الصوت فى الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ، ومطلته .
وذلك قولك فى نحو قد — وأنت تريد قد قام ونحوه ، إلا أنك تشك أو تتلوم لراى
تراه من ترك المبادرة بمأ بعد ذلك — قدى ، وفى من : منى ، وفى هل : هلى ،
وفى نعم : نعى ، أى نعم قد كان ، أو نعم هو هو (أو نحوه) مما تستذكر^(٤)
أو (تراعى بذكره) . وعليه تقول فى التذکر إذا وقفت على لام التعريف :
ألى وأنت تريد : الغلام ، أو الخليل ، أو نحوه ذلك .

وإنما كانت حركة هذا ونحوه الكسرة دون أختيها ، من قبل أنه ساكن قد
احتجج إلى حركته ، بخرت حركته إذا مجرى حركة التقاء الساكنين فى نحو (قل اللهم)^(٥)
و (قم الليل)^(٦) وعليه أطلق المجزوم والموقوف فى القوافى المطلقة إلى الكسرة ،
نحو قوله :^(٧)

* وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرُ الْقَلْبَ يَفْعَلُ *

- (١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « أى » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى ه ، ز : « تحرك » وفى د : « تحركت » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « المبالغة » . (٥) فى ط : « مما » .
(٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « ونحو ذلك » .
(٧) فى د ، ه ، ز : « يستذكر » . (٨) فى د ، ه ، ز : « يترانى ذكره » .
(٩) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش . (١٠) آية ٢٦ سورة آل عمران .
(١١) آية ٢ سورة المزمل . (١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « الكسرة » .
(١٣) أى امرى القيس فى معلقته . وصدره :

* أَعْرَكَ مَنَى أَنْ حَبَكَ قَاتِلَى *

وقوله ^(١) :

* لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ *

ونحوهما نحن عليه حكاية الكتاب ^(٢) : هذا سيفني وهو يريد : سيف من أمره كذا ،
أو من حديثه كذا . فلما أراد الوصل أثبت التثنية ، ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر
الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حركة بالكسر - كما يجب في مثله - ثم أشبع كسره ،
فأنشأ عنها ياء ، فقال : سيفني .

^(٥)
هذا حكم الساكن الصحيح عند التذكّر .

وأما الحرف المعتل فعلى ضريين : ساكن تابع لما قبله ، كقاما ، وقاموا ،
وقوى ، وقد قدمنا ذكر هذا ، ومعتل غير تابع لما قبله ، وهو الياء والواو
الساكتان بعد الفتححة ، نحو أئى ، وكئى ، ولؤى ، وأؤى . فإذا وقفت على شئ من
ذلك مستذكرا كسره ، فقلت : قمت كي ، أى كى تقوم ونحوه . وتقول في العبارة :
قد فعل كذا أى ، معناه : أى أنه كذا ونحو ذلك . ومن كان من لفته أن يفتح أو يضم ^(٦)
لالتقاء الساكتين فقياس قوله أن يفتح أيضا أو يضم عند التذكّر . رويناه ذلك
عن قُطْرُب : قم الليل ، وبع الثوب ، فإذا تذكّرت قلت : قما ، وبع ، وفي سر :
سيرا . وليس كذلك قراءة ابن مسعود « فَقَلَّ لَهُ قَوْلًا لَيْتًا » لأن الألف علم ضمير

(١) أى التابغة في تصديده في المتجردة . ومصدره :

* أَرَفَ التَّرْمِلَ بِغَيْرِ أَنْ رَكَابِنَا *

(٢) انظر ص ٣٠٤ من الجزء الثانى لسيبويه .

(٣) فى ز ، ط : « به » . (٤) فى د ، ه ، ز ، يده : « الصوت » وقد ضرب عليها فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « ههنا » . (٦) فى ش : « وتاج » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « كسرتها » .

(٨) سقط فى ش . (٩) آية ٤٤ سورة طه .

ثنية موسى وهرون ، عليهما السلام . وأيضا فإنه لم يقف عليه ؛ ألا ترى أن بعده (لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا) وإنما هذه لغة لبعضهم ، يجرى حركة ألف الثنية وواو الجمع يجرى حركة التقاء الساكنين ، فيقول في الثنية : وما يا رجلان ، وما يا رجال يهوا ، وما غلامان قما . وعليه قراءة ابن مسعود هذه ، وببيت الضبي :

• ... لم يهلوا ولم يهوا •

يريد : يهيموا ، بقاء به على ما ترى . وروينا عن قُطْرُب أن منهم من يقول : ثُمَّ يَارْجُل . فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوقيتها واوا ، فقلت : تُهْمُو . ومن العرب من يقرأ (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) ومنهم من يكسر فيقول : اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ . ومنهم من يفتح فيقول : اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ . فإن مطلت متذكرا قلت على من ضم : اشْتَرَوْوا ، وعلى من كسر : اشْتَرَوْى ، وعلى من فتح : اشْتَرَوْا . وروينا عن محمد بن محمد بن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

فَهُمْ بِطَاتِهِمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقَضَاءُ وَنَهْمُ الْحُكَامِ

فإن وقفت على «هم» من قوله : وهم القضاة ، قلت : هُمى . وكذلك الوقوف على منهم الحكام : منهى . فإن وقفت على «هم» من قوله : وهم وزراؤهم ، قلت : هُمُو ؛ لأنك كذا رأيته فصل الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، فصلت بين حركة

(١) في د ، ه ، ز : « تهجرى » . (٢) في ط : « فقول » .

(٣) سقط حرف المطف في د ، ه ، ز . (٤) انظر ص ٩٠ من هذا الجزء .

(٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « يقول » . (٦) آية ١٦ سورة البقرة .

(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « مستكرا » . (٨) هو الفراء .

(٩) في ش : « وهم »

التقاء الساكنين وغيرها كما فصل، وإن شئت قلت^(١) : وهي، تريد : وهم وزرأهم
 وقلت : وهو تريد : وهم القضاة، حملا على قوله : فهم بطاعتهم ؛ لأنك إذا
 فعلت ذلك لم تعد^(٢) أن حملت على نظير . وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفة
 التذکر جاز في القافية البتة على ما تقدم . وعليه تقول : عجبت منّا إذا أردت :
 من القوم على من فتح النون^(٣) . ومن كسرهما فقال : من القوم قال : مني . فاعرف
 ذلك إلى ما يليه إن شاء الله .

باب في إنبابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة

الأول منهما أن تحذف الحرف وتقرّ الحركة قبله نائبة عنه ، ودليله^(٤)
 عليه، كقوله :

كفالك كف لا تليق درهما جودًا وأخرى تُعطى بالسيف الدما^(٥)
 يريد : تعطى . وعليه بيت الكتاب :

* وأخو النوان متى يشأ يصيرمه^(٦) *

وبيته :

* دواحي الأيد يخيطن السريحا^(٧) *

- ١٥ (١) سقط في ش، ط . (٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « يد » .
 (٣) كذا في د، هـ، ز . وفي ط : « منها إذا » . وفي ش : « بما » .
 (٤) في ش بعده : « منا » . (٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « دليلا » .
 (٦) لا تليق درهما أي لا تمسكه وتحبسه ، يصفه بالبلذ والإتقاق . وررد البيت في اللسان (لأن)
 غير منسوب ، وفي أمالي ابن السجري ٢ / ٧٢ . (٧) ينسب إلى الأعشى . وبجزءه :

* ويكنّ أعداء بيد وداد *

٢٠

وانظر الكتاب ١٠ / ١ ، والصبح المنير ٩٩ . وفيه « وأخو النسا » .

(٨) انظر ص ٢٦٩ من الجزء الثاني .

ومنه قول الله تعالى : (يَا عِبَادِ قَاتِلُوا) ^(١) وهو كثير في الكسرة . وقد جاء في الضمة منه قوله :

إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرِدَ الْمَاءُ إِذَا غَارَ النُّجُومُ ^(٢)

يزيد النجوم ، فحذف الواو ، وأتاب عنها الضمة ، وقوله :

* حَتَّى إِذَا بَلَغَ حَلَاقِيمُ الْحُلُقَى ^(٣) *

يريد الحلوق . وقال الأخطل :

كَلَّمَجْ أَيْدَى مَشَاكِلِ مُسَلِّيَةٍ يَنْدَبْنَ ضَرَمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطِيبِ ^(٤)

ومنه قول الله عز اسمه (وَيَمَحُّ اللَّهُ الْبَاطِلَ) ^(٥) و(يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ^(٦) و(سَدَّعُ الزَّانِيَةَ) ^(٧)

وكتب ذلك بغير واو (دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو) في اللفظ . وله

نظائر (وهذا) ^(٩) في المفتوح قليل ، لخفة الألف ، قال :

* مِثْلُ النِّقَا لَبْدِهِ ضَرْبُ الْإِطْلَلِ ^(١١) *

ونحو منه قوله :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي مُسْهِلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ ^(١٢)

(١) آية ١٦ سورة الزمر . (٢) في ط : « يرد » وفي البحر لأبي حيان ٤٨١/٥ :

* إِنَّ الَّذِي قَضَىٰ بِذَا قَاضٍ حَكَمٌ *

(٣) في اللسان (حلق) : « ابتلت » في مكان « بلت » .

(٤) من نصيدة له في مدح الوليد بن عبد الملك . وهو في وصف الإبل . يذكر أنهم يرضن أيديهن في السير . وشبه ذلك طبع نواحي يشرن بحرق . والمسلية : لابسات السلاب ، وهو ثوب الحداد . وخرس بات الدهر إصابها الناس بالخرس . وانظر الديوان ١٨٨ ، واللسان (خرس) .

(٥) آية ٢٤ سورة الشورى . (٦) آية ٦ سورة القمر . (٧) آية ١٨ سورة العلق .

(٨) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط .

(٩) سقط ما بين القوسين في ش . (١٠) في ش : « قليلة » .

(١١) الطلل أصله الطلال ، وهو جمع الطل ، وهو المطر القليل الدائم . ويرويه بعضهم بفتح الطاء ، وأصله الطل ، فترك الضميف . وانظر اللسان (طلال) . (١٢) ورد البيت في اللسان (آله) غير منسوب .

حذف الألف من هذه اللفظة (الله) . ومنه بيت الكتاب :

* أوالفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى ^(١) *

يريد الحمام ، وحذف الألف فالتقت الميان فغير على ما ترى . وقال أبو عثمان في قول الله سبحانه (يَا آيَاتُ) ^(٢) أراد : يا أيتها ، وحذف الألف . وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابي :

فلسْتُ بِمَدْرَكٍ مَا فَاتَ مَتَى بَلْهَقَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي ^(٣)
يريد بلهني . وقد مضى نحو هذا .

الثاني منهما ، وهو إنبابة الحرف عن الحركة . وذلك في بعض الآحاد وجمع
الثنية وكثير من الجمع .

فالأحاد نحو أبوك وأخوك وحمالك وفالك وهنيك وذى مال . فالألف والياء
والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم . ألا تراها
تفيد من الإعراب ما تفيد هذه الحركات : الضمة والفتحة والكسرة .
والثنية نحو الزيدان والرجلين .

والجمع نحو الزيدون والمسلمين .
وأعربوا بالنون أيضا ، فرفعوا بها في الفعل : يقومان ويقومون ^(٤) (وتقومين)
فالنون في هذا نائبة عن الضمة في فعل . وكما أن ألف الثنية وواو الجمع نائبتان
عن الضمة والياء ، فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة ، وإنما الموضع في الإعراب
للحركات ، فأما الحروف فدواخل عليها .

(١) هو السجاج ، وهو من وصف حمام الكعبة ، أقسم به . يريد المؤلف أن الشاعر حذف
ألف الحمام فصار الحِم ، فأبدل من الميم الثانية ياء فرارا من الضعيف ؛ كما قيل في تظننت : تظنيت .
وانظر اللسان (حم) والكتاب ٨/١ (٢) آية ٤ سورة يوسف .
(٣) ورد في البيهقي على هامش الخزانة ٢٤٨/٤ ولم ينسبه ، وفي الخزانة ٦٣/١
(٤) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

عَلَيْهَا فِصَارٌ: يرمون. فَمَا لَا يُشَكُّ فِي أَنَّ ضَمَّةَ مِمَّ يرمون غير كسرتها في يرميون لفظاً،^(١)
فَكَذَلِكَ فَلْتَحْكَمْ عَلَى أَنَّ ضَمَّةَ زَايٍ يَفْزُونَ غير ضَمَّتْهَا فِي يَفْزَوْنَ تَقْدِيرًا وَحَكْمًا.^(٢)

وَنَحْوُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ مَائَةٍ: مِثْوَنٌ. فَكَسْرَةُ مِمَّ مِثْوَنٌ غير كسرتها
فِي مَائَةٍ؛ اعْتِبَارًا بِحَالِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي سَنَةِ وَسْنَيْنَ، وَبُرَّةٍ وَبَرِيرٍ. وَمِثْلُهُ تَرْخِيمُ بُرْثُ
وَمَنْصُورٍ فَيَمِنْ قَالَ: يَا حَارٌّ إِذَا قُلْتَ: يَا بُرْثُ، وَيَا مَنْصُ. فَهَذِهِ الضَّمَّةُ فِي ثَاءٍ.^(٣)
بُرْثُ وَصَادُ مَنْصُ غير الضَّمَّةِ فَيَمِنْ قَالَ: يَا بُرْثُ وَيَا مَنْصُ عَلَى يَا حَارٍّ؛ اعْتِبَارًا
بِالْمُخْتَلِفِينَ. فَمَا لَا شَكَّ فِي أَنَّ ضَمَّةَ رَاءٍ يَا حَارٌّ غير كسرة راءٍ يَا حَارٍّ سَمَاعًا وَلَفْظًا،^(٤)
فَكَذَلِكَ الضَّمَّةُ عَلَى يَا حَارٌّ فِي يَابْرُثُ وَيَا مَنْصُ غير الضَّمَّةِ فِيهِمَا عَلَى يَا حَارٍّ تَقْدِيرًا
وَحَكْمًا. وَعَلَى ذَلِكَ كَسْرَةُ صَادٍ صِثْوَنٌ وَقَافٍ قِثْوَنٌ غير كسرتها فِي قِنَوَانٍ وَصِنَوَانٍ.^(٥)
وَهَذَا بَابٌ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فَصْلِهِ.

١٠

وَكَذَلِكَ كَسْرَةُ ضَادٍ تَقْضِيَيْنَ غير كسرتها الْمُقْصَدَةُ فِيهَا فِي أَصْلِ حَالِهَا، وَهُوَ
تَقْضِيَيْنَ. وَالْقَوْلُ هُنَا هُوَ مَا تَقَدَّمَ فِي يَدْعُونَ وَيَفْزُونَ.
فَهَذَا حَكْمُ الْحَرْكَيْنِ الْمُتَفَقِّعَيْنِ.

(١) كَذَا فِي ش. وَفِي د، هـ، ز، ط: «فَصَارَتْ». وَقَوْلُهُ: «فِصَارٌ» أَيُّ بَدَلِ حَذْفِ
الْيَاءِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. وَكَذَا يُقَالُ فِيهَا بَاقِي مِنَ الْأَمَلَةِ، فَهُوَ قَدْ يَمُرُّكَ الْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ الْأَمَلِ لِلْعِلْمِ بِهِ.

١٥

(٢) كَذَا فِي ش، ط. وَفِي د، هـ، ز: «فَلْيَحْكَمْ».

(٣) كَذَا فِي ش، ط. وَفِي د، هـ، ز: «يَفْزُونَ».

(٤) كَذَا فِي ش. وَفِي د، هـ، ز، ط: «سَوْنٌ».

(٥) كَذَا فِي ش. وَفِي د، هـ، ز، ط: «يَرُونَ». وَالْبُرَّةُ: الْخُلْخُلَاءُ، وَحَلَقَةُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ.

٢٠

(٦) كَذَا فِي ش. وَفِي د، هـ، ز، ط: «يَا».

(٧) كَذَا فِي ش. وَفِي ز، ط: «بِالْمُخْتَلِفِينَ».

(٨) سَقَطَ حَرْفُ السُّلْفِ فِي ش، ط.

وأما المختلفتان فأمرهما واضح . وذلك نحو يرمون و يقضون . والأصل : يرميون
 ويقضون ، فأسيكت الياء استئقالا للضمّة عليها ، ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسمرته ؛
 لظرونها عليها ؛ فصار : يرمون و يقضون . وكذلك قولهم : أنيت تغزين ، أصله تغزوين ،
 فنقلت الكسرة من الواو إلى الزاي ، فابتزتها ضمّتها فصار : تغزين . إلا أن منهم من
 يُنمّ الضمّة إرادة للضمّة المقنّرة ، ومنهم من يُخلص الكسرة فلا يُنمّ . ويدلّك
 على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمّة المبتزتين عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا
 ضموا همزة الوصل وكسروها إرادة لما ؛ وذلك كقولهم : أقضوا ، أبناؤا ، وقولهم :
 أغزى ، أدعى . فكسرهم مع ضمة الثالث ، وضمّهم مع كسره يدلّ على قوّة
 مراعاتهم للأصل المغيّر ، وأنه عندهم مراعى معتدّ مقدّر .

ومن المتّفقة حركاته ما كانت فيه الفتحتان ؛ نحو اسم المفعول من نحو اشتدّ
 واحمز ، وذلك قولهم : مشدّد ومحمز ، من قولك : هذا رجل مشدّد عليه ، وهذا
 مكان محمز فيه (وأصله مشدّدٌ ومحمزٌ) فأسيكت الدال والراء الأوليان ، وأدغمنا
 في مثلهما من بعدهما ، ولم ننقل الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه على حركته التي فيه ؛

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فاما » . (٢) في ط : « وكسره » .

(٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « لظروء » . (٤) في ز : « عليه » .

(٥) كذا في ط . وفي ش ، ز : « المبتزة » . (٦) في ش : « لما » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قولك » .

(٨) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « وارموا » .

(٩) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « وادعى » .

(١٠) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الضمة » .

(١١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « المفعولين » . (١٢) سقط هذا الحرف في ز .

(١٣) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط . (١٤) في ش : « الواو » .

(١٥) كذا في ش . وفي ط : « تنقل » وفي د ، هـ ، ز : « ينقل » .

(١٦) في ط : « غلبت » . وفي ش : « تغلبه » . وهو تصحيف .

(١) قلب في يفسزون ويرمين . يدل على أنك لم تنقل الحركة هنا كما نقلتها هناك
 هوئلم في اسم الفاعل أيضا كذلك ، وهو (مشتد ومحز؛ ألا ترى أن أصله) مشتد
 ومحزير . فلو نقلت هذا لوجب أن تقول : مشتد ومحز . فلما لم تقل ذلك وصح
 في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا ، امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة
 فيه تقديرا ووهما . وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر
 في هذا النحو ؛ لزوال الضرورة فيه ومعه ؛ ألا ترى إلى صحة الياء والواو جima بمد
 الفتح ، وتعذر الياء الساكنة بمد الضمة ، والواو الساكنة بمد الكسرة . وذلك
 أنك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرميون ،
 ثم وجب قلب الواو ياء ، وأن تقول : هم يرمين ، فتصير إلى لفظ جماعة المؤنث .
 وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي لصار التقدير إلى تغزوين .
 فوجب أن قلب الياء لانضمام الزاي قبلها واوا ، فتقول لأراءة : أنت تغزون ؛ فيلتبس
 بجماعة المذكور .

فهذا حكم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ؛ ألا ترى الواو والياء
 صحيحتين بعد الفتح ؛ نحو هؤلاء يمشون ويسعون ، وأنت ترضين وتخشين . فلما
 لم تغير الفتح هنا في المختلفين اللذين تغيرهما واجب ، لم تغير الفتحان اللتان إنما هما
 في التغير محمولتان على الضم مع الكسر . فإن قلت : فقد يقع اللبس أيضا بحيث

(١) كذا في ط . وفي د ، هـ ، ز : « قلت » . وفي ش : « قلب » وهو تصحيف .

(٢) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (٣) في ش : « المختلفتين » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « من » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ز : « فيقول » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فيلتبس » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « قيل » .

رُمت الفرق؛ ألا تراك تقول للرجال : أتم تفزون، (وللنساء : أنت تفزون)^(١)،
وتقول للمرأة : أنت ترمين، ولجماعة النساء : أنتن ترمين .

قيل : إنما احتُمِلَ هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة، ولولا ذلك لما احتُمِلَ .
ووجه الضرورة أن أصل أتم تفزون : تفززون، فالحركتان — كما ترى — متفتتان؛
لأنهما ضمتان . وكذلك أنت ترمين، الأصل فيه ترمين، فالحركتان أيضاً متفتتان؛
لأنهما كسرتان . فإذا أنت أسكنت المضموم الأول (وقلت)^(٢) إليه ضمة الثاني،
وأسكنت المكسور الأول وقلت إليه كسرة الثاني، بنى اللفظ بحالهِ، كأن لم تنقله
ولم تغيّر شيئاً منه، فوقع اللبس، فاحتُمِلَ؛ لما يصحّب الكلام من أولهِ (وأخرهِ)^(٣)؛
كأشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها، فيعتمد في بيانها على ما يقارنُها^(٤)، كالتحقير والتكسير
وغير ذلك؛ فلما وجدت إلى رفع اللبس بحيث وجدته طريقاً سلكتها، ولما لم تجد
إليه طريقاً في موضع آخر احتملته، ودلت بما يقارنه عليه^(٥) .

فهذه أحوال الحركات المنقولة، وغير المنقولة فيما كان فيه الحرفان جميعاً
متحركين .

فأما إن سكن الأول فلأنك تنقل الحركات جمعاً إليه^(٦) . وذلك نحو أقام، ومقيم،
ومقام، وأَسَارَ ومُيسِر، ومُسَارٍ؛ ألا ترى أن أصل ذلك أَقَوْم، وأَسِير، ومُقِيم،
ومُسِير، ومُقَوْم، ومُسِير . وكذلك يَقُوم ويقُوم، وأصلهما يَقُومُ وَيُسِيرُ، فنقل
ذلك كله؛ لسكون الأول .

(١) سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز . (٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز، «نقلت» .

(٣) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : «إلى آخره» . (٤) في ش، ز : «يقارنها» .

(٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : «وجدت» . (٦) في ش، ز : «يقاربه» .

(٧) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : «عما» .

(٨) كذا في ز . وفي د، هـ : «جها» وسقط في ش، ط .

(١) والضرب الثاني مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس، وهو كبيت الكتاب :

* وقال أضرب الساقين إمك هابل (٤) *

وأصله : امك هابل ؛ إلا أن همزة (أنك) كُسرَت لانكسار ما قبلها ؛ على حدّ قراءة من قرأ : (فلأَمُه الثلث) (٥) فصار : إمك هابل ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة الإبتاع على ضمة الإعراب ، فابتزتها موضعها ؛ فهذا شاذٌ لا يقاس عليه ؛ ألا تراك لا تقول : قَدْرِك واسعة ، ولا عَدْلِك ثَقِيل ، ولا بَنَتِك عَافِلَة .

ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي « بما أنزِلَيْكَ » . وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بينَ يمينَ فتقول : بما أنزل إلَيْكَ ؛ لكنه حذف الهمزة حذفاً ، وأبقى حركتها على لام أنزل ، وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار بتقديره : بما أنزَلَيْكَ ، فالتقت اللامان متحركتين ، فاسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ؛ كقوله تعالى (لَكَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) (١١) .

ونحو منه ما حكاه لنا أبو علي عن أبي عبيدة أنه سمع : دعه في جرأته . وذلك أنه نقل ضمة الهمزة (١٢) — بعد أن حذفها — على الزاء وهي مكسورة ، ففتى الكسرة ، وأعقب منها ضمة .

- (١) سقط حرف اللطف في د، ه، ز، ط . (٢) كذا في ش، ط، ز . والأنسب : « ما » .
(٣) كذا في ش، ط، وفي ز : « يت » . (٤) أنظر ص ١٤٥ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ، وص ٢٧٢ ج ٢ من سيبويه . (٥) آية ١١ سورة النساء . وهو يريد القراءة بكسر همزة أم في الآية . وهي قراءة حمزة والكسائي . وانظر البحر ٣ / ١٨٤ (٦) سقط في ش .
(٧) سقط هذا الحرف في د، ه، ز . (٨) آية ٤ سورة البقرة . ولم أر من نسب هذه القراءة إلى الكسائي . وفي البحر ١ / ٤ ؛ أنها شاذة ولم يفسها . (٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « كسرتها » . (١٠) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وطلب » .
(١١) آية ٣٨ سورة الكهف . (١٢) سقط في ش . (١٣) في ط : « فبق » .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبره مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم ، عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابي^(١) كان يالفهن : أفي السَّوَّ تَنْتَنُ ! قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي : تعال إلى هنا ، اسمع ما تقول .^(٢)
قلت : وما في هذا ! أرادت : أفي السَّوَّ أَنْتَنُ ! ، فألقت فتحة (أنتن) على كسرة الهاء ، فصارت بعد تخفيف همزة السَّوَّ : أفي السَّوَّ تَنْتَنُ . فهذا نحو مما نحن بسبيله . وجميعه غير مقيس ؛ لأنه ليس على حد التخفيف القياسي ؛ ألا ترى أن طريق قياسه أن يقول : في حِرْأته ، فيقتر كسرة الراء عليها ، ويجعل همزة أته بين بين ، أي بين الهمزة والواو ؛ لأنها مضمومة ؛ كقول الله سبحانه : يستهزئون ، فيمن خفف ، أو في حِرْية ، فيبدلها ياء البتة (على يستهزئون وهو رأى أبي الحسن) وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السَّوَّ أَنْتَنُ ؛ أفي السَّوَّ تَنْتَنُ ، فيخلص همزة (أنتن) ياء البتة ؛ لانفتاحها وانكسار ما قبلها ؛ كقولك في تخفيف مِرْ : مِير . وسنذكر شواذ الهمز في بابهِ بإذن الله .

باب في شواذ الهمز

وذلك في كلامهم على ضربين ، وكلاهما غير مقيس .
أحدهما أن يقرّ الهمزة الواجب تغييرها ، فلا تغيرها^(٣) .
والآخر أن ترتجل همزا لا أصل له ، ولا قياس يعضده .

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) في ز : « يقول » . (٣) كذا في د ، ه ، ز .
وفي ش : « كسر » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فهو » .
(٥) سقط ما بين القوسين في ش . (٦) جمع المثة . وهي القمل والعداوة .
(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يغيرها » .

الأول من هذين ما حكاه عنهم أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غفر الله له
خطائته . وحكى أبو زيد وغيره : ^(١) دَرِيْشَة ودراي . وروينا عن قَطْرُب ^(٢) : لفيفة
ولفائي . وأنشدوا :

فإنك لا تدري متى الموت جائي ^(٣) إليك ولا ما يحدث الله في غد

- وفيما جاء من هذه الأحرف دليل على صحة ما يقوله النحويون دون الخليل : من أن
هذه الكلم غير مقلوبة ، وأنه قد كانت التقت فيها الهمزتان ، على ما ذهبوا إليه ،
لا ما رآه هو .

ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي ^(٤) (أئمة) بالتحقيق فيهما . فالهمزتان
لا يلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عيني ؛ نحو سَسَّال وسَّار ، (وجَّار) فاما

- التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا ، وليس لحنا . وذلك نحو
قرأ أبو ذؤ ^(٥) : و (السَّهْمَاءُ أَلَا) و (وَيَمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ) ، و (أَنْتُمْ فِي
بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) ^(٦) فهذا كله جائز عندنا على ضعفه ، لكن التقاؤهما في كلمة
واحدة غير عيني لحن ؛ إلا ما شذَّ مما حكيناه من خطائي وبابه . وقد تقدم .
وأنشدني بعض من ينتمى إلى الفصاحة شعرا لنفسه موهوما يقول فيه : أشأوها

- (١) هي الحلقة التي يتعلم الرأى الطعن والرى عليها . (٢) هي القطعة من اللحم .
(٣) انظر في ٦ من الجزء الثاني : (٤) حقط في د ، ه ، ز . (٥) سقط في ط .
(٦) في ز : «فيها» وفي ط : «فيه» . (٧) في ز : «يلتقيان» . (٨) في ز : «يكونا» .
(٩) كذا في ز . وفي ط : «خا ار» أي خنار . وسقط هذا في ش .
(١٠) آية ١٣ سورة البقرة . (١١) آية ٦٥ سورة الحج .
(١٢) آية ٣١ سورة البقرة . وفي ش ، ز : «أنتوني» في مكان «أنتوني» وهو غير الثلاثة .
وما أنبت في ط . (١٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «وهذا» .

وإدائها، فنَهْنَه عليه، فلم يكدر يرجع عنه ^(١١) (وهذا) كما لو كان (همزة أصلاً) ^(١٢) لوجب تركه وإبداله، فكيف أن يتجمل همزاً لا أصل له، ولا عذر في إبداله من حرف لين ولا غيره .

الثاني من الهمز . وهو ما جاء من غير أصل له ، ولا إبدال (دعا قياس إليه) ^(١٣) وهو كثير .

منه قولهم : مصائب . وهذا كما لا ينبغي همزه في وجه من القياس . وذلك أن مصيبة مفعلة . وأصلها مُصَوِّبَةٌ ، فعينها كما ترى متحركة في الأصل ، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع نُحْمِلَت الحركة ^(١٤) (وقياسه) مصايوب . وقد جاء ذلك أيضاً قال : يصاحب الشيطان من يصاحبُه وهو أذِيٌّ بِحَمَّةٍ مَصَابِيهِ ^(١٥)

ويقال فيها أيضاً : مَصُوبَةٌ وَمُصَابَةٌ . ومثله قراءة أهل المدينة : «مَعَائِشُ» بالهمز . (وجاء) أيضاً في شعر الطرماح مزائد جمع مزادة ، وصوابها مزايِد . قال : ^(١٦)

• مزائد خرقاء اليمين مسيفة •

- (١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : «فهذا» . وفي ش : «هذا» .
(٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : «أصله جزا» . وانظر في «أشأوها» و «أدأوها» ص ٦ من الجزء الثاني . (٣) كذا في ش . وفي ز : «دعا بقياس إليه» . وفي ط : «قياس عليه» .
(٤) سقط هذا الحرف في ط . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «بحركة» .
(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «جمع» .
(٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «قباه» .
(٨) الأذى : الذي يتأذى بالشيء . وفي اللسان (أذى) بعد إنشاد البيت : «وقد يكون الأذى المؤذى» . وقوله : «جتم» في اللسان : «حمة» . وكتب مصححه في الهامش : «قوله : حمة كذا في الأصل بالجماء المهمله مرموزاً لها بعلامة الإعمال» وانظر ص ٣٢٩ من الجزء الأول .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي ز : «وقد جاء» . (١٠) في ش : «مزاد» .

(١١) أي الطرماع . وانظر ص ٣٢٨ من الجزء الأول .

وقالوا أيضا : منارة ومنائر ، وإنما صوابها : مناور ؛ لأن الألف عين وليست
بإلانة . ومن الجيد قول الأخطل :

وإني لقصّام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقونها^(١١)

ومن شاذّ الحمز ما أنشده ابن الأعرابي لابن كثوة :

ولّى نعامُ بنى صفوان زوزاةً لما رأى أسداً في الغاب قد وثبا^(١٢)

وإنما هي زوزاة : فتلّة من مضاعف الواو ، بمنزلة القوقاة والضوضاة .

وأتشدوا بيت امرئ القيس :

كلّني بفتحناه الجناحين لقوة دقوف من العقبان طاطات شتال^(١٣)

يريد شماله ، أى خفضها يمينان فرسه . وقالوا : تأملت القدر بالحمز . ومثله التابل^(١٤)

والخاتم (والمألم^(١٥)) . ونحو منه ما حكوه من قول بعضهم : باز بالحمز ، وهى الثيران

بالحمز أيضا . وقرا ابن كثير : (وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا) وقيل فى جمعه : سؤق^(١٦)

مهموزا على فُعل . وحكى أبو زيد : شِمة تخليقة بالحمز ، وأنشد الفراء :

يا دارمى بدكاديك البرق صبرا فقد هيّجت شوق المشتق^(١٧)

يريد المشتاق . وحكى أيضا رجل مثل (بوزن ميل) إذا كان كثير المال . وحكوا

أيضا : الرثبال بالحمز . وأما شامل ، وشمال ، وجرائض ، وحطاطط بطاطط ، والضنيا ،^(١٨)
^(١٩)

(١) من فصيده قلّه يلعن فيها بشرين مروان . وانظر الله ديوان ١٢٣ (٢) ورد فى اللسان (زوى) .

ويقال : زوزى : نصب ظهره وقارب خطوه فى سرعة . (٣) انظر ص ١١ من الجزء الأول . ويريد

المؤلف أن الشمال فى البيت أصلها : الشمال ، وهى لغة فى الشمال ضدّ اليمين . (٤) سقط فى د ، ه ، ز .

(٥) سقط فى ش . (٦) آية ٤٤ سورة « النمل » . (٧) سقط فى د ، ه ، ز .

(٨) الدكاديك جمع الدكالك وهو الرمل المتلبّد فى الأرض لم يرتفع . والبرق جمع البرقة وهى غلظ

فى جارة ورمل . وفى شواهد الشافية للبغدادى ١٧٦ : « قال ابن المستوفى : هذان البيتان أنشدهما

الفراء لرؤية » . (٩) كذا فى ط . وفى ز : « بوزن فُعل » وسقط فى ش .

(١٠) سقط فى د ، ه ، ز . والحطاطط : الصفيير من الناس وغيرهم . والبطاطط إتباع له ، كما

يقال : حسن بمن . (١١) هى التى لا تدى لها . أو هى التى لا تحبض .

فمشهور بزيادة الهمزة فيه . وحكى لنا أبو علي في التبدلان : التبدلان بالكسر ، ومثاله
فمعلن . وأنشدوا بحرير :

• لَحَبَّ الْمُوقِدَانِ إِلَى مُوسَى •^(٣)

بالمعزى (الموقدان) و (موسى) . وحكى أنه وجد بخط الأصمى : قَطَا جُونِي .
وحكى عنه أيضا فيه جُونِي^(٤) .

ومن ذلك قولهم : لَبَّاتُ بِالْجِ ، ورثات زوجي بأبيات ، وحلَّات السَّوِيح ،
واستلَّمت الجَحْر ، وإنما هو استلَّمت : افتعلت ، قال :

يَكَادُ يُسَكِّه عِرْفَانٌ رَاحِتِهِ رَكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلُّ

فوزن استلَّمت على ماترى : افتعلت ، وهو مثال مبدع غريب .

ونحو منه ما روينا عن أحمد بن يحيى لبلال بن جرير جده ثُمارة :

إِذَا ضِفَّتْهُمْ أَوْ سَاءَ يَلْتَمِمْ وَجَدَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ حَاضِرُهُ^(٥)

يريد : ساءلتهم . وإنما زاد الياء وغير الصورة فصار مثاله : فعاليتمهم . وإما أراد : ساءلتهم^(٨)

كلأول ؛ إلا أنه زاد الهمزة الأولى ، فصار تفسيره : ساءلتهم بوزن : فعاءلتهم ،

بجفا عليه التقاء الهمزين هكذا ، ليس بينهما إلا الألف ، فأبدل الثانية ياء ؛ كما أنه^(٩)

لما كره أصل تكسير ذؤابة — وهو ذائب — أبدل الأولى واوا . ويجوز أن يكون^(١٠)

(١) هو الكابوس . (٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « مثله » .

(٣) انظر ص ١٧٥ من الجزء الثاني . (٤) كذا في ط . وفي ش : « مه » . وسقط في د ، ه ، ز .

(٥) أي القزدق من قصيدة يمدح فيها زين العابدين علي بن الحسين . وينسب هذا البيت مع آخر
لشاعر اسمه دارد بن سلم في تمجيد العباس . وهناك قصيدة للزين تشبهه مع قصيدة القزدق . وانظر
الأغاني في ترجمة الحزني ٧٨/١٤ من طبعة بولاق .

(٦) انظر البحر ٢٣٥/١ (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « للضرورة » .

(٨) كذا في ش . وفي ز ، ط : « إنما » .

(٩) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « عه » .

(١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ألف » .

أراد: ساءلتهم، ثم أبدل من الهمزة ياء، فصار: ساءلتهم، ثم جَمَعَ بين المَوْضُ والمَوْضُ^(١٧)
منه فقال: ساءلتهم؛ فوزنه الآن على هذا: فعاصلتهم.^(١٨)

ومثله مما جُمِعَ فيه بين المَوْضُ والمَوْضُ منه في المين ما ذهب إليه أبو إسحاق^(١٩)
وأبو بكر في قول الفرزدق:

* هما نَفَقَا في في من فَوَيْحَا^(٢٠) *

فوزن (فويهما) على قياس مذهبهما: فَعَيْهَما .

وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في باز وساق وتابل ونحو
ذلك إنما هو عن تطرُق وصنعة، وليس اعتباراً هكذا من غير مُسَكَّة . وذلك أنه قد
ثبت عندنا من عِدَّة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجرّيها
العرب مجراها فيه، فيصير لجوارها إياها كأنه محمك بها . فإذا كان كذلك فكان فتحة^(٢١)
باء باز إنما هي في نفس الألف . فالألف لذلك وعلى هذا التثريل كأنها محمكة^(٢٢)
(وإذا) تحمكت الألف انقلبت همزة . من ذلك قراءة أيوب السخيتاني: «غير^(٢٣)
المغضوب عليهم ولا الضالّين» . وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال :

(١) ثبت في ش . وسقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «العرض» .

(٣) في د ، ه ، ز ، ط بعده : «في المين» .

(٤) سقط في د ، ه ، ز .

(٥) انظر ص ١٧٠ من الجزء الأول . (٦) سقط في ش .

(٧) في ط : «تصير» . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «يجرك» .

(٩) سقط في د ، ه ، ز . (١٠) في ط : «متحركة» .

(١١) كذا في ش . وفي ز ، ط : «فإذا» .

سمعت عمرو بن عبّيد يقرأ : (قِيَوْمٌ لَا يَسْتَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ)^(١)
(فظننت أنه) قد لحن ، إلى أن سمعت العرب تقول : شَابَةٌ ، ودَابَّةٌ . وقال كثير :
• إذا ما العوالى بالصَيْطِ أَحَارَتِ^(٢) •

(يريد أحاربت) وقال أيضا :

• وللأرض أَمَا سُودُهَا فَتَجَلَّتْ بِيَاضًا وَأَمَا بِيضُهَا فَاسْوَأَتْ^(٣)
وَأَنشَدَ قَوْلَهُ :

يَا عَجِبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَائِلِ يَسُوقُ أَرْبَابًا^(٤)
• خَاطِمَهَا زَامَهَا أَنْ تَذْهَبَ^(٥) •

وقال دُكَيْنٌ :

• وَجِلَهُ حَتَّى أَبْيَاضَ مَلْبِيهِ •

فإن قلت : فما إنكرت أن يكون ذلك فاسداً ؛ لقولهم في جمع باز : بَرَانٌ بالهمز^(٦) .
وهذا يدل على كون الهمزة فيه عينا أصلا ، كَرَالٍ وَرِثْلَانِ^(٧) .

قيل : هذا غير لازم . وذلك أنه لما وجد الواحد — وهو باز — مهموزا — نَمَ^(٨)
وهمزته غير مستحكة السبب — جرى عنده وفي نفسه مجرى ما همزته أصليّة ، فصارت^(٩)
بَرَانٌ كَرَلَانِ^(١٠) . وإذا كانوا قد أجروا ما قويت علّة قلبه مجرى الأصليّ في قولهم :

(١) آية ٣٩ سورة الرحمن . (٢) كذا في ش . وفي ز ، ط : « فظننت » .

(٣) انظر ص ١٢٦ من هذا الجزء . (٤) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز ، ط

ورُثِت في ش . (٥) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

(٦) حار قبان دوية أصغر من الخنفساء . والشرجاء على تكذيب الأعراب وتاجيهم . فإنه
يذكر أن هذه الدوية تركب أربيا ، وهي تسوقها مسكة بخطامها وزمامها ثلاثا تذهب وتشرذمها ، وقد
سأل الشاعر حار قبان أن يركبه خلقه فحرب بذلك . وانظر شواهد الشافية ١٦٧

(٧) سقط في د ، ه ، ز . (٨) في ش : « أن كون » . (٩) سقط في د ، ه ، ز .

(١٠) هو ولد النمام . (١١) في د ، ه ، ز : « إن » .

ميتاق وميتاق ، كان إجراء بأز مجرى زال أولى وأخرى . وسيأتى نحو هذا
في باب له .
وطيه أيضا قوله :

* لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُؤَسَى *

- ألا ترى أن ضمة الميم في (الموقدان) و(موسى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها ، والواو إذا انضمت ضمنا لازما همزت ، نحو أجوه وأقَّتت . فاعرف ذلك .
وطيه جاء قوله :

* ... فَسَوْأُ مُتَّارٍ ^(١) *

- يريد : مُتَّارًا ، فلما جاورت الفتحة في الهززة التاء صارت كأنها فيها ، فخرى ذلك
مجرى مُتَّار ، تخفف على نحو من تخفيف رأس وبأس . وسيأتى ذلك في باب هـ
بإذن الله .

باب في حذف الهززة وإبداله ^(٢)

قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعا . وكلاهما غير مقيس عليه ، إلا عند
الضرورة .

- فإن قلت : فهل أفتست على ما جاء منه في النثر ، لأنه ليس موضع اضطراب ؟ ^(٣)
قيل : تلك مواضع كثر استعمالها ^(٤) ، فعرفت أحوالها ، بقاها الحذف فيها —
وسندكرها — كما حذفتم لم يك ، (ولم يبل) ^(٥) ، ولا أدري في النثر ؛ لكثرة الاستعمال ،
ولم يقس عليها غيرها .

(١) انظر ص ١٧٦ من الجزء الثاني . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «الهززة» .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «دع» . (٤) سقط في ز .

(٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : «التزيل» .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «استماله» .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، «لا يبل» . وفي ط : «لا يبل» .

لما جاء من ذلك في النثر قولهم : وَيَلْبَهُ . وإنما أصله ويل لأثمه . يدلّ على ذلك ما أنشدته الأصمعيّ :

لَأُثَمَّ الْأَرْضَ وَيْل ! مَا أَجَنَّتْ غَدَاةً أَضُرُّ بِالْحَسَنِ السَّيِلِ^(١)

فحذف لام (ويل) وتوحيته لما ذكرنا، وحذفت همزة أثم، فبقى : وَيَلْبَهُ . فاللام الآن لام الجزء، ألا تراها مكسورة . وقد يجوز أن تكون اللام المحذوفة هي لام الجزء كما حذف حرف الجزء من قوله : اللَّهُ أَفْعَلْ ، وقول رؤبة : خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، وقول الآخر :
* رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

(وهو من المقلوب ؛ أي طلال دار وقفت في رسمه) وعليه قراءة الكسائي :
(بما أُنْزِلَ) — وقد ذكرناه — وقراءة ابن كثير (لَمَّا لَحْدَى الْكَبْرِ) وحكاية أحمد بن يحيى قول المرأة لبناتها وقد خلا الأعرابي بهن : أَفِي السَّوْتَيْنِ^(٢) (تريد : أَفِي السَّوَةِ أَنْتَهُ) ومنه قولهم : اللَّهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي أَحَدِ قَوْلِي سَيُؤَيِّهِ وَهُوَ أَعْلَاهَا . وذلك أن يكون أصله إِلَّاه ، فحذفت الهمزة التي هي فاء . وكذلك الناس ؛ لأن أصله أَنَاسٌ ؛ قَالَ :

وإِنَا أَنَاسٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

(١) من شعر لعبد الله بن عنتمة الضبيّ يرضى فيه بسطام بن قيس الشيبانيّ . وبعده :

يَقْسَمُ مَا لَهُ فَيُنَادِي نَسْدُورَ أَبَا الصَّبَا إِذَا جَنَحَ الْأَصِيلُ

والحسن : جيل أودمل في بلاد تميم ، ويقال : أضرّ الطريق بالمكان أي دنا منه ، يقول هذا على جهة التعجب ، فيقول : أَجَنَّتْ الْأَرْضُ فِي هَذَا الْمَكَانِ كَمَا وَخِرَا . وأبو الصبا . هو بسطام بن قيس . وانظر اللسان (ضرد) ، ومعجم باقوت . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قَالَ » . (٣) أي جيل . وانظر ص ٢٨٥ من الجزء الأول . (٤) سقط ما بين القوسين في ش ، ط . (٥) آية ٤ سورة البقرة . (٦) آية ٣٥ سورة المدثر . (٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « حَكَى » . (٨) سقط ما بين القوسين في ش . (٩) لم يذكّر لفظ الجفلة في د ، هـ ، ز . (١٠) أي السموءل بن عاديا . من قصيدته المشهورة . وانظر شرح التبريزي للحامسة ١١١/١

ولا تكاد الممزة تستعمل مع لام التعريف، غير أن أبا عثمان أنشد :

إن المنايا يظلم ^(١١)
بن علي الأناس الآمينا

ومنه قولهم : لن، في قول الخليل . وذلك أن أصلها عنده (لا أن) لحذفت الممزة

عنده، تخفيفاً لكثرة في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها.

لما جاء من نحوه فهذه سبيله . وقد اطرده الحذف في كُلِّ وَحْدٍ وَمَرٍّ . وَحَكِّي

أبو زيد : لأب لك (يريد : لا أب لك) وأنشد أبو الحسن :

تَفِضْ لِيَاثُ الْخَيْلِ فِي حَجَرَاتِهَا ^(١٢)
وتسمع من تحت العجاج لها أزملا ^(١٣)

وأنشدنا أبو علي :

* إن لم أقاتل فاليسوني برقعا *

وَحَكِّي لَنَا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ : دَعَا فِي حِرَاقَتِهِ ، وَرَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى :

* هَوَى جُنْدِ ابْلِيسَ الْمُرِيدِ ^(١٤)

(وهو كثير) ومنه قوله :

* أَرَيْتَ إِنْ نَجِثْتُ بِهِ أُمْلُودًا ^(١٥)

وقوله :

* حَتَّى يَقُولَ مِنْ رَأَى قَدْ رَأَى ^(١٦)

وهو كثير .

(١) البيت من مقطوعة لدى جَدِّ الْحَمِيرِيِّ . وانظر الخزانة في الشاهد السابع والعشرين بعد المائة .

(٢) سقط في ش . (٣) سقط ما بين القوسين في ز .

(٤) كأنه يصف ساحة حرب . وتضرب لثات الخيل أي تسيل بالدم ، وجراتها : نواحيها .
والعجاج : الفئار . والأزمل : الصوت .

(٥) المزيد : مبالغة المارد وهو الباق . (٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز ، ط .

(٧) في شرح الكامل للرصافي ٩٧/١ عن السكري أنه في رجز لربيع من هذيل . وانظره هناك .

(٨) في اللسان (دلم) أن ابن جني عزاه إلى شاعر اسمه دلم ، بفتح الدال واللام . وانظر ص ٢٦٧

من الجزء الأول .

فأما الإبدال على غير قياس فقولهم : قرّيت ، وأخطيت ، وتوضّيت . وأنشدني
بعض أصحابنا لابن هرّمة :

ليت السباع لنا كانت مجاورة وأننا لا نرى ممن نرى أحدا
لأن السباع تَهْدأ عن فرائسها والناس ليس بهادٍ شرهم أبدا

ومن أبيات الكتاب لعبد الرحمن بن حسان :

وكنّت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ يشجّع رأسه بالفهزواجي^(٢)

يريد : واجي ؛ كما أراد الأول : ليس بهادئ . ومن أبياته أيضا :

راحت بمسّلة البغال عشيّة فارعى فزارّة لا هناك المرتع^(٣)

ومن حكايته يس في بئس ، أبدل الهمزة ياء . ونحوه قول ابن ميادة :

* فكان لها يومذ أمرها *

(١) سقط في د ، ه ، ز ، ط .

(٢) من قطعة يجوفها عبد الرحمن بن الحكم أخا مروان . وقوله :

وأما نسوك الخلقاء منا فهم منعوا ود يدك من وداج
ولولاهم لكنت تكوت بحر هوى في مظلم القمرا داج

كان عبد الرحمن اخضر على الشاعر بأن الخلقاء منهم إذ كان من قريش وابن حسان من الأنصار .

فقال له الشاعر : لولا الخلقاء واتصايك إليهم لكنت مشمورا تكوت في بحر مظلم ، وكنّت أذلّ من الورد

بقاع — أى مستوى من الأرض — يدق رأسه بالجحر . والعرب تضرب المثل في الذلة بالورد . وقوله :

« واج » أصله واجي وصف من وجأ عقه أى دقها ، والقهر : الجبر مل الكف . وانظر شرح شواهد

الشافية ٣٤١ ، والكتاب ١٧٠/٢

(٣) البيت للفرزدق ، من قطعة قالها حين عزل مسعدة بن عبد الملك عن العراق وليها عمر بن هبيرة

الفزاري . ويقول الأمل : « فهجاء الفرزدق ودعا لقومه ألا يهتوا النعمة بولايته . وأراد بنال البرد

التي قدمت مسعدة عند عزله » وانظر الكتاب ١٧٠/٢

(٤) في د ، ه ، ز : « معنى بئس » .

وقرأ حاصم في رواية حفص : (أَنْ تَبُوءَا ^(١)) في الوقف ، أى تبوءا . وقال :

تقاذفه الرقاد حتى رموا به ورا طرق الشام البلاد الأقاليميا

- أراد : وراء طرق الشام فقصر الكلمة . فكان ينبغي إذ ذاك أن يقول : ورا ، بوزن قراء ، لأن الهمزة أصلية عندنا ؛ إلا أنه أبدلها ضرورة (فقلها ياء ؛ وكذلك ما كان من هذا النحو فإنه إذا أبدل) صار إلى أحكام ذوات الباء ؛ ألا ترى أن قرئت .
مبدلة من قرأت ، بوزن قرئت من قرئت الضيف ونحو ذلك . ومن البديل البتة النبي في مذهب سيويوه . وقد ذكرناه . وكذلك البرية عند غيره ، ومنه الخالية ، لم تسمع مهموزة . فإما أن يكون تخفيفا اجتمع عليه ؛ كبرى وأخواته ، وإما أن يكون بدلا ؛ قال :

أرى عني ما لم تزيأه كلانا حالم بالقرعات ^{١٠}

والتبوة عندنا مخففة لا مبدلة . وكذلك الحكم على ما جاء من هذا : أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال . فاعرف ذلك مذهبا للعرب نهجا بلذن الله . وحدثنا أبو علي قال : لقي أبو زيد سيويوه فقال له : سمعت العرب

(١) آية ٨٧ سورة يونس . والقراءة التي نسبنا إلى حفص هي رواية هيرة عنه ؛ كما في البحر

١٥ ١٨٦/٥ . وقد أنكر هذه الرواية بعض القراء ، كما في شرح أبي شامة للشاطبية ٣٤٥

(٢) كلنا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « أن » .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) في ط : « في » . (٥) في ش : « ضاوة » .

(٦) أي سراقه البارقي . كان وقع في أسرار المختار الضعيف ، فزعم له أنه رأى ملائكة على غسيل بقر

تخارب في جيش المختار فأطلق سراحه . وقله :

٢٠ ألا أبلغ أبا إسحق أني رأيت الخليل دهما مصمتات

وأبو إسحق هو المختار . وانظر تاريخ الطبري ١٢٣/٧ في حوادث سنة ٨٦٦ .

(٧) سقط في د ، ه ، ز .

مقول : فريت ، وتوصيت . فقال له سيبويه : كيف تقول في أفعل منه ؟ قال :
أقرأ . وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيبويه : فقد تركت مذهبك ، أى او كان
البدل قويا للزم (ووجب) أن تقول : أفري ؛ كرميت أرمى . وهذا بيان .

باب فى حرف اللين المجهول

وذلك مدة الإنكار؛ نحو قولك فى جواب من قال : رأيت بكرا : أبكرنيه ،
وفى جاءنى محمد : أحمّدنيه ، وفى مررت على قاسم : أقاسمينيه ! وذلك أنك ألحقت مدة
الإنكار، وهى لا محالة ساكنة ، فوافقت التنوين ساكنا ، فكسر (لالتقاء الساكنين)
فوجب أن تكون المدة ياء لتتبع الكسرة . وأى المذات الثلاث كانت فإنها لا بد أن
توجد فى اللفظ بعد كسرة التنوين ياء ؛ لأنها إن كانت فى الأصل ياء فقد كُفينا
النظر فى أمرها . وإن كانت ألفا أو واوا فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة .

فإن قيل : أقتصر فى هذه المدة على حرف معين : الألف أو الياء أو الواو ؟
قيل : لم تظهر فى شئ من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطع بها عليها دون
أختيها ، وإنما تأتى تابعة لما قبلها ؛ ألا تراك تقول فى قام عُمر : أعمره ، وفى رأيت
أحمد : أأحمداه ، وفى مررت بالرجل أرجليه ، وليست كذلك مدة الندبة ؛ لأن تلك
ألف لا محالة ، وليست مدة مجهولة مدبرة بما قبلها ؛ ألا تراها تفتح ما قبلها أبدا ،
مالم تُحدث هناك أبسا ، ونحو ذلك ؛ نحو واز يده ، ولم يقولوا : وازيدوه ، وإن

- (١) سقط فى ش . (٢) فى ز ، ط : « فكيف » .
- (٣) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش .
- (٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « لالتقاءهما » .
- (٥) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « النون » .
- (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « أنها حرف » .
- (٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يظهر » .

كانت الدال مضحومة في وازيد . وكذلك واعبد الملكاه ، وواغلام زيده ،
لما حذفت لها التنوين (من زيد) صادفت الدال مكسورة ففتحتها .

غير أننا نقول : إن أخلق الأحوال بها أن تكون ألفا من موضعين .

- أحدهما أن الإنكار مضاه للندبة . وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار
والتعجب ، فُطِلَ الصوتُ به وجعل ذلك أمانة لتناكره ؛ كما جاءت مدة الندبة
إظهارا للتفجع ؛ وإذنا بتناكر الخطب الفاجع ، والحادث الواقع . فكذا أن مدة
الندبة ألف ، فكذلك ينبغي أن تكون مدة الإنكار ألفا .

- والآخر أن الغرض في الموضعين جميعا إنما هو مَظْلُ الصوت ، ومده وتراخيه ،
والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك . وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحق به دون
أختيها ؛ لأنها أمدّه صوتا ، وأنداهن^(١) ، وأشدّهن إبعادا (وأناهن^(٢)) . فأما مجيئها
تارة واوا ، وأخرى ياء فتانٍ لحالها ، وعن ضرورة دعت (إلى ذلك) ؛ لوقوع
الضمّة والكسرة قبلها . ولولا ذلك لما كانت إلا ألفا أبدا .

فإن قلت : فهلا تبعها ما قبلها في الإنكار ؛ كما تبعها في الندبة ، فقلت في جاءني
عمر : أعمراه ؛ كما تقول في الندبة : وأعمراه ؟

- ١٥ قيل : فرق ما بينهما أن الإنكار جار مجرى الحكاية ، والمعنى الجامع بينهما أنك
مع إنكارك للأمر مستثبت ، ولذلك قدمت في أول كلامك همزة الاستفهام .

(١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « له » وسقط في ط .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يتناكره » . (٤) في ط : « أبداهن » .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش ، ط . وثبت في د ، هـ ، ز .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فذلك » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « كانت قبلها » .

(٨) سقط في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش .

فكما تقول في جواب رأيت زيدا : من زيدا؟ كذلك قلت أيضا في جواب جاءني عُمر : أعمره .

وأیضا فإن مَدَّة الإنكار لا تتصل بما قبلها اتصال مَدَّة الندبة بما قبلها ؛
ألا ترى التنوين فاصلا بينهما في نحو أزيدنيه ، ولا يفصل به بين المندوب ومَدَّة
الندبة في نحو واغلام زيدا ، بل تحذفه لمكان مَدَّة الندبة ، وتعاقب بينهما لقوة^(١)
اتصالها به ؛ كقوة اتصال التنوين به ، فكروا أن يظاهروا بينهما في آخر الاسم ؛
لتناقله عن احتمال زيادتين في آخره . فلما حذف التنوين لمَدَّة الندبة فوى اتصالها^(٢)
بالمندوب ، غفطنه فأثرت فيه الفتح . ولما تأخرت عنه مَدَّة الإنكار ولم تماشه مماشة^(٣)
مَدَّة الندبة له لم تغيره تغييرا إياه . ويزيدك في علمك ببعيد مَدَّة الإنكار عن الاسم
الذى تبعته وقوعُ (إن) بعد التنوين فاصلة بينهما ؛ نحو أزيدا إني ! وأزيدُ إني !
وهذا ظاهر للإبعاد لها عنه . وأغرب من هذا أنك قد تبأشر بعلامة الإنكار
غير اللفظ الأول . وذلك في قول بعضهم وقد قيل له : أخرج إلى البادية إن أخصبت ؟
فقال : أنا إني ! فهذا أمر آخر أعلم من الأول ؛ ألا تراك إذا نذبت زيدا ونحوه^(٤)
فلما تأتى بنفس اللفظ الذى هو عبارة عنه ، لا بلفظ آخر ليس بعبارة عنه .
وهذا تناء في ترك مباشرة مَدَّة الإنكار للفظ الاسم المتناكرة حاله ؛ وما أبعد هذا
عن حديث الندبة !

- (١) كذا في ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يحذفه » .
(٢) كذا في ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يعاقب » .
(٣) كذا في ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « من » .
(٤) كذا في ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تراخت » .
(٥) في ش : « بنيره » - (٦) انظر الكتاب ١/٤٠٦ (٧) سقط في ش .

فإن قلت : فقد تقول في ندبة زيد (وا أبا عده) فتأني بلفظ آخر ، وكذلك إذا نذبت جمعاً قلت : وا من كان كريماً^(٢) ! فتأني بلفظ غير لفظ زيد وجعفر . قيل : أجل ؛ إلا أن (أبا عده) و (من كان كريماً) كلاهما عبارة عنيهما^(٣) ، وقوله : أنا إنني ليس باللفظ الأول ، ولا بعبارة عن معناه . وهذا كما تراه واضح جلي .
ومثل مَدَّة الإنكار هذه البتة في جهلها ، مَدَّة التذكر في قولك إذا تذكرت الخليل ونحوه : آلي وعني ويناً ومندو^(٦) ، أي الخليل وعن الرجل ومن الغلام ومنذ الليلة .

باب في بقاء الحكم مع زوال العلة

هذا موضع ربما أوهم فساد العلة . وهو مع التأمل بضد ذلك ؛ نحو قولهم فيما أنشد أبو زيد :

حَمِي لَا يُحِيلُ الدَّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسَالُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاتِقِ^(٧)

(١) في ز ، ط : « وا أبا عده » وفي ش : « وأبي عده » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « كريماً » .

(٣) كذا في ش ، وكذب فونها : « صح » . وفي ز ، ط : « عنهما » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قولك » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « حملها » .

(٦) كذا في ط ، ز . وفي ش : « مني » .

(٧) نسبة أبو زيد في النوادر ٦٤ إلى عياض بن أم درة الطائي . وروى الأخفش عن أبي سعيد أنه عياض بن درة . وقوله :

وكنا إذا الدين التلبيج برى لنا إذا ما حلتاه مصاب البوارق

والدين : الطاعة ، والتلبيج : التلبية ، أي إذا كانت الطاعة سبباً للتلبية والفتوة للطاع ، وقوله : « برى » أي عرض ، وقاعه « حمي » ومصاب البوارق : مكان نزول الخطر . وفي تهذيب إصلاص المنطق ١/٢١٨ : « يرى » و « حمي » نائب الفاعل ، وفسره فقال : « يقول : كنا في الزمن الذي لا يطعم الناس بعضهم بعضاً يرى لنا حمي لا يحيل إلا بإذنا » . وانظر شواهد الشافية ٩٦

ألا ترى أن فاء ميثاق — التي هي واو وثقت — انقلبت للكسرة قبلها ياء؛ كما انقلبت في ميزان وميعاد؛ فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التفسير أن تعاود الواو، فنقول على قول الجماعة: المواثق^(٢)؛ كما تقول: الموازين^(٣)، والمواعيد. فتركهم الباء بحالها ربما أوهم أن انقلاب هذه الواو ياء ليس للكسرة قبلها، بل هو لأمر آخر غيرها؛ إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها. ومثل ذلك (ما أنشد^(٦)) خلف الأحمر من قول الشاعر^(٧) :

مداني أن أزورك أم عمرو دياوين تُشقق بالمداد

فللقائل أيضا أن يقول: لو أن ياء ديوان إنما قلبت عن واو ديوان للكسرة قبلها لعادت عند زوالها.

وكذلك للعرض في هذا أن يقول: لو كانت ألف باز إنما قلبت همزة في لغة من قال: باز؛ لأنها جاورت الفتحة فصارت الحركة كأنها فيها، فانقلبت همزة؛ كما انقلبت لما حركت في نحو شابة ودابة، لكان ينبغي أن تزول الهمزة

(١) في ش: «كا». (٢) في ط: «المواثق».

(٣) في ط: «في الموازين». (٤) سقط هذا الحرف في ز.

(٥) سقط في د، ه، ز.

(٦) كذا في د، ه، ز. وفي ش، ط: «إنشاد».

(٧) سقط في ش، ط.

(٨) كذا في د، ه، ز. وفي ط: «الآخر». وفي ش: «الراجز». وكتب في هامشه: «صوابه: الشاعر لا الراجز؛ لأن البيت من الوافر لا من الرجز». وجاء البيت في اللسان (دون).

وفيه: «تفق» بدل «تشقق». يريد الشاعر أنه محبب في ديوان الجند، وهو لذلك لا يمكنه زيارة هذه المرأة، فإنه إذا غاب عن الجند كتب غيابه في الديوان أي كتّاب الجند، ورحم العطاء.

(٩) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «تتحركت».

عند زوال الألف في قولهم : بَرَّان ، فقد حُكِيت ^(١) أيضًا بالهمزة ^(٢) إذ كانت الياء ^(٣) (إذا تهركت) لم تقلب همزة في نحو قول جرير :

فهيما يجازين المسوى غير ماضي ويوما ترى منهم غولا تقول ^(٤)

وكذلك لو كانت الواو إنما انقلبت في صِبْية وِقْنية وصَبِيان وِلِاح للكسرة قبلها ، لوجب إذا زالت الكسرة أن تعود الواو ، فنقول : صُبْوة وصُبْوان ، وقُتْوة ولَوَاح ؛ لزوال الكسرة .

والجواب عن هذا وغيره مما هذه حاله أن العلّة في قلب هذه الأشياء هو ما ذكره القوم : من وقوع الكسرة قبلها ؛ لأشياء .

- منها أن أكثر اللغة ^(٥) وشائع الاستعمال هو إعادة الواو عند زوال الكسرة .
 وذلك قولهم : موازين ، ومواعيد ، وقولهم في ريح : أرواح ، وفي قيل : أقوال ،
 وفي ميثاق : موثيق ، وفي ديوان : دواوين . فأما ميثاق ودياوين فإنه لما كثر
 عندهم واطّرد في الواحد القلب ، وكانوا كثيرا ما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن
 لم يستوف جمع جميع أحكام الواحد ؛ نحو ديمة وديم ، وقيمة وقيم ، صار الأثر في الواحد
 كأنه ليس عندهم مسببا عن أمر ، ومعرضا لانتقاله بانتقاله ، بل تجاوزوا به ذلك ،
 وطفّوا به إلى ما وراءه ، حتى صار الحرف المقلوب إليه لتمكّنه في القلب كأنه أصل ^(٦)
 ١٥

(١) كذا في ز . وفي ش ، ط : « وقد » . (٢) كذا في ز ، ط ، وفي ش : « حكيت » .

(٣) في ز : « بالهمزة » . (٤) كذا في ش . وفي ز ، ط : « لما » .

(٥) في ش قوله : « بالهمزة » . (٦) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز ، ط . وثبت في ش .

(٧) من غزل نصيدة له في هجر الأخمال . وانظر الديوان ، والكتاب ٥٩/٢ . وفيه :

« يرائني » بدل « يجازين » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « اللغات » .

(٩) سقط هذا الحرف في ش .

في موضعه ، وغير مسبب عن علة^(١١) ، فعرض^(١٢) لانتقاله بانتقالها ، حتى أجروا
ياه ميثاق مجرى الياء الأصلية^(١٣) ؛ وذلك كبتائك من اليسر مفعالا ، وتكسريك إياه على
مفاعيل ؛ كيسار ومياسير ، فكُنُوا قَدَم الياء في ميثاق^(١٤) ؛ أنسابها ، واسترواحا إليها ،
ودلالة على تقبل الموضع لها^(١٥) .

وكذلك — عندى — قياس تحقيره على هذه اللغة أن تقول : مُيْتَلِق .

ومنها أن الغرض في هذا القلب إنما هو طلب للحققة^(١٦) ، فتي وجدوا طريقا أوشبهه
في الإقامة عليها ، والتعلل بخفتها سلكوها ، واحتبلوها . وليس غرضهم وإن كان
قلبا مسببا عن الكسرة أن يتناهوا في إعلامنا ذلك بأن يعيدوها واوا مع زوالها .
وإنما غالب الأمر ومجموع الغرض القلب لها^(١٧) ؛ لما يُعْقِب من الاسترواح إلى
اقتلابها . فكانتهم قنعوا أقصمهم بتصور القلب في الواحد لما انتقلوا عنه إلى
الجمع ؛ ملاحظة لأحواله ، ومحافظة على أحكامه ، واسترواحا إلى خفة المقلوب
إليه ، ودلالة على تمكن القلب في الواحد ، حتى ألحقوه بما أصله الياء .

وعندى مثل يوضح^(١٨) (الجبال في) إقرار الحكم مع زوال العلة^(١٩) ، على قلة ذلك
في (الكلام) ، وكثرة ضده في الاستعمال . وهو البود تقطعه من شجيرة غضا رطيا ،
^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣)

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « ومعرض » وهو مطروف على : « مسبب » .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « بانتقاله » . (٣) سقط في ش .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الميثاق » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « المواضع » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قلبا » . (٧) سقط في ش .

(٨) كذا في ط . وفي ش ، ز : « حال » . (٩) في ط : « القلب في الواحد » .

(١٠) في ز : « يقطعه » . (١١) في ط : « شجيرة » . (١٢) في ط : « غضا » .

(١٣) كذا في ش . وفي ط : « رطيا » وسقط في د ، هـ ، ز .

فيقيم على ذلك زماناً، ثم يمرض له فيما بعد من الجفوف والبُس ما يمرض لما هذه سبيله ، فإذا استقرَّ على ذلك البُس وتمكَّن فيه (حتى ينفِر^(١)) لم يُفِن عنه فيما بعد أن تعيده إلى قمر البحر فيقيم فيه مائة عام ، لأنه قد كان بعد عن الرطوبة بعداً أوغل فيه ، حتى أبأس من معاودته البتة إليها .^(٢)

فهذه حال إقرار الحكم مع زوال العلة ، وهو الأقل في كلامهم . وعلى طَرَف من الملاحظة له قول الله عز وجل : ﴿ آلاَآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ ﴾^(٤) .

ومنها أنهم قد قلبوا الواو ياء قلباً صريحاً لاعتناء علة مؤثرة أكثر من الاستخفاف ؛ نحو قولهم : رجل غَدِيَانٌ^(٦) ، وعَشِيَانٌ^(٦) ، والأَرِيحِيَّةُ ، وَرِيَّاحٌ ، ولا كسرة هناك ، ولا اعتقاد كسرة فيه قد كانت في واحده ، لأنه ليس جمعاً فيحذف به ويقتناس به^(٨) ^(٩) ^(١٠) على حكم واحده . وكذلك قول الآخر :

* جَوْلُ التراب فهو جَيْلَانِيَّ^(١١) *

فإذا جنحوا إلى الياء هذا الجنوح العارى من السبب المؤثر سوى ما فيه من الاسترواح إليه ، كان قلب الأنقل إلى الأخف ويقاؤه على ذلك لضرب من التأول أولى وأجدر .^(١٢)

- ١٥ (١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش كلمة غير راضحة تحمل « بجدة » أو « بحر » .
(٢) كذا في ط . وفي ز ، ش : « يمهده » . (٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « إليه » .
(٤) آية ٩١ سورة يونس . والإشارة التي يعنها المؤلف في الآية أن فرعون حقت عليه العنة لعنوه وبقيت عليه العنة عند توبته في آخر أمره . فهذا يشبه بقاء الحكم مع زوال العلة . (٥) سقط في د ، هـ ، ز . (٦) غديان أي تنقذ ، وعشيان أي تبشى . (٧) في ش : « وقد » .
(٨) سقط في ش ، ط . (٩) كذا في ش . وفي ز ، ط : « يقاس » .
(١٠) سقط في ط . (١١) في ط بعد هذا الشطر : « جولاني » . وكأنه يريد أنه روى بالوجهين : الياء والواو . ويول التراب : انتشاره . ويقال : يوم جولاني وجيلاني : كثير التراب والريح .
(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « وإذا » .
(١٣) سقط في ش . وثبت في د : هـ ، ز ، ط .

نعم، وإذا كانوا قد أقرّوا حكم الواحد على تكسيه مع ثقل ما صاروا إليه مراعاة لأحكامه؛ نحو باز وبتران حتى شبهوه برأل ورتلان، كان إقرار قلب الأثقل إلى الأخف عند التكسير أولى وأجدر؛ ألا ترى أن الهدزة أثقل من الياء، وكذلك قولهم ليّاح — وإنما هو قعال من لاح بلوح لياضه — قد راعوا فيه انقلاب عينه مع الكسرة في (ليّاح) على ضعف هذا الأثر؛ لأنه ليس يجمع (كحياض^(٢) ورياض) ولا مصدر كقيام وصيام . فإقرار الحكم القويّ الوجوب في الواحد عند تكسيه أجدر بالجواز .

وكذلك حديث فينة وصبيان وصيبة في إقرار الياء بحالها، مع زوال الكسرة في صبيان وفنية . وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في القياس، وإنما كان مجنوحا به إلى الاستخفاف . وذلك أن الكسرة لم تلي الواو؛ ألا ترى أن بينهما حاجزا وإن كان ساكنا فإن مثله في أكثر اللغة يمحجز . وذلك نحو حرو وعلو، وصنو، وقنو، ويجول، ومقول، و (قرواح، وجلواخ، وقرواش، ودرواس) وهذا كثير فإش . فلما أعلوا في صيبة وبابه، علم أن أقوى سببي القلب إنما هو طلب الاستخفاف، لا متابعة الكسر مضطرا إلى الإللال . فلما كان الأمر كذلك أمضوا العزمة في ملازمة الياء؛ لأنه لم يزل من الكسرة مؤثرا يحكم القياس

(١) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « أخرى » .

(٢) كذا في ش . وفي د، هـ، ز : « مثل رياض وحياض » .

(٣) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « الوجوه » .

(٤) كذا في ش . وكتب تحت قاف « مقول » حرف عين صغيرة، وكتب فوق الكلمة « معا »

دلالة على أنها تقرأ بالقاف والعين . وفي ز، ط : « ممول » .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش . والقرواح من معانيه الثافة الطويلة القوائم، والجلواخ : الرادى الواسع المنبسط . والقرواش : الطفيل والعظيم الرأس . والدرواس من معانيه الأسد .

له بقوة فيدعو زواله إلى المصير إلى ضئد الحكم الذي كان وجب به . وليس هذا
 كيثاق^(٢) من قبل أن القلب في ميثاق واجب ، والقلب في قنية وصبية ليس بواجب .
 فكأن باب ميثاق أثر في النفس أثرا قوى الحكم ففقره هناك^(٣) ، فلما زال بقي حكمه
 دالاً على قوة الحكم الذي كان به^(٤) ، وباب صبية وعليه أثر حكمه مع زوال الكسرة
 عنه^(٥) اعتذاراً في ذلك بأن الأول لم يكن عن وجوب فيزال عنه لزوال ما دعا إليه ،
 وإنما كان استحساناً ، فليكن مع زوال الكسر أيضاً استحساناً .

أفلا ترى إلى اختلاف حال الأصلين في الضعف والقوة ، كيف صرت له بهما^(٦)
 إلى فرع واحد ، وهو القلب . فإنه جيد في معناه ، ونافع في سواءه ، مما هو شرواه^(٧) .
 (ومن بعد) فقد قالوا أيضاً : صُبُون وُصْبُون وقُوتُون وعلى أن البغداديين قالوا :
 قنوت ، وقنيت ، وإنما كلامنا على ما أثبتناه أصحابنا ، وهو قنوت لا غير .
 ومن بقاء الحكم مع زوال علته قول الرابح^(٨) :

لما رأى أن لادعته ولا شبعه مال إلى أرطاة حقيق فالتطجع

وهو افتعل من الضجعة . وأصله : (فاضتجع فأبدلت التاء طاء لوقوع الضاد قبلها^(٩) ،
 فصارت) : فاضطجع ، ثم أبدل الضاد لا ما . وكان سبيله (إذ أزال^(١٠)) جرس الضاد
 أن تصح التاء ، فيقال : فالتجع ، كما يقال : التجم ، والتجأ ، لكنه أقزوت الطاء^(١١)
 أن تصح التاء ، فيقال : فالتجع ، كما يقال : التجم ، والتجأ ، لكنه أقزوت الطاء^(١٢)

- (١) في ز : « صدر » . (٢) في ز ، ط : « كيثاق » . (٣) في ط : « وقزوه » .
 (٤) سقط في ش ، ط . (٥) في ط : « على حكمه » . (٦) سقط في د ، ه ، ز .
 (٧) سقط في د ، ه ، ز ، ط . (٨) شروى الشيء مثله . (٩) في ط : « وبعد » .
 (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « الأكثر » . وفي ط « جرير » وهو سهو النسخ . وانظر
 في الرجز ص ٢٦٣ من الجزء الأول ، وتهذيب الألفاظ ٣ - ٢ (١١) سقط ما بين القوسين في ش .
 (١٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : « قام » . (١٣) في ط : « إذ زال » .
 (١٤) كذا في ش . وفي ز ، ط : « يصح » . (١٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ،
 ز : « التجم » . (١٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أقر » .

بجملها ؛ إبتدأنا بأن هذا القلب الذى دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام ،
ولا من وجوب ؛ كما أن صحة الواو في قوله :
(١) (٢)

* وكَلَّ العينين بالعواور *

إنما جاء لإرادة الياء في العواور^(٣) ، وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا متقاد .
فهذه طريق بقاء الأحكام ، مع زوال اليلل والأسباب . فاعرف ذلك ؛ فإنه
كثير جدًا .

باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين

وذلك في الكلام على ضربين :

أحدهما — وهو الأكثر — أن يتفق اللفظ البتة ، ويختلف في تأويله .
وعليه عاتق الخلاف ؛ نحو قولهم : هذا أمر لا يتأذى ولده ؛ فاللفظ غير مختلف فيه ،
لكن يختلف في تفسيره .

فقال قوم : إن الإنسان يذهل عن ولده لشدة ، فيكون هذا كقول الله تعالى :
(« يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ »)^(٥) وقوله سبحانه : (« يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ
مِنْ أَخِيهِ وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ »)^(٦) (والآى في هذا المعنى كثيرة)^(٧) .

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « من » . (٢) أى جندل بن المنى الطهوى . وقوله :

غرك أن تقاربت أباعرى وأب رأيت الدهر ذا الدوائر

* حتى عظامى وأراء تاغرى *

وتقارب أباعرة تناية عن قلتها ، وقوله : « وكل » فاعله الدهر كما رأيت . والوارد جمع المسوار
— كرمان — وهو جمع العين ، وقد جعل إصابة العين بالوجع كخلا على سبيل التشبيه . وانظر الكتاب
٣٧٤/٢ ، وشواهد الشافية ٣٧٤

(٣) كذا في ش ، ط . وفي ز : « العوارر » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ،

هـ ، ز : « بعضهم » . (٥) آية ٢ سورة الحج . (٦) آيتا ٣٤ ، ٣٥ سورة عبس .

(٧) كذا في ش . وفي ز ، ط : « ونحوه من الآى في هذا المعنى » .

وقال قوم : أى هو أمر عظيم ، فإنما ينادى فيه الرجال والحلّة ، لا الإماء والصبية .

وقال آخرون : الصبيان إذا ورد الحى كاهن أو حواء أو رقاء حشدوا عليه ، واجتمعوا له ^(١) . أى ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو ، إنما هو يوم تجزّد ، ويجذ ^(٢) .

وقال آخرون — وهم أصحاب المعانى — : أى لا وليد فيه فينادى (وإنما فيه الكفاة والنهضة) ^(٣) ومثله قوله : ^(٤)

* على لاحب لا يهتدى بمناره *

أى لا منار فيه فيهتدى به ، وقوله أيضا : ^(٥)

لا تفرزعُ الأرنب أهوالها ولا ترى الذئب بها ينبحر ^(٦)

أى لا أرنب بها تفرزعها أهوالها ^(٧) .

ونحوه — عندى — بيت الكتاب :

وقد ككف القرد لا مستعيرها يُعار ، ولا من يأتيها يتسليم ^(٨)

(١) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز . (٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز :

« إله » . وفى ط : « لديه » . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش . وفى ز ، ه : « نهضة »

فى مكان « النهضة » . والنهضة — بالتحريك — جمع الناهض . (٤) أى امرئ القيس . وعجزه :

* إذا ساه العود الديافى جرجرا *

واللاحب : الطريق الواسع . وساهه : شبه ، والعود : البعير المسرّ ، والديافى : نسبة إلى دياف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها التجائب . والجرجرة تردّد صوت الفحل وهديره . يقول : إن الجمل إذا شَمَّ

تربته جرجرجا من بعده وقلة مأه . وانظر اللسان (سوف) . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ،

ز ، ط : « له » . (٦) فى ز : « يفرزع » و « الضب » فى مكان « القلب » . وفى ط :

« يفتقر » فى مكان « ينبحر » وقد نسب هذا البيت ابن الأثير فى شرح المفضليات ٥٩ إلى عمرو بن أحر .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فيفرعها » .

(٨) البيت لابن مقبل . قال الأعم : « هجا قوما فجعل قدوم فى الصغر ككف القرد » وجعلها

لا تعار ولا ينال من دسما للومهم » وانظر الكتاب ٤٤١/١

أى لا مستعير يستعيرها فيُعَارُها ؛ لأنها — لصبغها ولؤمها — مأبسة مبيغة .
وكذلك قوله :^(٢)

زعموا أن كل من ضرب العيـ^(٣)
ر مَوَإٍ لنا وأنا الولاء
على ما فيه من الخلاف .

وعلى ذلك عاقبة ما جاء فى القرآن ، وفى حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده رضوان الله عليهم ، وما وردت به الأشعار ، وفصيح الكلام .

وهذا باب فى نهاية الانتشار ، وليس عليه عقد هذا الباب . وإنما الغرض
الباب الآخر الأضيق الذى ترى لفظه على صورة ، ويحتمل أن يكون على غيرها ؛
كقوله :^(٤)

نظمتهم سُلُكِي وغُلُوجَةً كَرَّكَ لامين على نابل ١٠

فهذا ينشد على أنه ما تراه : كرك لامين (أى ردك لامين) — وهما سهمان —
على نابل . وذلك أن تعترض من صاحب النبل شيئاً منها فتأمله ردّه إليه ، فيقع

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « معة » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قول الحادث » . وهو الحادث بن حلة فى قصيدته
التي أولها :

آذنتنا بينها أسماء رب ثاوعل منه الثواء

(٣) أورد صاحب التاج (غير) فيه عشرة أقوال . ومنها أن المراد بالغير كليب ، والغير السيد لأنه
كان سيداً ملكاً . وقيل : المراد به المنظرين ماء السماء ، وكان قد قتل ، ومنها : أن الغير السيد مطلقاً .
وقوله : « موال لنا » أى تعمل جنائيه كما يحمل المولى أى الخليف أرباب الم جنائيه مولا .

(٤) هذا على ما فى ز ، وإن كان فيها « لقوله » وهو يحريف . وفى ش ، ط : « كفولم » .
وانظر فى البيت ص ١٠٢ من هذا الجزء . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « براه » .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٧) فى د ، هـ ، ز : « بترض » .

(٨) سقط فى ز . (٩) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « فتأمله » وسقط فى ش .

(١٠) فى د ، هـ ، ز : « برده » .

بعضه كذا وبعضه كذا . فكذلك قوله^(١) : كرك لا مين أى طعنا مختلفا : بعضه كذا وبعضه كذا . ويروى أيضا على أنه : كركلا مين أى كرك كلامين على صاحب النبل ؛ كما تقول له : ارم ارم ، تريد السرعة والعجلة . ونحو من ذلك — وإن كان فيه أيسر خلاف — بيت المثقّب العبدى :

أفاطمَ قبل بينك نولِني ومنَعِك ماسألْتُ كان تبينى^(٢)

فهذه رواية الأصمى : أى منعك كينك ، وإن كنت مقيمة . ومثله : (قول الطائي^(٣)) الكبير :

لا أظلم النأى قد كانت خلائُفُها من قبل وشك النوى عندى نوى قدفا^(٤)
ورواه ابن الأعرابي^(٥) :

١٠ * ومنعك ما سألتك أن تبينى *

أى منعك إباى ماسألتك هو بينك . ورواية الأصمى^(٦) : أعلى وأذهب فى معانى الشعر . ومن ذلك ما أنشده أبو زيد :

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفـه أطفاف بنا والليل داجى العساكر
فقلت لعمرو صاحبي إذ رأيته ونحن على خُوص دفاق عوامر

أى عوى هذا الذئب ، فسر أنت .

(١) سقط فى هـ ، ز ، ط .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يقول » .

(٣) هو مطلع قصيدة له فى المنضليات .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الطائي » .

(٥) نوى قدفا أى فراغا بعيدا . والبيت من قصيدة لأبي تمام فى مدح أبي دلف القاسم بن عيسى السجلى .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى ز ، ط : « رواها » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ومنعك » .

وأنشدنا أبو علي :

(١) خليلٌ لا يبقى على الدهر قادر
بتَّيْهورة بين الطخا فالمصاب
أى بين هذين الموضعين ، وأنشدناه أيضا : بين الطخا والمصاب .
وأنشد (أيضا) :

(٢) أقول للضحك والمهارج إنا ورب القلص الضوامر

إنا أى تعبنا ، من الأين ، وهو التعب والإعياء . وأنشد أبو زيد :

هل تعرف الدار بيديا إنا دار نلّود قد تعفت إنا
فانهت العيانت تسفحت مثل الجمان جال في سلكته
لا تعجبى منى سيمى إنا لنا لخلالون بالثغرة

وهذه أبيات عملها أبو علي في المسائل البغدادية . فأجاز في جميع قوافيها أن يكون أراد : إن ، وبين الحركة بالهاء ، وأطال فيها هناك . وأجاز أيضا أن يكون أراد : بيدياء ثم . صرف وشدد التنوين للقافية ، وأراد : في سلك ، فبنى منه فعلنا كفرنس ،

(١) انظر ص ٨٠ من الجزء الثاني . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أصحابنا » .
(٣) قوله : « للضحك » كذا في ش ، ط . وفي د ، ز : « للصباح » . وجاء في اللسان (أين) النظر الأخير من غير عزو . وفي التاج بعد أن أورد ما في اللسان : « قلت : وجدت في هامش الصباح ما نصه : قال الأصمى : يصرف الأين وأبو زيد لا يصرفه » . قال أبو محمد : لم يصرف الأين إلا في بيت واحد وهو :

قلت للصباح والمهارج إنا ورب القلص الضوامر

الصباح الذى يقال له : ارتحل فقد أصبحنا ، والمهارج الذى يقال له : سرقه اشدت الهاربة . وإنا من الأين .

(٤) كذا في ش ، ط . وسقط في د ، ه ، ز .

(٥) انظر التواذر ٥٩ . ونسبها أبو زيد عن الفضل إلى رجل من الأشعرين يكنى أبا الخصيب . وقد رسمت في التواذر باختلاف عما هنا . وانظر ص ٣٣١ من الجزء الأول .

(٦) أى شرها . وانظر المريج السابق . (٧) في ش : « بياء » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لأجل القافية » .

ثم شدته لنية الوقف، فصار: سلكن. وأراد: بالثغر، فبنى منه للضرورة قلعين، وإن لم يكن هذا مثالا معروفا؛ لأنه أمر ارتجالة مع الضرورة إليه، وألحق المساء في سلكنه والثغرة؛ كحكاية الكتاب: أعطى أبيضته. وأنشدوا قوله:

فُتِلَقَ هامًا لم تنله سيوفنا بإيماننا هامَ الملوك القاهم

- وإنما هو: هام من لم تنله سيوفنا. ف(ها) تنبيه، و(من لم تنله سيوفنا) نداء أى يامن لم تنله سيوفنا خفنا؛ فإننا من مادتنا أن فتلق بسيوفنا هام الملوك، فكيف من سواهم.

ومنه المثل السائر: زاحم بعود أو دغ، أى زاحم بقوة أو فارتك ذلك، حتى ثوبهم بعضهم: يعود أودع، فذهب إلى أن (أودع) صفة لعود؛ كقوله: يعود أوقص أو أوظف أو نحو ذلك مما جاء على أفعل وفاؤه واو.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَيَكُنْ لَهُ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾. فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه وى مفصول، وهو اسم سمي به القفل في الخبر، وهو معنى أعجب، ثم قال مبتدئا: كأنه لا يفلح الكافرون، وأنشد فيه:

وى كأن من يكن له نشب يح بب ومن يفتر بعش عيش ضر

- (١) سقط في ش. (٢) كذا في ش. وفي ز، ط: «فلان».
- (٣) سقط في د، ه، ز. (٤) انظر سيبويه ٢٨٣/٢.
- (٥) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «فان».
- (٦) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «كقولك».
- (٧) آية ٨٢ سورة القصص. (٨) كذا في ش. وفي ز، ط: «مذهب».
- (٩) سقط في د، ه، ز، ط. (١٠) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «اسم».
- (١١) انظر ص ٤١ من هذا الجزء.

وزهب أبو الحسن فيه إلى أنه : وَيَكْ أنه لا يفلح الكافرون ، أراد : ويك أي أعجب أنه لا يفلح الكافرون ، أي أعجب لسوء اختيارهم (ونحو ذلك) فعلق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل ، وجعل الكاف حرف خطاب بمثلة كاف ذلك وهناك . قال أبو علي : ناصرا لقول سيوييه : قد جاءت كأن كالزائدة ؛ وأنشد بيت عمر :^(٢)

كأنني حين أسمى لا تكلمني ذو بُنية يشتهي ما ليس موجودا

أي أنا كذلك . و (كذلك) قول الله سبحانه « ويكأنه لا يفلح الكافرون » أي (هم لا يفلحون) . (وقال الكسائي : أراد : ويك ، ثم حذف اللام) .

ومن ذلك بيت الطيرمач :

وما جلس أبكار أطاع لترحها جنى ثمر بالوادين وشوع^(٦)

قيل فيه قولان : وشوع أي كثير . ومنه قوله :

* إلى امرؤ لم أتوشع بالكذب *

أي لم أتحسن به ولم أتكثر به . وقيل : إنها واو العطف ، والشوع : ضرب من التبت .

(١) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٢) يريد عمر بن أبي ربيعة . ونسبه في اللسان في أبيات في مدح سليمان بن عبد الملك إلى يزيد ابن الحكم النخعي . وانظر اللسان (ورد) . والبيت في ديوان عمر في ستة أبيات .

(٣) سقط في ز .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « هم كذلك » . (٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) المجلس : السل . ويريد أبكار النمل أي أفراخها وأحداثها . « وشوع » بفتح الواو ، والوار — كما ذكر المؤلف — يحتمل أن تكون للعطف ، والشوع ضرب من التبت وهو شجر البان ، وهو معطوف على « جنى عمر » ويحتمل أن يكون « وشوع » أي كثير من وشع . وروى « وشوع » بضم الواو ، جمع وشع وهو زهر البقول . ولم يذكر المؤلف هذه الرواية . وانظر اللسان (رشع) .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كبير » .

ونحو من ذلك ما أنشده أبو زيد ^(١) (من قول الشاعر) :

* خالت حُويلَة أتَى هالك ودأ *

قيل : إنه واو عطف أى إنى هالك (ودأ) من قولهم : رجل دأء أى دَو، ثم قلب .
وحَدَّثنا عن ابن سَلَّام أن أعرابيا قال للكمال : كُلتى بالكمال الذى تُكحل به

العيون الداعة . وأجاز أيضا فى قوله : (ودأ) أن يكون فعلا من قوله :

والأرض كم من صالح قد تودأت عليه فوارته بلأمة فقير

أى غطته ونقلت عليه . فكذلك يكون قوله : إنى هالك كذا وثقلا ، وكان يستمد

التفسير الأول ، ويقول : إذا كانت الواو للمطف كان المعنى أبلغ (وأقوى) وأعلى ؛

كانه ذهب إلى ما يراه أصحابنا من قولهم فى التشهد : التحيات لله ، والصلوات لله ،

والطيبات . قالوا : لأنه إذا عطف كان أقوى له ، وأكثر لمعناه ، من أن يعمل

الثانى مكررا على الأول بدلا أو وصفا . وقال الأصمى فى قوله :

* وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا *

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . وما أورده عن أبي زيد صدريت مجزئة :

* والطاعنون لما خالطوا القرا *

وقال أبو زيد بعده : « ودأ أى هلاكا على وزن ودعا » . وترى أن « ودأ » عند أبي زيد منصوب

فى معنى هلاكا ، وهذا يساير الوجه الثانى هنا ، ولا يأتى مع وجه العطف والوجه الذى يريده المؤلف يقرأ

عليه « دأ » بكسر الهمزة مع التنوين ؛ إذ هو مقوس وأصله : دنو . وانظر النوادر ١٠٦

(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « إنها » . (٣) أى هدبة بن خنرم . وقبله :

ألا يا قوم للثرائب والدهر والره يأتى حشفه وهو لا يدري

اللسعة : الغلاة يلعب فيها السراب . وانظر الآتى ٦٣٩

(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز « ودأ » . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط .

(٦) سقط فى د ، ه ، ز . ويريد بأصحابه فقهاء الحنفية . (٧) لم يرد هذا فى د ، ه ، ز ، ط .

(٨) سقط فى د ، ه ، ز . (٩) أى الفضل بن العباس بن حبة بن أبي لهب . وصدوره :

* إن الخليط أجدوا البين فأنجروا *

والخليط : المخالط ، ويريد : الفريق المخالط فى الإقامة فى وقت النجعة . وأجدوا البين : أجدثوه . وأنجروا :

بدوا . وانظر شواهد التنافى ٦٤ . وقوله : « عدا » فهو يكتب بالألف على رأى الأصمى وأنه جمع

عدة على القلب ، وعلى رأى القراء يكتب « عدا » بدون ألف - هذا وذهب خالده بن كلثوم فى « عدى الأمر »

مذهبا آخر ، هو أن « عدى » جمع عدة فى معنى الناحية ، فعدى الأمر : نواحيه . وانظر المختص ١٨٨/١

أراد جمع عِدَّة. وقال الفراء: أراد عدة الأمر، فلما أضاف حذف الماء؛ كقول الله سبحانه (وَلَقَامُ الصَّلَاةِ) وهذا يسمى في قول الأصمعي على القلب؛ فوزنه على قوله: عِلَفَ الأمر.

وهذا باب واسع. وأكثره في الشعر. وإذا مر بك فتنبه عليه (ومنه قوله:

وَعَلَّتْ بِهِمْ تَجْعَاءُ جَارِيَةٍ تَهْوِي بِهِمْ فِي بِلْسَةِ الْبَحْرِ

يكون: فعلت من التوغل. وتكون الواو أيضا عاطفة، فيكون من الغليان. ومنه قوله:

* غَدَوْتُ بِهَا طِيًّا يَدِي بِرِشَائِهَا *

يكون فَعَلَى من طويت. ويجوز أن يكون تثنية طوى، أى طيًّا يَدِي، وأراد: طيًّاها يبدى فقلب.

ومنه بيت أوس:

فَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغَرَقِي بَيْضَ كَنَّةِ الْفَيْضِ مِنْ مَلْ

الأصمعي: هو من المَلَك وهو التشديد. وقال ابن الأعرابي: أراد: من لك بهذا الليط.

ومنه بيت الخنساء:

أَبْعَدُ ابْنِ عَمْرٍو مِنْ آلِ الشَّرِيدِ يَدِ حَلَّتْ بِهِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا

(١) سقط حرف السلف في د، ه، ز. (٢) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «جمع عدة».

(٣) آية ٣٧ سورة النور. (٤) بُت ما بين القوسين في ط. وسقط في ز، ش.

(٥) السجاء: الناقة التامة الخلق. (٦) أى الفرزدق. وصدرة:

* ووفراء لم تخز بسير وكيمة *

يريد بالوفراء فرسا وافر الشعر، ووصفها أنها لم تخز بسير للاحتراز عن القرية ووصفها بأنها وكيمة أى وثيقة الخلق؛ وفى اللسان (وك) و(حى): «طبا» بأباء من الطب أى فطنا وخيرا. ويبدو أنه تصحيف على ابن جني فقرأ بالياء بدل الباء.

(٧) المناسب: «طيا رشائها». (٨) انظر ص ٣٦٣ من الجزء الثانى.

(٩) سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. (١٠) من قصيدة لها فى رثاء أخيها معاوية. وقبله مطلع القصيدة:

أَلَا مَا لَيْسَتْكَ أُمُّ مَا لَهَا لَقَدْ أَخْضَلَ الدَّمْعُ سِرْبَهَا

هو من الخلية أى زينت به موتاها . وقال ابن الأعرابي : هو من الحل ، كأنه لما مات (انحل به) ^(١) عقد الأمور .

باب فى الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب

هذا موضع من العربية شريف لطيف ، واسع لتأمله كثير . وكان أبو على

— رحمه الله — يستحسنه ، ويمنى به . وذكر منه مواضع قليلة . ومربنا نحن منه ^(٢) مالا نكاد نحصىه .

فمن ذلك قول الله تعالى (^(٣) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) (^(٤) وتأويله) —

والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفى بالمسبب الذى هو القراءة من

السبب الذى هو الإرادة . وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا

استعذت فاقرا ، لأن فيه قلبا لا ضرورة بك إليه . وأيضا لأنه ليس كل مستعذ بالله ^(٥) واجبة عليه القراءة ، ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابنِ مُصَيَّبٍ ^(٦) الفرع من قريش المهذب

وليس احد أوجب عليه من طريق الشرع القراءة فى هذا الموضع .

وقد يكون على ما قدمنا قوله عز اسمه : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا

وجوهكم) أى إذا أردتم القيام لها ، والاتصاف فيها .

ونحو منه ما أنشد أبو بكر ^(٧) :

قد علمت أن لم أجد معينا لأخلط ^(٨) بالخلوق طينا

(١) كذا فى ش . وفى ط : « انحل » وفى د ، ه ، ز : « انحلت » ويقرأ « عقد » عليه

بضم العين وفتح القاف ، جمع عقدة . وقال الأصمى وغيره : تريد أن معاوية كان يغتسل على الأرض ؟

لأنه كان هو أصحابه يركضون على الأرض ويقاثلون عليها ، فلما مات انحلت ذلك للقتل الذى كان عليها .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « باب » . (٣) كذا فى ش . وسقط فى د ،

ه ، ز ، ط . (٤) آية ٩٨ سورة النحل . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز :

« تأويله » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « تموذت » .

(٧) كأنه يريد ابن مصعب بن الزبير . والفرع من القوم : شريعتهم . (٨) آية ٦ سورة المائدة .

(٩) يريد أبا بكر بن زيد . والخلوق : ضرب من الطيب . وانظر الأمل ٢/١٤٤

يعنى امرأته . يقول: إن لم أجد من يعينى على سقى الإبل قامت فاستقت معى ،
فوقع الطين على خَلْق يديها . فاكتفى بالمسبب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق
من السبب الذى هو الاستقاء معه .

ومثله قول الآخر :

يا عاذلاتى لا تَرِدْنِ ملامتى إن العواذل لسن لى بأمير^(٣)

أراد : لا تلمنى ، فاكتفى بإرادة اللوم منه ، وهو تَالٍ لها ومسببٌ عنها . وعليه قول
الله تعالى ﴿ قُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ أى فضرِب
فانفجَرت ؛ فاكتفى بالمسبب الذى هو الانفجار من السبب الذى هو الضرب .
وإن شئت أن تمكس هذا فتقول : أكتفى بالسبب الذى هو القول ، من المسبب
الذى هو الضرب

ومثله قوله :

* إذا ما الماء خالطها يخيتا *^(٦)

إن شئت قلت : اكتفى بذكر مخالطة الماء لها — وهو السبب — من الشرب
وهو المسبب . وإن شئت قلت اكتفى بذكر السخاء — وهو المسبب — من
ذكر الشرب وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾^(٧)
أى خُلفى فعليه فدية . وكذلك قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ ﴾^(٨)
أيام آخر ﴿ أى فأنظر فعليه كذا .

(١) فى ز : « تقول » . (٢) كذا فى ش ، ط ، د ، ه ، ز : « بنها » .

(٣) ورد هذا البيت فى المفتى . ويقول البندادى فى شرح شواهد ج ٢ ص ٧١ : « والبيت
مشهور بتداول العلماء إياه فى مصفاتهم » ولم أقف على قائله . (٤) آية ٦٠ سورة البقرة .

(٥) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ط : « هنا » وسقط فى ش . (٦) انظر ص ٢٨٩ من
الجزء الأول . (٧) آية ١٩٦ سورة البقرة . (٨) آية ١٨٥ سورة البقرة .

^(١)ومنه قول رؤبة :

يارب إن أخطأتُ أو نسيتُ فانت لا تسي ولا تموت ^(٢)

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول (نحو قوله :

إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيارة) وليس كون الله سبحانه غير ناس

ولا مخطئاً أمراً مسبباً عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عز

اسمه — من صفات نفسه . لكنه كلام محمول على معناه ، أى إن أخطأت

أو نسيت فاعف عني ؛ لتقصي وفضلك . فاكثفي بذكر الكمال والفضل — وهو

السبب — من العفو وهو المسبب .

ومثله بيت الكتاب :

١٠ إلى إذا ما خَبِتْ نارُ المُرْملةِ أُلْتى بأرفعِ تلٍ رافعا ناري ^(٧)

وذلك أنه إنما ^(٨) يفخر بيزور بيته لقري الضيف وإجارة المستصريح ؛ كما أنه إنما

يذم من أخفى بيته وضائل شخصه ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذا : إلى ^(٩) ^(١٠)

إذا منع غيري وجبن ، أعطيت وشجعت . فاكثفي بذكر السبب — وهو (التضائل ^(١١) ^(١٢)

والشخص) — من المسبب وهو المنع والعطاء .

١٥ (١) كذا في ش . وفي د ه ، ز ، ط : « مثله » .

(٢) هذا مطلع أرجوزة له في مدح مسلمة بن عبد الملك بن مروان .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) سقط في ش .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ه ، ز : « اسمه » .

(٦) كذا في ش ، ط . وسقط في د ه ، ز .

٢٥ (٧) البيت للأحوص . وانظر الكتاب ١/٤٦٣

(٨) كذا في ط . وفي ش : « أنه » وفي د ه ، ز : « إنما » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ه ، ز : « إجازة » .

(١٠) سقط في د ه ، ز ، ط . (١١) سقط في ط . (١٢) في ط : « شجعت » .

(١٣) كذا في د ه ، ز ، ط . وفي ش : « تضائل الشخص » .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سدوس بدرهمها فإن الريح طيبة قبول^(١)
أى إن تبخل تركها وانصرفنا عنها . فاكثفى بذكر طيب الريح المعين على
الارتحال عنها .

ومنه قول الآخر :

فإن تعافوا العدل والإيمان فإن فى أيماننا نيرانا^(٢)
يعنى سيونا ، أى (فإننا)^(٣) نضربكم بسيوفنا . فاكثفى بذكر السيوف من ذكر الضرب^(٤)
بها . وقال :

يا نافع ذات الوحد والعنقي أما ترين وضح الطريق^(٥)

أى فعلبك بالسير . وأشد أبو العباس :

ذر الآكين الماء ظلما ، فأرى ينالون خيرا بعد أكلهم الماء^(٦)
وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بئنه ما يأكلون ، فقال : الأكين
الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرة بهذا الموضع بعض مولدى^(٧)
البصرة ، فقال :

جُرْتُ بالساباط يوما فإذا القينة تلجج^(٨)

(١) البيت لا يخل . ويقول الأعمى : « ومعنى البيت أنت الأخطل ملح سدا من سادات
بن شيان ، ففرض له على أحياء شيان على كل رجل منهم درهمين ، فأدت إليه الأحياء إلا بن سدوس .
فقال لم هذا معاتباً لم . ومعنى فإن الريح طيبة قبول أى قد طاب لى ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنيين
درهمكم ما تبا عليكم . وأظفر الكتاب ٢٦/٢ ، والديوان ١٢٦ (٢) أوردته فى معاهد النصيب ١٣١/٢ ،
ولم ينسب . (٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « سيونا » . (٤) كذا فى ش ، ط . وسقط
فى د ، هـ ، ز . (٥) الوحد والعنقي ضربان من سير الإبل . (٦) كذا فى ش . وفى د ،
هـ ، ز ، ط : « السير » . (٧) انظر ص ١٥٢ من الجزء الأول . (٨) كذا فى ش ، ط .
وسقط فى د ، هـ ، ز . (٩) فى معجم الشعراء للرزباني ٤٣٤ فى ترجمة محمد بن أبى الحارث الكوفى :
« وكان لبعض إخوانه جارية ممتنة فباحها وأخذ بئنها برذونا فقال محمد :

قينة كانت تقضى مسحت برذون آدم

جعت بالساباط يوما فإذا القينة تلجج

وترى أن الشاعر من مولدى الكوفة لا البصرة كما ذكر المؤلف . وقوله : « برذون آدم » كذا فى معجم
الشعراء ، ولعل الأصل : « برذونا آدم » .

وهذا إنسان كانت له جارية تفتى، فباعها، واشترى بثمنها برذونا، فتر به هذا الشاعر وهو يلجم، فسماه قينة؛ إذ كان شراؤه مسيباً عن ثمن القينة. وعليه قول الله سبحانه :
(إني أراي أعصر نحرا) (١) وإنما يعصر عينا يصير نحرا) فاكنتى بالمسبب الذى هو النحر من السبب الذى هو العنب. وقال الفرزدق :

قتلتُ قتيلاً لم يرَ الناسُ مثله أقبله ذا تومتين مسورا (٢)

وإنما قتل حياً يصير بعد قتله قتيلاً، فاكنتى بالمسبب من السبب. وقال :
قد سبق الأشقر وهو را بضع فكيف لا يسبق إذ يرا كض

يعنى مهنراً سبقت أمه وهو فى جوفها؛ فاكنتى بالمسبب الذى هو المهر، من السبب الذى هو الأم. وهو كثير جداً. فإذا مر بك فاضمنه إلى ما (ذكرنا منه) :

١٠ باب فى كثرة التثنية، وقلة الخفيف

هذا موضع من كلامهم طريف. وذلك أنا قد أحطنا علماً بأن الضمة أنقل من الكسرة، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ما توالى فيه الضمّتان؛ نحو طُنُب، وعنق، وفتق، وحشد، وجمد، وسهد، وطُنْف، وقِلَّةٌ نحو إبل. وهذا موضع محتاج إلى نظر.

١٥ وعلة ذلك عندى أن بين المفرد والجملة أشباها.

(١) آية ٣٦ سورة يوسف. (٢) ثبت ما بين القوسين فى ش، ط. وسقط فى د، ه، ز.

(٣) فى زيده : « الأترأ إنما يصير عينا يصير نحرا ».

(٤) التومة : اللؤلؤة. والمسور : لابس السوار. (٥) سقط فى د، ه، ز.

(٦) رسم فى ش : « أحطانا ». (٧) سقط فى ش. (٨) يقال جارية فتق : منعمة.

(٩) جمع حاشد. وهو الذى يبذل جهده فى النصرة والإغاثة.

(١٠) كذا فى ش. وفى ط : « حسد » والجد : ما ارتفع من الأرض، والحسد جمع حسود.

(١١) كذا فى ش. وفى ز، ط : « شه ». (١٢) من معانيه ما نأ من الجبل.

منها وقوْعُ الجملة موقعُ المفرد في الصفة، والخبر، والحال . فالصفة نحو
مررت برجل وجهه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت
بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك
في الشرط ^(١)جزأته ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو . والقسم نحو قولك : أقسم لي يقوم
زيد . لحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء
الثاني ؛ نحو زيد أخوك ، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع كنعم ، ولا ؛ لأن كل واحد
من هذين الحرفين نائب عن الجملة ؛ ألا ترى إلى قولك : نعم في موضع قد كان ذلك ،
(ولا في موضع لم يكن ذلك) ^(٢)وكذلك صه ، ومه ، وإيه ، وأف ، وآواته ، وهيئات ؛
كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه ، وليس للضمير الذي فيه استحكام
الضمير في الفعل ؛ (يدل على ذلك أنه لم يظهر في بعض أحواله ظهر مخالفا للضمير
في الفعل) ^(٣)وذلك قول الله سبحانه : ﴿ هاؤم اقرعوا كتابه ﴾ ^(٤) وأنت لا تقول
في الفعل : اضرهم ولا ادخلهم ولا اخرجهم ، ولا نحو ذلك .

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) في د ، ه ، ا : « يحتاج » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « جوابه » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فلحاجة » .

(٥) سقط في ش ، ط . (٦) في ط : « نائب » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أن » .

(٨) سقط في د ، ه ، ز ما بين القوسين . (٩) سقط في د ، ه ، ز .

(١٠) سقط ما بين القوسين في ش ، ط . (١١) آية ١٣ سورة الحاقة .

فلما كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشياء والمقاربات وغيرها، شبهوا توالى الضميتين في نحو سرح وعطط، بتواليهما في نحو زيد قائم، ومحمد سائر. وعلى ذلك قال بعضهم: الحمد لله، فضم لام الجوز إتباعا لضمة الدال، وليس كذلك الكسر في نحو إيل؛ لأنه لا يتوالى في الجملة الجوزان؛ كما يتوالى الرفعان.

- فإن قلت: فقد قالوا: الحمد لله، فوالوا بين الكسرتين، كما والوا بين الضميتين، قيل: الحمد لله هو الأصل، ثم شبه به الحمد لله؛ ألا ترى أن إتباع الثاني للأول - نحو مد وفروض - أكثر من إتباع الأول للثاني؛ نحو: أقتل. وإنما كان كذلك لأن تقدم السبب أولى من تقدم المسبب؛ لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول؛ وعلى أن ضمة الهزمة في نحو: أقتل لا تمتد، لأن الوصل يزيلها؛ فإنما هي عارضة، وحركة نحو مد وفروض ثابتة مستمرة في الوصل الذي هو العيار، وبه الاعتبار. وأيضا فإنه إذا انضم الأول، وأريد تحريك الثاني كانت الضمة أولى به من الكسرة والفتحة. أما الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فعل، وهذا مثال لا حفظ فيه للاسم، وإنما هو أمر يخص الفعل. وأما دئل فشاذ. وقد يجوز أن يكون منقولاً أيضاً كبدر، وعثر.

- ١٥ (١) كذا في ش. وسقط في د، ه، ز، ط. (٢) يقال: ناقة سرح في سيرها: سريعة.
(٣) يقال: ناقة دلط: لاسمة عليها ولا خطام.
(٤) سقط في د، ه، ز.
(٥) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «جالس». (٦) سقط في ش.
(٧) كذا في ش. وفي د، ه، ز: «ذلك». وفي ط: «ذاك».
(٨) ثبت حرف الطلف في ش. وسقط في د، ه، ز، ط. (٩) في ط: «تمة».
٢٠ (١٠) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «وإنما».
(١١) كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: «الاعتد».
(١٢) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «وأنه».
(١٣) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: «أفضل».
(١٤) هو اسم مأبكة.
(١٥) هو اسم موضع.

فإن قيل : فإن دُيِّلَا نَكْرَةً غير علم ، وهذا النقل إنما هو أمر يخص العلم ، نحو يشكر ، ويزيد ، وتغلب .

قيل : قد يقع النقل في النكرة أيضا . وذلك الينجلب ^(١) . فهذا منقول من مضارع انجلب الذي هو مطاوع ^(٢) جلبته ؛ ألا ترى إلى قولهم في التأخير ^(٣) : أخذته بالينجلب ، فلم يحرم ولم يغيب ^(٤) . ومثله رجل أباثر ^(٥) . وهو منقول من مضارع باترت ، فنقل فوصف به . وله نظائر .
فهذا حديث ^(٦) قيل .

وأما فُعل فدون فُعل أيضا . وذلك أنه كثيرا ما يبدل عن أصول كلامهم ، نحو عُمر ، وُزفر ، وُجتم ، وُقتم ، وُثمل ، وُزحل . فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم ^(٧) تمكن فُعل الذي ليس معدولا . ويدل على انحراف فُعل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات الزيادة انحرافهم بتكسيرة عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جُعل وجُعلان ، وُصرد وُصردان ، وُثرو وُثردان (وُثلك وُثلكان) فاطراد هذا في فُعل مع عزته في غيرها ، يدل على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعُدل عن نظائره إليها . نعم ، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه (كأنه منقوص) ^(٨) من فُعَال . واستدل على ذلك

(١) هو جرة للتأخير . وهو نوع من السحرتنع به المرأة زوجها عن غشيان غيرها من النساء .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « مضارع » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بقوله » .

(٤) كذا في ش ، أي لم يرجع عن حبها . وفي ز : « يجز » . وفي د ، هـ : « يجز » .

(٥) كذا في ش . وسقط حرف الطاء في د ، هـ ، ز ، ط .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وهذا » . (٧) في ش : « الثلاثة » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وانحرافهم » . (٩) سقط ما بين القوسين في ش .

والدلك : فرغ القطا أو الجبل . (١٠) كذا في ش . وفي ز : « كان منقوصا » . وفي ط :

« كان منقوص » و (كان) عليه زائدة .

باستقراره على فسلان^(١١) ، قال : يغردان ويصردان في باب كغراب وغربان ، وعقاب وعقبان . وإذا كان كذلك ففيه تقوية لما نحن عليه ، ألا ترى أن فملاً أيضاً^(١٢) مثال قد يؤلف العدل^(١٣) ، نحو أجاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع . وكذلك إلى عشار^(١٤) قال :^(١٥)

- ولم يسترشوك حتى علو^(١٦) ت فوق الرجال خصالاً عشارا .
ومما يسأل عنه من هذا الباب كثرة الواو فاء^(١٧) ، وقلة الياء هناك . وذلك نحو وعد ، ووزن ، وورد ، ووقع ، ووضع ، ووفد ، على قلة باب ين ويسر .
وذلك أن سبب كثرة الواو هنالك أنك قادر متى انضمت^(١٨) أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أجد وأجود وأرة وأصلة وإسادة وإفادة . وإذا نُسِر الحرف الثقيل فكان ثارة كذا ، وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم همزة واحدة .
والياء (إذا وقعت أولاً) انضمت^(١٩) أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .
فإن قلت فقد قالوا : بأهله بن أعصر^(٢٠) ويعصر ، وقالوا :
* طاف والركب بصحراء يسر *
وأُسِر ، وقالوا : قطع الله يديه وأذنيه .

- ١٥ (١) في ط : « كانت » . (٢) سقط في ش . (٣) كذا في ش . وفي ز ، ط : « لعدل » . بقوله : « يؤلف » أي يأنف ويصاحب . (٤) سقط في د ، هـ ، ز .
(٥) أي الكيت بن زيد . والبيت في قصيدة يمدح بها أبا ن بن الوليد . يذكر أنه بلغ مبلغ الرجال في سن الحدأة ، بل علام بشر خصال ، فلم يستره الناس أي لم يستبطوه في السيادة والنفج م وانظر الانقباض ٤٦٧ ، وشرح أدب الكاتب للواليق ٣٩٣ (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « وفر » .
٢٠ (٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « ههنا » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « و » .
(٩) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « إن » . وفي ط : « إذا » . (١٠) الشاعر من بيت لطيفة صدره :
* أرق العين خيال لم يقر *

ولما كان العرب يروونه وأتروه نسب المؤلف القول إليهم . وانظر معجم البلدان (يسر) حيث ذكر أن يسر موضع بالههنا لبي يربوع ، وأورد البيت في أربعة من القصيدة .

قيل : إنما أعصر همزته هي الأصل ، والياء في يعصر بدل منها . يدل على هذا أنه إنما سُمِّيَ بذلك لبيت قاله ^(١) وهو :

أَجِبْ إِنْ أَبَاكَ شَيْبَ رَأْسِهِ كَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصِرِ

فالياء في يعصر إذا بدل من همزة أعصر . وهذا ضد ما أردته ، وبخلاف ما توهمته . وإنما أُسِرَ وُسِرَ فاصِلان ، كل واحد منهما قائم بنفسه ^(٢) ، وأَنْ ، وأَلَمْ ^(٣) ، ويَلَمْ . وأما أدْيِهَ ويَدْيِهَ فلعمري إن الهمزة فيه بدل من الياء ؛ بدلالة يَدَيْتَ إليه وأَيْدٍ ويُدَيْتَ ونحو ذلك ، لكنه ليس البديل من ضرب إبدال الواو همزة . وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شذ في البديل ؛ نحو أناة وأجم ^(٤) . فإذا كان هذا حديث الواو التي يطرد إبدالها ، فالياء حُرِّىَ ألا يكون البديل فيها إلا لضرب من الاتساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستتعال .

فإن قلت : فالهمزة على كل حال أنقل من الواو ، فكيف نُقِلَ عن الأنقل إلى ما هو أنقل منه ؟

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « هذا » . وانظر في أعصر وشعره ص ٨٦ من الجزء الثاني . وفي معجم الشعراء للرزاني ٤٦٦ : « أعصر — واسمه منه بن سعد بن قيس عيلان — هو أبو الغنائل : باهلة وغنى والطفارة . وهو القائل :

قالت عسيرة ما لرأسك بعد ما تقصد الشباب أتى بلون منكر

أعبر إن أباك غير لونه كثر الليالي واختلاف الأعصر

فهذا البيت سمي أعصر . وقوم يقولون : يعصر وليس بشيء . وهو منقول عن طبقات ابن سلام .

(٢) يقال : ولدت أمه بنتاً وأنا إذا خربت رجلاً قبل رأسه .

(٣) ألم ولم ولم موضع . وهو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

(٤) وأصله وبهم من الوجوم ، وهو الميوس .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « إن الهمزة » .

قيل: ^(١) الهمزة وإن كانت أثقل من الواو على الإطلاق، فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة، لأن ضمها تريدها ثقلا. فأما إمسدة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أثقت، فلذلك قل نحو إمسدة، وكثر نحو أجوء، وأرقة؛ حتى إنهم قالوا في الوجنة: الأجنة، فأبدلوها مع الضمة البتة، ولم يقولوا: وجنة.

- وأيضا فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في نحو يعبد ويرد حذفت، والياء ليست كذلك، ألا ترى إلى صححتها في نحو يبيير وييسر ^(٢) ^(٣) (وكانهم إنما) ^(٤) استكثروا مما هو معترض تارة للقلب، وأخرى لل حذف، وهذا غير وجود في الياء. فلذلك قلت بحيث كثرت الواو.

فإن قلت: فقد كثرت عنهم توالى الكسرتين في نحو سـيـدـرات، وكـسـرات،

وعـجـلات.

قيل: هذا إنما احتـمـل لمكان الألف والتاء؛ كما احتـمـل لها صحـة ^(٥) الواو في نحو ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) خطوات وخطوات. ولأجل ذلك ما أجاز في جمع ذيت إذا سميت بها ذيات

(١) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «قلت». (٢) يقال: يمرت العنز: صاحت.

(٣) يقال: يسر الرجل إذا دخل في الميسر.

(٤) كذا في ط. وفي ش: «فكانهم» وفي د، هـ، ز: «وكانهما إنما».

(٥) يريد أن خطوات بضم الطاء كانت الواو فيه تستحق الإعلال بقلبا ياء. إذ هي لام قبلها ضمة؛ كالأجرى والأدلى، ولكن عصمها من الإعلال أن الألف والتاء بعدها جعلها في الحشو وكأنها ليست لاما. وفي خطوات بفتح الطاء تستحق الواو قبلها ألفا، ولكن الألف بعدها عصمتها من هذا؛ إذ لو قلبت ألفا لاجتمعت مع الألف بعدها، وكان هذا يقضى بحذف أحدهما فتجنبوا القلب لهذا.

(٦) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «جاز». وقاعل «أجاز» سيويه. وانظر الكتاب

١٠٢/٢. وضبط فيه «ذيات» بشدة الياء، وهو خطأ في الطبع. (٧) كذا في ش. وفي د،

هـ، ز، ط: «ذب». (٨) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «به» وفي ط بعده:

«بثقيف الياء». (٩) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «ذباب».

بتخفيف الياء، وإن كان يبقى منك من الاسم حرفان ، الثاني منهما حرف لين .
ولأجل ذلك ما صحَّ في لغة هذيل قولهم : ^(١)جَوَزَات و ^(٢)بَيْضَات ، لما كان التحريك
أحرأ عرض مع تاء جماعة المؤنث ؛ قال :

أبو بَيْضَات رانح متأذب رفيق بمسح المنكين سَبوح

فهذا طريق من الجواب عما تقدم من السؤال في هذا الباب .

وإن شئت سلكت فيه مذهب الكتاب ، فقلت : كثر ^(٣)فُصْل ، وقلَّ ^(٤)فِعْل ،
وكثرت الواو فاء ، وقلَّت الياء هناك لكلا يكثر في كلامهم ما يستقلون . ولمعنى
إن هذه عاقلة في الجواب ، وربما اتبعت وترامت (ألا ترى أن) ^(٥)لِئَالِ أَنْ
يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلاً كثر أخف الأثقلين لا أثقلهما (فكان) ^(٦)يكون
أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : ^(٧)مَرَّتْ سُوُورًا ، وطارَتْ عَيْنُهُ غُوُورًا ، وحال عن العهد حُوُولًا ؛
هذا مع عِزَّة باب سوك الإصح ، وفي غوور وسوور فضل واو ، وهى واو فعول .

(١) سقط في ش . وانظر في لغة هذيل الكتاب ١٩١/٢

(٢) أى بعض شراء هذيل . ويقول في الخزانة ٤٢٩/٣ : « واليت مع كثرة وجوده في كتب

النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تنه » وهو في وصف ذكر النعام .

(٣) كذا في ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٤) كذا في ز ، ط . وكأنه يريد أن هذه مكثرة لا غناء فيها . وفى ش : « غائقة » .

(٥) في ط : « هذا الجواب » .

(٦) كذا في ط . وهو ما في ز ، يمسح بحريف . وفى ش : « إلا أن » وهو محرف من :

« لأن » . (٧) كذا في ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وكان ذلك » .

(٨) يقال : سار الرجل : وثب وثار . (٩) سقط في ط .

(١٠) أى في قول عبد الرحمن بن حسان :

أغر التنا يا أحم الشا ت تمنحه سوك الإصح

وجواب هذا أن الواو وإن زادت في صِلة المعتد فإن الصوت أيضا (٢) يلبثها يلد وينم ، ألا ترى أن غُوروا وحوولا وإن كان أطول من سوك وسور فإنه ليس فيه قلق سوك وسور؛ فتوالى الضمتين مع الواو غير (موف لك) بلين الواو المنعمة للصوت . يدل على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيْد حذفوا الياء المحركة ، فقالوا : أُسَيْدَى كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مَهْيَم لم يحذفوا ، فقالوا : مَهْيَمَى ، فصار بوا بين خمس ياءات كما مِطَل الصوت فلان ياء المذ . وهذا واضح . فذهب الكتاب — على شرفه ، وطق طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدمناه نحن فيه لا يكاد يعرض شيء من هذا الدخول له . فاعرفه وقسه وتأت له ولا تخرج صدرا به .

باب القول على فوائت الكتاب

اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سند كرها ، ونقول فيها ما يدحض عنه ظاهر معرّتها لو صحّت عليه . ولو لم تكن فيها حيلة تدرك شناعة إخلاله بها عنه ، لكانت معلة له لا ممرّاة عليه ، وشاهدة بفضله ونقص المتبّع (له بها) لا تقصيه ،

- (١) سقطت الواو في ش ، ز ، وثبت في ط . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ؛
 « بلينها بلدة وتنم » . (٣) في د ، هـ : « كاتا » . (٤) أي في قول عدى بن زيد :
 عن مبرقات بالبرين وتب . نحو بالألف اللامعات سور

وانظر شواهد الشافية ١٢١

- (٥) كذا في ط ، ز . وفي ش : « لسوال » . (٦) كذا في ط . وفي ش : « سور
 ذلك » . وفي ز : « مؤثر ذلك » . (٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « نوالوا » .
 (٨) هو الفساد واليبس . (٩) في د : « في » . ويذكر اليندادي في الخزانة ٤/٧٣
 أنها على ما ذكره ابن جني هنا ثمانية وخمسون وزنة . (١٠) في ط : « يسا » . وقوله :
 « يدحسن » أي يبطل ، يقال : دحضت حبه وأدحضتها إذا أبطتها ، وأصل مثاء الإزلاق . ويدوران
 « يدحسن » محزنة من « يرخص » أي يفسل ، يقال : رخص سوته ، أي غشها وبها حال الخل .
 (١١) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز ، ط . (١٢) في ز ، ط : « يكن » .
 (١٣) في ط : « مرزاة » . (١٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ياله » .

إن كان أوردتها حريدا بها حط رتبته، والنقص من فضيلته . وذلك لكلفة هذا الأمر، وبعد أطرافه، وإيعار أكله أن يحاط بها، أو يستعمل تحجر عليها . وإن إنسانا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعدى ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والمُحجَّاء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، (ما بين) منشور إلى منظوم، ومخطوب به (إلى مسجوع)، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين، في جثهم وهزلهم، وحرهم وسأمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يُخلل من جميع ذلك — على سعته وانباته، وتناشيره واختلافه — إلا بأحرف تافهة المقدار، متناهية على البحث والاعتبار — ولعلها أو أكثرها مأخوذة عن فسدت لغته، فلم تلزم عهده — بلدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يُخلل له إلى غايته طريقه .

- (١) في ز، ط : « إبعاد » .
 (٢) كذا في ش . وفي د، هـ، ز : « تكلف » وفي ط : « تحجر وتكلف » .
 (٣) أي حواشيها وأطرافها . الواحد ذور، أورد .
 (٤) كذا في ش . وفي ز، ط : « النداد » والداد جمع الالد من اللدد وهو قوة الخصومة .
 (٥) أي استوجب .
 (٦) أي نواحيها . الواحد طريض الطاء .
 (٧) سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز .
 (٨) في د، هـ، ز : « ومسجوع » . (٩) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « ذات » .
 (١٠) هو خط يشق فوق خلف الحلوبة فلا يرضعها ولدها . والأخلاف جميع الخلف — بكسر الهمزة وسكون اللام — وهو للحيوان كاللدى للإنسان .
 (١١) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « هذاتهم » .
 (١٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « الموسوسين » . والموسوس الذي تحده نفسه بالموسوس .
 (١٣) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « سيه » .
 (١٤) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « تشاهده » .
 (١٥) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « و » .
 (١٦) في ز : « مأخوذ » .

ولنذكر ما أورد عليه معقياً به، ولنقل فيه ما يحضرنا من إمالة الفحش به عنه
بإذن الله .

ذكر الأمثلة الفاتية للكتاب

- وهي : ^(١) يَلْقَامَةُ وَيَلْعَابَةُ ، فِرَاسٌ ، فُرَاسٌ ، تَنُوقٌ ، تَرْجَمَانٌ ، شَحْمٌ أُمُجٌ ،
مُهَوَّاتٌ ، عِيَاهِمٌ ، تَرَامِزٌ وَمُخَاضِرٌ ، يَنَابِعَاتٌ ، دُجْنَدِجٌ ، جَفَرِينٌ ، تَرْيَاةٌ ، الصَّبِيرُ ،
زَيْتُونٌ ، مَبْسُونٌ ، كَذْبُذِبٌ (وَكَذْبُذِبٌ) ، هَزَنَبَزَانٌ ، عَفْزَرَانٌ ، هَدْيِكِرٌ ، هُنْدَلِيعٌ ،
دُرْدَاقِسٌ ، نَزْرَاقِيٌّ ، شَمْنَصِيرٌ ، مَوْقِيٌّ ، مَاقِيٌّ ، جَبْرَوَةٌ ، مَسْكِينٌ ، مَسْدِيلٌ ،
حَوْرِيَّتٌ ، تَرْقُوزَةٌ ، خَلْبُوتٌ ، حَيُوتٌ ، سَمَرْطُولٌ ، قَرَعْلَانَةٌ ، عَقْرَبَانٌ ، مَالِكٌ ،
إِصْرِيٌّ ، إِزْزِيلٌ ، إَضْبَعٌ ، نَرْغُصٌ ، زَيْبُرٌ ، ضَيْبُلٌ ، نَرْبَاشٌ ، زَرْنُوقٌ ، صَعْفُوقٌ ،
كُنَادِرُ الْمَاطِرُونِ ، نَرْعَالٌ ، قَسْطَالٌ ، وَابِلَةٌ ، فِرْتُوسٌ ، سُرَاوِيعٌ ، ضَهِيدٌ ، عَبِيدٌ ،
الْحَبْلِيلُ ، الْأَرْبَاعِيُّ ، مَقْبِيتٌ ، (يَرْنَا ، تَعْفُوتٌ) .

أما يَلْقَامَةُ وَيَلْعَابَةُ فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذكر في المصادر
تفعلت يَفْعَلًا ، نحو تَحْمَلتِ نَحْلًا . ومثله تَقَرَّبَتْ يَقْرَبًا . ولو أوردت الواحدة من

- (١) كَذَا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « متعقبا » .
(٢) كَذَا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ثم » بدل الوار .
(٣) في ط : « لنذكر » . (٤) شقط حرف العطف في ش ، ط .
(٥) كَذَا في ش ، ط . وفي د : « ترامن » . وفي هـ : « تراض » .
(٦) كَذَا في ط . وفي ش ، ز : « ضلين : جفرين » . (٧) زيادة في ز .
(٨) كَذَا في ط ، ز . وفي ش ، هـ : « هز نيران » . (٩) ورد في ط .
(١٠) زيادة في ز ، ط . (١١) يقال : دجل لقامة أي عظيم اللحم في الأكل .
(١٢) هو كثير اللعب . (١٣) أي سيوي . (١٤) كَذَا في ز . وفي ش ، ط : « ذكره » .
(١٥) كَذَا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تحمل » .

هذا لوجب أن تكون تيمّالة . فإذا ذكر تفعّالا فكأنه قد ذكره بالماء . وذلك لأن الماء زائدة أبدا في تقدير الاتصال على غالب الأمر .

وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا حُص عن حالها ، وتؤمّلت حقّ تأملها ، فإنها — إلا مالا بال به — ساقطة ^(٢) عن صاحب الكتاب . وذلك أنها على ضرب .

فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده .

ومنها لم يُسمع إلا في الشعر ، والشعر موضع اضطراب ، وموقف اعتذار . وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها ، لأجله ؛ ألا ترى قوله ^(٦) :

* أبوك عطاء ألأم الناس كلهم *

يريد عطية . وقالت امرأة ترى ابنا لها يقال له حازوق :

أقلب طرقي في الفوارس ، لا أرى حراقا وعيني كالنجاة من القطر ^(٨)
وأمثاله كثيرة . وقد ذكرناها في فصل التحريف ^(١٠) .

(١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ر : « ساقط » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « منها » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بحترف » .

(٥) في ش : « صيغتها » . (٦) أي البعث يهجو بريرا . وبجزة :

* ففجج من خل وقبعت من نجل *

وعطية أبو جرير . انظر اللسان (عطا) ، وص ٣٧ من الجزء الثاني .

(٧) أورد في اللسان (حرق) أقوالا في الشعر ، ولم يذكر منها ما قاله المؤلف . وما جاء فيه : « وقال ابن بى : هو لخرق ترى أخاها حازوقا ، وكان بنو شكر قتلوه ، وهم من الأزد » .

(٨) « طرق » كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « عني » والجملة : نقاعة الماء . وفي ز :

« كالحجارة » وهو خطأ في النسخ . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « كثير » .

(١٠) انظر ص ٣٦ من الجزء الثاني .

ومنها ما هو لازم له . وعلى أنا قد قلنا في ذلك ، ودللتنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه : أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفاتضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره ، وهذه حال محبوه .

وليس لقائل أن يدعى أن تِلْقَامَةً ، وتَلْعَابَةً في الأصل الميزة الواحدة ، ثم وصف بها على حد ما يقال في المصدر (يوصف به) ؛ نحو قول الله سبحانه : ﴿ إِنْ أَصْبَحَ ^(١) مَأْوُكُمْ غُورًا ﴾ أي غائرا ، ونحو قولها : ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥)

* فلنأما هي إقبال وإدبار *

وما كان مثله ؛ من قيل أن مَنْ وَصَفَ بالمصدر فقال : هذا رجل زور ، وصوم ، ونحو ذلك ، فلنأما ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفس الحدث ؛ لكثرة ذلك منه ، والمرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل ؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة ، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة . ولذلك لم يميزوا : زيد إقبالة وإدبارة ، قياسا على زيد إقبال وإدبار . فعل هذا لا يجوز أن يكون قولهم : تِلْقَامَةً على حد قولك : هذا رجل صوم . لكن الهاء فيه كالماء في علامة ونسابة للبالغة . وإذا كان كذلك فإنه قد (كاد ^(٦) يفارق) مذهب الصفة ؛ ألا ترى أن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره ، وتأنيته ، فوصف المذكر بالمؤنث ، ووصف ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^{(١٠٠}

علامة ؛ كما أن قولك : مررت بامرأة كافرة أمكن في الوصف من قولك : مررت
 بامرأة كفورة . وإذا كان كذلك جرى تلقاة من قولك (مررت برجل) ^(١) تلقاة
 نحووا من مجرى مررت بنسوة أربع ، في أن أربعا ليس بوصف متمكن (ولذلك ^(٢)
 صرفته) ، وإن كان (صفة وصف) على أفعل . فكان تلقاة بعد ذلك كله اسم
 لاصفة ^(٣) ، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منه ؛ لأن سيويه قد ذكر
 في المصادر تفعلت تفعيلا ؛ فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية ، ولم يميز لقائل أن
 يذكره مثالا معتدلا عليه .

كما أن رعاية ^(٧) في الصفات تسقط عنه أيضا من هذا الوجه ؛ ألا تراه صفة
 مؤنثة جرت على موصوف مذكر ، فأوحش ذلك منها في الوصف ، وجرى لذلك
 مجرى : مررت برجال أربعة ، في أن أربعة ليس وصفا محضا ، وإنما هو اسم عدد
 بمثالة نسوة أربع ؛ كما أن أربعة لما لم ينص المؤنث دون المذكر جرى لذلك مجرى ^(٨)
 الاسم ، فلذلك قالوا في جمعه : رببات ، فحزكوا كما يحزكون في الاسم نحو قصصات ^(٩) .
 و (إذا كان كذلك سقط عنه أيضا أن لم يذكر تفعيلا في الصفة . و) كذلك ^(١٠)
 ما حكاه الأصمعي . من قولهم ؛ ناقة تضراب ؛ لأنها لما كانت صفة مذكرة جارية
 على مؤنث لم تستحيم في الصفة .

- (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « رجل » . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ،
 هـ ، ز : « أربع » . (٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) سقط في د ، هـ ، ز .
 (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « وصف » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ،
 هـ ، ز : « وإذا » . (٧) يقال : رجل رعاية إذا كان يجيد رعية الإبل . وفي تائه الضم أيضا .
 (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « من » . (٩) سقط في ش .
 (١٠) سقط ما بين القوسين في ش . (١١) كذا . والأسوغ : « ذلك » .
 (١٢) يقال : ناقة تضراب أي ضربها القعل وطرقها .

وأما فرانس^(١) فقد ذكره في الأبنية في آخر ما لحقته الألف رابعة مع غيرها من الزوائد .

وأما فرانس^(٢) فلمرى إنه لم يذكره . وظاهر أمره أنه مُعَانِلٌ مِنْ لَفْظِ الْقَرْسِ ؛ قَالَ :

• أَن رَأَيْتَ أَسَدًا قُرَانَسَا أَلَوَجَهَ كَرَّهَا وَالْجِيْنَ عَابَسَا^(٣)

وأما تَنَوُّفٌ فمختلف في أمرها . وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع في لفظها . وإنما رواها السُّكْرِيُّ وحده ، وأسندها إلى امرئ القيس (في قوله^(٤)) :

كَأَنَّ دِيَارًا حَلَّقَتْ بِلَيْسُونَهُ عُقَابٌ تَنَوُّفٌ لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ^(٥)

١٠ (والَّذِي) رَوَيْتَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى :

• عِقَابٌ تَنَوُّفٌ لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ •

(١) هومن أسماء الأسد . (٢) الكتاب ٣٢٣/٢

(٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « من » .

(٤) هومن أوصاف الأسد . يقال أسد فرانس أى يفرس ويدق العنق .

١٥ (٥) « رأيت » كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « رأيتى » .

(٦) هى اسم موضع .

(٧) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٨) دثار راعى إبل امرئ القيس . واللبون : الإبل ذوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار .

كان امرؤ القيس نزل في طيء ، فأغبر على إبله ونهبت ، فهو يقول : كأنما اختلطت عِقَابٌ حَلَّقَتْ بِهَا

٢٠ في الجو — والتعليق : ارتفاع الطائر — فلا يرمى رجوعها . ووصف أن العقاب عِقَابٌ هضبة عالية

ليكون أقوى لها . وانظر الخزانة ٤/٧١

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قاللى » .

وقال : القواصل اكلم حولها ، وقال أبو حاتم : هي ثَلَاثَةٌ طَيَّةٌ (١) .
وكذا راوها ابن الأعرابي وأبو عمرو الشيباني . ورواية أبي عبيدة : تَنُوقَ . وأنا
أرى أنَّ تنوف ليست فَعُولًا ؛ بل هي تَفْعُلُ من التَّنُوفِ ، وهو الارتفاع . سميت
بذلك لعلوها . ومنه أناف على الشيء إذا ارتفع عليه ، والتَّيْفُ في العدد من هذا ؛
هو فِعْلٌ بمثلة صَبَّ وَبَيْتَ . ولو كَثُرَتِ التَّيْفُ على مذهب أبي الحسن لقلت :
نيساف ، فأظهرت عينه . فتنوف — في أنه علم ، على تَفْعُلُ — بمثلة يشكر ،
ويعصر . وقلت مرة لأبي علي — (وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر
رحمه الله) — : يجوز أن يكون (تنوف) مقصورة من تنوفاء بمثلة بَرُوكاء ،
فسمع ذلك وعرف صحته .

وكذلك القول عندى في مَسُولٍ في بيت المزار :
فأصبحتُ مهموما كأنَّ مطيبي يَجْنُبُ مَسُولَ أو بوجرة ظالِعِ (٨)
يبنى أن تكون مقصورة من مَسُولاء ؛ بمثلة جَلُولاء .
فإن قلت : فلانا لم نسمع بتنوف ولا مَسُولَى ممدودين ، ولو كانا أو أحدهما
ممدودا نخرج ذلك إلى الاستعمال .

- ١٥ (١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « تنوق » .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ليس » .
(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فعول » .
(٥) سقط ما بين القوسين في ط . (٦) هي الثبات في الحرب والجد . (٧) هي اسم موضع .
(٨) « يجنب » كذا في د ، هـ ، ز ، ط ، وفي ش : « بحيث » . وفي اللسان (ممثل) :
« يعطن » . ووجرة : موضع . وفي اللسان عقب البيت : « أي طال وتوقى حتى كأنَّ ناقتي ظالع » .
وظالع من الظلع ، وهو عرج يسير . وانظر معجم باقوت في (مسولا) ففيه البيت مع ثلاثة قبله .
(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « إنا » .
(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « في » .

قيل : ولم يكثر أيضا استعمال هذين الاسمين ، وإنما جاعا في هذين الموضعين .
 بل لو كثرا استعمالهما مقصورين لصح^(٣١) ما (أردته) ولزم ما أوردته ؛ فإنه يجوز أن
 يكون ألف (تنوف) إشباعا للفتحة ؛ لاسيما وقد رويناه (تنوف) مفتوحا كما ترى ،
 وتكون هذه الألف ملحقة مع الإشباع لإقامة الوزن ؛ ألا تراها مقابلة لياء مقاعيل^(٤١) ؛
 كما أن الألف في قوله^(٥٠) :

* ينباع من ذفرى غضوب جصرة *

إنما هي إشباع للفتحة طلبا لإقامة الوزن ؛ ألا ترى أنه لو قال : « ينبع من ذفرى »
 لصح^(٧١) الوزن ؛ إلا أن فيه زحافا هو الخزل ؛ كما أنه لو قال : « تنوف » لكان الجزء
 مقبوضا . فالإشباع إذا في الموضعين إنما هو مخافة الزحاف الذي مثله جائز .
 وأما ترجمان فقد حكى فيه ترجمان بضم أوله . ومثاله فُعْلَان ؛ كعُتْرَان^(٩١) ،
 ودُحْسَان^(١١١) . وكذلك التاء أيضا فيمن فتحها أصلية ، وإن لم يكن في الكلام مثال
 جَعْفَرُ ؛ لأنه قد يجوز مع الألف والتون من الأمثلة ما لولاهما لم يميز . من ذلك
 عُنْفُوَان ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام فعلو^(١٢١) . وكذلك خَنْطِيَان ؛ لأنه ليس في الكلام
 فِعْلِي^(١٤١) إلا بالهاء ؛ نحو حَذْرِيَّة وعَفْرِيَّة ؛ كما أنه ليس فيه فَعْلُو^(١٥١) إلا بالهاء ؛ نحو عَنصَوَة .

- ١٥ (١) سقط حرف المطف في ط . (٢) في د ، هـ ، ز : « بلى » .
 (٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) رسم في ز ، ط « مقاعيل » .
 (٥) أى عترة . وتقدم هذا . (٦) البيت من الكامل . وهو تكرر متغاطن ، وانخزل فيه
 تسكين التاء . وسقوط الألف . هذا وفي ط : « الجزء » وهو مرادف للخزل .
 (٧) في ط : « والإشباع » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز « مخافة » .
 (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فأما » .
 (١٠) هو الديك . وهو أيضا ثبت من ثبات الريح .
 (١١) يقال : رجل دحسان : أى أسود صميم .
 (١٢) يقال : رجل خنطيان وخنطيان أى لحاش بلى .
 (١٣) هى الأرض الغليظة . (١٤) يقال : رجل عفرية أى حيث منكر .
 ٢٥ (١٥) من معانيها الخصلة من الشعر ، والقطعة من الكلام .

وكذلك الرِّهْقَانُ^(١) ، لأنه ليس في الكلام فَعْمَلٌ . ونظير ذلك كثير . فكذلك يكون ترجمان فَعْمَلَانَا ، وإن لم يكن في الكلام فَعْمَلٌ . ومثله قوله :

* وما أَيْسَلِيَّ عَلَى هَيْكَلِي^(٢) *

هو فَعْمَلِيَّ ؛ لأنه قد يَجِيءُ مع ياءِ الإضافة ما لولاهما لم يَجِيءْ ؛ نحو قولهم : نَحْوِيَّ- في الإضافة إلى تَحِيَّةٍ ، وهو تَفْلِيَّ- .

وأما شَمُّ أُمُهج فلعمري إن سيويه قد حَظَرَ في الصفة أُمُفعل . وقد يمكن أن يكون محذوفاً من أُمُهج كَأَسْكُوب . وجدت بخط أبي عليّ عن الفراء : لَبَنَ

أُمُهج . فيكون أُمُهج هذا مقصوراً منه ، لضرورة الشعر ، وأنشد أبو زيد :

* يَطْعَمُهَا اللَّحْمُ وَشَمُّهَا أُمُهجَا^(٣) *

١٠ (١) هو الزعفران . (٢) كذا في ط ، ش . وفي د ، هـ ، ز : « لذلك » .

(٣) هولاء عشى . وبجزة : * بناء وصلب فيه وصارا *

والأيسل : الزاهب . وصلب : رسم الصليب ، وصار : صَوَّرَ . وفي شرح ثعلب لديوان الأعشى : « وصارا : مكن » وكأنه أخذه من صريت ، ومن معانيه البقاء ، ويكتب على هذا : صارى بالياء . وخبر « ما أيسل » في بيت بعد هذا بيت ، وهو :

١٥ بأعظم منه تنق في الحساب إذا التيات تفضن النبارا

وهما من فصيحة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب ، وانظر الصبح المنير . ٤ وما بعدها .

(٤) في الأصول : « إلا أنه » ويسد أن الصواب ما أثبت . يريد أن فيعلا يفتح الفاء . وضم العين لم يسمع في الأوزان ، ولكنه قد يَجِيءُ مع ياءِ التسب ما لا يَجِيءُ دونها .

(٥) سقط في ز . (٦) في ز ، ط : « ياء » .

(٧) ثبت هذا الحرف في ز . وسقط في ش ، ط . ٢٠

(٨) أي رقيق أوفى . (٩) هو الذي سكنت رغوته وخلص ولم يختر .

(١٠) ثبت حرف العطف في ط .

(١١) « يطعمها » كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « نطعمها » .

ولم نسمعه في النثر أمهجا . وقد يقال : لبن أمهجان وماهج ؛ قال هيمان بن خنافة :

* وعرضوا المجلس محضا مائجا ^(١) *

(ويروى : وأروت المجلس) وكنت قلت لأبي علي - رحمه الله - وقت القراءة :
يكون أمهج محذوفا من أمهوج ، فقليل ذلك ولم يأبه .

وقد يجوز أن يكون أمهج في الأصل اسما غير صفة ، إلا أنه وصِف به ؛
لما فيه من معنى الصفاء (والرقة) ؛ كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعاني الأوصاف ؛
(كما أشهد أبو عثمان من) قول الرازي :

* مثبة العرقوب إشتى المرفق ^(٨) *

فوصف بإشتى (وهو اسم) لما فيه من معنى الحدة ، وكقول الآخر :

فلولا الله والمُهر المفسدى لرحت وأنت غير بال الإهاب ^(١٠)

فهذا كقولك : وأنت مخزق الإهاب ، وله نظائر .

وأما مهوأت ففائت للكاتب . وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة مطمأت . وهذا
سهو ظاهر . وذلك لأن الواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة إلا عن تضعيف .

(١) « محضا » كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « مهجا » . والمحض : اللبن لآما فيه .

(٢) سقط ما بين القوسين في ش . (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فيكون » .

(٤) في ط : « أضلا » . (٥) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٦) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « لمعى » .

(٧) كذا في ش . وفي ط : « كما أشهدنا عن أبي عثمان من » وفي د ، ه ، ز : « أشهدنا عن

أبي عثمان » . (٨) انظر ص ٢٢١ من الجزء الثاني .

(٩) سقط ما بين القوسين في ش . (١٠) انظر ص ٢٢١ من الجزء الثاني .

(١١) هو ما اطمأن من الأرض واتسع .

(١) فَمَا وَرَنَّتْ فِشَادَ . مُهَوَّاتٌ إِذَا مُفَوَّلَ . وكأنه جارٍ على أهوَاتٍ . وقد قالوا : اكوهَدَ (٢)
واقوهَدَ ، وهو أَفَوَّلَ (٣) ونحوه (٤) قول الهذلي :
(٥)

فشايح وَسَطَ ذَوْدِكَ مَقْبِنًا لَتُحَسَّبَ سَيِّدًا ضُبْعًا تَبُولُ

مَقْبِنًا : متصبيا . فهذا مُفَعِّلٌ كما ترى . وشبه هذا المجوز لأن يكون مُهَوَّاتٌ
بمنزلة مطمأن الواو فيه بالواو في غوغاء وضوضاء ؛ وليس هذا من خطأ أهل الصناعة ؛
لأن غوغاء وضوضاء من ذوات تضعيف الواو ، بمنزلة ضوضيت وقوقيت . وقد
يجوز من وجه آخر أن يكون واو مُهَوَّاتٍ أصلا . وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل
جماعة من النحويين عن تحقير مُهَوَّاتٍ على الترقيم ، فحذفوا الميم وإحدى النونين ولم
يُحذفوا الواو البتة ، مع حذفهم واو كوثر على الترقيم (٦) (في قولهم) : كُنْثِيرُ ، وحذفهم
واو جدول ، وقولهم : جُدِيلُ ، وامتنعوا من حذف واو مهوآت ، فحذف سيبويه بأنها
أصل فلم يذكره . وإذا كان هذا جائزا ، وعلى مذهب إحياء النطق به سائغا ،
كان فيه نُصْرَةٌ له (٧) (تجمل لأثره) فاعرفه ؛ فتكون الواو مثلها في وَرَنَّتْ . وكذلك
يمكن أن يخرج نحو هذا في فُرَانِسٍ وَكُنَادِرٍ ؛ فتكون النون فيهما أصلا . (٨)

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وأما » .

١٥ (٢) يقال : اكوهَدَ الفَرْخَ إِذَا ارْتَمَدَ إِلَى أُمِّهِ لَوْنَهُ .

(٣) في ش : « نحو » . (٤) في د ، هـ ، ز : « قال » .

(٥) هو حبيب الأمل . والبيت من قصيدة يجونيا رجلا اسمه عبد الله . وقوله : « فشايح »

في ديوان الهذليين « فشايح » والمنشأ دعاء الإبل لتجنس وتساو . والتدور القطعة من الإبل . يذكر

أنه ذو مال ، وهو يعني به ليسود عند الناس . وقوله « ضُبْعًا تَبُولُ » فالكلام على النداء ، أي باضبعا . وفي ط :

« تبول » أي تحرك استبا . وانظر ديوان الهذليين ٨٦/٢ (٦) في د ، هـ ، ز : « أصلا » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « وقولهم » وفي ط : « وقولهم » . (٨) سقط في ش .

(٩) في ط : « تجمل لأمره » . وفي ش : « تجمل لأتراء » وهو محذوف عما أُنبت .

(١٠) أنرى في ز عن قوله : « ورنتل » . (١١) هو اللفظ القصير مع شدة .

وأما عِيَاهِمُ فخاكيه صاحب العين ، وهو مجهول . وذات كرت أبا علي - رحمه الله - يوما بهذا الكتاب فساء تشاء . فقلت له : إن تصنيفه أصح وأمثل من تصنيف الجهمرة ، فقال : الساعة لو صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا (أكانت) ^(٤) تُعتدَّ عربية لجودة تصنيفها ؟ أو كلاما هذا نحوه . ^(٥) وعلى أن صاحب العين أيضا إنما قال فيها : وقال بعضهم : عِيَاهِمُ ، وعِيَاهِمُ ؛ كمدافرة ومُدافِر . فإن صح فهو فيّاعِل ، ملحق بمُدافِر . وقلت فيه لأبي علي : يجوز أن تكون العين فيه بدلا من همزة ؛ كأنه أياهم كأباترواحاير ، فقبل ذلك .

وأما تَمَاضِر وتُرَامِز فذهب أبو بكر إلى أن التاء فيهما زائدة . ولا وجه لذلك ؛ لأنها في موضع عين مُدافِر ، فهذا يقضى بكونها أصلا ، وليس معنا اشتقاق فيقطع زيادتها . قال أبو زيد : (وهو) الجمل القوي الشديد ، وأنشد :

إذا أردت طلب المفاوِزِ فاعِمِدْ لكلِّ بازيلٍ تُرَامِزِ

وذهب بعضهم في تَمَاضِر إلى أنه تَفَاعِل ، وأنه فعل منقول ؛ كيزيد وتقلب . ولا حاجة به إلى ذلك ، بل تَمَاضِر زباعي ، وتأؤه فاء كترامز . فإن توهم ذلك لا ممتنع صرفه في قوله ^(١٠) :

حيوا تَمَاضِرَ واربعوا محبي وقفوا فإت وقوفكم حسبي

- (١) يقال : رجل عياهم أي ماض سريع .
 (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « في هذا » . وفي ط : « هذا » .
 (٣) أي وصفه وذكره . والثنا : ما أخبرت به عن الشيء من حسن أركب .
 (٤) كذا في ش . وفي ز ، ط : « لكانت » وهو تحريف .
 (٥) سقط حرف العطف في د ، ه ، ز . (٦) في د ، ه ، ز : « لأنهما » .
 (٧) كذا في ط . وفي د ، ه ، ز : « غير » . وسقط في ش .
 (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهذا » .
 (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « هو » .
 (١٠) أي دريد بن الصّة . وانظر ديوان الخنساء .

فليس شيئاً؛ لأن تماضر لم تؤثت ، وهو اسم الخنساء الشاعرة . وإنما مُنِع
الصرف لاجتماع التانيث والتعريف ؛ كإمرأة سميتها بعدّافر وعُماج . وهذا واضح .

وأما يتابعات فما أظرف أبا بكر أن أوردته على أنه أحد القوائت ! ألا يعلم أن
سيبويه قد قال : ويكون على يَفَاعِل نحو اليحاميد والبرامج . فأنما لحاق علم التانيث
والجمع به فوائد على المثال ، وغير محتسب به فيه . وإن رواه راو . يتابعات
فيتابع يَفَاعِل ؛ كضارب ويقاتل ، نُقل وجمع .

وأما دِحْنِيخ فإنه صوتان : الأول منهما متون : دِحْ ، والآخر منهما غير متون : دِخْ
(وكان الأول تَوْن للوصل . ويؤكد ذلك قولهم في معناه : دِخْ دِخْ) فهذا كصيه
صيه في النكرة ، وصيه صيه في المعرفة . فظنته الرواة كلمة واحدة . ومن هنا قلنا :
إن صاحب اللغة إن لم يكن له نظر أحال كثيراً منها ، وهو يرى أنه على صواب .
ولم يؤت من أمثاته ، وإنما أُتِيَ من معرفته . ونحو هذا الشاهد إذا لم يكن فقيهاً :
يشهد بما لا يعلم وهو يرى أنه يعلم . ولذلك ما استند عندنا أبو عمرو الشيباني

(١) هو اسم موضع . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يورده » .

(٣) سقط في ش ، ط . (٤) الكتاب ٣١٩/٢ (٥) اليحامد :

المسويون إلى محمد — في وزن ينج — وهي قبيلة من الأزد . (٦) جمع البرع . ومن معانيها

حجارة رخوة إذا خنت خنت . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فبه » .

(٨) سقط حرف اللفظ في د ، هـ ، ز . (٩) سقط في د ، هـ ، ز .

(١٠) سقط في ش . (١١) سقط في ش ، ط . (١٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(١٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « إن » .

(١٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « شهد » وفي ط : « شهد » وهو محذوف عن « شهد » .

(١٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « اشته » . واستند من السداد . وكانت وفاة

أبي عمرو سنة ٢١٦ ، ووفاته بونس بن حبيب سنة ١٨٣ هـ .

للازمته ليونس وأخذه عنه . ومعنى هذه الكلمة فيما ذكر (عبد بن الحسن أبو بكر^(٣))
قد أقررت فاسكت^(٤) (وذكر محمد بن حبيب أن دحندح دَوِيَّةٌ صغيرة : يقال :
هو أهون على من دحندح) ومثل هذين الصوتين عندى قول الآخر :
إن الدقيق يثوى بالحنين^(٥) حتى يقول بطنه جحج^(٦) جحج

فهذا حكاية صوت بطنه .

وأما عَفَرَيْن فقد ذكر سيبويه^(٧) فِعْلًا كَطِمَزَ وَحِرَ . فكأنه أُلْحِقَ عَمَّ الْجَمْعِ
كَالْبَرَحَيْنِ وَالْفَتَكَيْنِ^(٨) . إلا أن بينهما فرقا . وذلك أن هذا يقال فيه : الْبَرَحُونَ
وَالْفَتَكُونَ ، ولم يسمع في عَفَرَيْنِ الواو . وجواب هذا أنه لم يسمع عَفَرَيْنِ^(٩)
في الرفع بالياء ، وإنما سُمِعَ في موضع الجر ، وهو قولهم : لَيْثٌ عَفَرَيْنِ . فيجب
أن يقال فيه^(١٠) في الرفع : هذا عَفَرُونَ . لكن لو سمع في موضع الرفع بالياء لكان
أشبه بأن يكون فيه النظر . فأما وهو في موضع الجر فلا يستنكر فيه الياء .

(١) في ز : « جلازته » . (٢) سقط ما بين القوسين في ز ، ه .

(٣) سقطت هذه الكنية في ش . وهو ابن دريد . (٤) سقط في ط .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش . وسقط قوله : « وذكر » في د ، ه ، ز .

(٦) في ط : « الرقيق » في مكان « الدقيق » . والدقيق يريد به دقيق الجسم الشخت .

وفي رواية اللسان في جنح : « القصير » . والحنين : الطويل . يريد أن القصير والطويل إذا
تصارعا فإن القصير يثوى بالطويل ويلويه . وانظر اللسان .

(٧) انظر الكتاب ٣٣٠/٢ (٨) في ط : « عفا » .

(٩) هو اسم موضع . (١٠) هو بكسر الباء وضمة ، أى الشدائد .

(١١) هو أيضا بكسر الفاء وضمة أى الشدائد والدواهي كالبرحين .

(١٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « في عفرين » وعفرين : مأسدة . ويقال : لَيْثٌ

عفرين لكل ضابط فؤى . - (١٣) في ز : « و » .

(١٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « له » .

(١٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وأما » .

وأما ترعاية فقد قيل فيه أيضا : رجل ترعية ، وترعاية . وكان أبو علي صنع ترعاية فقال : أصلها ترعية ثم أبدلت الياء الأولى للتخفيف ألفاء كقولهم في الحيرة : حارى . وإذا كان ذلك أمرا محتملا لم يقطع بيقين على أنه مثال فائت في الصفات . ولكن قد حكى الأصمعي : ناقة تضرب إذا ضربها الفحل . فظاهر هذا أنه تفعال في الصفة كما ترى . وقد ذكرنا ما فيه في أول الباب .

وأما الصنير فقد كنت قلت فيه في هذا الكتاب في قول طرفة :
يخفان تعترى ناديتا وسديف حين حاج الصنير^(١)

ما قد مضى ، وإنه يرجع بالصنعة إلى أنه من نحو مررت ببرك . وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الراء . وفيه ضعف . وذلك أن الساكنين إذا التقيتا من كلمة واحدة حرك الآخر منهما ؛ نحو أمس ، وجيز ، وأين ، وسوف ، ورُب . وإنما يحرك الأول منهما إذا كانا من كلمتين ؛ نحو قد اقطع ، وقم الليل . وأيضا فإن الساكنين لا ينكر اجتماعهما في الوقف .

فإن قلت : فالوزن اقتضى تحريك الأول ، قيل : أجل ؛ إلا أنه لم يقتضك فساد الاعتلال . فإذا قلت ما قلنا نحن في هذا فيما مضى من كتابنا علم على يدك ، وتلج به صدرك إن شاء الله .

فإن قلت : فقد قالوا في الوقف : حرجه^(٢) .

(١) سقط في ش . (٢) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وظاهر » . (٤) سقط في ط .
(٥) في ش : « من سديف » . وانظر ص ٢٨١ من الجزء الأول .
(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ليس » . (٧) في ط : « الإعلال » .
(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ط : « وإذا » .
(٩) أى في ضربته من فوق : محمد ضربته زبيب . والوقف بكسر تاء . التانيث لغة بني عدي من تميم . وانظر الكتاب ٢ / ٢٨٧ .

قيل : هذا امر يخص ثاء التانيث ؛ رغبة في الكسرة الدالة على التانيث .
وأيضاً فإن الثاء آخر الكلمة ، والهاء زائدة ^(١) من بعدها ، ليست منها . وكذلك القول
في ادغ ، واغز ، ألا ترى (أن الهاء زائدة ^(٢)) من بعد الكلمة . وعلى أنه قد يجوز
أن تكون الكسرة فيهما إنما هي على حد قولك : ادغ واغز ، ثم لحقت الهاء .
ونحوه ما أنشد أبو سهل أحمد بن زياد القطان ^(٣) :

كأن ريج دبرات نحس وطربانا ينهن يفسى
* ريج شايها بعيد النعس ^(٤) *

أراد : يفسو ، ثم حذف الواو استخفاً ، وأسكن السين ، والفاء قبلها ساكنة ،
فكسر السين لالتقاءهما ، ثم أشبع للإطلاق ، فقال : يفسى . فاعرف ذلك .
وأما هزيران وعقران فقد ذكرا في بعض نسخ الكتاب . والهزيران السي ^(٥)
الخلق ، قال :

لقد منيت هزيران ^(٦) لقد نسيت عقل الزمان ^(٧)

- (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « زيادة » . (٢) أى بكسر العين . ويقول
سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٨ : « وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون : ادع من دعوت ، فيكسرون
العين ، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخرى . في الكلمة في موضع الجزم ،
فكسروا حيث كانت الهاء ساكنة لأنه لا يثنى ساكنان » . (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز :
« أنها زيادة » . وفي ط : « الهاء زيادة » . (٤) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش :
« فيها » . يريد الكسرة في ادغ واغز . يريد في هذا الوجه أنك قدرت سكون العين الوقف فالتفت
ساكنة مع الفاء ، فحركت العين الساكنة ، ثم ألحقت الهاء ، فيكسر العين . وهذا غير الوجه الأول ،
فإنه يراعى في الساكنين العين والهاء ، وترى هذا الوجه الثاني هو ما في الكتاب ، على ما سلف لك .
(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أنشدناه » . والقطان هو أحمد بن محمد بن عبد الله
ابن زياد وكانت وفاته سنة ٣٥٠ كما في التجوم الزاهرة ٣/٣٢٨ (٦) كأنه يريد بالدبرات نيفاً
بدر ظهرها ، والدير ترح فيها . والفران يضرب به المثل في النساء . يهجو امرأة بنحيت راعيتها . وقوله :
« ظربانا » كذا . وقد يكون « ظربان » بالجر صلفاً على « دبرات » أو بالرفع على أن الجملة حالية .
(٧) كذا في ط ، ز ، بازي . وهذا يوافق تفسيره بالسي . الخلق . وفي ش ، ج : « هزيران »
وهو عند صاحب القاموس تيماً للصاغاني : الكيس الحاذق الرأس ، وقد هما الجوهري في تفسيره
الكلمتين بالسي . الخلق . وانظر القاموس والتاج في (هزير) . (٨) يريد بنقل الزمان سعة العيش ،
كان الزمان غفل عن إسمائه . وفي ز ، ط : « عقل » وهو تصحيف .

وَعَفَّزَان : اسم رجل . وقد يجوز أن يكون أصله : عَفَّزٌ ؛ كَشَعْلَعٌ وَعَدَيْسٌ ، ثم نقي وسمي به ، وجعلت النون حرف إعراب ؛ كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم رجل : خيلان . وكذلك أيضا ذهب في قوله ^(١) :

* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *

إلى أنه ثنية سَبْعٌ ، وجعل النون حرف إعراب . وليس لك مثل هذا التأويل في هَزَنَزَان ؛ لأنه نكرة وصفة للواحد . وهذا (يبعده عن) العلمية والثنية ^(٢) .

وأما هَدْيُكَرُ فقال أبو علي : سألت محمد بن الحسن عن الهَيْدُكُرُ فقال : لا أعرفه ، وأعرف الهَيْدُكُور . قال أبو بكر : وإن يُسمع فلا يمنع . هذا حديث الهَيْدُكُرُ (وأما) الهَدْيُكُرُ فغير محفوظ عنهم ، وأظنه من تحريف النَّقْلَةِ ؛ ألا ترى إلى بيت طَرْفَةٍ :

فَهِيَ بَدَأَتْ إِذَا مَا أَقْبَلْتُ نَحْمَةُ الْجَسَمِ رَدَّاحٌ هَيْدُكُرُ ^(٣)

و (كَأَنَّ) الواو حذفت من هيدكور ضرورة . فإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية لذلك في قول (الأسود بن يعفر) ^(٤) .

* فالحقت إناحهم طريق أَلَا هَمْ *

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « بنى » .

(٢) أى ابن مقبل أو ابن أحمز . ومجازه :

* أَمَلَّ طَلِبًا بِالْبَلِّ الْمَوَاتِ *

والسبعان : موضع في ديار قيس . وانظر معجم البلدان ، والخزانة ٢/٢٧٥ ، والكتاب ٢/٣٢٢ .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كذلك » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يبعده » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فأما » .

(٦) الياء : المرأة الكثيرة لحم التخفين . والرداح : خضعة العجيزة .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كذلك » .

(٨) كذا في د ، ه ، ز ، ط : « الأسود » . وفي ش : « أبى الأسود » . وانظر

في البيت ص ٢٩٢ من الجزء الثاني .

١٥

٢٠

٢٩

كان حذف الزيادة ^(١) أولى . ويقال : تهذرت المرأة ، تهذُرا في مشيها . وذلك إذا ترحجت .

وأما زيتون فامرء واضح ، وأنه فعَلُون ، ومثال فائت . والعجب أنه في القرآن ، وعلى أفواه الناس (الاستعمال) . وقد كان بعضهم تجتم أن أخذه من الزَّين ، وإن كان أصلا ممتا ، بفعله فيعولا . وصاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد :
أحد الرجلين .

ومثل زيتون — عندى — ميسون بنت بحدل الكلبيّة أم يزيد بن معاوية . وكان سمعها تهجوه ، فقال لها : الحق بأهلك .

وأما قيطون فإنه فيقول ، من قَطَنْت بالمكان ؛ لأنه بيت في جوف بيت .
وأما المُنْدَلِيع فبقلة ، وقيل : لأنها غريبة ولا تنبت في كل سنة . وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحا به ، ومغفوا عنه . وإذا صح أنه من كلامهم فيجب أن تكون نونه زائدة ؛ لأنه لا أصل بإزائها فتقابله . فهي إذا كنون كُنْتَال . ومثال الكلمة على هذا : فُتْعِلِل . ومن ادعى أنها أصل ، وأن الكلمة بها نحاسية ، فلا دلالة له ، ولا برهان معه . ولا فرق بين أن يدعى أصلية هذه النون وبين ادّعاءه أصلية نون كُنْتَال وكُنْهَبِل .

(١) كذا في ش . وفي ه ، ز ، ط : « الزائدة » . وفي د : « الزائد » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « مشيها » .

(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « له استعمال » .

(٤) أي مساوية رضى الله عنه ، وذلك في قولها في شعرها المشهور :

ونرق من بنى عى نحيف أحب إلى من طلع عفيف
(٥) أهل اللغة على أنه أعجمي . وقد نص على ذلك ابن دريد في الجمهرة ٣/٣٨٨ ، والجواب في

في المغرب ٢٧٢ . وعلى ذلك لا يرد النقض به على صاحب الكتاب ، ولا يتكلف له اشتقاق .

(٦) كذا في ز . وفي ش ، ط : « صرية » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فيقابله » .

(٨) هو القصر . (٩) هو ضرب من الشجر .

وأما كُذِّبْ خفيفاً، وكُذِّبْ ثقيلاً فثانان . ونحوهما ما رويته عن بعض أصحابنا من قول بعضهم : ذُرْخُح في هذا (الذُرْخُح بفتح الزاين) (أنشد أبو زيد) :

وإذا أناك بأننى قد بُمْتُها بوصال غانية فقل كُذِّبْ
ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذِّبْ وذُرْخُح . وقد أنشد بعض البغداديين (قول الشاعر) :

بات يقاسى ليلهن زَمَامٌ والفَقَمِى حاتم بن همام

• مسترعات لِصِلْخَم سَامٌ •

(اللام الأولى هي الزائدة هنا ، لأنه لا يلقى عينان إلا والأولى ساكنة) ، وهذا مصنوع للضرورة ، يريد : لِصِلْخَم ، فاحتاج لإقامة الوزن، فزاد على العينين أخرى ، فصار من فَعَلَ إلى فِعْعَلَ .

وأما الدُّرداقس فقل فيه : إنه أعجمي ، وقال الأصمعي : أحسبه رومياً ، وهو طَرَفُ العظم الثاني فوق القفا . وأنشد أبو زيد :

من زَلَّ عن قَصْدِ السبيل تَزَايَلت بالسيف هامته عن الدرداقس (٩)

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الدروج » . وهي دويبة حراء منقطعة بسواد طير .

(٢) في ط : « في هذا البيت الذي أنشده أبو زيد » . ولشعر بلخيرية بن الأشيم في أبيات آخر في النوادر ٧٢ . وفيها : « بته » في مكان : « بتها » وهو في وصف جله .

(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « كمين » . (٤) سقط في ز .

(٥) كذا في ش . وسقط في د ، ه ، ز ، ط . وقوله : « يقاسين » أى يقاسى إبلا يسير بها .

ومسترعات : سابقات . والصلمخ : الجسم الماشى . و « سام » أى ساء الطرف مرتفعه . وهو وصف لبيد أو لحاد . وورد في اللسان (صلمخ) :

• مسترعات لصلمخ سام •

(٦) سقط ما بين القوسين في ش . وهو في د ، ه ، ز ، ط : « لإقامة الوزن » . وما هنا وقع ما في ط . (٧) سقط هذا الحرف في ط .

(٨) في ط : « الصلمخ » . (٩) في ش : « على الدرداقس » .

وكذلك الخُزْرَانِيّ ^(١١) أعجمي أيضا . وهو فارسي ، يُعْنَى به ضرب من ثياب الديباج .
ويجب أن تكون (نونه زائدة) ^(١٢) إن كان الدرداقس أعجميا . فإن كان عربيا فيجب
أن تكون نونه ^(١٣) أصلا ؛ لمقابلتها قاف ذرداقس العربي .

وأما شَمْنَصِير ففانت أيضا إن كان عربيا . قال الهذلي ^(١٤) :

لعلك هالك إما غلام تبوأ من شَمْنَصِير مَقَامَا

وقد يجوز أن يكون محزفا من شَمْنَصِير ^(١٥) لضرورة الوزن .

وأما مُوقٍ فظاهر أمره أنه فُعِل وفانت . وقد يجوز أن يكون مخففا من فُعِل ؛
كأنه في الأصل مُوقِي بمعنى مُوقٍ ، وزيدت الياء للنسب ، بل كزيادتها في كرسى ،
وإن كانت في كرسى لازمة ، وفي مُوقٍ غير لازمة ؛ لقولهم فيه : مُوقٍ . لكنها
في أحمري وأشقرى غير لازمة . وأنشدنا أبو علي :

* كان حَدَاءُ قُرَاقِرِيَا ^(١٦) *

(يريد قراقرا) وأنشدنا أيضا للمجاج ^(١٨) :

* غُضِفَ طَوَاهَا الْأَمْسُ كَلَابِي ^(١٩) *

(أى كَلَابٍ بمعنى صاحب كَلَابٍ) وأنشدنا أيضا له ^(١٠) :

* والدهرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي ^(١٢) *

(١) انظر معرب الجواليقي ١٢٧ (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « زائد اللون » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « نون خزراني » .

(٤) هو صخر النى . والبيت ختام قصيدة يرقى فيها ابنه تليدا . وشمنصير جبل في بلاد هذيل دفن فيه ابنه . يخاطب نفسه فيقول : لعلك تموت إن مات غلام دفن في هذا المكان ، ولعل للإشفاق .

ويسمى بالغلام ابنه . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ٦٦/٢ ، ومعجم البلدان .

(٥) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش .

(٦) كذا في ش . وفي ز ، ط : « شمنصير » . (٧) انظر ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٨) سقط ما بين التوسمين في د ، هـ ، ز . (٩) انظر ص ١٠٤ من هذا الجزء .

(١٠) سقط ما بين التوسمين في ش ، ط . وثبت في د ، هـ ، ز .

(١١) كذا في ش . وسقط في د ، هـ ، ز ، ط . (١٢) انظر ص ١٠٤ من هذا الجزء .

أى شوارب؛ إلا أن زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم ؛ لأن الغرض فيها توكيد الوصف .

ومثل مُوقٍ في هذه القضية ما رواه الفراء من قول بعضهم فيه : مَاقٍ . فيجب أيضا أن يكون مخففاً من تَمِيلَةٍ . وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

يا من لعين لم تَلُتْ تَغْمِيضًا وما قِينِ اكْتَحَلَا مَظِيضًا
كأن فيها فُلُقُلًا رَضِيضًا .

فقلوب . وذلك أنه أراد من المَاقٍ مثال فاعل فكان قياسه مائق ، إلا أنه قلبه إلى قالع ، فصار : مَاقٍ بمنزلة شاكٍ ولاثٍ في شائكٍ ولاث . ومثله قوله :
* وأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يَزْنَ بِهَا الْخَالِي *
أراد : الخلال : فاعلا من الخِلَاء .

وجَبْرُوتٌ من قِبَلِ الكُوفِيِّين . وهو فاعل . ومثاله فَعْلُوتٌ .
وأما مَسْكِينٍ ومَنْدِيلٍ فرواهما اللحياني . وذا كرت يوما أبا علي بنوادره فقال :
كُتَّاشٌ . وكان أبو بكر - رحمه الله - يقول : إن كتابه لا تصله به رواية ، قدحا فيه ، وغضبا منه .

- (١) فاعله مَاقٍ ، وبعد تخفيفه ما وكفاش .
 - (٢) الخيض : المم والحزن . والرضيخ : المدقوق . وانظر التوارد ٢ .
 - (٣) أى امرئ القيس . وما أوردته طبرقي يجهلها :
- لقد زحمت بعباسة اليوم أنى كبرت وألا يحسن السراشال
كذبت لقد أسبى على المرء مرسة وأمنع عرسي أن يزنى بها الخال
- وبعباسة : اسم امرأة . ولغير : الهوبالقاة . وزين : يقيم .
- (٤) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « في نوادره » .
 - (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « كتلة » . وقد يكون محرفا عن « كتلة » . وفي التاج (كنش) أن الكتاشة أرواق تحمل كالفريقيد فيها القواعد والشواهد الضبط . وأبو علي يريد أنه ليس فيه مسكة لتصنيف . (٦) في ط : « فيه » .

وأما حَوْرِيَت فدخلت يوما على أبي علي — رحمه الله — فحين رآني قال :
 أين أنت ! أنا أطلبك . قلت : وما هو ؟ قال : ما تقول في حَوْرِيَت ؟^(١١) ففضنا
 فيه ، فرأيناه خارجا عن الكتاب . وصانع أبو علي عنه بأن قال : إنه ليس من لغة
 ابني زرار ، فأقل الحفل به لذلك . وأقرب ما ينسب إليه أن يكون قَعْلِيَتا ، قريبا من
 عَفْرِيَت . ونحوه ما أخبرنا به أبو علي من قول بعضهم في الخَلْبُوت : الخَلْبُوت ؛ وأنشد :
 * ويا كل الحية والحَيَّوتَا *^(١٢)

وهو ذكر الحَيَّات ؛ فهذان فَعْلُوت ^(١٣) ^(١٤) .

وأما تَرْقُوة فبادى أمرها أنها فائتة ؛ لكونها فَعْلُوة . ورويناها عن قطرب ،
 وذكر أنها لغة لبعض عُكَل . ووجه القول عليها — عندي — أن تكون تما همز
 من غير المهموز ، بمنزلة استلَّمت المجمر ، واستنشأت الرائحة — وقد ذكرنا ذلك
 في باب — وأصلها تَرْقُوة ، ثم هُمَزت على ما قلنا .

وأما سَمَرَطُول فأظنه تحريف سَمَرَطُول بمنزلة عَضْرُفُوط ، ولم نسمعه في ثر . قال :
 * على سَمَرَطُول نِيَّافٍ شَعَشَع ^(١٥)

(١) ضبط في ش بفتح الواو وتشديد الراء مكسورة . وحديث : اسم موضع .

(٢) سقط في ش . (٣) يريد : ربيعة ومضر .

(٤) ضبط في ش : بفتح الثاني وكسر الثالث مع التشديد . (٥) هو الخلداع الكذاب .

(٦) هو من رجز أو رده اللسان في دق وفي سبي . وبمده :

* ويدق الأفتال والتابوتا *

أي يكسر الأفتال والتابوت وهو الصندوق ، وذلك جريا وراء ما أقر فيه من الطعام . يصف امرأ
 بالشرة وأنه يطعم ما وجدته ، حتى ليا كل الحيات .

(٧) في د ، ه ، ز : « وهذان » . (٨) في ز : « فعلوتا » .

(٩) سقط حرف المطف في د ، ه ، ز ، ط . (١٠) في ش : « يكون » .

(١١) سمرطول أي طويل مضطرب . والمضرفوط : ذكر الغطاء . والغطاء واحد الغطاءية ، وهو دابة

كسار أبرص . (١٢) بمده في اللسان (سمرطل) : « وإتعا سمعنا في الشعر » .

(١٣) يريد بالسمرطول جملا طويلا . و « نياف » أي طويل فهو تاكيد لما في « سمرطول » من
 الطول . والشعشع : الطويل المتق .

وإذا استكبروا في الشعر لإقامة الوزن خلطوا فيه ؛ قال :

• يَسْبَحِلُ الدَّقِين عَيْسَجُورُ •

أراد يَسْبَحِلًا ، فغير كما ترى . وله نظائر قد ذُكرت في باب التحريف .

وقرَّبتُ لانه كأنها قرَّبتُ^(٢) ، ولا اعتداد بالألف والنون وما بعدهما . ويدلُّك
على إقلالهم الحقل هما أقدامهم الإمتدان^(٣) ؛ كما يدغم أَفْعَل من المضاعف ؛ نحو أَرَدَ
وَأَشَدَّ ؛ ولو كانت الألف والنون ممتدة لخرج بهما المثال عن وزن الفعل فوجب
إظهاره ؛ كما يظهر ما (خرج عن مثاله ؛ نحو حُضَضْ ، وسرر^(٦) ، وسرر^(٧) . وعلى أن
هذه اللفظة) لم تسمع إلا من كتاب العين . وهي — فيما ذكر — دُوَيْبَةٌ . وفيه
بوجه آخر . وهو أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التانيث وجرَّتا مجراها . وذلك
في (حذفهم لها) عند إرادة الجمع كما تحذف^(٩) ؛ إلا تراهم قالوا في استخلاص الواحد
من الجمع للماء . وذلك شعير وشعيرة ، وتمر وتمرة ، وبَطْ وبطة ، وسفرجل وسفرجلة .
فكذلك اتبعوا الواحد من الجمع بالألف والنون أيضا . وذلك قولهم : إنس ،
فإذا أرادوا الواحد قالوا : إنسان ، وطَّرب ، فإذا أرادوا الواحد قالوا :
ظَرَبَان ؛ قال :

• قَبَّحْتُمْ بِأَظْرِبَا مُجَحَّرَةٍ •

- (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فصل » . وانظر ص ٤٣٦ من الجزء الثاني .
(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « كأنه » .
(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « بها » .
(٤) كذا في ش . وهو الماء الملح . وفي ز ، ط : « الأمران » وهو تنية الأمر .
(٥) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٦) من معانيه دواء يتخذ من أبوال الإبل .
(٧) هو ما على الكفاة من القشور والطين . (٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط :
« حذفها » . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يحذف » .
(١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أُنشدنا » . ولم أقف لهذا الشطر على تكملة . وقوله :
« مجحرة » أي تدخل الضب ونحوه الجهر من حيث فسائها . وفي ز ، ط : « مجحرة » بتقديم الحاء على الجيم .

- وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياءى الإضافة، كما حذفت التاء لهما؛ قالوا
 فى خراسان : خراسى^(١) ؛ كما يقولون فى خراشة^(٢) : خراشى . وكسروا أيضا الكلمة على
 حذفهما، كما يكسرونها على حذف التاء . وذلك قولهم : كروان وكروان^(٣) (وشَقْدان^(٤)
 وشَقْدان) كما قالوا : برق وبرقان^(٥) ، وخرب^(٦) وخربان . فنظير هذا قولهم : نِمة^(٧)
 وأنهم ، وشِدة وأشْد^(٨) ، عند سيويه . فهذا نظير ذتب وأذؤب ، وقِطع وأقْطع ،
 وضِرْس وأضِرْس ؛ قال :
 • وقرعن ناكب قرعة بالأخْرُس^(٩) •

- وقالوا أيضا : رجل كُذْبُذِب وكُذْبُذبان ، حتى كأنهما مثال واحد ؛ كما أن دما ودمة
 وكوكبا وكوكبة مثال واحد . ومثله الشَّعْشَع والشَّعْشَعان ، والمزْنَب والمزْنَبان و (القرعل^(١٠)
 والقرعلان) .

- فلما تراسلت الألف والنون ، والتاء فى هذه المواضع وغيرها جزئا مجرى
 المتعاقبتين^(١١) ، فإذا التقتا فى مثال واحد توافقتا أحكامهما ، على ما (قدمناه فى) ترفع^(١٢)
 الأحكام . فكذلك قرعبلانة ، لما اجتمعت عليه التاء مع الألف والنون توافقتا^(١٣)

- (١) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « ليا . » . (٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط :
 « تحذف . » . (٣) فى ش : « خراسة : خراسى » . وخراشة من أسماء العرب ، وأبو خراشة
 شفاف بن ندي . (٤) كذا فى ط . وفى د ، ه ، ز : « شقران وشقران » وسقط ما بين القوسين
 فى ش ، والشَقْدان : الحرياء . (٥) هو الحمل — كسب — وهو الصير من أولاد الضأن .
 (٦) هو ذكر الجبارى . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « نظيره » . (٨) هو فصل
 صغير مريض . (٩) انظر ص ٢٢٢ من الجزء الثانى . (١٠) هو الطويل الحسن .
 (١١) هو اليبس الخلق . (١٢) كذا فى د ، ه . وفى ز : « القرعل والقرعل » وفى ش ، ط :
 « القرعل والقرعلان » . والقرعل والقرعلان ولد الضبع . (١٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ،
 ز ، ط : « المتعاقبتين » . (١٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يتناه فى باب » .
 (١٥) فى ز : « اجتمع » . (١٦) سقط فى ز ، ط .
 (١٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « توافقت » .

أحكامهما ؛ فكان لا ثاء هناك ولا ألف ولا نون ؛ فبقى الاسم على هذا كأنه قرعبل .
وذلك ما أردنا بيانه . فاعرفه .

وأما عُقْرَبَان (مشدد الباء)^(١) فلك فيه أمران : إن شئت قلت : إنه لا اعتداد
بالألف والنون فيه . على ما مضى . فيبقى حينئذ كأنه عُقْرَب ، بمنزلة قُسْقَب وقسحب^(٢) .
وَعُقْرُطَب^(٣) . وإن شئت ذهبت مذهباً أصنع من هذا . وذلك أنه قد جرت الألف
والنون من حيث ذكرنا في كثير من كلامهم بحسرى ما ليس بوجودها على ما بيننا .
وإذا كان كذلك كانت الباء لذلك كأنها حرف الإعراب ، وحرف الإعراب
قد يلحقه التنقيط في الوقف ؛ نحو هذا خالده ، وهو يحمل . ثم إنه قد يطلق ويقر
تنقيله عليه ؛ نحو الأضخما ، وعيبل^(٤) . فكان عُقْرَبَانَا لذلك عُقْرَب ، ثم لحقها التنقيط
لتصوّر معنى الوقف عليها عند اعتقاد حذف الألف والنون من بعدها ، فصارت
كأنها عُقْرَب ، ثم لحقها الألف والنون فبقى على تنقيله ، كما بقى (الأضخما) عند إطلاقه^(٥)
على تنقيله إذا أجرى الوصل بحسرى الوقف ، فقليل : عُقْرَبَان ؛ على ما شرحنا وأوضحنا .
فأمله ولا (يجف عليك) ولا تَنَبُّ عنه ؛ فإن له نظيراً ، بل نظراء ؛ ألا تراهم
قالوا في الواحد : سيد^(٦) ، فإذا أرادوا الواحدة قالوا سيدانة^(٧) ، فألحقوا علم التأنيث بعد

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « بشديد الباء » .

(٢) هو الضخم . (٣) هو الذى المسترمى الطويل .

(٤) أى في قول الشاعر : * بد . يجب الخلق الأضخما * .

(٥) أى في قول الرازي : * ييازل وجنا . أرحيل * .

(٦) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش ، ط : « عُقْرَبَان » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « لحقها » .

(٨) في ش : « وإذا » . (٩) في ط : « جرى » .

(١٠) كذا في ش . وفي ز ، ط : « تجف عليه » . (١١) هو القتب .

(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وإذا » .

الألف والنون، وإنما يجب أن يلحق بعد حرف إعراب المذكر كذنب وذنبه،
ونعلب ونعلبة؛ وقد ترى إلى قلة اعتدادهم بالألف والنون في سيدانة، حتى كأنهم
قالوا: سييدة. وهذا تناء في إضعاف حكم الألف والنون. ^(١) وقد قالوا:
(الفرعل والفرعلان) ^(٢) والشعشع والشعشان (والصصح والصصحان) ^(٣) بمعنى
واحد، فكان اللفظ لم يتغير.

ومثل التثقيب في الحشولنية الوقف ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر:

* غَضَّ نِجَارِي طَيْبٍ عَنَصْرِي ^(٤) *

فنقل الراء من عنصرى، وإن كانت الكلمة مضافة إلى مضمَر. وهذا يحظر عليك
الوقوف على الراء، كما ينقلها في عنصر نفسه.

ومثله أيضا قول الآخر:

* ياليتها قد خرجت من قِي ^(٧) *

فنقل آخر الكلمة وهي مضافة إلى مضمَر، فكذلك حديث عقربان. فاعرفه؛
فإنه غامض.

(١) سقط هذا الحرف في د، هـ، ز، ط. (٢) في ش: «الفرعل والفرعلان».

(٣) سقط ما بين القوسين في ش. وفي د، هـ، ز: «والصصح والصصحان» وفي ط:
«والصحيح والصحيبان» وهذا تحريف عما أثبت. والصصح والصصحان: ما استوى من
الأرض. (٤) النجار: الأصل، وكذا العنصر.

(٥) كذا في ط. وفي ش، ز: «عنصر». (٦) كذا في ش. وفي ز، ط: «تنقلها».

(٧) بده: * حتى يعود الملك في أسطمة *

وأسلم الشيء: سقطه. وانظر اللسان (نوه).

(٨) في ط: «وكذلك». (٩): سقط في د، هـ، ز.

وَأَمَّا بَأْسُكَ فَإِنَّهُ أَرَادَ : مَا لَسَكَ خَذَفُ الْمَاءِ ضَرْوَرَةٌ ؛ كَمَا حَذَفَهَا الْآخَرُ مِنْ قَوْلِهِ :

إِنَّا نَبْسُو عَمَّكُمْ لَا أَنْ نَبَاعِلَكُمْ وَلَا نَصَالِحَكُمْ إِلَّا عَلَى نَاحٍ^(١)
أَرَادَ : نَاحِيَةً . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

• لِيَوْمٍ رَوْعٌ أَوْ فَعَالٌ مُكْرَمٌ^(٢) •
أَرَادَ : مُكْرَمَةً ، وَقَوْلُ الْآخَرِ :

بُئِينَ الزَّمَى لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ
أَرَادَ : أَيْ مَعُونَةً ، لَخَذَفَ النَّاءَ . وَقَدْ كَثُرَ حَذْفُهَا فِي غَيْرِ هَذَا .

وَأَمَّا أَصْرَى فَإِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ اسْتَدْرَكَهَا . (وَقَالَ) :^(٣) وَقَدْ جَاءَتْ أَيْضًا إِصْبِغُ .
وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ : فِي إِصْبِغٍ وَأَنْمَلَةٍ جَمِيعٌ مَا يَقُولُ النَّاسُ .
وَوَجَدْتُ بِمَخْطَأِ أَبِي عَلِيٍّ : قَالَ الْفَرَّاءُ : لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا رَوَاهُ الْبَصَرِيُّونَ مِنْ قَوْلِهِمْ :
إِصْبِغُ ؛ فَإِنَّا بِمَحْثَا عَنْهَا فَلَمْ نَجِدْهَا . وَقَدْ حَكَيْتُ أَيْضًا : زُبَيْرٌ وَضَبِيلٌ وَنَرْفَعٌ ؛ وَجَمِيعٌ
ذَلِكَ شَاذٌ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مِثْلِهِ ؛ لَضَعْفِهِ فِي الْقِيَاسِ ، وَقُتْلِهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ . وَوَجْهٌ
ضَعْفُ قِيَاسِهِ خَرُوجُكَ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ بِنَاءٍ لَازِمًا وَلَوْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا السَّاكِنَ .
وَنَحْوُ مِنْهُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ قَطْرَبٍ مِنْ (قَوْلٍ بِمَضْمُونِهِ) فِي الْأَمْرِ : اقْتُلْ ، اِعْبُدْ . وَنَحْوُ^(٤)
مِنْهُ فِي الشَّدُوذِ عَنْ الْاسْتِعْمَالِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : اِزْلُزِلْ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ الزَّلْزَلَةِ .

(١) « نَبَاعِلُكُمْ » أَيْ تَرْجُزُكُمْ وَتَبْتَزُّجُوا مَا . وَقَوْلُهُ : « إِلَّا عَلَى نَاحٍ » أَيْ عَلَى نَاحِيَةٍ وَمُطَرَفٍ
مِنْ الْأَمْرِ وَلَا نَصَالِحَكُمْ صُلَحًا خَالصًا مطلقًا . (٢) كَذَا فِي ط . وَفِي ش ، ز : « نَاحِيَةً » .

(٣) عَزَاهُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْاِقْتِصَابِ ٤٦٩ إِلَى ابْنِ الْأَثَرِ الْهَمَاقِيِّ . وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ٦٨
(٤) هُوَ جَمِيلٌ . وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٦٧ (٥) يَقَالُ : هَذَا الْأَمْرُ مِنْ أَصْرَى أَيْ عَزِيمَةٍ وَجَدَ .
(٦) كَذَا فِي ط . وَفِي ش ؛ « قَتَالٌ » وَفِي ز ؛ « قَالَ » . وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَصِلُ بِمَا قَبْلَهُ ،
فَإِنَّهُ فِي إِصْبِغٍ ، وَكَانَ فِي الْعِبَارَةِ مَقْطوعًا . وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يَصْبِغُ « أَصْبَغَ » يَفْتَحُ الْهَمْزَ وَكَسَرَ الْيَاءَ فَيَكُونُ
مِنْ بَابِ أَصْرَى إِذَا أَسْلَمَ : أَصْرَى قَبْلَ الْإِدْغَامِ . وَهَذَا بِخِلَافِ « أَصْبَغَ » الْآخِي ، فَإِنَّهُ يَكْسِرُ الْهَمْزَ
وَضَمَّ الْيَاءَ . (٧) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز ؛ « نَحْوُ قَوْلِهِمْ » .

(٨) كَذَا فِي ش ؛ وَفِي د ، ه ، ز ؛ « مِنْ هَذَا » .

وينبئ أن تكون من معناها ، وقرية من لفظها ، ولا تكون من حروف الزلزلة .
وإنما حكمتا بذلك لأنها^(١) لو كانت منها لكانت إِفْعِلْ ؛ فهو مع أنه مثال فانت فيه
بليّة من جهة أخرى . وذلك أن ذوات الأربعة لا تدركها الزيادة من أولها ،
إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مدرج ، وليس إززل من ذلك . فيجب
أن تكون من لفظ الأزل^(٢) ومعناه^(٣) . ومثاله فِعْلِلْ ؛ نحو كذب فيما مضى .

وأما مد المقصور ، وقصر الممدود ، والإشباع والتحريف ، فلا تمتد أصولا ،
ولا تثبت بها مثل ، موافقة ولا مخالفة .
وقال : الفعل لا يأتي إلا مضاعفا ؛ نحو القلقل^(٤) والزلزال^(٥) . وحكى الفراء :
نافقة بها خزعاع^(٦) ، أى داء . وقال أوس^(٧) :

ولنم مأوى المستضيف إذا دما والخيلُ خارجة من القسطل^(٨)
وقد يمكن أن يكون أراد : القسطل ، فأحتاج ، فأشبع الفتحة ؛ على قوله :
* ينباع من ذقري ... *

وقد جاء في شعر ابن ذريح سُراوع اسم مكان ؛ قال :
* عفا سِرْف من أهله فسراوع^(٩) *

- ١٥ (١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لأنه » .
(٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « يكون » .
(٣) سقط ما بين القوسين في ز ، ط . (٤) أى سيويه . وانظر الكتاب ٣٣٨/٢ .
(٥) كذا في ش . وفي ز ، ط : « مضعا » . (٦) كذا في ش . وفي ز ، ط : « القرغار » .
(٧) يريد أوس بن حجر . والبيت من مقطوعة في ديوانه ، في مرثية أبي دليجة . والقسطال : غبار
الموقدة . والمستضيف المستنبت . (٨) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز ، ط . وثبت في ش .
٢٠ (٩) مجزؤه : * فوادي تدب فالتلال الدواغ *
وانظر معجم البلدان في (سراوع) .

وقالوا: جلس الأرباعي^(١١).

وجاء الفرس في أسماء الأسد^(١٢).

والحليل: دويبة يموت فإذا أصابه المطر عاش. وقالوا: رجل ويمة^(١٣)، ويلم

للداية. وهذا خارج على الحكاية، أي يقال له من دهائه: ويله،
ثم ألحقت الماء للبالغة، كداية ومنكرة. وقد رَوَوْا قوله: ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦)

* وجلنداء في ممان مقيما *

وإنما هو: جلندى مقصورا. وكذلك ما أنشد من قول رؤبة: ^(١٧)

* ما بال عيني كالشعيب المين *

حملوه على قَيْلَ مِمَّا اعتلت عينه. وهو شاذ. وأوفق من هذا — عندى — أن
يكون: قَوْلًا أَوْ قَوْلًا حتى لا يُرتكب شذوه. وكان الذى سَوَّغهم هذا ظاهر

(١) أى جلس متربا. (٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «من».

(٣) ضبط فى اللسان بفتح الباء، وفى القاموس بسكونها.

(٤) كذا فى ش. وفى ز، ط: «موت». (٥) فى ط: «جا».

(٦) انظر نوادر أبى زيد ٢٤٤، والخزانة فى الشاهد الحادى عشر بعد المسائين.

(٧) كذا فى ش. وفى ز، ط: «عن».

(٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «الحقوه». وفى ط: «ألقوا».

(٩) سقط حرف اللطف فى د، هـ، ز. (١٠) أى الأعشى. وما أورده صدر بيت مجزء:

* ثم قيسا فى حضرموت المنيف *

وقبله:

وحبينا من آل بجنة أملا

وبنى المنذر الأشاهب بالحى

فقرله: «وجلده». معطوف على «أملا» وانظر الصبح المنير ٢١١ وما بعدها.

(١١) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «روه».

(١٢) أى سيويه. وانظر الكتاب ٢/٣٧٢، وص ٨٥ من الجزء الثانى من الخصائص.

(١٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «هذا».

الأمر، وأنه أيضا قد روي (العَيْن) بكسر العين. وكذلك طيلسان مع الألف والنون :
 فيعل في الصحيح، على أن الأصحى قد أنكر كسر اللام . وذهب أحمد بن يحيى
 وابن دُرَيْد في يَسْتَعْوِر إلى أنه يفتَعول . وليس هذا من غلط أهل الصناعة .
 وكذلك ذهب ابن الأعرابي في يوم أَرْوَانٍ إلى أنه أَفَوَال من الرنة ؛ وهذا
 كَيَسْتَعْوِر في الفساد . ونحوه في الفساد قول أحمد بن يحيى في أُسْكُفَة : إنها من
 استكف ، وقوله في تواطخ القوم : إنه من الطَّيْخ ، وهو الفساد . وقد قال أُمَيَّة :
 إن الأنام رعايا الله كلهم هو السِّلْطِيط فوق الأرض مستطر^(٤)
 ويروي السِّلْطِيط ، وكلاهما شاذ .

وأما صَعْفُوق فقليل : إنه أعجمي . وهم حَوَل باليسامة ، قال العجاج :

١٠ * من آل صَعْفُوقٍ وأتباع آخر *
 وقد جاء في شعر أُمَيَّة بن أبي عائذ :

مطَارِيحٍ بِالْوَعْتِ مَرَّ الْحُشُوءِ رِهَاجَرْنَ رِقَاعَةَ زَرْفُونَا^(٨)

(١) هو اسم موضع . والمؤلف يريد أن « يستعور » فعلول ، ويذكر أن غلط ثعلب وابن دريد
 لا يصدر من أهل صناعة التصريف . (٢) أى شديد . والمؤلف يريد أن « أروان » أفعلان
 من الرنة — بضم الراء — وهى الشدة لا من الرنة وهى الصوت .

١٥ (٣) هى عتبة الباب . ويريد المؤلف أن « أسكفة » أضلة من سكف ، وليست من كف .
 وبأخذها ثعلب من استكف مزيد كف أى اقْبَض ، كأن الماشى يكف عندها وينقبض حتى يؤذن له .
 (٤) « السِّلْطِيط » كذا في نسخ الخصائص . وفي اللسان : « السِّلْطِيط » بفتح السين .

(٥) الخول : الخدم ، الواحد خائل . (٦) من أروعزة له يمدح فيها عمر بن عبد الله . كان
 دلى حرب الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان فأوقع بهم . ويريد بال صغوق الخوارج تحقيرا لهم .
 وانظر شواهد الشافية ٤ (٧) سقط هذا الحرف في ش ، ط .

٢٠ (٨) « مطاريج » من وصف الإبل ، أى تطرح أيديها في السير . وهو مفعول « ترامت » قبله .
 والخشور : جمع الخسر — بفتح الخاء وسكون الشين — وهو السهم المحقد اللطيف . والزمامة الزيزفون :
 القوس المريمة . يذكر أن الإبل تطرح أيديها فتز الأيدي كثر السهام زابلت قوسا . مسقونة مريمة .
 والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان . وانظر شرح المهذلين للسكري ١٩٨

يعنى قَوْسًا . وهى فى ظاهر الأمر : فيفعلون من الزَّقْن ؛ لأنه ضرب من الحركة مع صوت . وقد يجوز أن يكون (زيزفون) رباعياً قريباً من لفظ الزفن . ومثله من الرباعى ديدبون .

وأما الماطرُون فذهب أبو الحسن إلى أنه رباعى . واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو ، ولو كانت زائدة لتعد ذلك فيها .
ومثله الماجشون ، وهى ثياب مصبغة ؛ قال :
(١)

طال ليلى وبث كالحزون واعتزى المسموم بالماطرون
وقال أُمّية المذلى أيضاً :

ويغنى بقيقاء مغبرة تحال القتام به الماجشونا^(٢)
وبنى أن يكون السقلاطون على هذا نحاسياً ؛ لرفع النون وجرها مع الواو .
وكذلك أيضاً نون أطرونون ؛ قال :
(٣)

وإن يكن أطرونون الروم قطعها فإن فيها بحمد الله متفعاً
والكلمة بها نحاسية كمضرقوط .
وضميد : اسم موضع . ومثله عتيد . وكلاهما مصنوع .
(٤)

(١) هو موضع بالشام قرب دمشق .

(٢) فى د ، ه ، ز : « وقال » . والقائل أبو دعلج الجنى ، وقيل : غيره . وانظر الخزانة ٢٨٠/٣
(٣) من قصيدته التى منها البيت السابق . وقوله : « يغنى » أى الترب المذكور قبل ، وإن كان الكرى فى شرحه يقول : « ويغنى أى يغنى شخص الرجل » وكتب خطأ « الرجل » يقول : إن الترب يغنى فى فيه أى صحراء واسعة تحال القتام فيها أى العيار ثياباً مصبوغة .

(٤) هو ضرب من الثياب . (٥) أى عبد الله بن سبرة الحرشى . كانت قطعت يده فى بعض غزواته فى الروم ، فرماها بقطعة منها هذا البيت . وانظر الأمل ٤٧/١ ، ٤٨ ، وشرح الحماسة للبربرى (التجارية) ٥٨/٢ . والأطرون : الرئيس والسيد عند الروم .

(٦) هو بالصاد المسجمة . وذكره باقرت فى معجم البلدان بالصاد المهملة .

وقيل : الخُرْبَاش : نَبَت طَيِّب الريح ، قال :

أَتَمْنَا رِيَّاحُ الْقَوْرَ مِنْ نَحْوِ أَرْضِهَا رِيَّاحُ خُرْبَاشِ الصَّرَامِ وَالْحَقْلِ^(١)

وقد يمكن أن يكون في الأصل خُرْبَش ، ثم أُشْبِعت فتحته فصار : خرباش .

وحكى أبو عبيدة القهْوَبَاءُ^(٢) . وقد قال سيبويه : ليس في الكلام فَعَوَلَى . وقد

يمكن أن يمتح له ، فيقال : قد يأتى مع الهاء ما لولا هى لَمَّا أتى ؛ نحو تَرْقُوةٌ وحِذْرِيَّةٌ .

وانشد ابن الأعرابي :

إِنْ تَكْ ذَا بَرْفَاكْ بَرَى سَابِغَةٌ فَوْقَ وَآىِ لَوْزٍ^(٤)

قال أبو علي : لا يكون إوزٌ من لفظ الوزِّ ؛ لأنه قد قال : ليس في الكلام إَفْعَلِ^(٥) ^(٦)

صفة . وقد يمكن — عندي — أن يكون وُصِفَ به لتضمته معنى الشدة ؛
كقوله :

* لَرِحَتْ وَأَنْتَ غَيْرُ بَالٍ الْإِهَابِ *

وقد مضى ذكره . ويجوز أيضا أن يكون كقولك : مررت بقائم رجلٍ^(٧) .

وقال أبو زيد : الزَّوْنُكُ : اللَّيْمُ القصير الحَيَاكُ في مَشْيِهِ^(٨) . زَاكٌ يزوكُ

زَوَكَنَا . فهذا يدل على أنه فَعَّلَ .

وقيل : الضَّفَفْتُ من الضفافة ، وهو الرجل الضخم الرخو البطن .

(١) في التاج (خربش) أن أبا حنيفة أنشده . وفيه « المقل » في مكان « الحقل » .

(٢) سقط في د ، ه ، ز ، ط . (٣) هي ضرب من نصال السهام .

(٤) البر : السلاح . والسابغة : الدرع . والوأي : القرس السريع . والإوز . القصير الغليظ .

(٥) سقط هذا الحرف في د ، ه .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يقال » . وقوله : « قال » أى سيبويه . وانظر

الكتاب ٣١٦/٢ (٧) يريد أن يكون بدلا لاوصفا .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي ز : « مشيه » . والحياك : المتبختر .

وأما زَوَّزَكَ فإنه قَوَّعَل (فيجب أن يكونا من أصلين) . وأما زَوَّزَى فإنه من مضاعف الواو . وهو قَعَّل كَعَدَّبَس .

وحكى أبو زيد زَرَنُوقَ بفتح الزاي؛ فهذا فَعْنُول . وهو غريب . وجميع هذا شاذٌ . وقد تقدّم في أول الباب وصف حاله ، ووضوح العذر في الإخلال به . (١٤)
(٥) وقالوا : تَعَقَّرَت الرجل . فهذا تَعَمَّلَت (٦) . وقالوا : يَرَنَّا لحينه إذا صبغها باليرنأ . (وهو الحناء) (٧) وهذا يَفَعَّل في الماضي . وما أغربه وأظرفه .

باب في الجِحوار (٨)

وذلك في كلامهم على ضريين : أحدهما تجاور الألفاظ ، والآخر تجاور الأحوال .

فأما تجاور الألفاظ فعلى ضريين : أحدهما في المتصل ، والآخر في المنفصل .
فأما المتصل ، ففته مجاورة العين للآم بجملها على حكمها (٩) (١٠) . وذلك قولهم في صُوم

(١) سقطت هذه الجملة في ش . وهي في زبجد « الرخرالطن » . وفي ط بجد : « مضاعف الواو » . وهو ير بد الزونك والزونك ، فالأول أصله : « زوك » : والثاني أصله : « زوك » فهما من أصلين لا من أصل واحد . (٢) هو المتعلق المتكليس .

(٣) هو بناء بني على البئر . وهما زونوقان ثبت عليهما ما يعلق به البكرة .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الكتاب » .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) كذا في ط . وفي د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٧) سقط ما بين القوسين في ز ، وثبت في ط .

(٨) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز .

(٩) كذا في ش . وفي ط : « لحكمها » . وفي د ، هـ ، ز : « حكمها » .

(١٠) في ط : « وعلى » .

: صميم ؛ ألا تراه قال : ^(١) إنهم شبهوا باب صوم باب عصى ، فقلبه بعضهم . ومثله قولهم في جوع : جيع ؛ قال : ^(٢)

* بادرتُ طَبَحْتها لرهط جيع *

وأنشدوا :

لولا الإله ما سَكَّا خَصَمًا ولا ظَلَلنا بالمشاء ^(٣) قِيَمًا

وعليه ما أنشد محمد بن حبيب من قوله : ^(٤)

برَيْذينة بلّ البراذينُ قَرَفَها وقد شربتُ من آخر الصبفِ أَيْلًا

أجازوا فيه أن يكون أراد : جمع لبن آئل أى خائر ، من قولهم : آل اللبن يشول ^(٥) إذا خثر ؛ فقلبت العين حملا على قلب اللام كما تقدم . ^(٦)

ومن الحوار في المتصل قول جرير :

* لحبّ المؤقّدان إلى موسى *

وقد ذكرنا أنه تصوّر الضمة ، — لمجاورتها الواو — ، أنها كأنها فيها ، فهمزها ؛ كما تهمز في أذؤر ^(٧) ، والتؤور ، ونحو ذلك . ^(٨)

(١) أى سيويه . وانظر الكتاب ٣٧٠/٢ (٢) أى الحادرة . ومصدره :

* وممرض تنسل المراحل تحته *

والممرض : اللحم الذى لم يبلغ نضجه . والرواية : « طبعته » أى المرض . وهو من قصيدة مفضلية . (٣) خضمّ : موضع في بلاد تميم . والمشاء : تناسل المال وكثرته . ويروى : « بالمشاء » وهو جمع المشاة ، وهو المخل أى ما يمدل من الخوص ونحوه ، يخرج به تراب البئر .

(٤) أى النابغة الجعدي . والبيت من كلمة له في هجاء ليل الأخبيلية . وبريذينة تصغير برذوة ، والبراذين من الخليل ما كان من غير نتاج العراب . والفرج : الفرج . يشبهها بريذوة نرا عليها البراذين ، وكانت مفتلة ، فإن شرب الأيل يهيج الشهوة ويزيد الغلة . وانظر اللسان (أول) ، والخزانة ٣١/٣ . (٥) سقط في ش . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أى » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « العين » .

(٨) سقط في د ، ه ، ز . وثبت في ش ، ط . (٩) جمع دار .

(١٠) هو دخان الشمع يبالغ به الوشم حتى يخضر ، وتسميه العامة التليج ، كما في المصباح .

وعليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف ؛ نحو هذا
بَكَرَ ، ومررت بِبَكْرٍ ؛ ألا تراهما لمَّا جاورت اللام بكونها في العين ، صارت لذلك
كأنها في اللام لم تفارقها .

وكذلك أيضا قولهم : شَابَةٌ ودَابَّةٌ ؛ صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه
تحريك للحرف الأول المدغم ، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين . فهذا نحو من
الحكم على جوار الحركة للحرف .

ومن جوار المتصل استنباح الخليل نحو العَقَقُ^(١) ، مع الحِجَقِ ، مع المخترَقِ .
وذلك لأن هذه الحركات قبل الروى المتقدِّمَ جاووته ، وكان الروى في أكثر
الأمر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، فكاد يلحق
ذلك بقيق الإفواء . وقد تقدّم ذكر نحو هذا . وله نظائر .

وأما الحوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ
نحرب ، وقول الحُطَيْبَةِ :

فَلْيَاكُم وَحْيَةٌ بَطْنِ وَادٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَيْتٌ^(٢)

(١) يريد ما ورد في أوجوزة رؤبة التي أولها :

* وقام الأعلام خاوى المخترق *

(٢) قبله : فأبلغ عامرا عن رسولنا رسالة تاصح بكم حتى

يريد : قبيلة عامر بن حصصة . ورسولا أى رسالة . والحقق : المشتق اللطيف . ورسوله : فلْيَاكُم
وحية ... يبقى قسمه ، والهموز من الهمز وهو الفمز والضغط . وقوله : ليس لكم بيتى ، قالسى : المثل
أى لا تسنون معه ، بل هو أشرف منكم . يقول : إنه يحى ناحيته ويتق كاتنق الحية الحامية لبطن

وادها . وانظر الخزانة ٢ ٣٢١

فيمن جرّ (هموز التائب) وقول الآخر:

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَرْمَلِ^(١٢) *

(ولمّا صوابه المرملا) وأما قوله:

* كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِحَادِ مَرْمَلٍ *

فقد يكون أيضا على هذا النحو من الحوار . فأما عندنا نحن فإنه أراد: مرمّل فيه ،
لخفف حرف الجز ، فارتفع الضمير ، فاستترى اسم المفعول . وقد ذكرنا هذا أيضا .

وتجعد في تجاوز المنفصلين ما هو لاحق بقيل المنفصل الذي أجرى مجرى
المتصل في نحو قولهم : ها الله ذا ، أجروه في الازدحام مجرى دابة^(١٣) (وشابة) ومنه قراءة
بعضهم : ((فَلَا تَنَاجَوْا)) و ((حَتَّى إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا))^(١٤) (بإثبات الألف في ذا ولا) .

ومنه ما رأيته أنا في إنشاد أبي زيد :

مَنْ أَيْ يَوْمِيٍّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِزَ أَيَوْمَ لَمْ يَقْدَرْ أَمْ يَوْمَ قَدِرَ^(١٥)

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « المعاج » .

(٢) بعده : على ذرى فلامه المهمل سبب ثخان بأبدى النزل

المرمل : المنسوج . والفلام : نبت . والمهمل : المسترسل . والسبب الشق أي قطع الثخان .
وقوله : « فلام » أي فلام المهمل المذكور قبله . يقول : كأن نسج العنكبوت على ما نبت حول ذلك

المهمل من الفلام ونحوه ثخان بأبدى الفازلات . وانظر الخزانة ٣٢٧/٢ ، والثحاب ٢١٧/١

(٣) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . وثبت في ش ، ط . (٤) أي امرئ القيس . ومصدره :

* كَانَ ثَمِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه *

وانظر الخزانة ٣٢٧/٢

(٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « يلقى » . (٦) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز .

(٧) آية ٩ سورة المجادلة .

(٨) الأعراف : ٣٨

(٩) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ط : « بإثبات ألف ذا ولا » وسقط ما بين القوسين في ش .

(١٠) انظر ص ٩٤ من هذا الجزء .

- أعني فتح راء بقدر . وقد ذكرته . فهذا طريق تجاور الألفاظ وهو باب .
- وأما تجاور الأحوال ^(١) (فهو غريب) . وذلك أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظلها ما لم يقع فيه من الفعل ، وإنما وقع فيما يليه ؛ نحو قولهم : أحسنت إليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك ؛ ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة ، وهي كالعلّة له ، ولا بد من تقدّم وقت السبب على وقت المسبّب ؛ كما لا بد من ذلك مع العلة . لكنه لما تخارب الزمانان ، وتجاورت الحلالان ، في الطاعة والإحسان ، أو الطاعة واستحقاق الإحسان ، صارا كأنهما إنما وقعا في زمان واحد . ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ودليل ذلك أن (لما) من قولك : لما أطاعني أحسنت إليه ، إنما هي منصوبة بالإحسان ، وظرف له ؛ كقولك : أحسنت إليه وقت طاعته ، وأنت لم تحسن إليه لأوّل وقت الطاعة ، وإنما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه ، ومن شرط الفعل إذا نصّب ظرفا أن يكون واقعا فيه أو في بعضه ؛ كقولك : سمعت يوما ، وسمرت فرسخا ، وزرعت يوم الجمعة ، وجلست عندك . فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه ، لا محالة ، ونحن نعلم أنه لم يُحسن إليه إلا بعد أن أطاعه ؛ لكن لما كان الثاني مسبيا عن الأوّل وتاليا له ، فاقتربت الحلالان ، وتجاور الزمانان ، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد ، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته ؛ كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه . فاعرفه .

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « وهو الغريب » .

(٢) كذا في ط . وفي ز ، ش : « الزمان ثم وقد يكون محرفا عن « الزمانان » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « صار » . (٤) سقط في د ، هـ ، ز .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قروك » .

(٦) سقط في د ، هـ ، ز .

ومثله : لمّا شكرني زرتي ، ولمّا استكفاني كفيته ، وزرتي إذ استأزاني ، وأشييت عليه حين أعطاني ، وإذا أتيتني رحب بي ، وكلّما استنصرته نصرني (أي كلّ وقت استنصره فيه ينصرني) ، وإلّا ينصرك فيما بعد زمان الاستنصار . ويؤكد عندك حال إتباع الثاني للأول وأنه ليس معه في وقته ، دخول الفاء في هذا النحو من الكلام ؛ كقولك : إذا سألتني فإنه يعطيني ، وإذا لقيته فإنه يمشي بي . فدخول الفاء هنا أول دليل على التعقيب ، وأن الفعلين لم يقعا معا في زمان واحد . وقد ذكرنا هذا ليزداد القول به وضوحا ، وإن كان ما مضى كافيا .

ولمّا أطرد هذا في كلامهم ، وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم ، تجاوزوه وأشعوا فيه إلى ما تناءت حالاه ، وتفاوت زماناه . وذلك كأن يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان : لمّا ساءت حاله حسنتها ، ولمّا اختلت معيشته عمرتها . ولعله أن يكون بين هاتين الحالتين السّنة والسّتان .

فإن قلت ، فلعل هذا مما اكتنفي فيه بذكر السبب — وهو الاختلال — من ذكر المسبب عنه ، وهو المعرفة بذلك ، فيصير كأنه قال : لمّا عرفت اختلال حاله عمرتها .

قيل : لو كان الأمر على ذلك لمّا عدّوت ما كنا عليه ؛ ألا ترى أنه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه في بلد واحد (بل منزل واحد) فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر والشهران والأكثر . فكيف بمن بينه وبينه الشّقة

(١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) سقط في ش .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الحاء » . (٤) في ش : « كذلك » .

(٥) سقط في د ، هـ ، ز . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « الحالتين » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « غلر » . وفي ط : « ولور » .

(٨) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (٩) في ز : « التميير » .

الشاسعة^(١)، المحتاجة إلى المدة التراخية . فإن قيل : فيكون الثاني من هذا كالأول أيضا في الاكتفاء فيه بالمسبب من السبب ، أى لما عرفت ذلك فكبرت في إصلاحه ، فاكتمى بالمسبب الذى هو العارة من السبب الذى هو الفكر فيه ، قيل : هذا وإن كان مثله مما يجوز فإنه ترك للظاهر ، وإبعاد في المتناول . ومع هذا فإنك كيف تصرفت بك الحال إنما أوقعت الفكر في عارة^(٢) حاله بعد أن عرفت ذلك منها . فوقعت العارة إذا بعد وقت المعرفة . فإذا كان كذلك ركبتمت الظاهر ، ففנית به عن البطال والتناول .

وعلى هذا يتوجه عندى قول الله — سبحانه — : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ وذلك أن تجعل (إذ) بدلا من قوله (اليوم) ، ولا بقيت بلا ناصب . وجاز إبدال (إذ) — وهو ماضٍ (في الدنيا) — من قوله : (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة ، لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب من الظلم ، وكانت أيضا الآخرة تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل ، صار الوقتان على تباينهما (وتنايهما) كالوقتَيْنِ المقتَرَيْنِ ، الدائِمَيْنِ المتلاصِقَيْنِ ، نحو أحسنت إليه إذ شكرني ، وأعطيته حين سألتني . وهذا أمر استقر بيني وبين أبي علي — رحمه الله — مع المباحثة . وقد يجوز أيضا أن تنصب (اليوم) بما دلَّ عليه قوله تعالى : (مشترون)^(١٢)

(١) سقط في ش . وفي ز : « التاسعة » وهو تحريف .

(٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش ، ط : « يكون » . (٣) كذا في ط . وسقط في ش ، ز .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وقعت » . (٥) في ش : « عارة » .

(٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « البطال » وسقط هذا في ط . والبطال : التناول .

(٧) آية ٣٩ سورة الزنurf . وانظر في هذا المبحث ص ١٧٢ من الجزء الثاني من الخصائص .

(٨) سقط ما بين القوسين في ش . (٩) كذا . والأسويح : « نصار » أو « وصار » .

(١٠) سقط ما بين القوسين في د ، هـ ، ز . (١١) سقط في د ، هـ ، ز . (١٢) سقط في ش .

فيصير معناه لا إعرابه : ولن ينفعكم إذ ظلمتم اشتراككم اليوم في العذاب ، فينتزع من معنى (مشترون) ما يعمل في (اليوم) على حد قولنا في قوله - سبحانه - ^(١) «الْأَيُّومَ بِأَنبِهِمْ لَيْسَ مَفْرُوقًا عَنْهُمْ» في أحد الأقوال الثلاثة فيه ، وعلى قوله تعالى : ^(٢) «يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ» وإذا أنت فعلت هذا أيضا لم تخرج به من أن يكون (إذ ظلمتم) في اللفظ معمولاً لقوله (لن ينفعكم) لما ذكرنا من الحوار ، وتلَوُّ الآخرة الأولى بلا فصل .

وكانه إنما جاء هذا النحو في الأزمنة دون الأمكنة ، من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، إنما يلي الثاني الأول خالفا له ، وعوضا منه . ولهذا قيل - عندي - للدهر عوض - وقد ذكرت هذا في كتابي في التماقب - فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك المكان ؛ لأن المكانين يوجدان في الوقت الواحد (بل في أوقات كثيرة غير متقضية . فلما كان المكانان بل الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد) والأوقات كلها ، لم يبق بعضها مقام بعض ولم يجر مجراه . فلهذا لا نقول : جلست في البيت من خارج أسكفته ، وإن كان ذلك موضعا يحاور البيت ويماسه ؛ لأن البيت لا يُعدَم فيكون خارجاً بابه نائبا عنه ، وخالفا في الوجود له ؛ كما يُعدَم الوقت فيعوض منه ما بعده .

(١) آية ٨ سورة هود . وانظر ص ٤٠٠ من الجزء الثاني .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أقوال » .

(٣) آية ٢٢ سورة الفرقان . وفي البحر لأبي حيان ٤٩٢/٦ : « يوم يرون الملائكة منصوب بأذكرهم أقرب ، أو بضعل يدل عليه (لا بشرى) أى يمتنون البشرى ، ولا يعمل فيه (لا بشرى) لأنه مصدر ، ولأنه معنى بلا التي لنى الجنس ؛ لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وكذا الداخلة على الأسماء حاملة

عمل ليس » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي ز : « يقول » .

(٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فيقوم » .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « مخالفا » .

فإن قلت : فقد تقول : سرت من بغداد إلى البصرة نهر الدَّير^(١) ، قيل : ليس هذا من حديث الحوار في شيء ، وإنما هو من باب بدل البعض ؛ لأنه بعض طريق البصرة ؛ يدل على ذلك أنك لا تقول : سرت من بغداد إلى البصرة (نهر الأمير ؛ لأنه أطول من طريق البصرة^(٢)) زائد عليه^(٣) ، والبدل لا يجوز إذا كان (الثاني أكثر من الأول ، كما يجوز إذا كان^(٤)) الأول أكثر من الثاني ؛ ألا ترى أنهم لم يميزوا أن يكون (رَبْع) من قوله :

إِعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاءِكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُلُ
رَبْعُ قَوَاءِ أَذَاعِ الْمَعِصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيَّانٍ سَارٍ مَأْوَاهُ خَصِصِلُ^(٥)

بدلاً من (الطلل) ؛ من حيث كان الربيع أكثر من الطلل . ولهذا ما حمله سيبويه على القطع والابتداء ، دون البدل والإتباع (هذا إن^(٦)) أردت بالبصرة حقيقة نفيس البلد . فإن أردت جهتها وصقعها جاز : انحدرت من بغداد إلى البصرة نهر الأمير . وغرضنا فيما قدمناه أن تريد (بالبصرة^(٧)) نفس البلد البتة .

(١) في ياقوت أنه نهركبير بين البصرة ومطاري ، وأنه سمى بذلك لدير كان على فوهته يقال له دير الدهوار . ولم يتكلم على مطاري في مظهرها . ويؤخذ من حديث المؤلف أن هذا النهر بين بغداد والبصرة .
(٢) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز . (٣) سقط حرف العطف في ش ، ط .
(٤) سقط في ش . (٥) سقط ما بين القوسين في ش . ونهر الأمير بالبصرة ، حفره المنصور ، كان يقال له : نهر أمير المؤمنين ، ثم قيل : نهر الأمير ، كما في ياقوت .
(٦) في ط : « وزائد » . (٧) سقط في د ، ه ، ز ما بين القوسين .

(٨) القوا : القفر . وأذاع : فرق وغير . والمعصرات : السحاب ذوات المطر . وأراد بالخيران صحاباً تردّد بطرء عليه ولازمه فهو كالخيران . والخصل : التزير . وقد نسب البغدادى في شواهد المغنيين إلى عمر بن أبي ربيعة . وذلك في الشاهد الرابع والثلاثين بعد المائة . وانظر الكتاب وكاتبه الأعلم على شواهد في ص ١٤٢ ج ١ (٩) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وإن » .
(١٠) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

وهذا التجاور الذى ذكرناه فى الأحوال والأحيان لم يمرض له أحد من أصحابنا .
وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى . وقد مر بنا شئ من هذا النحو
فى المكان ؛ قال :

* وهم إذا التحيلُ جالوا فى كوائبها ^(٢)

- وإنما يحول الراكب فى صهوة القرس لا فى كائنه ^(٣)، لكنهما لما تجاورا جريا مجرى
الجزء الواحد .

باب فى نقض الأصول وإنشاء أصول (غيرها منها) ^(٤)

- رأيت أبا على - رحمه الله - معتمدا هذا الفصل من العربية ، ملما به ،
دائم التطرق له ، والفزع فيما يحدث إليه ^(٥) . وسنذكر من أين أيس به ، حتى عول
فى كثير من الأمر عليه .

- وذلك كقولنا : بابأت بالصبي بأبأة وبثباء إذا قلت له : بثبا . وقد علمنا أن أصل
هذا أن الباء حرف جر ، والهمزة فاء الفعل ، فوزن هذا على هذه المقدمة : بغبفت
بغبفة وبثبافا ؛ إلا أنا لا نقول مع هذا : إن هذه المثل على ما ترى ، لكن نقول :
إن بابأت الآن بمنزلة رأأت عيناه ^(٦) ، وطأطأت رأسى ، ونحو ذلك مما ليس منتزعا ،
ولا مرتجا . فمثاله إذا : فعللت فعلة وفعللا ، كدحرجت دحرجة ودحرجا ^(٧) .

- (١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « عل ما » .
(٢) الكوايب جمع الكائبة . وهى من القرس مجتمع كفيه قدام السرج .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « كوائبه » . وقوله : « تجاورا جريا » كذا والواجب
أن يقال : « تجاورتا جريا » إذ الحديث عن الصهوة والكائبة ولكنه راعى أنها جزدان .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « منها غيرها » .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، ط : « يحزبه » . وفى ه ، ز : « يحزبه » .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « كقولك » .
(٧) رسم فى ش : « بأبا » وفى ز ، ط : « بيبا » وهو على تخفيف الهمزة . والمراد أن يقول له :
بأب أنت أى أفديك أبى . (٨) أى تحركت حدتها ودارتا .
(٩) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فثالها » .

ومن ذلك قولهم : انخاز^(١) باز^(٢) . فالألف عندنا فيهما أصل ، بمنزلة ألف كاف ودال . وذلك لأنها أسماء مبنية وبعيدة عن التصرف والاشتقاق . فالفاتحة إذا أصول فيها ؛ كالفات ما ، ولا ، وإذا ، وألا ، وإلا ، وكلّاء ، وحتى . ثم إنه قال :
* وريمت لهازمها من الخز باز^(٣) *

فانخز باز الآن بمنزلة السربال والغربال ، وألفه محكوم عليها بالزيادة كالفهما ؛ ألا ترى الأصل كيف استحال زائدا ، كما استحالت (باء الجر الزائدة في أبي أنت فاه في بابأت بالصبي . وكذلك أيضا استحالت^(٤)) ألف قاف (ودال ونحوهما) وأنت تمتد (فيها كونها أصلا) غير منقلبة ، إلى اعتقادك فيها القلب ، لما اعترمت فيها الاشتقاق . وذلك قولك : قوّت قافا ، ودوّلت دالا . وسألني أبو عليّ — رحمه الله — يوما عن إنشاد أبي زيد :

نغير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب^(٥) قال يالا

فقال : ما تقول في هذه الألف من قوله : يالا ، يعني الأولى . فقلت : أصل ؛ لأنها كالف ما ، ولا ، ونحوهما . فقال : بل هي الآن محكوم عليها بالانقلاب ؛ كالف باب ودار . فسألته عن سلة ذلك ، فقال : لما خلطت بها لام الجر من بعدها ،

(١) هو درم في حلق الحيوان . (٢) في ش : « نيا » .

(٣) سقط حرف العطف في د ، ه ، ز . (٤) صدره :

* مثل الكلاب تهز عتد دوابها *

وهزير الكلب صوته ، وهو دون النباح . والدواب جمع درب . والهازم جمع لمزعة ، وهي لمة في أصل الحنك . شبه قوما بالكلاب النباحة عند الدروب . وانظر الكتاب ٥١/٢ ، واللسان (عوز) .

(٥) سقط ما بين اللامين في ش . (٦) كذا في ط . وفي د ، ه ، ز : « ونحوها ودال ونحوها » . وفي ش : « ودال » .

(٧) كذا في ز ، ط . وفي ش : « فيها أيضا » .

(٨) في ط : « وغير » . (٩) انظر ص ٢٧٦ من الجزء الأول .

(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « به » .

وَحَسَنُ قَطْعِهَا، وَالْوَقُوفُ عَلَيْهَا، وَالتَّعْلِيقُ لَهَا فِي قَوْلِهِ : يَا لَا، أَشْبَهَتْ ^(١) (يَا) هَذِهِ
الْكَلِمَةُ الثَّلَاثِيَّةُ الَّتِي عِنْدَهَا أَلْفٌ، فَأَوْجِبُ الْقِيَاسُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا كِبَابٌ، وَسَاقٌ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ . فَأَتَيْتُ لَذَلِكَ، وَذَهَبْتُ فِي اسْتِحْسَانِي إِيَّاهُ كُلِّ مَذْهَبٍ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي نَحْنُ الْآنَ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي سَوَّغَ عِنْدِي أَنْ يَكْتُبَ نَحْوُ قَوْلِهِ :

* يَا لَ بَكَرٍ أَنْشِرُوا لِي كُتُبِيَا *

وَنَحْوُ ذَلِكَ مَفْصُولَةُ اللَّامِ الْجَازِةُ عَمَّا جَرَتْهُ . وَذَلِكَ أَنَّهَا حِزَّتْ إِلَى (يَا) مِنْ قَبْلِهَا،
حَتَّى صَارَتْ (يَا لَ) كِبَابٌ وَدَارٌ، وَحُكِمَ عَلَى أَلْفِهَا (مِنْ الْإِقْلَابِ) بِمَا يَحْكُمُ بِهِ
عَلَى الْعَيْنَاتِ إِذَا كُنَّ أَلْفَاتٍ . وَبِهَذَا أَيْضًا قَسَمَهُ يَسْتَدَلُّ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ حُرُوفِ
الْجُزْءِ بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ لِتَقْوِيَةِ فَتَعْدِيهِ ؛ نَحْوُ مَرَرْتُ بَزِيدٍ وَنَظَرْتُ إِلَى
جَعْفَرٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ لَامَ الْجُزْءِ (فِي نَحْوِ) يَالْزَيْدِ دَخَلَتْ مُوصَلَةً لَ (يَا) إِلَى الْمُنَادَى ؛

(١) كَذَا فِي ز، ط . وَفِي ش : « يَا لَا » .

(٢) كَذَا فِي ط . وَفِي د، هـ، ز : « يَا » . وَفِي ش : « يَا » .

(٣) سَقَطَ فِي د، هـ، ز . (٤) أَيْ الْمَهْلُولُ . وَبِجَزِهِ :

* يَا لَ بَكَرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارِ *

وَالْإِنْشَارُ : إِحْيَاءُ الْمَيِّتِ . وَيَقُولُ الْأَعْلَمُ : « وَالْمَعْنَى : يَا لَبَكْرٍ أَدْهَوَكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ مُطَالِبًا لَكُمْ فِي إِشَارَةِ كَلْبٍ
وإِحْيَائِهِ . وَهَذَا مِنْهُ اسْتِطَالَةٌ وَوَعْدٌ، وَكَانُوا قَدْ قَتَلُوا كَلْبِيَا أَخَاهُ فِي أَمْرِ الْبُيُوتِ . وَخَيْرُهَا مَشْهُورٌ »
وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٣١٨/١، وَخِزَانَةَ فِي الشَّاهِدِ الْعَاشِرِ بِهَذَا الْمَثَلِ .

(٥) كَذَا فِي د، هـ، ز، ط . وَفِي ش : « بِالْإِقْلَابِ » .

(٦) كَذَا فِي ش . وَفِي د، هـ، ز، ط : « حَرْفٌ » .

(٧) كَذَا فِي ش . وَفِي د، هـ، ز، ط : « يَدْخُلُ » .

(٨) كَذَا فِي ش . وَفِي د، هـ، ز، ط : « لِيَقْوِيَهُ » .

(٩) كَذَا فِي ش . وَفِي د، هـ، ز، ط : « فَيَعْدِيهِ » .

(١٠) كَذَا فِي ط . وَفِي ش : « فِي » . وَفِي د، هـ، ز : « نَحْوُ » .

كما توصل الباء الفعل في نزلت بك وظفرت به . وقد تراها محوزة إلى (يا) حتى قال
(يا لا) فعلق حرف الجر، ولو لم يكن لاحقا بـ(يا) وكالمحتسب جزءا منها، لما ساغ
تعليقه دون مجروره؛ نحو قوله : يال بكر ويال الرجال ويال الله و :
* يالك من قبرة بمعمر *

ونحو ذلك . فاعرفه غرضاً اعتن فيما كآ فيه فقلنا عليه . وإن فُصح في المدة أنشأنا
كتاباً في الهجاء، وأودعناه ما هذه سبيله ، وهذا شرحه ، ثم لم تجر عادة بإيداع
مثله . و(من الله المعونة) .

وتمّا كآ عليه ما حكاها الأصمعيّ من أنهم إذا قيل لهم ، هلم إلى كذا ، فإذا
أرادوا الامتناع منه قالوا : لا أهلم ، بقاءوا بوزن أهريق ، وإنما هاء هلم ها في التنبيه
في نحو هذا وهذه ؛ ألا ترى إلى قول الخليل فيها : إن أصلها هالم بنا ، ثم حذفت
الألف تخفيفاً ؛ وهاء أهريق إنما هي بدل من همزة أرفت ، لما صارت إلى
همزة ، وليست من حديث التنبيه في قبيل ولا دبير .

ومن ذلك قولهم في التصويّة : هاهيت وعاهيت وحاحيت ؛ فهذه الألف عندهم
الآن في موضع العين ومحكوم عليها بالانقلاب ، وعن الياء أيضاً ، وإن كان أصلها

(١) سقط حرف العطف في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «ه» .
(٣) بعده : * خلاك الجوف فيضى واصفري *

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : «عرضا» . واعتن : ظهر واعترض .
(٥) كذا في ش . وفي ز ، ط : «بما» . (٦) في ط : « مثله مثله » .
(٧) في ط : «من الله عز وجل بالمعونة» . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «بقا» .
(٩) كذا في ط ، وفي ز : «هاها» . وفي ش : «هاهاها» . (١٠) سقط هذا الحرف في ش .
(١١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : «التصريف» .

ألفاً أصلاً في قولهم : هاءٍ وعاءٍ وحاءٍ . فهى هنا كآلف كافٍ وكافٍ ودالٍ (١٣) ولامٍ) أصلٌ غير زائدة ولا منقلبة ، وهى في ماهيت وأختيها (عين منقلبة) عن ياء عندهم ؛ أفلا ترى إلى استحالة التقدير فيها ، وتلعب الصنعة بها .

ونحو من ذلك قولهم : دعدعت بالغنم إذا قلت لها : دأج دأج^(٦) ، وجهجهت بالإبل إذا قلت لها : جاه جاه^(٨) ، ججى دعدعت وجهجهت عندهم الآن مجرى قلقت (وصلصلت) ولو راعيت أصولها ، وعملت على ملاحظة أوائل أحوالها ، لكانت ففلت ؛ لأن الألف التى هى عين عند تجسم التمثيل في دأج وجاه ، قد حذفت (١٢) في دعدعت وجهجهت . وقد كنتُ عملت كتاب الزجر من ثابت بن محمد ، وشرحت أحوال تصريف ألفاظه واشتقاقها ، بغناء منه شيء صالح وطريف . وإذا ضممته إلى هذا الفصل كثر به ؛ وأنس بانضمامه إليه .

باب في الامتناع من نقض الغرض

اعلم أن هذا المعنى الذى تحامته العرب — أعنى امتناعها من نقض أغراضها^(١٦) — يشبه البداء الذى تروم اليهود إلزامنا إياه في فسخ الشرائع وامتناعهم منه ؛ إلا أن الذى

- (١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهى » .
- ١٥ (٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) في ط : « عين غير منقلبة » . وفي ز ، ش : « غير منقلبة » . ويبدو أن الأصل ما أثبت ، وأن « غير » حُرِّمت عن « عين » ، وجمع في ط بين الأصل والحرف . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز « الغنم » . (٦) سقط في ش . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الإبل » . (٨) ثبت في ط . وسقط في ز ، ش . (٩) في ش : « ججى » . (١٠) سقط في ش ما بين القوسين . (١١) في ز ، ط : « علبت » . (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « لكانا » . (١٣) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز . (١٤) أى شرحت ، كما فسره بالمطف . (١٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « أضافته » . (١٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الغرض » .
- ٢٠ (١٧) في ط : « البدء » . والبداء : استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم . وذلك على الله غير جائز ؛ كما في اللسان . (١٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ألا ترى » .

(١١) رامتہ العرب من ذلك صحیح علی السبیر، والذي ذهبوا هم إليه فاسد غير مستقیم .
 وذلك أن نسخ الشرائع ليس ببداء^(٢) ؛ لأنه ليس نهيا عما أمر الله تعالى به ،
 وإنما هو نهی عن مثل ما أمر الله تعالى به في وقت آخر غير الوقت الذي كان
 — سبحانه — أمر بالأول فيه ؛ ألا ترى أنه — عز اسمه — لو قال لهم : صوموا
 يوم كذا ، ثم نهاهم عن الصوم فيه فيما بعد ، لكان إنما نهاهم عن مثل ذلك الصوم ،
 لا عنه نفسه . فهذا ليس بداء^(٤) . لكنه لو قال : صوموا يوم الجمعة ، ثم قال لهم
 قبل مضيته : لا (تصوموه) لكان — لعمرى — بداء^(٦) وتنقلا ، والله — سبحانه —
 يحل عن هذا ؛ لأن فيه انتكاثا ، وتراجعا ، واستدراكا ، وتنبعا . فكذلك امتناع^(٨)
 العرب من نقض أغراضها ، هو في الفساد مثل ما نزهنا القديم — سبحانه —
 عنه من البداء^(١٠) .

فمن ذلك امتناعهم من أذغام الملحق ؛ نحو جلب ، وشمل ، وشرب (ويريد
 ومهدد) وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم ، فلو أذغمت^(١٢)
 (١١) (١٢)

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « في » . (٢) في ط : « بيده » .

(٣) في ز : « هي » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهذا » .

(٥) كذا في ش . وفي ط : « بدأ » وفي ز : « يده » .

(٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تصوموا فيه » .

(٧) كذا في ش . وفي ط : « بدأ » . وفي ز : « بدا » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « وكذلك » .

(٩) أى في تجنب الفساد . (١٠) كذا في ش . وفي ز ، ط : « البده » .

(١١) يقال : جلبه أى ألجسه الجلباب ، وهو القميص . وشمل : أسرع . وشرب : امس موضع .
 ويقال رماد رمد : كثير دقيق جدا . ومهدد : اسم امرأة .

(١٢) سقط ما بين القوسين في ش . (١٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « إذا » .

(١٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « التكرير » .

في نحو شُرِبْتُ فقلت : شُرِبَ ، لانتقضى غرضك الذي اعترته : من مقابلة الساكن بالساكن ، والمتحرك بالمتحرك ، فأدى ذلك إلى ضد ما اعترته ، ونقض ما رُمته . فاحتيل التفاء المثلين متحركين ؛ لما ذكرنا من حراسة هذا الموضع ، وحفظه .

- ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل . وذلك أنه إنما الغرض فيه إفادته ، فلا بد من ^(١) أن يكون منكورا لا يسوغ تعريفه ؛ لأنه لو كان معرفة لما كان مستفادا ؛ لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام . ولذلك قال أصحابنا : اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكورا ، والمفاد هو الفعل لا الفاعل . ولذلك لو أخبر بما لا شك فيه لمُجِب منه وهُزِي (من قوله) . فلما كان كذلك لم يجوز تعريف ما وضعه على التنكير ؛ ألا تراه يجرى وصفا على النكرة (وذلك) نحو مررت برجل يقرأ ، فهذا كقولك : قارئ ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفا على النكرة .

- ومن ذلك امتناعهم من إلحاق «من» بأفعل إذا عرفته باللام ؛ نحو الأحسن منه ، والأطول منه . وذلك أن (من) — لعمري — تكسب ما يتصل به : من أفعل هذا ^(٨) تخصيضا ؛ ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين لم يسبق

-
- (١) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز ، ط . (٢) في ز ، ط : « تتره » .
 (٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « اختلاعه » .
 (٤) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وكلاك » .
 (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « بقوله » .
 (٦) سقط ما بين الفوسين في ش ، ط . (٧) في ط : « أفعل » .
 (٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « منك » . وفي ط : « متكن » .
 (٩) سقط في ش . (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « هذه » .

الوهم إلا إلى الحسن رضى الله عنه ^(١) (فيمين ما صححت لك) هذه الفائدة، وإذا قلت :
الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تنفيده
(من) من حصتها من التخصيص، فكيف هو أن يراجعوا بعد ما حكوا به من قوة
التعريف إلى الاعتراف بضعفه، إذا هم أتبعوه ^(٢) من الدالة على حاجته إليها، وإلى
قدر ما تنفيده : من التخصيص المفاد منه .

فإنما ما ظن أبو عثمان الجاحظ من أنه يدخل على قول أصحابنا (في هذا من
قول الشاعر ^(٣)) :

فلست بالأكثر منهم حصي وإنما العيزة للكثير

فساقط عنهم ^(٤) . وذلك أن (من) هذه ليست هي التي تصحب (أفعل) هذا لتخصيصه ،
فيكون ما رامه أبو عثمان من جمعها مع لام التعريف . وذلك لأنها إنما هي حال ^(٥)
من تاء (لست) ؛ كقولك : لست فيهم بالكثير مالا ، وما أنت منهم بالحسن وجهها ،
أى لست من بينهم وفى حملتهم بهذه الصفة ؛ كقولك : أنت والله من بين الناس ^(٦)
حرًا ، وزيد من جملة رهطه كريم .

(١) كذا فى ط . وكذا هو فى د ، هـ ، ز ، غير أن « فيمين » حوت فيمين إلى « فيمين » . وفى ش :

« فيمين تحت » . (٢) فى ش : « الدالة » .

(٣) كذا فى ش . وفى ط : « فى هذا من قول الأعشى » . وفى د ، هـ ، ز : « من قول
الأعشى » . وانظر البيت فى ص ١٨٥ من الجزء الأول .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « عليهم » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « هذه » .

(٦) سقط فى ز . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فيهم » .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « نهذه » .

ومن ذلك امتناعهم من إلحاق عَلمِ التَّائِيثِ لما فيه عَلمُه ، حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا : مسلمات ، ولم يقولوا : مسلمات ؛ لئلا يُلْحَقُوا (١) علامة تَائِيثٍ مثلها) . وذلك أن إلحاق علامة التَّائِيثِ إنما هو ليُخْرِجَ المذكَرَ قبله إليه وَيَنْقُلَهُ إلى حكمه ، فهذا أمرٌ يجب عنه وله أن يكون ما نقل إلى التَّائِيثِ قبل نقله إليه مذكراً ؛ كقائِمٍ من قائِمة ، وظريف من ظرِيفة . فلو ذهبت تلحِقُ العلامة العلامة لنقضت الفرض . وذلك أن التاء في قائِمة قد أفادت تَائِيثَه ، وحصلت له حكمه ، فلو ذهبت تُلْحَقُها علامة أخرى فنقول : قائِمتان لنقضت ما أثبت من التَّائِيثِ الأول ؛ بما تجسّمته من إلحاق عَلمِ التَّائِيثِ الثاني له ؛ لأن في ذلك إيذاناً بأن الأول به لم يكن مؤثراً ، وكنت أعطيت اليَدَ بصعّة تَائِيثَه لحصول ما حصل فيه من عَلمِه ، وهذا هو النقص والبدء بالبَته (٢) . ولذلك أيضاً لم يثن الاسم المتني ؛ لأن ما حصل فيه من عَلمِ التثنية مؤذن بكونه اثنين ، وما يلحقه من علم التثنية ثانياً يؤذن بكونه في الحال الأولى مفرداً ؛ وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير .

فإن قلت : فقد يُجمع الجمع ؛ نحو أَكَلْتُ وَأَكَلِيبُ (وَأَسْقِيهِ وَأَسَاقِي) فكيف القول في ذلك ؟

-
- ١٥ (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « علم تَائِيثٍ مثله » . وفي ط : « علم التَّائِيثِ مثله » .
 (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « علم » .
 (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهذا » .
 (٤) في ط : « و » .
 (٥) كذا في د ، ه . وسقط في ز ، ش ، ط .
 ٢٠ (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أثبت » .
 (٧) كذا في ش . وفي ز ، ط : « البدء » .
 (٨) سقط ما بين القوسين في ش . والسقاء : القرية تكون لاء والهن .

قيل له : فرق بينهما أنَّ عَلَى التَّائِيثِ فِي (مَسَامَاتٍ لَوْ قِيلَ مَسَامَتَاتٍ) لَكَانَا
لَمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ التَّائِيثُ فِيهِمَا جَمِيعًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَعْنَى التَّكْسِيرِ فِي أَكَلَبٍ
وَأَكَالَبٍ . وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى أَكَلَبٍ أَنَّهَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَمَعْنَى أَكَالَبٍ أَنَّهَا لِلْكَثْرَةِ الَّتِي
أَوَّلَ رَتْبِهَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ . فَهَذَانِ مَعْنَيَانِ — كَمَا تَرَاهُمَا — اِثْنَانِ ، فَلَمْ يَنْكَرِ اجْتِنَاعَ
لَفْظِيهِمَا ؛ لِاخْتِلَافِ مَعْنِيَتَيْهِمَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا أَجَازُوا — عَلَى هَذَا — مَسَامَتَاتٍ ، فَكَانَتْ التَّاءُ الْأُولَى لِتَائِيثِ
الْوَاحِدِ ، وَالتَّاءُ الثَّانِيَةُ لِتَائِيثِ الْجَمَاعَةِ ؟ .

قِيلَ : كَيْفَ تَصَرَّفْتَ الْحَالُ فَلَمْ تَفْسِدْ وَاحِدَةً مِنَ التَّائِيثِ شَيْئًا غَيْرَ التَّائِيثِ
الْبَيْتَةِ . فَمَا عِدَّةُ الْمُؤَنَّثِ فِي إِفْرَادِهِ وَجَمْعِهِ فَلَمْ يَفْسِدْ الْعَلَمَانِ فَيَجُوزُ اجْتِنَاعُهُمَا ؛
كَمَا جَازَ تَكْسِيرَ التَّكْسِيرِ فِي نَحْوِ أَكَلَبٍ وَأَكَالَبٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَجْمَعُ أَيْضًا جَمْعُ الْكَثْرَةِ ؛ نَحْوُ بَيُوتٍ وَبَيْوتَاتٍ ، وَحُمُرٍ
وَحُمُرَاتٍ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : صَوَاحِبَاتِ يُوسُفَ ، وَمَوَالِيَاتِ الْعَرَبِ ؛ وَقَوْلُهُ :
* قَدْ جَرَّتِ الطَّيْرُ أَيْمَانِنَا *^(٩)

فَهَذَا جَمْعُ إِيْمَانٍ ، وَأَنْشُدُوا :

* فَهَنْ يَلْعَنُ جَدَائِدَاتَهَا *^(١٠)

(١) كَذَا فِي د ، ه ، ز ، ط . وَفِي ش : « عَم » .

(٢) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز : « مَسَامَاتٍ لَوْ قِيلَ » . وَفِي ط : « مَسَامَتَاتٍ لَوْ قِيلَا » .

(٣) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « بِمَعْنَى » .

(٤) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « وَ » . (٥) فِي د : « مَرْتَبَتَهَا » .

(٦) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « مَفَادِيهِمَا » .

(٧) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « وَكَانَتْ » .

(٨) سَقَطَ فِي ش . (٩) وَرَدَ مَعَ شَطْرَيْنِ آخَرَيْنِ فِي اللِّسَانِ (يُنْ) .

(١٠) ذَكَرَ فِي اللِّسَانِ (حَدَّدَ) أَنَّهُ لِلْأَحْمَرِ فِي نَسْتِ الْخَمِيلِ .

وكسروا أيضا مثل الكثرة^(٢) قال :

* عقابين يوم اللجن تعلو وتسفل *

وقال آخر^(٣) :

ستشرب كأسا مرة ترك الفتى تليلا لفيه للفرايين والرخم^(٤)

وأجاز أبو الحسن في قوله :

* في ليلة من جمادى ذات أندية^(٥) *

أن يكون كسر ندى على نداء ؛ بجبل وجبال ؛ ثم كسر نداء على أندية ؛ كرداء وأردية .

قيل : جميع ذلك و (ما كان) مثله — وما اكثره ! — (إنما جاز) لأنه لا ينبغي أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة ؛ ألا ترى أن ما : للكثرة ، وألفا أيضا كذلك ، وعشرة آلاف أيضا كذلك ، ثم على هذا ونحوه فكأن بيوتا مائة ، وبيوتات مائة ألف ؛ وكأن عقبانا نحسون ، وعقابين أضعاف ذلك . وإذا كان ذلك علمت اختلاف المعنيين لاختلاف اللفظين . وإذا آل بك الأمر إلى هذا لم (تبق وراءه مضطربا) فهذا قول^(٦) .

- ١٥ (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « مثال » .
 (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فقال » . ورورد الشطر في اللسان (عقب) غير معزو ولا موصول .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الآخر » .
 (٤) تليلا أى صريحا ، والرخم واحدة رجمة ، وهو طائر كالنسر .
 (٥) انظر ص ٥٢ من هذا الجزء .
 (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « وغيره مما هو » .
 (٧) كذا في ط . وفي ز : « إنما جاء » وسقط هذا في ش .
 (٨) سقط هذا الحرف في ش .
 (٩) كذا في ط . وفي ز : « يبق وراءه مضطربا » . وفي ش : « يبق وراءه مضرب » .
 (١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « جواب » .

وجواب ثان : أنك إنما تكسر نحو أكلب وعقبان ونداء المجيء كل واحد من ذلك على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلما جاءت هذا المجيء جرت مجرى الآحاد ، فجاز تكسيها ؛ كما يجوز تكسيها ؛ ألا ترى أن لذلك ما جاز صرفها، وترك الاعتداد بمعنى الجمعية فيها، لما جاءت مجيء الآحاد؛ فصُرِفَ كلاب ؛ لشبهه بكتاب ، وصُرِفَ بيوت ؛ لشبهه (بأبي وسُدوس) (١٤) وُمرور (١٥) وصُرِفَ عقبان ؛ لشبهه بعصيان وضُعبان . وصُرِفَ قُضبان ؛ لأنه علي مثال قُطان (١٦) . وصُرِفَ أكلب ؛ لأنه قد جاء عنهم أَصْبِعْ وَأَرَزْ (١٧) وَأَسْمِئْ (١٨) ولأنه أيضا لما كان الجمع القلة أشبه في المعنى الواحد؛ لأن محلّ مثال القلة من مثال الكثرة في المعنى محلّ الواحد من الجمع ، فكما كسروا الواحد، كذلك كسروا ما قاربه من الجمع . وفي هذا كاف .

فإن قلت : فهلا ثبتت التثنية ؛ كما جمعت الجمع ؟ قيل : قد كفتنا العرب بقولهم : أربعة (عن قولهم) اثنانان . وأيضا فكروا أن يجمعوا في (اثنانان) ونحوه بين إعرابين ، متفقين كانا أو مختلفين ؛ وليس شيء من ذلك في نحو أكلب وأكلاب .

ومن ذلك ما قال أصحابنا : إن وصف العلم جار مجرى نقض الغرض . وذلك أن العلم إنما وضع ليفنى عن الأوصاف الكثيرة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قال

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « قول » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تكسيه » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « كا » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بأبي وسُدوس » . وفي ط : « بسُدوس » . والأبى —

بضم الحذرة — من مصادراتي ، وبأبي في معنى جدول الماء . والسُدوس : العيلسان .

(٥) هذا وفق ما في ج . وفي ش ، ز ، ط : « جزور » . (٦) هو ما يلقي تحت السرج .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ادرو » . ويبدو أنه محذف عما أثبت .

(٨) سقط في ش . وأسمئة : موضع . (٩) سقط حرف المطف في د ، ه ، ز .

(١٠) سقط ما بين القوسين في ش .

- الحسن في هذه المسئلة كذا، فقد استغنيت (يقولك : الحسن) عن قولك : الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري الذي كان من حاله كذا ، ومن أمره كذا ، فلما قلت : الحسن أغناك عن جميع ذلك . فإذا وصف العلم فلائنه كثر المسعون به ، فدخله اللبس فيا بعد ، فلذلك وصف ؛ ألا ترى أن ما كان من الأعلام لا شريك له في العلية فإنه لا يوصف . وذلك كقولنا : الفرزدق ؛ فإنه لا يوصف فيقال : التميمي ولا نحو ذلك ؛ لأنه لم يسم به أحد غيره . وإذا ذكرته باسمه الذي هو همام جاز وصفه ، فقلت همام بن غالب ؛ لأن هماما شورك فيه ، بفاز لذلك لحاق الوصف له .

- فإن قلت : فقد يكثر في الأنساب وصف كثير من الأعلام التي لا شركة فيها ، نحوه يلهم : فلان بن يسحب بن يعرب بن حطان ، ونظائره كثيرة ، قيل : ليس (الفرزدق) إلا التنقل به) والتصعد إلى فوق ، وإعلام السامع وجه النسب ، وأن فلانا اسم أبيه كذا ، واسم جدّه كذا ، واسم أبي جدّه كذا . فإنما البغية بذلك استمرار النسب ، وذكر الآباء شيئا فشيئا على توالي . وعلى هذا يجوز أيضا أن يقال : الفرزدق بن غالب ؛ فأما على التخليص (والتخصيص) فلا .

- ١٥ (١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أن تقول » .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بالعلم » .
 (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « شرك » .
 (٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « نظائر » .
 (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « هذا الوصف ونحوه مما النرض فيه التخصيص به .
 وإنما وضع النرض للتنزيل » . وكذا هو في ط ، غير أن فيه « للتنقل به » .
 (٧) في ط : « التضعف » . (٨) سقط في د ، ه ، ز ، ط .
 (٩) سقط ما بين القوسين في ش .

ومن ذلك امتناعهم من تنوين الفعل . وذلك أنه قد استمر فيه الحذف
والجزم بالسكون لثقله ^(١) . فلما كان موضعاً للنقص منه لم تلق به الزيادة فيه .
فهذا قول .

وإن شئت قلت : إن التنوين إنما لحق في الوقف مؤذناً بالتمام ، والفعل
أحوجُ شيء إلى الفاعل ، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق
به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذاً كما ترى ضدان . ولأجل
ذلك ما امتنعوا من لحاق التنوين للمضاف . وذلك أن المضاف على غاية الحاجة إلى ^(٢)
المضاف إليه من بعده . فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف وهو متناه في قوة
الحاجة إلى الوصل جمعت بين الضدين . وهذا جليٌّ غير خاف . وأيضاً فإن
التنوين دليل التنكير ، والإضافة موضوعة للتخصيص ، فكيف لك باجتماعهما ،
مع ما ذكرنا من حالهما .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم تَوَنَّنوا الأعلام ؟ كريد وبكر ؟
قيل : جاز ذلك ؛ لأنها ضارعت بالفاظها التكرات ؛ إذ كان تعزفها معنوياً
لا لفظياً ، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة ؛ كما صرفوا من الجمع ما ضارع ^(٣)
الواحد ببنائه ، نحو كلاب (لأنه كتاب ^(٤)) ، وشيوخ لأنه كسُدُوس ودخول ^(٥)
ونحروج . وهذا باب مطرد فاعرفه .

-
- (١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « والسكون » .
(٢) سقط هذا الحرف في ش . (٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « من » .
(٤) سقط في ط . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط . « ف » .
(٦) سقط ما بين القوسين في ش . (٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « هو » .

باب في التراجع عند التناهي

هذا معنى مطروق في غير صناعة الإعراب ؛ كما أنه مطروق فيها . وإذا
تشاهدت حالهما كان أقوى لها ، وأذهب في الأنس بها .^(١)

فن ذلك قولهم : إن الإنسان إذا تنهى في الضحك بكى ، وإذا تنهى في الغم
ضحك ، وإذا تنهى في العظة أهمل ، وإذا تنهت العداوة استحالت مودة .
وقد قال :^(٢) ^(٣)

* وكل شيء بلغ الحد انتهى *

وأبلغ من هذا قول شاعرنا^(٤) :

ولجئت حتى كدت تبخل حائلا للنتهى ، ومن السرور بكاء

والطريق في هذا ونحوه معروفة مسلوكة .

١٠

وأما طريق صناعة الإعراب في مثله ، فقول أبي إسحاق في ذكر العلة التي امتنع
لها أن يقولوا : ما زال زيد إلا قائما : (نفى و) نفى النفي ؛ أب . وعلى نحو هذا
ينبغي أن يكون قولهم : طائفة ، وظلم ، وسدرة ، وسدر ، وقصعة ، وقصاع ،
(وشقرة وشفار) . وذلك أن الجمع يحدث للواحد تأنيثا ؛ نحو قولهم : هذا جمل ،
وهذه جمال ، وهذا رجل ، وهذه رجال قد أقبلت . وكذلك بكر وبكار ، وعير
وعيرة ، وحرب وأجربة ، وصبي وصبية ، ونحو ذلك . فلما كانت ظلمة ،
وعيرة ، وحرب وأجربة ، وصبي وصبية ، ونحو ذلك . فلما كانت ظلمة ،

١٥

(١) كذا في ش ، ط ، وفي د ، هـ ، ز : « شاهدت » . (٢) سقط هذا الحرف في د ، هـ .

(٣) أي ابن دريد في مقصورته . ومصدره :

* فان أمت فقد تنهت لنقى *

(٤) يريد المتنبي . والبيت من قصيدته في مدح هارون بن عبد العزيز الأداربي . ونسوله :

« حائلا » أي منحولا . (٥) ثبت ما بين القوسين في ط . وسقط في ش ، ز .

(٦) ثبت في ش ، ط . وسقط في د ، هـ ، ز . (٧) سقط ما بين القوسين في ش .

(٨) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الرجال » . (٩) هو مكيال .

وسِدرة ، وقصعة ، مؤنثات — كما ترى — وأردت أن تكسرها ، صرت كأنك أردت تأنيث المؤنث : فاستحال بك الأمر إلى التذكير ، فقلت ظلم ، وسدّر ، وقصاع ، وشفار . فتراجعت للإيغال^(١) في التأنيث إلى لفظ التذكير . فعلى هذا النحو^(٢) لو دعا داع ، أو حمل حامل على (تأنيث نحو) قائمة ومسلمة لكان طريقه — على ما أرينا — أن نعيده إلى التذكير ، فنقول : قائم ، ومسلم . هذا لو سوغ مسوغ تأنيث ، نحو قائمة ، وكريمة ، ونحو ذلك .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن لو أريد تذكير المذكر أن يؤنث ، قيل : هذا تقرير فاسد ، ووضع غير متقبل : وذلك أن التذكير هو الأول ، والأصل . فليس لك التراجع عن الأصول ؛ لأنها أوائل ، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه . وليس كذلك التأنيث ؛ لأنه فرع على التذكير . وقد يكون الأصل واحدا ، وفروعه متضعة (ومتصعدة)^(٣) ألا ترى أن الاشتقاق تجد له أصولا ، ثم تجد لها فروعا ، ثم تجد لتلك الفروع فروعا صاعدة عنها ، نحو قولك : بُتت ؛ فهو الأصل ؛ لأنه جوهر ، ثم (يشتق منه فرع) هو النبات ، وهو حدث ، ثم يشتق من النبات الفعل ، فتقول : بُتت . فهذا أصل ، وفرع ، وفرع فرع . فلذلك جال تصور تأنيث المؤنث ، ولم يميز تصور تذكير المذكر . نعم ، ولو جاز تصور

(١) في د ، ه ، ز : « الأفعال » . (٢) في ش : « النوع » .

(٣) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « نحو تأنيث » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وليس » . (٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « له » . (٧) في ز : « نيت » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « تشتق من فرعا » . وفي ط : « تشتق من فرع » .

(٩) في ط : « حن » . (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تشتق » .

(١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « هذا » . (١٢) في ز : « لما » .

(١٣) سقط في ش . (١٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أن يتصور » .

تذكير المذكر لأوجب فيه القياس أن يعاد به إلى التانيث ^(١١) . كذا وجه النظر .
وما (في هذا) من المنكر ! . فعلى هذا السمت لو ساغ تذكير قائم لوجب أن يقال
فيه : قائمة . فاعرف ذلك ، وأنس به ، ولا تنب عنه .

فإن قلت : فلست نجد كل المذكر إذا أريد تكسيه أنث ؛ ألا تراك تقول :
رجل ، ورجال ، وغلّام ، وغلّمان ، وكلب ، وأكلب . فهذا بخلاف ذكر وذكار
وذكورة ، وفحل وفعالة وفحولة .

قيل : لم ندع أن كل مذكر كسر فلا بد في مثال تكسيه من علم تانيث ، وإنما
أرينا أن هذا المعنى قد يوجد فيه ، فاستدلنا بذلك على صحة ما كنا عليه وبسيلة ^(١٢) .
وكيف تصرفت الحال فانت قد تلاحظ تانيث الجماعة في نحو رجال ، فتقول :
قامت الرجال ، و (إذا عادت الرجال فاصبر لها أي للرجال) وإن شئت كانت الهاء
للعادة ^(١٣) .

وعلى نحو مما نحن بصده ما قالوا : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فعكسوا
الأمر على ما تراه . ولأجل ذلك ما قالوا : امرأة صابرة (وحادرة ^(١٤)) ، فالحقوا علم
التانيث ، فإذا تناهوا في ذلك قالوا : صبور (وعدور ، فذكروا . وكذلك رجل ناع ،
فإذا بالفوا قالوا : رجل نكحة ^(١٥) .

- ١٥
- (١) سقط في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فيه » .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « وهذا » . (٤) سقط في ش ، ط .
(٥) سقط في د ، هـ ، ز ، ط . (٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « كل » .
(٧) في ط : « وجد » . (٨) سقط في ش . (٩) كذا في ش ، ط .
(١٠) كذا في ش ، ط . غير أن في ش سقط : « فاصبر » ،
(١١) في ط : « للعادة » وهو تحريف . (١٢) سقط هذا الحرف في ش .
(١٣) سقط ما بين النوسين في د ، هـ ، ز . (١٤) سقط في ش .

ونحو من ذلك سواء أطرأ التصرف في الأفعال ؛ نحو قام ، ويقوم ، وقم ، وما كان مثله . فإذا بالقوا وتناهوا منعهو التصرف ، فقالوا : نعم الرجل ، وبئس الغلام ، فلم يصرفوهما ، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله وأخص الكلام به أمانة للأمر الحادث له ، وأن حكما من أحكام المبالغة قد طرأ عليه ؛ كما تركوا لذلك أيضا تأنيته دليلا عليه في نحو قولهم : نعم المرأة ، وبئس الجارية .

فإن قلت : فما بالهم منعوا هذين الفعلين التصرف البتة ، ولم يمنعوها علم التأنيث البتة ؛ ألا تراك أيضا قد تقول : نعمت المرأة ، وبئست الجارية ، وأنت لا تصرف واحدا منهما على وجه ؟

قيل : إنما حظروا عليهما ما هو أخص الأوصاف بهما — أعنى التصرف — ليكون حظره عليهما أدل شيء على حدوث عائق لهما ، وليست كذلك علامة التأنيث ، لأن الفعل لم يكن في القياس تأنيته ؛ ألا تراه مفيدا للصدر الدال على الجنس ، والجنس أسبق شيء إلى التذكير ، وإنما دخل علم التأنيث في نحو قامت هند ، وانطلقت بجمل لتأنيث فاعله ، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هولا إلى فاعله لحاز قامت زيد ، وانطلقت جعفر . فلاجل ذلك ما اعتمدوا الدلالة على خروج هذين الفعلين إلى معنى المبالغة بترك تصرفهما الذي هو أقدم من غيره فيهما ، دون الاتصاف على ترك تأنيتهما ؛ إذ التأنيث فيهما ليس في الأصل مستحقا لهما ، ولا راجعا إليهما ؛ وإنما هو مراعى به تأنيث فاعليهما . ويؤكد ذلك عندك

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «أهله» . (٢) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «عان» . وعان وصف من عان أي عرض .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «ليس» . (٥) كذا في ش ، ط .

وفي د ، هـ ، ز : «عل» . (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «فاعليهما» .

ما رواه الأصمعيّ عنهم من قوله : إذا فاق الشيءُ في بابِهِ سَمَوهُ خارجياً ، وأنشد بيت طَقِيلَ الْعَنَوِيّ ^(١) :

وعارضتها رهوا على متابع شديد القُصيريّ خارجيّاً ^(٢) محنب

فقولهم في هذا المعنى : خارجيّ ، واستعملهم فيه لفظ خرج ، من أوثق ما يستدلّ به على هذا المعنى ، وهو الغاية فيه . فأعرفه واشدد يدك به ^(٣) .

باب فيما يؤمنه علم العربيّة من الاعتقادات الدينيّة

اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ، ولا وراه من نهاية . وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها ، وحاد عن الطريقة المثلّ إليها ، فإنما استهواه (واستخفّ حليمه) ضعفه ^(٤) في هذه اللغة الكريمة الشريفة ، التي خوطب الكافة بها ، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيا وأحاثاتها ، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها ، وجاز عليهم بها وعنها . وذلك أنهم لما سمعوا قول الله — سبحانه ، وعلا عما يقول الجاهلون علوا كبيرا — ﴿ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ ﴾ وقوله — عزّ اسمه — ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ وقوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ ﴾ وقوله

- ١٥ (١) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط : « جنسه » : (٢) سقط في ش. (٣) انظر ص ٤٦ من هذا الجزء . (٤) رسم في ز، ط : « خرج » . (٥) سقط في د، ه، ز .
(٦) سقط في ش. (٧) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز : « عليه » . (٨) كذا في ش.
وفي د، ه، ز، ط : « جار » . (٩) كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز : « استخفه » .
(١٠) د، ز : « أبحاثها » . (١١) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط : « أهل التشبيه » .
٢٠ (١٢) كذا في ش. وفي د، ه، ز : « حال جار » . وفي ط : « جار » .
(١٣) آية ٣٩ سورة الزمر . (١٤) آية ١١٥ سورة البقرة . (١٥) آية ٧٥ سورة ص .

تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ وقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ وقوله : ﴿ وَلِيَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ وقوله : ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى ، وقوله في الحديث : خلق الله آدم على صورته ، حتى ذهب بعض هؤلاء الجهال في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ أنها ساق ربه — ونعوذ بالله من ضعفه النظر ، وفساد المعبر — ولم يشكوا أن هذه أعضاء له ، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسماً معصياً ؛ على ما يشاهدون من خلقه ، عز وجهه ، وعلا قدره ، وانحطت سواي (الأقدار) الأفكار دونه . ولو كان لم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها ، أو مزاوله لها ، لمحتهم السعادة بها ، ما أصارتهم الشقوة إليه ، بالبعد عنها . وسنقول في هذا ونحوه ما يجب في مثله . ولذلك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل لحن : أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ ، فسمي اللحن ضلالاً ؛ وقال عليه السلام : رحم الله امرأة أصلح من لسانه ، وذلك لما (علمه) صلى الله عليه وسلم مما يُعقب (الجهل) لذلك من ضدّ السداد ، وزيف الاعتقاد .

- (١) آية ٧١ سورة يس . (٢) آية ٢٧ سورة الرحمن . (٣) آية ٣٩ سورة طه .
 (٤) آية ٦٧ سورة الزمر . (٥) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « الآي » .
 (٦) كذا في ش . وفي ز ، ط : « قولم » . (٧) سقط في ش .
 (٨) آية ٤٢ سورة القلم . (٩) سقط حرف العطف في د ، هـ ، ز ، ط .
 (١٠) في ز : « ضف » . (١١) في ز : « إلى أن » . (١٢) كذا في ش .
 وفي د ، هـ ، ز : « الأعضاء » . (١٣) أي ذا أعضاء وأجزاء . من قولم : عضيت الشاة والجزير إذا جزأتهما (١٤) ثبت ما بين القوسين في ط . (١٥) سقط في ش ، ط .
 (١٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لمحتهم » . (١٧) سقط هذا الحرف في ش .
 (١٨) حدث بهذا الحديث عمر بن عبد الله عنده . وكان مرة على قوم يسبون الرى ففرّجهم ، فقالوا : إنا قوم متعلمين ، فأعرض عنهم وقال : رافقه تلطّوكم في لسانكم أشدّ على من خطبكم في رديكم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، فذكر الحديث . وانظر الجامع الصغير في حرف الراء .
 (١٩) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « يخرج إلى » .

وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلمًا يخرج الشيء منها على الحقيقة . وقد قدمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره . فلما كانت كذلك ، وكان القوم الذين خطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها ، وانتشار أبحاثها ، جرى خطابهم بها مجرى ما يالفونه ، ويمتادونه منها ، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عُرْفهم ، وعاداتهم في استعمالها . وذلك أنهم يقولون : هذا الأمر يصغر في جنب هذا ، أى بالإضافة إليه ، و (قرنه به) . فكذلك قوله تعالى : (يا حشر ق على باقر طقت في جنب الله) (١) (أى فيما بينى وبين الله) إذا أضفت تفریطى إلى أمره لى ونبيه إياى . وإذا كان أصله اتساعا جرى بعضه مجرى بعض . وكذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — : كُلُّ الصيْدِ فِي جَنْبِ الْفَرَأِ (وجوف الفراء) ، أى (كأنه يصغر) بالإضافة إليه وإذا قيس به .

وكذلك قوله — سبحانه — : (فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) ، إنما هو الاتيها (إلى الله) ؛ ألا ترى إلى بيت الكتاب :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذُنْبًا لَسْتُ مُحِصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قرنه به » .

(٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : « وكذا » . وفي ش : « فذلك » .

(٣) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « نحو » . وهذا قاله صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان وكان استأذن عليه صلى الله عليه وسلم فأخر الإذن له ، فلما دخل عليه طيب نفسه بهذه المقالة . ولفظ الحديث : يا أبا سفيان أنت كما قال القائل : كل الصيد في جوف الفراء . والفراء : حمار الوحش

(٥) سقط ما بين القوسين في ز . (٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) سقط حرف المطف في ش . (٨) سقط ما بين القوسين في ش .

(٩) ورد في الكتاب ١٧/١ غير معزق .

أى الاتجاه^(١١) . فإن شئت قلت : إن الوجه هنا مصدر محذوف الزيادة ، كأنه وضع
 القفل موضع الالتئام ، كوحده ، وقيد الأوابد (— فى أحد القولين —)^(١٢)
 ونحوهما . وإن شئت قلت : خرج مخرج الاستعارة . وذلك أن وجه الشيء أبدا
 هو أكرمه وأوضحه ، فهو المراد منه ، والمقصود إليه . بغرى استعمال هذا فى القديم
 — سبحانه — مجرى العرف فيه والعادة فى أمثاله . أى لو كان — تعالى — مما
 يكون له وجه لكان كل موضع توجه إليه فيه وجهها له ، إلا أنك إذا جعلت الوجه
 فى القول الأول مصدرا كان فى المعنى مضافا إلى المفعول دون الفاعل ، لأن المتوجه
 إليه مفعول (فى المعنى فيكون) إذا من باب قوله — عز وجل — (لا يسم الإنسان^(١٣)
 من دعاء الخبير) و (لقد ظلمك بسؤال نعجتك^(١٤)) ونحو ذلك مما أضيف فيه
 المصدر إلى المفعول به .

وقوله تعالى (مما عملته أيدينا) إن شئت قلت : لما كان العرف أن يكون
 أكثر الأعمال باليد جرى هذا مجراه . وإن شئت قلت : الأيدى هنا جمع اليد^(١٥)
 التى هى القوة ، فكأنه قال : مما عملته قوائنا ، أى القوى التى أعطيناها الأشياء ،
 لا إن له — سبحانه — جسما تحمله القوة أو الضعف . ونحو قولهم فى القسم : لعمر
 الله ، إنما هو : وحياء الله ، أى والحياء التى آتاناها الله ، لا أن القديم سبحانه محل

- (١) فى د ، ه ، ز بعده : « إلى الله » . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز :
 « وإن » . (٣) سقط هذا الحرف فى ش . (٤) سقط فى د ، ه ، ز .
 (٥) سقط ما بين القوسين فى ش . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز :
 « يوجه » . (٧) كذا فى ط . وفى ش : « ألا ترى » .
 (٨) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . (٩) آية ٤٩ سورة فصلت .
 (١٠) آية ٢٤ سورة ص . (١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « أكثر العرف » .
 (١٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « باليد » . (١٣) سقط فى ش .
 (١٤) فى ز ، ط : « يد » .

لحياة كسائر الحيوانات . ونسب العمل إلى القدرة وإن كان في الحقيقة للقادر ؛ لأن بالقدرة ما يتم له العمل ؛ كما يقال : قطعه السيف ، ونزقه الريح ^(١) . فيضاف الفعل إليهما ؛ لأنه إنما كان بهما .

- وقوله تعالى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ أى تكون مكثوفا برأفتي بك ، وكلاءتي لك ؛ كما أن من يشاهده الناظر له ، والكافل به ، أدنى إلى صلاح أموره ، وانتظام أحواله ، ممن يبعد عن بدنه ، ويلى أمره ؛ قال المولّد :
- شهدوا وغبتا عنهم فتحكوا فينا وليس كفائب من يشهد

وهو باب واسع .

- وقوله : ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة ، فيكون على (ما ذهبنا) إليه من المجاز والتشبيه ، أى حصلت السموات تحت قدرته ، حصول ما تحيط اليد به في يمين القابض عليه ، وذُكرت اليمين هنا دون الشمال لأنها أقوى اليدين ، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوة . وإن شئت جعلت اليمين هنا القوة ؛ كقوله ^(٢) :

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لجبد تلقّاها عرابةٌ باليمين

- أى بقوته وقدرته . ويجوز أن يكون أراد بيد عرابة : اليمين على ما مضى . وحدثنا أبو على سنة إحدى وأربعين ، قال : فى قول الله — جلّ اسمه — ﴿فَرَأَغَ عَلَيْهِمْ ^(٣)

(١) فى هـ ، ز : « غره » . ونزحه : طه .

(٢) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « منعبنا » .

(٤) أى الشياخ .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « اليمين » .

(٦) أى بعد الثلاثمائة .

(٧) آية ٩٣ سورة الصافات .

ضَرْبًا يَأْتِيَانِ (١) ثلاثة أقوال : أحدها : باليمين التي هي خلاف الشمال . والآخر باليمين التي هي القوة . والثالث (باليمين التي هي) قوله : (وَتَاللَّهِ لَا يَكِدُّنَ أُصْنَاسُكُمْ) (٢) فإن جعلت يمينه من قوله : (مطويات يمينه) (هي الجارحة مجازا وتشبيها كانت الباء هنا ظرفا) أى مطويات في يمينه وتحت يمينه . وإن جعلتها القوة لم تكن الباء ظرفا ؛ لكنهما تكون حرفا ، معناه الإلصاق والاستعانة به ، على التشبيه بما يستعان به ؛ كقولهم : ضرب بالسيف ، وقطع بالسكين ، وحفر بالفأس . هذا هو المعنى الظاهر ، وإن كان غيره جائزا ، على التشبيه والسعة .

وقوله في الحديث : خلق الله آدم على صورته ، يحتمل الهاء فيه أن تكون راجعة على اسم الله تعالى ، وأن تكون راجعة على آدم . فإذا كانت عائدة على اسم الله تعالى كان معناه : على الصورة التي أنشأها الله ، وقتلها . فيكون المصدر جيلئذ مضافا إلى الفاعل ، لأنه — سبحانه — هو المصور لها ، لا أن له — عز اسمه — صورة (مثلا) ؛ كما أن قولهم : لعمر الله ، إنما معناه : والحياة التي كانت بالله ، والتي آتاناها الله ، لا أن له — تعالى — حياة تحلله ، ولا أنه — عز وجهه — محل للأعراض . وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه : على صورة آدم أى على

- ١٥ (١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .
 (٣) آية ٥٧ سورة الأنبياء . (٤) كذا في ش ، ز ، ط ، ه ، وفي د : « في » .
 (٥) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « بالسيف » .
 (٧) سقط في ش ، ط . (٨) كذا في ط . وفي ش ، ز : « قولهم » .
 وهذا الحديث رواه البخاري في كتاب « بدء الخلق » ومسلم في « صفة الجنة » .
 (٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « يتحمل » .
 (١٠) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لا تتبالا » .
 (١١) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « هو » .
- ٢٠

صورة أمثاله ممن هو مخلوق ومُدبر، فيكون هذا ^(٢) حيث ذكر قولك في السيد والرئيس :
قد خدمته خدمته، أى الخدمة التى تحقق لأمثاله، وفى العبد والمبتذل : قد استخدمته
استخدامه، أى استخدام أمثاله ممن هو مأمور بالخفوف والتصرف، فيكون إذاً كقوله
— عز وجل — (فِى أَى صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ) وكذلك نظائر هذا : هذه سبيله .

- فأما قول من طنى به جهله، وظلبت عليه شقوته، حتى قال فى قول الله تعالى
(يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ) : إنه أراد به عضو القديم، وإنما جوهر كنهه الجواهر
الشاغلة للأماكن، وإنما ذات شعره، وكذا وكذا مما تتابعوا (فى شناعته) (١٠) وركسوا
فى (غوايته) فأمر محمد الله على أن نزهنا عن الإلصاق بجمراه . وإنما الساق
هنا يراد بها شدة الأمر، كقولهم : قد قامت الحرب على ساق . ولستنا ندفع
مع ذلك أن الساق إذا أريدت بها الشدة فإنما هى مشبهة بالساق هذه التى تعلق
القدم، وأنه إنما قيل ذلك ؛ لأن الساق هى الحاملة للجمل، المنهضة لما . فذكرت
هنا لذلك تشبيها وتشبيهاً . فأما أن تكون للقديم — تعالى — جارحة : ساق
أو غيرها، فنعوذ بالله من اعتقاده (أو الاجتياز) بطواره . وعليه بيت الحماسة :

- (١) سقط حرف المطف فى د، ه، ز، ط . (٢) سقط فى ز، ش . (٣) سقط فى ش .
(٤) آية سورة الانقطار . (٥) سقط فى ش، ط . (٦) سقط فى ش . (٧) كذا فى ش .
وفى د، ه : « الحيازة » . وفى ط : « الحيازة » والحيار جمع الحيز . (٨) فى ز : « تابخوا » .
والتابع : التهاق والإسراع فى الشر . (٩) فى د، ه، ز : « له » . (١٠) أى وقوا وقلبوا .
(١١) فى د، ه، ز : « شناعته » . (١٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « بجمراه » .
وحرى الشىء : ناحيته . (١٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « أريد » .
(١٤) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « تعلق » . (١٥) كذا فى ش، ط .
وفى د، ز : « الجلة » . (١٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « تشفيا » . وفى د :
« تشفيا » . وسقط فى ط . (١٧) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « والاحتياز »

كشفت لم عن ساقها وبدا من الشر الصراح^(١)
وأما قول ابن قيس في صفة الحرب والثقة فيها :

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي عن خدام العقيلة العذراء
فإنه وجه آخر، وطريق من طرق الثقة غير ما تقدم . وإنما القرض فيه أن الزوج
قد برّ العقيلة — وهي المرأة الكريمة — حياتها، حتى أبدت عن ساقها، وللحيرة
والهرب، كقول الآخر :

لما رأيت نساءنا يفحصن بالمعزاء شدا
وبدت محاسنها التي تخفى وكان الأمر جدّا^(٢)

(١) من نصيدة لسعد بن مالك جذ طرفة بن العبد . وقوله : « كشفت » أي الحرب المذكورة قبل .
ويقول التبريزي في شرح الحماسة ٧٦/٢ : « هذا مثل تضرب العرب في كشف الساق . وذلك أن
الرجل إذا أراد أن يماس امرأة فترد عليه ، فاصمحل ذلك في الأنيس ، ثم تقل إلى الحرب وغيرها من
خطوب الدهر التي تعظم وقتها . وقد قيل : الساق أسم الثقة ، ونسرح عليه قوله تعالى : يوم يكشف عن
ساق ، قليل : الخن : يوم يكشف عن ثقة » .

(٢) في ز : « القيس » . وهو يريد : ابن قيس الرقيات . وقوله :
كيف نوى على الفراش ولما قسمل الشام غارة شعواء
وكان في جيش ابن الزبير الذي يحارب عبد الملك بن مروان ، وقد كان في الشام . وانخداع جمع الخدعة ،
وهي الخلل . وقوله : « عن خدام » أي عن خدامها ، ولذلك منه التنوين . و(العقيلة) فاعل
« تبدي » . وانظر الأغاني (الدار) ٧٨/٤ ، والسان (خدم) .

(٣) سقط في ٨٤٥ ، ز .

(٤) بين البيت الأول والثاني بيت تركه المؤلف ، وهو :

وبدت لميس كأنها يسدر الساء إذا تبسّى
وجواب « لما » في قوله بعد :

نازلت ككبتهم ولم أر من نزال الكبت يسدا
والمعزاء : الأرض العلبة . والثقة : العدو . وكبت التوم : قاندهم .

وانظر الحماسة بشرح التبريزي ١٧٣/١ وما بعدها .

وقوله :

إذا أبرز الرّوعُ الكّما ب فلأنهم مصادُّ لمن يَأوى اليهم ومعقِل^(١)

وهو باب . وضده ما أنشده أبو الحسن :

إرفعن أذيالَ الحقيّ وارِمنِ مثنى حَيَّاتٍ كأن لم يُفزعن^(٢)

* إن تُمنحَ اليوم نساء تُمنن *

وأذكر يوماً وقد خطرتلى خاطر مما نحن بسبيله ، فقلت : لو أقام إنسان على

خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبوناً فيه ،

ولا متقصّ الحظّ منه ، ولا السعادة به . وذلك قول الله — عزّ اسمه (وَلَا تُطِيعُ^(٣)

مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) ولن يخلو^(٤) (أغفلنا) هنا

من أن يكون من باب أفعلت الشيء أى صادفته ووافقتة كذلك ؛ كقوله :

* وَأَهْيَجَ انْخِلَاصًا مِنْ ذَاتِ الْبَرْقِ *

أى صادفها هاجمة النبات^(٥) (وقوله^(٦) :

* ففَضِي وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةٍ مَوْصِلًا^(٧) *

(١) الكما ب : التى نهد تدنيا ، والمصاد : أعلى الجبل . وجاء البيت فى اللسان (مصد) .

(٢) انظر ص ٢٤٩ من الجزء الثانى . (٣) فى ز : « ما » . (٤) آية ٢٨ سورة الكهف :

(٥) فى ش : « تخلو » . (٦) فى د ، ه ، ز ، ط بعده : « متاه » .

(٧) أى رثبة . وهو من أربوزة التى أتت :

* وَقَامَ الْأَعْمَاقُ خَاوِيً الْخَشَرِ *

والحديث عن حمار الوحش . والخلصاء : موضع . والبرق : جمع البرقة ، وهى مكان فيه حجارة ورمل .

وانظر أراجيز البكرى ٢٦

(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « مهتاجة » . وهيج التبت : يسه . (٩) كذا فى ش .

وفى د ، ه ، ز ، ط : « التبت » . (١٠) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . وسقط قوله

« أى صادف ، خلفاً » فى ط . (١١) هذا من مطلع قصيدة للأعشى . وصدرة :

* أُنْوَى وَقَصْرَ لَيْلِهِ لِيَزِيدَا *

وأنوى يقرأ على الغلب من الإنواء بمعنى الإقامة ، ويقرأ على الاستفهام من التواء . وانظر الصبح

النير . ١٥٠ ، وتاج المروس فى (نوى) .

أى صادفه علقاً^(١) ، وقوله :

أصمّ دعاءُ عاذلتى تحجّجى بأخبرنا وتنمى أولينا

أى صادف قوما صمّا ، وقول الآخر :

فاصممتُ عمرا وأعميته عن الجلود والمجد يوم الفخار^(٢)

أى صادفته أعمى . وحكى الكسائى : دخلت بلدة فأعمرتها ، أى وجدتها عامرة ،

ودخلت بلدة فأخربتها ، أى وجدتها نرابا ، ونحو ذلك ، أو يكون ما قاله الخصم :

أن معنى أغفلنا قلبه : منعنا وصددنا ، نعوذ بالله من ذلك . فلو كان الأمر على

ما ذهبوا إليه منه لزجّب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو ، وأن يقال :

ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فأتبع هواه . وذلك أنه كان يكون على هذا

الأوّل علةً للثانى ، والثانى مسبباً عن الأوّل ، ومطابقاً له^(٣) ، كقولك : أعطيته

فاخذ ، وسأله فبذل ، لما كان الأخذ مسبباً عن العطية ، والبذل مسبباً عن

السؤال . وهذا من مواضع الفاء لا الواو ؛ ألا ترى أنك^(٤) لما تقول : جذبته

فانجذب ، ولا تقول : وانجذب ، إذا جعلت الثانى مسبباً عن الأوّل . وتقول :

كسرتَه فانكسر ، واستخبرته فأخبر ، كلّ بالفاء . فجاء قوله تعالى (واتبع هواه)

بالواو دليل على أن الثانى ليس مسبباً عن الأوّل ؛ على ما يعتقد المخالف . وإذا

لم (يكن عليه) كان معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أى صادفناه غافلاً ؛ على ما مضى ،

(١) أى ابن أحم . وقوله : « تحببى بآخرتنا » أى تسبق إليهم باليوم . وقوله : « بآخرتنا » كذا

في اللسان . وفى نسخ الخصائص : « لآخرتنا » وانظر اللسان (صم) و (ج) . (٢) أورده

ابن خنبة فى المعانى الكبير ٥٢١ ولم يزه . (٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « بقول » .

(٤) سقط فى ش . (٥) فى ش : « سبب » . (٦) فى ش : « مطاع »

(٧) فى ز : « ظا » . (٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تراك » .

(٩) كذا فى ز ، ط . أى لم يكن الأمر على ما ذهبوا إليه . وفى ش : « تكن علة » .

وإذا صودف غافلا فقد غفل لا محالة . فكأنه — والله أعلم — : ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا وأتبع هواه وكان أمره فُرطاً ، أى لا تطع من فعل كذا ، وفعل كذا . وإذا صحَّ هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه . ولولا ما تعطيه العربية صاحبها من قوة النفس ، ودُرْبَة الفكر ، لكان هذا الموضع ونحوه مجوّزا عليه غير مأبوه له . وأنا أعجب من الشيخين أبوى على رحمهما الله وقد دَوْخا هذا الأمر ، وجوّلاه ، وامتخضاه وسقياه ، ولم يمرر واحد منهما ولا من غيرهما — فيما علمته (به) — على قربه وسهولة مأخذه . والله قُطْرُب ! فإنه قد أحرز (١) عندي أجرا عظيما فيما صنته من كتابه الصغير في الرّد على الملاحدين ، وعليه عقد أبو على — رحمه الله — كتابه في تفسير القرآن . وإذا قرأته سقطت عنك الشبهة في هذا الأمر ، بإذن الله وعونه .

١٠

باب في تجاذب المعاني والإعراب

هذا موضع كان أبو على — رحمه الله — يستاده ، ويُلِّم كثيرا به ، ويبعث على المراجعة له ، والطاف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنحك منه . ففتى اعتورا (٥) كلاما ما أمسكت بضرورة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب .

فإن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ ، فعنى هذا : إنه على رَجْعِهِ يوم تُبْلَى السرائر لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان

١٥

(١) كأنه يريد شيخه أبا على القارسي المتوفى سنة ٣٧٠ ، وأبا على محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة ٣٠٣ ، وكنا معترلين . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، د ، ز : « حوله » . (٣) سقط في ش . (٤) كذا في ش . وفي ط : « أجز » . وفي ز : « أجز » . (٥) سقط في ش . (٦) آيتا ٨ ، ٩ من سورة الطارق .

٢٠

خطأ ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تيل) ، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز . فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا منه ، احتلت له ، بأن تضم ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما يسد : يرجعه يوم تيل السرائر . ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُسَادُّونَ لِمَتِ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَفْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (١) (إذ) هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله : لِمَتِ اللَّهُ ، أى يقال لم : لمت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مفتكم أنفسكم الآن ؛ إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التى هى إذ ، وبين الموصول الذى هو لمت الله . فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصبا يتناول الظرف ويدل المصدر عليه ، حتى كأنه قال بِأَنَرَةٍ : مَفْتِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ .

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسع في الشعرا فمن ذلك ما أنشد أبو الحسن من قوله :

لَسْنَا كُنْ حُلَّتْ لِيَا دَارَهَا تَكْرِيَتْ تَرْقُبُ حَبًّا أَنْ يُجْصَدَا (٢)

(١) سقط في د ، ه ، ز . (٢) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « مانع » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قيل » .

(٤) سقط في ش . (٥) آية ١٠ سورة غافر .

(٦) كذا في د ، ه ، ز ، وفي ش ، ط : « مقت » .

(٧) انظر ص ٤٠٢ من الجزء الثاني .

فإيراد) بدل من (من)، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها) : (حلت) هذه الظاهرة؛ لأن فيه من الفصل، فيؤخذ ما تضمنه له فعلا يتناوله، فكانه قال فيما بعد : حلت دارها . وإذا جازت دلالة المصدر على فعله، والفعل على مصدره، كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله، أدنى إلى الجواز، وأقرب مأخذا في الاستعمال. ومثله قول الكُتَيْب في ناقتة :

كذلك تيك وكالناظرات صواحبا ما يرى المسحل^(٥)

أى وكالناظرات ما يرى المسحل صواحبا . فإن حمته على هذا كان فيه الفصل المكروه . فإذا كان المعنى عليه، ومنع طريق الإعراب منه أضمر له ما يتناوله، ودل (الناظرات) على ذلك المضمرة . فكانه قال فيما بعد : نظرن ما يرى المسحل ؛ ألا تراك لو قلت : كالضارب زيد جعفرا وأنت تريد : كالضارب جعفرا زيد لم يميز ؛ كما أنك لو قلت : إنك على صومك لقادر شهر رمضان، وأنت تريد : إنك على صومك شهر رمضان لقادر، لم يميز شيء من ذلك للفصل .

وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم وتصرف الأتخاء (في كلامهم) ! وأحد من اجتاز به البحرى في قوله :

لا تبتاك الشغل الحديد مجزوى عن رسوم برامتين قفار^(٨)

(١) كذا في د، د، ز، ط . وفي ش : « فيحسن » . (٢) كذا في ز، ط . وفي ش : « لها » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د، د، هـ ، ز : « الفاعل » . (٤) ط : « أذن » .

(٥) المسحل : الحمار الوحشى ، وسبق تقديره بـ « الحية » . ويدون الصواب ما هنا .

(٦) كذا في د، د، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « نظرت » .

(٧) كذا في د، د، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « بكلامهم » .

(٨) من قصيدته في مدح أبي جعفر بن حميد . وقوله :

أبتكاه في الدار بعد الدار وسلوا يزغب عن نوار

ف(عن) في المعنى متعلّقة (بالشغل) ^(١) أى لا هناك الشغل عن هذه الأماكن ؛ إلا أن الإعراب مانع منه ، وإن كان المعنى متقاضيا له . وذلك أن قوله (الجديد) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف ^(٢) أذنت بتمامه ، واتقضاء أجزائه . فإن ذهبَ تعلق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى ، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته ؛ وهذا فاسد ؛ ألا تترك لو قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا لم يحز ؛ لأنك وصفت المصدر وقد بقيت منه بقية ، فكان ذلك فصلا بين الموصول وصلته بصفته . وصحّتها أن تقول : عجبت من ضربك الشديد عمرا ؛ لأنه مفعول الضرب ، وتنصب عمرا بدلا من الشديد ؛ كقولك : مررت بالظريف عمرو ، ونظرت إلى الكريم جعفر . وإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياء قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا الضميف ، أى عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضربا ضعيفا . هذا تفسير المعنى .

١٠

وهذا الموضع من هذا العلم كثير في الشعر القديم والمولّد . فإذا اجتاز بك شيء منه فقد عرفت طريق القول فيه ، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذن الله تعالى . ومنه قول الحطيئة :

أزعمتُ يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للخر كالإياس ^(٣)

١٥

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « بنفس الشغل » .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « موصوفا » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فإن » .

(٤) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « تأخذ » .

(٥) من قصيدة له في مجرى بطلان خوف وهط الزيرقان . وقبله :

٢٠

لما بدال منك غيب أنفسكم ولم يكن لجراحي فيكم آس

واقتل الكامل للبرد في الباب ٣٩ ص ٣٤١ من طبعة أوردية ، ص ١٥٧ ج ٥ من طبعة الآمل .

أى يأسا من نوالكم مبينا . فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلقا بيأس وقد وضفه ^(١) بمين ، وإن كان المعنى يقتضيه ؛ لأن الإعراب مانع منه . لكن تضمير له ، حتى كأنك قلت : يأس من نوالكم .

ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً نحو قولك : هذا رجل دَنَف ، وقوم رِضا ، ورجل عدل . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دَنَف ، وقوم مرضيَّون ، ورجل عادل . هذا هو الأصل . وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أما الصناعي فلزيدك أنسا بَسَبِه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقائمًا والناس قعود (أى تقوم قياما والناس قعود) ونحو ذلك .

وأما المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل . وذلك لكثرة تعاويه له واعتياده إياه . ويدل على أن هذا معنى لهم ، ومتصور في نفوسهم قوله - (فيما أنشدناه) - :
ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل وَصَّنت علينا والضَّيْنُ من البخل ^(٨)

أى كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه . ومنه قول الآخر :
* وَهْنٌ من الإخلاف والولعان ^(١١) *

(١) كذا في د ، هـ ، ز ، و ، في ش ، ط : « وصفته » . (٢) سقط هذا الحرف في ش ، ط .

(٣) في ز ، ط : « قولهم » . (٤) سقط ما بين القوسين في ش . (٥) في ش : « اعتداده » . (٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « أقتسم » . (٧) سقط ما بين القوسين

في ش . (٨) انظر ص ٢٠٢ من الجزء الثاني . (٩) سقط في ش ، ط .

(١٠) كذا في ش . وفي د ، د ، ز ، ط : « مثله » . (١١) انظر ص ٢٠٣ من الجزء الثاني .

وقوله :

* وهنّ من الإخلاف بمدك والمطيل^(١) *

وأصل هذا الباب عندى قول الله — عزّ وجلّ — ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ^(٢) ﴾ .
وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى . فقولك إذا : هذا رجل ذئف — بكسر النون —
أقوى إعرابا ؛ لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوّزة ^(٣) . وقولك : رجل ذئف أقوى
معنى ؛ لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تجده ،
ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة ^(٤) . فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى ؛ فاعرفه
وأبيض الحكم فيه على أى الأمرين شئت .

باب فى التفسير على المعنى دون اللفظ

اعلم أن هذا موضع قد أتعّب كثيرا من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء
الرأى وفساد الاعتقاد إلى ما يذأوا به وتتابعوا فيه ؛ حتى إن أكثر ما ترى من هذه
الآراء المختلفة ، والأقوال المستشعبة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه
الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها ، ومعاقّد أغراضها ^(٥) .

فمن ذلك قول ميبويه فى بعض الفاظه : حتّى الناصبة للفعل ^(٦) ، يعنى فى نحو قولنا :
أتقى الله حتى يَدْخلك الجنة ^(٧) . فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها فى جملة

(١) انظر ص ٢٠٣ من الجزء الثانى . (٢) آية ٣٧ سورة الأنبياء . (٣) سقط ما بين
الخطين فى ش . (٤) كذا فى ش . وفى ذ ، ط : « المتجرّدة » . (٥) كذا فى ش ، ط .
وفى د ، ه ، ز : « وهذا » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « تتابعوا » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « كثيرا » . (٨) فى ط : « يرى » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « المستبشرة » . (١٠) فى ز : « معانل » .
(١١) فى ز : « الناصب » . وانظر ص ٤١٣ ج ١ من الكتاب ، وص ٢٠٤ من الجزء الثانى
من الخصائص . (١٢) سقط فى ش ، ط . (١٣) سقط هذا الحرف فى ط .
(١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ضعف » .

الحروف الناصبة للفعل ، وإنما نصب بعدها بأن مضمرة . وإنما جاز أن
يتسمَّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها ؛ فصارت
في اللفظ كأنحاء له ، والعوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جائزة لاناصبه .

ومنه قوله أيضا في قول الشاعر :

أنا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحملت برة واحتملت بفجار^(٢١)

: إن بفجار معدولة عن الفجرة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة (حرفة علما)

على ذا يدل هذا الموضع من الكتاب . ويقويه ورود برة معه في البيت ، وهي
— كما ترى — علم . لكنه فسرهُ على المعنى دون اللفظ . وسوغه ذلك أنه
لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك (بما تعرف) باللام ؛ لأنه

لفظ معناد ، وترك لفظ فجرة ؛ لأنه لا يمتد ذلك علما ، وإنما يمتد نكرة
(وجلسا) نحو فجرت فجرة كفولك ؛ تجرت تجربة ؛ ولو عدلت برة هذه على هذا الحد
لوجب أن يقال فيها : برار كفجار .^{(١٠) (٩)}

ومنه قولهم : أهلك والليل ؛ فإذا فسروه قالوا : أراد : الحق أهلك قبل الليل .^{(١١) (١٢)}

وهذا — لعمري — تفسير المعنى لا تقدير الإعراب ؛ فإنه على : الحق أهلك

وسابق الليل .

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « وصارت » . (٢) انظر ص ١٩٨ من الجزء الثاني .

(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « علما معرفة » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « فسر » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « المدولة » .

(٦) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وإنما يعرف » .

(٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « من جنبها » .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « نحو فوك » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « تقول » . (١٠) سقط في ش .

(١١) في ز ، ط : « قدروه » . (١٢) سقط في ش .

ومنه ما حكاه القراء من قولهم : مئى عشرة فأَحْدُهُنَّ^(١) ، أى اجعلنَّ أحد عشر .
وهذا تفسير المعنى ، أى أتبعهنَّ ما يليهنَّ (وهو) من حدوث الشيء إذا جثت بعده .
وأما اللفظ فإنه من (وح د) ؛ لأن أصل أحد واحد ؛ ألا ترى إلى قول النابغة :
كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بَنًا بَنَى الْجَلِيلَ عَلَى مَسْتَانِسٍ وَحِيدٍ^(٢)

أى منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة^(٤)
شاذًا ومذكور في التصريف . وقال لى أبو علي^(٥) — رحمه الله — بحلب سنة
ست وأربعين : إن الحمزة في قولهم : ما بها أحد ونحو ذلك مما أَحْد فيه للعموم
ليست بدلًا من واو ؛ بل هى أصل في موضعها . قال : وذلك أنه ليس من معنى^(٦)
أحد في قولنا : أحد عشر ، وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض في هذه الانفراد ،
والذى هو نصف الاثنين ؛ قال : وأما أحد في نحو قولنا : ما بها أحد ، وديار ، فإنما^(٧)
هى للإحاطة والعموم . (والمعتيان)^(٨) — كما ترى — مختلفان . هكذا قال ؛ وهذه^(٩)
الظواهر .

- (١) انظر ص ٧٨ من الجزء الثانى . (٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فغير » .
(٣) سقط الشطر الأول فى ش . وفيها : « يوم الجليل » فى مكان « بنى الجليل » .
وذو البائل موضع قرب مكة . وهو بفتح الجيم كما فى ياقوت ، وضبطه البندادى بضم الجيم . والمستأنس
الوحد : النور الوحش المنفرد ، يشبه نوره به . وانظر الخزانة فى الشاهد التاسع والثمانين بعد المائة .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « القردة » . (٥) سقط فى د ، ه ، ز ، ط .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لائمه » .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « معنى قولنا » .
(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « نحو » . (٩) فى د : « من » .
(١٠) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « لقا » .
(١١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « الإحاطة » .
(١٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « قالمينان » .

ولو لم يعترف في ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قوته إذا اعترف به ، لأن الاحتجاج على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف ؛ فكذا قوله سبحانه : هل امتلأت ، فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : ^(١٢) بالغي في إحراق المنكر (كأن لك) فيكون هذا خطابا في اللفظ لجهنم ، وفي المعنى للكفار .
 (وكذلك) جواب هذا من قولها : هل من مزيد ، أى أتعلم يا ربنا أن عندى مزيدا ؟ .
 بجواب هذا منه — عز اسمه — لا ، أى فكما تعلم أن لا مزيد فحسبى ما عندى .
 فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأت ، فتقول : ما من مزيد . فاعرف هذا ونحوه .
 وبالله التوفيق .

باب في قوة اللفظ لقوة المعنى

هذا فصل من العربية حسن . منه قولهم : خَشَنَ واخشوشن . فعنى خَشَنَ دون معنى اخشوشن ؛ لِمَا فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر رضى الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا : أى اصلبوا وتناحوا في الخشنة . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العُشب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله حلا واحلول ، وخلق واخلوق ، وغلن واغودن . ومثله باب فَعَلَ وافْعَلَ ؛ نحو قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر . كذلك قال أبو العباس

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « تحريمه به » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « بالغي » . (٣) كذا في ز . وفي ش : « كذلك » .

و (كان) زائدة . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فكذلك » .

(٥) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز . (٦) سقط في ش .

(٧) الخشنة معدر عشن ، كالخشوة .

(٨) خلق : كان خليقا وجديرا . ويقال : اخلوق السحاب : استوى وصار خليقا للطر .

(٩) التدن : الاين . (١٠) سقط في ط .

وهو محض القياس ؛ قال الله سبحانه : ﴿ اخذ عزير مقتدر ^(١١) ﴾ ؛ لمقتدر هنا أوفق من قادر ؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وثمة الأخذ . وعليه — عندى — قول الله — عز وجل — : ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ^(١٢) ﴾ وتاويل ذلك أن كسب الحسننة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر . وذلك لقوله — عز اسمه — : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثله ^(١٣) ﴾ ؛ أفلا ترى أن الحسننة تصغر ؛ إضافتها إلى جزائها ، صغر الواحد ^(١٤) إلى العشرة ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها ، لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسننة ؛ ولذلك قال — تبارك وتعالى — : ﴿ تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال خذاً أن دعوا للرحمن ولدا ^(١٥) ﴾ فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها ، ونظم لفظ العبارة عنها ، فقيل : لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت . فزيد في لفظ فعل السيئة ، وانتقص من لفظ فعل الحسننة ؛ لما ذكرنا . ومثله سواء بيت الكتاب :

أنا افقسنا خطيتنا بيننا لحملت برة واختملت بخار ^(١٦)

- ١٥ (١) آية ٤٢ سورة القمر . (٢) آية ٢٨٦ سورة البقرة . وهي بختاها . (٣) آية ١٦٠ سورة الأنعام . والآية هنا على ما في د ، ه ، ز . وفي ش ، ط : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون » . والتلاوة في الآية ٨٤ سورة القصص : « من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة الآية » . (٤) في ش : « أجزاء » . (٥) كذا في ط . وفي ز ، ش : « شتت » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « مثله » . (٧) كذا في ط . وفي ز : « يحقر » . وفي ش : « تفقر » . (٨) في ز : « عليها » . (٩) آيتا ٩٠ ، ٩١ سورة مريم . (١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « السيئات » . (١١) تقدم هذا البيت آفا .

نفسه عن البر بالخيل ، وعن الفجرة بالاحتمال . (وهذا) هو ما قلناه في قوله — عز اسمه — : ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ ؛ لا فرق بينهما .
 وذاكرت بهذا الموضع بعض أسيادنا من المتكلمين فسر به ، وحسن في نفسه .
 ومن ذلك أيضاً قولهم : رجل جميل ، ووضي ؛ فإذا أرادوا المبالغة في ذلك
 قالوا : وضاء ، وجمال ، فزادوا في اللفظ (هذه الزيادة) لزيادة معناه ؛ قال :
 والمرء بلحقه بفتيان الندى خلق الكرم وليس بالوضء^(٥)

وقال :

تمشى بجههم حسن ملاح آيهم حتى هم بالصياح^(٦)

وقال :

* منه صفيحة وجه غير جمال *

وكذلك حسن وحسان ؛ قال :

دار الفتاة التي كنا نقول لها يا ظبية عطلاً حسنة الجيد

وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال ؛ نحو قطع وكمر وباهما .
 وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابيه أشد من أطراد باب الصفة .
 وذلك نحو قولك : قطع وقطع ، وقام الفرس وقومت الخيل ، ومات البعير وموتت^(٨)
 الإبل ؛ ولأن العين قد تضعف في الاسم الذي ليس بوصف ، نحو قبر وممر وحمر .
 (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « نهذا » . (٢) سقط في ش ، ط .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لفظه » . (٤) سقط ما بين القوسين في د ،
 ه ، ز ، ط . (٥) شبه في اللسان (وضاً) إلى أبي صدقة الديري . وانظر المخصص ٨٩/١٥ .
 (٦) يعني بالجهم فرجها . قال حديث عن امرأة . وورد البيت في اللسان (ملح) .
 (٧) أي الشاخ . وهو من قصيدة في ديوانه يمجونها الربيع بن علياء . والعطل التي لاحت عليها .
 يعني امرأة . (٨) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : « نفس » . وسقط هذا في ش .
 (٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « إنما هو » . (١٠) يقال : قامت الدابة إذا وقفت .
 وقوله : « فومت الخيل » فالظاهر أن الخيل فاعل ، وأن صيغة التفعيل لكثرة التفاعل .
 (١١) هو من الطيور ، واحدة قبرة . (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « ممر » .
 والترجيع الترة . وهو طائر أصغر من الصقور . (١٣) هو أيضاً طائر ، زاحده حمرة .

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فدُلَّ ذلك على سعة زيادة العين . فاما قولهم : خُطَّاف وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة ؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به . وكذلك ^(١١) سَكِين ، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابج به . وكذلك ^(١٢) البَزَّار ^(١٣) والعَطَّار ^(١٤) والقَصَّار ^(١٥) ونحو ذلك ؛ إنما هي لكثرة تماطى هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك ^(١٦) النَّسَّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك ؛ لكثرة نَسْفِه يمتاحيه . وكذلك ^(١٧) الخَضَّارَى للطائر أيضا ؛ كأنه قيل له ذلك لكثرة خُضْرَتِه ، والحقَّارَى ^(١٨) دة حَوْرَه وهو بياضه . وكذلك ^(١٩) الزَّمَل ^(٢٠) والزَّمَل ^(٢١) والزَّمَل ، إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعا وزميلا . وهو باب منقاد .

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . وذلك فُعَّال في معنى فَعِيل ؛ نحو طَوَّال ؛ فهو أبلغ ^(٢٢) (معنى من) طويل ، وَجَرَّاح ؛ فإنه أبلغ ^(٢٣) (معنى من) عَرِيض . وكذلك خُفَّاف من خفيف ، وَقَلَّال من قليل ، وَسُرَّاع من سريع . فُعَّال — لعمري — وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة ، فإن فَعِيلًا أخصَّ بالباب من فعال ؛ ألا تراه أشدَّ اتقيادا منه ؛ تقول : جميل ولا تقول : بُحَال ، وبطيء ولا تقول : بُطَاء ، وشديد ولا تقول : شُدَاد ^(٢٤) (ولم غرييض ^(٢٥))

- ١٤ (١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « التكين » . (٢) سقط في ش .
 (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « الذباح » . (٤) سقط في ز .
 (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « البزاز » . (٦) كذا في ش . وفي ز ، ط :
 « القصاب » . (٧) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « هو » . (٨) كذا في ش ،
 ط . وفي د ، ه ، ز : « يمتاحه » . (٩) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « لقوة » .
 (١٠) هو الدقيق الأبيض . (١١) هو الجبان الضعيف .
 (١٢) كذا في ز ، ط . وفي ش : « من معنى » . (١٣) في ط : « يقال » .
 (١٤) كذا في ط . وفي د ، ه ، ز : « ونلم غرييض ولا تقول عراض » . وسقط ما بين القوسين في ش .

ولا يقال غُرَضُ . فَمَا كَانَتْ فَعِيلٌ هِيَ الْبَابُ الْمَطْرُودُ وَأَرِيدَتْ الْمُبَالَغَةُ ، عُدِلَتْ إِلَى فُعَالٍ . فَضَارَعَتْ فُعَالٌ بِذَلِكَ فُعَالًا . وَالْمَعْنَى الْجَمَاعُ يَنْتَهِمَانِ خُرُوجَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَصْلِهِ . أَمَّا فُعَالٌ فَبِالزِّيَادَةِ ، وَأَمَّا فُعَالٌ فَبِالْإِنْخِرَافِ بِهِ عَنْ فَعِيلٍ .

وَبَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ الْأَلْفَاظُ أَلْفَةً الْمَعْنَى ، ثُمَّ زِيدَ فِيهَا شَيْءٌ ، أَوْجِبَتْ الْقِسْمَةَ لَهُ زِيَادَةُ الْمَعْنَى بِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ انْخَرِفَ بِهِ عَنْ سَمْتِهِ (وَهَدِيَّتِهِ) كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى حَادِثٍ مُتَجَدِّدٍ لَهُ . وَأَكْثَرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا حَدَثَ لَهُ زَائِدًا فِيهِ ، لَا مُتَقَصًّا مِنْهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مِثَالِي التَّحْقِيرِ وَالتَّكْسِيرِ عَارِضَانِ لِلوَاحِدِ ، إِلَّا أَنْ أَقْوَى التَّنْيِيرِ هُوَ مَا عَرَضَ لِمِثَالِ التَّكْسِيرِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ عَرَضُ الْإِنْخِرَافِ عَنِ الْوَاحِدِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْعُدَّةِ ، فَكَانَ أَقْوَى مِنَ التَّحْقِيرِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَقِّ لِلوَاحِدِ عَلَى إِفْرَادِهِ . وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْتَدِ التَّحْقِيرُ سَبَبًا مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ ، كَمَا اعْتَدَ التَّكْسِيرُ مَانِعًا مِنْهُ ؛ أَلَا تَرَكَ تَصَرُّفَ دَرِيْعِمَا وَذَنْبَيْنِيَا ، وَلَا تَصَرُّفَ دِرَاهِمٍ وَلَا دَنَانِيرٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَمِنْ هُنَا جَمَلَ سَيُودِيهِ مِثَالِ التَّحْقِيرِ عَلَى مِثَالِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالَ تَقُولُ : مَرِيحِينَ ؛ لِقَوْلِكَ : مَرَاحِينَ ، وَضَبِيْعِينَ ؛ لِقَوْلِكَ : ضَبَاعِينَ ؛ وَتَقُولُ سَكِرَانٍ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ :

(١) كَذَا فِي د ، ه ، ز ، ط . وَفِي ش : « فِ » .

(٢) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « لَهَا » .

(٣) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « نِ » .

(٤) فِي د ، ه ، ز : « دَلَتْ » . (٥) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « لَمَانِي » .

(٦) سَقَطَ فِي د ، ه ، ز . (٧) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « زِيَادَةٌ » .

(٨) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي ط . وَالْهَدِيَّةُ : الطَّرِيقَةُ وَالسَّبِيلُ . (٩) فِي د : « بِه » .

(١٠) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « عَارِضًا » وَتَدْرِكُونَ : « عَارِضٌ » وَهُوَ الْأَوَّلُ

فِي الْخَبْرِ عَنْ « كُلِّ » . (١١) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « الْإِنْخِرَافِ » .

(١٢) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « أَفْرَادَهُ » .

(١٣) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « يَسْتَدِدُّ » .

سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه . وسألت أبا علي عن رد سيويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفا . فأعترف ذلك إلى ما تقدمه .

باب في نقض الأوضاع إذا ضامتها طارئ عليها^(٥)

- من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامته معنى التعجب استحال خبرا . وذلك قولك : مررت برجل أى رجل . فأنت الآن غير بتأهى الرجل في الفضل ، ولست مستفيهما . وكذلك مررت برجل أيما رجل ؛ لأن ما زائدة ، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر . فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله : من الخبرية .

- ومن ذلك لفظ الواجب ، إذا لحقته همزة التثنية ، وإذا لحقت لفظ النفي ما إيجابا . وذلك كقول الله سبحانه : (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) أى ما قلت لهم ، وفوله : (اللَّهُ أَذْنُ لَكُمْ) أى لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفي فكقوله - عز وجل - : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) أى أنا كذلك ، وقول جرير :
* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمُطَايَا ^(١١) *

- أى أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكرا للشيء ، إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفيا ، والنفي إيجابا .

- (١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « يحضر » . (٢) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « شبه » . وانظر الكتاب ١٠٨/٢ وما بعدها . (٣) سقط في ش . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لما » . (٥) في ط : « ضما » . (٦) في ط : « ركان » . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « عاده » . (٨) آية ١٦ سورة المائدة . (٩) آية ٩ سورة يونس . (١٠) آية ١٧٢ سورة الأعراف . (١١) مجزء : * وأندى السالين بطون راح *
(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فلهذا » .

ومن ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة^(١)
 ما وُضع له ، (فأدخلته)^(٢) معنى لولا الصفة لم تدخله إياه . وذلك أنك وضع العلم^(٣)
 أن يكون (مستغنياً بلفظه)^(٤) عن عِدَّة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبته^(٥)
 (الصفة له ما كان)^(٦) في أصل وضعه مراداً فيه : من الاستغناء بلفظه عن كثير من
 صفاته . وقد ذكرنا هذا الموضع فيما مضى . فتأمل هذه الطريق ، حتى إذا ورد
 شيء منها عرفت مذهبه .

باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف

من ذلك ما أنشدناه أبو علي — رحمه الله — من قول الشاعر :
 أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبي بضؤلان^(٨)

أنشدنيه — رحمه الله — ونحن في دار الملك ، وسألني عما يتعلق به الظرف الذي
 هو (بعض الأحيان)^(٩) فخفضنا فيه إلى أن برّد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين :
 أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى
 التشبيه ، أي أشبهه بأبي المنهال في بعض الأحيان . والآخر أن يكون قد عُرِف

(١) سقط في ش . (٢) كذا في ش . وفي ط : « وأدخلته » . وفي د ، ه ، ز :
 « أدخله » . (٣) في ط : « الصفة » . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ،
 ز : « يدخله » . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « مستغنياً به » . وفي ط :
 « مستغني به » . (٦) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « الصفة ما كان له » .
 (٧) في د ، ه ، ز : « أنشده » . (٨) « ليس على حسبي بضؤلان » أي بضئيل ،
 أي أنا أقوم بحقوق حسبي ، ولا آتي ما أعاب به . وفي نسخ الخصاص : « بصرلان » وهو تصحيف .
 وانظر اللسان (زال) ، (رأيين) . (٩) في ط : « فخفضنا » .

من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا ذكر فكأنه قد ذكر^(١)، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغنى في بعض الأحيان، أو أنا النجد في بعض تلك الأوقات .
أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذى هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية .
ومنه قولهم في الخبر . إنما سُميت هانثا لنهنا^(٢) . وعليه جاء نابتة ؛ لأنه ينبغ فسمى بذلك . فهذا — لعمري — صفة غلبت ، فبقى عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل من قبل . وعليه مذهب الكتاب في ترك صرفه أحمر إذا سُمي به ، ثم نكر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع (إلا أنك) على الأحوال قد انتزعت من العلم معنى الصفة . وقد مر بهذا الموضع الطائى الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه ، فقال :

١٠ فلا تحسباً هنداً لها الغدر وحدها سبيحة نفس كل غانية هند^(٣)

فأوله (كل غانية هند) مثناه في معناه ، وأخذ لأقصى مداه ؛ ألا (ترى أنه)^(٤)
كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة (أو خائنة) أو نحو ذلك .

(١) كذا في ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فكان » .

(٢) في ط : « ذكر » . هذا وقال البغدادي في شرح شواهد المغنى في الشاهد الثامن والسبعين بعد المائة تطبيقاً على كلام أبي علي وابن جني : « ومقتضى كلامهما أن أبا المنهال ليس صاحب الرجز . وهو من رجز أبده له العلامة ابن برى في أماليه على مصاح الجوهري في مادة (أين) » .

(٣) في ش : « المنجدة » . والنجد بسكون الجيم وضمتها وكسرهما ، وهو الشجاع الماسخى فيما يعجز غيره .

(٤) « لها » أى لتعطى ، يقال هناه هتؤه ويسته أى أعطاه . يضرب لمن عرف بالإحسان ، فيقال : اجر على عادتك ولا تقطعها . وانظر اللسان (هأ) . (٥) كذا في ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فهذه » . (٦) انظر ص ٤ ج ٢ من الكتاب . (٧) كذا في ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ألا تراك » . (٨) في ه ، ز : « مع » . (٩) من قصيدة لأبي تمام في مدح محمد ابن الهيثم . وقوله : « سبيحة » يقرأ بالرفع خبر « الغدر » وبالنصب على أن الخبر « لها » وسبيحة حال . (١٠) كذا في ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تراه » . (١١) سقط ما بين القوسين في ش .

٣٠

ومنه قول الآخر:

إِن الذَّنَابَ قَدْ اخْضَرَّتْ بِرَأْيِهَا وَالنَّاسَ كُلَّهُمْ بُكْرًا إِذَا شِئُوا^(١)

أى إذا شيعوا تعادوا وتغادروا؛ لأن بكرا هكنا فعلها .

ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه علما^(٢) — قول الآخر:

مَا أُمُّكَ اجْتَاخَتْ الْمَنَايَا كُلُّ فَوَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

كأنه قال: كل فواد عليك حزين أو كئيب؛ إذ كانت الأُم هكنا غالب أمرها، لا سيما مع المصيبة، وعند نزول الشدة .

ومثله في النكرة أيضا قولهم: مررت برجل صوف يتكته، أى خيشنة، ونظرت

إلى رجل نزع قبضه أى ناعم، ومررت بقاع عريج كله أى جاف وخشن . وإن^(٥)

جمعت (كله) توكيدا لما فى (عريج) من الضمير فالحال واحدة؛ لأنه لم يتضمن

الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة .

ومن العلم أيضا قوله :

• أَنَا أَبُو بُرْدَةٍ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ^(٦) •

أى أنا المعنى والمجدى عند اشتداد الأمر .^(٧)

(١) نسب فى الأمال ٧/١ إلى رجل من تميم، وقال: « يريد أن الناس كلهم إذا اغضبوا عدوكم

بكبر بن وائل » . وبرائن الذناب مخالفا بمنزلة الأصابع للإنسان . واغضراوها تخاية عن اغضار

الأرض . وهذا تخاية عن الغضب . (٢) سقط فى ش . (٣) فى ط : « المقول » .

(٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « فكأنه » .

(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « أر » . والبرج : شجر له ثمرة خشاء كالخسك .

(٦) هذا من وجز الأخرج المعنى أولم يروى يروى، قاله فى وقعة الجبل . وبعده :

• خلقت غير زبل ولا واكل •

• ونحن بنى ضبة أصحاب الجبل •

وفى ش : « برزة » وهما دوايتان . وانظر الجاسة بشرح التبريزى (التجارية) ١/ ٢٨٠

(٧) كذا فى ش . وفى ز، ط : « المعنى » . (٨) سقط حرف المطف فى ش، ط .

وقريب منه قوله :

* أنا أبوها حين تستبني أبا^(١) *

أى أنا صاحبها^(٢) ، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن^(٣) (صنعة منه) :

- لا ذعرتُ السَّوَامَ في فلق الصب^(٤) ح مغيرا ولا دُعيتُ يزيدا^(٥)
أى لا دُعيتُ الفاضل المغي^(٥) ؛ هذا يريد وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد
ليس مرضوعا بعد النقل عن الفعلية إلا للعامة . وإنما يتمدح هنا بما عرف من
فضله وغنائه . وهو كثير . فإذا مر^(٦) بك شيء منه فقد عرفتك طريقه .

باب في أغلاط العرب

- ١٠ كان أبو علي^(٧) - رحمه الله - يرى وجه ذلك ، ويقول : إنما دخل هذا النحو^(٨)
في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجمونها ، ولا قوانين يتصمون بها . وإنما^(٩)
تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ؛ فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد .
هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه .
فن ذلك ما أنشدته أحمد بن يحيى :

- ١٥ غدا مالك يرمى نسائي كأنما نسائي لسمي مالك غرضا^(١٠)
فيارب فاترك لي جهينة أعصرا^(١١) فالك موت بالقضاء دهاني^(١٢)

- (١) تستبني أى تبني وتطلب . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « ضامها » .
(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « منه صنعة » . (٤) السوام : الإبل الراحية .
(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يزيد » .
(٦) سقط في د ، ه ، ز . (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « يري » .
(٨) سقط هذا الحرف في د ، ه . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يستصمون » .
(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « بهجم » . (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فراغوا » . (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فيه » .
(١٣) انظر ص ٧٩ من الجزء الثاني . وفي ز ، ط : « جهيمة » في مكان « جهينة » .

(١) هذا رجل مات نساؤه شيئا فشيئا ، فتظلم من ملك الموت عليه السلام . وحقيقة لفظه غلط وفساد . وذلك أن هذا الأعرابي لما سمعهم يقولون : ملك الموت ، وكثر ذلك في الكلام ، سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها ، فصارت عنده كأنها فعل ؛ لأن ملكا في اللفظ (مل صوزة) فلك ، فبنى منها فاعلا ، فقال : مالك موت ، وهذا مالك . فصار في ظاهر لفظه كأنه فاعل ، وإنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل ما قل ؛ كما أن ملكا على التحقيق مقل ، وأصله ملاك^(٢) ، فألزمت همزته التخفيف ، فصار ملكا . واللام فيه فاء ، والهمزة عين ، والكاف لام ، هذا أصل تركيبه ، وهو (ل أ ك) وعليه تصرفه ، ويجيء الفعل (منه في الأمر الأكثر) قال :

١٠ أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرِّسْوِ لَ . أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبْرِ
وَأَصْلُهُ : أَلِكْنِي ؛ نَخَفْتُ هِمَزَتَهُ . وَقَالَ :

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمَّرَكَ اللَّهُ يَا فَتَى بَايَةَ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا
وَقَالَ :^(٨)

١٥ أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا
(وَقَالَ يُونُسُ : أَلَّكَ يَالِكَ) .^(٩)

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « وهكذا » . (٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « فاسد » . (٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « في وزن » . (٤) كذا في ز ، ط . وفي ش : « مالك » . (٥) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « ل ك » . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « في أكثر الأمر » . (٧) في ط بعده : « إليها » . (٨) أي عمرو بن شأس . وانظر اللسان (ألك) ، وشواهد المنسئ البندادى في الشاهد الواحد والستين بعد السائة والكاتب ١ - ١/١ . (٩) كذا في ش ، ز ، وسقط ما بين القوسين في ط . وهو أولى ، لأن مكانه عند قوله بعد : « مل أنه قد جاء عنهم ألك يالك » وفيه غنى عنه . وفي : « لأك يلك » بريد : لأك يلك . وهذه صحيحة . يريد أن يونس حكى الثلاث من (ل أ ك) .

فإذا كان كذلك فقول لييد :

* بِالْوَكِّ فَبِذَلْنَا مَا سَأَلُ^(١) *

إنما هو عَفُولٌ قَدِمَتْ عَيْنُهُ عَلَى فَنَائِهِ . وعلى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ أَلَاكَ يَا لَكَ ، من الرسالة إلا أَنَّهُ قَلِيلٌ .

وعَلِ مَا قُلْنَا فَقَوْلُهُ^(٢) :

أَبْلَغُ أَبَا دَخْتَوَسَ مَالِكَةً^(٣) غير الذي قد يقال مِلْكِيْدِيْ (٤) (إنما هي) مَعْقَلَةٌ . وَأَصْلُهَا مَلْشَكَةٌ فَقَلْبٌ ، عَلَى مَا مَضَى . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ فِي شَرْحِ تَصْرِيفِ أَبِي عَثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمِنْ أَيْنَ لِهَذَا الْأَعْرَابِيُّ - مَعَ جَفَائِهِ وَغَلْظِ طَبْعِهِ - مَعْرِفَةُ^(٥)

التصريف ، حَتَّى بَنَى مِنْ (ظَاهِرٍ لِقَطْعِ) مَلَكٍ فَاعِلًا ، فَقَالَ : مَا لَكَ .

قِيلَ : هَبْ لِي اعْرِفِ التَّصْرِيفَ (أَتَرَاهُ لَا) يَحْسُنُ بِطَبْعِهِ وَقُوَّةِ نَفْسِهِ وَلَطْفِ حِسِّهِ هَذَا الْقَدْرِ ! هَذَا مَا لَا يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّرَ عَارِفٌ بِهِمْ ، أَوْ آيَفُ لِمَذَاهِبِهِمْ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَقِيقَةَ تَصْرِيفِهِ بِالصَّنْعَةِ فَإِنَّهُ يَجِدُهُ بِالْقُوَّةِ^(٧) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ أَنْ يَشْرَبَ عُذْبَةَ لَبَنٍ وَلَا يَتَنَحَّجَ ، فَلَمَّا شَرِبَ بَعْضُهَا كَفَّظَهُ الْأَمْرُ^(٨) فَقَالَ : كَبِشْ أُمْلَحَ .

فَقِيلَ لَهُ : مَا هَذَا ! تَتَنَحَّجُ . فَقَالَ : مِنْ تَتَنَحَّجَ ، فَلَا أَفْلَحَ . أَفَلَا تَرَاهُ كَيْفَ

(١) صدره : * وَغُلَامٍ أَرْسَلَهُ أَمْسَهُ *

(٢) كَذَا فِي د ، ه ، ز ، ط . وَفِي ش : « قَوْلُهُ » وَانْظُرْ فِي الْبَيْتِ ص ٣١١ مِنْ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ .

(٣) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز : « إِنَّمَا هُوَ » . وَفِي ط : « إِنَّمَا » . (٤) كَذَا فِي ش .

وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « أَسْلَهُ » . (٥) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « غَلَزَ » .

(٦) كَذَا فِي ط . وَفِي د ، ه ، ز : « لَفْظُ ظَاهِرٍ » . وَفِي ش : « ظَاهِرٌ » .

(٧) كَذَا فِي ز ، ط . وَفِي ش : « أَلَا تَرَاهُ » . (٨) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ،

ز : « لِمَذَاهِبِهِمْ » . (٩) كَذَا فِي د ، ه ، ز ، ط . وَفِي ش : « فَإِنَّمَا » .

(١٠) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « يَجِدُهَا » . وَالتَّذَكِيرُ بِالتَّصْرِيفِ ، وَالتَّأْنِثُ لِحَقِيْقَتِهِ .

(١١) كَذَا فِي ش . وَفِي ز ، ط : « كَذَهُ » . وَفِي ه : « كَثَرَهُ » . وَيُقَالُ كَفَّظَهُ أَيَّ غَمٍّ مِنْ

كَثْرَةِ الْأَكْلِ ، حَتَّى لَا يَطِيقَ النَّفْسَ .

استعان لنفسه بِحِجَّةِ الحاء ، واستروح إلى مُسَكَّة النفس بها ، وعللها بالصوت^(٣) ^(٢) (لها في الوقف^(٤)) ونحن مع هذا نعلم أن هذا الأعرابي لا يعلم أن في الكلام شيئا يقال له حاء ، فضلا عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة ، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ، ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها ، في نحو بحر^(٧) ودحر^(٧) إلا أنه وإن لم يحسن شيئا من هذه الأوصاف صنة ولا علما ، فإنه يجدها طبعاً ووثماً^(٨) . فكذاك الآخر : لما سمع مالكاً وطال ذلك عليه أحسن من ملك في اللفظ ما يحسنه من حلك . فكأن أنه يقال : أسود حالك^(٩) قال هنا من لفظة ملك : مالك ، وإن لم يدر أن مثال ملك فَعَلْ أو مَقَلْ ، ولا أن مالكا هنا فاعِلْ أو ما فِعل . ولو بُني من ملك على حقيقة الصنعة فاعِلْ لقليل : لائك ؛ بكائك ، وحائك .

وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قسوة حسّ هؤلاء^(١٢) القوم ، وأنهم قد يلاحظون بالمتنة والطباع ، ما لا تلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع . فتأمل ؛ فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة .

- (١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « بحجة » . (٢) في ط : « تعللها » على صيغة المصدر .
- (٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز : « بالتصويت » . وفي ط : « بالصوت » .
- (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « في الوقف لها » .
- (٥) كذا في ش ، ط . وسقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز .
- (٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « ر » .
- (٧) في ط : « نحر » . والدر : الطرد والإبعاد .
- (٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « بليعة » .
- (٩) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « يقول منه » .
- (١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فقط » .
- (١١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قاطلا » .
- (١٢) سقط حرف الطلغ في ش . (٢٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « مل » .
- (١٤) في د ، هـ ، ز بعده : « فيه » .

ومن ذلك همزهم مصائب . وهو غلط منهم . وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة (فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب ، وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة) ؛ لأنها من ، ومنقلة عن واو ، هي العين الأصلية . وأصلها مَصُوبَةٌ ؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب ؛ كما أن أصل مقيمة مقومة ، وأصل مريدة مُرودة ، فتقلب الكسرة من العين إلى الفاء ، فانقلبت الواو ياء ، على ما ترى . وجمعها القِيَامِيُّ مصابوب . وقد جاء ذلك ؛ قال :

بصاحب الشيطان من يصاحبه فهو أذى بجمّة مصابوبه

وقالوا في واحدتها : مصيبة ، ومُصُوبَةٌ ، ومَصَابَةٌ . وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل ، وإنما هي بدل من الأصل ، والبدل من الأصل ليس أصلا ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد ؛ حكى سيويه عن أبي الخطّاب أنهم يقولون في راية : راءة . فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلا ؛ كما همزون بعد الألف الزائدة في فضاء وسقاء . وعلمة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل ، والبدل مشبه للزائد . والتفاوتهما أن كل واحد منهما ليس أصلا .

ونحو منه ما حكوه في قولهم في زاي : زاء . وهذا أشدّ (وأشدّ) من راءة ؛ لأن الألف في راءة على كل حال بدل ، وهي أشبه بالزائد ؛ وألف زاي ليست منقلة ، بل هي أصل ؛ لأنها في حرف ، فكان ينبغي ألا تشبه بالزائد ؛ إلا أنها

(١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) في ش : « وهي » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « واحدة » . (٤) انظر الكتاب ١٣٠/٢

(٥) في ط : « شفاء » . (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « واحدة » .

(٧) كذا في ط . وفي ش : « وأشدّ » وهو تصحيف . وسقط هذا في د ، هـ ، ز .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « بالزائد » .

وإن لم تكن منقلبة فإنها وقعت موقع المنقلبة ؛ لأن الألف هنا في الأسماء لا تكون أصلا . فلما كان كذلك شبهت ألف زاي لفظا بألف باب ودار ؛ كما أنهم لما احتاجوا إلى نصريف أخواتها قالوا : قَوِّت قافا ، ودَوِّت دالا ، وكَوِّت كافا ، ونحو ذلك . وعلى هذا (أيضا قالوا) زويت زايا ، وحكى : إنها زاي فزوها . فلما كان كذلك انجذب حكم زاي إلى حكم راء^(١) .

وقد حكيت عنهم منارة ومناثر ، ومزادة ومزائد . وكان هذا أصهل من مصائب ؛ لأن الألف أشبه بالزائد من الياء .

ومن البذل الجارى مجرى الزائد — عندى لا عند أبى على — همزة وراء . ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة ؛ لقولهم : تواريت عنك ؛ إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضمية^(٢) ؛ فكما أنك لو حققت ضمة لقلت : ضُمَّتْ ، فأقررت الهمزة ، فكذلك قالوا في تحقير وراء : وُرِيَتْ . ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : وُرِيَتْ ؛ كما قالوا في صلاة : صَلَّيْ . فهذا ما أراه أنا واعتقده في (وراء) هذه . وأما أبو على — رحمه الله — فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة ، وأنها من تركيب (ورا) ، وأنها ليست من تركيب (ووى) . واستدل على ذلك بنبات الهمزة في التحقير ، على ما ذكرنا . وهذا — لعمري — وجه من القول ، إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا . أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت^(٣) ، وهذه اللام

(١) في ز : « زاء » . (٢) سقط ما بين القوسين في ش . (٣) في ط : « راي » .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « لقوقك » . (٥) سقط في ش .

(٦) هي التي لا تجبض . (٧) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش : « وكلتك » .

(٨) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفي ش وضع هذا بعد « يؤكد » .

(٩) سقط في د ، ه ، ز . (١٠) في ز : « فلانها » .

(١١) في ز ، ط : « من » . (١٢) في ط : « واديت » .

حرف عِلَّة ، لا همزة ، وأن تكون ياء واجب ؛ لكون الفاء واوا . وأما القياس
فما قدمناه : من تشبيه البدل بالزائد . فاعرف ما رأيناه في هذا .
ومن أغلاطهم قولهم : حَلَّاتُ السَّوِيقِ ، ورثأت زوىى بأبيات ، واستلأمت
الحجر ، ولَبَّأت بالبحر ، وقوله :

• كَشْتَرْنِي بِالْحَمْدِ أَحْمَرَةً بَرًّا •

وَأَمَّا مَسِيلُ فذهب بعضهم في قولهم في حمه : أَمْسِلْهُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ .
وذلك لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ سَالٍ يَسِيلُ (فهو عندهم عَلَى مَفْعِلٍ كَالسَّيْرِ وَالْمَحِيضِ) ^(١) وَهُوَ
عِنْدَنَا غَيْرُ غَلَطٍ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِيهِ : سُلَّ ، وَهَذَا يَشْهَدُ بِكَوْنِ الْمِيمِ فَاءً . فَأَمْسِلْهُ
وَسُلَّانَ : أَمْسِلْهُ وَقُلَّانَ ؛ كَأَجْرَةِ وَجْرَبَانَ . وَلَوْ كَانَتْ أَمْسِلْهُ وَسُلَّانَ مِنْ
السَّيْلِ لَكَانَ مِثَالَهَا : أَمْسِلْهُ وَمُقَلَّانَ وَالْعَيْنُ مِنْهُمَا مَحْذُوفَةٌ ، وَهِيَ يَاءُ السَّيْلِ . وَكَذَلِكَ
قَالَ بَعْضُهُمْ فِي مَعِينٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ مَاءِ الْعَيْنِ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْغَلَطِ ؛
لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : قَدْ سَأَلْتَ مَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِهِمْ أَمْعَنَ لَهُ بِحَقِّهِ ، إِذَا
طَاعَ لَهُ بِهِ . وَكَذَلِكَ الْمَاءُ إِذَا جَرَى مِنَ الْعَيْنِ فَقَدْ أَمْعَنَ بِنَفْسِهِ ، وَطَاعَ بِهَا .
وَمِنْهُ الْمَاعُونُ ؛ لِأَنَّهُ (مَا مِنْ) الْعَادَةِ الْمُسَاعَدَةِ بِهِ ، وَالْإِثْقَادُ إِلَى فَعْلِهِ .

١٥ (١) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « أَجْدَر » .

(٢) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « أَنَّهُ » . (٣) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي ش .

(٤) كَذَا فِي ش . وَفِي د ، ه ، ز ، ط : « هَذَا » .

(٥) كَذَا فِي ش ، ط . وَفِي د ، ه ، ز : « مُقَلَّانَ » .

(٦) سَقَطَ هَذَا الْحَرْفُ فِي د ، ه ، ز ، ط . يَرِيدُ أَنْ يَنْشَأَ الْغَلَطُ قَوْلُهُ : مَعْنَاهُ وَالْمِيمُ فِيهِ فَاءٌ ،

٢٠ فَعَوَّمَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ قَلِيلٌ : مَعِينٌ .

(٧) هِيَ بَجَارَى الْمَاءِ فِي الْوَادِي . فَالضَّمِيرُ فِي « مَعْنَاهُ » يَمُودُ عَلَى الْوَادِي . وَيُقَالُ أَيْضًا :

مَعْنَاتُ الْوَادِي لِمَسَابِلِهِ . (٨) سَقَطَ فِي ش .

(٩) كَذَا فِي ط . وَفِي ش : « مَا » . وَفِي ز : « مِنْ » .

وأشدنى (أبو عبد الله الشجري^(١)) لنفسه من قصيدة :

ترود ولا ترى فيها أريبا سوى ذى شجة فيها وحيد^(٢)

(كذا أشدنى هذه القصيدة مقيدة^(٣)) فقلت له : ما معنى أريبا ، فقال : من^(٤)

الربة . وأخبرنا أبو علي^(٥) (عن الأصمعي^(٦)) كان يقول في قولهم للبحر : المهرقان :

لأنه من قولهم : هزقت الماء . وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

يقول (بلال بن^(٧)) جرير :

إذا ضففتهم أو سألتهم وجدت بهم صلة حاضرة

أراد : سألتهم (فاعلتهم) من السؤال ، ثم عن له أن يبدل الهزمة على قول من

قال : سألتهم ، فاضطرب عليه الموضع فجمع بين الهزمة والياء ، فقال : سألتهم .

فوزنه على هذا : فعاظتهم . وإن جعلت الياء زائدة لا بدلا كان : فعايلتهم .

وفي هذا ما تراه فاعجب له .

ومن أغلاطهم ما يتعابون به في الألفاظ والمعاني من نحو قول ذى الرقة :

* والجليد من أدمانة عنود^(٨) *

(١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « الشجرى أبو عبد الله » .

(٢) « وحيد » في ش : « وحيد » ويدوأنه تصحيف . ويريد بذى الشجة الودد . يريد أن الوحوش تردد في هذا القفر ولا ترى فيها ما يريها من آثار الناس إلا الودد .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش . (٤) سقط هذا الحرف في د ، ه ، ز .

(٥) في ه : « الربة » . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « أن الأصمعي » .

(٧) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

(٨) « والجليد » في الديوان : « والكشح » . وقبلة :

يا مـ ذات البسم السبرود بسب الرقاد والحشا المنضود

* والمقتلين ويساض الجليد *

ويريد بالأدمانة ظلية بيضاء . والعنود التي ترمى وحدها ، وأصله في النوق .

وقوله :

حتى إذا دومت في الأرض راجعه ^(١)
كبر ولو شاء نجى نفسه الحرب ^(٢)
وسنذكر هذا ونحوه في باب سقطات العلماء ؛ لما فيه من الصنعة . وكذلك غمز ^(٣)
بعضهم على بعض في معانيهم ؛ كقول بعضهم لكثير في قوله : ^(٤)

فما روضة بالحزن طيبة الترى ^(٥) يمج الندى جشائها وعراها
بأطيب من أردان عزة موهنا ^(٦) وقد أوقدت بالمتل الرطب نارها
والله لو فعل هذا بأمة زنجية لطاب ربحها ؛ ألا قلت كما قال سيدك :
ألم ترانى كلما جئت طارقا ^(٧) وجدت بها طيبا وإن لم تطيب
وكقول بشار في قول كثير :

ألا إنما ليلى عصا خيزرانة ^(٨) إذا غمزوها بالأثكف تلين
: لقد قبح بذكره العصا في لفظ الغزل ؛ هلا قال كما قلت :
وحوراء المدامع من معة ^(٩) كأن حديثها (قطع الجنان)
إذا قامت لسبحتها تثلت ^(١٠) كأن عظامها من خيزران

- (١) هلا في وصف نورالوحش مع كلاب الصيد . وقوله : « دومت » أى الكلاب أى دارت .
وقوله : « راجعه » أى التور . يبنى أنه هم بالحرب من الكلاب ، ولكنه أتى من الحرب فرجع
إلى الكلاب . (٢) كذا في ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لذلك » .
(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « عر » .
(٤) فى الموشح ١٥٠ أن الذى قال هذا لكثير امرأة ، وفى ص ١٥١ أنها امرأة لقيه فى بعض
طرق المدينة . وفى الأغاني (الساقى) ٥٧/١٤ أن ناقد كثير نظام الخارجية صاحب عبد الرحمن بن بلعم .
(٥) فى الموشح ١٥١ : « قال المبرد : الجشبات : ريحانة طيبة الريح برية . والمرار : الهيار
البرى » وهو حسن الصفة طيب الريح . والمتل : العود . وقوله : « موهنا » أى يده من الليل .
(٦) أى امرؤ القيس . والبيت من قصيدة فى ديوانه .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يذكر » .
(٨) « قطع الجنان » كذا فى ش . ويسمى أنه محزف عن « قطع الجنان » وفى ز ، ط :
« ثمر الجنان » . والسبعة بضم السين : صلاة النافلة . وقد يكون يفتح السين وهى المزة من السج بمعنى
التصرف والاضطراب والسي .

وكان الأصمى يعيب الخطيئة ويتعقبه ، ف قيل له في ذلك ، فقال : وجدت شعره كله جيّداً ، فدلتني على أنه كان يصنعه . وليس هكذا الشاعر المطبوع : إنما الشاعر المطبوع الذي يرمى بالكلام على عواذته : جيّده على رديته . وهذا باب في غاية السعة . وتقصّيه يذهب بنا كل مذهب . وإنما ذكرت طريقه (وتمتته) لتأتم بذلك ، وتحقق سعة طرق القوم في القول . فاعرفه بإذن الله تعالى .

باب في سَقَطَاتِ العِلَاءِ

حُكي عن الأصمى أنه صحف قول الخطيئة :

وغد-ردتني وزعمت أنك لابن في الصيف تأمر

فأنشدته :

* ... لا تنني بالضيف تأمر *

١٠

أي تأمر بإزالته وإكرامه . وتبعد هذه الحكاية (في قسمي) لفضل الأصمى وعلوّه ؛ غير أنني رأيت أصحابنا على التقديم يسندونها إليه ، ويحملونها عليه .

(١) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « يتسفه » . سقط ما بين القوسين في ش .

(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « تحقق » .

(٣) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « مضطرب » .

(٤) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « و » .

(٥) من نصيدة له في هجر الزبرقان بن بدر ، أولها :

شانتك أطلعت لي

على يوم ناظرة براكر

وناظرة : ما لبني عبس . وبعد البيت الشاهد :

تبان تدور بك الدوائر

فقد كنت فاشئيد

(٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) في ش بعده : « الأصمى » .

١٥

٢٠

وحكى أن الفزاء (صحف^(١) فقال) الجتز : أصل الجبل ، يريد الجراصل :
الجبل .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد ، عن أبي عبد الله محمد بن العباس البزدي ،
عن الخليل بن أسد^(٢) التوشجاني ، عن التوزي^(٣) ، قال قلت لأبي زيد الأنصاري :
أتم تشدون قول الأعشى :

* بسابط حتى مات وهو محزوق^(٤) *

وأبو عمرو الشيباني ينشدها : محزوق^(٥) ، فقال : إنها نبطية وأم أبي عمرو نبطية ، فهو
أعلم بها منا .

وذهب أبو عبيدة في قولهم : لى عن هذا الأمر مندوحة ، أى متسع إلى أنه
من قولهم : انداح بطنه أى اتسع . وليس هذا من غلط أهل الصناعة . وذلك

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « قال إن » . وبإشارة القاموس : « والجتز : أصل
الجبل ، أو هو تصحيف للفزاء ، والصواب : الجراصل — كعلايط — : الجبل » وقال شارحه :
« والعجب من المصنف حيث لم يذكر الجراصل في كتابه هذا ، بل ولا يترضى له أحد من أئمة الفريب .
لماذا لا تصحيف كالأبغى » .

(٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « أحد » .
(٣) كذا في ش . وفي ز : « التوشجاني » . وفي ط : « البوشجاني » .
(٤) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « محزوق » . وصدر البيت :
* فذاك وما أبغى من الموت ربه *

وفاعل « أبغى » ضمير اليعوم المذكور في قوله قبل :

ويأمر اليعوم كل عشية بقت وتطبيق فقد كاد يست
واليعوم فرس النمان بن المنذر ، كان اتخذ له نواب وعنى به ، ويذكر الأعشى أن هذا الجواد لم ينج
ربه وهو النمان . فقد مات النمان بسابط وهو محزوق أى متقيق عليه محبوس . وكان كسرى يخط عليه
لحيته في سابط ، وهى مدينة في فارس ، وأمر به أن يلقى تحت أرجل الفيلة .

(٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « محزوق » .

أن انداح : انفعل ، وتركيبه من دوح ، ومندوحة : مفعولة ، وهى من تركيب (ن دح) والتثنية : جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السمة ، وجمعه أنداح . أفلا ترى إلى هذين الأصلين : تبايناً ، وتباؤداً ، فكيف يجوز أن يُشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما ، وتعادى وضعهما .

وذهب ابن الأعرابي في قولهم : يوم أرونان إلى أنه من الرنة . وذلك أنها تكون مع البلاء والشدة . وقال أبو علي — رحمه الله — : ليس هذا من غلط أهل الصناعة ؛ لأنه ليس في الكلام أفعوال ، وأصحابنا يذهبون إلى أنه أفعلان ، من الرونة ، وهى الشدة في الأمر .

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم : أسكفة الباب إلى أنها من قولهم : استكف أى اجتمع . وهذا أمر ظاهر الشناعة . وذلك أن أسكفة : أفعلة ، والسين فيها فاء ، وتركيبه من (س ك ف) وأما استكف فسينه زائدة ؛ لأنه استفعل ، وتركيبه من (ك ف ف) . فإين هذان الأصلان حتى يُجمعا ويدانى من شملهما . ولو كانت أسكفة من استكف لكانت أسفلة ، وهذا مثال لم يطرق فكراً ، ولا شاعراً — فيما علمناه — قلباً . وكذلك لو كانت مندوحة من انداح بطنه — كما ذهب إليه أبو عبيدة — لكانت منفعلة . وهذا أيضاً في البعد والفحش كأسفلة . ومع هذا فقد وقع الإجماع على أن السين لا تزد إلا في استفعل ، وما تصرف منه . وأسكفة ليس من الفعل في قَبِيل ولا دَير .

- (١) سقط حرف العطف في د ، ه ، ز . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : «الجمع» .
(٣) في ش : « الفلاء » . والرثة : الصبة الحزينة الشديدة . (٤) مفط حرف العطف في د ، ه ، ز ، ط . (٥) في ز ، ه ، د : « شقة » . (٦) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « تركيبها » . (٧) سقط في د ، ه ، ز ما بين القوسين . (٨) هو من شاعر المرأة : ضاجعها في ثوب واحد . يريد أن هذا المثال لم يصل إلى القلب ولم يخطئ به . وفي ط : « شاعرا » . وهو غلط . (٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يزداد » .
(١٠) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يصرف » .

وزعم أحمد أيضا في تنوُّر إلى أنه تفْعُول من النار — ونعوذ بالله من عدم التوفيق . هذا على سداد هذا الرجل وتميَّزه من أكثر أصحابه — ولو كان تفْعُولًا من النار لوجب أن يقال فيه : تنوُّور ؛ كما أنك لو بنيتَه من القول لكان: تقوولا، و(ن) العود: تموودا . وهذا في نهاية الوضوح . وإنما تنوُّر : فعُول من لفظ (ت ن ر)، وهو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف، وبالإضافة كما ترى . ومثله مما لم يستعمل إلا بالإضافة كثير . منه حَوْشَب وكوكب (وشَمَلع) (وهَزَنبَران) ودَوْدَزَي (ومتجنون) وهو واسع جدًا . ويجوز في التنوُّر أن يكون فعُولًا من (ت ن ر) ؛ فقد حكى أبو زيد في زُرْنوق : زَرْنوقًا .

ويقال : إن التنوُّر لفظة اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم . فإن كان كذلك فهو طريف، إلا أنه على كل حال فعُول أو فعُولٌ ؛ لأنه جنس، ولو كان أعجميًا لا غير بلزاز تمثله (لكونه جنسًا ولاحقًا) بالعربي، فكيف وهو أيضًا

- (١) كذا في د، ه، ز، ط . وفي ش : « يقول » . (٢) كذا في ط . وسقط في ش، ز .
(٣) كذا في ش، ط . وفي د، ه، ز : « قلت » .
(٤) كذا في ش . وفي د، ه، ز، ط : « تقوول » .
(٥) ضبط بفتح البين على ما في ط . وفي ش ضبط بضم العين .
(٦) كذا في ش . وفي د، ه، ز، ط : « تمود » . وفي البحر ١٩٩/٥ توجيه رأى تلعب إذ يقول : « وأمله تنوُّور، فهو زت الوار، ثم خففت، وشدد الحرف الذي قبله كما قال : رأيت عرابة القوسى يسو إلى الغابات مقطع القرنين
يريد : عرابة الأوسى » .

- (٧) سقط حرف الطاء في ط . (٨) في ط، د، ه، ز : « نحو » . (٩) سقط في د، ه، ز .
(١٠) سقط في ش . (١١) سقط ما بين القوسين في ش .
(١٢) في ط : « أخذ في السعة » . (١٣) كذا في د، ه، ز، ط . وفي ش : « زرنوق » .
(١٤) كذا في ش، ط . وفي د، ه، ز : « لأنه جنس ولاحق » .

عربية ؛ لكونه في لغة العرب غير منقول إليها ، وإنما هو وفاق وقع ، ولو كان منقولاً (١١) إلى اللغة العربية من غيرها) لوجب أن يكون أيضاً وفاقاً بين جميع اللغات غيرها . ومعلوم سعة اللغات (١٢) غير العربية) ، فإن جاز أن يكون مشتركاً في جميع ما عدا العربية ، جاز أيضاً أن يكون وفاقاً وقع فيها . ويبعد في نفسى أن يكون في الأصل للغة واحدة ، ثم نقل إلى جميع اللغات ؛ لأننا لا نعرف له في ذلك نظيراً . وقد يجوز أيضاً أن يكون وفاقاً وقع بين لغتين أو ثلاث أو نحو ذلك ، ثم انتشر بالنقل في جميعها . وما أقرب هذا في نفسى ! ؛ لأننا لا نعرف شيئاً من الكلام وقع الاتفاق عليه في كل لغة ، وعند كل أمة : هذا كله إن كان في جميع اللغات هكذا . وإن لم يكن كذلك كان الخطب فيه أيسر .

ورويتنا (هذه المواضع) عن أحمد بن يحيى . ورويتنا عنه أيضاً أنه قال : التواطع من الطيخ ، وهو الفساد . وهذا — على إخفاشه — مما يجعل الظن به ؛ لأنه من الواضح بحيث لا يذهب على أصغر صغير من أهل هذا العلم . وإذا كان كذلك وجب أن يحسن الظن به ، ويقال إنه (أراد به) : كأنه مقلوب منه . هذا أوجه عندي من أن يجعل عليه هذا الفحش والتفاوت كله .

- (١) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « من اللغة العربية إلى غيرها » .
- (٢) سقط في د ، هـ ، ز . (٣) كذا في ش . وفي ز : « في غير العربية » وسقط هذا في ط .
- (٤) في ط : « وإذا » . (٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « تكون » .
- (٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « اللتين » .
- (٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « إلا باتفاق » .
- (٨) كذا في ش . وفي ز ، ط : « هذا الموضع » .
- (٩) يقال : نواطع القوم الشيء : تداولوه بينهم : وكان تملب يرى أن الشيء إذا تداول كثير استعماله قبل وفسد . (١٠) كذا في ط . وفي د ، هـ ، ز : « أراد » . وسقط هذا في ش .
- (١١) أي قدمت الباء على الطاء فهذا قلب مكان . وصاحبه قلب لإعلاء ، وهو قلب الياء واواً ، وهذا كله لا تنقضى به قاعدة صرفية . (١٢) في ط : « على » .

ومِنَ هَذَا مَا يَحْكِي عَنْ خَلْفِ أَنَّهُ قَالَ : أَخَذْتُ عَلَى الْمُفَضَّلِ الضَّبِّيِّ فِي مَجْلَسٍ
وَاحِدٍ ثَلَاثَ سَقَطَاتٍ : أَنَشِدْ لَامِرِي الْقَيْسَ :

نَمَسَ بِأَعْرَافِ الْجِيَادِ أَكْفَنًا إِذَا نَحْنُ قَنَّا عَنْ شِوَاءِ مَضْهَبِ^(١)

فَقُلْتُ لَهُ : عَافَاكَ اللَّهُ ! إِنَّمَا هُوَ نَمَسَ : أَيْ نَمَسَحَ ، وَمِنْهُ سَمِيَ مَنْدِيلُ الْقَمَرِ مَشْوَشًا ،
وَأَنَشِدْ لِلْخَبَلِ السَّعْدِيِّ :

وَإِذَا أَلَمْ خَيَالُهَا طَرَقَتْ عَيْنِي فَمَاءَ شُشُونِهَا يَجِيحُ^(٢)

فَقُلْتُ : عَافَاكَ اللَّهُ ! إِنَّمَا هُوَ طُرِفَتْ ، وَأَنَشِدْ لِلْأَعَشَى :

سَاعَةً أَكْبَرَ النَّهَارِ كَمَا شَدَّ مُجِيلَ لَبُونِهِ إِعْصَامًا^(٣)

فَقُلْتُ : عَافَاكَ اللَّهُ ! إِنَّمَا هُوَ مُجِيلٌ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ (وَهُوَ الَّذِي) رَأَى خَالَ السَّحَابَةِ ،
فَاشْفَقَ مِنْهَا عَلَى بَهْمِهِ نَشَدَهَا .

وَأَمَّا مَا تَعْقِبُ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ كِتَابَ سَيَبُوهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَمَّاهَا
مَسَائِلَ الْغُلَطِ ، فَقَدْ مَّا يُلْزَمُ صَاحِبَ الْكِتَابِ مِنْهُ إِلَّا الشَّيْءُ الْتَزَرَ ، وَهُوَ أَيْضًا — مَعَ
قَوْلِهِ — مِنْ كَلَامِ غَيْرِ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي يَكْرِعَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهُ
قَالَ : إِنْ هَذَا كِتَابُ كُنَّا عَمَلْنَاهُ فِي أَوَّانِ الشَّيْبَةِ وَالْحَدَانَةِ ، وَاعْتَذَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْهُ .

(١) المذهب : الذي لم يكمل فضجه .

(٢) من نصيدة مفضلية . وقبله مطلعها :

ذَكَرَ الرِّبَابَ وَذَكَرَهَا سَعَمَ فُصْبًا وَابْسَ لِمَنْ صَبَا حِلْمَ

وَالشُّنُونُ : مَجَارَى الدَّمْعِ . وَبِجَمِّ أَيْ مَسْجُومٌ ، وَهُوَ مَنْ وَضَعَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْوَصْفِ .

(٣) أَكْبَرَ النَّهَارِ أَيْ حِينَ ارْتَفَعَ . يُحَدَّثُ عَنْ ثِيَابِ قَوْمِهِ الْمَسْدُوقِ وَنَكَائِهِمْ فِيهِمْ . فَيَقُولُ : تَنْتَلِهَامُ

أَوَّلَ الْهَارِ فِي سَاعَةِ فَنَدْرُمَا يَشُدُّ الْخَبْلَ أَخْلَافَ إِلَيْهِ . وَالْإِعْتَامُ : الْإِبْطَاءُ . وَانْظُرِ الْمَسَانَ (كَبْر) .

(٤) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي شَيْءٍ . (٥) فِي ط : « الْكِتَابُ » .

(٦) سَقَطَ فِي د ، ه ، ز . (٧) سَقَطَ فِي ش .

وأما كتاب العيين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلا (عن نفسه) ولا محالة أن (هذا تخليط لحق) (٢) هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله . وإن كان لتليل فيه عمل فإنما هو أنه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ، ولا قرره ، ولا حرره . ويدل على أنه قد كان نحاحوه أنى أجد فيه معاني غامضة ، ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة في بعض الأحوال مستحكة . وذاكرت به يوما أبا علي — رحمه الله — فرأيت منكر له . فقلت له : إن تصنيفه منساق متوجه ، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجهرة ، فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا يؤخذ به في العربية ! ، أو كلاما هذا نحوه .

وأما كتاب الجهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أؤيد واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر . ولما كتبه وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومات إلى بعضه ، وأضربت البتة عن بعضه . وكان أبو علي يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا علي : لا تقرأ هذا الموضع على ، فانت أعلم به مني . وكان قد ثبت في نفس أبي علي

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « عه نفسه » . (٢) سقط ما بين القوسين في ز .

(٣) سقط هذا الحرف في ش . (٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « ينحو » .

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « أني » . (٦) سقط في ش .

(٧) في ط : « كونه » . (٨) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « ضربت » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « على » . (١٠) كأنه يريد رسالة الجهرة

مقدستها ، وفيها الكلام على مخارج الحروف وتأليف الكلام ، وخاتمتها ، وفيها النوادر والصيغ والأمثلة وقد كان الفارسي مبرزاً في هذه المباحث ، ولا يريد قسم المفردات القوية . (١١) هو ابن

هريد صاحب الجهرة . (١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز ، « أعرف » .

على أبي العباس في تعامله الرد على سيويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه . ومعذورا
كان (عندي في ذلك)^(٢) لأنه أمر وضع من أبي العباس ، وقدح فيه ، وغض كل
الغض منه .

وذكر النضر عند الأصمعي فقال : قد كان يبعثني ، وكان إذا أراد أن يقول :
ألف قال : إلف^(٣) .

ومن ذلك اختلاف الكسائي وأبي محمد اليزيدي عند أبي عبيد الله في الشراء^(٤)
أمدود هو أم مقصور . فشد اليزيدي وقصره الكسائي قراضيا بيمض^(٥) (فصحاء^(٦)
العرب و) كانوا بالباب ، فشدوه على قول اليزيدي . وعلى كل حال فهو يمد ويقصر .
وقولهم : أشيرة دليل المدة^(٧) (كسقاء^(٨)) وأسقية .

ومن ذلك ما رواه الأعمش في حديث عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يتخولنا بالموعظة مخافة السامة . وكان أبو عمرو بن العلاء^(٩) قاعدا عنده
بالكوفة فقال (الأعمش : يتخولنا ، وقال أبو عمرو يتخوننا) فقال الأعمش : وما

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الرد » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « في ذلك عندي » .

(٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « يقول » . يريد أن النضر كان يكسر همزة ألف .
وما أثبت هو ما في ش ، ب . وفي ز ، ط : « ألب » أي أنه كان يبدل من الفاء با . والنضر هو ابن
شميل من أصحاب الليل . وكانت وفاته سنة ٢٠٣

(٤) في ز : « الثرى » . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « قراضوا »

(٦) كذا في ش . وفي ط : « فصحاء الأعراب » وفي د ، ه ، ز : « القصحاء » .

(٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فده » .

(٨) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « كاشية » .

(٩) هو سليمان بن مهران الكوفي . كان يقرن بالزهرى في الجواز وهو من أعلام العلماء . توفي سنة ١٤٨

(١٠) كذا في ز . وفي ط : « حاضرا » . وسقط في ش . (١١) سقط في ش .

(١٢) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز : « يتخولنا » . فقال الأعمش : يتخولنا . فقال أبو عمرو : يتخوننا .

وفي ط : « هو يتخولنا » . فقال الأعمش : يتخولنا .

يُدرِك ؟ فقال أبو عمرو : إن شئت أن أعلمك أن الله — عز وجل — لم يعلمك^(١)
(حرفاً من العربية) أعلمتك . فسأل عنه الأعمش فأخبر بمكانه من العلم . فكان^(٢)
بعد ذلك يُدنيه ، ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه . وهذا ما في هذه الحكاية .
وعلى ذلك فيتخولنا صحيحة . وأصحابنا يشذونها . ومنها — عندي^(٣) — قول
البرجمي :

يُساقط عنه روقه ضارباتها منقاط حديد القين أخول أخولا^(٤)

أي شيئاً بعد شيء . وهذا هو معنى قوله : يتخولنا بالموعظة ؛ مخافة السامة ؛
أي يفرقها ولا يتابعها .

ومن ذلك اجتماع الكُيت مع نُصيب ، وقد استنشدته نُصيب من شعره ،
فأنشدته الكيت :

* هل أنت عن طلب الأيفاع منقلب^(٥) *

حتى إذا بلغ إلى قوله :

أم هل ظمائن بالعلياء نافعة وإن تكامل فيها الدل والشنْب^(٦)

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لا » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « من العربية حرفاً » . ١٥

(٣) في د ، هـ ، ز بعده : « على » . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « عندنا » .

(٥) هذا في الحديث عن ثور وحشي يطرد كلاب الصيد عنه ويدفعها بروقه . والرق : القرن .
وانظر ١٣٠/٢ من هذا الكتاب .

(٦) بمجزئه : * أم كيف يحسن من ذي الشية اللب *

(٧) جاء البيت في أمالي المرتضي ٢٥٤/٢ هكذا : ٢٠

وقد رأينا بها حورا منعمة وردا تكامل فيها الدل والشنْب

عقد نصيب بيده واحدا ، فقال الكيت : ما هذا ؟ فقال أحصى خطاك .
تباعدت في قولك : الدل والشذب ؛ ألا قلت كما قال ذو الرقة :
لمياء في شفتيها حوة لئس وفي اللثات وفي أنيابها شذب
ثم أنشده :

* أبَت هذه النفس إلا أدكارا *

حتى إذا بلغ إلى قوله :

كأن الغطاميط من غليه أراجيز أسلم تهجو غفارا^(١)

قال نصيب : ما هجت أسلم غفارا قط . فوجم الكيت .

وسئل الكسائي في مجلس يونس عن أولي : ما مثاله من الفعل ؟ فقال :

أفعل . فقال له يونس : استحييت لك يا شيخ ! والظاهر عندنا من أمر أولي أنه^(٢)

فوعل من قولهم : ألق الرجل ، فهو مألوق ؛ أنشد أبو زيد :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولي^(٣)

وقد يجوز أن يكون : أفعل من ولق يلق إذا خف وأسرع ؛ قال :

* جاءت به عنس من الشام تلي^(٤) *

١٥ (١) الغطاميط : صوت موج البحر . وفي اللسان : « غليا » وكأنه يحدث عن قدر في البيت قبله .

(٢) في د ، ه ، ز بيده : « أفضل » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « مروان » . ومروان كأنه مروان بن سعيد

المهلب . أحد أصحاب الخليل . له ترجمة قصيرة في ياقوت .

(٤) هذا في وصف ناقة . والقطيع : السوط . وانظر ص ٩ من الجزء الأول .

٢٠ (٥) انظر ص ٩ من الجزء الأول ، وص ٢٩٩ من تهذيب الألفاظ .

أى تَحِف وتسرع . وهم يصفون الناقة — لسرعتها — بالحدة والحنون ؛ قال
الْقَطَامِي :

(١) يتبعن سامية العين تحسبا مجنونة أو ترى ما لا ترى الإبل

والأولى : الحنون . ويجوز أيضا أن يكون قَوْلًا من وَلَقَ هذه . وأصلها — (٢)
هذا — وَوَلَق . فلما التقت الواوان في أول الكلمة همزوا الأولى منهما ، على العبرة
في ذلك .

وسئل الكسائي أيضا في مجلس يونس عن قولهم : لأضربن أيهم يقوم ،
لم لا يقال : لأضربن أيهم . فقال : (٣) أى هكذا خُلِّقَتْ .

ومن ذلك إنشاد الأصمعي لشعبة بن الحجاج قول قُرُوء بن مُسيك المرادي :
فأجبنوا أنى أشد عليهم ولكن رأوا نارا تحسّ وتشفّع

فقال شعبة : ما هكذا أنشدنا سيمالك بن حرب . إنما أنشدنا : (تُحَسّ) بالشين
معجمة . قال الأصمعي : فقلت : تُحَسّ : تقتل ، من قول الله — تعالى — ﴿ إِذْ
تُحَسِّنُهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ (٤) أى تقتلونهم ، وتُحَسّ : توقّد . فقال لى شعبة : لو فرغتُ للزمتك .

(١) انظر ص ١٠ من الجزء الأول . (٢) سقط في ش . (٣) في د ، هـ : «أصله» .
(٤) «لأضربن أيهم» كذا في الأصول وضبط فيها «أيهم» هنا بالنصب «وأيهم» الأول بالرفع .
ويدور أن الأصل : «ضربت أيهم» فإن المقول عن الكسائي أنه لا يرى أن يعمل في أى الموصولة
الماسية ، وأنه قال مقالته : «أى كذا خلقت» لما سئل عن هذا . أو الأصل : «لأضربن أيهم قام»
فإنه يمنع هذا أيضا . (٥) هو الحافظ أحد أئمة الإسلام . مات سنة ١٦٠ هـ في الخلاصة .
(٦) في اللسان (حسن) نسبته إلى أوس ، يعنى ابن حجر . وهو من قصيدة لأوس في ديوانه . وقوله :

تكدفنا الأعداء من كل جانب لينتزعوا عرفاتنا ثم يرتعسوا

(٧) هو أحد أعلام الحديث من التابعين مات سنة ١٢٣ (٨) آية ١٥٢ سورة آل عمران .

وأنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات^(١) :

إن الحوادث بالمدينة قد أوجعتني وقَرَعن مَرَوِيَّةَ

فاتهره أبو عمرو، فقال : ما لنا ولهذا الشعر الرخو ! إن هذه الهاء لم توجد في شيء،^(٢)

من الكلام إلا أَرُخِّتَه . فقال له المديني : قاتلك الله ! ما أجهلك بكلام العرب !

قال الله — عز وجل — في كتابه : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾^(٣)

وقال : ﴿ يَالَيْتَنِي لَمْ أَوْتَ تَجَانِيَّةً . وَلَمْ أَذِرْ مَا حِسَابِيَّةً ﴾^(٤) فانكسر أبو عمرو وانكسارا

شديدا . قال أبو هِغْغَان : وأنشد هذا الشعر عبد الملك بن مروان ، فقال :

أحسنلت يا ابن قيس ، لولا أنك خَنَنْتَ قَافِيَتَه . فقال يأمر المؤمنين ما عدوتُ^(٥)

قول الله — عز وجل — في كتابه : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ فقال له

عبد الملك : أنت في هذه أشعر منك في شعرك^(٦) .

قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : أتجيز : إنك لتُبرِّق لي وتُرْعِدُ؟ فقال : لا ، إنما^(٧)

هو تَبْرِقُ وتُرْعِدُ . فقلت له : فقد قال الكُتَيْب :

أُبْرِقُ وأرْعِدُ يا يزيد يد فدا وعِيدُك لي بضائر

(١) زيادة في ط . وبيت قيس من قصيدة في ديوانه يقولها في رثاء من مات من أهله في رفعة

الخرقة . وقوله :

ذهب العبا وتركت غنيته ورأى الثواني شيب لثيته

ومجمرني ومجمرتين وقد غنيت كراعها يطقن بيته

إذ لقي سوداء ليس بها وضع ولم أجمع بإخوتيته

الحاملين لواء قومهم والذائدين وراء عورتيه

(٢) د ، هـ : « تدخل » .

(٣) آيتا ٢٨ ، ٢٩ من الحاقة . (٤) آيتا ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٥) في ط بعده : « وقسمه » . (٦) في د ، هـ ، ط : « قوايه » .

(٧) في د ، هـ ، ط « هذا » . (٨) سقط في ش .

فقال : هذا جُرْمَانِي^(١) من أهل الموصل ، ولا آخُذْ بلغته . فسالت عنها أبا زيد الأنصاري ، فأجازها . فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابي مُحْرِمٌ ، فأخذنا نسأله . فقال (أبو زيد) : لستم تحسنون أن تسألوه . ثم قال له : كيف تقول : إنك لتبرق لي وترعد ؟ . فقال له الأعرابي : أفي الجَحِيفِ تعني ؟ أي التهتد . فقال : نعم . فقال الأعرابي : إنك لتُبرق لي وتُرعد . فعدت إلى الأصمعي ، فأخبرته ، فأنشدني :

إذا جاوزت من ذات عِرْقٍ نَظِيَّةً فقل لأبي قابوس : ما شئت فارعِدْ
ثم قال لي : هكذا كلام العرب .

وقال أبو حاتم أيضا : قرأت على الأصمعي رَجَزَ العَجَّاجِ ، حتى وصلت إلى قوله :
* جَابَا تَرَى يَلِيَّتَهُ مُسَحَّجَا *^(٢)

فقال : ... تَلِيلُهُ (فقلت : يَلِيَّتُهُ . فقال : تَلِيلُهُ) مُسَحَّجَا ، فقلت له : أخبرني به من سمعه من فُلُقٍ في رُؤْيَةٍ ، أعني أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون (فقلت : جعل^(٣) مُسَحَّجَا) مصدرا أي تسحيجا . فقال : هذا لا يكون . فقلت : قال جرير :

* أَلَمْ تَعْلَمْ مُمَرِّجَ الْقَوَافِي *^(٤)

أي تسريحي . فكأنه توقف . فقلت : قد قال الله — تعالى — ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ^(٥) كُلُّ مُمَزَّقٍ ﴾ ، فأمسك .

(١) هو واحد الجرمانية . وهم قوم بالموصل أسلمهم من العجم .

(٢) زيادة في ط . (٣) زيادة في د ، هـ . (٤) في د ، هـ ، ط : « هذا » .

(٥) في د ، هـ : « إذا وصلت » . (٦) انظر ص ٣٦٦ من الجزء الأول .

(٧) سقط في ش . (٨) سقط ما بين القوسين في ش .

(٩) انظر ٣٦٧ من الجزء الأول . (١٠) آية ١٩ سورة سبا .

ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عُمارة بن عَقِيل جمعه الريح على أرياح . قال :
 قُلت (له فيه) : إنما هي أرواح . فقال : قد قال - عن وجك - ((وَأَرْسَلْنَا
 الرِّيحَ لَوَاقِحَ)) وإنما الأرواح جمع رُوح . فعلبت بذلك أنه (من لا) يجب أن يؤخذ عنه .

وقال أبو حاتم : كان الأصمعي ينكر زوجة ؛ ويقول : إنما هي زوج . ويمتج
 بقول الله - تعالى - ((أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ^(٤))) قال : فأنشدته قول ذي الرقة :
 أدو زوجة في المصراع ذو خصوصة أراك لها بالبصرة العام ثاويا^(٥)

فقال : ذو الرقة طالما أكل المالح والبقل في حوايت البقالين . قال : وقد قرأنا
 عليه (من قبل^(٦)) لأفصح الناس فلم يشكره :

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إلى ثم تصدعوا^(٧)
 وقال آخر^(٨) :

من منزلي قد أخرجني زوجتي تيسر في وجهي هرير الكلبة^(٩)

(١) سقط ما بين القوسين في ش .

(٢) آية ٢٢ سورة الحجر .

(٣) في د ، هـ : « ليس » .

(٤) آية ٣٧ سورة الأحزاب .

(٥) من قصيدة له في مدح بلال بن أبي ردة . وهذا قول العجوز المذكورة في قوله قيل :

١٥ تقول عجوز مدرجى مترجحا على بابها من عند أهل وغاديا

يقول : إنه ترك البادية وأقام بالبصرة ، وهي ما عتاه بالمصر ، فكان يمر في طريقه على عجوز ، فقالت
 له وقد علمت أنه ليس من البصرة : هل لك زوجة هنا أو أنت ذو خصوصة فكك قضية عند الحاكم ؟ .
 وانظر الديوان والكمال بشرح المصنف ١٨٣/٤ (٦) سقط ما بين القوسين في ش .

(٧) من قصيدة مغضلية لعبد بن الطيب . وقبله :

٢٠ ولقد علمت بأن قصرى حفرة غبراء يحملني إليها شريح

قصرى أى آتت أمرى . والحفرة القبر ، والشريح : التعش ، والشجو : الحزن . يقول : إن خاصته وأحباؤه
 يكون عليه مدة إذا مات ، ثم يتفرقون لشأنهم وينسونه . وانظر شرح المغضيات لابن الأنباري ٣٠١

(٨) في د ، هـ ، ط : « الآثر » .

(٩) في مجالس ابن حنابلة بعد هذا البيت : « وإنما يلج الأصمعي لأنه كان مولعا بأجود اللغات ،
 وبرء ما ليس بالقوى ، وذلك الوجه أجود الوجهين » .

(١) وقد كان يصاب ذو الرمة بقوله :

حتى إذا دومت في الأرض راجعه كبر ، ولو شاء نجى نفسه الحرب^(٢)
ف قيل : إنما يقال : دوى في الأرض ، ودوم في السماء .
وعيب أيضا في قوله :

* والجيد من أدمانه عنود^(٣) *

ف قيل : إنما يقال : أدماء وآدم . والأدمان جمع ؛ كأحر وحمران ، وأنت لا تقول :
حمرانة ولا صُفرانة . وكان أبو علي يقول : بئى من هذا الأصل فُعْلَانة ؛ تكْمُصَانة .
وهذا ونحوه مما يُمتد في أغلاط العرب ؛ إلا أنه لما كان من أغلاط هذه
الطائفة القريبة العهد ، جاز أن نذكره في سقّطات العلماء . ويحكى أن أبا عمرو رأى
ذا الرمة في دكان طحّان بالبصرة يكتب ، قال : فقلت : ما هذا يا ذا الرمة !
فقال : اكتم على يا أبا عمرو . ولما قال أيضا :

كأتمّا عينها منها وقد صمّرت وضمّتها السير في بعض الأضى^(٤) ميم

ف قيل له : من أين عرفت الميم ؟ فقال : والله ما أعرفها ؛ إلا أنى رأيت معلما
نخرج إلى البادية فكتب حرفا ، فسألته عنه ، فقال : هذا الميم ؛ فشبهت به عين^(٥)
الناقة . وقد أنشدوا :

* كما بينت كاف تلوح وميمها^(٦) *

(١) سقط في س ، ط . (٢) انظر ص ٢٨١ من هذا الجزء . (٣) انظر ص ٢٨٠ من
هذا الجزء . (٤) في د ، ه ط : « مى » . (٥) هذا في وصف ناقة المذكورة قبل في قوله :
هل تدنيشك من خرقاء ناجية وجئنا يجاب عنها الليل طلكوم
الملكوم : القوية العلية من الإبل . والأضى جمع الأضنة ، وهو التدبير والمستقع . يقول : إن عينها
إذا جهدها السير فارت ونحفت فإذا وردت ماء الأضى ورأى الناظر خيالها فيه بدت عينها كحرف الميم
(٦) في ط : « قبل » . (٧) في ط : « هذه » . (٨) صدره :

* أهاجك آيات أبان قديمها *

والشعر الرابع . وانظر الكتاب ٣١/٢

وقد قال أبو النجم :

أقبلت من عند زياد كالخريف تخطّ وجلاى بخط مختلف
* تكتبان في الطريق لآم آلف *^(١)

وحكى أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى عن أحمد بن يحيى عن سلمة

قال : حضر الأصمى وأبو عمرو الشيباني عند أبي السمراء ، فأنشده الأصمى :
بضرب كآذانت الفراء فضولهُ وطعن كتنشاق العفاهم بالتهق^(٢)

ثم ضرب بيده إلى فروكان بقره ، يوم أن الشاعر أراد : قروا . فقال أبو عمرو :
أراد القروا . فقال الأصمى : هكنا راويتكم !^(٣)

ويحكى عن روضة في توجهه إلى قتيبة بن مسلم أنه قال : جاءني رجلان ،

بخلسا إلى وأنا أنشد شيئا من شعري ، فهمسا بينهما ، فتفتت عليهما ، فهماذا .^(٤)

(١) زياد مدني له كان يقيه الشراب فيصرف من عنده ملا كالخريف ، وهو الذي فسده
لكبر . وفسله : تكتبان لآم آلف أي لاما وألصا ، أي تارة يمشى موبجا فتخطّ رجلاه خطأ شيئا
باللام ، وتارة يمشى مستقي فتخطّ رجلاه خطأ شيئا بالآلف . وانظر الخرافة في الشاهد السابع .

(٢) في د ، ه : « فأنشد » . (٣) كان هذا البيت مركب من بيتين أولهما لأبي الطمّحان الغنوي ، وهو :

بضرب يزيل الهام عن سكّاته وطعن كتنشاق العفاهم بالتهق
والثاني لمالك بن زغبة الباهلي ، وهو :

بضرب كآذانت الفراء فضولهُ وطعن كآذناغ الخفاض تبسروها

وقد ورد الأول في اللسان (عفا) والآثر في اللسان (فرأ) والقراء جمع القراء ، وهو حمار الوحش . والعفا
ولد حمار الوحش . وانظر الجواليقي على أدب الكاتب ٣٩٧ . (٤) في ش : « القراء » .

(٥) كذا في ط ، هـ ، و في ش : « رأيتكم » وهو تحريف . (٦) في الموشح : « فتنازلا » .

(٧) كذا في الأصول ، ولم يتوجه لي معناها . ويبدو أنها محرفة عن « فتفتت » وهو ما جاء
في الموشح ١٩٢ . والتفتيح من التبع ، وهو في الأصل صوت يردده القرس من منخره إلى حلقه ، ويكون
عند روثه شيئا يكره أو يتيقه ، يريد أنه أظهر لها الكراهة . وقد يكون الأصل : فتت علم .
أي غضبت ، من التفت .

ثم سألت عنهما ، فقبيل لى : الطير ماح والكيت . فرأيتهما ظريفيين ، فأنست بهما . ثم كانا يأتيانى ، فياخذان الشيء بعد الشيء . من شعري ، فيودعانه أشعارهما . وقد كان قدما أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ، ويقولون : تهضبا اللغة ، وولداها ، وتصرفا فيها ، غير تصرف الأفحاح فيها . وذلك لإيغالها فى الرجز ، وهو مما يضطر إلى كثير من التفرع والتوليد ؛ لقصره ، ومسايقه قوافيه .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بإسناده عن الأصمعي قال : قال لى الخليل : جاءنا رجل فأنشدنا :

* ترافع المزبنا فارفتعا ^(٣) *

فقلنا : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

* تقاعس المزبنا فاقعنسا *

فهذا ونحوه يدل على منافرة القوم لها ، وتعقبهم إياها ، وقد ذكرنا هذه الحكاية فيما مضى من هذا الكتاب ؛ وقلنا فى معناها : ما وجب هناك ^(٦) ^(٧) ^(٨) .

وحكى الأصمعي قال : دخلت على حماد بن سامة وأنا حدث ، فقال لى : كيف تشد قول الخطيئة : (أولئك قوم إن بنوا أحسنوا ماذا . فقلت) :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا النبي وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

(١) فى ط : « لقصروته » . (٢) سقط فى ش . (٣) انظر ص ٣٦١ من الجزء الأول .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ط : « فقلت » . (٥) فى د ، ه ، ط : « تبهم » .

(٦) انظر ص ٣٦٠ من الجزء الأول . (٧) فى د ، ه ، ط : « بما » .

(٨) فى ط : « يجب » . (٩) هو بصري من كبار المحدثين . مات سنة ١٦٧ هـ .

(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش .

فقال : يا بُنَيَّ ، أحسنوا البُنا . يقال : بنى ، يبنى ، بناءً في العمران ، وبنّا يبنوناً ^(١) ، في الشرف . هكذا هذه الحكاية ، رويناها عن بعض أصحابنا . وأما الجماعة فعندها أن الواحد من ذلك : بُنية وبُنية ، فالجمع على ذلك : البُنَى ، والبنَى .

- وأخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن القاسم الذهبي بإسناده عن أبي عثمان أنه كان عند أبي عبيدة ، بغاءه رجل ، فسأله ، فقال له : كيف تأمر من قولنا : عُيَيْتُ بِحَاجَتِكَ ؟ فقال له أبو عبيدة : أُعْنِ بِحَاجَتِي . فأومات إلى الرجل : أى لبس كذلك . فلما خلونا قات له : إنما يقال : لِيُتَمَنَّ بِحَاجَتِي . قال : فقال لي أبو عبيدة : لا تدخل إلي . فقلت : لم ؟ فقال : لأنك كنت مع رجل خوزي ^(٢) ، مرق مني طاماً أول قِطِيفَةٍ لي . فقلت : لا والله ما الأمر كذلك : ولكك سمعتني أقول ما سمعت ، أو كلاماً هذا معناه .

١٠

وحديثنا أبو بكر محمد بن علي المراغي قال : حضر الفراءُ أبا عمر الجرمي ، فأكثرتُ سؤاله إياه . قال : فقبل لأبي عمر : قد أطلت سؤالك ، أفلا تسأله ! فقال له أبو عمر : يا أبا زكرياء ، ما الأصل في قُم ؟ فقال : أُقُومُ . قال : فصنعوا ماذا ؟ قال : استنقلوا الضمة على الواو ، فاسكنوها ، ونقلوها إلى القاف . فقال له أبو عمر : (هذا خطأ ^(٣)) : الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح ، ولم تستقل الحركات فيها . ويدل على صحة قول أبي عمر إسكانهم إياها وهي مفتوحة في نحو يخاف وينام ؛ ألا ترى أن أصلهما : يَخَوِّفُ ، وَيَنُومُ . وإنما إعلال المضارع هنا محمول على إعلال الماضي . وهذا مشروح في موضعه .

١٥

(١) في ش : « بنى » . (٢) أى من الخوز وهم سكان خوزستان في بلاد فارس .

(٣) في اللسان (عنا) : « مام » . (٤) في ط : « كيف » . (٥) في ط : « قد أخذت » .

٢٠

(٦) كذا في ط . وفي ش : « أصلها » . (٧) في ط : « اعتلال » .

ومن ذلك حكاية أبي عمر مع الأصمى^(١) وقد سمعه يقول : أنا أعلم الناس
بالنحو ، فقال له الأصمى : (يا أبا عمر) كيف تنشُد (قول الشاعر) :
قد كنَّ يَحْبَبَانِ الوجوه تسترَا فالآن حينَ بدنَ للنُّظَارِ

بدأن أو بدین ؟ فقال أبو عمر : بدأن . فقال الأصمى : يا أبا عمر ، أنت أعلم
الناس بالنحو ! — يمازحه — إنما هو بدُون ، أى ظهرون . فيقال : إن
أبا عمر تنقل الأصمى ، بغاءه يوما وهو في مجلسه ، فقال له أبو عمر : كيف تحقر
نخارا ؟ فقال الأصمى : بخير . فقال له أبو عمر : أخطأت ؛ إنما هو غير أو غير ؛
تحذف التاء ؛ لأنها زائدة .

حدثني أبو علي قال : اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط عند أبي العباس
المعمري^(٢) بنهر معقل ، في حديث حديثه طويل . فسألته عن العامل في (إذا) من
قوله — سبحانه — : (هل نُنَدِّكُم عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إِذَا مَرُّكُمْ كُلُّ مَرْمَزٍ لَكُمْ لَنِي^(٣)
خَلْقٍ جَدِيدٍ) قال : فسلك فيها مسلک الكوفيين ، فكلمته إلى أن أمسك . وسألته
عن غيرها ، وعن غيرها ؛ وافترقا . فلما كان الغد اجتمعتُ معه عند أبي العباس^(٤) ،

(١) هو الجرير . (٢) سقط ما بين القوسين في ش . (٣) ثبت ما بين القوسين في ط .
والشاعر هو الربيع بن زياد في قصيدة يرثي بها مالك بن زهير البسبي . وقوله :

من كان مسرورا يقتل مالك طيأت نسوتنا بوجه نهار
يجسد النساء حواسرا يتدبنه يطمعن أوجهن بالأحجار

ويقول التبريزي في شرح البيت : « أى كانت نسائنا يحنن وجوههن غفة وحيا . . فالآن ظهرون
لناظرين لا يفتلن من الحزن » وانظر شرح التبريزي للهامية (التبادلية) ٢٨/٢
(٤) هو محمد بن أحمد مات سنة ٣٢٠ (٥) آية ٧ سورة سبأ .

(٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ط : « مذهب » . وكان مذهب الكوفيين أن « إذا » متعلقة
بقوله : « لني خلق جديد » وهذا لا يجزه البصريون لأن ما بعد « إن » لا يصل فيها قبلها عندهم .
وإنما « إذا » عندهم متعلقة بفعل محذوف أى تبعثون ، وهي جملة اعتراضية بين « ينشئكم » ومعموله :
« إنكم لني خلق جديد » . (٧) في ط : « من الغد » .

وقد أحضر جماعة من أصحابه ، فسألوني ، فلم أرَ فيهم طائلاً . فلما انقضى سؤالهم قلت لأَكْبَرِهِمْ : كيف تبني من سفرجل مثل عُنْكِبُوت ؟ فقال : سَفَرُوت ^(١) . فلما سمعت ذلك قمت في المسجد قائماً ، وصفقت بين الجماعة : سَفَرُوت ! سَفَرُوت ! فالتفت إليهم أبو بكر ، فقال : لا أحسن الله جزاءكم ! ولا أكثر في الناس مثلكم ! واقتربنا ، فكان آخر العهد به ^(٢) .

قال أبو حاتم : قرأ الأخفش - يعني أبا الحسن - : « وقولوا للناس حُسْنِي » فقلت : هذا لا يجوز ؛ لأن (حُسْنِي) مثل فعل ^(٣) ، وهذا لا يجوز إلا بالالف واللام . قال : فسكت . قال أبو الفتح : هذا عندي غير لازم لأبي الحسن ؛ لأن (حُسْنِي) هنا غير صفة ؛ وإنما هو مصدر بمنزلة الحُسْن ؛ كقراءة غيره : (وقولوا للناس حُسْنًا) ومثله في الفعل والفعل : الذِكر والذِكرى ، وكلاهما مصدر . ومن الأثر البؤس والبؤسى ، والنعم والنعمى . ولذلك نظرنا .

وروينا - فيما أظن - عن محمد بن سَلَام الجعفي قال : قال لي يونس ابن حبيب : كان عيسى بن عُمَر يتحدث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء . فقال عيسى في حديثه : ضرب به حُشَّت يده ^(٤) . فقال أبو عمرو : ما تقول يا أبا عمر ! فقال عيسى : حُشَّت يده . فقال أبو عمرو : حُشَّت يده ^(٥) . قال يونس : التي رَدَّ عنها جيدة . يقال : حُشَّت يده - بالضم - ، وحُشَّت يده - بالفتح - ، وأحشَّت . وقال يونس : وكانا إذا اجتمعا في مجلس لم يتكلم أبو عمرو مع عيسى ؛ لحسن إنشاده وفصاحته .

(١) وهذا خطأ ، وإنما هو سَفَرُوت . (٢) في ط : « بهم » .

(٣) آية ٨٣ سورة البقرة - وهذه القراءة تنزى إلى الحسن البصري .

(٤) في د ، هـ : « فضل » . (٥) كلًا في ش . وفي د ، هـ : « ليس » وفي ط : « ليست » .

(٦) أي يست ، وأكثر ما يكون ذلك في الشال . (٧) سقط في ش .

الزبادى عن الأصمى قال : حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحق ، فقال له :
كيف تشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر ^(٢)

فقال الفرزدق : كذا أنشد . فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت :
فَعُولَيْن ! فقال الفرزدق : لو شئت أن تسبح لسبحت . ونهض فلم يعرف أحد
في المجلس ما أراد بقوله : لو شئت أن تسبح لسبحت ، أى لو نصب لأخبر
أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك ، وإنما أراد : أنهما تفعلان بالألأباب
ما تفعل الخمر ^(٣) قال أبو الفتح : كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر ، فكانه قال :
وعينان قال الله : احْدثَا لِحَدَّثَا ، أو اخرجَا إلى الوجود فخرجتا .

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : سأل رجل سيويو ^(٤)
عن قول الشاعر :

* يا صاح ياذا الضامر العنيس *

فرجع سيويو (الضامر) فقال له الرجل : إن فيها

* والرحيل (ذى الأفتاد) والخلس ^(٥) *

(١) وفي مجالس كاتب ابن حنابلة كتب في الحامش على هذا البيت : « حاشية : هذا البيت لدى
الرمة ، ومزال الفرزدق عنه غلط فإنا أحسب » وهذا لا بعد فيه ، فقد كان ذو الرمة والفرزدق متعاصرين ،
وكان ذو الرمة معروفا بالشعر في زمن الفرزدق .
(٢) قبله :

لها بشر مثل المسرير ومنطق وشم الحواشي لا هراء ولا نزر

(٣) ثبت ما بين القوسين في د ، ه ، ط . وسقط في ش . وفي ابن حنابلة أنه يجوز نصب
فعولين على القطع أى الحال من فاعل « كانتا » على تمامها . (٤) هو خالد بن المهاجر في رواية
الأغاني . وانظر الخزانة في الشاهد العشرين بعد المائة . (٥) كذا في ش . وفي د ، ه ، ط :
« والأفتاب » . يريد أن يحجز البيت يقضى أن تكون « ذا » في الصدر بمعنى صاحب فيجر « الضامر »
بالإضافة ، ولا تكون « ذا » إشارة فيرفع « الضامر » .

فقال سيبيويه : من هذا هَرَبْت . وصعد في الدَّرَجَة . قال أبو الفتح : هذا عندنا ^(٢) محمول على معناه دون لفظه . وإنما أراد : ياذا العنيس الضامر ، والرجل (ذى الاقتاد) حملته على معناه ، (دون لفظه) ^(٣) .

قال أبو العباس : حدثني أبو عثمان قال : جلست في حلقة الفراء ، فسمعتهم يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر . وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ . فَيَدُنْ مَنِي تَنْهَ الْمَزَاجِرُ ^(٤)

قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجوز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر ، فيحذف . قال : فقلت : وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن مني ؟ قال : فقال عني ، فقليل له : المازني ، فأوسع لي . قال أبو الفتح : قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في جاز السعة ، أنسا بها (واعتادا لها) ، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ؛ ألا ترى إلى قوله ^(٥) :

قد أصبحت أم الخيلار تدعى على ذنأ كله لم أصنع

(١) الذي في الخزائن عن الأخفش : « بفتى أن رجلا صاح بسيبيويه في منزله وقال : كيف تشد هذا البيت ؟ فأنتد به إياه مرفوعا . فقال الرجل :

* والرجل والأقارب والجلس *

فتركه سيبيويه وصعد إلى منزله ، فقال له : أين لي علام عطف ؟ فقال سيبيويه : فلم صعدت الفرقة ! إلى فرت من ذلك » ويتبين من هذا أن قوله : « من هنا هربت » بعد صعوده في الدَّرَجَة ؛ لا كما هنا . هذا ، وفي مجالس ابن حنابلة أن السائل سلة بن عياش ، والمسئول أبو عمرو بن العلاء .

(٢) سقط في ش . ويريد ابن جنى في الجواب عن سيبيويه أن الشاعر لما قال : يا هذا الضامر العنيس كأنه قال : يا هذا الضامر العنيس ، وإذا كان عنسه ضامرا كان ذا عنس ضامر ، فكأنه في المعنى : ياذا الضامر العنيس أي يا صاحب الضامر العنيس ؛ فساغ له أن يعطف عليه : والرجل ...

(٣) هذا البيت أورده الفراء في معاني القرآن ١/١٦٠ ، ولم ينسبه .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ط : « تلتزم » . (٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) أي أبي النجم . وانظر الكتاب ١/٤٤ ، والخزائن في الشاهد ٦٠

فرع للضرورة ، ولو نصب لَمَّا كسر الوزن . وله نظائر . فكَذَلِكَ قَالَ : (فيدن مني) وهو قادر على أن يقول : (فليدن مني) ؛ لَمَّا ذَكَرْتُ .
 والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خَيْرٍ وقد قال : استاصل الله عِرْقَاتِهِمْ^(٢)
 — بنصب التاء — : هَيَّات ، أبا خَيْرٍ لَأَبْنِ يَلْدُكَ ! ثم رواها أبو عمرو فيما بعد .
 وأجاز أيضا أبو خَيْرٍ : حَفَرْتُ إِرَاتَكَ ، جمع إرة . وعلى نحوه إنشاد الكوفيين :
 * أَلَا يَزْبُرُ الشَّيْخُ الْغُبُورُ بِنَاتِهِ^(٥) * .

وإنشادهم أيضا :

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَّانًا عَلَيْهَا ذُلًّا وَاكْتِنَاهَا^(٦)

وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب . (وأما) عِرْقَاتِهِمْ فواحدة ؛ كِسْعَلَةٌ . وكذلك إِرَاة : عِلْفَةٌ ، وأصلها : وَرْثَةٌ : فِعْلَةٌ ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار : (إِرَاةٌ ، ثم قلبت الواو ألفا فصار) إِرَاةٌ ؛ مثل الحادى ، وأصله : الواحد ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار وزنه على اللفظ : عالفًا . ومثله قول القطامي :

* وَلَا تَقْصِي بَوَاقِي دِينِهَا الطَّادِي^(٩) *

أصله : الواطد ، ثم قَلَبَ إلى عالف . وأما ثُبَّاءُ ففُعْلَةٌ من الثبة ، وأما بِنَاتِهِ ففِعْلَةٌ ؛ كَقَفَاءَ ؛ كما أن ثُبَّاءَ ، وسمعت لغاتهم إنما (هي واحدة) ؛ كَرُطْبَةٍ .

(١) في د ، هـ : « على ما » . (٢) انظر ص ٣٨٤ من الجزء الأول . (٣) كذا في ش . وفي ط : « نصب » . (٤) هي موقد النار . (٥) في ش : « بئس » في مكان « يزجر » . (٦) هذا من شعر لأبي ذؤيب لهُذُلٍ في وصف النحل والرجل المشتار لسلها . والإيَّام : الدخان . يقول : إن النحل يُلَاحِظُ إلى خلایها ، فدخن عليها فخرجت ويرزت ، وهما تحيَّرت وتضامَّت جماعات يبدو عليها الدُّخَانُ والآكُتَابُ ، فقد تَمَكَّنَ منها المشتار . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ١ / ٧٩

(٧) في د ، هـ : « فأما » . (٨) سقط ما بين القوسين في ش . (٩) انظر ص ٨٧ من الجزء الثاني . (١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ط : « هما واحد » .

هذا كله إن كان ما رويهِ - من فتح هذه التاء - صحيحاً ومسموعاً من فصيح يؤخذ بلفظه، ولم يُميز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول: لا مسلمات لك - بفتح التاء -، قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ (مسلمات) وحدها، وإنما هي لما ول (لا) قبلها. وإنما يمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها. فإذا كانت لما ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها. ونقول على هذا: لا سمات بإبلك - بفتح التاء - على ما مضى. وغيره يقول: لا سمات بها - بكسر التاء - على كل حال. وفي هذا مسألة لأبي علي - رحمه الله - طويلة حسنة.

وقال الراشدي: سمعت أبا زيد يقول: قال المتجّع: أُغْمِي على المريض، وقال أبو خيرة: عُجِي عليه. فأرسلوا إلى أم أبي خيرة، فقالت: عُجِي على المريض. فقال لما المتجّع: أفسدك ابنك. وكان ورّاقاً.

وقال أبو زيد: قال متجّع: كم، واحدة وكأه للجمع. وقال أبو خيرة: كماء واحدة، وكم للجمع، مثل تمر وتمر، قال: فزبهما رطوبة، فسأله، فقال كما قال متجّع. وقال أبو زيد: قد يقال: كماء وكم، كما قال أبو خيرة.

وأخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحاج عن أبي علي بشر بن موسى الأسدي عن الأصمعي، قال: اختلف رجلان، فقال أحدهما: الصقر، وقال الآخر: السَّقَر. فتراضيا بأقول وارد يرد عليهما، فإذا رجل قد أقبل، فسأله، فقال: ليس كما قلت أنت، ولا (كما قلت أنت)؛ إنما هو الزَّقَر.

(١) في ط: « يمتنع » - (٢) كذا في ش. وفي د، ه، ط: « فأما إذا ».

(٣) ثبت في ط: « يفتتح ».

(٤) في ط: « يفتتح ».

(٥) في ط: « فيكسر ».

(٦) في د، ه، ط: « أبو خيرة ».

(٧) في ط: « ما قال هو ».

وقال الرياشي: حَدَّثَنِي الْأَصْمَعِيُّ، قَالَ: نَظَرَنِي الْمَفْضِلُ عِنْدَ عِيسَى بْنِ جَعْفَرٍ،
فَأَنشَدَ بَيْتَ أَوْسَ :

وَذَاتُ هِذَمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصَيِّمُ بِالْمَاءِ تَوَلَّيَا جَدْعَا ^(١)

فقلت : هذا تصحيف ؛ لا يوصف التولب بالإجذاع ؛ وإنما هو : جَدْعَا ، وهو
السَّيِّءُ الْغِذَاءُ . قَالَ : بفعل المفضل يُصَيِّمُ ، فقلت له : تكلم كلام النمل وأصعب .
لو نفخت في شُبُور يهودى ما نفعت شيئا ^(٢) .

ومن ذلك إنكار الأصمعيّ على ابن الأعرابيّ ما كان رواه ابن الأعرابيّ
لبعض ولد سعيد بن سلم بحضرة سعيد بن سلم لبعض بني كلاب :
سمين الضواحي ، لم تؤزقه ليلة وأنتم أبكار الموم وعونها ^(٣)

(١) قبله :

ليبك الشرب والمدامة والـ غنيات طزا وطامع طمعا

والهدم : التوب المرقع البالي . والنواشر : عروق ظاهر الكف أو عصب الذراع . والتولب : الصنير
من حمر الوحش ، استعاره الأصمعيّ . وتصيمت : تسكت وتعلل ، يقول : ليس لما ابن من الضر وشدة
الزمان ، فهي تعلله بالماء . وانظر الأمل ٣ ٣٥ .

(٢) هو البوق . وفي محيط المحيط أنه معرب شوغر بالعبرية .

(٣) في ط : « انخطوب » في مكان « الموموم » وفي د ، هـ : « الماني » . وقوله :

رأت نضو أسفار أميمة قاعدة على نضو أسفار بقر جنونها
فقلت : من أي الناس أنت ؟ ومن تكن فإليك راعي صرصة لا ترينها
فقلت لها : ليس الشحوب على الفتى بسار ولا خير الرجال سمينها
طبيك براعي ثلثة مسلحة بروج عايه محضها وحقيها

والثلة : قطع النعم . ومسلحة : منبطة وممتدة . والمحض : اللبن الخالص . والحقين : اللبن يجمل
في السقاء لخرج زبدته . والضواحي : ما ظهر فيه وبدا . وأبكار الموموم ما يبدأ منها ، والعون جمع
حران ، وهي التي تحب بد بطنها البكر ، يريد الموموم التي استمرت وبقيت عنده . وانظر مجالس كاتب
ابن حنّابة ، واللسان (ضحا) . ولم ينسب هذا الشعر . ويقول الملق على معاني ابن قتيبة ٥٦٠ :
أحببه للغيل المعدي .

فرفع ابن الأعرابي (ليلة) ، ونصبها الأصمى ، وقال : إنما أراد : لم تؤزقه أبكار المموم وعُونها ليلة ، وأنتم أى زاد على ذلك . فأحضر ابن الأعرابي ، وسئل عن ذلك ، فرفع (ليلة) فقال الأصمى لسعيد : من لم يحسن هذا القدر فليس بموضع لتأديب ولذلك ، فنحاه سعيد ، فكان ذلك سبب طعن ابن الأعرابي على الأصمى .

محمد بن يزيد قال : حدثني أبو محمد التوزي عن أبي عمرو الشيباني قال :
كنا بالرقّة ، فأنشد الأصمى :

عَنَّا بِاطْلَا وَظَلَا كَمَا تُدُّ نَرُّنَ حَجْرَةَ الرَّيْبِضِ الظُّبَاءِ^(٣)

فقلت : يا سبحان الله ! تُعْتَرِّضُ العَتِيْرَةَ . فقال الأصمى : تُعْتَرِّضُ أى تطعن بعَتَرَةٍ^(٤) .
فقلت : لو نَفَخْتُ فِي شَبُورِ الْيَهُودِيّ ، وصحبت إلى التنادى ، ما كان إلا تُعْتَرِّضُ^(٥) ،
ولا ترويه بعد اليوم إلا تُعْتَرِّضُ . قال أبو العباس ، قال لى التوزي : قال لى أبو عمرو :
فقال : والله لا أعود بعده إلى تُعْتَرِّضُ^(٦) .

(١) كذا فى ش . وفى ط : « الخلوب » . وفى د ، هـ : « المعانى » .

(٢) أى زاد هذا الرجل الذى يصفه على هذه الأوصاف .

(٣) من معلقة الحارث بن حذافه ، وقوله :

وَأَعْلَسُوا أُنْثَى وَإِبْكَوْفِي سَا اشْتَرَطْنَا يَوْمَ احْتَلَفْنَا سِوَاهُ

والنثن : الاعراض . والعتر : الذبح . والحجرة : الناحية ، أى هى الحظيرة تَحْتَ النعم . والرَيْبِضُ : النعم . يقول : إنكم تُعْتَرِّضُونَ لَنَا تُعْتَرِّضُوا بِاطْلَا ، وتُظَلِّبُونَا ظَلَا ، وتأخذوننا بذنوب غيرنا ، كما تُذَيِّجُ الظباء من النعم . وكان من أمر الجاهلية أن ينذر الرجل لصنمه أن يذبح من ضنمه ، فإذا جاء وقت الوفاء بالنذر ضنّ بالنعم وذبح مكانها من الضنم . (٤) هى ربح صغير .

(٥) كأنه يريد : إلى يوم التنادى ، وهو يوم القيامة . ويقول الزخشرى فى تفسير التنادى فى سورة غافر : « التنادى : ما حكى الله تعالى فى سورة الأعراف من قوله : ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار ، ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة . ويجوز أن يكون تصايحهم بالويل والثبور » .

(٦) فى ط : « بعدها » .

وَأَنشَدَ الْأَصْمَعِيُّ أَبَا تَوْبَةَ مَيُّونَ بْنَ حَفْصٍ مُؤَدَّبَ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَلَمٍ
بِحَضْرَةِ سَعِيدٍ :

وَاحِدَةٌ أَعْضَلَكُمْ شَأْنُهَا فَكَيْفَ لَوْ قَتَلَ عَلَى أَرْبَعٍ^(٢) !

قال : وَنَهَضَ الْأَصْمَعِيُّ - فَدَارَ عَلَى أَرْبَعٍ ، يَلِيسَ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي تَوْبَةَ . فَأَجَابَهُ أَبُو تَوْبَةَ
بِمَا يَشَاكُرُ ، فَعَلَ الْأَصْمَعِيُّ . فَضَحِكَ سَعِيدٌ ، وَقَالَ (لِأَبِي تَوْبَةَ^(٣)) : أَلَمْ أَتْلُكَ عَنْ
مَجَارَاتِهِ فِي الْمَعَانِي ، هَذِهِ صِنَاعَتُهُ .

وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ : مَا يَعْبُودُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَخَذَهُ ، فَأَنكَرَهَا الْأَصْمَعِيُّ ، وَقَالَ :
لَأَمْسَا هُوَ (يُعْبُورُ) - بِالزَّاءِ - . وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ .

وَقَالَ الْأَثَرَمُ عَلَى^(٥) بْنِ الْمَغِيرَةِ : مَثَلُ اسْتِعَانٍ بِذَقِيهِ^(٦) ، وَيَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ
حَاضِرٌ . فَقَالَ يَعْقُوبُ : هَذَا نَصْحِيْفٌ ؛ لَأَمْسَا هُوَ : مَثَلُ اسْتِعَانٍ بِذَقْنِهِ^(٧) .
فَقَالَ الْأَثَرَمُ : إِنَّهُ يَرِيدُ الرِّيَاسَةَ بِسُرْعَةٍ ، وَدَخَلَ بَيْتَهُ . هَذَا فِي حَدِيثٍ لَهَا .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ لِأَبِي حَاتِمٍ : مَا صَنَعْتَ فِي كِتَابِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ ؟ قَالَ :
قُلْتُ : قَدْ صَنَعْتُ فِيهِ شَيْئًا . قَالَ : فَمَا تَقُولُ فِي الْفَرْدَوْسِ ؟ قَالَ^(٩) : ذَكَرَ . قَالَ :
فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : (الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(١٠)) قَالَ : قُلْتُ :

(١) كَذَا فِي نَسْخِ الْخَصَائِصِ وَإِتْبَاهِ الرِّوَاةِ . وَفِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ وَبَنِيهِ الرِّوَاةِ ٤٠١ : « جَعْفَرٌ » .
(٢) فِي د ، ه ، ط : « أَمْرَهَا » فِي مَكَانِ « شَأْنُهَا » . وَبَعْنَى الْبَيْتِ : أَنَّ تَزْوُجَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةً ،
فَيَقُولُ لَهُ : قَدْ شَقَّ عَلَيْكَ أَنْ تَزْوُجَ وَاحِدَةً ، فَكَيْفَ لَوْ تَزْوُجَتْ أَرْبَعًا !

(٣) ثَبِتَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي ط . (٤) أَيْ يَطْلُهُرُ .

(٥) فِي د ، ه ، ز : « ابْنُ عَلِيٍّ » . (٦) مَثْنًى دَقَّ ، وَهُوَ الْجَنْبُ .

(٧) سَقَطَ فِي ش . وَيُقَالُ هَذَا الْمَثَلُ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِمَنْ هُوَ أَدْلَى مِنْهُ وَأَجْزَرُ . وَأَصْلُهُ أَنَّ الْبَحِيرَ يَحْمِلُ
عَلَيْهِ الْجَمَلَ الثَّقِيلَ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى التَّهَوُّضِ ، فَيَعْتَمِدُ بِذَقْنِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَمْتَدُّ عَنْقَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ رَاحَةٌ .
(٨) كَذَا فِي د ، ه ، ط : وَسَقَطَ فِي ش .

(٩) فِي ط : « قَاتَ » . (١٠) آيَةُ ١١ سُورَةِ الْمُزَمِّينِ .

ذهب إلى الجنة ، فأنث . قال أبو حاتم : فقال لى التوزى : يا عاقل ! أما سمعت قول الناس : أسألك الفردوس الأعلى ، (فقلت يا ناثم : الأعلى هنا) ^(٢) أفضل لا فعلى ! قال أبو الفتح : لا وجه لذكره هنا ؛ لأن الأعلى لا يكون أبدا فعلى .

أبو عثمان قال : قال لى أبو عبيدة : ما أكذب النحويين ! يقولون : إن هاء التانيث لا تدخل على ألف التانيث ، وسمعت رؤبة ينشد :

* فكَرِّفِي عَلَّقَى وَفَى مُكُور ^(٣) *

فقلت له : ما واحد العلقي ؟ فقال : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسر له ؛ لأنه كان أظن من أن يفهم مثل هذا . وقد ذكرنا نحو هذا فيما قبل ، أو شرحناه .

قال أبو الفتح : قد أتينا في هذا الباب من هذا الشأن على أكثر مما يحتمله هذا الكتاب ؛ تأييسا به ، وبسطا للنفس بقراءته . وفيه أضعاف هذا ؛ إلا أن في هذا كائنا من غيره ، بعون الله .

باب في صدق النقلة ، وثقة الرواة والحملة

هذا موضع من هذا الأمر ، لا يعرف صحته إلا من تصوّر أحوال السلف فيه ^(٤) تصوّره ، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم ، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له ، ^(٥) وعلم أنه لم يوفق لاختراعه ، ^(٦) وابتداء قوانينه وأوضاعه ، ^(٧) إلا البرّ عند الله سبحانه ، الحفيظ بما توه به ، وأعلى شأنه . أو لا يعلم أن أمير المؤمنين

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ط ، « غافل » . وكان التوزى يرد على أبي حاتم بهذه الآية ويرى أن الوصف بالأعلى يفيد تانيث الفردوس إذ توهم أنها كالنضي . فرد عليه أبو حاتم بأن الأعلى أفضل لافضل . (٢) سقط ما بين القوسين في ش . (٣) انظر ص ٢٧٢ من الجزء الأول .

وفي مجالس كاتب ابن حنابلة بعد إيراد القصة : « وحق ذا أن يكون طقى جمعا موضوعا على غير علقاة ، ولكن كالشاة من شاة » . (٤) زيادة في د ، ه ، ط . (٥) في ط : « بصورهم » . (٦) زيادة في ز ، ط . (٧) في ط : « لا اختياره واختراعه » . (٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « الحفيظ » والحفيظ : المحفوظ .

عليًا - رضى الله عنه - هو البادئ ، والمتب عليه ، والمنشئ والمرشد إليه . ثم
تحقق ابن عباس ، رضى الله عنه به ، واكتفال أبي الأسود - رحمه الله - إياه .
هذا ، بعد تنبيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليه ، وحضه على الأخذ
بالحظ منه ، ثم تنال السلف - رحمهم الله - عليه ، واقتنائهم - آخرًا على أول -
طريقه . ويكفى من بعد ما تعرف حاله ، ويتشاهد به من عفة أبي عمرو بن العلاء
ومن كان معه ، ومجاورا زمانه . حدثنا بعض أصحابنا - يرفعه - قال : قال
أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله - : ما زدت في شعر العرب إلا بيتا واحدا .
يعنى ما يرويه للأعشى من قوله :

وأنكرتني وما كان الذى نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلبا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر ، والبحر الزاخر ، الذى هو أبو العلماء وكهفهم ،
وبدء الرواة وسيفهم ، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحزجه ، وتراجعه فيه
إلى الله وتحزبه ، حتى إنه لما زاد فيه - على سمعته وأنبثاقه ، وتراميه وانتشاره -
بيتا واحدا ، وفقه الله للاعتراف به ، (وجعل ذلك) عنوانا على توفيق ذويه وأهليه .

(١) كذا فى ش ، وفى د ، هـ ، ز ، ط : « المشير » .

(٢) يقرأ بالنصب حلقا على محل « أن أمير المؤمنين ... » وبالرفع ، أى هناك تحقق ...

(٣) كذا فى ش ، وفى د ، هـ ، ز ، ط : « عن » .

(٤) سقط فى ش . (٥) فى ط : « نرف » .

(٦) أى يشهد الناس بعضهم لبعض به . (٧) سقط فى ش ، ط .

(٨) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « يد » . والبد : السيد .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ط .

وهذا الأسمعى — وهو صنّاجة الرواة والنقلّة، وإليه محطّ الأعباء والنقلّة،^(٢)
ومنه تُجتنى الفقر والمُسلح، وهو ربحانة كل مغتّبِق ومُصطبِح — كانت مشيخة القراء^(٣)
وأماثلهم تحضره — وهو حدّث — لأخذ قراءة نافع عنه . ومعلوم (كم قدر ما)
حذف من اللغة، فلم يثبت، لأنه لم يقوَ عنده، إذ لم يسمعه . وقد ذكرنا في الباب^(٤)
الذى هذا يليه طَرفاً منه .

فأما إسفاف من لا عِلْم له، وقول من لا مُسَكّة به : إن الأسمعى كان يزيد
في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول كذا، فكلامٌ معقّ عنه، غير معبوء به،
ولا منقوم من مثله؛ حتى كأنه لم يتأتّ إليه توقُّفه عن تفسير القرآن وحديث رسول
الله — صلى الله عليه وسلم — وتحوّبه من الكلام في الأنواء.^(٥)

ويكفيك من ذا خُشنّة أبى زيد وأبى حُبيدة . وهذا أبو حاتم بالأمس ،
وما كان عليه من الحدّ والانهماك، والهِمّة والاستمساك .

وقال لنا أبو علي — رحمه الله — يكاد يُعرف صدق أبى الحسن ضرورة^(٦)
وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد (فلم يحك عنه حرفاً واحداً).^(٧)

هذا إلى ما يعرف عن عقل الكسائي وعِفّته، وظلفه، ونزاهته؛ حتى إن الرشيد^(٨)
كان يُجلسه ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرته، ويأمرهما ألاّ يتزعجا لهنضته .^(٩)

(١) هو الذى يضرب بالصنج، وهو آلة ذات أوتار يضرب بها . ويقال ذلك للامر المجيد .
وكان الأعمى يقال له صنّاجة العرب لجودة شعره .

(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « تحط » والأعباء جمع العبء، وهو الحمل، والنقلّة :
الأمتعة والأثقال . (٣) كذا في ط، وفي ش : « قدركم » وفي ز : « قدرما » .

(٤) كذا في ط، وفي ش، ز : « قبل هذا » .

(٥) في ز : « في » . (٦) في ط : « حسنة » والخشنة : الخشونة والصلاية .

(٧) في ز : « يعلم » . (٨) سقط ما بين القوسين في ش .

(٩) الظلف : الزناحة . (١٠) في ط : « يزجج أحد منهما » .

وحكى أبو الفضل الرماشي قال : جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات ، فقال : لا تقرأه عليّ ، فإني قد أُسَيِّتُهُ .

وحسبنا من هذا حديث سيويه ، وقد حطّب بكتابه ^(١) - (وهو) ألف ورقة - علما مبتكرا ، ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى ، قلما تُسند إليه حكاية ، أو توصّل به رواية ، إلا الشاذّ الفذّ الذي لا حُمل به ولا قدر . فلولا تحفّظ من يليه ، ولزومه طريق مايعنيه ، لكثرت الحكايات ^(٢) عنه ، ونيطت أسبابها به ، لكن أخذ كل إنسان منهم إلى عصمته ، وأذرع جلباب ثقته ، وحمى جانبه من صدقه وأمانته ، ما أريد من صون هذا العلم الشريف ^(٣) (له به) .

فإن قلت : فإننا نجد علماء هذا الشأن من البلدين ، والمتحلّين به في المصرين ، كثيرا مايجنّ بعضهم بعضا ، ^(٤) (ولا) يترك له في ذلك ^(٥) سماء ولا أرضا .

قيل له : هذا أوّل دليل على كرم هذا الأمر ، وزاهة هذا العلم ، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة ، أو توجهت نحوه شبهة ، سبّ بها ، وبرئ إلى الله منه لمكانها . ولعل أكثر من يرمى بسقطة في رواية ، أو غمّز في حكاية ، يحى جانب الصدق فيها ، يرى عند الله ذكره من تبعته ، لكن أخذت عليه ، إما لأعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه ، وإما لأن ثالبه ومتعيبه مقصّر عن مفزاه ، مفضوض

(١) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « خطب » وخطب : جمع .

(٢) سقط ما بين الفوسين في ش . (٣) في ش : « وصفا » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « المحكيات » .

(٥) كذا في ش . وفي ط : « للغة به » . وفي د ، ه ، ز : « للتزيه » .

(٦) كذا في ش . ط . وفي د ، ه ، ز : « بمتن » .

(٧) كذا في ط . وفي ش : « ظم » . وفي د ، ه ، ز : « فلا » .

(٨) في ط : « من » . (٩) ثبت في ط .

الطرف دون مداه . وقد تعرض الشُّبَّة للفريقين (وتعريض على كلتا الطريقتين) ، فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله ، والمتفنيين بظله ، كريم الطرفين ، جدد السميتين ، لما تسابوا بالهجنة فيه ، ولا تنازوا بالألقاب في تحصيل فروجه ونواحيه ، ليطووا ثوبه على أصل غروره ومطاوله .

- نعم ، وإذا كانت هذه المناقضات والمناقضات موجودة بين السلف القديم ، ومن باه فيه بالمنصب والشرف العميم ، ممن هم سُرُج الأنام ، والمؤتم بهديهم في الحلال والحرام ، ثم لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه ، ولا غاضا منه ، ولا مائدا بطرف من أطراف التبعة عليه ، جاز مثل ذلك أيضا في علم العرب ، الذي لا يخلص جميعه للدين خلوص الكلام والفقهاء له ، ولا يكاد يعدم أهله الآنق به ، والارتياح لمحاسنه . والله أبو العباس أحمد بن يحيى ، وتقصدته في نفوس أصحاب الحديث ثقة وأمانة ، وعصمة وحصانة . وهم عيار هذا الشأن ، وأساس هذا البنيان . وهذا أبو علي رحمه الله ، كأنه بعد معنا ، ولم يتن به الحال عنا ، كان من نحو به وتأنيبه ، وتحزجه كثير التوقف فيما يحكيه ، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه . فكان تارة يقول : أئسدت لحرير فيما أحسب ، وأخرى : قال لي أبو بكر فيما أظن ، وأخرى : في غالب ظني كذا ، وأرى أني قد سمعت كذا .

هذا جزء من جملة ، وغصن من دوحة ، وقطرة من بحر ، مما يقال في هذا الأمر . وإنما أئسنا بذكره ، ووكنا الحال فيه ، إلى تحقيق ما يضاويه .

- (١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ط : « الطائفتين » في مكان : « الطريقتين » . وسقط ما بين القوسين في ش . (٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « جدد » . وجدد السميتين : مستوحها ، من الجدد للأرض المستوية . والسمت : الطريق وهيئة أهل الخير . (٣) جمع غرة — بفتح الغين — . وغرور التوب : مكاسره أي حيث يتقرب ويتكسر . (٤) كذا في ش . وفي ط : « المناقبات » . (٥) أي المخاصمات . وهو من قولهم : ناقض الرجل : غابله في التقف وهو الخدق والقطعة . (٦) كذا في ش . وفي ط : « تأنيبه » . (٧) يريد ابن السراج . (٨) في ط : « أخبرني » .

باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد

وذلك جائز عنهم ، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم ؛ قال الفرزدق :

كلاهما حين حاذ الجري بينهما قد أفلا وكلا أنفيهما رأى^(٣)

(٤) فقولوه : كلاهما قد أفلا ضعيف ؛ لأنه تحمل على المعنى ؛ وقوله : وكلا أنفيهما

رأى (رأى) قوى لأنه تحمل على اللفظ . وأشد أبو عمرو الشيباني :

كلا جانبيه يسيلان كلاهما كما اهتر خوط النبوة المتابع^(٥)

فإخباره بـ (يسيلان) عن (كلا جانبيه) ضعيف على ما ذكرنا . وأما (كلاهما) فإن

جملة توكيدا لـ (كلا) ففيه ضعف ؛ لأنه تحمل على المعنى دون اللفظ . ولو كان على

اللفظ لوجب أن يقول : كلا جانبيه يسيل كله ، أو قال : يسيلان كله ، فحمل

(يسيلان) على المعنى ، و (كله) على اللفظ ، وإن كان في هذا ضعف ؛ لمراجعة

اللفظ بعد الحمل على المعنى . وإن جمعت (كلاهما) توكيدا للضمير في (يسيلان)

فإنه قوى ؛ لأنهما في اللفظ اثنان ؛ كما أنهما في المعنى كذلك .

وقال الله — سبحانه — : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ فحمل أول الكلام على اللفظ ، وآخره على

المعنى ، والحمل على اللفظ أقوى .

(١) في ط : « عتدم » . (٢) بيده في ط : « ضمهم » .

(٣) انظر ص ٤٢١ من الجزء الثاني - (٤) سقط ما بين القوسين في ش .

(٥) يسيلان : مهتران . وانحطوط : الضعف الناعم . والنبوة شجرة يتخذ منه السام . والمتابع مصف

من التابع وهو الإسراع واللباقة أى سريع في الاحتراز . وكان هذا في وصف ربح .

(٦) في ش : « جانبيها » . (٧) آية ١١٢ سورة البقرة .

- وتقول : أتمّ كلّمكم بينكم درهم . فظاهر هذا أن يكون (كلّمكم) توكيدا لـ (أتمّ)
والجمله بعده خبر (عنه ^(١)) . ويجوز أن يكون كلّمكم مبتدأ ثانيا ، والجمله بعده خبر
عن (كلّمكم) . وكان أجود من ذلك أن يقال : بينه درهم ؛ لأن لفظ كلّ مفرد ؛
ليكون كقولك أتمّ غلامكم له مال . ويجوز أيضا : أتمّ كلّمكم بينهم درهم ، فيكون
عود الضمير بلفظ الغائب حملا على اللفظ ، وجمعه حملا على المعنى . كل ذلك
(مساع عندهم) ومجاز بينهم ^(٢) .
وقال ابن قيس ^(٣) :

لئن فتنتني لمي بالأمس أنتنت سعيدا فاضى قد قلّ كلّ مسلم

- وفتن أقوى من أفتن ؛ حتى إن الأصمى لما أنشد هذا البيت شاهدا لأفتن قال :
ذلك مخنث ، ولست آخذ بلفته . وقد جاء به رؤبه إلا أنه لم يضممه إلى غيره ؛ قال :
* يعرضن إعراضا لدين المفتن ^(٤) *

ولسنا ندفع أن في الكلام كثيرا من الضعف فاشيا ، وتما منه سلوكا متطوقا .
وإنما غرضنا هنا أن نرى إجازة العرب جمعها بين قوى الكلام وضعيفه في عقد
واحد ، وأن لذلك وجهها من النظر صحيحا . وسند كره .

- (١) سقط ما بين القوسين في ش . (٢) سقط في ش .
(٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط ، وفي ش : « مشاع عنهم » .
(٤) نسبة غير ابن جني إلى أضي همدان . وهو في الصبح المنير ٣٤٠ في شعره مع بيت بعده :
والتي مصابيح القراءة واشترى وصال الفوائى بالكتاب الشم
وهو يريد سعيد بن جبير . وانظر اللسان (قن) .
(٥) من أرجوزة يمدح فيها بلال بن أبي بردة . والبيت في الحديث عن النساء . وقوله : « يعرضن »
أي يكثرن من وصلتهن . يقول : إني يترسن ويسهلن لمن يفتن بهن من الشبان .

وأما قوله :

أما ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وَّفى بفلاس النجم حاديا^(١)
فلتنان قويتان .

وقال :

لم تتلفع بفضل مترها دَعْدٌ ولم تُسَقِ دَعْدٌ في العُلب^(٢)
فصَرَفَ ولم يصِرَفَ . وأجود اللقتين ترك الصرف .

وقال :

إني لأكنى بأجبال عن أجبلها وبأسم أودية عن اسم واديا^(٣)
وأجبال أقوى من أجبل ، وهما - كما ترى - في بيت واحد .

ومثله في المعنى لا في الصنعة قول الآخر :

أبكي إلى الشرق ما كانت منازلها ثمَّ إلى الغرب خوف القيل والقال
وأذكر الخلال في الخلد العيين لها خوف الوشاة ، وما في الخلد من خال^(٤)
وقال :^(٥)

* أنك يا معاوية ابن الأفضل *

(١) انظر ص ٣٧٠ من الجزء الأول . (٢) في ط : « تنذ » في موضع « نسق » وفي د ،

ه ، ز : « بالعب » بدل « في العلب » وانظر ص ٦١ من هذا الجزء . (٣) في ط : « ذكر »

بدل « اسم » . (٤) كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « صنعة الإعراب » .

(٥) في ط : « منازلهم » بدل « منازلها » وفي ط ، ز : « بالخلد » في مكان « في الخلد »

والبيان لابن الأحف . وانظر ديوانه : ١٢٨ طبع الجواب . (٦) في أرجوزة العجاج :

فقد رأى الرايون غير البطل أنك يا يزيد يا ابن الأغل

إذ زلزل الأقوام لم تزول عن دين موسى والرسول المرسل

وفي شرح الديوان أنت المعنى يزيد بن معاوية ، وفي أرجوزة البكري أنه يزيد بن عبد الملك . وجاء

في كتاب سيبويه ١/٣٣٤ الرجز منسوباً إلى العجاج هكذا :

فقد رأى الرايون غير البطل أنك يا معاوية ابن الأفضل

وتبعه المؤلف . ويبدو أن الصواب ما أثبت عن الديوان .

- قال صاحب الكتاب: أراد: يا معاوية، فرنحه على ياحار، فصار: يامعاوي، ثم رنحه ثانيا على قولك: ياحار، فصار: يامعاوي كما ترى. أفلا تراه كيف جمع^(١) بين الترخمين: أحدهما على ياحار، وهو الضعيف، والآخر على ياحار، وهو القوى^(٢) ووجه الحكمة (في الجمع بين اللتين):^(٣) القوة والضعيفة في كلام واحد هو:
- أن يروك أن جميع كلامهم — وإن فاوت أحواله فيما ذكرنا وغيره — على ذكر^(٤) منهم، وثابت في نفوسهم. نعم، وليؤنسوك بذلك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد، ولم^(٥) يتحاموه ولم يتجنبوه، ولم يقدح أفواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف، نهما بنفسه ولم تضممه إلى القوى^(٦) فيتبين به ضعفه وتقصره عنه، آنس به، وأفل احتشاما لاستعماله
- ١٠ فقد عرفت ما جاء عنهم من نحو قولهم: كل مجر بالخلاء يسر^(٧). وأنشد الأصمعي:
- فلا تصلى بمطروق إذا ما سرى في القوم أصبح مستكينا
إذا شرب المُرصة قال: أوكي على ما في سِقائك قد روين^(٨)

(١) سقط في ش. (٢) سقط في د، ه، ز.

(٣) كذا في ش. وفي ز، ط: «جمع اللتين». (٤) سقط هذا الحرف في ش.

١٥ (٥) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «يتحاشوه ولم يحشوه».

(٦) كذا في ش. وفي ز، ط: «فيين».

(٧) كذا في ش. وفي ز، ط: «بخلاء». وفي أمثال الميداني في أصل هذا المثل أن رجلا

كان له فرس قد أعجبه إذ أبراه وحده، فأزله في حلقة السباق، بغاء بين الخيل متحلفا مسروفا، فقال الرجل هذا المثل. ويقال أيضا: كل مجر بخلاء سابق.

٢٠ (٨) البيتان لابن أحر يحاطب امرأته، ويوصيا ألا تترج بسده بخيلا. وقوله: «فلا تصلى

بمطروق» أي لا تصلى حبالك به. والمطروق: الضعيف اللين. والمرسة: اللبن يقع فيه التمر بعد نزع

نواه. وقوله: «أوكي» أي غطى. وانظر اللسان (رضض).

وغرضه في هذين البيتين أن يريك خُفْضَهُ في حال دَعْتَهُ . وقريب منه قول أبيد :

يا عينِ هَلَّا بَكَيْتِ أَرَبْدًا إِذْ قَتْنَا وَقَامَ الْخَصُومُ فِي كَبْدِ^(٢)

أى : هناك يُعرف قدر الإنسان ، لا في حال الخلوَّة والخَفِيفَةِ . وعليه قولها :

يَذْكُرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَحْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ

أى وقَبِي الإغارة والإضافة . وقد كثر جدًّا . وآخر من جاء به شاعرنا ، قال :

وَإِذَا مَا خَلَا الْجَبَانُ بِأَرْضِ طَلَبِ الطَّمَنِ وَحْدَهُ وَالتَّرَالَا

ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك ، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدونهما ، وجمعه بينهما في المقام الواحد ، إذا احتاج إلى ذلك .

وقد كُتِبَ قَدَمُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حِكَايَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ مَعَ عُمَارَةَ وَقَدْ قَرَأَ :^(٨)
(ولا الليلَ سَابِقُ النَّهَارِ) فقال له (أبو العباس) : ما أَرَدْتُ ؟ فقال : أَرَدْتُ :^(٩)
سَابِقُ النَّهَارِ . فقال : فَهَلَّا قَتَلْتَهُ ! فقال عُمَارَةُ : لَوْ قَتَلْتُهُ لَكَانَ أَوْزَنَ .^(١٠)

(١) في د ، ه ، ز : « يريد » . (٢) في ط : « تبعه » .

(٣) في د ، ه ، ز ، ط : « قام » في مكاتب : « قنا » . في « كبد » أ . في شدة وعناء .
وفي الأغاني ١٣٠/١٥ (السامى) : « الكبد : الثبات والقيام » . وكانت أربد أخاليد لأمه ،
وقد أحاطت به ساعة فأحرقته ، في قصة له في الأغاني .

(٤) سقط في ش . (٥) كذا في ش . وفي ط : « الخفية » . وفي ز : « الخفضة » .
والخفيضة : لبن العيش وسعته .

(٦) أى الخفساء في رثاء أخيه صخر . وفي ط : * وأبكيه لكل مغيب شمس *

(٧) في ز : « فقال » . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبو الطيب سيف الدولة بن حمدان ، و يذكر
انتصاره على الروم . يقول : إنهم أظهروا الإقدام على سيف الدولة ، فلما أحسوا به فزوا من بين يديه .

(٨) انظر ص ١٢٥ ، ١٤٩ من الجزء الأول .

(٩) آية ٤ - سورة يس . (١٠) سقط في ش .

وهذا يدلّك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره (آثرفي نفوسهم منه)؛
سمة في التنسّح، وإرخاء للتنفس، وتُخّا على ما جَسَموه فتواضعوه، أن يتكارهوه
فيلقوه ويطرّحوه . فاعرف ذلك مذهبا لهم ، ولا (تظمن عليهم) متى ورد عنهم
شيء منه .

• باب في جمع الأشباه، من حيث يَغْمُضُ الاشتباه
هذا غور من اللغة بطين، يحتاج مجتابه إلى قفاهة في النفس، ونصاعة من
الفكر، ومساملة خاصة، ليست بمبتذلة ولا ذات هُجْنة .

أثبتت يوما على بعض من كان يعتادني، فقلت : من أين تجمع بين قوله :
لَدُنْ يَهَزَّ الكَفَّ يَسِلُّ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

• وبين قولنا : اختتم زيد وعمرو ؟ فأجبل ورجع مستغفهما . فقلت : اجتماعهما
من حيث وُضِعَ كل واحد منهما في غير الموضع الذي بدئ له . وذلك أن الطريق
خاصّ وضع موضع العام . (وذلك) أن وضع هذا أن يقال : كما عسل أمامه الثعلب ،
وذلك الإمام قد كان يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة : من طريق وعسف

(١) في د، هـ : « أثبتت منه في أنفسهم » . (٢) في ز : « إرحابا » .

١٥ (٣) في ش : « للتنفس » . (٤) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « نجشموه » .

(٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « تراجع عنه » .

(٦) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « العرية » .

(٧) في د، هـ، ز : « في » . (٨) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « خاصة » .

(٩) في ش : « وليست » . (١٠) زيادة في ط . (١١) سقط في ش .

٢٠ (١٢) أي ساعدة بن جؤية المهذّل . وهو في وصف الرع . والدن : اللين الناعم . وقوله :

« يسيل منه » : يشتد اهتاراه . ويقال : عسل الثعلب والذئب في سيره : اشتد اضطرابه . وانظر

الخرافة في الشاهد التاسع والستين بعد المائة . (١٣) أي اقتطع . وأصل ذلك أن الحافر يلبغ

الماء يفضي الى جبل أو صخر ولا يجده ما . (١٤) في ط : « ألا ترى » .

وغيرهما . فوضع الطريق — وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه — موضع الأمام . فنظير هذا أن واو العطف وَضَعُهَا لغير الترتيب ، وأن تصلح للأوقات الثلاثة ؛ نحو جاء زيد وبكر . فيصلح أن يكونا جاءا معا ، وأن يكون زيد قبل بكر ، وأن يكون بكر قبل زيد . ثم إنك قد تنقلها من هذا العموم إلى الخصوص . وذلك قولهم : اختصم زيد وعمرو . فهذا لا يجوز أن يكون الواو فيه إلا لوقوع الأمرين في وقت واحد . ففى هذا أيضا إخراج الواو عن أول ما وضعت له في الأصل : من صلاحها للأزمة الثلاثة ، والاقتصار بها على بعضها ؛ كما اقتصر على الطريق من بعض ما كان يصلح له الأمام .

ومن ذلك أن يقال لك : من أين تجمع بين قول الله سبحانه : ﴿ يوم تُبَسَّلُ السرائرُ فإلهُ من قُوَّةٍ ولا ناصر ﴾ مع قول الشاعر :

زمانٌ على غراب غُذاف فطيره الدهرُ عني فطارا^(٥)

فالجواب : أن في كل واحد من الآية والبيت دليلا على قُوَّة شبه الظرف بالفعل . أمّا الآية فلائنه عطف الظرف في قوله : ﴿ فإله من قُوَّة ﴾ على قوله : ﴿ يوم تبسّل السرائر ﴾ والعطف نظير الثنية ؛ وهو مؤذن بالتماثل والتشابه . وأما البيت فلائنه عطف الفعل فيه على الظرف الذى هو قوله : ﴿ على غراب غذاف ﴾ . وهذا واضح . وبهذا يقوى عندى قول مبرّمان : إن الفاء في نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة ، وليست زائدة كما قال أبو عثمان ؛ ولا للجزاء كما قال الزبّادى .

(١) في ش : « إنها » . (٢) في ز ، ط : « قولك » .

(٣) سقط في ش . (٤) آيتا ٩ ، ١٠ من سورة الطارق .

(٥) في ز ، ط : « الشيب » في مكان « الدهر » . وانظر ص ١٠٧ من الجزء الأول .

ومن ذلك أن يقال : من أين تجمع قول الله سبحانه : ﴿ ولم يكن له ولي ﴾^(٢) من الذَّلَّ مع قول امرئ القيس :

على لاحب لا يُهتدى بمناره إذا سافه العود النباطى جرجرا^(٣)

والجواب أن معنى قوله : ﴿ ولم يكن له ولي من الذَّلَّ ﴾ : لم يذلَّ فيحتاج إلى ولي من الذَّلَّ ؛ كما أن هذا معناه : لا منار به فيهتدى به . ومثله قول الآخر :

لا تُفزعُ الأرنبُ أهوالها ولا يرى الضبُّ بها يخجر^(٤)

وعليه قول الله تعالى : ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾^(٥) ، أى لا يشفعون لهم فينتفعوا بذلك . يدلّ عليه قوله عزّ اسمه : ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾^(٦) وإذا كان كذلك فلا شفاعة إلا للترضى . فعلمت بذلك أن لو (شُفِعَ لهم لا يتنفعون)^(٧) بذلك . ومنه قولهم : هذا أمر لا ينادى وليده ، أى لا وليد فيه فينادى .

فإن قيل : فإذا كان لا منار به ولا وليد فيه (ولا أرنب هناك) فما وجه إضافة هذه الأشياء إلى ما لا ملائمة بينها وبينه ؟

قيل : لا ؛ بل هناك ملائمة لأجلها ما صحّت الإضافة . وذلك أن العرف أن يكون في الأرض الواسعة منار يُهتدى به ، وأرنب تحلها . فإذا شاهد الإنسان هذا البساط من الأرض ساليا من المنار والأرنب ، ضرب بفكره إلى ما فقده

(١) في ز ، ط : « مع قول » . (٢) ختام سورة الإسراء .

(٣) في ز ، ط : « الدبابة » . في مكان « النباطى » والنباطى — يضم النون وتحتها — المنسوب إلى النبط . وانظر ص ١٦٥ من هذا الجزء . (٤) انظر المرجع السابق .

(٥) آية ٤٨ سورة المائدة . (٦) آية ٢٨ سورة الأنبياء . (٧) في ز ، ط :

« الرضى » . يريد أن الشفاعة خصت بمن ارتضى الله ، وهؤلاء سخط الله عليهم ولم يرهم .

(٨) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « شفعوا لا يتنفعوا » . وفي ط : « شفع فيهم لا تنفعوا » .

(٩) سقط ما بين القوسين في ش . (١٠) سقط في ز ، ط . (١١) كذا في ش .

وفي ز ، ط : « البسيط » . والبساط — بفتح الباء وكسرها — : الأرض الواسعة ، وكذا البسيط .

(١٢) كذا في ش . وفي ز ، ط : « الأرنب » .

منهما ، فصار ذلك القدر من الفكر وُصلةً بين الشيتين ، وجامعا لمعتاد الأمرين . وكذلك إنا عظم الأمر واشتد الخطب علم أنه لا يقوم له ، ولا يحضر فيه إلا الأجلاد وذوو البسالة ، دون الولدان وذوى الضراعة . فصار العلم بفقد هذا الضرب من الناس وُصلةً فيه بينهما ، وعذرا في تصاقبهما وتداني حالهما .

ومن ذلك أن يقال : من أين تجمع قول الأعشى :

ألم تتمض عينك ليلة أرمدا ويث كجبات السليم مُسهدا^(٤)

مع قول الآخر — فيما رويناه عن ابن الأعرابي — :

وطعنةً مستبسلاً ثائر تزد الكتيبة نصف النهار^(٥)

ومع قول العجاج :

* ولم يضع جاركم لحم الوضم^(٦) *

ومع قوله أيضا :

* حتى إذا اصطفوا له جدارا^(٧) *

(١) في ز ، ط : « لذلك » . (٢) زيادة في ز ، ط .

(٣) في ش ، د ، هـ ، ز : « تصافيهما » ويدرو أنه تصحيف لما أثبت . وفي ط : « تصافيهما » .

(٤) هذا مطلع قصيدة له في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكان عزم على الإسلام فصنعه

قريش . والسليم : الدينغ . وانظر الصبح المنير ١٠١

(٥) في ز ، ط : « يرء » في مكان « تزد » . والبيت من أربعة أبيات لسيرة بن عمرو الفقمي

في نوادر أبي زيد ١٥٥ . وفيها : « حاسر » في مكان « ثائر » .

(٦) من رجز له يخاطب فيه مروان بن الحكم . وقوله :

مروان إن الله أوصى بالدم ويجعل الجيران أشتار الحرم

وفي الديوان : « لم يكن » في مكان « لم يضع » .

(٧) من أرجوزة له يمدح فيها الججاج ، ويذكر إيقاعه بالخسار . وقوله : « اصطفوا »

أي الخسار ، يريد : أنهم برزوا له في الموقعة . وجواب الشرط في قوله بعد :

أرد حذاً نسبت الأبصارا يسبقن بالموت القتا الحسار

وهو يريد بالخذ مهاما خفيفة ، والحرار جمع الحزى ، وصفها بذلك لحرارة الطعن بها .

والجواب : أن التقاء هذه المواضع كلها هو في أن يُصَبَّ (١) في جميعها (على المصدر) (٢) ما ليس مصدرا . وذلك أن قوله : (ليلة أرمد) انتصب (ليلة) منه على المصدر ؛ وتقديره : ألم تغمض عينك اغتماض ليلة أرمد ، فلما حذف المضاف الذي هو (اغتماض) أقام (ليلة) مقامه ، فنصبها على المصدر ؛ كما كان الاغتماض منصوبا عليه . فالليلة إذا ههنا منصوبة على المصدر لا على الظرف . كذا قال أبو علي لنا . وهو كما ذكر ؛ لما ذكرنا . فكذلك إذا قوله : (٤) تَرَدَّ الكتيبة نصف النهار (٥) .

(إنما نصف النهار) منصوب على المصدر لا على الظرف ؛ ألا ترى أن ابن الأعرابي قال في تفسيره : إن معناه : تَرَدَّ الكتيبة مقدار نصف يوم ، أى مقدار مسيرة نصف يوم . فليس إذا معناه : تَرَدَّها في وقت نصف النهار ؛ بل : الرد الذي لو بدئ أول النهار بلغ نصف يوم . وكذلك قول العجاج : ولم يَضَعْ جَارُكُمْ لَحْمَ الْوَضَمِّ (٦) .

ف (لحم الوضم) منصوب على المصدر ، أى ضياع لحم الوضم . وكذلك قوله أيضا : حتى إذا اصطَفُوا له جدارا (٧) .

ف (جدارا) منصوب على المصدر . هذا هو الظاهر ؛ ألا ترى أن معناه : (حتى إذا اصطَفُوا له) اصطفا جدارا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛

(١) سقط في ش . (٢) سقط ما بين القوسين في ش .

(٣) كذا في ش . وفي ز ، ط : « ينصب » .

(٤) كذا في ش . وفي ز ، ط : « وكذلك » . (٥) في ز ، ط : « ردة » .

(٦) كذا في ط . وسقط في ش ، ز . (٧) في د ، ه ، ز : « انصاف » .

(٨) سقط في ش .

على ما مضى . وقد يجوز أن يكون (جدارا) حالا أى مثل الجدار ، وأن يكون أيضا منصوبا على فصل آخر ، أى صاروا جدارا ، أى مثل جدار ، فنصبه في هذا الموضع على أنه خبر صاروا . والأقول أظهر وأصنع .

ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع قول الله سبحانه : ﴿ فاستكانوا لربهم ﴾ مع قوله تعالى : ﴿ يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ . والتقاؤهما أن أبا على — رحمه الله — كان يقول : إن عين (استكانوا) من الياء ، وكان يأخذه من لفظ الكين ومعناه ، وهو لحم باطن الفرج ، أى فبا ذلوا وما خضعوا . وذلك لذل هذا الموضع ومهاتته . وكذلك قوله : ﴿ ويستحيون نساءكم ﴾ إنما هو من لفظ الحياء ومعناه (أى الفرج) ، أى يطشوه^(٨) . وهذا واضح .

ومن ذلك أن يقال : من أين (يجمع بين) قول الله تعالى : ﴿ قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ ، (وبين) قوله : ﴿ فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ . والتقاؤهما من قبل أن الفاء في قوله سبحانه : ﴿ فإنه ملاقيكم ﴾ إنما دخلت ليما في الصفة التى هى قوله : ﴿ الذى تفرون منه ﴾ (من معنى الشرط) ، أى إن فررتم منه لاقاكم — بفعل — عز اسمه — هربهم منه سببا للقيه لإياهم ، على وجه المبالغة ، حتى كأن هذا سبب عن هذا ، كما قال زهير :

• ومن هاب أسباب المنايا يئلنه^(١٤) •

(١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « فنصبه » . (٢) سقط في ز ، ش . (٣) آية ٧٦ سورة المؤمن . (٤) آية ٩٩ سورة البقرة . (٥) كذا في ز . وفي ش : « لم » . وسقط كلاهما في ط . (٦) وظاهر الأمر أنه من لفظ الحياة أى يتركون بناكم أحيا . مقدمة . (٧) سقط ما بين القوسين في ش . (٨) ويرى بعضهم أن المعنى هل هذا التفريط على أرحام النساء ، فإذا كان الجنين ذكرا أسقطت المرأة ، وإن كان أنثى أين على حملها . (٩) كذا في ش . وفي ز ، ط : « يجمع » . (١٠) آية ٨ سورة الجمعة . (١١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « مع » . (١٢) آية ٤ ، سورة الماعون . (١٣) سقط ما بين القوسين في ز ، ط . (١٤) مجزؤه :

• ولودام أسباب البيا بسل •

وأسباب المنايا ما يقضى إلى الموت ، وأسباب البيا مراقبها أو نواحيها . والبيت في مقلته .

فمعنى الشرط إذا إنما هو مفاد من الصفة لا الموصوف . وكذلك قوله عز وجل :
 ﴿ فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ إنما استحقوا الويل لسهوهم
 عن الصلاة ، لا للصلاة نفسها ، والسهو مفاد من الصفة لا من الموصوف . فقد
 ترى إلى اجتماع الصفتين في أن المستحق من المعنى إنما هو لما فيهما من الفعل
 الذى هو الفِراق والسهو ، وليس من نفس الموصوفين اللذين هما الموت والمصلون .
 وليس كذلك قوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًّا و : ذنية فلهم
 أجرهم عند ربهم ﴾ ، من قبل أن معنى الفعل المشروط به هنا إنما هو مفاد من
 نفس الاسم الذى ليس موصوفاً ، أعنى : الذين ينفقون . وهذا واضح .

وقال لى أبو عليّ — رحمه الله — : « لى لم أودع تخابى « في اللمعة » شيئاً من
 انتزاع أبى العباس غير هذا الموضع ، أعنى قوله : ﴿ قل إن الموت الذى تفترنون
 منه فإنه ملافيكم ﴾ مع قوله :

* ومن هاب أسباب المنايا يتلنه *

وكان — رحمه الله — يستحسن الجمع بينهما .

ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع قول الله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ مع قول الأعشى :
 جنى يقول الناس مما رأوا يا عجبا لليت الناشر^(٦)
 والتقاؤهما أن معناه : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة ، وكذلك قوله : حتى
 يقول الناس ، أى حتى يقول كل واحد من الناس : يا عجبا ! ؛ ألا ترى أنه

(١) سقط فى ط . (٢) سقط فى ش . (٣) آية ٢٧٤ سورة البقرة .

(٤) فى ز : « يجمع » . (٥) آية ٤ سورة التور . (٦) قبله — وهو فى النزل —

لو أسندت ميتا إلى نحريها حاشى ولم يتصل إلى قابر

والناشر : الذى حى بعد الموت ، والقابر وصف من قبر الميت : دفنه ، وانظر الصبح الخيرة : ١٠٤

لولا ذلك لقليل : يا عجبتنا . ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم : أتينا الأمير
فكسانا كلنا خُلَّةً ، وأعطانا كلنا مائة ؛ أى كسا كل واحد منا خُلَّةً ، وأعطاه مائة .
ومثل قوله سبحانه : ﴿ أُولَئِكَ نَعْمَ لَكُمْ مَا يَنْذَكُرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ ﴾ (١) أى : أولم نعمر
كل واحد منكم ما يندكر فيه من تذكر .

ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع قولُ العجاج (٢) :

• وَكَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَارِ •

مع قول الآخر :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَفِيفٍ فَالطَّيْعِ (٣)

واجتماعهما أنه صحَّح الواو في العوارير لإرادة الياء في العوارير ؛ كما أنه أراد :
فاضطجع ، ثم أبدل من الضاد (٤) لاما . فكان قياسه إذ زالت الضاد وخلقتها اللام
أن تظهر تاء افتعل ، فيقال : التَّجَّع ، كما يقال : التفت ، والتقم ، والتحف . لكن
أُقرت الطاء بحالها ؛ ليكون اللفظ بها دليلاً على إرادة الضاد التي هذه اللام بدل
منها ؛ كما دلَّت محبة الواو (في العوارير) على إرادة الياء في العوارير ، وكما دلَّت
الهمزة في أوائل — إذا مددت مضطراً — على زيادة الياء فيها ، وأن الغرض
إنما هو أفاعل لا أفاعيل .

ونحو من الطَّيْعِ في إقرار الطاء لإرادة الضاد ما حكى لنا أبو علي عن خلف
من قولهم : التَّقَطَّتْ النوى واستقطته واضتقطته . فصحة التاء مع الضاد في اضتقطته

(١) آية ٣٧ سورة فاطر . (٢) في ز ، ط : « يجمع » .

(٣) هكذا قال المؤلف ، والرجز بلتل بن المنى الطهوي . وانظر ص ١٩٥ من الجزء الأول .

(٤) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأول . (٥) كذلك في ط . وفي ش ، ز : « عوارير » .

.. (٦) زيادة في ز . (٧) سقط ما بين القوسين في ش .

دليل على إرادة اللام^(١) في التقطع، وأن هذه الضاد بدل من تلك اللام ، كما أن لام الطعج بدل من ضاد اضطجع : هذا هنا كذلك ثمّة .

- ونحو من ذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولم : لا أكلمك حيرى دهر^(٢) ، بإسكان الياء في الكلام وعن غير ضرورة من الشعر . وذلك أنه أراد : حيرى دهر — أى امتداد الدهر ، وهو من الحيرة ؛ لأنها مؤذنة بالوقوف والاطاولة — فجذب الياء الأخيرة^(٣) ، وبقيت الياء الأولى على سكنها ، وجعل بقاؤها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها ، دليلا على إرادة هذا المعنى فيها ، وأنها ليست مبنيّة على التخفيف في أول أمرها ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب تحريكها بالفتح ، فيقال : لا أكلمك حيرى دهر ؛ كقولك : مُدّة الدهر (وأبد الأبد ويد المُسند^(٤)) و
- ١٠

• بقاء الوسخ في الصمّ الصلاب •

ونحو ذلك . وهذا يدلّ على أن المحذوف من الياءين في قوله :

بَكَى بِمَيْتِكَ وَكَفُّ الْقَطَرِ ابْنَ الْخَوَارِي الْعَالِي الذِّكْرِ^(٥)

إنما هو الياء الثانية في الخواري ؛ كما أن المحذوف من حيرى دهر ، إنما هو الثانية في حيرى . فاعرفه .

١٥

ومثله لإنشاد أبي الحسن :

• إِرْهَنَ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنَ بَنِي •

(١) في ش : « النساء » . (٢) أى طول الدهر . وقد جاء فيه فتح الحاء وكسرها .

(٣) في ط : « الآخرة » . (٤) سقط ما بين القوسين في ش .

(٥) الخواري : هو الزبير بن العوام خواري رسول الله صلى الله عليه وسلم أى خاصته وتامره .

يريد بئى ، فحذف الياء الثانية للقافية ، ولم يُعد النون التى كان حذفها للإضافة ،
 فيقول : بنين ؛ لأنه نوى الياء الثانية ، بفعل ذلك دليلا على إرادتها ونيتة إياها .
 فهذا شرح من خاصية السؤال ^(١) ، لم تكذب تجرى به عادة فى الاستعمال . وقد كان
 أبو على رحمه الله — وإن لم يكن تَطَرُّقه ^(٢) — يعتاد من الإلقاء نحواً منه ، فيتلو
 الآية ، ويلشد البيت ، ثم يقول : ما فى هذا مما يُسأل عنه ؟ من غير أن (يبرز)
 (نفس حال) ^(٣) المسئول عنه ؛ ولا يسمح بذكره من جهته ، ويكمله إلى استنباط
 المسئول عنه ، حتى إذا وقع له غرض أبى على فيه ، أخذ فى الجواب عليه .

باب فى المستحيل ، وصحة قياس الفروع ، على فساد الأصول
 اعلم أن هذا الباب ، وإن أُلانته عندك ظاهراً ترجمته ، وغَضَّ منه فى نفسك
 بدأزة سبته ، فإن فيه ومن ورائه تحصيناً للعانى ، وتحريراً للألفاظ ، وتشجيعاً على
 مزاولته الأغراض .

والكلام فيه من موضعين :
 أحدهما : ذكر استقامة المعنى من استحالاته ، والآخر : الاستطالة على اللفظ
 بتعريفه والتلعب به ؛ ليكون ذلك مدرجة للفكر ، ومشجعة للنفس ، وارتياضاً لما يرد
 من ذلك الطرز . وليس لك أن تقول : فما فى الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة ، عن
^(٤) ^(٥)

- (١) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « خاص » .
 (٢) سقط فى ش . و « تطرَّقه » : آتخذه طريقاً سلوكاً ، ومنها مرفوعاً .
 (٣) فى ش : « بناده » . (٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « يجر » .
 (٥) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « حال نفس » .
 (٦) فى ط : « و » . (٧) كذا فى ش . وفى ز : « كاذبة » وفى ط : « كاذبة » .
 (٨) فى ط : « على » .

أصول فاسدة ! وقد كان في التشاغل بالصحيح، مُغني عن التكلف للسقيم . هذا خطأ من القول ؛ من قَبِلَ أنه إذا أُصلح الفكر، وتَمَحَّذَ البصر، وَفَقَّ النظر، كَانَ ذلك عوناً لك، وسيفاً ماضياً في يدك ؛ ألا ترى إلى ما كان نحو هذا من الحساب وما فيه من التصرف والاعتمال .

- وذلك قولك ^(١) : إذا فرضت أن سبعة في خمسة أربعون فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة ؟ بجوابه أن تقول : سبعة وعشرون وثلاثة أسباع . وبابه — على الاختصار — أن تزيد على الأربعة والعشرين سبعةً ، وهو ثلاثة وثلاثة أسباع ؛ كما زدت على الخمسة والثلاثين سبعةً — وهو خمسة — حتى صارت : أربعين .

- ١٠ وكذلك لو قال : لو كانت سبعة في خمسة ثلاثين، كم كان يجب أن تكون ثمانية في ثلاثة ؟ لقلت : عشرين وأربعة أسباع، نقصت من الأربعة والعشرين سبعةً ؛ كما نقصت من الخمسة والثلاثين سبعةً . وكذلك لو كان نصف المائة أربعين لكان نصف الثلاثين اثني عشر . (وكذلك لو كان نصف المائة ستين لكان نصف الثلاثين ثمانية عشر) .

- ١٠ ومن المحال أن يقول لك : ما تقول في مال نصفه ثلثه، كم ينبغي أن يكون ثلثه ؟ بجوابه أن تقول : أربعة أتساعه . وكذلك لو قال : ما تقول في مال ربه وخمسه نصفه وعشره، كم ينبغي أن يكون نصفه وثلثه ؟ بجوابه أن يكون : جميعه ^(٢) وتسعه . وكذلك لو قال : ما تقول في مال نصفه ثلاثة أمثاله، كم يجب أن تكون

(١) في د، هـ، ز، ط : « كقولك » . (٢) في ز، ط : « فرضنا » .

٢٠ (٣) ما بين القوسين زيادة في ز . (٤) في د، هـ، ز : « خمسة » .

سبعة أمثاله ؟ بجوابه أن تقول : اثنين وأربعين مثلاً له . (وكذلك لو قال : ما تقول ^(١) في مال ضعفه ثلثه كم ينبغي أن يكون أربعة أحماسه ؟ وجوابه أن تقول : عشرة وثلث عشرة) . وكذلك لو قال لك : إذا كانت أربعة وخمسة ثلاثة عشر فكم يجب أن يكون تسعة وستة ؟ بجوابه أن تقول : أحدا وعشرين وثلثين .

وكذلك طريق الفرائض أيضاً ؛ ألا تراه لو قال : مات رجل ، وخلف ابناً وثلث عشرة بنتاً ، فأصاب الواحدة ثلاثة أرباع ما خلفه المتوفى ، كم يجب أن يصيب الجماعة ؟ فالجواب أنه يصيب جميع الورثة مثل ما خلفه المتوفى إحدى عشرة مرة وربما .

وكذلك لو قال : امرأة ماتت ، وخلفت زوجاً وأختين لأب وأم ، فأصاب كل واحدة منهما أربعة أنساع ما خلفته المتوفاة ، كم ينبغي أن يصيب جميع الورثة ؟ ^(٢) والجواب أنه يصيبهم ما خلفته المرأة وخمسة أنساعه .

فهذه كلها ونحوه من غير ما ذكرنا ، أجوبة صحيحة ، على أصول فاسدة . ولو شئت أن تزيد وتغمض في السؤال لكان ذلك لك ، وإنما الغرض في هذا ونحوه التدرج به ، والارتياض بالصنعة فيه . وستراه بإذن الله .

فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره . وذلك كقولك : قمت غداً ، وسأقوم أمس ، ونحو هذا . فإن قلت : فقد تقول ؛ إن قمت غداً قمت معك ، وتقول : لم أقم أمس ، وتقول : أعزك الله ، وأطال بقاءك ، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه المستقبل ؛ وقال ^(٣) :

ولقد أمر على اللئيم يسئني فضيت فممت قلت لا يعنيني

٢٠ (١) ما بين القوسين زيادة في ط . (٢) في د ، ه ، ط : « ينبغي » . (٣) كذا في ط . وفي ش : « واحد » . (٤) في ز ، ط : « جماعة » . (٥) سقط في ش . (٦) أي رجل من بني سلول . وانظر الكتاب ١/٤١٦ ، والخزانة في الشاهد .

أى : ولقد مررت . وقال^(١) :

وإني لآتيكم تشكراً ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد

أى ما يكون . وقال :

* أوديتُ إن لم تحبُ حبَّو المعنك^(٢) *

أى أودى - وأمثاله كثيرة - .

- قيل : ما قدمناه على ما أردنا فيه . فأما هذه المواضع المتجوزة^(٣) ، وما كان نحوها ، فقد ذكرنا أكثرها فيما حكيناه عن أبى علي^(٤) ، وقد سأل أبا بكر عنه في نحو هذا فقال (أبو بكر) كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد ؛ لأنها لمعنى واحد ؛ غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تنفيد أزممتها ، خولف بين مثلها ؛ ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها . قال : فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض . وذلك مع حرف الشرط ؛ نحو إن قمت جلست ؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال . وكذلك لم يُقَمَّ أمس ، وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجر . قال^(٥) : ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي ، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء . وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو إن قمت قمت ، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب ؛ تحقيقاً للأمر ، وتثبيتاً له ، أى إن هذا وعد مؤقَّت به لا محالة ؛ كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة .

(١) أى الطرماع . وقيل :

من كان لا يأتيك إلا الحاجة يروح بها فإي يروح وينتدى

وقوله : « وإن لآتيكم » كذا في نسخ الاختصاص والصواب - كما في الديوان ١٤٦ - : « تأتي

آتيكم » إذ هو جواب الشرط في البيت قبله .

(٢) انظر ص ٣٨٩ من الجزء الثاني . (٣) كذا في د ، ه ، ز ، ط . وسقط في ش .

(٤) في د ، ه ، ز : « مثل » . (٥) سقط ما بين القوسين في ش .

(٦) سقط في ش ، وثبت في ط . (٧) سقط في د ، ه ، ز . (٨) في د ، ه ، ز : « انتهى » .

ونحو من ذلك لفظ الدماء ومجيئه على صورة الماضي الواقع، نحو أَيْدِكَ اللهُ،
 وحرك الله، إنما كان ذلك تحقيقاً له وتفويلاً بوقوعه ^(١) أن هذا ثابت بإذن الله،
 وواقع غير ذي شك. وعلى ذلك يقسول السامع للدماء إذا كان مریداً للمعناه: وقع ^(٢)
 إن شاء الله، ووجب لا محالة أن يقع ^(٣) ويجب.

وأما قوله :

* ولقد أمرَ على اللّحم يسبّني *

فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبداً بالمضارع؛ نحو قولك :
 زيد يتحدث ويقرأ، أى هو فى حال تحدث، وقراءة. وعلى نحو من حكاية الحال
 فى نحو هذا قولك : كان زيد مسيقوم أمس، أى كان متوقفاً ^(٤) (منه القيام)
 فيما مضى. وكذلك قول الطرماح :

* ... واستجباب ما كان فى غد *

يكون مذرّه فيه : أنه جاء بلفظ الواجب؛ تحقيقاً له، وثقة بوقوعه، أى إن الجليل
 منكم واقع متى أريد، وواجب متى طُلب.

وكذلك قوله :

* أوديتُ إن لم تحب حبّو المعتك *

جاء به بلفظ الواجب؛ لمكان حرف الشرط الذى معه، أى إن هذا كذا لا شك ^(٥)
 فيه، فاقبه الله (فى أمرى) يؤكّد بذلك على حكم فى قوله :
 * يا حكم الوارث عن عبد الملك *

(١) فى د، هـ، ز، «فيه». (٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : «فأولاً».

(٣) سقط حرف اللفظ فى ش. (٤) كذا فى ش. وفى ز، ط : «أى».

(٥) فى ط : «مثل». (٦) زيادة فى ط.

(٧) كذا فى ز، ط. وفى ش «لقيام». (٨) سقط فى ش.

(٩) كذا فى ش. وفى ز، ط : «فى». (١٠) كذا فى ز، ط. وفى ش : «ذلك».

أى إن لم تتداركنى هلكت الساعة غير شك^(١) ، هكذا يريد . فلأجله ما جاء
بلفظ الواجب الواقع غير المرتاب به ، ولا المشكوك في وقوعه . وقد نظر إلى هذا
الموضع أبو العتاهية ، فاتبعه فيه ، وإن صغر لفظه ، وتحاقدونه . قال :

عُتِبَ السَّاعَةَ السَّاعَةُ أموت الساعة الساعة

- وهذا — على نذالة لفظه — وفق مانحن على ستمته . وهذا هذا . وليس كذلك قولك :
- قمت غدا ، وسأقوم أمس ؛ لأنه عارٍ من جميع مانحن فيه ؛ إلا أنه لودل دليل
من لفظ أو حال لجاز نحو هذا . فأما على تعزیه منه ، وخلوه مما شرطناه فيه فلا .
ومن المحال قولك : زيد أفضل لإخوته ، ونحو ذلك . وذلك أن أفضل :
- أفعل ، وأفعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة ، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه ؛
كقولك : زيد أفضل الناس ، فهذا جائز ؛ لأنه منهم ، والياقوت أنفس
الإنس سار ؛ لأنه بعضها . ولا تقول : زيد أفضل الحمير ، ولا الياقوت أنفس
الطعام ؛ لأنهما ليسا منهما . وهذا مفاد^(٢) هذا . فعلى ذلك لم يميزوا : زيد أفضل
إخوته ؛ لأنه ليس واحدا من إخوته ، وإنما هو واحد من بنى أبيه ؛ ألا ترى أنه
لو كان له إخوة بالبصرة وهو ببغداد ، (وكان^(٣)) بعضهم وهم بالبصرة ، لوجب من
هذا أن يكون من ببغداد البتة في حال كونه بها ، مقبيا بالبصرة البتة في تلك الحال .
• وأيضا ، فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد ، وهى الهاء في إخوته ، فلو كان واحدا
منهم وهم مضافون إلى ضميره كما ترى ؛ لوجب أيضا أن يكون داخلا معهم في إضافته

(١) كذا في ش . وفي ز ، ط : « من غير » . (٢) زيادة في ز ، ط .
(٣) كذا في ش . وفي ز ، ط : « نزالة » . والنذالة : الخسة . ونزول القفلة انحدارها عن
مرتبة الملوك ، ولم أفت على النزالة . (٤) في ط ، « هى التى » . (٥) في د : « مفاد » .
(٦) كذا في ز ، ط . وفي ش : « فكان » .
(٧) كذا في ط . وفي ش ، ز : « جميعهم » . (٨) سقط في ش .

إلى ضميره ، وضمير الشيء هو الشيء البتة ، والشيء لا يضاف إلى نفسه . (١) وأما قول الله تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ﴾ فإن الحق هنا غير اليقين ، وإنما هو خالصة وواضحة ، بقرى مجرى إضافة البعض إلى الكل ، نحو هذا ثوب خز . ونحوه قولهم : الواحد بعض العشرة . ولا يلزم من حيث كان الواحد بعض العشرة أن يكون بعض نفسه ؛ لأنه لم يضاف إلى نفسه ، وإنما أضيف إلى جماعة نفسه بعضها ، وليس كذلك زيد أفضل إخوته ؛ لأن الإخوة مضافة إلى نفس زيد ، وهى الهاء التى هى ضميره . ولو كان زيد بعضهم وهم مضافون إلى ضميره لكان هو أيضا مضافا إلى ضميره الذى هو نفسه ، وهذا محال . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين ؛ فإنه واضح .

فأما قولنا : أخذت كل المال ، وضربت كل الفوم ، فليس الكل هو ما أضيف إليه . قال أبو بكر : إنما الكل عبارة عن أجزاء الشيء ، وكما جاز أن يضاف أجزاء الجزء الواحد إلى الجملة ، جاز أيضا أن تضاف الأجزاء كلها إليه .
فإن قيل : فالأجزاء كلها هى الجملة ، فقد عاد الأمر إلى إضافة الشيء إلى نفسه .

قيل : هذا فاسد ، وليس أجزاء الشيء هى الشيء وإن كان مرتبا منها . بل الكل فى هذا جاري مجرى البعض فى أنه ليس بالشيء نفسه ؛ كما أن البعض ليس به نفسه . يدل على ذلك وأن حال البعض متصورة فى الكل قولك : كل

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فأما » .

(٢) آية ٥١ سورة الحاقة .

(٣) سقط فى ش المكتوب من هنا إلى قوله : « ورواب الدالة » (٤) زيادة فى ط .

(٥) كذا فى ط . وفى ز : « الشيء » .

القوم عاقل، أى كل واحد منهم على انفراده عاقل . هذا هو الظاهر، وهو طريق
الحل على اللفظ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(١)، وقال تعالى :
﴿ كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا ﴾^(٢) فوحد، وقال :

* كلا أبويكم كان فرع دعامة *

فلم يقل : كانا، وهو الباب . ومثله قول الأعشى أيضا :

حتى يقول الناس مما رأوا يا عجبا لبيت الناضر^(٣)

أى حتى يقول كل واحد منهم : يا عجبا . وعليه قول الآخر :

تفوّت مال ابني حجير وما هما بذى حطمة فإن ولا ضرع غمير^(٤)

أى : وما كل واحد منهما كذلك .

- ١٠ أما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ آتَوْهُ دَانِحِينَ ﴾^(٥) و ﴿ كُلُّ لَهُ قَاتِنُونَ ﴾^(٦) فمحمول على
المعنى دون اللفظ . وكأنه إنما حمل عليه هنا لأن كلا فيه غير مضافة، فلما لم تضاف
إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر . ألا ترى أنه لو قال : وكل له

(١) آية ٩٥ سورة مريم . (٢) آية ٣٣ سورة الكهف .

(٣) أى الأعشى فى حلقة بن علاثة وعامر بن الطفيل، وهو يمدح عامر أربهو قطعة . وقبله منه :

أطعم قد حكتنى فوجدتني بكم ما على الحكومة ناعما
١٥ كلا أبويكم كان فرع دعامة ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا

ويروى : « فرما دعامة » . والقول : الشريف الرئيس . ودعامة الشيرة سيدها، شبه بدعامة البناء .

فعل الإضافة المعنى أنه رئيس منتول من رئيس ، وعلى الوصف يكون الكلام على التوكيد .

(٤) انظر ص ٣٢٥ من هذا الجزء .

(٥) تفوّق المال : أخذه شيئا فشيئا ، وهو من قولهم : تفوّق شرابه . وذو الحطمة : الهرم ، والحطمة :

المرّة من حطمه السنّ إذا أسنّ وضعف ، والقافى : الشيخ الكبير ، والضرع : الضعيف . والنمر : من

لم يجزّب الأمور . (٦) آية ٨٧ سورة النمل . (٧) آية ١١٦ سورة البقرة .

فانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتة ^(١)، ولما قال : « وكلهم آتية يوم القيامة فردا » ^(٢) بجاء بلفظ الجماعة مضافا إليها ، استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر .

وتقول — على اللفظ — : كل نسائك قائم ، ويموز : قائمة إفرادا على اللفظ أيضا ، وقائمات على المعنى البتة ؛ قال الله — سبحانه — : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء » ولم يقل : كواحدة ؛ لأن الموضع موضع عموم ، فغلب فيه التذكير ؛ وإن كان معناه : ليست كل واحدة منكن كواحدة من النساء ؛ لما ذكرناه من دخول الكلام ^(٣) (معنى الموم) . فاعرف ذلك .

وصواب المسألة أن تقول : زيد أفضل بنى أبيه ، وأكرم نجل أبيه (وعترة أبيه) ، ونحو ذلك ، وأن تقول : زيد أفضل من إخوته ؛ لأن بدخول (من) ارتفعت الإضافة ، فجازت المسألة .

ومن المحال قولك : أحق الناس بمال أبيه ابنه . وذلك أنك إذا ذكرت الأبوّة فقد انطوت على البتوة ، فكأنك إذا إنما قلت : أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه . فجرى ذلك بجرى قولك : زيد زيد ، والقائم القائم ، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه إلا ما في الجزء الأول البتة ، وليس على ذلك عقد الإخبار ؛ لأنه ^(٤) (يجب أن يستفاد من الجزء الثاني) ما ليس مستفادا من الجزء الأول . ولذلك لم يميزوا : ناكح الجارية واطئها ، ولا رب الجارية مالكها ؛ لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني .

- (١) في ط : « الجمع » . (٢) آية ٩٥ سورة صريم .
(٣) آية ٣٢ سورة الأحزاب . (٤) كذا في ط . وفي ز : « على المعنى » .
(٥) سقط ما بين القوسين في ش . وعترة الرجل : أقرباؤه وعشيرته الأذنون .
(٦) زيادة في ط . (٧) في ش : « عترة » . (٨) في ش : « لا يجب أن يستفاد من الجزء الثاني إلا » .
(٩) كذا في ط . وفي ش ، ز : « كذلك » .

فإن قلت : فقد قال أبو النجم :

• أنا أبو النجم وشعري شعري ^(١) •

وقال الآخر :

إذ الناس ناسٌ والبلاد بفسرة ^(٢) وإذ أُمُّ عَمَّار صديقٌ مساعفٌ ^(٣)
(وقال آخر) :

بلادُ بها كُنَّا وكنا نحلُّها ^(٤) إذ الناس ناسٌ والبلاد بلادٌ
وقال الآخر :

هذا رجائي وهذي مصر عامرةً وأنت أنت وقد ناديتُ من كَتَبَ
وأشدد أبو زيد :

وقَوْنِي وقالوا يا خُوَيْلِد لا تُرْعَ فقلت وأنكرت الوجوه ^(٥) هم هم
وأمثاله كثيرة .

(١) من أرجوة له . وبهذه :

لله دَرَى ما أبجى صدرى من كلمات باقيات الخو
وانظر الخزانة في الشاهد الحادى والسجين ؛ والكامل بشرح المرمى ١٥٨/١

(٢) ورد في اللسان (سجف) غير مَرَو . وفيه «والزمان» في موضع «والبلاد» .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش .

(٤) في مواسم الأدب ١٥٢/١ أنه وجد في شعب جبل في صحح — وهي قرية باليمن — سهم من
سهم عاد مكتوب عليه :

ألا هل إلى أبيات صحح بذى الورى أو الزل من قبل المات معاد
٢٠ بلاد بها كنا وكنا نحملها إذا الناس ناسٌ والبلاد بلاد

(٥) هذا من قصيدة لأبي نراش المذلل . وكان يطلبه قوم يثار لم يوفقوا في طريقه يريدون قتله .
فلما مر بهم أظهرها أنهم من عشيرته وحبيوه وأمنوه ، ولكنه عرف في وجوههم الشر وأنكرهم وقال :
هم هم ، أى هم أعدائى المطالبون بدى . وشو يلد اسمه ، وقد نجا منهم بعدوه ، وكان من المدائين الذين
لا يسبقون . وانظر الخزانة في الشاهد الثانى والسجين .

قيل : هذا كله وغيره مما هو جار مجراه ، محمول عندنا على معناه دون لفظه ؛
 ألا ترى أن المعنى : وشعرى منتاهٍ في الجوده ، على ما تعرفه وكما بلغك ^(١) ، وقوله : إذ
 الناس ناس أى : إذ الناس أحرار ، والبلاد أحرار ، وأنت أنت أى : وأنت المعروف
 بالكرم ، وهم هم أى : هم الذين أعرفهم بالشر والنكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا .

• فلولا هذه الأغراض وأنها مرادة معترمة ، لم يجوز شيء من ذلك ؛ لتعزى الجزء
 الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول . وكأنه إنما أعيد لفظ الأول لضرب من
 الإدلال والثقة بمحصل الحال . أى أنا أبو النجم الذى يكتفى باسمه من صفته
 ونعته . وكذلك بقية الباب ؛ كما قال :

* أنا الحُبَاب الذى يكتفى سُمى نَسْبِي ^(٢) *

ونظر إليه شاعرنا وقلبه ، فقال :

* ومن يصفك فقد سَمَّاكَ للعرب ^(٣) *

ولكن صحة المسألة أن نقول : أحق الناس بمال أبيه أبرهم به ، وأقومهم بحقوقه .
 فتريد في الثانى ما ليس موجوداً في الأول ^(٤) .

(١) سقط في ش - (٢) في ش : « الأخير » .

(٣) مجزه — كما في السان في مما — :

* إذا القميص تعدى وسمه النسب *

(٤) من قصيدة له في مرثية أخت سيف الدولة . وقوله معه :

يا أخت خير أخ يا بنت خير أب كناية بهما عن أشرف النسب

أجل قدرك أنت تسمى مؤبنة ومن يصفك فقد سَمَّاكَ للعرب

(٥) سقط في ش .

فهذه^(١) طريقة استعماله المعنى . وهو باب .

وأما صحة قياس الفروع ، على فساد الأصول ، فكان يقول لك قائل :

لو كانت الناقاة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل ؟ .

بجوابه أن تقول : علفه . وذلك أن النون مين^(٢) (والألف متقلبة عن واو ،

- وألواو لام) القنو ، والقاف فائه . ولو كان القنو مشتقاً من لفظ الناقاة لكان مثاله لَقَعَ . فهذان أصلان فاسدان ، والقياس عليهما آو بالفرعين إليهما .

وكذلك لو كانت الأُسْكُفَةُ مشتقة من استكف الشيء — على ما قال وذهب

إليه أحمد بن يحيى لكانت أُسْفَعِلَةٌ — ولو كان استكف مشتقاً من الأسكفة ، لكان

على اللفظ : ائتمل بتشديد اللام ، وصل الأصل^(٣) : ائتمل ؛ لأن أصله على الحقيقة :

استكفف .

ومن ذلك (أن لو كان ماهان عربياً) ، فكان من لفظ هوم أو هم لكان لعمان .

(ولو كان من لفظ الوهم لكان لعمان) . ولو كان من لفظ همى لكان : لعمان .

ولو وجد في الكلام تركيب (وم ه) فكان ماهان من لفظه لكان مثاله : عفان .

ولو كان من لفظ النهم لكان : لعمان . ولو كان من لفظ المهيم لكان : لعمان^(٤) .

ولو كان في الكلام تركيب (م ن ه) فكان ماهان منه لكان : فالأما . ولو كان

فيه تركيب (ن م ه) (فكان منه) لكان : لعمان .

وذهب أبو عبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم : انداح بطنه إذا اتسع .

وذلك خطأ فاحش . ولو كانت منه لكات : متفعلة . وقد ذكرنا ذلك في باب

(١) سقط ما بين القوسين في ش .

(٢) في ش : « فهذا » .

(٣) كذا في ز ، ط . وفي ش : « المعنى » . (٤) في ط : « لو أن ماهان كان » .

(٥) سقط في ش . (٦) سقط ما بين القوسين في ش . (٧) في ش : « فالأما » .

(٨) في ش : « فالأما » . (٩) سقط ما بين القوسين في ش .

سَقَطَات العلماء . نعم ، ولو كانت من لفظ الواحد لكانت : مَنقُلة . ولو كانت من لفظ حدوت لكانت : مَنقُلة . ولو كانت من دحوت لكانت : مَنقُلة . ولو كان في الكلام تركيب (ودح) فكانت مندوحة منه لكانت : مَنقُلة . ولو كان قولهم : انداح بطنه من لفظ مندوحة لكانت : أفعال ، (بألف) موصولة (واللام مخففة) .

وزهب بعض أشياخ اللغة في يستعور^(١) إلى أنه : يفتعل ، وأخذ من سعر . وهذا غلط . ولو كان من قولهم : عرس بالمكان لكان : يلتفعا . ولو كان من سَرع لكان : يفتلوعا . ولو كان من عسر لكان : يفتفولا . ولو كان من لفظ رسع لكان : يفتلوعا . ولو كان من لفظ رسع لكان : يفتلوعا .

وأما تبهورة فلوكانت من تركيب^(٢) (ه ر ت) لكانت : لَيَفُوعَة . (ولو كانت من لفظ (ت ه ر) لكانت : فيلوعة . ولو كانت من لفظ (ه ر ت) لكانت : عيْفولة) . ولو كانت من لفظ (ر ه ت) لكانت : ليعوفة . ولو كانت من لفظ (ر ت ه) لكانت : عبلوفة . ومع هذا فليست من لفظ (ت ه ر) ، وإن كانت — في الظاهر وعلى البادى — منه ، بل هي عندنا من لفظ (ه و ر) . وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته ، فنينا عن إعادته . وإنما غرضنا هنا مساق الفروع على فساد الأصول ؛ لما يُعقب ذلك من قوة الصنعة ، وإرهاق الفكرة .

وأما مَرَميس فلوكانت من لفظ (م ر م) لكانت : ملعيف ؟ . ولو كانت من لفظ (ر م م) : لكانت لفلعيف ، ولو كانت من لفظ (م ر م) لكانت : عفعفيل . ولو كانت من لفظ (م ر م) لكانت : لمليف . (ولو كانت من لفظ (م م ر))

(١) في ط : « بهزة » . وفي ز : « مهوذة وموصولة » . (٢) سقط ما بين القوسين في ز .

(٣) وإنما هو : فعلول . (٤) كتبا في ش . وفي ز : ط : « لفظ » .

(٥) سقط ما بين القوسين في ش .

لكانت : ففليح) . لكنها عندنا من لفظ (م ر س) ، وهي على الحقيقة
مفعيل منه .

وأما قرقرير لقرقرة الحماة فإنها فعلليل ، وهو رباعي ، وليست من هذا الطرز
الذي مضى .

- وأما قندأ^(١) وإنها فتملأ ، من لفظ (ق د أ) ، ولو كانت من لفظ (ق د و) لكانت :
فيمأل . ولو كانت من لفظ (د و ق) لكانت : لِنْفَاع . ولو كانت من لفظ (ن ق د)
لكانت : عفلأو . ولو كانت من لفظ (ن د ق) لكانت : لِفْعَاو . ولو كانت من
لفظ (النداء^(٢)) لكانت فقلعو ، فحكمت بزيادة الفاف ، وهذا أغرب مما قبله .
ولو كانت من لفظ النأدى لكانت : قَعْلَو بزيادة الفاف أيضا .

- والمسائل (من هذا النَجْر) تمتد وتنقاد ؛ إلا أن هذا طريق صنعتها . فاعرفه
وقسه بإذن الله تعالى .

(١) هو القصير من الرجال . وجعل قندأ : صلب .

(٢) النداء (يفتح النون وضمها) : كثرة المال .

(٣) النأدى — يفتح الـدال — : الداهية . ولقد رسم هكذا في ش . وفي ط : « النأد » وهو

بمعنى « النأدى » . (٤) كذا في ش . وفي ط : « حل هذا الصور » .

فهرس الجزء الثالث من الخصائص

١١٠ — باب في حفظ المراتب ٥ — ٨

تصرف خطأ يا (٥) . تصرف إوزة (٦) . بناء ضلوع — بضم الفاء — من طويت (٧) .

١١١ — باب في التغيرين يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ ٨ — ١٧

بناء مثال إوزة من أويت (٩) . مثال جعفر من الواو (٩) . مثال فعل — بوزن قتل — من رأيت (١٠) . راس مخفف رأس يجتمع في القافية مع ناس وفس (١١) . مثال فعل من دوى (١٢) . فعول من القوة (١٤) . مثال خروج من قلت (١٥) . مثال طيب من البيع (١٥) . فعل من أفضل من اليوم (١٦) . مثال عزارة من القول (١٧ — ٢٠) .

١١٢ — باب في العدول عن التقييل إلى ما هو أثقل منه لضرب من

الاستخفاف ١٨ — ٢٠

تصرف الحيوان (١٨) . ديوان واجليواذ (١٨) . التسب إلى آية رواية (١٩) .
فبال من رميت (١٩) . تصغير أحوى (٢٠) . عمير في عبر (٢٠)

١١٣ — باب في إقلال الحذف بما يلفظ من الحكم ٢٠ — ٢٣

المطف على الضمير المرفوع المتصل (٢٠) . مسألة في الإمامة (٢١) . الجمع في القافية بين عمود وعود (٢١) . الجمع في القافية بين باب وكتاب ، وبين الساكن والمسكن في الشعر المقيد (٢٢) . الجمع بين دونه ودينه ودين (٢٣) .

١١٤ — باب في إضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم ٢٤ — ٣٢

ليس الاسم عين المسمى (٢٤) . لا يضاف الشيء إلى نفسه (٢٤) . يأتي الإضافة على معنى الاسم وعلى معنى من (٢٦) . شواهد فيها إضافة ذي وحى ، ليس الاسم في « اسم السلام » زائدا (٢٩) . مثل في قولهم : مثل لا يأتي القبيح ليس زائدا (٣٠) .

١١٥ — باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس ٣٢ — ٣٤

يأتي العلم بعين والمعنى (٣٢) . يأتي العلم مصححا مع وجود موجب العلة (٣٣) .

١١٦ — باب في تسمية الفعل ٣٤ — ٥١

اسم الفعل الطلي (٣٥) . الكلام على حمل (٣٥) . أمثلة لاسم الفعل الخبرى (٣٧) وما بعدها : أف ، وآواه ، وسرعان وشكان وحس لب ووى وهيات ، وإلى ، ومهام وحمام وبحاح وبحاج وأولى . الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء (٤٤) . قاعدة وضع أسماء الأفعال (٤٦) . لا ينصب المضارع بعد الفاء في جواب اسم الفعل (٤٧) . ينصب المضارع بعد الفاء في جواب تعود راء عند المؤلف (٤٩) . علة بناء اسم الفعل (٤٩) .

١١٧ — باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه ٥١ — ٥٦

الوجه في اعتلال القود ومحسره (٥٢) ندى وأندى (٥٣) . يتيم وأيتام (٥٣) . الإظهار في مقام الإضمار (٥٢) . بناء الإعلال في لياح (٥٥) . الاقتحام قد يكون سببا لتصحیح وقد يكون سببا للإعلال (٥٥) .

١١٨ — باب في اقتضاء الموضع لك لفظا هو مملك إلا أنه ليس بصاحبك

٥٦ — ٥٨

فئة اسم لا في تحولا رجل غير الفتنة التي يقتضيا لا (٥٦) . الكسرة في المضاف لباء المتكلم ليست كسرة الإعراب . وكلامه هنا يفيد أن هذا المضاف معرب (٥٧) . حيث فاعل في قوله يعنى حيث يسمك (٥٧) . كسرة أمس الميسنى (٥٧) . زيادة آل في القى والتي وبنات الأوبر (٥٨) . اللام في الآن زائدة وتمتره بلام مقدرة (٥٨) . كتابه التعاقب في العربية (٥٨) .

١١٩ — باب في احتمال القلب لظاهر الحكم ٥٩ — ٦١

زمن وأزمن وحيسل وأجبل (٥٩) . تلج وأتلج وفرخ وأفسراخ (٥٩) . الجبارة من جيت والشكابة من شكوت (٥٩) . القنية من قنت أو من قنوت (٥٩) . غسا يفسى وجبى يبيى (٦٠) . زيد مردت به واقفا يجرى في واقفا أن يكون حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير في به (٦٠) . شواهد فيها ارتكاب الضرورة مع القدرة على تركها (٦١) .

١٢٠ — باب في أن الحكم للطارئ ٦٢ — ٦٥

النسب إلى نحو كرسى ويحقى (٦٣) . لو سميت الواحد يندت قلت في جمعه : هندات ، وكذا لو سميت بمساجد قلت في أجمع : مساجد (٦٣) . يجمع فلك — يزنه فكل — على فلك (٦٤) . قول القزاة في قوله تعالى : «إن هذان لساحران» (٦٥) .

١٢١ — باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكاً ويموز أن يأتي السماع بضدّه أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجملته حاله

٦٦ — ٦٧

نون نحو عتير وتاء نحو بيع (٦٦) . الف آفة (٦٦) .

١٢٢ — باب في الاختصار في التقسيم هل ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد

ويقبح ٦٧ — ٧٠

ما يحتمله مروان من الوزن (٦٧) . ما يحتله أين من الوزن (٦٨) . ما يحتله عصى (٦٩) . ما يحتله إرى (٦٩) .

١٢٣ — باب في خصوص ما يقع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب

٧٠ — ٧١

ذكر في هذا الباب أمثلة يفسد فيها التنصيص .

١٢٤ — باب في تركيب المذاهب ٧١ — ٧٤

تصغير ما قص منه حرف كهافر في هائر : مذاهب النحويين فيه (٧١) وما بعدها . صرف نحو جوار عليا (٧٢) . حرف إعراب التنينة (٧٣) . تخرج جاية في قولهم : أساء ممعا فأساء جاية (٧٤) .

١٢٥ — باب في السلب ٧٥ — ٨٣

مادة (ع ج م) (٧٥) . مادة (ش ك ر) (٧٦) . مادة (م رض) (٧٧) . مادة (ق ذى) (٧٧) . قول أبي الجراح : ي إجل فأجلوى (٧٨) . مادة (أ ب م) (٧٨) . التردية والسكاك (٧٨) . النالة والملاة والساھر (٧٩) . مادة (ب ط ن) (٧٩) . ورد السلب في (غ ف ي) (٨١) . الأسماء هي الأول والأفصال تواج وتوان لها (٨٢) . بناء المضارع إذا لحقت نون التوكيد (٨٣) .

١٢٦ — باب في وجوب الجائز ٨٥ — ٨٧

تصغير نحو جدول ونحو مجوز (٨٥) . ما قام إلا بهذا أحد (٨٥) . يقال : أجة ولا يقال وجنة وهو الأصل (٨٥) . تصريف أوار (٨٥) وما بعدها . فعل من وأيت (٨٦) . البرية والقذبة والخابية والنبي (٨٦) . ما جاء فيه فعل يفعل ويفعل بضمّ من المضارع وكسرهما (٨٦) .

١٢٧ — باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى

اللازم ٨٧ — ٩٣

أثلة فيها فك الاذغام (٨٧) . صوى الكلب حوية (٨٧) وما بعدها . قراءة ابن مسعود :
قتله قولنا (٨٩) . قول بعضهم في الإبداء : الحمر في الأحمر (٩٠) . قراءة بعضهم :
قالوا لان جئت بالحق تخفيف الآن وإثبات واو قالوا (٩١) . قراءة أبي عمرو : وأنه أهلك ماد
ماد الولد (٩١) . قوله تعالى : لكاهنك ربي (٩٢) . تخفيف رؤيا وقوى (٩٢) .

١٢٨ — باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى

المتصل ٩٣ — ٩٦

الاذغام في نحو انتل ونحاجوني (٩٤) .

١٢٩ — باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل ٩٦ — ٩٧

مبنى هذا الباب أنه يكون في الميزان الصرفي من ترك الاذغام وغيره ما لا يكون في الكلام ،
فيقال في وزن جھنسل : فمثل بإظهار النون لبيان حال الموزون ، ولو قيل : فثل — كما تقضى به
قاعدة الاذغام — لم يثل الموزون .

١٣٠ — باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية ٩٨ — ١٠١

يدل الفعل على الحدث بالدلالة اللفظية ، وعلى الزمان بالصناعية ، وعلى الفاعل بالمعنوية (٩٨) .
تخرج قولهم : إني لأمر بالرجل مثلك (٩٩) . المرأة والمرأة بكسر الميم وقصعها (١٠٠) . دلالات
اسم الفاعل ، ونحو قطع (١٠١) .

١٣١ — باب في الاحتياط ١٠١ — ١١١

أورد أمثلة من التوكيد اللفظي والمعنوي (١٠١) وما بعدها . فرسة ومجوزة (١٠٤) .
التأكيد بـاء النسب كقولهم : دقاري (١٠٤) . من الاحتياط قولهم : يا يؤس للجهل (١٠٦) .
زيادة بـاء الجزم من الجساسة (١٠٦) . لا يجمع حرفان لمعنى واحد ويجمع أكثر من مؤكدة للجملة
(١٠٧) وما بعدها . ما يقال لمن يحسن القيام على ماله (١١١) . معاني وجد (١١١) .

١٣٢ — باب في فك الصنيع ١١١ — ١٢٠

جندل — بفتح النون — وبابه (١١٤) . باب عبط (١١٤) . تكسير ما ثالثه
حرف لين (١١٦) . تصغير آلة (١١٦) . تكسير كروان على كروان ، أمثلة (١١٨) . جمع
أتون على أثنين (١١٩) . تصغير رجل على رويجل (١١٩) . جمع إكليل على أكلّة (١٢٠) .

١٣٣ — باب في كية الحركات ١٢٠ — ١٢١

الحركات الأصلية ثلاث ، والفرعية ثلاث (١٢٠) . ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة (١٢١) .

١٣٤ — باب في مطلق الحركات ١٢١ — ١٢٤

رأى في (اتباع الشجاع) (١٢٢) . رأى في تصريف ضيفين (١٢٢) . خذه من حيث وليسا (١٢٣) . تصريف آمين (١٢٣) . أكلت لها شاة (١٢٣) .

١٣٥ — باب في مطلق الحروف ١٢٤ — ١٣٣

حروف اللد يزيد مدّها إذا وقع بعدها الهمز أو حرف مشدّد أو وقف عليها عند التذكّر (١٢٥) . إبدال الألف همزة (١٢٦) . الاقتسام في نحو جيب بكر (١٢٧) . اللد عند التذكّر (١٢٨) . مطلق الحركات عند التذكّر (١٢٩) . حكم الساكن الصحيح عند التذكّر (١٣٠) . حكم الساكن المعتل عند التذكّر (١٣١) .

١٣٦ — باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة

١٣٣ — ١٣٦

أشئلة للاستغناء بالحركة عن الحرف (١٣٣) وما بعدها . أمثلة لنباية الحرف عن الحركة (١٣٥) وما بعدها .

١٣٧ — باب في هجوم الحركات على الحركات ١٣٦ — ١٤٢

قراءة (غلّجه الثلث) (١٤١) . قراءة (بما أنزلك) (١٤١) . قول أعرابية لبنايتها : أفي السوتته (١٤٢) .

١٣٨ — باب في شواذ الهمز ١٤٢ — ١٤٩

من شاذ الهمز أتمّة (١٤٣) . منازق في جمع منارة (١٤٥) . أمثلة لشواذ الهمز (١٤٥) وما بعدها .

١٣٩ — باب في حذف الهمز وإبداله ١٤٩ — ١٥٤

الكلام على وقلّبه (١٥٠) . قراءة ابن كثير : إنها لحدى الكبر (١٥٠) . تصريف الناس (١٥٠) . لن عند التلليل (١٥١) . سقوط همزة القطع (١٥١) . قولم : فريت وأخطيت (١٥٢) . قراءة بعضهم في الوقف : أن تبسّوا في أن تبسّوا ، (١٥٣) . محاوره بين ابن زيد وسيبويه في فريت (١٥٣) وما بعدها .

١٤٠ — باب في حرف اللين المجهول ١٥٤-١٥٧

مدة الإنكار (١٥٤) وما يسدها . قول بعضهم : أنا إليه حين نيل له : أخرج إلى البادية ؟ (١٥٦) .

١٤١ — باب في بقاء الحكم مع زوال العلة ١٥٧-١٦٤

غدايان وعشيان والأزيجية وهذا الباب (١٦١) . صية وقية (١٦٢-١٦٤) .

١٤٢ — باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين ١٦٤-١٧٣

قولم : هذا أمر لا ينادى ولده (١٦٤) . قولم : زاسم يورد أودع (١٦٩) . قوله تعالى : «وكانه لا يخلص الكافرون» (١٧٠) .

١٤٣ — باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب

١٧٣-١٧٧

أورد أمثلة من المجاز لعلالة السببية (١٧٣) وما يسدها .

١٤٤ — باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف ١٧٧-١٨٥

وتجمع الجملة موقع المقدد ، وروفع المقدد موقع الجملة (١٧٨) . قد يقع الثقل في التكرار ؛ نحو البينجب (١٨٠) . تبادل الباء والهمزة (١٨٢) . لغة هذيل في جرؤات (١٨٤) .

١٤٥ — باب القول على فوائت الكتاب ١٨٥-١٨٧

فيه ثناء على سيوريه والاعتذار عنه في الإخلال ببعض موازين الأسماء .

١٤٦ — ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب ١٨٧-٢١٨

ذكر فيه الأمثلة التي أخل بذكرها سيوريه . تلقاة وتلقاية (١٨٧) . تغيير الأعلام في الشعر كطاء في عطية (١٨٨) . فرائس وفرائس (١٩١) . تنويع ومسول (١٩١) . ترجمان (١٩٣) . شحم أمهج (١٩٤) . مهوآن (١٩٥) . مقبئن (١٩٦) . عيام (١٩٧) . ذم أبي علي كتاب العنب (١٩٧) . تسانر وتزامن (١٩٧) . يتابعات (١٩٨) . دحتج (١٩٨) . غسزتن (١٩٩) . ترعابة (٢٠٠) . الصنبر (٢٠٠) . قولم في الوقف : ضربته (٢٠٠) . قولم في الوقف : ادع واغز (٢٠١) . هن نيزان وعغزوان (٢٠١) . مدبكر (٢٠٢) . زينون ، ميسون ، قيطون (٢٠٢) . المتدلع (٢٠٣) . كذب وكذب (٢٠٤) . الدرداقس (٢٠٤) . الخزراتي (٢٠٥) . شصير (٢٠٥) . المرق (٢٠٥) . تأكد الصفة بزيادة باء مشددة كآحري (٢٠٥) . المائق (٢٠٦) .

- جبروة (٢٠٦) . مسكين ومندبل (٢٠٦) . حوريت (٢٠٨) . خلوت وحيرت (٢٠٧) .
 ترقوة (٢٠٧) . سمطول (٢٠٧) . قرعبلانة (٢٠٨) . الألف والنون تماقبان تا. التأنيث
 في أن حذفها علامة الجمع (٢٠٨) . كروان وكروان ، وشقة وأشقة (٢٠٩) .
 عقربان (٢١٠) . مالك (٢١٢) . أصرى (٢١٢) . زهير وضئيل ونرفع (٢١٢) .
 اقل واعبد بكسر الهجمة في الابتداء (٢١٢) . لزلزل (٢١٢) . الخزعال ، والقسطال (٢١٣) .
 سراوع (٢١٣) . الأرباوى (٢١٤) . القرتوس (٢١٤) . الحلبيل ورجلة (٢١٤) .
 طلسان بكسر اللام (٢١٥) . يستعور وأروران والتواطن وأسكفة (٢١٥) . السليط (٢١٥) .
 صفوق (٢١٥) . زيزنون (٢١٥) . المساطرون (٢١٦) . الماشجون (٢١٦) .
 السفلاطون وأطريون وضئيد وعئيد (٢١٦) . الخرنباش والقهبوبة (٢١٧) . إوز ، وزونك
 ومشفط (٢١٧) . زوزنك وزوزنى (٢١٨) . ززنوق وتمفرت ويرأ (٢١٨) .

١٤٧ — باب في الجوار ٢١٨—٢٢٧

- صيم في صوم (٢١٨) . قل حركة الإحراب إلى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر (٢٢٠) .
 استقباح نحو العقب مع الحق والمحق في الشعر (٢٢٠) . الجوار المنفصل في نحو هذا هجر ضب
 ثوب (٢٢٠) . قرامة بعضهم : حتى إذا اذكروا بآيات ألف إذا والجمع بين الساكنين (٢٢١) .
 تجاور الأزمنة في نحو قولهم : أحسنت إليه إذا أطلعني (٢٢٢) . قوله تعالى : «ولن ينفعكم اليوم
 إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون» (٢٢٤) . تجاور الأمكنة لا يجرى به ما يجرى لتجاور الأزمنة (٢٢٥) .
 لا يجوز البديل إذا كان الثاني أكثر من الأول (٢٢٦) .

١٤٨ — باب في نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها ٢٢٧ — ٢٣١

- آيات الصبي (٢٢٧) . التمازباز (٢٢٨) . تكتب اللام الجازة مفصولة في نحو يال
 بكر (٢٢٩) . قولهم : لا أعلم وقولهم هاهيت وعاهيت وحاهيت (٢٣٠) . قولهم : ددعت
 وجهجهت (٢٣١) . كتابه في شرح الزيرلثايت بن محمد (٢٣١) .

١٤٩ — باب في الامتناع من نقض الغرض ٢٣١ — ٢٤٠

- البداء عند اليهود (٢٣١) . الامتناع من اقغام الملحق نحو جليب (٢٣٢) .
 امتناعهم من تعريف الفعل (٢٣٣) . امتناعهم من إلحاق من الجازة بأفضل التفضيل المعروف
 بال (٢٣٣) . امتناعهم من إلحاق علامة التأنيث لما فيه علامة نحو مسلمات وفيه الكلام على جمع
 الجمع (٢٣٥) . وصف العلم (٢٣٨) . منع تنوين الفعل (٢٤٠) . تنوين الأعلام (٢٤٠) .

١٥٠ — باب في التراجع عند التناهي ٢٤١—٢٤٥

- نقى الثنى لمصباح (٢٤١) . جمع نحو ظلة على ظلم معزى من علامة التانيث (٢٤١) .
 ملة تجرد نحو صبور من علامة التانيث (٢٤٣) . ملة جود نعم الرجل (٢٤٤) . إذا فاق الشئ
 في يابه صوره غاربياً (٢٤٥) .

١٥١ — باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية ٣٤٥—٣٥٥

- معنى هذا الباب على أن أكثر من مثل عن الشرية استهواء للضلالة ضعفه في اللغة ، تهجين المرسول
 عليه الصلاة والسلام الحسن في العربية (٢٤٦) . قوله تعالى : « يا حسرتى على ما فرطت في جنب
 الله » (٢٤٧) . قوله تعالى : « فأيتنا قولوا فم وجه الله » (٢٤٧) . قوله تعالى : « مع الله
 أيدينا » (٢٤٨) . قولهم في القسم : لعمر الله (٢٤٨) . قوله تعالى : « ولتصنع على عيني »
 (٢٤٩) . قوله تعالى : « والسموات مطويات بيمينه » (٢٤٩) . قوله صل الله عليه وسلم
 في الحديث : خلق الله آدم على صورته (٢٥٠) . قوله تعالى : « يوم يكشف عن ساق » (٢٥١) .
 قوله تعالى : « ولا تلعب من أغفلنا قلبه عن ذكرنا » (٢٥٢) . الكلام على أفلس الشئ بمعنى واقفته
 وصادفته كذلك (٢٥٣) . كتاب لقطر في الرقة على الملحدين ، وكتاب لأبي علي في تفسير
 القرآن (٢٥٥) .

١٥٢ — باب في تجاذب المعاني والإعراب ٢٥٥—٢٦٠

- قوله تعالى : « إنه على رجب لقادر يوم تبلى السرائر » (٢٥٥) . قوله تعالى : « إن الذين كفروا
 ينادون لمقت الله أكبر من مفتحكم أنفسكم » (٢٥٦) . رجل عدل وقوم رضا (٢٥٩) . قوله
 تعالى : « خلق الإنسان من عجل » (٢٦٠) .

١٥٣ — باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٢٦٠—٣٦٤

- قول سيويه : حتى الناصبة لفعل (٢٦٠) . قول سيويه : بخار معدولة عن الفجيرة
 (٢٦١) . قولهم : أهلك والليل (٢٦١) . قولهم : منى عشرة فاحدهم لى (٢٦٢) .
 همزة أحد في قولهم : ما بالدار أحد (٢٦٢) . قوله تعالى : « من أنصاري إلى الله » (٢٦٣) .
 قوله تعالى : « يوم تقول بلهت من استلأت وتقول هل من مزيد » (٢٦٣) .

١٥٤ — باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٢٦٤—٢٦٩

- فيه الكلام على نحو شئن واخشوشن وبند وافتدر . قوله تعالى : « لما ما كسبت وطعنا ما اكتسبت »
 (٢٦٥) . قوله تعالى : « تكاد السموات يتفطرن من » (٢٦٥) . باب جميل وجمال ووضو .
 ووضاء (٢٦٦) . محل التصغير على التكسير (٢٦٨) .

١٥٥ — باب في نقض الأوضاع إذا ضاها طارئ عليها ٢٦٩ — ٢٧٠

قوله تعالى : « أنت قلت للناس » ، « الله أذن لكم » ، « ألسن بربكم » (٢٦٩) .
وصف العلم (٢٧٠) .

١٥٦ — باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٠ — ٢٧٣

قوله : « أبا المتهال بعض الأحيان (٢٧٠) . إنما سميت هاتنا لهما (٢٧١) . كل
غاية هند (٢٧١) . مروت برجل صوف تكته (٢٧٢) .

١٥٧ — باب في أغلاط العرب ٢٧٣ — ٢٨٢

قصة الأعرابي الذي بايع أن يشرب علة لبن ولا يتنخ (٢٧٥) . الحروف المهدوسة (٢٧٦) .
همز معاصب (٢٧٧) . قولهم في راية : رامة وفي زاي : زاه (٢٧٧) . مائة ومناظر ومزادة
ومزائد (٢٧٨) . وراء وتصغيرها (٢٧٨) . حلاّت الدوين ورثات زورجى واستلاّمت
الجروليّات بالحجّ (٢٧٩) . سيل وأسلة (٢٧٩) . معين (٢٧٩) . غلط لشجرى
(٢٨٠) . نقد ذى الرمة (٢٨٠) . نقد كثير (٢٨٠) . نقد الحظيعة (٢٨٢) .

١٥٨ — باب في سقاطات العلماء ٢٨٢ — ٣٠٩

غلط الأصمى سببه التصحيف (٢٨٢) . تصحيف القسراء (٢٨٣) . تصحيف لأبي
عمرو الشيباني (٢٨٣) . رأى أبي عبيدة في متدوحة (٢٨٣) . رأى ابن الأعرابي في أروقان
(٢٨٤) . رأى ثعلب في أسكفة (٢٨٤) . رأى ثعلب في تنسور (٢٨٥) . المواذقي
لم ترد إلا مزبدة مثل كوكب (٢٨٥) . التنور لقطعة اشترك فيها اللغات (٢٨٥) . رأى
ثعلب في التوامخ (٢٨٦) . تصحيف المفضل الضبي (٢٨٧) . ثعلب الميردسيوي
في ألفاظ يسيرة ومع ذلك فقد رجع عنه (٢٨٧) . التمدح في كتاب العين (٢٨٨) . ذم
كتاب الجهمرة (٢٨٨) . اختلاف الكسائي واليزيدي في الشراء أمدود هوأم مقصور (٢٨٩) .
يقولنا بالموعظة ويقولنا (٢٨٩) . عذ نصيب أخطاء الكيت وهو يشبه شعره ، (٢٩٠) .
رأى الكسائي في وزن أرسلك (٢٩١) . قول الكسائي : « أى هكذا خلقت (٢٩٢) .
ثعلب الأصمى شعبة بن الحجاج (٢٩٢) . نادية لأبي عمرو بن العلاء مع من أشده بيتا قافيه :
مروتيه ، ومثلها لعبد الملك بن مروان في هذا البيت (٢٩٣) . اختلافهم في أبرى وأرمد وبرق
ورعد (٢٩٣) . تصحيف الأصمى ثليله في بيت (٢٩٤) . جمع ربح على أرياح (٢٩٥) .
إنكار الأصمى لوجه (٢٩٥) . نقد لى الرمة وتقدم في الباب السابق (٢٩٦) . معرفة بعض
العرب لحروف الهجاء وتبديهم بعض الأعياء بها (٢٩٦) وما يسدها . تغليب الأصمى إبا

عمرو الشيباني في معنى بيت (٢٩٧) . وثقة مع الطرناح والكيث (٢٩٧) وما بعدها .
 تعقب قدماء البصريين لرقبة وأبيه في اللغة (٢٩٧) . غلط أبي عبيدة في صياغة الأمر من عينت
 بما جشك (٢٩٩) . أصل قم وغلط القراء فيه (٢٩٩) . تقلب الأصبغى بجرى في مسألة
 لغوية، وتقلب الجرى للأصبغى في تصغير مختار (٣٠٠) . بحث في قوله تعالى : « هل نذكركم على
 وجل ينبتكم إذا مرقتم كل ممزق إنكم لئن خلق جديد » (٣٠٠) . بناء مثل عنكبوت من سفرجل
 (٣٠١) . قراءة بعضهم : « وقولوا الناس حسنى » (٣٠١) . بحث في قولهم : ضربته فحشت
 يده (٣٠١) . بحث في قول ذى الرية : * وعينان قال الله كونا فكانتا * (٣٠٢) .
 سؤال رجل لسبيويه عن قول الشاعر : * يا صاح يا ذا الضامر النفس * (٣٠٢) .
 حذف لام الأمر في غير الضرورة ومناقشة المازني للقراء في ذلك (٣٠٣) . نصب الجمع
 المؤنث السالم بالفتحة (٣٠٤) .

يجوز المازني أن يقال : لا سلمت لك ففتح الهمزة في باب لا خاصة (٣٠٥) . أغنى على
 المريض وغنى عليه (٣٠٥) . كم ركاة (٣٠٥) . الصفرو والزفر والنقر (٣٠٥) . صحف المفضل
 الضبي في بيت لأوس ، وبة الأصبغى عليه (٣٠٦) . إنكار الأصبغى على ابن الأعرابي في إعراب بيت
 (٣٠٦) . صحف الأصبغى في بيت الحارث بن حلوة « نمت » إلى « نمت » رد أبو عمرو الشيباني عليه
 (٣٠٧) . أوقع الأصبغى أبا ثوبة في الخطأ في معنى بيت (٣٠٨) . إنكار الأصبغى بمص رواية أبي زيد
 (٣٠٨) . الخطأ في المثال : « مثل استمان بدقيه » . الفردوس هل هو مذكرة ؟ (٣٠٨) . أنكر
 أبو عبيدة عن النحو بين قولهم : إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث لورود طغاة في طعن (٣٠٩) .

١٥٩ — باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والجملة ٣٠٩ — ٣١٣

أولية النحو (٣٠٩) وما بعدها . زاد أبو عمرو بن العلاء بيتا في شعر الأعشى (٣١٠) . الثناء
 على الأصبغى ، وهو متأجبة الرواة (٣١١) . الثناء على أبي زيد وأبي عبيدة وأبي حاتم وأبي الحسن
 الأغفش والكسائي (٣١١) . سبيويه وكتابه (٣١٢) . احتياط أبي علي في الرواية (٣١٣) .

١٦٠ — باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد ٣١٤ — ٣١٩

الحمل على المعنى أو على اللفظ . وذكر فيه كلا ومن وكلا (٣١٤) وما بعدها . قن وأقن
 (٣١٥) . رف وأدق (٣١٦) . حرف دعد ومنه الصرف (٣١٦) . أجبل في جمع جبل
 (٣١٦) . ترسيم المرحم (٣١٧) . الحكمة في الجمع بين القتين (٣١٧) . قراءة حمارة « ولا الليل
 سابق النهار » بترك تنوين « سابق » ونصب « النهار » (٣١٨) .

١٦١ — باب في جمع الأشباه، من حيث يغمض الاختباه ٣١٩ — ٣٢٨

وجه الجمع بين قول الشاعر :

لأن يهز الكف يمسك منه فيه كما غسل الطريق العلب

وقولهم : اخنم زيد وعمرو (٣١٩) . الجمع بين قول الشاعر :

زمان على غراب غدا فظيعة الدهر مكنى فطارا

وقوله تعالى : « يوم تبلى السرائر فإله من قوة ولا ناصر » (٣٢٠) . الجمع بين قول امرئ القيس :

على لاحب لا يتسدى ينساره إذا سافه المود النياملى جريرا

وقوله تعالى : « ولم يكن له ولي من الدن » (٣٢١) . الجمع بين قول الأعمش :

ألم تنفض عينك ليلة أرمدا وبنت كابات السليم سهدا

وقول الشاعر :

وطعنة مستبسل ناسر ترة الكتيبة نصف النهار

(٣٢٢) . الجمع بين قوله تعالى : « فاستكانوا لربهم » وقوله تعالى : « يدبجون أبناءكم ويستجرون

نساءكم » (٣٢٤) . الجمع بين قوله تعالى : « قل إن الموت الذى تفترقون منه فإله ملائكم » ،

وقوله تعالى : « فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٣٢٤) . الجمع بين قول الأعمش :

حق يقول الناس مارارا يا عجبا لبت الناصر

وقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (٣٢٥) .

الجمع بين قول الرازي :

* وتكسل العينين بالعساور *

وقول الآخر :

لما رأى أن لادعه ولا شج مال إلى أرطاة خفف فالطبع

(٣٢٦) . الفطمت النوى واستقطه واشتقطه (٣٢٦) . لا أكله حيرى دهر (٣٢٧) .

شاهد فيها تسكين الياء المشددة (٣٢٧) .

١٦٢ — باب في المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول

٣٢٨ — ٣٤١

ذكر في هذا الباب أمثلة فيها البناء على أصول قاسدة ، كان يقال لك : إذا فرضت أن سبعة

في خمسة أربعون ، فكيف يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة . والفرض من هذا عهد الذهن . قول

العرب : إن قت غدا قت معك ، ووجه هذا (٣٣٠) . المضارع أسبق في الرتبة من الماضي

(٣٣١) . الوجه في مجيء الدعاء على صورة الماضي ، نحو أيدك الله (٣٣٢) . زيد أفضل

- إخوته (٣٣٣) . قوله تعالى : « ولآله الحق اليقين » ليس الحق فيه هو اليقين (٣٣٤) .
أخذت كل المال ليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه (٣٣٤) . مراعاة اللفظ أو المعنى في كلتا وكن
(٣٣٥) . من المحال أن يقال : أحق الناس بمال أبيه ابنه (٣٣٦) . قول أبي النجم :

* أنا أبو النجم وشعري شعري *

- وشاهدق هذا المعنى (٣٣٧) . قياس القروع على فساد الأصول . وذكر فيه أمثلة من هذا النوع
(٣٣٩) . وزن (الناقة) بفرض أخذها من (القنو) ، وزن (أسكفة) بفرض أخذها من
(استكف) . زنة (ماهان) لو كان عربيا ، زنة المتدوحة لو أخذت من (انداح) (٣٣٩) .
وزن يستور (٣٤٠) . وزن تهور (٣٤٠) . مرمريس (٣٤٠) . قرقور ، قندأو
(٣٤١) .